

فوسوعة التشرع في العربية

الجزء الثاني والثلاثون

تعليم

نبيل سعيد

المستشار

محمّد بن يوسف

مجاز في الحقوق

موسوعة التشرية العربية

الجزء الثاني والثلاثون

تعليم

نبيل سعيد

المنشأ

محمد بن يوسف

مجازي الحقوق

موسوعة التشريعات العربية
الملاحق رقم (١)
تتضمن التشريعات الجديدة
الواردة عليها حتى ١٩٨٣/١/١

المجلد الثاني والثلاثون تعليم

يوضع هذا الجدول في اول الجزء للتأكيد بان الادخالات
الجديدة الواردة فيه قد تم وضعها في مكانها فعلا

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) الجزائر	— الفهرس		— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحة التاسعة والتي تبدأ بالقرار المؤرخ ١٩٧٧/١٢/٢٤ والصفحات التي تليها حتى نهاية الفهرس (٨ ورقات)
	— شهادات واجازات دراسية	— قرار مؤرخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٤ / تعديل	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القرار المؤرخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٤ المعدل حتى الملحق الثاني
		— قرار مؤرخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٥ / تعديل	٢ — شعبة الرياضيات : (ورقتين)
			— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القرار المؤرخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٥ المعدل ، والقرار المؤرخ ٢٨ ماي سنة ١٩٧٥ ، والقرارات المؤرخة ٢٣ يونيو سنة ١٩٧٥ ، والقرار المؤرخ ١٨ يوليو سنة ١٩٧٥ ، والقرار المؤرخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٥ حتى كلمة (المادة ٢ منه ،) (٣ ورقات)
		— قرار مؤرخ ١٩٧٨/١٠/٢١ .	
		— قرار مؤرخ ١٩٧٨/١٠/٢١ .	
		— قرار مؤرخ ١٩٧٨/١١/١٥ .	
		— قرار مؤرخ ١٩٧٨/١١/١٥ .	
		— قرار مؤرخ ١٩٧٨/١٢/١٧ .	

(تابع) الجزائر

- قرار مؤرخ ١٧/١٢/١٩٧٨ .
- قرار مؤرخ ٢٤/٣/١٩٧٩ .
- قرار مؤرخ ١٧/٤/١٩٧٩ .
- قرار مؤرخ ١٧/٤/١٩٧٩ .
- ١٢ قرار مؤرخة ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٩ .
- قرار مؤرخ ٢٦/٦/١٩٧٩ .
- قرار مؤرخ ١٥/٩/١٩٧٩ .
- قرار مؤرخ ١٠/١٠/١٩٧٩ .
- قرار مؤرخ ١٢/١٠/١٩٧٩ .
- قرار مؤرخ ١٥/١٠/١٩٧٩ .
- قرار مؤرخ ١٥/١٠/١٩٧٩ .
- قرار مؤرخ ٥/١١/١٩٧٩ .
- قرار مؤرخ ١٢/١٢/١٩٧٩ .
- قرار مؤرخ ٥/١/١٩٨٠ .
- قرار مؤرخ ١٠/٣/١٩٨٠ .
- قرار مؤرخ ٢٠/٤/١٩٨٠ .
- قرار مؤرخ ٢٧/٢/١٩٨٠ .
- قرار مؤرخ ١٢/١٢/١٩٨٠ .
- قرار مؤرخ ١٢/١٢/١٩٨٠ .
- قرار مؤرخ ٨/١٢/١٩٨٠ .
- ٧ قرارات مؤرخة ٣ يناير سنة ١٩٨١ .
- قرار مؤرخ ٥/١/١٩٨١ .
- ٦ قرارات مؤرخة ١١ يوليو سنة ١٩٨١ .
- ٥ قرارات مؤرخة ٢٥ يوليو سنة ١٩٨١ .
- قرار مؤرخ اول سبتمبر سنة ١٩٨١ .

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) الجزائر		<ul style="list-style-type: none"> - قرار مؤرخ ١٩٨١/١٠/٢٧ . - قرار مؤرخ ١٩٨١/١١/٣ . - قرار مؤرخ ١٩٨١/١٢/٢٦ . - قرار مؤرخ ١٩٨٢/١/٦ . - ٨ قرارات مؤرخة أوله ابريل سنة ١٩٨٢ . - قرار مؤرخ ١٩٨٢/٥/٢ . - قرار مؤرخ ١٩٨٢/٥/٢ . - قرار مؤرخ ١٩٨٢/٧/٧ . - قرار مؤرخ ١٩٨٢/٧/٢٥ . - قرار مؤرخ ١٩٦٦/١١/٣٠ . 	<ul style="list-style-type: none"> - توضع الصفحات المرفقة مباشرة بعد نهاية القرارات المؤرخة ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ (١٩ ورقة)
	- كتب مدرسية		
	- معاهد وتعليم عالي	- أمر عدد ٦٩-١٠٦	<ul style="list-style-type: none"> - توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقة التي يتضمن الامر رقم ٧٠-٣١ ، الامر رقم ٧٠-٥٢ حتى كلمة (مهندس التطبيق) (٣ ورقات)
		- أمر رقم ٧٠-٩٠ / تعديل	<ul style="list-style-type: none"> - توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن الامر رقم ٧٠-٩٠ المعدل ، والامر رقم ٧١-٤٥ ، والامر رقم ٧٢-٨ حتى كلمة (ومسؤولياتهم) (ثلاث ورقات)
		- امر رقم ٧٤-٨٦	<ul style="list-style-type: none"> - توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن الامر رقم ٧٤-٨٤ ، والأمر رقم ٧٤-٩٠ حتى المادة ٩ منه وتنزع ايضا الورقتان الاخيرتان من التشريع واللذان تتضمنان الامر رقم ٧٤-٨٦ (٤ ورقات)
		- مرسوم رقم ٦٤-١٥٥ / تعديل .	<ul style="list-style-type: none"> - توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن المرسوم رقم ٦٤-١٥٥ المعدل .
		- مرسوم رقم ٧١-١٤٠ / الغاء	<ul style="list-style-type: none"> - توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقتين اللتين تتضمنان المرسوم رقم ٧١-١٤٠ الملغى ، والرسوم رقم ٧١-١٤١ حتى نهايته .

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) الجزائر		<ul style="list-style-type: none"> - مرسوم رقم ٧٨-٢٠٢ / الغاء - مرسوم رقم ٧٩-٨٤ . - مرسوم رقم ٧٩-١٢٧ . - مرسوم رقم ٨٠-١٤٧ . - مرسوم رقم ٨٠-١٤٨ . - مرسوم رقم ٨٠-٢٥٨ . - مرسوم رقم ٨٠-٢٥٩ . - مرسوم رقم ٨١-١٢٢ . - مرسوم رقم ٨١-١٦٧ . - مرسوم رقم ٨١-١٨٧ . - مرسوم رقم ٨١-٢٣٥ . - مرسوم رقم ٨١-٢٤٥ . - مرسوم رقم ٨١-٢٥٤ . - مرسوم رقم ٨١-٣٤٨ . - مرسوم رقم ٨١-٢٩٣ . - مرسوم رقم ٨١-٢٩٥ . - مرسوم رقم ٨١-٣٩٦ . - مرسوم رقم ٨١-٣٩٧ . - مرسوم رقم ٨٢-١٨٩ . - مرسوم رقم ٨٢-٢٥٦ . 	<ul style="list-style-type: none"> - توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقتين اللتين تتضمنان المرسوم رقم ٧٨-٢٠٢ الملغى ، والرسوم رقم ٧٨-٢١٤ (٢٥ ورقة)
		<ul style="list-style-type: none"> - قرار مؤرخ ١٩٧٦/٥/٢٤ . - قرار مؤرخ ١٩٧٨/١٢/١٧ . - قرار مؤرخ ١٩٧٩/٣/٥ . - قرار مؤرخ ١٩٧٩/٨/٣١ . 	<ul style="list-style-type: none"> - توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقتين اللتين تتضمنان القرار المؤرخ ١٩٧٦/٦/٢٦ ، والقرارات المؤرخان ١٩٧٨/١٠/٨ حتى نهايتهما (٥ ورقات)

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
السعودية	— الفهرس	—	— يوضع بدلا من الفهرس السابق (ورقة واحدة)
	— تعليم	— أمر ملكي بمعاملة ابناء الفلسطينيين معاملة السعوديين	— توضع الورقة المرفقة بعد الفهرس مباشرة .
	— جامعات	— نظام جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية / تعديل	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن النظام المذكور حتى الماذة الحادية عشرة منه ، والورقة التي تتضمن المادة الخامسة والاربعون حتى المادة التاسعة والاربعون نهاية النظام (ورقتين)
		— مرسوم ملكي بالموافقة على نظام جامعة أم القرى .	
		— قرار مجلس الوزراء بتعديل سلم الرواتب .	
		— قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٠ في ١٤٠١/٩/١٩ .	— توضع الصفحات المرفقة مباشرة بعد نهاية نظام الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة (٤ ورقات)

جزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تعليم

شهادات وإجازات دراسية :

- قرار مؤرخ ١٩٧١/٨/٢٥ يتضمن تحديد مواعيد التعليم لنصفى السنة الاولى للحصول على شهادة الليسانس فى علم الاجتماع .
- قرار مؤرخ ١٩٧١/٨/٢٥ يتضمن تحديد مواعيد التعليم لنصفى السنة الاولى للحصول على شهادة الليسانس فى علم النفس .
- قرار مؤرخ ١٩٧١/٨/٢٥ يتضمن تحديد محتوى مقاييس الرياضيات المقررة لنصفى السنة الاولى من التعليم للحصول على الليسانس فى العلوم الاقتصادية المخصصة لحائزى بكالوريا التعليم الثانوى (الاقسام العلمية) .
- قرار مؤرخ ١٩٧١/٨/٢٥ يتضمن تحديد محتوى مقاييس الرياضيات المقررة لنصفى السنة الاولى من التعليم للحصول على الليسانس فى علم الاجتماع والليسانس فى الديموغرافيا والليسانس فى علم النفس وشهادة العالم فى الجغرافيا والليسانس فى العلوم الاقتصادية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٢/١/٢٨ يتضمن تنظيم امتحان شهادة الدروس الابتدائية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٢/٢/١١ بتعديل القرار الوزارى المؤرخ ٦٩/٥/٢٤ بتحديد كفايات شهادة الكفاءة للاستاذية فى التعليم المتوسط .
- قرار مؤرخ ١٩٧٢/٢/١٥ بتطبيق المرسوم ٧٢ - ٤٠ باحداث شهادة التعليم المتوسط .
- قرار مؤرخ ١٩٧٢/٢/٢٦ بتحضير شهادة الدراسات العليا بكلية الآداب لجامعة قسنطينة .
- قرار مؤرخ ١٩٧٢/٥/١٨ بمعادلة الشهادات الاجنبية بالشهادات الجزائرية المماثلة لها .

- قراران مؤرخان ١٩٧٢/٦/٨ بمعادلة شهادات .
- قرار مؤرخ ١٩٧٢/٧/١٨ بالدراسات قصد الحصول على الشهادة المهنية للمحاسبين .
- قراران مؤرخان ١٩٧٢/٧/٢٤ يتضمنان معادلة شهادات .
- قرار مؤرخ ٧٢/٧/٢٧ يتضمن تنظيم الدروس للحصول على دبلوم الدراسات العليا في علوم المهندس ودبلوم الدكتور في علوم المهندس .
- قرار مؤرخ ١٩٧٢/٩/٢٧ يتضمن معادلة شهادة الدكتوراه في الطب البشري المسلمة من جامعة دمشق .
- قرار مؤرخ ١٩٧٢/٩/٢٧ يتضمن تحديد قائمة شهادات البكالوريا للتعليم الثانوي وشهادات الدراسة الثانوية الاجنبية التي تخول لحاملها التسجيل في الجامعات الجزائرية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٢/١١/١٥ بتنظيم امتحان شهادة بروفى التقنى العالى .
- قرار مؤرخ ١٩٧٣/٢/١٦ يتضمن معادلة شهادة .
- قرارات مؤرخة ١٩٧٣/٢/١٦ تتضمن معادلة شهادات .
- قرارات مؤرخة ١٩٧٣/٦/١٣ تتضمن معادلة شهادات .
- قرار مؤرخ ١٩٧٣/٦/١٥ يتضمن فتح أقسام للحصول على دبلوم التقنى العالى .
- قرار مؤرخ ١٩٧٣/١٠/٥ يتعلق باعادة تنظيم شهادة الثقافة العامة المهنية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٣/١٠/١٥ يتعلق بتنظيم الدروس بكلية العلوم بجامعة وهران قصد الحصول على شهادة التعليم العلمى .
- قرار مؤرخ ١٩٧٣/١١/١٧ يتضمن احداث شهادة للدراسات المعمقة بجامعة وهران .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/١/٩ يتضمن معادلة شهادة الليسانس فى الصيدلة المسلمة من جامعة دمشق .

- قرار مؤرخ ١٩٧٤/١/٩ يتضمن معادلة شهادة البكالوريوس في التجارة المسلمة من جامعات مصر .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/١/٩ يتضمن معادلة شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية المسلمة من جامعات العراق .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/١/٩ يتضمن معادلة شهادة الدكتوراه في الطب المسلمة من جامعة هال الألمانية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/١/٩ يتضمن معادلة شهادة المهندس (جميع الاقسام) المسلمة من جامعة مونتريال (كندا) .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/١/٩ يتضمن معادلة شهادة نهاية الدروس للمرحلة الثانية في الآداب المسلمة من جامعة زغرب (يوغسلافيا) .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٢/٨ يتضمن معادلة شهادة البكالوريوس في علوم الهندسة المسلمة من جامعات مصر .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/١/١١ يتضمن تنظيم الامتحان للحصول على الشهادة المهنية في اختصاص محاسب .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/١/١١ يتضمن تنظيم الامتحان للحصول على الشهادة المهنية في اختصاص محاسب مساعد .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٢/١٣ يتضمن معادلة الاجازات والرتب والشهادات الجامعية الفرنسية .

- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٦/١٤ يتضمن معادلة دبلوم جرمانيست الممنوح من طرف جامعات المانيا الديمقراطية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٦/١٥ يتضمن احداث شهادة الدراسات العليا في الفيزياء النظرية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٦/١٨ يتضمن معادلة شهادة .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٦/١٥ يتضمن احداث دبلوم للدراسات العليا في الحرارة الديناميكية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٦/١٥ يتضمن احداث شهادة الدراسات العليا في ميكانيك السوائل .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٦/١٥ يتضمن احداث دبلوم الدراسات العليا في فيزياء الجوامد .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٦/١٥ يتضمن احداث دبلوم الدراسات العليا في فيزياء الصوتية .
- قراران مؤرخان ١٩٧٤/٧/٢٤ يتضمنان معادلة شهادتين .
- قرار وزاري مشترك مؤرخ ١٩٧٤/٩/٢٠ يتضمن تنظيم الامتحان للحصول على الاهلية المهنية في اختصاص البنوك .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٩/٢٠ يتضمن تحديد نظام الامتحان للحصول على شهادة الكفاءة المهنية في اختصاص مستخدم في البنوك .
- قرار وزاري مشترك مؤرخ ١٩٧٤/٩/٢٠ يتضمن نظام الامتحان للحصول على الاهلية المهنية في اختصاص التأمينات .

- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٩/٢٠ يتضمن تنظيم امتحان للحصول على شهادة الكفاءة المهنية في اختصاص الاختزال والضرب على الآلة الكاتبة .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٩/٢٥ يتضمن اعفاء التلاميذ ذوى الجنسية الاجنبية من اختبار أو عدة اختبارات في الامتحانات .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/١١/٢٠ يتضمن اعادة تنظيم شهادة البكالوريا لتعليم الثانوى .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/١/٢ يتضمن تطبيق المرسوم ٧١ - ١٢٨ باحداث شهادة البكالوريا للتعليم الاصلى .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/١/٢٢ يتضمن تطبيق المرسوم ٧١ - ١٢٩ باحداث شهادة الاهلية للتعليم الاصلى .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/٢/٢٦ بتنظيم امتحان شهادة الكفاءة التربوية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/٥/٢٨ يتضمن معادلة شهادة .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/٦/٢٣ يتضمن احداث شهادة الدراسات العليا فى العلوم النووية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/٦/٢٣ يتضمن احداث شهادة الدراسات العليا فى الجيوفيزياء .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/٦/٢٣ يتضمن احداث شهادة الدراسات العليا فى الراديو فيزياء .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/٦/٢٣ يتضمن احداث شهادة الدراسات العليا فى علم الصوت .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/٦/٢٣ يتضمن احداث شهادة الدراسات العليا فى فيزياء الهواء .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/٦/٢٣ يتضمن احداث شهادة الدراسات العليا فى الفلك والفيزياء الفلكية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/٦/٢٣ يتضمن احداث شهادة الدراسات العليا فى الالكترونيك .

- قرارات مؤرخة ١٩٧٥/٧/١٨ تتضمن معادلة شهادات .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/٩/٢٢ بتنظيم امتحان شهادة الكفاءة للتفتيش في التعليم الابتدائي والمتوسط وبإدارة المعاهد التكنولوجية للتربية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في الفيزيولوجيا .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في تشخيص الأمراض .
- قرار مؤرخ في ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المختصة في مبحث أمراض الرئة والسل .
- قرار مؤرخ في ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المختصة في الطب الاجتماعي .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في الكيمياء الاحيائية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في علم الاعصاب .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في مبحث الدم .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية البيولوجية السريرية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسة للحصول على الدراسات الطبية في علم الجراثيم .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في طب الاطفال .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في الامراض المعدية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في طب العيون .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في جراحة الاطفال .

-
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في جراحة الاسنان .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في علم التجبير .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في علم أمراض الاذن والانف .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في الطب الداخلي .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في الجراحة .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في الامراض النسائية والتوليد .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في بيولوجية الدم .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في علم الخلايا .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في علم أمراض القلب .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في الراديولوجيا .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في أمراض الجلد .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في الامراض العقلية .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في علم داء المفاصل .
-

- قرار مؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٩ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية في علم المعدة والامعاء .
- قرار مؤرخ ٧٦/٢/٩ بتطبيق المرسوم ٧٢ - ٤٠ باحداث شهادة للتعليم المتوسط .
- قرار مؤرخ ٧٦/٣/١٦ بمعادلة شهادة الليسانس في التجارة المسلمة من جامعة دمشق .
- قرار وزاري مشترك بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٦ يتضمن معادلتها شهادة .
- قرار مؤرخ ٧٦/٧/١٣ يتضمن معادلة شهادة الماجستير في العلوم الزراعية المسلمة من جامعة عين شمس .
- قرار مؤرخ ٧٦/٧/١٣ يتضمن معادلة شهادة البكالوريوس في العلوم الزراعية المسلمة من طرابلس (ليبيا) .
- قرار مؤرخ ٧٦/١٢/١٣ يتضمن تحديد الشروط الاستثنائية للحصول على شهادة الدراسات الطبية الخاصة في الاختصاصات ذات الاولوية وذلك لمدة خمس سنوات .
- قرار مؤرخ ٧٦/١٢/١٣ يتضمن تحديد مدة الدراسة لنيل شهادة الدراسات الطبية الخاصة في الامراض البولية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٧/٧/١٦ يتضمن معادلة شهادة باشيليريتو المسلمة من الارغواي .
- قرار مؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٣ يتضمن احداث شهادة ماجستير في فيزياء البلازما .
- قرار مؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٣ يتضمن احداث شهادة ماجستير في الهندسة الكيماوية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٣ يتضمن احداث شهادة ماجستير في نظرية التطور .
- قرار مؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٣ يتضمن احداث شهادة ماجستير في اللسانيات الألمانية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٣ يتضمن احداث شهادة ماجستير في الاتصال وفن تعليم الفرنسية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٧/٩/١٩ بتنظيم التعليم بقصد الحصول على دبلوم التسيير والادارة البحرية .

-
- قرار مؤرخ ١٩٧٧/١٢/٢٤ يتضمن احداث شهادة ماجستير في الاقتصاد الكمي .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٨/١/١١ يتضمن الالتزامات الدراسية للمرشحين للتخصص الأول .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٨/٤/٢٩ يتعلق بالحصول على شهادة مهندس للدولة في الأشغال العمومية .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٨/٥/٣ يتضمن فتح اختصاصات بقصد الحصول على دبلوم مهندس زراعي .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٨/٥/٢٠ يتضمن معادلة شهادة دكتوراه الدولة في الصيدلة الممنوحة من الجامعات الفرنسية .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٨/٥/٢٤ يتضمن تعديل القرار المؤرخ في ١٩٧٦/٢/٩ بشأن شهادة التعليم المتوسط .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٨/٦/٢٧ يتضمن احداث شهادة ماجستير في التاريخ .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٨/٦/٢٧ يتضمن احداث شهادة ماجستير في علم اجتماع التنمية
 - قرار مؤرخ ١٩٧٨/٦/٢٧ يتضمن احداث معادلة بكالوريوس الهندسة المعمارية المسلم من كلية الفنون بالقاهرة .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٨/٦/٢٧ يتضمن احداث شهادة دبلوم مهندس المسلم من الجامعة التقنية في دريد (جمهورية المانيا الديمقراطية) .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٨/٦/٢٧ يتضمن احداث شهادة معادلة من المدرسة العليا للمهندسة المدنية بويمار .
 - قرار مؤرخ ١٩٧٨/٦/٢٧ يتضمن احداث شهادة مهندس في الالكترونيات المسلمة من المدرسة المتعددة التقنيات في براغ .
-

- قرار مؤرخ في ١٨ ذي القعدة عام ١٣٩٨ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧٨. يتضمن
احداث شهادة ماجستير في فيزياء شبة الموصلات .
- قرار مؤرخ في ١٨ ذي القعدة عام ١٣٩٨ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧٨. يتضمن
احداث شهادة ماجستير في الهيدروجيولوجيا .
- قرار مؤرخ في ١٤ ذي الحجة عام ١٣٩٨ الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٨. يتضمن
احداث شهادة الماجستير في علم البيئة .
- قرار مؤرخ في ١٤ ذي الحجة عام ١٣٩٨ الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٨. يتضمن
احداث شهادة الماجستير في الهندسة الحضرية (لهيئة المنشآت البشرية
والتجمعات السكنية وتنظيمها) .
- قرار مؤرخ في ١٧ محرم عام ١٣٩٩ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨. يتضمن
احداث شهادة ماجستير في الهندسة المدنية .
- قرار مؤرخ في ٢٥ محرم عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٨. يتعلق
بكيفيات تسليم شهادات المستوى من قبل المركز الوطني للتعليم المعتم بالمراسلة
والاذاعة والتلفزة .
- قرار مؤرخ في ٢٥ ربيع الثاني عام ١٣٩٩ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٩. يتضمن
احداث دبلوم الماجستير في المناجم .
- قرار مؤرخ في ٢٠ جمادى الاولى عام ١٣٩٩ الموافق ١٧ ابريل سنة ١٩٧٩
يتضمن معادلة شهادة جراحة الاسنان المسلمة من جامعات جمهورية المانيا
الفيدرالية .
- قرار مؤرخ في ٢٠ جمادى الاولى عام ١٣٩٩ الموافق ١٧ ابريل سنة ١٩٧٩.

يتضمن تحديد قائمة شهادات البكالوريا في التعليم الثانوي وشهادات الدراسة الثانوية الاجنبية (جميع الشعب) المعادلة لشهادات البكالوريا الجزائرية (جميع الشعب) والتي تخول التسجيل في الجامعات الجزائرية .

- قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شعبة البيدو كيمياء المحفزة بجامعة الجزائر للعلوم والتكنولوجيا لتحضير شهادة الماجستير في البيتروكيمياء .

- قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شعبتين لتحضير شهادة الماجستير في الهندسة الميكانيكية بجامعة الجزائر للعلوم والتكنولوجيا .

- قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شعبة لميكانيك هياكل البناء بجامعة قسنطينة لتحضير شهادة الماجستير في الهندسة المدنية .

- قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شهادة الماجستير في كيمياء المواد .

- قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الالكترونيك .

- قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الاعلام الالى .

- قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شهادة الماجستير في البيتركيمياء .

- قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الهندسة الميكانيكية .

- قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الكيمياء الفيزيائية الكمية والكيمياء النظرية .

- قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شهادة الماجستير في البحث العلمى .

- قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الطاقة الشمسية .
- قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الكهرباء .
- قرار مؤرخ في اول شعبان عام ١٣٩٩ الموافق ٢٦ يونيو سنة ١٩٧٩ يتضمن تحديد النظام الداخلي لمسابقة التلاميذ في العلوم الاقتصادية .
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٢٣ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٧٩ يتعلق بشهادة الاهلية البيداغوجية والمهنية لتعليم سياقة المركبات ذات المحرك .
- قرار مؤرخ في ١٨ ذى القعدة عام ١٣٩٩ الموافق ١٠ أكتوبر سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شهادة الماجستير في اللغة والآداب العربية .
- قرار مؤرخ في ٢٠ ذى القعدة عام ١٣٩٩ الموافق ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٩ يتضمن فتح فروع للحصول على شهادة مهندس جيولوجي .
- قرار مؤرخ في ٢٣ ذى القعدة عام ١٣٩٩ الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٩ يتضمن تحديد قائمة المواد الدراسية في منهج السداسيات العشرة للحصول على شهادة مهندس جيولوجي في فرع التابع (الهيدروجيولوجيا) .
- قرار مؤرخ في ٢٣ ذى القعدة عام ١٣٩٩ الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٩ يتضمن تحديد قائمة المواد الدراسية في منهج السداسيات العشرة للحصول على شهادة مهندس جيولوجي في فرع الرواسب .
- قرار مؤرخ في ١٥ ذى الحجة عام ١٣٩٩ الموافق ٥ نوفمبر سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث الماجستير في علم التربية .
- قرار مؤرخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شهادة الماجستير في علم المحيطات .
- قرار مؤرخ في ١٧ صفر عام ١٤٠٠ الموافق ٥ يناير سنة ١٩٨٠ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الكيمياء العضوية .
- قرار مؤرخ في ١٠ مارس سنة ١٩٨٠ يتضمن احداث شهادة الماجستير في علوم اللغة واللسانيات .
- قرار مؤرخ في ٥ جمادى الثانية عام ١٤٠٠ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٨٠ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الفيزياء التطبيقية .

- قرار مؤرخ في ١١ ربيع الثاني عام ١٤٠٠ الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٠ يتضمن أحداث شهادة الماجستير في الكيمياء الفيزيائية .
- قرار مؤرخ من ٤ محرم عام ١٤٠١ الموافق ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ يتضمن معادلة شهادة البكالوريوس في الاقتصاد المسلمة من طرف جامعات جمهورية العراق .
- قرار مؤرخ من ٤ محرم عام ١٤٠١ الموافق ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ يتضمن معادلة شهادة البكالوريوس في الاقتصاد المسلمة من طرف جامعة الكويت .
- قرار مؤرخ في ٣٠ محرم عام ١٤٠١ الموافق ٨ ديسمبر سنة ١٩٨٠ يتضمن معادلة شهادة مهندس التي تسلمها جامعات تشيكوسلوفاكيا .
- قرار مؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٤٠١ الموافق ٣ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن أحداث شهادة الماجستير في الكيمياء الفيزيائية .
- قرار مؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٤٠١ الموافق ٣ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن أحداث شهادة الماجستير في فيزياء المواد الصلبة .
- قرار مؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٤٠١ الموافق ٣ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن أحداث شهادة الماجستير في البيولوجيا النباتية .
- قرار مؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٤٠١ الموافق ٣ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن أحداث شهادة الماجستير في البيولوجيا الحيوانية .
- قرار مؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٤٠١ الموافق ٣ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن أحداث شهادة الماجستير في الجغرافيا .
- قرار مؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٤٠١ الموافق ٣ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن أحداث شهادة الماجستير في الجيولوجيا .
- قرار مؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٤٠١ الموافق ٣ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن أحداث شهادة الماجستير في التقنية الكهربائية .
- قرار مؤرخ في ٢٨ صفر عام ١٤٠١ الموافق ٥ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن أحداث شهادة الماجستير في القانون العام الاساسي .

- قرار وزاري مشترك في ١١/٧/١٩٨١ يتضمن نظام الدروس للحصول على شهادة الليسانس في التربية البدنية والرياضية .
- قرار مؤرخ ١١/٧/١٩٨١ يتضمن معادلة شهادة دكتور في الطب البيطري التي تسلمها جامعات جمهورية تشيكوسلوفاكيا .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ١١/٧/١٩٨١ يتضمن احداث شهادة الماجستير في التعمير
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ١١/٧/١٩٨١ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الفيزياء الالكترونية .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ١١/٧/١٩٨١ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الكيمياء التحليلية .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ١١/٧/١٩٨١ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الفيزياء النظرية .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ٢٥/٧/١٩٨١ يتضمن احداث شهادة الماجستير في العلوم الزراعية .
- قرار مؤرخ ٢٥/٧/١٩٨١ يتضمن معادلة شهادة دكتور في الطب التي تسلمها جامعات جمهورية المجر .
- قرار مؤرخ ٢٥/٧/١٩٨١ يتضمن احداث سنة تحضيرية للماجستير في اللغة والادب الانجليزي .
- قرار مؤرخ ٢٥/٧/١٩٨١ يتضمن احداث سنة تحضيرية للماجستير في اللغة والادب الفرنسي .
- قرار مؤرخ ٢٥/٧/١٩٨١ يتضمن انشاء شهادة الماجستير في الطب النفساني الخاص بالأطفال والأحداث .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ١/٩/١٩٨١ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الفيزياء النظرية .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ٢٧/١٠/١٩٨١ يتضمن احداث شهادة الماجستير في العلوم البيطرية بجامعة قسنطينة .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ٣/١١/١٩٨١ يتضمن فتح شعبة للجيولوجيا البحرية للحصول على شهادة الدراسات العليا .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ٢٦/١٢/١٩٨١ يتضمن تحديد المدة الدراسية قصد الحصول على شهادة الليسانس في التربية البدنية والرياضية .

- قرار وزاري مشترك في ١٩٨٢/١/٦ يتضمن اجراء امتحان لنيل شهادة الكفاءة للتفتيش في التعليمين الابتدائي والمتوسط وادارة المعاهد التكنولوجية للتربية .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ١٩٨٢/٤/١ يتضمن احداث شهادة الماجستير في التاريخ بجامعة الجزائر .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ١٩٨٢/٤/١ يتضمن احداث سنة تحضيرية لشهادة الماجستير في التاريخ للطلبة الحاصلين على شهادة اليسانس في التاريخ في مدة ثلاث سنوات .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ١٩٨٢/٤/١ يتضمن منح سنة تحضيرية لشهادة الماجستير في التاريخ للطلبة الحاصلين على شهادة اليسانس في التاريخ في مدة ثلاث سنوات بجامعة الجزائر .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ١٩٨٢/٤/١ يتضمن قائمة المواد التي يتكون منها برنامج الدروس في السنة التحضيرية للماجستير في التاريخ للطلبة الحاصلين على شهادة اليسانس في التاريخ في مدة ثلاث سنوات .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ١٩٨٢/٤/١ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الفلسفة .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ١٩٨٢/٤/١ يتضمن احداث سنة تحضيرية لشهادة الماجستير في الفلسفة للطلبة الحاصلين على شهادة اليسانس في الفلسفة في مدة ثلاث سنوات .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ١٩٨٢/٤/١ يتضمن منح سنة تحضيرية لشهادة الماجستير في الفلسفة للطلبة الحاصلين على شهادة اليسانس في الفلسفة في مدة ثلاث سنوات بجامعة الجزائر .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ١٩٨٢/٤/١ يتضمن قائمة المواد التي يتكون منها برنامج الدروس في السنة التحضيرية الاولى للماجستير في الفلسفة للطلبة الحاصلين على شهادة الفلسفة في ثلاث سنوات .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ١٩٨٢/٥/٢ يتضمن فتح فروع للحصول على شهادة دبلوم التقني السامي بجامعة قسنطينة .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ١٩٨٢/٥/٢ يتضمن فتح فرعين للحصول على شهادة دبلوم التقني السامي بجامعة باتنة .
- قرار وزير التعليم والبحث العلمي في ١٩٨٢/٧/٧ يتضمن احداث ماجستير في الثقافة الشعبية وتحديد دراستها وبرامجها .

- قرار وزير التعليم والبحث العلمي نى ١٩٨٢/٧/٢٥ يتضمن كفاءات تنظيم شهادة الكفاءة العليا .

كتب مدرسية :

- قرار مؤرخ فى ١٦ شعبان عام ١٣٨٦ الموافق ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ يتعلق باختيار الكتب المدرسية فى مؤسسات التعليم التابعة لوزارة التربية الوطنية .

مدارس : (يراجع فيما تقدم : تعليم دينى - تعليم عام - تعليم فنى)

معاهد وتعليم عالى :

- أمر رقم ٦٦ - ٧٨ يتضمن انشاء وتنظيم المعهد الوطنى للبحوث الزراعية .
 - أمر رقم ٦٧ - ١٧٢ يتضمن احداث المعهد الوطنى للانتاج والتنمية الصناعية .
 - أمر رقم ٦٧ - ٢١١ يتضمن انشاء وتنظيم المعهد الوطنى لرسم الخرائط .
 - أمر رقم ٦٨ - ٧٠ يتضمن احداث وتنظيم معهد الكروم والخمور .
 - أمر رقم ٦٨ - ٤٢٨ يتعلق باعادة تنظيم المعهد التربوى الوطنى .
 - أمر رقم ٦٨ - ٤٦١ يتعلق بتنظيم فترة تدريبية لتلاميذ القسم القضائى بالمدرسة الوطنية للإدارة .
 - أمر رقم ٦٩ - ٨٢ يتضمن انشاء معهد التكنولوجيا الزراعية .
 - أمر رقم ٦٩ - ٨٨ يتضمن احداث مركز الدراسات وابحاث النقل .
 - أمر رقم ٦٩ - ١٠٦ مؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ يتضمن انشاء معاهد تكنولوجية .
 - أمر رقم ٧٠ - ٣١ يتعلق باختصاصات المعهد الوطنى للبحوث الزراعية فيما يخص البحث والتجارب فى مسائل الغابات .
 - أمر رقم ٧٠ - ٤٩ فى ٧/٧/١٩٧٠ باحداث مركز وطنى للتربية البدنية والرياضية للبنات بمدينة الجزائر . (يراجع : شباب ورياضة)
 - أمر رقم ٧٠ - ٥٢ يتضمن انشاء معهد رصد مياه الامطار للتكوين والابحاث .
 - أمر رقم ٧٠ - ٦٧ يتضمن احداث مدرسة متعددة العلوم للهندسة المعمارية وال عمران .
 - أمر رقم ٧٠ - ٧٨ بتعديل الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ باحداث المعاهد التكنولوجية .
 - أمر رقم ٧٠ - ٨٥ يتضمن احداث مدرسة المعلمين العليا للتعليم التقنى .
 - أمر رقم ٧٠ - ٨٧ يتضمن تنظيم المدرسة الوطنية للطب البيطرى .

- أمر رقم ٧٠ - ٩٠ يتضمن احداث المعاهد الوطنية للإسعار والمصادقة على قانونه الاساسي .
- أمر رقم ٧١ - ٤٥ يتضمن احداث معهد باستور .
- أمر رقم ٧٢ - ٨ يتضمن احداث معهد الهيدرولوجيا التقنية وتحسين الاراضي .
- أمر رقم ٧٢ - ٢٩ يتضمن احداث المعهد الوطني لحفظ الصحة والامن .
- أمر رقم ٧٣ - ٥٩ يتضمن احداث معاهد تكنولوجيا فلاحية متوسطة .
- أمر رقم ٧٤ - ٨٤ يتضمن احداث المدرسة العليا للإطارات .
- أمر رقم ٧٤ - ٨٦ يتضمن احداث المعهد العالي للبحرية .
- أمر رقم ٧٤ - ٩٠ يتضمن احداث معهد تنمية الزراعات الواسعة .
- أمر رقم ٧٤ - ٩١ يتضمن احداث معهد تنمية الزراعات الصناعية .
- أمر رقم ٧٤ - ٩٢ يتضمن احداث معهد تنمية زراعات البقول .
- أمر رقم ٧٤ - ٩٣ يتضمن احداث معهد تنمية زراعات اشجار الفواكه .
- أمر رقم ٧٥ - ٢٩ يتضمن تنظيم المدرسة الوطنية للفنون الجميلة .
- أمر رقم ٧٦ - ٢ يتضمن احداث المدرسة الوطنية للعلوم الجيوديزية .
- مرسوم رقم ٦٤ - ١٣٤ يتضمن انشاء مدرسة المعلمين العليا .
- مرسوم رقم ٦٤ - ١٤٦ يتضمن احداث وتنظيم معهد علمي وتقني لصيد الاسماك وتربيتها .
- مرسوم رقم ٦٤ - ١٥٥ يتضمن انشاء مدرسة وطنية للإدارة .
- مرسوم رقم ٦٤ - ٣٢١ يتعلق بالأجور الممنوحة لتلاميذ المدرسة الوطنية للإدارة .
- مرسوم رقم ٦٥ - ١٧٠ يتضمن التنظيم الإداري والمالي لمدرسة المعلمين العليا .
- مرسوم رقم ٦٥ - ١٧١ يتضمن توضيح الشروط المتعلقة بقبول طلاب مدرسة المعلمين العليا .
- مرسوم رقم ٦٦ - ٣٠٦ يتضمن سير المدرسة الوطنية للإدارة .
- مرسوم رقم ٦٨ - ١١٠ يتضمن تحويل المدرسة الوطنية للفنون الجميلة لمدينة الجزائر الى مدرسة وطنية للهندسة المعمارية والفنون الجميلة وانشاء شهادة الدولة للمهندسين المعماريين .

- مرسوم رقم ٦٨ - ٤٢٣ يتضمن تنظيم المعهد الوطني للفلاحة .
- مرسوم رقم ٦٨ - ٤٢٤ يتضمن تنظيم الدروس في المعهد الوطني للفلاحة .
- مرسوم رقم ٦٨ - ٤٢٥ يتضمن تحديد مدة الدراسة في مدرسة المعلمين العليا والوضعية الادارية للتلاميذ الاساتذة .
- مرسوم رقم ٧٠ - ٤٥ يتضمن الحاق محطات التجارب الفلاحية بالمعهد الوطني للبحث الزراعي .
- مرسوم رقم ٧٠ - ٦٠ يتضمن انشاء المعهد التكنولوجي للتجارة .
- مرسوم رقم ٧٠ - ٨٨ يتضمن انشاء معهد تكنولوجي للمالية والمحاسبة .
- مرسوم رقم ٧٠ - ١٠٩ يتضمن انشاء معهد تكنولوجي للتخطيط والاحصائيات .
- مرسوم رقم ٧٠ - ١١٥ يتضمن انشاء معاهد تكنولوجية للتربية .
- مرسوم رقم ٧٠ - ١٣٤ يتضمن انشاء معاهد للتقنيات الفندقية والسياحية .
- مرسوم رقم ٧٠ - ١٣٥ يتضمن انشاء معاهد للتقنيات الفندقية .
- مرسوم رقم ٧٠ - ١٣٧ يتضمن انشاء المعهد التكنولوجي للاشغال العمومية والبناء .
- مرسوم رقم ٧٠ - ١٣٨ يتضمن انشاء المعهد التكنولوجي للصيانة الكهربائية والميكانيكية .
- مرسوم رقم ٧٠ - ١٤٧ يتضمن انشاء المعهد التكنولوجي للصحة العمومية بمدينة الجزائر .
- مرسوم رقم ٧٠ - ١٤٨ يتضمن انشاء المعهد التكنولوجي للصحة العمومية بقسنطينة .
- مرسوم رقم ٧٠ - ١٤٩ يتضمن انشاء المعهد التكنولوجي للصحة العمومية بمستفاته .
- مرسوم رقم ٧٠ - ١٦٥ يتضمن انشاء معهد تكنولوجي .
- مرسوم رقم ٧٠ - ١٧٧ يتضمن القانون الاساسي لطلبة المعاهد التكنولوجية للتربية .

- مرسوم رقم ٧١ - ١٤١ يتضمن احداث معهد تقنولوجى لزراعة البساتين .
- مرسوم رقم ٧١ - ٢٩٤ يتضمن احداث معهد تقنولوجى للزراعة وتربية المواشي .
- مرسوم رقم ٧١ - ٢٩٥ يتضمن احداث معهد تقنولوجى للزراعة الصناعية والعلف .
- مرسوم رقم ٧١ - ٢٥٥ يتضمن احداث معهد تقنولوجى للزراعة الصحراوية .
- مرسوم رقم ٧١ - ٢٥٦ يتضمن احداث معهد تقنولوجى للغابات .
- مرسوم رقم ٧١ - ٢٧٦ يتضمن كفيات الدخول الى مدرسة المعلمين العليا للتعليم المتعدد التقنيات .
- مرسوم رقم ٧٢ - ١٦٥ يتضمن تنظيم معهد باستور .
- مرسوم رقم ٧٣ - ٥٠ يتضمن القانون الاساسي للمعهد الوطنى للصناعات الخفيفة .
- مرسوم رقم ٧٣ - ٥٢ يتضمن القانون الاساسي لمعهد المناجم والتعدين ومواد البناء والتركيبات الميكانيكية .
- مرسوم رقم ٧٣ - ٦٦ يتضمن احداث معهد التقنولوجيا لزراعة الحبوب .
- مرسوم رقم ٧٣ - ٦٧ يتضمن احداث معهد التقنولوجيا الزراعية الرعوية .
- مرسوم رقم ٧٣ - ٧٧ يتضمن نظام الدروس فى المعهد التقنولوجى للطبوغرافية .
- مرسوم رقم ٧٣ - ١٥٣ يتضمن تصنيف المعهد التقنولوجى للطبوغرافيا لارزيو كمؤسسة تعليم ذات طابع اولوى .
- مرسوم رقم ٧٤ - ٤٩ يتضمن انشاء معهد تقنولوجية للتبريد .
- مرسوم رقم ٧٤ - ٨٢ يتضمن الغاء وتعويض المرسوم ٦٦ - ٤٩ باحداث مدرسة المهندسين للاشغال العمومية .
- مرسوم رقم ٧٤ - ١٨٤ يتضمن سير المدرسة العليا للاطارات .
- مرسوم رقم ٧٥ - ١٧٣ يتضمن احداث معهد المواصلات .
- مرسوم رقم ٧٦ - ٢٢ مؤرخ فى ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ يتضمن حل المعهد التقنولوجى للطبوغرافية بارزيو .
- مرسوم رقم ٧٦ - ٢٣ مؤرخ فى ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ يتضمن حل المعهد العلمى والتقنى لصيد الاسماك وتربيتها .
- مرسوم رقم ٧٦ - ٤٥ يتضمن تنظيم الدراسة فى المدرسة الوطنية للفنون الجميلة .

- مرسوم رقم ٧٨ - ١٦١ يتعلق بتنظيم التكوين ونظام الدروس بالمعهد العالي للفندقة والسياحة .
- مرسوم رقم ٧٨ - ١٧١ يتضمن احداث المدرسة الوطنية لمهندسي التطبيق التابعين للأشغال العمومية .
- **مرسوم رقم ٧٨ - ١٧٦ يتضمن الغاء المعهد الجزائري للتجارة الخارجية .**
- **مرسوم رقم ٧٨ - ٢١٤ يتضمن تحويل معهد الهيدرولوجيا التقنية وتحسين الاراضى الموجودة في البلدية الى وزارة الري .**
- مرسوم رقم ٧٩ - ٨٤ مؤرخ في ٢٤ جمادى الاولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٣ ابريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث المعهد الوطنى للتكوين فى البناء وتحديد قانون الاساس^{١٠}.
- مرسوم رقم ٧٩ - ١٢٧ مؤرخ في ٤ رمضان عام ١٣٩٩ الموافق ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٩ يتضمن بتغير اسم المركز الوطنى للرياضة وتسميته « المعهد الرياضى » للعلوم والتكنولوجيا « وتعديل نظامه وسيره .
- مرسوم رقم ٨٠ - ١٤٧ مؤرخ في ١٠ رجب ١٤٠٠ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٨٠ يتضمن تحويل المراكز الجهوية للتربية البدنية والرياضية فى الجزائر ووهران وقسنطينة الى مراكز تقنية للرياضة وتحديد تنظيم هذه المؤسسات وعملها .
- مرسوم رقم ٨٠ - ١٤٨ مؤرخ في ١٠ رجب عام ١٤٠٠ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٨٠ يتضمن تحديد نظام الدراسة فى المعاهد التقنية للرياضة لنيل شهادة تقنى سام فى الرياضة .
- مرسوم رقم ٨٠ - ٢٥٨ مؤرخ في ٣٠ ذى الحجة عام ١٤٠٠ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٠ يتضمن انشاء المعهد الوطنى للهندسة الميكانيكية وسن قانونه الاساسى .
- مرسوم رقم ٨٠ - ٢٥٩ مؤرخ في ٣٠ ذى الحجة عام ١٤٠٠ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٠ يتضمن انشاء المعهد الوطنى للكهرباء والالكترونيك وسن قانونه .
- مرسوم رقم ٨١ - ١٢٢ فى ١٣/٦/١٩٨١ يتضمن اعادة تنظيم الدراسة فى المعهد التكنولوجى الفلاحى .
- مرسوم رقم ٨١ - ١٦٧ فى ٢٥/٧/١٩٨١ يتضمن انشاء المعهد الوطنى للموارد المائية .
- مرسوم رقم ٨١ - ١٨٧ فى ٨/٨/١٩٨١ يتضمن انشاء معاهد تكنولوجية للتربية .
- مرسوم رقم ٨١ - ٢٣٥ فى ٢٩/٨/١٩٨١ يتضمن انشاء المعهد الوطنى للعمل .

- مرسوم رقم ٨١ - ٢٤٥ في ١٩٨١/٩/٥ يتضمن القانون الاساسى النموذجى للمدرسة العليا للاساتذة .
- مرسوم رقم ٨١ - ٢٥٤ في ١٩٨١/٩/١٩ يتضمن انشاء مدرسة عليا للاساتذة بقسنطينة .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٤٨ في ١٩٨١/١٢/١٢ يتضمن انشاء المعهد الوطنى للابحاث الغابية .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٩٣ في ١٩٨١/١٢/٢٦ يتضمن انشاء المعهد الوطنى وتنظيمه وسيرة لترقية التكوين المهنى وتطويره فى المؤسسة والتمهين .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٩٥ في ١٩٨١/١٢/٢٦ يتضمن انشاء معاهد التكوين المهنى وتنظيمها وسيرها .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٩٦ في ١٩٨١/١٢/٢٦ يتضمن تحديد قائمة معاهد التكوين المهنى .
- مرسوم رقم ٨١ - ٣٩٧ في ١٩٨١/١٢/٢٦ يتضمن انشاء مركز وطنى للتكوين المهنى للمعوقين جسديا .
- مرسوم رقم ٨٢ - ١٨٩ في ١٩٨٢/٥/٢٩ يتعلق بالوثائق الخرائطية .
- مرسوم رقم ٨٢ - ٢٥٦ في ١٩٨٢/٧/٣١ يتضمن تحويل المركز الوطنى للتربية البدنية والرياضية للبنات بمدينة الجزائر الى معهد تقنولوجى للرياضة .
(يراجع : شباب ورياضة)
- قرار مؤرخ ١٩٦٤/١١/١٥ بتحديد كفايات الدخول الى مدرسة المعلمين العليا .
- قرار مؤرخ ١٩٦٥/٣/١٨ يتضمن احداث معهد للطب بمدينة الجزائر .
- قرار مؤرخ ١٩٦٥/٣/١٨ يتضمن احداث معهد للطب بمدينة وهران .
- قرار مؤرخ ١٩٦٥/٣/١٨ يتضمن احداث معهد للطب بمدينة قسنطينة .
- قرار مؤرخ ١٩٦٥/٣/١٨ يتضمن احداث معهد للصيدلة بمدينة الجزائر .
- قرار مؤرخ ١٩٦٥/٣/١٨ يتضمن احداث معهد للبحث فى الاسنان بمدينة الجزائر .
- قرار مؤرخ ١٩٦٦/٥/١٦ يتضمن النظام الداخلى لمدرسة مهندسي الاشغال العمومية بمدينة الجزائر .

- قرار مؤرخ ١٩٦٦/١٠/٤ يتعلق بنظام الدروس في المدرسة الوطنية للإدارة .
- قرار مؤرخ ١٩٦٩/٣/٦ يتضمن التنظيم الداخلي للمعهد الوطني للموسيقى .
- قرار مؤرخ ١٩٧٠/٦/١٣ يتضمن أحداث مركز للوثائق والأبحاث الإدارية بالمدرسة الوطنية للإدارة . .
- قرار مؤرخ ١٩٧١ /٨/٢٥ يتضمن تدابير التعريب في مؤسسات التعليم العالي .
- قرار مؤرخ ١٩٧١/١٢/٢٧ يتضمن تحديد التخصصات في معهد التكنولوجيا الزراعية لمستفانم .
- قرار مؤرخ ١٩٧٢/٦/٨ يتعلق بالتنظيم الداخلي للمعهد التكنولوجي للأشغال العمومية والبثاء .
- قرار مؤرخ ١٩٧٢/٨/١ يتضمن إنشاء مجلس توصية بالمعهد التكنولوجي للمواصلات والالكترون .
- قرار مؤرخ ١٩٧٢/٨/١ يتضمن التنظيم الداخلي للمعهد التكنولوجي للصيانة الكهربائية والميكانيكية .
- قرار وزاري مشترك مؤرخ ١٩٧٣/٩/٢٠ يتضمن تحديد عدد المناصب بالإقامة في كل معهد للعلوم الطبية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٣/١١/٢١ يتضمن تحديد الشروط الخاصة بتسجيل الطلبة الأجانب المقيمين في معاهد العلوم الطبية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٢/١ يتضمن تنظيم مراكز البحث وتسييرها .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٧/١ يتضمن إنشاء مركز الأبحاث على الموارد البيولوجية والأرضية .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٧/٢٣ يتضمن التنظيم الإداري للمعهد التكنولوجي للتبريد .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٨/٦ يتضمن التنظيم الداخلي للمعهد التكنولوجي للتبريد .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٩/١٠ يتضمن الجدول الإجمالي للمعاهد التكنولوجية المتوسطة الفلاحية المتخصصة .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٩/١٣ يتضمن إنشاء مركز وطني للبحوث حول المناطق الجذباء .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٩/٢٥ يتضمن إنشاء مركز للإعلام العلمي والتقني والتحويلات التكنولوجية .

- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٩/٢٥ يتضمن ادماج معهد الدراسات النووية في الهيئة الوطنية للبحث العلمي .
- قرار مؤرخ ١٩٧٤/٩/٢٥ يتضمن انشاء مركز لعلم البحار والصيد البحري .
- قرار مؤرخ ١٩٧٥/٣/١٣ يتضمن احداث معهد الابحاث في الهندسة المعمارية وال عمران .
- قرار مؤرخ ١٩٧٦/١/٢٤ يتضمن انشاء معهد للتكنولوجيا والعلوم النووية .
- قرار مؤرخ في ٢٤ جمادى الاولى عام ١٣٩٦ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٧٦ يتضمن نقل المعهد العلمي والتقني لصيد الاسماك وتربيتها .
- قرار مؤرخ ١٩٧٦/٦/٢٦ يتضمن تحديد كفايات الالتحاق بالتعليم العالي بالنسبة للحاصلين على شهادة تقني .
- قرار وزاري مشترك مؤرخ ١٩٧٨/١٠/٨ يتعلق بتنظيم الدراسات بمعهد التقنيات بتيغزي وزو .
- قرار وزاري مشترك مؤرخ ١٩٧٨/١٠/٨ يتعلق بتنظيم الدراسات بمعهد التقنيات ببوسعادة .
- قرار مؤرخ في ١٧ محرم عام ١٣٩٩ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨ يتضمن احداث معهدين بالمركز الجامعي في سطيف .
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٩ الموافق ٥ مارس سنة ١٩٧٩ يتعلق بالتنظيم الداخلي للمعهد التربوي الوطني .
- قرار وزاري مشترك مؤرخ ٨ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٣١ غشت سنة ١٩٧٩ يتضمن تنظيم الاختيار ونظام الدروس في معهد تكنولوجيا التبريد ببئر منداريس .

قرار مؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ يتضمن تحديد مواقيت التعليم لنصفى السنة الاولى للحصول على شهادة الليسانس في علم الاجتماع (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٢١ المؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة الليسانس في علم الاجتماع ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن تحديد محتوى مقاييس الرياضيات المقررة لنصفى السنة الاولى من التعليم للحصول على الليسانس في علم الاجتماع والليسانس فى الديمغرافيا والليسانس فى علم النفس وشهادة العالم فى الجغرافيا والليسانس فى العلوم الاقتصادية للمترشحين الحائزين لبيكالوريا التعليم الثانوى فى الآداب

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - تحدد مواقيت التعليم لنصفى السنة الاولى للحصول على شهادة الليسانس فى علم الاجتماع ، طبقا للملحق المرفق بهذا القرار

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

أحرر بالجزائر فى ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ .

الملحق

تحديد مواقيت التعليم لنصفى السنة الاولى للحصول على شهادة الليسانس فى علم الاجتماع

المواقيت الاسبوعية

نصف السنة الاول :

المواد	الدروس	الاشغال الموجهة
- الرياضيات - مقياس ١ ب	٤ س	٣ س
- الاقتصاد السياسى	٣ س	٢ س
- علم الاجتماع الثقافى	٢ س	١ س
- علم مناهج العلوم الاجتماعية	٢ س	
- علم المناهج الاجتماعية	٢ س	٢ س
- جغرافية السكان	٢ س	١ س

نصف السنة الثانية :

المواد	الدروس	الاشغال الموجهة
- علم النفس العام	٣ س	٢ س
- علم المناهج الاجتماعية	٢ س	٢ س
- علم تكون المجتمع	٢ س	١ س
- علم الاجتماع للمغرب العربى	٢ س	٢ س
- الرياضيات - المقياس ٢ ب	٤ س	٣ س
- الاقتصاد السياسى	٣ س	٢ س

قرار مؤرخ فى ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ يتضمن تحديد مواقيت التعليم لنصفى السنة الاولى للحصول على شهادة الليسانس فى علم النفس (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٢٤ المؤرخ فى ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة الليسانس فى علم النفس ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن تحديد مقاييس الرياضيات المقررة لنصفى السنة الاولى من التعليم للحصول على الليسانس في علم الاجتماع والليسانس في الديمغرافيا والليسانس في علم النفس وشهادة العالم في الجغرافيا والليسانس في العلوم الاقتصادية للمتشحين الحائزين على بكالوريا التعليم الثانوى في الآداب ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - ان مواقيت التعليم خلال نصفى نصفى السنة الاولى للحصول على شهادة الليسانس في علم النفس ، تحدد طبقا للملحق المرفق بهذا القرار .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ .

الملحق

مواقيت التعليم لنصفى السنة الاولى للحصول على شهادة الليسانس في علم النفس

البرامج	الدروس	الاعمال التطبيقية
نصف السنة الاول :		
١ - علم المنهج العام للعلوم الاجتماعية ،	٢ س	٢ س
٢ - الرياضيات (المقياس ١ ب) ،	٤ س	٢ س
٣ - البيولوجيا العامة ، علم المصنفة والوراثة	٢ س	٣ س
٤ - علم النفس الفيزيولوجى ،	٣ س	٢ س
٥ - علم النفس التجريبي .	٣ س	٢ س

ملاحظة (١) تلقى محاضرات تدريبية للحقائق الوطنية كل خمسة عشر يوما ،
(ب) لغة ثانية اجنبية اختيارية تدرس خلال ساعتين في الاسبوع .

نصف السنة الثانى :	الدروس	الاعمال التطبيقية
١ - علم المنهج الخاص بعلم النفس ،	١ س	١ س
٢ - الرياضيات (المقياس ٢ ب)	٣ س	٢ س
٣ - علم النفس العام	٤ س	٤ س
٤ - علم النفس الوراثة		
٥ - درس انتقادى للنظريات والمذاهب العلمية	٣ س	٢ س

ملاحظة : (١) - تلقى محاضرات تدريبية للحقائق الوطنية كل خمسة عشر يوما ،
(ب) لغة ثانية اجنبية اختيارية تدرس خلال ساعتين في الاسبوع .

قرار مؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ يتضمن تحديد محتوى مقاييس الرياضيات المقررة لنصفى السنة الاولى من التعليم للحصول على الليسانس في العلوم الاقتصادية المخصصة لحائزى بكالوريا التعليم الثانوى (الاقسام العلمية) (١)

ان وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٢٠ المؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - يحدد محتوى مقاييس الرياضيات المقررة لنصفى السنة الاولى من التعليم للحصول على الليسانس في العلوم الاقتصادية المخصصة لحائزى بكالوريا التعليم الثانوى للاقسام العلمية ، طبقا للملحق المرفق بهذا القرار .

المادة ٢ - يكلف قسم الرياضيات التابع لكلية العلوم بانجاز هذه المقاييس .

المادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ .

الملحق

تحديد محتوى مقاييس الرياضيات المقررة لنصفى السنة الاولين من التعليم للحصول على الليسانس في العلوم الاقتصادية المخصصة لحائزى بكالوريا التعليم الثانوى - الاقسام العلمية

نصف السنة الاول

الرياضيات

المقياس ١ - ١ : ٧٥ ساعة

- مبادئ اولية عن نظرية المجموعات :

- التعريفات - التدليل الرمزي .

- دالات عديدة لتغير حقيقى :

- مبادئ عن الحد ،

- الاستمرارية ،

- قابلية الاشتقاق ،

- نظرية رولس والزيادات الكاملة وتطبيقها على تغيرات الدالات .

- دراسة وتمثيل خطى بيانى للدالات الاولى :

- دالات ذات حدود ، دالات جذرية ودالات مثلثية ودالات ذات أسس ودالات لوغاريتمية ودالات ذات قطع زائدة .

- تكاملات بسيطة .

نصف السنة الثانى

الرياضيات

المقياس ٢ - ١ : ٧٥ ساعة

- مبادئ عن المجموعات والحلقات والاجسام (اجسام الحقيقية واجسام المركبات) .

- فضاءات المتجهات :

- التعريفات ،

- الفضاءات الفرعية ،

- الاستقلال الخطى - القواعد ،

- مبادئ عن حساب المعادلات من الدرجة الاولى :

- تطبيقات خطية وتمثيل خاص بالمعادلات من الدرجة الاولى ،

- تغيير القاعدة ،

- عمليات على جداول الحلول للمعادلات من الدرجة الاولى ،

- مبدا عن المحددات ،

- معادلات من الدرجة الاولى ،

- التحويل الى قطر .

قرار مؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ يتضمن تحديد محتوى مقاييس الرياضيات المقررة لنصفى السنة الاولين من التعليم للحصول على الليسانس في علم الاجتماع واليسانس في الديمغرافيا واليسانس في علم النفس وشهادة العالم في الجغرافيا واليسانس في العلوم الاقتصادية للمرشحين الحائزين لبكالوريا التعليم الثانوى في الآداب (١)

ان وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٢٠ المؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة الليسانس فى العلوم الاقتصادية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٢١ المؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١

والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة
الليسانس فى علم الاجتماع ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٢٣ المؤرخ فى
٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١
والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة
الليسانس فى الديمغرافيا ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٢٤ المؤرخ فى
٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١
والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة
الليسانس فى علم النفس ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٢٥ المؤرخ فى
٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١
والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة
العالم فى الجغرافيا ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - يحدد محتوى مقاييس الرياضيات
المقررة لنصفى السنة الاولين من التعليم للحصول
على الليسانس فى علم الاجتماع والليسانس فى
الديمغرافيا والليسانس فى علم النفس وشهادة
العالم فى الجغرافيا والليسانس فى العلوم
الاقتصادية للمتدشحين الحائزين لبيكالوريا التعليم
الثانوى فى الآداب ، طبقا للملحق المرفق بهذا
القرار .

المادة ٢ - يكلف قسم الرياضيات التابع لكلية
العلوم بانجاز هذه المقاييس .

المادة ٣ - ينشر هذا القرار الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق
٢٥ غشت سنة ١٩٧١ .

الملحق

تحديد محتوى مقاييس الرياضيات المقررة لنصفى
السنة الاولين من التعليم للحصول على الليسانس
فى علم الاجتماع والليسانس فى الديمغرافيا
والليسانس فى علم النفس وشهادة العالم فى
الجغرافيا والليسانس فى العلوم الاقتصادية
للمتدشحين الحائزين لبيكالوريا التعليم الثانوى فى
الآداب

نصف السنة الاول

الرياضيات

المقياس ١ - ب : ١٠٠ ساعة

- مبادئ أولية عن نظرية المجموعات :
- التعريفات - التدليل الرمزى .
- دالات عددية لتغير حقيقى :
- مبادئ مبسطة عن الحد ،
- الاستمرارية ،
- قابلية الاشتقاق ،

- نظرية رولس والزيادات الكاملة وتطبيقها
على تغيرات الدالات .

- دراسة وتمثيل خطى بيانى للدالات الأولية :
- دالات ذات حدود ، دالات جذرية ودالات
مثلثية ودالات ذات أسس ودالات لوغاريتمية
ودالات ذات قطع زائدة .
- تكاملات بسيطة .

نصف السنة الثانى

الرياضيات

المقياس ٢ - ب : ١٠٠ ساعة

- مبادئ عن المجموعات والحلقات والاجسام
(اجسام الحقيقية واجسام المركبات) .
- فضاءات المتجهات :
- التعريفات ،
- الفضاءات الفرعية ،

- الاستقلال الخطى - القواعد ،

- مبادئ عن حساب المعادلات من الدرجة الاولى :

- تطبيقات خطية وتمثيل خاص بالمعادلات من الدرجة الاولى ،
- تغيير القاعدة ،

- عمليات على جداول الحلول للمعادلات من الدرجة الاولى ،

- مبدأ عن المحددات ،

- معادلات من الدرجة الاولى

- التحويل الى قطر .

قرار مؤرخ في ١٢ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ٢٨ يناير سنة ١٩٧٢ يتضمن تنظيم امتحان شهادة الدروس الابتدائية (١)

ان وزير التعليم الابتدائي والثانوي ،

- بمقتضى القرار المؤرخ في ٩ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٥ يونيو سنة ١٩٦٨ والمتعلق بامتحان شهادة الدروس الابتدائية ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٩ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٦٩ والمتعلق بالامتحان المشترك لشهادة الدروس الابتدائية والدخول الى السنة الاولى من تكميليات التعليم التقني وتكميليات التعليم الفلاحي والدخول الى السنة الاولى من دور المعلمين المساعدين والدخول الى السنة الثانية من الثانويات ومدارس التعليم المتوسط .

- وبناء على اقتراح مدير الامتحانات والتوجيه المدرسي ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يلغى القرار المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٩ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٦٩ المشار اليه اعلاه والمحدث للامتحان المشترك .

المادة ٢ - يجبر تلاميذ السنة السابعة من المدارس الابتدائية على الترشح لامتحان شهادة الدروس الابتدائية .

ويمكن للمترشحين الاحرار ان يشتركوا في هذا الامتحان بشرط ان يبلغوا من العمر اربعة عشر عاما على الاقل وستة عشر عاما على الاكثر عند ٣١ ديسمبر من سنة الامتحان .

المادة ٣ - تنظم دورة سنوية واحدة للامتحان في كل ولاية ويعين مدير التربية والثقافة مراكز الامتحان وتاريخ الامتحان بكل مركز .

المادة ٤ - يضبط مدير كل مدرسة في المدة وفي الآجال التي يحددها مدير التربية والثقافة بالولاية ، قائمة المترشحين لشهادة الدروس الابتدائية في مدرسته ويحيلها على مفتش التعليم الابتدائي والمتوسط بدائرتة .

وتتضمن هذه القائمة التي تضبط اعتمادا على وثيقة رسمية (بطاقة حالة مدنية فردية أو شهادة ميلاد أو دفتر عائلي ٠٠ الخ) ما يلي :

- لقب كل تلميذ واسمه وتاريخ ومكان ميلاده .

- عنوان الأسرة أو اسم المدرسة .

أما المترشحون الاحرار فيوجهون الى مفتش التعليم الابتدائي والمتوسط القريب من مكان اقامتهم ، ملفا للتسجيل يتضمن :

- طلبا للتسجيل

- بطاقة حالة مدنية أو شهادة ميلاد .

المادة ٥ - كل مفتشية للتعليم الابتدائي والمتوسط هي مقر للجنة امتحان معينة من قبل مدير التربية والثقافة .

وتتألف هذه اللجنة من :

- مفتش التعليم الابتدائي والمتوسط رئيسا

- رئيس مساعد أو عدة رؤساء مساعدين

يختارون من بين مديري مؤسسات التعليم العمومية ومديري المدارس الابتدائية العمومية .

- لجان فرعية تتألف كل منها من عدة أعضاء من بين مديري المؤسسات الرسميين ومديري المدارس الابتدائية الرسميين ومن معلمين ومعلمات رسميين . وعند الاقتضاء من معلمين مساعدين أو مساعدات رسميين .

- كاتب .

المادة ٦ - يختار مدير التربية والثقافة بالولاية مواضيع الاختبارات لامتحان شهادة الدروس الابتدائية من برنامج السنة السابعة الابتدائية مع مراعاة الخاصيات المحلية ان كانت .

المادة ٧ - ان مواضيع الاختبارات بالنسبة لكل يوم من أيام الامتحان واحدة في جميع مراكز الولاية . وترسل يوم الامتحان سلسلة كاملة من اختبارات كل امتحان الى مديرية الامتحانات والتوجيه المدرسي مرفقة بمقاييس التصحيح .

المادة ٨ - يتضمن الامتحان الاختبارات الكتابية التالية :

١ - باللغة العربية :

دراسة نص مشكول يتألف من ٦٠ الى ٨٠ كلمة تتضمن الأسئلة التالية :

السؤال الاول : شرح كلمتين أو ثلاث كلمات أو عبارات (التنقيط على ٣) .

السؤال الثاني : تصريف أو تحويل جملة جملة بسيطة (التنقيط على ٥)

السؤال الثالث : اعراب (التنقيط على ٤)

السؤال الرابع : يتعلق بفكرة رئيسية من أفكار النص ، ويصاغ بطريقة تؤدي الى تحرير فقرة من ٦ الى ٨ سطور (التنقيط على ٨)

المدة : ساعة ونصف ، المعامل : ١

٢ - باللغة الفرنسية

دراسة نص يتألف من حوالي ٦٠ كلمة يتضمن الأسئلة التالية :

السؤال الاول : شرح كلمتين أو ثلاث كلمات أو عبارات (التنقيط على ٣)

السؤال الثاني : تصريف أو تحويل جملة بسيطة (التنقيط على ٥)

السؤال الثالث : اعراب (التنقيط على ٤)
السؤال الرابع : يتعلق بفكرة رئيسية من أفكار النص :

ويصاغ بطريقة تؤدي الى تحرير فقرة من ٦ الى ٨ سطور (التنقيط على ٨)

المدة : ساعة ونصف ، المعامل : ١

٣ - الحساب

يجوز للمرشح أن يستعمل في هذا الاختبار اللغة التي يختارها ويتضمن الاختبار :

(١) أربعة تمارين في كل واحد منها عملية أو عمليتان وتسمح بالتثبت من معرفة آليات العمليات الأربع ومعناها .

(ب) مسألة حسابية جارية في الحياة العملية تتضمن ثلاثة أو أربعة أسئلة متدرجة الصعوبة . ويسمح الاختبار بالتثبت من المعارف المكتسبة واستعداد المرشح للاستنتاج .

المدة ساعة وربع - التنقيط : التمارين على ٨ المسألة على ١٢ المعامل : ١

المادة ٩ - كل اختبار تصححه اللجان الفرعية المنصوص عليها في المادة ٥ من هذا القرار . وتصحح كل نسخة تصحيحين كاملين دون أشاعة أسماء المصححين كل ما أمكن ذلك .

المادة ١٠ - يعد ناجحا في شهادة الدروس الابتدائية كل مترشح يحوز نصف أقصى النقط (٣٠ نقطة) وتنقيط الصفر يؤدي الى الرسوب الا اذا أشارت اللجنة بخلاف ذلك .

المادة ١١ - يرسل محضر الامتحان الى مدير التربية والثقافة الذي يسلم الشهادات الى الناجحين بعد التثبت من جريان عمليات الامتحان بصورة عادية .

ويوجه مدير الثقافة والتربية الى وزارة التعليم الابتدائي والثانوي في الاسبوع الموالي

للدورة نسخة من المحاضر وبيان احصاء النتائج التي حصلت بولايته .

المادة ١٢ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار .

المادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٢ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ٢٨ يناير ١٩٧٢

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٢٦ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٧٢ يتضمن تعديل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٨ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن تحديد كفاءات تنظيم شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم المتوسط (١)

ان وزير التعليم الابتدائي والثانوي ،

ووزير الداخلية ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٤٥ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين ولا سيما المادة ٢ منه .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٣٠٢ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسي الخاص لاساتذة التعليم المتوسط ولا سيما المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٧٧ المؤرخ في ٢٤ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن القانون الاساسي الخاص لطلبة

المعاهد التكنولوجية للتربية ولا سيما المادتان ٩ و ١٤ منه ،

- وبعد الاطلاع على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٨ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن تحديد كفاءات تنظيم شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم المتوسط ،

يقران ما يلي :

المادة الاولى - تشتمل شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم المتوسط على ما يلي :

(أ) بالنسبة للقسم الاول : اختبارات كتابية وشفهية مطابقة لبرامج المعاهد التكنولوجية للتربية الخاصة باساتذة التعليم المتوسط ، ولبرامج المدرسة الوطنية لتخريج اساتذة التعليم التقني ،

(ب) بالنسبة للقسم الثاني : اختبارات تربوية .

المادة ٢ - تشمل شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم المتوسط على دورة سنوية واحدة يحدد تاريخها وزير التعليم الابتدائي والثانوي .

المادة ٣ - يمكن أن يشارك في اختبارات القسم الاول من المسابقة ، المترشحون البالغون من العمر ٢١ سنة على الاقل و ٣٤ سنة على الاكثر عند تاريخ الامتحان والمثبتون حصولهم على شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي أو شهادة معترف بمعادلتها . غير أنه يمكن أن يشارك في المسابقة بدون اشتراط الشهادة ، وفي فروع التعليم التقني أو الفلاحي ، اساتذة مدارس التعليم التقني أو مدارس التعليم الفلاحي الحاصلون على شهادة الكفاءة للتعليم التقني أو شهادة الكفاءة للتعليم الفلاحي الذين مارسوا مدة ثلاث سنوات في التعليم التقني أو الفلاحي .

المادة ٤ - يتضمن ملف الترشيح بالنسبة للقسم الاول من المسابقة والذي يوجه الى مديرية الامتحانات والتوجيه المدرسي ، ما يلي :

- طلب تسجيل يحرر على مطبوع خاص .

- بطاقة معلومات شخصية تتضمن جدول الخدمات السابقة ،

- نسخة من شهادة الميلاد ،

- تصريح بالتزام قبول أى تعيين يصدر فى حالة النجاح ،

- نسخة طبق الاصل من الشهادات والدبلومات ،

وبالنسبة للمترشحين من غير رجال التعليم ،

- شهادة طبية من طبيب محلف تثبت أن المترشح مؤهل بدنيا وعقليا لممارسة مهام استاذ فى التعليم المتوسط .

المادة ٥ - لا يجوز لاي مترشح أن يشارك فى اختبارات القسم الثانى من شهادة الكفاءة للاستاذية فى التعليم المتوسط أن زاد عمره على خمس وثلاثين سنة عند تاريخ الامتحان ، وأن لم يقبل منذ سنة على الاقل فى القسم الاول أو لم يعف من اختبارات القسم الاول بمقتضى أحكام المرسومين رقم ٦٨ - ٣٠٢ ورقم ٧٠ - ١١٧ المشار اليهما أعلاه .

المادة ٦ - لا يوافق وزير التعليم الابتدائى والثانوى على اعفاء المترشحين من اختبارات القسم الاول ، الا اذا قدموا طلبا صريحا بذلك مرفقا بالوثائق المبررة الضرورية .

المادة ٧ - يتألف ملف التسجيل الخاص للمشاركة فى القسم الثانى من :

- طلب تسجيل ينص على شعبة ولغة التدريس ،

- نسخة من شهادة الميلاد بالنسبة للمترشحين الذين اعفوا من اختبارات القسم الاول ،

- شهادة تثبت قبول المترشح فى اختبارات القسم الاول أو نسخة طبق الاصل من الشهادات أو الاجازات التى تعفى من القسم الاول .

المادة ٨ - تشمل شهادة الكفاءة للاستاذية فى التعليم الثانوى على الشعب التالية :

الشعبة ١ : اللغة والادب العربى ،

الشعبة ٢ : التاريخ والجغرافيا ،

الشعبة ٣ : اللغات الحية ،

الشعبة ٤ : الرياضيات ،

الشعبة ٥ : العلوم الطبيعية ،

الشعبة ٦ : التعليم الفلاحى ،

الشعبة ٧ : التعليم المنزلى ،

الشعبة ٨ : الرسم التقنى (فرع الصناعات الميكانيكية) .

الشعبة ٩ : الرسم التقنى (فرع البناء) ،

الشعبة ١٠ : التعليم التجارى (فرع المحاسبة) .

الشعبة ١١ : التعليم التجارى (فرع الكتابة) ،

الشعبة ١٢ : التعليم الاجتماعى ،

الشعبة ١٣ : التعليم الفنى ،

الشعبة ١٤ : التعليم الموسيقى .

المادة ٩ - يجوز لوزير التعليم الابتدائى والثانوى أن ينظم دورات لبعض هذه الشعب فقط .

المادة ١٠ - يحزر المترشحون بالنسبة لكل اختبار باللغة التى يدرسون بها .

المادة ١١ - ان تفاصيل الاختبارات ونوعها مقيدة فى الملحق المرفق بأصل هذا القرار .

المادة ١٢ - تعد كل نقطة تقل عن ٥ على ٢٠ فى الاختبارات الكتابية والشفاهية ، مسقطة الا اذا قررت اللجنة خلاف ذلك بعد مشاورة خاصة .

المادة ١٣ - لا يمكن أن يشارك فى الاختبارات الشفاهية أو اختبارات القبول النهائى الا المترشحون الذين احرزوا فى مجموع الاختبارات الكتابية أو اختبارات القبول على معدل يساوى على الاقل ١٠ على ٢٠ .

المادة ١٤ - يمكن الترخيص للمترشحين الذين احرزوا على معدل يساوى على الاقل ٨ على ٢٠ بالمشاركة فى الاختبارات الشفاهية أو اختبارات القبول النهائى وذلك بعد مداولة لجنة الامتحان .

المادة ١٥ - يقترح على وزير التعليم الابتدائي والثانوي ، قبول المترشحين للقسم الاول من شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم المتوسط ، الذين احرزوا في مجموع الاختبارات على معدل عام تحدده لجنة الامتحان ولا يكون اقل من ٨ على ٢٠ .

المادة ١٦ - يحتفظ المترشحون في حالة الرسوب في الاختبارات الشفاهية أو اختبارات القبول النهائي ، بالاستفادة من النجاح في الاختبارات الكتابية أو اختبارات القبول بالنسبة المدورة الموالية .
وتنشر قائمة المترشحين الناجحين في القسم الاول من شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم المتوسط في النشرة الرسمية للتربية الوطنية .

المادة ١٧ - يقترح على وزير التعليم الابتدائي والثانوي ، قبول المترشحين للقسم الثاني من شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم المتوسط ، الذين احرزوا في مجموع الاختبارات التربوية على معدل يساوي على الاقل ١٠ على ٢٠ .

المادة ١٨ - تختار مواضيع اختبارات القسم الاول (الكتابية أو الفنية أو التقنية) من طرف لجنة يعينها وزير التعليم الابتدائي والثانوي ، ويرأس هذه اللجنة مدير الامتحانات والتوجيه المدرسي أو مثله .

المادة ١٩ - تجرى الاختبارات التربوية بمحضر لجنة تضم ثلاثة ممتحنين على الاقل من الاقسام المطابقة لشعبة شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم المتوسط المعنية .

وتضم هذه اللجنة التي يترأسها مفتش عام أو مفتش تعليم ابتدائي ومتوسط مكلف بتفتيش مدارس التعليم المتوسط ، واما مفتش تعليم تقني أو مفتش تعليم فلاحي ، مديرا لمدرسة ثانوية أو مدرسة متوسطة واستاذا مرسما في التعليم المتوسط المتعلق بالاختصاص .

ويمكن لبعض الاشخاص ، نظرا لكفاءتهم المهنية أو لاعمالهم الشخصية ، أن يحضروا الدروس بصوت استشاري .

وتنقط الدروس والاسئلة من قبل اللجنة ، وفي حالة تساوي الاصوات يرجع صوت الرئيس .

المادة ٢٠ - يحدد وزير التعليم الابتدائي والثانوي قائمة المترشحين الناجحين نهائيا في شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم المتوسط ، ويسلم لهم هذه الشهادة التي تبين شعبة كل مترشح ولغة تدريسيه .

وتنشر قائمة المترشحين المشار اليهم في الفقرة السابقة في النشرة الرسمية للتربية الوطنية .

المادة ٢١ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار .

المادة ٢٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٦ ذي الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٧٢ .

قرار مؤرخ في ٣٠ ذي الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٥ فبراير سنة ١٩٧٢ يتضمن تطبيق المرسوم رقم ٧٢ - ٤٠ المؤرخ في ٢٥ ذي الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ والمتضمن احداث شهادة التعليم المتوسط (١)

ان وزير التعليم الابتدائي والثانوي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ٤٠ المؤرخ في ٢٥ ذي الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ والمتضمن احداث شهادة التعليم المتوسط ،

- وبناء على اقتراح مدير الامتحانات والتوجيه المدرسي ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يحتوى امتحان شهادة التعليم المتوسط المحدث بموجب المرسوم المشار اليه أعلاه على اختبارات كتابية مطابقة لبرامج الاقسام الاخيرة من التعليم المتوسط أو من تعليم المرحلة الاولى للمعاهد التقنية وعلى اختبار في التربية البدنية .

المادة ٢ - يمتحن المترشح في جميع الاختبارات بلغة التدريس ومن الممكن أن تختلف مواضيع الاختبارات في اللغات حسب شعبة المترشح .

المادة ٣ - يقع امتحان شهادة التعليم المتوسط في دورة سنوية واحدة ، ويحدد تاريخ الامتحان وزير التعليم الابتدائي والثانوي . وتبين طبيعة ومدة وعوامل الاختبارات في الملحق المرفق بهذا القرار .

المادة ٤ - يفرض على كل تلميذ يتابع دراسته في الاقسام الاخيرة من التعليم المتوسط أن من المرحلة الاولى للمعاهد التقنية أن يشارك بتقطع النظر عن سنه في امتحان شهادة التعليم المتوسط ولا يسمح لى تلميذ من الاقسام السفلى أن يشارك في هذا الامتحان .

المادة ٥ - يستطيع المترشحون الذين لا يتابعون دراسة في أية مدرسة أن يتقدموا للامتحان ان كان سنهم ١٦ سنة على الاقل عند يوم ٣١ ديسمبر من سنة الامتحان . ويجب عليهم ان يقدموا بطاقة المعلومات الشخصية مصحوبة بأوراق الاثبات المطلوبة .

المادة ٦ - يفتح دفتر التسجيل في كل مديرية للتربية والثقافة بالولاية ويحدد وزير التعليم الابتدائي والثانوي تاريخ اختتام التسجيل .

ويعين مدير التربية والثقافة في كل ولاية مراكز الامتحان .

المادة ٧ - يستطيع المترشح عند تسجيله أن يختار أحد الفرعين الآتين :

- التعليم العام .

- التعليم التقني .

وعلى المترشحين للفرع التقني أن يعينوا احدى الشعب الآتية التي يتقدمون اليها :

- شعبة العلوم الفلاحية .

- شعبة الهندسة المدنية

- الشعبة الكهربائية الميكانيكية

- شعبة تقنية التسيير

- شعبة الاجتماع .

المادة ٨ - يجب على كل مترشح أن يقدم بتسجيله بمديرية التربية والثقافة للولاية التي يقطن فيها وان يقدم لهذا الغرض ملفا يحسوى على :

١ - طلب تسجيل يوقعه هو نفسه ويؤشر عليه والده أو والدته أو وليه أن كان غير مرشد ولا بد أن يذكر فيه الفرع المختار ولغة الامتحان ، ويذكر المترشحون الذين يختارون فرع التعليم العام اللغة الحية .

اما المترشحون الذين يختارون الفرع التقني فيذكرون الشعبة .

٢ - شهادة الميلاد .

المادة ٩ - يطلب من المترشحين أن يقدموا رسم الامتحان الذي يحسده وزير التعليم الابتدائي والثانوي .

المادة ١٠ - تختار لجنة يمينها وزير التعليم الابتدائي والثانوي مواضيع الاختبارات .

المادة ١١ - يعين وزير التعليم الابتدائي والثانوي باقتراح من مدير التربية والثقافة كل سنة لجنة الامتحان للولاية وتضم هذه اللجنة الاعضاء الآتين :

- مدير التربية والثقافة أو مثله ، رئيسا ،

- خمسة مديرين (لمدارس ثانوية ومدارس التعليم المتوسط ومعاهد تقنية) ،

- ثلاثة من المفتشين والمفتشات للتعليم الابتدائي والمتوسط ومفتش للتعليم التقني أو الفلاحي .

وتكون لجان لتصحيح الاختبارات وينبغي أن تحتوى بنسبة عادلة على اساتذة الثانويات واساتذة التعليم المتوسط والمعاهد التقنية .

المادة ١٢ - لا يجوز أن يكون للمترشحين أى اتصال فيما بينهم أو مع الخارج مدة اجراء الاختبارات كما لا يجوز أن تكون معهم أية ورقة أو

مذكرة أو كراس أو كتاب ، ولا يمكن استعمال أية ورقة لم تعط أيهم اثناء كل اختبار .

المادة ١٣ - يحضر رئيس المركز تقريراً في حالة الغش أو محاولة الغش أو المشاركة فيه وتقرّر اللجنة العقاب . أما المقرر فيتخذ مدير التربية والثقافة بالولاية عندما يلاحظ التلبس بالغش ، فإن المترشح أو المترشحة حين المعنيين يتوقفون عن متابعة الاختبارات بطلب من رئيس مركز الامتحان .

المادة ١٤ - يجب أن يكون عند المترشح في مدة الدورة كلها أما بطاقة التعريف المدرسية محررة سنة الامتحان وحاملة صورة للسنة الجارية ، وأما بطاقة التعريف الوطنية .

المادة ١٥ - ان التصحيح المزدوج الكامل والمفعل لازم وينقط كل اختبار من ٠ الى ٢٠ ويعطى لكل علامة معامل مشار اليه في الملحق بهذا القرار . وتكون علامة الصفر مسقطه في جميع الاختبارات ، الا في حالة صدور رأي مخالف من لجنة الامتحان .

المادة ١٦ - يجب أن يقدم دفتر مدرسي معد تحت مسؤولية مدير المدرسة قبل بداية الاختبارات . ولا يطلب هذا الدفتر من المترشحين الاحرار المنصوص على حالتهم في المادة ٥ من هذا القرار .

المادة ١٧ - تعقد لجنة الامتحان للولاية جلسة مع لجان التصحيح للمداولة في القبول .

وكل مترشح يكون معدله العام في الامتحان مساوياً على الاقل ١٠ على ٢٠ يعد ناجحاً .

المادة ١٨ - بعد مداولة لجنة القبول المبنية على دراسة ملف المترشح (دفاتر مدرسية للمترشحين الذين يتابعون الدراسة أو بطاقات المعلومات الشخصية للمترشحين الاحرار) فان المترشحين الذين يكون معدلهم في الامتحان يتراوح بين ١٠ و ١٥ يمكن اعتبارهم ناجحين .

المادة ١٩ - ان كل الاحجام غير المخالفة لهذا القرار تبقى معمولاً بها .

المادة ٢٠ - يكلف مدير الامتحانات والتوجيه المدرسي بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٣٠ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٥ فبراير سنة ١٩٧٢ .

الملحق

طبيعة اختبارات شهادة التعليم المتوسط

أولاً - الاختبارات المشتركة

اللغة العربية

دراسة نص تشكل الكلمات والتعابير الصعبة منه .

ويحتوي هذا النص على ٤ أسئلة :

- ١ - اعراب ينقط على ٣
 - ٢ - تصريح أو تحويل جمل ينقط على ٥
 - ٣ - شرح تعابير مأخوذة من النص ينقط على ٤
 - ٤ - سؤال حول معنى النص يصاغ بكيفية تفرض تحرير فقرة تشكل تماماً ينقط على ٨
- مدة الاختبار ساعتان .

المعامل : ٤

- اللغة الفرنسية

هذا الاختبار عبارة عن دراسة نص يشمل ٣ تمارين :

- ١ - سؤالان أو ثلاثة أسئلة أو تمارين نحوية (محل الاعراب ، بنية ، تبديل ، تحويل) ينقط على ٦

- ٢ - سؤالان أو ثلاثة أسئلة متصلة بالمفردات أو بمعنى جملة أو فقرة من النص . ينقط على ٦
- ٣ - انشاء له علاقة بالنص .

ينبغي أن يسمح هذا التمرين بمراقبة معلومات المترشح في كتابة المفردات . ينقط على ٨ .

مدة الاختبار : ساعتان - المعامل ٣ .

- الرياضيات :

يحتوى هذا الاختبار على :

١ - تمرينين مستقلين

٢ - مسألة تشمل أسئلة عديدة ذات صعوبة متزايدة (يمكن أن تكون أقسام المسألة مستقلة) .

مدة الاختبار : ساعتان .

التنقيط : التمرينان : على ٨ .

المسألة : على ١٢ نقطة

المعامل : ٥

- اللغة الخية :

الاختبار عبارة عن دراسة نص من ١٠ أسطر يكون مطابقا لطابع النصوص المدروسة فى قسم السنة الرابعة الثانوية .

ويكون متبوعا بثلاثة أسئلة .

١ - سؤال حول فهم النص .

٢ - سؤال فى التصريف أو فى التحويل .

٣ - سؤال يمكن أن تكون له علاقة بالنص . ويصاغ بكيفية تفرض تحرير فقرة فى ٦ أو ٨ أسطر .

مدة الاختبار : ساعة .

المعامل : ١

ثانيا - الاختبارات الخاصة بالتعليم العام .

التاريخ : يقترح سؤالان طبقا لبرنامج السنة الرابعة الثانوية يعالج المترشح أحدهما .

مدة الاختبار : ساعة .

المعامل : ١

الجغرافية : يقترح سؤالان طبقا لبرنامج السنة الرابعة الثانوية يطرق المترشح أحدهما .

مدة الاختبار : ساعة .

المعامل : ١

- العلوم الطبيعية :

استجواب مأخوذ من برنامج السنة الرابعة الثانوية يكون متبوعا برسم بياني أو رسم عاد يمكن أن يكون متعلقا أو غير متعلق بالاستجواب .

مدة الاختبار : ساعتان .

المعامل : ٢ .

ثالثا - الاختبارات الخاصة بالتعليم التقنى .

الشعبة الاولى : العلوم الفلاحية

الاختبار عبارة عن ٤ أسئلة تتعلق ببرامج :

(أ) العلوم الفلاحية .

- سؤال فى علم الحياة النباتى (بيولوجيا نباتية) .

- سؤال فى علم الحياة الحيوانى (بيولوجيا حيوانية) .

ينقط على ١٠

(ب) العلوم التقنية الفلاحية .

- سؤال فى علم تصنيف النبات

- سؤال فى التدجين .

ينقط على ١٠

مدة الاختبار : ٣ ساعات .

المعامل : ٤

الشعبة الثانية : تقنية التسيير :

الاختبار عبارة عن :

(أ) سؤال فى التدريب الاقتصادى بصفة عامة ،

- سؤال فى الاحداث الاقتصادية الجزائرية ، ينقط على ١٠

(ب) مشكل عبارة عن وضع ميزانية أو محاسبة بسيطة اعتمادا على معطيات ملموسة .

ويطلب عرض مستند نموذجى يحل محله الاختبار النظرى .

– النظافة
سؤال واحد ،
ينقط على ٤
مدة الاختبار : ٤ ساعات
المعامل : ٤
التربية البدنية :
يجرى هذا الاختبار الاجبارى أثناء الفصل
الثالث من السنة الدراسية .
ويعنى المترشحون الذين لم يؤهلهم الطبيب .
ينقط على ٢٠
المعامل : ١

قرار مؤرخ في ١٣ محرم عام ١٣٩٢ الموافق ٢٦
فبراير سنة ١٩٧٢ يتضمن تحضير شهادة
الدراسات العليا بكلية الآداب والعلوم الانسانية
لجامعة قسنطينة (١) .

ان وزير التعليم العالى والبحث العلمى

– بمقتضى الامر رقم ٦٩ – ٥٤ المؤرخ في ٢
ربيع الثانى عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ يونيو سنة
١٩٦٩ والمتضمن انشاء جامعة قسنطينة ،
– وبمقتضى الرسوم رقم ٤٦ – ١١٣ المؤرخ
في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٦ والمتضمن احداث
ليسانس في الآداب للتعليم والراسيم التى
عدلته ،

– وبمقتضى القرار المؤرخ في ٤ رجب عام
١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن
التنظيم النصف سنوى للتعليم والامتحانات
للحصول على الشهادات الجامعية والنظام
القديم ،

– وبناء على اقتراح مدير جامعة قسنطينة

يقرر ما يلى :

المادة الاولى – تنظم ابتداء من نصف السنة
الجامعية ١٩٧١ – ١٩٧٢ في كلية الآداب
والعلوم الانسانية لجامعة قسنطينة ، دراسات
وامتحانات قصد تحضير شهادة للدراسات العليا
في الجغرافيا الاقتصادية ،

ينقط على ١٠ .
مدة الاختبار : ٣ ساعات
المعامل : ٤
الشعبة الثالثة : الهندسة المدنية :
يحتوى الاختبار على أسئلة تتعلق بمسائل
بسيطة فى اطار البرنامج المدروس فى الشعبة .
(أ) العلوم الفيزيائية ينقط على ٦
(ب) تكنولوجيا الصناعة والبناء ينقط على ٧
(ج) الرسم (دراسة مخطط ، خط بيانى)
ينقط على ٧
مدة الاختبار : ٤ ساعات
المعامل : ٤

الشعبة الرابعة : الكهرباء والميكانيك

ان الاختبار عبارة عن دراسة مذكرة تقنية
ويحتوى على :

(أ) أسئلة تتعلق بمسائل بسيطة من :
– العلوم الفيزيائية ينقط على ٦
– تكنولوجيا الصناعة والبناء والمواد ومناهج
التصنيع والرسم البيانى والمقاييس الكهربائية
ينقط على ٧

(ب) رسم يكون تركيب عناصره مهيا ينقط
على ٧
مدة الاختبار : ٤ ساعات
المعامل : ٤

الشعبة الخامسة : الاجتماع

– التشريع
سؤال واحد ،
ينقط على ٤
– رعاية النسل
سؤال واحد ،
ينقط على ٤
– علم التغذية
سؤال واحد ،
ينقط على ٤
– النظافة الغذائية
سؤال واحد ،
ينقط على ٤

المادة ٢ - يكلف مدير جامعة قسنطينة بتطبيق هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ محرم عام ١٣٩٢ الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٢ .

قرار مؤرخ في ٥ ربيع الثاني عام ١٣٩٢ الموافق ١٨ مايو سنة ١٩٧٢ يتضمن معادلة الشهادات الاجنبية بالشهادات الجزائرية المماثلة لها (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٤٠٩ المؤرخ في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ والمتضمن معادلة الشهادات والاجازات الممنوحة من الكليات والمعاهد العربية قصد الدخول الى الوظائف الادارية والتعليم والمعدل بموجب المرسوم رقم ٦٨ - ٥١٥ المؤرخ في ٢٢ جمادى الاولى عام ١٣٨٨ الموافق ١٦ غشت سنة ١٩٦٨ .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية باجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديري الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين أعضاء اللجنة التقنية الفرعية للجنة الوطنية للمعادلات .

- وبناء على محضر اجتماع اللجنة الوطنية للمعادلات المؤرخ في ٢٠ ربيع الاول عام ١٣٩٢ الموافق ٤ مايو سنة ١٩٧٢ .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يصادق على المعادلة الجامعية لشهادات الليسانس في الآداب والعلوم والحقوق التي تمنحها الجامعات الجزائرية بشهادات الليسانس في الآداب والعلوم والحقوق التي تمنحها الدول المذكورة فيما يلي :

- جمهورية مصر العربية
- الجمهورية العربية السورية
- الجمهورية اللبنانية
- الجمهورية العراقية
- الجمهورية التونسية
- المملكة المغربية
- الجمهورية العربية الليبية
- الجمهورية السودانية

المادة ٢ - يسمح لحاملي شهادات الليسانس في الآداب والعلوم والحقوق من جامعات الدول المذكورة اعلاه بالتسجيل في الجامعات الجزائرية قصد تهيئة شهادة أعلى .

المادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٥ ربيع الثاني عام ١٣٩٢ الموافق ١٨ مايو سنة ١٩٧٢ .

قراران مؤرخان في ٢٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٢ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٧٢ يتضمنان معادلة شهادات (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٢ في ١٩٧٢/٦/٣٠ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٧٢ في ١٩٧٢/٩/٨ .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفايات تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين أعضاء اللجنة التقنية الفرعية الوطنية للمعادلة ،

- وبناء على محضر اجتماع اللجنة الوطنية للمعادلة بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٧٢ .

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - تعادل شهادة الدكتوراه في الطب التى تمنحها جامعة لوزان بشهادة الدكتوراه في الطب التى تمنحها جامعات الجزائر .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٦ ربيع الثانى عام ١٣٩٢ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٧٢ .

ان وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاول عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب، الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن

كفايات تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين أعضاء اللجنة التقنية الفرعية الوطنية للمعادلة ،

- وبناء على محضر اجتماع اللجنة الوطنية للمعادلة بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٧٢ ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - تعادل شهادة الليسانس في العلوم السياسية التى تمنحها جامعة لوزان بدبلوم معهد الدراسات السياسية لجامعة الجزائر .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٦ ربيع الثانى عام ١٣٩٢ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٧٢ .

قرار وزارى مشترك مؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٣٩٢ الموافق ١٨ يوليو سنة ١٩٧٢ يتعلق بالدراسات قصد الحصول على الشهادة المهنية للمحاسبين (١)

ان وزير التعليم الابتدائى والثانوى ، ووزير المالية ،

- بمقتضى الامر رقم ٧١ - ٨٢ المؤرخ في ١١ ذى القعدة عام ١٣٩١ الموافق ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٤٥ المؤرخ

في ١٠ ذى القعدة عام ١٣٨٧ الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٦٨ والمتضمن احداث شهادة المهارة المهنية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ٤١ المؤرخ في ٢٥ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتكوين المحاسبين ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٦ ذى الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٧٠ والمتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة العربية بالنسبة لموظفي ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية ،

- وبعد الاطلاع على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢٦ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم المرسوم رقم ٦٨ - ٤٥ المؤرخ في ١٠ ذى القعدة عام ١٣٨٧ الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٦٨ والمتضمن احداث شهادة المهارة المهنية ،

يقرآن ما يلي :

المادة الاولى - يرخص لحاملي احد الجزئين الاولين من الشهادة المهنية للمحاسب (النظام القديم) ، عند تاريخ نشر هذا القرار ، وبصفة انتقالية الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، بالتقدم الى الامتحانات المنظمة قصد الحصول على الجزء الناقص .

ولا ينظم في المستقبل اى امتحان للحصول على الجزء الثالث من الشهادة المهنية للمحاسب (النظام القديم) .

المادة ٢ - يعفى حاملو الجزء الاول والثاني من الشهادة المهنية للمحاسب (النظام القديم) من :

- كل اختبارات شهادة الاقتصاد والحقوق ،

- اختبارات المحاسبة العامة والرياضيات التطبيقية وشهادة المهارة في تقنيات المحاسبة .

ويعفى من تقديم شهادة المهارة لتقنيات المحاسبة ، المترشحون للشهادة المهنية

للمحاسب ، الحاملون لشهادة المهارة (قسم المحاسبة) أو لشهادة التعليم التجاري (قسم المحاسبة) .

المادة ٣ - تطرح العوامل الخاصة باختبارات المحاسبة العامة والرياضيات التطبيقية ، من مجموع عوامل مواد شهادة المهارة لتقنيات المحاسبة وذلك بالنسبة للمترشحين المستفيدين من الاعفاء المنصوص عليه في المادة السابقة .

المادة ٤ - يمكن للمترشحين غير المنصوص عليهم في المادة الاولى اعلاه ، والذين لم ينجحوا في شهادة المهارة لتقنيات المحاسبة ، أن يحتفظوا للدورة التالية بمحصول نقط الاختبارات الكتابية المساوية أو الزائدة على المعدل .

المادة ٥ - تؤخذ بعين الاعتبار في الاختبارين الكتابيين للمحاسبة ، الجودة وتقديم الاراء اللتان يتسم بهما المترشح .

المادة ٦ - تطبيقا لاحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٦ ذى الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٧٠ المشار اليه اعلاه، يجب على المترشحين أن يتقدموا لاختبار في اللغة الوطنية حيث تؤخذ النقطة المحصل عليها بعين الاعتبار لتقرير النجاح في الاختبارات الكتابية حسب كفايات المادة ٧ أدناه .

المادة ٧ - يجب على المترشحين أن يجتازوا اختبارا في اللغة الوطنية ، ويكون لهم الحق في الاختيار بين مستويين :

المستوى الاول : معرفة بسيطة للغة الوطنية ، املاء متبوع بأسئلة بسيطة في معاني بعض الكلمات أو العبارات المستعملة ،

المستوى الثاني : معرفة أعمق للغة الوطنية : انشاء في موضوع عام .

وتكون مدة الاختبار ساعتين ، وكل نقطة تقل عن ٨ على ٢٠ تعدد مقصية بالنسبة للمترشحين الذين اختاروا المستوى الاول ، ولا تؤخذ بعين الاعتبار النقط التي تساوى أو تفوق ٨ على ٢٠ في حساب مجموع النقط .

وكل نقطة تقل عن ٥ على ٢٠ تعدد مقصية

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يعادل دبلوم الليسانس الخاص بالعلوم الطبيعية الذي تمنحه الجامعة الفدرالية لربودي جانيرو (البرازيل) بدبلوم الليسانس في العلوم الطبيعية الذي تمنحه الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ جمادى الثانية عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٢ ،

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفيات تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديري الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين أعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبناء على محضر دورة اللجنة الوطنية للمعادلة بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٧٢ ،

بالنسبة للمترشحين الذين اختاروا المستوى الثاني ، ولا تعد الا النقط التي تفوق ١٠ على ٢٠ في حساب مجموع النقط المخصص لها المعامل ٢ .

المادة ٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٧ جمادى الثانية عام ١٣٩٢ الموافق ١٨ يوليو سنة ١٩٧٢ .

قراران مؤرخان في ١٣ جمادى الثانية عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٢ يتضمنان معادلة شهادات (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفيات تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديري الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين أعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبناء على محضر دورة اللجنة الوطنية للمعادلة بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٧٢ ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يعادل دبلوم المعهد الفرنسي للصحافة ، الذي تمنحه جامعة باريس بدبلوم الدراسات العليا للآداب « العلوم الصحافية » الذي تمنحه الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ جمادى الثانية عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٢ .

قرار مؤرخ في ١٦ جمادى الثانية عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ يوليو سنة ١٩٧٢ يتضمن تنظيم الدروس للحصول على دبلوم الدراسات العليا في علوم المهندس ودبلوم الدكتور في علوم المهندس (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى الرسوم رقم ٦٦ - ٢٦١ المؤرخ في ١٢ جمادى الاولى عام ١٣٨٦ الموافق ٢٩ غشت سنة ١٩٦٦ والمتضمن تحويل المدرسة الوطنية للمهندسين في الجزائر الى مدرسة وطنية للعلوم التقنية المختلفة، ولا سيما المادتان ٢ و ٤ منه ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تنظم بالمدرسة الوطنية للعلوم التقنية المختلفة برامج تتعلق بالدروس وبالابحاث المؤدية الى نيل دبلوم الدراسات العليا في علوم المهندس ودبلوم الدكتور في علوم المهندس .

المادة ٢ - يقبل المترشحون الحائزون لدبلوم المهندس من المدرسة الوطنية للعلوم التقنية المختلفة او لاجازة مهندس مقبول على وجه المعادلة او لليسانس في العلوم لان يسجلوا أنفسهم قصد الحصول على دبلوم الدراسات العليا في علوم المهندس وذلك مع الاحتفاظ بتكملة التكوين التكنولوجي .

المادة ٣ - يجب على المترشحين لدبلوم الدكتور في العلوم عند تسجيلهم لأول مرة أن يقدموا الاوراق التالية :

(ا) طلب تسجيل يوضح التخصص الذي يريدون أن يتابعوا فيه دروسهم ،

(ب) شهادة ميلاد ،

(ج) احدى الاجازات المنصوص عليها في المادة ٧ أدناه .

المادة ٤ - يسلم دبلوم الدروس العليا في علوم المهندس وكذلك دبلوم الدكتور في علوم المهندس ضمن أحد التخصصات التالية :

- الاقتصاد الصناعي ،

- علم الالكترونيات ،

- التقنية الكهربائية ،

- الهندسة الكيميائية ،

- الهندسة المدنية ،

- علم المياه ،

- علم الميكانيكا ،

- العلوم المعدنية ،

- علم صناعة المعادن .

يمكن أن تفتح تخصصات أخرى بحسب الحاجة وبموجب قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة ٥ - يجب على المترشحين لدبلوم الدراسات العليا لعلوم المهندس ولدبلوم الدكتور في علوم المهندس أن يختاروا أحد الاختصاصات المبينة في المادة ٤ أعلاه .

المادة ٦ - يمكن للمترشحين لدبلوم الدراسات العليا في علوم المهندس ولدبلوم الدكتور في علوم المهندس أن يختاروا أحد نظامي الدروس التالية :

(ا) النظام العادي حيث يجب عليهم الحضور المتصل لمجموع الدروس التي تشكل برامج الدبلوميين وللنشاطات الدائمة المتعلقة

بالبحث المتم للحصول على الدبلومين المذكورين ويتضمن هذا النظام مجموعة من الدروس المحددة في مخطط الدروس الملحق بهذا القرار .

(ب) النظام الحر الذي يتعين عليهم اتباعه اذا كانت لهم التزامات مهنية لا تسمح لهم بأن يتفرغوا تماما لدروسهم وحيث يجب عليهم أن يتبعوا الدروس في معدل النصف من النظام العادي .

ان الطلبة الذين اختاروا النظام العادي والذين تكون ملازماتهم للدروس ناقصة ينقلون تلقائيا الى النظام الحر بموجب مقرر من مدير المدرسة الوطنية للعلوم التقنية المختلفة .

المادة ٧ - يسلم دبلوم الدراسات العليا في علوم المهندسين بعد اتمام مرحلة من الدروس والتدريب على البحث تمتد الى نصفى سنة .

المادة ٨ - يسلم دبلوم الدكتور في علوم المهندسين بعد اتمام مرحلة من البحث التطبيقي تلى الحصول على دبلوم الدراسات العليا في علوم المهندسين ويقوم الطلبة فى أثنائها باعداد اطروحة ومناقشتها وتتضمن هذه المرحلة نصفى سنة على الاقل .

المادة ٩ - تتضمن برامج مرحلة التلقين المؤدية الى دبلوم الدراسات العليا في علوم المهندسين ما يلى :

(١) دروس علمية عامة متدرجة ،

(ب) دروس علمية وتقنية محددة لكل تخصص .

المادة ١٠ - تشمل الدروس العلمية العامة للحصول على دبلوم الدراسات العليا في علوم المهندسين على ما يلى :

(١) المناهج والتقنيات الرياضية لعلوم المهندسين ،

(ب) الاعلام الآلى في ميدان استعمال التعليمات الآلية الخاصة بالبرمجة العادية وبتطبيق مناهج الحساب المحول الى حساب آلى ،

(ج) علم المناهج العامة والطبقة على البحث.

المادة ١١ - تحدد مخططات دراسة الدروس العلمية والتقنية المتخصصة والمناسب لكل قسم من التخصص طبقا للملحق المرفق بهذا القرار .

المادة ١٢ - يخضع المترشحون لدبلوم الدراسات العليا فى علم المهندسين لمراقبة معلوماتهم فى مختلف الدروس التى تشكل برنامجهم التعليمى .

المادة ١٣ - يختار المترشحون عند اختتام مرحلة التلقين وحسب درجة تقدمهم فى الدروس ، امتحانا للحصول على دبلوم الدراسات العليا فى علوم المهندسين وذلك امام لجنة معينة من طرف وزير التعليم العالى والبحث العلمى .

المادة ١٤ - يتضمن الامتحان ما يلى :

(١) اختبار فى التحليل الانتقادى للاشغال الشخصية المنجزة من طرف الطلبة والمحاق عليها من طرف اساتذتهم ،

(ب) عرض شفاهى يشتمل على سؤال يؤخذ بطريق القرعة من قائمة الدروس العلمية والتقنية المتخصصة والمتعلقة بقسم تسجيل المترشحين .

يجب على الطلبة الذين يهيئون دبلوم الدراسات العليا فى علوم المهندسين أن يشبتوا قبل اجتيازهم الامتحان حصولهم على معرفة كافية لاحدى اللغات الحية فى ادبها العلمى والتقنى .

المادة ١٥ - يجوز للجنة الامتحان أن تصدر قرارا نهائيا فيما يلى :

- اما منح الدبلوم للمترشح ،

- او تأجيل هذا المنح الى تاريخ لاحق ،

- او طرد المترشح بعد اخذ رأى مدير المدرسة الوطنية للعلوم التقنية المختلفة .

المادة ١٦ - لكى يتسنى لحائزي دبلوم الدراسات العليا فى علوم المهندسين أن يسجلوا انفسهم لمرحلة البحث التطبيقى ، يجب عليهم

ان يختاروا موضوعا لاطروحة وكذا مدير اطروحة من بين اساتذة ومحاضري المدرسة الوطنية للعلوم التقنية المختلفة وان يشعروا بذلك مدير المدرسة الوطنية للعلوم التقنية المختلفة ويجوز لهذا الاخير ان يقبل او يرفض موضوع الاطروحة ، بناء على رأى مجلس الاساتذة .

المادة ١٧ - يقيد موضوع الاطروحة المقبولة في سجل خاص يمسك في المدرسة الوطنية المتعددة العلوم .

المادة ١٨ - يجوز ان تكون اشغال البحث للحصول على اطروحة دبلوم الدكتور في علوم المهندس منجزة من طرف المترشح اما في مختبر للمدرسة الوطنية للعلوم التقنية المختلفة واما في مختبر تابع لاحدى مؤسسات التعليم العالي او البحث العلمى او مؤسسة صناعية وذلك بعد موافقة مدير المدرسة الوطنية للعلوم التقنية المختلفة والمشراف على الاطروحة المعنى بالامر .

المادة ١٩ - تدرس الاطروحة خلال نصف السنة الاخير من مرحلة البحث التطبيقي من طرف لجنة تتألف من المشراف على الاطروحة ومن أحد الاعضاء في سلك اساتذة المدرسة الوطنية للعلوم التقنية المختلفة ومن شخص مختص في الميدان المدروس من طرف المترشح .

المادة ٢٠ - يجب على المترشح ان يودع لدى مدير المدرسة الوطنية للعلوم التقنية المختلفة ، عشرين نسخة من الاطروحة قبل مناقشتها وذلك في ظرف شهرين على الاكثر وثمانية ايام على الاقل .

المادة ٢١ - يناقش المترشح اطروحته امام لجنة معينة من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمى ومؤلفة من رئيس ومساعدين منهما المشراف على الاطروحة ويجوز ان يضاف الى هذه اللجنة مستشار واحد او مستشاران متخصصان في الميدان المعالج في الاطروحة .

المادة ٢٢ - يمنح الدبلوم بدرجة مشرفة جدا او بدرجة مشرفة او بدون درجة للمترشح المستحق ، بعد مداولة اللجنة .

المادة ٢٣ - يسلم دبلوم الدراسات العالية ودبلوم الدكتور في علوم المهندس من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمى ويشار فيهما الى التخصيص المتبع من طرف الحائز .

المادة ٢٤ - تطبق أحكام هذا القرار ابتداء من السنة الجامعية ١٩٧٠ - ١٩٧١ .

المادة ٢٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ جمادى الثانية عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ يوليو سنة ١٩٧٢ .

ملحق

مخطط دروس مختلف التخصصات للحصول على دبلوم الدراسات العليا في علوم المهندس
١ - التخصص في الاقتصاد الصناعى

الدروس	نصف السنة الاول	نصف السنة الثاني
١ - الرياضيات	ساعتان	-
٢ - الاعلام الآلى	ساعتان	-
٣ - علم المناهج	-	ساعتان
٤ - النظرية العامة	٤ ساعات	٤ ساعات
٥ - معالجة الاعلام في المؤسسات	-	٤ ساعات
٦ - التطورات المريضة	٣ ساعات	-
٧ - تقنيات النماذج والتشابه	-	٣ ساعات
٨ - التحقيقات ودراسة الحالات (١)	-	٣ ساعات
اللغة	-	٤٥ ساعة

١ - ان هذه الاشغال شخصية مبدئيا غير ان المدة المخصصة لزيارة محاضرين خارجيين أثناء الماتقيات التوالية تقتطع في هذا الموضوع من جدول مواقيت العمل .

٢ - تخصص في العلوم الالكترونية

الدروس	نصف السنة الاول	نصف السنة الثاني
١ - الرياضيات	٣ ساعات	٣ ساعات
٢ - الاعلام الآلى	ساعتان	-
٣ - علم المناهج	-	ساعتان
٤ - النظرية الطليعية	٣ ساعات	٣ ساعات
للمغناطيسية الكهربائية	ساعتان	-
٥ - العلم الالكتروني	٣ ساعات	٣ ساعات
الفيزيائي	ساعتان	-
٦ - المدار المنطقي للآلات	٣ ساعات	٤ ساعات
الحاسبة وتركيبها	ساعتان	ساعتان
٧ - الملتقى (١)		
اللغة		

(١) يشتمل الملتقى على ما يلي :

- مسائل المغناطيسية الكهربائية
- المراقبة الآلية والنظم
- النظرية الاحصائية للمواصلات
- محاضرات حول تركيب بنية الجامد .

٣ - التخصص في « تقنية الكهرباء »

الدروس	نصف السنة الاول	نصف السنة الثاني
١ - الرياضيات	٣ ساعات	٣ ساعات
٢ - الاعلام الآلى	ساعتان	-
٣ - علم المناهج	-	ساعتان
٤ - تقنية التوترات	٣ ساعات	٣ ساعات
العالية	ساعتان	ساعتان
٥ - الملتقى الخاص	ساعتان	ساعتان
بالتوتر العالي	ساعتان	ساعتان
٦ - الآلات الكهربائية	ساعتان	ساعتان
٧ - الملتقى العام (١)	ساعتان	ساعتان
٨ - مختبرات القياسات	ساعتان	ساعتان
الالكترونية		
اللغة		

(١) يشتمل الملتقى العام الخاص بتقنية

الكهرباء على ما يلي :

- تحويل الطاقة - المواد الكهربائية والحركات
- الآلية .

٤ - التخصص في « الهندسة الكيميائية »

الدروس	نصف السنة الاول	نصف السنة الثاني
١ - الرياضيات	٣ ساعات	٣ ساعات
٢ - الاعلام الآلى	ساعتان	-
٣ - علم المناهج	-	ساعتان
٤ - التعمات لميكانيكية	ساعتان	ساعتان
السوائل	ساعتان	ساعتان
٥ - نظرية مفاعلات	ساعتان	ساعتان
ديناميكا النظم	ساعتان	ساعتان
٦ - الطاقة الحركية	ساعتان	ساعتان
المتغيرة	-	٣ ساعات
٧ - البتروكيميا	ساعة	ساعة
٨ - الملتقى (١)		
اللغة		

(١) تشتمل الملتقيات على مواضيع حديثة
العهد في الهندسة الكيميائية والبتروكيمياية .

٥ - التخصص في « علم المياه »

الدروس	نصف السنة الاول	نصف السنة الثاني
١ - الرياضيات	٣ ساعات	٣ ساعات
٢ - الاعلام الآلى	ساعتان	-
٣ - علم المناهج	-	ساعتان
٤ - التهيئات المائية	٥ ساعات	٥ ساعات
٥ - التعمات لميكانيكية	٤ ساعات	٤ ساعات
السوائل		
٦ - الملتقى		
اللغة		

٦ - التخصص في « العلوم الميكانيكية »

الدروس	نصف السنة الاول	نصف السنة الثاني
١ - الرياضيات	ساعتان	٣ ساعات
٢ - الاعلام الآلى	ساعتان	-
٣ - علم المناهج اللغة	-	ساعتان
قسم « علم الطاقة »		
٤ - الديناميكا الحرارية	٤ ساعات	٤ ساعات
٥ - الاحتراق ونقل الحرارة والتميع	٣ ساعات	ساعتان
٦ - عنقات الغاز	-	٣ ساعات
٧ - الملتقى (١)	٣ ساعات	٣ ساعات
٨ - المختبر اللغة	-	٣ ساعات

(١) يشتمل الملتقى على ما يلي :

- الدفع بالارتكاس
- تقنية توليد الحرارة المنخفضة
- معطيات حول الغاز الطبيعي الميع -
- وسائل التجربة والقياسات الحرارية .
- علم الصواعق .

٦ - التخصص في الصناعات المعدنية

الدروس	نصف السنة الاول	نصف السنة الثاني
١ - الرياضيات	٣ ساعات	-
٢ - الاعلام الآلى	ساعتان	-
٣ - علم المناهج اللغة	-	ساعتان
القسم « ا » الصناعات المعدنية		
٤ - علم صناعة المعادن النظرية والمطبق أ ، ب	٥ ساعات	٥ ساعات
٥ - الديناميكا الحرارية التعددية أ ، ب	ساعتان	ساعتان
٦ - دراسة فيزيائية كيميائية لحالة الصلابة أ ، ب	٤ ساعات	٤ ساعات
٧ - المختبر اللغة	-	٤ ساعات

٧ - التخصص في علم المناجم

الدروس	نصف السنة الاول	نصف السنة الثاني
١ - الرياضيات	٣ ساعات	-
٢ - الاعلام الآلى	ساعتان	-
٣ - علم المناهج	-	ساعتان
٤ - نظرية الرشح	٤ ساعات	-
٥ - علم الينابيع التطبيقي	-	٣ ساعات
٦ - علم الينابيع العلمي	٣ ساعات	-
٧ - مسائل خاصة من علم الينابيع	-	٣ ساعات
٨ - المختبر اللغة	-	٣ ساعات

قرار مؤرخ في ١٩ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق
٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٢ يتضمن معادلة شهادة
الدكتوراة في الطب البشرى المسلمة من جامعة
دمشق (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ
في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو
سنة ١٩٧١ والتضمن كيفية تحديد معادلات
الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية
بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية
الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية
للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام
١٣٩١ الموافق ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن
كيفية تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها
التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام
١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن
تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية
للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية
بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين أعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبناء على محضر دورة اللجنة الوطنية للمعادلة بتاريخ ١١ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ١٩ سبتمبر سنة ١٩٧٢ ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان دبلوم الدكتوراه في الطب البشرى الذى تسلمه جامعة دمشق (الجمهورية العربية السورية) يعادل الدكتوراه في الطب المسلمة من قبل الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٩ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٢ .

قرار مؤرخ في ١٩ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٢ يتضمن تحديد قائمة شهادات البكالوريا التعليم الثانوى وشهادات الدراسة الثانوية الاجنبية التى تخول لحاملها التسجيل في الجامعات الجزائرية (١)

ان وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٦ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفيات تسير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين أعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبناء على محضر دورة اللجنة الوطنية للمعادلة بتاريخ ١١ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ١٩ سبتمبر سنة ١٩٧٢ ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يجوز لحاملى شهادة بكالوريا التعليم الثانوى او شهادة الدراسة الثانوية المسلمة في الخارج والمرفقة قائمتها بهذا القرار، التسجيل في الجامعات الجزائرية قصد تحضير شهادات التعليم العالى على اساس التشريع المنظم للحصول على هذه الشهادات .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٩ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٢ .

قائمة شهادات البكالوريا وشهادات الدراسة الثانوية الاجنبية التى تخول لحاملها الدخول الى الجامعات الجزائرية

البلدان	تسمية الشهادات الاجنبية
عند العربية السعودية	شهادة الدراسة الثانوية
الكامرون	شهادة الدراسة الثانوية - البكالوريا جينرال سيرتكفات أوف ايديكيشن (ادفانسد ليفل)

البلدان	تسمية الشهادات الاجنبية
كندا	- شهادة السنة الثانية عشر . - سنيور ماتريكليشن سرتفكات
كوبا	باشيليراتو
الدانمارك	ستيودانترىكزامن
اسبانيا	بروبه دو مادوريز
اتحاد الإمارات العربية	شهادة الدراسة الثانوية
فرنسا	- البكالوريا - البكالوريا التقنية
غينيا	- البكالوريا
هنگاريا	- أرتيسيجي - ستراكمايكيبيزيتس
العراق	- شهادة الدراسة الثانوية
ايران	- البكالوريا
ايطاليا	دبلوما دي ماتوريتا
الأردن	شهادة الدراسة الثانوية
الكويت	- البكالوريا
لبنان	البكالوريا
ليبيا	البكالوريا
المغرب	البكالوريا
هولندا	اينديقزامن
بولونيا	- ماتورا - سويادكتودوجرزالوسكى
جمهورية مصر العربية	شهادة الدراسة الثانوية العامة
جمهورية ألمانيا الفدرالية	ريفيزونيس
المملكة المتحدة	- جنرال سرتفكات أوف ايدىكيشن (ادفانسديفل)
السنتال	البكالوريا
السودان	شهادة المدارس الثانوية

البلدان	تسمية الشهادات الاجنبية
سويسرا	- ماتوريتا تزونيس - ماتوريتي
سوريا	شهادة الدراسة الثانوية
تشيكوسلوفاكيا	- موتوريتو فيسفيدسينى - فيسفيدسينى
الطوغو	البكالوريا
تونس	البكالوريا
تركيا	البكالوريا
يوغسلافيا	شهادة نهاية الدراسة الثانوية
رومانيا	البكالوريا
الجمهورية الشعبية للكونغو	البكالوريا

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى ٩ شوال عام ١٣٩٢ الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٢ يتضمن تنظيم امتحان شهادة بروفي التقنى العالى (قسم مكتب دراسات الصناعة الميكانيكية وقسم التقنى الكهربائى) (١)

ان وزير التعليم الابتدائى والثانوى ، ووزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- بمقتضى الامرين رقم ٦٥-١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٣٥ المؤرخ فى ٢٤ ذى القعدة عام ١٣٩٠ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة التعليم العالى والبحث العلمى ،

في قسم التقنى العالى للسنة الثانية ، أو اثبات
مستواهم لدى اللجنة المختصة التى يمكنها عند
الاقتضاء رفض تسجيلهم .

المادة ٤ - تشكل لجنة الامتحان الخاصة
بالقبول النهائى من :

- استاذ فى التعليم العالى ، رئيسا ،
- مديرى مؤسسات التعليم التقنى التى تحضر
- التلاميذ لبروفى التقنى العالى ، ومديرى
- الدروس ،
- اساتذة التعليم التقنى النظرى والتطبيقى ،
- مهندس أو مدير قائم بوظيفته فى مجال
- الصناعة .

المادة ٥ - يمد ناجحا كل مترشح يحرز على
معدل عام يساوى ١٠ على ٢٠ .

المادة ٦ - تتمتع لجنة الامتحان بالسلطة
المطلقة ، ولا يقبل أى طعن ضد المقررات الصادرة
عنها طبقا لاحكام هذا القرار : وفى حالة تعادل
الاصوات ، يرجع جانب الرئيس .

المادة ٧ - تقيد لجنة الامتحان على شهادات
المرشحين الناجحين ، العلامات التالية :

- « مقبول » عندما يحرز المترشح معدلا
يقل عن ١٢ على ٢٠ .

- « حسن » عندما يحرز المترشح معدلا يساوى
على الاقل ١٢ على ٢٠ واقل من ١٦ على ٢٠ .

- « جيد » عندما يحرز المترشح معدلا يساوى
على الاقل ١٤ على ٢٠ واقل من ١٦ على ٢٠ .

- « جيد جدا » عندما يحرز المترشح معدلا
يساوى على الاقل ١٦ على ٢٠ .

ولا يجوز منح علامتى « جيد » و « جيد جدا »
اذا كانت احدى نقط الاختبارات الكتابية أو
التطبيقية أقل من ٥ على ٢٠ ، وفى هذه الحالة
يحرز المترشح على العلامة الاقل مباشرة .

المادة ٨ - تمنح شهادة بروفى التقنى العالى من
قبل وزير التعليم العالى والبحث العلمى .

المادة ٩ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا
القرار ولا سيما الاحكام المنصوص عليها فى القرار

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٢٢ المؤرخ
فى ١٨ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ١٣ مايو
سنة ١٩٧١ والمتضمن اختصاصات وزارة التعليم
الابتدائى والثانوى ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ فى ١٦
رجب عام ١٣٩١ الموافق ٦ سبتمبر سنة ١٩٧١
والمتضمن تنظيم امتحان شهادة بروفى التقنى
العالى (قسم مكتب دراسات الصناعة الميكانيكية
وقسم التقنى الكهربائى) .

يقران ما يلى :

المادة الاولى - ان دبلوم الدولة الذى يحمل
اسم بروفى التقنى العالى ، يشمل الاختصاصات
التالية :

- مكتب الدراسات والانشاء الميكانيكى ،
- التقنى الكهربائى ،
- الصنع الميكانيكى .

المادة ٢ - يمنح بروفى التقنى العالى الى :

١ - المترشحين المزاولين دراستهم نظاميا
والناجحين فى ستة امتحانات جزئية (ثلاثة فى
السنة الاولى - تقنى عال ١ - وثلاثة فى السنة
الثانية - تقنى عال ٢) الموجودة تفاصيلها فى
الملحق المرفق بهذا القرار .

٢ - المترشحين الاحرار والناجحين فى امتحان
مطابق لبرامج الاقسام الخاصة بالتقنى العالى ١
والتقنى العالى ٢ المحددة كفياتها بالنسبة لكل
اختصاص فى الملحق المرفق بهذا القرار .

المادة ٣ - يتضمن ملف التسجيل ما يلى :

- طلب للتسجيل على استمارة خاصة ،

- نسخة من شهادة الميلاد ،

- حوالة بريدية بمبلغ ٣٥ دج عن رسم
الامتحانات ، توجه الى القيم الوطنى للامتحانات ،

- ٣ ظروف بعنوان المترشح .

وعلاوة على ذلك ، ينبغى على المترشحين الاحرار
تقديم شهادة يشبتون بموجبها متابعتهم للدراسة

المؤرخ في ١٦ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٦ سبتمبر
سنة ١٩٧١ والمشار اليه اعلاه .

المادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٩ شوال عام ١٣٩٢
الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٢ .

الملحق رقم ١

نظام الامتحان للمرشحين المزاولين دراستهم
نظاميا

١ - بروفي التقني العالي : مكتب الدراسات
والانشاء الميكانيكي :

المواد	العوامل	
	قسم التقني العالي	السنة ١ / السنة ٢
(أ) الرياضات	٦	٥
(ب) الميكانيك	٥	٤
انجاز رسم ميكانيكي	٤	٤
(ج) الحركة الآلية - الكهرباء	٤	٤
(د) دراسة وصفية ، رسم تقنولوجية الانشاء موازنة خطية بيانية مجموعة الصنع رسم الادوات	١٦	١٠
(هـ) تقنولوجية الصنع - صناعة تقنية خاصة	١٠	٨
(و) العربية - لغة حية	٢	٢
(ز) الفرنسية - التشريع	٣	٣
(ح) مشروع (تقني عال ٢)	٣	١٠
المجموع	٥٠	٥٠

الامتحانات الجزئية : السنتان ١ و ٢ (التقني
العالي ١ والتقني العالي ٢) المواد :

ان الامتحانات الجزئية (٣ في السنة) تجري
وفقا للجدول المذكور أدناه . اما المشروع فلا
يتضمن الا نقطة واحدة في نهاية السنة الدراسية
الخاصة بالتقني العالي ٢ .

المواد

الامتحان الجزئي الاول :

ديسمبر (أ) الرياضيات
(ب) الميكانيك ، انجاز رسم ميكانيكي
(ج) وصف ، رسم تقنية الانشاء ،
موازنة خطية بيانية
(د) مجموعة الصنع ، رسم أدوات
الصنع تقنية الصنع صناعة
تقنية خاصة .

الامتحان الجزئي الثاني :

مارس نفس المواد الخاصة بالامتحان الجزئي
الاول

الامتحان الجزئي الثالث :

يونيو جميع المواد المدرجة من أ الى ز .

٢ - بروفي التقني العالي : قسم التقني
الكهربائي :

المواد	العوامل	
	قسم التقني العالي	السنة ١ / السنة ٢
(أ) الرياضيات	٥	٤
(ب) الكهرباء العامة الكهرباء التقنية الالكترونيك	٥	٤
(ج) الرسم والتقنولوجية - الحركة الآلية	٩	٦
(د) رسم تقنولوجي رسم ميكانيكي	٤	٣
(هـ) القياسات والتجارب	١٢	١٠
(و) العربية - لغة حية	٢	٢
(ز) الفرنسية - التشريع	٣	٣
(ح) المشروع (تقني عال ٢)	٣	١٠
المجموع	٥٠	٥٠

الامتحانات الجزئية : السنتان ١ و ٢ (التقني
العالي ١ والتقني العالي ٢)

المواد :

- ان الامتحانات الجزئية (٢ في السنة) تجرى وفقا للجدول المذكور أدناه ، أما المشروع فلا يتضمن الا نقطة واحدة في نهاية السنة الدراسية الخاصة بالتقني العالي ٢ .

المواد

الامتحان الجزئي الاول :

ديسمبر (١) الرياضيات

(ب) الكهرباء العامة

الكهرباء التقنية ، الالكترونيات

(ج) الميكانيك

(د) القياسات والتجارب .

الامتحان الجزئي الثاني :

مارس نفس المواد الخاصة بالامتحان الجزئي الاول

الامتحان الجزئي الثالث

يونيو جميع المواد المدرجة من ١ الى ٢

حساب مختلف المعدلات :

ان الانتقال الى قسم التقني العالي ٢ يكون موقوفا على صدور مقرر من مجلس القسم بعد الاخذ بعين الاعتبار للنتائج المحصل عليها في قسم التقني العالي ١ .

وفي حالة التخلف عن امتحانين جزئيين فلا يقبل التلميذ في قسم التقني العالي ٢ .

ويجب أن يتم الانجاز التام للمشروع قبل شهر واحد على الاقل من اجتماع لجنة القبول النهائي .

وتعرض المشاريع في المختبر الالكتروني لغاية اجتماع لجنة الامتحان .

حساب المعدلات :

معدل ربع السنة عن كل مادة :

نقطة الامتحان الجزئي + نقطة الاسئلة

٣

المعدل السنوي عن كل مادة :

حاصل جمع معدلات أرباع السنة

٣

المعدل العام السنوي : حاصل جمع المعدلات السنوية المخصصة لمختلف العوامل عن كل مادة مقسومة على ٥ .

الملحق رقم ٢

المرشحون الاحرار

١ - بروفي التقني العالي : مكتب الدراسات - الانشاء الميكانيكي :

نظام الامتحان

يمنح بروفي التقني العالي الخاص بمكتب الدراسات للمرشحين الاحرار الذين اجتازوا بنجاح امتحانا مطابقا لبرامج قسمي التقني العالي ١ والتقني العالي ٢ ، والمحدد نظامه ادناه :

امتحان القبول

المرحلة الاولى

الاختبارات	العامل	المدة
الرياضيات	٥	٤ س
الميكانيك وانجاز رسم ميكانيكي	٦	٤ س
تقنولوجية الانشاء الصناعي	٥	٤ س

ولا يسمح باجتياز اختبارات القبول النهائي الخاصة بالمرحلة الثانية ، الا للمرشحين الحائزين على مجموع ١٦٠ نقطة من أصل ٣٢٠ كحد أدنى، عن مجموع اختبارات القبول وبدون إمكانية الاستحقاق .

امتحان القبول النهائي
المرحلة الثانية
الاختبارات الكتابية

الاختبارات	المعامل	المدة
الفرنسية	٢	٣ س
المشروع : نقطة الحساب		
الرسم البيان		
التقولوجى	١٧	١٢ الى ١٦ س
دراسة الصنع	١٢	٨ الى ١٢ س
العربية	٢	١ س

الاختبارات الشفهية

الاختبارات	المعامل	المدة
اللغة	١/٢	١٥ الى ٢٠ د.
التشريع	١/٢	١٥ الى ٢٠ د

يقبل من ينال مجموع ٥٠٠ نقطة كحد أدنى
بما فيها نقط القبول ، وبدون امكانية
الاستلحاق .

٢ - بروفي التقنى العالى : التقنى الكهربائى
نظام الامتحان

يمنح بروفي التقنى العالى والتقنى الكهربائى
الى المترشحين الاحرار الذين اجتازوا بنجاح
امتحانا مطابقا لبرامج قسمى التقنى العالى ١
والتقنى العالى ٢ ، والمحدد نظامه ادناه :

امتحان القبول
المرحلة الاولى

الاختبارات	المعامل	المدة
الرياضيات	٥	٤ س
التقنية الكهربائية والكهرباء	٦	٤ س
العامة	٥	٤ س
التخطيط التقنولوجى		

ولا يسمح باجتياز اختبارات القبول النهائى
للمرحلة الثانية الا للمترشحين الحائزين على
مجموع ١٦٠ نقطة من اصل ٣٢٠ كحد أدنى عن
مجموع اختبارات القبول وبدون امكانية
الاستلحاق .

امتحان القبول
المرحلة الثانية
الاختبارات الكتابية

الاختبارات	المعامل	المدة
الفرنسية	٢	٢ س
الرسم ، تقنولوجية ، الانشا	٧	٤ س
الانشاء : تمديد الاسلاك،		
الحركة الآلية الذاتية	١٠	٨ س
القياسات والتجارب	١٢	٤ س
اللغة العربية	٢	٢ س

الاختبارات الشفهية

الاختبارات	المعامل	المدة
اللغة	١/٢	١٥ الى ٢٠ د
التشريع	١/٢	١٥ الى ٢٠ د

يقبل من ينال مجموع ٥٠٠ نقطة كحد أدنى
بما فيها نقط القبول وبدون امكانية الاستلحاق .

٣ - بروفي التقنى العالى : الصنع الميكانيكى

المواد	قسم التقنى العالى	العوامل
	السنة ١	السنة ٢
الرياضيات	٦	٥
الميكانيك (انجاز رسم ميكانيكى)	٦	٥
الحركة الآلية الذاتية الكهرباء		
التقنية ، العدانة	٥	٥
الرسم ، تقنولوجية الانشاء ،		
مجموعة الصنع ، رسم		
مجموعة الادوات		
تقنولوجية الصنع .	١٦	١٢
اشغال تطبيقية : معمل		
ميكانيكى صناعة تقنية خاصة	١٢	٨
اللغة العربية ، لغة حية	٢	٢
الفرنسية ، التشريع	٣	٣
المشروع	-	١٠
المجموع	٥٠	٥٠

الملحق ٢

المترشحون الاحرار

بروفى التقنى العالى - الصنع الميكانيكى

نظام الامتحان

يمنح بروفى التقنى العالى الخاص بالصنع الميكانيكى ، للمتشحين الاحرار الناجحين الذين اجتازوا بنجاح امتحانا مطابقا لبرامج قسمى التقنى العالى ١ والتقنى العالى ٢ والمحدد نظامه ادناه :

امتحان القبول

الاختبارات	المعامل	المدة	النقطة المسقطة
الرياضيات	٥	٤ س	أقل من ١٠
امتحان مصنمى	١٠	٨ الى ١٢ س	أقل من ١٠

ولا يسمح باجتياز اختبارات القبول النهائى الخاصة بالمرحلة الثانية ، الا للمتشحين الحائزين على مجموع ١٥٠ نقطة من ٣٠٠ كحد أدنى وبدون امكانية الاستحقاق .

امتحان القبول النهائى

المرحلة الثانية

الاختبارات الكتابية

الاختبارات	المعامل	المدة
الفرنسية	٣	٣ س
العربية	٢	٢ س
الميكانيك ، انجاز رسم ميكانيكى	٥	٤ س
الحركة الآلية ذاتية - الكهربا	٤	٣ س
التقنية	٤	٣ س
الرسم ، مجموع الصنع	١٤	٨ الى ١٢ س
دراسة أدوات الصنع		

الامتحانات الجزئية : السنان ١ و ٢ (التقنى العالى ١ والتقنى العالى ٢)

المواد : ان الامتحانات الجزئية (ثلاث فى السنة) تجرى وفقاً للجدول المذكور أدناه ، اما المشروع فلا يتضمن الا نقطة واحدة فى نهاية السنة الدراسية الخاصة بالتقنى العالى ٢ .

الامتحان الجزئى الاول : ديسمبر : أ - ب - د .

الامتحان الجزئى الثانى : مارس - أ - ب - د .

الامتحان الجزئى الثالث : يونيو : جميع المواد المدرجة من أ الى ز ما عدا ما هو موضوع نقاط الاسئلة خلال كامل السنة .

ان الانتقال الى قسم التقنى العالى ٢ يكون موقوفا على صدور مقرر من مجلس القسم بعد الأخذ بعين الاعتبار للنتائج المحصل عليها فى قسم التقنى العالى ١ .

وفى حالة التخلف عن امتحانين جزئيين . فلا يقبل التلميذ فى قسم التقنى العالى ٢ .

ويجب ان يتم الانجاز التام للمشروع قبل شهر واحد على الاقل من اجتماع لجنة القبول النهائى .

حساب المعدلات :

معدل ربع السنة عن كل مادة :

$$\frac{(\text{نقطة الامتحان الجزئى} \times ٢) (\text{نقطة الاسئلة})}{٣}$$

المعدل السنوى عن كل مادة :

$$\frac{\text{حاصل جمع معدلات ارباع السنة}}{٣}$$

المعدل العام السنوى :

حاصل جمع المعدلات السنوية المخصصة لمختلف العوامل عن كل مادة مقسومة على ٥٠ .

الاختبارات الشفهية

الاختبارات	المعامل	المدة
العدانة	٣	١ س
الصناعة التقنية الخاصة	٤	من ساعة واحدة الى ساعة ونصف
اللغة	١/٢	من ١٥ الى ٢٠ د
التشريع	١/٢	من ١٥ الى ٢٠ د

يقبل من ينال مجموع ٥٠٠ نقطة كحد أدنى بما فيها نقط القبول وبدون امكانية الاستلحاق .

قرار مؤرخ في ١٣ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٩٧٣ يتضمن معادلة شهادة (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالايجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ، وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفيات تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ، ولجانها التقنية الفرعية .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين فى اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم فى اللجنة .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين اعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبناء على محضر اجتماع اللجنة الوطنية للمعادلة بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٣ ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - يعترف بأن دبلوم المهندس (فرع المياه) الذى يمنحه المعهد الوطنى المتعدد العلوم بتولوز (فرنسا) يعادل دبلوم المهندس (فرع المياه) الذى تمنحه الجامعات الجزائرية

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٣ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٩٧٣ .

قرارات مؤرخة فى ١٣ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٩٧٣ تتضمن معادلة شهادات (٢) ان وزير التعليم العالي والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ فى ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد المعادلات والاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالايجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات .

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفيات تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين للجنة الوطنية للمعادلة، والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم فى اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين اعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلة ،

- وبعد الاطلاع على محضر الاجتماع الدورى

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٠ فى ١٩٧٣/٣/٩

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٩ فى ١٩٧٣/٣/٦

للجنة الوطنية للمعادلات بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٣ ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يعترف بأن شهادة البكالوريا في العلوم المنوحة من قبل كلية الهندسة بجامعة الرياض بالصربية السعودية (بكالور أوف ميانسيز) معادلة لشهادة المهندس (الهندسة المدنية) المنوحة من قبل الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٩٧٣ .

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد المعادلات والاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين للجنة الوطنية للمعادلة ، والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم فى اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين أعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلة ،

- وبعد الاطلاع على محضر الاجتماع الدورى للجنة الوطنية للمعادلات بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٣ ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يعترف بأن شهادة الدكتور فى جراحة الاسنان المنوحة من قبل جامعة دمشق (سورية) معادلة لشهادة جراح الاسنان المسلمة من قبل الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٣ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٩٧٣ .

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ فى ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد المعادلات والاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات .

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية .

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين للجنة الوطنية للمعادلة ، والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم فى اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين أعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلة ،

- وبعد الاطلاع على محضر الاجتماع الدورى للجنة الوطنية للمعادلات بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٣ ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان شهادة المهندس (قسم الهندسة المدنية) الممنوحة من قبل المدرسة المركزية بليون (فرنسا) معادلة لشهادة المهندس (الهندسة المدنية) المسلمة من قبل الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٩٧٣ .

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد المعادلات والجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفاءات تسير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين للجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم فى اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين أعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلة ،

- وبعد الاطلاع على محضر الاجتماع الدورى للجنة الوطنية للمعادلات بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٣ ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان شهادة المهندس المدنى الممنوحة من قبل المدرسة الوطنية للمواصلات

السلكية واللاسلكية بباريس ، معادلة لشهادة المهندس (الالكترونى) ، المسلمة من قبل الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٣ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٩٧٣ .

ان وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ فى ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد المعادلات والجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفاءات تسير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين للجنة الوطنية للمعادلة ، والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم فى اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين اعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلة ،

- وبعد الاطلاع على محضر الاجتماع الدورى للجنة الوطنية للمعادلات بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٣ ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يعترف بأن شهادة الليسانس فى العلوم الاقتصادية المسلمة مع قبل جامعة نيوشاتيل (سويسرا) معادلة لليسانس فى العلوم الاقتصادية (النظام القديم) المسلمة من قبل الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٩٧٣ .

قرارات مؤرخة في ١٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٣ الموافق ١٣ يونيو سنة ١٩٧٣ تتضمن معادلة شهادات (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفاءات تسير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديري الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين أعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبناء على محضر اجتماع اللجنة الوطنية للمعادلات في دورتها المنعقدة في ٣ مايو سنة ١٩٧٣ ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان شهادة الدكتوراه في الطب والجراحة التي تمنحها جامعات جمهورية مصر العربية ، تعادل شهادة الدكتوراه في الطب التي تمنحها جامعات الجزائر .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وحرر بالجزائر في ١٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٣ الموافق ١٣ يونيو سنة ١٩٧٣ .

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفاءات تسير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن

تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديري الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين أعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبناء على محضر اجتماع اللجنة الوطنية للمعادلات في دورتها المنعقدة في ٣ مايو سنة ١٩٧٣ ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان شهادة الدكتوراه في الطب التي تمنحها جامعات الجمهورية الاشتراكية الفدرالية ليوغسلافيا ، تعادل شهادة الدكتوراه في الطب التي تمنحها جامعات الجزائر .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٣ الموافق ١٣ يونيو سنة ١٩٧٣ .

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي :

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفيات تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية .

وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين اعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبناء على محضر اجتماع اللجنة الوطنية للمعادلات في دورتها المنعقدة في ٣ مايو سنة ١٩٧٣ .

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - ان شهادة الدكتوراه في الطب العام التى تمنحها جامعات الجمهورية الاشتراكية لزو مانيا ، تعادل شهادة الدكتوراه في الطب العام التى تمنحها جامعات الجزائر .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٢ جمادى الثانية عام ١٣٩٣ الموافق ١٣ يونيو سنة ١٩٧٣ .

قرار مؤرخ في ١٤ جمادى الاولى عام ١٣٩٣ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٧٣ يتضمن فتح اقسام للحصول على دبلوم التقنى العالى (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٣٤ المؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على دبلوم التقنى العالى ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن فتح اقسام للحصول على دبلوم التقنى العالى ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - تفتح الاقسام الآتية للحصول على دبلوم التقنى العالى :

- الصناعة الميكانيكية .
- اليكتروتقنى ،
- مكتب الدراسات .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٤ جمادى الاولى عام ١٣٩٣ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٧٣ .

قرار وزارى مشترك مؤرخ في ٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٥ اكتوبر سنة ١٩٧٣ يتعلق باعادة تنظيم شهادة الثقافة العامة المهنية (٢)

ان وزير التعليم الابتدائى والثانوى

ووزير الداخلية ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للتوظيف العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٤٥ المؤرخ في

(١) الجريدة الرسمية المدة ٥٤ في ١٩٧٣/٧/٦ .

(٢) الجريدة الرسمية المدة ٩٠ في ١٩٧٣/١١/٩ .

١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتعلق بتحرير وتشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٣٠٩ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسي الخاص للمعلمين المساعدين ولا سيما المادة ٧ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٤٦ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتعلق بالتعيين في الوظائف العمومية وإعادة ترتيب افراد جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني ومجموع النصوص التي عدلته وتممته ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٧٧ المؤرخ في ٢٤ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن القانون الاساسي الخاص لطلبة المعاهد التكنولوجية للتربية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٤٣ المؤرخ في اول ذى الحجة عام ١٣٩٠ الموافق ٢٨ يناير سنة ١٩٧١ والمتعلق بتأخير حدود السن للتعيين في الوظائف العمومية .

- وبعد الاطلاع على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٨ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن تحديد كفايات تنظيم شهادة الثقافة العامة المهنية ، المعدل بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١٧ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٠ ،

- وبعد الاطلاع على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٨ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن تحديد كفايات تنظيم شهادة الثقافة العامة المهنية ، المعدل بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١٧ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٠ ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢١ شوال عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تعديل المادتين ٣ و ٤ من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٦ ذى الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٧٠ والمحددة

بموجبه مستويات معرفة اللغة الوطنية بالنسبة لموظفي ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية ،

يقروان ما يلي :

المادة الاولى - تنظم شهادة الثقافة العامة المهنية حسب الشروط المحددة بهذا القرار .

المادة ٢ - يشترط من المترشحين لشهادة الثقافة العامة المهنية :

(أ) أن تكون لهم سنة من الاقدمية في التعليم ابتداء من تاريخ انخراطهم في سنة تكوين المعلمين المساعدين في المعاهد التكنولوجية للتربية ، بخصوص المعلمين المساعدين الحاصلين على شهادة نهاية الدراسة في المعهد التكنولوجي .

(ب) ان تكون لهم سنة من الاقدمية في التعليم ابتداء من تاريخ التوظيف ، بخصوص المعلمين المساعدين المتدربين الحاصلين على شهادة التعليم المتوسط أو شهادة دراسة لنهاية السنة الاولى الثانوية (السنة الخامسة الثانوية سابقا) ،

(ج) أن تكون لهم سنتان من الاقدمية في التعليم ابتداء من تاريخ التوظيف بخصوص المرشحين : ولا بد بالاضافة الى ذلك من أن تتوفر فيهم شروط السن المحددة بالمرسوم ٦٨ - ٣٠٩ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمرسوم رقم ٧١ - ٤٣ المؤرخ في اول ذى الحجة عام ١٣٩٠ الموافق ٢٨ يناير سنة ١٩٧١ والمشار اليهما أعلاه .

المادة ٣ - يحدد وزير التعليم الابتدائي والثانوي عدد الدورات وتواريخ اجراء الامتحان .

المادة ٤ - يوجه ملف الترشيح الى مديرية التربية والثقافة بالولاية التي يقيم فيها المترشح ، في الاجل المحدد ويتألف من الوثائق التالية :

- ١ - طلب المشاركة في الامتحان مع بيان لغة التعليم التي اختارها المترشح .
- ٢ - نسخة من شهادة الميلاد أو بطاقة للحالة المدنية .
- ٣ - نسخة مصادق عليها من الشهادات عند الاقتضاء .

٤ - كشف عن الخدمات المقدمة في التعليم .

المادة ٥ - يشتمل امتحان شهادة الثقافة العامة المهنية على اختبارات كتابية وعلى اختبارين تطبيقيين وشفهيين :

أولا - الاختبارات الكتابية المشتركة .

(١) الاختبارات الكتابية المشتركة

١ - الرياضيات :

يشتمل الاختبار على تمرينين مستقلين وعلى مسألة تتضمن عدة أسئلة ذات صعوبة متدرجة .
التنقيط : التمارين على ٨٠ المسألة على ١٢٠
المدة ٣ ساعات .

المعامل ٢ .

٢ - التاريخ والجغرافية :

يشتمل الاختبار على أسئلة بسيطة : المدة ساعة واحدة ، والمعامل ١ .

٣ - العلوم الطبيعية :

- سؤال متبوع بشكل أو رسم قد يكون متصلا أو غير متصل بالسؤال . المدة ساعة ١ - المعامل ١ .

٤ - علم التربية :

يشتمل هذا الاختبار - بخيار المترشح - على موضوع في علم التربية العامة وعلى موضوع في علم التربية التطبيقي : المدة ٣ ساعات - المعامل ساعتان .

(ب) الاختبارات الخاصة

١ - للمترشحين لمناصب التعليم باللغة العربية :

دراسة نص باللغة العربية تشكل كلماته وتعابير الصعبة وتشتمل الدراسة على أربعة أسئلة :

- اعراب (تنقيط على ٣) .

- تهريف أو تحويل جمل (تنقيط على ٥) .

- شرح تعابير مأخوذة من النص ،

- سؤال يستدعي تحرير نص يشكل كله .
(تنقيط على ٨) .

المدة ساعتان - المعامل ٢ .

٢ - للمترشحين لمناصب التدريس باللغة الفرنسية

(١) دراسة نص باللغة الفرنسية :

وتشتمل الدراسة على ثلاثة تمارين :
- سؤالان أو ثلاثة أسئلة أو تمارين في قواعد اللغة (اعراب ، تركيب ، تغيير ، تحويل) ،
(تنقيط على ٦) .

- سؤالان أو ثلاثة أسئلة تتعلق باللغة أو بفهم النص (تنقيط على ٦) .

- تحرير فقرة من خمسة عشر سطرا . ويجب أن يتيح هذا التمرين محصن مكاسب المترشح في رسم الحروف (تنقيط على ٨) . المدة ساعتان - المعامل ٢ .

(ب) اختبار في اللغة العربية كما هو محدد في المادة الثالثة من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ المشار إليه اعلاه .

ثانيا - الاختبار التطبيقي والاختبار الشفاهي

الاختبار التطبيقي : فحواه فترة تدريس لا تقل عن ساعتين وتشمل على :

(١) لقاء درسين يتعلقان بدراسة اللغة :

(ب) واللقاء درس في الحساب اذا سمح برنامج القسم بذلك ، والا فدرس في مادة أخرى المعامل ٢ .

الاختبار الشفاهي

يجرى هذا الاختبار مباشرة بعد الاختبار التطبيقي ، ويتضمن حديثا مع المترشح ويلقى عليه اثناء سؤالان :

سؤال في علم النفس والتربية ، والآخر في التشريع المدرسي .

التحضير ٢٠ دقيقة ، مدة السؤالين ١٥ دقيقة ،
المعامل ١ .

المادة ٦ - تؤخذ مواضيع الاختبارات الكتابية الخاصة بالثقافة العامة (المادة ٥ اعلاه ، فقرة ا و ب) من برنامج السنة الرابعة من مرحلة التعليم المتوسط ، أما موضوع الاختبار الكتابي في التربية فيؤخذ من برنامج سنة تكوين المعلمين المساعدين في المعاهد التكنولوجية للتربية .

المادة ٧ - تختار مواضيع الاختبارات لجنة يعينها وزير التعليم الابتدائي والثانوي .

المادة ٨ - يعفى المترشحون الحاصلون على شهادة نهاية الدراسة من سنة تكوين المعلمين المساعدين من الاختبارات الكتابية والاختبار الشفاهي ، ولا يجرى لهم الا الاختبار التطبيقي أما الحاصلون على شهادة التعليم المتوسط ، أو على شهادة معادلة للتعليم ، فيعفون من الاختبارات الكتابية الخاصة بالثقافة العامة ، ولا يجرى لهم الا الاختبار الكتابي في التربية والاختباران التطبيقي والشفاهي .

المادة ٩ - يقبل لاجتياز الاختبار التطبيقي والاختبار الشفاهي ، المترشحون المشار اليهم في المادة ٨ اعلاه ، والذين احرزوا في الاختبارات الكتابية معدلا عاما تحدده اللجنة ، ولا يمكن ان يكون اقل من ٨ على ٢٠ .

المادة ١٠ - يحتفظ المترشحون المرنون الذين لم يقبلوا لاجتياز الاختبارين التطبيقي والشفاهي بصفة نهائية بنجاحهم في الاختبارات الكتابية الخاصة بالثقافة العامة (المادة ٥ اعلاه : فقرة ا و ب) اذا كان معدل النقط المحصلة في هذه الاختبارات يساوي ١٠ على ٢٠ على الاقل .

المادة ١١ - يمنح بصفة نهائية المترشحون الذين احرزوا على نقط تساوي ١٠ على ٢٠ على الاقل في كل من الاختبارين التطبيقي والشفاهي .

المادة ١٢ - يعين مدير التربية والثقافة لجنة الامتحان ويرأسها . وتتألف من مديري المعاهد التكنولوجية للتربية (التعليم الابتدائي) في

الولاية ، ومفتشي التعليم الابتدائي والمتوسط ومستشارين تربويين ومعلمين متخصصين .

المادة ١٣ - يجرى الاختباران التطبيقي والشفاهي امام لجنة تتألف من مفتش التعليم الابتدائي والمتوسط بالدائرة ، رئيسا ومدير مدرسة ابتدائية ، ومعلم مساعد مرسوم وتقتصر هذه اللجنة نجاح المترشح أو تأجيله .

المادة ١٤ - يجرى الاختبار التطبيقي والشفاهي للمعلمين المساعدين الموظفين من بين المترشحين الحاصلين على اهلية التعليم المتوسط او شهادة معادلة والذين نجحوا في الاختبار الكتابي الخاص بمادة التربية ، خلال سنة نجاحهم في هذا الاختبار . وفي حالة اخفاقهم يمكن بعد استشارة اللجنة المتساوية الاعضاء ان يؤذن لهم بقرار من وزير التعليم الابتدائي والثانوي بالتقدم للاختبار من جديد خلال السنتين التاليتين وفي دورة واحدة في كل سنة .

ويجتاز المعلمون المساعدون الحاصلون على شهادة نهاية الدراسة بالمعهد التكنولوجي للتربية، الاختبار التطبيقي خلال السنة الدراسية ، وفي حالة الاخفاق في هذا الاختبار يمكن بعد استشارة اللجنة المتساوية الاعضاء ان يؤذن لهم بقرار من وزير التعليم الابتدائي والثانوي بالتقدم للاختبار من جديد ، خلال السنتين التاليتين وفي دورة واحدة كل سنة . ويجتاز المعلمون المساعدون المعينون من بين المرشحين الذين نجحوا في الاختبارات الكتابية لشهادة الثقافة العامة المهنية الاختبارين التطبيقي والشفاهي خلال سنة نجاحهم وفي حالة الاخفاق يمكن بعد استشارة اللجنة المتساوية الاعضاء ان يؤذن بقرار من وزير التعليم الابتدائي والثانوي بالتقدم للاختبار من جديد خلال السنتين التاليتين وفي دورة واحدة في كل سنة .

المادة ١٥ - يسلم مدير التربية والثقافة شهادة الثقافة العامة المهنية .

المادة ١٦ - يلغى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٨ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٦٩ المعدل بموجب القرار الوزاري

المشترك المؤرخ في ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٠ المشار إليه أعلاه ، ويعوض بهذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

قرار مؤرخ في ١٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ يتضمن تنظيم الدروس والامتحانات بكلية العلوم بجامعة وهران باللغة العربية ، قصد الحصول على شهادة التعليم العلمي وعلى شهادة ليسانس التعليم في العلوم فرع « العلوم الطبيعية » (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٢٩ المؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة ليسانس التعليم في العلوم وعلى شهادة التعليم العلمي ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن فتح أقسام للحصول على شهادة ليسانس التعليم في العلوم وشهادة التعليم العلمي ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تنظم بكلية العلوم التابعة لجامعة وهران ابتداء من السنة الجامعية ١٩٧٣ - ١٩٧٤ دروس وامتحانات باللغة العربية قصد الحصول على شهادة التعليم العلمي وشهادة ليسانس التعليم في العلوم « فرع العلوم الطبيعية » .

المادة ٢ - يكلف مدير جامعة وهران بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي مؤرخ في ٢١ شوال عام ١٣٩٣ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٣ يتضمن احداث شهادة للدراسات المعمقة بجامعة وهران (٢)

بموجب قرار مؤرخ في ٢١ شوال عام ١٣٩٣ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٣ تحدث بجامعة وهران شهادة للدراسات المعمقة في الرياضيات (تحليل الدالة) .

قرار مؤرخ في ١٥ ذى الحجة عام ١٣٩٣ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٧٤ يتضمن معادلة شهادة الليسانس في الصيدلة والكيمياء الصيدلانية المسلمة من جامعة دمشق (سورية) (٣)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفاءات تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين أعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات .

- وبناء على محضر الجلسة لدورة اللجنة الوطنية للمعادلة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٠٠ في ١٤/١٢/١٩٧٣ .

(٢،٣) الجريدة الرسمية العدد ١٨ في ٥/٣/١٩٧٤ .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان شهادات الليسانس في الصيدلة والكيمياء الصيدلانية ، المسلمة من جامعة دمشق (سورية) يعترف بمعادلتها لدبلوم الصيدلي المسلم من الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٥ ذى الحجة عام ١٣٩٣ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ١٥ ذى الحجة عام ١٣٩٣ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٧٤ يتضمن معادلة شهادات « البكالوريوس » في التجارة المسلمة من جامعات جمهورية مصر العربية (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفايات تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين أعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبناء على محضر الجلسة لدورة اللجنة الوطنية للمعادلة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان شهادات « البكالوريوس » في التجارة ، المسلمة من جامعات جمهورية مصر العربية ، يعترف بمعادلتها لشهادة الليسانس في العلوم التجارية والمالية المسلمة من المدرسة العليا للتجارة بمدينة الجزائر .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٥ ذى الحجة عام ١٣٩٣ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ١٥ ذى الحجة عام ١٣٩٣ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٧٤ يتضمن معادلة شهادات « البكالوريوس » في العلوم السياسية المسلمة من الجامعات العراقية (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفايات تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين أعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبناء على محضر الجلسة لدورة اللجنة الوطنية للمعادلة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٨ في ١٩٧٤/٣/٥

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٩ في ١٩٧٤/٣/٥

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان شهادة « البكالوريوس » في العلوم السياسية المسلمة من الجامعات المراقية ، يعترف بمعادلتها لشهادة الليسانس في العلوم السياسية المسلمة من الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٥ ذى الحجة عام ١٣٩٣ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ١٥ ذى الحجة عام ١٣٩٣ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٧٤ يتضمن معادلة شهادة الدكتوراه في الطب المسلمة من جامعة هال (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفيات تسير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين اعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبناء على محضر الجلسة لدورة اللجنة الوطنية للمعادلة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان شهادة الدكتوراه في الطب، المسلمة من جامعة هال (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) يعترف بمعادلتها لشهادة الدكتوراه في الطب المسلمة من الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٥ ذى الحجة عام ١٣٩٣ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ١٥ ذى الحجة عام ١٣٩٣ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٧٤ يتضمن معادلة شهادة المهنس (جميع الاقسام) المسلمة من جامعة مونريال (كندا) (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفيات تسير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين اعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبناء على محضر الجلسة لدورة اللجنة

الوطنية للمعادلة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان شهادة المهندس (جميع الاقسام) المسلمة من جامعة مونريال (كندا) يعترف بمعادلتها لشهادة المهندس (جميع الاقسام) المسلمة من الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر في ١٥ ذى الحجة عام ١٣٩٣ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ١٥ ذى الحجة عام ١٣٩٣ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٧٤ يتضمن معادلة شهادة نهاية الدروس للمرحلة الثانية في الآداب المسلمة من جامعة زغرب (يوغسلافيا) (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفايات تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن

تعيين اعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبناء على محضر الجلسة لدورة اللجنة الوطنية للمعادلة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣ .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان شهادة نهاية الدروس للمرحلة الثانية في الآداب المسلمة من جامعة زغرب (يوغسلافيا) يعترف بمعادلتها لشهادة الليسانس في الآداب المسلمة من الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٥ ذى الحجة عام ١٣٩٣ الموافق ٩ يناير سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ١٥ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٧٤ يتضمن معادلة شهادة «البكالوريوس» في علوم الهندسة المسلمة من جامعات جمهورية مصر العربية (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفايات تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين اعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبناء على محضر الجلسة لدورة اللجنة الوطنية للمعادلة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ،

يقدر ما يلى :

المادة الاولى - ان شهادة «البكالوريوس» فى علوم الهندسة ، المسلمة من جامعات جمهورية مصر العربية يعترف بمعادلتها لشهادة المهندس (جميع الاقسام) المسلمة من الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٥ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٧٤ .

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى ١٧ ذى الحجة عام ١٣٩٣ الموافق ١١ يناير سنة ١٩٧٤ يتضمن تنظيم الامتحان للحصول على الشهادة المهنية فى اختصاص « محاسب » (١)

**ان وزير التعليم الابتدائى والثانوى ،
ووزير الداخلية ،**

ووزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- بمقتضى الامر رقم ٧١ - ٨٢ المؤرخ فى ١١ ذى القعدة عام ١٣٩١ الموافق ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخير المحاسب ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ٢٢٥ المؤرخ فى ١٠ رمضان عام ١٣٩٢ الموافق ١٨ اكتوبر سنة ١٩٧٢ والمتعلق باجراء تدريب مهنى للمحاسبين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ٤٠ المؤرخ فى ٢٥ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ فبراير سنة

١٩٧٣ والمتضمن احداث شهادة الاهلية المهنية للمصادقة على نهاية تكوين التقنيين من المستوى الرابع .

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى ٢٧ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٧٢ والمتعلق ببرنامج شهادة الاهلية المهنية للمحاسب ،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى ٧ جمادى الثانية عام ١٣٩٢ الموافق ١٨ يوليو سنة ١٩٧٢ والمتعلق بالدراسات قصد الحصول على الشهادة المهنية للمحاسبين ،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى ٢١ شوال عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تعديل المادتين ٣ و ٤ من القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى ٦ ذى الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٧٠ والمتضمن تحديد مستوى اللغة العربية بالنسبة لموظفى ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية ،

يقرون ما يلى :

المادة الاولى - يحدث اختصاص « محاسب » فى امتحانات المصادقة على تكوين التقنيين من المستوى ٤ ، فى المرسوم رقم ٧٣ - ٤٠ المؤرخ فى ٢٥ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٣ والمشار اليه اعلاه .

المادة ٢ - يمكن أن يشارك فى امتحان هذا الاختصاص :

١ - المترشحون الذين تمموا الدورة الكاملة للتكوين فى المحاسبة ، فى مؤسسة عمومية أو فى مؤسسة خاصة معتمدة .

٢ - المترشحون الذين مارسوا مهنة المحاسبة مدة ثلاث سنوات على الاقل ، بعد الحصول على شهادة الاهلية المهنية لمساعد محاسب .

المادة ٣ - يوجه ملف الترشيح لمدير التربية والثقافة بولاية الاقامة ، ويتألف من :

١ - طلب للمشاركة في الامتحان بامضاء
المرشح ،

٢ - نسخة من شهادة الميلاد ،

٣ - ظرفان عليهما طابعان بريديان وعنوان
المرشح ،

٤ - بخصوص المترشحين المشار اليهم في
الفقرة الاولى من المادة ٢ أعلاه :

- شهادة تثبت أن المترشح تم الدورة الكاملة
للتكوين في المحاسبة .

وبخصوص المترشحين المشار اليهم في الفقرة
الثانية من المادة ٢ أعلاه :

- شهادة من مديرية الولاية للعمل والشؤون
الاجتماعية تثبت أن المترشح سبق له مدة
الممارسة المهنية اللازمة .

المادة ٤ - تسلم شهادة الاهلية المهنية في
المحاسبة للمترشحين الذين تتوفر فيهم كل
الشروط التالية :

١ - القبول في اختبارات شهادة الكفاءة في
تقنيات المحاسبة ،

٢ - القبول في اختبارات شهادة الاقتصاد
والحقوق ،

٣ - قضاء مدة التدريب المحدد بالمرسوم رقم
٧٢ - ٢٢٥ المؤرخ في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٢
المشار اليه أعلاه .

المادة ٥ - تحدد برامج ونوع ومدة ومعامل
اختبارات شهادة الكفاءة في تقنيات المحاسبة
وشهادة الاقتصاد والحقوق في الملحق المرفق
بأصل هذا القرار .

المادة ٦ - لا يسمح لأي مترشح أن يشارك في
اختبارات الاقتصاد والحقوق ، ولا باجتياز
التدريب المهني ان لم يكن حاصلا على شهادة
الكفاءة في تقنيات المحاسبة .

المادة ٧ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا
القرار .

المادة ٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٧ ذي الحجة عام ١٣٩٣
الموافق ١١ يناير سنة ١٩٧٤ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ١٧ ذي الحجة عام
١٣٩٣ الموافق ١١ يناير سنة ١٩٧٤ يتضمن
تنظيم الامتحان للحصول على شهادة الكفاءة المهنية
في اختصاص « محاسب مساعد » (١)

ان وزير التعليم الابتدائي والثانوي ،

ووزير الداخلية ،

ووزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- بمقتضى الامر رقم ٧١ - ٨٢ المؤرخ في ١١
ذي القعدة عام ١٣٩١ الموافق ٢٩ ديسمبر سنة
١٩٧١ والمتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير
المحاسب ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ٤١ المؤرخ في
٢٥ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ فبراير سنة
١٩٧٣ والمتضمن احداث شهادة الكفاءة المهنية
للمصادقة على نهاية تكوين التقنيين من المستوى
الثالث ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في
٢١ شوال عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ نوفمبر سنة
١٩٧٢ والمتضمن تعديل المادتين ٣ و ٤ من القرار
الوزاري المشترك المؤرخ في ٦ ذي الحجة عام
١٣٨٩ الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٧٠ والمتضمن
تحديد مستوى اللغة العربية بالنسبة لموظفي
ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات
والهيئات العمومية ،

يقررون ما يلي :

المادة الاولى - يحدث اختصاص « محاسب
مساعد » في امتحانات المصادقة على تكوين التقنيين
من المستوى الثالث المبيين في المرسوم رقم ٧٣

٤١ - المؤرخ في ٢٥ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٣ والمشار إليه أعلاه .

المادة ٢ - يمكن أن يشارك في امتحان هذا الاختصاص :

١ - المترشحون الذين تمموا الدورة الكاملة لتكوين المحاسب المساعد ، في مؤسسة عمومية أو في مؤسسة خاصة معتمدة ، وبعد توفر شروط التدريب المحددة بالملحق الثاني المرفق بأصل هذا القرار .

٢ - المترشحون الذين يشبتون أنه سبق لهم أن مارسوا مهنة المحاسب المساعد طيلة ثلاث سنوات .

المادة ٣ - يوجه ملف الترشيح الى مدير التربية والثقافة في الولاية ، ويتألف من :

١ - طلب للمشاركة في الامتحان بامضاء المترشح ،

٢ - نسخة من شهادة الميلاد ،

٣ - طرفان بعنوان المترشح ، عليهما طابعان بريديان ،

٤ - بخصوص المترشحين المذكورين في الفقرة ١ من المادة ٢ أعلاه :

- شهادة تثبت أن المترشح قضى دورة كاملة لتكوين المحاسب المساعد ، وأنه قام بفترة تدريب ضمن الشروط المحددة في الملحق المرفق بأصل هذا القرار .

بخصوص المترشحين المذكورين في الفقرة ٢ من المادة ٢ أعلاه :

- شهادة من مدير العمل والشؤون الاجتماعية بالولاية تثبت أن المترشح قد قضى المدة الدنيا المشروطة ، في المهنة .

المادة ٤ - يشتمل امتحان الحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاسب المساعد ، على اختبارات ذكر نوعها ومدتها ومعامل كل منها ، وبرامجها في الملحق المرفق بأصل هذا القرار .

المادة ٥ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار .

المادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٧ ذي الحجة عام ١٣٩٣ الموافق ١١ يناير سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ٢٠ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ١٣ فبراير سنة ١٩٧٤ يتضمن معادلة الاجازات والرتب والشهادات الجامعية الفرنسية (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين أعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى محضر جلسة اللجنة الوطنية للمعادلات بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٤ ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان الاجازات والرتب والشهادات الجامعية الفرنسية المذكورة بملحق هذا القرار معادلة للاجازات والرتب والشهادات الجزائرية .

المادة ٢ - ان الاجازات والرتب والشهادات الجامعية الوطنية الفرنسية المصدقة من طرف الوزارة الفرنسية للتربية الوطنية تعادل الاجازات والرتب والشهادات الجامعية الجزائرية المطابقة والمذكورة بالجدول الملحق بهذا القرار .

المادة ٣ - ان شهادات الدرجة الثالثة الفرنسية يجب ان يحصل عليها بعد احراز اجازة جامعية

جزائرية او اجنبية معادلة لها ومحضرة خلال ٦ اصف السنة بعد البكالوريا على الاقل ، لكي تقبل معادلتها مع شهادات الدرجة الثالثة الجزائرية (شهادة الدراسات العليا - شهادة الدراسات المعمقة - او الدكتوراه) .

المادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٠ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ١٣ فبراير سنة ١٩٧٤ .

الملحق

جدول المعادلات بين الشهادات الجزائرية والشهادات الفرنسية

الشهادات الجزائرية	الشهادات الفرنسية
بكالوريا (كل الشعب)	بكالوريا (كل الشعب)
الكفاءة في الحقوق	الكفاءة في الحقوق
شهادة التقني العالي (كل الاقسام)	شهادة التقني العالي (كل الاقسام)
شهادة التقني العالي في التكنولوجيا	شهادة التقني العالي في التكنولوجيا
ليسانس التعليم في الآداب	ليسانس التعليم في الآداب
ليسانس التعليم في العلوم	ليسانس التعليم في العلوم
شهادة معهد الدراسات السياسية (النظام القديم)	شهادة معهد الدراسات السياسية (النظام القديم)
شهادة العلوم السياسية (النظام الجديد)	شهادة العلوم السياسية (النظام الجديد)
ليسانس في العلوم الصحافية والاعلام (النظام الجديد)	ليسانس في العلوم الصحافية والاعلام (النظام الجديد)
ليسانس في علوم التربية	ليسانس في علوم التربية
ليسانس في علم الاجتماع	ليسانس في علم الاجتماع
ليسانس في علم النفس	ليسانس في علم النفس
ليسانس في العلوم الاقتصادية (فرع التسيير)	ليسانس في العلوم الاقتصادية (فرع التسيير)
ليسانس في العلوم الاقتصادية (اقسام اخرى ما عدا التسيير)	ليسانس في العلوم الاقتصادية (اقسام اخرى ما عدا التسيير)
شهادة معاهد الدراسات السياسية	شهادة معاهد الدراسات السياسية
السنة التحضيرية لشهادة الدراسات العليا في العلوم السياسية	السنة التحضيرية لشهادة الدراسات العليا في العلوم السياسية
المهارة التخصصية في تقنيات الاعلام والمواصلات	المهارة التخصصية في تقنيات الاعلام والمواصلات
المهارة التخصصية في علوم التربية	المهارة التخصصية في علوم التربية
المهارة في علم الاجتماع	المهارة في علم الاجتماع
المهارة في علم النفس	المهارة في علم النفس
المهارة في التسيير	المهارة في التسيير
ليسانس في العلوم الاقتصادية	ليسانس في العلوم الاقتصادية

الشهادات الجزائرية	الشهادات الفرنسية
ليسانس في الحقوق	ليسانس في الحقوق
ليسانس في العلوم المالية	المهارة في التسيير
ليسانس في الترجمة	شهادة المترجم (المحاضرة خلال ٤ سنوات على الأقل بعد البكالوريا)
شهادة في النطق الصحيح	النطق الصحيح (٤ سنوات دراسة بعد البكالوريا على الأقل)
شهادة الجغرافى	المهارة التخصصية في الجغرافيا
شهادة الجيولوجى	المهارة التخصصية في الجيولوجيا
شهادة الكيمياء والاحيائية	المهارة التخصصية في الكيمياء الاحيائية
شهادة التعليم العالى في العلوم (كل الاقسام)	المهارة في العلوم والمهارة في العلوم التقنية
شهادة الصيدلى	شهادة الدولة للصيدلى
شهادة جراح الاسنان	شهادة الدولة لجراح الاسنان
شهادة مهندس في مختلف التقنيات	شهادة مهندس (محاضرة خلال ٥ سنوات بعد البكالوريا على الأقل مع مدة التحضير لمسابقة الدخول)
طبيب بيطرى	طبيب بيطرى
شهادة مهندس معمارى	شهادة الدولة للمهندس المعمارى من معاهد الهندسة المعمارية والتعمير
شهادة مهندس فلاحى من المعهد الوطنى للفلاحة	مهندس فلاحى (المعهد الوطنى للفلاحة والمدارس الوطنية العليا للفلاحة)
شهادة الدراسات المعمقة في العلوم الرياضية	شهادة الدراسات العليا في العلوم الرياضية
شهادة الدراسات المعمقة في العلوم الفيزيائية	شهادة الدراسات العليا في العلوم الفيزيائية
شهادة الدراسات المعمقة في العلوم الطبيعية	شهادة الدراسات العليا في العلوم الطبيعية
شهادة الدراسات المعمقة في الآداب	السنة الاولى من الدرجة الثالثة في الآداب
شهادة الدراسات المعمقة في العلوم (كل الاختصاصات)	دبلوم الدراسات المعمقة في العلوم (كل الاختصاصات)
شهادة الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية	شهادة الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية
شهادة الدراسات العليا في الحقوق (كل الاقسام)	شهادة الدراسات العليا في الحقوق (كل الاقسام)
شهادة دكتور في الطب	دكتوراه الدولة في الطب
دكتوراه الدرجة الثالثة في التكنولوجيا	شهادة الدكتور المهندس

الشهادات الجزائرية	الشهادات الفرنسية
دكتوراه الاختصاص من الدرجة الثالثة (كل الاختصاصات)	دكتوراه الاختصاص من الدرجة الثالثة (كل الاختصاصات)
شهادة الدراسات الطبية الخاصة	شهادة الدراسات الخاصة في الطب (مدة الدراسة ثلاث سنوات على الأقل)
شهادة التعليم (في المواد الادبية)	الشهادة الجامعية للتعليم الادبي
شهادة التعليم (في المواد العلمية)	الشهادة الجامعية للتعليم العلمي

قرار مؤرخ في ٢٣ جمادى الاولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٤ يونيو سنة ١٩٧٤ يتضمن معادلة « دبلوم جرمانيسست » الممنوح من طرف جامعات (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفايات تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين اعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبعد الاطلاع على محضر جلسة اللجنة الوطنية للمعادلة بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٧٤ ،

يقرر مايلى :

المادة الاولى - يعترف بمعادلة « دبلوم جرمانيسست » الممنوح من طرف جامعات جمهورية ألمانيا الديمقراطية بشهادة الليسانس للتعليم في اللغات الاجنبية (اختصاص اللغة الألمانية) الممنوحة من طرف الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٣ جمادى الاولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٤ مايو سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ٢٤ جمادى الأولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٧٤ يتضمن احداث شهادة الدراسات العليا في الفيزياء النظرية (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ١٨٧ المؤرخ في ٢٥ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٣ اكتوبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة الدراسات العليا ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٤ في ١٩٧٤/٦/٥

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٩٨ في ١٩٧٤/١٢/٦

يقرر ما يلي :

المادة الأولى - تنشأ شهادة الدراسات العليا في الفيزياء النظرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٤ جمادى الأولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ٢٧ جمادى الأولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٨ يونيو سنة ١٩٧٤ يتضمن معادلة شهادة (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الأولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كفاءات تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات ، والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفاءات تسير اللجنة الوطنية للمعادلات ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديري الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين أعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبعد الاطلاع على محضر اجتماع اللجنة الوطنية للمعادلة المنعقدة في ٩ مايو سنة ١٩٧٤ ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى - يعترف بمعادلة شهادة ليسانس العلوم الطبيعية (دبلوم الدولة) المسلمة من جامعة لوزان (سويسرا) بدبلوم الدراسات العليا في العلوم الطبيعية المسلم من الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٧ جمادى الأولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٨ يونيو سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ٢٤ جمادى الأولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٧٤ يتضمن احداث دبلوم للدراسات العليا في الحرارة الديناميكية (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ١٨٧ المؤرخ في ٢٥ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٣ أكتوبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تنظيم الدروس قصد الحصول على دبلوم الدراسات العليا ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة للدراسات العليا في الحرارة الديناميكية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٤ جمادى الأولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٧٤ .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٦٤ في ١٩٧٤/٨/٩ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٦٦ في ١٩٧٤/٨/٩٦ .

قرار مؤرخ في ٢٤ جمادى الاولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٧٤ يتضمن احداث شهادة الدراسات العليا في ميكانيك السوائل (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ١٨٧ المؤرخ في ٢٥ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٣ أكتوبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تنظيم الدروس قصد الحصول على شهادة الدراسات العليا ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - تحدث شهادة الدراسات العليا في ميكانيك السوائل .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٤ جمادى الاولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ٢٤ جمادى الاولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٧٤ يتضمن احداث دبلوم الدراسات العليا في فيزياء الجوامد (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ١٨٧ المؤرخ في ٢٥ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٣ أكتوبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تنظيم الدروس قصد الحصول على شهادة الدراسات العليا ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - يحدث دبلوم الدراسات العليا في فيزياء الجوامد .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٤ جمادى الاولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ٢٤ جمادى الاولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٧٤ يتضمن احداث دبلوم الدراسات العليا في الفيزياء الصوتية (٣)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ١٨٧ المؤرخ في ٢٥ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٣ أكتوبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تنظيم الدروس قصد الحصول على دبلوم الدراسات العليا ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - يحدث دبلوم للدراسات العليا في الفيزياء الصوتية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٤ جمادى الاولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٧٤ .

قراران مؤرخان في ٤ رجب عام ١٣٩٤ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٤ يتضمنان معادلة

شهادتين (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفايات تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين اعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلة ،

- وبعد الاطلاع على محضر الجلسة لدورة اللجنة الوطنية للمعادلة بتاريخ ٢٧ يونية سنة ١٩٧٤ ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - ان « دبلوم أو برسـتـزر » (دبلوم مترجم) المسلم من جامعة هيدلبرج (جمهورية المانيا الاتحادية) يعترف بمعادلته

لليسانس فى الترجمة والترجمة الفورية الممنوحة من طرف الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٤ رجب عام ١٣٩٤ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٤ .

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلات الاجازات والشهادات والرتب الاجنبية بالاجازات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن كفايات تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة ولجانها التقنية الفرعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٨ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين اعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلة ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - ان دبلوم « ماستراوف سيانس » (فرع الزراعة) الممنوح من طرف كلية الزراعة ببراغ (تشيكوسلوفاكيا) يعترف بمعادلته لشهادة المهندس الزراعى الممنوحة من قبل الجامعات الجزائرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٤ رجب عام ١٣٩٤ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٤ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٣ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ يتضمن تنظيم الامتحان للحصول على الاهلية المهنية في اختصاص البنوك (١)

ان وزير التعليم الابتدائي والثانوي ،
وزير الداخلية ،
وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- بمقتضى الامر رقم ٧١ - ٤٧ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم مؤسسات القرض ،
- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ٤٠ المؤرخ في ٢٥ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٣ والمتضمن احداث شهادة الاهلية المهنية للمصادقة على نهاية تكوين التقنيين في المستوى الرابع ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢١ شوال عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تعديل المادتين ٣ و ٤ من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٦ ذى الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٧٠ والمتضمن تحديد مستوى معرفة اللغة العربية بالنسبة لموظفي ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية ،

يقررون ما يلي :

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى - يحدد اختصاص « البنوك » في امتحانات المصادقة على نهاية تكوين التقنيين من المستوى الرابع المحدد بموجب المرسوم رقم ٧٣ - ٤٠ المؤرخ في ٢٥ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٣ والمشار اليه اعلاه .

المادة ٢ - يمكن أن يشارك في امتحان هذا الاختصاص :

١ - المترشحون الذين قضوا فترة التكوين الكاملة في اختصاص « البنوك » في مؤسسة عمومية او مؤسسة خاصة معتمدة ،

٢ - المترشحون الذين يشبتون أنه سبق لهم ممارسة مهنية طوال ثلاث سنوات في قطاع البنوك بعد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية كمستخدم في البنك .

المادة ٣ - يوجه ملف الترشيح الى مفتش الاكاديمية ، مدير التربية والثقافة بولاية الاقامة، ويتألف من :

١ - طلب للمشاركة في الامتحان بامضاء المترشح ،

٢ - نسخة من شهادة الميلاد ،

٣ - طرفان عليهما طابع بريد وعنوان المترشح ،

٤ - بخصوص المترشحين المشار اليهم في الفقرة الاولى من المادة الثانية اعلاه :

- شهادة تثبت أن المترشح قضى فترة التكوين الكاملة في اختصاص « البنوك » .

بخصوص المترشحين المشار اليهم في الفقرة الثانية من المادة الثانية اعلاه :

- شهادة من مديرية العمل والشؤون الاجتماعية بالولاية ، تثبت أن المترشح قد قضى المدة الدنيا المشروطة على الاقل في ممارسة المهنة .

المادة ٤ - تسلم شهادة الاهلية المهنية في اختصاص « البنوك » للمترشحين الذين تتوفر فيهم في وقت واحد :

١ - النجاح في الاختبارات الكتابية والشفاهية المبينة في الملاحق المرفقة بهذا القرار ،

٢ - شروط التدريب المحددة كفاءاته في المواد التالية من الباب الثاني .

المادة ٥ - لا يمكن لاحد أن يشارك في التدريب المهني ان لم ينجح في الاختبارات الكتابية والشفاهية .

الباب الثاني

التدريب المهني

المادة ٦ - يجرى التدريب وفقا للتدابير المنصوص عليها في المواد التالية .

المادة ٧ - يدوم التدريب سنة .

المادة ٨ - توجه طلبات التسجيل للمشاركة في التدريب المهني الى اللجنة التقنية الخاصة بالبنوك، التي توزع المترشحين على القطاعات المختلفة المعنية .

المادة ٩ - تعين اللجنة التقنية « للبنوك » مشرفا على التدريب ، يختار من بين الاساتذة القائمين بالتكوين أو من بين المسؤولين في المصلحة التي يجرى بها التدريب .

المادة ١٠ - تحدد اللجنة التقنية « للبنوك » الكيفيات العملية التي يجرى عليها التدريب :
أجرة التدريب ، عمله بمختلف المصالح الخ ..

المادة ١١ - يجرى التدريب المهني وفق التوقيت الكامل للعمل اليومي .

المادة ١٢ - يكلف المشرف على التدريب بتوجيه كل متدرب ومتابعة عمله ومراقبته .

المادة ١٣ - يطالب المتدرب بما يلي :

- الحضور في الاجتماعات الدورية التي ينظمها المشرف على تدريبه ،

- تحرير مذكرات يومية مختصرة عن نشاطه المهني أثناء التدريب ،

- تحرير تقرير تحليلي عن نشاطه في نهاية كل ثلاثة أشهر .

المادة ١٤ - يراقب المشرف على التدريب ما يلي :

- مواظبة المتدرب وسلوكه المهني من جهة ،

- نوع الاعمال المنجزة وجودتها من جهة أخرى
(تحرير مذكرات التدريب وتقارير الاشهر الثلاثة) .

المادة ١٥ - يمكن للجنة التقنية للبنوك أن توافق على توقف التدريب المهني مدة سنة ان طلب ذلك المتدرب .

المادة ١٦ - ينجم عن التحاق المتدرب بالخدمة الوطنية توقيف التدريب المهني بصفة تلقائية .

المادة ١٧ - تبدي لجنة التدريب المؤلفة من رئيس مؤسسة التكوين واستاذ من هذه المؤسسة وتقنى في أعمال البنوك ومشرف على التدريب ، بعد ملاحظة أعمال المتدربين وسلوكهم ، رأيا بخصوص كفاءة كل متدرب واستعداده لممارسة المهنة .

المادة ١٨ - يمكن للجنة التقنية للبنوك ، بعد الاطلاع على هذا الرأي أن تقوم بما يلي :

- أما تسليم شهادة تثبت انجاز التدريب ،

- واما رفض تسليم الشهادة لاسباب تأديبية او مهنية .

المادة ١٩ - يفرض على المتدرب في حالة عدم تسليمه هذه الشهادة ، الاستمرار في التدريب مدة ستة أشهر .

المادة ٢٠ - اذا رفضت اللجنة التقنية للبنوك اعطاء شهادة انجاز التدريب اثر انتهاء هذا التمديد للتدريب يخسر المترشح فائدة قبوله في الاختبارات الكتابية والشفاهية .

المادة ٢١ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار .

المادة ٢٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٣ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ .

امتحان الحصول على الاهلية المهنية في اختصاص البنوك

الملحق رقم ١

نوع الاختبارات	المدة	المعامل
أولا : الاختبارات الكتابية		
(أ) الاختبارات النظرية		
١ - القانون التجارى	٣ ساعات	٢
٢ - الاقتصاد العام	٣ ساعات	٢
(ب) الاختبارات التطبيقية		
٣ - المحاسبة والرياضيات المالية	٣ ساعات	٣
٤ - عمل البنوك ودراسة لحالة معينة	٤ ساعات	٤
(ج) ٥ اختبار كتابي في اللغة الوطنية	ساعتان	
ثانيا : الاختبارات الشفهية		
(أ) الاختبارات النظرية		
الاقتصادى المطبق { التحضير	٢٠ دقيقة	
الاسئلة	٢٠ دقيقة	٢
(ب) الاختبار التطبيقى :		
تقنية البنوك { التحضير	٣٠ دقيقة	
التحضير { الاسئلة	٣٠ دقيقة	٢

وهو عبارة عن دراسة سؤال أو أكثر يتعلق بالبرنامج المدروس .

٣ - المحاسبة والرياضيات المالية :

يهدف هذا الاختبار الى فحص مؤهلات المترشح وتفكيره وهو عبارة عن حل مشكل فى المحاسبة يحتوى على مسائل ذات صعوبة متصاعدة .

٤ - تقنية البنوك ودراسة حالة معينة :

يهدف هذا الاختبار الى التحقق مما يلي :

١ - يبرهن المترشح فى المجال التقنى على مهارة تامة فى الموضوع .

٢ - فى مجال المؤهلات الشخصية يعرف المترشح حل المشكل المطروح عليه ويتخذ المبادرات لحله ويقدم حلولاً منطقية .

وهذا الامتحان عبارة عن دراسة حالة أو اثنتين تطبيقيتين .

٥ - اختبار كتابي فى اللغة الوطنية

حدد الاختبار بموجب القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى ٢١ شوال عام ١٣٩٣ الموافق ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ .

الاختبارات الشفهية

تدور الاسئلة حول المسائل المسطرة فى برنامج الامتحان .

الملحق رقم ٣

البرنامج

- المحاسبة والرياضيات المالية

(أ) المحاسبة :

الحساب الختامى

- الاصول : تثبيت رؤوس الاموال

القيم المتداولة

- الخصوم : رؤوس الاموال الدائمة ووجوب

الاداء .

الملحق رقم ٢

نوع الاختبارات

١ - القانون التجارى :

يهدف هذا الاختبار الى التاكيد من معلومات المترشح ويحتوى على سؤال أو أكثر يتعلق بالقانون التجارى .

٢ - الاقتصاد العام

يهدف هذا الاختبار الى التاكيد من :

- المعلومات المكتسبة ،

- الاعتناء المخصوص لاعداد الفرض (تصحيح

الاسلوب ورسم الحروف) .

- رؤوس الاموال الصافية والديون

- الحساب :

حساب الوضعية ،

حساب التسيير ،

الحساب الختامي .

يجب التأكيد على دوام الجرد

تلاعب الحسابات - مبدأ الجزء المضاعف -
مخطط المحاسبة الوطني .

- الدفتر اليومي - الدفتر الكبير - الموازنة .

- مبادئ حول النظام التركيزي - الدفاتر
الاضافية .

- عمليات الجرد :

- مبدأ الاستهلاك ،

- مبدأ الاحتياط ،

- تنظيم حسابات التسيير الاخرى ،

- تحديد نتيجة الاستغلال والنتيجة الصافية .

- تقديم الحساب الختامي .

عمليات ما بعد الجرد .

(ب) الرياضيات المالية :

- الفائدة البسيطة - قواعد وطرق الحساب
السريع .

اعداد قوائم الخصم .

- الخصم وحسابات الخصم - معادلة
السندات - الاستحقاق المشترك - الاستحقاق
المتوسط ،

الحسابات الجارية والفوائد
معدلات متبادلة
معدلات غير متبادلة
المعدلات المتغيرة

- الطريقة الهامبورجوازية ،

- الحسابات بالعملة الاجنبية ،

- مبادئ عامة حول :

- الفوائد المركبة ،

- الاقساط السنوية للرسملة - اقساط
الاستهلاك ،

- جدول الاستهلاك ، جداول القرض .

- الاقتصاد العام :

- هدف الاقتصاد السياسي ،

- المبادئ الاساسية : الاموال ، الخدمات ،
المنافع ، الثروة ،

- طرق العلوم الاقتصادية ،

- علم السكان (الديموغرافية) .

الانتاج

العوامل الرئيسية للانتاج

- العوامل الطبيعية :

- الارض والمواد الاولية ،

- موارد الطاقة ،

- مشكل المجال الاقتصادي .

- العمل :

- الظروف التي تؤثر في نجاعة العمل ،

- تقسيم العمل ،

- ادخال الآلة على العمل ،

- تنظيم العمل .

- رأس المال :

- مبادئ أولية عن رأس المال ،

- رأس المال التقني ،

- رأس المال القانوني ،

- تكوين رأس المال - الادخار - الاستثمار .

- التقدم التقني :

نبذة عن أنواع التنظيمات الاقتصادية الرئيسية .

- اقتصاد السوق :

- المبدأ ،
- الكيفيات ،
- الاطار التأسيسي ،
- الاقتصاد المخطط .

- الاقتصاديات الوسيطة :

الاقتصاد المدار والموجه : التخطيط المرن .

هياكل الانتاج والتبادل في اقتصاد السوق المؤسسة :

- دور المفاوض أو المؤسسة ،
- تسيير وتنظيم المؤسسة .
- مشكل توسع المؤسسة :
- التخصص ،
- التركيز ،
- الاندماج ،

- مشكل اتحاد المؤسسات :

- الاحتكارات الكبرى ،
- التحالف ،
- اتحاد الاحتكارات .

نظام الاسعار

- في نظام المنافسة الكاملة ،
- في نظام الاحتكار ،
- في نظام المنافسة الناقصة ،
- تدخل الدولة فيما يخص الاسعار .

الاستهلاك

العوامل التي تحدد الاستهلاك .

- المدخولات - القوة الشرائية ومستوى المعيشة ،
- الادخار ،
- الاستثمار ،

مشكل التوازن بين الانتاج والاستهلاك :

- الدورات والتقلبات الاقتصادية ،
- الازمات الاقتصادية ،
- الاستخدام الكامل .
- مبادئ موجزة عن الدخل القومي والمحاسبة الوطنية .

الاقتصاد الجزائري

- السكان ،
- الموارد : المواد الأولية .
- الطاقة .
- القطاعات الكبرى للاقتصاد ،
- مشكل تنمية وتنظيم الاقتصاد الجزائري .

قانون البنوك

(١) مبادئ موجزة عن القانون المدني

- الاعمال القانونية شروط الوجود والصلاحية.
- الابطال ،

- الاشخاص :

- الحالة المدنية ، المواطن ، الجنسية ،
- الزواج ، الطلاق ، الانفصال الجسماني ،
- العجزة ، القاصر ، والوصاية ، العجزة الآخرون ،
- الشروط القانونية المترتبة عن المرأة المتزوجة ،

- الشروط القانونية المترتبة عن الاجانب .

- الحقوق : الحقوق العينية الحقوق الشخصية
- الاموال وتصنيفها ،
- الملكية ، حق الانتفاع ،
- الحيازة .

- الالتزامات :

- العقد . شروط تكوين العقد وصحته .
- الجريمة وشبه الجريمة ،
- أثر الالتزامات . السر المهني ،
- حوالة الدين ،
- كيفيات انقضاء الالتزامات ،
- طعن الدائن ،
- ضمان الالتزامات ،
- الانظمة الزوجية ،
- عقد الزواج .

(ب) التاجر والعقود التجارية

- العقود التجارية ،
- التاجر ، السجل التجاري ،
- محل التجارة وعناصره
- الملكية التجارية ،
- بيع ورهن المحل التجاري .

(ج) الشركات والجمعيات :

- عقد الشركة ،
- الشخصية القانونية للشركة ،
- شركات الاشخاص وشركات الاموال ،
- شركات الاشخاص :
- مسؤولية الشركاء ،
- شركة التضامن ، شركة التوصية البسيطة،
- شركة المساهمة ،
- الشركة المغفلة :
- قواعدها وتكوينها ،
- هيكلها : مجلس الادارة ، الرئاسة والمديرية العامة ،

المندوبون للحسابات ، الجمعيات ،

السندات التي تصدرها الشركة المغفلة .

- شركة التوصية بالاسهم ،
- الشركة ذات المسؤولية المحدودة ،
- النماذج المشتقة منها :
- شركة ذات رأس مال متغير ،
- الشركة المدنية ذات شكل تجارى .
- الجمعيات : النظام القانوني ، التكوين ، الاهلية ، التسيير .
- الاثبات الواجب تقديمه للبنوك
- التحقق من السلطات .
- الاشهاد والتشريع .
- بطاقات فتح الحسابات .
- علاقات البنوك مع الشركات والجمعيات

(د) السندات التجارية

- السفتجة (الكبيالة) :
- الانشاء ، القبول ، التظهير ، مقابل الوفاء ،
- الرصيد ، الدفع الاحتجاج ، الطعن ، الضمان .
- السند لأمر

- القواعد الجبائية الخاصة بالسفتجة والسند لأمر

- الشيك (الصك) :

- الانشاء ، مقابل الوفاء ، التداول ، الدفع ،
- الضياع أو السرقة ، الاعتراض ، التسطير ،
- تسديد السندات التجارية بواسطة الشيك .

(هـ) عمليات البنوك من الوجهة القانونية

- الحسابات الجارية . الطبيعة القانونية ، الآثار .

- القيد العكسي للسندات التجارية .
- العمليات المضمنة .

الرهن : رهن المنقول ، رهن الدين ، رهن

السندات ، رهن المحلات التجارية ، رهن
البضائع : رهن الفلات والمخزون .
- الامتيازات :

أهمية هذه المسألة بالنسبة لصاحب المصرف
- عمليات الوكالة :

عموميات حول الوكالة ،

التزامات الطرفين ،

إيداع السندات ،

إيجار الصناديق الحديدية .

- صاحب المصرف الكفيل .

(و) الافلاس والتسوية القضائية

- الحكم . مضمونه

آثاره تجاه المدين ، تجاه الدائنين العاديين ،
تجاه الدائنين المرتهنين .

- المطالبات ،

- الحلول للتسوية القضائية وللأفلاس .

- أقال التفليسة بسبب عدم وفرة الأصول .

- أقال التفليسة بسبب عدم اهتمام مجموعة
الدائنين .

- الافلاس بالتدليس .

- رد الاعتبار .

(ز) النزاعات المصرفية

- المحاكم وخاصة الأقسام التجارية .

- الاجراءات .

الحكم . طرق الطعن . تنفيذ الأحكام

- الاجراءات التحفظية .

حجز ما للمدين لدى الغير . الحجز التحفظي .

الاعتراضات على القسمة . الرهن الحيازي

القضائي لحل تجاري - فصل أموال .

- الاعمال المتممة بتدليس حقوق الدائنين .

- البنوك وعمليات الارث .

الاقتصاد المطبق

تدخل البنوك والتنظيم

النقود (العملة)

مهمة النقود واشكالها المتتالية

- النقود المعدنية ومشاكلها .

- النقود الورقية ومشاكلها .

- النقود الكتابية ومشاكلها .

القوة الشرائية للنقود ومستوى الاسعار العام

- الانكماش ،

- التضخم ،

القرض

- مهمة القرض الاقتصادية ،

- مختلف أنواع القرض .

(أ) النظام المصرفي الجزائري :

١ - النظام والهيكل المصرفية :

- البنك المركزي الجزائري ،

- البنك الجزائري للتنمية ،

- البنوك الاولى .

٢ - الهياكل الاستشارية والمراقبة :

- المجلس الوطني للقرض ،

- اللجنة التقنية للبنوك

(ب) توجيه الاقتصاد بواسطة القرض .

(ج) تنظيم بنك أولى .

(د) مؤسسات القرض المتخصصة : الصندوق

الوطني للتوفير والاحتياط وصندوق القرض

البلدي لمدينة الجزائر .

مبادئ عن التشريع المالى : ميزانية الدولة

- الخزينة ،

- النفقات ،

- الإيرادات :

- الضريبة ،

- التسليف ،

- وسائل الايداع فى الخزينة : سندات الخزينة ،

تأثير النفقات
تأثير الإيرادات

- تأثير ميزانية الدولة على الحياة الاقتصادية التخطيط المالى .

المبادلات الاقتصادية الدولية

- حرية التبادل ،

- حماية الاقتصاد ،

- الواردات - الصادرات - الميزان التجارى - ميزان الحسابات ،

- الاتفاقات التجارية ،

الصرف :

- تكوين الاسعار ،

- تغير الاسعار ،

- مراقبة الصرف ،

- انخفاض قيمة العملة .

التجارة الدولية منذ الحرب العالمية الاخيرة :

- المنظمات الدولية الجديدة :

- البنك الدولى . مشكل البلدان النامية .

- صندوق النقد الدولى .

تقنية البنوك

أولا - احتياجات الاقتصاد الى رؤوس الاموال :

- التمويل لتثبيت المنقول : الاستثمار ،

- تمويل قيم التداول : الاستحقاق ومساعدة الخزينة

- مصدر رؤوس الاموال الموضوعه لخدمة الاقتصاد ،

- الادخار : الادخار الاحتياطى والادخار المثمر ،

- أسواق رؤوس الاموال :

- السوق المالى والاستثمارات ،

- سوق النقد والايداع المصرفى .

دور البنوك والمؤسسات المالية :

- من الناحية التاريخية ،

- مركزية الادخار وتوزيع القرض ،

- التنظيم المهنى للبنوك .

ثانيا : وسائل البنوك فى العمل

(أ) الودائع المصرفية : كفاءتها .

(ب) أموالها الخاصة .

كفاءات استعمال مختلف أنواع الموارد هذه والمبادئ التى يجب أن تتحكم فى هذه الاستعمالات ،

(ج) تصنيف البنوك حسب مصدر الاموال التى تستعملها واعادات الاستعمال المتممة

(د) نظرة على النظام المصرفى الفرنسى

- بنوك الودائع ومؤسسات القرض ،

- بنوك الاعمال ،

- البنوك المتوسطة الاصل ،

القطاعات المؤممة والعمومية والشبه العمومية ،

المؤسسات المتخصصة : القرض العقارى ،

القرض الوطنى ، القرض الزراعى ، القرض الشعبى .

ثالثا : الحساب المصرفى

(أ) - ١ - الحسابات المسماة بالشيك

وبالحسابات الجارية .

٢ - فتح الحسابات - الاهلية القانونية لصاحب الحساب :

- النساء المتزوجات ،
- عديمو الاهلية ،
- الاشخاص المعنويون .

(ب) أدوات استعمال الحسابات : عمليات الصندوق :

- الايداع والسحب ،
- التحويل ،
- الشيك ،
- شيك السفر ،
- رسالة اعتماد ،
- الاعتماد .

رابعاً : القرض القصير الاجل

١ - خصم السندات التجارية

- السفتجة والسند لأمر : مميزاتهما القانونية ،
- التداول ، الدفع ، عدم الدفع ، الطعن ،
- ملف الخصم : فتحه ، تسييره ، اخطاره ،
- دوره

الخصم الاقتصادي ،

تحصيل السندات .

- القروض عن طريق الصندوق .
- تسهيلات الصندوق - التسبيق والكشوف .
- فتح القروض والقروض المثبتة ،
- النظام والفائدة في تسبيق الحساب
- الجارى .

٢ - تثبيت القروض المصرفية .

- تستعمل الودائع عند الطلب في العمليات
- المحددة الاجل .

الحلول الخاصة لهذا التناقض :

(أ) قانون الاعساد الكبيرة في حركة الودائع .

(ب) اعادة الخصم :

- اعادة خصم السندات التجارية والتمديد في
- القروض عن طريق الصندوق لتقنية اعساد
- الخصم .

- اعادة الخصم بواسطة معهد الاصدار ،

- مظهره الاقتصادي والنقدي ،

- تنظيمه : شروط الانتخاب لاعادة الخصم ،

- الحد الادنى للسندات والحد الاقصى للخصم .

(ج) الاحتياج الى اسواق النقود يوما بيوم المعاشات ،

- حساب التسييقات للبنك المركزي الجزائري

- السوق المفتوح .

خامساً : عمليات الصرف

- العملة والمعاملات الدولية .

- الصرف

- تسوية الصفقات الدولية .

- النظام الحر والمراقبة - المقاصة .

سادساً : تمويل التجارة الخارجية

- القرض الوثائقي : هدفه وفائده وتسييره
- وخطاره .

- المؤسسات المتخصصة والتأمين القرض
- والقروض بالقبول .

سابعاً - الالتزامات بالتوقيع

- مختلف الكفالات الممنوحة من قبل البنوك

- الالتزامات المكفولة .

ثامناً - عمليات القرض المضمون

(أ) ضمانات التجارة المصرفية

- دراسة الخطر : مصالح الدراسات الاقتصادية ،

- مركز الاخطار ،

- القروض المشتركة .

ثاني عشر - اجور البنوك : الفائدة وريع الصرف ، شروط البنك .

ثالث عشر - القرض الطويل الاجل والعمليات بواسطة السندات .

(ا) عموميات حول القيم المنقولة :

- الاسهم ، الالتزامات ، الحصص المستفيدة ،

- رأس مال الدولة ، الريوع والقيم المائلة .

(ب) السندات الاسمية والسندات لحاملها .

(ج) الشركة المهنية لمقاصصة القيم المنقولة (سيكوفام) .

- دورها وتسييرها .

(د) مبادئ موجزة عن النظام الجبائي للقيم المنقولة .

(هـ) نظام اصدار الاسهم والسندات .

- سعر الاصدار ، علاوة الاصدار ، علاوة التسديد حقوق الاكتتاب ، حساب قيمتها .

- التنظيم والاشهار .

- تدخل المصرف ،

(و) مبادئ موجزة عن عمليات البورصة .

(ز) مصالح السندات :

- المحافظة على السندات ،

- ايجار الصناديق الحديدية ،

- قسائم التحصيل والاستيطان .

(ج) أجر صاحب المصرف في عمليات القيم المنقولة .

- الضمانات الشخصية :

- الكفالة ،

- الضمان .

(ب) الضمانات المينية :

- مختلف الضمانات المستعملة في البنك ،

- الرهن ومشكل نزع الحيازة ،

- الرهن بنزع الحيازة أو بدونه .

(ج) القروض المرهونة بواسطة البضائع :

- تقنياتها ،

- المخازن العمومية : وصولات الضمان .

(د) رهن الاسواق :

- الصفقات الخاصة ،

- الصفقات العمومية : مبادئ موجزة ،

تمويلها بتدخل البنك الجزائري للتنمية .

تاسعا - القروض الموسمية :

- دورها الاقتصادي - كفاءات وتقنيات

التمويل .

عاشرا - القرض المتوسط الاجل :

- هدفه الاقتصادي

- دور البنك الجزائري للتنمية والبنوك الاولى ،

- موارد هذه المؤسسات .

(ا) القرض المتوسط الاجل غير مطروح

للتداول أو تسليف مباشر . تقنياته .

(ب) القروض المتوسطة الاجل المطروحة

للتداول : كفاءاته وتقنياته .

حادي عشر - الخطر المصرفي

- الخطر المتعلق بشخص المقرض له والمتعلق

بالظروف المهنية أو بالظروف العامة ،

الاختبار التطبيقي فيما يخص البنك

محاسبة الشركات

التأسيس - تغير رأس المال ، تخصيص نتائج ما يلي :

- شركات التضامن ،
- شركات التوصية البسيطة ،
- الشركات ذات المسؤولية المحدودة ،
- الشركات المغفلة ،
- شركات التوصية بالاسهم .

دراسة الحساب الختامي وحسابات النتائج

- تحليل الحساب الختامي :
- تعريفه ،

- الأصول والخصوم : المجموعات الكبرى للحساب الختامي ،

- مجموعات الأصول : الأصول الثابتة واستهلاكات القيم المؤقتة المثبتة ، القيم العادية (قيم الاستغلال ، الأوراق الممكن بيعها والموجودات) ،

- مجموعات الخصوم : الديون الطويلة الاجل والمتوسطة الاجل ،

الديون القصيرة الاجل ، الاموال الصافية والأصول الصافية ،

- حساب استغلال الارباح والخسائر ،

- مخطط المحاسبة - هدفه - أصناف الحسابات ،

- الحساب الختامي النموذجي ،

- فحص انتقادي للحساب الختامي ،

- تقييم وظائف الأصول ، الزيادات في القيمة غير المحققة ،

- الوظائف الناتجة عن انخفاض القيمة النقدية ،

- انتقاد التغيرات ،

- مقارنة الحسابات الختامية متتالية

- حساب الادارة : دراسة الهيكل المالي والملاء والنشاط ومردود المؤسسة ،

- محاسبة البنوك :

- عمليات الصندوق ،

- عمليات برسم سندات ،

- عمليات برسم سندات تجارية ،

- دراسة قيد الحسابات الختامية للبنوك .

- عمليات القرض ،

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٣ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ يتضمن تحديد نظام الامتحان للحصول على شهادة الكفاءة المهنية في اختصاص مستخدم في البنوك(١)

ان وزير التعليم الابتدائي والثانوي ،

ووزير الداخلية ،

ووزير العمل والشئون الاجتماعية ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ٤١ المؤرخ في ٢٥ مجرم عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٣ والمتضمن احداث شهادة الكفاءة المهنية ، للمصادقة على نهاية تكوين التقنيين من المستوى الثالث ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢١ شوال عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تعديل المادتين ٣ و ٤ من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٦ ذي الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٧٠ والمتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة العربية بالنسبة لموظفي ادارات الدولة والجماعات المحلية والؤسسات والهيئات العمومية ،

يقررون ما يلي :

المادة الاولى - يحدث اختصاص مستخدم في البنوك في امتحانات المصادقة على نهاية تكوين التقنيين من المستوى الثالث ، والمحددة بموجب المرسوم رقم ٧٣ - ٤١ المؤرخ في ٢٥ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٣ والمشار اليه اعلاه .

المادة ٢ - يمكن ان يشارك في امتحان هذا الاختصاص :

١ - المترشحون الذين قضوا دورة تكوين كاملة في اختصاص مستخدم في البنوك ، في مؤسسة عمومية او مؤسسة خاصة معتمدة ، مع توفر شروط التدريب المذكورة في الملحق ٢ من هذا القرار .

٢ - المترشحون الذين يشبتون ممارسة ثلاث سنوات من النشاط المهني .

المادة ٣ - يوجه ملف الترشيح الى مدير التربية والثقافة بولاية الاقامة ويتألف من الوثائق التالية :

١ - طلب للمشاركة في امتحان بامضاء المترشح ،

٢ - نسخة من شهادة الميلاد ،

٣ - ظرفان عليهما طابع بريد وعنوان المترشح ،

٤ - بخصوص المترشحين المشار اليهم في الفقرة الاولى من المادة الثانية اعلاه :

- شهادة تثبت ان المترشح قد قضى دورة تكوين كاملة في اختصاص مستخدم في البنوك، وانه تابع تدريباً وفق الشروط المحددة في الملحق المرفق بهذا القرار .

- بخصوص المترشحين المشار اليهم في الفقرة الثانية من المادة الثانية اعلاه :

- شهادة من مديرية العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للولاية ، تثبت ان المترشح قد قضى المدة الدنيا المهنية المطلوبة .

المادة ٤ - يشتمل امتحان الحصول على شهادة الكفاءة المهنية في اختصاص مستخدم في البنوك على الاختبارات التي يبين نوعها ومعامل كل منها وبرامجها في الملحق المرفق بهذا القرار .

المادة ٥ - تُلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار .

المادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٣ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ .

امتحان الحصول على شهادة الكفاءة المهنية في اختصاص مستخدم في البنوك

الملحق رقم ١

مدة وعوامل الاختبارات

الاختبارات الكتابية	العوامل	المدة
أولا - الاختبارات التطبيقية :		
١ - جدول الخصم	٣	ساعة ونصف
٢ - الحساب الجارى وحساب الفوائد	٣	ساعة ونصف
٣ - عملية البنك	٢	ساعة
٤ - الحساب السريع	١	١٥ دقيقة
ثانيا - الاختبارات النظرية :		
٥ - التحرير التجارى	٢	ساعة و ١٥ دقيقة
٦ - التشريع	١	٣٠ دقيقة
٧ - الجغرافيا الاقتصادية	١	٣٠ دقيقة
٨ - التجارة والمحاسبة	١	٣٠ دقيقة
ثالثا - اختبار في اللغة الوطنية		ساعتان

الملحق رقم ٢

نوع الاختبارات

١ - جدول الخصم : يكون الاختبار عبارة عن دراسة حالة تطبيقية لاعداد جدول لخصم أو وثيقة صرف .

٢ - الحساب الجارى وحساب الفوائد

يحتوى هذا الاختبار على اعداد افعال للحساب الجارى ولحساب الفوائد . ويؤخذ بعين الاعتبار ليس فقط توقيف الحسابات بل كذلك كيفية العرض .

٣ - عملية البنك : يهدف الاختبار الى مراقبة المعلومات المكتسبة ويحتوى على سؤال يتعلق بالبرنامج المدروس .

٤ - الحساب السريع : ان هذا الاختبار عبارة عن عمليات جمع تحتوى على ٤ عددا ذا ٧ ارقام على الاقل وعلى اكثر على ٥ عددا ذا ٧ ارقام في عمودين أو اكثر .

٥ - التحرير التجارى : يهدف هذا الاختبار الى مراقبة المعلومات المكتسبة سواء في الميدان التقنى أو فيما يخص كيفية التعبير والعرض والرسم . ويحتوى أيضا على تحرير وسائل ذات طابع ادارى وتجارى .

٦ - التشريع : ان هذا الاختبار عبارة عن سؤالين أو ثلاثة أسئلة بسيطة تتعلق بالجماعات المحلية والمؤسسات السياسية والادارية للبلاد وتفسير المؤسسات .

٧ - الجغرافية الاقتصادية : يحتوى هذا الاختبار على سؤالين أو ثلاثة أسئلة بسيطة .

٨ - التجارة والمحاسبة : يهدف هذا الاختبار الى مراقبة المعلومات المكتسبة من قبل المترشح فيما يخص الوثائق التى هو مدعو لمعالجتها بصفة عادية ، ويحتوى أيضا على سؤالين أو ثلاثة أسئلة بسيطة تتعلق بوثائق تجارية .

٩ - اللغة الوطنية : ان الاختبار محدد بموجب القرار الوزارى المشترك المؤرخ في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ :

١٠ - اجراء تدريب تطبيقى بالنسبة للمترشحين الذين لم يمارسوا نشاطا مهنيا : يهدف التدريب التطبيقى الى مراقبة تطبيق المعلومات النظرية المكتسبة خلال التكوين ، ومدته لا تقل عن ١٥ يوما ، ويجرى في حدود البرامج الملحقه بهذا القرار لدى رب عمل (البنوك أو الصندوق الوطنى للتوفير والاحتياط) ويتم هذا التدريب تحت مسؤولية لجنة مؤلفة من رئيس مؤسسة رب العمل ومن استاذ مشرف على التدريب يختار من قبل المعلمين القائمين بالتكوين ، وتتكلف هذه اللجنة بمراقبة ما يلي :

- مواظبة المتعلم وسيرته من جهة ،

- نوع وصف الاشغال المتممة من جهة اخرى

ينبغى على المترشح ، في نهاية التدريب ، أن يحضر محضرا مختصرا عن نشاطه ، وينقط من قبل المشرف عليه في التدريب ، وتبدي لجنة التدريب رأيها حول مؤهلات المترشح عند ملاحظة الاشغال وسيرة المتعلم . ويلحق هذا الراى بملف الترشيح لامتحان الحصول على شهادة الكفاءة المهنية في البنوك ويمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار في مداولات لجنة امتحان القبول.

الملحق رقم ٣

البرامج

اعداد جدول الخصم أو وثيقة الصرف

اعداد جدول تقديم شيك أو سندات للتحصيل ، اعداد جدول لخصم أو وثيقة صرف ، اعداد وثيقة مصرفية تتعلق بعمليات البورصة نقد أو بكل وثيقة مصرفية ذات استعمال عادى .

اعداد الحساب الجارى أو حساب الفوائد :

مختلف انواع الحسابات التجارية وحسابات الفوائد الحسابات الجارية ذات سعر فائدة متبادلة

الطريقة المباشرة ،

الطريقة غير المباشرة ،

الطريقة الهامبورجوازية ،

طريقة القرض الليوني

الحسابات الجارية ذات سعر فائدة غير متبادلة أو ذات سعر فائدة متغير بواسطة مختلف الطرق .

عمليات البنك

١ - البنوك وأرباب البنوك - دور البنوك . مختلف المصالح المشتركة للبنوك . تنظيم مهنة أرباب البنوك .

٢ - تصنيف البنوك - بنوك الودائع - بنوك الأعمال - بنك الإصدار - دراسة موجزة عن النظام المصرفي الجزائري .

٣ - ايداع اموال البنك . نظام ايداع الاموال - الوثائق المستعملة . مختلف أنواع الحسابات المفتوحة للزبائن . قسيمة الصندوق - تقديم الشيكات وأنواع أخرى من العمليات التي تنجر عنها قروض على الحسابات ، دفتر الشيكات . تسليم دفاتر الشيكات .

٤ - عمليات الخصم . الاعتماد للخصم . الإعداد الحسابي للخصم . طرق الحساب السريع . الصرف المحلي . المعاملات . ربح الصرف . القيمة المالية والقيمة المضمومة . جداول الخصم مرقمة بمختلف الطرق . نظام تقديم سندات الخصم . تداول هذه السندات في البنك . إعادة الخصم أو تحصيل السندات . الوثائق المصرفية المتعلقة بهذه السندات .

٥ - تحصيل الاوراق التجارية ، الفاتورات والوصول .

٦ - تسليم وسائل الدفع . تسليم السندات . تسليم الشيك الى البنوك الفرعية والى المراسلين تسليم خطابات الاعتماد العادية والسياحية . تسليم شيكات السياحة أو السفر .

٧ - الاقتراض من البنك .

(١) القرض المصرفي . القرض الشخصي أو العيني . مختلف أنواع الضمانات . الوثائق المستعملة .

(ب) فتح الاعتماد . الشروط . الضمانات . (ج) القرض بواسطة التوقيع . السحب على حساب البنك . القرض المؤكد ، القرض الوثائقي . الوثائق المستعملة .

٨ - مصالح الصرف . تعريف الصرف . الصرف السنوي ، الصرف المسحوب . الصرف بواسطة التحويل . سعر الصرف . مشاكل بسيطة حول الصرف . اتفاقات المقاصة ومكتب الصرف . أمثلة ونظام المقاصة .

٩ - إيجار الصناديق الحديدية . الاختلاف الموجود بينه وبين الإيداع . الشروط .

١٠ - تقديم معلومات للزبائن .

الحساب السريع

عملية جمع تضم ٤٠ عددا ذا ٧ أرقام على الأقل و ٥٠ عددا ذا ٧ أرقام على الأكثر في عمود واحد أو أكثر .

التحرير التجاري

١ - تقديم الخطاب التجاري بصفة عامة . رسالة خاصة ،

رسالة على شكل منشور ،

٢ - تقديم الرسالة والتبليغ الإداري

٣ - رسالة بسيطة متعلقة بطلب بضائع وبالتسليم وباستلام العتاد وبالتنظيمات :

- بالنقد ، عن طريق البنك وبواسطة الشيك البريدي .

٤ - رسائل متعلقة بعمليات عادية :

- مع مصالح البريد والمواصلات وعلى الاخص مع مركز الصكوك البريدية ،

- مع البنوك : تقديم وتحصيل الشيكات .

٥ - رسائل متعلقة بنزاعات بسيطة متعلقة بعمليات جارية .

٦ - رسائل بسيطة متعلقة بعمليات عادية
ورسائل الشكاوى .

٧ - رسائل متعلقة بمعلومات تجارية .

٨ - رسائل متعلقة بتوظيف المستخدمين .

التشريع

أولا - مبادئ عن التشريع الجنائي

الضريبة على المرتبات والاجور - الرسوم
على الاجور المرتفعة والدفع الاجمالي - الرسم
الوحيد الاجمالي على الانتاج - الرسم الوحيد
الاجمالي على خدمات المصالح - الرسم على
النشاط الصناعي والتجاري - الارباح الصناعية
والتجارية .

ثانيا : تشريع العمل

(١) الميثاق الاشتراكي للمؤسسات

(ب) شروط العمل القانونية :

١ - مدة العمل ،

٢ - الراحة الاسبوعية - العطل المدفوعة
الاجر ،

٣ - عمل النساء والاطفال ،

٤ - حفظ صحة العمال وأمنهم .

٥ - تفتيش العمل واليد العاملة .

(ج) الاجور

١ - تحديد الاجر ، المكان ، التاريخ ،
الاجل ، كيفية الدفع ، حجز ما للمدين لدى
الغير ، الضمانات المتعلقة بالدفع .

٢ - الاقتطاعات القانونية .

(د) الضمان الاجتماعي

١ - التأمينات الاجتماعية .

٢ - المنح العائلية .

٣ - حوادث العمل .

٤ - الانظمة الخاصة للتقاعد والتقاعدات
التكميلية .

ثالثا : مبادئ في القانون المدني

الشخص :

- الشخص الطبيعي : الاسم ، الوطن ،
الجنسية .

- الشخص المعنوي .

- عموميات

- تصنيف .

رابعا - التنظيم السياسي والاداري للجزائر

(١) الدولة :

١ - مبادئ عامة ،

٢ - الحزب ،

٣ - مجلس الثورة ،

٤ - الحكومة .

(ب) التقسيمات الادارية في الجزائر :

١ - أجهزة البلدية وتسيير البلدية
واختصاصاتها .

٢ - الدائرة : اهميتها الادارية .

٣ - أجهزة الولاية : اختصاصات الولاية
وتسييرها .

خامسا : العلاقات بين الامم :

١ - التضامن الدولي : الامة العربية ،
منظمة الوحدة الافريقية ، البلدان غير المنحازة .

٢ - التعاون الدولي : هيئة الامم المتحدة
ومنظماتها المتخصصة .

الجغرافيا الاقتصادية

الجغرافيا الاقتصادية والبشرية للجزائر
والمغرب وتونس وليبيا :

- الفلاحة ،

- الصناعة ،

- التجارة (طرق المواصلات ، الموانئ ،
التجارة الخارجية) .

مبادئ في التجارة والمحاسبة

(أ) التجارة :

١ - التاجر : الشؤون الخاصة والشركات
(الانواع المادية) الالتزامات : السجل التجاري،
المحاسبة . المقوبات المترتبة عن سوء التسيير:
الافلاس والتسوية القضائية .

٢ - الوصولات : المخالصة ، والفاتورات .

٣ - مبادئ موجزة حول النقل . تذكرة
النقل ، سند الشحن .

٤ - العمليات البريدية - مصلحة الصكوك
البريدية .

(ب) الوثائق المصرفية :

١ - الشيك : تعريفه ، تحريره ، تسطيره ،
تمويله ، تحويله ، تسديده ، الاحتجاج ،
الاعتراضات ، التقادم ، الشيك المصدق ،
الشيك المصرفي ، شيك السفر .

٢ - السفنجة (كمبيالة) : تعريفها ، تحريرها
تمويلها ، قبولها ضمانها ، تطهيرها، تسديدها،
التوطين ، الاحتجاج ، الطعن ، التضامن ،
التقادم .

٣ - السند لامر : مقارنته مع السفنجة
(كمبيال) .

٤ - الوصل الضامن .

(ج) المحاسبة (ابتداء من الحساب الختامي) .

١ - الحساب : تسطير الحساب : الاصول .
الخصوم . الحساب الرئيسي . مجموعة
الحسابات ، مبدأ الجزء المضاعف .

٢ - دفاتر المحاسبة : دفتر المسودة ،
الدفتر اليومي ، الدفتر الكبير ، الميزان أو التوازن

٣ - دراسة النظام المركزي : الدفاتر
اليومية الاضافية ، الدفاتر الكبيرة الاضافية ،
الدفتر اليومي العام ، الدفتر الكبير العام .

٤ - نقل الرسم اليدوي .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٣ رمضان عام
١٣٩٤ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ يتضمن
نظام الامتحان للحصول على الاهلية المهنية في
اختصاص التأمينات (١)

ان وزير التعليم الابتدائي والثانوي ،

ووزير الداخلية ،

ووزير العمل والشؤون الاجتماعية .

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢١٠ المؤرخ
في ١٤ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٣
غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث مجلس
التأمينات واللجنة التقنية للتأمينات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ٤٠ المؤرخ
في ٢٥ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ فبراير
سنة ١٩٧٣ والمتضمن احداث شهادة الاهلية
المهنية للمصادقة على نهاية تكوين التقنيين من
المستوى الرابع ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ
في ٢١ شوال عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ نوفمبر
سنة ١٩٧٢ والمتضمن تعديل المادتين ٣ و ٤
من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٦ ذي
الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ فبراير سنة
١٩٧٠ والمتضمن تحديد مستوى معرفة اللغة
العربية بالنسبة لموظفي ادارات الدولة والجماعات
المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية ،

يقررون ما يلي :

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى - يحدث اختصاص (التأمينات)
في امتحانات المصادقة على تكوين التقنيين من
المستوى الرابع المبيينين بالمرسوم رقم ٧٣ - ٤٠

المؤرخ في ٢٥ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٣ المشار اليه اعلاه .

المادة ٢ - يمكن أن يشارك في امتحان هذا الاختصاص :

١ - المترشحون الذين قضوا فترة التكوين الكاملة في اختصاص التأمينات ، بمؤسسة عمومية ، أو مؤسسة خاصة مقبولة .

٢ - المترشحون الذين يثبتون أنه سبقت لهم ممارسة مهنية طويلة ثلاث سنوات في قطاع التأمينات ، بعد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية كمستخدم في التأمينات .

المادة ٣ - ان للمترشح ان يختار عند تسجيله فرعاً من الفروع الخمسة التالية :

- ١ - فرع الحريق ،
- ٢ - فرع الحوادث والاطار المختلفة ،
- ٣ - فرع الحياة ،
- ٤ - فرع النقل والقانون الدولي والتجارة الخارجية ،
- ٥ - فرع التأمينات الزراعية .

المادة ٤ - يوجه ملف الترشيح الى مفتش الاكاديمية مديرتربية والثقافة بولاية الإقامة ، ويتألف من :

- ١ - طلب للمشاركة في الامتحان بامضاء المترشح ، ويوضح فيه الفرع الذي يختاره ،
- ٢ - نسخة من شهادة الميلاد ،
- ٣ - طرفان عليهما طابع بريد ومقيد عليهما عنوان المترشح .

٤ - بخصوص المترشحين المشار اليهم في الفقرة الاولى من المادة الثانية اعلاه :

شهادة تثبت ان المترشح قضى فترة التكوين الكاملة في اختصاص التأمينات .

- بخصوص المترشحين المشار اليهم في الفقرة الثانية من المادة الثانية اعلاه :

شهادة من مديرية العمل والشؤون الاجتماعية بالولاية ، تثبت ان المترشح قد مارس المهنة طيلة المدة الدنيا المشروطة .

المادة ٥ - تعطى شهادة الاهلية المهنية للمترشحين الذين ينجحون في آن واحد :

١ - في الاختبارات الكتابية والشفاهية المبينة في الملاحق المرفقة بهذا القرار ،

٢ - في شروط التدريب الذي توضح كفياته في المواد التالية من الباب الثاني .

المادة ٦ - لا يمكن لاي اى يشارك في التدريب المهني ان لم ينجح في الاختبارات الكتابية والشفاهية .

الباب الثاني

التدريب المهني

المادة ٧ - يجرى التدريب وفقاً للتدابير المنصوص عليها في المواد التالية .

المادة ٨ - مدة التدريب سنة .

المادة ٩ - توجه طلبات التسجيل للمشاركة في التدريب المهني للجنة التقنية الخاصة بالتأمينات . ويوزع المترشحون على القطاعات المختلفة المعنية تبعا لخيار المترشح في الاختبارات الكتابية .

المادة ١٠ - تعين اللجنة التقنية للتأمينات مشرفاً على تدريب كل مترشح ، يختار من بين الاساتذة القائمين بالتكوين أو من المسؤولين في المصلحة التي يجرى بها التدريب .

المادة ١١ - تحدد اللجنة التقنية للتأمينات الكيفية العملية التي يجرى عليها التدريب : مؤاجرة المتدرب وعمله بمختلف المصالح الخ ..

المادة ١٢ - يجرى التدريب المهني وفق التوقيت الكامل للعمل اليومي .

المادة ١٣ - المشرف على التدريب مكلف بتوجيه كل متدرب ومتابعة عمله ومراقبته .

المادة ١٤ - المتدرب مطالب :

- بالحضور في الاجتماعات الدورية التي ينظمها المشرف على تدريبه ،
- وتحرير مذكرات يومية مختصرة عن نشاطه المهني اثناء التدريب ،

- وتحرير تقرير اجمالي عن نشاطه في نهاية كل ثلاثة اشهر .

المادة ١٥ - تتضمن رقابة المشرف على التدريب :

- مواظبة المتدرب وسلوكه المهني من جهة ،
- ونوع الاعمال المنجزة وجودتها من جهة اخرى (تحرير مذكرات التدريب والتقارير لكل ثلاثة اشهر) .

المادة ١٦ - يمكن للجنة التقنية للتأمينات ان توافق على توقيف التدريب المهني مدة سنة ان طلب ذلك المتدرب .

المادة ١٧ - يستتبع التحاق المتدرب بالخدمة الوطنية توقيف المتدرب المهني بصورة آلية .

المادة ١٨ - تصدر لجنة التدريب المؤلفة من رئيس مؤسسة التكوين ، واستاذ من هذه المؤسسة وتقني في التأمينات ، ومشرف على التدريب ، بعد الاطلاع على اعمال المتدربين وسلوكهم ، رأيا بخصوص كفاءة كل متدرب واستعداده لممارسة المهنة .

المادة ١٩ - يمكن للجنة التقنية للتأمينات ، بعد الاطلاع على هذا الراي :

- اما ان تقدم شهادة تثبت انجاز التدريب ،
- او رفض اعطاء الشهادة لاسباب تأديبية او مهنية .

المادة ٢٠ - في حالة عدم اعطاء المتدرب هذه الشهادة يفرض عليه الاستمرار في التدريب مدة ستة اشهر .

المادة ٢١ - اذا رفضت اللجنة التقنية للتأمينات اعطاء شهادة انجاز التدريب عند انتهاء هذا الاستمرار في التدريب ، فان المترشح يخسر فائدة قبوله في الاختبارات الكتابية والشفاهية .

المادة ٢٢ - تُلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار .

المادة ٢٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحبرر بالجزائر في ٣ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ .

امتحان الحصول على الاهلية المهنية في اختصاص التأمينات

الملحق رقم ١

مدة الاختبارات ومعامل كل منها

المعامل	المدة	الاختبارات
		اولا - الاختبارات المشتركة :
٣	٤ ساعات	١ - موضوع عام يتعلق بالقانون ، او الاقتصاد السياسي او التنظيم المطبق على التأمينات ..
٢	٣ ساعات	٢ - اختبار في مسائل تتعلق بفروع التأمينات : الحريق والحوادث و الاخطار والنقل والحياة ..
٢	ساعتان	٣ - الرياضيات التطبيقية
		ثانيا - الاختبار الاختياري
		تسوية حالتين واقعتين على الاقل خاصتين بأحد الفروع الخمسة التالية :
		(١) الحريق
		(ب) الحوادث والاطار المختلفة
		(ج) الحياة
		(د) النقل ، القانون
		الدول والتجارة الخارجية
٤	٤ ساعات	(هـ) التأمينات الزراعية

(ج) الاختبار في اللغة الوطنية :

مضمون الاختبار محدد بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ .

(د) الاختبارات الشفاهية :

تتضمن الاسئلة الشفاهية مسائل من برنامج الامتحان .

الملحق رقم ٢

البرنامج

اولا - نظام التأمين وترتيباته

تاريخ التأمين : تطور التأمين في الجزائر منذ ١٩٦٢ ، احتكار التأمينات (شركات التأمين) : المجلس الوطني للتأمينات ، اللجنة التقنية للتأمينات .

- نظرية التأمين ، عملية التأمين ، الوسائل القانونية والتقنية والمالية التي يتخذها المؤمن ،
- عقد التأمين ،
- ترتيبات خاصة بمؤسسات التأمين ، رقابة الدولة ،
- تنظيم مؤسسة تأمين ،
- صناعة التأمين في الاقتصاد .

ثانيا - القانون

- ١ - القانون التجاري (مبادئ عامة)
مدخل - نظرة عامة على القانون التجاري .
(١) التاجر : العقود التجارية : التاجر ، التمييز بين التجار وغير التجار ، القدرة التجارية .

- (ب) أداء مبالغ العمليات التجارية : الورقة المصرفية الشيك ، التحويل ، السندات التجارية .

(ج) الشركات :

- شركات الاشخاص - الشركة المفلسة ، الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، الشركات الوطنية .

الاختبارات	المدة	المعامل
ثالثا - الاختبار في اللغة الوطنية	ساعتان	
رابعا - الاختبارات الشفاهية :		
١ - حديث مع اللجنة حول مسألة تتعلق بالتأمين	تحضير ٢٠ د أسئلة ١٥ د	١
٢ - أسئلة شفاهية في المحاسبة والقانون المدني والقانون التجاري	تحضير ٢٠ د أسئلة ١٥ د	٢

الملحق رقم ٢

نوع الاختبارات

(١) الاختبارات المشتركة :

- ١ - موضوع عام يتعلق بالقانون أو الاقتصاد السياسي أو التنظيم المطبق على التأمينات .
الغرض الاساسي من هذا الاختبار هو التثبت من ان المترشح قد حصل على معلومات عامة مختصرة ولكنها دقيقة وضرورية للتأمينات سواء من الوجهة القانونية أو الاقتصادية .
ويجب ان يتيح أيضا تقدير وسائل التعبير والدقة ورسم الحروف وطريقة العرض .

- ٢ - الاختبار في موضوع يتعلق بالتأمينات
يشتمل هذا الاختبار على دراسة مسألة أو عدة مسائل تتعلق بفروع التأمينات .

٣ - الرياضيات التطبيقية :

حل تمارين ومسألة أو مسألتين

(ب) الاختبار الاختياري :

- حل حالتين واقعتين على الاقل تتعلقان بالفرع المختار . وتتيح الحالتان المقترحتان محص المعلومات التقنية وعلاوة على ذلك درجة كفاءة المترشح الذي يجب أن يكون من ميزاته الشخصية القدرة على تحليل مشكلة واتخاذ مبادرات لتسويتها واقتراح حلول سديدة .

(د) عناصر وجيزة للإجراءات التجارية :
المحاكم التجارية ، الحجز والظمن .

٢ - القانون الإداري : (مبادئ وجيزة) :
- مسؤولية السلطة العمومية ،
- طرق الظمن .

٣ - القانون المدني :

(١) مدخل :

- مبدأ القانون :
مصادر القانون : المرف ، (القانون
المدني)

- الاجتهاد القضائي .

(ب) الحقوق المالية :

- مبادئ عامة في الحقوق العينية والشخصية

(ج) الاموال :

- الاموال المادية والاموال غير المادية ،
- المنقول - العقار ،
- الحقوق العينية - الملكية حق الانتفاع -
حق الارتفاع .

(د) الالتزامات - مبادئ أولية في :

- مصادر الالتزام : المخالفات - شبه
المخالفات - العقود ، شبه العقود ،
- القدرة القانونية : القاصر - المرأة
المتزوجة الخ ..

- آثار الالتزامات : حدودها وشروطها ،

- التضامن في الالتزامات - الحلول ،

- طرق انقضاء الالتزامات ،

- مطالبة المدينين .

(هـ) أهم العقود وعواقبها :

- التأجير - السلف - التوكيل - الشركة -
الإيداع .

(و) المسؤولية المدنية :

(ز) عناصر وجيزة عن الإجراءات المدنية :

- التنظيم القضائي ،
- التقاضي أمام المحاكم ،
- طرق التنفيذ .

(ح) عناصر من الإجراءات الجزائية .

ثالثا - الاقتصاد السياسي

مدخل : مكان الاقتصاد السياسي وتعريفه .

١ - معطيات عامة عن الاقتصاد الجزائري :
- الثروات الطبيعية والوسط البشري .
- التجهيزات .

- القطاعات الكبرى في النشاط الاقتصادي
- المشاكل الاقتصادية الكبرى الراهنة .

٢ - دوايب الاقتصاد الوطني :

- مبادئ وجيزة تتعلق :

- بالمسالك الاقتصادية : الامداد الحقيقية
والامداد النقدية ،

- وبنية الاسواق : العرض والطلب ،

- آليات الاسعار والدخل ،

- واقتصادية المؤسسة .

٣ - السياسة الاقتصادية :

- المخطط : مبادئ عامة : التخطيط
الجزائري ،

- وسائل التدخل (البنيوية والظرفية) ،

- السياسة النقدية والسياسة المالية .

رابعا - نظام التأمين في الجزائر :

- المشاكل العامة التي يواجهها المؤمن ازاء
التنمية الاقتصادية للبلاد ،

- الحلول المقترحة من طرف شركات التأمين
المحتكرة ،

- اعادة التأمين من الجزائر .

خامسا - تقنية التأمين :

١ - الحوادث والايخاطر المختلفة :

- التأمينات الفردية .

- التأمينات الجماعية .
- تأمينات المسؤولية المدنية ،
- تأمينات المسؤولية على الاشياء ،
- تأمينات مختلفة .
- 4 - الحياة (مبادئ) ،

- مبادئ أولية في حساب الاحتمالات :

- الوفاة ،
- حساب المكافاة المختلفة ، وتكاليفها ،
- احتياطات رياضية ،
- تخفيض ، تحويل - ابتياع ،
- العقد ،
- التأمينات الشعبية ،
- التأمينات التكميلية ،
- التأمينات الجماعية ،
- تقييم الربح .

• - اعادة التأمين (مبادئ)

- (1) مبادئ عامة
- تعريفات ،
- الفائدة الاقتصادية مبدأ الايفاء .
- (ب) الاشكال المختلفة لاعادة التأمين وتطبيقها على الفروع :

- اعادة تأمين مبلغ { الجزء الخالص
الحصة

- اعادة تأمين ضرر { Excess-Loss
Stop-Loss

آليات التخلي

- المعاهدات (الاختيارية ، الالتزامية ،
المختلطة) ،

6 - الرياضيات والاحصاءات

1 - الرياضيات :

الكسور : العلاقات : القسومات النسبية :
الفوائد البسيطة والمركبة : المساحات

2 - الحريق

معميات :

- الاشياء (اشياء مسؤولية)
- العقد ،

- التسمير : الاخطار البسيطة (التسمير
الابيض)

الاخطار الصناعية (التسمير الاحمر) (عناصر
اساسية) :

- النكبات ،
- العقود المزدوجة ،
- طرق اتقاء ومكافحة النار :
- 3 - النقل : (مبادئ في النقل)

(1) معميات :

- تاريخ النقل البحري ،
- الاستغلال البحري .
- (ب) عقد التأمين البحري :

- تكوين العقد ،

- القيم المؤمن عليها ،

- دفع التعويض .

(ج) التأمين على النقل البري :

- تكوين العقد ،

- القيم المؤمن عليها ،

- الاخطار غير المقبولة ،

- دفع التعويض .

(د) التأمين على النقل الجوي :

والاحجام : تمارين في الحساب العددي :
الحلول الجبرية : (معادلات من الدرجة الاولى
والثانية) : التدرجات الحسابية والهندسية ،
التمثيل بالرسم البياني العادي .

٢ - الاحصاءات :

— ملاحظة الوقائع
— الدوامات : الطريقة ، المستقيم المتوسط
المعدل الحسابي ،
— الرسوم البيانية ،
— الدلائل ،
— الاحتمالات ،

برنامج فرع الحريق

(١) عموميات على العقود :

— الشروط العامة ،
— الفرض ،
— العقد ،
— العقد المعدل ،
— كلفة التغطية ،
— المقترح ،
— قيمة التأمين ،
— الخبرات .

(ب) الحريق :

— التسمير : — الاخطار البسيطة والاطار
الصناعية ،
— الاخطار الملحق ،
— التأمين من « خسارة الاستغلال » ،
— طرق اتقاء ومكافحة النار .

(ج) تنظيم وتسيير وكالة التأمينات :

مدخل : مبادئ عامة تتعلق بتنظيم التأمين
في الجزائر .

١ - تنظيم الوكالة :

(١) الوثائق الاساسية :

— ملفات العقود والنكبات ،
— بطاقات ،
— المطبوعات ،
— دفاتر الحسابات اللازمة للتسيير .

(ب) ترتيب :

— الوثائق ،
— البريد ،
— القضايا التي تجرى معالجتها ،
— المحفوظات (الارشيف) .

(ج) تنظيم وتوزيع الاعمال الادارية :

— الاعمال الادارية الواجبة ،
— تقييد المحاسبة ،
— الاعمال الاحصائية ، تقديرات ومراقبة
نتائج الاستغلال ،
— طرق التثبيت عن نجاعة العمل .

٢ - تنظيم الانتاج :

— دراسة قطاعية للزبائن المتوقعين ،
— استعمال العقود مع الزبائن للاستثمار
والاستكشاف ،

— تكوين البطاقات واستعمالها ،
— استكشاف الزبائن الممكنين ،
— الطرق المختلفة للاستكشاف ،
— دور الاعلان في الانتاج .

برنامج فرع الحوادث والاطار المختلفة

(١) عموميات حول العقود :

— الشروط العامة ،
— الهدف ،

– الاعمال الاحصائية : تقديرات ومراقبة نتائج الاستغلال :

– طرق رقابة نجاعة العمل :

٢ – تنظيم الانتاج :

– دراسة قطاعية للزبائن المتوقعين ،

– استعمال العقود مع الزبائن للاستثمار والاستكشاف ،

– تكوين البطاقات واستعمالها ،

– استكشاف الزبائن المتوقعين ،

– طرق الاستكشاف المختلفة ،

– دور الاعلان في الانتاج .

برنامج فرع الحياة

تحديد عقد التأمين على الحياة وخصائصه :

– صور التأمين المختلفة على الحياة ،

– تكوين العقد : المشارك ، دافع المكافآت ، المؤمن عليه ، المستفيد ،

– التمييز بين الاخطار ، التصريح والفحص الطبي ، الاخطار المستثناة ، التصريحات المزورة ،

– التزام المشارك والمؤمن ،

– تقنية التأمين على الحياة ، مبادئ الاحتمالات ، قائمات الوفيات، الفوائد المركبة ،

– التعريف : المكافاة الخالصة ، التكاليف مكافاة الاحصاء المكافاة التجارية :

– حساب مكافآت صور التأمين المختلفة :

– الاحتياطات الرياضية – التخفيض ، الابتياح ، التحويل ، التسبيق على العقود ،

– الترتيبات ، المستفيدون ،

– التأمينات التكميلية ، التأمينات الشعبية، التأمينات للمجموعات .

– العقد ، العقد المعدل – كلفة التغطية ، المقترح ،

– قيمة التأمين ،

– التحقيقات .

(ب) الحوادث والاطار المختلفة :

– التأمينات الفردية ،

– التأمينات الجماعة ،

– تأمينات RC بما فيها التأمين لمدة المشر سنوات ،

– التأمينات المختلفة (سرقة، اضرار المياه ، كسر الزجاج . .) :

– مختلف اخطار الورش ،

– مختلف اخطار التركيب ،

– كسر الآلات .

(ج) تنظيم وتسيير وكالة التأمينات

مدخل : معلومات عامة عن تنظيم التأمين في الجزائر .

١ – تنظيم الوكالة :

(١) الوثائق الاساسية :

– ملفات العقود والنكبات ،

– البطاقات ،

– المطبوعات ،

– دفاتر المحاسبة اللازمة للتسيير .

(ب) الترتيب

– ترتيب الوثائق والبريد والقضايا الحالية، والمحفوظات .

(ج) تنظيم وتوزيع الاعمال الادارية :

– الاعمال الادارية الواجبة ،

– مسك المحاسبة ،

برنامج فرع النقل - القانون الدولي والتجارة الخارجية

(أ) عقد التأمين البحري :

- الامكانيات ،

- الهياكل .

(ب) التأمينات على النقل البحري :

- الامكانيات .

(ج) التأمينات على النقل النهري :

- الامكانيات .

(د) التأمينات على النقل الجوي :

- الامكانيات .

- الهياكل .

(هـ) دراسة الاتفاقيات الدولية ،

(و) مسؤوليات الناقلين والوسطاء ،

(ز) تدخلات البنوك ،

(ح) الخبرة ،

(ط) تعويض الاضرار العادية .

برنامج فرع : التأمينات الزراعية

- التأمينات الاجتماعية الزراعية ،

- حوادث العمل ،

- هلاك المواشي - البرد ،

- الجوائح الزراعية ،

- تنظيم التعااضدية الزراعية وبنياتها .

المحاسبة

لا يجوز أن يكون الاختبار في المحاسبة ، حتى باعتبارها مادة اختبار شفاهي اجباري ، ذا صبغة تقنية لوجود امتحانات رسمية فيها . وعليه لا يطلب في الامتحان اى تقييد كتابي في المحاسبة .

مدخل : دور المحاسبة الاقتصادية والقانونية

١ - مبادئ في المحاسبة العامة :

- المحاسبة البسيطة ،

- حساب الارباح والخسائر ، النتائج ،
الحصر ،

- المحاسبة المزدوجة (مبادئها فائدتها ،
الاستفادة ، اهم الحسابات ، حسابات النتائج
وعرضها ،

- مبادئ في المحاسبة التحليلية (سعر
التكلفة) .

٢ - المحاسبة في التأمينات

(أ) ترتيبات :

- قواعد مسك الحسابات ،

- الدفاتر ،

- نشر الحسابات .

(ب) عمليات التأمين :

- المكافآت والرسوم المستخلصة للدولة ،

- الحوادث المعوضة والتي ستعوض ،
التقاضي ،

- العمولة ،

- المصاريف العامة

- التخليات ، التراخي ، الاسترجاعات ،

- الاحتياطات التقنية في التأمينات (طريقة
الحساب) ،

- عرض الاحتياطات التقنية .

(ج) خطة المحاسبة :

(د) الكشف النموذجية :

- الموازنة : (الاصول والخصوم) ،

- حساب الارباح والخسائر : عمليات
التأمين ،

- التسيير العام ،

- التسيير الخاص .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٣ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ يتضمن تنظيم امتحان للحصول على شهادة الكفاءة المهنية في اختصاص الاختزال والضرب على الآلة الكاتبة (١)

ان وزير التعليم الابتدائي والثانوي ،

ووزير الداخلية ،

ووزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- بعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٣ - ٤١ المؤرخ في ٢٥ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٣ والمتضمن احداث شهادة الكفاءة المهنية للمصادقة على نهاية تكوين التقنيين من المستوى الثالث ،

- وبعد الاطلاع على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢١ شوال عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تعديل المادتين ٣ و ٤ من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٦ ذي الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٧٠ والمتضمن تحديد مستوى معرفة اللغة العربية بالنسبة لموظفي ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية ،

يقررون ما يلي :

المادة الاولى - يحدث اختصاص المختزل الضارب على الآلة الكاتبة في امتحانات المصادقة على نهاية تكوين التقنيين من المستوى الثالث المحددة بموجب المرسوم رقم ٧٣ - ٤١ المؤرخ في ٢٥ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٣ المشار اليه اعلاه .

المادة ٢ - يمكن ان يتقدم الى هذا الامتحان:

١ - المترشحون الذين قضوا دورة كاملة من الاختصاص في الاختزال والضرب على الآلة الكاتبة في مؤسسة عمومية او مؤسسة خاصة معتمدة وتوفرت فيهم شروط التدريب المذكورة في الملحق ٢ المرفق بهذا القرار .

٢ - المترشحون الذين يشبتون انهم مارسوا طوال ثلاث سنوات مهنة المختزل الضارب على الآلة الكاتبة .

المادة ٣ - يرسل ملف الترشيح الى مدير التربية والثقافة بولاية الاقامة ، ويتألف من الوثائق التالية :

١ - طلب للمشاركة في الامتحان ، موقع من قبل المترشح ،

٢ - نسخة من شهادة الميلاد ،

٣ - ظرفان عليهما طابع بريد وعنوان المترشح

٤ - بخصوص المترشحين المنصوص عليهم في الفقرة الاولى من المادة الثانية اعلاه :

- شهادة تثبت ان المترشح قد قضى دورة كاملة من الاختصاص في الاختزال والضرب على الآلة الكاتبة وانه تابع تدريبا وفق الشروط المحددة في الملحق لهذا القرار .

- بخصوص المترشحين المنصوص عليهم في الفقرة الثانية من المادة الثانية اعلاه :

- شهادة من مديرية العمل والشؤون الاجتماعية بالولاية ، تثبت ان المترشح قد قضى الفترة المهنية الدنيا المطلوبة .

المادة ٤ - يشتمل امتحان الحصول على شهادة الكفاءة المهنية في اختصاص المختزل الضارب على الآلة الكاتبة على اختبارات يبين نوعها ومدتها ومعامل كل منها وبرامجها في الملحق المرفق بهذا القرار .

المادة ٥ - تُلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار .

المادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٣ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ .

الملحق رقم ١

امتحان الحصول على شهادة الكفاءة المهنية في
اختصاص الاختزال والفرب على الآلة الكاتبة
الاختبارات ومدتها (ومعامل كل منها)

الاختبارات	المدة	المعامل
(أ) الاختبارات التطبيقية		
١ - املأ بالاختزال وتحويله	٤٥ دقيقة	٣
٢ - كتابة نص بالآلة (نسخة)	١٥ دقيقة	١
٣ - الجدول	٢٠ دقيقة	١
٤ - التصحيح	٢٠ دقيقة	١
٥ - البريد .	٣٠	٢
(ب) الاختبارات النظرية		
٦ - التشريع	١ ساعة	١
٧ - ترتيب الوثائق	٣٠ دقيقة	١
(ج) اختبارات في اللغة الوطنية	ساعتان	

يشتمل الرسالة الاولى مبدئيا على خمسة أو ستة أسطر تملأ بسرعة معدلها ٧٠ كلمة في الدقيقة أما الثانية فتشتمل على عشرة أسطر وتملأ بسرعة ٨٠ كلمة في الدقيقة .

وعلى المترشح أن يبين على الفلاف الولاية التي توجه اليها الرسالتان .

ولا يدخل في المدة المحددة للاختبار وهي ٢٠ دقيقة ، الوقت الضروري للاملاء .

٦ - التشريع : يتضمن هذا الاختبار سؤالين أو ثلاثة أسئلة تتعلق بالجماعات المحلية والهيئات السياسية والادارية في البلاد ، وبتسيير المؤسسات .

٧ - ترتيب الوثائق : يتضمن الاختبار دراسة مسألة أو مسألتين بسيطتين تتعلقان بالبرنامج .

٨ - اللغة الوطنية : حدد مضمون الاختبار في اللغة الوطنية بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ .

٩ - التدريب العملي للمترشحين الذين لم يمارسوا نشاطا مهنيا :

الغرض من هذا التدريب العملي هو التثبيت من تطبيق المعلومات النظرية التي اكتسبت أثناء التكوين .

مدة التدريب خمسة عشر يوما على الأقل . ويجرى في حدود البرامج الملحق بهذا القرار لدى رب عمل أو ادارة عمومية ، وتحت مسؤولية لجنة تتألف من مدير المؤسسة ورب العمل ، وأستاذ مشرف على التدريب يختار من بين الاساتذة القائمين بالتكوين .

وتكلف هذه اللجنة بمراقبة :

- مواظبة المتدرب وسلوكه ، من جهة ،
- ونوع الاعمال المنجزة وجودتها من جهة أخرى . ولا بد في نهاية التدريب من أن يحضر المتدرب محضرا مختصرا عن نشاطاته يقدمه المشرف على التدريب .

الملحق رقم ٢

امتحان الحصول على شهادة الكفاءة المهنية في
اختصاص الاختزال والفرب على الآلة الكاتبة
نوع الاختبارات

١ - املأ مختزل : نص يشمل ٢٤٠ كلمة ، يتعلق بالحياة الاقتصادية أو الحياة التجارية أو رسالة تجارية تستغرق ثلاث دقائق .

٢ - نقل نص الاختزال بواسطة الآلة الكاتبة : يشتمل على ٣٠٠ كلمة بسرعة ٢٠ كلمة في الدقيقة .

٣ - الجدول : يشتمل هذا الجدول على أربعة أعمدة وستة سطور من النص على الأكثر .

٤ - تصحيح نص : يحدد طول النص المقترح على التلاميذ بمراعاة أهمية التصحيحات .

٥ - تحرير البريد : نقل رسالتين بالاختزال ، عرض الرسالتين بعد كتابتهما بالآلة وتحضير الفلافات .

وبعد ملاحظة أعمال المتدرب وسلوكه تبدي اللجنة رأيها في استعدادات المترشح . ويدرج هذا الرأي في ملف المترشح لامتحان الحصول على الكفاءة المهنية في اختصاص الاختزال والضرب على الآلة الكاتبة وتراعيه لجنة القبول عندما تجرى مداولاتها .

الملحق رقم ٣

امتحان الحصول على شهادة الكفاءة المهنية في اختصاص الاختزال والضرب على الآلة الكاتبة البرنامج

التشريع

١ - مبادئ في التشريع الجبائي

الضريبة على الرواتب والاجور - الرسوم على الاجور المرتفعة (التسديد الاجمالي) الرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج - الرسم الوحيد الاجمالي المفروض على خدمات المصالح - الرسم على النشاط الصناعي والتجاري - الارباح الصناعية والتجارية .

٢ - تشريع العمل

(أ) الميثاق الاشتراكي للمؤسسات

(ب) الشروط القانونية للعمل :

- ١ - مدة العمل ،
- ٢ - الراحة الاسبوعية . العطل المدفوعة الاجر ،
- ٣ - عمل النساء والاطفال ،
- ٤ - حفظ صحة العمال وامنهم ،
- ٥ - تفتيش العمل واليد العاملة .

(ج) الاجور

- ١ - تحديد الاجر . مكان اداء الاجر ، تاريخه ، أجله ، وطريقة الاداء ، الاحتجازات من الاجر ، الضمانات المتعلقة بدفع الاجور .
- ٢ - الوثائق : قسيمة الدفع، دفتر الدفع.
- ٣ - الاقطاعات القانونية .

(د) الضمان الاجتماعي :

- ١ - التأمينات الاجتماعية .
- ٢ - المنح العائلية .
- ٣ - حوادث العمل .
- ٤ - الانظمة الخاصة للتقاعد . المعاشات الاضافية .

٣ - مبادئ في القانون المدني

الشخص :

- الشخص الطبيعي : الاسم ، الموطن ، الجنسية .
- الشخص المعنوي :
- عموميات
- تصنيف .

٤ - التنظيم السياسي والاداري للجزائر

(أ) الدولة :

- ١ - مبادئ عامة ،
- ٢ - الحزب ،
- ٣ - مجلس الثورة ،
- ٤ - الحكومة .

(ب) التقسيمات الادارية للجزائر :

- ١ - أجهزة البلدية ، اختصاصات البلدية وتسييرها .
- ٢ - الدائرة : اهميتها الادارية .
- ٣ - أجهزة الولاية ، اختصاصات الولاية وتسييرها .

٥ - العلاقات بين الامم :

- ١ - التضامن الدولي : الامة العربية ، منظمة الوحدة الافريقية ، البلدان غير المنحازة
- ٢ - التعاون الدولي : هيئة الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة .

ترتيب الوثائق

الترتيب :

- ١ - عموميات ، ضرورة ترتيب الوثائق :
 - طرق الترتيب
 - كفيات الترتيب
 - دراسة خاصة للترتيب الهجائي قواعد عملية .
- ٢ - ترتيب المراسلات والملفات .
 - الملفات :** ترتيب الرسائل في ملف .
 - تجليد ومصنفات .
 - البحث عن ملف .
 - استخراج ملف .
 - تحويل ملف .
- ٣ - ترتيب البطاقات والاوراق المفرقة
 - الاحجام المختلفة .
 - الاثاث المستعمل في ترتيب البطاقات والاوراق المفرقة .
 - كفيات الترتيب المستعملة .
 - تمييز البطاقات - البطاقات المتحركة .
 - ٤ - فهرس هجائي
 - ٥ - ترتيب وثائق الحاسبة المستعملة .
 - ٦ - ترتيب الوثائق المختلفة .

قرار مؤرخ في ٨ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٤ يتضمن اعفاء التلاميذ ذوي الجنسية الاجنبية من اختبار او عدة اختبارات في الامتحانات (١)

ان وزير التعليم الابتدائي والثانوي .

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٢٢ المؤرخ في ١٨ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٧١ والمتضمن اختصاصات وزارة التعليم الابتدائي والثانوي ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ١٢ رمضان عام ١٣٩٢ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة

١٩٧٢ والمتضمن اعفاء التلاميذ الذين درسوا في مؤسسة خارج الجزائر ، من أحد الاختبارات في الامتحانات ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يمكن أن يعفى التلاميذ ذوو الجنسية الاجنبية المقبولون في مؤسسة جزائرية، من اختبار واحد في الامتحانات وفقا للشروط المحددة في المواد التالية .

المادة ٢ - لا يمكن أن يمنح الاعفاء الا للاختبارات التالية :

١ - اختبار اللغة الفرنسية أو اختبار اللغة العربية في الامتحانات التالية :

- امتحان الدخول للسنة الاولى من التعليم المتوسط أهلية التعليم المتوسط شهادة الكفاءة للتعليم التقني (في جميع الاختصاصات) .

٢ - اختبار اللغة العربية والفلسفة في- امتحان البكالوريا (الشعب العلمية والتقنية) .

المادة ٣ - يوجه الطلب للحصول على الاعفاء الى مدير الامتحانات والتوجيه المدرسي ، عن طريق مدير المؤسسة : ولا بد من أن يكون الطلب مرفقا :

- بوثيقة تثبت أن المترشح لم يتلق في بلدة الاصلى تعليم المادة التي يطلب الاعفاء من اختبارها .

المادة ٤ - يخبر مدير الامتحانات والتوجيه المدرسي المعنى والمصالح المنظمة للامتحان ، بالنتيجة التي ينتهي اليها الطلب .

المادة ٥ - يخضع معامل الاختبارات التي يعفى منها التلميذ من مجموع كل المعاملين الاخرين

المادة ٦ - ينص في الشهادة على المواد التي أعفى منها الناجح في حالة نجاح التلميذ في الامتحان .

المادة ٧ - تلغى الاحكام المخالفة لهذا القرار .

المادة ٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٨ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٤ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٦ ذي القعدة عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٤ يتضمن اعادة تنظيم شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي (١) ان وزير التعليم الابتدائي والثانوي ، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٤٩٥ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ والمتضمن تأسيس شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي ،
- بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢٦ شوال عام ١٣٩١ الموافق ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن اعادة تنظيم البكالوريا للتعليم الثانوي ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩٢ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تميم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢٦ شوال عام ١٣٩١ الموافق ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن اعادة تنظيم بكالوريا التعليم الثانوي .

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٣٩٣ الموافق ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتضمن تميم وتعديل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ المتضم بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن اعادة تنظيم شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ والمتضمن تطبيق المرسوم رقم ٦٣ - ٤٩٥ المؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٦٣ والمتضمن تأسيس شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي ،

- وبمقتضى القرارات المؤرخة في ٥ صفر و ١٩ ذي القعدة عام ١٣٨٦ و ١٤ ربيع الثاني عام

١٣٨٨ و ١٢ صفر عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٦٦ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٧ و ١٠ يوليو سنة ١٩٦٨ و ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٩ ومتضمنة تعديل القرار المشار اليه اعلاه .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ ربيع الاول عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ مايو سنة ١٩٧٠ والمتضمن تعديل القرارات المشار اليها اعلاه .

يقرران ما يلي :

المادة الاولى - تلغى القرارات المشار اليها اعلاه وتموض بالاحكام التالية :

المادة ٢ (٢) - ويشتمل امتحان البكالوريا للتعليم الثانوي على اختبارات كتابية اجبارية واختبارات للمراقبة المستمرة مطابقة للبرامج الرسمية الخاصة بالاقسام النهائية وعلى اختبار في التربية البدنية ويجرى الامتحان في دورة سنوية واحدة يحدد تاريخها كاتب الدولة للتعليم الثانوي والتقني .

المادة ٣ - يختبر المترشحون بالنسبة لكل مادة بلغة التدريس .

المادة ٤ - توجد تفاصيل ونوع الاختبارات في الملحق الثاني المرفق بهذا القرار .

المادة ٥ - يجب على كل تلميذ يدرس في قسم نهائي بمؤسسة عمومية ثانوية أن يشارك في الامتحان المنصوص عليه في هذا القرار .

المادة ٦ - يمكن للمترشحين الذين لا ينتمون الى أية مؤسسة أن يتقدموا الى هذا الامتحان ويجب عليهم أن يقدموا شهادة من مؤسسة مدرسية عمومية او خاصة معترف بها ، تثبت ان صاحبها قد حضر الامتحان تحضيراً كافياً وانه كفء ليمتحن في اختبارات البكالوريا .

المادة ٧ - يمكن لكل مترشح أن يختار عند تسجيله بين الشعب الخمس التالية :

- الآداب ،
- العلوم ،
- الرياضيات ،
- التقنية الرياضية
- التقنية الاقتصادية .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٥ في ١٩٧٥/٢/٢١ .

(٢) معادلة بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١٩٨٢/٣/١١ الجريدة الرسمية العدد ١٦ في ١٩٨٢/٤/٢٠ .

المادة ٨ - يحدد وزير التعليم الابتدائي والثانوي كل سنة تاريخ التسجيل واختتامه وكذا مراكز الامتحان .

المادة ٩ - يشتمل ملف الترشيح أساسا على :
(أ) طلب التسجيل يحضر على استمارة خاصة تقدمها مديرية الامتحانات والتوجيه المدرسي ،
(ب) نسخة من شهادة الميلاد ،

(ج) حوالة بريدية لدفع رسوم الامتحان ،
(د) بطاقة التربية البدنية تسجل عليها شهادة كفاءة المترشح أو عدم كفاءته يوقعها الطبيب .

المادة ١٠ - يعد مدير الثانوية تحت مسؤوليته بالنسبة للمترشحين الدارسين ، بطاقة تحليلية للمترشحين .
وينبغي أن تحمل هذه البطاقة النتائج المدرسية التي حصل عليها المترشح أثناء مرحلة الدورة الثانوية .

أما المترشحون الاحرار ، فينبغي أن يقدموا بطاقة المعلومات الشخصية تذكر فيها كفاءات تحضير الامتحان من قبل المترشح .

المادة ١١ - يجب على المترشح أن يحمل معه طيلة اختبارات الدورة بطاقة التعريف الوطنية أو أي وثيقة أخرى معترف بمماثلتها بموجب التشريع النافذ .

المادة ١٢ - لا يجوز للمترشحين أثناء الاختبارات أن يتصلوا ببعضهم البعض ولا أن يتصلوا بالخارج . كما لا يجوز أن يحتفظوا معهم بأي ورقة ولا مذكرة ولا كراس أو كتاب .

المادة ١٣ - في حالة وقوع غش أو محاولة غش أو مشاركة فيه ، يتوقف المترشح أو المترشحون الذين حاولوا الغش عن تحرير الاختبارات بطلب من رئيس مركز الامتحان الذي يحرر قرارا أو يقترح عقوبة .

ويتخذ القرار بشأنهم وزير التعليم الابتدائي والثانوي .

المادة ١٤ - يعين وزير التعليم الابتدائي والثانوي لجان الامتحان ، على أن يرأس كل لجنة أستاذ يعينه وزير التعليم العالي والبحث العلمي
المادة ١٥ - يجب اجراء تصحيح مزدوج

وكامل مع اغفال الاسم وينقط كل اختبار من صفر الى عشرين . ولكل نقطة معامل مبدئي في الملحق الاول المرفق بهذا القرار .

المادة ١٦ - يفصل الاسم بالنسبة للتصحيح والمداولات التي لها طابع سري بحت .

المادة ١٧ - كل مترشح حصل على معدل عام يساوي أو يفوق ١٠ على ٢٠ يعد ناجحا .

المادة ١٨ - يجوز قبول المترشحين الذين أحرزوا في الامتحان معدلا عاما يقل عن ١٠ على ٢٠ اذا قررت اللجنة ذلك بعد مداولات مبنية على دراسة البطاقة التحليلية أو البطاقة الفردية والنتائج المحصل عليها في الامتحان من جهة أخرى . ويحدد منشور صادر عن وزير التعليم الابتدائي والثانوي كفاءات انجاح هؤلاء المترشحين .

المادة ١٩ - ان للجنة الامتحان سلطة لاتنازع فيها . ولا يمكن قبول أي طعن ضد القرارات التي تتخذها طبقا لاحكام هذا القرار .

وفي حالة تعادل الاصوات يرجع صوت الرئيس .

المادة ٢٠ - تسجل اللجنة على شهادات الناجحين العلامات التالية :
- علاقة مقبول عندما يحرز المترشح معدلا أقل من ١٢ على ٢٠ .

- علامة « حسن » عندما يحرز المترشح معدلا يساوي ١٢ على ٢٠ على الأقل ودون ١٤ على ٢٠ .
- علامة « جيد » عندما يحرز المترشح معدلا يساوي ١٤ على ٢٠ على الأقل ودون ١٦ على ٢٠ .

- علامة « جيد جدا » عندما يحرز المترشح معدلا يساوي ١٦ على ٢٠ على الأقل .

المادة ٢١ - تمنح شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة ٢٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٦ ذي القعدة عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٤ .

الرقم	الاختبارات	المعامل	المدة
٤	الرياضيات	٨	٤ س
٥	العلوم الفيزيائية	٧	٤ س
٦	العلوم الطبيعية	٢	١ س و ٣٠ د
٧	التربية البدنية	١	-
	المجموع :	٢٤	
	(ب) اختبارات المراقبة المستمرة :		
	الفرنسية	٢	-
	التاريخ والجغرافيا	٢	-
	المجموع العام	٢٨	

شعبة التقنية الرياضية

الرقم	الاختبارات	المعامل	المدة
١	الأدب العربي	٢	٢ س
٢	اللغة الحية	٢	٢ س
٣	الرياضيات	٨	٤ س
٤	العلوم الفيزيائية	٧	٤ س
٥	البناء الميكانيكي	٤	٥ س
٦	التقنية التطبيقية	٢	سلم
	الاستصناع		
٧	التربية البدنية	١	-
	المجموع :	٢٦	

شعبة التقنية الاقتصادية

الرقم	الاختبارات	المعامل	المدة
١	الأدب العربي	٢	٢ س
٢	الفلسفة	٢	٣ س
٣	اللغة الأجنبية	٢	٢ س
٤	التاريخ	٢	١ س و ٣٠ د
٥	الجغرافيا	٢	١ س و ٣٠ د
٦	الرياضيات ١	٢	١ س و ٣٠ د
٧	الرياضيات ٢	٣	٢ س
٨	الحقوق	٢	١ س
٩	الاختبار التطبيقي		
	في الاقتصاد	٤	٣ س
١٠	التربية البدنية	١	-
	المجموع :	٢٢	

الملحق الاول
العوامل ومدة الاختبارات - شعبة الآداب

الرقم	الاختبارات	المعامل	المدة
	(أ) الاختبارات الاجبارية :		
١	الأدب العربي	٤	٣ س
٢	الفلسفة	٦	٤ س
٣	اللغة الأجنبية (١)	٣	٣ س
٤	اللغة الأجنبية (٢)	٢	٢ س
٥	التاريخ	٢	١ س و ٣٠ د
٦	الجغرافيا	٢	١ س و ٣٠ د
٧	الرياضيات	٢	٢ س
٨	التربية البدنية	١	-
	المجموع :	٢٢	
	(ب) اختبارات المراقبة المستمرة :		
	العلوم الفيزيائية	٢	-
	العلوم الطبيعية	٢	-
	المجموع العام	٢٦	

(أ) شعبة العلوم

الرقم	الاختبارات	المعامل	المدة
١	الأدب العربي	٢	٢ س
٢	الفلسفة	٢	٣ س
٣	اللغة الحية	٢	٢ س
٤	الرياضيات	٥	٣ س
٥	العلوم الفيزيائية	٥	٣ س
٦	العلوم الطبيعية	٥	٣ س
٧	التربية البدنية	١	-
	المجموع :	٢٢	
	(ب) اختبارات المراقبة المستمرة :		
	الفرنسية	٢	-
	التاريخ والجغرافيا	٢	-
	المجموع العام	٢٦	

(أ) شعبة الرياضيات

الرقم	الاختبارات	المعامل	المدة
١	الأدب العربي	٢	٢ س
٢	الفلسفة	٢	٣ س
٣	اللغة الحية	٢	٢ س

(١) هذا الجدول ممدول بالنسبة لشعب الآداب والعلوم والرياضيات بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ ١٩٨٢/٣/١ المشار اليه وقد نص هذا القرار في المادة

الثالثة منه على « ان المعدل الذي يؤخذ في الاعتبار بالنسبة لاختبارات المراقبة المستمرة) هو حاصل المعدل السنوي الأعلى الذي لا يقل عن ١٠ من ٢٠ في الفروض والاختبار المضروب في المعامل ٢ والذي تصفيه اللجنة الى مجموع النقاط المحصل عليها في الاختبارات الاجبارية الاخرى في امتحان البكالوريا .

الملحق الثاني — نوع الاختبارات البكالوريا اختبار الفلسفة :

تقدم ٣ مواضيع لاختيار المترشح . يتضمن هذا الاختبار برنامج الاقسام النهائية .
اختبار اللغة العربية :
تتروح ٣ مواضيع لاختيار المترشح :
١ - موضوع عام يسمح بالحكم على ثقافة المترشح وعلى أسلوبه .

٢ - موضوع أدبي يتعلق ببرنامج السنتين الدراسيتين الثانية والثالثة من التعليم الثانوي، يسمح بالحكم على معلومات المترشح الادبية وعلى أسلوبه .

٣ - تحليل نص من قبل المترشح لاحد الادباء المقررين في برنامج السنة النهائية :

وينبغي على المترشح أن يقوم بما يلي :

(١) ابراز الفكرة الرئيسية للنص .

(ب) دراسة أسلوب الكاتب (الصيغة والتعابير اللغوية) .

(ج) ابراز القيمة الادبية للنص .

اختبار اللغة الأجنبية :

١ - شعبة الآداب :

يمتحن المترشحون في اختبارات لغتين أجنبيتين : لغة أجنبية ١ . ولغة أجنبية ٢ .

٢ - الشعب الأخرى :

يمتحن المترشحون في اختبارات لغة أجنبية واحدة :

(١) اللغة الأجنبية ١ : يحتوي هذا الاختبار على ما يلي :

١ - نص تتبعه أسئلة لمصرفة مستوى ادراك المترشح ،

٢ - سلسلة تصارين لغوية لمعرفة عدد الكلمات التي اكتسبها المترشح ،

٣ - سلسلة تصارين هيكلية لمعرفة كفاءة المترشح في استعمال التركيبات الرئيسية للغة المختارة ،

٤ - انشاء يختلف طولها حسب الشعب ، والغرض من هذا التمرين هو معرفة قدرة المترشح على التعبير الكتابي .

(ب) اللغة الأجنبية ٢ : يحتوي هذا الاختبار على دراسة نص من البرنامج في شكل اجابة عن ثلاث مجموعات من الاسئلة تدور حول ما يلي :

١ - حركة تكوين النص ومبادئ تنظيمه .

٢ - الصلاقة الموجودة بين مجال التعبير والمضمون .

ويمكن أن يطلب من المترشحين القيام بدراسة مفصلة لفقرة قصيرة من النص .

٣ - اختبار بعض الابواب للنحوية .
يكون هذا السؤال فرصة لاختيار الثروات اللغوية للمترشحين (كالتحويلات بجميع انواعها والمترادفات الخ ..) .

اختبار العلوم الفيزيائية :

يشمل هذا الاختبار على ما يلي :

١ - اختبار على الحيار تخصص له ١٠ نقط ويتضمن :

(١) ٢ الى ٣ تمارين من الكيمياء والفيزياء ،

(ب) تحليل وشرح تجربة أجريت أثناء دروس الكيمياء أو الفيزياء .

٢ - مسألة في الفيزياء أو الكيمياء (١٠ نقط) .

اختبار العلوم الطبيعية :

١ - شعبة العلوم :

تتروح لاختيار المترشح ، ثلاثة مواضيع حول علم الحياة الحيواني (بيولوجي) والنباتي وحول المسائل الوراثية اذا اقتضى الامر .

ولا ينبغي أن تؤدي هذه المواضيع الى مجرد تكرار آلي للدروس بل يتطلب من المترشح التفكير وروح التركيب .

٢ - شعبة الرياضيات :

يشتمل هذا الاختبار على ما يلي :

- اما عن سؤال واحد يتطلب شرحا وافيا ويكون هذا السؤال مصحوبا برسوم تخطيطية واضحة تكتب عليها الاسماء بدقة .

- واما عن عدة أسئلة تتطلب التفكير .

- واما عن شرح رسوم صامته أو تركيب تجاري .

اختبار التاريخ :

تقترح ثلاثة مواضيع لاختبار المترشح : ولا يتبغى أن تؤدي هذه المواضيع الى مجرد تكرار آلى للدرس ، بل يتطلب من المترشح التفكير وروح التركيب .

ويمكن أن يعطى أحد المواضيع المقترحة فى شكل أعمال تطبيقية (رسم منحنيات اعتمادا على احصائيات وشرح نصوص تاريخية ذات أهمية، ومقارنة نصوص الخ ٠٠)

اختبار الجغرافيا :

ينظم هذا الاختبار حسب المبادئ المذكورة فى الاختبار السابق .

اختبار الرياضيات :

١ - شعب العلوم والرياضيات والتقنية الرياضية :

هو عبارة عن تمرينين (٨ نقط) وعن مسألة (١٢ نقطة) ، يتناول برنامج الشعبة المطابقة .

٢ - شعبة الآداب :

هو عبارة عن ٣ أو ٤ تمارين .

٣ - الشعبة التقنية الاقتصادية :

الاختبار الاول : هو عبارة عن تمرينين يتعلقان ببرنامج الاحصاءات والاحتمالات ،

الاختبار الثانى : هو عبارة عن تمرين (٥ نقط) ومسألة (١٥ نقطة) يتعلقان ببرنامج الرياضيات العامة .

اختبار فى الحقوق :

يقترح سؤالان لاختبار المترشح :

اختبار فى التقنية التطبيقية للاقتصاد :

تقترح مسألة ذات طابع اقتصادى تتطلب استعمال الفكر التركيبى للمترشح .

اختبار البناء الميكانيكى :

هو عبارة عن تمرين فى تقنية الرسوم البيانية يحتوى على أسئلة متعلقة ببرامج تقنية البناء والتكنولوجيا العامة كما يمكن أن يطلب من المترشحين تحرير مذكرة تقنية .

اختبار التقنية التطبيقية :

(أ) بالنسبة للمترشحين الاحرار :

هو عبارة عن ما يلى :

١ - تحرير سلسلة صنع أو انحاز تركيب (المدة ساعة واحدة ، المعامل ١) ،

٢ - سؤال شفاهى يسمح للممتحنين بالحكم على كفاءة المترشحين لتحقيق مراحل الصنع والضبط ، ورقابة الآلات الصناعية الآتية :

- مخروطة ، مفرزة ، ملزمة و مبرد ، مثقب .
المدة فى كل اختصاص : ١٠ دقائق .

المدة فى مجموع الاختصاصات الاربعة ٦٠ دقيقة على الاكثر ، ينقط كل سؤال على ٥ ، المعامل ١ .

(ب) بالنسبة للمترشحين المدرسين :

فان علامة اختبار التقنية التطبيقية تعوض بعلامة محصل عليها فى القسمين السادس والنهائى ثانوى للشعبة التقنية الرياضية كما تبين ذلك الجداول التالية :

<p>قسم السنة السادسة ثانوى لشعبة التقنية الرياضية</p>	<p>المعدل السنوى فى تدريبات المعمل المعامل ٢ معدل العلامات النصف السنوية فى التكنولوجيا - المعامل ١</p>	<p>معدل السنة السادسة ثانوى لشعبة التقنية الرياضية (أ) =</p>	<p>علامة التقنية التطبيقية فى الامتحان أ + ب ٢</p>
<p>القسم النهائى لشعبة التقنية الرياضية</p>	<p>المعدل السنوى فى تدريبات المعمل المعامل ٢ معدل العلامات النصف السنوية فى التكنولوجيا - المعامل ١ سلسلة الصنع - المعامل ١</p>	<p>معدل السنة النهائية لشعبة التقنية الرياضية (ب)</p>	<p>أ + ب ٢</p>

اختبار فى التربية البدنية :

١ - بالنسبة للمترشحين الاحرار :

هذا الاختبار هو عبارة على ما يلى :

(أ) اختبارات القوى :

- سباق السرعة ،

- رمى الاثقال ،

- القفز العالى ،

- سباق المقاومة .

(ب) اختبار فى الحركات الرياضية الذى هو عبارة عن القيام بالتتابع لحركات من الدرجة الاولى والثانية او الثالثة للاتحادية الرياضية الجزائرية حسب اختيار المترشح .

(ج) اختبار للاختيار (يختار المترشح من بين الاختبارات الآتية فى حالة ما اذا سمحت بذلك تجهيزات المراكز الرياضية) :

- سباحة حرة ،

- تسلق معدود الزمن ،

- سباق الحواجز .

بالنسبة للذكور يمتد الاختيار الى القفز الثلاثى ورمى القرص أو الرمح .

٢ - بالنسبة للمترشحين المدرسين :

ان علامة اختبار التربية البدنية بالنسبة لهؤلاء المترشحين هى المعدل السنوى للنقط المحصل عليها خلال السنة الدراسية على مستوى المؤسسة .

قرار مؤرخ فى ١٩ ذى الحجة عام ١٣٩٤ الموافق ٢ يناير سنة ١٩٧٥ يتضمن تطبيق المرسوم رقم ٧١ - ١٢٨ المؤرخ فى ١٨ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة البكالوريا للتعليم الاصلى (١)

ان وزير التعليم الاصلى والشؤون الدينية ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ١٠ المؤرخ فى ٢٦ شعبان عام ١٣٨٤ الموافق ١١ يناير سنة ١٩٦٤ والمتعلق بتنظيم التعليم الدينى بالجزائر والمعدل بالمرسوم رقم ٦٨ - ٣٨٥ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣ يونيو سنة ١٩٦٨ .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٢٨ المؤرخ فى ١٨ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة البكالوريا للتعليم الاصلى .

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ فى ١٨ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٧١

والمتمضمن تطبيق المرسوم رقم ٧١ - ١٢٨ المؤرخ في ١٨ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٧١ ، والمتضمن احداث شهادة البكالوريا للتعليم الاصل .

- وبناء على اقتراح مدير التعليم الاصل ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تلغى احكام القرار المؤرخ في ١٨ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٧١ والمشار اليه اعلاه وتموض بالاحكام التالية .

المادة ٢ - يجرى امتحان شهادة البكالوريا للتعليم الاصل باللفة العربية ما عدا اللغات الاجنبية ويحتوى على اختبارات كتابية مطابقة للبرامج المقرر للاقسام النهائية وعلى اختبار فى التربية البدنية . ويجرى الامتحان فى دورة سنوية واحدة ، مبينة فى الملحق ١ المرفق بهذا القرار ويحدد تاريخ اجراء هذا الامتحان وزير التعليم الاصل والشؤون الدينية .

المادة ٣ - يمكن للمترشح أن يختار عند تسجيله بين الشعب الثلاثة التالية :

- الشعبية الشرعية الادبية ،

- شعبة الرياضيات ،

- الشعبة العلمية .

المادة ٤ - يعفى المترشح الذى يتقدم للشعبة غير التى نجح فيها فى مدة سابقة من جميع الاختبارات للمواد المشتركة بين الشعبتين بشرط أن تكون اختبارات المواد التى نجح فيها لها معامل مساو على الاقل وبرامجها مماثلة أو أوسع .

المادة ٥ - لا يمكن أن يشترك فى امتحان شهادة البكالوريا الا تلامذة الاقسام النهائية من ثانويات التعليم الاصل وثانويات التعليم العام ، ويجوز لتلامذة الثانويات الخاصة المرخص لها وكذا التلاميذ الذين يتابعون دراستهم فى مراكز التكوين بشرط أن يقدموا شهادة مدرسية تثبت أنهم درسوا السنة النهائية وتلقوا تكويناً فى المرحلة الثانوية تخولهم المشاركة فى امتحان

شهادة البكالوريا أو حصلوا على الاهلية أو شهادة تعادلها قبل ثلاث سنوات على الاقل من تاريخ الترشيح .

المادة ٦ - يضبط دفتر تسجيل فى مكتب الامتحانات بمديرية التعليم الاصل يسجل فيه المترشحون بمن فيهم الاحرار ، ويحدد مدير التعليم الاصل موعد افتتاح التسجيل واختتامه ، كما يعين كل سنة مراكز لجان الامتحان .

المادة ٧ - يحتوى ملف المترشح على ما يلى :

(أ) استمارة يملؤها المترشح بالمعلومات اللازمة بخط يده ويوقعها .

(ب) شهادة الميلاد .

(ج) حوالة بريدية لدفع رسوم الامتحانات الجارى العمل بها فى البلاد .

(د) نسخة من شهادة الاهلية أو شهادة مدرسية تثبت أنه درس القسم النهائى فى احدى المؤسسات الثانوية للتعليم الاصل والتعليم العام .

المادة ٨ - ترسل ملفات وقوائم المترشحين من قبل مديري الثانويات الى مديرية التعليم الاصل - مكتب الامتحانات - فور الانتهاء من التسجيل .

المادة ٩ - يرسل الدفتر المدرسى للمترشح المنتظم الذى يعد تحت مسؤولية مدير المؤسسة قبل الشروع فى الاختبار ، ويجب ان يحمل صورة التلميذ وامضاءه .

المادة ١٠ - تشكل لجان الامتحان المذكورة فى المادة ٧ من هذا القرار فى كل مركز كما يلى :

(أ) مدير ثانوية رئيسا ،

(ب) ممثل عن مديرية التعليم الاصل ،

(ج) عدد من الاساتذة يناسب عدد المترشحين فى المركز .

المادة ١١ - تكلف لجان الامتحان فى كل مركز بالتحقيق فى بطاقات التعريف للمترشحين ومراقبة سير الامتحان وتوزيع الاسئلة وأوراق الاختبارات وجمعها وحفظها جيدا والعمل على اجراء الامتحان بصورة منظمة .

المادة ١٢ - يجب على المترشح أن يحمل معه طيلة اختبارات الدورة بطاقة التعريف الوطنية ، وبطاقة الاستدعاء للامتحان .

المادة ١٣ - تجرى الاختبارات على أوراق رسمية خاصة تسلمها لهم وزارة التعليم الاصلى والشؤون الدينية .

المادة ١٤ - لا يجوز للمترشحين الاتصال بعضهم ببعض ولا بالخارج أثناء الامتحانات كما لا يجوز لهم ادخال أى شىء من الكتب والكراريس والاوراق والمذكرات والقواميس الى قاعة الامتحان .

المادة ١٥ - فى حالة وقوع الغش أو محاولة الغش والمشاركة فيه يوقف المترشح عن متابعة الاختبارات كما يقضى فورا من يشاركه فى الغش ويطرده من قاعة الامتحان ، ثم يحضر رئيس المركز تقريراً مفصلاً بالوثائق ويرفقه بالمستندات والاوراق المضبوطة لدى المترشح .

المادة ١٦ - فى حالة اثبات الغش المشار اليه فى المادة ١٥ أعلاه يجوز للجنة المركزية أن تقترح على وزير التعليم الاصلى والشؤون الدينية منح المترشح من المشاركة فى نفس الامتحان خلال دورة أو اثنتين دون أن يستمر هذا المنع مدة تتجاوز دورتين .

المادة ١٧ - تمنع لجان الامتحان والمراقبة من التكلم مع المترشحين والانعناء عليهم أو الاطلاع على عملهم بعد توزيع الاسئلة عليهم ، كما تمنع من اعطاء الشروح الخاصة بالمواضيع المطروحة وبمفرداتها ما لم يأذن بذلك رئيس اللجنة المركزية الذى يمكنه أن يعطى للمتشحين الايضاحات الضرورية حول الاخطاء المطبعية لبعض الاسئلة ، على نسق واحد فوري لفائدة جميع المترشحين .

المادة ١٨ - يعين وزير التعليم الاصلى والشؤون الدينية كل سنة لجنة لاختيار الاسئلة ولجنة مركزية للاشراف على الامتحانات .

المادة ١٩ - تتكون لجنة اختيار الاسئلة من :

(أ) مدير التعليم الاصلى أو ممثله رئيساً ،

(ب) مفتش التعليم الاصلى ،

(ج) أستاذ مختص فى كل مادة من مواد الامتحان .

المادة ٢٠ - تتألف اللجنة المركزية للامتحان من :

(أ) مدير التعليم الاصلى أو ممثله رئيساً

(ب) مديري ثانويات التعليم الاصلى المعينين روساء مراكز الامتحان ،

(ج) استاذ جامعى تعينه وزارة التعليم العالى والبحث العلمى .

(د) أستاذ مختص فى كل مادة من مواد الامتحان ،

المادة ٢١ - تجتمع اللجنة المركزية للامتحان فور الانتهاء من الامتحان وفى نطاق مهامها لدراسة القضايا التى تتعلق بسير الامتحان ولا سيما :

(أ) الاشراف على لجان التصحيح ،

(ب) وضع سلالمة النقط لكل مادة ،

(ج) منح الناجحين درجات النجاح حسب المعدلات العامة التى يحصلون عليها ،

(د) دراسة اوضاع المترشحين الحاصلين على معدل أقل من ١٠ على ٢٠ .

(هـ) دراسة التقارير الواردة من رؤساء مراكز الامتحان .

المادة ٢٢ - تعتبر مقررات اللجنة المركزية للامتحان نهائية وغير قابلة للطعن .

المادة ٢٣ - تتخذ اللجنة المركزية للامتحان قراراتها بالاغلبية المطلقة وعند تعادل الاصوات يرجع صوت الرئيس .

المادة ٢٤ - يجب اجراء تصحيح مزدوج وكامل مع اغفال الاسم ، وينقط كل اختبار بعلامة تتراوح بين الصفر وعشرين نقطة ، ويعطى لكل مادة المعامل المخصص لها فى الملاحق ٢ و ٣ و ٤ المرفقة بهذا القرار .

المادة ٢٥ - ان المترشح الذى أخذ الصفر فى احدى مواد الاختبار مهما كانت يعتبر راسباً .

المادة ٢٦ - ان المترشح الذى يحصل على معدل ١٠ على ٢٠ يعد ناجحا .

ان المترشحين المنتظمين الذين يحصلون على معدل عام اقل من ١٠ على ٢٠ وأكثر من ٨ على ٢٠ يمكن اعتبارهم ناجحين اذا قررت ذلك اللجنة المركزية بعد دراسة الدفتر المدرسى (معدل امتحان الفترات) من جهة ، وبعد دراسة المعدل العام للمواد الرئيسية من جهة أخرى .

أما المترشحون غير المنتظمين المحصلون على معدل عام اقل من ١٠ على ٢٠ وأكثر من ٨ على ٢٠ فيعدون ناجحين بعد مداوات اللجنة المركزية ودراسة النتائج المحصل عليها فى الامتحان شريطة الحصول على معدل فى المواد الرئيسية يساوى ١٠ على ٢٠ .

المادة ٢٧ - ترتب اللجنة المركزية للامتحان ملاحظاتها لنتائج الناجحين وفقا لمايل :

(أ) (مقبول) عندما يحصل المترشح على علامة اقل من ١٢ على ٢٠ .

(ب) (قريب من الحسن) عندما يحصل على علامة تساوى على الاقل ١٢ على ٢٠ وأقل من ١٤ على ٢٠ .

(ج) (حسن) عندما يحصل المترشح على علامة تساوى على الاقل ١٤ على ٢٠ وأقل من ١٦ على ٢٠ .

(د) (حسن جدا) عندما يحصل المترشح على علامة تساوى على الاقل ١٦ على ٢٠ وأقل من ١٩ على ٢٠ .

(هـ) (ممتاز) عندما يحصل المترشح على علامة تساوى على الاقل ١٩ على ٢٠ .

ان ملاحظات (حسن) و (حسن جدا) و (ممتاز) لا يمكن أن تمنح مبدئيا اذا كانت احدى علامات الاختبارات الكتابية اقل من ٥ على ٢٠ ويمنح المترشح فى هذه الحالة الملاحظة التى تقل عن ذلك مباشرة .

المادة ٢٨ - ان المواد الرئيسية المشار اليها فى المادة ٢٧ أعلاه هى :

(أ) بالنسبة للشعبة الشرعية الادبية :

- تفسير القرآن الكريم ،

- الفقه الاسلامى ،

- الادب العربى ،

- الفلسفة ،

(ب) بالنسبة لشعبة الرياضيات هى :

- الرياضيات ،

- الفيزياء والكيمياء ،

(ج) بالنسبة للشعبة العلمية هى :

- العلوم الطبيعية ،

- الفيزياء والكيمياء ،

- الرياضيات ،

المادة ٢٩ - توقع شهادة البكالوريا للتعليم الاصلى من طرف وزير التعليم الاصلى والشؤون الدينية .

المادة ٣٠ - يكلف مدير التعليم الاصلى بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٩ ذى الحجة عام ١٣٩٤ الموافق ٢ يناير سنة ١٩٧٤ .

الملحق الاول

طبيعة اختبارات البكالوريا

١ - تفسير القرآن الكريم والحديث (الشعب الثلاث)

(أ) يطرح سؤالان ويختار التلميذ احدهما ،

(ب) تفسير الآيات القرآنية والاحاديث النبوية تفسيراً وافياً مع ذكر اسباب النزول وتطبيقها على الحياة الاجتماعية .

٢ - الفقه الاسلامى (الشعب الثلاث)

الاختبار عبارة عن سؤالين يختار التلميذ احدهما .

٣ - أصول الفقه (الشعبة الشرعية - الادبية)

تطرح ثلاثة أسئلة ويختار التلميذ واحدا منها .

٤ - الفلسفة (الشعب الثلاث)

يقدم للمترشحين ثلاثة مواضيع يختار التلميذ واحدا منها ويحلله تحليلًا فلسفيًا في نطاق برامج الاقسام النهائية .

٥ - الادب العربي (الشعب الثلاث)

الاختبار عبارة عن دراسة نص أدبي يتراوح من ١٣٠ الى ١٥٠ كلمة لأحد الكتاب المقررين في برنامج السنة النهائية .

- تعتمد هذه الدراسات على تحليل النص وإبراز الأفكار الأساسية فيه والحكم عليه مع التعليل .

٦ - التاريخ (الشعبة الشرعية - الادبية)

يقترح ثلاثة مواضيع من التاريخ ويختار المترشح أحدها ويمكن أن يعطى أحد المواضيع المقترحة في شكل أعمال تطبيقية (رسم منحنيات اعتمادا على إحصائيات ، شرح نصوص تاريخية ذات أهمية ، مقارنة نصوص الخ ...)

٧ - الجغرافيا (الشعبة الشرعية - الادبية)

يوضع اختبار الجغرافيا حسب المبادئ المذكورة في اختبار التاريخ .

٨ - الرياضيات

(أ) الاختبار بالنسبة لشعبتي الرياضيات والعلوم عبارة عن تمرينين تطبيقيين مباشرة للدروس (العلامة ٨) ومسألة إما في الجبر أو في حساب المثلثات ، وإما في الهندسة ، أو في الحساب أو في المواد الثلاث معا (العلامة ١٢) .

(ب) الاختبار بالنسبة للشعبة الشرعية الادبية عبارة عن ٣ أو ٤ تمارين .

٩ - العلوم الطبيعية (شعبة العلوم)

تقترح ثلاث مواضيع يختار المترشح منها واحدا حول علم الحياة الحيواني (بيولوجي)

والنبات في نفس الوقت وحول مسائل وراثية على الاحتمال تؤخذ هذه الأسئلة من برنامج العلوم الطبيعية للسنة النهائية .

(ب) العلوم (شعبة الرياضيات)

يوضع هذا الاختبار :

- أما على سؤال واحد يتطلب شرحا وإثباتا يمكن أن يكون مصحوبا برسوم تخطيطية واضحة تكتب عليها الاسماء ،

- وأما على عدة أسئلة تتطلب التفكير ،

- وأما على شرح رسوم صامته أو تجارب مركبة ،

١٠ - العلوم الفيزيائية (شعبتا العلوم والرياضيات)

١ - شعبة الرياضيات : اختبار على الخيار :

(أ) سؤال من دروس الكيمياء أو الفيزياء ،

(ب) مجموعة من تمارين الكيمياء والفيزياء ،

(ج) تحليل وشرح تجربة أجريت في دروس الكيمياء أو الفيزياء .

٢ - شعبة العلوم :

(أ) اختبار على الخيار كاختبار فرع الرياضيات (١٠ نقط) ،

(ب) مسألة من الكيمياء أو الفيزياء (١٠ نقط) ،

١١ - اللغة الأجنبية لجميع الشعب :

(أ) اللغة الأجنبية الأولى لجميع الشعب :

الاختبار عبارة عن دراسة نص وصفي في (٢٠) سطرا تقريبا ويكون متبوعا بأسئلة حول معنى النص وبأسئلة حول التحليل والتصريف .

(ب) اللغة الأجنبية الثانية :

الاختبار عبارة عن إجابة عن أسئلة حول الحياة العادية وأخرى في القواعد (تصريف ، تحويل الخ ...)

١٢ - التربية البدنية :

الملحق ٢

المعامل ومدة الاختبارات

الشعبة الشرعية الادبية

المواد	المعامل	المدة
تفسير القرآن الكريم	٣	٣ س
الفقه	٣	٣ س
اصول الفقه	٣	٣ س
الفلسفة	٦	٤ س
الادب العربي	٤	٣ س
اللغة الحية (١)	٣	٣ س
اللغة الحية (٢)	٢	٢ س
التاريخ	٢	١٣٠ ر س
الجغرافيا	٢	١٣٠ ر س
الرياضيات	٢	٢ س
التربية البدنية	١	
	٣١	

١ - بالنسبة للمترشحين المؤسسين :

ان علامة اختبار التربية البدنية بالنسبة لهؤلاء المترشحين هي المعدل السنوي للنقطة المحصل عليها خلال السنة الدرامية على مستوى المؤسسة .

٢ - بالنسبة للمترشحين الاحرار :

هذا الاختبار هو عبارة على ما يلي :

(أ) اختبارات القوى :

- سباق السرعة ،

- رمي الاثقال ،

- القفز العالي ،

- سباق المقاومة .

الملحق ٣

المعامل ومدة الاختبارات

شعبة الرياضيات

المواد	المعامل	المدة
تفسير القرآن الكريم	٢	٣ س
الفقه	٢	٣ س
الفلسفة	٢	٣ س
الادب العربي	٢	٢ س
اللغة الحية (١)	٢	٢ س
اللغة الحية (٢)	١	٢ س
الرياضيات	٨	٤ س
العلوم الفيزيائية	٧	٤ س
العلوم الطبيعية	٢	١٣٠ ر س
التربية البدنية	١	
	٢٩	

(ب) اختبار في الحركات الرياضية الذي هو عبارة عن القيام بالتتابع لحركات من الدرجة الاولى والثانية أو الثالثة للاتحادية الرياضية الجزائرية حسب اختيار المترشح .

(ج) اختبار للاختيار (يختار المترشح من بين الاختبارات الآتية في حالة ما اذا سمحت بذلك تجهيزات المراكز الرياضية) :

- سباحة حرة ،

- تسلق معدود الزمن ،

- سباق الحواجز .

بالنسبة للذكور يمتد الاختبار الى القفز الثلاثي

ورمي القرص أو الرمح .

الملحق ٤

المعامل ومدة الاختبارات

شعبة العلوم

المواد	المعامل	المدة
تفسير القرآن الكريم	٢	٣ س
الفقه	٢	٣ س
الفلسفة	٢	٣ س
الادب العربي	٢	٢ س
اللغة الحية (١)	٢	٢ س
اللغة الحية (٢)	١	٢ س
الرياضيات	٥	٣ س
العلوم الفيزيائية	٥	٣ س
العلوم الطبيعية	٥	٣ س
التربية البدنية	١	
	٢٧	

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تلغى أحكام القرار المؤرخ في ١٨ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٧١ والمشار اليه أعلاه وتعوض بأحكام هذا القرار .

المادة ٢ - يجرى امتحان شهادة الاهلية المحدثة بموجب المرسوم رقم ٧١ - ١٢٩ المؤرخ في ١٨ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٧١ المشار اليه أعلاه خلال دورة سنوية واحدة يحدد تاريخها وزير التعليم الاصلى والشؤون الدينية .

المادة ٣ - يحتوى امتحان شهادة الاهلية للتعليم الاصلى على اختبارات كتابية مطابقة لبرامج السنتين الثالثة والرابعة من المرحلة المتوسطة فى مؤسسات التعليم الاصلى ، وعلى اختبارات للتربية البدنية .

المادة ٤ - تحدد طبيعة ومدة ومعامل الاختبارات فى الملحق المرفق بهذا القرار .

المادة ٥ - ان التلميذ الذى يتابع دراسته فى السنة الرابعة من المرحلة المتوسطة بمؤسسات التعليم الاصلى يمكنه ان يشارك فى امتحان شهادة الاهلية بدون مراعاة السن ولا يشارك التلاميذ من الاقسام السفلى فى هذا الامتحان .

المادة ٦ - يستطيع التلاميذ الذين يدرسون فى تكميليات وثانويات التعليم العام فى مؤسسات خاصة معترف بها أو فى مراكز التكوين أن يشاركوا فى هذا الامتحان على أن يقدموا بطاقة المعلومات الشخصية مصحوبة بأوراق الاثبات المطلوبة .

المادة ٧ - يضبط فى مكتب الامتحانات بمديريات التعليم الاصلى دفتر تسجيل خاص لكل من المترشحين من مؤسسات التعليم الاصلى وغير المنتظمين المشار اليهم فى المادة ٦ أعلاه .

المادة ٨ - يحدد تاريخ افتتاح واختتام دفتر التسجيل لشهادة الاهلية للتعليم الاصلى .

قرار مؤرخ فى ٩ محرم عام ١٣٨٥ الموافق ٢٢ يناير سنة ١٩٧٥ يتضمن تطبيق المرسوم رقم ٧١ - ١٢٩ المؤرخ فى ١٨ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الاهلية للتعليم الاصلى (١)

ان وزير التعليم الاصلى والشؤون الدينية ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ١٠ المؤرخ فى ١١ يناير سنة ١٩٦٤ والمتضمن تنظيم التعليم الدينى بالجزائر والمعدل بموجب المرسوم رقم ٦٨ - ٢٨٥ المؤرخ فى ٧ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣ يونيو سنة ١٩٦٨ .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٢٩ المؤرخ فى ١٨ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الاهلية للتعليم الاصلى ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ فى ١٨ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٧١ والمتضمن تطبيق المرسوم رقم ٧١ - ١٢٩ المؤرخ فى ١٨ ربيع الاول عام ١٣٩١ الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٧١ والمشار اليه أعلاه والمتضمن احداث شهادة الاهلية للتعليم الاصلى ،

- وبناء على اقتراح مدير التعليم الاصلى ،

وتعين مراكز الامتحان ولجان الرقابة من طرف مدير التعليم الاصيل .

المادة ٩ - لا يسمح لاي مترشح أن يسجل اسمه في مؤسستين أو أكثر من مؤسسات التعليم الاصيل خلال سنة واحدة .

المادة ١٠ - يقدم كل مترشح الى مؤسسة التعليم الاصيل ملف الترشيح المحتوي على :

(أ) طلب التسجيل المطبوعة استمارته ويتم المترشح المعلومات المطلوبة بخط يده ويوقعه هو نفسه أو وليه ان كان غير راشد (ويذكر فيه اللغة الثانية المختارة) .

(ب) شهادة الميلاد .

(ج) حافظة أوراق موقعه من طرف مدير المؤسسة .

(د) وصل رسوم الامتحان الجارى بها العمل ،

(هـ) شهادة مدرسية مصحوبة ببطاقة المعلومات الشخصية ان كان المترشح غير منتظم .

المادة ١١ - ترسل ملفات المترشحين من قبل مديري مؤسسات التعليم الاصيل الى مكتب الامتحانات فور الانتهاء من التسجيل .

المادة ١٢ - تختار مواضيع الاخبارات من طرف لجنة الاختيار التي يعينها وزير التعليم الاصيل والشؤون الدينية .

المادة ١٣ - تتكون اللجنة المذكورة في المادة اعلاه من :

- مدير التعليم الاصيل أو مثله رئيسا ،

- نائب مدير الامتحانات والمنح المدرسية والانعاش ،

- رئيس المكتب التربوي ،

- استاذ تعينه وزارة التعليم الابتدائي والثانوي ،

- استاذ أو أكثر لكل مادة .

المادة ١٤ - تشكل في كل مركز امتحان لجنة تضم :

- مدير مؤسسة ، رئيسا ،

- ممثلا عن مدير التعليم الاصيل .

- عددا من الاساتذة يتناسب مع عدد المترشحين في كل مركز .

المادة ١٥ - تتكلف هذه اللجنة تحت طائلة المسؤولية بالتحقيق في بطاقات تعريف المترشحين ومراقبة الامتحانات وتوزيع الاسئلة وأوراق الاختبارات وجمعها وحفظها جيدا ، والعمل على اجراء الامتحان بصورة منتظمة .

المادة ١٦ - يجب على كل مترشح ابراز ورقة الاستدعاء وبطاقة التعريف الوطنية أو المدرسية طيلة مدة الامتحان على أن تكون هذه الاخيرة محررة سنة الامتحان وحاملة صورة التلميذ الجارية وعليها ختم المؤسسة وتوقيع المدير .

المادة ١٧ - تجرى الاختبارات على أوراق رسمية خاصة تسلمها الادارة للمترشحين .

المادة ١٨ - لا يجوز أن يكون للمترشحين أي اتصال فيما بينهم أو بالخارج مدة اجراء الامتحان، كما لا يجوز لهم اصطحاب أية ورقة أو مذكرة أو كتاب ، ولا يمكن استعمال أية ورقة لا يسمح بها القانون .

المادة ١٩ - اذا ارتكب مترشح غشا أو محاول الغش أو المشاركة فيه يوقفه رئيس المركز عن متابعة الامتحان ويطرده من قاعة الاختبارات فوراً ثم يحرر تقريراً مفصلاً مرفقاً بالوثائق والمستندات المضبوطة ، ويجوز للجنة المركزية أن تقترح على وزير التعليم الاصيل والشؤون الدينية منح المترشح من المشاركة في نفس الامتحان خلال دورة سنوية أو أكثر دون أن يستمر هذا المدة تتجاوز دورتين .

المادة ٢٠ - يعين وزير التعليم الاصيل والشؤون الدينية اللجنة المركزية للامتحان كل سنة باقتراح من مدير التعليم الاصيل ، وتشكل على النحو التالي :

(أ) مدير التعليم الاصيل أو مثله ، رئيسا ،

(ب) نائب مدير الامتحانات والمنح والانعاش ،

(ج) رؤساء مراكز الامتحان ،

(د) اساتذة مختصين في مواد الامتحان .

المادة ٢١ - تتولى اللجنة المركزية لامتحان في نطاق مهامها ما يلي :

- الاشراف على لجان التصحيح ،

- وضع ملامح التنقيط في كل مادة ،

- دراسة أوضاع المترشحين الحاصلين على معدل أقل من ١٠ على ٢٠ ،

- دراسة التقارير الواردة من رؤساء مراكز الامتحان .

المادة ٢٢ - تجتمع اللجنة المركزية للامتحان فور الانتهاء من الامتحان وتتخذ قراراتها بالأغلبية المطلقة ، وعند تعادل الاصوات يرجح صوت الرئيس .

المادة ٢٣ - تعتبر قرارات اللجنة المركزية نهائية ولا تقبل أي طعن .

المادة ٢٤ - يجب أن يقدم الدفتر المدرسي المعد تحت مسؤولية مدير المؤسسة قبل الاختبارات ، ولا يطلب هذا الدفتر من المترشحين غير المنتظمين المنصوص عليهم في المادة ٦ أعلاه .

المادة ٢٥ - تصحح أوراق الإجابة تصحيحا مزدوجا ومجهولا من طرف المصححين .

المادة ٢٦ - تقدر كل مادة بعلامة تتراوح بين الصفر وعشرين نقطة وتكون علامة الصفر مسقطة في جميع الاختبارات .

المادة ٢٧ - يعتبر كل تلميذ متحصل على المعدل العام ١٠ على ٢٠ على الأقل ناجحا .

المادة ٢٨ - أن المترشحين الذين يحصلون على معدل يتراوح بين ٨ على ٢٠ وأقل من ١٠ على ٢٠ يمكن اعتبارهم ناجحين بعد دراسة اللجنة للدفاتر المدرسية بالنسبة للمترشحين المنتظمين والحصول على معدل ١٠ على ٢٠ في المواد الرئيسية بالنسبة للمترشحين غير المنتظمين .

المادة ٢٩ - تعتبر المواد التالية رئيسية في امتحان شهادة الاهلية :

١ - الفقه ،

٢ - القرآن الكريم والتفسير ،

٣ - دراسة نص ،

٤ - الرياضيات .

المادة ٣٠ - تبلغ نقط المترشحين الراسبين بعد نهاية دورة الامتحان الى مؤسسات التعليم الاصلى والى المترشحين غير المنتظمين مباشرة .

المادة ٣١ - يقع اختبار مادة التربية البدنية خلال الاشهر الثلاثة النهائية للسنة الدراسية .

المادة ٣٢ - يصدر مدير التعليم الاصلى التعليمات الخاصة بالامتحانات وتنظيمها قبل تاريخ افتتاح دورة الامتحان .

المادة ٣٣ - يكلف مدير التعليم الاصلى بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٩ محرم عام ١٣٩٥ الموافق ٢٢ يناير سنة ١٩٧٥ .

الملحق

طبيعة اختبار شهادة الاهلية للتعليم الاصل

١ - القرآن الكريم : يشتمل هذا الاختبار على :

(أ) كتابة آيات قرآنية مع شكلها .

(ب) شرح وتفسير آية قرآنية أو حديث على الخيار .

مدة الاختبار : ساعتان ، المعامل : ٣ .

٢ - الفقه : يطرح على المترشح سؤالان على الخيار في الفقه .

مدة الاختبار : ساعتان ، المعامل : ٣ .

٣ - التوحيد : يقترح سؤالان ويختار المترشح احدهما .

مدة الاختبار : ساعة واحدة ، المعامل : ١ .

٤ - دراسة النص : يقترح على المترشح نص يشتمل على :

٨٠ الى ١٠٠ كلمة متبوعة بخمسة أسئلة :

١ - شكل فقرة من النص .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ١٣ صفر عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٥ يتضمن تعديل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ وللتضمن تنظيم امتحان شهادة الكفاءة التربوية (١)

ان وزير التعليم الابتدائي والثانوي ،

ووزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي العام للتوظيف العمومية ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٤٥ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي او الفردي التي تهم وضعية الموظفين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٣٠٨ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسي الخاص للمعلمين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٤٦ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتعلق بالتميين في الوظائف العمومية واعادة ترتيب افراد جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم ٦٨ - ٥١٧ المؤرخ في ١٩ غشت سنة ١٩٦٨ والرسوم رقم ٦٩ - ١٢١ المؤرخ في ١٨ غشت سنة ١٩٦٩ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٧٧ المؤرخ في ٢٤ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٣ نوفمبر

٢ - اعراب كلمات او جمل من النص .

٣ - تحويل فقرة من النص .

٤ - شرح مفردات من النص .

٥ - شرح عبارة من النص .

مدة الاختبار : ساعتان ، المعامل : ٣ .

٥ - الرياضيات : يحتوى الاختبار على :

- تمرينين مستقلين .

- مسألة تحتوى على عدة أسئلة ، (ويمكن أن

تكون أجزاء المسألة مستقلة) .

مدة الاختبار : ثلاث ساعات - المعامل : ٥ .

٦ - العلوم الطبيعية : يطرح سؤالان على الخيار من برنامج السنة الرابعة المتوسطة كل سؤال متبوع برسم بياني ، أو رسم عاد يمكن أن يكون متعلقا أو غير متعلق بالسؤال .

مدة الاختبار : ساعتان - المعامل : ٢ .

٧ - التاريخ والجغرافية : يقترح سؤالان على الخيار من برنامج السنة الرابعة المتوسطة وكل سؤال يشتمل على فقرة في التاريخ والاخرى في الجغرافية .

مدة الاختبار : ساعتان - المعامل : ٢ .

٨ - اللغة الاجنبية (١) : الاختبار عبارة عن دراسة نص متبوع بأسئلة حول الاعراب والتصريف وتحويل جمل .

مدة الاختبار : ساعة ونصف ، المعامل : ١ .

٩ - اللغة الاجنبية (٢) : الاختبار عبارة عن دراسة نص متبوع بأسئلة حول التصريف أو التحويل أو شرح مفردات .

مدة الاختبار : ساعة ونصف ، المعامل : ١ .

١٠ - التربية البدنية يجرى هذا الاختبار أثناء الفصل الاخير من السنة الدراسية ، ويمفى المترشحون الذين لم يؤهلهم الطبيب .

سنة ١٩٧٠ والمتضمن القانون الاساسى لطلبة المعاهد التكنولوجية للتربية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٤٣ المؤرخ فى اول ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ٢٨ يناير سنة ١٩٧١ والمتعلق بتأخير حدود السن للتعين فى الوظائف العمومية ،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى ٢١ شوال عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تعديل المادتين ٣ و ٤ من القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى ٦ ذى الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٧٠ والمتضمن تحديد مستوى معرفة اللغة العربية بالنسبة لموظفى ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية ،

- وبعد الاطلاع على القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى ٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ والمتعلق بإعادة تنظيم امتحان شهادة الكفاءة التربوية ،

- وبناء على اقتراح مدير الامتحانات والتوجيه المدرسى .

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - تنظم شهادة الكفاءة التربوية وفقا للشروط المحددة فى هذا القرار .

المادة ٢ (١) - يمكن أن يترشح لهذه الشهادة :

(ا) المعلمون طلاب المعاهد التكنولوجية للتربية فرع المعلمين الحائزون شهادة انتهاء الدراسة .

(ب) الاساتذة طلاب المعاهد التكنولوجية للتربية ، فرع اساتذة التعليم المتوسط المعينون علمين متمرنين .

(ج) المعلمون المساعدون الحائزون شهادة الكفاءة العليا .

(د) المعلمون الموظفون من بين المترشحين حاملى شهادة البكالوريا والذين يشبتون أقدمية سنة واحدة على الاقل فى التعليم بحلول تاريخ الامتحان .

المادة ٣ - يوجه ملف الترشيح الى مديرية التربية والثقافة بولاية الاقامة فى المهل المحددة للامتحانات ، ويتألف من :

١ - طلب تسجيل للمشاركة فى الامتحان مع بيان لغة التعليم التى يختارها المترشح ،

٢ - نسخة من شهادة الميلاد أو البطاقة الشخصية للحالة المدنية ،

٣ - نسخة مصادق عليها :

. - أما لشهادة نهائية الدراسة بالمعاهد التكنولوجية للتربية بخصوص الطلبة المعلمين .

- أو لشهادة الالتحاق بسلك المعلمين بخصوص الطلبة الاساتذة للتعليم المتوسط .

- أو للشهادات والكفاءات الاخرى بخصوص غيرهم من المترشحين .

٤ - كشف عن الخدمات السابقة فى التعليم، يسلمه مدير التربية والثقافة .

المادة ٤ (٢) - تنص شهادة الكفاءة التربوية اختبارات كتابية وأخرى تطبيقية وشفوية .

أولا - الاختبارات الكتابية :

١ - اختبار فى التربية العامة يشتمل على بحث أو شرح نص يهدف الى تقدير الثقافة التربوية عند المترشحين لمدة ساعتان - المعامل: ٢

٢ - اختبار فى التربية التطبيقية يشتمل على موضوع أو سلسلة أسئلة يهدف الى تقدير مدى التحكم فى الطرق التربوية ، وتقنياتها ، وأساليب التعليم المطبقة على مختلف المواد الدراسية فى الطورين الاولين من التعليم الاساسى ، المدة ساعتان : المعامل ٢ ،

٣ - اختبار فى اللغة الوطنية المحدد فى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ المشار اليه أعلاه لامترشحين المشاركين فى الامتحان باللغة الفرنسية ، المدة : ساعتان .

ثانيا - الاختبارات التطبيقية :

١ - الاختبارات التطبيقية :

(أ) تشتمل هذه الاختبارات بالنسبة

للمترشحين الذين يدرسون باللغة العربية على ما يأتي :

- تقديم درسين متميزين في دراسة اللغة،
المعامل ٢ ،

- تقديم درس في تربية الرياضيات :
المعامل ١ ،

- تقديم حصة في دراسة المحيط أو النشاط الثقافي (رسم ، تربية موسيقية ، غناء أشغال يدوية) أو التربية البدنية والرياضية - المعامل : ١ .

(ب) تشمل هذه الاختبارات بالنسبة للمترشحين الذين يدرسون باللغة الفرنسية على ما يأتي :

- تقديم ثلاثة دروس متميزة في اللغة الفرنسية ، المعامل : ٣ .

تقديم حصة في دراسة المحيط أو النشاط الثقافي (رسم تربية موسيقية ، غناء أشغال يدوية) أو في التربية البدنية والرياضية - المعامل : ١ .

يجب أن تجرى هذه الحصة باللغة العربية .

٢ - الاختبار الشفوي :

يتمثل هذا الاختبار الذي يتم مباشرة بعد الاختبار التطبيقي في محادثة بين المترشح واللجنة المنصوص عليها في المادة ١٤ من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢٦ ابريل سنة ١٩٧٥ ويتضمن ما يأتي :

(أ) سؤال في التشريع والاخلاق المهنية،
(ب) سؤالان في التربية يتعلقان بمادتين دراسيتين من المواد الدراسية الأربع الآتية ويسحبان بالقرعة :

التربية الوطنية والسياسة والتربية الإسلامية والتربية البدنية والرياضية والتربية الفنية (رسم أشغال يدوية ، غناء) .

تتناول هذه الأسئلة محتويات برامج التعليم الخاصة بهذه المواد الدراسية ، كما تناول أهدافها وطرائق تعليمها .

التحضير : ٢٠ دقيقة ،

مدة السؤال : ٢٠ دقيقة - المعامل : ١ .

المادة ٥ - تنظم الاختبارات الكتابية لشهادة الكفاءة التربوية كل سنة في دورة أو دورتين وفي التواريخ التي يحددها وزير التعليم الابتدائي والثانوي ، وتخصص الدورة الثانية للمترشحين الذين لم ينجحوا في الدورة الأولى والذين أحرزوا معدلا يساوي على الأقل ٥ على ٢٠ أو لم يحضروا الاختبارات لسبب قاهر متروك لتقدير مديرية التربية والثقافة بالولاية .

المادة ٦ - تشمل مواضيع الاختبارات على برامج المعاهد التكنولوجية للتربية . فرع المعلمين .

المادة ٧ - تختار مواضيع الاختبارات لجنة يعينها وزير التعليم الابتدائي والثانوي .

المادة ٨ - يكون مقر لجنة الامتحان الكتابية لدى مدير التربية والثقافة وهو الذي يعينها ويرأسها ، وتتألف من مدير المعاهد التكنولوجية للتربية الخاصة بالتعليم الابتدائي في الولاية ، ومفتش التعليم الابتدائي والمتوسط والمستشارين التربويين والمعلمين المتخصصين .

المادة ٩ - يعفى المترشحون الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة في الفقرتين (أ) و (ب) من المادة ٢ أعلاه من الاختبارات الكتابية والاختبار الشفاهي .

ويقبل للمشاركة في الاختبارات التطبيقية والاختبار الشفاهي المترشحون الذين يحرزون في الاختبارات الكتابية معدلا تحده لجنة الامتحان . ولا يجوز أن يكون هذا المعدل أقل من ٨ على ٢٠ .

المادة ١٠ - يشارك المعلمون الحاصلون على الشهادة العليا للكفاءة في الاختبارات التطبيقية وفي الاختبار الشفاهي خلال السنة التي حصلوا خلالها على هذه الشهادة .

ويمكن في حالة الرسوب بعد أخذ رأي اللجنة المتساوية الاعضاء ، أن يؤذن لهم بقرار من وزير التعليم الابتدائي والثانوي ، بالمشاركة من جديد في الاختبارات خلال السنتين التاليتين وعلى أساس دورة واحدة في السنة .

المادة ١١ - تجرى الاختبارات التطبيقية للمعلمين الحاصلين على شهادة نهاية الدراسة من المعاهد التكنولوجية للتربية ، فرع المعلمين بمجرد تعيينهم .

وفي حالة الرسوب يمكن ، بعد استشارة اللجنة المتساوية الاعضاء أن يؤذن لهم بقرار من وزير التعليم الابتدائي والثانوي ، بالمشاركة من جديد في الاختبارات في ثلاث دورات خلال السنوات الثلاث التالية وعلى أساس دورة واحدة كل سنة .

المادة ١٢ - تجرى الاختبارات التطبيقية للطلبة الاساتذة بالمعاهد التكنولوجية للتربية ، فرع اساتذة التعليم المتوسط بمجرد تعيينهم وذلك اثر دورة التكوين .

وفي حالة الرسوب ، يمكن بعد استشارة اللجنة المتساوية الاعضاء أن يؤذن لهم بقرار من وزير التعليم الابتدائي والثانوي بالمشاركة من جديد في الاختبارات خلال السنوات الثلاث التالية على أساس دورة واحدة كل سنة .

المادة ١٣ - يقبل للمشاركة في الاختبارات التطبيقية والاختبار الشفاهي ، المترشحون المشار اليهم في الفقرة (د) ، من المادة ٢ أعلاه ، الحاصلون على البكالوريا أو على شهادة معادلة والمحرزون معدلا يساوي أو يفوق ٨ على ٢٠ في الاختبارات الكتابية التربوية ونقطا تساوي أو تفوق ٤ على ٢٠ في اختبار اللغة الوطنية .

وفي حالة الرسوب يمكن ، بعد استشارة اللجنة المتساوية الاعضاء أن يؤذن لهم بقرار من وزير التعليم الابتدائي والثانوي بالمشاركة من جديد في الاختبارات خلال السنوات الأربع التالية وعلى أساس دورة واحدة كل سنة .

المادة ١٤ - تتألف لجنة الاختبارات التطبيقية والاختبار الشفاهي من :
- مفتش التعليم الابتدائي والمتوسط ، رئيسا ،

- مدير مدرسة ابتدائية ، عضوا .

- معلم مرسم ، عضوا .

المادة ١٥ - يقبل بصفة نهائية في امتحان الكفاءة التربوية المترشحون الذين يحرزون معدلا من النقط يساوي ١٠ على ٢٠ على الأقل في الاختبارات التطبيقية وفي الاختبار الشفاهي .
بيد ان المترشحون المقبولين في الاختبارات الكتابية والذين أحرزوا في اختباري علم التربية ، معدلا من النقط يساوي أو يفوق ١٠

على ٢٠ يحتفظون بالاستفادة من الاختبارات الكتابية .

المادة ١٦ - يسلم شهادة الكفاءة التربوية مدير التربية والثقافة بالولاية .

المادة ١٧ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار ولا سيما القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٨ رمضان عام ١٣٩٣ الموافق ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ المذكور أعلاه .

المادة ١٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

قرار مؤرخ في ١٦ جمادى الاولى عام ١٣٩٥ الموافق ٢٨ مايو سنة ١٩٧٥ يتضمن معادلة شهادة (١)

بموجب قرار مؤرخ في ١٦ جمادى الاولى عام ١٣٩٥ الموافق ٢٨ مايو سنة ١٩٧٥ ، يعترف بدبلوم الليسانس في علوم الرياضيات المسلم من قبل جامعة جنيف (سويسرا) بأنه معادل لدبلوم الليسانس في تعليم الرياضيات المسلم من الجامعة الجزائرية .

قرار مؤرخ في ١٣ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ٢٣ يونيو سنة ١٩٧٥ يتضمن احداث شهادة الدراسات العليا في العلوم النووية (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، - بمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ١٨٧ المؤرخ في ٢٥ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٣ أكتوبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة الدراسات العليا ،

يقدر ما يلي :

المادة الاولى - تحتل شهادة الدراسات العليا في العلوم النووية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ٢٣ يونيو سنة ١٩٧٥ .

(١) الجريدة الرسمية المدة ٧٢ في ١٩٧٥/٩/٩ .

(٢) الجريدة الرسمية المدة ٦٧ في ١٩٧٥/٨/٢٢ .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة الدراسات العليا في الفلك والفيزياء الفلكية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ٢٣ يونيو سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٣ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ٢٣ يونيو سنة ١٩٧٥ يتضمن احداث شهادة الدراسات العليا في الالكترونيك (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ١٨٧ المؤرخ في ٢٥ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٣ أكتوبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة الدراسات العليا ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة الدراسات العليا في الالكترونيك .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ٢٣ يونيو سنة ١٩٧٥ .

قرارات مؤرخة في ٩ رجب عام ١٣٩٥ الموافق ١٨ يوليو سنة ١٩٧٥ تتضمن معادلة شهادات (٢)

بموجب قرار مؤرخ في ٩ رجب عام ١٣٩٥ الموافق ١٨ يوليو سنة ١٩٧٥ يعترف بمعادلة دبلوم المهندس في الهندسة المدنية المسلم من جامعة دمشق (سوريا) لدبلوم المهندس (فرع الهندسة المدنية) المسلم من الجامعات الجزائرية .

بموجب قرار مؤرخ في ٩ رجب عام ١٣٩٥ الموافق ١٨ يوليو سنة ١٩٧٥ ، يعترف بمعادلة شهادة الليسانس في الاداب والتربية (تاريخ وتربية) المسلمة من جامعة الكويت لليسانس التعليم في التاريخ المسلمة من الجامعات الجزائرية .

بموجب قرار مؤرخ في ٩ رجب عام ١٣٩٥ الموافق ١٨ يوليو سنة ١٩٧٥ ، يعترف بمعادلة دبلوم المهندس في الغابات المسلم من جامعة بودابست (هنغاريا) لدبلوم المهندس الزراعى المسلم من المعهد الوطنى الزراعى لمدينة الجزائر .

بموجب قرار مؤرخ في ٩ رجب عام ١٣٩٥ الموافق ١٨ يوليو سنة ١٩٧٥ ، يعترف بمعادلة شهادة الليسانس في الصحافة والاتصالات الاجتماعية المسلمة من الجامعة الحرة ببروكسل (بلجيكا) لشهادة الليسانس في علوم الصحافة المسلمة من الجامعات الجزائرية .

قرار وزارى مشترك مؤرخ في ١٦ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٥ يتعلق بتنظيم امتحان شهادة الكفاءة للتفتيش في التعليمين الابتدائى والمتوسط وبادارة المعاهد التكنولوجية للتربية (٣)

ان وزير التعليم الابتدائى والثانوى ،

ووزير الداخلية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للتوظيف العمومية ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٤٥ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمى او الفردى التى تهم وضعية الموظفين ، ولا سيما المادة ٢ منه ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٦٧ في ١٩٧٥/٨/٢٢

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٦٤ في ١٩٧٥/٨/١٢

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٨٥ في ١٩٧٥/١٠/٢٤

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٤٦ المؤرخ فى ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتعلق بالتعيين فى الوظائف العمومية واعادة ترتيب أفراد جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى ومجموع النصوص التى عدلته وتممته ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٥١ المؤرخ فى ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمحددة بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين والمعدل بموجب المرسوم رقم ٦٨ - ٢٠٩ المؤرخ فى ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٢٩٩ المؤرخ فى ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسى الخاص لمفتشى التعليم الابتدائى والمتوسط ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ٦١ المؤرخ فى ١٧ ربيع الثانى عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن أحداث شهادة الكفاءة للتفتيش فى التعليم الابتدائى والمتوسط وادارة معاهد التكنولوجيا للتربية ،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى ٨ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن تحديد كفايات تنظيم شهادة الكفاءة للتفتيش الابتدائى ولادارة دور المعلمين ،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى ٦ ذى الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٧٠ والمتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة العربية بالنسبة لموظفى ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية ،

يقران ما يلى :

المادة الاولى - تسلم شهادة الكفاءة للتفتيش فى التعليمين الابتدائى والمتوسط ولادارة المعاهد التكنولوجية للتربية بعد المشاركة فى امتحان تحدد كفايات تنظيمه كما سيأتى ذكره .

المادة ٢ - ان عدد المناصب الشاغرة الموزعة نظرا للشعب وللغروغ يحدد بمناسبة كل دورة

بقرار مشترك من وزير التعليم الابتدائى والثانوى ووزير الداخلية المكلف بالوظيفة العمومية .

المادة ٣ - يتضمن ملف التسجيل :

- طلب المشاركة فى الامتحان .

- ورقة شخصية تسحب من وزارة التعليم الابتدائى والثانوى (مديرية الامتحانات والتوجيه الدراسى) .

- تصريح يلتزم فيه المترشح فى حالة نجاحه بقبول أى منصب تعينه فيه الادارة ،

- نسخة من شهادة الميلاد ،

- نسخة طبق الاصل مصادق عليها من الشهادات أو المؤهلات ،

- وثيقة تشتمل على قائمة الخدمات ،

- وعند الاقتضاء ، نسخة تثبت عضوية المترشح ضمن جيش التحرير الوطنى أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى .

المادة ٤ - يقدم ملف التسجيل الى مديرية التربية والثقافة للولاية التى يقطن بها المترشح فى الآجال التى يحددها الجدول السنوى لمواقيت الامتحانات .

يرسل مدير التربية والثقافة الملف الى وزارة التعليم الابتدائى والثانوى (مديرية الامتحانات والتوجيه المدرسى) ويرفقه بتقرير مفصل عن سلوك المترشح فى العمل وعن استعداداته لممارسة الوظيفة المطلوبة ويجب أن يبدى مدير التربية والثقافة رأيه بوضوح عن الترشيح .

المادة ٥ - يشتمل الامتحان على جزئين بالنسبة لكل شعبة . يطلب المترشحون الى الجزء الثانى من الامتحان المشاركة فى أحد الفرعين التاليين : التعليم الابتدائى أو التعليم المتوسط .

المادة ٦ - لا يمكن أن يطلب المشاركة فى أحد الجزئين من امتحان شهادة الكفاءة للتفتيش فى التعليمين الابتدائى والمتوسط ولادارة المعاهد التكنولوجية للتربية الا المترشحون الذين تتوفر فيهم الشروط المحددة فى المادتين الرابعة والخامسة للمرسوم رقم ٧٥ - ٦١ المؤرخ فى ١٧ ربيع

الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥
المذكور أعلاه .

المادة ٧ - يحدد وزير التعليم الابتدائي والثانوي قائمة المترشحين الذين تقبل مشاركتهم في الامتحان .

المادة ٨ - يتضمن الجزء الاول من امتحان شهادة الكفاءة للتفتيش في التعليم الابتدائي والمتوسط ولادارة المعاهد التكنولوجية للتربية ما يلي :

١ - اختبارات كتابية

(أ) اختبار في الثقافة العامة .

يعرض لاختيار المترشحين موضوعان يتعلقان اما بمشاكل التربية والتدريس والتكوين المهني في الجزائر واما بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر .

والقصد من هذا الاختبار هو تقدير مستوى معرفة المترشح واستعداده للتعبير عن افكاره بكيفية لائقة .

المدة : ٤ ساعات - المعامل : ٣ .

(ب) بالنسبة للمترشحين الى شعبة « لغة اجنبية » اختبار في اللغة الوطنية يحدد طبيعته القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٦ ذي الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٧٠ والمشار اليه أعلاه .

المدة : ساعتان .

٢ - اختبارات شفاهية

(أ) شرح نص مقتبس من أحد المؤلفات الواردة في البرنامج المحدد بقرار لوزير التعليم الابتدائي والثانوي .

يجب على المترشح أن يقدم ايضاحات مختصرة حول مكانة النص في المؤلف وأن يظهر تسلسل فكرة الكاتب وان يبين العلاقة بين مبنى النص ومعناه .

مدة التحضير : ساعة واحدة - تقديم الشرح : ٣٠ دقيقة المعامل : ٢ .

(ب) محادثة مع اللجنة حول موضوع عام يمكن اللجنة من معرفة المترشح بصورة أفضل وتقدير استعداده لممارسة وظيفة مفتش .

المدة : ١٥ دقيقة - المعامل : ١ .

المادة ٩ - يقبل في الجزء الاول من شهادة الكفاءة للتفتيش في التعليم الابتدائي والمتوسط ولادارة المعاهد التكنولوجية للتربية المترشحون الذين يحصلون في مجموع الاختبارات الكتابية والشفاهية على المعدل المحدد من طرف اللجنة .

ولا يقل بأي حال من الاحوال هذا المعدل عن ٨ من ٢٠ .

المادة ١٠ - يتضمن الجزء الثاني من امتحان شهادة الكفاءة للتفتيش في التعليم الابتدائي والمتوسط ولادارة المعاهد التكنولوجية للتربية ما يلي :

(أ) اختبارات كتابية :

١ - موضوع في التربية العامة أو علم النفس المطبق على التربية طبقا للبرنامج المحدد بقرار من وزير التعليم الابتدائي والثانوي .

المدة : ٤ ساعات - المعامل : ٣ .

٢ - اختبار في التربية التطبيقية يحرر بلغة التعليم :

(أ) بالنسبة للفرع « التعليم الابتدائي » ، يتناول الاختبار مادة أو مواد تدرس في المرحلة الابتدائية .

(ب) بالنسبة للفرع « التعليم المتوسط » ، يتناول الاختبار مادة أو مواد تدرس في المرحلة المتوسطة .

القصد من هذا الاختبار هو الاطلاع على المام المترشح بالمشاكل التي تتعلق بتدريس المواد المختلفة في المرحلة المختارة .

المدة : ٣ ساعات - المعامل : ٣ .

٣ - اختبار في التشريع المدرسي .

يعرض لاختبار المترشح موضوعان يتعلقان بالبرنامج المحدد بقرار من وزير التعليم الابتدائي والثانوي .

المدة : ساعتان (٢) - المعامل : ٢ .

(ب) اختبارات تطبيقية :

(١) بالنسبة للمترشحين الى التفتيش في التعليم الابتدائي :

١ - زيارة لاحدى المدارس الابتدائية من حيث التنظيم المادى والتربوى .

ويمكن للمترشح أن يحصل من مدير المدرسة على أية وثيقة يراها ضرورية .

وعند انتهاء هذه الزيارة يححر المترشح تقريراً ويخصص له علامة مرقمة تتراوح ما بين ٢٠ و ٢٠٠ ثم يبرهن أمام اللجنة على صحة ما ورد فيه .

التحرير : ٤٥ دقيقة - العرض : ٢٠ دقيقة - المعامل : ١ .

٢ - تفتيش قسم من مرحلة التعليم الابتدائي . من الضروري أن يتناول هذا التفتيش درساً في الحساب ودرساً في اللغة .

يمكن للمترشح أن يحصل على البرنامج الشهري وعلى اعداد دروس المعلم وعلى أعمال التلاميذ .

عند انتهاء هذا التفتيش يححر المترشح تقريراً ويخصص له علامة مرقمة تتراوح ما بين ٢٠ و ٢٠٠ ويبرهن أمام اللجنة على صحة ما ورد فيه .

تحرير التقرير : ٣٠ دقيقة - العرض : ٢٠ دقيقة - المعامل : ١ .

(ب) بالنسبة للمترشحين الى التفتيش في التعليم المتوسط :

١ - زيارة لمدرسة متوسطة متبوعة بتقرير في التنظيم المادة والتربوى للمؤسسة المزاراة .

ويمكن للمترشح أن يحصل من مدير المؤسسة على أية وثيقة يراها ضرورية .

عند انتهاء هذه الزيارة ، يححر المترشح تقريراً ويخصص له علامة مرقمة تتراوح ما بين ٢٠ و ٢٠٠ ويبرهن أمام اللجنة على صحة ما ورد فيه .

تحرير التقرير : ٤٥ دقيقة - العرض : ٢٠ دقيقة - المعامل : ١ .

٢ - تفتيش قسم للتعليم المتوسط في المادة المختارة .

يتناول هذا التفتيش حتما درساً متبوعاً بحصة تمارين يمكن للمترشح أن يحصل على برنامج واعداد الاستاذ وكذا على أعمال التلاميذ .

وعند انتهاء هذا التفتيش يححر المترشح تقريراً ويخصص له علامة مرقمة تتراوح ما بين ٢٠ و ٢٠٠ ويبرهن أمام اللجنة على صحة ما ورد فيه .

التحرير : ٣٠ دقيقة - العرض : ٢٠ دقيقة - المعامل : ١ .

(ج) عرض عن تدريب تطبيقي :

أثر التدريب الذى يجب أن يجريه فى احدى الدائرات يححر المترشح عرضاً عن نشاطاته طيلة التدريب .

ينبغى أن يصل هذا العرض مرفقاً بملاحظات المسؤول عن التدريب الى مديرية الامتحانات والتوجيه المدرسى عشرة أيام على الاكثر قبل تاريخ الامتحان .

بعد دراسة مضمون العرض وملاحظات المسؤول عن التدريب ، تمنح اللجنة نقطة للمترشح يخص لها المعامل : ١ .

المادة ١١ - يقبل فى الجزء الثانى لشهادة الكفاءة للتفتيش فى التعليمين الابتدائي والمتوسط ولادارة المعاهد التكنولوجية للتربية المترشحون الذين يحصلون فى مجموع الاختبارات الكتابية والتطبيقية والعرض عن التدريب على المعدل المحدد من طرف اللجنة .

ولا يقل هذا المعدل بأى حال من الاحوال عن ٨ من ٢٠ .

المادة ١٢ - بالنسبة لجميع اختبارات الجزء الاول والجزء الثانى لامتحان شهادة الكفاءة للتفتيش فى التعليمين الابتدائي والمتوسط

ولادارة المعاهد التكنولوجية للتربية ، كل نقطة تساوى ٥ فما دون تكون مسقطه .

المادة ١٣ - تنشر قائمة المترشحين المقبولين حسب الترتيب الاستحقاقى فى النشرة الرسمية للتربية الوطنية .

المادة ١٤ - تمنح شهادة الكفاءة للتفتيش فى التعليم الابتدائى والمتوسط ولادارة المعاهد التكنولوجية للتربية من طرف وزير التعليم الابتدائى والثانوى .

المادة ١٥ - تختار مواضيع الاختبارات الكتابية لشهادة الكفاءة للتفتيش فى التعليم الابتدائى والمتوسط ولادارة المعاهد التكنولوجية للتربية من طرف لجنة يعينها وزير التعليم الابتدائى والثانوى .

المادة ١٦ - تتألف لجنة الامتحان التى يعينها وزير التعليم الابتدائى والثانوى كالاتى :

- المدير المكلف بالامتحانات والتوجيه المدرسى بصفته رئيس اللجنة ،

- المدير العام للوظيفة العمومية او مثله ،

- المدير المكلف بالموظفين ،

- مدير مركز التحضير الى شهادة الكفاءة للتفتيش فى التعليم الابتدائى والمتوسط ولادارة المعاهد التكنولوجية للتربية ،

- المفتشون العامون المعنيون ،

- مدير او مدراء للتربية والثقافة ،

- مفتشون فى التعليم الابتدائى والمتوسط مرسومون ،

- وعند الاقتضاء اساتذة متخصصون .

المادة ١٧ - ان المترشحين الناجحين فى شهادة الكفاءة للتفتيش فى التعليم الابتدائى والمتوسط ولادارة المعاهد التكنولوجية للتربية الذين لا يقبلون أن يلتحقوا بالمناصب التى تعينهم فيها الادارة يفقدون حقهم فى النجاح فى الامتحان .

المادة ١٨ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار .

المادة ١٩ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٦ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ فى ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة فى الفيزيولوجيا (١)

ان وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ فى ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة فى المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة فى الفيزيولوجيا قد حددت بستة اَنصاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥

يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في مبحث أمراض الرئة والسل (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

ـ وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

ـ وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

ـ وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في مبحث امراض الرئة والسل قد حددت بستة انصاف سنه .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في الطب الاجتماعي (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

ـ بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة .

ـ وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة .

ـ وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في الطب الاجتماعي قد حددت بستة انصاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم تشخيص الامراض (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم تشخيص الامراض قد حددت بستة اصفاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في الكيمياء الاحيائية (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في الكيمياء الاحيائية قد حددت بستة اصفاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم الاعصاب (٣)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم الاعصاب قد حددت بثمانية اَنصاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في مبحث الدم (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في مبحث الدم قد حددت بستة اَنصاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في البيولوجيا السريرية (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في البيولوجيا السريرية قد حددت بثمانية اَنصاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم الجراثيم (٣)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة .

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الإقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للإقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في بيولوجية الدم قد حددت بستة أنصاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم الخلايا (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الإقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للإقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم الخلايا قد حددت بستة أنصاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم أمراض القلب (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الإقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للإقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم أمراض القلب قد حددت بستة أنصاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في الراديولوجيا (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في الراديولوجيا قد حددت بستة اوصاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم امراض الجلد (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم امراض الجلد قد حددت بستة اوصاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم الامراض العقلية (٣)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم التجبير (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم التجبير قد حددت بشمانية أنصاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم امراض الاذن والانف والحنجرة (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة

١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم امراض الاذن والانف والحنجرة قد حددت بستة أنصاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في الطب الداخلي (٣)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في الطب الداخلي قد حددت بستة أصفاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم الجراحة (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم الجراحة قد حددت بثمانية أصفاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم الأمراض النسائية والتوليد (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم الأمراض النسائية والتوليد قد حددت بثمانية أصفاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في بيولوجية الدم (٣)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الإقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للإقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في بيولوجية الدم قد حددت بستة أصفاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم الخلايا (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الإقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للإقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم الخلايا قد حددت بستة اصفاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم امراض القلب (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الإقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للإقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم امراض القلب قد حددت بستة اصفاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في الراديولوجيا (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في الراديولوجيا قد حددت بستة اوصاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم امراض الجلد (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم امراض الجلد قد حددت بستة اوصاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم الامراض العقلية (٣)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم الامراض العقلية قد حددت بستة أنصاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم داء المفاصل (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن انشاء دبلوم دراسات الطبية المخصصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بنظام الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ المتضمن كيفية الدخول في الاقامة .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم داء المفاصل تحدد بستة أنصاف السنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن مدة الدراسات للحصول على دبلوم الدراسات الطبية المخصصة في علم المدة والامعاء (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ان مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات العلمية المخصصة في علم المدة والامعاء ، قد حددت بستة أنصاف سنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٧٦ يتضمن تطبيق المرسوم رقم ٧٢ - ٤٠ المؤرخ في ٢٥ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ والمتضمن احداث شهادة التعليم المتوسط (٣)

ان وزير التعليم الابتدائي والثانوي

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٨ المؤرخ في ٧ حمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث مدارس التعليم المتوسط ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ٤٠ المؤرخ في

(٢٠١) الجريدة الرسمية العدد ٩ في ١٩٧٦/١/٣٠

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٥٣ في ١٩٧٦/٧/٢

٢٥ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ والمتضمن أحداث شهادة التعليم المتوسط .
- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ فى ٢٠ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٥ فبراير سنة ١٩٧٢ والمتضمن تطبيق المرسوم رقم ٧٢ - ٤٠ المؤرخ فى ٢٥ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٠ فبراير ١٩٧٢ ،
- وبناء على اقتراح مدير الامتحانات والتوجيه المدرسى ،

يقوم ما يلى :

المادة الاولى - يلغى القرار المؤرخ فى ٣٠ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٥ فبراير سنة ١٩٧٢ المشار اليه أعلاه ويعوض بالاحكام التالية :
المادة ٢ (١) - يشتمل امتحان شهادة التعليم المتوسط المحدثة بموجب المرسوم رقم ٧٢ - ٤٠ المؤرخ فى ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ المشار اليه أعلاه ، على اختبارات كتابية مطابقة لبرنامج الاقسام النهائية من التعليم المتوسط العام أو المتعدد التقنيات أو الخاص بالقسم التجريبي وعلى اختبار فى التربية البدنية .
- يشتمل فرع التعليم العام على شعبة واحدة .

- يشتمل فرع التعليم المتعدد التقنيات على أربع شعب :

- ١ - العلوم المطبقة على الصناعة ،
 - ٢ - العلوم المطبقة على الزراعة .
 - ٣ - العلوم المطبقة على الاقتصاد ،
 - ٤ - العلوم المطبقة على الحياة الاجتماعية .
- يشتمل فرع « التعليم الخاص » بالقسم التجريبي ، بالنسبة لتلاميذ الاقسام التجريبية ، على الاختبارات الخاصة الآتية :
- ١ - العلوم والتقنيات المطبقة على الصناعة ،
 - ٢ - العلوم والتقنيات المطبقة على علم الاحياء والزراعة ،
 - ٣ - الحيات الاجتماعية والاقتصادية ،
 - ٤ - الرياضيات .

المادة ٣ - تذكر طبيعية الاختبارات ومدتها وعواملها فى ملحق هذا القرار .

المادة ٤ - يقع امتحان شهادة التعليم المتوسط فى دورة سنوية واحدة ويحدد تاريخ الامتحان وزير التعليم الابتدائي والثانوى .

المادة ٥ - يمتحن المترشحون فى جميع الاختبارات بلغة التدريس . ومن الممكن أن تختلف مواضيع الاختبارات فى اللغات حسب شعبة المترشحين .

المادة ٦ - ينبغى على كل تلميذ يتابع دراسته فى الاقسام النهائية من مدارس التعليم المتوسط ومدارس التعليم المتوسط المتعدد التقنيات ، أن يشارك فى امتحان شهادة التعليم المتوسط .
ولا يسمح لأى تلميذ من الاقسام السفلى أن يشارك فى هذا الامتحان .

المادة ٧ - يستطيع المترشحون الذين لا يتابعون دراسة فى أية مؤسسة أن يتقدموا للامتحان ان كان سنهم ١٦ سنة على الاقل يوم ٣١ ديسمبر من سنة الامتحان .

ويطلب منهم أن يقدموا زيادة على البطاقة الفردية للمعلومات شهادة صادرة عن مدرسة عمومية ، وينبغى أن تنص هذه الشهادة على أن صاحبها كفء ليمتحن فى اختبارات شهادة التعليم المتوسط .

المادة ٨ - يعين مدير التربية والثقافة فى كل ولاية مراكز الامتحان .

ويفتح دفتر التسجيل فى كل مدرسة للتعليم المتوسط عينت كمركز للامتحان .
ويحدد وزير التعليم الابتدائي والثانوى تاريخ افتتاح واختيار التسجيل .

المادة ٩ - يحتوى ملف التسجيل على :

١ - طلب تسجيل موقع من طرف المترشح ويؤشر عليه والده أو والدته أو وليه ان كان قاصرا ولا بد أن يذكر فيه الفرع المختار والشعبة ولغة الامتحان واللغة الحية : (غير اللغة الفرنسية) .

٢ - نسخة من شهادة الميلاد .

٣ - بالنسبة للمترشحين الاحرار شهادة مدرسية للسنة الرابعة من التعليم كما هو محدد فى المادة السابعة المذكورة أعلاه .

المادة ١٠ - يطلب من المترشحين أن يدفعوا رسوم الامتحان الذى يحدده وزير التعليم الابتدائي والثانوى .

المادة ١١ - تختار لجنة يعينها وزير التعليم الابتدائي والثانوى مواضيع الاختبارات .

المادة ١٢ - يعين مدير التربية والثقافة بالنسبة لكل مركز امتحان لجنة امتحان تحتوى على :

- مفتش للتعليم المتوسط ، رئيسا ،

- مديرو المتوسطات وأساتذة التعليم المتوسط،
أعضاء ،

- وكاتب .

ويرأس هذه اللجنة عند عدم وجود مفتش للتعليم المتوسط مدير متوسطة .

المادة ١٣ - ينقط كل اختبار من ٠ الى ٢٠ ويخصص لكل علامة معامل مشار اليه في الملحق بهذا القرار . وتكون علامة الصفر مسقطة في جميع الاختبارات .

المادة ١٤ - يجب أن يقدم دفتر مدرسي أو وثيقة تعادله معد تحت مسؤولية مدير المتوسطة قبل بداية الاختبارات .

المادة ١٥ - كل مترشح يكون معدله العام في الامتحانات مساويا على الاقل ١٠ على ٢٠ يعد ناجحا .

كل مترشح يكون معدله في الامتحان يساوي أو يفوق ٨ على ٢٠ يمكن قبوله بعد مداولة اللجنة المبنية على دراسة ملف المترشح (دفاتر مدرسية ووثائق الخ ...) .

المادة ١٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٩ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٧٦ .

الملحق

طبيعة اختبارات شهادة التعليم المتوسط

أولا - الاختبارات المشتركة

اللغة العربية

دراسة نص تشكل الكلمات والتعابير الصعبة منه . ويحتوى هذا النص على ٣ أسئلة :

(أ) سؤالان أو ثلاثة أسئلة أو تمارين نحوية .

(محل الاعراب ، بنية ، تبديل ، تحويل) ٦ نقط ،

(ب) سؤالان أو ثلاثة أسئلة متصلة بالمفردات أو بمعنى جملة أو فقرة من النص ، ٦ نقط .

(ج) سؤال له علاقة بالنص . ويصاغ بكيفية تفرض تحرير فقرة ٠ ٨ نقط ، مدة الاختبار : ٢ ساعتان - المعامل : ٤ .

اللغة الفرنسية

هذا الاختبار عبارة عن دراسة نص يشمل ٣ تمارين :

(أ) سؤالان أو ثلاثة أسئلة أو تمارين نحوية (محل الاعراب ، بنية ، تبديل ، تحويل) ، ٦ نقط .

(ب) سؤالان أو ثلاثة أسئلة متصلة بالمفردات أو بمعنى جملة أو فقرة من النص . ٦ نقط .

(ج) انشاء له علاقة بالنص . ينبغي ان يسمح هذا التمرين بمراقبة معلومات المترشح في كتابة المفردات ، ٨ نقط .

مدة الاختبار : ساعتان - المعامل ٣ .

اللغة الحية

الاختبار عبارة عن دراسة نص في ١٠ أسطر ويكون مطابقا لطابع النصوص المدروسة في قسم السنة الرابعة لتعليم المتوسط ويكون متبوعا بثلاثة أسئلة :

(أ) سؤالان أو ثلاثة أسئلة أو تمارين نحوية : (بنية وتبديل وتحويل) .

(ب) سؤالان أو ثلاثة أسئلة متصلة بالمفردات أو بمعنى جملة أو فقرة من النص .

(ج) سؤال له علاقة بالنص ويصاغ بكيفية تفرض تحرير فقرة في ٦ أو ٨ أسطر .

مدة الاختبار : ساعة واحدة . المعامل : ١ .

الرياضيات

يحتوى هذا الاختبار على :

١ - تمرينين مستقلين ٨٠ نقط .

٢ - مشكل يشمل أسئلة عديدة ذات صعوبة متزايدة (يمكن أن تكون أقسام المشكل مستقلة) ١٢٠ نقطة .

مدة الاختبار : ساعتان ٠ المعامل ٤ .

التاريخ

يقترح سؤالان طبقا لبرنامج السنة الرابعة للتعليم المتوسط يعالج المترشح احدهما .

مدة الاختبار : ساعة واحدة المعامل : ١ .

الجغرافيا

يقترح سؤالان طبقا لبرنامج السنة الرابعة للتعليم المتوسط يطرق المترشح احدهما .

مدة الاختبار : ساعة واحدة ، المعامل : ١ .

ثانيا - الاختبارات الخاصة بالمترشحين لفرع التعليم العام :

العلوم الطبيعية

سؤال مأخوذ من برنامج السنة الرابعة للتعليم المتوسط ، ورسم بياني أو رسم عاد . يمكن أن يكون هذا الرسم متعلقا أو غير متعلق بالسؤال .

مدة الاختبار : ساعتان - المعامل : ٣ .

ثالثا - الاختبارات الخاصة بالمترشحين لفرع التعليم المتعدد التقنيات :

١ - شعبة العلوم المطبقة على الصناعة .

١ - اختبار العلوم الطبيعية :

سؤال مأخوذ من برنامج الفيزيولوجيا البشرية، ومبادئ الصحة والأمراض للسنة الرابعة المتوسطة ويتطلب هذا السؤال التفكير حول صحة العمل .

مدة الاختبار : ساعة واحدة ٠ المعامل : ١ .

٢ - اختبار العلوم الصناعية :

هذا الاختبار هو عبارة عن تحليل وظيفي وتقني لموضوع بسيط مع معارف أولية لمواد :

(أ) الفيزياء : بحث عن نواصير أو مبادئ فيزيائية مطبقة على هذا الموضوع التقني ٨٠ نقط .

(ب) تقنولوجية البناء : بحث عن وظائف ميكانيكية أولية (علاقات ، توجيهات ، تحويل الحركات) ٦٠ نقط .

(ج) رسم بياني : رسم آلة ميكانيكية أو كهربائية بسيطة للموضوع المختار ويتطلب من المترشح ان يتم دراسة بعض الجوانب لهذا الموضوع ٦٠ نقط . مدة الاختبار : ساعتان - المعامل : ٢ .

ب - شعبة العلوم المطبقة على الفلاحة :

اختبار العلوم

الاختبار عبارة عن ٤ أسئلة تتعلق ببرامج العلوم المطبقة على الفلاحة للأقسام الرابعة لمدارس التعليم المتعدد التقنيات الفلاحي :

- ٣ أسئلة في علم الاحياء (بيولوجيا) .

- سؤال في الانتاج الحيواني أو النباتي المطبق في نطاق الاعمال التجريبية .

مدة الاختبار : ٣ ساعات - المعامل : ٣ .

ج - شعبة العلوم المطبقة على الاقتصاد :

١ - اختبار العلوم الطبيعية

سؤال مأخوذ من برنامج الفيزيولوجيا البشرية ومبادئ الصحة والأمراض للسنة الرابعة للتعليم المتوسط ويتطلب هذا السؤال التفكير حول صحة العمل .

مدة الاختبار : ساعة واحدة - المعامل : ١ .

٢ - الاختبار التقني

هذا الاختبار عبارة عن موضوع يشمل المواد الثلاثة التي يتضمنها برنامج السنتين ٣ و ٤ للتعليم المتوسط (الاقتصاد والحاسبة والمراسلة) وهذا الاختبار مخصص لتقدير كفاءة ومعارف المترشح .

ويحتوي هذا الاختبار على :

(أ) سؤال في الاقتصاد يتعلق بقدر الامكان بالاحداث الاقتصادية الجزائرية - ٧ نقط .

(ب) مسألة بسيطة في الحاسبة تحتوي اجباريا على عرض وثيقة أو وضع رسالة ذات طابع تجارى والوثيقة والرسالة مستخرجتان من برنامج السنتين ٣ و ٤ للتعليم المتوسط المتعدد التقنيات - ١٣ نقطة .

مدة الاختبار : ساعتان - المعامل : ٢ .

د - شعبة العلوم المطبقة على الحياة الاجتماعية .

اختبار العلوم

هو عبارة عن ٤ أسئلة مستوحاة من برامج العلوم الطبيعية والعلوم المطبقة على الحياة الاجتماعية للسنة الرابعة من مدارس التعليم المتوسط المتعدد التقنيات :

(أ) سؤالان في العلوم :

- سؤال يتعلق بحياة الجراثيم وتأثيرها على جسم الانسان .

- سؤال يتعلق بالتربية الصحية (المعارف الخاصة بالصحة العامة والوقاية الصحية ، والموقف المتخذ امام مريض) .

(ب) سؤال يتعلق بالتغذية والتربية الغذائية :

(ج) سؤال يتعلق بالاقتصاد الاجتماعى والعائلى .

مدة الاختبار : ٣ ساعات - المعامل : ٣ .

يقران ما يلي :

المادة الاولى - يعترف بمعادلة دبلوم التقنى العالى المسلم من المتاقن الصناعية والبيداغوجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشهادة الكفاءة فى التعليم المهنى (الجزء الاول) المسلمة من المعهد الوطنى للتكوين المهنى للكبار .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ١٦ ربيع الثانى عام ١٣٩٦
الموافق ١٦ ابريل سنة ١٩٧٦ .

قرار مؤرخ فى ١٥ رجب عام ١٣٩٦ الموافق ١٣ يوليو سنة ١٩٧٦ يتضمن معادلة شهادة الماجستير فى العلوم الزراعية المسلمة من جامعة عين شمس بالقاهرة (مصر) (٣)

بموجب قرار مؤرخ فى ١٥ رجب عام ١٣٩٦ الموافق ١٣ يوليو سنة ١٩٧٦ ، تعادل شهادة الماجستير فى العلوم الزراعية المسلمة من جامعة عين شمس بالقاهرة (مصر) شهادة المهندس المسلمة من المعهد الوطنى الزراعى بالحراش (الجزائر) .

قرار مؤرخ فى ١٥ رجب عام ١٣٩٦ الموافق ١٣ يولية سنة ١٩٧٦ يتضمن معادلة شهادة البكالوريوس فى العلوم الزراعية المسلمة من جامعة طرابلس (ليبيا) (٤)

بموجب قرار مؤرخ فى ١٥ رجب عام ١٣٩٦ الموافق ١٣ يوليو سنة ١٩٧٦ تعادل شهادة البكالوريوس فى العلوم الزراعية المسلمة من جامعة طرابلس (ليبيا) شهادة الدراسات العليا فى العلوم الطبيعية المسلمة من الجامعات الجزائرية .

قرار مؤرخ فى ١٥ ربيع الاول عام ١٣٩٦ الموافق ١٦ مارس سنة ١٩٧٦ يتضمن معادلة شسهادة الليسانس فى التجارة (فرع الاحصائيات المطبقة) المسلمة من جامعة دمشق (سورية) (١)

بموجب قرار مؤرخ فى ١٥ ربيع الاول عام ١٣٩٦ الموافق ١٦ مارس سنة ١٩٧٦ ، يعترف بمعادلة شهادة الليسانس فى التجارة (فرع الاحصائيات المطبقة) المسلمة من جامعة دمشق (سورية) ليسانس العلوم التجارية والمالية المسلمة من المدرسة العليا للتجارة بالجزائر .

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى ١٦ ربيع الثانى عام ١٣٩٦ الموافق ١٦ ابريل سنة ١٩٧٦ يتضمن معادلة شهادة (٢)

ان وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،
ووزير الداخلية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ فى ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للتوظيف العمومية ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤ - ١١٥ المؤرخ فى ١٩ جمادى الاولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٠ يونيو سنة ١٩٧٤ والمتضمن القانون الاساسى الخاص لاساتذة التعليم المهنى فى مؤسسات التكوين المهنى والمتمم بموجب المرسوم رقم ٧٥ - ١٣١ المؤرخ فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٥ ،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى ١٦ ذى القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تنظيم الدروس بالمعهد الوطنى للتكوين المهنى للكبار لتكوين اساتذة التعليم المهنى ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٤ فى ١٩٧٦/٧/٦ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٣ فى ١٩٧٦/٢/١٣ .

(٤،٣) الجريدة الرسمية العدد ٧٣ فى ١٩٧٦/٩/١٢ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٢١ ذى الحجة عام ١٣٩٦ الموافق ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٦ يتضمن تحديد الشروط الاستثنائية للحصول على شهادة الدراسات الطبية الخاصة في الاختصاصات ذات الأولوية وذلك لمدة خمس سنوات (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

ووزير الصحة العمومية ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدراسات الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

- وبناء على محضر اللجنة الوطنية الطبية الجامعية المؤرخ في ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٦ ،

يقران ما يلي :

المادة الاولى - ان المشاركة في شهادة الدراسات الطبية الخاصة للاختصاصات التالية المرتبة حسب الاولوية، تفتح خلال فترة انتقالية مدتها ٥ سنوات لجميع الحاصلين على شهادة الدكتوراة في الطب في الجامعات التي سيرخص لها بموجب قرار وزاري مشترك بتنظيم تعليم الاقامة في هذه الاختصاصات:

- علم التشريح الطبيعي

- علم التشريح المرضي

- التخدير والتنشيط

- البيولوجية الطبية

- بيوفيزياء

- علم الانسجة

- طب العيون

- طب امراض الاذن والاذن والحنجرة

- علم وظائف الاعضاء

- طب الامراض العقلية

- اعادة التربية الوظيفية

- الطب الاشعاعي

- الطب الاجتماعي

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢١ ذى الحجة عام ١٣٩٦ الموافق ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

قرار مؤرخ في ٢٠ ذى الحجة عام ١٣٩٦ الموافق ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٦ يتضمن تحديد مدة الدراسة لنيل شهادة الدراسات الطبية الخاصة في الامراض البولية (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدراسات الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدد مدة الدراسات لنيل شهادة الدراسات الطبية الخاصة في الامراض البولية بثمانية (٨) اقصاف السنة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٠ ذى الحجة عام ١٣٩٦ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

قرار مؤرخ في ٢٩ رجب عام ١٣٩٧ الموافق ١٦ يوليو سنة ١٩٧٧ يتضمن معادلة شهادة «باشيليريتو» المسلمة من الارغوى (١)

بموجب قرار مؤرخ في ٢٩ رجب عام ١٣٩٧ الموافق ١٦ يوليو سنة ١٩٧٧ ، تعادل شهادة «باشيليرتو» المسلمة من الارغوى ، شهادة الباكلوريا للتعليم الثانوى التى تسلمها الجزائر .

قرار مؤرخ في ٦ شعبان عام ١٣٩٧ الموافق ٢٣ يولية سنة ١٩٧٧ يتضمن احداث شهادة ماجستير في فيزياء البلازما (٢)

ان وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الاولى للتدرج ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - تحدث شهادة ماجستير في فيزياء البلازما .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٦ شعبان عام ١٣٩٧ الموافق ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٧ .

قرار مؤرخ في ٦ شعبان عام ١٣٩٧ الموافق ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٧ يتضمن احداث شهادة ماجستير فى الهندسة الكيماوية (٣)

ان وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الاولى للتدرج .

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - تحدث شهادة ماجستير فى الهندسة الكيماوية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٦ شعبان عام ١٣٩٧ الموافق ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٧ .

قرار مؤرخ في ٦ شعبان عام ١٣٩٧ الموافق ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٧ يتضمن احداث شهادة ماجستير فى نظرية التطور (٤)

ان وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- يقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الاولى للتدرج ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - تحدث شهادة ماجستير فى نظرية التطور .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٦ شعبان عام ١٣٩٧ الموافق ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٧ .

قرار مؤرخ في ٦ شعبان عام ١٣٩٧ الموافق ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٧ يتضمن احداث شهادة ماجستير فى اللسانيات الالمانية (٥)

ان وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الاولى للتدرج ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - تحدث شهادة ماجستير فى اللسانيات الالمانية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٦ شعبان عام ١٣٩٧ الموافق ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٧ .

قرار مؤرخ في ٦ شعبان عام ١٣٩٧ الموافق ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٧ يتضمن احداث شهادة ماجستير في الاتصال وفن تعليم الفرنسية (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الاولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة ماجستير في الاتصال وفن تعليم الفرنسية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٦ شعبان عام ١٣٩٧ الموافق ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٧ .

قرار مؤرخ في ٥ شوال عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ يتعلق بتنظيم التعليم بقصد الحصول على دبلوم التسيير والادارة البحرية (٢)

ان وزير النقل ،

- بمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٧٦ المؤرخ في ٣٠ شعبان عام ١٣٩٤ الموافق ١٧ سبتمبر سنة ١٩٧٤ والمتضمن احداث المعهد العالي البحري ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ١٩٨ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسي لمصرفي التسجيل البحري ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ٨٧ المؤرخ في ١٥ رجب عام ١٣٩٥ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٥ والمتضمن تنظيم التعليم البحري ولاسيما المادة ١٢ منه .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٨٦ المؤرخ في

٢٥ جمادى الاولى عام ١٣٩٦ الموافق ٢٥ مايو سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث دبلوم التسيير والادارة البحرية في المعهد العالي البحري ، ولا سيما المادة الاولى منه ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تفتح دورة تكوينية منظمة في المعهد العالي البحري لمنح دبلوم التسيير والادارة البحرية الى المرشحين الناجحين في مسابقة الدخول المنظمة طبقا للتنظيم الجارى به العمل ، والتي تحتوى على اختبارات كتابية ، واختبار شفوي .

المادة ٢ - تعين لجنة الامتحان كل سنة من قبل الوزير المكلف بالبحرية التجارية بناء على اقتراح مدير المعهد العالي البحري بعد أخذ رأى المجلس البيداغوجي .

ويحدد تاريخ فتح الاختبارات وعدد المقاعد الموضوعة للمسابقة بموجب قرار من الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة ٣ - تشتمل اختبارات المسابقة على اختبارات تحريرية وشفوية .

(ا) الاختبارات التحريرية :

١ - بحث يتناول المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعالم المعاصر المدة ٥ ساعات - المعامل ٢ .

٢ - بحث في الجغرافيا الاقتصادية - المدة ٣ ساعات - المعامل ٢ .

٣ - اختبار تحريري عربى دون قاموس باستثناء ما يتعلق بالاصطلاح البحرى التقنى - المدة ٣ ساعات - المعامل ٢ .

يصرح بقبول المرشحين الذين حازوا على متوسط ١٠ على ٢٠ ويؤدون بالتالى الاختبار الشفهي .

(ب) الاختبار الشفهي :

- عرض يتناول موضوعا عاما لمدة ربع ساعة

(١) الجريدة الرسمية العدد ٨٠ في ١١/١٢/١٩٧٧

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢ في ١٠/١/١٩٧٨ .

تتبعه مناقشة مع لجنة الامتحان بعد نصف ساعة من التحضير - المعامل ٤ .

يصرح بقبول المرشحين الذين حازوا على متوسط ١٠ على ٢٠ من مجموع الاختبارات التحريرية والشفوية في حدود الاماكن المروضة للمسابقة .

المادة ٤ - يحدد الوزير المكلف بالبحرية التجارية بموجب قرار ، قائمة المرشحين المقبولين بترتيب الاسبقية .

المادة ٥ - تكون مدة الدورة التكوينية أربع سنوات وتشتمل كل سنة على ٣٢ أسبوعا بثلاثين ساعة وتتم تمرينات الإبحار خلال مدة العطل النظامية .

(١) يتلقى التلاميذ في السنة الاولى :

١ - تعليميا مخصصا لاكتساب المعارف القانونية الاساسية ،

٢ - تعليميا يتناول الملاحة وتقنية السفينة ،

٣ - تعليميا تطبيقيا يشتمل على زيادة السفن والورش والموانئ وعلى تمرين في سفينة شرعية وابعار لمدة تتراوح بين شهرين الى ثلاثة .

(ب) يتلقى التلاميذ المقبولون في السنة الثانية:

١ - تعليميا نظريا يتناول أساسا الدرس التفصيلي للتنظيم البحري ومختلف الانظمة الادارية التي تكون معرفتها ضرورية لسلامة تسيير المصالح البحرية والشركات والمؤسسات العمومية أو المؤسسات البحرية والمينائية .

٢ - تعليميا تطبيقيا يشمل بصفة خاصه شرح وتنفيذ جميع العمليات الادارية التي تتم في مختلف المصالح المذكورة أعلاه وزيارة المعامل وورش البناء ، وزيارة سفينة تجارية وصيد بحري . ويجرى خلال هذه الزيارات الشرح المفصل للعمليات الادارية والتقنية الضرورية بالنسبة لشرح القوانين الخاصة بالامن والوقاية الصحية وتنظيم العمل وعدد المستخدمين ، كما يشمل الزيارات لمؤسسات الصيد البحري والمختبرات العلمية ومصانع المعلبات .

(ج) يتلقى التلاميذ المقبولون في السنة الثالثة:

تعليميا معمقا في مادة التسيير الاداري وتسيير المؤسسة سواء كان على الصعيدين القانوني والاقتصادي أو على صعيد الكيفيات العملية لتطبيق مناهج التسيير ، وكذلك تعليميا تخصصيا في مجال القانون التجاري البحري .

(د) يتلقى التلاميذ المقبولون في السنة الرابعة:

١ - تعليميا نظريا تشرح فيه بشكل اوضح المعارف المكتسبة في السنة الثالثة في مادة الحقوق والتسيير الاداري والمالي وكذلك تكويننا في المناهج الحديثة لتسيير وتنظيم العمل الاداري (مدة نصف سنة) .

٢ - تعليميا تطبيقيا مخصصا لتمكينهم ، خلال التمرينات في الموانئ وضمن الشركات أو المؤسسات العمومية أو المؤسسات البحرية والمينائية ، من التعود على التنظيم والسير ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تدريبهم على العمل الجماعي (مدة نصف سنة) .

ان التعليم ونوع وأهمية المواد التي تكون موضوع مراقبة مستمرة للمعارف والامتحانات الجزئية في كل من السنوات الاربع ، يجري تحديدها طبقا للجدول المرفقة بهذا القرار .

المادة ٦ - يصادق وزير النقل على برامج مختلف المواد الجارية تدريسها بناء على اقتراح مدير المعهد العالي البحري .

المادة ٧ - يتم التصديق على الدراسات على قسمين : أولهما على أساس المراقبة المستمرة للمعارف طيلة الاربع سنوات من التكوين ، وثانيهما على أساس الامتحانات الجزئية النصفية وامتحان ختامي .

المادة ٨ - تحسب العلامة المتوسطة والمصدقة لدراسات السنة الاولى على الشكل الآتي :

- معدل علامات المراقبة المستمرة للمعارف : ١/٤
- معدل علامات الامتحان الجزئي الاول : ١/٤

المعامل ٣	- الادارة العامة
المعامل ٣	- المالية العامة
المعامل ٥	- القانون البحري
المعامل ١	- علم المحيطات وتقنية الصيد البحري
المعامل ٢	- اقتصاد الصيد البحري
المعامل ٣	- اقتصاد النقل البحري
المعامل ٣	- الاقتصاد السياسي
المعامل ٢	- الموانئ وملحقات وتجهيز السفن
المعامل ٢	- اللغة العربية
المعامل ٢	- اللغة الانجليزية
المعامل ٢	- السلوك والمواضبة

مجموع العوامل ٢٨

ويقبل في السنة الثالثة تلاميذ السنة الثانية الذين أحرزوا على علامة المعدل النهائي للسنة الثانية الزائدة أو المساوية لـ ١٠ على ٢٠ وعلى كل فان علامة المعدل التي تقل عن ٥ من ٢٠ في مادة الادارة العامة والمالية العامة والقانون البحري ، تؤدي للرسوب .

المادة ١٠ - تحسب علامة المعدل الختامي المصدقة لدروس السنة الثالثة على الشكل التالي :
- معدل علامات المراقبة المستمرة للمعارف ١/٢ ،

- معدل العلامات للامتحانين الجزئيين ١/٤
وان نوع وأهمية المواد موضوع المراقبة المستمرة للمعارف والامتحان الجزئي للسنة الثالثة مدرجان فيما يلي :

المعامل ٣	- القانون العام الاقتصادي والمصالح العامة الكبرى
المعامل ٤	- القانون البحري التجاري
المعامل ٣	- النزاعات
المعامل ٢	- المحاسبة العمومية
المعامل ٢	- القانون الجبائي
المعامل ٢	- الاقتصاد الدولي
المعامل ٢	- اقتصاد المؤسسة
المعامل ٣	- تسيير المؤسسة
المعامل ٢	- المحاسبة التجارية
المعامل ٢	- توطئة في الرياضيات المطبقة في الاقتصاد

المعامل ٤	- معدل علامات الامتحان الجزئي الثاني
المعامل ٤	- علامة التمرين الملاحي
المعامل ٤	- وان نوع وأهمية المواد موضوع المراقبة المستمرة للمعارف والامتحانات الجزئية المتعلقة بالسنة الاولى مدرجان فيما يلي :
المعامل ٤	- القانون العام
المعامل ٣	- قانون العقوبات والاجراءات الجزائية
المعامل ٣	- القانون المدني
المعامل ٣	- القانون التجاري
المعامل ١	- القانون الدولي العام
المعامل ١	- التشريع الاجتماعي
المعامل ٣	- الاقتصاد السياسي
المعامل ٣	- الملاحة الارصادية
المعامل ٢	- تقنية السفينة
المعامل ١	- الماكينات
المعامل ١	- المناورات - قواعد الساعد
المعامل ١	- الموانئ البحرية
المعامل ٢	- اللغة الانجليزية
المعامل ٢	- اللغة العربية
المعامل ١	- الوقاية الصحية - الاسعاف
المعامل ٢	- السلوك والمواضبة

مجموع العوامل ٣٣

ويقبل في السنة الثالثة تلاميذ السنة الثانية الذين أحرزوا علامة المعدل الختامي للسنة الثانية الزائدة عن الـ ١٠ على ٢٠ أو المساوية لها . ومع ذلك فان علامة المعدل التي تقل عن ٥ على ٢٠ في مواد الادارة العامة أو المالية أو القانون البحري - تؤدي للرسوب .

المادة ٩ - تحسب علامة المعدل الختامي المصدقة لدروس السنة الثانية على الشكل التالي :
- معدل علامات المراقبة المستمرة للمعارف ١/٢ ،

- معدل علامات الامتحانين الجزئيين ١/٤
وان نوع وأهمية المواد موضوع المراقبة المستمرة للمعارف والامتحان الجزئي للسنة الثانية مدرجان فيما يلي :

المعامل ٢	- انجليزي تجارى
المعامل ٢	- لغة عربية
المعامل ٢	- السلوك والمواضبة

مجموع العوامل ٢١

ويقبل فى السنة الرابعة تلاميذ السنة الثالثة الذين أحرزوا علامة المعدل الختامى للسنة الثالثة الزائدة أو المساوية لـ ١٠ على ٢٠ وعلى كل ، فان علامة المعدل التى تقل عن ٥ على ٢٠ فى مادة الفانون البحرى التجارى والمحاسبة العامة والتجارية وتسيير المؤسسة - تؤدى للرسوب .

المادة ١١ - تحسب علامة المعدل الختامى المصدقة لدروس السنة الرابعة على الشكل التالى :

- يكون معدل العلامات لمراقبة المعارف ١/٤ .

- ويكون معدل العلامات للامتحان الختامى

١/٢ .

- ويكون معدل العلامات للتمارين ١/٤ .

وان نوع وأهمية المواد موضوع المراقبة المستمرة للمعارف والامتحان الختامى مدرجان فيما يلى :

المعامل ١	- العلوم الادارية
المعامل ٣	- التسيير المالى ومراقبة تسيير المؤسسة

المعامل ٢	- التقنيات الحديثة للتسيير والاحتياط الاقتصاديين
المعامل ٢	- المحاسبة التجارية

المعامل ٢	- الرياضيات والاحصائيات المطبقة فى الاقتصاد
-----------	---

المعامل ٢	- الاعلام الآلى المطبق على التسيير
-----------	------------------------------------

المعامل ٢	- قانون المصارف والتأمينات
-----------	----------------------------

المعامل ١	- القانون البحرى المقارن
-----------	--------------------------

المعامل ١	- القانون الدولى الخاص
-----------	------------------------

المعامل ١	- قانون النقل غير البحرى
المعامل ١	- علم النفس الاجتماعى والعلاقات البشرية

المعامل ١	- تنظيم مناهج العمل
-----------	---------------------

المعامل ٢	- انجليزي تجارى
-----------	-----------------

المعامل ٢	- لغة عرييصة
-----------	--------------

المعامل ٢	- السلوك والمواضبة
-----------	--------------------

مجموع العوامل ٢٦

المادة ١٢ - تمنح شهادة دبلوم التسيير والادارة البحرية فى نهاية السنة الرابعة الى التلاميذ الذين أحرزوا علامة معدل التخرج والمساوية لـ ١٠ على ٢٠ فأكثر ، وتكون علامة معدل التخرج هذه مساوية لمعدل العلامات المتوسطة الختامية المحصل عليها فى نهاية كل من السنوات الاربع لدورة التكوين .

توضع قائمة التصنيف بترتيب الاستحقاق للتلاميذ الذين أحرزوا شهادة الدبلوم من قبل مدير المعهد العالى البحرى وترسل الى الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة ١٣ - يختار التلاميذ الذين أحرزوا شهادة الدبلوم محل تعيينهم تبعا لترتيبهم فى تصنيف تخرجهم وذلك من بين المناصب التى يحددها سنويا الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

المادة ١٤ - يكلف مدير البحرية التجارية ومدير المعهد العالى البحرى ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٥ شوال عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ .

الجدول الملحق
جدول أوقات السنة الاولى
(سداسيان)

المجموع (فى الاسبوع)	أشغال موجهة (فى الاسبوع)	دروس (فى الاسبوع)	المسواد
٤	١	٣	- القانون العام
٣	١	٢	- قانون العقوبات والاجراءات الجزائية
٣	١	٢	- القانون المدنى
٣	١	٢	- القانون التجارى
١	١/٢	١	- القانون الدولى العام
١	١/٢	١	- التشريع الاجتماعى
٣	١	٢	- الاقتصاد السياسى
٣	١	٢	- الملاحة الارصادية
٢	مرة فى الشهر	٢	- تقنية السفينة
١	مرة فى الشهر	١	- الآلات
١	مرة فى الشهر	١	- المناورة - قواعد الساعد
١	مرة فى الشهر	١	- الموانئ البحرية
٢	٠	٢	- اللغة الانجليزية
٢	٠	٢	- اللغة العربية
٢	١	١	- وقاية صحية واسعافية (محاضرة)
٣٣	٨	٢٥	المجموع

ملاحظة : يجرى تدريب الابحار خلال العطلة الصيفية

جدول أوقات السنة الثانية
(سداسيان)

المجموع (فى الاسبوع)	أشغال موجهة (فى الاسبوع)	دروس (فى الاسبوع)	المسواد
٣	١	٢	- الادارة العامة
٢	١	١ ١/٢	- المالية العامة
٨	٣	٥	- القانون البحرى
			- السفينة والملاحة
			- البحار والطاقم
			- المؤسسة البحرية
٣	١	٢	- تنظيم الصيد البحرى
١	مرة فى الشهر	١	- علم المحيطات وتقنيات الصيد البحرى
٢	١ ١/٢	١ ١/٢	- اقتصاد الصيد البحرى
٣	١	٢	- اقتصاد النقل البحرى
٣	١	٢	- الاقتصاد السياسى
١	مرة فى الشهر	١	- الموانئ وملحقات تجهيز السفن
٢	٠	٢	- اللغة العربية
٢	٠	٢	- اللغة الانجليزية
٣٠	١٠	٢٢	المجموع

**جدول أوقات السنة الثالثة
(السداسيان)**

المجموع (فى الاسبوع)	أشغال موجهه (فى الاسبوع)	دروس (فى الاسبوع)	المسواد
٣	١	٢	- القانون العام الاقتصادى والمصالح العمومية الكبرى
٤	١	٣	- القانون البحرى التجارى
٣	٣	٠	- النزاعات (محاضرات المناهج)
٢	١١/٢	١ ١/٢	- المحاسبة العمومية
٢	مرة فى الشهر	٢	- القانون الجبائى
٢	١/٢	١ ١/٢	- الاقتصاد الدولى
٢	١/٢	١ ١/٢	- اقتصاد المؤسسة
٣	١	٢	- تسيير المؤسسة
٢	١/٢	١ ١/٢	- المحاسبة التجارية
٢	١	١	- المدخل الى الرياضيات المطبقة
٣	٠	٣	- اللغة الانجليزية
٢	٠	٢	- اللغة العربية
٣٠	٩	٢١	المجموع

**جدول أوقات السنة الرابعة
(السداسى الاول)**

المجموع (فى الاسبوع)	أشغال موجهة (فى الاسبوع)	دروس (فى الاسبوع)	المسواد
١	٠	١	- العلوم الادارية
٣	١	٢	- التسيير المالى ومراقبة تسيير المؤسسة
٢	١	١	- المحاسبة التجارية
٢	١	٢	- التقنيات الحديثة للتسيير والتدقيق الاقتصاديين
٢	١	١	- الرياضيات والاحصائيات المطبقة فى الاقتصاد
٢	١	١	- الاعلام المطبق فى التسيير
٢	١/٢	١ ١/٢	- قانون المصاريف والتأمينات
٢	مرة فى الشهر	٢	- القانون البحرى المقارن
٢	مرة فى الشهر	٢	- القانون الدولى الخاص
٢	مرة فى الشهر	٢	- قانون النقل (غير البحرى)
٢	١	١	- تنظيم ومنهج العمل
٢	١	١	- علم النفس الاجتماعى والعلاقات البشرية
٣	٠	٣	- اللغة الانجليزية
٢	٠	٢	- اللغة العربية
٣٠	٧ ١/٢	٢٢ ١/٢	المجموع

ملاحظة : تدريب القطاع البحرى : ٣ أشهر
تدريب ملاحى بحر : ٣ أشهر

خلال السداسى الثانى

قرار مؤرخ في ١٣ محرم عام ١٣٩٨ الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧ يتضمن احداث شهادة ماجستير في الاقتصاد الكمي (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم ما بعد التدرج الأول ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : تحدث شهادة ماجستير في الاقتصاد الكمي .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٣ محرم عام ١٣٩٨ الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧ .

قرار مؤرخ في ٢ صفر عام ١٣٩٨ الموافق ١١ يناير سنة ١٩٧٨ يتضمن الالتزامات الدراسية للمرشحين للتخصص الاول (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث التخصص وتنظيم التخصص الاول ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يجب على المترشحين للتخصص الاول ، المواظبة على دروس الاعمال التطبيقية

والاعمال الموجهة والمكتقيات أو أى نشاط تربوي آخر داخل فى برنامج دراستهم .

المادة ٢ - يطرد من التكوين الذى يتلقاه كل طالب فى التخصص الاول اذا تغيب خمس مرات (٥) عن كل نشاط تربوي ، وهذا بقرار من مدير المعهد وباقتراح من مسؤول برامج التخصص حيث الطالب مسجل ، وبعد أخذ رأى المجلس العلمى للمعهد .

المادة ٣ - يجب أن يكون الطالب حاضرا وبأمر من مسؤول برنامج التخصص حيث هو مسجل ، فى محلات التعليم والبحث مدة أقلها أربع وأربعون ساعة فى الاسبوع .

المادة ٤ - لا يمكن لاي طالب مسجل فى التخصص الاول أن يقوم بنشاط مهني غير التعليم والبحث فى اطار المعهد الذى هو مسجل فيه ، وفى حالة ما اذا كان يقوم بنشاطات مهنية خارج الجامعة ، فإن تسجيله يتوقف بناء على قرار مدير المعهد وبعد استشارة مجلس المعهد .

المادة ٥ - يجب على الطالب المسجل فى التخصص الاول أن يمتحن فى مجموع مواد مراقبة المعارف المحددة لكل تعليم داخل فى اطار البرنامج التى يتابعها .

المادة ٦ - يجب على الطالب أن يحصل على المعدل فى كل مادة مدرجة فى السداسى الاول والثانى وذلك للانتقال الى السداسى الثالث من التخصص الاول .

المادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢ صفر عام ١٣٩٨ الموافق ١١ يناير سنة ١٩٧٨ .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣ فى ١٧/١/١٩٧٨ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٦ فى ٧/٢/١٩٧٨ .

**قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٢١ جمادى الأولى
عام ١٣٩٨ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٨**

**يتعلق بالحصول على شهادة مهندس للدولة في
الاشغال العمومية (١)**

ان وزير الاشغال العمومية ،

والامين العام لرئاسة الجمهورية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢
صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦
والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة
العمومية ، المعدل والمتمم ؛

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٧ المؤرخ في
١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦
والمتضمن انشاء السلالم الخاصة بمرتبات أسلاك
الموظفين وتنظيم مهنتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٨٦ المؤرخ في
١٣ صفر عام ١٣٩١ الموافق ٩ أبريل سنة
١٩٧١ والمتضمن احداث سلك لمهندسي الدولة
التابعين للاشغال العمومية والبناء ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٨٧ المؤرخ في
١٣ صفر عام ١٣٩١ الموافق ٩ أبريل سنة
١٩٧١ والمتضمن احداث سلك لمهندسي التطبيق
التابعين للاشغال العمومية والبناء ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٧ - ٧ المؤرخ في
٣ صفر عام ١٣٩٧ الموافق ٢٣ يناير سنة
١٩٧٧ والمتضمن احداث المدرسة الوطنية للاشغال
العمومية ،

يقران ما يلي :

المادة الاولى - يجب على المهندسين الحاصلين
على شهادة من المدرسة السابقة للمهندسين التابعين
للاشغال العمومية بالدار البيضاء ، في اطار النظام
القديم ، القيسام بفترة تكوينية اضافية قدرها
سداسيان على شكل ندوات وذلك من أجل
الالتحاق بسلك مهندسي الدولة .

المادة ٢ - يتحصل المترشحون الناجحون بعد
هذا التكوين الاضافي المنصوص عليه في المادة

الاولى اعلاه على شهادة مهندس للدولة وذلك
تطبيقا للمادة ١٣ من المرسوم رقم ٧٧ - ٧
المؤرخ في ٢٣ يناير سنة ١٩٧٧ والمتضمن احداث
المدرسة الوطنية للاشغال العمومية .

المادة ٣ - يوضع برنامج واعلان النتائج من
طرف لجنة يحدد تكوينها كالتالي :

- مدير الادارة العامة بوزارة الاشغال العمومية
أو ممثله ، رئيسا ،
- ممثل عن المديرية العامة للوظيفة العمومية .
- ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي ،

- مدير الموظفين والتكوين المهني بوزارة
الاشغال العمومية ،
- أساتذة متحنون ،

- مهندسان للدولة ، مرسوم .

المادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢١ جمادى الأولى عام ١٣٩٨
الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٨ .

**قرار مؤرخ في ٢٥ جمادى الأولى عام ١٣٩٨
الموافق ٣ مايو سنة ١٩٧٨**

**يتضمن فتح اختصاصات بقصد الحصول على
دبلوم مهندس زراعي (٢)**

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٤٢٣ المؤرخ
في ٣٠ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٢٦ مايو
سنة ١٩٦٨ والمتضمن تنظيم المعهد الوطني
للفلاحة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ - ١٠١ المؤرخ في
٢٥ جمادى الثانية عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ يوليو
سنة ١٩٧٣ المعدل والمتمم بالمرسوم رقم ٦٨ - ٤٢٤
المؤرخ في ٣٠ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق
٢٦ يونيو سنة ١٩٦٨ والمتضمن نظام الدروس في
المعهد الوطني للفلاحة .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٢ في ١٩٧٨/٥/٣٠

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٩ في ١٩٧٨/٥/٩

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٤ ربيع الاول عام ١٣٩٧ الموافق ٤ مارس سنة ١٩٧٧ والمتضمن فتح اختصاصات بقصد الحصول على دبلوم مهندس زراعى ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - تفتح الاختصاصات التالية بقصد الحصول على دبلوم مهندس زراعى :

- علم التقن النباتى - المواد الاختيارية التالية :

- الزراعات الكبرى ،
 - زراعة الاشجار المثمرة ،
 - زراعة البقول ،
 - حماية النباتات ،
 - علم تربية الدواجن ،
 - التغذية ،
 - تكنولوجيا الصناعات الزراعية الغذائية ،
 - الاقتصاد الريفى ،
 - التهيئة الريفية ،
 - الرى الزراعى ومعالجة المياه ،
 - فن الطبيعة وهندسة الحدائق ،
 - صناعة الورق ،
 - تعليم الآلات الزراعية ،
 - علم التربة ،
 - علم الغابات وحماية الطبيعة .
- المادتان الاختياريتان : - علم الغابات ،
- حماية الطبيعة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٥ جمادى الاولى عام ١٣٩٨ الموافق ٣ مايو سنة ١٩٧٨ .

قرار مؤرخ فى ١٣ جمادى الثانية عام ١٣٩٨ الموافق ٢٠ مايو سنة ١٩٧٨

يتضمن معادلة شهادة دكتوراه الدولة فى الصيدلة الممنوحة من الجامعات الفرنسية (١) بموجب قرار مؤرخ فى ١٣ جمادى الثانية عام

١٣٩٨ الموافق ٢٠ مايو سنة ١٩٧٨ ، يصرح بأن دكتوراه الدولة فى الصيدلة الممنوحة من الجامعات الفرنسية ، تعادل شهادة الدراسات الطبية الخاصة فى الصيدلة (جميع الفروع) .

ويمكن لمدير الجامعة ، أن يسمح للناظرين على دكتوراه الدولة فى الصيدلة الممنوحة من الجامعات الفرنسية ، بالتسجيل فى دكتوراه العلوم الطبية ، وذلك بعد استطلاع رأى مجلس الادارة لمعهد العلوم الطبية الذى يعمل فيه المعينون على أن يقدموا أطروحاتهم للمناقشة على أساس البحث المقدم لدكتوراه الدولة فى الصيدلة .

قرار مؤرخ فى ١٧ جمادى الثانية عام ١٣٩٨ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٧٨

يتضمن تعديل القرار المؤرخ فى ٩ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن تطبيق المرسوم رقم ٧٢ - ٧٠ المؤرخ فى ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ والمتضمن احداث شهادة التعليم المتوسط (٢)

ان وزير التربية ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٨ المؤرخ فى ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث تكميليات للتعليم المتوسط ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ٤٢ المؤرخ فى ٢٥ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ والمتضمن احداث شهادة للتعليم المتوسط ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٧ - ١٧٥ المؤرخ فى ١٩ ذى الحجة عام ١٣٩٧ الموافق ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٧ والمتضمن صلاحيات وتنظيم الادارة المركزية لوزارة التربية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى ٣٠ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٥ فبراير سنة ١٩٧٢ والمتضمن تطبيق المرسوم رقم ٧٢ - ٤٠ المؤرخ فى ٢٥ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ فى ١٩٧٨/٦/٢٠

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ فى ١٩٧٨/٦/٦

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن تطبيق المرسوم رقم ٧٢ - ٤٠ المؤرخ في ٢٥ ذي الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ والمتضمن احداث شهادة التعليم المتوسط ،

- وبناء على اقتراح مدير التعليم الاساسي ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : تعديل المادة ٢ من القرار المؤرخ في ٩ فبراير سنة ١٩٧٦ المشار اليه أعلاه كما يلي :

..... (١)

المادة ٢ - تبين مواد الاختبارات الخاصة بالقسم التجريبي ومدتها ومعاملاتها في الملحق التكميلي المرفق بهذا القرار .

المادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٧ جمادى الثانية عام ١٣٩٨ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٧٨ .

الملحق

الاختبارات الخاصة بالمرشحين التابعين للقسم التجريبي

- (أ) العلوم والتقنيات المطبقة على الصناعة
- (ب) العلوم والتقنيات المطبقة على علم الاحياء والزراعة ،
- (ج) الخبرات الاجتماعية والاقتصادية ،
- (د) الرياضيات .

اختبار الرياضيات

- ١ - **تمارين :** الغرض منها تطبيق معلومات أساسية (قواعد - تعاريف) (العلامة ٨)
- ٢ - **مسألة :** انطلاقا من نص يتطلب استعمال: المعلومات الرياضية .
- استعمالها في التطبيق (العلامة ٨)
- ٣ - **مسألة :** انطلاقا من نص تطبقى يتطلب الوصول الى حل رياضي (العلامة ٨) المدة : ساعتان - المعامل ٤ .

قرار مؤرخ في ٢١ رجب عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ يتضمن احداث شهادة ماجستير في التاريخ (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث الدراسات العليا وتنظيم السنة الاولى منها ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة ماجستير في التاريخ .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢١ رجب عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ .

قرار مؤرخ في ٢١ رجب عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ يتضمن احداث شهادة ماجستير في علم اجتماع التنمية (٣)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث الدراسات العليا وتنظيم السنة الاولى منها ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة ماجستير في علم اجتماع التنمية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢١ رجب عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ .

(١) أدخل التعديل بموضعه من القرار الأصلي .

(٣،٢) الجريدة الرسمية العدد ٣٠ في ١٩٧٨/٨/١ .

قرار مؤرخ في ٢١ رجب عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ يتضمن معادلة « بكالوريوس الهندسة المعمارية » المسلم من كلية الفنون الجميلة بالقاهرة (جمهورية مصر العربية) (١)

بموجب قرار مؤرخ في ٢١ رجب عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ يعترف بمعادلة « بكالوريوس الهندسة المعمارية » المسلم من كلية الفنون الجميلة بالقاهرة (جمهورية مصر العربية) لشهادة مهندس معماري المسلمة من الجامعات الجزائرية .

قرار مؤرخ في ٢١ رجب عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ يتضمن معادلة « دبلوم مهندس » المسلم من الجامعة التقنية في دريسد (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) (٢)

بموجب قرار مؤرخ في ٢١ رجب عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ يعترف بمعادلة « دبلوم مهندس » المسلم من كلية الري بالجامعة التقنية في دريسد (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) لشهادة مهندس (فرع الري) من الجامعات الجزائرية .

قرار مؤرخ في ٢١ رجب عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ يتضمن معادلة « دبلوم مهندس » المسلم من المدرسة العليا للهندسة المدنية والمعمارية بويمار (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) (٣)

بموجب قرار مؤرخ في ٢١ رجب عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ يعترف بمعادلة « دبلوم مهندس » المسلم من المدرسة العليا للهندسة المدنية والمعمارية بويمار (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) لشهادة مهندس (فرع الهندسة المدنية) المسلمة من الجامعات الجزائرية .

قرار مؤرخ في ٢١ رجب عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ يتضمن معادلة شهادة مهندس في الالكترونيك المسلمة من المدرسة المتعددة التقنيات في براغ (تشيكوسلوفاكيا) (٤)

بموجب قرار مؤرخ في ٢١ رجب عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ يعترف بمعادلة شهادة مهندس في الالكترونيك المسلمة من المدرسة المتعددة التقنيات ببراغ (تشيكوسلوفاكيا) لشهادة مهندس (فرع الالكترونيك) المسلمة من الجامعات الجزائرية .

**قرار مؤرخ في ١٨ ذي القعدة عام ١٣٩٨ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧٨ يتضمن احداث شهادة ماجستير في فيزياء،
شبه الموصلات (١)**

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث الدراسات الجامعية العليا وتنظيم السنة الأولى منها .

يقرر ما يلي :

المادة الأولى - تحدث شهادة ماجستير في فيزياء شبه الموصلات .
المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
حرر بالجزائر في ١٨ ذي القعدة عام ١٣٩٨ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧٨ .

قرار مؤرخ في ١٨ ذي القعدة عام ١٣٩٨ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧٨ يتضمن احداث شهادة ماجستير في الهيدروجيولوجيا (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث الدراسات الجامعية العليا وتنظيم السنة الأولى منها .

يقرر ما يلي :

المادة الأولى - تحدث شهادة ماجستير في الهيدروجيولوجيا .
المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
حرر بالجزائر في ١٨ ذي القعدة عام ١٣٩٨ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧٨ .

قرار مؤرخ في ١٤ ذي الحجة عام ١٣٩٨ الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٨ يتضمن احداث شهادة الماجستير في علم البيئة (٣)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى - تحدث شهادة ماجستير في علم البيئة (الايكولوجيا) .
المادة ٢ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
حرر بالجزائر في ١٤ ذي الحجة عام ١٣٩٨ الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٨ .

قرار مؤرخ في ١٤ ذي الحجة عام ١٣٩٨ الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٨ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الهندسة الحضرية (تهيئة المنشآت البشرية والتجمعات السكنية وتنظيمها (٤)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى - تحدث شهادة ماجستير في الهندسة الحضرية (تهيئة المنشآت البشرية والتجمعات السكنية ، وتنظيمها) .
المادة ٢ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
حرر بالجزائر في ١٤ ذي الحجة عام ١٣٩٨ الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٨ .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤٩ في ١٢/١٠/١٩٧٨

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٤٩ في ١٢/١٠/١٩٧٨

(٣) ، (٤) الجريدة الرسمية - العدد ٥٠ في ١٢/١٠/١٩٧٨

قرار مؤرخ في ١٧ محرم عام ١٣٩٩ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨ يتضمن احداث شهادة ماجستير في الهندسة المدنية^(١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الاولى للتدرج .

- وبناء على المحضر الذى أعده المجلس المختص بالتعليم ما بعد الجامعى فى التكنولوجيا فى نوفمبر سنة ١٩٧٨ م .

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - تحدث شهادة ماجستير فى الهندسة المدنية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ١٧ محرم عام ١٣٩٩ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨

قرار مؤرخ فى ٢٥ محرم ١٣٩٩ الموافق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٨ يتعلق بكيفيات تسليم شهادات المستوى من قبل المركز الوطنى للتعليم المعتم بالمراسلة والاذاعة والتلفزة^(٢)

ان وزير التربية ،

- بعد الاطلاع على اوامر رقم ٦٩ - ٣٧ المؤرخ فى ٦ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٢ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن احداث مركز وطنى للتعليم المعتم والمتنم عن طريق الاذاعة والتلفزيون ،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٧٦-٣٥ المؤرخ فى ١٦ ربيع الثانى عام ١٣٩٦ الموافق ١٦ أبريل

سنة ١٩٧٦ والمتضمن تنظيم التربية والتكوين ، ولا سيما الباب المتعلق بالتكوين المستمر ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - تعتبر شهادات المستوى المسلمة من المركز الوطنى للتعليم المعتم بالمراسلة بواسطة الاذاعة والتلفزة معادلة للشهادات الدراسية التى تسلمها المؤسسات العمومية للتعليم العادى التى تدرس البرامج نفسها .

المادة ٢ - تسلم شهادات المستوى المشار اليها فى المادة الاولى اعلاه . الى كل تلميذ زاول بانتظام دراسة البرنامج الذى سجل لتلقيه وتتوفر فيه الشروط التالية :

١ - أن ينجح فى اختبار التسجيل الذى ينظمه المركز الوطنى للتعليم المعتم أو تقدم شهادة دراسية أو وثيقة رسمية تثبت المستوى الذى انتهى اليه التلميذ قبيل التسجيل ،

٢ - الوظيفة ولا سيما الارسال المنتظم فى المواعيد اللازمة للفروض قصد المراقبة والحضور فى اجتماعات التنشيط الاجبارية ،

٣ - المشاركة والنجاح فى الامتحانات السادسة التى ينظمها المركز الوطنى للتعليم المعتم بمناسبة التجمعات الاقليمية ،

٤ - الحصول على أدنى مستوى مطلوب فى المواد الأساسية للارتقاء الى القسم أو المستوى الأعلى .

المادة ٣ - تسلم شهادة المستوى فى نسخة أصلية واحدة مرقومة تحمل العبارة التالية :

« استجاب خلال دراسته لمجموع الشروط المذكورة فى المادة ٢ من القرار المؤرخ فى ٢٥ محرم عام ١٣٩٩ الموافق ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، »

المادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٥ محرم عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٨ .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢ فى ١٩/١/١٩٧٩

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٣ فى ١٦/١/١٩٧٩

قرار مؤرخ في ٢٥ ربيع الثاني عام ١٣٩٩ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث دبلوم الماجستير في المناجم (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الاولى للتدرج .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يحدد دبلوم الماجستير في المناجم .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٥ ربيع الثاني عام ١٣٩٩ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٩ .

قرار مؤرخ في ٢٠ جمادى الاولى عام ١٣٩٩ الموافق ١٧ أبريل سنة ١٩٧٩ يتضمن معادلة شهادة جراحة الأسنان المسلمة من جامعات جمهورية ألمانيا الفيدرالية (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية تحديد معادلة الاجازات والشهادات والرتب الأجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تسير اللجنة الوطنية للمعادلة ولحانها الفرعية التقنية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الاعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية

للمعادلة والترخيص لمديرى الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٣ محرم عام ١٣٩٨ الموافق ٣ يناير سنة ١٩٧٨ والمتضمن تعيين أعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلة ،

- وبناء على محضر دورة اللجنة الوطنية للمعادلة بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٧٦ ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يعترف بمعادلة شهادة جراحة الأسنان المسلمة من جامعات الجمهورية الألمانية الفيدرالية طبقا للتنظيم الفيدرالى ، بشهادة جراحة الأسنان المسلمة من ألمانيا الفيدرالية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٠ جمادى الاولى عام ١٣٩٩ الموافق ١٧ أبريل سنة ١٩٧٩ .

قرار مؤرخ في ٢٠ جمادى الاولى عام ١٣٩٩ الموافق ١٧ أبريل سنة ١٩٧٩ يتضمن تحديد قائمة شهادات البكالوريا في التعليم اثنائى وشهادات الدراسة الثانوية الاجنبية (جميع الشعب) المعادلة لشهادات البكالوريا الجزائرية (جميع الشعب) والتي تخول التسجيل في الجامعات الجزائرية (٣)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٨٩ المؤرخ في ٧ جمادى الاولى عام ١٣٩١ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن كيفية معادلة الاجازات والشهادات والرتب الأجنبية بالاجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية واعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلة ،

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٦ في ١٧/٤/١٩٧٩

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٢١ في ٢٢/٥/١٩٧٩

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٢١ في ٢٢/٥/١٩٧٩

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٦ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تسيير اللجنة الوطنية للمعادلة وفروعها التقنية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تعيين الأعضاء غير الدائمين في اللجنة الوطنية للمعادلة والترخيص لمديري الجامعات الجزائرية بتعيين ممثلين عنهم في اللجنة ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ١٩ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تحديد قائمة شهادات البكالوريا للتعليم الثانوي وشهادات الدراسة الثانوية الاجنبية التي تخول لحامليها التسجيل في الجامعات الجزائرية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٣ محرم عام ١٣٩٨ الموافق ٣ يناير سنة ١٩٧٨ والمتضمن تعيين أعضاء اللجان الفرعية التقنية للجنة الوطنية للمعادلة ،

- وبناء على محضر دورة اللجنة الوطنية للمعادلة المؤرخ في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ ،
يرد ما يلي :

المادة الأولى - يمكن لحملة شهادة البكالوريا في التعليم الثانوي أو شهادة الدراسة الثانوية (جميع الشعب) ، المسلمة في الخارج والمرفقة قائمتها بهذا القرار ، التسجيل في الجامعات الجزائرية لتحضير شهادات في التعليم العالي على أساس التشريع الذي ينظم الحصول على هذه الشهادات .

المادة ٢ - يلغى القرار المؤرخ في ١٩ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٢ المشار اليه اعلاه .

المادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٠ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ١٧ أبريل سنة ١٩٧٩ .

الشهادات الأجنبية	البلدان
- شهادة الدراسة الثانوية	عـدـن
- البكالوريا	أفغانستان
- شهادة انتهاء الدراسات الثانوية	البانيا
- هوشولرايف	جمهورية المانيا الديمقراطية
- رايفزونيبس	جمهورية المانيا الفيدرالية
- شهادة الدراسة الثانوية	العربية السعودية
- باشيليراطسو	الارجنتين
- رايفزونيبس	النمسا
- شهادة أهلية الدخول للتعليم العالي	
- شهادة الكفاءة للعلوم الانسانية :	
• الاغريقية - اللاتينية	بلجيكا
• اللاتينية - الرياضيات	
• اللاتينية العلمية أو العلمية الحديثة	
- البكالوريا	بوليفيا

الشهادات الأجنبية	البلدان
شهادة انتهاء الدراسة الثانوية	البرازيل
البكالوريا	بلغاريا
شهادة انتهاء الدراسة الثانوية *	بورندي
- البكالوريا	الكميرون
- شهادة التربية العامة	
- البكالوريا	الكمبودج
- شهادة السنة الثانية	
- شهادة التربية العامة	
- شهادة الدراسات الثانوية بالكيبيك	كندا
- الشهادة الصغرى للدخول الجامعي	
- الشهادة العليا للدخول الجامعي	
- شهادة البكالوريا في الفنون من جامعات	
مونريال ولافال (كيبيك) وشاربروك	
- الشهادة العليا للدراسات الثانوية	
- البكالوريا	امبراطورية افريقيا الوسطى
- ليسانسيا سوكننداريا	الشيلى
- شهادة انتهاء الدراسة الثانوية	جمهورية الصين الشعبية
- شهادة انتهاء الدراسة الثانوية	جزيرة قبرص
- البكالوريا	جمهورية الكونغو الشعبية
- شهادة انتهاء الدراسة الثانوية	كوريا
- باشيليراطو	كوستاريكا
- البكالوريا	ساحل العاج
- باشيليراطو	كوبا
- البكالوريا	الداهومي
- ستود انتراكسامن	الدانمارك
- الشهادة العامة للدراسة الثانوية (الثانوية العامة)	جمهورية مصر العربية

البلدان	الشهادات الأجنبية
السلفادور	- باشيليراطو
الاكواتوز	- باشيليراطو
اسبانيا	- بروبا دومادوريز
اتحاد الامارات العربية	- شهادة الدراسة الثانوية
فنلندا	- شهادة انهاء الدراسة الثانوية
فرنسا	- البكالوريا - البكالوريا التقنية
اليونان	- اكاديميكون ابولييريون
غواتيمالا	- باشيليراطو
غينيا	- البكالوريا
هايتي	- شهادة الدراسات الثانوية الدرجة الثانية فرع « الآداب » أو « علوم آداب »
الهندوراس	- باشيليراطو
المجر	- اترتسيجي - ايزاكمايكبيستي - تكنيكوزي أوكلفال
الهند	- شهادة انهاء الدراسة الثانوية
العراق	- شهادة الدراسات الثانوية
ايران	- شهادة انهاء الدراسات الثانوية
ايزلندا	- (ستودنتس بروف) امتحان انهاء الدراسة الثانوية
ايطاليا	- دبلوم ديماثوريتا
اليابان	- شهادة انهاء الدراسة الثانوية
الاردن	- شهادة الدراسة الثانوية
الكويت	- شهادة الدراسة الثانوية العامة
لبنان	- البكالوريا

الشهادات الأجنبية	البلدان
- البكالوريا - شهادة الدراسة الثانوية التقنية (التسجيل في الاختصاص)	ليبيا
- شهادة انتهاء الدراسة الثانوية - شهادة البكالوريا	لوكسمبورج
- البكالوريا	مدغشقر
- البكالوريا	مالي
- البكالوريا	المغرب
- باشيليراطو	المكسيك
- باشيليراطو	نيكاراغوا
- ستودانتكسامن	النرويج
- شهادة انتهاء الدراسة الثانوية	بناما
- شهادة انتهاء الدراسة الثانوية	البراغواي
- اينداكزامس	البلاد المنخفضة
- سارتفيكا دو ايكاسيون سوكانديراكو مين كومبليتا	البيرو
- ماتوره	بولونيا
- سويدكتو دوا جرزلوسكي	
- شهادة انتهاء الدراسة الثانوية	البرتغال
- البكالوريا	دولة قطر
- البكالوريا	رومانيا
- شهادة التربية العامة (أوانسداليغال) - (أ ل يغال)	المملكة المتحدة
- شهادة الانسانيات المتماثلة للمدارس الثانوية	رواندا
- البكالوريا	السنغال
- شهادة انتهاء الدراسة الثانوية	الصومال
- شهادة المدارس الثانوية	السودان

الشهادات الأجنبية	البلدان
- جيمنازي كومبيتنس (شهادة انتهاء الدراسة الثانوية)	السويد
- مانوريتات زنجنس - ماتوريتي	سويسرا
- شهادة الدراسة الثانوية	سوريا
- ماتوريتوسي فيزفدسيني (فيزفدسيني)	تشيكوسلوفاكيا
- ماتايون سوكسا هـ	تايلاند
- البكالوريا	الطوغو
- البكالوريا	تونس
- شهادة انتهاء الدراسة الثانوية	تركيا
- شهادة ماتورتى	الاتحاد السوفياتى
- باشيليراطو	الأورغواى
- شهادة الدراسات العليا + امتحان القبول الجامعى	الولايات المتحدة الأمريكية
- باشيليراطو	فنزويلا
- شهادة انتهاء الدراسة الثانوية	يوغسلافيا
- شهادة « باشيلير »	كولومبيا
٣ ربيع الثانى عام ١٣٩٤ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٤ والمتضمن احداث جامعة الجزائر للعلوم والتكنولوجيا ،	قرار مؤرخ فى ٢٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شعبة البيروكيمياء المحفزة بجامعة الجزائر للعلوم والتكنولوجيا لتحضير شهادة الماجستير فى البيتروكيمياء (١) ان وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،
- وبمقتضى القرار المؤرخ فى ٢٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٩ والمتضمن احداث دبلوم الماجستير فى البيتروكيمياء ،	- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ فى ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الاولى للتدرج ولا سيما المادة الاولى منه ،
يقرر ما يلى : المادة الاولى - تحدث شعبة للبيتروكيمياء المحفزة بجامعة الجزائر للعلوم والتكنولوجيا لتحضير شهادة الماجستير فى البيتروكيمياء . المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة	- وبمقتضى الأمر رقم ٧٤ - ٥٠ المؤرخ فى

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ .

قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شعبتين لتحضير شهادة الماجستير في الهندسة الميكانيكية بجامعة الجزائر للعلوم والتكنولوجيا (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٤ - ٥٠ المؤرخ في ٣ ربيع الثاني عام ١٣٩٤ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٤ والمتضمن احداث جامعة الجزائر للعلوم والتكنولوجيا ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ولا سيما المادة الأولى منه ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ والمتضمن احداث شهادة الماجستير في الهندسة الميكانيكية ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى : تحدث الشعبتان التاليتان :

- البناء الميكانيكي ،

- الحرارية .

وذلك لتحضير شهادة الماجستير في الهندسة الميكانيكية بجامعة الجزائر للعلوم والتكنولوجيا .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ .

قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شعبية لميكانيك هياكل البناء بجامعة قسنطينة لتحضير شهادة الماجستير في الهندسة المدنية (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ٥٤ المؤرخ في أول ربيع الأول عام ١٣٩٨ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن احداث جامعة قسنطينة ، المعدل بموجب الأمر رقم ٧٥ - ٨٢ المؤرخ في ١٢ ذي الحجة عام ١٣٨٥ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ولا سيما المادة الأولى منه ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٧ محرم عام ١٣٩٩ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨ والمتضمن احداث شهادة الماجستير في الهندسة المدنية ، يقرر ما يلي :

المادة الأولى - تحدث شعبية لميكانيك هياكل البناء بجامعة قسنطينة لتحضير شهادة الماجستير في الهندسة المدنية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ .

قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شهادة الماجستير في كيمياء المواد (٣)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ولا سيما المادة الأولى منه ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى - تحدث شهادة الماجستير في كيمياء المواد .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ .

قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الكهرباء (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،
- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ولا سيما المادة الأولى منه ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى - تحدث شهادة الماجستير في الالكترونيكا .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ .

قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الاعلام الآلى (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،
- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ولا سيما المادة الأولى منه ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى - تحدث شهادة الماجستير في الاعلام الآلى .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ .

قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شهادة الماجستير في البيتروكيميا (٣)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،
- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ولا سيما المادة الأولى منه ،

يقرر ما يلي :
المادة الأولى - تحدث شهادة الماجستير في البيتروكيميا .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ .

قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الهندسة الميكانيكية (٤)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،
- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ولا سيما المادة الأولى منه ،

يقرر ما يلي :
المادة الأولى - تحدث شهادة الماجستير في الهندسة الميكانيكية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ .

قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق

٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث

شهادة الماجستير في الكيمياء الفيزيائية

الكمية والكيمياء النظرية (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في

٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦

والتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة

الأولى للتدرج ولا سيما المادة الأولى منه ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى - تحدث شهادة الماجستير فى

الكيمياء الفيزيائية الكمية والكيمياء النظرية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٨ جمادى الأولى عام

١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ .

قرار مؤرخ فى ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩

الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ يتضمن

احداث شهادة الماجستير

فى البحث العلمى (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ

فى ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة

١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم

السنة الأولى للتدرج ولا سيما المادة الأولى منه ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى - تحدث شهادة الماجستير فى

البحث العلمى .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٨ جمادى الأولى عام

١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ .

قرار مؤرخ فى ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق

٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث

شهادة الماجستير فى الطاقة

الشمسية (٣)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ

فى ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة

١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم

السنة الأولى للتدرج ولا سيما المادة الأولى منه ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى - تحدث شهادة الماجستير فى

الطاقة الشمسية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٨ جمادى الأولى عام

١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ .

قرار مؤرخ فى ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق

٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث

شهادة الماجستير فى الكهرباء (٤)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ

فى ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة

١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم

السنة الأولى للتدرج ولا سيما المادة الأولى منه ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى - تحدث شهادة الماجستير فى

الكهرباء .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٨ جمادى الأولى عام

١٣٩٩ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٩ .

**قرار مؤرخ في أول شعبان عام ١٣٩٩
الموافق ٢٦ يونية سنة ١٩٧٩ .**
يتضمن تحديد النظام الداخلي لمسابقة التبريز
في العلوم الاقتصادية (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،
- بمقتضى المرسوم رقم ٢٩٤ - ٦٨ المؤرخ
في ٣ ربيع الأول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة
١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسي الخاص للأساتذة
المحاضرين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٢٧٤ - ٧١ المؤرخ
في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣-١٢-١٩٧١ م
والمتضمن تنظيم مسابقة للتبريز في الحقوق
والعلوم الاقتصادية ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ
في ٢٥ رجب عام ١٣٩٩ الموافق ٢٠-٦-١٩٧٩
والمتضمن نظام المسابقة في التبريز المفتوحة في
العلوم الاقتصادية .

يقرر بما يلي :

المادة الأولى - يحدد النظام الداخلي لمسابقة
التبريز في العلوم الاقتصادية طبقا لهذا القرار .
المادة ٢ - يمنع المترشحون من الاتصال
بأعضاء لجنة الامتحان خارج أماكن الاختبارات
وأوقات أدائها .

المادة ٣ - جميع الاختبارات علنية .

المادة ٤ - يقوم بمراقبة المترشحين خلال
تحضير الاختبارات معلمون وموظفون تابعون لوزارة
التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة ٥ - يعزل المترشح خلال تحضير
الاختبار المتعلق بالدرس الخاص ولا يمكن أن
يتصل الا بالأشخاص الذين يعينهم رئيس اللجنة .

المادة ٦ - تحدد اللجنة المعنية الوثائق
التي يمكن للمرشح أن يستعملها في امتحان
الدرس الخاص .

المادة ٧ - يمكن للمترشح أن يطلب خطيا
وتحت مراقبة لجنة الامتحان الاطلاع على الوثائق
المسموح بها لتحضير اختباراه .

المادة ٨ - للجنة الامتحان السلطة المطلقة في
التنظيم المتعلق بسير الاختبارات .

المادة ٩ - لا يشارك في مداولات لجنة
الامتحان الا الأعضاء المقنع عليهم .

المادة ١٠ - مداولات اللجنة سرية .
المادة ١١ - لا تعلن الا قرارات لجنة
الامتحان .

المادة ١٢ - قرارات لجنة الامتحان قطعية
ونهاية ابتداء من اعلانها .

المادة ١٣ - يقضى من المسابقة كل مترشح
يخالف شروط هذا النظام الداخلي .

المادة ١٤ - يكون هذا النظام في متناول جميع
المرشحين ويلصق في أماكن الاختبارات .

المادة ١٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر في أول شعبان عام ١٣٩٩
الموافق ٢٦ يونيو ١٩٧٩ م .

**قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٢٣ شوال عام
١٣٩٩ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٧٩**
يتعلق بشهادة الأهلية البيداغوجية
والمهنية لتعليم سيطرة المركبات
ذات المحرك (٢)

ان وزير النقل ،

ووزير الداخلية ،

- بمقتضى الأمر رقم ٧٤ - ١٠٧ المؤرخ
في ٢٢ ذى القعدة عام ١٣٩٤ الموافق ٦ ديسمبر
سنة ١٩٧٤ والمتضمن قانون المرور ، ولا سيما
المواد من ٢٣٧ الى ٢٤٠ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ١٢١ المؤرخ
في ١٩ شعبان عام ١٣٩٩ الموافق ١٤ يوليو سنة
١٩٧٩ والمتضمن تحديد صلاحيات وزير النقل ،

يقران ما يلي :

المادة الأولى - لا يجوز لاي شخص أن يتعاطى
مهنة تعليم سيطرة المركبات ذات المحرك ، مقابل
عوض وعن طريق الدروس النظرية والتطبيقية ،
الا اذا كان حاملا شهادة الأهلية المهنية والبيداغوجية
لتعليم سيطرة المركبات ذات المحرك ، الصادرة
عن الولاية ضمن الشروط المحددة في هذا القرار .

المادة ٢ - يعين هؤلاء الأشخاص مدرسين
أو معلمين في سيطرة المركبات ذات المحرك ، أو
مديرين في مؤسسات تعليم السيطرة ، اذا كانوا
يستقلون مؤسسات .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ في ٢١/٨/١٩٧٩ .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٣٨ في ١٨/٩/١٩٧٩ .

المادة ٣ - تعد شهادة الاهلية المهنية والبيداغوجية المشار اليها في المادة الاولى اعلاه ، شهادة كفاءة صالحة في جميع انحاء التراب الوطني .

المادة ٤ - تمنح شهادة الاهلية المهنية والبيداغوجية للمتشحين الذين يبلغون خمسة وعشرين سنة من العمر ، والذين يحملون رخصة سياقة صالحة للتعليم في الصنف المعنى، والناجحين في الاختبارات الكتابية والشفوية للامتحان المهني المحدد في المادة ٩ من هذا القرار . ولا بد أن تكون رخصة السياقة للصنف «ب» قد منحت قبل سنتين على الأقل من تاريخ هذا الامتحان .

ولا يكون الترشح للامتحان المهني مقبولا ، اذا سبق تعرض المعنى لالغاء رخصة السياقة .

المادة ٥ - لا يمكن للمتشح ان يشارك الا في مركز واحد للامتحان خلال الدورة نفسها ، ويكون هذا المركز تابعا لمحل اقامته .

ويوجه المعنى ، لهذا الغرض ، الى الوالى التابع لمحل اقامته ، قبل تاريخ الامتحان ، ملفا يحتوى على الوثائق التالية :

- ١ - طلب محرر على ورق عاوى ،
- ٢ - شهادة الإقامة ،
- ٣ - شهادة الميلاد أو بطاقة الحالة المدنية،
- ٤ - ثلاث صور (فى حجم صورة البطاقة الشخصية) ،
- ٥ - نسخة طبق الاصل عن رخصة السياقة التى يحملها ،

٦ - شهادتان طبيتان تثبتان ما يلى :

(أ) الاولى - من طبيب محلف فى الطب العام يشهد فيها أن المعنى خال من أى مرض يتنافى مع سياقة المركبات ذات المحرك .

(ب) الثانية - من طبيب محلف فى امراض السلى ، يشهد فيها أن المعنى غير مصاب بمرض السلى .

٧ - نسخة عن سجل السوابق القضائية، سارية المفعول .

المادة ٦ - يستدعى المترشح الذى تتوفر فيه الشروط المطلوبة ، فى الوقت اللازم ، لاداء اختبارات شهادة الاهلية المهنية والبيداغوجية ، امام اللجنة المهنية للولاية ، المشار اليها فى المادة ٧ أدناه .

يعين الوالى اماكن الامتحانات التى تجرى مبدئيا مرتين فى السنة . غير انه يمكن تغيير عدد

المرات تبعا للاحتياجات الحقيقية للولاية المعنية وتطورها .

المادة ٧ - تتألف اللجنة المهنية للولاية ، المنشأة بقرار من الوالى ، كما يلى :

- الوالى أو ممثله ، رئيسا ،
- مدير النقل فى المجلس التنفيذى للولاية،
- مدير المنشآت الأساسية والتجهيز فى المجلس التنفيذى للولاية ،
- ممثل عن الدرك الوطنى ،
- ممثل عن وزارة العمل والتكوين المهنى ،
- ممثل عن وزارة التربية مكلف بالتعليم التقنى ،

- فاحص رخص السياقة ،
 - مدير مدرسة لتعليم سياقة السيارات ،
 - مدرب فى سياقة المركبات .
- تعتبر اللجنة مؤهلة للمصادقة على صحة : لامتحان .

ولا يمكن ان تكون مداوات اللجنة قانونية الا بحضور خمسة من اعضائها على الأقل . وتؤخذ الآراء بأغلبية الاعضاء الحاضرين . ويرجع صوت الرئيس فى حالة تعادل الأصوات .

تتولى امانة اللجنة مديرية الولاية المكلفة بالنقل .

مدة وكالة أعضاء اللجنة ثلاث سنوات ، قابلة للتجديد .

المادة ٨ - يشتمل امتحان الاهلية المهنية والبيداغوجية على سلسلتين من الاختبارات ، تنقط من صفر الى ٢٠ .

ولا يصرح بقبول المترشحين الذين لم يحصلوا على العلامة الدنيا البالغة ١٠ - ٢٠ فى كل من الاختبارين الاولين الكتابيين للقبول .

ولا يمكن للمترشحين الذين لم ينجحوا فى الاختبارات الكتابية للقبول أن يشاركوا فى الاختبارات الشفوية والتطبيقية للنجاح .

اما المترشحون المقبولون لاداء اختبارات النجاح والذين لم يحصلوا على عدد من النقط الضرورية للحصول على شهادة الاهلية المهنية والبيداغوجية ، فيحتفظون بحق الاستفادة من القبول فى الامتحان الموالى .

المادة ٩ - تتضمن الاختبارات الكتابية للقبول والاختبارات الشفوية للنجاح ، على التوالى ، ما يلى :

الملاحظات	المعامل	المدة	الاختبارات
تعريف ٢٠ إشارة يشتمل هذا الاختبار على ٤ أسئلة تنصل على وجه التوالى : - بقواعد السير ، - بالسائقين ، - بالمركبات ، - بالقوانين المتعلقة بتعليم السياقة . يشمل هذا الاختبار قواعد الحذر والاخلاق والمجاملة وانعدام روح العدوانية المفروض على كل سائق .	٣ ٤	ساعة ونصف ساعة ونصف	١ - الاختبارات الكتابية للقبول : (أ) اشارات الطرق (ب) تبيان قواعد السير فى الطرق وتحديثها .
يجرى هذا الاختبار الزاميا فى بداية الامتحان . وهو يشتمل على قسمين ينقط كل منهما على ١٠ : ١ - السياقة فى منطقة عمرانية والمناورات ، ب - السياقة فى الطرق .	١ ٢	ساعة واحدة ٣٠ د ٠ تقريبا	(ج) شرح مادة او اكثر من قانون المرور او قواعد من قانون المرور او قواعد سلوك السائق . ٢ - الاختبارات الشفوية والتطبيقية للنجاح : (١) السياقة الشخصية
يخصص هذا الاختبار أصلا لتقدير خاصيات كل مترشح فى التعليم .	١ ٤	١٥ د ٠ تقريبا ٣٠ د ٠ تقريبا	(ب) معارف أولية فى ميكانيك السيارات . (ج) بيداغوجية التعليم ودرس فى سياقة المركبة ودرس نظرى لقانون ونظام المرور .

المادة ١٠ - يمكن المصادقة على الشهادات الرسمية التي تتضمن السماح بتعليم سيطرة المركبات ذات المحرك والممنوحة من الدول المنضمة الى الاتفاقية الدولية للوقاية من حوادث الطرق، وذلك بموجب مقرر فردي لوزير النقل، طبقا للتنظيم الجارى به العمل، بعد اخذ رأى اللجنة المهنية للولاية .

المادة ١١ - يمكن أن يمنع الوالى ممارسة مهنية مدرب فى تعليم سيطرة المركبات ذات المحرك، بناء على اقتراح اللجنة المهنية المنصوص عليها فى المادة ٧ أعلاه، وذلك :

١ - بصفة مؤقتة :

(أ) فى حالة انعدام الأهلية البدنية مؤقتا والتي يشبها طبيب الادارة ،

(ب) فى حالة سحب رخصة القيادة مؤقتا .

٢ - بصفة نهائية :

(أ) فى حالة انعدام الأهلية البدنية نهائيا والتي يشبها طبيب الادارة ،

(ب) فى حالة سحب رخصة السباق مؤقتا .

(ج) اذا ثبت ارتكاب صاحب شهادة الأهلية المهنية والبيداغوجية عمليات تدليسية كإبدال المترشحين أو محاولة الرشوة .

(د) اذا حكم على صاحب شهادة الأهلية المهنية والبيداغوجية بعقوبة بدنية أو مشينة .

٣ - بصفة مؤقتة أو نهائية :

- فى حالة ارتكاب خطأ مهني جنسي أو غش أو محاولة غش فى الامتحانات .

ويمكن للمعنى فى جميع الاحوال ، ان يقدم للجنة المهنية للولاية ايضا حاشيات شفوية أو كتابية حول الأخطاء والمطاعن المسندة اليه .

المادة ١٢ - يتعين على معلمى السباق القائمين بعملهم حاليا ان يراعوا - خلال فترة انتقالهم

تنتهى بعد سنة واحدة من نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - الأحكام التالية :

١ - على المدربين الذين يحملون بطاقة مهنية صادرة بعد أول يناير سنة ١٩٦٣ أن يرسلوا نسخة منها طبق الأصل الى وزارة النقل، قصد اثباتهم فى مهامهم .

٢ - يجب على المدربين الذين يحملون بطاقة مهنية صادرة قبل أول يناير سنة ١٩٦٣ أن يرسلوا نسخة منها طبق الأصل الى وزارة النقل لفحص شروط منح الشهادة واثبات صحتها أو الغائها . ويتعين على المعنيين أداء اختبار الاثبات

المادة ١٣ - تحدد كفاءات تطبيق هذا القرار، والمراقبة الذى تحدد كفاءاته فيما بعد . ولا سيما نماذج شهادة الأهلية المهنية والبيداغوجية، بموجب منشورات تصدر عن وزير النقل .

المادة ١٤ - يكلف مدير النقل البرى والولاية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٣ نيسان عام ١٣٩٩ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٧٩ .

قرار مؤرخ فى ١٨ ذى القعدة عام ١٣٩٩

الموافق ١٠ أكتوبر سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث

شهادة الماجستير فى اللغة والآداب العربية (١)

ان وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ فى ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة

١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الاولى للتدرج .

- وبناء على مداوالت مجلس التخصص لما بعد التدرج .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة الماجستير في اللغة والاداب العربية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٨ ذى القعدة عام ١٣٩٩ الموافق ١٠ أكتوبر سنة ١٩٧٩ .

قرار مؤرخ في ٢٠ ذى القعدة عام ١٣٩٩ الموافق ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٩ يتضمن فتح فروع للحصول على شهادة مهندس جيولوجي^(١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٧ - ٩٩ المؤرخ في ٣ رجب عام ١٣٩٧ الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٧٧ والمتضمن احداث شهادة مهندس جيولوجي وتنظيم الدروس للحصول عليها ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تفتح قصد الحصول على شهادة مهندس جيولوجي الفروع الآتية :

- الجيولوجية المعدنية ،
- علم المنايع (الهيدروجيولوجية) ،
- علم الرواسب ،
- الجيولوجية البترولية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٠ ذى القعدة عام ١٣٩٩ الموافق ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٩ .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤٣ في ١٠/٢٣/١٩٧٩
(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٤٤ في ١٠/٣٠/١٩٧٩

قرار مؤرخ في ٢٣ ذى القعدة عام ١٣٩٩ الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٨ يتضمن تحديد قائمة المواد الدراسية في منهج السداسيات العشرة للحصول على شهادة مهندس جيولوجي في فرع المنايع (الهيدروجيولوجيا)^(٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٧ - ٩٩ المؤرخ في ٣ رجب عام ١٣٩٧ الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٧٧ والمتضمن احداث شهادة مهندس جيولوجي وتنظيم الدروس للحصول عليها ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٠ ذى القعدة عام ١٣٩٩ الموافق ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٩ والمتضمن فتح فروع للحصول على شهادة مهندس جيولوجي ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدد قائمة المواد الدراسية في منهج السداسيات العشرة للحصول على شهادة مهندس جيولوجي في فرع المنايع (الهيدروجيولوجيا) طبقا للمحق هذا القرار .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٣ ذى القعدة عام ١٣٩٩ الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٩ .

الملحق

منهج الدراسات للحصول على شهادة مهندس جيولوجي في فرع المنايع (الهيدروجيولوجيا)

السداسي الاول

- ر ٠٠٤ : الرياضيات
- ف ٠٠٣ : الفيزياء ١
- ف ٠٠٤ : الفيزياء ٢
- ك ٠٠٣ : الكيمياء العامة - الكيمياء الفيزيائية
- لج ٣ : دراسة موثيق الثورة

ع ٠٠١ : اللغة الوطنية .

السلسل ٢

جيو ١٠١ : طرق دراسة الجيولوجيا
جيو ١٠٢ : ديناميك الأرض الخارجية
جيو ١٠٣ : ديناميك الأرض الداخلية
ك ٠٠٥ : الكيمياء
ع ٠٠٢ : اللغة الوطنية .

السلسل ٣

جيو ١٠٤ : البيتروغرافيا
جيو ١٠٥ : علم الطبقات ١
جيو ١٠٦ : علم البلورة
ف ٠٠٧ : الجيوفيزياء ٢
ع ٠٠٣ : اللغة الوطنية .

السلسل ٤

جيو ١٠٧ : علم المعادن الوصفى
جيو ١٠٨ : الجيولوجيا الاقليمية والبنوية
الأرضية
جيو ١٠٩ : علم الاحاث ١
ف ٠٠٦ : الجيوفيزياء ١
ع ٠٠٤ : اللغة الوطنية .

السلسل ٥

جيو ١١٠ : البيتروغرافيا التعولوية
جيو ١١١ : طرق دراسة الأنسقة
الرسوبية
جيو ١١٢ : علم الطبقات ٢
جيو ١١٣ : علم الاحاث ٢
ع ٠٠٥ : اللغة الوطنية .

السلسل ٦

جيو ١١٤ : الجيوتكتونيك
جيو ١١٥ : جيولوجية التربة ١
جيو ١١٦ : جيولوجية التربة ٢
ر ٠٢٤ : الاحصائيات
ع ٠٠٦ : اللغة الوطنية .

السلسل ٧

جيو ١٥٢ : علم المنابع الأساسية
وديناميك المياه الجوفية

جيو ١٥٣ : الهيدرولوجيا وعلم المناخ
جيو ١٥٤ : الهيدرولوجيا كيمياء الأساس
الرياضية لعلم المنسابع اللغة
الحية ١ .

السلسل ٨

جيو ١٥٥ : البحث عن المياه الجوفية
واستغلالها
جيو ١٥٦ : جيوفيزياء مطبقة على علم
المنابع
جيو ١٥٧ : تشكيل النماذج
(فى الميدان مدة شهر)
اللغة الحية ٢ .

السلسل ٩

جيو ١٥٨ : تكنولوجيا التحكم فى المياه
ومعرفة معطيات الحفر
جيو ١٥٩ : علم المنابع المنجمية والهندسية
المدنية والريفية
جيو ١٦٠ : مبادئ التصرف فى المياه
وتسييرها
جيو ١٦١ : معالجة مياه الشرب والمياه
المشوبة - الحماية من التلوث .

السلسل ١٠

دورة تدريبية + مشروع نهاية الدراسة .

قرار مؤرخ فى ٢٣ ذى القعدة عام ١٣٩٩
الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٩ يتضمن تحديد
قائمة المواد الدراسية فى منهج السداسيات العشرة
للحصول على شهادة مهندس جيولوجى
فى فرع الرواسب (١)

ان وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٧ - ٩٩ المؤرخ فى
٣ رجب عام ١٣٩٧ الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٧٧
والمتضمن احداث شهادة مهندس جيولوجى وتنظيم
الدروس للحصول عليها ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى ٢٠ ذى القعدة
عام ١٣٩٩ الموافق ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٩

والمتضمن فتح فروع للحصول على شهادة مهندس جيولوجي ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى - تحدد قائمة المواد الدراسية في منهج السداسيات العشرة للحصول على شهادة مهندس جيولوجي في فرع الرواسب ، طبقا للمحق هذا القرار .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٣ ذي القعدة عام ١٣٩٩ الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٩ .

الملحق

منهج الدراسات للحصول على شهادة مهندس جيولوجي في فرع الرواسب

السداسي الأول

ر : ٠٠٤ : الرياضيات
ف : ٠٠٣ : الفيزياء ١
ف : ٠٠٤ : الفيزياء ٢
ك : ٠٠٣ : الكيمياء العامة - الكيمياء الفيزيائية
ل ج : ٣ : دراسة موائيق الثورة
ع : ٠٠١ : اللغة الوطنية .

السداسي ٢

جيو ١١ : طرق دراسات الجيولوجيا
جيو ١٠٢ : ديناميك الأرض الخارجية
جيو ١٠٣ : ديناميك الأرض الداخلية
ك : ٠٠٥ : الكيمياء
ع : ٠٠٢ : اللغة الوطنية .

السداسي ٣

جيو ١٠٤ : البيتروغرافيا
جيو ١٠٥ : علم الطبقات ١
جيو ١٠٦ : علم البلورة
ف : ٠٠٧ : الجيوفيزياء ٢
ع : ٠٠٣ : اللغة الوطنية .

السداسي ٤

جيو ١٠٧ : علم المعادن الوصفى

جيو ١٠٨ : الجيولوجيا الاقليمية والبنوية الأرضية

جيو ١٠٩ : علم الاحياء ١
ف : ٠٠٦ : الجيوفيزياء ١
ع : ٠٠٤ : اللغة الوطنية .

السداسي ٥

جيو ١١٠ : البيتروغرافيا التحويلية
جيو ١١١ : طرق دراسة الأنسفة الرسوبية
جيو ١١٢ : علم الاحياء ٢
جيو ١١٣ : علم الطبقات ٢
ع : ٠٠٥ : اللغة الوطنية .

السداسي ٦

جيو ١١٤ : جيوتكتونيك
جيو ١١٥ : جيولوجية التربة ١
جيو ١١٦ : جيولوجية التربة ٢
ر : ٠٢٤ : الاحصائيات
ع : ٠٠٦ : اللغة الوطنية .

السداسي ٧

جيو ١٧٣ : علم الرواسب الاساسي
جيو ١٧٤ : تقنيات دراسة الصخور الرسوبية
جيو ١٧٥ : علم التشكل ووراثية الاشكال والهيكل الرسوبية
جيو ١٧٦ : تحليل سلالى للنسق الرسوبي
اللغة الحية ١ .

السداسي ٨

جيو ١٧٧ : أوساط الترسيب - التصخر وتكون التربة في التشكلات الرسوبية
جيو ١٧٨ : النماذج الرسوبية الحالية : التشكلات الفحمية
جيو ١٧٩ : النماذج الرسوبية الجبالية : التشكلات الصلصالية - الحثية
جيو ١٨٠ : ديناميكية المنخفضات
اللغة الحية ٢ .

السداسي ٩

جيو ١٨١ : النماذج الرسوبية القديمة : التشكلات الفحمية

جيو ١٨٢ : النماذج الربوبية القديمة :

التشكلات الصلصالية - الحثية

دورة تدريبية في الميدان ٢ (مدة

شهر)

دورة تدريبية في الميدان ١ (مدة

شهر)

السادس ١٠

دورة تدريبية + مشروع نهاية الدراسة .

قرار مؤرخ في ١٥ ذي الحجة عام ١٣٩٩

الموافق ٥ نوفمبر سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث

الماجستير في علم التربية (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في

٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة

١٩٧٦ المتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم

السنة الاولى من التدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يحدث دبلوم الماجستير في

علوم التربية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية .

قرار مؤرخ في ٢٢ محرم عام ١٤٠٠ الموافق ١٢

ديسمبر سنة ١٩٧٩ يتضمن احداث

شهادة الماجستير في علم المحيطات (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٨٦ - ٤٣ المؤرخ

في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة

١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم

السنة الاولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة الماجستير في

علم المحيطات .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية .

قرار مؤرخ في ١٧ صفر عام ١٤٠٠ الموافق

٥ يناير سنة ١٩٨٠ يتضمن احداث شهادة

الماجستير في الكيمياء العضوية (٣)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في

٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة

١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج واعادة

تنظيم السنة الاولى من التدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة الماجستير في

الكيمياء العضوية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية .

قرار مؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني عام ١٤٠٠

الموافق ١٠ مارس سنة ١٩٨٠ يتضمن احداث

شهادة الماجستير في علوم اللغة واللسانيات (٤)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بناء على اقتراح مدير جامعة الجزائر ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ٨٠ المؤرخ

في ٢٠ ذي الحجة عام ١٣٨٥ الموافق ١١ ابريل

سنة ١٩٦٦ المتضمن احداث معهد اللسانيات

الصوتية والعلوم بجامعة الجزائر ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ

في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة

١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم

ما بعد التدرج الاول ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة الماجستير في

علوم الكلام واللسانيات بمعهد اللسانيات وفقه

اللغة بجامعة الجزائر .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ في ١٩٧٩/١١/٢٠

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ١ في ١٩٨٠/١/٢٢

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٢ في ١٩٨٠/١/٨

(٤) الجريدة الرسمية - العدد ١٤ في ١٩٨٠/٤/١

قرار مؤرخ في ٥ جمادى الثانية عام ١٤٠٠
الموافق ٢٠ ابريل سنة ١٩٨٠ يتضمن احداث
شهادة الماجستير في الفيزياء التطبيقية (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ
في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة
١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم
السنة الاولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة الماجستير في
الفيزياء التطبيقية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر في ٥ جمادى الثانية عام
١٤٠٠ الموافق ٢٠ ابريل سنة ١٩٨٠ .

قرار مؤرخ في ١١ ربيع الثاني عام ١٤٠٠
الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٠ يتضمن احداث
شهادة الماجستير في الكيمياء الفيزيائية (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ
في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة
١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم
السنة الاولى للتدرج ، ولا سيما المادة الاولى
منه ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة الماجستير في
الكيمياء الفيزيائية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

قرار بالجزائر في ١١ ربيع الثاني عام
١٤٠٠ الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٠ .

قرار مؤرخ في ٤ محرم عام ١٤٠١ الموافق
١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ يتضمن معادلة شهادة
البكالوريوس في الاقتصاد المسلمة من طرف
جامعات جمهورية العراق (٣)

بموجب قرار مؤرخ في ٤ محرم عام ١٤٠١
الموافق ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ ، يعترف بمعادلة
شهادة البكالوريوس في الاقتصاد المسلمة من
طرف جامعات جمهورية العراق ، لشهادة
الليسانس في العلوم الاقتصادية المسلمة من
طرف الجامعات الجزائرية .

قرار مؤرخ في ٤ محرم عام ١٤٠١ الموافق
١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ يتضمن معادلة شهادة
البكالوريوس في الاقتصاد ، المسلمة من طرف
جامعة الكويت (٤)

بموجب قرار مؤرخ في ٤ محرم عام ١٤٠١
الموافق ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ ، يعترف بمعادلة
شهادة البكالوريوس في الاقتصاد المسلمة من
طرف جامعة الكويت لشهادة الليسانس في
العلوم الاقتصادية المسلمة من طرف الجامعات
الجزائرية .

قرار مؤرخ في ٣٠ محرم عام ١٤٠١ الموافق
٨ ديسمبر سنة ١٩٨٠ يتضمن معادلة شهادة
مهندس التي تسلمها جامعات تشيكوسلوفاكيا (٥)

بموجب قرار مؤرخ في ٣٠ محرم عام ١٤٠١
الموافق ٨ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، يعترف بمعادلة
شهادة مهندس (جميع الفروع) المسلمة من
جامعات تشيكوسلوفاكيا ، لشهادة مهندس المتعدد
التقنيات (جميع الفروع) المسلمة من الجامعات
الجزائرية .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ في ٢٧/٥/١٩٨٠

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ١٣ في ٢٥/٣/١٩٨٠

(٣) . (٤) الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ في ١٨/١١/١٩٨٠

(٥) الجريدة الرسمية - العدد ٥٣ في ٣٠/١٢/١٩٨٠

قرار مؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٤٠١ الموافق

٣ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن احداث شهادة

الماجستير في الفيزياء المطبقة (١)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ
في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة
١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم
السنة الاولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة الماجستير في
الفيزياء المطبقة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٦ صفر عام ١٤٠١
الموافق ٣ يناير سنة ١٩٨١ .

قرار مؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٤٠١ الموافق

٣ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن احداث شهادة

الماجستير في فيزياء المواد الصلبة (٢)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ
في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة
١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم
السنة الاولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة الماجستير في
فيزياء المواد الصلبة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٦ صفر عام ١٤٠١
الموافق ٣ يناير سنة ١٩٨١ .

قرار مؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٤٠١ الموافق

٣ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن احداث شهادة

الماجستير في البيولوجيا النباتية (٣)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ
في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة
١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم
السنة الاولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة الماجستير في
البيولوجيا النباتية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٦ صفر عام ١٤٠١
الموافق ٣ يناير سنة ١٩٨١ .

قرار مؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٤٠١ الموافق

٣ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن احداث شهادة

الماجستير في البيولوجيا الحيوانية (٤)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ
في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة
١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم
السنة الاولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة الماجستير في
البيولوجيا الحيوانية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٦ صفر عام ١٤٠١
الموافق ٣ يناير سنة ١٩٨١ .

(١) . (٢) الجريدة الرسمية - العدد ٧ في ١٧/٢/١٩٨١

(٣) . (٤) الجريدة الرسمية - العدد ٧ في ١٧/٢/١٩٨١

قرار مؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٤٠١ الموافق

٣ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن احداث شهادة

الماجستير في الجغرافيا^(١)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ

في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة

١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم

السنة الاولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة الماجستير في

الجغرافيا .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٦ صفر عام ١٤٠١

الموافق ٣ يناير سنة ١٩٨١ .

قرار مؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٤٠١ الموافق

٣ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن احداث شهادة

الماجستير في الجيولوجيا^(٢)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ

في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة

١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم

السنة الاولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة الماجستير في

الجيولوجيا .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٦ صفر عام ١٤٠١

الموافق ٣ يناير سنة ١٩٨١ .

قرار مؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٤٠١ الموافق

٣ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن احداث شهادة

الماجستير في التقنية الكهربائية^(٣)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ

في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة

١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم

السنة الاولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة الماجستير في

التقنية الكهربائية .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٦ صفر عام ١٤٠١

الموافق ٣ يناير سنة ١٩٨١ .

قرار مؤرخ في ٢٨ صفر عام ١٤٠١ الموافق

٥ يناير سنة ١٩٨١ يتضمن احداث شهادة

الماجستير في القانون العام الاساسي^(٤)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ

في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة

١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم

السنة الاولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تحدث شهادة الماجستير في

القانون العام الاساسي .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٨ صفر عام ١٤٠١

الموافق ٥ يناير سنة ١٩٨١ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٩ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ١١ يوليو سنة ١٩٨١ يتضمن نظام الدروس للحصول على شهادة الليسانس في التربية البدنية والرياضية^(١)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

ووزير الشبيبة والرياضة ،

— بمقتضى الأمر رقم ٧٦ — ٨١ المؤرخ في ٢٩ شوال عام ١٣٩٦ الموافق ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٦ والمتضمن قانون التربية البدنية والرياضية لا سيما المواد ١١ ، ١٣ ، ١٤ و ١٥ منه ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ — ٢٢٩ المؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم نظام الدروس للحصول على شهادة الليسانس في التعليم العلمي ،

يقران ما يلي :

المادة الأولى — تحدث شهادة الليسانس في التربية البدنية والرياضية .

المادة ٢ — ينظم التكوين للحصول على شهادة الليسانس في التربية البدنية والرياضية في المؤسسات التابعة لوزارة التعليم والبحث العلمي .

المادة ٣ — تحدد مدة الدروس للحصول على شهادة ليسانس في التربية البدنية والرياضية بـ ٨ سدايسات .

المادة ٤ — يجب أن يكون المترشحون لشهادة الليسانس في التربية البدنية والرياضية حاملين شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي أو شهادة معادلة ، وبالإضافة لذلك يجرى اختبار في اللياقة البدنية .

المادة ٥ — توضع برامج الدروس المقررة وتنظيمها بموجب قرار صادر عن وزير التعليم والبحث العلمي .

المادة ٦ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٩ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ١١ يوليو سنة ١٩٨١ .

قرار مؤرخ في ٩ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ١١ يوليو سنة ١٩٨١ يتضمن معادلة شهادة دكتور في الطب البيطري التي تسلمها جامعات جمهورية تشيكوسلوفاكيا^(٢)

بموجب قرار مؤرخ في ٩ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ١١ يوليو سنة ١٩٨١ ، يعترف بمعادلة شهادة دكتور في الطب

البيطري التي تسلمها جامعات جمهورية تشيكوسلوفاكيا ، لشهادة طبيب بيطري التي تسلمها الجامعات الجزائرية .

قرار مؤرخ في ٩ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ١١ يوليو سنة ١٩٨١ يتضمن احداث شهادة الماجستير في التعمير^(٣)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج .

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدث شهادة الماجستير في التعمير .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٩ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ١١ يوليو سنة ١٩٨١ .

قرار مؤرخ في ٩ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ١١ يوليو سنة ١٩٨١ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الفيزياء الالكترونية^(٤)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الاولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدث شهادة الماجستير في الفيزياء الالكترونية .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٩ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ١١ يوليو سنة ١٩٨١ .

قرار مؤرخ في ٩ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ١١ يوليو سنة ١٩٨١ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الكيمياء التحليلية^(٥)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر

عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن
احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدث شهادة الماجستير في الكيمياء
التحليلية .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٩ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ١١ يوليو
سنة ١٩٨١ .

**قرار مؤرخ في ٩ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ١١ يوليو سنة
١٩٨١** يتضمن احداث شهادة الماجستير في الفيزياء
النظرية (١)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر
عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن
احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدث شهادة الماجستير في الفيزياء
النظرية .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٩ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ١١ يوليو
سنة ١٩٨١ .

**قرار مؤرخ في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ يوليو
سنة ١٩٨١** يتضمن احداث شهادة الماجستير في العلوم
الزراعية (٢)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٦٨ — ٤٢٣ المؤرخ في ٣٠ ربيع
الأول عام ١٣٨٨ الموافق ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٨ والمتضمن
تنظيم المعهد الوطني للفلاحة ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٣ — ١٠١ المؤرخ في ٢٥
جمادى الثانية عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٣
والمتضمن تعديل وتتميم المرسوم رقم ٦٨ — ٤٢٤ المؤرخ في
٣٠ ربيع الأول عام ١٣٨٨ الموافق ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٨
والمتضمن نظام الدروس في المعهد الوطني للفلاحة ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر
عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن
احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ،
— وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٣ ذى القعدة عام ١٣٩٤
الموافق ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٤ والمتضمن احداث تعليم لما
بعد التدرج في المعهد الوطني للفلاحة ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدث شهادة الماجستير في العلوم
الزراعية .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ يوليو
سنة ١٩٨١ .

**قرار مؤرخ في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ يوليو
سنة ١٩٨١** يتضمن معادلة شهادة دكتور في الطب التي
تسلمها جامعات جمهورية المجر (٣)

بموجب قرار مؤرخ في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق
٢٥ يوليو سنة ١٩٨١ يعترف بمعادلة شهادة دكتور في الطب
التي تسلمها جامعات جمهورية المجر والمحصل عليها ضمن
الشروط القانونية للدروس ، لشهادة طبيب التي تسلمها
الجامعات الجزائرية .

**قرار مؤرخ في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ يوليو
سنة ١٩٨١** يتضمن احداث سنة تحضيرية للماجستير في
اللغة والأدب الانجليزي (٤)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر
عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن
احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ،
— وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٠ رمضان عام ١٣٩٦
الموافق ٥ سبتمبر سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث شهادة
الماجستير في اللغة والأدب الانجليزي ،

— وبناء على اقتراح اللجنة المختصة لما بعد التدرج للغات
الحية الاجنبية المجتمعة بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٨١ ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدث سنة تحضيرية للماجستير في اللغة
والأدب الانجليزي

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٨١ .

قرار مؤرخ في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٨١ يتضمن احداث سنة تحضيرية للماجستير في اللغة والأدب الفرنسي^(١)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ،
— وبناء على اقتراح اللجنة المختصة لما بعد التدرج للغات الحية الاجنبية المجتمعمة بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩٨١ ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدث تحضيرية للماجستير في اللغة والأدب الفرنسي .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٨١ .

قرار مؤرخ في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٨١ يتضمن انشاء شهادة الماجستير في الطب النفساني الخاص بالأطفال والاحداث^(٢)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدث شهادة الماجستير في الطب النفساني الخاص بالاطفال والاحداث .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٨١ .

قرار مؤرخ في ٢ ذى القعدة عام ١٤٠١ الموافق أول سبتمبر سنة ١٩٨١ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الفيزياء النظرية^(٣)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدث شهادة الماجستير في الفيزياء النظرية .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢ ذى القعدة عام ١٤٠١ الموافق أول سبتمبر سنة ١٩٨١ .

قرار مؤرخ في ٢٩ ذى الحجة عام ١٤٠١ الموافق ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٨١ يتضمن احداث شهادة الماجستير في العلوم البيطرية بجامعة قسنطينة^(٤)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ،
— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٤ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن تعديل وتنظيم المرسوم رقم ٧٤ — ١٧٤ المؤرخ في ٣ شعبان عام ١٣٩٤ الموافق ٢١ غشت سنة ١٩٧٤ والمتضمن تنظيم الدراسات قصد الحصول على شهادة طبيب بيطري ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدث شهادة الماجستير في الطب البيطري بجامعة قسنطينة لسنة ١٩٨١ — ١٩٨٢ .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٩ ذى الحجة عام ١٤٠١ الموافق ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٨١ .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٧ في ١٥/٩/١٩٨١

(٢) ، (٣) الجريدة الرسمية العدد ٤٢ في ٢٠/١٠/١٩٨١

(٤) الجريدة الرسمية العدد ٤٧ في ٢٤/١١/١٩٨١

قرار مؤرخ في ٦ محرم عام ١٤٠٢ الموافق ٣ نوفمبر سنة ١٩٨١ يتضمن فتح شعبة للجيولوجيا البحرية للحصول على شهادة الدراسات العليا ^(١)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٢ — ١٨٧ المؤرخ في ٢٥ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٣ أكتوبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة الدراسات العليا ،
يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تفتح شعبة للجيولوجيا البحرية للحصول على شهادة الدراسات العليا .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
حرر بالجزائر في ٦ محرم عام ١٤٠٢ الموافق ٣ نوفمبر سنة ١٩٨١ .

قرار مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يتضمن تحديد المدة الدراسية قصد الحصول على شهادة الليسانس في التربية البدنية والرياضية ^(٢)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى الامر رقم ٦٧ — ٨١ المؤرخ في ٢٩ شوال عام ١٣٩٦ الموافق ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٦ والمتضمن قانون التربية البدنية والرياضية ، لا سيما المواد ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٥ منه ،
— وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ — ٢٢٩ المؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة ليسانس التعليم في العلوم وعلى شهادة التعليم العلمي ،

— وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ١١ يوليو سنة ١٩٨١ والمتضمن نظام الدروس للحصول على شهادة الليسانس في التربية البدنية والرياضية ،
يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدد مدة الدراسة للحصول على شهادة الليسانس في التربية البدنية والرياضية بثمانية سدايسات .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ١٠ ربيع الأول عام ١٤٠٢ الموافق ٦ يناير سنة ١٩٨٢ يتضمن اجراء امتحان لنيل شهادة الكفاءة للتفتيش في التعليم الابتدائي والمتوسط وإدارة المعاهد التكنولوجية للتربية ^(٣)

ان وزير التربية والتعليم الأساسي ،
والأمين العام لرئاسة الجمهورية ،

— بمقتضى الامر رقم ٦٦ — ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي العام للتربية العمومية ، المعدل والمتمم ،
— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ — ١٤٥ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتعلق بتحرير ونشر بعض القارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردى التي تهم وضعية الموظفين ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ — ١٥١ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمحددة بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين ، المعدل بالمرسوم رقم ٦٨ — ٢٠٩ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ — ٢٩٩ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسي الخاص بمقتضى التعليم الابتدائي والمتوسط ،
— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ — ٧٩ المؤرخ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتضمن تطبيق المرسوم رقم ٦٩ — ١٢١ المؤرخ في ١٨ غشت سنة ١٩٦٩ ،
والمعدل للمرسوم رقم ٦٦ — ١٤٦ المؤرخ في ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتعلق بالتعيين في الوظائف العمومية واعادة ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجهة التحرير الوطني ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ — ٤٣ المؤرخ في أول ذى الحجة عام ١٣٩٠ الموافق ٢٨ يناير سنة ١٩٧١ والمتعلق بتأخير حدود السن للتعيين في الوظائف العمومية ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ — ٦١ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن احداث وتنظيم شهادة الكفاءة للتفتيش في التعليم الابتدائي والمتوسط وإدارة المعاهد التكنولوجية للتربية ،

— وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢١ شوال عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تعديل المادتين ٣ و ٤ من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١٢ فبراير سنة ١٩٧٠ والمتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥ في ١٩٨٢/٢/٢

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٩ في ١٩٨٢/٥/١١

(٣) الجريدة الرسمية العدد ١٣ في ١٩٨٢/٣/٣٠

العربية بالنسبة لموظفي إدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية ،

— وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١٦ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتعلق بتنظيم امتحان شهادة الكفاءة للتفتيش في التعليم الابتدائي والمتوسط وإدارة المعاهد التكنولوجية للتربية ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — يجرى في إطار أحكام المرسوم رقم ٧٥ — ٦١ المؤرخ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٥ المعدل بالمرسوم رقم ٨١ — ٢٥٣ المؤرخ في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٨١ ، والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٥ المذكورين أعلاه ، امتحان لتوظيف ٨٩ مفتشا في التعليم الابتدائي والمتوسط ، بعنوان سنة ١٩٨٢ .

المادة ٢ — تجرى الاختبارات بالجزائر العاصمة ، ابتداء من ١٦ مايو سنة ١٩٨٢ .

المادة ٣ — يغلق دفتر التسجيل قبل تاريخ اجراء الامتحان بشهر .

المادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٠ ربيع الأول عام ١٤٠٢ الموافق ٦ يناير سنة ١٩٨٢ .

قرار مؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ يتضمن احداث شهادة الماجستير في التاريخ بجامعة الجزائر (١)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢١ جمادى الثانية عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ والمتضمن احداث شهادة الماجستير في التاريخ ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدث شهادة الماجستير في التاريخ بجامعة الجزائر .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ .

قرار مؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ يتضمن احداث سنة تحضيرية لشهادة الماجستير في التاريخ للطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس في التاريخ في مدة ثلاث سنوات (٢)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٧ — ٩٨ المؤرخ في ٣ رجب عام ١٣٩٧ الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٧٧ والمتضمن تعديل المرسوم رقم ٧١ — ٢٢٧ المؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة ليسانس التعليم في التاريخ ودبلوم تعليم التاريخ ،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢١ جمادى الثانية عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ والمتضمن احداث شهادة الماجستير في التاريخ ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدث سنة تحضيرية لشهادة الماجستير في التاريخ للطلبة الحاصلين على الليسانس في التاريخ في مدة ٣ سنوات .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ .

قرار مؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ يتضمن فتح سنة تحضيرية لشهادة الماجستير في التاريخ ، للطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس في التاريخ في مدة ثلاث سنوات بجامعة الجزائر (٣)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٧ — ٩٨ المؤرخ في ٣ رجب عام ١٣٩٧ الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٧٧ والمتضمن تعديل المرسوم رقم ٧١ — ٢٢٧ المؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم الدروس

للحصول على شهادة ليسانس التعليم في التاريخ ودبلوم تعليم التاريخ ،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢١ جمادى الثانية عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ والمتضمن احداث شهادة الماجستير في التاريخ ،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ ، والمتضمن احداث سنة تحضيرية لشهادة الماجستير في التاريخ للطلبة الحاصلين على الليسانس في التاريخ في مدة ثلاث سنوات ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدث سنة تحضيرية لشهادة الماجستير في التاريخ بجامعة الجزائر ، للطلبة الحاصلين على الليسانس في التاريخ في مدة ٣ سنوات .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ .

قرار مؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ يتضمن قائمة المواد التي يتكون منها برنامج الدروس في السنة التحضيرية للماجستير في التاريخ للطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس في التاريخ في مدة ثلاث سنوات ^(١).

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن

احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٧ — ٩٨ المؤرخ في ٣ رجب عام ١٣٩٧ الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٧٧ ، والمتضمن تعديل المرسوم رقم ٧١ — ٢٢٧ المؤرخ في ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة ليسانس التعليم في التاريخ ودبلوم تعليم التاريخ ،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢١ جمادى الثانية عام ١٣٩٨ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٨ والمتضمن احداث شهادة الماجستير في التاريخ ،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ ، والمتضمن احداث سنة تحضيرية لشهادة الماجستير في التاريخ للطلبة الحاصلين على الليسانس في التاريخ في مدة ثلاث سنوات ،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ والمتضمن فتح السنة التحضيرية للماجستير في التاريخ للطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس في التاريخ في مدة ٣ سنوات بجامعة الجزائر ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدد قائمة المواد التي يتكون منها برنامج الدروس في السنة التحضيرية للماجستير في التاريخ طبقا للملحق المرفق بهذا القرار .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ .

الملحق

قائمة مواد برنامج الدروس في السنة التحضيرية للماجستير في التاريخ

عدد الساعات	المواد
٣ ساعات	السداسي الأول
٣ ساعات	— تقنية البحث التاريخي (منهجية التحرير في التاريخ) — ملتقى
٣ ساعات	— دراسة نقدية للمصادر (القديم والعصور الوسط) — ملتقى
٣ ساعات	— العلاقات الحضارية بين شعوب البحر الأبيض المتوسط في العصور القديمة والوسطى
٣ ساعات	— الجزائر ابان الامبراطورية العثمانية وعلاقتها مع العالم الاسلامي والأوربي ابتداء من القرن ١٦ .
٣ ساعات	— دراسة نصوص تاريخية باللغة الاجنبية .

(تابع) قائمة مواد برنامج الدروس

عدد الساعات	المواد
٣ ساعات	السداسي الثاني
٣ ساعات	— منهجية البحث عند كبار المؤرخين المسلمين وغيرهم (ملقن)
٣ ساعات	— دراسة نقدية للمصادر (في العهود المعاصرة والحديثة) (ملقن)
٣ ساعات	— الجزائر ابان الفترة الاستعمارية
٣ ساعات	— الاستعمار وحركات التحرر في العالم الثالث
٣ ساعات	— دراسة نصوص تاريخية باللغة الاجنبية

— وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٥ ذى القعدة عام ١٤٠٠ الموافق سبتمبر سنة ١٩٨٠ ، المتضمن احداث شهادة الماجستير في الفلسفة ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدث سنة تحضيرية لشهادة الماجستير في الفلسفة للطلبة الحائزين الليسانس في الفلسفة في مدة ثلاث سنوات .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ .

قرار مؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ يتضمن فتح سنة تحضيرية لشهادة الماجستير في الفلسفة للطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس في الفلسفة في مدة ثلاث سنوات بجامعة الجزائر^(٣)

ان وزير التعليم والبحث العلمى ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧١ — ٢٣٣ المؤرخ في ٤ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ ، والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة ليسانس التعليم في الفلسفة وشهادة لتعليم الفلسفة ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٥ ذى القعدة عام ١٤٠٠ الموافق ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨٠ ، المتضمن احداث شهادة الماجستير في الفلسفة ،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢

قرار مؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ يتضمن احداث شهادة الماجستير في الفلسفة^(١)

ان وزير التعليم والبحث العلمى ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الاولى للتدرج ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدث شهادة الماجستير في الفلسفة بجامعة الجزائر .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ .

قرار مؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ يتضمن احداث سنة تحضيرية لشهادة الماجستير في الفلسفة للطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس في الفلسفة في مدة ثلاث سنوات^(٢)

ان وزير التعليم والبحث العلمى ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧١ — ٢٣٣ المؤرخ في ٤ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ ، والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة ليسانس التعليم في الفلسفة لتعليم الفلسفة ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج ،

الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ ، والمتضمن احداث سنة تحضيرية لشهادة في الفلسفة للطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس في الفلسفة في مدة ثلاث سنوات ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تفتح سنة تحضيرية لشهادة الماجستير في الفلسفة بجامعة الجزائر للطلبة الحاصلين على الليسانس في الفلسفة في مدة ثلاث سنوات .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ .

قرار مؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ يتضمن قائمة المواد التي يتكون منها برنامج الدروس في السنة التحضيرية الأولى للماجستير في الفلسفة للطلبة الحاصلين على شهادة الفلسفة في ثلاث سنوات^(١)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧١ — ٢٣٣ المؤرخ في ٤ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ ، والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة ليسانس التعليم في الفلسفة وشهادة لتعليم الفلسفة ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر

عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الأولى للتدرج .

— وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٥ ذى القعدة عام ١٤٠٠ الموافق ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨٠ ، المتضمن احداث شهادة الماجستير في الفلسفة ،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ ، والمتضمن احداث السنة التحضيرية في الفلسفة للطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس في الفلسفة في مدة ٣ سنوات .

— وبمقتضى القرار المؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ والمتضمن فتح السنة التحضيرية للماجستير في الفلسفة للطلبة الحاصلين على شهادة الفلسفة في مدة ٣ سنوات ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تحدد قائمة مواد برنامج الدروس في السنة التحضيرية للماجستير في الفلسفة للطلبة الحاصلين على شهادة الفلسفة في ثلاث سنوات ، طبقا للملحق المرفق بهذا القرار .

المادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٧ جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق أول أبريل سنة ١٩٨٢ .

الملحق

قائمة مواد برنامج الدروس في السنة التحضيرية للماجستير في الفلسفة

المواد	عدد الساعات الاسبوعية	المعامل
السداسي الأول		
منهجية البحث العلمي	٢	٣
الفلسفة العامة	٢	٣
فلسفة العلوم	٢	٢
دراسة النصوص الفلسفية	٢	٢
اللغة الاجنبية من خلال النصوص الفلسفية	٢	٢

(تابع) قائمة مواد برنامج الدروس

المواد	عدد الساعات الأسبوعية	المعامل
السداسي الثاني		
منهجية البحث العلمي	٢	٣
الفلسفة العامة	٢	٣
فلسفة العلوم	٢	٢
دراسة النصوص الفلسفية	٢	٢
اللغة الأجنبية من خلال النصوص الفلسفية	٢	٢

قرار مؤرخ في ٨ رجب عام ١٤٠٢ الموافق ٢ مايو سنة ١٩٨٢ يتضمن فتح فروع للحصول على شهادة دبلوم التقني السامي بجامعة قسنطينة ^(١)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧١ — ٢٣٤ المؤرخ في ٤ جمادى الثانية عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ ، المتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة دبلوم التقني السامي بجامعة قسنطينة ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٩ — ٥٤ المؤرخ في ١٣ ربيع الأول عام ١٣٨٩ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٦٩ ، المتضمن انشاء جامعة قسنطينة ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — تفتح الفروع الآتية للحصول على شهادة دبلوم التقني السامي بجامعة قسنطينة :

- تقنيات الصناعة الغذائية ،
- مراقبة النوعية في الصناعة الغذائية ،
- حفظ الصحة والامن ،
- البيطرة (الدواجن) ،

المادة ٢ — يكلف مدير التعليم ومدير جامعة قسنطينة كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،

حرر بالجزائر في ٨ رجب عام ١٤٠٢ الموافق ٢ مايو سنة ١٩٨٢ .

قرار مؤرخ في ٨ رجب عام ١٤٠٢ الموافق ٢ مايو سنة ١٩٨٢ يتضمن فتح فرعين للحصول على شهادة دبلوم التقني السامي بجامعة باتنة ^(١)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٧١ — ٢٣٤ المؤرخ ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ المتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة دبلوم التقني السامي بجامعة باتنة ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٧ — ٩١ المؤرخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٧٧ والمتضمن احداث المركز الجامعي في باتنة ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى — يفتح الفرعان الآتيان للحصول على شهادة دبلوم التقني السامي بالمركز الجامعي في باتنة :

- حفظ الصحة والامن ،
- البيطرة .

المادة ٢ — يكلف مدير المركز الجامعي بباتنة ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٨ رجب عام ١٤٠٢ الموافق ٢ مايو سنة ١٩٨٢ .

قرار مؤرخ في ١٥ رمضان عام ١٤٠٢ الموافق ٧ يوليو سنة ١٩٨٢ يتضمن احداث ماجستير في الثقافة الشعبية وتحديد دراستها وبرامجها ^(١)

ان وزير التعليم والبحث العلمي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٨١ — ٣٨ المؤرخ في ٨ جمادى

- الأولى عام ١٤٠١ الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٨١ والمتضمن
صلاحيات وزير التعليم والبحث العلمى ،
— وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ — ٢٢١ المؤرخ فى ٤ رجب
عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم
الدراسة للحصول على شهادة الليسانس فى علم الاجتماع ،
— وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ — ٢٢٧ المؤرخ فى ٤ رجب
عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم
الدراسة للحصول على شهادة ليسانس التعليم فى التاريخ
ودبلوم تعليم التاريخ ،
— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ — ١٧٢ المؤرخ فى ٢٧ ذى
الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٥
والمتضمن احداث شهادة الليسانس فى اللغة والاداب العربية
وتنظيم نظام الدراسة ،
— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٦ — ٤٣ المؤرخ فى ٢٠ صفر
عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن
احداث الدراسات العليا وتنظيم سنتها الأولى .
يقرر ما يلى :
- المادة الأولى —** تحدث شهادة الماجستير فى « الثقافة
الشعبية » بمعاهد اللغة والاداب والثقافة العربية بجامعات
الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة .
- المادة ٢ —** تحدد دراسة السنة الأولى من الماجستير
المنصوص عليها فى المادة الأولى ، طبقا للملحق هذا القرار ، فى
قسم الثقافة الشعبية المحدث بالمعاهد المعنية .
- المادة ٣ —** يسجل الطلبة الذين أحرزوا جميع وحدات
السنة الأولى فى تحضير رسالة الماجستير .
- المادة ٤ —** يخصص الترشح فى ماجستير « الثقافة
الشعبية » للحائزين احدى شهادات الليسانس الآتية :
- علم الاجتماع ،
 - التاريخ ،
 - اللغة والادب العربى .
- المادة ٥ —** يحدد افتتاح ماجستير الثقافة الشعبية وشعبه
بقرار لاحق .
- المادة ٦ —** يكلف مديرو جامعات الجزائر ووهران
وقسنطينة وعنابة ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى
ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .
- حرر بالجزائر فى ١٥ رمضان عام ١٤٠٢ الموافق ٧ يوليو
سنة ١٩٨٢ .

الملحق

يحدد دراسات ماجستير « الثقافة الشعبية » وبرامجه
(أولا) تحدد دراسات السنة الأولى من الماجستير
حسب الآتى

نوع الدراسة	حجم التوقيت
— التاريخ والحضارة المغريان	٦٠ ساعة فى السنة
— علم اللهجات واللسانيات المغربية	٩٠ ساعة فى السنة
— الأدب الشعبى الجزائرى ذو التعبير العربى	٦٠ ساعة فى السنة
— الأدب الشعبى الجزائرى ذو التعبير البربرى	٦٠ ساعة فى السنة
— الملتقى : نظريات ومناهج البحث فى اللسانيات والأدب	١٢٠ ساعة فى السنة
— اللغة الاجنبية .	٦٠ ساعة فى السنة

ثانياً — توزيع الدراسات المنصوص عليها حسب البرامج الآتية :

التاريخ والحضارة المغريان :

- الفترات الكبرى لتاريخ المغرب ،
- تطور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الريفية ،
- الخطوط العريضة للحضارة التقليدية المغربية ،
- المقاومة الثقافية للاستعمار : دور الثقافة الشعبية ،
- الفنون التقليدية ،
- العصرية والتقليد .

علم اللهجات واللسانيات المغربية :

- المعطيات العامة في علم اللهجات واللسانيات المغربية ،
- الصوتيات الكلامية واللفظية ،
- النحو والصرف ،
- علم المفردات .

الأدب الشعبي الجزائري ذو التعبير العربي :

- عناصر في تاريخ الأدب الجزائري المكتوب ،
- معطيات عامة في الأدب الجزائري الشفوي ذو التعبير العربي ،
- مختلف أنماط الانتاج : تاريخها وأشكالها ووظائفها .

الأدب الشعبي الجزائري ذو التعبير البربري :

- معطيات عامة في الأدب البربري ،
- دراسة فهرسية نقدية لعلم أنماط أشغال الأدب الشفوي البربري ،

- مختلفة أنماط الانتاج : جردها وتقديمها في المساحات الكبرى الناطقة ببربريا ،

- دراسة النصوص : النظريات ومناهج البحث في اللسانيات والأدب ،

- دراسة نقدية لخصائص الشعوب الكلاسيكية ،

- التيارات الحالية في مجال الوصف اللساني والأدبي ،

- قضايا التسجيل وتقنيات التحقيق قصد تحديد التراث الثقافي الشفوي ،

- معالجة الاعلام اللساني والأدبي : تقنيات المحافظة والفرز والتصنيف والاستغلال اعداد الفرضيات .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٤ شوال عام ١٤٠٢ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٨٢ يتضمن كفايات تنظيم شهادة الكفاءة العليا ^(١)

ان وزير التربية والتعليم الاساسي ،

وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري ،

— بمقتضى الامر رقم ٦٦ — ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ المتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية ، المعدل والمتمم ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ — ١٤٥ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين ولا سيما المادة ٢ منه ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ — ٣٠٨ المؤرخ في ٣ ربيع الأول عام ١٣٨٨ الموافق ٢٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسي الخاص بالمعلمين ، المعدل بالمرسوم رقم ٨١ — ١٢٩ المؤرخ في ٢٠ يونيو سنة ١٩٨١ ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ — ٦٣٢ المؤرخ في أول رمضان عام ١٣٨٩ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٨ والمتضمن احداث شهادة الكفاءة العليا لسلوك المعلمين المساعدين في التعليم الابتدائي ، المعدل بالمرسوم رقم ٧١ — ٨٣ المؤرخ في ٩ ابريل سنة ١٩٧١ ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٩ — ٥٢ المؤرخ في ٢٥ صفر عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ مايو سنة ١٩٦٩ الذي ينص على التدابير الرامية الى تشجيع تكوين الموظفين واعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية وتحسين مستواهم ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ — ٧٩ المؤرخ في ٨ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ والمتضمن تطبيق المرسوم رقم ٦٩ — ١٢١ المؤرخ في ١٨ غشت سنة ١٩٦٩ ، المعدل للمرسوم رقم ٦٦ — ١٤٦ المؤرخ في ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتعلق بالتعيين في الوظائف العمومية واعادة ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ — ١١٥ المؤرخ في ٢ رجب عام ١٤٠١ الموافق ٦ يونيو سنة ١٩٨١ والمتضمن تعديل بعض القواعد المتعلقة بتعيين الموظفين والاعوان العموميين ،

— وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢٦ ذي الحجة عام ١٣٩٠ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٧٢ والمتضمن تطبيق المرسوم رقم ٧١ — ٨٣ المؤرخ في ٩ أبريل سنة

١٩٧١ ، المعدل للمرسوم رقم ٦٨ — ٦٣٢ المؤرخ في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٨ والمتضمن احداث شهادة الكفاءة العليا ،

— ويمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢١ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ ، المعدل للمادتين ٣ و ٤ من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١٢ فبراير سنة ١٩٧٠ الذي يحدد مستويات معرفة اللغة الوطنية التي يجب أن يثبتها موظفو الادارات التابعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية ،
يقرآن ما يلي :

المادة الأولى — تعد شهادة الكفاءة العليا ، امتحانا مهنيا يجرى باللغة العربية وباللغة الفرنسية ، والهدف منه هو تمكين المعلمين المساعدين من الالتحاق بسلك المعلمين .

المادة ٢ — يمكن أن يترشح لشهادة الكفاءة العليا ، المعلمون المساعدون الذين واطبوا على متابعة دورة التكوين المنظمة من أجلهم .
وسيجدد وزير التربية والتعليم الاساسى المؤسسات التي ستجرى فيها دورة التكوين ، كما يحدد برامج هذه الدورة وكيفيات تنظيمها وعدد ساعات العمل التي تخفض للمعلمين المساعدين الذين يحضرون شهادة الكفاءة العليا .

مدة دورة التكوين مقررة على النحو الآتي :

— ٦ سدايسات للمعلمين المساعدين الذين يثبتون مستوى السنة الرابعة من التعليم المتوسط ، أو الحائزين شهادة التعليم المتوسط أو أى شهادة معادلة لها ،
— ٤ سدايسات للمعلمين المساعدين الذين يثبتون مستوى السنة الأولى من التعليم الثانوى ،
— سدايسات للمعلمين المساعدين الذين يثبتون مستوى السنة الثانية من التعليم الثانوى .

المادة ٣ — يمكن أن يجرى امتحان شهادة الكفاءة العليا كل سنة في دورة عادية ، ودورة تعريض أو استدراك ، بعواصم الولايات وفي المواعيد التي يحددها وزير التربية والتعليم الاساسى .

تنظم دورة التعويض والاستدراك للمتترشحين الآتي بيانهم :

— المترشحون الذين تعذر عليهم الحضور في الدورة العادية لسبب قاهر يترك الحكم في أمره لمدير التربية بالولاية
— المترشحون الذين رسبوا في الدورة العادية وحصلوا على ربع العدد الاقصى من النقط على الاقل ولا يمتحن هؤلاء

المترشحون الا في المواد التي حصلوا فيها على نقطة تقل عن ١٠ / ٢٠ أثناء الدورة العادية .

المادة ٤ — ترسل ملفات الترشح لشهادة الكفاءة العليا الى مديرية التربية بالولاية التي يشغل فيها المترشح ، قبل شهرين على الأقل من التاريخ المحدد للامتحان .
يتكون ملف التسجيل من الوثائق الآتية :

— طلب تسجيل المترشح مؤرخ وموقع مع بيان لفة التعليم ،
— مستخرج من شهادة الميلاد أو بطاقة فردية للحالة المدنية ،
— كشف الخدمات في التعليم ،
— شهادة انتهاء دورة التكوين التي تحضر لهذا الامتحان يعدها مدير التربية .

المادة ٥ — تتضمن شهادة الكفاءة العليا ، الاختبارات الكتابية الآتية :

١ — دراسة نص : يشتمل على مجموعة أسئلة تتعلق بمعرفة اللغة (نحو وصرف ولغة) ودراسة تناول قيمة النص الادبية ، أو شرح فكرة من أفكار هذا النص ، المدة : ساعتان ، المعامل ٢ ،

٢ — الرياضيات : يشتمل الاختبار في هذه المادة على مجموعة أسئلة في الحساب والجبر والهندسة متزايدة الصعوبة ، ويهدف إلى تقدير مدى تحكم المترشح في المفاهيم والاستدلالات الرياضية وتطبيقها في حل المسائل ، المدة : ساعتان ، المعامل ٢ ،

٣ — العلوم : يشتمل الاختبار في مادة العلوم على مجموعة أسئلة يتناول العلوم الطبيعية والفيزياء والكيمياء ، ويهدف إلى تقدير مستوى المعرفة المتعلقة بالمحيط الطبيعي والقوانين التي تحكمه . المدة : ساعة ونصف ، المعامل ١ ،

٤ — التاريخ والجغرافيا : يشتمل الاختبار في هاتين المادتين على سؤال في التاريخ وآخر في الجغرافيا ، والغرض منه هو تقدير مدى معرفة المترشح وقدرته على استعمال الوثائق المتعلقة بالتاريخ والجغرافيا . المدة : ساعة ونصف ، المعامل ١ ،

٥ — التربية العامة : بحث أو شرح نص يهدف الى تقدير مدى ما للمترشح من ثقافة تربوية . المدة : ساعتان ، المعامل ٢ ،

٦ — التربية التطبيقية : يشتمل الاختبار في هذه المادة على موضوع أو مجموعة أسئلة بهدف تقدير مدى تحكم

المرشح في الطرق التربوية وتقنياتها وأساليب التعليم المطبقة في مختلف المواد الدراسية بالطورين الأول والثاني من المدرسة الأساسية . المدة : ساعتان ، المعامل ٢ ،

٧ — اختبار اللغة الوطنية : المحدد في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ المشار اليه أعلاه بالنسبة الى المرشحين الذين يشاركون في الامتحان باللغة الفرنسية . المدة : ساعتان .

المادة ٦ — تتناول الاختبارات الكتابية لامتحان شهادة الكفاءة العليا ، برامج التكوين في السنة الثالثة من الدورة التحضيرية لهذا الامتحان ، الملحقه بأصل هذا القرار .

المادة ٧ — يجرى تقويم التربية الاسلامية ، والتربية الوطنية والسياسة ، والتربية الجمالية ، والتربية البدنية والرياضية ، والتشريع المدرسي ، والاخلاق المهنية أثناء المراقبة المستمرة لدورة التكوين ويمتحن فيها في الاختبارات الشفوية والتطبيقية لامتحان شهادة الكفاءة التربوية .

المادة ٨ — تقوم لجنة يعينها وزير التربية والتعليم الاساسي باختيار مواضيع الاختبارات الكتابية لامتحان شهادة الكفاءة العليا .

المادة ٩ — يعين لجان الامتحان — لجنة في كل ولاية — وزير التربية والتعليم الاساسي بناء على اقتراح من مدير التربية . وتتكون من :

- مدير التربية أو ممثله ، رئيسا ،
- ممثل كاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري ،
- مدير المعهد التكنولوجي للتربية ،
- مفتش للتعليم الابتدائي والمتوسط ،
- مفتش للتوجيه المدرسي والمهني ،
- الاساتذة المصححين ،
- مستشارين تربويين اثنين ،
- معلمين مرسمين اثنين .

المادة ١٠ — يقضى المرشحون الذين حصلوا على نقطة تقل عن ٥ / ٢٠ في التربية العامة ، وفي دراسة النص والتربية التطبيقية أو أقل من ٤ / ٢٠ في اللغة الوطنية .

المادة ١١ — يعلن في امتحان شهادة الكفاءة بفوز المرشحين الذين يحصلون على معدل ١٠ / ٢٠ في جميع الاختبارات .

على أنه مراعاة للنتائج المتحصل عليها في دورة التكوين المنصوص عليها في المادة ٢ أعلاه ، المسجلة في كشف لمجمل العلامات ، يمكن قبول المرشحين الذين حصلوا على معدل تحدده لجنة الامتحان بعد المداولات ، ولا يمكن أن يقل هذا المعدل عن ٠٩ / ٢٠ .

المادة ١٢ — تنشر قائمة المرشحين المقبولين في امتحان شهادة الكفاءة العليا عن طريق التعليق ويسلم وزير التربية والتعليم الاساسي شهادة الكفاءة العليا .

المادة ١٣ — يعفى حصول شهادة الكفاءة العليا ، من الاختبارات الكتابية لشهادة الكفاءة التربوية .

المادة ١٤ — يعفى المرشحون الذين يثبتون مستوى السنة الثالثة من التعليم الثانوي مستكملة ، من الاختبارات الكتابية في الرياضيات والعلوم والتاريخ والجغرافيا ودراسة النص .

المادة ١٥ — يعفى المرشحون الذين حصلوا على الجزء الأول من شهادة الكفاءة العليا المنصوص عليها في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١١ فبراير سنة ١٩٧٢ قبل دخول هذا القرار حيز التنفيذ ، من الاختبارات الكتابية في شرح النص الرياضيات والعلوم والتاريخ والجغرافيا ، ومن الاختبارات في مستوى اللغة الوطنية بالنسبة للذين شاركوا في الامتحان باللغة الفرنسية .

المادة ١٦ — تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار ولا سيما القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١١ فبراير سنة ١٩٧٢ المشار اليه أعلاه .

المادة ١٧ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٤ شوال عام ١٤٠٢ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٨٢ .

قرار مؤرخ في ١٦ شعبان عام ١٣٨٦
الموافق ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ يتعلق باختيار
الكتب المدرسية في مؤسسات التعليم التابعة
لوزارة التربية الوطنية (١)

ان وزير التربية الوطنية ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى - لا يمكن استعمال أى كتاب
أو وسيلة تعليمية في مؤسسات التعليم التابعة
لوزارة التربية الوطنية اذا لم تصادق عليها
الوزارة

المادة ٢ - يطلب من رؤساء المؤسسات
والمعلمين ان يختاروا الكتب ضمن القائمة
الموضوعة في كل سنة من قبل مصالح وزارة
التربية الوطنية .

المادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ شعبان عام ١٣٨٦
الموافق ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

امر رقم ٦٦ - ٧٨ مؤرخ في ٢٠ ذي الحجة عام ١٣٨٥ الموافق ١١ ابريل سنة ١٩٦٦ ، يتضمن انشاء وتنظيم المعهد الوطني الجزائري للابحاث الزراعية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- وبمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ الرامى الى تمديد مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة الوطنية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٠ - ١١٤ المؤرخ في ٨ فبراير سنة ١٩٦٠ المتعلق بتنظيم البحث الزراعي في الجزائر ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦١ - ٢٣٣ المؤرخ في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦١ المتضمن تعديل القانون المؤرخ في ١٨ مايو سنة ١٩٤٦ بشأن البحث الزراعي (توسيع البحث الى ميدان الصفات الاقتصادية والاجتماعية للفلاحة)

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ١١٨ المؤرخ في ١٢ ذي الحجة عام ١٣٨٥ الموافق ١٣ ابريل سنة ١٩٦٦ ، المتضمن انشاء مجلس أعلى للبحث العلمي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ المتضمن تحديد التزامات ومسؤوليات المحاسبين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ المتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى القرار رقم ٢٤٨ المؤرخ في ٢١ اكتوبر سنة ١٩٦١ المتضمن انشاء لجنة استشارية لاجل تطوير تنمية الابحاث الزراعية في المعهد الجزائري للابحاث الزراعية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٤ يناير سنة ١٩٦٢ المتضمن تعديل تسمية المعهد الوطني الجزائري للابحاث الزراعية الذى اصبح يسمى « المركز الجزائري للابحاث الزراعية والاجتماعية والاقتصادية » .

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ،

يامر بما يلى :

الفصل الاول

التاسيس

المادة الاولى - تؤسس تحت تسمية «المعهد الوطنى الجزائرى للابحاث الزراعية» مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى تخول الشخصية المدنية والاستقلال المالى وتكون موضوعة تحت وصاية وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

المادة ٢ - للمعهد الجزائرى للابحاث الزراعية ، مهمة ثلاثية تلخص فيما يلى :

(١) تنظيم وانجاز ونشر جميع اشغال البحث العلمى التى تهم الفلاحة والتى تشمل تحسين الاراضى وتحسين وتنمية الانتاج النباتى والحيوانى وحفظ المنتجات الفلاحية والغذائية، والقيام بجميع الابحاث ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعى التى تهم الفلاحة .

(ب) الشروع فى استغلال معقول لنتيجة الابحاث المتممة فى المحطات التجريبية التابعة للمعهد وانتاج الانواع والاصناف والاجناس النباتية والحيوانية سواء كان الامر يتعلق بابتكارات جديدة او بأنواع واصناف واجناس اخرى تبين فائدتها للفلاحة وذلك قصد تزويد الاستغلالات الزراعية بما تحتاج اليه من منتجات مختارة من اصل نباتى أو حيوانى تتكون منها الجذور أو السلالات .

ثم القيام بمراقبة وقبول البذور والاغراس والاجناس والحيوانات المختارة بواسطة محطة مركزية وكذا مراقبة وقبول المنتجات المخصصة للفلاحة .

(ج) دراسة وتحديد الكيفيات العملية لتطبيق نتائج الابحاث ثم الشروع في جميع التجارب اللازم اجراؤها في المحطات التجريبية ونشر نتائج الابحاث وكيفية تطبيقها العملى وخصوصا بواسطة نشرات يتم انجازها بالاتصال مع مصالح وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى .

يكون المعهد مؤهلا لتعاطى العمليات التجارية التى لها علاقة بنشاطاته الرئيسية .

المادة ٣ - يتصرف المعهد الوطنى للابحاث الزراعية فى منشآت ومصالح مختلفة وخصوصا فى محطات ومختبرات وارضى تجريبية يمكن ضمها الى مراكز وطنية واقليمية معدة للبحث الزراعى .

ويجوز ان تكون بعض هذه المصالح موضوعة بجانب مؤسسات للتعليم الفلاحى والبيطرى وتجانب جميع المصالح الاخرى والمؤسسات العمومية التى تهتم بالبحث الزراعى .

المادة ٣ مكرر (١) - يحدد قرار وزارى مشترك بين وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالوظيفة العمومية تنظيم مصالح المعهد .

ويمكن ان يتضمن هذا القرار احداث وظائف نوعية تطبيقا للمادة ١٠ من الامر رقم ٦٦-١٣٣ المؤرخ ١٢ صفر على ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية والمرسوم رقم ٦٦ - ١٤١ المؤرخ ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن تحديد القواعد المطبقة على الوظائف النوعية .

المادة ٤ - يجوز ان يساهم المعهد ، فى القطر الجزائرى او خارجه وضمن نطاق الاتفاقات الدولية الجارى بها العمل ، فى الاشغال التى

تقوم بها ، فى مواضيع اختصاصه ، جماعات او مؤسسات عمومية او خصوصية ويجوز له ان يشترك هذه الجماعات والمؤسسات فى اشغاله الخاصة .

العنوان الثانى

التنظيم الادارى

المادة ٥ (٢) - ان المعهد يديره مجلس ادارة يتألف من :

- رئيس المجلس الاعلى للبحث العلمى او ممثله ،

- عميد كلية العلوم لمدينة الجزائر او ممثله ،
- مدير الادارة العامة لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى او ممثله ،

- مدير الانتاج النباتى او ممثله ،
- مدير الانتاج الحيوانى او ممثله ،
- مدير الترتية الفلاحية او ممثله ،
- مدير المعهد الوطنى الجزائرى للفلاحة او ممثله ،

- مدير المعهد العلمى والتقنى لصيد السمك وتربيته او ممثله ،

- مهندس رئيس مصلحة الدراسات العلمية بوزارة الاشغال العمومية والبناء او ممثله .

يحضر المدير العام للمعهد الوطنى للابحاث الزراعية والمراقب المالى بصوت استشارى فى اجتماعات مجلس الادارة .

ويجوز للرئيس ان يستدعى للمحضر فى اجتماعات المجلس مديرى المراكز الوطنية للمعهد وكذا كل شخص يمكن ان تكون خبرته مفيدة للمداولات .

يعين رئيس مجلس الادارة بموجب قرار من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

المادة ٦ - ان وظيفة اعضاء مجلس الادارة

(١) مضافة بالامر ٧٠ - ٦٦ الجريدة الرسمية العدد ٨٩ فى ٢٣/١٠/١٩٧٠ .

(٢) ممدلة بالامر ٧٠ - ٦٦ الجريدة الرسمية العدد ٨٩ فى ٢٣/١٠/١٩٧٠ .

مجانية ، على انه يجوز ان يمنح لاعضاء المجلس تعويضات مناسبة لنفقات التنقل التي يتحملونها بمناسبة الاجتماعات وذلك على أساس التعويضات الممنوحة للموظفين التابعين للمجموعة الاولى .

المادة ٧ - يجتمع مجلس الادارة بنشاء على طلب من رئيسه الذي يستدعى الاعضاء لجلسة عادية مرتين في السنة على الاقل وخلال الثلاثة اشهر الثانية والرابعة من السنة المدنية .

وتوجه الدعوات مصحوبة بجدول الاعمال ثمانية ايام على الاقل قبل الاجتماع .

وجوز لمجلس الادارة ان يجتمع في جلسة غير عادية بناء على استدعاء من الرئيس يقترحه هو او ثلاثة اعضاء على الاقل .

المادة ٨ - يتداول مجلس الادارة بصصفة صحيحة اذا لم يقل عدد الحاضرين عن ستة . وتتخذ مقررات المجلس بأغلبية اصوات الحاضرين وعند تساوى هذه الاصوات يرجح جانب الرئيس .

ويتولى الكتابة مدير المعهد (١) .

وتثبت المداولات بمحاضر تقييد فيها أسماء الاعضاء الحاضرين ويمضيها الرئيس وتوجه الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى في الشهر الموالي لتاريخ الاجتماع .

المادة ٩ - يتداول مجلس الادارة فيما يلي :

- مشاريع ميزانية التسيير والتجهيز ،

- ادارة المدير وحسابات المعهد ،

- مشاريع اقتناء العقارات وانتقالها ومبادلتها ،

- القوانين الاساسية للموظفين والمستخدمين،

- الدعاوى القضائية ،

- تخصيص الايرادات والمنتجات والاعانات ،

- قبول الوصايا والهبات المخصصة للمعهد .
- انشاء المختبرات والمحطات والمراكز وتحويلها وازالتها ،

- الشروط التي يجب ان توضع ضمنها المصالح او المنشآت التابعة للمعهد ، بجانب المؤسسات المذكورة في المادة ٣ .

- يتداول المجلس في البرامج واشغال التنقيب التي يقوم بها المعهد .

المادة ١٠ - تصبح مداولات مجلس الادارة نافذة الاجراء بعد شهر من توجيه المحضر الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ، الا ان يعارضها الوزير او يرجىء تطبيقها .

غير ان المداولات التي تتعلق بالميزانية والحسابات وتملك العقارات وانتقالها ومبادلتها وبالهبات والوصايا لا تصبح نافذة الاجراء الا بعد موافقة وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ووزير المالية والتخطيط .

وتصبح المداولات المتعلقة بانشاء المراكز والمحطات والمختبرات نافذة الاجراء بعد موافقة وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

المادة ١١ (٢) - يعين المدير العام بموجب مرسوم بناء على اقتراح وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ويساعده مدير ونواب مديرين معينين بنشاء على اقتراحه بموجب قرارات من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى . ويستتخلف المدير عند الاقتضاء المدير العام « .

المادة ١٢ - يمثل المعهد في جميع اعمال الحياة المدنية المدير الذي يقوم بتنفيذ مقررات مجلس الادارة ويحاول شخصا وتحت مسؤوليته الخاصة ادارة مجموع المصالح التابعة للمعهد ويضع مشروع الميزانية ويلتزم بمصروفات المعهد ويأمر بها ويقترح برامج البحث وينفذها .

المادة ١٣ - يقدم المدير الى مجلس الادارة بيانا عن الاشغال والابحاث الجارية وعن

(١) عوضت عبارة « مدير المعهد » بعبارة « المدير العام للمعهد » في جميع احكام هذا الامر وذلك بالامر رقم

٧٠ - ٦٦ سالف الذكر .

(٢) معدلة ومتممة بالامر ٧٠ - ٦٦ سالف الذكر .

نشاطات المعهد بوجه عام ويضع تقريرا سنويا عن النشاط يعرض على مجلس الادارة ووزير الوصاية .

المادة ١٣ مكرر (١) - لجنة علمية تتألف من :

- المدير العام للمعهد الوطنى الجزائرى للابحاث الزراعية رئيسا .

- مدير المعهد الوطنى الجزائرى للابحاث الزراعية رئيسا فى حالة غياب المدير العام .

- مديرى المراكز الوطنية والجهوية للابحاث ومديرى المحطات المركزية للابحاث .

ومهمة اللجنة تتمثل فى دراسة الملفات التالية قبل ارسالها الى مجلس الادارة

- البرنامج السنوى لبحاث المعهد وكذا الوسائل اللازمة للقيام بالتنفيذ ويمكن ان تقدم فى هذا الموضوع جميع انواع الاقتراحات .

- محاضر المراكز والمحطات والقطاعات .

- جميع الاجراءات الخاصة بتسهيل تنمية البعث الزراعى فى مختلف العلوم .

- ابداء رايها حول مشاريع الاعلان عن اشغال المعهد الوطنى الجزائرى للابحاث الزراعية .

تعقد اللجنة العلمية فضلا عن ذلك قوائم تتعلق بكفاءة اعضاء الاسلاك العلمية التابعة للمعهد الوطنى الجزائرى للابحاث الزراعية قصد توظيفهم وتعطى رايها حول مقترحات التنقيط والترقية الخاصة بهم .

تجتمع اللجنة مرة كل ثلاثة اشهر ، ويجوز للمدير العام للمعهد ان يستدعى لحضور اشغال اللجنة العلمية بصفة استشارة كل شخص يمكن ان تكون خبرته مفيدة .

العنوان الثالث

التنظيم المالى

المادة ١٤ - ان موارد المعهد تتضمن على الخصوص ما يلى :

١ - مداخيل الاملاك والاموال ،

٢ - الاتاوات او الاجور المدفوعة بمناسبة الاشغال او الابحاث التى ينجزها المعهد لفائدة شخص او جماعة ،

٣ - المداخيل العادية الناتجة عن الاشغال والمكونة من المبالغ الصادرة من بيع الفلات والمنتجات الفلاحية من كل نوع ،

٤ - بيع الكتب والخرائط والمؤلفات التى يقوم بنشرها المعهد ،

٥ - الاعانات الصادرة من الدولة او الجماعات العمومية او المنظمات العمومية ،

٦ - الهبات والوصايا .

المادة ١٥ - ان العون المحاسب للمعهد يعينه وزير المالية والتخطيط ويوضح حد لوظيفته ضمن نفس الاوضاع .

المادة ١٦ - يوظف فى المعهد مراقب مالى يعينه وزير المالية والتخطيط .

المادة ١٧ - يحل المركز الجزائرى للابحاث الزراعية والاجتماعية والاقتصادية وتحول مكاسبه وكذا موظفوه الى معهد الابحاث الزراعية وستحدد كيفيات هذا التحويل بموجب قرار مشترك من وزير المالية والتخطيط ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

المادة ١٧ مكرر (٢) - تبين عند الاقتضاء كيفيات تطبيق هذا الامر بموجب مرسوم ،

المادة ١٨ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ببيان ،

وحرر بالجزائر فى ٢٠ ذى الحجة عام ١٣٨٥ الموافق ١١ ابريل سنة ١٩٦٦ .

(١) معدلة ومتمة بالامر ٧٠ - ٦٦ سالف الذكر .

(٢) متمة بالامر ٧٠ - ٦٦ .

امر رقم ٦٧ - ١٧٢

مؤرخ في ٢٥ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق

٣١ غشت سنة ١٩٦٧

يتعلق باحداث المعهد الوطني للانتاج والتنمية

الصناعية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٣٢٠ المؤرخ في ٨ رمضان عام ١٣٨٦ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ولا سيما المادتان ٥ مكرر ٢ و ٥ مكرر ٣ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد واجبات ومسؤوليات المحاسبين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٠ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر ١٩٦٥ والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتعيين المحاسبين العموميين ،

يامر بما يلى :

المادة الاولى - يصادق على احداث المعهد الوطنى للانتاج والتنمية الصناعية الملحق قانونه الاساسى بهذا الامر .

المادة ٢ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٥ جمادى الاول عام

١٣٨٧ الموافق ٣١ غشت سنة ١٩٦٧ .

القانون الاساسى للمعهد الوطنى للانتاج

والتنمية الصناعية

الباب الاول

التسمية - الشخصية - المركز

المادة الاولى - تحدث مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالى تسمى « المعهد الوطنى للانتاج والتنمية الصناعية » وهو يوضع تحت وصاية وزارة الصناعة والطاقة .

المادة ٢ - يكون مركز المعهد بومرداس ويمكن نقله الى أى مكان آخر بالتراب الوطنى بقرار من مجلس الادارة تصادق عليه السلطة الوصية .

المادة ٣ - يجوز احداث فروع للمعهد فى أى مكان آخر من التراب الوطنى .

الباب الثانى

الهدف

المادة ٤ - يهدف المعهد الوطنى الى :

- تكوين وتحسين مستوى مسيرى المنشآت الصناعية ومنشآت الصناعة التقليدية واطاراتها المتخصصة .

- تقديم خدمات استثمارية فى ميدان تنظيم المنشآت وتسييرها قصد الزيادة فى انتاجيتها .

- تشكيل هيئة وطنية من المستشارين فى مختلف ميادين التنظيم والتسيير .

- توسيع نشاطاتها ، عند الاقتضاء ، الى القطاعات الاقتصادية الأخرى غير الصناعية والصناعة التقليدية .

الباب الثالث

الادارة

المادة ٥ - تعهد ادارة المؤسسة الى مجلس للادارة ، والى المدير الذى يعين بموجب مرسوم بناء على اقتراح وزير الصناعة والطاقة .

المادة ٦ - يمارس المدير جميع السلطات قصد تسيير نشاطات المعهد ، ويتخذ جميع التدابير اللازمة في نطاق التعليمات التي يقرها الوزير الوصي ويقوم المدير خاصة بما يلي :

- ممارسة السلطة السلمية على مجموع المستخدمين ،

- تعيين وانهاء مهام الاعوان الموضوعين تحت سلطته في نطاق القانون الاساسي أو العقود التي تسرى عليهم باستثناء رؤساء العمال وجميع الاعوان من الصنف (أ) أو من يماثلونهم والذين يعينون من قبل الوزير الوصي .

- اعداد الميزانية والقيام بتنفيذها ،

- العمل على تحرير سنوات التحصيل ، والالتزام والأمر بالصرف .

- ابرام جميع الصفقات والاتفاقات باستثناء التي تشترط فيها الموافقة المسبقة للسلطة الوصية ،

- اعداد المخطط العام للتدخلات وأعمال التكوين في المعهد .

المادة ٧ - يساعد المدير في مهامه أربعة رؤساء عماليين ل :

- الادارة العامة ،

- التكوين والاتقان ،

- الاستشارة والمساعدة ،

- الدراسات والتحقيقات ،

المادة ٨ - يجوز للمدير أن يفوض امضاءه الى الرؤساء العماليين في حدود اختصاصاتهم .

المادة ٩ - يتألف مجلس الادارة ممن يلي :

- ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة رئيسا ،

- مدير المعهد أو مثله ،

- مدير الصناعة التقليدية أو مثله ،

- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية ،

- ممثل عن الوزير المكلف بالتربية الوطنية ،

- ممثل عن الوزير المكلف بالتخطيط ،

- ممثل عن الوزير المكلف بالتجارة ،

- ممثل عن الوزير المكلف بالعمل ،

- ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

يقوم المدير العام للمعهد بمهمة مقرر مجلس الادارة ، وكذلك بمهمة الكاتب .

المادة ١٠ - يجوز لرئيس مجلس الادارة أن يدعو للاستشارة كل شخص مختص في مسائل الصناعة وتسيير المؤسسة .

المادة ١١ - يعين أعضاء مجلس الادارة لمدة سنتين بقرار من السلط التي يتبعونها ،

المادة ١٢ - يتداول مجلس الادارة حول جميع المشاكل التي تهم نشاط المعهد .

غير أنه تشترط مصادقة وزير الصناعة والطاقة لتنفيذ المداورات التي تتناول :

١ - سياسة وبرنامج تكوين المعهد ،

٢ - النظام الداخلي والقانون الاساسي الخاص بالمستخدمين الذين لا يخضعون للقانون الاساسي العام للوظيفة العمومية ،

أما المداورات التي تشترط فيها المصادقة المشتركة من وزير الصناعة والطاقة ووزير المالية والتخطيط فهي التي تتناول المواضيع التالية :

١ - الميزانية وحسابات التسيير وحسابات نهاية السنة المالية ،

٢ - عقد القروض ،

٣ - الهبات والوصايا ،

ويبدي المجلس ، علاوة على ذلك ، رأيه حول التقرير السنوي المتعلق بالنشاط والذي يقدمه المدير .

يوجه هذا التقرير عند نهاية كل سنة مالية الى الوزير الوصي .

يحق للمجلس ان يطلب اخباره عن المشاكل العامة المتعلقة بتسيير المعهد .

المادة ١٣ - يجتمع مجلس الادارة في دورة عادية على الاقل مرتين في السنة بناء على دعوة من المدير .

ويجوز له بالاضافة الى ذلك أن يجتمع في جلسة غير عادية بناء على طلب الوزير المكلف بشؤون المعهد أو على طلب نصف أعضائه .

المادة ١٤ - لا تكون توصيات المجلس صحيحة الا بمحضر خمسة من أعضائه على الأقل ، غير أنه اذا لم يكتمل النصاب يدعو المدير العام في مهلة ثمانية أيام الى جلسة جديدة تكون قراراتها صحيحة مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين .

المادة ١٥ - تقرر توصيات وآراء مجلس الادارة بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين وفي حالة تساوى الأصوات يرجح صوت الرئيس .

المادة ١٦ - يوقع على المحاضر الرئيس وعضوان من مجلس الادارة يذكر فيها الاعضاء الحاضرون وهي تسجل في سجل خاص .

ترسل نسخة من محضر كل جلسة الى الوزير الوصى والى كل عضو من أعضاء مجلس الادارة في الاسبوع الذي يلي تاريخ الاجتماع .

المادة ١٧ - تصبح توصيات مجلس الادارة وآراؤه نافذة بعد خمسة وأربعين يوما تلى تاريخ رفعها الى السلطة الوصية الا اذا عارضت فيها هذه السلطة .

الباب الرابع

الاحكام المالية

المادة ١٨ - تتكون الموارد المالية للمعهد مما يل :

اعانات التجهيز والتسيير الممنوحة من قبل الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنظمات العمومية الوطنية ،

- هبات المنظمات الخاصة او الوطنية او الاجنبية او الدولية ،

- الهبات والوصايا الفردية ،
- الايرادات الحاصلة من النشاط الذي تقوم به ،

المادة ١٩ - تتكون مصاريف المعهد من :

- مصاريف التسيير ،

- مصاريف التجهيز ،

المادة ٢٠ - تمسك محاسبة المعهد حسب القواعد الادارية .

تبدأ سنة الميزانية في اول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر ،

المادة ٢١ - تنفذ العمليات المالية للمعهد بواسطة عون محاسب يعينه وزير المالية والتخطيط بناء على المرسومين رقم ٦٥ ، ٢٥٩ و ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخين في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

المادة ٢٢ - يشارك مراقب مالى معين بقرار من وزير المالية والتخطيط في اجتماع مجلس الادارة بصوت استشارى ، يكلف بمراقبة المعهد ضمن الشروط المقررة في الاحكام المتعلقة بالمراقبة المالية للمكاتب والمؤسسات العمومية للدولة ذات الاستقلال المالى .

الباب الخامس

الحلل

المادة ٢٣ - يحل المعهد بموجب امر ينص الجهة التى تؤول اليها أمواله .

أمر رقم ٦٧ - ٢١١ مؤرخ في ١٢ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٧ يتضمن إنشاء وتنظيم المعهد الوطني لرسم الخرائط (١)

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ،

بناء على تقرير وزير الدفاع الوطني ،

وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ٢٢٠ المؤرخ في ٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ولا سيما المادة ٥ منه ،

وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٩٠ المؤرخ في ٩ ربيع الأول عام ١٣٨٧ الموافق ١٧ يونية سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون الصفقات العمومية ،

وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٧ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد التزامات ومسؤوليات المحاسبين ،

يامر بما يل :

الباب الاول

الانشاء والموضوع

المادة الاولى (٢) - تنشأ تحت تسمية «المعهد الوطني لرسم الخرائط INC» مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تخول الشخصية المدنية والاستقلال المالي .

يوضع المعهد الوطني لرسم الخرائط تحت وصاية وزير الدفاع الوطني .

المادة ٢ (٣) - يكلف المعهد الوطني لرسم الخرائط بما يلي :

١ - القيام ، عبر التراب الوطني بالاعمال الضرورية لوضع شبكة جيوديزية ولقياس

الجاذية وشبكة للتسوية الدقيقة ولتغطية التصوير الجوي وكذا لاعداد خرائط الاساس ومسكها اليومي ،

٢ - نشر خرائط الاساس والخرائط المتفرعة عنها ،

٣ - القيام بالاشغال والبحوث ذات المصلحة العامة في ميادين الجيوديزيا وقياس الجاذبية والتسوية الدقيقة لوصف الاراضى والتصوير المسامى الضوئى ورسم الخرائط ،

٤ - القيام بالمحافظة على الوثائق الجيوديزية والتصويرية المسامية الضوئية ووثائق الرسم الخرائطى ،

٥ - القيام بتنفيذ ومراقبة الرسم العام المستعمل للوسائل التصويرية المسامية الضوئية ولا سيما اسس المخطط الضرورية لاعداد مصلحة مسح الاراضى الوطنية .

المادة ٣ - ان للمعهد وحده الاهلية لتقديم مساعدته للخدمات او للاشغال التى يختص بها، الى مختلف الادارات والجماعات والمؤسسات العمومية او الخاصة او الاشخاص الذين تكتسى خدماتهم او اشغالهم طابع المصلحة العامة . ويجوز للمعهد أن يشرك فى اشغاله الخاصة هذه الادارات والجماعات والمؤسسات العمومية وذلك باتفاق كل منها .

يجوز كذلك للمعهد ان يقدم مساعدته للهيئات الاجنبية او ان يشركها فى اشغاله الخاصة وذلك فى نطاق الاتفاقيات الدولية .

الباب الثانى

التنظيم والتسيير

المادة ٤ - يوكل تسيير المعهد الى مدير يعين بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من وزير الدفاع الوطنى ويساعد هذا المدير مجلس استشارى .

المادة ٥ (٤) - يباشر المدير تسيير المؤسسة

(١) الجريدة الرسمية العدد ٨٨ فى ١٠/٢٧/١٩٦٧ .

(٢) مدلة بالامر ٦٨ - ٨٤ الجريدة الرسمية العدد ٣٥ فى ٣٠/٤/١٩٦٨ .

(٣) مدلة بالامر ٧٣ - ٢٧ الجريدة الرسمية العدد ٤٥ فى ١٠/٩/١٩٧٣ .

(٤) مدلة بالامر ٦٨ - ٨٤

في نطاق أحكام هذا الأمر والقواعد العامة المقررة بشأن التسيير الإداري والمالي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري .

ويتمتع المدير لهذه الغاية بجميع سلطات الإدارة والتسيير وذلك مع الاحتفاظ بالاستثناءات المنصوص عليها في المواد المذكورة بعده والمتعلقة بحماية الدولة على المعهد .

ويمثل المدير المعهد في المحاكم وفي جميع أعمال الحياة المدنية ويباشر توظيف مستخدمي المؤسسة كما يمارس تحت مسؤوليته الخاصة إدارة مجموع مصالح المعهد ويضع مشروع الميزانية ويلتزم بالمصروفات ويأمر بها ويقترح برامج الأشغال وينفذها .

ويباشر توظيف مستخدمي المؤسسة ، كما يمارس تحت مسؤوليته الخاصة إدارة مجموع مصالح المعهد ويضع مشروع الميزانية ويلتزم بالمصروفات ويأمر بها ويقترح برامج الأشغال وينفذها .

المادة ٦ - يوافق وزير الوصاية ووزير المالية والتخطيط ، بعد الاطلاع على رأي المجلس الاستشاري المنصوص عليه في المادة ٤ أعلاه وباقتراح من المدير ، على ما يلي :

- إنشاء أو تحويل أو الفناء مختلف المراكز والمحطات التابعة للمعهد والموجودة في التراب الوطني وفي الخارج ،

- البرامج العامة التابعة لنشاطات المعهد والتي يقترحها المدير ،

- مشاريع شراء أو بيع العقارات ،

- تحديد التعريفات لبيع منشورات المعهد وذلك باقتراح من المدير ،

- الترخيص للمعهد بقبول الهبات والوصايا،

- التقرير السنوي للنشاط الذي يمدده المدير .

يقوم وزير الوصاية بما يلي :

- سن النظام الداخلي للمعهد وذلك باقتراح من المدير ،

- تحديد الشروط العامة للمقود المرخص للمعهد بإبرامها وذلك بمقتضى المادة ٣ أعلاه ،

- الموافقة من بين هذه المقود على التي تشتمل على مبلغ يفوق ١٠٠.٠٠٠ د ج وكلها على جميع المقود مهما كان مبلغها ، التي تبرم مع متعاقد أجنبي .

المادة ٧ (١) - يتألف المجلس الاستشاري كما يلي :

١ - ممثل عن الوزير الوصي ، رئيسا ،

٢ - ممثل عن وزير الأشغال العمومية والبناء ،

٣ - ممثل عن وزير الداخلية ،

٤ - ممثل عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

٥ - ممثلان عن وزير المالية (مديرية الميزانية ومديرية أملاك الدولة والتنظيم العقاري ومسح الاراضي) ،

٦ - ممثل عن وزير الصناعة والطاقة (مديرية المناجم والجيولوجيا) ،

٧ - ممثل عن وزير الشؤون الخارجية ،

٨ - ممثل عن كاتب الدولة للمياه ،

٩ - ممثل عن كاتب الدولة للتخطيط ،

١٠ - ممثل عن اللجنة الدائمة للدراسات الخاصة بناحية الجزائر وتنميتها وتنظيمها وتهيتها ،

١١ - مندوب حسابات المؤسسة .

الباب الثالث

أحكام مالية

المادة ٨ (٢)

« المادة ٩ (٣) - تبتدى السنة المالية في

١ يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر وتتضمن فترة تكميلية منصوصا عليها في التنظيم المطبق على

(١) مددلة بالأمر ٧٣ - ٢٧ سالف الذكر .

(٢) الفيت بالأمر ٦٨ - ٨٤ سالف الذكر

(٣) مددلة بالأمر ٦٨ - ٨٤ سالف الذكر .

المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري .

المادة ١٠ - تتضمن مداخليل المعهد على الخصوص ما يلي :

- الحاصل من الاشغال ومن تقديم الخدمات التي تقوم بها المؤسسة لفائدة الادارات والجماعات والمؤسسات العمومية والخاصة والاشخاص ،

- الحاصل من بيع المنشورات ،

- اعانات الدولة ،

- الهبات والوصايا ،

- جميع المداخليل المتعلقة بموضوع المعهد .

المادة ١١ - تتضمن مصروفات المعهد مايلي :

- مصروفات التسيير ،

- مصروفات التجهيز .

المادة ١٢ (١) - تضبط حسابات المعهد حسب قواعد المحاسبة التجارية طبقا لمخطط المحاسبة العامة .

المادة ١٣ - ان مداخليل ومصروفات المعهد يتمهد بها عون محاسب يخضع لاحكام الرسومين رقم ٦٥ - ٣٥٩ و ٦٥ - ٣٦٠ المؤرخين في ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ .

المادة ١٤ - يخصص للمعهد مراقب مالي يعينه الوزير المكلف بالمالية ويخضع المعهد لكل فحص او تحقيق مالي او تقنى قد يظهر لازما .

المادة ١٥ - تقيد عمليات تسيير المعهد وتجهيزه في حسابين متميزين يكونان موضوع ميزانية سنوية تجمع فيها تقديرات المداخليل والمصروفات .

المادة ١٦ - ان ميزانية المعهد المدة من طرف المدير توجه في آن واحد الى وزير الوصاية

والوزير المكلف بالمالية وذلك قبل ١٥ اكتوبر من السنة التي تطبق عليها .

وتعرض هذه الميزانية على الموافقة المشتركة لوزير الوصاية ووزير المالية والتخطيط وذلك بعد الاطلاع على رأى المجلس الاستشاري .

تعتبر الموافقة على الميزانية حاصلة عند نهاية اجل ٤٥ يوما يتبدىء من يوم توجيه الميزانية وذلك اذا لم يعارض فيها احد الوزيرين والا فيوجه المدير في ظرف ١٥ يوما ابتداء من يوم استلامه الاعلام الرسمي بالمعارضة . وتعتبر مشروعا جديدا لاجل الموافقة عليه . وتعتبر هذه الموافقة حاصلة عند نهاية اجل ٣٠ يوما الموالي لتوجيه الميزانية الجديدة والذي لم يبد خلاله الوزيران معارضة جديدة .

واذا لم تتم الموافقة على الميزانية عند بداية السنة فيرخص للمدير بالالتزام بالمصروفات لتسيير المعهد وذلك في حدود مبلغ الاعتمادات الممنوحة لميزانية السنة السابقة .

المادة ١٧ - يضع المدير خلال الثلاثة اشهر المالية لانها السنة المالية الحسابات السنوية للمعهد ويعرضها على موافقة وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية .

المادة ١٨ - ان التخصيص الاولي للراسمال المكون من حصص نقدية وعينية ، سيحدد بموجب قرار مشترك من وزير الوصاية ووزير المالية والتخطيط .

المادة ١٩ - ان حل وتصفية المعهد لا يمكن ان يتما الا بموجب نص له طابع تشريعي .

المادة ٢٠ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ١٧ اكتوبر سنة ١٩٦٧ .

امر رقم ٦٨ - ٧٠ مؤرخ في ٢٢ ذى الحجة عام ١٣٨٧ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٦٨ يتضمن احداث وتنظيم معهد الكروم والخمور (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ في ٢٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لعام ١٩٦٨ ولا سيما المادة ٩ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٢٢ المؤرخ في ١٤ يناير سنة ١٩٦٣ والمحدث بموجبه معهد خمور الاستهلاك العادى ،

- وبعد الاطلاع على مجموعة التشريعات المتعلقة بتنظيم اصلاح سوق الخمور ،

يامر بما يلى :

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى - تحدث تحت تسمية معهد الكروم والخمور مؤسسة عمومية ذات صيغة ادارية وشخصية مدنية واستقلال مالى .

يوضع المعهد تحت وصاية وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ، ويكون مقره بمدينة الجزائر .

المادة ٢ - تتحدد مهمة الكروم والخمور بما يلى :

١ - انجاز كل دراسة تتعلق بالسياسة الخاصة بالكروم وصناعة الخمور بناء على طلب وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

٢ - الاشراف فى نطاق اختصاصه على تطبيق سياسة الحكومة الخاصة بزراعة الكروم وصناعة الخمور والقيام بالمراقبة التقنية لاساليب التسويق وتطورها ،

٣ - انشاء ومراقبة المشاتل الخاصة

بالكروم ، واسداء المعونة فى المراقبة المتنوعة والصحية للحقول ذات الجذور الاصلية وتنظيم توزيع وتجارة اخشاب ونقلات الكروم ومراقبة هذه الاخيرة ،

٤ - دراسة ومراقبة مساحات الانتاج والتحقيق فى طلبات قلع الكروم واعادة غرسها قبل احالتها على مديرية الضرائب والتنظيم العقارى ، والمشاركة فى التحقيق فى المخالفات للاحكام التشريعية والتنظيمية الخاصة بغرس الكروم وقلمها فى نطاق البرامج الوطنية ،

٥ - العمل على انشاء بطاقة الترقيم لكل مفرس كروم بقصد انشاء التحديد المساحى الخاص بالكروم ،

٦ - دراسة وتطبيق كل تدبير يتعلق بشروط الانتاج والقواعد الخاصة بالاصناف التى يجب أن تتسم بها المنتجات الخاصة بمنشأ كل تسمية واعطاء علامات المنشأ ،

٧ - مراقبة صنع الخمور وحفظها ، واجراء التحليل الضرورى لهذا الغرض ،

٨ - العمل على حماية التسميات الاصلية بالاتصال مع مصلحة قمع الغش وحماية انتاج الكروم وصنع الخمور وتنمية الانتاج وتحسين انتاج عنب المائدة والزبيب وعصير العنب والخمور بالاتصال مع المصالح المكلفة بالتسويق .

المادة ٣ - يمكن للمعهد أن يقوم بهذه العمليات اما مباشرة واما بواسطة اية هيئة جزائرية اختصاصية مرخص لها بذلك مسبقا من طرف المعهد .

ويتولى المعهد المراقبة التقنية للمؤسسات المسيرة ذاتيا والاختصاصية فى تنسيق منتجات الكروم والخمور .

ويؤهل لممارسة العمليات التجسارية التابعة لنشاطاته الاصلية وفقا للتعين الوارد فى الفقرة ٣ من المادة ٢ .

المادة ٤ - يجوز للمعهد منشآت ومصالح مختلفة ولا سيما المشاتل والمختبرات . ويحدد

تنظيم لمصالح المركزية والخارجية بموجب قرار مشترك من وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

الباب الثاني

التنظيم الإداري

المادة ٥ - يتولى تسيير معهد الكروم والخمور مدير عام ، ويقوم بإدارته مجلس إدارة .

يتألف مجلس الإدارة من :

- رئيس ، يعينه وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- مدير الانتاج النباتي في وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- المفتش العام للفلاحة ،

- مدير المعهد الوطني للبحث الفنى الزراعي الجزائري ،

- رئيس مصلحة قمع الغش في وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- مدير التخطيط والدراسات الاقتصادية في وزارة الدولة المكلفة بالمالية والتخطيط ،

- مدير الميزانية والمراقبة ،

- مدير الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني ،

- المدير العام للبنك الوطني الجزائري ،

- مدير الضرائب والتنظيم العقاري في وزارة الدولة المكلفة بالمالية والتخطيط ،

- مدير التجارة الخارجية والتوسع التجاري في وزارة التجارة ،

- مدير الصناعة في وزارة الصناعة والطاقة ،

- ممثل وزارة الشؤون الخارجية ،

- ممثلين (اثنين) عن الاقبيبة التعاونية للتسويق وممثلين (اثنين) عن الاملاك المسيرة ذاتيا والخاصة بانتاج الكروم

وممثل واحد عن القطاع الخاص يعينون من طرف وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- ممثل واحد عن الهيئة المكلفة بتسويق الخمور .

- ممثل واحد عن موظفي معهد الكروم والخمور .

يجوز لاعضاء مجلس الادارة ان ينيبوا من يمثلهم عند الاقتضاء .

يحضر المدير العام والمراقب المالي للمعهد ، اجتماعات مجلس الادارة بصوت استشاري .

يجوز لمجلس الادارة ان يدعو اى شخص يكون حضوره لازما وفقا لجدول الاعمال .

المادة ٦ - يمارس أعضاء مجلس الادارة مهامهم مجانا ، ويجوز ان تمنح لهم تعويضات مطابقة لنفقات الانتقال التي صرفوها بمناسبة الاجتماعات ، وعلى أساس معدل التعويضات الممنوحة للموظفين التابعين للمجموعة ١ .

المادة ٧ - يجتمع مجلس الادارة بناء على اقتراح رئيسه الذي يدعو للانعقاد ثلاث مرات في العام على الاقل .

ان الدعوات المرفقة بجدول الاعمال المقرر من طرف الرئيس وبالمستندات الضرورية للنظر فيه يجب ان ترسل قبل عشرة ايام على الاقل قبل كل اجتماع الى جميع أعضاء المجلس بواسطة الرئيس .

ويمكن كذلك ان يجتمع المجلس بصفة استثنائية بناء على دعوة رئيسه أو اقتراحه أو اقتراح ١/٣ من أعضائه على الاقل .

ويجوز ان تنشأ لجان تقنية اختصاصية ينضم اليها عند اللزوم وبصفة استشارية كل شخص مؤهل نظرا لاختصاصه المهني .

المادة ٨ - لا تصح مداولة المجلس الا اذا كان ثلثا أعضائه على الاقل حاضرين . وبخلاف ذلك ، فانه يجوز ان يجتمع من جديد في نفس

الأوضاع ، ولا يشترط آتئذ اكتمال النصاب القانونى لهذا الاجتماع الثانى .

تتخذ القرارات على أساس اغلبيه اصوات الحاضرين ، وفى حالة تساوى الاصوات، يرجح صوت الرئيس .

تتولى مديرية المعهد كتابة المجلس .

تسجل المداولات فى محاضر تدرج فيها أسماء الاعضاء الحاضرين ، ثم تنقل الى سجل خاص يوضع فى مقر المؤسسة ويوقع عليه الرئيس والكاتب ، وترسل من ثم الى وزير الوصاية فى الشهر التالى لتاريخ الاجتماع .

يحرص رئيس مجلس الادارة على تنفيذ القرارات التى يتخذها المجلس وتصادق عليها سلطات الوصاية .

المادة ٩ - تتناول مداولات المجلس ما يلى :

- المسائل التقنية والاقتصادية المنصوص عليها فى المادة ٢ اعلاه ،

- مشاريع ميزانية التسيير والتجهيز ،

- التسيير الذى يقوم به المدير العام ومحاسبات المعهد ،

- مشاريع الشراء والبيع والمبادلات الخاصة بالعقارات ،

- الصفقات التى تفوق المبلغ المحدد بالنظام المالى ،

- القانون الاساسى للموظفين ،

- القضايا المرفوعة امام القضاء ،

- ابرام القروض ومنح الاعانات او القروض المتوسطة والطويلة الامد ،

- قبول الهبات والوصايا الممنوحة للمعهد ،

- قيمة الاموال المباعة والخدمات المقدمة من قبل المؤسسة ،

- النظام الداخلى والنظام المالى .

المادة ١٠ - تنفذ قرارات مجلس الادارة فى مهلة شهر واحد بعد احالة المحضر على سلطة

الوصاية ما لم تعتمد هذه الاخيرة الى المعارضة فيها او ايقاف المصادقة عليها .

بيد ان القرارات المشتملة على الميزانيات والحسابات والمشتريات والمبيعات والمبادلات الخاصة بالعقارات والتخصيص الجارى للمدخلات والايرادات والاعانات وابرام القروض والصفقات ومنح الاعانات او القروض ، وقبول الهبات والوصايا والنظام المالى ، وقيمة الاموال المباعة والخدمات المقدمة لا تنفذ ضمن نفس الشروط المحددة فى المقطع ١، الا بعد المصادقة المشتركة عليها من قبل وزارة الدولة المكلفة بالمالية والتخطيط ووزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى .

المادة ١١ - يعين المدير العام بموجب مرسوم يصدر باقتراح وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى طبقا للمادة ٣ من الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ فى ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية .

ويؤازره مدير مساعد ونواب مديرين يعينون بموجب قرارات يصدرها وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

المادة ١٢ - يمارس المدير العام ادارة مجموع المصالح الخاصة بالمعهد ، ويتولى تنفيذ مقررات مجلس الادارة ويمارس علاوة على ذلك جميع الاختصاصات المفوضة اليه من قبل هذا الاخير .

ويجوز له أن يفوض كلا أو جزءا من تفويضاته وكذلك الامضاء عنه الى موظفى المؤسسة الموضوعين تحت سلطته وذلك على مسؤوليته ومع موافقة سلطة الوصاية .

المادة ١٣ - يقوم المدير العام وتحت مسؤوليته بالتسيير المحكم للمؤسسة ، وهو يمثل المعهد امام القضاء وفى جميع الاعمال الخاصة بنشاطاته المدنية . وهو يعين فى الوظائف التى لا يخضع التمين فيها لنص ما ، ويسير الموظفين ويحضر مشاريع الميزانية ويتعهد بنفقات المعهد ويأمر بصرفها ، ويرفع لمجلس الادارة ولوزير الوصاية تقريرا سنويا عن نشاط المعهد .

الباب الثالث

التنظيم المالي

المادة ١٤ - تضبط حسابات المعهد على الشكل الإداري طبقا لمخطط المحاسبة العامة . ويصادق على مخطط المحاسبة للمعهد بموجب قرار وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط .

يعهد بضبط الكتابات وإدارة الأموال إلى عون محاسب يعين بموجب قرار من وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط .

المادة ١٥ - يخضع المعهد للمراقبة المالية للدولة، ويلحق به مراقب مالي يعينه وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط ، وهو خاضع لجميع المراجعات أو التحقيقات المالية التقنية التي قد تعتبر لازمة .

المادة ١٦ - تشمل موارد المعهد بصفة خاصة على ما يلي :

- التسبيقات التي تمنحها الدولة عن جميع راسات والاشغال التي يكلف بها المعهد ،
- إعانات الدولة والجماعات أو الهيئات العمومية ،

- إيرادات القروض ،

- الهبات والوصايا ،

- إيرادات العمليات التجارية الملحقمة بالنشاطات الأصلية كبيع الفراس التي تجرى عليها الرقابة أو الخبرة وبيع النشرات والبطاقات والمصنوعات .

المادة ١٧ - تصدر ميزانية المعهد على شكل أبواب ومواد ، ويعد جدول الميزانية بموجب النظام المالي .

يحضر المدير العام الميزانية السنوية للمعهد،

وتحال من ثم على وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي ووزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط للمصادقة عليها ، وذلك بعد مداولة مجلس الإدارة بشأنها ، وقبل ٤٥ يوما على الأقل من بدء السنة المالية المتعلقة بها .

وتعتبر الميزانية مصدقة عند انقضاء مهلة ٤٥ يوما من تاريخ إرسالها ، إلا إذا عارض فيها أحد الوزيرين أو تحفظ بمصادقته تجاه بعض الإيرادات أو النفقات . وفي هذه الحالة الأخيرة يحيل المدير العام في مهلة ٣٠ يوما من تبليغ التحفظ مشروعا جديدا للمصادقة عليه .

ويعتبر التصديق حاصلا ، بمقتضى الاجراء المحدد في الفقرة السابقة ، بعد مهلة ٣٠ يوما تلي إرسال الميزانية الجديدة .

وإذا لم يتم تصديق الميزانية في تاريخ بدء السنة المالية ، يجوز للمدير العام أن يلتزم بالنفقات اللازمة لتسيير المعهد ولتنفيذ التزاماته .

الباب الرابع

احكام مختلفة

المادة ١٨ - يلغى المرسوم رقم ٦٣ - ٢٢ المؤرخ في ١٤ يناير سنة ١٩٦٣ والمحدث بموجبه معهد الخمر للاستهلاك العادي .

المادة ١٩ - تحدد فيما بعد النصوص المتعلقة بكيفيات تطبيق هذا الامر .

المادة ٢٠ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٢ ذي الحجة عام ١٣٨٧ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٦٨ .

امر رقم ٦٨ - ٤٢٨ مؤرخ في ١٢ ربيع الثاني
عام ١٣٨٨ الموافق ٩ يوليو سنة ١٩٦٨ يتعلق
بإعادة تنظيم المعهد التربوي الوطني (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير التربية الوطنية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في
١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو
سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في
١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦
والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة
العمومية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ في
٢٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة
١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨
ولا سيما المادة ٩ مكرر ،

وبمقتضى الرسوم رقم ٦٢ - ١٦٦ المؤرخ في
٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن انشاء المعهد
التربوي الوطني ،

- وبمقتضى الرسوم رقم ٦٣ - ٤٩٤ المؤرخ
في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن القانون
الاساسي الموقت لموظفي المعهد التربوي الوطني ،

- وبمقتضى الرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ
في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤
أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد واجبات
ومسؤوليات المحاسبين ،

- وبمقتضى الرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ
في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤
أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد كفاءات
تعيين المحاسبين العموميين ،

- بمقتضى الرسوم رقم ٦٦ - ١٣٤ المؤرخ
في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة
١٩٦٦ والمتضمن تحديد كفاءات تطبيق الامر رقم
٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق

٢ يونيو سنة ١٩٦٦ على المؤسسات والهيئات
العمومية ،

يامر بما يلي :

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى - يوافق على إعادة تنظيم المعهد
التربوي الوطني طبقا لاحكام هذا القانون
الاساسي .

المادة ٢ - ان المعهد التربوي الوطني هو
مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع
بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتوضع
تحت وصاية وزير التربية الوطنية .

ويكون له مقر في مدينة الجزائر ، وملحق
لدى كل مفتشية أكاديمية .

المادة ٣ - يهدف المعهد التربوي الوطني الى
ما يلي :

- دراسة وتجربة واختيار ووضع مناهج
ووسائل للتعليم والتكوين ،

- اطلاع موظفي التعليم وموظفي الاطارات
على المراجع والمؤلفات التربوية والعلمية واعلامهم
وتحسين تكوينهم ،

- القيام ، بالاتصال مع الهيئات التي يهمها
الامر ، بتنشيط وتنسيق وتشجيع النشاطات
التربوية المتممة بعد الانتهاء من التعليم المدرسي
والمضافة الى النشاطات المدرسية ،

- تنظيم الفترات التمرينية .

المادة ٤ - يساهم المعهد التربوي الوطني
بواسطة تجهيزه التقني وهيكله الاساسية
المادية ، في كل عملية تتعلق بالدراسة والتكوين
ويقررها وزير التربية الوطنية .

الباب الثاني

التنظيم الاداري

المادة ٥ - يدير المعهد مجلس ادارة ، ويسيره
مدير يساعده كاتب عام ولجنة تقنية
استشارية .

يحدد التنظيم الداخلى للمعهد بموجب قرار مشترك يتخذه وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية والوزير بالوظيفة العمومية .

الفصل الاول

مجلس الادارة

المادة ٦ - يتألف مجلس الادارة من :

- وزير التربية الوطنية او ممثله ، رئيسا ،
- ممثل للوزير المكلف بالمالية والتخطيط ،
- ممثل للوزير المكلف بالاتباء ،
- مدير التعليم المدرسى بوزارة التربية الوطنية .

- مدير الادارة العامة لوزارة التربية الوطنية ،

- ممثل اتحادية اولياء التلاميذ ،

- ممثل للاتحاد العام للعمال الجزائريين - اتحاد عمال التعليم والثقافة ،

- مفتش عام للتربية الوطنية ومفتش اكاديمية ورئيس مؤسسة (مدير مدرسة المعلمين او مدير ثانوية يعينون من طرف وزير التربية الوطنية .

يحضر المدير والمعون المحاسب والمراقب المالى التابعون للمعهد اجتماعات مجلس الادارة بصوت استشارى .

يجوز للمجلس ان يدعوا للاستشارة كل شخص يرى ضرورة لازما ، نظرا الى اختصاصاته فى المسائل المقيدة فى جدول الاعمال .

المادة ٧ - يجتمع مجلس الادارة فى جلسة عادية مرتين على الاقل فى السنة ، بدعوة من رئيسه ، ويجوز له ان يجتمع فى جلسة غير عادية وذلك بناء على طلب من مدير المؤسسة او سلطة الوصاية او الثلث من اعضائه .

يضع الرئيس جدول اعمال الاجتماعات ويوجه الدعوات المصحوبة بجدول الاعمال قبل ثمانية ايام على الاقل من الاجتماع ، ويجوز له ان يقصر هذه المدة بالنسبة للجلسات غير العادية وفى حالة الاستمجال فقط .

المادة ٨ - لا تكون مداوالات مجلس الادارة صحيحة الا اذا حضر نصف اعضائه على الاقل وعند عدم توفر هذا النصاب القانونى انعقد اجتماع جديد بعد ثمانية ايام ويتداول المجلس عندئذ ، مهما بلغ عدد الحاضرين .

تتخذ القرارات بالاغلبية المطلقة وفى حالة تعادل الاصوات يرجع الجانب الذى يكون منه الرئيس . الرئيس .

تثبت قرارات مجلس الادارة فى محاضر تقييد فى دفتر خاص وتوقع من طرف الرئيس وكاتب الجلسة ..

يتولى كتابة مجلس الادارة مدير المؤسسة .

المادة ٩ - يتداول مجلس الادارة فى المسائل التى تهم المؤسسة وخاصة منها ما يلى :

- النظام الداخلى للمؤسسة ،
- مشاريع الميزانيات وحسابات المؤسسة ،
- النظام المالى ،
- ابرام القروض ،
- قبول الهبات والوصايا ،
- شراء العقارات او بيعها او اجارها .

المادة ١٠ - تكون قرارات مجلس الادارة نافذة بعد شهر من توجيه المحضر الى سلطة الوصاية الا اذا عارض فيها الوزير او اجل تطبيقها ويجب ان توافق سلطة الوصاية على النظام الداخلى وذلك فى نطاق التنظيم الجارى به العمل .

ان القرارات التى تتعلق بالميزانيات والحسابات والنظام المالى والقروض وقبول الهبات والوصايا وشراء العقارات وبيعها ، لا تصبح نافذة الا بعد موافقة وزير التربية الوطنية ووزير المالية .

الفصل الثانى

المدير

المادة ١١ - يعين مدير المعهد بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من وزير الوصاية ، ويساعده

كاتب عام يعين بموجب قرار من وزير التربية الوطنية .

المادة ١٢ - يشرف المدير على مجموع موظفي المؤسسة ، ويضع الميزانية ويقدم المصاريف ويأمر بصرفها ويبرم جميع الصفقات والاتفاقات والتعاقدات وذلك في نطاق التنظيم الجاري به العمل . ويمثل المعهد امام القضاء وفي جميع أعمال الحياة المدنية . ويضع في آخر السنة المالية تقريرا عاما عن النشاط يوجهه الى سلطة الوصاية مصحوبا برأي مجلس الإدارة .

الفصل الثالث

اللجنة التقنية الاستشارية

المادة ١٣ - يجب على اللجنة التقنية الاستشارية ان تقوم بما يلي :

- اعطاء رأيها في برنامج نشاطات المعهد ،
- تنسيق وتنشيط الاشغال المتعلقة بالابحاث التربوية ،
- السهر على الاستخدام الفعلى للمناهج والوسائل التربوية وذلك عن طريق التحقيقات وجس نبض الراى العام .

المادة ١٤ - تتألف اللجنة التقنية الاستشارية من ،

- مدير التعليم المدرسى ، رئيسا ،
- مدير التعليم العالى ،
- مدير التخطيط ،
- المدير والكاتب العام للمعهد التربوى الوطنى ،

- ممثل للاتحاد الوطنى للأعمال التكميلية المدرسية ،

- مفتشين اثنين للأكاديمية ومفتشين اثنين للتعليم الاولى والمتوسط وأربعة رؤساء مؤسسات يعينون من طرف وزير التربية الوطنية .

يجوز للجنة ان تسدعو للاستشارة كل شخص ترى حضوره لازما نظرا الى اختصاصاته في المسائل المقيدة في جدول الأعمال

المادة ١٥ - تجتمع اللجنة التقنية الاستشارية مرة على الاقل في كل ثلاثة اشهر ، باقتراح من رئيسها او مدير المعهد او ثلث أعضائها .

الباب الثالث

التنظيم المالى

المادة ١٦ - يعرض مشروع الميزانية المعد من طرف المدير ، على مجلس الإدارة الذى يتداول فيه خلال مدة أقصاها ١٥ اكتوبر من السنة السابقة للسنة المالية التى يتعلق بها .

يوجه هذا المشروع من طرف وزير الوصاية الى الوزير المكلف بالمالية ، ويجب أن يحصل على الموافقة المشتركة من هذين الوزيرين وذلك خلال ٤٥ يوما اعتبارا من توجيهه ، وتعتبر الموافقة على مشروع الميزانية حاصلة عند نهاية هذا الاجل الا في حالة معارضة أحد الوزيرين .

وفي حالة المعارضة ، يوجه المدير ، خلال ١٥ يوما اعتبارا من الاشعار بها ، مشروعا جديدا بقصد الموافقة عليه . وتعتبر هذه الموافقة حاصلة عند نهاية مدة ثلاثين يوما الموالية لتوجيه المشروع الجديد وذلك اذا لم يبد الوزيران المعنيان معارضة جديدة .

واذا لم تحصل الموافقة على مشروع الميزانية عند تاريخ بداية السنة المالية فيرخص للمدير في أن يقدم المصاريف اللازمة لسير المؤسسة وذلك في حدود الاعتمادات المنصوص عليها في ميزانية المالية السابقة .

المادة ١٧ - تتضمن ميزانية المؤسسة بابا للإيرادات وبابا للمصاريف وتتضمن الإيرادات ما يلي :

- الإعانات المالية للسير الممنوحة من طرف الدولة والجماعات والهيئات العمومية ،

- الهبات والوصايا وفي ضمنها هبات الدول او الهيئات الاجنبية او الدولية ، العمومية او الخاصة ،

- الايرادات المختلفة المرتبطة بنشاط المؤسسة .

وتتضمن المصاريف مصاريف التسيير وبوجه عام جميع المصاريف اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة .

المادة ١٨ - يضبط حسابات المؤسسة حسب قواعد المحاسبة العمومية ، وتبرم الصفقات طبقا لاحكام الامر رقم ٦٧ - ٩٠ المؤرخ في ٩ ربيع الاول عام ١٣٨٧ الموافق ١٧ يونية سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون الصفقات العمومية .

المادة ١٩ - يوضع لدى المعهد عون محاسب يعينه الوزير المكلف بالمالية والتخطيط .

المادة ٢٠ - يضع حساب التسيير العون المحاسب الذي يشهد بأن مبلغ السندات المصدرة الواجب استخلاصها مطابق للمحركات .

يعرض حساب التسيير من طرف مدير المؤسسة على مجلس الادارة وذلك قبل اول مايو الموالي لاقفال السنة المالية ، ويكون هذا الحساب مصحوبا بتقرير يتضمن جميع التعاليق والشروح عن التسيير المالي للمؤسسة .

ويعرض بعد ذلك ، مصحوبا بتقرير المدير وملاحظات المراقب المالي على موافقة وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية والتخطيط .

المادة ٢١ - تخضع المؤسسة للمراقبة المالية للدولة ويمارس المراقب المالي التابع للمعهد التربوي الوطني والمعين من طرف الوزير المكلف بالمالية ، مهمته طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

تخضع المؤسسات لجميع المراجعات او التحقيقات المالية .

المادة ٢٢ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر ولا سيما الرسوم رقم ٦٢ - ١٦٦ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والمشار اليه اعلاه .

المادة ٢٣ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٨ الموافق ٩ يولية سنة ١٩٦٨ .

امر رقم ٦٨ - ٤٦١ مؤرخ في ٢٨ ربيع الثاني عام ١٣٨٨ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٨ يتعلق بتنظيم فترة تدريبية لتلاميذ القسم القضائي بالدرسة الوطنية للإدارة (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختام ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المؤرخ في ٢٢ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن التنظيم القضائي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٥٤ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونية سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات المدنية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونية سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٧٩ المؤرخ في ٢٣ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ والمتعلق بتطبيق الامر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المؤرخ في ٢٢ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ والمشار اليه اعلاه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ٣٠٦ المؤرخ في ٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٦ الموافق ٤ اكتوبر سنة ١٩٦٦ والمتعلق بسير المدرسة الوطنية للإدارة ولا سيما الباب الرابع المتعلق بنظام الدراسة ،

يامر بما يلي :

المادة الاولى : يجوز لتلاميذ القسم القضائي بالمدرسة الوطنية للإدارة أن يقضوا فترات تدريبية للتكوين بمحكمة أو بمجلس قضائي سواء لدى قضاة الحكم أو النيابة العامة .

ويحضرون خلال فترتهم التدريبية في الأعمال الاستعلامية وفي المداولات القضائية للحكم ويلزمون بكنم السر المهني .

المادة ٢ - يؤدي تلاميذ القسم القضائي بالمدرسة الوطنية للإدارة أمام المجلس القضائي التابع للدائرة التي يقضون فيها فترتهم التدريبية قبل أي نشاط اليمين التالية :

« أقسم بالله بأن أحافظ على السر المهني وأن أسير سيرة حميدة تليق بي كمتبرن » .
ولا يجوز في أي حال من الأحوال اغاؤهم من هذا اليمين .

المادة ٣ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر في ٢٨ ربيع الثاني عام ١٣٨٨ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٨ .

امر رقم ٦٩ - ٨٢ مؤرخ في ٤ شعبان عام ١٣٨٩ الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٩ يتضمن إنشاء معهد التكنولوجيا الزراعية (١)

باسم الشعب :

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزارة

- بناء على تقرير وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن وتأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ في ٣٠ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٥ ولاسيما مادته ٩ مكرر ،

يامر بما يلي :

الباب الأول

الإنشاء والهدف

المادة الاولى - تنشأ مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية مزودة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي باسم معهد التكنولوجيا الزراعية . توضع تحت وصاية وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ويكون مركزها الرئيسي مدينة مستغانم .

المادة ٢ - يكلف المعهد بتحقيق التكوين العالي للتطبيق الضروري لسد حاجات الفروع المختلفة أو التخصصات الفلاحية واعدادها للقبول في وظائف وإسلاك المهندسين ويمكن أيضا تحقيق التكوين أو تحسين مستوى الاعوان القائمين بالعمل .

الباب الثاني

نظام التكوين

المادة ٣ - ان الدورة العادية للدراسة في المعهد هي أربع سنوات يسلم في نهايتها دبلوم المدرسة .

ويسمح هذا الدبلوم بالمشاركة في مسابقات التوظيف في أسلاك مهندسي التطبيق التابعة للوظيفة العمومية .

المادة ٤ - يستفيد طلبة المعهد بمرتبة يحصم منه جزء خلال السنوات الثلاث الأولى يصبح بصفة نهائية حقا مكتسبا للطلبة الحاصلين على الدبلوم المشار اليه في المادة ٢ أعلاه .

المادة ٥ - يلزم الطلبة المهندسون الحاصلون على الدبلوم عند الانتهاء من تكوينهم بقبول شروط الخدمة الناتجة عن تعهدهم .

يجوز للمعهد إبرام عقود تكوين مع المؤسسات أو الهيئات التي تستعين بالطلبة المكونين .

المادة ٦ - تحدد طرق تطبيق المواد ٣ و٤ و٥ السابقة بمقتضى مرسوم . وتحدد أيضا بموجب

مرسوم كفيات الدخول الى المعهد ونظام
الدروس .

الباب الثالث التنظيم الإداري

المادة ٧ (١) - يدير المعهد مجلس للتوجيه
ويسيره مدير عام .

الفصل الأول مجلس التوجيه

المادة ٨ - يتكون مجلس التوجيه من :

- مدير التعليم الزراعي ، رئيسا ،
- مدير المركز الوطني التربوي الزراعي ،
- مدير الدراسات والتخطيط بوزارة الفلاحة
والاصلاح الزراعي ،
- مدير جامعة وهران ،
- مدير المعهد الوطني الزراعي ،
- مفتش اكاديمية مدينة مستغانم ،
- ممثل الوزير المكلف بالوظيفة العمومية ،
- ممثلين اثنين عن وزير الدولة المكلف بالمالية
والتخطيط (مدير الدراسات الاقتصادية
والتخطيط ومدير الميزانية والمراقبة) ،
- ممثل عن وزير الصناعة ،
- ثلاثة ممثلين عن الحزب والمنظمات الوطنية
(شبيبة جبهة التحرير الوطني ، الاتحاد العام
للعمال ، الجزائريين) ،
- ممثلين اثنين عن مدرسي المعهد في مختلف
الفروع يعينان من قبل زملائهما ،
- ممثلين اثنين عن الطلبة ينتخبان من قبلهم
- المدير العام ومحاسب المؤسسة والمديرية
الفلاحية لولاية مستغانم الذين يحضرون
اجتماعات مجلس التوجيه بصوت
استشاري . (٢)

المادة ٩ - يجتمع مجلس التوجيه في دوره
عادية مرتين على الاقل في السنة بناء على دعوة
من رئيسه .

ويجوز أن يجتمع بصفة غير عادية بناء على
طلب مدير المؤسسة أو السلطة صاحبة الوصاية
أو بناء على طلب ثلثي الاعضاء .

يقوم الرئيس بتحضير جدول أعمال
الاجتماعات بناء على اقتراح المدير . وتصح
الاستدعاءات بجدول الاعمال وترسل على الاقل
خلال الخمسة عشر يوما السابقة للاجتماع .
ويجوز ان تنقض هذه المهلة في الاجتماعات غير
العادية وفي حالة الضرورة فقط .

المادة ١٠ - لا تكون مداوات مجلس التوجيه
صحيحة اذا لم يكن نصف الاعضاء حاضرين
واذا لم يكتمل النصاب ، فان المجلس يعقد في
مهلة ٨ ايام ، وفي هذه الحالة تكون المداوات
صحيحة مهما كان عدد الحاضرين .

تؤخذ القرارات بالاغلبية البسيطة وفي حالة
تساوي الاصوات يرجع الجانب الذي فيه الرئيس .
تحرر المداوات بحاضر مكتوبة في سجل
خاص وتوقع بمعرفة الرئيس وكاتب الجلسة .

المادة ١١ - يتداول مجلس التوجيه في نطاق
القوانين والانظمة السارية المفعول وعلى الاخص :

- (ا) النظام الداخلي للمؤسسة ،
- (ب) مشاريع الميزانية وحسابات المؤسسة ،
- (ج) النظام المالي ،
- (د) قبول الهبات والتبرعات ،
- (هـ) القروض التعاقدية ،
- (و) اكتساب الحقوق أو التنازل عنها ،
- المبادلات ، بناء العمارات وايضا حقوق الإيجار
والتاخير ،
- (ز) اعتماد التقرير السنوي وحساب التسيير
المقدم من المدير ،

(١) مدلة بالمادة ٢ من الامر رقم ٦١ - ٦ المؤرخ ١٧/٢/١٩٧١ - الجريدة الرسمية العدد ١٥ في ١٩/٢/١٩٧١

(٢) مدلة بمقتضى المادة ٢ من الامر رقم ٧١ - ٦ المؤرخ ١٧/٢/١٩٧١

(ج) التنظيم العام للتعليم ونظام الدروس .
يجوز لمجلس التوجيه الاستماتة برأى اهل
الخبرة فى نطاق المسائل المدونة فى نطاق
المسائل المدونة فى جدول الاعمال .

المادة ١٢ - تكون قرارات مجلس التوجيه
نافذة المفعول بعد شهر من تاريخ ارسال محضر
الجلسة الى السلطة صاحبة الوصاية ، ما لم
يعترض عليها الوزير صراحة .

ان المداولات الخاصة بالميزانية والحسابات
والنظام المالى والقروض وقبول الهبات
والتبرعات والاكتسابات والبيوع والمبادلات او
بناء الممارات لا تصبح نافذة الا بعد موافقة صريحة
من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ووزير المالية
والتخطيط فى مدة اقصاها شهران .

الفصل الثانى

المدير العام (١)

المادة ١٣ (٢) - يعين المدير العام للمعهد
بموجب مرسوم وبناء على اقتراح وزير الوصاية ،
يساعده فى مهامه :

- كاتب عام مكلف بالادارة العامة وبالتنسيق
بين مصالح المعهد ،

- مدير تربوى مسؤول عن اعداد تطبيق
الطرق والبرامج التربوية ، واختيار وتوجيه
وتكوين الطلبة ،

- مدير للتمارين مكلف بالتنظيم المادى
للتمارين التى يقوم بتنشيطها ومراقبتها ،

- مدير دار معهد التكنولوجيا الزراعية مكلف
بالتكوين العام واثارة الظروف الملائمة لحياة
الطلبة الجماعية .

يعين الكاتب العام والمدير التربوى ومدير
التمارين ومدير دار معهد التكنولوجيا الزراعية
بموجب قرار من وزير الوصاية .

المادة ١٤ (٣) - يمثل المدير العام ، المعهد
امام القضاء وفى جميع اعمال الحياة المدنية .
ويقوم بنفسه وعمل مسؤوليته بادارة جميع
مصالح المعهد الخاصة بالعلوم التقنية الزراعية .

ويمارس وظائف الامر بالصرف ضمن
الشروط المحددة فى المادة ١٧ المبينة بعده .
ويعين ويمزل الاشخاص المؤقتين ويجوز له بعد
موافقة مجلس التوجيه ان يقترح على السلطة
صاحبة الوصاية العقوبات الواجب تطبيقها على
الاشخاص المعينين بمعرفتها . ويعد فى نهاية
كل عام تقريرا شاملا عن نشاط المعهد ، يرسله
الى وزير الوصاية ووزير الدولة المكلف بالمالية
والتخطيط بعد اخذ رأى مجلس التوجيه .

الفصل الثالث

التنظيم المالى

المادة ١٥ (٤) - يقوم المدير العام للمعهد
بتحضير الميزانية ومناقشتها واعتمادها من
مجلس التوجيه وارسالها الى وزير الوصاية
قبل اول اكتوبر من السنة السابقة عن السنة
المقرر اعتماد الميزانية لها .

ويصدر كل من وزيرى الفلاحة والاصلاح
الزراعى والمالية والتخطيط قرارا مشتركا
للتصديق عليها واقرارها وذلك ضمن الشروط
المحددة فى المقطع ٢ من المادة ١٢ المبينة اعلاه .

غير انه فى حالة اعتراض احد الوزيرين المعنيين
يقترح مجلس التوجيه مشروع ميزانية جديد
خلال مهلة ١٥ يوما من تاريخ اعلان الاعتراض
ويجب ان يصدر قرار الموافقة فى خلال ثلاثين
يوما .

وفى حالة عدم اتخاذ اى قرار حتى تاريخ
بداية السنة المالية يخول للمدير العام صرف
النفقات الضرورية فى حدود الاعتمادات
المنصوص عليها فى ميزانية السنة الماضية .

المادة ١٦ - تتكون ميزانية المعهد من :

(٤٠٣٠١) مدلة بمقتضى المادة ٢ من الامر رقم ٧١ - ٦ المشار اليه .

(٢) مدلة بمقتضى المادة ١ من الامر رقم ٧١ - ٦ المشار اليه .

الموارد :

- ١ - اعمانات التسيير والتجهيز الممنوحة من قبل الدولة والجماعات والهيئات العمومية ،
- ٢ - الهبات والتبرعات من ضمنها هبات الدولة أو الهيئات الأجنبية أو الدولية العمومية أو الخاصة ،
- ٣ - الموارد المختلفة المخصصة لنشاط المؤسسة .

التفقات :

نفقات التسيير ونفقات التجهيز وبصفة عامة جميع النفقات الضرورية لتحقيق أهداف المؤسسة .

ومع ذلك فان تمويل نفقات ادارة المهد تقيّد حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ على اعتمادات التجهيز في نطاق برنامج تنمية الجزائر .

المادة ١٧ (١) - المدير العام للمعهد هو الأمر بالصرف ودفع المصاريف في نطاق الاعتمادات المنصوص عليها في الميزانية . وينشئ السندات التي تحقق إيرادات المؤسسة .

كما يبرم الصفقات طبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول .

المادة ١٨ - يمهّد بمسك القيود الحسابية وادارة الاموال الى عون محاسب يعين بقرار من وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط . وينضج لاحكام المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه واجبات ومسؤوليات المحاسبين والرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه شروط تعيين المحاسبين العموميين والقرارين المؤرخين في ٦ ذى القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ٢٨ مارس سنة ١٩٦٦ والمتضمن اولهما تحديد قواعد تعيين بعض المحاسبين العموميين

والمحاسبين المائلين لهم وثانيهما يتعلق بكفالة المحاسبين العموميين .

المادة ١٩ - ان الحسابات الخاصة بالسنوات المالية المنتهية يقررها مجلس التوجيه قبل ١٥ مايو التالي لختام السنة المالية وتعتمد طبقا للشروط المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول بموجب قرار مشترك من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير المالية والتخطيط بعد اخذ رأى المراقب المالي للمعهد .

المادة ٢٠ - تخضع المؤسسة لمراقبة الدولة المالية ويعين المراقب المالي للمعهد من قبل وزير المالية والتخطيط ويباشر مهمته طبقا للنظام الجارى به العمل .

تخضع المؤسسة لكل تدقيقات او تحقيقات مالية بناء على طلب الوزراء المعنيين .

المادة ٢١ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٤ شعبان عام ١٣٨٩ الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٩ .

الامر رقم ٦٩ - ٨٨ مؤرخ في ٢٠ شعبان عام ١٣٨٩ الموافق ٣١ أكتوبر ١٩٦٩ يتضمن احداث مركز الدراسات وابحاث النقل (٢)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الدولة المكلف بالنقل ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٣٢٠ المؤرخ في ١٩ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ولا سيما المادتان ٥ مكرر ٣ و ٦ مكرر ٢ ،

(١) معدلة بمقتضى المادة ٢ من الامر رقم ٧١ - ٦ . المشار اليه .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٩٣ في ١١/١١/١٩٦٩ .

الباب الثاني

الهدف

المادة ٢ - يهدف المركز الى :

- ضمان تكوين الاطارات المتوسطة والعليا في قطاع النقل ،
- تكوين مركز الوثائق المتعلقة بالنقل ،
- توسيع البحث الاساسى والتطبيقي المتعلق بالنقل وعلى الخصوص بانجاز كل دراسة لحساب المنظمات العمومية الموضوعة تحت وصاية وزير الدولة المكلف بالنقل او مع اى منظمة اخرى ،
- تنمية العلاقات للصالح المشترك مع المراكز الاجنبية التى لها نفس الهدف .

الباب الثالث

الادارة

- المادة ٣ - يسير المركز ويديره مدير عام يعين بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير الدولة المكلف بالنقل وتنتهى مهامه بنفس الكيفيات .
- المادة ٤ - يمارس المدير العام جميع السلطات قصد تسيير نشاطات المركز كما يتخذ جميع الاحكام اللازمة ضمن اطار التعليمات المعطاة من وزير الوصاية ويلتمس التوجيهات من مجلس التوجيه والادارة .

ويمارس المدير العام بالخصوص ما يلى :

- السلطة السلمية على مجموع المستخدمين ،
- يعين وينهى مهام الاعوان الموضوعين تحت سلطته ضمن اطار القوانين الاساسية او التعاقدات التى تسيروهم باستثناء رؤساء المصالح وجميع الاعوان المساعدين او الممثلين لهم الذين يعينون من قبل وزير الوصاية ،
- يحضر ويعد ميزانية المركز ويتولى تنفيذها ،
- يباشر ويأمر بالمصاريف ،
- يبرم جميع الصفقات والاتفاقات او المعاهدات مع الاحتفاظ فيما اذا لم يكن يطلب الترخيص المسبق لسلطة الوصاية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٥٠ المؤرخ فى ٢٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨ ولا سيما المادة ٩ مكرر ٢ منه ، وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد التزامات ومسئوليات المحاسبين .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

يامر بما يلى :

المادة الاولى - تحدث تحت تسمية مركز الدراسات وابحاث النقل وباختصار « م . د . ن » مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالى .

المادة ٢ - يسير المركز طبقا لاحكام القانون الاساسى الملحق بهذا الامر .

المادة ٣ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٠ شعبان عام ١٣٨٩ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٩ .

القانون الاساسى

لمركز الدراسات وابحاث النقل

(م . د . ن)

الباب الاول

التسمية - الشخصية - المركز الرئيسى

المادة الاولى - ان مركز الدراسات وابحاث النقل . المختصر اسمه « م . د . ن » هو مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالى وتكون تحت وصاية وزير الدولة المكلف بالنقل .

ويحدد مركزه الرئيسى بمدينة الجزائر .

- يعد البرنامج العام للتدخلات وسياسة تكوين المركز ،

- يمثل المركز امام العدالة وفي جميع اعمال الحياة المدنية .

المادة ٥ - يساعد المدير العام في انجاز مهمته كاتب عام ورؤساء مصالح ، ويجوز للكاتب العام الذي يعين بقرار من الوزير المكلف بالنقل ان يتلقى التفويض بالامضاء في حدود اختصاصاته .

المادة ٦ - يكون تنظيم المركز موضوع نصوص لاحقة .

المادة ٧ - يوضع مجلس للتوجيه والادارة لدى المدير العام للمركز .

المادة ٨ - يتكون مجلس التوجيه والادارة كما يلي :

- ممثل عن الوزير المكلف بالنقل رئيسا ،
- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية ،
- ممثل عن وزير الداخلية ،
- ممثل عن وزير التربية الوطنية ،
- ممثل عن وزير الاشغال العمومية ،
- ممثل عن وزير الصناعة والطاقة ،
- ممثل عن وزير التجارة ،
- ممثل عن وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،
- ممثل عن وزير السياحة ،
- المدير العام للشركة الوطنية للسكك الحديدية الجزائرية ،

- المدير العام للشركة الجزائرية الجوية ،

- المدير العام للشركة الوطنية للنقل عبر الطرق ،

- المدير العام للمؤسسة الوطنية لاستغلال الارصاد الجوية والطيران ،

- المدير العام لشركة العمل الجوي ،

- المدير العام للشركة الوطنية الجزائرية للملاحة .

- المدير العام لمؤسسة البناء .

- ممثلان اثنان يختاران من قبل الوزير المكلف بالنقل نظرا لكفاءتهما المتعلقة بالنقل ،

- المدير العام للمركز بصفته مقررا للمجلس الذي يتولى ايضا الكتابة .

يحضر المراقب المالي للمركز جلسات المجلس بصوت استشاري .

المادة ٩ - يكلف مجلس التوجيه والادارة بـ:

- تقديم الاراء حول الدراسات والبحاث والمناهج وبرامج التعليم للمركز وبالخصوص حول التقرير السنوي لنشاط المدير العام الذي يرسل في آخر كل سنة مالية الى وزير الوصاية ،
- دراسة واقتراح اي اجراء يرمى الى القيام بالاتصال الوثيق بين التكوين وحاجات الادارة والمنظمات العمومية .

يجوز للمجلس ان يطلب اطلاعه على المشاكل العامة المتعلقة بتسيير المركز .

المادة ١٠ - يجتمع مجلس التوجيه والادارة مرتين في السنة في دورة عادية باستدعاء من المدير العام ويجوز ان يجتمع في دورة غير عادية اما بناء على طلب وزير الوصاية واما بناء على طلب نصف اعضائه .

يتولى المدير العام للمركز كتابة الاجتماعات ويرسل محضر الجلسات الى وزير الوصاية والوزراء الممثلين .

يخبر اعضاء المجلس المعينين اسما بشمانية ايام قبل تاريخ الاجتماعات .

تتخذ الاراء بأغلبية الاعضاء الحاضرين وفي حالة تساوى الاصوات يرجع صوت الرئيس .

الباب الرابع

احكام مالية

المادة ١١ - تطرح ميزانية المركز المعدة من قبل المدير العام الى فحص مجلس التوجيه والادارة وترسل بعد ذلك للمصادقة عليها الى وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية قبل ١٥ اكتوبر من بدء السنة المالية المخصصة لها

وتعتبر المصادقة على الميزانية حاصلة عند انقضاء مدة ٤٥ يوما ابتداء من تاريخ الارسال الا اذا عارض احد الوزيرين .

المادة ١٢ - تشمل مصاريف المركز :

- مصاريف التسيير ،
- مصاريف التجهيز .

المادة ١٤ - تمسك محاسبة المركز على الشكل الإداري وتبتدىء السنة المالية في أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة .

المادة ١٥ - يتولى عون محاسب معين بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية مهامه تحت سلطة المدير العام طبقا لأحكام المرسومين ٦٥ - ٢٥٩ و ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخين في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ المنشار اليهما أعلاه .

المادة ١٦ - يمارس مراقب مالي معين بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية مهامه في المركز طبقا للتنظيم النافذ .

الباب الخامس حل المركز

المادة ١٧ - لا يجوز حل المركز الا بموجب نص تشريعي يتناول تصفية وإبولة امواله .

وفي حالة الاعتراض يرسل المدير العام خلال مدة ١٥ يوما ابتداء من تاريخ تبليغ التعرض مشروعا جديدا للمصادقة عليه .

وتعتبر اذن المصادقة حاصلة عند انتهاء مدة ١٥ يوما التي تلي ارسال المشروع الجديد ان لم يقدم أى احد من الوزيرين اعتراضات جديدة .

وفي حالة ما اذا لم تتم المصادقة في تاريخ بدء السنة المالية يرخص المدير العام للقيام بالنفقات الضرورية لسير المركز في حدود الاعتمادات المقررة في الميزانية السابقة .

المادة ١٢ - تشمل واردات المركز :

- اعمالات التسيير الممنوحة من الدولة والجماعات والمؤسسات أو المنظمات العمومية وكذا اعتمادات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة ،
- التبرعات وهبات الاشخاص الخصوصيين،
- تبرعات المنظمات الخاصة والوطنية والاجنبية او الدولية ،
- منتوج النشاطات التي يقوم بها طبقا لهدفه .

امر رقم ٦٩ - ١٠٦ مؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ يتضمن انشاء معاهد تقنية (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،
يامر بما يلي :

الباب الأول الانشاء

المادة الأولى - تنشأ معاهد تقنية في شكل مؤسسات عمومية ذات طابع ادارى وشخصية مدنية واستقلال مالى .

توضع هذه المعاهد تحت وصاية الوزارات التى يهمها الامر .

المادة ٢ - تتلخص مهمة المعاهد التقنية بعد الأخذ بعين الاعتبار للحاجات الاستثنائية ، فى ترقية وتنظيم تكوين الاطارات اللازمة لانجاز المخطط الوطنى للتنمية .

المادة ٣ - تنشأ المعاهد التقنية بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من وزير الوصاية .
يوضح فى المرسوم المتضمن انشاء كل معهد نوعه ومهدفه وعند الاقتضاء المؤسسة أو المؤسسات التى يوضح المعهد بجانبها .

المادة ٤ - توضع تحت تصرف المعاهد التقنية منشآت ومصالح مختلفة لتمكين هذه المؤسسات من القيام بمهامها .

المادة ٥ - تتراوح مدة التكوين الممنوح فى المعاهد التقنية بين عام واحد وأربعة أعوام حسب المستوى والتخصص وتبلغ المدة الدراسية أحد عشر شهرا فى السنة .

المادة ٦ - يتم الدخول الى المعاهد

التقنية بواسطة الاختبار وبدون اشتراط الشهادة .

غير أنه يجب أن يكون للمرشحين مستوى لا يستهان به من الثقافة ، يحدد حسب الاطارات التى ينبغى تكوينها .

ويمكن التأكد من هذا المستوى بواسطة شهادة دراسية وفى حالة عدمها بامتحان مراقبة المعلومات .

المادة ٧ - ان المؤسسات التى يمكن أن تنشأ المعاهد التقنية بجانبها هى على الخصوص
مؤسسات التعليم :

- الكليات ، المدارس الكبرى ، مؤسسات التعليم الثانوى ،
- المؤسسات الوطنية أو المسيرة ذاتيا ،
- الادارات ووحدات الجيش الوطنى الشعبى والمصالح العمومية .

يرم بين المؤسسة والمعهد التكنولوجى الذى يهمه الامر عقد تحدد فيه حسب كل حالة كفاءات استعمال المحال والتجهيزات .

المادة ٨ - تحدد كفاءات تنظيم الاختيار والتكوين بموجب قرار مشترك من وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط ووزير الوصاية .

المادة ٩ - يوزع موظفو المعاهد التقنية بين موظفين دائمين وموظفين وقتيين .
يتألف الموظفون الدائمون من :
١ - اطارات للتكوين ،
٢ - الموظفون الاداريين ،
٣ - موظفى الخدمة .
ويتألف الموظفون الوقتيون من :
١ - الموظفون المزاولين لمهام ينتدبون من أجلها ،
٢ - الموظفون العاملين بالأجرة .

يسرى على الموظفون التشريع المعمول به حسب طاراتهم الأصلية .

المادة ١٠ - يستفيد التلاميذ المتمرنون

المقبولون في المعاهد التكنولوجية من نفس الفوائد الاجتماعية التي يستفيد منها العمال الأجراء المشتغلون في القطاع العام ويتقاضون تعويضات عن الدروس يختلف قدرها حسب المستوى وفرع التكوين وتحدد بموجب قرار مشترك من وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط ووزير الوصاية ويستفيدون كذلك من عطلة سنوية مدتها شهر .

المادة ١١ - يجب على التلاميذ المتمرنين الحائزين لأجازة الدروس أن يتمموا بكيفية متواصلة عند نهاية تكوينهم ثلاث سنوات من الخدمة عن كل سنة من التكوين في المهنة المناسبة لتكوينهم وذلك من غير أن تكون هذه المدة الاجمالية المحسوبة بهذا الشكل أقل من عامين ولا أكثر من عشرة أعوام .

وخلال هذه المدة وبعد اتمام التكوين يجب على التلاميذ المتمرنين أن يعملوا في الهيئة التي يخصصون لها طيلة مدة دنيا تناسب مدة التكوين الممنوح في المعهد التكنولوجي .

المادة ١٢ - يتحتم على التلاميذ المتمرنين الذين يفسخون عقد دروسهم أو خدمتهم اما خلال تكوينهم أو خلال المدة المنصوص عليها في المادة ١١ أن يردوا المبالغ الاجمالية أو الجزئية المقابلة للمصاريف المؤداة عن تكوينهم .

يحدد قدر المبالغ الواجب دفعها بموجب قرار مشترك من وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط ووزير الوصاية .

المادة ١٣ - يمكن للتلاميذ المتمرنين الحائزين لأجازة المعهد التكنولوجية أن يدخلوا في أسلاك الوظيفة العمومية المناسبة لتكوينهم .

تحدد كفايات الدخول في هذه الأسلاك بموجب مرسوم .

الباب الثاني

التنظيم الإداري

المادة ١٤ - يسير كل معهد تكنولوجي مدير ويتصرف فيه مجلس ادارة يتألف من :

- رئيس يعين من طرف وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط ،

- نائب رئيس يعين من طرف وزير الوصاية

- اثنين الى أربعة ممثلين عن المصالح التي تستعملهم يعينون من طرف وزير الوصاية ،

- اثنين الى أربعة ممثلين ينتخبهم موظفو التكوين .

- ممثل عن وزارة التربية الوطنية يعين من طرف وزير التربية الوطنية ،

- ممثل عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يعين من طرف وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين،

- ممثل منتخب من طرف التلاميذ المتمرنين .

يحضر مدير المعهد التكنولوجي والعون المحاسب اجتماعات مجلس الادارة ولهما صوت استشاري .

يجوز لمجلس الادارة أن يدعو للاستشارة كل شخص آخر له كفاءة قد تفيد في المداولات .

المادة ١٥ - أن وظائف أعضاء مجلس الادارة مجانية .

غير أنه يمنح لأعضاء المجلس تعويضات عن مصاريف التنقل المقدمة بمناسبة الاجتماعات وذلك على أساس معدل التعويضات الممنوحة للموظفين التابعين للمجموعة ١ .

المادة ١٦ - يجتمع مجلس الادارة بناء على طلب رئيسه الذي يدعو مرتين في السنة على الأقل في جلسة عادية خلال الثلاثة أشهر الثانية والرابعة من السنة المدنية .

توجه الدعوات المصحوبة بجدول الأعمال خمسة عشر يوما على الأقل قبل تاريخ الاجتماع ويجوز لمجلس الادارة أن يجتمع في جلسة غير عادية بناء على دعوة من الرئيس أو من أربعة أعضاء على الأقل .

المادة ١٧ - لا تكون مداولات مجلس الادارة صحيحة ألا اذا كان عدد الحاضرين يساوي ثلثي أعضائه على الأقل .

تتخذ مقررات مجلس الادارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجع صوت الرئيس .

يقوم بالكتابة مدير المعهد التكنولوجي وتثبت المداولات بواسطة محاضر تتضمن أسماء الأعضاء الحاضرين وتفيد في دفتر خاص . ويوقع الرئيس

على المداولات وتوجه الى وزير الوصاية في الشهر الموالي لتاريخ الاجتماع .

المادة ١٨ - يتداول مجلس الادارة على الخصوص فيما يلي :

- انشاء وتحويل والغاء الاقسام المتخصصة،
- مشاريع ميزانيتي التسيير والتجهيز الخاصتين بالمعهد التكنولوجي ،

- التسيير الذي يقوم به مدير المعهد التكنولوجي ،

- برامج توظيف وتكوين موظفي التكوين ،
- مشاريع شراء العقارات والتصرف فيها ومبادلتها ،

- الدعاوى امام المحاكم ،

- تخصيص المداخل والحاصلات والاعانات،

- قبول الهبات والوصايا الممنوحة للمعهد التكنولوجي .

ويتداول أيضا في البرامج العامة للتكوين الذي يقوم به المعهد التكنولوجي وفي التعيينات التي يخصص لها كل فوج متخرج .

المادة ١٩ - أن مداولات مجلس الادارة المتعلقة بالميزانية والحسابات والشراءات والتفويطات والمبادلات الخاصة بالعقارات وقبول الهبات والوصايا لا تكون نافذة الاجراء الا بعد الموافقة عليها من طرف وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط .

المادة ٢٠ - يمكن أن يؤسس عند الاقتضاء لدى كل معهد مجلس للتوجيه يكلف بدراس واقتراح جميع التدابير المتعلقة بالتسيير البداةجوي ويجدد تشكيله بموجب قرار من وزير الوصاية .

المادة ٢١ - يعين مدير المعهد التكنولوجي بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من وزير الوصاية المعنى .

المادة ٢٢ - يمثل مدير المعهد التكنولوجي المعهد في جميع أعمال الحياة المدنية ويقوم بتنفيذ مقررات مجلس الادارة ويمارس شخصيا وتحت مسؤوليته ادارة مجموع المصالح التابعة للمعهد التكنولوجي ويضع مشروع الميزانية ويلتزم ويأمر

بمصاريف المعهد التكنولوجي ويوظف المعلمين وموظفي الادارة والخدمة ويجوز له أن يتخذ قرارات باعفاء موظفي الادارة والخدمة على أن يعرض هذا الاعفاء على الموافقة السابقة لمجلس الادارة ويقترح بمساعدة مجلس التوجيه عند الاقتضاء ، برامج التكوين للمعاهد التكنولوجية ومراقبة تنفيذها ويقرر بمد موافقة مجلس الادارة تخصيص التلاميذ المتمرنين عند نهاية تكوينهم .

المادة ٢٣ - يقدم مدير المعهد التكنولوجي الى مجلس الادارة التفاصيل عن الأشغال والأبحاث الجارية وبوجه عام عن نشاطات المعهد التكنولوجي ويضع تقرير النشاط السنوي الذي يعرض على مجلس الادارة وعلى وزير الوصاية .

الباب الثالث التنظيم المالي

المادة ٢٤ - تتكون موارد المعهد التكنولوجي على الخصوص مما يلي :

- اعانات الدولة والجماعات أو الهيئات العمومية والخاصة ،

- الاتاوات أو الاجور المؤداة عن أشغال أو أبحاث يقوم بها التلاميذ المتمرنون التابعون للمعاهد التكنولوجية ،

- مداخل الاملاك والأموال ،

- الهبات والوصايا .

المادة ٢٥ - يعين العون المحاسب للمعهد التكنولوجي بموجب قرار من وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط ويوضع حد لوظائفه ضمن نفس الأوضاع .

الباب الرابع النظام الخاص

المادة ٢٦ - تحدد بموجب مرسوم كيفيات تطبيق هذا الامر .

المادة ٢٧ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ .

امر رقم ٧٠ - ٣١ مؤرخ في ١٦ ربيع الاول عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ مايو سنة ١٩٧٠ يتعلق باختصاصات المعهد الوطني الجزائري للابحاث الزراعية فيما يخص البحث والتجارب في مسائل الغابات (١)

باسم الشعب :

- أن رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٧٨ المؤرخ في ٢٠ ذي الحجة عام ١٣٨٥ الموافق ١١ ابريل سنة ١٩٦٦ والمتضمن انشاء وتنظيم المعهد الوطني الجزائري للابحاث الزراعية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٩ - ٣٦ المؤرخ في ٧ محرم عام ١٣٨٩ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٦٩ والمتعلق بتنظيم الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ١١ يوليو سنة ١٩٥٩ والمتضمن تنظيم البحث في مسائل الغابات بالجزائر ،

يا امر بما يلي :

المادة الاولى - يكلف المعهد الوطني الجزائري للابحاث الزراعية بالبحث في مسائل الغابات ابتداء من نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

ويمكن له ان يقوم بالدراسات والابحاث الاساسية والتطبيقية فيما يخص الغابات وان تكون لهذا الغرض رهن اشارته المصالح والمحطات ومزارع التجارب والمخابر .

المادة ٢ - يحدد قرار وزاري مشترك من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي والوزير المكلف بالاصلاح الاداري والوزير المكلف بالمالية والتنظيم ، طبقا للقانون الجاري به العمل ، تنظيم المصالح المختصة بمسائل الغابات التابعة للمعهد الوطني الجزائري للابحاث الزراعية والمشار اليها في المادة الاولى اعلاه .

المادة ٣ - يحل المركز الجزائري للابحاث والتجارب في مسائل الغابات المحدث بموجب القرار المؤرخ في ١١ يوليو سنة ١٩٥٩ والمشار اليه اعلاه .

المادة ٤ - يكون الموظفون التابعون للمركز المنحل والمشار اليه اعلاه وكذا الوسائل التي وضعت لخدمته او قررت لصالح هذا المركز في اطار ميزانية وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ، تحت تصرف المعهد الوطني الجزائري للابحاث الزراعية طبقا للقوانين والاحكام الجاري بها العمل .

المادة ٥ - يحدد مرسوم ، يصدر بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ، اذا اقتضى الحال ، كيفيات تطبيق هذا الامر .

المادة ٦ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ربيع الاول عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ مايو سنة ١٩٧٠ .

امر رقم ٧٠ - ٥٢ مؤرخ في ١٧ جمادى الاول عام ١٣٩٠ الموافق ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٠ يتضمن
اتشاء معهد رصد مياه الامطار للتكوين والابحاث (١)

باسم الشعب :

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الدولة المكلف بالنقل ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تاسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٢٢٠ المؤرخ في ٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ولا سيما المادتين ٥ مكرر ٣ و ٦ مكرر منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨ ولاسيما المادة ٩ مكرر منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في

١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٣٤ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن تحديد كفيات تطبيق الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية على المؤسسات والهيئات العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ٢١ المؤرخ في ٢٠ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ١ فبراير سنة ١٩٦٧ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الدولة المكلفة بالنقل ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٢٠٠ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسي الخاص للتقنيين في الملاحة الجوية او الرصد الجوي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٢٠١ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسي الخاص للتقنيين الاعوان في الملاحة الجوية او الرصد الجوي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٢١٠ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتعلق باحكام القوانين الاساسية المشتركة المطبقة على مهندسى الدولة

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٢١١ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتعلق باحكام القوانين الاساسية المشتركة المطبقة على مهندسى التطبيق ،

- وبمقتضى مخطط عمليات المشروع الجزائري ١٧ المتعلق بإنشاء معهد رصد مياه الامطار للتكوين والابحاث الموقع بالجزائر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٩ بين الحكومة الجزائرية من جهة والمنظمة العالمية للرصد الجوي وبرنامج الامم المتحدة للتنمية من جهة أخرى ،

يامر بما يلي :

الباب الاول

الانشاء - التسمية - المركز الرئيسى

المادة الاولى - تحدث تحت تسمية معهد رصد مياه الامطار للتكوين والابحاث مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالى .

يوضع المعهد تحت وصاية وزير الدولة المكلف بالنقل ويكون مركزه بمدينة الجزائر .

الباب الثانى

الاختصاصات

المادة ٢ - يعهد لمعهد رصد مياه الامطار للتكوين والابحاث المسمى أدناه بـ « المعهد » مهمة تكوين المستخدمين فى الميدان العلمى والتقنى وتنشيط الدراسات والابحاث المطبقة فى ميدانى الرصد الجوى ورصد مياه الامطار باستثناء دراسات علم خصائص المياه وعلم المناخ المائى الضرورية لانشاء المؤلفات الخاصة بالمياه . ويمثل المعهد قاعدة للمصلحة الوطنية للرصد الجوى التى ينتمى اليها .

المادة ٣ - يستطيع المعهد تسليم الدبلومات الآتية الذكر والتى تشهد على التكوين المهنى وهى :

- دبلوم العون التقنى للرصد الجوى ،

- دبلوم التقنى فى الرصد الجوى ،

- دبلوم مهندسى التطبيق فى الرصد الجوى ،

- دبلوم مهندسى الدولة فى الرصد الجوى .

تخول هذه الدبلومات الحق للمشاركة فى مسابقة التوظيف فى الوظائف المماثلة ضمن الوظيفة العمومية .

المادة ٤ - توجد اختصاصات واختيارات فى علم الارصاد الجوية الفلاحية ورصد مياه الامطار تسلم عنها شهادات .

المادة ٥ - يحاط مدير المعهد علما بقائمة الوظائف التى تؤهل اليها الدبلومات المنصوص عليها فى المادتين ٣ و ٤ اعلاه والمقدمة من طرف الادارات المركزية والمصالح الخارجية للدولة أو المؤسسات العمومية أو الشركات الوطنية والجماعات . ويرتب الطلبة الحائزون على الدبلوم عند تخرج كل فوج حسب درجة الاستحقاق ويسمح لهم حسب هذا الترتيب باختيار الوظائف الشاغرة .

المادة ٦ - تعد برامج معهد رصد مياه الامطار للتكوين والابحاث لكل من مستويات التكوين بموجب قرارات مشتركة لوزير الدولة المكلف بالنقل ووزير التربية الوطنية باعتبار الاحتياجات المقدمة من طرف المصالح المعنية مع المحافظة على البرامج المقترحة من طرف المنظمة العالمية للرصد الجوى لكل من الاصناف الماثلة .

المادة ٧ - يؤهل المعهد لان ينظم باشتراك مع جامعة الجزائر تعليميا قصد نيل شهادة واحدة أو عدة شهادات للدراسات العليا فى الارصاد الجوية وكذلك دبلوم للدراسات العميقة « المرحلة الثالثة » فى الارصاد الجوية قدر ما تكون برامج هذه الشهادات أو الدبلومات تمثل جزءا من برامج التكوين فى المعهد .

المادة ٨ - يؤهل المعهد لان يتخذ باتفاق مع السلطات الجامعية كل الاجراءات التى تسمح لطلبة المعهد فى كل المستويات بمتابعة دراساتهم الجامعية ولطلبة الجامعة بمتابعة دراساتهم فى المعهد فى ميدان رصد مياه الامطار والارصاد الجوية .

المادة ٩ - يؤهل المعهد لتسليم شهادات التخصص بعد تمرينات الاختصاص . وتكون هذه الشهادات اثباتا كافيا للتخصص المعتبر . ويمكن على وجه الدقة أن تعطى الحق فى وظيفة نوعية من الوظيفة العمومية عندما تقتضى هذه الوظيفة ممارسة الاختصاص المعتبر .

المادة ١٠ - يتابع المعهد - تحت سلطة المجلس العلمى والتقنى الذى يحدد الأولويات - كل

الدراسات والابحاث الرامية لتطبيق المعلومات المحرزة في الرصد الجوي ورصد مياه الامطار على النشاطات الوطنية ولا سيما المستعملة في الجهات القاحلة أو الشبيهة بالقاحلة .

ان فرق الابحاث المؤسسية داخل المعهد يمكن ان تتضمن باحثين من كل الجنسيات في جميع العلوم .

تضمن التدابير المتخذة باتفاق مع السلطات الجامعية تنسيق الدراسات والابحاث والاشتراك في الوسائل .

المادة ١١ - يمكن للمعهد بعد موافقة وزير الوصاية بطلب من كل سلطة أو مؤسسة عمومية أو كل شخص معنوي أو طبيعي معنى بالأمر أن :

- ينجز كل دراسة أو تحقيقات لضمان أو تسهيل تطبيق المعلومات المكتسبة في علم الارصاد الجوية ورصد مياه الامطار ،

- ويستغل ويسير كل جهاز مختص في الحصول والارسال وتحليل معطيات الرصد الجوي ورصد مياه الامطار لتحقيق أو تسهيل تطبيق المعلومات المكتسبة في علم الرصد الجوي ورصد مياه الامطار .

المادة ١٢ - تسمح طلبات السلطات أو المؤسسات العمومية أو الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين المعنيين بالأمر بتحرير عقود أو معاهدات أو بروتوكولات يصادق عليها وزير الوصاية والتي تنص على الالتزامات المتبادلة بين أصحاب الطلب والمعهد .

المادة ١٣ - يؤهل المعهد لان يطلب وينال من الدولة كل الرخص والاعتمادات الضرورية لانجاز المهام المحددة اعلاه .

الباب الثالث

الإدارة - الوصاية

المادة ١٤ - يقوم بتسيير ادارة المعهد مدير يعين بموجب مرسوم باقتراح من وزير الدولة المكلف بالنقل . وتنتهي مهامه بنفس الكيفيات .

يتولى مدير المعهد مهام المدير المشترك للمشروع

بصفة مؤقتة طيلة مدة المساعدة المقدمة من طرف مشروع الامم المتحدة للتنمية .

المادة ١٥ - يعين رؤساء الاقسام ورؤساء محطات التطبيق بموجب قرار صادر عن وزير الدولة المكلف بالنقل باقتراح من المدير .

يؤهل ، بصفة مؤقتة ، الخبراء الدوليون لمشروع برنامج الامم المتحدة للتنمية بأن يقوموا بوظائف رؤساء الاقسام .

المادة ١٦ - يقوم المدير نفسه بادارة كافة مصالح المعهد التي توضع تحت سلطته ويحرص على حسن تسييره باستثناء الاحكام المتعلقة بتدخل سلطة الوصاية واللجنة العلمية والتقنية وينظم ويسير عمل كل المعلمين الدوليين منهم والوطنيين .

المادة ١٧ - يقوم المدير بالتعيينات وينهى مهام المستخدمين الموضوعين تحت سلطته باستثناء رؤساء الاقسام ورؤساء محطات التطبيق والكاتب العام والعون المحاسب .

يمثل المدير ، المعهد في كل الاعمال المتعلقة بالحياة المدنية والقضائية .

ويحضر الميزانية ويلتزم ويأمر بالمصاريف .

كما يحضر في بدء كل سنة تقريراً يقدمه لسلطة الوصاية يخبرها فيه عن تسيير المعهد خلال السنة المنصرمة .

المادة ١٨ - يقترح المدير على وزير الوصاية التدابير المتعلقة على الخصوص ب :

- التنظيم الداخلي للمعهد ،

- القوانين الاساسية للمستخدمين ،

- شروط القبول في المعهد وبرامج الدراسة ،

- كيفيات تسليم الدبلومات ،

- التعاون في ميدان الدراسات والبحوث في الارصاد الجوية ورصد مياه الامطار مع المؤسسات الوطنية والدولية .

المادة ١٩ - يعرض مدير المعهد الميزانية والحسابات المالية لآخر السنة والقروض المبرمة وشراء وبيع العقارات وقبول الوصايا والهبات على

وزير الدولة المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية للمصادقة عليها .

المادة ٢٠ - يخضع المدير لكل تفتيش تأمر به سلطة الوصاية قصد تحقيق سير المؤسسة وادارتها ويقدم كل مساعداته للأشخاص المكلفين بالتحقيق وذلك بالسماح لهم الاطلاع على الوثائق الادارية والمالية والحسابية .

المادة ٢١ - يعين كاتب عام بموجب قرار من وزير الدولة المكلف بالنقل لمساعدة المدير في القيام بمهامه .

الباب الرابع

المجلس العلمي والتقني

المادة ٢٢ - يكون للمعهد مجلس علمي وتقني ، يستمع لتقارير المدير ، ويتابع نيابة عن الحكومة اشغال المعهد ويخبر الوزارات المعنية عن النتائج المحصل عليها .

يؤهل المجلس للدلاء بأرائه حول كل مسألة تتعلق بنشاطات المعهد وسيره .

ويمكن له التدخل في كل مسألة من اختصاصه ويتحقق ذلك أيضا بطلب من مدير المعهد أو عضو من أعضاء الحكومة .

يكلف المجلس بصفة خاصة بتنسيق اشغال المعهد مع اشغال الجامعة التي لها أهداف مماثلة أو متشابهة . ان اراء المجلس يجب أن تضطلع خصوصا تكملة برامج التكوين والبحث والمشاركة في الوسائل . ولهذه الغاية لا يمكن الشروع في اتخاذ تدابير تتعلق بالتعليم النظري والتطبيقي وكذلك البحث ما لم يبلغ المجلس رأيه الايجابي الى وزير التربية الوطنية .

المادة ٢٣ - يسهر رئيس المجلس العلمي والتقني بصفة خاصة على أن يكون توجيه اشغال المعهد مطابقا للاسبقيات المحددة بالنسبة للمشاريح الاقتصادية الوطنية .

المادة ٢٤ - يضم المجلس العلمي والتقني الاعضاء الآتي ذكرهم :

- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية والتخطيط ، رئيسا ،

- ممثل عن وزير الدولة المكلف بالنقل ،
- ممثل عن وزير الدفاع الوطني ،
- ممثل عن وزير التربية الوطنية ،
- ممثل عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
- ممثل عن وزير الشؤون الخارجية ،
- ممثل عن وزير الاشغال العمومية والبناء ،
- ممثل عن وزير الداخلية ،
- ممثل عن وزير السياحة .

يعين أعضاء المجلس العلمي والتقني بموجب قرار من وزير الدولة المكلف بالنقل باقتراح من السلطات التي ينتمي اليها هؤلاء الاعضاء .

ويكون ممثل برنامج الامم المتحدة للتنمية بالجزائر عضوا في المجلس العلمي والتقني أثناء مدة مساعدة البرنامج المذكور للمعهد ويطلب من هذا الممثل أن ينبذ عنه من يمثله دون أن يكون لهذا الاخير حق الانتخاب .

ويستطيع المجلس أن يدعو لحضور جلساته كل الاشخاص الذين يعتبر حضورهم ضروريا نظرا لنوعية المسائل المسجلة في جدول الاعمال ولهؤلاء الاشخاص صوت استشاري .

وعلاوة على ذلك يمكن لكل عضو أن يستعين أثناء الجلسات بمستشار أو عدة مستشارين .

يحضر مدير المعهد جلسات المجلس العلمي والتقني ويقدم له كل المعلومات المفيدة . ويتولى الكاتب العام مهام كتابة المجلس .

المادة ٢٥ - يجتمع المجلس العلمي والتقني باستدعاء رئيسه في فترات لا ينبغي أن تتعدى أربعة أشهر .

يستدعى الرئيس المجلس في فترة شهر اذا وجه له المدير أو عضو من الحكومة طلبا للتشاور . ويحدد الرئيس جدول الاعمال .

ان مداوات المجلس تكون صحيحة اذا حضرها خمسة أعضاء على الأقل ، غير أن هذه المداوات لا

أجلت لثمانية أيام لعدم توفر النصاب اثنى عشر الاجتماع الاول تصبح سارية المفعول مهما بلغ عدد الحاضرين في الاجتماع الثاني .

تتخذ الآراء بأغلبية الاعضاء الحاضرين .

وفي حالة تعادل الاصوات يرجع صوت الرئيس .

يخبر الوزراء والمؤسسات المعنية بآراء المجلس .

وتدون هذه الآراء المسجلة في محاضر موقعة من طرف الرئيس والكتاب في سجل خاص يودع بمقر المعهد .

المادة ٢٦ - يتصرف المعهد لمواجهة المصاريف المنجزة عن تنفيذ المهام الموهودة اليه في الموارد الآتية أدناه :

- الاعانات المالية المدفوعة من قبل الدولة أو المؤسسات الدولية ،

محصول عمليات الابحاث أو الدراسات المنجزة لحساب أشخاص تابعين للحق العام أو الخاص ،

- محصول القروض ،

- الوصايا والهبات ،

- مدفوعات ومساهمات الطلبة ،

- محصول المنشورات ،

- كل الموارد التي يرخصها المجلس العلمي والتقني .

الباب الخامس

احكام مالية

المادة ٢٧ - تمسك حسابات المعهد على الشكل الاداري حسب قواعد المحاسبة العمومية .

المادة ٢٨ - تبتدىء الميزانية المعددة من طرف المدير لفترة اثني عشر شهرا ابتداء من أول يناير بالنسبة للمحاسبة العامة . ويظهر في الميزانية قسمان يوضحان العمليات الخاصة بالاستغلال من جهة ، وعمليات رأس المال من جهة أخرى . وتصحب الميزانية بكل الايضاحات اللازمة .

تقدم الميزانية قبل أول أكتوبر من السنة التي تسبق سنة الميزانية المعنية لوزير الدولة المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية للمصادقة عليها بعد أن يدلى المجلس العلمي برأيه في الموضوع .

تعتبر المصادقة على الميزانية نافذة بعد مضي أجل ٤٥ يوما ابتداء من تاريخ تبليغها الا اذا عارضها أحد الوزراء .

ويقدم المدير في حالة المعارضة مشروع ميزانية جديدة للمصادقة عليه في أجل ٣٠ يوما ابتداء من تاريخ اعلان المعارضة .

وتعتبر المصادقة آنذاك نافذة بعد مضي ٣٠ يوما ابتداء من تاريخ تبليغ المشروع الجديد ان لم يعارض أحد الوزراء المشروع من جديد .

ويستطيع المدير في حدود اعتمادات سنة الميزانية السابقة أن يلتزم بالمصروفات الضرورية اذا لم يصادق على الميزانية عند حلول السنة المالية .

ويمكن وضع ميزانية اضافية يصادق عليها بنفس كفايات الميزانية الاصلية خلال السنة المالية المعتبرة .

المادة ٢٩ - يحدد المدير الحسابات المالية عند انتهاء سنة الميزانية ويقدمها في الاشهر الستة الموالية لختام السنة المالية الى سلطة الوصاية والوزير المكلف بالمالية للمصادقة عليها .

المادة ٣٠ - يستطيع المعهد أن يعقد قروضا متوسطة أو طويلة الاجل .

تؤذن القروض المعقودة بموجب مقرر مشترك من وزير الدولة المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمالية بعد أن يدلى المجلس العلمي والتقني برأيه في الموضوع .

المادة ٣١ - يتولى المحاسب تسيير المحاسبة تحت سلطة المدير .

ويعين المحاسب ويمارس مهامه طبقا لاحكام المرسومين رقم ٦٥ - ٢٥٩ و ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخين في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمشار اليهما أعلاه .

تحمل الشيكات والتحويلات وكل وسائل التسديد التي يصدرها المعهد امضاء المدير والمحاسب .

المادة ٣٢ - يعين الوزير المكلف بالمالية مراقبا ماليا لدى المعهد . ويمارس هذا الأخير رقابته طبقا للنظام الجارى به العمل .

المادة ٣٣ - توضح أحكام هذا الامر فى نصوص لاحقة ان دعت الحاجة لذلك .

المادة ٣٤ - لا يمكن حل المعهد الا بنص ذى صبغة تشريعية ينص على تصفية وأيلولة مجموع أمواله .

المادة ٣٥ - يسرى مفعول هذا الامر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٧٠ .

المادة ٣٦ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر فى ١٧ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٠ .

أمر رقم ٧٠ - ٦٧ مؤرخ فى ١٤ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠ يتضمن احداث مدرسة متعددة العلوم للهندسة المعمارية والعمران (م.م.ع.م.ع.م.ع) (١)

باسم الشعب :

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٨٥ المؤرخ فى ٩ جمادى الثانية عام ١٣٨٧ الموافق ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة التربية الوطنية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ١١٠ المؤرخ فى ١٠ صفر عام ١٣٨٨ الموافق ٨ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن تحويل المدرسة الوطنية للفنون الجميلة لمدينة الجزائر الى مدرسة وطنية للهندسة المعمارية والفنون الجميلة واتشاء شهادة الدولة للمهندس المعماري ،

يامر بما يلى :

المادة الاولى - تحدث مدرسة متعددة العلوم للهندسة المعمارية والعمران .

المادة ٢ - توضع تحت وصاية وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، المدرسة المتعددة العلوم للهندسة المعمارية والعمران ، التى هى مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالى .

المادة ٣ - تسير المدرسة المتعددة العلوم للهندسة المعمارية والعمران ، طبقا لاحكام القوانين الاساسية الملحقه بهذا الامر .

المادة ٤ - ستحدد فيما بعد مراسيم كىفيات تطبيق هذا النص ، اذا اقتضى الامر .

المادة ٥ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٤ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

القانون الاساسى للمدرسة المتعددة العلوم للهندسة المعمارية والعمران

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى - ان المدرسة المتعددة العلوم للهندسة المعمارية والعمران ، التى هى مؤسسة عمومية ذات الطابع الادارى والشخصية المعنوية والاستقلال المالى ، توضع تحت وصاية وزير التعليم العالى والبحث العلمى . ويوجد مقرها بمدينة الجزائر .

ويجوز فتح مدارس ثانوية تابعة للمدرسة المتعددة العلوم للهندسة المعمارية والعمران ، في أى جهة من جهات التراب الوطنى .

المادة ٢ - تتولى المدرسة :

- ١ - تعليم الهندسة المعمارية والعمران ،
- ٢ - البحث فيما يخص البناء والعمران والسكن والترميم ،
- ٣ - جمع وتركيز الوثائق المتعلقة بالاعمال المستهدفة التكوين والبحث داخل المؤسسة ،
- ٤ - انجاز دراسات ومشاريع لفائدة الدولة والجماعات والمؤسسات العمومية وذلك فى نطاق الاعمال التطبيقية والتربوية .

الباب الثانى

التنظيم الادارى

المادة ٣ - يدير المدرسة المتعددة العلوم للهندسة المعمارية والعمران مجلس ادارة ويسيرها مدير .

الفصل الاول

مجلس الادارة

المادة ٤ - يضم مجلس الادارة الاعضاء التاليين :
- وزير التعليم العالى والبحث العلمى او ممثله ، رئيسا ،

- ممثل عن رئاسة مجلس الوزراء ،
- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية ،
- ممثل عن الوزير المكلف بالتخطيط ،
- ممثل عن الوزير المكلف بالبناء ،
- ممثل عن الوزير المكلف بالعمران ،
- مدير الجامعة ،

- مدير المدرسة المتعددة العلوم ،
- مدير المدرسة الوطنية للفنون الجميلة ،
- نائب مدير الفنون والمتاحف والمكتبات ،
- مهندسى معمارى ، مسجل ضمن اللائحة الوطنية للمهندسين المعماريين ،

- شخصية تختار نظرا للعناية التى توليها للمسائل المرتبطة بالهندسة المعمارية والعمران ،

- ممثل عن المعلمين ،

- ممثل عن الطلبة .

يحضر مدير المدرسة ومراقبها المسالى فى اجتماعات مجلس الادارة بصوت استشارى .

ويجوز لمجلس الادارة أن يستدعى الى هذه الاجتماعات ، على سبيل الاستشارة ، كل شخص تكون آراؤه مفيدة .

يعين أعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاث سنوات بموجب قرار وزير التعليم العالى والبحث العلمى .

وتنتهى وكالة الاعضاء المعينين نظرا لمهامهم ، بمجرد ما تنتهى هذه المهام ، وعند شغور مقعد ما لاي سبب من الاسباب يكمل العضو الجديد المعين مدة وكالة من سبقه .

المادة ٥ - يجتمع مجلس الادارة مرتين فى السنة على الاقل بدعوة من رئيسه .

ويجوز له أن يجتمع فى جلسة غير عادية اما بطلب من مدير المؤسسة واما بطلب من سلطة الوصاية واما بطلب من ثلث أعضائه .

ويحدد الرئيس ، جدول أعمال الاجتماعات ، ويمضى المحاضر مع كاتب الجلسات .

وتوجه الاستدعاءات المرفوقة بجدول الاعمال ، الى أعضاء مجلس الادارة بشمانية أيام على الاقل قبل الاجتماع .

المادة ٦ - لا يجوز لمجلس الادارة أن يتداول شرعا الا بحضور نصف أعضائه ، وعند عدم توفر النصاب القانونى يعقد اجتماع جديد بعد مهلة ثمانية أيام ، وحينئذ يجرى مجلس الادارة مداولته مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين .

وتتخذ القرارات بالاغلبية البسيطة ، وعند عدم تساوى الاصوات يرجع صوت الرئيس .
وتقيد مداولات المجلس فى محاضر ضمن سجل خاص ، ويوقع عليها الرئيس وكاتب الجلسة .
ويتولى مدير المدرسة كتابة مجلس الادارة .

تحدد مهام المجلس التربوي وعدد أعضائه
بقرار من وزير الوصاية .

الباب الثالث

الاحكام المالية

المادة ١١ - توجه الميزانية السنوية المعدة من قبل المدير الى كل من وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية ، في آن واحد ، طبقا للاحكام الواردة في المادة ١٣ من الامر رقم ٦٩ - ١٠٧ المؤرخ في ٢٢ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٠ .

وتعتبر المصادقة على الميزانية نافذة بعد مرور ٤٥ يوما على تاريخ ارسالها ، وذلك في حالة عدم اعتراض احد الوزيرين .

أما في عكس ذلك فيوجه المدير ، ميزانية جديدة للمصادقة عليها في ظرف ١٥ يوما اعتبارا من تاريخ ابلاغ الاعتراض المذكور أعلاه ، وتعتبر المصادقة عندئذ ، نافذة بعد مرور فترة ٣٠ يوما على ارسال الميزانية الجديدة وبشرط الا يعارضها الوزراء المعنيون خلال الفترة المذكورة .

وفي حالة عدم المصادقة على الميزانية عند تاريخ بدء السنة المالية ، يرخص للمدير بتخصيص المصاريف اللازمة لتسيير المدرسة في حدود التقديرات المناسبة للميزانية المصادق عليه شرعا للسنة المالية السابقة .

المادة ١٢ - تتضمن ميزانية المدرسة بابا للمداخيل وبابا للمصاريف .
تشمل المداخيل :

- اعانات التجهيز والتسيير الممنوحة من قبل الدولة والجماعات والمؤسسات أو الهيئات العمومية والخاصة الوطنية ،

- الهبات والعطايا وفي ضمنها العطايا الواردة من الدول أو المنظمات الاجنبية أو الدولية العمومية والخاصة .

- المواد المختلفة المتعلقة بنشاط المدرسة .
وتشمل المصاريف :
- مصاريف التسيير

ويرفع مجلس الادارة الى سلطة الوصاية ، بعد استطلاع رأى المجلس التربوي المنصوص عليه في المادة ١٠ أدناه ، كل اقتراح يتعلق بالتنظيم العام للتعليم وبنظام الدراسات .

المادة ٧ - يبدى مجلس الادارة رأيه حول جميع المشاكل المتعلقة بالمدرسة ولا سيما منها :

- النظام الداخلى للمدرسة ،

- ميزانية المدرسة وحساباتها ،

- قبول الهبات والعطايا ،

- الشراءات والبيوعات أو الكراءات الخاصة بالبناءات الضرورية لتسيير المدرسة المتعددة العلوم للهندسة المعمارية والعمران ،
- القروض التى تتعهد بها المدرسة .

المادة ٨ - ان آراء مجلس الادارة قابلة للتنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل وزير الوصاية .

الفصل الثانى

المدير

المادة ٩ - يعين المدير بموجب مرسوم باقتراح من وزير التعليم العالى والبحث العلمى .

المادة ١٠ - يتولى المدير ، تسيير المدرسة ، ويعد مشروع الميزانية ويخصص المصاريف ويأمر بصرفها .

كما يبرم جميع الصفقات والاتفاقات والعقود فى نطاق الانظمة السارية المفعول .

ويمثل أيضا المدرسة لدى المحاكم وفى جميع أعمال الحياة المدنية ، ويساعده فى مهامه ، كاتب عام ومجلس تربوى .

ويمارس السلطة السلمية على مجموع الموظفين، كما يتولى تعيين وانهاء مهام الموظفين الموضوعين تحت سلطته فى نطاق القوانين الاساسية الخاصة والعقود المسيرين بوجبهما باستثناء الكاتب العام والأساتذة الذين يعينون من قبل وزير الوصاية بناء على اقتراح المدير .

ويعد المدير فى نهاية السنة المالية ، تقريرا عاما عن نشاطه يوجهه الى سلطة الوصاية .

- مصاريف التجهيز والدراسات والبحوث وبصفة عامة جميع المصاريف اللازمة لانجاز اهداف المدرسة .

المادة ١٣ - يمارس عون محاسب مهامه في نطاق الانظمة السارية المفعول .

المادة ١٤ - يعد حساب التسيير عون محاسب يشهد بمطابقة مبلغ السندات الواجب تحصيلها والحوالات المحررة مع الحسابات الواردة في السجلات .

ويرفع المدير حساب التسيير الى مجلس الادارة قبل أول مايو الموالي لقفل السنة المالية ، مرفوقا بتقدير يتناول جميع التطورات والملاحظات المفيدة الخاصة بالمدرسة .

ثم يرفع الحساب المذكور ، مرفوقا بتقرير المدير وملاحظات المراقب المالي الى وزير الوصاية ، والوزير المكلف بالمالية للمصادقة عليه .

المادة ١٥ - تخضع المدرسة للمراقبة المالية للدولة ويتولى المراقب المالي للمدرسة ، المعين من قبل الوزير المكلف بالمالية ممارسة مهامه وفق الانظمة السارية المفعول .

امر رقم ٧٠ - ٧٨ مؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ يتضمن تعديل المادة ١٤ من الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن احداث للمعاهد التكنولوجية (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- وبناء على تقرير كاتب الدولة للتخطيط ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاول عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦

ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن احداث المعاهد التكنولوجية ،

يامر بما يلي :

المادة الاولى - يعدل المقطع الاول للمادة ١٤ من الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن احداث المعاهد التكنولوجية كما يلي :

« يسير كل معهد تكنولوجي مدير ويدار من قبل مجلس ادارة يتكون من :

- رئيس يعينه وزير الوصاية ،

- نائب رئيس يعينه كاتب الدولة للتخطيط ،

- اثنين الى اربعة ممثلين للمنتفعين المعنيين يعينهم وزير الوصاية ،

- اثنين الى اربعة ممثلين ينتخبهم مستخدمو التكوين ،

- ممثل عن وزارة التعليم الابتدائي والثانوي يعينه وزير التعليم الابتدائي والثانوي ،

- ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يعينه وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- ممثل عن وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- ممثل عن التلاميذ المتمرنين ، .

المادة ٢ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

امر رقم ٧٠ - ٨٥ مؤرخ في ٣ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ يتضمن احداث مدرسة المعلمين العليا للتعليم التقني (٢)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٩٦ في ١٦/١١/١٩٧٥

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٠١ في ٤/١٢/١٩٧٥

- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ في ٢٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨ ولا سيما المادة ٩ المكررة منه ،

يأمر بما يلي

المادة الأولى - تحدث مدرسة المعلمين العليا للتعليم التقنى .

المادة ٢ - ان مدرسة المعلمين العليا للتعليم التقنى هي مؤسسة عمومية لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالى وموضوعه تحت وصاية وزير التعليم العالى والبحث العلمى .

المادة ٣ - تدار مدرسة المعلمين العليا للتعليم التقنى طبقا لاحكام القانون الاساسى الملحق بهذا الامر .

المادة ٤ - تحدد بحسب الحاجة وبموجب مراسيم كفيات تطبيق هذا الامر .

المادة ٥ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٣ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

القانون الاساسى

لمدرسة المعلمين للتعليم التقنى

الباب الاول

احكام عامة

المادة الأولى - ان مدرسة المعلمين العليا للتعليم التقنى التى هي مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى ولها الشخصية المعنوية والاستقلال المالى موضوعة تحت وصاية وزير التعليم العالى والبحث العلمى ويحدد مقرها بوهران .

المادة ٢ - ان مدرسة المعلمين العليا للتعليم التقنى هي مؤسسة للتعليم العالى تتلخص مهمتها فيما يلى :

١ - تكوين اساتذة للمرحلة الثانية للثانويات والمؤسسات المشابهة لالقاء الدروس النظرية والعملية ذات الطابع العلمى أو التقنى .

٢ - تحسين معلومات اساتذة التعليم القائمين بعملهم فى مؤسسات التعليم الثانوى العام أو التقنى ،

٣ - القيام بجميع الأشغال المتعلقة بالبحث والرامية الى اعداد أو تحسين برامج ومناهج وأدوات التعليم الثانوى العام أو التقنى .

الباب الثانى

التنظيم الادارى

المادة ٣ - ان مدرسة المعلمين العليا للتعليم التقنى يديرها مجلس ادارة ويسيرها مدير يساعده نائب مدير وعدة مديرين للدروس ومجلس تربوى .

الفصل الاول

مجلس الادارة

المادة ٤ - يتألف مجلس الادارة من :

- شخصية معينة من طرف وزير التعليم العالى والبحث العلمى ، رئيسا ،

- ممثل لوزير التعليم الابتدائى والثانوى ،

- ممثل لوزير الصناعة والطاقة ،

- ممثل لوزير المالية ،

- ممثل للوزير المكلف بالتخطيط ،

- مدير جامعة وهران ،

- مفتش أكاديمية وهران ،

- ثلاث شخصيات معترف باختصاصاتها فى الميدان الاقتصادى أو ميدان التربية ،

- ممثلين اثنين لاساتذة التعليم بالمدرسة واحد منهما فيما يخص علوم التعليم العام والآخر فيما يخص العلوم التقنية ،

- ممثل للتلاميذ الاساتذة .

يحضر مدير المدرسة وقيمتها اجتماعات مجلس الادارة بصوت استشاري .

يجوز لمجلس الادارة ان يدعو للاستشارة كل شخص يراه لازما .

يعين أعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاثة أعوام بموجب قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتنتهي وكالة الأعضاء الذين عينوا نظرا لوظائفهم بانتهاء هذه الوظائف وفي حالة شغور منصب لأي سبب كان ، يتم العضو الجديد المعين مدة وكالة سلفه .

المادة ٥ - يجتمع مجلس الادارة مرتين على الأقل في السنة بدعوة من رئيسة ويجوز له أن يجتمع في دورة غير عادية بطلب من مدير المؤسسة أو من سلطة الوصاية أو من ثلث الأعضاء .

يحدد الرئيس جدول أعمال الاجتماعات ويوقع على المحاضر مع كاتب الجلسة .

توجه الدعوات المصحوبة بجدول الاعمال الى أعضاء مجلس الادارة في أجل ثمانية أيام على الأقل قبل الاجتماع .

المادة ٦ - لا يمكن لمجلس الادارة ان يتداول قانونا الا بمحضر النصف من أعضائه واذا لم يكتمل النصاب القانوني فيجب أن ينعقد اجتماع جديد عند انقضاء أجل ثمانية أيام ؛ وعندئذ يتداول مجلس الادارة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

تتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

تثبت مداوات المجلس بواسطة محاضر تضمن في دفتر خاص ويوقع عليها الرئيس وكاتب الجلسة .

يقوم المدير بكتابة مجلس الادارة .

يرفع مجلس الادارة بعد أخذ رأي المجلس التربوي المنصوص عليه في المادة ٣ الى سلطة الوصاية كل اقتراح يتعلق بالتنظيم العام للتعليم وبنظام الدروس .

المادة ٧ - يبدى مجلس الادارة رأيه في جميع المسائل التي تهم المؤسسة ولاسيما فيما يلي :

- التنظيم الداخلي للمدرسة ،
- ميزانيات وحسابات المدرسة ،
- قبول الهبات والوصايا ،
- شراء أو بيع أو ايجار العقارات الضرورية لتسيير مدرسة المعلمين العليا للتعليم التقني .
- القروض الواجب عقدها .

المادة ٨ - تكون آراء مجلس الادارة نافذة الاجراء بعد المصادقة عليها من طرف الوزير الوصي .

الفصل الثاني

المدير

المادة ٩ - يعين المدير بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة ١٠ - يقوم المدير بتسيير المدرسة ويضع مشروع الميزانية ويلتزم بالمصاريف ويأمر بها ويبرم جميع الصفقات والاتفاقات والعقود في نطاق التنظيم الجارى به العمل ويمثل المدرسة لدى المحاكم وفي جميع أعمال الحياة المدنية ويساعده في وظائفه نائب مدير ومجلس تربوي ويمارس السلطة السلمية على مجموع الموظفين ويعين وينهى مهام الاعوان الموضوعين تحت سلطة في نطاق القوانين الاساسية الخاصة والعقود التي تسرى عليهم ، باستثناء نائب المدير والمعلمين الذين يعينهم الوزير الوصي باقتراح من المدير ويضع في آخر السنة المالية تقريرا عاما عن النشاط يوجهه الى سلطة الوصاية .

تحدد اختصاصات المجلس التربوي وتأليفه بموجب قرار من الوزير الوصي .

الباب الثالث

احكام مالية

المادة ١١ - ان الميزانية السنوية المصدة من من طرف المدير توجه في وقت واحد الى الوزير الوصي والوزير المكلف بالمالية وذلك طبقا لاحكام المادة ١٣ من الامر رقم ٦٩ - ١٠٧ المؤرخ في ٢٢

شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٠ .

وتعتبر المصادقة على الميزانية حاصلة عند انقضاء خمسة وأربعين يوما ابتداء من تاريخ توجيهها إذا لم يعارض فيها أى من الوزيرين المعنيين وفى حالة العكس يوجه المدير فى ظرف خمسة عشر يوما ابتداء من الاشعار بالمعارضة ميزانية جديدة بقصد المصادقة عليها وتعتبر هذه المصادقة حاصلة عند انقضاء أجل الثلاثين يوما الموالية لتوجيه الميزانية الجديدة والتي لم يقدم خلالها أى من الوزيرين المعنيين معارضته .

وإذا لم تحصل المصادقة على الميزانية عند تاريخ بداية السنة المالية فيؤذن للمدير أن يلتزم بالمصاريف الضرورية لتسيير المدرسة فى حدود التقديرات المناسبة لميزانية السنة السابقة المصادق عليها بالشكل المطلوب .

المادة ١٢ - تتضمن ميزانية المؤسسة بابا للإيرادات وبابا للمصاريف .

وتتضمن الإيرادات ما يلى :

- الإعانات للتجهيز والتسيير المنوحة من طرف الدولة والجماعات والمؤسسات أو الهيئات العمومية أو الخاصة الوطنية ،

- الهبات والوصايا بما فيها هبات الدول أو الهيئات الأجنبية أو الدولية العمومية أو الخاصة ،

- الموارد المختلفة المرتبطة بنشاط المدرسة .

وتتضمن المصاريف ما يلى :

- مصاريف التسيير ،

- مصاريف التجهيز والدراسات والأبحاث وبوجه عام جميع المصاريف اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة .

المادة ١٣ - يقوم قيم له صفة محاسب عمومى بممارسة اختصاصاته فى إطار التنظيم الجارى به العمل .

المادة ١٤ - ان حساب التسيير يضعه القيم الذى يشهد بأن مبلغ السندات الواجب

استخلاصها والحوالات المصدرة مطابق للمحركات ويعرضه المدير على مجلس الادارة قبل الاول من شهر مايو الموالى لقفل السنة المالية مصحوبا بتقرير يتضمن جميع البيانات والايضاحات اللازمة عن التسيير المالى للمؤسسة ثم يعرض مرفقا بتقرير المدير وملاحظات المراقب المالى ، على مصادقة الوزير الوصى والوزير المكلف بالمالية .

المادة ١٥ - تخضع المؤسسة للمراقبة المالية للدولة ويمارس المراقب المالى للمدرسة المعين من طرف الوزير المكلف بالمالية مهمته طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

امر رقم ٧٠ - ٨٧ مؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٠ يتضمن تنظيم المدرسة الوطنية للطب البيطرى (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ فى ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للتوظيف العمومية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ فى ٢٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨ ولاسيما المادة ٩ مكرر منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٦٩ المؤرخ فى ٨ ذى القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ١١ مارس سنة ١٩٦٥ والمتضمن أحداث مدرسة وطنية للطب البيطرى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٣٤ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمحددة بموجبه كيفية تطبيق الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية ، على المؤسسات والهيئات العمومية ،

يامر بما يلي :

المادة الاولى - ان المدرسة الوطنية للطب البيطري المحدثة بموجب المرسوم رقم ٦٥ - ٦٩ المؤرخ في ٨ ذي القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ١١ مارس سنة ١٩٦٥ والمشار اليه اعلاه هي مؤسسة عمومية لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وموضوعة تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة ٢ - تدار المدرسة الوطنية للطب البيطري طبقا لاحكام القانون الاساسي الملحق بهذا الامر .

المادة ٣ - تحدد بحسب الحاجة وبموجب مراسيم كيفية تطبيق هذا الامر .

المادة ٤ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

المادة ٥ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٧ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

القانون الاساسي

للمدرسة الوطنية للطب البيطري

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى - ان المدرسة الوطنية للطب البيطري التي هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تكون موضوعة تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي ويحدد مقرها بمدينة الجزائر .

المادة ٢ - ان المدرسة هي مؤسسة للتعليم العالي وتتلخص ممتها فيما يلي :

- القيام بتكوين أطباء بيطرين ،
- القيام بالاشغال المتعلقة بالبحث في المواد التي هي موضوع تعليمها ،
- القيام بمشاورات طبية وبدراسات بيولوجية متخصصة تجريها بالاتفاق مع وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

البسبب الثاني

التنظيم الاداري

المادة ٣ - ان المدرسة الوطنية للطب البيطري يديرها مجلس ادارة ويسيرها مدير يساعد مدير للدروس ومجلس تعليمي .

الفصل الاول

مجلس الادارة

المادة ٤ - يتألف مجلس ادارة المدرسة الوطنية للطب البيطري من :

- شخصية يعينها وزير التعليم العالي والبحث العلمي رئيسا ،

- ممثل لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

- ممثل لوزير الصحة العمومية ،

- ممثل لوزير المالية ،

- ممثل للوزير المكلف بالتخطيط ،

- رئيس المجلس الاعلى للبحث العلمي او مثله ،

- مدير جامعة الجزائر او مثله ،

- مدير المعهد الوطني الزراعي او مثله ،

- عميد كلية العلوم بجامعة الجزائر او مثله ،

- عميد كلية الطب والصيدلة بجامعة الجزائر او مثله ،

- رئيس اللجنة الوطنية لحفظ الصحة العمومية او مثله ،

- ثلاث شخصيات مختارة نظرا لاختصاصهم او للاهتمام الذي يولونه لمسائل الصحة الحيوانية ،

- ممثلين اثنين لاساتذة التعليم بالمدرسة ،

- ممثل لتلاميذ المدرسة .

يحضر مدير المدرسة وقيمتها اجتماعات مجلس الإدارة بصوت استشاري .

يجوز لمجلس الإدارة أن يدعو للاستشارة كل شخص يراه لازما .

يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاثة أعوام بموجب قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتنتهي وكالة الأعضاء الذين عينوا نظرا لوظائفهم بانتهاء هذه الوظائف وإذا أصبح منصب شاغرا لأي سبب كان فيتم المصير المعين مدة وكالة سلفه .

المادة ٥ - يجتمع مجلس الإدارة مرتين على الأقل في السنة بدعوة من رئيسه ويجوز له أن يجتمع في دورة غير عادية بطلب من مدير المدرسة أو من سلطة الوصاية أو من ثلث الأعضاء ، ويحدد الرئيس جدول أعمال الاجتماعات ويوقع على المحاضر مع كاتب الجلسة .

ان اندعوات المصحوبة بجدول الاعمال توجه الى أعضاء مجلس الإدارة في أجل ثمانية أيام على الأقل قبل الاجتماع .

المادة ٦ - لا يمكن لمجلس الإدارة أن يتداول قانونا الا اذا كان نصف أعضائه حاضرا واذا لم يكتمل النصاب القانوني فيجب أن ينعقد اجتماع جديد عند نهاية أجل ثمانية أيام وعندئذ يجوز لمجلس الإدارة ان يتداول مها كان عدد الأعضاء الحاضرين .

تتخذ المقرارات بالاغلبية المطلقة وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

تثبت مداولات المجلس بواسطة محاضر تقيد في دفتر خاص ويوقعها الرئيس وكاتب الجلسة .

يقوم مدير المدرسة بكتابة مجلس الإدارة .

يرفع مجلس الإدارة بعد اخذ رأى المجلس التعليمي المنصوص عليه في المادة ١٠ ، الى سلطة الوصاية كل اقتراح يتعلق بالتنظيم العام للتعليم وبنظام الدروس .

المادة ٧ - يصدر مجلس الإدارة رأيه في جميع المسائل التي تهم المؤسسة ولا سيما فيما يلي :

- النظام الداخلي للمدرسة ،

- ميزانيات وحسابات المدرسة ،

- قبول الهبات والوصايا ،

- شراء أو بيع أو استئجار العقارات اللازمة لتسيير المدرسة ،

- القروض الواجب عقدتها .

المادة ٨ - تكون آراء مجلس الإدارة نافذة الاجراء بعد المصادقة عليها من طرف الوزير الوصي .

الفصل الثاني

المدير

المادة ٩ - يعين المدير بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من وزير التعليم العالي والبحث العلمي

المادة ١٠ - يقوم المدير بتسيير المدرسة ويضع مشروع الميزانية ويلتزم ويأمر بالمصاريف ويمقد كل الصفقات والاتفاقات والعقود في اطار التنظيم الجاري به العمل ويمثل المدرسة لدى المحاكم وفي جميع أعمال الحياة المدنية ويساعده في وظائفه مدير للدروس ومجلس تعليمي ويمارس السلطة السلمية على مجموع الموظفين ويعين وينهى مهام الاعوان الموضوعين تحت سلطته في اطار القوانين الاساسية الخاصة والعقود التي تسرى على هؤلاء الاعوان باستثناء المعلمين الذين يعينون من طرف الوزير الوصي باقتراح من المدير ويضع عند نهاية السنة المالية تقريرا عاما عن النشاط يوجهه الى سلطة الوصاية .

ان اختصاصات المجلس التعليمي وتأليفه يحددان بموجب قرار من الوزير الوصي .

الباب الثالث

احكام مالية

المادة ١١ - ان الميزانية السنوية المعدة من طرف المدير توجه في وقت واحد الى الوزير الوصي والوزير المكلف بالمالية طبقا لاحكام المادة ١٢ من

الامر رقم ٦٩ - ١٠٧ المؤرخ في ٢٢ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٠ .

تعتبر المصادقة على الميزانية حاصلة عند انقضاء أجل خمسة وأربعين يوما ابتداء من تاريخ توجيهاها اذا لم يعارض فيها أى واحد من الوزيرين المعنيين وفى حالة العكس يوجه المدير فى ظرف خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ الاشعار بها ميزانية جديدة بقصد المصادقة عليها ، وتعتبر المصادقة حاصلة عند نهاية الثلاثين يوما الموالية لتوجيه هذه الميزانية الجديدة والتي لم يقدم خلالها أحد الوزيرين المعنيين أية معارضة .

وإذا لم تحصل المصادقة على الميزانية عند بداية السنة المالية ، فيرخص للمدير بأن يلتزم بالمصاريف الضرورية لتسيير المدرسة فى حدود التقديرات المناسبة للميزانية التي تمت المصادقة عليها بالشكل المطلوب والخاصة بالسنة المالية السابقة .

المادة ١٢ - تتضمن ميزانية المؤسسة بابا للإيرادات وبابا للمصاريف وتتضمن الإيرادات ما يلى :

- الإعانات للتجهيز والتسيير المنسوحة من طرف الدولة أو الجماعات أو المؤسسات أو الهيئات العمومية أو الخاصة الوطنية ،

- الهبات والعطايا وفى ضمنها هبات الدول أو الهيئات الأجنبية أو الدولية العمومية أو الخاصة ،

- الموارد المختلفة المرتبطة بنشاط المدرسة .

وتتضمن المصاريف ما يلى :

- مصاريف التسيير ،

- مصاريف التجهيز والدراسات والأبحاث وعلى العموم جميع المصاريف اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة .

المادة ١٣ - يتولى قيم له صفة محاسب عمومي

ممارسة اختصاصاته فى إطار التنظيم الجارى به العمل .

المادة ١٤ - ان حساب التسيير يضمه القيم الذى يشهده بأن مبلغ السندات الواجب استخلاصها والحوالات المصدرة مطابق للمحررات .

يعرض حساب التسيير من طرف مدير المؤسسة على مجلس الادارة قبل أول مايو الموالي لقفل السنة المالية ، مصحوبا بالتقرير المتضمن جميع البيانات والايضاحات اللازمة عن التسيير المسالى للمؤسسة ، ثم يعرض مصحوبا بتقرير المدير وملاحظات المراقب المالى على الوزير الوصى ووزير المالية للمصادقة عليه .

المادة ١٥ - تخضع المؤسسة للمراقبة المالية للدولة ويتم المراقب المالى للمدرسة المعين من طرف وزير المالية بمهته طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

الباب الرابع

احكام انتقالية

المادة ١٦ (١)

امر رقم ٧٠ - ٩٠ مؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٠ يتضمن احداث المعهد الوطنى للاستعمار والمصادقة على قانونه الاساسى (٢)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير التجارة ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ فى ٢٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة

(١) الميث بمرسوم ٧٣ - ١٠٣ الجريدة الرسمية ٦٣ فى ١٩٧٣/٨/٧

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٠٥ فى ١٨/١٢/١٩٧٠ وعُبدل بالامر رقم ٧٤ - ١٠ فى ٢٠/١/١٩٧٤ الجريدة

الرسمية العدد ١٣ فى ١٢/٢/١٩٧٤ ونصت المادة الاولى من هذا الامر على أن (يحول للمعهد الوطنى للاستعمار الى

هيئة عمومية لاداء الخدمات ويكون ممثلا لمؤسسة عمومية ذات طابع صناعى وتجارى) .

١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨ ولاسيما المادة ٩ مكرر منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ في ١٣ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن المخطط الرباعي ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين .

ياهر بما يلي

الباب الاول

التسمية - الهدف - المركز

المادة الاولى - تحدث مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، تحت اسم « المعهد الوطني للاسعار » ويختصر اسمها بـ (م . و . س - I.N.P.) .

المادة ٢ - يوضع المعهد الوطني للاسعار تحت وصاية وزارة التجارة . ويكون مقره في مدينة الجزائر .

المادة ٣ - تتناول مهمة المعهد الوطني للاسعار ما يلي :

- اجراء كل دراسة خاصة بتكاليف الاموال والخدمات أو أسعارها ، بناء على طلب الحكومة أو الوزارات المعنية أو كل هيئة وطنية مختصة بالاسعار ، قائمة حاليا أو ستحدث في المستقبل ، - تحقيق كل دراسة تتعلق بالاسعار تخص الشركات الوطنية والمكاتب الوطنية والمؤسسات العمومية أو المقاولات المسيرة ذاتيا ، وذلك بناء على طلبها ،

- تحليل العناصر الداخلة في تكوين الاسعار وتركيبها ومقاييسها وكذا العوامل ذات التأثير في تحديدتها وتطويرها ، وذلك في كافة اطوار الانتاج والتوزيع والاستهلاك .

- جمع المعلومات الاقتصادية والمالية والحسابية الضرورية بالتعاون مع المصالح العمومية المختصة وذلك لتدارك المشاكل الخاصة بمعرفة التكاليف والاسعار سواء كان في السوق الوطنية أو الاسواق الخارجية .

ويمكنه ان ينشر بعض نتائج أبحاثه بموافقة وزير الوصاية شريطة ان يراعى القواعد الجارية بها العمل بالنسبة للاحصائيات .

المادة ٤ - اذا استحال على المعهد جمع المعلومات المشار اليها في المادة ٣ أعلاه ، تحدد في نص لاحق شروط تدخل موظفي المعهد لاداء مهمتهم .

الباب الثاني

التنظيم الاداري

المادة ٥ - يتألف المعهد من موظفين دائمين وموظفين مؤقتين :

(أ) يحدد القانون الاساسي عند الاقتضاء لبعض فئات الموظفين الدائمين بموجب مرسوم ، وذلك طبقا للتشريع الجارى به العمل ،

(ب) يمكن أن يعين الموظفون المؤقتون من المعلمين أو الطلاب أو غيرهم من بين الاشخاص المؤهلين لمساعدة المعهد في القيام بمهمته .

المادة ٦ - يتولى ادارة المعهد الوطني للاسعار مدير عام ، يعين بمرسوم ، بناء على اقتراح وزير التجارة .

المادة ٧ - يمارس المدير العام ادارة كافة المصالح الخاصة بالمعهد ، ويقوم بتنفيذ مقررات مجلس الادارة .

ويمكنه ان يفوض كلا أو جزء من سلطاته وكذلك توقيعه الى اعاون عاملين تحت سلطته ، وذلك تحت مسؤوليته وبموافقة سلطة الوصاية .

المادة ٨ - يقوم المدير العام بتسيير المؤسسة تسييرا سليما وتحت مسؤوليته .

وهو يمثلها أمام القضاء وفي جميع أعمالها المدنية ، ويعين المستخدمين في الوظائف التي لا تخضع لطريقة أخرى في التعيين ، كما يتولى ادارة الموظفين . وهو يضع مشاريع الميزانية

ويلتزم بنفقات المعهد ويأمر بصرفها ، ثم يرفع الى مجلس الادارة ووزير الوصاية تقريراً سنوياً بنشاط المعهد .

ويحضر اجتماعات مجلس الادارة بصوت استشاري ويتولى كتابة المجلس .

المادة ٩ - يعاون المدير العام ، كاتب عام ومديرون ونواب مديرين لتأمين سير مصالح المعهد .

المادة ١٠ - يعين الكاتب العام والمديرون ونوابهم بموجب قرار من وزير التجارة بناء على اقتراح المدير العام .

المادة ١١ - يتولى ادارة المعهد الوطني للاسعار مجلس للادارة ، مكون على الوجه التالي :

- ممثل لوزارة التجارة ، رئيسا ،
- ممثل لوزارة الدولة المكلفة بالنقل ،
- ممثل لوزارة الداخلية ،
- ممثل لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
- ممثل لوزارة الاشغال العمومية والبناء ،
- ممثل لوزارة الصناعة والطاقة ،
- ممثل لوزارة التعليم الابتدائي والثانوي ،
- ممثل لوزارة السياحة ،
- ممثل لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،
- ممثل لوزارة المالية ،
- ممثلان لكتابة الدولة للتخطيط ،
- ممثل للحزب ،
- ممثل للاتحاد العام للعمال الجزائريين .

المادة ١٢ - يعين أعضاء مجلس الادارة اسماً ويقومون بوظائفهم مجاناً .

المادة ١٣ - يجتمع مجلس الادارة مرتين في السنة على الاقل ، بناء على طلب رئيسه .

وينبغي أن ترسل دعوات الحضور لاجتماع مجلس الادارة قبل ١٥ يوما على الاقل ، من تاريخ

الاجتماع المقرر وأن تكون مرفقة بالوثائق الضرورية التي سيجت فيها .

المادة ١٤ - لايجوز لمجلس الادارة أن يتداول مالم يحضر الاجتماع ، الثلثان على الاقل من أعضائه .

واذا لم يكتمل هذا النصاب ، يحدد الرئيس اجتماعاً جديداً خلال ١٥ يوما التالية ، ولا يشترط اكتمال النصاب لهذا الاجتماع .

تتخذ المداولات بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وفي حالة تساوى الاصوات ، يرجع صوت الرئيس .

تثبت المداولات في محاضر يحضرها كاتب الجلسة ، وتوقع من جميع الأعضاء الحاضرين . وينبغي أن ترسل هذه المحاضر الى وزارة الوصاية خلال الشهر التالي لتاريخ الاجتماع للمصادقة عليها .

المادة ١٥ - يتداول مجلس الادارة فيما يلي :

- البرنامج السنوي لعمال المعهد ،
- مشروع ميزانية التسيير والتجهيز ،
- تسيير المدير العام وحسابات المعهد ،
- مشاريع الشراءات الخاصة بالمقارات وبيعها أو مبادلتها ،
- ابرام الصفقات ،
- القانون الاساسي الخاص بالموظفين ،
- الدعاوى المرفوعة أمام القضاء ،
- تخصيص الاعانات والاعتمادات ،
- قبول الهبات والوصايا الممنوحة للمعهد ،
- النظام الداخلي والمالي للمعهد ،
- سعر الاموال المباعة والخدمات المقدمة من المؤسسة .

المادة ١٦ - تنفذ مداولات مجلس الادارة خلال مهلة شهر واحد ، من تاريخ احالة المحضر الى سلطة الوصاية ، مالم تعارض هذه الاخيرة في التنفيذ أو توقف مصادقتها على المداولات .

ولا تنفذ من ثمة المداولات التي تشمل الميزانيات والحسابات وشراء العقارات وبيعها ومبادلتها وتخصيص الإيرادات والمدخولات والاعانات والقروض والصفقات وتخصيص الاعانات والاعتمادات وقبول الهبات والوصايا والنظام المالي ضمن نفس الاوضاع المذكورة في المقطع الاول الا بعد المصادقة المشتركة عليها من وزارة التجارة ووزارة المالية .

الباب الثالث

التنظيم المالي

« المادة ١٧ (١) - تمسك بحاسبة المعهد الوطني للأسعار طبقا للشكل التجاري .
تبدأ السنة المالية للميزانية في أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة .

المادة ١٨ (٢) - تحضر الجداول التقديرية السنوية لإيرادات ونفقات الهيئة من طرف المدير العام وتقدم الى مجلس الادارة ثم تحال الى سلطة الوصاية ووزير المالية للمصادقة عليها .

وتعتبر المصادقة على الجداول التقديرية مكتسبة عندما تنتهى مدة ٤٥ يوما ابتداء من تاريخ حالتها ، مالم تعارض فيها احدى الساطتين أو تخصص مصادقتها لبعض الإيرادات أو النفقات . وفى هذه الحالة يرسل المدير العام فى اجل ٣٠ يوم ابتداء من تاريخ الاشعار بالتحفظ مشروعا جديدا للمصادقة عليه طبقا لاجراءات المحددة فى المقطع السابق .

تعد هذه المصادقة مكتسبة ضمن الثلاثين يوما التالية لارسال الجداول التقديرية الجديدة .

واذا لم تتم المصادقة عند تاريخ بدء السنة المالية يمكن للمدير العام ان يستعمل المصاريف اللازمة لتسيير الهيئة وتنفيذ التزاماتها فى حدود تقديرات السنة المالية السابقة .

المادة ١٩ (٣) - عند انتهاء كل سنة مالية يضع المدير العام موازنة وحسابا للاستغلال وحسابا للخسائر والارباح ، وعلاوة على هذا فهو يضع تقديرا عاما حول تسيير المؤسسة خلال السنة المالية المنصرمة والذي يرفع الى سلطة الوصاية بعد استطلاع رأى مجلس الادارة فيه .

المادة ٢٠ (٤) - يعين وزير المالية مندوبا للحسابات لدى المعهد .

ويمارس مندوب الحسابات مهامه فى اطار القوانين والانظمة التى تحدد حقوق والتزامات مندوبى الحسابات .

الباب الرابع

احكام مختلفة

المادة ٢١ - لا يجوز حل المعهد الوطنى للأسعار الا بموجب نص تشريعى يتضمن تصفية عموم امواله والجهة التى تؤول اليها .

المادة ٢٢ - تصدر نصوص لاحقة ، عند الاقتضاء ، لايضاح احكام هذا الامر .

المادة ٢٣ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٧ شوال عام ١٣٩٠ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

امر رقم ٧١ - ٤٥ مؤرخ في ٢٨ ربيع الثاني
عام ١٣٩١ الموافق ٢١ يونيو سنة ١٩٧١ يتضمن
احداث معهد باستور (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الصحة العمومية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠
- ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥
الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى
عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠
والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

يامر بها على :

المادة الاولى - يحدد في الجزائر معهد يسمى
معهد باستور يكون مقره في مدينة الجزائر ،
ويسمى أدناه بـ « المعهد » .

المادة ٢ - يعد المعهد مؤسسة ذات نفع عمومي
وشخصية مدنية ولا تستهدف الكسب .

المادة ٣ - يكون المعهد تابعا لوزير الصحة
العمومية .

المادة ٤ - يتولى ادارة المعهد مدير عام يعين
بمرسوم .

المادة ٥ - تحدد عند الاقتضاء كيفيات تطبيق
هذا الامر بموجب نصوص لاحقة .

المادة ٦ - تلتزم جميع الاحكام المخالفة لهذا
الامر .

المادة ٧ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٨ ربيع الثاني عام ١٣٩١
الموافق ٢١ يونيو سنة ١٩٧١ .

امر رقم ٧٢ - ٨ مؤرخ في ٦ صفر عام ١٣٩٢
الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٧٢ يتضمن احداث
معهد الهيدرولوجيا التقنية وتحسين الاراضي (٢)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير كاتب الدولة للمياه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠
- ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥
الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى
عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠
والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٣٢٠ المؤرخ في
٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٣١ ديسمبر سنة
١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ولاسيما
المادة ٥ مكرر ١ و ٣ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ في
٢٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة
١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨
ولاسيما المادة ٩ مكرر منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٧ المؤرخ في
٢٢ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٣١ ديسمبر سنة
١٩٦٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٠ ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ في
١٣ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة
١٩٧٠ الخاص بالمخطط الرباعي ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في
١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة
١٩٧١ والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة
بتخصيص المنح الدراسية والمرتبات المسبقة
ورواتب التمرين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ
في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤
أكتوبر سنة ١٩٦٥ المحددة بموجبه التزامات
المحاسبين ومسؤولياتهم ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٤ في ١٩٦١/٧/٢ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ في ١٩٧٢/٣/٢٨ . ويراجع ايضا مرسوم رقم ٧٨ - ٢١٤ المنشور فيما يلي :

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٣٤ المؤرخ فى ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ المحددة بموجبه كىفيات تطبيق الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ فى ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ المتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية على المؤسسات والهيئات العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٨٤ المؤرخ فى ٢٥ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن اختصاصات كتابة الدولة للمياه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٥٥ المؤرخ فى ٨ ذى الحجة عام ١٣٩٠ الموافق ٤ فبراير سنة ١٩٧١ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لكتابة الدولة للمياه ،

يامر بما يلى :

الباب الاول

الاحداث والهدف

المادة الاولى - يحدد تحت تسمية معهد الهيدروولوجيا التقنية وتحسين الاراضى المسمى فيما بعد « المعهد » وهو مؤسسة عمومية ذات الطابع الادارى والشخصية المدنية والاستقلال المالى .

ويوضع المعهد تحت وصاية كتابة الدولة للمياه ويكون مقره فى البليدة ، غير انه يكون بالجزائر بالنسبة للسنة الجامعية ١٩٧١ - ١٩٧٢ .

المادة ٢ - يكلف المعهد بتكوين التقنيين والمهندسين فى الميادين التالية :

- استثمار الاراضى بواسطة الرى ،
- المنشآت المائية الكبرى ،
- البنىات والتجهيزات الريفية .

الباب الثانى

تنظيم التكوين

المادة ٣ - تجرى الدروس وفقا لمرحلة خاصة بكل نوع من التكوين المتمم وتختتم الدروس بمنح دبلوم .

المادة ٤ - يستفيد التلاميذ من رواتب مسبق . ومن المنافع المنصوص عليها فى احكام الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ فى ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ المشار اليه اعلاه والنصوص الموالية له .

المادة ٥ - يجوز للمعهد أن يبرم عقود التكوين مع المؤسسات أو الهيئات العمومية التى تستخدم التلاميذ المكونين .

المادة ٦ - تحدد كىفيات القبول فى المعهد ونظام الدروس بموجب مرسوم . وتحدد فى نفس المرسوم كىفيات تنظيم الدروس التالية لدروس الجامعة .

المادة ٧ - تحدد برامج المعهد المطابقة لكل مستوى من التكوين بموجب قرار مشترك صادر عن كاتب الدولة للمياه ووزير التعليم العالى والبحث العلمى ، تبعا للاحتياجات المقررة فى اطار انجاز المخطط الوطنى للتنمية من حيث الكيف والكم وكذلك تبعا لشروط التعيين فى الوظائف المطابقة لقانون الوظيفة العمومية .

الباب الثالث

التنظيم الادارى

المادة ٨ - يتولى ادارة المعهد مجلس توجيه ويقوم على تسييره مدير عام .

الفصل الاول

مجلس التوجيه

المادة ٩ - يضم مجلس التوجيه الاشخاص المذكورين بعده :

- مدير الدروس الخاصة بالبيئة والبحث المائى فى كتابة الدولة للمياه ، رئيسا ،
- مدير التجهيز والتهيئات القروية فى كتابة الدولة للمياه ،

- ممثلان لوزير التعليم العالى والبحث العلمى ،
- ممثل للوزير المكلف بالوظيفة العمومية ،
- ممثل للحزب ،
- ممثلان لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،
- ممثل لكتابة الدولة للتخطيط .

- ممثل لوزير المالية ،

- ممثل لوزير الدفاع الوطنى ، (المحافظ السامى للخدمة الوطنية) ،

- ممثل لوزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- ثلاثة ممثلين للتلاميذ منتخبين .

المادة ١٠ - يجتمع مجلس التوجيه في دورة عادية مرتين في السنة بناء على دعوة من رئيسه . ويمكن أن يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب المدير العام للمعهد أو سلطة الوصاية أو ثلث أعضائه .

ويعد الرئيس جدول أعمال الاجتماعات بناء على اقتراح المدير العام . وترسل الدعوات للاجتماع مرفقة بجدول الاعمال قبل ١٥ يوما من الاجتماع . ويمكن أن تقصر هذه المهلة بالنسبة للدورات العادية .

المادة ١١ - لا تصح مداوات مجلس التوجيه مالم يحضر الاجتماع نصف أعضائه على الأقل . واذا لم يكتمل هذا النصاب ، يعقد اجتماع جديد بعد ثمانية أيام ، وتصح المداوات فيه مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين .

تتخذ مقررات المجلس بالاغلبية البسيطة للحاضرين . ويرجع صوت الرئيس في حالة تعادل الاصوات .

تحرر المداوات في محاضر تدرج في سجل خاص ويوقع عليها الرئيس وكاتب الجلسة .

ويتولى كتابة مجلس التوجيه المدير العام للمعهد .

المادة ١٢ - يتداول مجلس التوجيه في اطار القوانين والانظمة الجارى بها العمل ولاسيما فيما يلى :

(أ) النظام الداخلى للمؤسسة ،

(ب) مشاريع الميزانية وحسابات المؤسسة ،

(ج) النظام المالى ،

(د) قبول الهبات والوصايا ،

(هـ) القروض المنوى ابرامها ،

(و) شراء العقارات وبيعها ومبادلتها والبناء عليها وتأجيرها واستئجارها ،

(ز) المصادقة على التقرير السنوى وحساب التسيير المقدمين من المدير العام ،

(ح) التنظيم العام للتعليم ونظام الدروس .

ويجوز لمجلس التوجيه العلمى والتقنى أن يدعو للمشاورة أى شخص يرى الاستئناس بخبرته فى المسائل المدرجة فى جدول الاعمال .

المادة ١٣ - تنفذ مقررات مجلس التوجيه بعد شهر واحد من احالة المحضر لسلطة الوصاية مالم تعارض هذه الاخيرة صراحة فى تنفيذها .

ولا تنفذ المداوات المتعلقة بالميزانيات والحسابات والتسوية المالية والقروض وقبول الهبات والوصايا والشراءات والبيوع والمبادلات أو البناءات الخاصة بالعقارات ، الا بعد المصادقة الصريحة عليها من قبل كاتب الدولة للمياه وزير المالية خلال مهلة شهر .

الفصل الثانى

المدير العام

المادة ١٤ - يعين المدير العام للمعهد ، بموجب مرسوم ، بناء على اقتراح كاتب الدولة للمياه . ويساعده فى مهامه :

- كاتب عام مكلف بالادارة العامة وتنسيق كافة المصالح الادارية للمعهد ،

- مدير للبرامج مكلف بوضع وتطبيق مناهج التعليم ،

- مدير للدروس مكلف بالانتقاء والتوجيه وسير تكوين التلاميذ ،

- مدير للبحث مكلف باشارة أى بحث مطبق فى مجال المياه ضمن المعهد .

المادة ١٥ - يعين الكاتب العام للمعهد ومدير البرامج ومدير الدروس ومدير البحث بموجب قرار يصدر عن كاتب الدولة للمياه .

المادة ١٦ - يمثل لمدير العام المعهد أمام القضاء وفى جميع نشاطاته المدنية

ويتولى شخصيا سلطة التدبير لكافة مصالح المعهد .

ويضع الميزانية ويلتزم بالنفقات ويأمر بها ضمن الشروط المحددة في المادة ١٩ من هذا الامر .

وله ان يعين وان يعزل أى مستخدم موضوع تحت سلطته ما عدا الاعوان المعيّنين من قبل سلطة الوصاية والعون المحاسب .

ويمكنه ان يقترح على سلطة الوصاية فرض العقوبات ضد المستخدمين المعيّنين من قبل هذه الأخيرة ، وذلك بعد أخذ رأى مجلس التوجيه .

ويضع فى نهاية السنة المالية تقريرا عاما عن نشاط المعهد ويرسله الى كاتب الدولة للمياه ووزير المالية وكاتب الدولة للتخطيط بعد بيان رأى مجلس التوجيه .

الباب الرابع

التنظيم المالى

المادة ١٧ - تتضمن ميزانية المعهد ما يلى :

١ - بالنسبة للموارد ، اعانات التسيير والتجهيز التى تدفعها الدولة والجماعات أو الهيئات العمومية ،

٢ - الهبات والوصايا ، بما فيها هبات الدولة أو الهيئات الاجنبية أو الدولية العمومية أو الخاصة ،

٣ - الموارد المختلفة المرتبطة بنشاط المعهد .

وبالنسبة للنفقات : نفقات التسيير ونفقات التجهيز ، وبصفة عامة ، النفقات الضرورية لانجاز أهداف المؤسسة .

المادة ١٨ - يضع المدير العام الميزانية لمدة اثني عشر شهرا تبتدىء من أول يناير بالنسبة للمحاسبة العامة .

وتشتمل الميزانية على قسمين مختلفين هما العمليات المتعلقة بالاستغلال والعمليات المتعلقة بالراسمال . وترفق بجميع الاثباتات اللازمة .

ويجب أن ترفع الميزانية الى وزير الوصاية

قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المعنية ، ثم يعلم هذا الاخير وزير المالية .

وتعتبر مصادقة الميزانية مكتسبة عند انقضاء مهلة ٤٥ يوما من تاريخ احالتها ، ما لم يعارض أحد الوزيرين .

وفى حالة وقوع معارضة ، يحيل المدير العام مشروعا جديدا للمصادقة عليه ، فى مهلة ٣٠ يوما من تاريخ تبليغها .

وتعد المصادقة عندئذ مكتسبة عند انقضاء مهلة ٣٠ يوما من احالة المشروع الجديد ، فيما اذا لم يعارض أحد الوزيرين من جديد .

واذا لم يصادق على الميزانية فى بدء السنة المالية ، جاز للمدير العام الشروع بالنفقات الضرورية فى حدود الاعتمادات الخاصة بالسنة المالية السابقة .

المادة ١٩ - يكون المدير العام آمرا بالصرف للميزانية الخاصة بالمعهد . فيقوم بهذه الصفة بالالتزامات والامر بالصرف وتحويل مبالغ النفقات فى حدود الاعتمادات المقررة بالميزانية ويضع السندات المثبتة ليرادات المؤسسة .

ويبرم الصفقات طبقا للاحكام التشريعية والنظامية الجارى بها العمل .

المادة ٢٠ - يمكن للمعهد أن يبرز القروض المتوسطة والطويلة الاجل فى نطاق الاحكام التنظيمية .

المادة ٢١ - يتولى العون المحاسب تسيير الحسابات تحت سلطة المدير العام .

ويعين العون المحاسب ويمارس مهامه طبقا لاحكام المرسومين رقم ٦٥ - ٢٥٩ و ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخين فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمشار اليهما أعلاه .

المادة ٢٢ - يعين مراقب مالى لدى المعهد من قبل وزير المالية . ويقوم بالمراقبة طبقا للنظام الجارى به العمل .

المادة ٢٣ - يتعين على المؤسسة القيام بجميع التدقيقات والتحقيقات التى يأمر بها الوزيران المعنيان .

المادة ٢٤ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٦ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٧٢ .

امر رقم ٧٢ - ٢٩ مؤرخ في ٢٥ ربيع الثاني عام ١٣٩٢ الموافق ٧ يونيو سنة ١٩٧٢ يتضمن احداث المعهد الوطني لحفظ الصحة والامن (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ في ٢٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨ ولاسيما المادة ٩ المكررة منه ،

يامر بما يلي :

المادة الاولى - تحدث تحت تسمية المعهد الوطني لحفظ الصحة والامن هيئة عمومية لها الشخصية المدنية والاستقلال المالي .

يوضع هذا المعهد تحت وصاية وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

المادة ٢ - يدار المعهد الوطني لحفظ الصحة والامن طبقا لاحكام القانون الاساسي الملحق بهذا الامر .

المادة ٣ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٥ ربيع الثاني عام ١٣٩٢ الموافق ٧ يونيو سنة ١٩٧٢ .

القانون الاساسي

للمعهد الوطني لحفظ الصحة والامن

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى - ان المعهد الوطني لحفظ الصحة والامن هو مؤسسة عمومية لها الشخصية المدنية والاستقلال المالي ، مقره بمدينة الجزائر .

المادة ٢ - يكون المعهد الوطني لحفظ الصحة والامن موضوعا تحت وصاية وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

الباب الثاني

الهدف

المادة ٣ - تتلخص مهمة المعهد الوطني لحفظ الصحة والامن في القيام بجميع النشاطات المتعلقة بحفظ الصحة وبالامن في العمل .

وفي هذا الاطار يكلف المعهد على الخصوص بما يلي :

- القيام بجميع الدراسات التقنية والعلمية ،
- تشجيع سائر الاشغال المتعلقة بالابحاث ،
- اجراء اختبارات وتجارب ،

- تركيز جميع المعلومات والمستندات المتعلقة بالابحاث المتممة في الميدان الخاص بحفظ الصحة وبامن العمال وجعلها مطابقة للحالة الراهنة والقيام بنشرها ،

- ابداء آراء أو تقديم اقتراحات بشأن سائر التدابير ذات الطابع التشريعي أو من كل نوع آخر التي يجب اتخاذها لاسيما فيما يتعلق باقرار الآلات والموافقة عليها وباستعمال المواد الخطرة ،

- تنمية كل نشاط يهم التكوين والاتقان في شأن حفظ الصحة والامن ،

- القيام بكل نشاط اعلامي يتعلق بتدابير ومناهج الوقاية .

المادة ٤ - يجوز للمعهد الوطني لحفظ الصحة والامن ان يقدم في اطار الاتفاقات الدولية مساعدته الى المنظمات الدولية والدول والهيئات الأجنبية كما يجوز له أن يشرك كلا منها في أشغاله الخاصة .

المادة ٥ - يجوز للمعهد الوطني لحفظ الصحة والامن ان يقدم خدمات الى كل هيئة خاصة او عمومية مقابل دفع أجرة تكون محددة حسب تعريفات موضوعة سلفا .

ان الخدمات التي لها طابع استثنائي أو التي تكتسي أهمية استثنائية والتي لم تكن اسعارها محددة في التعريفات تكون موضوعا لتحرير عقود خاصة .

وعلى سبيل الاستثناء يجوز للمعهد أن يستعين اذا لم تتوفر لديه الوسائل الضرورية بهيئات متخصصة وأن يتفاوض معها في شأن العمليات التي يوصى عليها .

الباب الثالث

الادارة

المادة ٦ - ان المعهد الوطني لحفظ الصحة والامن يديره ويتصرف فيه مدير عام يعين بموجب مرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية ويوضع حد لمهامه ضمن نفس الكيفيات .

المادة ٧ - يتخذ المدير العام في اطار التعليمات الصادرة من الوزير الوصي جميع التدابير اللازمة لتأمين حسن سير المعهد ويكلف على الخصوص بما يلي :

- القيام بالادارة العادية للمعهد الوطني لحفظ الصحة والامن وتنفيذ مقررات مجلس التوجيه .
- الالتزامات بالمصروفات والامر بدفعها ،
- القيام بوضع سندات الايراد ،
- اعداد البرنامج العام لتدخل المعهد ،
- الاعداد في آخر السنة المالية للتوفير العام من النشاط ،

- تمثيل المعهد الوطني لحفظ الصحة والامن في سائر أعمال الحياة المدنية والمخاصمة أمام المحاكم ،

- ممارسة السلطة السلمية على مجموع الموظفين في اطار القانون الاساسي والنصوص التنظيمية التي تسرى عليهم .

- تعيين أو عزل الموظفين وذلك مع الاحتفاظ بالاحكام المنصوص عليها في المادة ٨ أدناه .

المادة ٨ - ان المدير العام يساعد في مهمته كاتب عام ورؤساء مصالح .

يعين الكاتب العام ورؤساء المصالح بموجب قرار يتخذه الوزير بناء على اقتراح المدير العام وبعد استشارة مجلس التوجيه .

يكون رأى مجلس التوجيه الزاميا فيما يتعلق بتعيين مسؤولي المصالح التقنية المتخصصة .

المادة ٩ - يمكن للكاتب العام ومسؤولي المصالح أن يخولوا تفويض الامضاء في دائرة اختصاصاتهم .

المادة ١٠ - يحدد النظام الاداري والتقني للمعهد الوطني لحفظ الصحة والامن بموجب قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

المادة ١١ - يوضع مجلس التوجيه لدى المدير العام للمعهد .

المادة ١٢ - يتألف مجلس التوجيه من :

- مدير العمل أو مملته ، رئيسا ،
- المدير العام للمعهد الوطني لحفظ الصحة أو مملته ،
- مدير الصحة العمومية أو مملته ،
- مدير الصناعة أو مملته ،
- مدير الضمان الاجتماعي أو مملته ،
- ممثل لوزير الدفاع الوطني ،
- ممثل لوزير الداخلية ،
- ممثل لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
- ممثل الحماية المدنية أو مملته ،

- ممثلين اثنين للاتحاد العام للعمال الجزائريين
تعينهما الكتابة الوطنية ،

- استاذين صاحبى كرسى بجامعة الجزائر فى
الطب ،

- استاذين صاحبى كرسى بجامعة الجزائر فى
العلوم ،

- مدير المختبر الوطنى للاشغال العمومية أو
ممثله ،

- مدير معهد الدروس النووية أو مثله ،

- طبيب للعمل ،

- شخصيتين يختارهما وزير العمل والشؤون
الاجتماعية نظرا لاختصاصهما فى ميدان حفظ
الصحة والامن فى العمل .

المادة ١٣ - يعين أعضاء مجلس التوجيه لمدة
عامين بموجب قرار من وزير العمل والشؤون
الاجتماعية .

المادة ١٤ - يكلف مجلس التوجيه بإبداء رأيه
فى كل مسألة تهم السير العام للمعهد ويتداول
على الخصوص فيما يلى :

- التنظيم والسير العام والنظام الداخلى ،

- البيان التقديرى للايرادات والمصاريف ،

- البرنامج والتقرير السنوى عن النشاط ،

- الدراسات والابحاث المتممة أو التى يجب
القيام بها ،

- المسائل المتعلقة بحفظ الصحة وبامن العمل
والتي يعرضها عليه وزير الشؤون الاجتماعية
والمدير العام .

المادة ١٥ - يصادق الوزير الوصى بنص واضح
على ما يلى :

- القانون الاساسى وكيفيات مكافاة الموظفين ،

- العقود والعمليات المنصوص على كل منها فى
المادتين ٣ و ٤ من هذا القانون الاساسى .

المادة ١٦ - لا تنفذ البيانات التقديرية للايرادات
والمصاريف والحسابات والقروض الا بعد المصادقة
عليها من قبل الوزير الوصى ووزير المالية .

المادة ١٧ - تكون مداوالات مجلس التوجيه
نافذة الاجراء فى ظرف شهر بعد توجيهها الى
السلطة الوصية الا اذا اعترضت هذه الاخيرة على
تطبيقها .

المادة ١٨ - يجتمع مجلس التوجيه ثلاث مرات
فى العام فى دورة عادية بدعوة من رئيسه أو من
المدير العام للمعهد الوطنى لحفظ الصحة والامن
بتفويض من الرئيس ويجوز له أن يجتمع فى دورة
غير عادية بناء على طلب صادر :

- اما من الوزير الوصى ،

- أو من الرئيس ،

- أو من المدير العام للمعهد الوطنى لحفظ
الصحة والامن ،

- أو الثلث من أعضائه .

يقوم بالكتابة عون تابع للمعهد الوطنى لحفظ
الصحة والامن يعينه المدير العام .

يكون كل اجتماع موضوعا لتحرير محضر يوقع
عليه الرئيس ومجموع الاعضاء الحاضرين فى
الجلسة .

توجه نسخة من المحضر الى الوزير الوصى .

يشعر أعضاء مجلس التوجيه المعينين بصفة
رسمية بتاريخ وجدول أعمال الاجتماعات وذلك
فى ظرف ثمانية أيام قبل انعقاد الاجتماع .

المادة ١٩ - تصدر الآراء بأغلبية الأعضاء
الحاضرين وعند تساوى الاصوات يرجح صوت
الرئيس .

الباب الرابع

احكام مالية

الفصل الاول

الموارد والمصاريف

المادة ٢٠ - تعد البيانات التقديرية السنوية
للمعهد الوطنى لحفظ الصحة والامن من طرف
المدير العام وترسل الى مجلس التوجيه الذى
يتداول فى شأنها ثم تعرض على مصادقة الوزير
الوصى .

المادة ٢١ - تعتبر المصادقة على البيانات التقديرية مكتسبة عند انقضاء أجل ٤٥ يوما اعتبارا من يوم إرسالها الا اذا اعترض عليها الوزير الوصى .

وفي حالة العكس يوجه المدير العام في ظرف ١٥ يوما اعتبارا من يوم الاشعار بالمعارضة بيانات تقديرية جديدة لأجل المصادقة عليها وعندئذ تعتبر المصادقة مكتسبة عند انقضاء أجل ٣٠ يوما بعد توجيه البيانات التقديرية الجديدة اذا لم يقدم الوزير الوصى معارضات جديدة .

واذا لم تحصل المصادقة عند تاريخ بداية السنة المالية ، فان للمدير العام الاذن بتقديم المصاريف اللازمة لسير المعهد الوطني لحفظ الصحة والامن وللقيام بالتزاماته وذلك في دائرة المبالغ المسجلة في البيانات التقديرية المتعلقة بالسنة المالية السابقة والمصادق عليها بالشكل المطلوب .

المادة ٢٢ - تتضمن موارد المعهد الوطني لحفظ الصحة والامن ما يلي :

١ - اقتطاع من أقساط الاشتراك المحصلة لحساب الهيئة المهنية للوقاية التابعة للبناء والاشغال العمومية .

ويحدد مبلغ هذا الاقتطاع كل سنة بموجب قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

٢ - الحاصل من أداءات الخدمة التي يقوم بها المعهد الوطني لحفظ الصحة والامن وفقا لهدفه ،

٣ - اعانة للتوازن ممنوحة من طرف الدولة ،

٤ - هبات ووصايا وتبرعات الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين للهيئات الاجنبية أو الدولية .

المادة ٢٣ - تتضمن مصاريف المعهد الوطني لحفظ الصحة والامن مجموع مصاريف التسيير والتجهيز .

المادة ٢٤ - تحدد الحسابات والميزانية وقوائم الجرد المصحوبة بتقدير من المدير العام وبقرار من المراقب المالي للدولة ، من طرف المدير العام وتعرض على مجلس التوجيه وترسل الى وزير

الوصى في ظرف الستة أشهر الموالية لكفل السنة المالية التي تتعلق بها .

الفصل الثاني

المحاسبة والمراقبة

المادة ٢٥ - تبتدىء السنة المالية للمعهد الوطني لحفظ الصحة والامن في أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة .

تمسك المحاسبة بالشكل الخاص طبقا للمخطط الحسابي العام .

المادة ٢٦ - يقوم محاسب يعين بموجب قرار وزاري مشترك من وزير المالية ووزير العمل والشؤون الاجتماعية بوظائفه تحت سلطة المدير العام طبقا لاحكام المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ والمرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخين في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

المادة ٢٧ - يمسك المدير العام المحاسبة المتعلقة بالالتزام بالمصاريف كما يمسك محاسبة جميع الاوامر بقبض الايرادات وتأدية المصاريف التي يصدرها هو ، وذلك بالاشتراك مع المحاسب .

ان الشيكات والتحويلات وسائر التسديد المصرفي التي يصدرها المعهد يجب ان تحمل توقيع المدير العام علاوة على توقيع المحاسب .

المادة ٢٨ - يجب على محاسب المؤسسة أن يوجه الى المدير العام خلال الايام الاولى من كل شهر نسخة من الميزانية الشهرية المتعلقة بالشهر المنصرم .

الباب الخامس

احكام مختلفة

المادة ٢٩ - لا يمكن حل المعهد الا بنص ذي طابع تشريعي يقضى بتصفية وأيلولة مجموع أمواله .

امر رقم ٧٣ - ٥٩ مؤرخ في ٢٥ شوال عام ١٣٩٢ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٣ يتضمن احداث معاهد تقنية فلاحية متوسطة ومراكز لتكوين الاعوان التقنيين (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنية للعدل ،
- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٢٧٦ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسي الخاص للتقنيين في الفلاحة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٢٧٨ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسي الخاص للاعوان التقنيين في الفلاحة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٢٧٩ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسي الخاص للاعوان التقنيين في الفلاحة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٩ - ٣٦ المؤرخ في ٧ محرم عام ١٣٨٩ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٦٩ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٨١ المؤرخ في

١٣ صفر عام ١٣٩١ الموافق ٩ أبريل سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث سلك لمهندسي التطبيق للفلاحة ،

يامر بما يلي :

المادة الاولى - تحدث بدلا من المدارس الجهوية الفلاحية ، معاهد تقنية متوسطة فلاحية متخصصة تكلف بتكوين تقنيين في الفلاحة وتتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي .

المادة ٢ - تحدث بدلا من مراكز التكوين المهني الفلاحي مراكز لتكوين اعوان تقنيين تابعين للمصالح الخارجية لوزارة ، تكلف بتكوين اعوان تقنيين متخصصين واعوان تقنيين في الفلاحة وباعطاء تكوين تكميلي للاعوان الذين يعملون في الفلاحة .

المادة ٣ - ان معاهد التقنية المتوسطة الفلاحية المتخصصة ، يمكن ان تحول عند الحاجة ، وبموجب مرسوم ، الى معاهد تقنية تكون مهمتها تكوين مهندسين للتطبيق في الفلاحة .

المادة ٤ - ان التخصصات في مؤسسات التعليم الفلاحي ، يمكن أن تعدل بموجب قرار من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

المادة ٥ - يمكن احداث فروع لمعاهد التقنية الفلاحية لمستغانم ومعاهد التقنية المتوسطة الفلاحية المتخصصة بموجب قرار من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

المادة ٦ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر ولا سيما الامر رقم ٦٧ - ١٧١ المؤرخ في ٢٥ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ غشت سنة ١٩٦٧ والمتضمن تأسيس المركز الوطني التربوي الفلاحي والرسوم رقم ٦٧ - ١٨٠ المؤرخ في ٢٥ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ غشت سنة ١٩٦٧ والمتعلق بتنظيم مراكز التكوين المهني بوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي .

المادة ٧ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٥ شوال عام ١٣٩٣ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٣ .

لهم رقم ٧٤ - ٨٤ مؤرخ في ٢٦ شعبان عام

١٣٩٤ الموافق ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٤ يتضمن

احداث المدرسة العليا للاطارات (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في

١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦

والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية
بما فيه النصوص المعدلة له ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٨ - ٨٢ المؤرخ في ١٨

محرم عام ١٣٨٨ الموافق ١٦ ابريل سنة ١٩٦٨

والمتضمن سن الخدمة الوطنية بما فيه النصوص
المنتمية له ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٣٧ المؤرخ

في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة

١٩٦٦ والمتضمن انشاء السلالم الخاصة بمرتبات

اسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم ،

وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٥١ المؤرخ في

١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦

والمحددة بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين

المتمرنين ،

ياهم بما يلى :

المادة الاولى - تحدث مدرسة عليا للاطارات ،

تكلف بتكوين الاطارات العليا .

المادة ٢ - ان المدرسة العليا للاطارات هي

مؤسسة عمومية . ويتولى ادارتها مدير عام

يساعده مجلس للادارة

المادة ٣ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية

للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٦ شعبان عام ١٣٩٤

الموافق ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٤ .

امر رقم ٧٤ - ٨٦

مؤرخ في ٣٠ شعبان عام ١٣٩٤ الموافق ١٧
سبتمبر سنة ١٩٧٤ يتضمن احداث المعهد
العالي للبحرية (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الدولة المكلف بالنقل ،
- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم
٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥
الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى
عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠
والتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٢٢٠ المؤرخ
في ٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦
ولا سيما المادتان ٥ مكرر و ٥ مكرر ٢ منه .
- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ في
٢٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة
١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨
ولا سيما المادة ٩ مكرر منه .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٧ المؤرخ في
٢٢ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٣١ ديسمبر سنة
١٩٦٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٠ .
- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في
١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة
١٩٧١ والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة
بتخصيص المنح الدراسية والمرتبات المسبقة
ورواتب التمرين والنصوص اللاحقة له .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ
في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤
أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات
المحاسبين ومسؤولياتهم ،

وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في
١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر
سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين
المعممين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٣٤ المؤرخ
في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة

١٩٦٦ والمحددة بموجبه كينفيات تطبيق الامر رقم
٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق
٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي
العام للتوظيفة العمومية على المؤسسات والهيئات
العمومية ،

-- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ١٩٥ المؤرخ
في ٢٧ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٥ أكتوبر سنة
١٩٧٢ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة
الدولة المكلفة بالنقل ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٣ محرم عام
١٣٨٩ الموافق ١٠ أبريل سنة ١٩٦٩ المعدل
بالقرار المؤرخ في ٨ جمادى الثانية عام ١٣٩٠
الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٧٠ ، والمتضمن تعيين
المدارس الوطنية للملاحة البحرية التجارية
واختصاصاتها .

يامر بما يلي :

الباب الاول

انشاء المعهد وهدفه

المادة الاولى - تنشأ تحت تسمية المعهد العالي
للبحرية والمين أدناه باسم « المعهد » مؤسسة
عمومية ذات طابع ادارى وشخصية معنوية
واستقلال مالي .

ويوضع المعهد تحت وصاية الوزارة المكلفة
بالملاحة البحرية التجارية .

المادة ٢ - يعين مقر المعهد في بواسماعيل ،
ويمكن نقل هذا المقر بقرار من الوزير المكلف
بالملاحة البحرية التجارية الى أى مكان آخر من
التراب الوطنى .

المادة ٣ - يمكن احداث ملحقات للمعهد فى
اى مكان آخر من الساحل الوطنى وذلك بموجب
قرار صادر عن الوزير المكلف بالملاحة البحرية
التجارية .

المادة ٤ - يكلف المعهد بما يلي :

- تكوين ضباط الملاحة البحرية والتجارية
والصيد البحرى وخدمة الموانئ وكذلك تكوين
الاطارات الادارية للملاحة البحرية التجارية
والموانئ والصيد البحرى ،

- تلبية احتياجات الملاحة البحرية الوطنية في نطاق تكوين المستخدمين من ملاحى قيادة التاطير والادارة حسب الكيفيات التي تكون موضوع قرار مشترك صادر عن وزير الدفاع الوطنى والوزير المكلف بالملاحة البحرية التجارية .

- تنظيم دورات الاتقان وتمرينات التطبيق او التخصص وذلك فى نطاق نشاطاته .

الباب الثانى

تنظيم التكوين

المادة ٥ - تحدد كيفيات الدخول للمعهد ونظام الدروس فيه بموجب مرسوم .

المادة ٦ - تجرى الدروس فى المعهد طبقا لدورة خاصة بكل نموذج تكوين مؤمن ، وتختتم الدروس بمنح الدبلوم أو الشهادة (بروفى) .

المادة ٧ - يستفيد تلاميذ المعهد من الراتب المسبق والمنافع المنصوص عليها فى أحكام الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ فى ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ المنشار اليه اعلاه .

المادة ٨ - تحدد برامج المعهد المطابقة لكل مستوى خاص بالتكوين ، بموجب قرار يصدر عن الوزير المكلف بالملاحة البحرية التجارية .

المادة ٩ - يتعين على تلاميذ المعهد المحرزين للدبلوم أو الشهادة (بروفى) عقب انتهاء تكوينهم أن يلبوا التزامات الخدمة الناجمة عن تعهدهم .

الباب الثالث

التنظيم الادارى

المادة ١٠ - يتولى توجيه المعهد مدير ويتولى ادارته مجلس للادارة . ويجهز المعهد فضلا عن ذلك بمجلس بيداغوجى .

الفصل الاول

المدير

المادة ١١ - يعين مدير المعهد بموجب مرسوم يصدر بناء على اقتراح الوزير المكلف بالملاحة

البحرية التجارية . وتنتهى مهامه على نفس الشكل .

المادة ١٢ - يساعد المدير فى مهامه وضمن نطاق تسيير المعهد :

- كاتب عام يعين بقرار يصدر عن الوزير المكلف بالملاحة البحرية التجارية بناء على اقتراح المدير ، وهو مكلف بالادارة العامة والتنسيق لجملة المصالح الادارية الخاصة بالمعهد ، وتنتهى مهامه على نفس الشكل .

- نواب مديرين مكلفون بمختلف الاقسام البيداغوجية ، ويعينون بقرار يصدر عن الوزير المكلف بالملاحة البحرية التجارية ، وتنتهى مهامهم على نفس الشكل .

المادة ١٣ - يقوم المدير شخصيا بادارة جميع مصالح المعهد التى هى تحت سلطته ، ويسهر على حسن سيرها مع مراعاة الاحكام المتعلقة بتدخل سلطة الوصاية وسلطة مجلس الادارة .

ويمثل المعهد امام القضاء وفى جميع اعمال نشاطاته المدنية .

المادة ١٤ - يقوم المدير بالتعيين فى الوظائف وبانهاء المهام منها بالنسبة للأعوان الموضوعين تحت سلطته ، وذلك فى نطاق القانون الاساسى الخاص والتعاقدات التى يخضعون لها ، باستثناء الاعوان المعينين من سلطة الوصاية والعون المحاسب والمراقب المالى للمعهد .

ويمارس سلطته السلمية على جميع المستخدمين .

المادة ١٥ - يضع المدير ميزانية المعهد ويلتزم بالنفقات ويأمر بها ويبرم جميع الصفقات والاتفاقات والتعاقدات فى اطار التنظيم الجارى به العمل .

المادة ١٦ - يضع المدير فى نهاية السنة المالية ، تقريراً عاماً يتضمن نشاط المعهد ويوجهه الى سلطة الوصاية .

المادة ١٧ - يحضر مدير المعهد اجتماعات مجلس الادارة بصوت استشارى ويزوده بجميع المعلومات المفيدة .

ويقوم بأعمال الكتابة الخاصة بمجلس
الادارة .

الفصل الثاني مجلس الادارة

المادة ١٨ - يتشكل مجلس الادارة على الوجه
التالى :

- ممثل الوزير المكلف بالملاحة البحرية
التجارية ، رئيسا ،
- ممثل وزير الدفاع الوطنى ،
- ممثل الوزير المكلف بالوظيفة العمومية ،
- ممثل الوزير المكلف بالمالية ،
- ممثل وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،
- المدير العام للشركة الوطنية الجزائرية
للملاحة البحرية أو مثله ،
- المدير العام للمكتب الوطنى للصيد البحرى
أو مثله ،
- المدير العام للمكتب الوطنى للموانىء أو
مثله .

المادة ١٩ - يحضر مدير المعهد والمراقب المالى
للمعهد المنصوص عليه فى المادة ٣٥ اجتماعات
مجلس الادارة بصوت استشارى .

المادة ٢٠ - يعين أعضاء مجلس الادارة لمدة
ثلاث سنوات بموجب قرار يصدر عن الوزير
المكلف بالملاحة البحرية التجارية وبناء على اقتراح
السلطات التى يتبعونها .
وتنتهى نيابة الاعضاء المعينين بانتهاء
وظائفهم .

وفى حالة انقطاع نيابة أحد أعضاء مجلس
الادارة لأى سبب كان ، يحل العضو المعين مجددا
محله لحين انتهاء نيابته .

المادة ٢١ - يجتمع مجلس الادارة مرتين على
الاقل فى السنة بناء على دعوة من رئيسه .
ويمكن له أن يجتمع فى جلسة غير عادية بناء
على دعوة من رئيسه أو بطلب من مدير المعهد
أو ثلث أعضائه .

ويحدد جدول أعمال الاجتماعات لمجلس الادارة
من طرف رئيس هذا المجلس بناء على اقتراح
مدير المعهد .

توجه استدعاءات الحضور مصحوبة بجدول
الاعمال الى أعضاء مجلس الادارة قبل خمسة عشر
يوما من تاريخ الاجتماع .

ويجوز تنقيص هذه المهلة بالنسبة للاجتماعات
غير العادية .

المادة ٢٢ - يمكن لمجلس الادارة أن يستعين
بمشورة أى شخص اختصاص فى المسائل المدرجة
فى جدول الاعمال .

المادة ٢٣ - لا يمكن لمجلس الادارة أن يتداول
الا بحضور نصف أعضائه .

ويتخذ مقرراته بالاغلبية البسيطة للاعضاء
الحاضرين .

وفى حالة تساوى الاصوات يرجع صوت
الرئيس .

المادة ٢٤ - يتداول مجلس الادارة فى اطار
التنظيم الجارى به العمل ، ولا سيما فى :

- النظام الداخلى للمعهد ،
- ميزانيات وحسابات المعهد ،
- شراء أو بيع أو اجارة العقارات الضرورية
لسير المعهد ،
- القروض الواجب عقدها ،
- قبول الهبات والوصايا ،
- التقرير السنوى المقدم من مدير المعهد .

المادة ٢٥ - تثبت مداوات مجلس الادارة فى
محاضر مدرجة فى سجل خاص وموقعة من رئيس
وكاتب الجلسة .

المادة ٢٦ - تكون مقررات مجلس الادارة نافذة
بعد شهر واحد من احالة المحضر الى سلطة الوصاية
الا اذا عارضت فيها هذه الاخيرة صراحة .

وان المقررات المتعلقة بالميزانيات والحسابات
والتسوية المالية والقروض وقبول الهبات
والوصايا والشراءات والبيوع ، والمبادلات أو بناء
العقارات لا تصبح نافذة الا بعد المصادقة
الصريحة عليها من الوزير المكلف بالملاحة البحرية
التجارية ووزير المالية خلال مهلة شهرين .

المادة ٢٧ - يرفع مجلس الادارة الى سلطة
الوصاية كل اقتراح يتعلق بالتنظيم العام للتعليم
ونظام الدروس وذلك بعد اخذ رأى المجلس
البيداغوجى المنصوص عليه فى المادة ٢٨ من هذا
الامر .

الفصل الثالث

المجلس البيداغوجي

المادة ٢٨ - ان للمعهد مجلسا بيداغوجيا يكلف بدراسة جميع التدابير المتعلقة بسير المعهد ولا سيما فيما يلي :

- تنظيم الدروس ،
- المناهج البيداغوجية ،
- التنظيم العام للتعليم ،

المادة ٢٩ - يتشكل المجلس البيداغوجي على الوجه التالي :

- مدير المعهد ، رئيسا ،
- المسؤولون عن مختلف الاقسام الادارية والبيداغوجية التابعة للمعهد ،
- ممثلان عن المعلمين في المعهد ،
- ممثلان ينتخبهما تلاميذ المعهد ،
- ممثلان عن ضباط الملاحة البحرية التجارية ،
- ممثلان عن الملاحة البحرية الوطنية .

المادة ٣٠ - يمكن للمجلس البيداغوجي أن يضم اليه أي شخص مختص في مادة التكوين والبحث العلمي بقصد ادراك فعالية حسنة لنشاطات المعهد .

المادة ٣١ - يعين أعضاء المجلس البيداغوجي لمدة ثلاث سنوات بموجب قرار يصدر عن الوزير المكلف بالملاحة البحرية التجارية وبناء على اقتراح السلطات التي يتبعونها عند الاقتضاء .

وفي حالة انقطاع نيابة أحد أعضاء المجلس البيداغوجي فإن العضو المعين مجددا يخلفه حين انقضاء نيابته .

المادة ٣٢ - يجتمع المجلس البيداغوجي في جلسة عادية مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر بناء على دعوة من رئيسه .

ويمكن أن يجتمع في جلسة غير عادية .

ويبلغ جدول الاعمال المحدد من الرئيس الى أعضاء المجلس البيداغوجي قبل ثمانية أيام من تاريخ الاجتماع وذلك بموجب الاستدعاء الموجه اليهم .

الباب الرابع

احكام مالية

المادة ٣٣ - تشتمل ميزانية المعهد على ما يلي :
في باب الموارد - اعانات السير والتجهيز المخصصة من الدولة والجماعات أو الهيئات العمومية أو الخاصة والمستفيدة من التكوين المتم من طرف المعهد ،

- الهبات والوصايا بما فيها الهبات المؤداة من الدولة أو الهيئات الاجنبية أو الدولية العمومية أو الخاصة ،

- الموارد المختلفة المرتبطة بنشاط المعهد .

في باب النفقات - نفقات سير المعهد والتجهيز الخاص بالدراسة والبحث وبصفة عامة النفقات الضرورية لانجاز أهداف المعهد .

المادة ٣٤ - تحضر الجداول التقديرية للموارد والنفقات من طرف مدير المعهد وتوجه بوقت واحد الى وزير الوصاية ووزير المالية وتكون مرفقة بجميع الاثبات اللازمة .

وينبغي أن ترفع قبل بدء السنة المتعلقة بها بمدة شهرين .

وتعد المصادقة على الميزانية مكتسبة عند انقضاء مدة خمسة وأربعين يوما من تاريخ احالة هذه الاخيرة مالم يعارض فيها أحد الوزيرين .

وفي هذه الحالة ، فإن مدير المعهد يحيل ميزانية جديدة لاجل المصادقة عليها وذلك خلال مدة ١٥ يوما من تاريخ تبليغ المعارضة .

فتعد المصادقة مكتسبة عند انقضاء مهلة ثلاثين يوما من تاريخ احالة الميزانية الجديدة .

وإذا لم تصدر المصادقة على الميزانية عند بدء السنة المالية ، فإنه يحق لمدير المعهد ان يقوم بالنفقات الضرورية لسير المعهد في حدود التقديرات المطابقة للميزانية المصادق عليها في السنة المالية السابقة .

المادة ٣٥ - يجوز للمعهد أن يعقد قروضاً متوسطة الاجل أو طويلة الاجل في اطار التنظيم الجاري به العمل .

المادة ٣٦ - تضبط حسابات المعهد وفقا لقواعد المحاسبة العمومية . ويقوم عون محاسب معين

يقرر من وزير المالية بممارسة مهامه طبقا لاحكام
المرسومين رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى
الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة
١٩٦٥ ورقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى
الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥
المشار اليهما اعلاه ، وذلك تحت سلطة مدير
المعهد .

المادة ٣٧ - يعد العون المحاسب حساب التسيير
ويشهد بان مبلغ السندات او البواقي التي تحصل
بعد وكذلك اوامر الصرف الصادرة مطابقة
للمحررات .

وان الشيكات والحالات وغيرها من وسائل
التسديد الصادرة عن المعهد ينبغي أن توقع من
المدير والعون المحاسب .

المادة ٣٨ - يرفع حساب التسيير من طرف
المدير الى مجلس الادارة قبل اول مايو الذي يل
اقفال السنة المالية ويكون مرفقا بتقرير يحتوى
على جميع المشروحات والايضاحات المفيدة للتسيير
المالى الخاص بالمعهد .

ثم يرفع بالتالى الى سلطة الوصاية ووزير
المالية ويكون مرفقا بتقرير المدير وملاحظات
المراقب المالى للمعهد المعين من وزير المالية والذي
يمارس مهامه طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

المادة ٣٩ - يخضع المعهد الزاميا لجميع
المراجعات والتحقيقات التى يأمر بها الوزيران
المعنيان .

الباب الخامس

احكام مختلفة

المادة ٤٠ - توضح احكام هذا الامر عند
الاقضاء بموجب نصوص لاحقة .

المادة ٤١ - لا يمكن حل المعهد الا بموجب نص
تشريعى يتضمن تصفية جميع امواله والجهة التى
تؤول اليها .

المادة ٤٢ - تلغى جميع النصوص المخالفة لهذا
الامر والسابقة له ولا سيما الاحكام المتعلقة
بالمدرسة الوطنية للملاحة البحرية فى مدينة
الجزائر .

المادة ٤٣ - ينشر هذا الامر فى الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .
وحرر بالجزائر فى ٣٠ شعبان عام ١٣٩٤
الموافق ١٧ سبتمبر سنة ١٩٧٤ .

امر رقم ٧٤ - ٩٠ مؤرخ في ١٤ رمضان عام
١٣٩٤ الموافق اول أكتوبر سنة ١٩٧٤ يتضمن
احداث معهد تنمية الزراعات الواسعة (٢)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح
الزراعى ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠
- ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥
الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى
الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠
والمتضمنين تاسيس الحكومة ،

- وبمقتضى ميثاق الثورة الزراعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٣ المؤرخ فى
٢٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٨ نوفمبر سنة
١٩٧١ والمتضمن قانون الثورة الزراعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٧٨ المؤرخ فى
٢٠ ذى الحجة عام ١٣٨٥ الموافق ١١ ابريل سنة
١٩٦٦ والمتضمن انشاء وتنظيم المعهد الوطنى
الجزائرى للابحاث الزراعية المعدل والمتمم بموجب
الامر رقم ٧٠ - ٦٦ المؤرخ فى ١٤ شعبان عام
١٣٩٠ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

يامر بما يلى :

الباب الاول

احكام عامة

الفصل الاول

التسمية - الشخصية - المقر

المادة الاولى - تحدث تحت تسمية « معهد تنمية
الزراعات الواسعة » والمعنى فيما يلى بـ « المعهد »
مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى وشخصية مدنية
واستقلال مالى .

المادة ٢ - يوضع معهد تنمية الزراعات الواسعة تحت وصاية وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

المادة ٣ - يكون مقر المعهد فى الجزائر العاصمة ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بموجب قرار من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

الفصل الثانى

الموضوع والاهداف والوسائل

المادة ٤ - يكلف المعهد بتنظيم تنمية انتاج الحبوب والاعلاف والخضر اليابسة والمسماة الزراعات الواسعة ، وذلك فى اطار الاهداف العامة للسياسة الزراعية .

ولهذا الغرض فانه يتولى اعتماد السياسة الوطنية المتعلقة بالزراعات الواسعة وتطبيق برامج التنمية وتقديم المساعدة التقنية للمنتجين فى القطاعات التعاونية والمسيرة ذاتيا والخاصة والقيام بجميع اشغال البحث التطبيقى وفقا للتحديد المدرج فيما يلى :

(أ) يضع المعهد السياسة العامة المتعلقة بانتاج الزراعات الواسعة وذلك :

- باعداد مخططات التنمية ،

- اقتراح لتدابير التقنية او النظامية المرتبطة بالانتاج وجودة المنتجات ،

- اعداد مخططات التنمية والتموين .

(ب) يقوم المعهد بالدراسات وباشغال البحث التطبيقى والتجريبى المتعلقة بالمشاكل الخاصة بالانتاج ولا سيما :

- اعتماد الانواع والاجناس لمختلف النواحي الطبيعية فى البلاد ،

- تقنيات الانتاج ،

- تقنولوجيا الانتاج ،

- تقنولوجيا الحبوب والاعلاف والخضر اليابسة .

(ج) يعمل على توفير لوازم النباتات الاساسية ولاسيما انتاج البذور ، فيقوم بالمحافظة عليها وتكييفها وتوزيعها .

ويمكنه تسيير الاستغلالات النموذجية .

ويقوم مساعدته للمنتجين وذلك عن طريق تنظيم حملات الشرح وتمارين الاتقان والتمرين الاضافى والمشاركة فى حملات الصحة النباتية والتكوين المهنى .

ويسهر المعهد على انجاز وتطبيق المهام المحددة فى هذه المادة .

المادة ٥ - يتعاون المعهد مع الهيئات والمعاهد المعنية وذلك فى اطار الاختصاصات الممنوحة له بموجب احكام المادة ٤ اعلاه .

ويسهم بهذه الصفة فى اشغال البحث والتعليم والتكوين المهنى .

المادة ٦ - ينجز المعهد العمليات التجارية المرتبطة بنشاطاته الرئيسية .

المادة ٧ - يختص المعهد بالقيام بالاعمال المدرجة ادناه وذلك بعد موافقة السلطة الوصية وفى اطار التشريع الجارى به العمل :

- ابرام كل اتفاق او عقد متعلق ببرنامج نشاطه مع المؤسسات الاجنبية او الوطنية ،

- الاسهام سواء فى الجزائر او فى الخارج فى الندوات والملتقيات المنظمة فى المواد التى تمت بصلة الى موضوعه ،

- اقتراح تخصيص المنح للبحث وكذلك التكاليف بمهام مؤقتة ذات هدف علمى وبقصد القيام بالدراسات والتحقيقات والابحاث المتعلقة بنشاطات المعهد .

الباب الثانى

تنظيم وسير المعهد

المادة ٨ - يدير المعهد مجلس للتوجيه يوضع تحت سلطة مدير عام .

الفصل الاول

مجلس التوجيه

المادة ٩ - يتشكل مجلس التوجيه من ٢١ عضوا :

- مدير الانتاج النباتى ، رئيسا ،

- مدير الدراسات والتخطيط ،

جديدا بعد مهلة ثمانية أيام وحينئذ يجري مجلس التوجيه مداولاته مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين .

وتقيد مداولات المجلس في محاضر ضمن سجل خاص ويوقع عليها الرئيس وكاتب الجلسة .

وتتخذ القرارات بالاغلبية البسيطة وعند تساوى الاصوات يرجع صوت الرئيس .

المادة ١٢ - يتداول مجلس التوجيه بناء على تقرير المدير العام للمعهد فيما يلي :

- التنظيم والتسيير العام والنظام الداخلى للمعهد ،

- برنامج العمل السنوى او المتعدد السنوات وكذلك ميزانيات نشاطات السنة المنصرمة ،

- البرامج السنوية او المتعددة السنوات للاستثمارات والقروض ،

- الشروط العامة لبرام الاتفاقيات والصفقات والمعاملات الاخرى الملزمة للمعهد ،

- الجداول التقريرية لمداخيل ومصاريف المعهد ،

- الحسابات السنوية ،

- النظام الحسابى والمالى ،

- القانون الاساسى وشروط دفع اجر المستخدمين ،

- قبول وتخصيص الهبات والوصايا .

وتعرض مداولات مجلس التوجيه على السلطة الوصية التصديق عليها وذلك خلال مدة ١٥ يوما التالية لقرارها .

الفصل الثانى

مديرية المعهد

المادة ١٣ - يتصرف المدير العام للمعهد فى اطار التوجيهات العامة لسلطة الوصاية ويكون مسؤولا عن التسيير العام للمعهد مع مراعاة صلاحيات مجلس التوجيه .

ويمثل المعهد فى جميع نشاطاته المدنية ويمارس السلطة السلمية على المستخدمين .

- مدير الادارة العامة ،

- مدير التربية الفلاحية ،

- المدير العام للمعهد الوطنى الجزائرى للابحاث الزراعية ،

- مدير المعهد الوطنى الزراعى ،

- ممثل كتابة الدولة للمياه ،

- مدير الميزانية والمراقبة بوزارة المالية ،

- مدير الصناعة الغذائية فى وزارة الصناعة والطاقة ،

- مدير البرامج فى كتابة الدولة للتخطيط ،

- ممثلان عن مستخدمى المعهد الوطنى لزراعة الاشجار المثمرة ،

- تسعة ممثلين عن منتجى القطاعات التعاونية والمسيرة ذاتيا والخاصة . وتتولى المنظمات انابة ممثلى المنتجين .

ويحضر اجتماعات مجلس التوجيه المدير العام للمعهد والمراقب المالى للمعهد وذلك بصفة استشارية .

ويجوز للمجلس ان يستمع الى كل شخص كفى يستطيع ان يفيد فى مداولاته .

المادة ١٠ - يعقد مجلس التوجيه اجتماعين على الاقل فى السنة بدعوة من رئيسه .

ويجوز له ان يجتمع فى دورة طارئة بطلب من الرئيس او اذا طلب ذلك المدير العام او الثلث من اعضائه او بطلب السلطة الوصية .

ويحدد الرئيس بناء على اقتراح المدير العام جدول اعمال الاجتماعات ويوجهه مرفوقا بالاستدعاءات الى اعضاء مجلس التوجيه قبل الاجتماع بخمسة عشر يوما على الاقل ، ويجوز خفض هذا الاجل فى الدورات الطارئة .

المادة ١١ - لا يجوز لمجلس التوجيه ان يتداول قانونا الا بحضور نصف اعضائه على الاقل .

وعند عدم توفر النصاب القانونى يعقد اجتماعا

ويضع التقارير التي ستقدم لمداوالات لجنة التوجيه فيقدمها لمصادقة سلطة الوصاية .

ويكون المدير العام الأمر بالصرف للميزانية العامة للمعهد وذلك ضمن الشروط المقررة في التنظيم الجاري به العمل .

ويقوم المدير العام بهذه الصفة ، بما يلي :
- وضع الميزانية والالتزام بمصاريف المعهد والأمر بالصرف ،

- إبرام جميع الصفقات والتعاقدات والاتفاقيات ،

- ويمكنه تفويض امضاءاته الى مساعديه الرئيسيين في حدود صلاحياته ،

- يطبق نتائج مداوالات لجنة التوجيه التي وافقت عليها سلطة الوصاية ،

- يتولى تحضير اجتماعات مجلس التوجيه ويمسك كتابته .

المادة ١٤ - يعين المدير العام بموجب مرسوم باقتراح من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .
وتنهي مهامه بنفس الطريقة .

ويساعده كاتب عام ورؤساء اقسام .

يعين الكاتب العام ورؤساء الاقسام بموجب قرار يتخذة الوزير باقتراح من المدير العام للمعهد وتنهي مهامهم على نفس الشكل .

الباب الثالث

الوصاية على المعهد ومراقبته

المادة ١٥ - يحوز وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي جميع سلطات التوجيه والمراقبة على المعهد .

ويصادق بهذه الصفة على مداوالات لجنة التوجيه ويجعلها نافذة .

تعتبر المصادقة على نتائج مداوالات لجنة التوجيه مكتسبة بعد مرور ١٥ يوما على تاريخ ارسالها الا اذا عارضت فيها سلطة الوصاية .

المادة ١٦ - يحوز المعهد لتحقيق هدفه :

- مصالح مركزية منظمة في اقسام ،

- مصالح لا مركزية على مستوى الجهات ومديريات الفلاحة والاصلاح الزراعي للولايات ،

- مراكز ابتدائية وأخرى ثانوية موزعة عبر التراب الوطني .

(ا) يكون المركز الابتدائي الاداة التنفيذية لهدف المعهد . فهو ينسق عمل المراكز الثانوية ، ويضم المنشآت والمحطات والمختبرات والمزارع التجريبية والتجهيزات الملحقة الاخرى .

(ب) يقوم المركز الثانوي بمهام الدعم التقني للمنتجين في مجالات تكثير المواد النباتية وتعميمها وبالأعمال التجريبية .

الباب الرابع

التنظيم المالي

المادة ١٧ - تمسك محاسبة المعهد بالشكل الاداري طبقا لمخطط المحاسبة العام .

يعهد بمسك المحاسبة وادارة النقود الى عون محاسب يعين بموجب قرار من وزير المالية .

المادة ١٨ - يخضع المعهد للمراقبة المالية للدولة .

ويعين وزير المالية مراقبا ماليا للمعهد .

المادة ١٩ - تتكون موارد المعهد على وجه الخصوص مما يلي :

- موارد الاملاك والاموال ،

- الاتاوى أو الاجور المؤداة عن الاشغال أو الدراسات التي يقوم بها المعهد لفائدة أحد الافراد أو احدى الجماعات ،

- الموارد المادية للاستغلال والمتكونة من المبالغ الناتجة عن بيع المحاصيل والمنتجات الزراعية المرتبطة بنشاطاته ،

- ايراد بيع الكتب والبطاقات والمؤلفات التي ينشرها المعهد ،

- اعانات الدولة والجماعات أو الهيئات العمومية ،
- الهبات والوصايا .

المادة ٢٠ - تقدم ميزانية المعهد في فصول ومواد .

يعد المدير العام ميزانية المعهد ثم توجه للمصادقة الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ، ثم بعد ذلك الى وزير المالية وذلك في ظرف ٤٥ يوما على الاقل قبل بداية السنة المالية المتعلقة بها .

وتعتبر المصادقة على الميزانية مكتسبة بعد مرور ٤٥ يوما على تاريخ ارسالها الا اذا عارض فيها أحد الوزيرين .

وفي هذه الحالة يوجه المدير العام للمعهد في ظرف ٣٠ يوما من تاريخ تبليغ التحفظ ميزانية جديدة للمصادقة عليها .

المادة ٢١ - يرفع المدير العام للمعهد الى مجلس التوجيه في أول جلسة عادية له في السنة حساب التسيير مرفوقا بتقرير عن التسيير المالي للمعهد يتضمن كل المعلومات والشروح المفيدة . ثم يرفع هذا الحساب بعد ذلك للمصادقة الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

الباب الخامس

احكام مختلفة

المادة ٢٢ - تنقل محطات المعهد الوطني الجزائري للبحوث الزراعية والتي تستهدف دراسة الزراعات الحقلية ، الى معهد تنمية الزراعات الحقلية .

وتحدد كيفيات هذا النقل بقرار يصدر عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

المادة ٢٣ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق أول أكتوبر سنة ١٩٧٤ .

امر رقم ٧٤ - ٩١ مؤرخ في ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق أول أكتوبر سنة ١٩٧٤ يتضمن احداث معهد تنمية الزراعات الصناعية (١) .

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى ميثاق الثورة الزراعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٣ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن قانون الثورة الزراعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٧٨ المؤرخ في ٢٠ ذي الحجة عام ١٣٨٥ الموافق ١١ ابريل سنة ١٩٦٦ والمتضمن انشاء وتنظيم المعهد الوطني الجزائري للابحاث الزراعية المعدل والمتمم بموجب الامر رقم ٧٠ - ٦٦ المؤرخ في ١٤ شعبان ١٣٩٠ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

يامر بما يلي :

الباب الاول

احكام عامة

الفصل الاول

التسمية - الشخصية - المقر

المادة الاولى - تحدث تحت تسمية « معهد تنمية الزراعات الواسعة » والمعين فيما يلي بـ « المعهد » مؤسسة عمومية ذات طابع اداري وشخصية مدنية واستقلال مالي .

المادة ٢ - يوضع معهد تنمية الزراعات الواسعة تحت وصاية وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

المادة ٣ - يكون مقر المعهد في الجزائر العاصمة ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بموجب قرار من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

الفصل الثانى

الموضوع والأهداف والوسائل

المادة ٤ - يكلف المعهد بتنظيم تنمية انتاج الحبوب والاعلاف والخضر اليايسة والمسممة والزراعات الواسعة ، وذلك فى اطار الاهداف العامة للسياسة الزراعية .

ولهذا الغرض فانه يتولى اعداد السياسة الوطنية المتعلقة بالزراعات الواسعة وتطبيق برامج التنمية وتقديم المساعدة التقنية للمنتجين فى القطاعات التعاونية والمسيرة ذاتيا والخاصة والقيام بجميع اشغال البحث التطبيقي وفقا لتحديد المدرج فيما يلى :

- (١) يضع المعهد السياسة العامة المتعلقة بانتاج الزراعات الواسعة وذلك :
- باعداد مخططات التنمية ،
- اقتراح التدابير التقنية او النظامية المرتبطة بالانتاج وجودة المنتجات ،
- اعداد مخططات التنمية والتموين .

(ب) يقوم المعهد بالدراسات وباشغال البحث التطبيقي والتجريبى المتعلقة بالمشاكل الخاصة بالانتاج ولاسيما :

- اعتماد الانواع والاجناس لمختلف النواحي الطبيعية فى البلاد ،
- تقنيات الانتاج ،
- تقنولوجيا الانتاج ،
- تقنولوجيا الحبوب والاعلاف والخضر اليايسة .

(ج) يعمل على توفير لوازم النباتات الاساسية ولاسيما انتاج البذور ، فيقوم بالمحافظة عليها وتكييفها وتوزيعها .

ويمكنه تسيير الاستغلالات النموذجية .

ويقدم مساعدته للمنتجين وذلك عن طريق تنظيم حملات الشرح وتمارين الاتقان والتمرين الاضافى والمشاركة فى حملات الصحة النباتية والتكوين المهنى .

ويسهر المعهد على انجاز وتطبيق المهام المحددة فى هذه المادة .

المادة ٥ - يتعاون المعهد مع الهيئات والمعاهد المعنية وذلك فى اطار الاختصاصات الممنوحة له بموجب احكام المادة ٤ اعلاه ،

ويسهم بهذه الصفة فى اشغال البحث والتعليم والتكوين المهنى .

المادة ٦ - ينجز المعهد العمليات التجاربية المرتبطة بنشاطاته الرئيسية .

المادة ٧ - يختص المعهد بالقيام بالاعمال المدرجة ادناه وذلك بعد موافقة السلطة الوصية وفى اطار التشريع الجارى به العمل :

- ابرام كل اتفاق او عقد متعلق ببرنامج نشاطه مع المؤسسات الاجنبية او الوطنية ،
- الاسهام سواء فى الجزائر او فى الخارج فى الندوات والملتقيات المنظمة فى المواد التى تمت بصلة الى موضوعه ،
- اقتراح تخصيص المنح للبحث وكذلك التكليف بمهام مؤقتة ذات هدف علمى وبقصد القيام بالدراسات والتحقيقات والابحاث المتعلقة بنشاطات المعهد .

الباب الثانى

تنظيم وسير المعهد

المادة ٨ - يدير المعهد مجلس للتوجيه يوضع تحت سلطة مدير عام .

الفصل الاول

مجلس التوجيه

المادة ٩ - يتشكل مجلس التوجيه من (٢١) عضوا :

- مدير الانتاج النباتى ، رئيسا ،

جديدا بعد مهلة ثمانية أيام وحينئذ يجرى مجلس التوجيه مداولاته مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين .

وتقيد مداولات المجلس في محاضر ضمن سجل خاص ويوقع عليها الرئيس وكاتب الجلسة .

وتتخذ القرارات بالاغلبية البسيطة وعند تساوى الاصوات يرجح صوت الرئيس .

المادة ١٢ - يتداول مجلس التوجيه بناء على تقرير المدير العام للمعهد فيما يلي :
- التنظيم والتسيير العام والنظام الداخلي للمعهد ،

- برنامج العمل السنوى أو المتعدد السنوات وكذلك ميزانيات نشاطات السنة المنصرمة ،

- البرامج السنوية أو المتعددة السنوات للاستثمارات والقروض ،

- الشروط العامة لبرام الاتفاقيات والصفقات والمعاملات الاخرى الملزمة للمعهد ،

- الجداول التقريرية لمداخيل ومصاريف المعهد ،

- الحسابات السنوية ،

- النظام الحسابى والمالى ،

- القانون الاساسى وشروط دفع اجر المستخدمين ،

- قبول وتخصيص الهبات والوصايا .

وتعرض مداولات مجلس التوجيه على السلطة الوصية لتصادق عليها وذلك خلال مدة ال ١٥ يوما التالية لقرارها .

الفصل الثانى

مديرية المعهد

المادة ١٣ - يتصرف المدير العام للمعهد في اطار التوجيهات العامة لسلطة الوصاية ويكون مسؤولا عن التسيير العام للمعهد مع مراعاة صلاحيات مجلس التوجيه .

- مدير الدراسات والتخطيط ،

- مدير الادارة العامة ،

- مدير التربية الفلاحية ،

- المدير العام للمعهد الوطنى الجزائرى للابحاث الزراعية ،

- مدير المعهد الوطنى الزراعى ،

- ممثل كتابة الدولة للمياه ،

- مدير الميزانية والمراقبة بوزارة المالية ،

- مدير الصناعة الغذائية فى وزارة الصناعة والطاقة ،

- مدير البرامج فى كتابة الدولة للتخطيط ،

- ممثلان عن مستخدمى المعهد الوطنى لزراعة الاشجار المثمرة ،

- تسعة ممثلين عن منتجى القطاعات التعاونية والمسيرة ذاتيا والخاصة . وتتولى المنظمات انابة ممثلى المنتجين .

ويحضر اجتماعات مجلس التوجيه المدير العام للمعهد والمراقب المالى للمعهد وذلك بصفة استشارية .

ويجوز للمجلس ان يستمع الى كل شخص كفء يستطيع ان يفيد فى مداولاته ،

المادة ١٠ - يعقد مجلس التوجيه اجتماعين على الاقل فى السنة بدعوة من رئيسة .

ويجوز له ان يجتمع فى دورة طارئة بطلب من الرئيس او اذا طلب ذلك المدير العام او الثلث من اعضائه او بطلب السلطة الوصية .

ويحدد الرئيس بناء على اقتراح المدير العام جدول اعمال الاجتماعات ويوجهه مرفوقا بالاستدعاءات الى اعضاء مجلس التوجيه قبل الاجتماع بخمسة عشر يوما على الاقل ، ويجوز خفض هذا الاجل فى الدورات الطارئة .

المادة ١١ - لا يجوز لمجلس التوجيه ان يتداول قانونا الا بحضور نصف اعضائه على الاقل .

وعند عدم توفر النصاب القانونى يعقد اجتماعا

ويمثل المعهد في جميع نشاطاته المدنية ويمارس السلطة السلمية على المستخدمين .

ويضع التقارير التي ستقدم لمداولات لجنة التوجيه فيقدمها لمصادقة سلطة الوصاية .

ويكون المدير العام الامر بالصرف للميزانية العامة للمعهد وذلك ضمن الشروط المقررة في التنظيم الجاري به العمل .

ويقوم المدير العام بهذه الصفة بما يلي :

- وضع الميزانية والالتزام بمصاريف المعهد والامر بالصرف .

- ابرام جميع الصفقات والتمسقات والاتفاقيات ،

- ويمكنه تفويض امضائه الى مساعديه الرئيسيين في حدود صلاحياته ،

- يطبق نتائج مداولات لجنة التوجيه التي وافقت عليها سلطة الوصاية ،

- يتولى تحضير اجتماعات مجلس التوجيه ويمسك كتابته .

المادة ١٤ - يعين المدير العام بموجب مرسوم باقتراح من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

وتنتهى مهامه بنفس الطريقة .

ويساعده كاتب عام ورؤساء اقسام .

يعين الكاتب العام ورؤساء الاقسام بموجب قرار يتخذه الوزير باقتراح من المدير العام للمعهد وتنتهى مهامهم على نفس الشكل .

الباب الثالث

الوصاية على المعهد ومراقبته

المادة ١٥ - يحوز وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي جميع سلطات التوجيه والمراقبة على المعهد .

ويصادق بهذه الصفة على مداولات لجنة التوجيه ويجعلها نافذة .

تعتبر المصادقة على نتائج مداولات لجنة التوجيه مكتسبة بعد مرور ١٥ يوما على تاريخ ارسالها الا اذا عارضت فيها سلطة الوصاية .

المادة ١٦ - يحوز المعهد لتحقيق هدفه :

- مصالح مركزية منظمة في اقسام ،

- مصالح لامركزية على مستوى الجهـات ومديريات للفلاحة والاصلاح الزراعي للولايات ،

- مراكز ابتدائية واخرى ثانوية موزعة عبر التراب الوطني .

(ا) يكون المركز الابتدائي الاداة التنفيذية لهدف المعهد . فهو ينسق عمل المراكز الثانوية، ويضم المنشآت والمحطات والمختبرات والمزارع التجريبية والتجهيزات الملحقة الاخرى .

(ب) يقوم المركز الثانوى بمهام الدعم التقنى للمنتجين في مجالات تكثير المواد النباتية وتعميمها وبالاعمال التجريبية .

الباب الرابع

التنظيم المالي

المادة ١٧ - تمسك محاسبة المعهد بالشكل الاداري طبقا لمخطط المحاسبة العام .

يعهد بمسك المحاسبة وادارة النقود الى عون محاسب يعين بموجب قرار من وزير المالية .

المادة ١٨ - يخضع المعهد للمراقبة المالية للدولة .

ويعين وزير المالية مراقبا ماليا للمعهد .

المادة ١٩ - تتكون موارد المعهد على وجه الخصوص مما يلي :

- موارد الاملاك والاموال ،

- الاتاوى او الاجور المؤداة عن الاشغال او الدراسات التي يقوم بها المعهد لفائدة احد الافراد او احدى الجماعات ،

- الموارد العادية للاستغلال والمتكونة من المبالغ الناتجة عن بيع المحاصيل والمنتجات الزراعية المرتبطة بنشاطاته ،

- ايراد بيع الكتب والبطاقات والمؤلفات التي ينشرها المعهد ،

- اعانات الدولة والجماعات او الهيئات العمومية ،

- الهبات والوصايا .

المادة ٢٠ - تقدم ميزانية المعهد في فصول ومواد .

يعد المدير العام ميزانية المعهد ثم توجه للمصادقة الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ، ثم بعد ذلك الى وزير المالية وذلك في ظرف ٤٥ يوما على الاقل قبل بداية السنة المالية المتعلقة بها .

وتعتبر المصادقة على الميزانية مكتسبة بعد مرور (٤٥) يوما على تاريخ ارسالها الا اذا عارض فيها احد الوزيرين .

وفي هذه الحالة يوجه المدير العام للمعهد في ظرف (٣٠) يوما من تاريخ تبليغ التحفظ ميزانية جديدة للمصادقة عليها .

المادة ٢١ - يرفع المدير العام للمعهد الى مجلس التوجيه في اول جلسة عادية له في السنة حساب التسيير مرفوقا بتقرير عن التسيير المالي للمعهد يتضمن كل المعلومات والشروح المفيدة . ثم يرفع هذا الحساب بعد ذلك للمصادقة الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

الباب الخامس

احكام مختلفة

المادة ٢٢ - تنقل محطات المعهد الوطني الجزائري للابحاث الزراعية والتي تستهدف دراسة الزراعات الواسعة ، الى معهد تنمية الزراعات الواسعة .

وتحدد كيفيات هذا النقل بقرار يصدر عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

المادة ٢٣ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق اول أكتوبر سنة ١٩٧٤ .

امر رقم ٧٤ - ٩٢ مؤرخ في ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق اول أكتوبر سنة ١٩٧٤ يتضمن احداث معهد تنمية زراعة البقول (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى ميثاق الثورة الزراعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٣ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن قانون الثورة الزراعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٧٨ المؤرخ في ٢٠ ذي الحجة عام ١٣٨٥ الموافق ١١ ابريل سنة ١٩٦٦ والمتضمن انشاء وتنظيم المعهد الوطني الجزائري للابحاث الزراعية المعدل والمتمم بموجب الامر رقم ٧٠ - ٦٦ المؤرخ في ١٤ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠ ،

يامر بما يل :

الباب الاول

احكام عامة

الفصل الاول

التسمية - الشخصية - المقر

المادة الاولى - تحدث تحت تسمية « معهد زراعات البقول » والمعين فيما يل ب « المعهد » مؤسسة عمومية ذات طابع اداري وشخصية مدنية واستقلال مالي .

المادة ٢ - يوضع معهد تنمية زراعات البقول تحت وصاية وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

المادة ٣ - يكون مقر المعهد في الجزائر العاصمة ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بموجب قرار من وزير الفلاحة والاصـلاح الزراعى .

الفصل الثانى

الموضوع والاهداف والوسائل

المادة ٤ - يكلف المعهد بتنظيم تنمية انتاج زراعات البقول وذلك فى اطار الاهداف العامة للسياسة الزراعية .

ولهذا الغرض فانه يتولى اعداد السياسة الوطنية المتعلقة بزراعات البقول وتطبيق برامج التنمية وتقديم المساعدة التقنية للمنتجين فى القطاعات التعاونية والمسـير ذاتيا والخاصة والقيام بجميع اشغال البحث التطبقى وفقا للتحديد المدرج فيما يلى :

(١) يضع المعهد السياسة العامة المتعلقة بانتاج زراعات البقول وذلك :

- اعداد مخططات التنمية ،

- اقتراح التدابير التقنية او النظامية المرتبطة بالانتاج وجودة المنتجات ،

- اعداد مخططات التنمية والتمويل .

(ب) يقوم المعهد بالدراسات وباشغال البحث التطبقى والتجريبى المتعلقة بالمشاكل الخاصة بالانتاج ولاسيما :

- اعتماد الانواع والاجناس لمختلف النواحي الطبيعية فى البلاد ،

- تقنيات الانتاج ،

- تقنولوجيا الفواكه .

(ج) يعمل على توفير لوازم النباتات الاساسية ولاسيما انتاج البذور والغراس ، فيقوم بالمحافظة عليها وتكييفها وتوزيعها .

ويمكنه تسيير التعاونيسـات والاستغلالات النموذجية .

ويقسـم مساعدته للمنتجين وذلك عن طريق تنظيم حملات الشرح وتمارين الاتقان والتمرين الاضافى والمشاركة فى حملات الصحة النباتية والتكوين المهنى .

ويسهر المعهد على انجاز وتطبيق المهام المحددة فى هذه المادة .

المادة ٥ - يتعاون المعهد مع الهيئات والمعاهد المعنية وذلك فى اطار الاختصاصات الممنوحة له بموجب احكام المادة ٤ اعلاه .

ويسهم بهذه الصفة فى اشغال البحث والتعليم والتكوين المهنى .

المادة ٦ - ينجز المعهد العمليات التجارية المرتبطة بنشاطاته الرئيسية .

المادة ٧ - يختص المعهد بالقيام بالاعمال المدرجة ادناه وذلك بعد موافقة السلطة الوصية وفى اطار التشريع الجارى به العمل :

- ابرام كل اتفاق او عقد متعلق ببرنامـج نشاطه مع الهيئات الاجنبية او الوطنية ،

- الاسهام سواء فى الجزائر او فى الخارج فى الندوات والمـلتقيات المنظمة فى المواد التى تتصل الى موضوعه ،

- اقتراح تخصيص المنسـح للبحث وكذلك التـكليف بمهام مؤقتة ذات هدف علمى وبقصد القيام بالدراسات والتحقيقات والابـحاث المتعلقة بنشاط المعهد .

الباب الثانى

تنظيم وسير المعهد

المادة ٨ - يدير المعهد مجلس للتوجيه يوضع تحت سلطة مدير عام .

الفصل الاول

مجلس التوجيه

المادة ٩ - يتشكل مجلس التوجيه من ٢٢ عضوا :

- مدير الانتاج النباتي ، رئيسا ،
- مدير الدراسات والتخطيط ،
- مدير الادارة العامة ،
- مدير التربية الفلاحية ،

- المدير العام للمعهد الوطني الجزائري
للأبحاث الزراعية ،

- مدير المعهد الوطني الزراعي ،
- مدير عام مكتب الفواكه والخضر في الجزائر ،
- ممثل كتابة الدولة للمياه ،
- مدير الميزانية والمراقبة بوزارة المالية ،

- مدير الصناعات الغذائية في وزارة الصناعة
والطاقة ،

- مدير البرامج في كتابة الدولة للتخطيط ،
- ممثلان عن مستخدمي المعهد الوطني لزراعة
البقول ،

- تسعة ممثلين عن منتجي القطاعات التعاونية
والمسيرة ذاتيا والخاصة . وتتولى المنظمات اناة
ممثل المنتجين .

ويحضر اجتماعات مجلس التوجيه المدير العام
للمعهد والمراقب المالي للمعهد وذلك بصـفـة
استشارية .

ويجوز للمجلس أن يستمع الى كل شخص كلف
يستطيع أن يفيد في مداولاته .

المادة ١٠ - يعقد مجلس التوجيه اجتماعين
على الاقل في السنة بدعوة من رئيسه .

ويجوز له أن يجتمع في دورة طارئة بطلب من
الرئيس أو اذا طلب ذلك المدير العام أو الثلث من
أعضائه أو بطلب السلطة الوصية .

ويحدد الرئيس بناء على اقتراح المدير العام
جدول أعمال الاجتماعات ويوجهه مرفوقا
بالاستدعاءات الى أعضاء مجلس التوجيه قبل
الاجتماع بخمسة عشر يوما على الاقل ، ويجوز
خفض هذا الاجل في الدورات الطارئة .

المادة ١١ - لايجوز لمجلس التوجيه ان يتداول
قانونا الا بحضور نصف أعضائه على الاقل .

وعند عدم توفر النصاب القانوني يعقد اجتماعا
جديدا بعد مهلة ثمانية أيام وحينئذ يجري مجلس
التوجيه مداولاته مهما كان عدد الأعضاء
الحاضرين .

وتقيد مداولات المجلس في محاضر ضمن سجل
خاص ويوقع عليها الرئيس وكاتب الجلسة .

وتتخذ القرارات بالاغلبية البسيطة وعند
تساوي الاصوات يرجع صوت الرئيس .

المادة ١٢ - يتداول مجلس التوجيه بناء على
تقرير المدير العام للمعهد فيما يلي :

- التنظيم والتسيير العام والنظام الداخلي
للمعهد ،

- برنامج العمل السنوي أو المتعدد السنوات
وكذلك ميزانيات نشاطات السنة المنصرمة ،

- البرامج السنوية أو المتعددة السـنـوات
للاستثمارات والقروض

- الشروط العامة لبرام الاتفاقيات والصفقات
والمعاملات الاخرى الملزمة للمعهد ،

- الجداول التقديرية لمداخيل ومصاريف
المعهد ،

- الحسابات السنوية ،

- النظام الحسابي والمالي ،

- القانون الاساسي وشروط دفع أجـر
المستخدمين ،

- قبول وتخصيص الهبات والوصايا .

وتعرض مداولات مجلس التوجيه على السلطة
الوصية لتصادق عليها وذلك خلال مدة الـ ١٥
يوما التالية لقرارها .

الفصل الثاني

مديرية المعهد

المادة ١٣ - يتصرف المدير العام للمعهد في اطار
التوجيهات العامة لسلطة الوصاية ويكون مسؤولا
عن التسيير العام للمعهد مع مراعاة صلاحيات
مجلس التوجيه .

ويمثل المعهد في جميع نشاطاته المدنية ويمارس
السلطة السلمية على المستخدمين .

ويضع التقارير التي ستقدم لمداولات لجنة التوجيه فيقدمها لمصادقة سلطة الوصاية .

ويكون المدير العام الأمر بالصرف للميزانية العامة للمعهد وذلك ضمن الشروط المقررة في التنظيم الجاري به العمل .

ويقوم المدير العام بهذه الصفة بما يلي :

- وضع الميزانية والالتزام بمصاريف المعهد والأمر بالصرف ،

- إبرام جميع الصفقات والتعاقدات والاتفاقيات ،

- ويمكنه تفويض امضائه الى مساعديه الرئيسيين في حدود صلاحياته ،

- يطبق نتائج مداولات لجنة التوجيه التي وافقت عليها سلطة الوصاية ،

- يتولى تحضير اجتماعات مجلس التوجيه ويمسك كتابته .

المادة ١٤ - يعين المدير العام بموجب مرسوم باقتراح من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

وتنهي مهامه بنفس الطريقة .

ويساعده كاتب عام ورؤساء أقسام .

يعين الكاتب العام ورؤساء الاقسام بموجب قرار يتخذه الوزير باقتراح من المدير العام للمعهد وتنتهي مهامهم على نفس الشكل .

الباب الثالث

الوصاية على المعهد ومراقبته

المادة ١٥ - يحوز وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي جميع سلطات التوجيه والمراقبة على المعهد .

ويصادق بهذه الصفة على مداولات لجنة التوجيه ويجعلها نافذة .

تعتبر المصادقة على نتائج مداولات لجنة التوجيه مكتسبة بعد مرور ١٥ يوما على تاريخ ارسالها الا اذا عارضت فيها سلطة الوصاية .

المادة ١٦ - يحوز المعهد لتحقيق هدفه :

- مصالح مركزية منظمة في أقسام ،

- مصالح لا مركزية على مستوى الجهات ومديريات للفلاحة والاصلاح الزراعي للولايات ،

- مراكز ابتدائية وأخرى ثانوية موزعة عبر التراب الوطني .

(أ) يكون المركز الابتدائي الاداة التنفيذية لهدف المعهد . فهو ينسق عمل المراكز الثانوية . ويضم المنشآت والمحطات والمختبرات والمزارع التجريبية والتجهيزات الملحقه الاخرى .

(ب) يقوم المركز الثانوي بمهام الدعم التقني للمنتجين في مجالات تكثير المواد النباتية وتعميمها وبالأعمال التجريبية .

الباب الرابع

التنظيم المالي

المادة ١٧ - تمسك محاسبة المعهد بالشكل الاداري طبقا لمخطط المحاسبة العام .

يعهد بمسك المحاسبة وادارة النقود الى عون محاسب يعين بموجب قرار من وزير المالية .

المادة ١٨ - يخضع المعهد للمراقبة المالية للدولة .

ويعين وزير المالية مراقبا ماليا للمعهد .

المادة ١٩ - تتكون موارد المعهد على وجه الخصوص مما يلي :

- موارد الاملاك والاموال ،

- الاتاوى أو الاجور المؤداة من الاشغال أو الدراسات التي يقوم بها المعهد لفائدة أحد الافراد أو إحدى الجماعات ،

- الموارد العادية للاستغلال والمتكونة من المبالغ الناتجة عن بيع المحاصيل والمنتجات الزراعية المرتبطة بنشاطاته ،

- ايراد بيع الكتب والبطاقات والمؤلفات التي ينشرها المعهد ،

- اعانات الدولة والجماعات أو الهيئات العمومية ،

- الهبات والوصايا .

المادة ٢٠ - تقدم ميزانية المعهد في فصول ومواد .

يعد المدير العام ميزانية المعهد ثم توجه للمصادقة الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ، ثم بعد ذلك الى وزير المالية وذلك في ظرف (٤٥) يوما على الاقل قبل بداية السنة المالية المتعلقة بها .

وتعتبر المصادقة على الميزانية مكتسبة بعد مرور (٤٥) يوما على تاريخ ارسالها الا اذا عارض فيها أحد الوزيرين .

وفي هذه الحالة يوجه المدير العام للمعهد في ظرف (٣٠) يوما من تاريخ تبليغ التحفظ ميزانية جديدة للمصادقة عليها .

المادة ٢١ - يرفع المدير العام للمعهد الى مجلس التوجيه في أول جلسة عادية له في السنة حساب التسيير مرفوقا بتقرير عن التسيير المالي للمعهد يتضمن كل المعلومات والشروح المفيدة . ثم يرفع هذا الحساب بعد ذلك للمصادقة الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

الباب الخامس

احكام مختلفة

المادة ٢٢ - تنقل محطات المعهد الوطني الجزائري للابحاث الزراعية والتي تستهدف دراسة الزراعات الحقلية ، الى معهد تنمية زراعات البقول .

وتحدد كيفيات هذا النقل بقرار يصدر عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

المادة ٢٣ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق أول أكتوبر سنة ١٩٧٤ .

امر رقم ٧٤ - ٩٣ مؤرخ في ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق أول أكتوبر سنة ١٩٧٤ يتضمن احداث معهد تنمية زراعة اشجار الفواكه (١) باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى ميثاق الثورة الزراعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٣ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن قانون الثورة الزراعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٧٨ المؤرخ في ٢٠ ذى الحجة عام ١٣٨٥ الموافق ١١ ابريل سنة ١٩٦٦ والمتضمن انشاء وتنظيم المعهد الوطني الجزائري للابحاث الزراعية المعدل والمتمم بموجب الامر رقم ٧٠ - ٦٦ المؤرخ في ١٤ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠ ،

يامر بما يل :

الباب الاول

احكام عامة

الفصل الاول

التسمية - الشخصية - المقر

المادة الاولى - تحدث تحت تسمية « معهد تنمية زراعة اشجار الفواكه » والمعين فيما يلي بـ « المعهد » مؤسسة عمومية ذات طابع اداري وشخصية مدنية واستقلال مالي .

المادة ٢ - يوضع معهد تنمية زراعة اشجار الفواكه تحت وصاية وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

المادة ٣ - يكون مقر المعهد في الجزائر العاصمة

ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بموجب قرار من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

الفصل الثانى

الموضوع والاهداف والوسائل

المادة ٤ - يكلف المعهد بتنظيم تنمية انتاج الفواكه فى اطار الاهداف العامة للسياسة الزراعية .

ولهذا الغرض فانه يتولى اعداد السياسة الوطنية المتعلقة بالفواكه وتطبيق برامج التنمية وتقديم المساعدة التقنية للمنتجين فى القطاعات التعاونية والمسيرة ذاتيا والحاصة والقيام بجميع اشغال البحث التطبيقي وفقا للتحديد المدرج فيما يلى :

(أ) يضع المعهد السياسة العامة المتعلقة بانتاج الفواكه وذلك :

- باعداد مخططات التنمية ،

- اقتراح التدابير التقنية او النظامية المرتبطة بالانتاج وجودة المنتجات ،

- اعداد مخططات التنمية والتموين .

(ب) يقوم المعهد بالدراسات وباشغال البحث التطبيقي والتجريبى المتعلقة بالمشاكل الخاصة بالانتاج ولا سيما :

- اعتماد الأنواع والاجناس لمختلف النواحي الطبيعية فى البلاد ،

- تقنيات الانتاج ،

- تسيير البساتين ،

(ج) ينظم تكثير لوازم النباتات الاساسية فيقوم بالمحافظة عليها وتكييفها وتوزيعها .

ويمكنه تسيير مشاتل الفاكهة .

(د) يقدم مساعدته للمنتجين وذلك عن طريق تنظيم حملات الشرح وتمارين الاتقان والتمرين الاضافى والمشاركة فى التكوين المهني وحملات الصحة النباتية .

ويسهر المعهد على انجاز وتطبيق المهام المحددة فى هذه المادة .

المادة ٥ - يتعاون المعهد مع الهيئات والمعاهد المعنية وذلك فى اطار الاختصاصات الممنوحة له بموجب احكام المادة ٤ اهلاه .

ويسهم بهذه الصفة فى اشغال البحث والتعليم والتكوين المهني .

المادة ٦ - ينجز المعهد العمليات التجارية المرتبطة بنشاطاته الرئيسية .

المادة ٧ - يختص المعهد بالقيام بالاعمال المدرجة ادناه وذلك بعد موافقة السلطة الوصية وفى اطار التشريع الجارى به العمل :

- ابرام كل اتفاق او عقد متعلق ببرنامج نشاطه مع المؤسسات الاجنبية او الوطنية ،

- الاسهام سواء فى الجزائر او فى الخارج فى الندوات والملتقيات المنظمة فى المواد التى تمت بصلة الى موضوعه ،

- اقتراح تخصيص المنح للبحث وكذلك التكليف بمهام مؤقتة ذات هدف علمي وبقصد القيام بالدراسات والتحقيقات والابحاث المتعلقة بنشاطات المعهد .

الباب الثانى

تنظيم وسير المعهد

المادة ٨ - يدير المعهد مجلس التوجيه ويوضع تحت سلطة مدير عام .

الفصل الاول

مجلس التوجيه

المادة ٩ - يتشكل مجلس التوجيه من (٢١) عضوا :

- مدير الانتاج النباتي ، رئيسا ،

- مدير الدراسات والتخطيط ،

- مدير الادارة العامة ،

- مدير التربية الفلاحية ،

- المدير العام للمعهد الوطنى الجزائرى

للابحاث الزراعية ،

- مدير المعهد الوطني الزراعي ،

- ممثل كتابة الدولة للمياه ،

- مدير الميزانية والمراقبة بوزارة المالية ،

- مدير الصناعات الغذائية في وزارة الصناعة والطاقة ،

- مدير البرامج في كتابة الدولة للتخطيط ،

- ممثلان عن مستخدمي المعهد الوطني لزراعة الاشجار المثمرة ،

- تسعة ممثلين عن منتجي القطاعات التعاونية والمسييرة ذاتيا والخاصة . وتتولى المنظمات امانة محثل المنتجين .

ويحضر اجتماعات مجلس التوجيه المدير العام للمعهد والمراقب المالي للمعهد وذلك بصفة استشارية .

ويجوز للمجلس أن يستمع الى كل شخص كفاء يستطيع أن يفيد في مداولاته .

المادة ١٠ - يعقد مجلس التوجيه اجتماعين على الاقل في السنة بدعوة من رئيسه .

وبالاضافة الى ذلك يجوز له أن يعقد دورة طارئة بطلب من الرئيس أو اذا طلب ذلك المدير العام أو الثلث من أعضائه أو بطلب السلطة الوصية .

ويحدد الرئيس بناء على اقتراح المدير العام جدول أعمال الاجتماعات ويوجهه مرفوقا بالاستدعاءات الى أعضاء مجلس التوجيه قبل الاجتماع بخمسة عشر يوما على الاقل ، ويجوز خفض هذا الاجل في الدورات الطارئة .

المادة ١١ - لا يجوز لمجلس التوجيه أن يتداول قانونا الا بحضور نصف أعضائه على الاقل .

وعند عدم توفر النصاب القانوني يعقد اجتماع جديد بعد مهلة ثمانية أيام وحينئذ يجرى مجلس التوجيه مداولاته مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين .

وتقيد مداولات المجلس في محاضر ضمن سجل خاص ويوقع عليها الرئيس وكاتب الجلسة .

وتتخذ القرارات بالاغلبية البسيطة وعند تساوى الأصوات يرجح صوت الرئيس .

المادة ١٢ : يتداول مجلس التوجيه بناء على تقرير المدير العام للمعهد فيما يلي :

- التنظيم والتسيير العام والنظام الداخلي للمعهد ،

- برنامج العمل السنوي أو المتعدد السنوات وكذلك ميزانيات نشاطات السنة المنصرمة ،

- البرامج السنوية أو المتعددة السنوات للاستثمارات والقروض ،

- الشروط العامة لبرام الاتفاقيات والصفقات والمعاملات الاخرى الملزمة للمعهد ،

- الجداول التقديرية لمداخيل ومصاريف المعهد ،

- الحسابات السنوية ،

- النظام الحسابي والمالي ،

- القانون الاساسي وشروط دفع أجر المستخدمين ،

- قبول وتخصيص الهبات والوصايا .

وتعرض مداولات مجلس التوجيه على السلطة الوصية لتصادق عليها وذلك خلال مدة ال ١٥ يوما التالية لقرارها .

الفصل الثاني

مديرية المعهد

المادة ١٣ - يتصرف المدير العام للمعهد في اطار التوجيهات العامة لسلطة الوصاية ويكون مسؤولا عن التسيير العام للمعهد مع مراعاة صلاحيات مجلس التوجيه .

ويمثل المعهد في جميع نشاطاته المدنية ويمارس السلطة السلمية على المستخدمين .

ويضع التقارير التي ستقدم لمداولات لجنة التوجيه فيقدمها لمصادقة سلطة الوصاية .

ويكون المدير العام الامر بالصرف للميزانية العامة للمعهد وذلك ضمن الشروط المقررة في التنظيم الجاري به العمل .

ويضم المنشآت والمحطات والمختبرات والمزارع
التجريبية والتجهيزات الملحقة الأخرى .

(ب) يقوم المركز الثانوى بمهام الدعم التقنى
للمنتجين والمختبرات والمزارع التجريبية
والتجهيزات الملحقة الأخرى .

الباب الرابع التنظيم المالى

المادة ١٧ - تمسك محاسبة المعهد بالشكل
الادارى طبقا لمخطط المحاسبة العام .

يعمد بمسك المحاسبة وإدارة النقود الى عون
محاسب يعين بموجب قرار من وزير المالية .

المادة ١٨ - يخضع المعهد للمراقبة المالية
للدولة .

ويعين وزير المالية مراقبا ماليا للمعهد .

المادة ١٩ - تتكون موارد المعهد على وجه
الخصوص مما يلى :

- موارد الاملاك والاموال ،

- الاتاوى أو الاجور المؤداة عن الاشغال أو
الدراسات التى يقوم بها المعهد لفائدة أحد الافراد
أو إحدى الجماعات ،

- الموارد العادية للاستغلال والمتكونة من
المبالغ الناتجة عن بيع المحاصيل والمنتجات
الزراعية المرتبطة بنشاطاته ،

- ايراد بيع الكتب والبطاقات والمؤلفات التى
ينشرها المعهد ،

- اعانات الدولة والجماعات أو الهيئات
العمومية ،

- الهبات والوصايا .

المادة ٢٠ - تقدم ميزانية المعهد فى فصول
ومواد .

يعد المدير العام ميزانية المعهد ثم توجه
للمصادقة الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى
ثم بعد ذلك الى وزير المالية وذلك فى ظرف (٤٥)
يوما على الاقل قبل بداية السنة المالية المتعلقة
بها .

ويقوم المدير العام بهذه الصفة ، بما يلى :
- وضع الميزانية والالتزام بمصاريف المعهد
والامر بالصرف ،

- ابرام جميع الصفقات والتعاقدات
والاتفاقيات ،

- ويمكنه تفويض امضائه الى مساعديه
الرئيسيين فى حدود صلاحياته ،

- يطبق نتائج مداولات لجنة التوجيه التى
وافقت عليها سلطة الوصاية ،

- يتولى تحضير اجتماعات مجلس التوجيه
ويمسك كتابته .

المادة ١٤ - يعين المدير العام بموجب مرسوم
باقترح من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

وتنهى مهامه بنفس الطريقة .

ويساعده كاتب عام ورؤساء أقسام .

يعين الكاتب العام ورؤساء الاقسام بموجب
قرار يتخذه الوزير باقتراح من المدير العام للمعهد
وتنهى مهامهم على نفس الشكل .

الباب الثالث

الوصاية على المعهد ومراقبته

المادة ١٥ - يحوز وزير الفلاحة والاصلاح
الزراعى جميع سلطات التوجيه والمراقبة على
المعهد .

ويصادق بهذه الصفة على مداولات لجنة التوجيه
ويجعلها نافذة .

تعتبر المصادقة على نتائج مداولات لجنة التوجيه
مكتسبة بعد مرور ١٥ يوما على تاريخ ارسالها
الا اذا عارضت فيها سلطة الوصاية .

المادة ١٦ - يحوز المعهد لتحقيق هدفه :

- مصالح مركزية منظمة فى أقسام ،

- مصالح لا مركزية على مستوى الجهات
ومديريات للفلاحة والاصلاح الزراعى للولايات ،

- مراكز ابتدائية وأخرى ثانوية موزعة عبر
التراب الوطنى .

(١) يكون المركز الابتدائى الاداة التنفيذية
لهدف المعهد . فهو ينسق عمل المراكز الثانوية ،

وتعتبر المصادقة على الميزانية مكتسبة بعد مرور (٤٥) يوما على تاريخ ارسالها الا اذا عارض فيها أحد الوزراء .

وفي هذه الحالة يوجه المدير العام للمعهد في ظرف (٣٠) يوما من تاريخ تبليغ التحفظ ميزانية جديدة للمصادقة عليها .

المادة ٢١ - يرفع المدير العام للمعهد الى مجلس التوجيه في أول جلسة عادية له في السنة حساب التسيير مرفوقا بتقرير عن التسيير المالي للمعهد يتضمن كل المعلومات والشروح المفيدة . ثم يرفع هذا الحساب بعد ذلك للمصادقة الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

الباب الخامس

احكام مختلفة

المادة ٢٢ - تنقل محطات المعهد الوطني الجزائري للابحاث الزراعية والتي تستهدف دراسة زراعة اشجار الفواكه الى معهد تنمية زراعة اشجار الفواكه .

وتحدد كفاءات هذا النقل بقرار يصدر عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

المادة ٢٣ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٤ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق أول أكتوبر سنة ١٩٧٤ .

امر رقم ٧٥ - ٢٩ مؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ يتضمن تنظيم المدرسة الوطنية للفنون الجميلة (١) باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الاخبار والثقافة ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى

الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٤ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ٣١ المؤرخ في ٩ محرم عام ١٣٨٥ الموافق ٢٢ يناير سنة ١٩٧٥ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الاخبار والثقافة .

يامر بما يل :

الباب الاول

التنظيم والهدف

المادة الاولى - يصادق على تنظيم المدرسة الوطنية للفنون الجميلة وفقا للاحكام التالية .

المادة ٢ - ان المدرسة الوطنية للفنون الجميلة مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وهي موضوعة تحت وصاية وزارة الاخبار والثقافة ويوجد مقرها بمدينة الجزائر يجوز لوزير الاخبار والثقافة ان يحدث او يلغى بقرار فروعاً للمدرسة الوطنية للفنون الجميلة في أى مكان من التراب الوطني .

المادة ٣ - ان المدرسة الوطنية للفنون الجميلة تهدف الى ما يل :

١ - تكوين اطارات متوسطة ضرورية لتنمية البلاد في ميسادين الفنون الجميلة والمتاحف والتماثيل والآثار .

الفصل الثاني

مجلس الادارة

المادة ٩ - يتكون مجلس الادارة للمدرسة الوطنية للفنون الجميلة كالاتي :

- ممثل وزير الاخبار والثقافة ، رئيسا ،
- مدير الفنون الجميلة والتماثيل والمناظر الجميلة بوزارة الاخبار والثقافة ، نائب رئيس ،
- ممثل وزير التعليم الابتدائي والثانوي ،
- ممثل الوزير المكلف بالمالية ،
- ممثل الوزير المكلف بالتخطيط ،
- ثلاث شخصيات يختارهم وزير الاخبار والثقافة على أساس كفاءتهم أو تخصصهم في مجال الفنون الجميلة ،

- ثلاثة ممثلين عن المعلمين .
- ممثل عن الطلبة .

المادة ١٠ - تعين الشخصيات التي يختارها وزير الاخبار والثقافة لمدة عامين .

ينتخب ممثلو المعلمين والطلبة من قبل زملائهم لمدة سنة .

ان انتداب الاعضاء المعلمين بموجب وظيفتهم ينتهي مع اعفائهم من هذه الوظيفة .

المادة ١١ - يجتمع مجلس الادارة في دورة عادية ، على الاقل مرتين في السنة باستدعاء من رئيسه .

ويجوز له الاجتماع في دورة غير عادية أما بطلب من الرئيس أو مدير المؤسسة أو ثلث الاعضاء .

يعد المدير جدول أعمال الاجتماعات وترسل الاستدعاءات مصحوبة بجدول الأعمال بشمانية أيام على الاقل قبل الاجتماع .

المادة ١٢ - يتداول مجلس الادارة بناء على تقرير مدير المدرسة حول مشروع ميزانية المدرسة وتسييرها ويحدد بعد استشارة مجلس التوجيه تنظيم الدراسة والتمرينات وكذلك مختلف المواد التي تعفى في المدرسة .

٢ - تكوين أساتذة التعليم المتوسط لتدريس المواد الفنية .

٣ - جمع الوثائق الخاصة بنشاطات التكوين والبحث عنها .

٤ - المساهمة في اثراء الفنون في اطار الثورة الثقافية .

٥ - تنمية التبادل الدولي ، خاصة في مجال التكوين .

٦ - القيام ، في اطار الاعمال التطبيقية ذات الطابع البيداغوجي ، بانجاز دراسات ومشاريع لفائدة الدولة والجماعات والمؤسسات العمومية ، وفي هذه الحالة ، فان رأى مجلس المديرية والاذن المسبق للوزارة صاحبة الوصاية يكونان ضروريين .

الباب الثاني

التنظيم الاداري

المادة ٤ - يسير المدرسة الوطنية للفنون الجميلة مدير يساعده مجلس للادارة .

الفصل الاول

المدير

المادة ٥ - يعين المدير بمرسوم باقتراح من سلطة الوصاية وتنتهى مهامه بنفس الطريقة .

المادة ٦ - يساعد المدير كاتب عام ومدير للدراسات يعينان بقرار من وزير الاخبار والثقافة ، وتنتهى مهامهما بنفس الطريقة .

المادة ٧ - يتولى المدير حسن تسيير المدرسة، ويمارس السلطة السلمية على جميع الموظفين الموضوعين تحت اشرافه .

المادة ٨ - يضع المدير مشروع الميزانية ويلتزم ويأمر بالمصاريف ، ويبرم جميع الصفقات والاتفاقات والاتفاقيات في اطار التنظيم الجارى به العمل كما انه يدافع عن المدرسة في جميع القضايا المدنية ويمثلها أمام أى محكمة ويضع ، في نهاية السنة المالية تقريرا عاما عن النشاط الذى يحيله على السلطة الوصية .

الباب الثالث

التنظيم البيداغوجي

الفصل الاول

مجلس التوجيه

المادة ١٣ - يتكون مجلس التوجيه مما يلي :

- مدير المدرسة الوطنية للفنون الجميلة ،
رئيسا ،

- رؤساء الاقسام المنصوص عليهم في المادة
١٩ ،

- ممثلو المعلمين لدى مجلس الادارة ومجلس
الفرع ،

- ممثل الطلبة لدى مجلس الادارة .

المادة ١٤ - يسهر مجلس الادارة على تطبيق
الطرق البيداغوجية وفقا للتوجيه العام للتعليم
بالمدرسة ، ويتولى مجلس الادارة ، من جهة
أخرى دراسة وتبني كل الاجراءات التي من
شأنها أن تطور هذا التعليم تمشيا مع المتطلبات
الجديدة .

المادة ١٥ - يتحتم على مجلس التوجيه أن يحدد
طريقة تقييم عمل التلاميذ .

المادة ١٦ - يمكن لمجلس التوجيه أن يستشير
كل شخص يراه مفيدا نظرا لكفاءته بخصوص
المسائل المدرجة في جدول الاعمال .

المادة ١٧ - أن ممثلي المعلمين ماعدا رؤساء
الفروع يعينون لمدة سنتين بموجب مقرر من وزير
الاخبار والثقافة .

وان انتداب الاعضاء المعينين على أساس وظائفهم
ينتهي مع انتهاء هذه الاخيرة .

وعند شغور مقعد لسبب ما ، يكمل العضو
الجديد فترة انتداب سلفه .

المادة ١٨ - يجتمع مجلس التوجيه في دورة
عادية ، كل شهرين باستدعاء من رئيسه . ويمكنه
الاجتماع في دورة غير عادية بطلب من الرئيس
او من ثلث أعضائه .

الفصل الثاني

مجلس الفروع

المادة ١٩ - تشتمل المدرسة الوطنية للفنون
الجميلة على ثلاثة فروع مختصة في مختلف
مجالات الفنون .

(أ) فرع الفنون الجميلة ،

(ب) فرع المتاحف ،

(ج) فرع التماثيل والآثار القديمة .

وينشط كل فرع بواسطة مجلس فرع .

المادة ٢٠ - يتكون مجلس الفرع كالاتي :

- مدير الدراسات ،

- رئيس الفرع ،

- معلمان ينتخبان لمدة عامين .

- طالب ينتخب لمدة سنة واحدة .

المادة ٢١ - يقدم مجلس الفرع لمجلس التوجيه
مشاريع البرامج ، وينظم الاعمال التطبيقية للتعليم
ويسهر على تطبيق البرامج البيداغوجية وفقا
لتعليمات مجلس التوجيه .

الباب الرابع

التنظيم المالي

الفصل الاول

الميزانية

المادة ٢٢ - يوجه مشروع ميزانية المدرسة الذي
يعده المدير الى وزير الوصاية والوزير المكلف
بالمالية وذلك بعد أخذ رأي مجلس الادارة
وتعتبر المصادقة على الميزانية تامة بعد ٤٥ يوما
من تاريخ ارسالها اذا لم يعارض فيها أحد
الوزيرين .

واذا كان الامر غير ذلك ، فإن المدير يرسل ،
في ظرف ١٥ يوما من تاريخ الاشعار بالمعارضة ،
مشروعا جديدا للميزانية قصد المصادقة عليه .
وتعتبر هذه المصادقة تامة بعد ٣٠ يوما من تاريخ
ارسال مشروع الميزانية الجديد وبشرط الا يبدى
الوزيران المعنيان معارضتهما له خلال المدة
المذكورة .

واذا لم تحصل المصادقة على الميزانية في بداية السنة المالية ، يؤذن للمدير بأن يستخرج المصاريف الضرورية لسير المدرسة في حدود التقديرات المناسبة للميزانية المصادق عليها بالنسبة للسنة المالية السابقة .

المادة ٢٣ - تتضمن ميزانية المؤسسات بابا للمداخيل وبابا للمصاريف .

تشتمل المداخيل على ما يلي :
- اعانات التجهيز والتسوير الممنوحة من قبل الدولة والجماعات ،

- الهبات والوصايا العمومية أو الخاصة بما في ذلك هبات الدولة وهبات المنظمات الدولية ، العمومية أو الخاصة التي توافق عليها السلطة الوصية ،

- المواد المختلفة التي لها صلة بنشاط المدرسة .

وتشتمل المصاريف على ما يلي :
- مصاريف التسير والدراسات والابحاث وبصفة عامة جميع المصاريف الضرورية لتحقيق اهداف المؤسسة .

الفصل الثاني

المحاسبة والميزانية المالية

المادة ٢٤ - يمارس المحاسب مهامه في اطار التنظيم الجارى به العمل .

المادة ٢٥ - يوضع حساب التسير من طرف العون المحاسب ثم يحال من قبل المدير على مجلس ادارة المدرسة قبل الفاتح من مايو الذى يتبع اختتام السنة المالية مصحوبا بتقرير يتضمن جميع التطورات والشروح اللازمة حول التسير المالى للمؤسسة . وبعد ذلك يقدم مصحوبا بتقرير المدير وملاحظات المراقب المالى ، الى وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية للمصادقة عليه .

المادة ٢٦ - تخضع المؤسسة للمراقبة المالية للدولة ، ويقوم المراقب المالى للمدرسة الذى يعينه وزير المالية ، بممارسة مهامه وفقا للتنظيم الجارى به العمل .

المادة ٢٧ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

المادة ٢٨ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٧ ربيع الثانى عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ .

امر رقم ٧٦ - ٢ مؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ يتضمن احداث المدرسة الوطنية للعلوم الجيوديزية (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الدفاع الوطنى ،
- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليوس سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤ - ٦٠ المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن انشاء اطار من الموظفين المدنيين الشبيبيين بالموظفين العسكريين في وزارة الدفاع الوطنى وتحديد قواعد القانون الاساسى المطبق على الشبيبيين الدائمين بالعسكريين ،

يامر بما يلى :

الباب الاول

التأسيس والمهام والاختصاصات

المادة الاولى - تحدث مؤسسة للتعليم العالى والتكوين التخصصى وتسمى « المدرسة الوطنية للعلوم الجيوديزية » ، وتحت مختصر «م.و.ع.ج» ويحدد قانونها الاساسى بموجب احكام هذا الامر .

المادة ٢ - تعد المدرسة الوطنية للعلوم الجيوديزية مؤسسة عمومية ادارية وذات طابع

رقم ٧٤ - ٦٠ و ٧٤ - ٦١ المؤرخين في ٢٧ محرم
عام ١٣٩٤ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٤ .

الباب الثاني

الادارة والسير

المادة ٩ - يقوم على ادارة المدرسة الوطنية
للعلوم الجيوديزية مدير ويساعده مجلس تقني
وتربوي .

المادة ١٠ - يمين مدير المدرسة الوطنية للعلوم
الجيوديزية بموجب مرسوم يصدر بناء على اقتراح
وزير الدفاع الوطني ، وتنتهي مهامه على نفس
الشكل .

المادة ١١ - يطبق مدير المدرسة الوطنية للعلوم
الجيوديزية السياسة العامة والمحددة في مادة
التكوين العلمي من طرف وزير الدفاع الوطني .
ويكون مسؤولا عن سلامة التسيير والعمل
المعادي لمصالح المؤسسة .

المادة ١٢ - يتولى المدير ، مع مراعاة الاحكام
المتعلقة بمصادقة وزير الدفاع الوطني .

- مديرية جميع النشاطات الخاصة بالمدرسة
ويمارس السلطة السلمية على جملة الموظفين ،
- وضع الجدول المؤقت للموارد والنفقات ،
- الامر بصرف النفقات ،

- ابرام جميع الصفقات والعقود والاتفاقيات
في اطار التنظيم الجارى به العمل ،

- تنفيذ برامج الاشغال المتعلقة بالدروس ،
- تمثيل المؤسسة امام القضاء وفي جميع
نشاطاتها المدنية ،

- تعيين وانهاء مهام الاعوان الموضوعين تحت
سلطته في اطار احكام القانون الاساسي الذي
يسرى عليهم .

- وضع تقرير عام بنشاط المدرسة في نهاية
السنة المالية واحالته لوزير الدفاع الوطني .

المادة ١٣ - يرفع مدير المدرسة لوزير الدفاع
الوطني لاجل المصادقة :

علمي وشخصية معنوية واستقلال مالي ، وتخضع
لوزارة الدفاع الوطني

المادة ٣ - تستهدف مهمة المدرسة الوطنية
للعلوم الجيوديزية في المجالات التابعة لعلم
الفلك والجيوديزيا والطوبوغرافيا ومقياس
الاشعاع الضوئي ، تأمين التكوين والاتقان :

- لمهندسي الاشغال الطوبوغرافية والعلوم
الجيوديزية .

- وبصفة انتقالية ، للتقنيين ومشغلي الاجهزة
في مختلف الاقسام التابعة لمجالات العلوم
الجيوديزية ،

- لاطارات التعليم والبحث العلمي .

المادة ٤ - تكلف المدرسة الوطنية للعلوم
الجيوديزية ، فضلا عن ذلك وفي حدود مهمتها :

- بالمساهمة في نشر المعارف العامة العلمية
والتقنية والداخلية في انتجهيز الطوبوغرافي
والخرائطي اساسا ،

- بالتعليم الملازم في اقسام العلوم الضرورية
لتطبيق هذه التقنيات .

المادة ٥ - يمكن أن تكلف المدرسة الوطنية
للعلوم الجيوديزية من طرف وزير الدفاع الوطني
بالمساهمة في اشغال الدراسات التابعة لهدفها
وذلك لحساب الدولة او الجماعات المحلية
والمؤسسات الاشتراكية .

المادة ٦ - تؤهل المدرسة الوطنية للعلوم
الجيوديزية بمنح شهادات الدبلوم المتعلقة
بالتخرج في دورات الدراسات التابعة في
التخصصات المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا
الامر .

المادة ٧ - تحدد شروط الدخول للمدرسة
الوطنية للعلوم الجيوديزية وكذلك نظام الدروس
بموجب قرار مشترك صادر عن وزير الدفاع
الوطني ووزير التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة ٨ - يخضع القانون الاساسي لموظفي
المدرسة الوطنية للعلوم الجيوديزية وكذلك تحديد
اجورهم للاحكام المنصوص عليها في المرسومين

النظام الداخلي للمدرسة

الجدول التقديرى للموارد والتنفقات ،

مشتريات وبيع الاموال المنقومة وغير المنقومة ،

قبول الوصايا والهبات .

المادة ١٤ - يجوز لوزير الدفاع الوطنى ، فى اطار اختصاصاته ، أن يكلف بعثة للتأكد من سلامة سير المدرسة .

المادة ١٥ - يشكل المجلس التقنى والتربوى المنصوص عليه فى المادة ١٣ أعلاه كما يلى :

- ممثل عن وزير الدفاع الوطنى ، رئيسا ،

- ثلاث مديرين من طرف وزير الدفاع الوطنى يجرى اختيارهم تبعا لنوع المسائل المدرجة فى جدول أعمال المجلس ،

- ممثل عن وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- ممثل عن كتابة الدولة للتخطيط ،

- ممثلان عن الجامعات ويكون اختصاصهما متصلا بالاختصاصات التى يجرى تدريسها فى المدرسة ،

- ضابطان من قدماء تلاميذ المدرسة ،

- مدير الدروس .

ويحضر مدير المدرسة اجتماعات المجلس بصور استشارى وهو يتولى أعمال الكتابة للمجلس .

ويجوز للمجلس أن يستدعى للمشاورة أى اختصاصى ليوضح للاعضاء ما يتعلق بمسألة دقيقة أو يكون حضوره ضروريا لسلامة سير المجلس .

المادة ١٦ - يعين أعضاء المجلس لمدة ٣ سنوات بموجب قرار صادر عن وزير الدفاع الوطنى ، بناء على اقتراح السلطات التابعة لها .

وتنتهى نيابة الاعضاء المعينين نظرا لوظائفهم بانتهاء وظائفهم .

وفى حالة توقف نيابة احد الاعضاء فى مجلس الادارة يعين بديل له على نفس الشكل .

المادة ١٧ - يجتمع المجلس مرتين فى العام ، بناء على استدعاء من رئيسه .

ويمكن أن يجتمع فى دورة طارئة بناء على استدعاء من رئيسه أو بناء على طلب من مدير المدرسة أو من ثلث أعضائه .

ويحدد الرئيس جدول الاعمال للاجتماعات ويوقع على المحاضر مع كاتب الجلسة .

وترسل الاستدعاءات المرفقة بجدول الاعمال لاعضاء المجلس قبل ثمانية أيام على الأقل من تاريخ الاجتماع .

المادة ١٨ - لا تصح مداولة المجلس الا اذا حضر نصف أعضائه .

وتحدد المقررات بالأكثرية البسيطة .

وفى حالة تعادل الاصوات يرجع صوت الرئيس .

تثبت مداولات المجلس بمحاضر مدرجة على سجل خاص ويوقع عليها من طرف الرئيس وكاتب الجلسة .

المادة ١٩ - يقوم المجلس التقنى والتربوى بدراسة جميع المسائل التى تهم نشاط المدرسة ويدلى بتوصياته فى هذا الشأن ولاسما فيما يلى :

- العمليات الحسابية للمدرسة وكذلك القروض النوى عقدها ،

- المشتريات أو التصرفات وبيع ايجار العقارات الضرورية لسير المدرسة وقبول الهبات والوصايا ،

- القانون التنظيمى والنظام الداخلى للمدرسة ،

- برامج التعليم والاساليب التربوية ،

- تنظيم الدروس ونظام الامتحانات ،

- التقديرات فى مادة تعيين التلاميذ فى مختلف الدورات وكذلك تخصيصات الترقية .

المادة ٢٠ - تنفذ آراء المجلس التقني والتربوي بعد المصادقة عليها من وزير الدفاع الوطني .

الباب الثالث

التنظيم المالي

المادة ٢١ - تتكون موارد المدرسة مما يلي :

- اعانات الدولة ،

- المساهمات المقدمة من المؤسسات والهيئات العمومية أو الخاصة التي تستفيد من التكوين المتم في المدرسة ،

- الهبات والوصايا بما فيها هبات الدولة أو الهيئات الاجنبية أو الدولية سواء كانت عمومية أو خاصة ،

- الموارد المختلفة المرتبطة بنشاط المدرسة ، وتشتمل نفقات المدرسة على ما يلي :

- نفقات سير المدرسة ،

- نفقات التجهيز والدروس والبحث وبصفة عامة ، جميع النفقات الضرورية لانجاز مهمة المدرسة .

المادة ٢٢ - تحضر الجداول التقديرية للموارد والنفقات من قبل مدير المدرسة ثم ترفع لمراجعتها الى وزير الدفاع الوطني .

وتعد المصادقة على الميزانية مكتسبة بانقضاء اجل خمسة واربعين يوما من تاريخ احوالها ، فيما اذا لم تقع اية معارضة فيها .

وفي حالة العكس ، يحيل مدير المدرسة خلال ١٥ يوما من تبليغ المعارضة ميزانية جديدة للمصادقة عليها فتعد المصادقة حينئذ مكتسبة بانقضاء اجل ٣٠ يوما من احوالة المشروع الجديد فيما اذا لم تقع خلال هذا الاجل اية معارضة فيه .

واذا لم تصدر المصادقة على الميزانية في بدء السنة المالية ، جاز للمدير صرف النفقات

الضرورية لسير المدرسة وذلك في حدود التقديرات المطابقة للميزانية المصدقة في السنة المالية السابقة .

المادة ٢٣ - تمسك محاسبة المدرسة على الشكل الاداري .

المادة ٢٤ - يجري ضبط المحركات الحسابية واستعمال الاموال طبقا لاحكام المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ من قبل محاسب مؤهل من طرف وزير الدفاع الوطني .

المادة ٢٥ - يعين لدى المدرسة مراقب مالي ومؤهل من طرف وزيرالدفاع الوطني. فيمارس المراقبة المالية اللاحقة ويضع تقريرا لوزير الدفاع الوطني يتناول كل مقرر يراه مخالفا للقانون الاساسي الخاص بالمدرسة وللتنظيم الجارى به العمل .

المادة ٢٦ - يكون مقر المدرسة الوطنية للعلوم الجيوديزية في أرزيو . ويمكن نقله الى اى مكان آخر من التراب الوطني بموجب قرار صادر عن وزير الدفاع الوطني .

المادة ٢٧ - لايجوز حل المدرسة الوطنية للعلوم الجيوديزية وتصفية وايلولة اموالها او اى تعديل محتمل في قانونها الاساسي الا بموجب نص تشريعى .

المادة ٢٨ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

المادة ٢٩ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ .

**مرسوم رقم ٦٤ - ١٣٤ المؤرخ في ١١
ذى الحجة ١٣٨٣ الموافق ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٤
القاضي بإنشاء مدرسة المعلمين العليا (١)**

**ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس
الوزراء .**

بناء على تقرير وزير الارشاد القومي .

يرسم ما يلي

المادة الاولى - انشئت في الجزائر العاصمة
مدرسة عليا للمعلمين وهي مؤسسة وطنية للتعليم
العالي .

المادة ٢ - ان مدرسة المعلمين العليا المفتوحة
للمرشحين من الجنسين ، تتعهد بتكوين اساتذة
التعليم العام (الآداب والعلوم) للمؤسسات
الثانوية .

المادة ٣ - يتم اختيار المرشحين لمدرسة
المعلمين العليا على طريق المباراة بصفة طلبة
اساتذة معينين من قبل وزير الارشاد القومي ،
باقتراح مدير مدرسة المعلمين العليا ، وتحدد
أجرتهم حسب مرتب سيحدد رقمه الاستدلالي
بموجب قرار يصدره معا وزير الارشاد القومي
ووزير الاقتصاد الوطني .

المادة ٤ - يجب على طلبة المدرسة العليا
للمعلمين توقيع تعهد الخدمة بصفة اساتذة في
التعليم الثانوي في أية وظيفة يخصصون لها
خلال مدة خمس سنوات على الاقل ابتداء من
تاريخ تخريجهم وفي حالة نقض الطالب الاستاذ
التزامه ، يكون ملزما بان يعيد للدولة مبلغ
الاجور التي كان يتقاضاها من حين دخوله
مدرسة المعلمين العليا .

المادة ٥ - ان الدورة العادية للدروس هي
ثلاث سنوات . ويجبر الطلبة الاساتذة بتحضير
شهادة ليسانس التعليم ، المعادلة للاختصاص
المختار . ويتلقون تكوينا بيداغوجيا في مدرسة
المعلمين العليا خلال دروسهم ، ويمنحون اجازة
تخولهم حق التعيين بصفة اساتذة متمرنين في
مؤسسة ثانوية .

المادة ٦ - ان الاساتذة المتمرنين المتخرجين من
مدرسة المعلمين العليا يرسمون بعد اجراء سنة
تمرين اذا اجتازوا الاختبارات الخاصة بشهادة
انهاء التمرين .

المادة ٧ - تحدد المقتضيات المتعلقة بأوقات
الدراسة وبرامج الدروس والامتحانات فيما
بعد ، بموجب قرار من وزير الارشاد القومي .

المادة ٨ - مدرسة المعلمين العليا هي مؤسسة
تتمتع بالاستقلال المالي ضمن الشروط المحددة
بالتشريع الجارى العمل به .

المادة ٩ - يكلف وزير الارشاد القومي ووزير
الاقتصاد الوطني كل فيما يخصه بتنفيذ هذا
المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وحرر بالجزائر في ١١ ذى الحجة ١٣٨٣
الموافق ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٤ .

**مرسوم رقم ٦٤ - ١٤٦ مؤرخ في ١٠ محرم
١٣٨٤ الموافق ٢٢ مايو ١٩٦٤ باحداث وتنظيم
معهد علمي وتقني لصيد الاسماك وتربيتها (٢)
- ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس
الوزراء .**

- بناء على تقرير وزير تجديد البناء
والاشغال العمومية والنقل .

وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٤٨٧ الصادر
في ٢٨ ديسمبر ١٩٦٣ والمتضمن تطبيق القانون
رقم ٦٣ - ٢٧٥ الصادر في ٢٦ يوليو ١٩٦٣
القاضي بتأسيس المكتب الوطني لصيد الاسماك .
ولا سيما مادته ٣٦ .

يرسم ما يلي :

العنوان الاول : اختصاصات

المادة الاولى - أسس معهد علمي وتقني
للصيد البحري وتربية الاسماك ويتمتع
بالشخصية المدنية وبلاستقلال المالي . ويكون
هذا المعهد تحت وصاية وزير تجديد البناء

(١) الجريدة الرسمية العدد ١ في ١٩٦٤/٥/٢٩

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٣ في ١٩٦٤/٦/٥

والاشغال العمومية والنقل المكلف بالبحرية التجارية وأنواع الصيد البحري .

المادة ٢ - مهمة المعهد ، حسب التوجيهات الحكومية هي القيام بدراسات أساسية وتطبيقية للاماكن البحرية التي تهم الجزائر ، وبالأخص الموارد التي يمكن أن توجد في هذه الاماكن والتي يكون الانتفاع بها عاملا من عوامل تحسين احوال معيشة الانسان .

ويقوم المعهد بأبحاثه باتصال مستمر مع المنظمات الجزائرية المعنية بالامر .

كما يرتبط بجميع العلاقات المفيدة مع المنظمات الدولية التي ترمى الى اهداف مماثلة .

ويكلف المعهد بنجم الأبحاث المتعلقة بالوسط البحري .

المادة ٣ - يمارس المعهد العلمى الفنى لصيد الاسماك وتربيتها بمقتضى القواعد التي حددها الوزير الوصى وتطبيقا للنصوص الجارى العمل بها :

(أ) مراقبة نقاوة القشريات .

(ب) مراقبة صناعية ، تصبير الاسماك . وحيوانات بحرية أخرى .

(ج) مراقبة الاستعمال الفعلى للمنتجات الثانوية للصيد وبقايا الاسماك والحيوانات البحرية .

المادة ٤ - يمكن للمعهد العلمى التقنى لصيد الاسماك وتربيتها أن يمثل الدولة الجزائرية في الاجتماعات الدولية التي تبحث المسائل المتعلقة بالاستكشاف العلمى بالبحار .

العنوان الثانى

الوسائل الموضوعة تحت تصرف المعهد

المادة ٥ - توضع الوسائل الآتى بيانها تحت تصرف المعهد العلمى التقنى لصيد الاسماك وتربيتها .

(أ) من قبل وزير تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل .

ب - محطة المصايد البحرية في بنى صاف .
- باخرة الابحاث العلمية البحرية « تيتس »
(ب) من قبل وزير الفلاحة :

- المحطة الاختبارية لتربية الاسماك والصيد في بواسماعيل (مزافران) .

وستحدد بقرار وزيرى الشروط التي يتصرف على اساسها في هذه الوسائل للمعهد العلمى والتقنى لصيد الاسماك وتربيتها أن يقتنى جميع الوسائل الاخرى القارة والعائمة الضرورية لانجاز مهمتها .

وللمعهد العلمى التقنى لصيد الاسماك وتربيتها أن يلجأ عند الحاجة الى مساعدة معهد العلوم البحرية في الجزائر ضمن الشروط التي يحددها مع المنظمة التي يتبعها .

العنوان الثالث

مجلس الإدارة

المادة ٦ - يدير المعهد العلمى والتقنى لصيد الاسماك وتربيتها مجلس ادارة تتراسه شخصية تعين بمرسوم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد باقتراح من الوزير الوصى .

المادة ٧ - يتألف مجلس الادارة من ثمانية أعضاء :

- ممثل دائم عن وزارة الاقتصاد الوطنى .
- ممثل دائم عن وزارة الارشاد القومى .
- ممثل دائم عن وزارة تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل .

- رئيس المكتب الوطنى للصيد البحرى او ممثله الدائم (١) .

- رئيس المكتب الوطنى للابحاث العلمية او ممثله الدائم .

- مدير معهد العلوم البحرية بالجزائر .

للاصل من محضر كل جلسة الى الوزير الوصي
خلال الاسبوع التالي لتاريخ الاجتماع .

المادة ١١ - يبت مجلس الإدارة فيما يقدمه المدير من البرامج السنوية للأعمال والأبحاث ، وفي برنامج الأعمال التي تقوم بها بواخر الأبحاث البحرية .

كما يدلى برأيه في جميع المسائل التي
يعرضها عليه رئيسه أو مدير المعهد .

وتدور مداولاته حول :

- القواعد العامة للتصرف في الاموال
الموحدة والاحتياطية .

- برامج توظيف الاموال والتجهيز .
- تحويل البواخر ، وفي حالة استمجال
- الاصلاحات الهامة في البواخر .

- الاقتناءات وأنواع التغطية والمبادلات
والبناءات والترميمات الضخمة للعمارات ،

— الدعاوى القضائية التي يكون فيها المعهد
بصفة مدعى .

— المصالحات والتنازلات .

— الأحوال التي يمنح فيها المعهد مساعدته الإدارية أو التقنية عندما تكون هذه المساعدة ذات تأثير مالى له أهمية ما .

— أموال المساعدات .

- المسائل التي له النظر فيها بمقتضى مرسوم التنظيم الحسابي المطبق على المؤسسات العمومية الإدارية ذات الصفة الإدارية .

تنفذ مداوالات مجلس الإدارة خلال ثمانية أيام بعد تبليغها الى الوزير الوصى الا اذا تعرض الوزير لذلك خلال الاجل . وببطل التعرض بموجب القانون اذا لم يؤكد الوزير ورئيس مجلس الإدارة ، ومدير المعهد خلال شهر اثر انتهاء اجل ثمانية أيام المشار اليها اعلاه وبعد الاستماع اليهم .

على أنه لا تنفذ المداوات المتعلقة بالميزانية
والحساب المالي ، والقواعد العامة للتصرف في

الاموال الموجودة والاحتياطية ، والقروض وبرامج توظيف الاموال والتجهيز ، والملقمة بالاقتناعات ، أنواع التفويت ، والمبادلات والبناءات والترميمات الضخمة للمباني والبواخر الا بعد مصادقة الوزير عليها .

الضمان الرابع

المدير

المادة ١٢ - يختار مدير المعهد من بين الشخصيات الخيرة في ميدان علم الحياة البحرية ، ويعين بمرسوم بناء على تقرير الوزير الوصي والمدير علاوة على سلطته كمنفذ لمداولات مجلس الادارة السلطات الخاصة المحددة بهذا المرسوم .

المادة ١٣ - يمثل المدير المعهد في جميع اعمال الحياة المدنية مع الاحتفاظ باختصاصات المندوب المحاسب .

ويمارس الدعاوى القضائية سواء اكان مدعيا او مدعى عليه . وهو آمر ثانوي بصرف ميزانية المعهد على اساس الشروط المقررة بالمرسوم او التنظيم الحسابي المطبق على المؤسسات العمومية الوطنية ذات الصيغة الادارية .

كما يحدد بالاتفاق مع مجلس الادارة برامج الاعمال وابحاث وبرامج اعمال البواخر التابعة او المخصصة للمعهد ويتخذ جميع التدابير لتنفيذها .

وتكون جميع المصالح وجميع الموظفين بالمعهد تحت اشراف المدير .

ويقدم المدير كلما امكن الامر تقارير الى مجلس الادارة عن الاعمال والابحاث الجارية وبصفة عامة عن سير المعهد . كما يعد تقريرا سنويا عن نشاط المعهد يقدم الى مجلس الادارة والى الوزير الوصي .

واذا اقتضى الحال اتخاذ مقررات ادارية فردية او تنظيمية بعد استشارة المعهد . فمن اختصاص المدير ان يدلى باسم المعهد بالآراء ذات الصيغة التقنية المطلوبة منه .

الضمان الخامس

المصالح والموظفون

المادة ١٤ - يضم المعهد :

- مصلحة علمية وتقنية ومحطات شاطئية مكلفة بالدراسات وتنفيذ التجارب والابحاث في البحر والبر ، واجراء الرقابات ، وبضبط اساليب الصيد وشهر استعمالاتها .

- مصلحة مكلفة بالتسيير الاداري والمالي .

- يحدد بقرار من المدير ، بعد موافقة المجلس ، التنظيم الداخلي واختصاصات المصالح والمحطات .

المادة ١٥ - يعين الموظفون ونظام عملهم بمقتضى شروط يحددها الوزير بقرار .

يعين رئيس مجلس الادارة رؤساء المصالح والمحطات باقتراح من المدير .

ويجب ان يكون لرؤساء المحطات مستوى علمي معادل على الاقل للبياس في العلوم .

ويكلف رؤساء المحطات بتسيير النشاطات العلمية والتقنية في المحطة والمشاركة فيها وهم مسؤولون عن ادارة محطاتهم .

ويعد في كل سنة تقرير عن نشاط كل محطة .

وبعرض نشاط باخرة الابحاث البحرية في تقرير على حدة يعده المدير .

المادة ١٦ - يتخذ الوزير الوصي قرارا يوضح فيه الشروط التي يقوم المعهد على اساسها بتسيير بواخر الابحاث البحرية التي يملكها او التي توضع رهن اشارته ، ويوضح القرار بصفة خاصة الطرق التي تجرى الادارة المركزية البحرية التجارية على اساسها رقابتها على تنفيذ اعمال الصيانة وعلى التجهيزات .

ويعين اعضاء قيادة البواخر المذكورة والبحارون العاملون على متنها بعقود مطابقة لمعد نموذجي يصادق عليه الوزير الوصي .

العنوان السادس

الموارد والتنظيم المالي

المادة ١٧ - للمعهد موارد مالية ولا سيما الموارد التالية :

- ١ - الاداءات التي يؤذن له بقبضها .
- ٢ - اعانات الدولة والمنظمات والجماعات العمومية .

٣ - الهبات والوصايا .

٤ - منتج الاملاك من الاموال والقيم .

٥ - الحقوق او الاجور المدفوعة له بمناسبة قيامه بابحاث لفائدة شخص او جماعة .

٦ - بيع الكتب والخرائط والتأليف التي ينشرها المعهد .

المادة ١٨ - يخضع المعهد العلمى والتقنى لصيد الاسماك وتربيتها للنظام المالى والحسابى المحدد بالرسوم المتعلق بالتنظيم الحسابى المطبق على المؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية

المادة ١٩ - يقوم بالرقابة المالية فى المعهد مراقب مالى خاضع لسلطة وزير الاقتصاد الوطنى وتحدد اختصاصاته بقرار يتخذه هذا الوزير .

المادة ٢٠ - يعين المحاسب بقرار من وزير الاقتصاد الوطنى بعد استشارة الوزير الوصى، وتنتهى خدماته بنفس الطريقة .

المادة ٢١ - توضع تحت تصرف المعهد الاعتمادات المفتوحة فى سنة ١٩٦٤ لوزارة الفلاحة لتسيير محطة ابو اسماعيل ولوزارة تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل لتسيير محطة بنى صاف .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥ فى ١٢/٦/١٩٦٤

(٢) مدلة المرسوم ٧١ - ٤٠ الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ١٩٧١/٢/٥ .

(٣) ثم صدر بعد ذلك المرسوم رقم ٨٢ - ٢٥٠ فى ٢٤/٧/١٩٨٢ الجريدة الرسمية العدد ٣٠ فى ٢٧/٧/١٩٨٢

ومن على ما يأتى :

المادة الاولى - تعدل احكام المادة ٢ من المرسوم رقم ٦٤ - ١٥٥ المؤرخ فى ٨ يونيو سنة ١٩٦٤ المشار اليه اعلاه كما يأتى : (المدرسة الوطنية للادارة مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى تتدفع بان شخصية المعنوية والاستقلال المالى .

وتوضع تحت وصاية كاتب الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الادارى (الباقي بدون تغيير) .

المادة ٢ - يمكن أن يحدث فرع أو عدة فروع جهوية بقرار يصدره كاتب الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح

الادارى .

المادة ٣ - يعين مدير الفرع الجهوى بقرار يصدره كاتب الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الادارى . وتنتهى بهامه بنفس الكيفية .

المادة ٤ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة ٢٢ - وزير تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل ووزير الاقتصاد الوطنى ووزير الفلاحة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

مرسوم رقم ٦٤ - ١٥٥ مؤرخ فى ٢٧ محرم ١٣٨٤ الموافق ٨ يونيو ١٩٦٤ باتشاء مدرسة وطنية للادارة (١) .

- ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء :

يرسم ما يلى :

المادة الاولى (٢) - تحدث مدرسة وطنية للادارة تكلف بتكوين موظفى الابتكار فى الادارات المركزية والمصالح الخارجية ، كما تسهم فى تخريج رجال القضاء .

يحدث ضمن المدرسة مركز للمستندات والابحاث الادارية يستهدف على وجه الخصوص الشروع فى الابحاث الخاصة بالادارة ونشر النتائج بوسائل النشر والمساهمة بمساعدته ، عن طريق تقديم الوثائق وتنفيذ الدراسات واجراء المبادلات وتنميتها مع الهيئات الاجنبية او الدولية التى تتعاطى نفس مهمته .

المادة ٢ - ان المدرسة الوطنية للادارة مؤسسة عمومية تابعة لرئاسة الجمهورية يسيرها مدير يؤازره مجلس ادارى .

المادة ٣ - تصدر فيما بعد قرارات من رئيس الجمهورية تحدد كيفية تأليف مجلس الادارة واختصاصاته وتنظيم مباريات الدخول ومدة ونظام الدراسات والتنظيم الادارى والنظام الداخلى للمدرسة .

المادة ٤ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

- مرسوم رقم ٦٤ - ٣٢١ مؤرخ في ٥ رجب عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٤ يتعلق بالاجور الممنوحة لتلاميذ المدرسة الوطنية للادارة (١)

ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بمقتضى المرسوم رقم ٦٢-٥٠٣ المؤرخ في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٢ المتضمن تدابير ترمي الى تيسير الدخول الى الوظيفة العمومية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤-١٥٥ المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٨٤ (٨ يوليو سنة ١٩٦٤)
المتضمن احداث مدرسة وطنية للادارة .

يرسم ما يلي :

الباب الأول - الاجور

المادة الاولى - يتقاضى تلاميذ المدرسة الوطنية للادارة اجرة شهرية قدرها سبعمائة دينار في السنة الاولى وثمانمائة دينار في السنة الثانية وتسعمائة دينار في السنة الثالثة .

المادة ٢ - ان تلاميذ المدرسة الوطنية للادارة الذين يتصفون بصفة موظفين مرسمين أو الذين يجرى توظيفهم طبقا للمرسوم المؤرخ في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٢ المشار اليه اعلاه ، يعينون تلقائيا في وضعية خدمة منتدبة . ويحتفظون في هذه الوضعية على حقوقهم في الترقية والتقاعد ، كما يستمرون في تقاضيهم الاجرة التي كانوا يستفدون منها عند تاريخ انتدابهم ما عدا كل جائزة أو تعويض متعلق بكيفية اداء خدمتهم أو ممارسة مهامهم . غير انه لا يجوز ان يتقاضوا اجرة اقل من المعدلات المحددة في المادة الاولى اعلاه .

المادة ٣ - ان الاجرة المنصوص عليها في المادتين الاولى والثانية اعلاه ، والتي تضاف اليها ، عند الاقتضاء ، التعويضات ذات الصبغة العائلية ، تتحملها المدرسة الوطنية للادارة .

المادة ٤ - يجب على تلاميذ المدرسة الوطنية للادارة ان يعضوا تعهدا بأن يعملوا في الادارة عند نهاية دروسهم . وتبلغ مدة التعهد عشرة سنوات .

المادة ٥ - ان تلاميذ المدرسة الوطنية للادارة الذين يفارقون المؤسسة خلال المدة الدراسية أو يطردون منها أو ينقطعون عن مهامهم في الادارة قبل انتهاء التعهد الذي امضوا عليه ، يلزمون برد مبلغ الاجرة التي يكونون قد قبضوها خلال اقامتهم بالمدرسة .

الباب الثاني - التنقلات

المادة ٦ - تسترجع الى التلاميذ الذين لهم صفة الموظفين الساكنين خارج مدينة الجزائر عند قبولهم في المدرسة ، نفقات الانتقال التي تحملوها فيم القدوم الى مدينة الجزائر ، وذلك بعد الادلاء بسند ثقلهم .

المادة ٧ - يتقاضى التلاميذ المعينون خارج مدينة الجزائر للقيام بتمارين التكوين والاتقان ، خلال مدة التمرين تعويضا يوميا اجماليا قدره عشرة دنائير .

المادة ٨ - ويسترجع اليهم كذلك مبلغ الانتقال الذي يتحملونه في الذهاب الى مقر مأموريتهم ، وذلك بعد الادلاء بسند ثقلهم .

المادة ٩ - ستحدد فيما بعد ، كيفيات استرجاع مصاريف النقل الى التلاميذ الذين يقومون برحلات دراسية أو بتمارين في الخارج ، وكذا كيفيات تخصيص تعويضات الانتقال .

المادة ١٠ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٥ رجب عام ١٣٨٤ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

مرسوم رقم ٦٥ - ١٧٠ مؤرخ أول صفر عام ١٣٨٥ الموافق أول يونيو سنة ١٩٦٥ يتضمن التنظيم الإداري والمالي لمدرسة المعلمين العليا (١) - ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء

- بناء على تقرير وزير التربية الوطنية - وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ١٣٤ المؤرخ في ١١ ذى الحجة عام ١٣٨٤ الموافق ٢٤ ابريل ١٩٦٤ المتضمن أحداث مدرسة المعلمين العليا ولا سيما مادته الثامنة .

يرسم ما يلي :

العنوان الاول

التنظيم الإداري

المادة الاولى - يتولى مدرسة المعلمين العليا مدير يؤازره مجلس ادارة ونائب مدير ، ويتم نهجه في تسيير وادارة مصالح الأدوات .

الباب الاول

المدير

المادة ٢ - يعين مدير المدرسة بمرسوم بناء على اقتراح وزير التربية الوطنية ، ويجرى اختياره من بين المفتشين العامين للتعليم الثانوى او من بين أعضاء سلك المعلمين في التعليم العالى او من بين أعضاء سلك المعلمين في التعليم الثانوى ، وفي هذه الحالة الاخيرة يلزم المرشح باثبات اقدمية في الخدمة تبلغ مشرين سنة على الاقل .

المادة ٣ - يمارس المدير مهامه كمتصرف في المؤسسة ويتخذ جميع الاجراءات الضرورية لتسيير المدرسة .

ويكون موظفو المصالح الاقتصادية والإدارية في المؤسسة تحت ادارته . ويؤازره في نشاطه التربوى :

١ - هيئة معلمين مشكلة من : اساتذة التعليم العالى او التعليم الثانوى ومدير الدراسات والاساتذة المتفرغين لمدرسة المعلمين العليا (المواد العامة والبيداغوجية) .

٢ - هيئة موظفين للمختبر والمكتبة .

ويشارك مدير مدرسة المعلمين العليا في اجتماعات مجلس جامعة الجزائر بصوت تفاوضى ،

الباب الثانى

نائب المدير

المادة ٤ - يعين نائب المدير بقرار وزارى ويجرى اختياره سواء من بين اساتذة التعليم العالى او من بين اساتذة التعليم الثانوى الرسمين ، وفي هذه الحالة الاخيرة يعين على المرشح اثبات اقدميته في الخدمة لمدة خمس سنوات على الاقل .

وهو يساعد المدير في نشاطاته وينوب عنه في حالة غيابه .

الباب الثالث

مجلس الإدارة

المادة ٥ - يتألف مجلس الادارة الخاص بمدرسة المعلمين العليا كما يلى :

(ا) الاعضاء الرسميون :

- مدير التعليم العالى او مثله ، رئيسا ،
- مدير التعليم الثانوى او مثله ،
- رئيس جامعة الجزائر ،
- مدير مدرسة المعلمين العليا ،
- نائب مدير مدرسة المعلمين العليا ،
- قيم مدرسة المعلمين العليا .

(ب) الاعضاء المعينون من قبل وزير التربية الوطنية .

- مفتش عام للتربية الوطنية (قسم الآداب) .
- مفتش عام للتربية الوطنية (قسم العلوم) .
- شخصيات من ذوى الامالة في مسائل التعليم .

(ج) الاعضاء المنتخبون من قبل زملائهم :

- عضوان من موظفي التعليم الذين يتعاطون التعليم في مدرسة ، احدهما مختص بالادب والآخر بالعلوم .
- عون مصلحة .
- تلميذان استذنان ، احدهما مختص بالادب والثاني بالعلوم .

يمكن لوزير التربية الوطنية ان يدعو كل شخص يرى حضوره ضروريا لدراسة نقطة معينة من جدول الاعمال للمشاركة في جلسة مجلس الادارة بصوت استشاري .

يجرى تعيين أعضاء مجلس الادارة ، ما عدا الاعضاء الرسميين ، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

عندما يتوقف عضو معين أو منتخب عن ممارسة مهامه خلال مدة نيابته يحل محله عضو جديد في مهلة ثلاثة أشهر ، فيبقى هذا العضو الجديد المعين قائما بمهامه لتاريخ انقضاء نيابة العضو الذي حل محله .

المادة ٦ - تجرى مداوات مجلس الادارة خاصة فيما يخص :

١ - الامور المتعلقة بسير المدرسة والنظام العام المتعلق بالمدرسة وبقوانينها الاساسية وميزانياتها وحسابها المالي .

٢ - المسائل المعروضة عليه من قبل وزير التربية الوطنية ،

المادة ٧ - ويجب احالة مداوات مجلس الادارة الى وزير التربية الوطنية للمصادقة عليها .

العنوان الثاني

التنظيم المالي

الباب الاول

القيم

المادة ٨ - يقوم بصورة مشتركة ، بأعمال الادارة الخاصة بالمؤسسة المدير الأمر بصرف النفقات وقيم يتمتع بصفة محاسب عمومي يجرى اختياره من بين موظفي سلك القيمين في وزارة التربية الوطنية .

المادة ٩ - يتولى القيم تسيير الامور المتعلقة بالمؤونات ولوازم المؤسسة .

ويكون مسؤولا شخصيا عن الاموال المنقولة والمؤونات المختلفة وسندات الملكية أو الايرادات والقيم والسندات العائدة للمؤسسة .

وهو يحضر دفاتر الشروط ويناقش شروط الصفقات التي تعرض على الوزير للمصادقة عليها وهو يقوم بجميع المشتريات الضرورية لسير المؤسسة تبعا للصلاحيات التي يستمدتها من سلطة المدير .

ويساعده في ادارة الامور المادية والحسابية موظفو ادارة وموظفو صيانة .

المادة ١٠ - ان الاعمال الادارية التي يجريها قيم مدرسة المعلمين العليا تخضع للتحقيقات التي يقوم بها مفتشو وزارة المالية ومصالح وزارة التربية الوطنية .

المادة ١١ - في حالة غياب القيم أو شغور وظيفته ، يعين مسير بالنيابة عنه يعينه وزير التربية الوطنية بناء على اقتراح مدير مدرسة المعلمين العليا . ولا يكون هذا المسير مسؤولا الا عن الاعمال التي يقوم بها شخصيا .

الباب الثاني

الميزانية

المادة ١٢ - تتكون موارد المؤسسة العادية بصورة خاصة من :

١ - اعانات خاصة بسير المؤسسة وتجهيزها تمنحها الدولة والجماعات والمؤسسات العمومية والمنظمات الخاصة الوطنية والاجنبية .

٢ - الموارد الخاصة بمدرسة المعلمين العليا ،

٣ - حاصلات بيع النشرات ،

وتتكون الموارد غير العادية للمؤسسة بصورة خاصة من :

- التبرعات والهبات ،

- ناتج سندات الملكية والايرادات والقيم .

المادة ١٣ - تصرف الاعانات العسادية وغير العادية الممنوحة لمدرسة المعلمين العليا من قبل

الدولة والمجموعات العمومية والخصوصية باسم
قيم هذه المؤسسة .

المادة ١٤ - تشتمل نفقات المدرسة بصورة
خاصة على ما يلي :

- مصاريف التسيير والتجهيز ،

- مصاريف تنظيم التمارين والمحاضرات
والامتحانات ،

- مصاريف النشر والاذاعة .

المادة ١٥ - تقدم الميزانية التي يحضرها المدير
الى مجلس الادارة التي يتداول بشأنها في النصف
الثاني من شهر مايو .

المادة ١٦ - ان الحساب المالي المقدم بصورة
مشتركة من المدير والقيم والمشفوع بملاحظات
مجلس الادارة يحال الى وزير التربية الوطنية
لتدقيقه والمصادقة عليه .

المادة ١٧ - يكلف وزير التربية الوطنية
بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في اول صفر عام ١٣٨٥ الموافق
اول يونيو سنة ١٩٦٥ .

مرسوم رقم ٦٥ - ١٧١ مؤرخ في اول صفر عام
١٣٨٥ الموافق اول يونيو سنة ١٩٦٥ يتضمن
توضيح الشروط المتعلقة بقبول طلاب مدرسة
المعلمين العليا (١)

- ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على اقتراح وزير التربية الوطنية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ١٣٤ المؤرخ في
١١ ذى الحجة عام ١٣٨٤ الموافق ٢٤ ابريل سنة
١٩٦٤ المتضمن احداث مدرسة المعلمين العليا ولا
سيما مادته الثالثة ،

- وبناء على القرار المؤرخ في ١٠ رجب عام

١٣٨٤ الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ المتضمن
كيفية الدخول لمدرسة المعلمين العليا .

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - يقبل في مدرسة المعلمين العليا
وبطريقة المباراة للسنة الاولى ، المرشحون
الحائزون على البكالوريا او على دبلوم معترف
بمادته من الجامعة ويجب ان تتوفر فيهم شروط
الاهلية البدنية المنصوص عليها بقانون الوظيفة
العمومية .

المادة ٢ - ويقبل بصورة انتقالية ولفترة لا
يمكن ان تتجاوز الخمس سنوات :

١ - حاملو شهادة الاعدادية الذين يمكن قبولهم
بموجبها في السنة الثانية بمدرسة المعلمين
العليا .

٢ - حاملو شهادتين في ليسانس الادب
الخاصة بالتعليم وحاملو ثلاث شهادات في ليسانس
العلوم الخاصة بالتعليم والذين يمكن قبولهم
بالسنة الثالثة .

المادة ٣ - يكلف وزير التربية الوطنية بتنفيذ
هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في اول صفر عام ١٣٨٥ الموافق
اول يونيو سنة ١٩٦٥ .

مرسوم رقم ٦٦ - ٣٠٦ مؤرخ في ١٨ جمادى
الثانية عام ١٣٨٦ الموافق ٤ اكتوبر سنة ١٩٦٦
يتعلق بسير المدرسة الوطنية للادارة (٢)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٣٢٠ المؤرخ في
٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٣١ ديسمبر سنة
١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥١ مكرر في ١٨/٦/١٩٦٥

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٩٠ في ٢١/١٠/١٩٦٦ .

- مدير الميزانية والمراقبة ،
- نائب مدير التكوين الإداري والاتقان ،
- عميد كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،
- عميد كلية الآداب ،
- مدير معهد الدراسات السياسية ،
- أربعة أعضاء تابعين لسلك معلمي المدرسة ،
- ممثل عن كل وزارة تهتمها الفروع المختصة بالمدرسة ،
- ممثل عن قدامى تلاميذ المدرسة ،
- ممثل عن الحزب ،
- مدير المدرسة الوطنية للإدارة ، .

المادة ٢ - يعين أعضاء مجلس الإدارة بقرار من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية لمدة أربع سنوات .

تنتهي عضوية الأعضاء الذين يعينون بسبب وظائفهم بانتهاءها .

وفي حال شغور مركز بسبب استقالة أو وفاة أو غير ذلك من الأسباب يتم العضو الجديد مدة نيابة سلفه .

المادة ٣ (٢) - يجتمع مجلس الإدارة مرتين على الأقل في السنة بدعوة من رئيسه . ويحدد الرئيس بناء على اقتراح مدير المدرسة الوطنية للإدارة جدول أعمال الاجتماعات ويوقع محاضر الجلسات .

تتولى المدرسة الوطنية للإدارة مهمة كتابة المجلس .

يتولى مجلس الإدارة - بناء على تقرير مدير المدرسة -

يتداول مجلس الإدارة - بناء على تقرير مدير المدرسة الوطنية للإدارة حول الميزانية وسير المدرسة ومركز المستندات والأبحاث الإدارية ،

١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ١٥٥ المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٨٤ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٤ والمتضمن أحداث المدرسة الوطنية للإدارة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحدد لالتزامات ومسؤوليات المحاسبين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٤٠ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتعلق بالوظائف العليا .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٥١ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمحدد للاحكام المطبقة على الموظفين المتفرئين ،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى (١) - يضم المجلس الإداري للمدرسة الوطنية للإدارة كلا من :

- المدير العام للوظيفة العمومية ، رئيسا ،
- المدير العام للتنظيم والأصلاح الإداري والشؤون العامة ،
- المدير العام للتخطيط والدراسات الاقتصادية ،

(١) مدلة بمرسوم ٧٠ - ٢١ الجريدة الرسمية العدد ٨ في ١٩٧٠/١/٢٣ .

(٢) مدلة بمرسوم ٧١ - ٤١ الجريدة الرسمية العدد ١١ في ١٩٧١/٢/٥ .

ويضبط تنظيم التدريس والتجارب وبرنامج الدروس بعد أخذ رأى لجنة الدروس .

المادة ٤ - تتكون لجنة الدروس من :

- مدير المدرسة الوطنية للإدارة ، رئيسا .

- مدير الدروس ومدير التدريبات فى المدرسة،

- أعضاء الهيئة التدريسية فى المدرسة .

تجتمع لجنة الدروس بناء على اقتراح مدير المدرسة الوطنية للإدارة وتتولى المدرسة نفسها مهمة كتابة اللجنة .

المادة ٥ - تعتبر وظيفة مدير المدرسة الوطنية للإدارة وظيفة عليا : فهو يمثل المعهد فى الاعمال المدنية ويقوم بتنفيذ مداولات مجلس الإدارة .

الباب الثانى

النظام المالى

المادة ٦ (١) - تقدم ميزانية المدرسة الوطنية للإدارة المعدة من قبل مدير المدرسة ، والمدرسة من قبل المراقب المالى الى مجلس الإدارة الذى يناقشها فى أجل اقضاء ١٥ اكتوبر من السنة السابقة للسنة التى وضعت له ، ثم تقدم على الاثر الى موافقة الوزير الوصى ووزير المالية والتخطيط .

وتعتبر مصادقة الميزانية مكتسبة عند انقضاء مهلة ٤٥ يوما من تاريخ احوالها الا اذا اعترض عليها أحد الوزراء .

وفى حالة الاعتراض يحيل مدير المدرسة مشروعا جديدا للمصادقة عليه فى مهلة ١٥ يوما من تاريخ تبليغه الاعتراض .

وتعتبر المصادقة مكتسبة ، عند انقضاء مهلة ١٥ يوما تلى احوالة المشروع الجديد ، اذا لم يعارض فيه من جديد أحد الوزراء .

واذا لم تتم المصادقة بتاريخ بدء السنة المالية، فيؤذن للمدير فى الشروع فى النفقات الضرورية

لسير المدرسة الوطنية للإدارة فى حدود الاعتمادات المنصوص عليها فى ميزانية السنة السابقة .

المادة ٧ - تقدم ميزانية المدرسة فى شكل ابواب ومواد .

ان قائمة الميزانية المقترحة من قبل مدير المدرسة يصادق عليها بقرار من الوزير الوصى ووزير المالية والتخطيط .

مواد المدرسة الادارية

المادة ٨ (٢) - تشتمل ميزانية المدرسة الوطنية للإدارة على باب للموارد وباب للمصاريف .

وتشتمل الموارد على :

١ - المساعدات لتجهيز التسيير الممنوحة من قبل الدولة ، والجماعات والمؤسسات أو الهيئات العمومية أو الخاصة الوطنية ،

٢ - المساعدات الممنوحة من طرف الدول أو المنظمات الاجنبية ،

٣ - الهبات أو الوصايا ،

٤ - حاصل بيع النشريات .

ان المساعدات والهبات والوصايا المنصوص عليها فى المقطعين الثانى والثالث من هذه المادة تقبل أو ترفض ضمن نفس الاشكال المحددة للموافقة على ميزانية المدرسة .

وتشتمل المصاريف على :

١ - مصاريف التسيير ؛

٢ - مرتبات التلاميذ ، والتعويضات ، ومصاريف التدريبات ، والاسفار من أجل القيام بدراسات ،

٣ - السلف ، والمساعدات الممنوحة ، لتشجيع أو تنمية البحوث فى المدرسة .

٤ - جميع المصاريف اللازمة لانجاز اهداف المدرسة .

٥ - أن إيراد الاتفاقات المبرمة بين المدرسة والادارات والهيئات العمومية فيما يخص الاشغال المتممة بناء على طلب من قبل مركز المستندات والابحاث الادارية .

٦ - معاشات التلاميذ والايجارات .

المادة ٩ - ان المدير هو الامر بصرف الميزانية فهو يتولى الالتزام والاذن بالمصاريف ووضع اوامر الايرادات ضمن حدود التقديرات المقررة لكل سنة مالية .

ويمكن له أن يفوض لهذا الغرض تحت مسؤوليته امضاء لعون أو لعدة اعوان يوافق عليهم مسبقا مجلس الادارة .

المادة ١٠ - يوجه مدير المدرسة نسخة من الميزانية الى المراقب المالي للمدرسة بعد المصادقة عليها ضمن الشروط المحددة في المادة السادسة اعلاه .

المادة ١١ - يمسك حسابات المدرسة العون المحاسب المعين بقرار من وزير المالية والتخطيط .

المادة ١٢ - يعد العون المحاسب حسابات التسيير ويثبت بأن مبلغ الاسناد المسلمة للتحصيل والحوالات الصادرة هو مطابق للقيود الحسابية ، ثم يقدم تلك الحسابات مدير المدرسة الى مجلس الادارة قبل أول شهر يوليو الذي يلي اختتام السنة المالية مرفقة بتقرير مشتمل على كل الايضاحات والتفسيرات اللازمة حول الادارة المالية للمدرسة ثم تقدم بعد ذلك للمصادقة عليها من قبل الوزير الوصي ووزير المالية والتخطيط مرفقة بملاحظات مجلس الادارة .

المادة ١٣ - يمارس المراقبة المالية للمدرسة مراقب يعينه وزير المالية والتخطيط .

الباب الثالث

مسابقة الدخول

المادة ١٤ (١) - تنظم كل سنة مسابقة للدخول الى المدرسة الوطنية للادارة بقرار من الوزير

المكلف بالوظيفة العمومية ينشر قبل ستة أشهر على الاقل من تاريخ المسابقة .

يشارك في هذه المسابقة المترشحون الحائزون لبيكالوريا التعليم الثانوي أو شهادة معادلة وكذا الموظفون من صنف أ الذين قضوا على الاقل سنتين في خدمة عمومية بتاريخ المسابقة .

يجب أن يبلغ سن المترشح ستة وعشرين سنة على الاكثر في تاريخ المسابقة ، ويمدد حد السن بسنة عن كل سنة قضاها المترشح في الادارة ، وعن المدة التي قضاها في كفاح التحرير الوطني ، وبسنة أيضا عن كل ولد في الكفالة دون أن يتجاوز هذا التمديد في جميع الحالات سن الخامس والثلاثين .

غير أنه يجوز للوزير المكلف بالوظيفة العمومية ان يقرر بصورة استثنائية اعفاء المترشحين الموظفين بناء على طلبهم من شرط السن الى حد خمس سنوات على الاكثر .

تحدد بقرار من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية قائمة المترشحين المقبولين للمشاركة في المسابقة وذلك قبل شهر على الاقل من تاريخ المسابقة .

لا يجوز للمترشحين المفضولين من المدرسة الوطنية للادارة أن يتقدموا مرة ثانية لمسابقة الدخول .

المادة ١٥ (٢) - تشتمل الاختبارات الكتابية على :

١ - انشاء في موضوع عام يتناول المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية الخاصة بالعالم المعاصر ، المدة ٥ ساعات ، العامل ٨ .

٢ - انشاء في التاريخ العام المعاصر : المدة ٣ ساعات ، العامل ٣ .

٣ - انشاء في الجغرافية الاقتصادية ، المدة ٣ ساعات العامل ٣ .

٤ - انشاء باللغة العربية المدة ٣ ساعات
المعامل ٣ .

وبصورة انتقالية لا تحسب من النقط الممنوحة
في هذا الاختبار الا النقط التي تتجاوز ١٠ .

المادة ١٦ - يتكون الاختبار الشفهي من محادثة
تدوم عشرين دقيقة مع لجنة الامتحان ، تبتدى
بتعليق لمدة عشر دقائق على نص عام ، او على
مسألة لها علاقة بالادارة ، وتعتمد على التجربة
التي اكتسبها المترشح (المعامل ٣) .

المادة ١٧ - تعين لجنة الامتحان كل سنة بقرار
من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية بناء على
اقتراح مدير المدرسة الوطنية للادارة بعد
استطلاع رأى مجلس الادارة .

تشتمل اللجنة على سبعة أعضاء يختار ثلاثة
منهم على الاقل من الهيئة التدريسية للمدرسة .

يعين رئيس اللجنة من قبل اعضائها .

تكون اوراق الاختبارات الكتابية مغلقة وتحدد
اللجنة بقرار قائمة المترشحين المقبولين .

تنقط الاسئلة الشفهية للقبول من قبل الرئيس
وعضوين من اللجنة على الاقل .

المادة ١٨ - تعد لجنة الامتحان بعد انتهاء
الاختبارات قائمة للمترشحين المقبولين حسب
تفوقهم ، وذلك في حدود الاماكن المعروضة بقرار
من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية والمتضمن
الاعلان عن المسابقة .

يجوز للجنة أن لا تشغل كل الاماكن المعروضة،
أو أن تعد قائمة تكميلية تحتوى على أسماء
المترشحين الذين ترى فيهم الكفاءة للدخول الى
المدرسة عند شغور محتمل ناتج اما من استقالة
واما من وفاة فقط .

تحدد قائمة المترشحين الناجحين بقرار من لجنة
المسابقة . ويتم تعيين التلاميذ بصفتهم هذه بقرار
من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية ، وينشر
في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية .

المادة ١٩ - يكون مدير المدرسة مسؤولا عن
رقابة اختبارات مسابقة الدخول الى المدرسة
الوطنية للادارة .

ان كل غش او محاولة غش ، وكل مخالفة
لنظام المسابقة تستتبع الطرد من المسابقة . ويمكن
أن تتخذ نفس العقوبة ازاء شركاء مرتكب الغش
الرئيسي أو محاول ارتكاب الغش .

يمنع خاصة على المترشحين أثناء الاختبارات
ما يلي :

- ان يدخلوا في محل الاختبارات أو التحضير
لها كل ورقة أو مذكرة مهما كان نوعها وأن
يتصلوا فيما بينهم أو أن يتلقوا المعلومات من
الخارج ، وأن يخرجوا من القاعة دون إذن من
مدير المدرسة الوطنية للادارة .

يجب على المترشحين أن يكونوا على استعداد
للمراقبة والتحقيقات اللازمة التي يمكن أن تجرى
عليهم .

لا يمكن أن يتخذ - في حال معاينة الغش - أى
عقاب في الحال بل يعد المراقب المسؤول تقريرا
يحواله الى لجنة المسابقة .

يعلن عن نتيجة المسابقة بقرار من لجنة
المسابقة بناء على تقرير مدير المدرسة .

يمكن للجنة الامتحان ضمن نفس الشروط أن
تقترح على الوزير المكلف بالوظيفة العمومية المنح
المؤقت أو النهائي من المشاركة في مسابقة الدخول
الى المدرسة في المستقبل .

لا يمكن أن يتخذ أى مقرر دون دعوة المعنى
بالامر في حالة يتمكن فيها من الدفاع عن
نفسه .

المادة ٢٠ - يمكن ان يقبل المترشحون الافارقة
الحائزون لباكلوريا التعليم الثانوى أو لشهادة
معادلة كل سنة بناء على شهاداتهم بموجب قرار من
الوزير المكلف بالوظيفة العمومية وذلك في حدود
العشر من الاماكن المعروضة في المسابقة .

المادة ٢١ - تنظم المدرسة الوطنية للإدارة للمتشحين الذين يودعون ملف الترشيح كاملا برامج تحضيرية بطريقة المراسلة لمسابقة الدخول، وتمثل هذه البرامج التحضيرية في أعداد محاضرات خاصة محرورة، ووضعها تحت تصرف المترشحين، أو مخططات للدراسة وعند الاقتضاء في تنظيم دورات تحضيرية في المدرسة.

ان هذه البرامج التحضيرية لمسابقة الدخول مجانية غير أنه يجب على المترشح الذي يستفيد منها أن يتعهد بدفع مصاريفها اذا ما رفض المشاركة في المسابقة أو اذا لم يلتحق عند نجاحه فيها بالمدرسة.

الباب الرابع

نظام الدروس

المادة ٢٢ - تكون مدة الدراسة في المدرسة الوطنية للإدارة أربع سنوات.

تشتمل المدرسة على أربعة فروع :

- فرع الإدارة العامة ، والفرع الاقتصادي والمالي ، والفرع الدبلوماسي والفرع القضائي .
يحدد عدد تلامذة كل فرع قبل نهاية السنة الدراسية الثانية بقرار من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية .

المادة ٢٣ - يكون التعليم خلال السنتين الدراسيتين الأولى والثانية مشتركا لجميع التلاميذ وهو يشتمل على دروس ومحاضرات نظرية وأعمال تطبيقية وتدريبات .

المادة ٢٤ - تمنح النقط للتلاميذ ويرتبون عند انتهاء السنة الأولى على حسب نقطهم الدراسية .
ان التلاميذ الذين يحصلون على معدل يساوي على الأقل ١٠ نقط يقبلون في السنة الثانية .

المادة ٢٥ (١) - تمنح النقط للتلاميذ ويرتبون عند انتهاء السنة الثانية ، مع اعتبار نصف نقطهم الدراسية المحصل عليها في السنة الأولى والثانية

ونصف معدل نقطهم في امتحان يتناول برامج السنتين الأولى .

يشتمل هذا الامتحان على أربعة اختبارات كتابية تتعلق بدرس رئيس رئيسين للاتقان موزعين في السنة الأولى ودرس رئيس للاتقان موزعين في السنة الثانية ، وكذلك على اختبار شفهي يتعلق بالمحاضرات النظرية وبالتدريبات تجري على شكل أسئلة ومحادثة لمدة عشرين دقيقة مع لجنة الامتحان التي يرأسها شخص قائم بوظيفة التعليم بالمدرسة يعين من قبل مدير المدرسة الوطنية للإدارة وتضم مدير الدروس ومدير التدريبات ومدير مركز المستندات والابحاث الادارية والمحاضرون والاساتذة المحاضرون المعينون .

يقدم للتلاميذ عن كل من الاختبارات الكتابية موضوعان وتكون مدة هذه الاختبارات أربع ساعات .

تحدد عند نهاية الثلاثة اشهر الأولى من السنة الثانية مواد السنة الأولى التي تكون موضوع اختبار في الامتحان اما مواد السنة الثانية فتحدد عند نهاية الثلاثة اشهر الثانية من السنة الثانية .

يقبل في السنة الثالثة التلاميذ الذين يحصلون على معدل في الترتيب مساو على الأقل لـ ١٠ ثم يختارون إحدى الفروع حسب الترتيب .

المادة ٢٦ (٢) - يشتمل التعليم الخاص للسنة الثالثة على دروس وملتقيات مشتركة بين جميع الفروع ودروس ومحاضرات نظرية ، وأعمال تطبيقية وتدريبات عملية خصوصية لكل فرع .

المادة ٢٧ (٣) - يجري تنقيط التلاميذ في نهاية السنة الثالثة من الدروس ، ويتم ترتيبهم مع مراعاة نقطهم الدراسية .

يقبل في السنة الرابعة التلاميذ الذين يحصلون على معدل يساوي على الأقل ١٠ .

المادة ٢٨ (٤) - يشتمل التعليم في السنة الرابعة على دروس ، وأعمال تطبيقية ومحاضرات نظرية وملتقيات خاصة بكل فرع .

وفي نهاية السنة الرابعة ، يجسرى تنقيط التلاميذ ويتم ترتيبهم مع مراعاة أن نصف النقط تخصص للدراسة والنصف الآخر للتمرين .

المادة ٢٩ - تمنح النقط للتلاميذ ويرتبون - عند نهاية السنة الرابعة - مع اعتبار نصف معدل نقطهم الخاص بالترتيب المحصل عليه عند نهاية السنة الثانية ومعدل نقطهم الدراسية للسنتين الثالثة والرابعة ونصف النقط المحصل عليها في امتحان التخرج .

المادة ٣٠ (١) - يشتمل امتحان التخرج على ما يلي :

١ - اختبار كتابي مشترك بجميع الفروع المتعلق بالمواد المشتركة المدروسة خلال مدة الدراسة ، تقدم ثلاثة مواضيع للمرشحين (المدة ست ساعات) .

٢ - انشاءان يتعلقان بمادتي تخصص مدروستين في السنتين الثالثة والرابعة ، يقدم موضوعان عن كل مادة للمرشحين (المدة أربع ساعات) .

٣ - تحرير وثيقة ادارية يتعلق موضوعها بالمحاضرات النظرية والمكتقيات والتدريبات من السنتين الثالثة والرابعة (المدة ٦ ساعات) .

٤ - بصفة انتقالية ، على اختبار كتابي باللغة العربية لكل فرع (المدة ٤ ساعات) .

٥ - على اختبار اسئلة ومحادثة مع لجنة الامتحان المعينة بموجب قرار من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية بناء على اقتراح مجلس الادارة والمحتوية ، علاوة على رئيسها على أربعة كبار من الموظفين وأربعة اساتذة من المدرسة (المدة ٣٠ دقيقة) .

المادة ٣١ - تتضمن النقط الدراسية في السنتين الاولى والثانية على نقط الدروس ، والمحاضرات النظرية والاعمال التطبيقية والتدريبات ، والمواظبة والتقدير العام ، أما في السنتين الثالثة والرابعة فتتضمن النقط الدراسية

نقط الدروس والمكتقيات والمحاضرات النظرية والاعمال التطبيقية والمواظبة ، والتقدير العام .

تمنح عن كل من المواد المشار اليها في المقطع السابق نقط من صفر الى ٢٠ .

ان النقط الممنوحة للمواد الاختيارية وبصفة انتقالية للغة العربية الادارية لا تحسب الا عن التي تزيد على ١٠ .

تمنح النقط الدراسية من طرف الاساتذة المعينين أما نقط المحاضرات النظرية والاعمال التطبيقية فيمنحها اساتذة المحاضرات ، والمكلفون بالاعمال التطبيقية على أساس الضوابط العامة المحددة في أول كل سنة دراسية من طرف مدير المدرسة .

تمنح نقط التدريبات من طرف لجنة الامتحان التي يعينها مدير المدرسة ، وتتكون بالاضافة اليه من مدير التدريبات ومن أحد اساتذة المدرسة ، ومن أحد كبار الموظفين المعينين وعند الاقتضاء من احدى الشخصيات التابعة لاحدى الادارات او المنظمات التي يجرى فيها التدريب .

تمنح نقط المكتقيات من طرف لجنة الامتحان التي يعينها مدير المدرسة ، وتتكون بالاضافة اليه من مدير المكتقي ومن أحد اساتذة المدرسة ، ومن أحد كبار الموظفين المعينين ، وعند الاقتضاء ، من احدى الشخصيات التابعة لاحدى الادارات والمنظمات المعنية بأعمال المكتقيات .

تمنح نقط المواظبة والتقدير العام من طرف مدير المدرسة .

المادة ٣٢ - تجرى التدريبات خلال العطلة المدرسية والجامعية ، ويستفيد التلاميذ خلال هذه العطلة من عطلة ثمانية ايام عند انتهاء الثلاثة الاشهر الاولى ، ومن عشرة ايام عند انتهاء الثلاثة الاشهر الثانية ، ومن ثلاثين يوما عند انتهاء الثلاثة الاشهر الثالثة .

يحدد مدير المدرسة تواريخ العطلة والتدريبات بعد استطلاع رأى لجنة الدراسات *

المادة ٣٣ - يحصل على دبلوم المدرسة الوطنية للإدارة ، التلاميذ المحرزون على معدل عام يساوي أو يفوق ١٠ نقط عند نهاية السنة الرابعة الدراسية ، ويختارون على حسب ترتيبهم التعينات المخصصة لهم في الوظائف الادارية .

أما التلاميذ الذين لا يحوزون هذا المعدل فيسمح لهم بإعادة سنة بقرار من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية بناء على اقتراح مدير المدرسة وبعد استطلاع رأي لجنة الدروس ولجنة الامتحان، أو يوضعون من طرف مدير المدرسة تحت تصرف الوزير المكلف بالوظيفة العمومية ليرتبوا أما في رتبة أدنى مباشرة من التي كان يطلبونها أو ان يعادوا الى سلكهم الاصل .

الباب الخامس

النظام الداخلي

المادة ٣٤ - يخصص التعليم العادي للمدرسة من دروس وتدريبات لمجموع التلاميذ المقبولين بعد المسابقة ويمكن ان يسمح بحضورها بعد موافقة لجنة الدروس للمستتمين بصفة حرة ، ولا يمكن ان يتجاوز عددهم عشر العدد الكلي لتلامذة المدرسة الذين يشكلون الفوج الذي يريد أن ينتسب اليه هؤلاء المستمعون الاحرار .

المادة ٣٥ - يخبر التلاميذ عن افتتاح الدروس أما بواسطة استنداعات فردية واما عن طريق الصحافة .

وكل تلميذ لا يتقدم الى المدرسة في التاريخ المحدد دون أن يقدم مبررات تثبت صحتها يتعرض للطرده بعد انذاره بقرار من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية وذلك بناء على اقتراح من مدير المدرسة .

يلصق في المحلات التابعة للمدرسة جدول اوقات الدروس والمحاضرات النظرية والاعمال التطبيقية وكذا برامج الملتقيات والتدريبات .

المادة ٣٦ - يلزم تلامذة المدرسة الوطنية للإدارة بأن يتابعوا بمواظبة مختلف أنواع التعليم بالمدرسة ، ولا سيما الدروس والمحاضرات النظرية،

والاعمال التطبيقية وكل فروع التعليم الاخرى التي قد تقرر في نطاق البرامج ، وبأن يقوموا بخدمة الواجبات الكتابية أو الشفهية التي تطلب منهم ، وبأن يتموا بانتظام التدريبات .

المادة ٣٧ - يجب على التلاميذ أن يمثلوا أثناء الدروس أو التدريبات للتعليمات العامة أو الخصوصية التي يصدرها لهم مدير المدرسة .

يخضع التلاميذ أثناء فترة التدريب مباشرة الى مدير ورؤساء المصالح التي تجري فيها التدريبات وهم ملزمون بصفة خاصة بالمحافظة على السر المهني .

كل اخلال بهذه الواجبات يشكل خطأ تأديبيا يقطع النظر عن تأثير هذا الخطأ على نقط الدروس أو التدريبات .

المادة ٣٨ - يمكن أن تمنح بصورة استثنائية اعفاءات من الدروس أو الواجبات أو التدريبات من طرف مدير المدرسة .

المادة ٣٩ - يجب على كل تلميذ يتخلف لسبب صحي ان يدلي بما يثبت سبب تخلفه ، ويقدم لهذا الغرض الى مدير المدرسة شهادة طبية .

يمكن لمدير المدرسة أن يأمر بإجراء فحص طبي مقابل .

يمكن للمدير عند اصابة تلميذ بمرض معد أن يفرض عليه بناء على رأي الطبيب مهلة قبل رجوعه الى المدرسة .

تطبق اجباريا على جميع التلاميذ الرقابات الطبية التي تنظمها المدرسة .

المادة ٤٠ - تجري الرقابة على حضور مختلف أنواع التعليم بالمدرسة ، ويلزم التلميذ بان يبين بصورة كتابية للمدير أسباب تأخره أو تغيبه .

لا يعطى الاذن بالتغيب الا للتلامذة الذين يدلون بأسباب جدية طبية أو عائلية .

يستتبع كل تغيب غير مآذون به أو غير مبرر خصما من المرتب بنسبة المدة التي يعتبر فيها التلميذ متغيبا ويقدم التلميذ الى مجلس التأديب عند التغيب المتكرر .

يجب أن يدرج في الملف الفردي للتلميذ كل تأخر أو تغيب يسجل في دفتر المنادة ، مع اعتبارهما عند حساب نقط المواظبة والتقدير العام .

المادة ٤١ - ان التلامذة الذين يثبت نقصهم أو الذين يتكرر تغيبهم لاي سبب كان أو يتمدد يمكن أن يلتزموا بمتابعة قسم من برنامج التعليم مناسب مقرر للفوج الموالي .

يمكن لمدير المدرسة بصورة استثنائية أن يسمح بعد استطلاع رأي لجنة الدروس التابعة للمدرسة باعادة سنة دراسية واحدة للتلاميذ المشار اليهم في المقطع السابق والذين يبررون ذلك بأسباب جدية طبية أو عائلية .

يمكن أن يقرر لنفس الأسباب الطرد المؤقت أو النهائي بقرار من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية بناء على اقتراح مدير المدرسة بعد استطلاع رأي لجنة الدروس .

المادة ٤٢ - ان لمندوبى الافواج فقط الحق في تمثيلها لدى المدير لدراسة ومناقشة جميع المسائل ذات المصلحة المشتركة .

ينتخب هؤلاء عن طريق الاقتراع السرى بعد عشرين يوما على الاقل و ٤٠ يوما على الاكثر من بدء السنة الدراسية وذلك بنسبة أربعة مندوبين عن الفوج .

يرأس مكاتب التصويت عضو من ادارة المدرسة ، ويجرى الاقتراع فى الدورة الاولى بالاغلبية المطلقة للاصوات وفى الدورة الثانية بالاغلبية النسبية .

كل تلميذ يستحق عقابا تأديبيا أو تطبق عليه احدي التدابير المنصوص عليها فى المادة ٣٣ أعلاه

لا يجوز انتخابه ، أو يفقد تلقائيا ونهايا صفة مندوب .

يمثل الفوج عند غياب المندوبين المنتخبين الفائز الاول فى مسابقة الدخول والتلميذ الاكبر سنا والتلميذ الاصغر سنا فى الفوج .

المادة ٤٣ - يستقبل مدير المدرسة مندوبى الفوج دوريا ويجوز أن يستقبل التلاميذ بصورة فردية .

يعلم التلاميذ بمقررات مدير المدرسة بواسطة اعلانها ، ويمكن استثنائيا تبليغها بصورة فردية .

ويعتبر التلاميذ مطلعين على المقررات منذ اعلانها كما ذكر .

المادة ٤٤ - كل طلب مقابلة لتلميذ أو وفد عن التلاميذ من طرف سلطة ادارية يجب أن يوجه كتابيا مع ذكر الاسباب الى مدير المدرسة الذى يرفعه عند الاقتضاء مع موافقته الى السلطة المعنية .

المادة ٤٥ - يلزم التلاميذ بالامتثال الى التعليمات الداخلية التى يفرضها عليهم مدير المدرسة .

المادة ٤٦ - تمنع منعا باتا المظاهرات داخل المدرسة .

كل اعلان فى المدرسة من أى نوع كان يجب ان يأذن ويقوم به مدير المدرسة .

على التلاميذ أن لا يستقبلوا فى المدرسة رسائلهم الشخصية .

المادة ٤٧ - يكون التلاميذ مسؤولين ماديا وتآديبيا عن الخسائر التى يحدثونها فى المدرسة، وعن كل تلف للاشياء التى تسلم لهم .

المادة ٤٨ (١)

المادة ٤٩ (٢)

المادة ٥٠ (٣)

المادة ٥١ (٤)

المادة ٥٢ - يمكن أن تتخذ تدابير تأديبية إزاء التلميذ الذي يثبت عليه الخطأ الجسيم أو السلوك السيئ أو عدم المواظبة أو المخالفة لأحكام هذا الباب .

المادة ٥٣ - أن التدابير التأديبية الممكنة تطبيقها على التلاميذ هي التالية :

١ - الإنذار من طرف مدير المدرسة .

٢ - التوبيخ من طرف مدير المدرسة .

٣ - الطرد المؤقت مع حرمانه من كل مرتب باستثناء المنح العائلية يقرره المدير بعد رأى مجلس التأديب وذلك لمدة لا يمكن أن تتجاوز خمسة عشر يوما .

٤ - يمكن الطرد النهائي الذى يقرره الوزير المكلف بالوظيفة العمومية بناء على اقتراح مدير المدرسة وبعد استطلاع رأى مجلس التأديب .

يمكن للمدير فى الأحوال الخطيرة والمستعجلة أن يقرر توقيف أحد التلاميذ حتى اتخاذ قرار نهائى .

تدرج المقررات النهائية فى الملف الفردى للتلميذ .

لا يمكن أن يوظف التلاميذ المطرودون من المدرسة أو يعادوا الى الوظيفة العمومية الا بقرار مشترك من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية والوزير المعنى أخذا بعين الاعتبار الاسباب المبررة للطرد .

المادة ٥٤ - يجتمع مجلس التأديب بدعوة من مدير المدرسة فى الحالات المنصوص عليها فى المادة السابقة وفى المادة ٤٢ اعلاه وفى كل مرة يورى فيها المدير ضرورة لذلك .

ويتكون هذا المجلس من مدير المدرسة أو مثله رئيسا ومن عضوين من الهيئة التدريسية يعينها المدير بناء على اقتراح لجنة الدروس ومن تلميذين من أكبر التلاميذ سنا مندوبين عن الفوج الذى ينتمى اليه التلميذ المقدم الى مجلس التأديب .

لا يمكن أن يتخذ أى تدبير تأديبى قبل أن يدعى المعنى ويمكن من الدفاع عن نفسه .

لكى تكون مداولات مجلس التأديب صحيحة يجب أن يحضرها أربعة من اعضاء على الاقل .

المادة ٥٥ - يمنع من الدخول الى مختلف محلات المدرسة المخصصة للتعليم كل شخص أجنبى عن المدرسة لا يحمل اذنا خاصا من مدير المدرسة .

المادة ٥٦ - تطبق الاحكام المنصوص عليها فى هذا الباب على الاشخاص الذين ينتمون الى المدرسة والذين قد يسمح لهم بمتابعة الدروس أو أعمال المحاضرات كمتستمين أحرار وعلى المتفرجين الاجانب .

العنوان السادس (١)

الاحكام الخاصة بمركز المستندات والابحاث الادارية

المادة ٥٧ - تنحصر مهمة مركز المستندات والابحاث الادارية المحدث ضمن المدرسة بموجب المرسوم رقم ٦٤ - ١٥٥ المؤرخ فى ٣ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ١٤ يونيو سنة ١٩٦٤ المعدل فيما يلى :

- أن يقدم لأساتذة وتلاميذ المدرسة المستندات الضرورية للدراسات والتدريبات ، ولهذا الغرض ، فان المكتبة ومصالح المستندات الخاصة بالمدرسة تكون تابعة لهم . وتحدد بالتالى من قبل مدير المدرسة شروط دخول التلاميذ وهيئة المعلمين والاجانب عند الاقتضاء الى المدرسة والى المركز وطرق اعادة ومراجعة المؤلفات والمستندات .

- أن يقدم مساعدته الى الادارات بناء على طلبها ولا سيما بأن يضع تحت تصرفها الموارد المستندية وينجز لها الدراسات .

- القيام بالابحاث الادارية ونشر النتائج بوسائل نشر الملفات وأدوات العمل الاخرى ومجموعات المؤلفات .

- الشروع بالمبادلات وتنميتها مع الهيئات الاجنبية أو الدولية التى تمارس نفس المهمة .

المادة ٥٨ - يكون مدير مركز المستندات والابحاث الادارية تحت سلطة مدير المدرسة الوطنية للادارة والمكلف بالمديرية التقنية للمركز، ويعاونه فى مهمته مجلس توجيه يضم :

- مدير المدرسة الوطنية للإدارة ، رئيسا .
- مدير مركز المستندات والأبحاث الإدارية ،
- مدير الدروس ،
- مدير التدريبات ،
- الكاتب العام ،

- أستاذين من المدرسة الوطنية للإدارة ،

- ممثلا لمختلف الإدارات المعنية في كل فرع من المركز .

المادة ٥٩ - ان برامج المستندات والأبحاث التي يقترحها مدير المركز يقررها مدير المدرسة بعد مشاورة مجلس التوجيه .

المادة ٦٠ - يجوز لمدير المدرسة ، بناء على اقتراح مدير المركز ، تنظيم فروع المستندات النوعية المطابقة لكل من القطاعات ذات الفائدة الدائمة للمركز . ويمين مساعدو البحث التابعون للمركز في أحد هذه الفروع .

المادة ٦١ - ان المساعدات التي يقدمها مركز المستندات والأبحاث الإدارية الى الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية ولا سيما التزويد بالمستندات والقيام بالدراسات يمكن أن يبرم بشأنها اتفاقيات بينها وبين المدرسة الوطنية للإدارة .

المادة ٦٢ - يجوز للمدرسة الوطنية للإدارة أن تبرم مع الهيئات الأجنبية أو الدولية اتفاقيات تتضمن تنظيم اشغال مشتركة أو تبادل أدوات مستندية أو خدمات ، .

المادة ٦٣ - يكلف وزير الداخلية بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٦ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ .

مرسوم رقم ٦٨ - ١١ مؤرخ في ١٠ صفر عام ١٣٨٨ الموافق ٨ مايو سنة ١٩٦٨ يتضمن تحويل المدرسة الوطنية للفنون الجميلة لمدينة الجزائر الى مدرسة وطنية للهندسة المعمارية والفنون الجميلة وانشاء شهادة الدولة للمهندس المعماري (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير التربية الوطنية ،

- وبمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والرامي الى تمديد مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة الوطنية ،

- وبمقتضى المرسوم المؤرخ في ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ والمتعلق بتنظيم المدرسة الوطنية للفنون الجميلة لمدينة الجزائر ،

- وبمقتضى المرسوم المؤرخ في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٣ والمتعلق بتنظيم المدرسة الوطنية العليا للفنون الجميلة ،

- وبعد الاطلاع على المقرر المؤرخ في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ والمتعلق بالمدرسة الجهوية للهندسة المعمارية ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - تحول المدرسة الوطنية للفنون الجميلة لمدينة الجزائر الى مدرسة وطنية للهندسة المعمارية والفنون الجميلة ، وتعتبر مصلحة خارجية تابعة لوزارة التربية الوطنية .

المادة ٢ - تنشأ شهادة الدولة للمهندس المعماري تسلحها المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والفنون الجميلة .

المادة ٣ - يتم التحضير لشهادة الدولة للمهندس المعماري ضمن الشروط التالية :

- خمس سنوات من الدروس تختتم بامتحان نهائي ، ويجب على التلاميذ أن يقضوا خلالها

التمرينات العملية التي تبلغ مدتها الاجمالية سنة اشهر ،

- فترة تكميلية مخصصة للاشغال الشخصية ، ولا يمكن ان تتجاوز سنة الا بترخيص من وزير التربية الوطنية .

المادة ٤ - ستحدد كفيات تطبيق هذا المرسوم بموجب قرار من وزير التربية الوطنية.

غير ان برامج التعليم المتعلقة بالهندسة المعمارية ، وكفيات تنظيم الاختبارات السابقة لتسليم شهادة الدولة للمهندس المعماري ، وتشكيل لجنة الامتحان المكلفة بفحص هذه الاختبارات ، ستحدد بموجب قرار مشترك من وزير التربية الوطنية والوزير المكلف بالبناء .

المادة ٥ - تلتى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

المادة ٦ - يكلف وزير التربية الوطنية بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٠ صفر عام ١٣٨٨ الموافق ٨ مايو سنة ١٩٦٨ .

مرسوم رقم ٦٨ - ٤٢٢ مؤرخ في ٢٠ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٨ يتعلق بتنظيم المعهد الوطنى للفلاحة (١)

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ، بناء على تقرير وزير التربية الوطنية ، ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- وبمقتضى القانون رقم ٢٦ - ١٥٧ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والراى الى تمديد مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، باستثناء احكامه المخالفة للسيادة الوطنية ،

- وبمقتضى الوثيقة المدعوة قانون ٥ يوليو سنة ١٩٤١ والمتعلقة بتنظيم التعليم الفلاحي العمومى والمعدل بالوثيقة المدعوة قانون ١٢ يوليو سنة ١٩٤٣ ، والقانون رقم ٥٤ - ٩٣ المؤرخ في ١٣ يناير سنة ١٩٥٤ بشأن التعليم الفلاحي والمرسوم المؤرخ في ٢٣ يونيو سنة

١٩٢٠ والمتضمن نظام الادارة العمومية لتطبيق القانون المؤرخ في ٢ غشت سنة ١٩١٨ بشأن تنظيم التعليم المهنى العمومى للفلاحة ، والمراسيم المتضمنة تعديله والمرسوم المؤرخ في ١٧ يناير سنة ١٩٤٢ والمتعلق بالتسيير المالى لمؤسسات التعليم الفلاحي ذات الشخصية المدنية والمعدل بموجب المرسوم المؤرخ في ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٧٨ المؤرخ في ٢٠ ذى الحجة عام ١٣٨٥ الموافق ١١ ابريل سنة ١٩٦٦ والمتضمن انشاء وتنظيم المعهد الوطنى للبحث الزراعى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ١٧١ المؤرخ في ٢٥ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ٣١ غشت سنة ١٩٦٧ والمتضمن انشاء المركز الوطنى البيداغوجى الفلاحي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٠ - ١١٤ المؤرخ في ٨ فبراير سنة ١٩٦٠ والمتعلق بتنظيم البحث الزراعى في الجزائر ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٠ - ٧٨٤ المؤرخ في ٢٨ يوليو سنة ١٩٦٠ والمتعلق بتنظيم التعليم الفلاحي العالى في الجزائر ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦١ - ٦٣٢ المؤرخ في ٢٠ يونيو سنة ١٩٦١ والمتضمن تطبيق القانون المؤرخ في ٢ غشت سنة ١٩٦٠ على التعليم والتكوين المهنى الفلاحي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٣٤ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمحددة بموجبه كفيات تطبيق الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية على المؤسسات والهيئات العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ١٨١ المؤرخ في ٢٥ جمادى الاولى عام ١٣٨٧ الموافق ٢١ فشت سنة ١٩٦٧ والمتضمن وضع المعهد الفلاحي الجزائري تحت وصاية وزير التربية الوطنية ،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى - يسمى المعهد الفلاحي الجزائري بالمعهد الوطني للفلاحة .

ان المعهد الوطني للفلاحة هو مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى وشخصية مدنية واستقلال مالى .

يوضع المعهد الوطني للفلاحة تحت وصاية وزير التربية الوطنية ، ويحدد مقره بالحراش (الجزائر) .

المادة ٢ - يختص المعهد الوطني للفلاحة بما يلي :

- ١ - بالتعليم العالى الفلاحي ،
- ٢ - بتكوين الاطارات العالية التقنية للفلاحة ،
- ٣ - بالمشاركة فى الابحاث المتعلقة بالعلوم المتصلة بنشاطه التعليمى .

الباب الثانى

التنظيم الادارى

المادة ٣ - يتولى ادارة المعهد مجلس ادارة ، ويسيره مدير يساعده مجلس للاصلاح .

الفصل الاول

مجلس الادارة

المادة ٤ - يتألف مجلس ادارة المعهد من :

- مدير التعليم العالى بوزارة التربية الوطنية ، رئيسا ،
- ممثل للوزير المكلف بالمالية ،

- المدير المكلف بالتعليم التقنى والفلاحي بوزارة التربية الوطنية ، او ممثله ،

- مدير التوجيه الفلاحي بوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى ، او ممثله ،

- مدير المعهد الوطنى للبحث الزراعى ،

- مدير المركز الوطنى للتعليم البيداغوجى الفلاحي ،

- عميد كلية العلوم لجامعة الجزائر ،

- مدير المدرسة الوطنية للهندسة ،

- عضوين من سلك التعليم للمعهد الوطنى للفلاحة منتخبين من طرف زملائهما لمدة اربعة اعوام .

يحضر المدير والمراقب المالى ووكيل المعهد فى اجتماعات مجلس الادارة بصوت استشارى .
يجوز للمجلس ان يدعو لاجل الاستشارة ، كل شخص يستفيد من اختصاصه فى المسائل المقيدة فى جدول الاعمال .

المادة ٥ - يجتمع مجلس الادارة فى جلسة عادية مرتين على الاقل فى السنة بدعوة من رئيسه .

ويجوز له ان يجتمع فى جلسة غير عادية بطلب من مدير المؤسسة او من سلطة الوصاية او ثلث اعضائه .

يضع الرئيس جدول اعمال الاجتماعات ، وتوجه الدعوات مصحوبة بجدول الاعمال قبل ثمانية ايام على الاقل من الاجتماع ، ويجوز التخفيض من هذه المدة فيما يخص الجلسات غير العادية وفى حالة الاستعجال فقط .

المادة ٦ - لا تصح مداوات مجلس الادارة الا اذا حضر نصف اعضائه على الاقل وعند عدم بلوغ هذا النصاب القانونى ينعقد اجتماع بعد انقضاء مدة ثمانية ايام ، ويتداول المجلس مندئذ مهما كان عدد الحاضرين .

تتخذ المقررات بالاغلبية المطلقة وفى حالة تعادل الاصوات ، يرجع الجانب الذى يكون منه الرئيس .

تثبت مداوالات مجلس الإدارة في محاضر تضمن في سجل خاص، وتوقع من طرف الرئيس وكاتب الجلسة .

يتولى كتابة مجلس الإدارة مدير المؤسسة .

المادة ٧ - يرفع مجلس الإدارة ، بعد اخذ رأى مجلس الاصلاح ، الى سلطة الوصاية كل اقتراح يتعلق بالتنظيم المصام للتعليم وبنظام الدروس .

يتداول مجلس الإدارة في جميع المسائل التي تهم المؤسسة ولا سيما المسائل التالية :

- نظام المؤسسة الداخلي ،
- مشاريع الميزانيات وحسابات المؤسسة ،
- النظام المالي ،
- القروض الواجب ابرامها ،
- قبول الهبات والوصايا ،
- شراء الاملاك وبيعها وايجارها .

المادة ٨ - تصبح مداوالات مجلس الإدارة نافذة المفعول بعد شهر من توجيه المحضر الى سلطة الوصاية ، الا اذا عارض الوزير او اجل تطبيقها .

وتجب موافقة سلطة الوصاية على النظام الداخلي بصورة صريحة في نطاق التنظيم النجاري به العمل .

ان القرارات المتعلقة بالميزانيات والحسابات والنظام المالي والقروض وقبول الهبات والوصايا وشراء الاملاك وبيعها لا تصبح نافذة المفعول الا بعد موافقة وزير التربية الوطنية والوزير المكلف بالمالية .

الفصل الثاني

المدير

المادة ٩ - يعين مدير المعهد بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من وزير الوصاية ، ويساعده مجلس للاصلاح ومدير للدروس ، ومقتصد .

المادة ١٠ - يشرف المدير على مجموع موظفي المؤسسة ، ويضع مشروع الميزانية

ويلتزم بالمصروفات ويأمر بصرفها، ويبرم جميع الصفقات والاتفاقات او الاتفاقيات وذلك في نطاق التنظيم الجاري به العمل . ويمثل المعهد امام القضاء وفي جميع اعمال الحياة المدنية . ويضع في آخر السنة المالية تقريراً عاماً عن النشاط يوجه الى سلطة الوصاية ، مصحوباً برأى مجلس الإدارة .

الفصل الثالث

مجلس الاصلاح

المادة ١١ - يدرس مجلس الاصلاح جميع المسائل المتعلقة بالنشاطات التعليمية والعلمية للمدرسة .

ويجتمع باقتراح من مجلس الإدارة او رئيسه او ثلث اعضائه على الاقل ويجتمع مرتين على الأقل في السنة بدعوة من رئيسه .

المادة ١٢ - يتألف مجلس الاصلاح من :

- مدير المعهد ، رئيساً ،
- مدير دروس المعهد ،
- عضو من المجلس الاعلى للبحث العلمي يعينه رئيس هذا المجلس ،
- استاذ من كلية العلوم يعينه زملاؤه ،
- مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي ،
- مدير المركز الوطني للتعليم البيداغوجي الفلاحي ،

- استاذين للمعهد ينتخبهما زملاؤهما ،
- ممثل لتلاميذ المعهد معين من طرفهم ،
- ممثل لقدماء تلاميذ المعهد تعينه جمعية قدماء التلاميذ .

الباب الثالث

التنظيم المالي

المادة ١٣ - يعرض مشروع الميزانية ، المعد من طرف المدير ، على مجلس الإدارة الذي يتداول فيه الى غاية ١٥ أكتوبر من السنة السابقة للسنة المالية التي يتعلق بها .

ويوجه هذا المشروع من طرف وزير الوصاية

الى الوزير المكلف بالمالية ، ويجب أن يحصل على الموافقة المشتركة لهذين الوزيرين في ظرف ٤٥ يوما اعتبارا من توجيهه ، وتعتبر الموافقة على مشروع الميزانية حاصلة عند انتهاء هذه المدة الا اذا عارض أحد الوزيرين .

وفي حالة المعارضة ، يوجه المدير في ظرف ١٥ يوما اعتبارا من الاشعار بالمعارضة ، مشروعا جديدا بقصد الحصول على الموافقة ، وتعتبر حاصلة هذه الموافقة عند انتهاء الثلاثين يوما الموالية لتوجيه المشروع الجديد وذلك اذا لم يبد الوزيران المعنيان معارضة جديدة .

واذا لم تحصل الموافقة على مشروع الميزانية عند تاريخ بداية السنة المالية الجديدة ، فيرخص للمدير في أن يقوم بالمصاريف اللازمة لتسيير المؤسسة في حدود الاعتمادات المنصوص عليها في ميزانية السنة المالية السابقة .

المادة ١٤ - تتضمن ميزانية المؤسسة بابا للإيرادات وبابا للمصاريف ، وتتضمن الإيرادات ما يلي :

- الإعانات المخصصة للتسيير والممنوحة من طرف الدولة والجماعات والهيئات العمومية ،
- الهبات والوصايا وفي ضمنها الهبات من الدولة أو من المنظمات الأجنبية أو الدولية العمومية أو الخاصة .
- الإيرادات المختلفة التي لها علاقة بنشاط المؤسسة .

وتتضمن المصاريف مصاريف التسيير وبصورة عامة جميع المصاريف اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة .

المادة ١٥ - تضبط حسابات المؤسسة حسب قواعد المحاسبة العمومية ، وتبرم الصفقات طبقا لاحكام الامر رقم ٦٧-٩٠ المؤرخ في ٩ ربيع الاول عام ١٣٨٧ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون الصفقات العمومية .

المادة ١٦ - يكلف مقتصد بإدراج إيرادات ومصاريف المؤسسة في الحسابات .

المادة ١٧ - يضع حساب التسيير المقتصد الذي يشهد أن مبلغ السندات الواجب تحصيلها والحوالات المصدرة مطابق للمحركات .

يعرض حساب التسيير من طرف مدير المؤسسة على مجلس الإدارة قبل أول مايو الموالي لختام السنة المالية ، مصحوبا بجميع الشروح والايضاحات اللازمة بشأن التسيير المالي للمؤسسة ، ويعرض بعد ذلك مصحوبا بتقرير المدير وبملاحظات المراقب المالي على موافقة وزير الوصاية والوزير المكلف بالمالية .

المادة ١٨ - تخضع المؤسسة للمراقبة المالية للدولة ويمارس المراقب المالي التابع للمعهد الوطني الزراعي والمعين من طرف الوزير المكلف بالمالية ، مهمته طبقا للتنظيم الجاري به العمل .

تخضع المؤسسة لجميع التحقيقات أو التفتيشات المالية .

المادة ١٩ - تلتزم جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم ولا سيما المرسوم رقم ٦٠ - ٧٨٤ المؤرخ في ٢٠ يوليو سنة ١٩٦٠ والمتعلق بتنظيم التعليم الفلاحي العالي بالجزائر .

المادة ٢٠ - يكلف وزير التربية الوطنية ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٣٠ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٨

مرسوم رقم ٦٨ - ٤٢٤ مؤرخ في ٣٠ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٨ يتعلق بنظام الدروس في المعهد الوطني للفلاحة (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير التربية الوطنية ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- وبمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والرامي الى تمديد مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢، باستثناء أحكامه المخالفة للسيادة الوطنية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٤٢٣ المؤرخ في ٣٠ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٨ والمتعلق بتنظيم المعهد الوطنى للفلاحة .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦١ والمتعلق بشهادة الدروس الفلاحية الثانوية ،

يرسم ما يلى :

الباب الاول

شروط القبول

المادة الاولى (١) - يقبل فى المعهد الوطنى للفلاحة :

١ - المرشحون الحائزون على شهادة بكالوريا التعليم الثانوى (الفرع العلمى او التقنى) او الحائزون على شهادة تعادلها .

٢ - المرشحون المثبتون لشهادة مدرسية للقسم النهائى (الفرع العلمى او التقنى) والناجحون فى اختبارات مسابقة الدخول بمستوى بكالوريا التعليم الثانوى ، المسابقة التى تنظم بموجب قرار من وزير التعليم العالى والبحث العلمى .

المادة ٢ - يقرر القبول فى المعهد الوطنى للفلاحة وزير التربية الوطنية بناء على اقتراح لجنة امتحان تتألف من :

- ممثل لوزير التربية الوطنية ، رئيسا ،
- مدير التوجيه الفلاحى بوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- عميد كلية العلوم بجامعة الجزائر ، او ممثله ،

- مدير المعهد الوطنى للفلاحة ،

- سلك المعلمين التابعين للمعهد الوطنى للفلاحة .

الباب الثانى

التعليم

المادة ٣ - يحدد عدد الاقسام بتسعة وهى :

- ١ - الزراعة العامة وتربية النباتات ،
- ٢ - علم النباتات ،
- ٣ - علم الاراضى ،
- ٤ - تربية الحيوانات الداجنة ورعى الماشية
- ٥ - علم الحيوانات ،
- ٦ - الهندسة القروية .
- ٧ - التكنولوجيا ،
- ٨ - الاقتصاد الريفى ،
- ٩ - الغابات وعلم زراعتها .

المادة ٤ - يجوز أن يوكل تدريس بعض المواد العلمية او الاختصاصية الى موظفين تابعين لهيئات التقنية لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى والى اشخاص آخرين ذى مؤهلات ومقبولين من طرف مجلس الاصلاح .

الباب الثالث

تنظيم الدروس والشهادات

المادة ٥ (٢) - تحتوى مدة الدراسة بالمعهد الوطنى للفلاحة على ١٠ أنصاف السنة تضم مرحلة التكوين الاساسى ومرحلة تعليم العلوم الفلاحية ومرحلة التخصص ، تنظم حسب عدة أقسام يطابق كل واحد منها فرعاً من الفروع الكبرى للفلاحة .

المادة ٦ (٣) - يمكن أن يقبل مباشرة فى السنة الثانية الحائزون على كل شهادة تحضيرية تسلمها كليات العلوم والمرتشحون الذين ينجحون فى اختبارات مسابقة الدخول الى السنة الثانية من المعهد الوطنى للفلاحة وتحدد

(٢٠١) مدلة بمرسوم ٧٣ - ١٠١ الجريدة الرسمية العدد ٦٣ فى ١٩٧٣/٨/٧ .

(٣) متممة بمرسوم ٦٩ - ٢١٠ الجريدة الرسمية العدد ١٠٩ فى ١٩٦٩/١٢/٣٠ .

كيفية هذه المسابقة بقرار من وزير التربية الوطنية .

المادة ٧ (١) - تحدد البرامج وتنظيم الدروس بموجب قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي وبناء على اقتراح لجنة تضم ممثلا عن المديرية العامة للتوظيف العمومية .

المادة ٨ - يتسلم التلاميذ الذين انهاء بنجاح المرحلتين المشار اليهما في المادة ٥ من هذا المرسوم ، شهادة المهندس الفلاحي مع الاشارة الى التخصص المتبع .

المادة ٩ - تنشر قائمة المهندسين الفلاحيين في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة ١٠ - يمكن تنظيم مرحلة ثالثة للدروس وذلك بالاتصال مع المعهد الوطني للبحث الزراعي .

المادة ١١ - ان شروط القبول وتنظيم التعليم والشهادات المصدقة لدروس المرحلة الثالثة ستحدد بموجب قرار مشترك من وزير التربية الوطنية ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

المادة ١٢ - سيحدد بموجب قرار من وزير التربية الوطنية النظام الداخلي للمعهد المنصوص فيه على وجود مجلس للاساتذة ومجلس تاديبى والمحددة بموجبه العلاقات بين ادارة المعهد والتلاميذ وقواعد النظام الذي يخضع له التلاميذ .

الباب الرابع

احكام انتقالية

المادة ١٣ - تطبق احكام هذا المرسوم ولا سيما المادة ٥ اعلاه ، على الطلبة الذين زاولوا سنتهم الدراسية الاولى بالمعهد اعتبارا من شهر اكتوبر سنة ١٩٦٦ .

المادة ١٤ (٢) - يخول الحق في نيل صفة المهندس الفلاحي :

١ - للطلبة الجزائريين الذين تمموا دورتهم العادية من الدروس عند تاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ بفرع الفلاحة الافريقية ،

٢ - وللطلبة الجزائريين والاجانب الذين تمموا دورتهم العادية من الدروس بين سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٦٨ بالمعهد الفلاحي الجزائري يمكن للمهندسين الفلاحيين المتخرجين من المعهد الوطنى للفلاحة والمنتبين الى النظام القديم من اجل الحصول على شهادة المهندس الفلاحي وفقا لنظام الدروس الموضوع بموجب هذا المرسوم ، الاستفادة من تكوين متمم لمدة نصفى سنة وذلك ضمن الشروط التى ستحدد بموجب قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمى وطبقا للمادة السابقة المشار اليها اعلاه والمعدلة

المادة ١٥ - يكلف وزير التربية الوطنية ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٣٠ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٨ .

مرسوم رقم ٦٨ - ٤٢٥ مؤرخ في ٢٢ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٨ يتضمن تحديد مدة الدراسة في مدرسة المعلمين العليا والوضعية الادارية للتلاميذ الاساتذة (٣)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير التربية الوطنية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للتوظيف العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ١٣٤ المؤرخ في ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٤ والمتضمن تأسيس مدرسة المعلمين العليا ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ١٧٠ المؤرخ في ١ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ١ يونيو سنة

(١) مدلة مرسوم ٧٣ - ١٠١ سالف الذكر .

(٢) متممة مرسوم ٧٣ - ١٠١ سالف الذكر .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٥٩ في ١٩٦٨/٧/٢٣ .

١٩٦٥ والمتضمن تجديد النظام الإداري والمالي
لمدرسة المعلمين العليا ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٦٥ - ١٧١
المؤرخ في ١ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ١ يونيو
سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد شروط القبول في
مدرسة المعلمين العليا ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٦٥ - ١٧٢
المؤرخ في ١ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ١ يونيو
سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد القانون الاساسي
الإداري للتلاميذ الاساتذة التابعين لمدرسة المعلمين
العليا ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٤٥ المؤرخ في
١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦
والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع
التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٥١ المؤرخ
في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة
١٩٦٦ والمتضمن تحديد الاحكام المطبقة على
الموظفين المتمرّنين والمعدل بموجب المرسوم رقم
٦٨ - ٢٠٩ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨
الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٠ رجب عام
١٣٨٤ الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ والمتضمن
كيفية الدخول الى مدرسة المعلمين العليا ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

دورة الدروس

المادة الاولى - يتم قبول المترشحين من ذوى
الجنسية الجزائرية في مدرسة المعلمين العليا عن
طريق المسابقة .

(أ) في السنة الاولى ، بالنسبة الى المترشحين
الحائزين للبكالوريا أو لشهادة معترف بمعادلتها
من طرف الجامعة ،

(ب) في السنة الثانية ، بالنسبة الى المترشحين
الحائزين للشهادة التحضيرية ليسانس ،

(ج) في السنة الرابعة بالنسبة الى الحائزين
لليسانس التعليم ،

يجوز لمدرسة المعلمين العليا ان تقبل مترشحين
من ذوى جنسية أجنبية .

المادة ٢ - ان النظام العادى لمدرسة المعلمين
العليا هو نظام داخلي غير انه يمكن ان تمنح
استثناءات من طرف وزير التربية الوطنية باقتراح
من مدير المؤسسة .

يقتطع قيم المدرسة كل شهر من مرتبات كل
تلميذ داخلي المبلغ المناسب للمصاريف الداخلية
والمحدد من طرف وزارة التربية الوطنية .

المادة ٣ - ان مدة الدروس هي أربع سنوات ،
تخصص السنوات الثلاث الاولى منها لتحضير
شهادة ليسانس التعليم .

ينال التلاميذ الاساتذة في السنة الرابعة صفة
أستاذ متمرن حائز للشهادة ويتلقون في الجزائر
وفي الخارج تكوينا نظريا وتطبيقيا يتعلق بعلم
النفس والتعليم التربوي .

غير انه يجوز لمجلس المدرسة ان يرخص لكل
تلميذ استاذ لم ينجح في امتحاناته ، بأن يتابع
دروسه في الجامعة طيلة مدة سنة ، وبصفة
طالب حر وذلك لكي يتسنى له ان يتدارك
رسوبه . ويعاد بعد نجاحه الى المدرسة ليواصل
دروسه بصفة عادية في اطار مدرسة المعلمين
العليا .

المادة ٤ - يجوز لمجلس المدرسة ان يعرض
على موافقة وزير التربية الوطنية الترخيص في
اعادة سنة للتلاميذ الاساتذة الذين اختلت
دروسهم بكيفية خطيرة ، ويشبتون اسبابا طبية
أو عائلية تكون على جانب كبير من الاهمية
ولا يمكن منح هذا الترخيص اكثر من مرة
واحدة .

ان التلاميذ الاساتذة الذين يرسبون في
امتحاناتهم ولم يرخص لهم في اعادة سنة يوضعون
رهن اشارة وزارة التربية الوطنية ليعينوا في
مراكز للتعليم ، وبعد تدارك رسوبهم يعادون الى

مدرسة المعلمين العليا بناء على طلبهم ، اذا كانت شروط السن لم تزل متوفرة فيهم .

المادة ٥ - يجتاز الاساتذة الحائزون للشهادة والمتمرنون عند نهاية السنة الرابعة امتحانا للتخرج من مدرسة المعلمين العليا تحدد كفاءات تنظيمه بموجب قرار من وزير التربية الوطنية .

المادة ٦ - ان الاساتذة الحائزين للشهادة المتمرنين والناجحين في امتحان التخرج المشار اليه في المادة السابقة يجتازون خلال الثلاثة اشهر من تعيينهم في مركز تعليم ، الاختبارات التطبيقية لشهادة الكفاءة في استاذية التعليم الثانوى وذلك طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

ويرسمون في أول يناير الموالي لنجاحهم في هذه الاختبارات وذلك طبقا للمادة ٩ من المرسوم رقم ٦٨ - ٣٠١ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسى الخاص بالاساتذة الحائزين للشهادات التابعين للتعليم الثانوى أو التقنى .

المادة ٧ - يجوز عند نهاية السنة الثالثة أو الرابعة تأجيل تنفيذ الالتزام الذى تعهد به التلميذ الاستاذ أو الاستاذ المتمرن الذى اظهر استعدادا للبحث العلمى أو الذى نجح بتفوق في امتحاناته، ويدوم هذا التأجيل خمسة أعوام ، ويمنح من طرف وزير التربية الوطنية باقتراح من مجلس المدرسة .

يجوز للمستفيدين من هذا التأجيل ، الذين لا يمكن ان يتجاوز عددهم ١٥٪ من التلاميذ الاساتذة التابعين لفوج المتخرجين ، ان يطلبوا الحصول على منحة دراسية يحدد مبلغها طبقا للتنظيم الجارى به العمل . وعند نهاية هذا التأجيل يصبح التلاميذ ملزمين ، بعد الاخذ بعين الاعتبار لشهاداتهم ، بممارسة التعليم الثانوى أو العالى .

الفصل الثانى

المرتبات والنظام الاجتماعى للتلاميذ الاساتذة

المادة ٨ - يحدد مرتب التلاميذ الاساتذة بموجب قرار مشترك من وزير التربية الوطنية

والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالوظيفة العمومية .

المادة ٩ - ان التلاميذ الاساتذة التابعين لمدرسة المعلمين العليا والذين كانوا يشغلون وظائف قبل دخولهم الى المدرسة يحتفظون بحقوقهم فى الترقية والتقاعد فى سلكهم الاصلى ، ويستفيدون من الوضعية المكتسبة فى الميدان الادارى باستثناء التعويضات التى قد تكون مرتبطة بالوظيفة التى كانوا يشغلونها .

غير انه لا يمكن ان يكون مرتبهم ناقصا عن المرتب الممنوح للتلاميذ الاساتذة والمنصوص عليه فى المادة ٨ من هذا المرسوم .

المادة ١٠ - ان التلاميذ الاساتذة الذين لم تكن لهم صفة الموظفين ، يستفيدون عند دخولهم الى مدرسة المعلمين العليا من الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين فيما يتعلق بالتعويضات العائلية والضمان الاجتماعى والتقاعد .

تؤخذ السنوات المقضية فى مدرسة المعلمين العليا بعين الاعتبار لمنح التقاعد .

المادة ١١ - تسدد للتلاميذ الاساتذة عند دخولهم الى المدرسة مصاريف السفر التى دفعوها للقدوم الى مدينة الجزائر ، وذلك بعد تقديم تذاكر السفر .

المادة ١٢ - ان التلاميذ المعينين للمشاركة فى فترات تدريبية للتكوين والاتقان خارج الجزائر يتقاضون ، طيلة مدة تمرينهم تعويضات يومية يحدد مبلغها طبقا للتنظيم الجارى به العمل ، وتسدد لهم مصاريف السفر التى دفعوها للقدوم الى محل اجراء الفترة التدريبية وذلك بعد تقديم تذاكر السفر .

المادة ١٣ - ستحدد فيما بعد كفاءات تسديد مصاريف السفر وكفاءات تخصيص التعويضات الممنوحة عن التنقل للتلاميذ الاساتذة الذين يقومون برحلات دراسية أو يشاركون فى فترات تدريبية بالخارج .

الفصل الثالث

احكام مختلفة

المادة ١٤ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم ولا سيما المرسوم رقم ٦٥ - ١٧١ المؤرخ في ١ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ١ يونيو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد شروط القبول في مدرسة المعلمين العليا والمرسوم رقم ٦٥ - ١٧٢ المؤرخ في ١ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ١ يونيو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد القانون الاساسى الادارى للتلاميذ الاساتذة التابعين لمدرسة المعلمين العليا .

المادة ١٥ - يكلف وزير التربية الوطنية بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٢ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٨ .

مرسوم رقم ٧٠ - ٤٥ مؤرخ فى ٢٦ محرم عام ١٣٩٠ الموافق ٢ أبريل سنة ١٩٧٠ يتضمن الحاق محطات التجارب الفلاحية التابعة لمصلحة الدراسات العلمية بالمعهد الوطنى للبحث الزراعى (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٧٨ المؤرخ فى ٢٠ ذى الحجة عام ١٣٨٥ الموافق ١١ أبريل سنة ١٩٦٦ والمتضمن احداث وتنظيم المعهد الوطنى للبحث الزراعى بالجزائر ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٢ والمتضمن تحديد تنظيم واختصاصات مصلحة الدراسات العلمية ،

- وبناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى والوزير المكلف بالمالية والتخطيط ووزير الاشغال العمومية والبناء ،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى - تلحق بالمعهد الوطنى الجزائرى للبحث الزراعى ابتداء من اول يناير سنة ١٩٦٥ محطات التجارب الفلاحية التابعة لمصلحة الدراسات العلمية لوزارة الاشغال العمومية والبناء والموجودة بالقوس (عناية) والحماندة (مستغانم) وسيدى مهدى (توقرت) وايقلى (الساورة) وادرار (الساورة) وعين السخونة (سفيدة) .

المادة ٢ - يجب على المعهد الوطنى الجزائرى للبحث الزراعى ان يضع تحت تصرف مصلحة الدراسات العملية كل محطة تابعة لاختصاصه وذلك فى نطاق برامج توضع باتفاق .

المادة ٣ - تقوم المديرية الجهوية لاملاك الدولة والتنظيم العقارى بوضع جرد لهذه المحطات عند تاريخ نقلها الفعلى الى المعهد الوطنى الجزائرى للبحث الزراعى وتخصص مبانيتها وتجهيزاتها وادواتها للمعهد الوطنى الجزائرى للبحث الزراعى .

المادة ٤ - ان الاعتمادات المقيمة فى الميزانية للمحطات الست ستنتقل من وزارة الاشغال العمومية والبناء الى المعهد الوطنى للبحث الزراعى .

المادة ٥ - يكلف وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى والوزير المكلف بالمالية والتخطيط ووزير الاشغال العمومية والبناء ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٦ محرم عام ١٣٩٠ الموافق ٢ أبريل سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠ - ٦٠ مؤرخ في ١٥ صفر عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ ابريل سنة ١٩٧٠ يتضمن
انشاء المعهد التكنولوجي للتجارة (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير التجارة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تكنولوجية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٧ المؤرخ في ٢٢ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٠ ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ في ١٣ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن المخطط الرباعي ١٩٧٠ - ١٩٧٣

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - تنشأ في اطار الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه تحت تسمية « المعهد التكنولوجي للتجارة » مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

يوضع هذا المعهد تحت وصاية وزير التجارة ويحدد مقره بالجزائر العاصمة .

المادة ٢ - يكلف المعهد التكنولوجي للتجارة بتكوين اطارات التطبيق المتوسطة والعالية اللازمة لتلبية حاجات القطاع التجاري المحددة في مخطط التنمية الوطني .

ويجوز له ان يقوم علاوة على ذلك بتكوين وترقية الاعوان القائمين بنشاطهم في هذا القطاع .

المادة ٣ - تحدد البرامج بعد مشاورة مجلس الادارة وبموجب قرار مشترك من الوزير المكلف بالمالية والتخطيط ووزير التجارة .

المادة ٤ - يحدد النظام الداخلي للمعهد وكذا كفايات تنظيم وتسيير مجلس التوجيه بموجب قرارات من وزير التجارة .

المادة ٥ (٢) - يتصرف في المعهد مجلس ادارة يتألف من :

- رئيس معين من طرف الوزير المكلف بالمالية والتخطيط ،

- نائب رئيس معين من طرف وزير التجارة ،

- أربعة ممثلين للمستعملين معينين من طرف وزير التجارة ،

- ممثل لوزارة التربية الوطنية معين من طرف وزير التربية الوطنية ،

- ممثل لوزير العمل والشؤون الاجتماعية معين من طرف وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- ممثل للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- ثلاثة معلمين تابعين للمعهد ينتخبهم موظفو التكوين ،

- ممثل منتخب من طرف التلاميذ تحت التمرين .

يجوز لمجلس الادارة ان يدعو للمشاركة كل شخص آخر يظهر له ان اختصاصه قد يفيد في المداورات .

يحضر مدير المدرسة العليا للتجارة ومدير المعهد والعون المحاسب اجتماعات مجلس الادارة بصوت استشاري .

« يساعد مدير المعهد كاتب عام يكلف بالادارة العامة للمعهد وتنسيق بين مصالحه يعين الكاتب العام بموجب قرار من وزير التجارة بناء على اقتراح « مدير المعهد » .

المادة ٦ - يعين اعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاثة اعوام وتنتهي وكالة الاشخاص المعيّنين بسبب وظائفهم اذا وضع حد لها وفي حالة شغور مقعد بسبب استقالة أو وفاة أو بكل سبب آخر

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٧ في ١٩٧٠/٤/٢٤ .

(٢) متممة بمرسوم ٧٤ - ٢٠٨ الجريدة الرسمية العدد ٨٣ في ١٩٧٤/١٠/١٥

يكمل المضمون الجديد المعين حسب الكيفيات المحددة في المادة السابقة وكالة من سبقه .

المادة ٧ - توجه مداورات مجلس الادارة الى وزير التجارة الذي يمكنه أن يعارضها في ظرف ٢٠ يوما اذا لم تكن مطابقة للقوانين والنظم الجارية بها العمل أو لسياسة الحكومة ويمكن أن توجه أيضا لاجل الاعلام الى الوزراء الممثلين .

المادة ٨ - ان المراقبة المالية للمعهد يمارسها مراقب مالي معين من طرف الوزير المكلف بالمالية والتخطيط .

المادة ٩ - يوجه مدير المعهد نسخة من الميزانية بعد المصادقة عليها الى المراقب المالي للمعهد .

المادة ١٠ - ان حساب التسيير المصحوب بتقرير يتضمن جميع الشروح والبيانات اللازمة عن التسيير المالي للمؤسسة يعرضه مدير المعهد على مجلس الادارة في جلسته الاولى العادية من السنة الموالية لقف السنت المالية . ثم يعرض على موافقة وزير التجارة مع ملاحظات مجلس الادارة .

المادة ١١ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٥ صفر عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ أبريل سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠ - ٨٨ مؤرخ في ٢٩ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ٣ يوليو سنة ١٩٧٠ يتضمن انشاء معهد تقنولوجي للمالية والمحاسبة (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير الوزير المكلف بالمالية والتخطيط ،

- وبمقتضى الامر رقم ٥٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنولوجية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٧ المؤرخ في ٢٣ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٠ ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ في ١٣ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ والخاص بالمخطط الرباعي ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - تنشأ في اطار الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه تحت تسمية « المعهد التقنولوجي للمالية والمحاسبة » مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

يوضع هذا المعهد تحت وصاية الوزير المكلف بالمالية والتخطيط ، ويحدد مقره بالجزائر العاصمة .

المادة ٢ - يكلف المعهد التقنولوجي للمالية والمحاسبة بتكوين اطارات متوسطة وعليا في ميدان المالية والمحاسبة ، لازمة لتلبية الحاجات المحددة في مخطط التنمية الوطني .

ويجوز له أن يقوم ، علاوة على ذلك ، بتكوين وترقية الاعوان القائمين بنشاطهم في هذا القطاع .

المادة ٣ - تحدد البرامج بعد مشاوررة مجلس الادارة وبموجب قرار مشترك من الوزير المكلف بالمالية والتخطيط ووزير الوصاية .

المادة ٤ - يحدد النظام الداخلي للمعهد وكذا كيفيات تنظيم وتسيير مجلس التوجيه بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية والتخطيط .

المادة ٥ - يتصرف في المعهد مجلس ادارة يتألف من :

- رئيس معين من طرف الوزير المكلف بالمالية والتخطيط ،

- نائب رئيس معين من طرف وزير الوصاية ،

- أربعة ممثلين للمستعملين معينين من طرف الوزير المكلف بالمالية والتخطيط ،

- ممثل لوزير التربية الوطنية معين من طرفه ،

- ممثل لوزير العمل والشؤون الاجتماعية معين من طرفه ،

- ممثل للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- ثلاثة معلمين تابعين للمعهد ينتخبهم رجال التعليم ،

- ممثل منتخب من طرف التلاميذ المتمرنين .

يحضر مدير المعهد والعون المحاسب اجتماعات مجلس الإدارة بصوت استشاري .

يجوز لمجلس الإدارة أن يدعو للمشاركة كل شخص يرى أن كفاءته مفيدة للمداورات .

المادة ٦ - يمين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاثة أعوام وتنتهي وكالة الأشخاص المعيّنين بسبب وظائفهم إذا وضع حد لها وفي حالة شغور مقعد بسبب استقالة أو وفاة أو بكل سبب آخر يكمل العضو الجديد المعين حسب الكيفيات المحددة في المادة السابقة وكالة من سبقه .

المادة ٧ - توجه مداورات مجلس الإدارة الى الوزير المكلف بالمالية والتخطيط الذي يمكنه أن يعارضها في ظرف ٤٠ يوما إذا لم تكن مطابقة للقوانين والانظمة الجارية بها العمل أو لسياسة الحكومة ويمكن أن توجه أيضا لاجل الاعلام الى الوزارات الممثلة في مجلس الإدارة .

المادة ٨ - ان المراقبة المالية للمعهد يمارسها مراقب مالي معين من طرف الوزير المكلف بالمالية والتخطيط .

المادة ٩ - يوجه مدير المعهد نسخة من الميزانية بعد المصادقة عليها ، ضمن الاوضاع المنصوص عليها في المادة ١٩ من الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه أعلاه ، الى المراقب المالي للمعهد .

المادة ١٠ - ان حساب التسيير المصحوب

بتقرير يتضمن جميع الشروح والبيانات اللازمة عن التسيير المالي للمؤسسة يعرضه مدير المعهد على مجلس الإدارة في جلسته الاولى العادية من السنة الموالية لقفل السنة المالية . ثم يعرض على موافقة الوزير المكلف بالمالية والتخطيط مع ملاحظات مجلس الإدارة .

المادة ١١ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بتلمسان في ٢٩ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ٣ يوليو سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠ - ١٠٩ مؤرخ في ١٧ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٠ يتضمن انشاء المعهد التكنولوجي للتخطيط والاحصائيات (١)

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير الوزير المكلف بالمالية والتخطيط ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تكنولوجية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٧ المؤرخ في ٢٢ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٠ ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ في ١٣ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن المخطط الرباعي ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى (٢) - المقطع الاول - تحدث ضمن اطار الامر ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي متمتعة بالشخصية

(١) الجريدة الرسمية العدد ٦٤ في ١٩٧٠/٧/٢٨ .

(٢) مدلة مرسوم ٧٢ - ١٣٣ الجريدة الرسمية العدد ٤٨ في ١٩٧٢/٦/١٦ .

الاعتبارية والاستقلال المالي تحمل اسم (معهد تقنيات التخطيط والاقتصاد المطبق) ،

ويوضع هذا المعهد تحت وصاية وزارة المالية والتخطيط ، ويحدد مقره بالجزائر العاصمة .

المادة ٢ (١) - يكلف معهد تقنيات التخطيط والاقتصاد المطبق بتكوين الاطارات العليا للتطبيق ، اللازمين لتلبية الحاجات المحددة في مخطط التنمية الوطنى فى ميدان تقنيات التخطيط والاحصائيات .

ويجوز له أن يقوم علاوة على ذلك بتكوين وترقية الاعوان القائمين بنشاطهم فى هذا القطاع .

المادة ٣ - تحدد البرامج ، بعد مشاورة مجلس الادارة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية والتخطيط .

المادة ٤ - يحدد النظام الداخلى للمعهد وكذا كيفيات تنظيم وتسيير مجلس التوجيه بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية والتخطيط .

المادة ٥ (٢) - يتصرف فى المعهد مجلس ادارة يتألف من :

- رئيس معين من طرف الوزير المكلف بالمالية والتخطيط ،

- اربعة ممثلين للمبتعلمين ، معينين من طرف الوزير المكلف بالمالية والتخطيط ،

- ممثل لوزارة التربية الوطنية ، معين من طرف وزير التربية الوطنية ،

- ممثل لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، معين من طرف وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- ممثل للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- ثلاثة معلمين تابعين للمعهد ، ينتخبهم رجال التعليم ،

- ممثل منتخب من طرف التلاميذ المتمرنين .

يحضر عميد كلية الحقوق لمدينة الجزائر ومدير

المعهد والعون المحاسب اجتماعات مجلس الادارة بصوت استشارى .

ويجوز لمجلس الادارة أن يدعو ، للاستشارة ، كل شخص آخر يظهر له أن كفاءته قد تفيد فى المداولات .

يدير المعهد مدير ويساعده فى ذلك :

- نائب مدير للدراسات مكلف بالتنشيط والمراقبة والتنسيق وتسيير النشاط البيداغوجى والتدريبات ،

- نائب مدير ادارى ومالى مكلف بالتسيير الادارى والمالى .

يعين نواب المديرين بقرار من كاتب الدولة للتخطيط بناء على اقتراح مدير معهد التقنيات والتخطيط الاقتصادى المطبق .

المادة ٦ - يعين أعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاثة أعوام وتنتهى وكالة الاشخاص المعينين بسبب وظائفهم اذا انتهت مهامهم . وفى حالة شغور مقعد بسبب استقالة أو وفاة أو بكل سبب آخر يكمل العضو الجديد المعين حسب الكيفيات المحددة فى المادة السابقة وكالة من سبقه .

المادة ٧ - توجه مداولات مجلس الادارة الى الوزير المكلف بالمالية والتخطيط الذى يمكنه أن يعارضها فى ظرف ٢٠ يوما اذا لم تكن مطابقة للقوانين والنظم الجارى بها العمل أو لسياسة الحكومة . ويمكن ان توجه أيضا لاجل الاعلام الى الوزراء الممثلين .

المادة ٨ - ان المراقبة المالية للمعهد يمارسها مراقب مالى معين من طرف الوزير المكلف بالمالية والتخطيط .

المادة ٩ - يوجه مدير المعهد نسخة من الميزانية بعد المصادقة عليها طبقا للشروط المنصوص عليها فى المادة ١٩ من الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه أعلاه ، الى المراقب المالى للمعهد .

(١) تحمل تسمية معهد تقنيات التخطيط والاقتصاد المطبق محل التسمية القديمة للمعهد بمقتضى مرسوم ٧٢-١٣٣

سالف الذكر .

(٢) متممة بمرسوم ٧٥ - ٩٧ الجريدة الرسمية العدد ١٨ فى ٢٦/١٩٧٥ .

المادة ١٠ - ان حساب التسيير المصحوب بتقرير يتضمن جميع الشروح والبيانات اللازمة عن التسيير المالي للمؤسسة يعرضه مدير المعهد على مجلس الادارة في جلسته الاولى العادية من السنة المالية لتفعل السنة المالية . ويعرض بعد ذلك لموافقة الوزير المكلف بالمالية والتخطيط مع ملاحظات مجلس الادارة .

المادة ١١ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٧ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠ - ١١٥ مؤرخ في ٢٩ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ١ غشت سنة ١٩٧٠ يتضمن تأسيس معاهد تقنية للتربية (١) من رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاول عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ في ٢٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨ ولاسيما المادة ٩ مكرر منه .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنية .

- وبتناء على تقرير وزير التعليم الابتدائي والثانوي :

يرسم ما يل :

الباب الاول

التأسيس والهدف

المادة الاولى - تؤسس تحت سلطة وزير التعليم الابتدائي والثانوي ، معاهد تقنية للتربية ، يسرى عليها الامر رقم ٦٩ - ١٠٦

المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه ، وتعرف هذه المعاهد بالتسميات التالية :

- معاهد تكوين اساتذة التعليم الثانوي ،
- معاهد تكوين اساتذة التعليم المتوسط ،
- معاهد التكوين البيداغوجي للتعليم الابتدائي .

المادة ٢ - ان مهمة المعاهد التكنولوجية للتربية هي تكوين المعلمين والاساتذة لدرجات التعليم التالية : الثانوي والمتوسط والابتدائي . ويمكن ان تتكفل علاوة على ذلك بتطوير وتحسين مستوى المعلمين والاساتذة العاملين .

المادة ٣ - تضم معاهد التكوين البيداغوجي للتعليم الابتدائي فرعين :

- فرع التلاميذ المعلمين المساعدين ،

- وفرع التلاميذ المعلمين .

المادة ٤ - تضم معاهد تكوين اساتذة التعليم المتوسط فروعاً مختصة للتعليم العام يحدد وزير التعليم الابتدائي والثانوي عددها ونوعها .

المادة ٥ - تضم معاهد تكوين اساتذة التعليم الثانوي فروعاً مختصة للتعليم العام يحدد وزير التعليم الابتدائي والثانوي عددها ونوعها .

المادة ٦ - ان مدة التكوين العادية سنة . ويمكن بصورة استثنائية تهيئتها بسنة تحضيرية ومدة الدراسة سواء في سنة التكوين او في السنة التحضيرية ، احد عشر شهراً منها شهران للتدريب العملي .

المادة ٧ - تسلم لكل متخرج اثر سنة التكوين وبناء على موافقة مجلس الاساتذة ، شهادة نهاية الدراسة . وتخول هذه الشهادة للطلاب الدخول الى السلك الذي كون له .

المادة ٨ - ان طلبة المعاهد التكنولوجية التابعة للتربية ، داخليون ، او نصف داخليين او خارجيون .

المادة ٩ - تحدد شروط تعيين الطلبة ونظام الدراسة لكل نوع من أنواع المعاهد بموجب مرسوم .

ويحدد وزير التعليم الابتدائي والثانوي برامج الدراسة .

الباب الثاني

النظام الإداري

المادة ١٠ - يشرف على كل معهد من المعاهد التكنولوجية للتربية مدير ، ويسيره مجلس إدارة يتألف من :

- وزير التعليم الابتدائي والثانوي أو ممثله ، رئيسا ،

- ممثل عن الوزير المكلف بالتخطيط ، نائب رئيس ،

- المدير المكلف بالتكوين بوزارة التعليم الابتدائي والثانوي أو ممثله ،

- المدير المكلف بتسيير شؤون الموظفين المعلمين في وزارة التعليم الابتدائي والثانوي أو ممثله ،

- المدير المكلف بالإدارة العامة بوزارة التعليم الابتدائي والثانوي أو ممثله ،

- ممثل عن الوزير المكلف بالوظيفة العمومية ،

- ممثل عن اتحادية عمال التربية والثقافة من الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- ممثلين اثنين ينتخبان عن الاساتذة المكونين .

- ممثل منتخب عن التلاميذ المتعربين ،

- مدير المعهد التكنولوجي والحاسب كمستشارين .

المادة ١١ - يعين أو ينتخب أعضاء مجلس الإدارة لمدة سنتين . وتنتهي وكالة الاعضاء المعيّنين أو المنتخبين لما أسند اليهم من وظائف ، بنهاية توليهم لها . وفي حالة استقالة أو وفاة أو أي سبب آخر ، يتم العضو الجديد الذي

تعيّنه الهيئة التي ينتمى اليها ، مدة وكالة سلفه .

المادة ١٢ - يمكن لمديري المعاهد التكنولوجية للتربية أن يساعدتهم في مهامهم الادارية والبيداغوجية :

- مدير أو عدة مديرين للدراسات والتكوين حسب أهمية عدد الطلبة وعدد الفروع المحدثه ،

- مسؤول أو عدة مسؤولين عن النشاطات التربوية المختلفة حسب أهمية عدد الطلبة وعدد الفروع المكونة .

ويحدد وزير التعليم الابتدائي والثانوي دور كل واحد منهم واختصاصاته .

المادة ١٣ - يمكن للمحاسبين بالمعاهد التكنولوجية للتربية أن يساعدتهم في مهمتهم محاسب مساعد أو عدة محاسبين مساعدين حسب أهمية عدد الطلبة .

المادة ١٤ - يلحق مديرو الدراسات بنظار المدارس الثانوية ، والمسؤولون عن النشاطات التربوية المختلفة بالمراقبين العامين ، والمحاسبون المساعدون بنواب المقتصدين وذلك بصفة مؤقتة وريثما تصدر نصوص قانونهم الاساسي .

المادة ١٥ - تعرض جميع مداورات مجلس الإدارة على وزير التعليم الابتدائي والثانوي للمصادقة عليها .

المادة ١٦ - يجوز لوزير التعليم الابتدائي والثانوي أن ينتدب العمل بالمعاهد التكنولوجية اساتذة ومديرين ، وموظفين اداريين ومقتصدين ومراقبين .

وتستمر المصالح المختصة بوزارة التعليم الابتدائي والثانوي في تسيير شؤون هؤلاء المتنتدين الذين تؤدي لهم أجورهم من ميزانية المعاهد .

المادة ١٧ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٩ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ١ غشت سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠ - ١٣٤ مؤرخ في ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ يتضمن إنشاء معهد للتقنيات الفندقية والسياحية (١) أن رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير السياحة ،

- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن إنشاء معاهد تقنية ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ في ١٣ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن المخطط الرباعي ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى - ينشأ تحت تسمية « معهد التقنيات الفندقية والسياحية » معهد للتقولوجية يسرى عليه الأمر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن إنشاء معاهد تقنية ، ويعبر عنه فيما يلي باسم « المعهد » يوضع المعهد تحت وصاية وزير السياحة . ويحدد مقره بتيڤي وزو .

المادة ٢ - تتلخص مهمة المعهد في تكوين اطرارات التطبيق والتسيير اللازمة لتلبية الحاجات الاستثنائية لمختلف اختصاصات المهنة الفندقية والسياحية ويجوز له أن يقوم أيضا بتجديد تعليم وترقية الموظفين القائمين بعملهم .

المادة ٣ - تتراوح المرحلة العادية للدروس من عامين الى ٣ أعوام حسب الاختصاصات وتسلم عند نهايتها اجازة المعهد وتتضمن المدة الدراسية ٩ أشهر من الدروس وشهرين من التمرين العملي .

المادة ٤ - ان كفايات دخول المعهد وكذا تنظيم الاختيار وتنظيم برامج الدروس ستحدد بموجب قرار وزاري مشترك للوزير المكلف بالتخطيط ووزير السياحة .

المادة ٥ - يدير المعهد مجلس ادارة يتسالف من :

- رئيس معين من قبل الوزير المكلف بالتخطيط ،

- نائب رئيس ممثل لوزير السياحة ،

- ممثل للشركة الوطنية للسياحة ،

- ممثل للشركة الوطنية للحمامات المعدنية ،

- ممثل للمكتب الوطني الجزائري للسياحة ،

- ممثل لوكالة السياحة الجزائرية .

ويعين هؤلاء الممثلون من قبل وزير السياحة ،

- ممثل لوزارة التعليم الابتدائي والثانوي ، معين من قبل وزير التعليم الابتدائي والثانوي ،

- ممثل لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،

معين من قبل وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- ممثل للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- ممثل منتخب من قبل التلاميذ ،

- ممثلين منتخبين من قبل موظفي التعليم .

المادة ٦ - يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة عامين ولا يجوز لهم أن ينيبوا عنهم من يمثلهم وتنتهي وكالة الاشخاص المعيّنين نظرا لوظائفهم بانتهاء هذه الوظائف .

وفي حالة شغور منصب بسبب استقالة او وفاة او اى سبب آخر ، يكمل العضو الجديد المعين من قبل الهيئة التي ينتسب اليها ، وكالة من سبقه .

المادة ٧ - يجب ان تعرض على وزير السياحة لاجل المصادقة عليها جميع المداولات المتعلقة بما يلي :

- اعداد البرامج ،

- توظيف وفصل موظفي التعليم ،

- اختيار المترشحين للتلاميذ ،

- تحديد اعداد الموظفين وتوزيعهم في الاقسام المتخصصة .

المادة ٨ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠ - ١٣٥ مؤرخ في ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ يتضمن انشاء معهد للتقنيات الفندقية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير السياحة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ في ١٢ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن المخطط الرباعي ١٩٧٠ - ١٩٧٢ .

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - ينشأ تحت تسمية « معهد التقنيات الفندقية » معهد للتقولوجية يسرى عليه الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنية ، ويعبر عنه فيما يلى باسم « المعهد » .

يوضع المعهد تحت وصاية وزير السياحة . ويحدد مقره بيوسعادة .

المادة ٢ - تتلخص مهمة المعهد في تكوين التقنيين اللازمين لتلبية الحاجات الاستثنائية لمختلف اختصاصات المهنة الفندقية ويجوز له ان يقوم ايضا بتجديد تعليم وترقية الموظفين القائمين بعملهم .

المادة ٣ - ان المرحلة السادسة للتعليم هي سنتان تسلم عند نهايتها اجازة المعهد وتتضمن المدة الدراسية ٩ اشهر من الدروس وشهرين من التمرين العملى .

المادة ٤ - تحدد كفايات دخول المعهد وكذا تنظيم الاختيار وتنظيم برامج الدروس بموجب قرار وزارى مشترك للوزير المكلف بالتخطيط ووزير السياحة .

المادة ٥ - يدير المعهد مجلس ادارة يتألف من :

- رئيس معين من قبل الوزير المكلف بالتخطيط ،

- نائب رئيس ممثل لوزير السياحة ،

- ممثل للشركة الوطنية للسياحة ،

- ممثل للشركة الوطنية للحمامات المعدنية،

- ممثل للمكتب الوطنى الجزائرى للسياحة،

- ممثل لوكالة السياحة الجزائرية .

ويعين هؤلاء الممثلون من قبل وزير السياحة

- ممثل لوزارة التعليم الابتدائى والثانوى،

معين من قبل وزير التعليم الابتدائى والثانوى .

- ممثل لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية،

معين من قبل وزير العمل والشؤون الاجتماعية

- ممثل للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- ممثل منتخب من قبل التلاميذ ،

- ممثلين منتخبين من قبل موظفى التعليم .

المادة ٦ - يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة عامين ولا يجوز أن ينوبوا عنهم من يمثلهم وتنتهى وكالة الاشخاص المعيّنين نظرا لوظائفهم بانتهاء هذه الوظائف .

وفي حالة شغور منصب بسبب استقالة أو وفاة ، أو أى سبب آخر ، يكمل العضو الجديد المعين من قبل الهيئة التى ينتسب اليها وكالة من سبقه .

المادة ٧ - يجوز أن تعرض على وزير السياحة لأجل المصادقة عليها جميع المداورات المتعلقة بما يلى :

- اعداد البرامج ،

- توظيف أو فصل موظفى التعليم ،

- اختيار المرشحين للتلاميذ ،

- تحديد اعداد الموظفين وتوزيعهم فى الاقسام المتخصصة .

المادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠ - ١٣٧ مؤرخ فى ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ يتضمن إنشاء المعهد التكنولوجى للاشغال العمومية والبناء (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء المعاهد التكنولوجية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٧ المؤرخ فى ٢٢ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٠ ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ فى ١٣ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن المخطط الرباعى ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى - تنشأ ، فى اطار الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه تحت تسمية « المعهد التكنولوجى للاشغال العمومية والبناء » (م.ت.ش.ع.ب) ، مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالى .

ويوضع هذا المعهد تحت وصاية وزير العمل والشؤون الاجتماعية ويحدد مقره بالجزائر العاصمة ، غير انه يمكن بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية نقل هذا المقر الى مكان آخر من التراب الوطنى .

المادة ٢ - يكلف المعهد التكنولوجى للاشغال العمومية والبناء بتكوين اطارات التطبيق ، المتوسطة والعليا ، اللازمة لتلبية حاجات قطاع الاشغال العمومية والبناء ، المحددة فى مخطط التنمية الوطنى .

ويجوز له ان يقوم علاوة على ذلك بتكوين وترقية الاعوان القائمين بنشاطهم فى هذا القطاع .

المادة ٣ - تحدد البرامج العامة للتكوين ، بعد مشاورة مجلس الادارة ، بموجب قرار مشترك من كاتب الدولة للتخطيط ووزير العمل والشؤون الاجتماعية ووزير الاشغال العمومية والبناء .

وعلاوة على ذلك فان توظيف الاطارات التى يكونها المعهد يخضع للموافقة المسبقة لوزير الاشغال العمومية والبناء .

المادة ٤ - يحدد النظام الداخلى للمعهد بموجب قرار من وزير العدل والشؤون الاجتماعية .

المادة ٥ (١) - يتولى ادارة المعهد مجلس ادارة يشكل كما يلي :

- رئيس يعين من طرف وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- نائب رئيس يعين من طرف كاتب الدولة للتخطيط ،

- ممثلان لوزير الاشغال العمومية والبناء ،

- ممثل لوزير الدفاع الوطني ،

- ممثل لوزير الداخلية ،

- ممثل لوزير التعليم الابتدائي والثانوي .

- ممثل لوزير التعليم العالي والبحث العلمي

- ممثل لقسم الاتحاد العام للعمال الجزائريين في المعهد ،

- أربعة ممثلين منتخبين من مستخدمي التكوين في المعهد ،

- أربعة ممثلين منتخبين من التلاميذ المتمرنين .

المادة ٦ - يعين أعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاثة اعوام ، وتنتهي وكالة الاشخاص المعينين بسبب وظائفهم اذا ما أنهيت هذه الوظائف . وفي حالة شغور مقعد بسبب استقالة أو وفاة أو أي سبب آخر ، يكمل العضو الجديد المعين من طرف السلطة المختصة حسب الكيفيات المحددة في المادة السابقة ، وكالة من سبقه .

المادة ٧ - توجه مداورات مجلس الادارة الى وزير العمل والشؤون الاجتماعية الذي يمكنه ان يعارضها في ظرف عشرين (٢٠) يوما اذا لم تكن مطابقة للقوانين والنظم الجارية بها العمل او لسياسة الحكومة . ويمكن ان توجه أيضا لاجل الاعلام الى الوزراء الممثلين .

المادة ٨ - ان المراقبة المالية للمعهد يمارسها مراقب مالي معين من طرف وزير المالية .

المادة ٩ - يوجه مدير المعهد ، نسخة من الميزانية بعد المصادقة عليها الى المراقب المالي للمعهد .

المادة ١٠ - ان حساب التسيير المصحوب بتقرير يتضمن جميع الايضاحات والبيانات اللازمة عن التسيير المالي للمؤسسة يعرضه مدير المعهد على مجلس الادارة في جلسته الاولى انعادية من السنة المالية لقفل السنة المالية . ثم يعرض على موافقة وزير العمل والشؤون الاجتماعية مع ملاحظات مجلس الادارة .

المادة ١١ - يؤسس مجلس للتوجيه يكلف بدراسة وعرض جميع الاجراءات المتعلقة بالتسيير التربوي . وتحدد كيفيات تنظيم وتسيير هذا المجلس بموجب قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

المادة ١٢ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠ - ١٣٨ مؤرخ في ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ يتضمن انشاء المعهد التكنولوجي للصيانة الكهربائية والميكانيكية (٢)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء المعاهد التكنولوجية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٧ المؤرخ في ٢٢ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٠ ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ في

(١) معدلة بمرسوم ٧٣ - ١٦٥ الجريدة الرسمية العدد ٨٢ في ١٢/٥/١٩٧٣

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٨٧ في ١٦/١٠/١٩٧٠

١٢ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير
سنة ١٩٧٠ والمتضمن المخطط الرباعي ١٩٧٠ -
١٩٧٣ ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - تنشأ ، في إطار الامر رقم
٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩
الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه
أعلاه تحت تسمية « المعهد التكنولوجي للصيانة
الكهربائية والميكانيكية » (م.ت.ص.ك.م) ،
مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع
بالشخصية المدنية والاستقلال المالي .

ويوضع هذا المعهد تحت وصاية وزير العمل
والشؤون الاجتماعية ويحدد مقره بالجزائر
العاصمة ، غير انه يمكن بناء على اقتراح وزير
العمل والشؤون الاجتماعية نقل هذا المقر الى
مكان آخر من التراب الوطني .

المادة ٢ - يكلف المعهد التكنولوجي للصيانة
الكهربائية والميكانيكية بتكوين اطارات التطبيق،
المتوسطة والعليا ، اللازمة لتلبية حاجات القطاع
الصناعي ، المحددة في مخطط التنمية الوطني .

ويجوز له أن يقوم علاوة على ذلك بتكوين
وترقية الاعوان القائمين بنشاطهم في هذا
القطاع .

المادة ٣ - تحدد البرامج العامة للتكوين ،
بعد مشاورة مجلس الادارة ، بموجب قرار
مشترك من كاتب الدولة للتخطيط ووزير العمل
والشؤون الاجتماعية ووزير الصناعة والطاقة .

المادة ٤ - يحدد النظام الداخلي للمعهد
بموجب قرار من وزير العمل والشؤون
الاجتماعية .

المادة ٥ - يتصرف في المعهد مجلس ادارة
يتألف من :

- رئيس معين من طرف الوزير المكلف
بالتخطيط ،

- نائب رئيس معين من طرف وزير العمل
والشؤون الاجتماعية ،

- ممثل لوزير الصناعة والطاقة ،

- اربعة ممثلين للمستعملين ، يعينهم وزير
العمل والشؤون الاجتماعية ،

- ممثل لوزارة التعليم الابتدائي والثانوي،
معين من طرف وزير التعليم الابتدائي والثانوي،

- ممثل لوزارة التعليم العالي والبحث
العلمي ، معين من طرف وزير التعليم العالي
والبحث العلمي ،

- اربعة ممثلين لفرع الاتحاد العام للعمال
الجزائريين ، منتخبين من طرف موظفي التكوين
بالمعهد ،

- اربعة ممثلين منتخبين من طرف التلامذة
المتمرنين .

ويحضر مدير المعهد والعون المحاسب ،
اجتماعات مجلس الادارة بصوت استشاري .

ويجوز لمجلس الادارة أن يدعو للاستشارة ،
كل شخص آخر يظهر له أن اختصاصه قد
يفيد في المداورات .

المادة ٦ - يعين أعضاء مجلس الادارة لمدة
ثلاثة اعوام ، وتنتهي وكالة الاشخاص المعيّنين
بسبب وظائفهم اذا ما أنهيت هذه الوظائف .
وفي حالة شغور مقعد بسبب استقالة او وفاة
او أي سبب آخر ، يكمل العضو الجديد المعين
من طرف السلطة المختصة حسب الكيفيات
المحددة في المادة السابقة ، وكالة من سبقه .

المادة ٧ - توجه مداورات مجلس الادارة الى
وزير العمل والشؤون الاجتماعية الذي يمكنه
أن يعارضها في ظرف عشرين (٢٠) يوما اذا لم
تكن مطابقة للقوانين والنظم الجاري بها العمل
او لسياسة الحكومة . ويمكن أن توجه ايضا
لاجل الاعلام ، الى الوزراء الممثلين .

المادة ٨ - ان المراقبة المالية للمعهد يمارسها
مراقب مالي معين من طرف وزير المالية .

المادة ٩ - يوجه مدير المعهد ، نسخة من

الميزانية بعد المصادقة عليها الى الرقيب المالى للمعهد .

المادة ١٠ - ان حساب التسيير المصحوب بتقرير يتضمن جميع الايضاحات والبيانات اللازمة عن التسيير المالى للمؤسسة يعرضه مدير المعهد على مجلس الادارة فى جلسته الاولى العادية من السنة الموالية لقفل السنة المالية . ثم يعرض على موافقة وزير العمل والشؤون الاجتماعية مع ملاحظات مجلس الادارة .

المادة ١١ - يؤسس مجلس للتوجيه يكلف بدراسة وعرض جميع الاجراءات المتعلقة بالتسيير التربوى . وتحدد كفيات تنظيم وتسيير هذا المجلس بموجب قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

المادة ١٢ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ اكتوبر سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠ - ١٤٧ مؤرخ فى ١٤ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٧٠ يتضمن انشاء معهد تقنولوجى للصحة العمومية بالمرسى لمدينة الجزائر (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الصحة العمومية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنولوجية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٧ المؤرخ فى ٢٢ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٠ ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ فى ١٣ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير

سنة ١٩٧٠ والمتضمن المخطط الرباعى ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى - تحدث فى اطار الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنولوجية ، مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى تسمى « المعهد التقنولوجى للصحة العمومية » (م . ت . ص . ع) تكون لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالى ويوضع هذا المعهد تحت وصاية وزارة الصحة العمومية . يكون مقر المؤسسة بالمرسى لمدينة الجزائر .

المادة ٢ - يكلف المعهد التقنولوجى للصحة العمومية بتكوين اطارات التطبيق العليا والمتوسطة اللازمة لتلبية حاجيات القطاع الشبه الطبى ، المقررة فى المخطط الرباعى .

ويمكن كذلك ان يضمن تكوين وترقية الاعوان العاملين بعد فى هذا القطاع .

المادة ٣ - يحدد النظام الداخلى للمعهد وكيفية تنظيم وتسيير مجلس التوجيه بموجب قرار من وزير الصحة العمومية .

المادة ٤ (٢) - يسير المعهد من قبل مجلس ادارى يتألف من :

- رئيس يعين من طرف الوزير المكلف بالتخطيط ،

- نائب رئيس يعين من طرف وزير الصحة العمومية ،

- اربعة ممثلين عن المستعملين يعينون من طرف وزير الصحة العمومية ،

- ممثل عن وزير التعليم الابتدائى والثانوى،

- ممثل عن وزير العمل والشؤون الاجتماعية

- ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٨٨ فى ١٠/٢٠/١٩٧٠

(٢) متممة بمرسوم ٧٢ - ٢٣٨ الجريدة الرسمية العدد ٩٤ فى ٢٤/١١/١٩٧٢

— ثلاثة مدرسين في المعهد ، ينتخبون من بين المكلفين بالتكوين ،

— ممثل منتخب ، عن التلاميذ المتمرنين .

ويمكن للمجلس الإداري أن يستدعي للاستشارة كل شخص آخر تبدو كفاءته نافعة للمداورات .

يحضر مدير المعهد والعموم المحاسب بصوت استشاري اجتماعات المجلس الإداري .

يساعد مدير المعهد كاتب عام يكلف بالإدارة العامة للمعهد ويتنسيق مجموع مصالحه .

يعين الكاتب العام بموجب قرار من وزير الصحة العمومية .

المادة ٥ — يعين أعضاء المجلس الإداري لمدة ثلاثة أعوام ، وتنتهي وكالة الأعضاء المعيّنين بسبب مهنتهم إذا جعل حد لمهامهم . وفي حالة خلو مقعد من جراء استقالة أو وفاة أو أي سبب آخر ، فإن العضو الجديد المعين حسب الكيفيات المنصوص عليها في المادة السابقة ينهي مدة وكالة سلفه .

المادة ٦ — تسلم مداولة المجلس الإداري لوزارة الصحة العمومية التي تستطيع أن تعارضها في أجل ٣٠ يوما إذا كانت غير مطابقة للقوانين والنظم الجاري بها العمل أو لسياسة الحكومة . كما تسلم كذلك عن سبيل الإشعار للوزارات المثلة .

المادة ٧ — يقوم بالمراقبة المالية للمعهد مراقب مالي يعينه وزير المالية .

المادة ٨ — يسلم مدير المعهد بعد المصادقة على الميزانية نظيرا للمراقب المالي للمؤسسة .

المادة ٩ — يقدم مدير المعهد للمجلس الإداري عند اجتماعه العادي للسنة التالية عند انتهاء الممارسة ، حساب التسيير مرفقا بتقرير يحتوي على كل الإيضاحات والتفسيرات اللازمة فيما يخص التسيير المالي للمؤسسة . ثم يقدم هذا الحساب بعد ذلك ، إلى وزير الصحة العمومية مع كل ملاحظات المجلس الإداري للمصادقة عليه .

المادة ١٠ — ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٤ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠ - ١٤٨ مؤرخ في ١٤ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠ يتضمن إنشاء معهد تكنولوجيا للصحة العمومية بقسنطينة (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
— بناء على تقرير وزير الصحة العمومية ،

— وبمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن إنشاء معاهد تكنولوجية ،

— وبمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ١٠٧ المؤرخ في ٢٢ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٠ ،

— وبمقتضى الأمر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ في ١٣ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن المخطط الرباعي ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى — تحدث في إطار الأمر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن إنشاء معاهد تكنولوجية ، مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تسمى « المعهد التكنولوجي للصحة العمومية » (م . ت . ص . ع) تكون لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوضع هذا المعهد تحت وصاية وزارة الصحة العمومية .

يكون مقر المؤسسة بقسنطينة .

المادة ٢ — يكلف المعهد التكنولوجي للصحة العمومية بتكوين اطارات التطبيق العليا

والتوسطة اللازمة لتلبية حاجيات القطاع الشبه الطبي ، المقررة في المخطط الرباعي .

ويمكن كذلك أن يضمن تكوين وترقية الاعوان العاملين بعد في هذا القطاع .

المادة ٣ - يحدد النظام الداخلي للمعهد وكيفية تنظيم وتسيير مجلس التوجيه بموجب قرار من وزير الصحة العمومية .

المادة ٤ (١) - يسير المعهد من قبل مجلس ادارى يتألف من :

- رئيس يعين من طرف الوزير المكلف بالتخطيط ،

- نائب رئيس يعين من طرف وزير الصحة العمومية ،

- أربعة ممثلين عن المستعملين يعينون من طرف وزير الصحة العمومية ،

- ممثل عن وزير التعليم الابتدائي والثانوي،

- ممثل عن وزير العمل والشؤون الاجتماعية

- ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين،

- ثلاثة مدرسين في المعهد ، ينتخبون من بين المكلفين بالتكوين ،

- ممثل منتخب ، عن التلاميذ المتمرنين .

ويمكن للمجلس الادارى أن يستدعى للاستشارة كل شخص آخر تبدو كفاءته نافعة للمداورات .

يحضر مدير المعهد والعون المحاسب بصوت استشارى اجتماعات المجلس الادارى .

يساعد مدير المعهد كاتب عام يكلف بالادارة العامة بالمعهد ويتنسيق مجموع مصالحه .

يعين الكاتب العام بموجب قرار من وزير الصحة العمومية .

المادة ٥ - يعين أعضاء المجلس الادارى لمدة ثلاثة أعوام ، وتنتهي وكالة الاعضاء المعينين بسبب مهنهم اذا جعل حد لمهامهم . وفي حالة خلو مقعد من جراء استقالة أو وفاة أو أى سبب آخر ، فان العضو الجديد المعين حسب

الكيفيات المنصوص عليها في المادة السابقة ينهى مدة وكالة سلفه .

المادة ٦ - تسلم مداولة المجلس الادارى لوزارة الصحة العمومية التى تستطيع ان تعارضها فى أجل ٣٠ يوما اذا كانت غير مطابقة للقوانين والنظم الجارى بها العمل أو لسياسة الحكومة . كما تسلم كذلك عن سبيل الاشعار للوزارات المثلة .

المادة ٧ - يقوم بالمراقبة المالية للمعهد مراقب مالى يعينه وزير المالية .

المادة ٨ - يسلم مدير المعهد بعد المصادقة على الميزانية نظيرا للمراقب المالى للمؤسسة .

المادة ٩ - يقدم مدير المعهد للمجلس الادارى عند اجتماعه العادى للسنة التالية عند انتهاء الممارسة ، حساب التسيير مرفقا بتقرير يحتوى على كل الايضاحات والتفسيرات اللازمة فيما يخص التسيير المالى للمؤسسة . ثم يقدم هذا الحساب بعد ذلك ، الى وزير الصحة العمومية مع كل ملاحظات المجلس الادارى للمصادقة عليه .

المادة ١٠ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٤ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠ - ١٤٩ مؤرخ في ١٤ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠ يتضمن انشاء معهد تقنولوجى للصحة العمومية بمستغانم (٢)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء

- بناء على تقرير وزير الصحة العمومية .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنولوجية .

(١) متممة بمرسوم ٧٢ - ٢٣٩ الجريدة الرسمية العدد ٩٤ في ١٩٧٢/١١/٢٤

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٨٨ في ١٩٧٠/١٠/٢٠

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٧ المؤرخ في ٢٢ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٠ ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ في ١٣ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن المخطط الرباعي ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ،

يرسم ما يلي

المادة الاولى - تحدث في اطار الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنية ، مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تسمى « المعهد التكنولوجي للصحة العمومية » (م . ت . ص . ع) تكون لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوضع هذا المعهد تحت وصاية وزارة الصحة العمومية .

يكون مركزه الرئيسى بوهران (١) .

المادة ٢ - يكلف المعهد التكنولوجي للصحة العمومية بتكوين اطارات التطبيق العليا والمتوسطة اللازمة لتلبية حاجيات القطاع الشبه الطبى ، المقررة في المخطط الرباعي .

ويمكن كذلك ان يضمن تكوين وترقية الاعوان العاملين بعد في هذا القطاع .

المادة ٣ - يحدد النظام الداخلى للمعهد وكيفية تنظيم وتسيير مجلس التوجيه بموجب قرار من وزير الصحة العمومية .

المادة ٤ - (٢) يسير المعهد من قبل مجلس ادارى يتألف من :

- رئيس يعين من طرف الوزير المكلف بالتخطيط ،

- نائب رئيس يعين من طرف وزير الصحة العمومية ،

- اربعة ممثلين عن المستعملين يعينون من طرف وزير الصحة العمومية ،

- ممثل عن وزير التعليم الابتدائى والثانوى ،

- ممثل عن وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- ثلاثة مدرسين في المعهد ، ينتخبون من بين المكلفين بالتكوين ،

- ممثل منتخب ، عن التلاميذ المتبرنين .

ويمكن للمجلس الادارى ان يستدعى للاستشارة كل شخص آخر تبدو كفاءته نافعة للمداولات .

يحضر مدير المعهد والعون المحاسب بصوت استشارى اجتماعات المجلس الادارى .

يساعد مدير المعهد كاتب عام يكلف بالادارة العامة للمعهد وتنسيق مجموع مصالحه .

يعين الكاتب العام بموجب قرار من وزير الصحة العمومية .

المادة ٥ - يعين أعضاء المجلس الادارى لمدة ثلاثة اعوام ، وتنتهى وكالة الأعضاء المعينين بسبب مهنتهم اذا جعل حد لمهامهم . وفي حالة خلو مقعد من جراء استقالة او وفاة او أى سبب آخر ، فان العضو الجديد المعين حسب الكيفيات المنصوص عليها في المادة السابقة ينهى مدة وكالة سلفه .

المادة ٦ - تسلم مداولة المجلس الادارى لوزارة الصحة العمومية التى تستطيع ان تعارضها في اجل ٣٠ يوما اذا كانت غير مطابقة للقوانين والنظم الجارى بها العمل او لسياسة الحكومة . كما تسلم كذلك عن سبيل الاشعار للوزارات الممثلة .

المادة ٧ - يقوم بالرقابة المالية للمعهد مراقب مالى يعينه وزير المالية .

المادة ٨ - يسلم مدير المعهد بعد المصادقة على الميزانية نظيرا للمراقب المالى للمؤسسة .

المادة ٩ - يقدم مدير المعهد للمجلس الادارى عند اجتماعه العادى للسنة التالية عند انتهاء

(١) مدلة بالمادة ١ من المرسوم رقم ٧١ - ٢٥٨ المؤرخ ١٩/١٠/١٩٧١ والنشور في الجريدة الرسمية العدد ٩٠ في

١٩٧١/١١/٥ .

(٢) متممة لمرسوم ٧٢ - ٢٤٠ الجريدة الرسمية العدد ٩٤ في ١٩٧٢/١١/٢٤ .

الممارسة ، حساب التسيير مرفقا بتقرير يحتوى على كل الايضاحات والتفسيرات اللازمة فيما يخص التسيير المالى للمؤسسة . ثم يقدم هذا الحساب بعد ذلك ، الى وزير الصحة العمومية مع كل ملاحظات المجلس الادارى للمصادقة عليه .

المادة ١٠ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٤ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ١٤ اكتوبر سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠ - ١٦٥ مؤرخ فى ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ يتضمن انشاء معهد تقنولوجى (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير الدفاع الوطنى .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنولوجية .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٧ المؤرخ فى ٢٢ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٠ .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ فى ١٣ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن المخطط الرباعى ١٩٧٠ - ١٩٧٣ .

يرسم ها يلى :

الباب الاول

التاسيس والهدف

المادة الاولى - يؤسس ضمن اطار الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه أعلاه ، معهد يسمى المعهد التقنولوجى للطبوغرافية (م . ت . ط) يدعى فيما بعد المعهد ، وهو

مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى .

يوضع المعهد تحت وصاية وزير الدفاع الوطنى . ويحدد مقره بأرزيو .

المادة ٢ - ان مهمة المعهد هي القيام بتكوين اطارات التطبيق المتوسطة والعليا لتلبية حاجات القطاع الطبوغرافى ومسح الاراضى وقياسها واعداد الخرائط .

ويمكن له ايضا أن يقوم بتكوين وتوسيع معلومات المستخدمين العاملين فى هذا القطاع .

المادة ٣ - ان الدروس ووضعيات تلاميذ المعهد تخضع لاحكام الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه أعلاه .

المادة ٤ - سيحدد النظام الداخلى للمعهد وكيفيات تنظيم مجلس الادارة وتسييره بموجب قرارات من وزير الدفاع الوطنى .

الباب الثانى

التنظيم الادارى

المادة ٥ - يدير المعهد مجلس ادارة مكون من :

- الرئيس الذى يعينه وزير الدفاع الوطنى ،
- نائب الرئيس يعينه كاتب الدولة للتخطيط ،
- اربعة ممثلين للمستعملين يعينهم وزير الدفاع الوطنى ،

- ممثل عن وزير التعليم الابتدائى والثانوى ،

- ممثل عن وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- ثلاثة اساتذة من المعهد ينتخبهم موظفو التكوين .

- ممثل منتخب من قبل التلاميذ المتمرنين . ويجوز لمجلس الادارة أن يدعو على سبيل الاستشارة أى شخص آخر تظهر له ان كفاءته تفيد مداولاته .

ويحضر بصوت استشارى لجلسات مجلس

الإدارة مدير المعهد الوطني للخرائط ومدير أملاك الدولة والتنظيم العقاري ومسح الأراضي ومدير المعهد التكنولوجي للطبوغرافية والعون المحاسب .

المادة ٦ - يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة عامين وتنتهي مهمة الأشخاص المعينين نظرا لوظائفهم بانتهاء هذه الوظائف . وفي حالة شغور مقعد بسبب استقالة أو وفاة أو أي سبب آخر فإن العضو المعين حسب الكيفيات المحددة في المادة ٥ أعلاه ، يتم وكالة سلفه .

المادة ٧ - إن هدف وكيفيات مداورات مجلس الإدارة تكون مطابقة لأحكام الأمر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن إنشاء المعهد التكنولوجي .

المادة ٨ - يسير للمعهد مدير محدد دوره واختصاصاته في الأمر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن إنشاء المعهد التكنولوجي .

الباب الثالث

التنظيم المالي

المادة ٩ - يمارس المراقبة المالية للمعهد مراقب مالي يعينه وزير المالية .

المادة ١٠ - ترسل الميزانية في نظيرين للمراقب المالي للمعهد بعد المصادقة عليها من طرف مدير المعهد التكنولوجي للطبوغرافية .

المادة ١١ - إن حسابات التسيير يطرحها مدير المعهد التكنولوجي للطبوغرافية على نظر مجلس الإدارة في جلسته الأولى العادية للسنة التي تلي انتهاء السنة المالية ويصحب هذه الحسابات بتقرير يحتوي على جميع التطورات والبيانات المفيدة الخاصة بالتسيير المالي للمؤسسة ، ثم تقدم لوزير الدفاع الوطني لاجل المصادقة عليها مصحوبة بملاحظات مجلس الإدارة .

المادة ١٢ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧٠ - ١٧٧ مؤرخ في ٢٤ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ يتضمن القانون الأساسي لطلبة المعاهد التكنولوجية للتربية (١)

إن رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير التعليم الابتدائي والثانوي ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر ١٩٦٩ والمتضمن تأسيس المعاهد التكنولوجية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٥١ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمحددة بموجبها الأحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١١٥ المؤرخ في ٢٩ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ١ غشت سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأسيس معاهد تكنولوجية للتربية ولاسيما مادته ٩ - الباب الأول ،

يرسم ما يلي :

الباب الأول

أحكام شاملة لجميع طلبة المعاهد التكنولوجية التابعة للتربية

المادة الأولى - إن مدة التكوين العادية في المعاهد التكنولوجية التابعة للتربية سنة واحدة . على أنه لوزير التعليم الابتدائي والثانوي أن يمهّد لهذا التكوين بسنة دراسة تحضيرية .

المادة ٢ - يتقاضى الطالب أثناء سنة التكوين العادية مرتبا كمتربن مسجلا في ميزانية المعهد ومطابقا للمرتب المنصوص عليه في القانون

الاساسى الخاص بالسلك الذى يمكن أن يرسم فيه . ويدفع مقتصد المعهد هذا المرتب بعد خصم مبلغ يوفر للطالب ، ومبلغ آخر مقابل الخدمات التى يقدمها المعهد بأسعار محددة بقرار من وزير التعليم الابتدائى والثانوى .

المادة ٣ - تمنح الدولة لكل طالب خلال سنة الدراسة التحضيرية ، اجرا مسجلا فى ميزانية المعهد مطابقا للتنظيمات المقررة فى ميدان الأجور للتكوين فى المعاهد التكنولوجية . ويدفع مقتصد المعهد هذا الاجر بخصم مبلغ يوفر للطالب ومبلغ آخر مقابل الخدمات التى يقدمها المعهد بأسعار محددة بقرار من وزير التعليم الابتدائى والثانوى .

المادة ٤ - يتعرض طلبة المعاهد التكنولوجية اثناء سنة التكوين والسنة التحضيرية للعقوبات التالية :

١ - الانذار من المدير ،

٢ - التوبيخ من مفتش الاكاديمية باقتراح من المدير وبعد سماع مجلس الاساتذة ،

٣ - الفصل المؤقت لمدة لا تزيد على ثمانية أيام ، بقرار من المدير وبعد سماع مجلس الاساتذة ، وهذه العقوبة تحرم الطالب من كل اجر باستثناء المنح العائلية .

٤ - الفصل النهائى أو الطرد بقرار من وزير التعليم الابتدائى والثانوى باقتراح من مفتش الاكاديمية وبعد موافقة مدير المعهد وسماع مجلس الاساتذة وطبقا لاحكام المادة ٦ من المرسوم رقم ٦٦ - ١٥١ المؤرخ فى ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمحددة بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين .

٥ - كل طالب يرتكب خطأ جنسيا يمكن ان يفصل فى الحال ، واذا كان قاصرا يسلمه المدير الى عائلته مقابل اعتراف ويوجه فى الحال تقريرا الى مفتش الاكاديمية كما يخبر مجلس الاساتذة .

المادة ٥ - يعين طلبة المعاهد التكنولوجية اما اعتمادا على الشهادات واما بعد اختبارات اختيار دون اشتراط الشهادات .

وتؤسس لهذا الغرض بكل معهد تكنولوجى لجنة مكلفة بتعيين الطلبة وتوجيههم . ويحدد

وزير التعليم الابتدائى والثانوى اختصاصاتها وتاليفها .

المادة ٦ - يمنح كل عضو من أعضاء لجنة التعيين تعويضات مساوية للتعويضات المقررة للساعات الاضافية .

المادة ٧ - يجب أن يكون كل مترشح للالتحاق بمعهد تكنولوجى :

- جزائرى الجنسية ،

- أن يقبل بعد الفحص الطبى النظامى ،

- وأن يلتزم بالعمل العمومى مدة ثلاث سنوات على الاقل ان كان مرشحا لسنة التكوين وست سنوات على الاقل ان كان مرشحا للسنة التحضيرية .

المادة ٨ - تجرى مراقبة اعمال الطلبة بصفة مستمرة كلا على حدة ، أو جماعات جماعات .

ولا بد من جودة النتائج للحصول على شهادة نهاية الدراسة فى المعاهد التكنولوجية ، ولا بد من النص على درجة ترتيب الطالب فى هذه الشهادة .

المادة ٩ - يعين الطلبة المتخرجون الحاصلون على الشهادة المشار اليها اعلاه ، فى مناصب بصفة متمرنين . ويتم هذا التعيين حسب التنظيمات المعمول بها وخاصة باعتبار الترتيب النهائى للطالب .

الباب الثانى

احكام خاصة بطلبة معاهد تكوين اساتذة التعليم المتوسط

القسم الاول

شروط الالتحاق

المادة ١٠ - يعين طلبة معاهد تكوين اساتذة التعليم المتوسط بعد اختبارات اختيار :

١ - فى سنة التكوين : من بين المترشحين الحاصلين على مستوى نهاية السنة النهائية ، ومن بين الحاصلين على شهادة الكفاءة العليا بجزئها .

٢ - فى السنة التحضيرية : من بين المترشحين الحاصلين على مستوى نهاية السنة السادسة

الثانوية (السنة الاولى سابقا) . على أنه يمكن أن يعفى من اختبارات الاختيار :

- الحاصلون على بكالوريا التعليم الثانوي أو على شهادة معادلة ، المرشحون لسنة التكوين ،

- والحاصلون على البكالوريا الاولى (بروباتوار) أو على شهادة معادلة ، المرشحون للسنة التحضيرية .

ويحدد وزير التعليم الابتدائي والثانوي بقرار نظام المسابقة وتاريخها وعدد الطلبة الذين يقبلون .

المادة ١١ - يجب على كل مترشح للالتحاق بمعاهد تكوين أساتذة التعليم المتوسط :
- أن تتوفر فيه الشروط المذكورة في المادة السابعة من هذا المرسوم ،

- وأن يكون بالغاً من العمر أكثر من عشرين سنة وأقل من أربع وثلاثين سنة في أول أكتوبر من السنة الجارية للالتحاق بسنة التكوين ، وأكثر من تسعة عشر سنة وأقل من ثلاثة وثلاثين سنة في أول أكتوبر من السنة الجارية للالتحاق بالسنة التحضيرية .

المادة ١٢ - يعلن بعد مداوات لجنة التعيين عن قبول المترشحين الذين أستحسن مستواهم ، في الفرع الذي وجهوا اليه من معهد تكوين اساتذة التعليم المتوسط وتضبط قائمة اضافية من الناجحين يحدد وزير التعليم الابتدائي والثانوي أهميتها في كل سنة .

وبعد ذلك يعلن رئيس اللجنة عن النتائج .

القسم الثاني

نظام الدراسة

المادة ١٣ - يوزع الطلبة الأساتذة للتعليم المتوسط على عدة فروع مختصة يحدد نوعها وعددها وزير التعليم الابتدائي والثانوي .

المادة ١٤ - يعين الطلبة الحاصلون على شهادة نهاية الدراسة في نهاية سنة التكوين في مناصب بصفة أساتذة تعليم متوسط متمرنين .

ويرسم أساتذة التعليم المتوسط المتمرنون خلال سنة التدريب بعد النجاح في الجزء الثاني من شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم المتوسط .

المادة ١٥ - يحدد مدير معهد تكوين أساتذة التعليم المتوسط في نهاية السنة التحضيرية بعد سماع مجلس الأساتذة قائمة الطلبة الذين يقبلون في سنة تكوين الطلبة الاساتذة للتعليم المتوسط .

المادة ١٦ - يسمح وزير التعليم الابتدائي والثانوي في كل سنة باقتراح مدير معهد تكوين أساتذة التعليم المتوسط وبعد سماع مجلس الاساتذة واستشارة مدير معهد تكوين أساتذة التعليم الثانوي بقبول المتفوقين من الطلبة الاستاذة للتعليم المتوسط في معهد تكوين أساتذة التعليم الثانوي .

ولا يجوز أن تشمل هذه الرخصة أكثر من عشرة في المائة من مجموع طلبة سنة التكوين .

المادة ١٧ - ان للطلبة أساتذة التعليم المتوسط الذين تكون نتائج عملهم ناقصة في نهاية سنة التكوين :

- أن يحالوا على السلك الاصلى الذى ينتمون اليه ان كانوا مرسمين فيه ،

- أو يعينوا كمعلمين متمرنين ،

- واما أن يفصلوا .

ويعترض عليهم في الحالة الأخيرة بالمقطع الثانى من المادة ٧ - من المرسوم رقم ٦٦ - ١٥١ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمشار اليه أعلاه .

ولا يسمح للطلبة الاساتذة للتعليم المتوسط (من سنة التكوين أو السنة التحضيرية) بإعادة السنة الا بموافقة مجلس الاساتذة وعندما يحدث اضطراب في دراستهم لأسباب قاهرة .

الباب الثالث

احكام خاصة بطلبة المعاهد البيداغوجية للتعليم الابتدائي

(١) الطلبة المعلمون :

القسم الاول

شروط الالتحاق

المادة ١٨ - يعين الطلبة المعلمون بعد اختبارات اختيار :

١ - في سنة التكوين : من بين المترشحين الحاصلين على مستوى نهاية السنة السادسة الثانوية (الاولى سابقا) أو من بين الحاصلين على الجزء الاول من شهادة الكفاءة العليا .

٢ - في السنة التحضيرية : من بين المترشحين الحاصلين على مستوى نهاية السنة الخامسة الثانوية (السنة الثانية سابقا) .

ويمكن أن يعفى من الاختبارات للالتحاق بسنة التكوين :

- الحاصلون على البكالوريا الاولى أو على شهادة معادلة ،

- والمعلمون المساعدون الحاصلون على الجزء الاول من شهادة الكفاءة العليا ، الذين يقترحهم مفتش الاكاديمية ، وفي حدود عشرين في المائة من الاماكن المتوفرة . ويحدد وزير التعليم الابتدائي والثانوي بقرار نظام الاختبارات وتاريخها وعدد الطلبة الذين يقبلون .

المادة ١٩ - يجب على كل مترشح للالتحاق بالمعاهد البيداغوجية المشار اليه في المادة ١٨ أعلاه :

- أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا المرسوم ،

- وأن يبلغ من العمر أكثر من سبعة عشر سنة وأقل من سبعة وعشرين سنة عند أول أكتوبر من السنة الجارية للالتحاق بسنة التكوين، وأكثر من ستة عشر سنة وأقل من ستة وعشرين سنة عند أول أكتوبر من السنة الجارية للالتحاق بالسنة التحضيرية .

القسم الثاني

نظام الدراسة

المادة ٢٠ - يضم فرع الطلبة المعلمين شعبتين: شعبة لتكوين معلمى اللغة العربية وشعبة لتكوين معلمى اللغة الفرنسية ، ولابد من أن تتلقى كل من الشعبتين تكوينا كافيا في اللغة الأخرى .

على أنه يجوز كلما سمحت الامكانيات تكوين فرع للطلبة المعلمين المزدوجى اللغة بقرار من وزير التعليم الابتدائي والثانوي .

ان نظام الدراسة ومستواها وشهاداتها شبيهة في جميع الشعب .

المادة ٢١ - يعين الطلبة الحاصلون على شهادة نهاية الدراسة في نهاية سنة التكوين في مناصب بصفة معلمين متمرنين . ويرسمون خلال السنة الدراسية الجارية بعد اجتياز الاختبارات العملية من شهادة الكفاءة المهنية .

المادة ٢٢ - يضبط مدير معهد البيداغوجي للتعليم الابتدائي في نهاية السنة التحضيرية وبعد سماع مجلس الاساتذة ، قائمة الطلبة الذين يقبلون في سنة التكوين .

المادة ٢٣ - يوجه ويسمح وزير التعليم الابتدائي والثانوي في كل سنة باقتراح من مدير المعهد البيداغوجي للتعليم الابتدائي وبعد سماع مجلس الاساتذة ، واستشارة مدير معهد تكوين اساتذة التعليم المتوسط ، بقبول الطلبة المعلمين المتفوقين في سنة تكوين الطلبة الاساتذة للتعليم المتوسط .

ولا يجوز أن تشمل هذه الرخصة أكثر من عشرة في المائة من مجموع الطلبة المعلمين في سنة التكوين .

المادة ٢٤ - ان للطلبة المعلمين الذين تكون نتائج عملهم ناقصة في نهاية سنة التكوين او في نهاية السنة التحضيرية :

- أن يحالوا على سلكهم الاصلى ان كانوا مرسمين فيه ،

- أو يعينوا كمعلمين مساعدين متمرنين ،

- واما أن يفصلوا .

ويعترض عليهم في الحالة الأخيرة بالمقطع الثاني من المادة السابعة من المرسوم رقم ٦٦ - ١٥١ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمشار اليه أعلاه .

ولا يسمح للطلبة المعلمين (من سنة التكوين او السنة التحضيرية) بإعادة السنة الا بموافقة مجلس الاساتذة في حال وقوع اضطراب في دراستهم لاسباب قاهرة .

(ب) الطلبة المعلمون المساعدون :

القسم الاول

شروط الالتحاق

المادة ٢٥ - يعين الطلبة المعلمون المساعدون بعد اختبارات اختيار :

١ - في سنة التكوين : من بين المترشحين الحاصلين على مستوى السنة الرابعة الثانوية (السنة الثالثة سابقا) .

على أنه يمكن أن يعفى من اختبارات الاختيار المترشحون الحاصلون على أهلية التعليم العام أو على شهادة المعادلة للالتحاق بسنة التكوين .

٢ - في السنة التحضيرية : من بين المترشحين الحاصلين على مستوى نهاية السنة الثالثة الثانوية (السنة الرابعة سابقا) .

ويحدد وزير التعليم الابتدائي والثانوي بقرار نظام الاختبارات وتاريخها وعدد الطلبة الذين يقبلون .

المادة ٢٦ - يجب على كل مترشح للاختبارات المشار إليها في المادة ٢٥ أعلاه :

- أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة بالمادة السابعة من هذا المرسوم ،

- وأن يبلغ من العمر أكثر من سبعة عشر سنة وأقل من سبعة وعشرين سنة عند تاريخ التعيين في سنة التكوين ، وأكثر من ستة عشر سنة وأقل من ستة وعشرين سنة عند تاريخ التعيين في السنة التحضيرية .

القسم الثاني

نظام الدراسة

المادة ٢٧ - تطبق الاحكام المنصوص عليها في المادة ٢٠ من هذا المرسوم على الطلبة المعلمين المساعدین .

المادة ٢٨ - يعين الطلبة الحاصلون على شهادة نهاية الدراسة في نهاية سنة التكوين في مناصب بصفة معلمين مساعدين متمرنين

ويرسمون بعد اجتياز الاختبارات العملية من شهادة الثقافة العامة والمهنية .

المادة ٢٩ - يضبط مدير المعهد البيداغوجي للتعليم الابتدائي في نهاية السنة التحضيرية وبعد سماع المجلس الاساتذة ، قائمة الطلبة الذين يقبلون في سنة التكوين .

المادة ٣٠ - يسمح وزير التعليم الابتدائي والثانوي في كل سنة باقتراح من مدير المعهد البيداغوجي للتعليم الابتدائي وبعد سماع مجلس الاساتذة ، بقبول المتفوقين من الطلبة المعلمين المساعدين في السنة التحضيرية لتكوين الطلبة المعلمين .

على أن هذه الرخصة لا يجوز ان تشمل أكثر من عشرة في المائة من مجموع الطلبة المعلمين المساعدين في سنة التكوين .

المادة ٣١ - ان للطلبة المعلمين المساعدين الذين تكون نتائج عملهم ناقصة في نهاية سنة التكوين أو في نهاية السنة التحضيرية :

- أن يحالوا على سلكهم الاصلی ان كانوا مرسمين فيه :

- أو يعينوا عند الحاجة ممرنين متدربين ويجوز لهم بدون اشتراط المشاركة في التدريب أن يتقدموا لامتحان شهادة الثقافة العامة والمهنية بجزئها ،

- واما أن يفصلوا .

ويعترض عليهم في الحالة الاخيرة بالمقطع الثاني من المادة السابعة من المرسوم رقم ٦٦ - ١٥١ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمشار اليه أعلاه .

ولا يسمح للطلبة المعلمين المساعدين (من سنة التكوين والسنة التحضيرية) باعادة السنة الا بموافقة مجلس الاساتذة ، في حالة وقوع اضطراب في دراستهم لاسباب قاهرة .

المادة ٣٢ - يكلف وزير التعليم الابتدائي والثانوي ووزير الداخلية ووزير المالية وكاتب الدولة للتخطيط ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا

الفروع التالية :

زراعة الحضر والبقول ، زراعة الزهور ، زراعة الاشجار .

كما يجوز له أيضا ان يتولى ، ضمن هذه الفروع ، تكوين وتحسين مستوى المستخدمين العاملين .

المادة ٤ - يتولى المعهد ضمن اطار هدفه :

- استقبال تلاميذ مؤسسات التعليم والتكوين الفلاحي الاخرى ،

- المساهمة ، في كل نشاط لنشر التقنيات التقني أو التنمية المباشرة لدى فلاحي الناحية وذلك بالاتصال مع الهيئات المسؤولة .

الباب الثاني

التنظيم الاداري

المادة ٥ - يدار المعهد من قبل مجلس ادارة يتكون كما يلي :

- رئيس معين من قبل وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- نائب رئيس معين من قبل كاتب الدولة للتخطيط ،

- أربعة ممثلين للمستعملين يعينهم وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- ممثل لوزير التعليم الابتدائي والثانوي ،

- ممثل لوزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- ممثل لوزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- ممثل للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- مملكان يشترطان في المعهد ينتخبهما مستخدمو التكوين ،

- ممثل منتخب من قبل التلاميذ المتمرنين .

يشارك مدير المعهد والعون المحاسب بصوت استشاري في اجتماعات مجلس الادارة .

ويجوز لمجلس الادارة أن يدعو لاجل

المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٤ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

مرسوم رقم ٧١ - ١٤١ مؤرخ في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٧١ يتضمن احداث معهد تقنولوجي لزراعة البساتين (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتعلق بانشاء معاهد تقنولوجية المعدل،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ في ١٣ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ والخاص بالمخطط الرباعي ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

التأسيس

المادة الاولى - تحدث تحت تسمية المعهد التقنولوجي لزراعة البساتين مؤسسة عمومية ذات طابع اداري مزودة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وتدعى فيما بعد بالمعهد .

المادة ٢ - يوضع المعهد تحت وصاية وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ويكون مركزه الرئيسي بعين طاية (ولاية الجزائر) .

المادة ٣ - يكلف المعهد بتكوين تقنيين في

الباب الثالث

التنظيم المالي

المادة ٨ - نمارس المراقبة المالية للمعهد من قبل مراقب مالي يعينه وزير المالية .

المادة ٩ - يرسل مدير المعهد بعد المصادقة على الميزانية نسخة منها الى المراقب المالي .

المادة ١٠ - يقدم مدير المعهد حساب التسيير المرفق بتقرير مشتمل على جميع الوثائق والتوضيحات المفيدة حول التسيير المالي للمؤسسة الى مجلس الادارة خلال اول دورة سنوية عادية ويقدم بعد ذلك الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير المالية للمصادقة عليه مع ملاحظات مجلس الادارة .

المادة ١١ - تحدد عند الحاجة كيفيات تطبيق هذا المرسوم بموجب نصوص لاحقة .

المادة ١٢ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٧١ .

الاستشارة كل شخص يرى في اختصاصه افادة للمداولات .

المادة ٦ - ان كيفيات تسيير مجلس الادارة ومداولاته تسري عليها احكام المواد من ١٥ الى ١٩ من الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه .

المادة ٧ - يسير المعهد من قبل مدير ، محدد دوره واختصاصاته بموجب الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه .

يساعد المدير :

- كاتب عام يكلف بالادارة العامة وتنسيق مجموع مصالح المعهد بمساعدة نائب مقتصد .

- مدير بيداغوجي مسؤول عن انجاز واعداد المناهج والبرامج البيداغوجية واختيار التوجيه وتكوين التلاميذ بمساعدة احد مسؤولي التمرين .

يعين الكاتب العام والمدير البيداغوجي بموجب قرار من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

مرسوم رقم ٧١ - ٢٩٤ مؤرخ في ١١ ذي القعدة عام ١٣٩١ الموافق ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ يتضمن احداث معهد تقنولوجي للزراعة وتربية المواشي (١)

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء

- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنولوجية والمعدل ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ في ١٣ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن المخطط الرباعي ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

احداث المعهد

المادة الاولى - تحدث مؤسسة عمومية ذات طابع اداري وشخصية مدنية واستقلال مالي ، وذلك تحت اسم « معهد التقنولوجيا للزراعة وتربية الماشية » ، والذي يعين مختصره ادناه تحت اسم « المعهد » .

المادة ٢ - يوضع المعهد تحت وصاية معهد الفلاحة والاصلاح الزراعي ، ويكون مقره في تيارت (ولاية تيارت) .

المادة ٣ - يكلف المعهد بتكوين التقنيين في الفروع التالية :

- جمعيات الزراعة وتربية المواشي .

ويمكن أن يقوم بتكوين وتأهيل المستخدمين العاملين ضمن هذه الفروع .

المادة ٤ - يقوم المعهد في نطاق هدفه ، بما يلي :

- قبول التلاميذ الملتحقين به من مؤسسات التعليم الاخرى والتكوين الزراعي .

المساهمة بكل نشاط يزول لاشاعة التطور التقني أو التنمية في مجالات مزارعي الناحية ، وذلك بالاتصال مع الهيئات المسؤولة .

الباب الثاني

التنظيم الاداري

المادة ٥ - يتولى ادارة المعهد ، مجلس للادارة، يشكل على الوجه التالي :

- الرئيس ، ويعين من قبل وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- نائب الرئيس ، ويعين من قبل كاتب الدولة للتخطيط ،

- أربعة ممثلين للمستخدمين ، ويعينون من قبل وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- ممثل لوزير التعليم الابتدائي والثانوي ،

- ممثل لوزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- ممثل لوزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- ممثل للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- ممثلان لمعلمي المعهد ، ينتخبهم مستخدمو سلك التكوين ،

- ممثل واحد للتلاميذ ، ينتخبه هؤلاء الاخرون .

يحضر كل من مدير المعهد ومحاسب المعهد اجتماعات مجلس الادارة بصوت استشاري .

ويسوغ لمجلس الادارة دعوة أي شخص اختصاصي لاستشارته اثناء المداولات .

المادة ٦ - تخضع كفايات تسيير مجلس الادارة

لاحكام المواد من ١٥ الى ١٩ من الامر رقم ٦٩ -
١٠٦ المذكور اعلاه .

المادة ٧ - يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة سنتين . وتنتهى نيابة الاعضاء المعينين بالاضافة لوظائفهم بمجرد انتهاء مهامهم فى وظائفهم .

وفى حالة شغور مقعد للمضوية من جراء الاستقالة أو الوفاة أو أى سبب آخر ، يصار الى تعيين عضو جديد وفقا للكيفيات المحددة بالمادة ٥ من هذا المرسوم ، للمدة الباقية من نيابة سلفه .

المادة ٨ - يتولى ادارة المعهد مدير . وتحدد اختصاصاته ، ودوره بموجب الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ المشار اليه اعلاه .
ويساعد المدير فى مهامه :

- كاتب عام يكلف بالادارة العامة وتنسيق كافة مصالح المعهد ويساعده نائب معتمد ،

- مدير بيداغوجى مسؤول عن وضع الطرق والبرامج البيداغوجية وتطبيقها ، واختيار توجيه وتكوين التلاميذ ، بمساعدة مسؤول التمرين ،

ويعين الكاتب العام والمدير البيداغوجى بموجب قرار صادر عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

الباب الثالث

التنظيم المالى

المادة ٩ - يتولى المراقبة المالية للمعهد ، مراقب مالى ، يعين من قبل وزير المالية .

المادة ١٠ - يصادق مدير المعهد على الميزانية ، ثم يحيل نسختها الثانية الى المراقب المالى .

المادة ١١ - يرفع مدير المعهد ، حساب التسيير ، المرفق بتقرير يتضمن كافة التطورات والايضاحات اللازمة للتسيير المالى للمؤسسة ، الى مجلس الادارة فى أول جلسته السنوية العادية

ثم يحيله الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ووزير المالية مع ملاحظات مجلس الادارة للمصادقة عليه .

المادة ١٢ - تحدد كيفيات تطبيق هذا المرسوم عند الحاجة ، بموجب نصوص لاحقة .

المادة ١٣ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١١ ذى القعدة عام ١٣٩١ الموافق ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ .

مرسوم رقم ٧١ - ٢٩٥ مؤرخ فى ١١ ذى القعدة عام ١٣٩١ الموافق ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ يتضمن احداث معهد تقنولوجى للزراعات الصناعية والعلف (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنولوجية والمعدل ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ فى ١٣ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ والمتضمن المخطط الرباعى ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

احداث المعهد

المادة الاولى - تحدث مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى وشخصية مدنية واستقلال مالى ، وذلك تحت اسم « معهد التكنولوجيا للزراعات الصناعية والعلف » .

المادة ٢ - يوضع المعهد تحت وصاية وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ، ويكون مقره فى خميس مليانة (ولاية الاصنام) .

المادة ٣ - يكلف المعهد بتكوين التقنيين فى الفرعين التاليين :

- الزراعة المسماة « الزراعات الكبرى » ،
- تربية المواشى .

وينبغى تنمية هذين الفرعين بصفة مشتركة : الزراعة المسماة « الزراعات الكبرى » وتربية المواشى .

ويمكن أن يقوم بتكوين وتأهيل المستخدمين العاملين ضمن هذه الفروع .

المادة ٤ - يقوم المعهد فى نطاق هدفه ، بما يلى :

- قبول التلاميذ الملتحقين به من مؤسسات التعليم والتكوين الزراعى الاخرى ،

- المساهمة بكل نشاط يؤول لاشاعة التطور التقنى او التنمية فى مجالات مزارعى الناحية ، وذلك بالاتصال مع الهيئات المسؤولة .

الباب الثانى

التنظيم الادارى

المادة ٥ - يتولى ادارة المعهد ، مجلس للادارة، يشكل على الوجه التالى :

- الرئيس ، ويعين من قبل وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- نائب الرئيس ، ويعين من قبل كاتب الدولة للتخطيط ،

- أربعة ممثلين للمستخدمين ، ويعينون من قبل وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- ممثل لوزير التعليم الابتدائى والثانوى ،

- ممثل لوزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- ممثل لوزير التعليم العالى والبحث العلمى،

- ممثل للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- ممثلان لمعلمى المعهد ، ينتخبهما مستخدمو التكوين ،

- ممثل منتخب من التلاميذ .

يحضر كل من مدير المعهد والمحاسب اجتماعات مجلس الادارة بصوت استشارى .

ويسوغ لمجلس الادارة دعوة أى شخص اختصاصى لاستشارته عند الضرورة اثناء المداولات .

المادة ٦ - تخضع كفاءات تسيير مجلس الادارة لاحكام المواد من ١٥ الى ١٩ من الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المذكور أعلاه .

المادة ٧ - يعين اعضاء مجلس الادارة لمدة سنتين . وتنتهى نيابة الاعضاء المعينين بالاضافة المعينين بالاضافة لوظائفهم بمجرد انتهاء مهامهم فى وظيفتهم .

وفى حالة شغور مقعد للمعضوية من جراء الاستقالة أو الوفاة أو أى سبب آخر ، يصار الى تعيين عضو جديد وفقا للكفاءات المحددة بالمادة ٥ من هذا المرسوم ، للمدة الباقية من نيابة سلفه .

المادة ٨ - يتولى ادارة المعهد مدير ، وتحدد اختصاصاته ، ودوره بموجب الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ المشار اليه اعلاه .

ويساعد المدير فى مهامه :

- كاتب عام يكلف بالادارة العامة وتنسيق كافة مصالح المعهد ويساعده نائب معتمد ،
- مدير بيداغوجي مسؤول عن وضع الطرق والبرامج البيداغوجية ، واختيار توجيه وتكوين التلاميذ ، بمساعدة مسؤول التمرين .
ويعين الكاتب العام والمدير البيداغوجي بموجب قرار صادر عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي .

الباب الثالث

التنظيم المالي

المادة ٩ - يتولى المراقبة المالية للمعهد ، مراقب مالي ، يعين من قبل وزير المالية .

المادة ١٠ - يصادق مدير المعهد على الميزانية ، ثم يحيل نسختها الثانية الى المراقب المالي .

المادة ١١ - يرفع مدير المعهد ، حساب التسيير ، المرفق بتقرير يتضمن كافة التطورات والايضاحات اللازمة للتسيير المالي للمؤسسة ، الى مجلس الادارة في اول جلسته السنوية العادية .
ثم يحيله الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير المالية مع ملاحظات مجلس الادارة للمصادقة عليه .

المادة ١٢ - تحدد كفاءات تطبيق هذا المرسوم عند الحاجة ، بموجب نصوص لاحقه .

المادة ١٣ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١١ ذي القعدة عام ١٣٩١ الموافق ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ .

مرسوم رقم ٧١ - ٢٥٥ مؤرخ في ٢٩ شعبان عام ١٣٩١ الموافق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١ يتضمن احداث معهد تقنولوجي للزراعة الصحراوية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنولوجية ، المعدل ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ في ١٣ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ الخاص بالمخطط الرباعي ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

احداث المعهد

المادة الاولى - تحدث ، تحت تسمية «المعهد التقنولوجي للزراعة الصحراوية» ، مؤسسة عمومية ذات طابع اداري وشخصية مدنية واستقلال مالي ويختصر اسمه فيما يلي بالمعهد.

المادة ٢ - يوضع المعهد تحت وصاية وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ، ويكون مقره في ورقلة (ولاية الواحات) .

المادة ٣ - يكلف المعهد بتكوين وتأهيل التقنيين والاطارات العليا اللازمة لتلبية احتياجات الزراعة الصحراوية .

ويمكن له ايضا ، ان يقوم بتكوين وتأهيل المستخدمين العاملين في هذا القطاع .

المادة ٤ - يقوم المعهد ، في نطاق هدفه ، بما يلي :

- قبول التلاميذ المتحقيين به من مؤسسات التعليم والتكوين الزراعي الاخرى ،

- المساهمة في تكوين الباحثين في مجال

الزراعة الصحراوية ، بالتعاون مع الهيئات والوزارات المعنية ،

ويسوغ لمجلس الادارة دعوة اى شخص اختصاصى لاستشارته اثناء المداولات .

- المساهمة العملية مع الهيئات المسؤولة ، في الاعلام والتثمين الزراعى في الولايات المعنية ، ولهذا الغرض يكلف بتأسيس مصلحة للدراسات والوثائق وبالتوزيع وذلك بالاتصال الوثيق مع الهيئات المعنية المنشأة ضمن نفس مجال نشاطاته .

المادة ٦ - يتولى ادارة المعهد مدير ، حددت اختصاصاته ودوره بالامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه .

ويساعد المدير في مهامه :

- كاتب عام يكلف بالادارة العامة وتنسيق مجموع مصالح المعهد ، ويساعده نائب مقتصد ،

- مدير تربوى مسؤول عن وضع الطرق والبرامج التربوية وتطبيقها واختيار توجيه وتكوين التلاميذ بمساعدة مسؤول التمرين .

ويعين الكاتب العام والمدير التربوى، بموجب قرار من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

الباب الثالث

التنظيم المالى

المادة ٧ - يتولى المراقبة المالية للمعهد ، مراقب مالى ، يعين من قبل وزير المالية .

المادة ٨ - يسلم مدير المعهد نسخة من الميزانية بعد المصادقة عليها ، الى المراقب المالى .

المادة ٩ - يرفع مدير المعهد ، حساب التسيير ، المرفق بتقرير يتضمن كل التطورات والايضاحات اللازمة للتسيير المالى للمؤسسة ، الى مجلس الادارة فى اول جلسته السنوية العادية ، ثم يحيله الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ووزير المالية مع ملاحظات مجلس الادارة وذلك للمصادقة عليه .

المادة ١٠ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بسعيدة فى ٢٩ شعبان عام ١٣٩١ الموافق ١٩ اكتوبر سنة ١٩٧١ .

الباب الثانى

التنظيم الادارى

المادة ٥ - يتولى ادارة المعهد ، مجلس للادارة يشكل على الوجه التالى :

- رئيس ، يعين من قبل وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- نائب رئيس ، يعين من قبل كاتب الدولة للتخطيط ،

- مدير عام للمعهد الوطنى للبحث الزراعى،

- مدير الفلاحة فى ولاية الواحات ،

- مدير الفلاحة فى ولاية الساورة ،

- مدير الفلاحة فى ولاية الاوراس ،

- ممثل لوزير التعليم الابتدائى والثانوى ،

- ممثل لوزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- ممثل لوزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- ممثل للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- اربعة معلمين من المعهد ، ينتخبهم مستخدمو التكوين ،

- ممثلان ينتخبان من طرف التلاميذ المتمرنين

يجوز كل من مدير المعهد والعمون المحاسب مداولات مجلس الادارة بصوت استشارى .

مرسوم رقم ٧١ - ٢٥٦ مؤرخ في ٢٩ شعبان عام ١٣٩١ الموافق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١ يتضمن احداث معهد تقنولوجى الغابات (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنولوجية ، المعدل ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ في ١٣ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ الخاص بالمخطط الرباعى ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ،

يرسم ما يلى :

الباب الاول

احداث المعهد

المادة الاولى - تحدث ، تحت تسمية «المعهد التقنولوجى للغابات » ، مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى وشخصية مدنية واستقلال مالى ويختصر اسمه فيما يلى بالمعهد .

المادة ٢ - يوضع المعهد تحت وصاية وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ، ويكون مقره فى باتنة (ولاية الاوراس) .

المادة ٣ - يكلف المعهد بتكوين التقنيين فى الفروع التالية :

- الزراعة الغابية وتهيئة الغابات واستغلالها وحماية الاراضى واستصلاحها .

ويمكن له ايضا ، ان يقوم بتكوين وتأهيل المستخدمين العاملين فى هذه الفروع .

المادة ٤ - يقوم المعهد ، فى نطاق هدفه ، بما يلى :

- قبول التلاميذ الملتحقين به من مؤسسات التعليم الاخرى ،

- المساهمة فى كل عمل يتعلق بنشر التقدم التقنى او التطور فى اوساط فلاحى الناحية وذلك باتصال مع الهيئات المسؤولة .

الباب الثانى

التنظيم الادارى

المادة ٥ - يتولى ادارة المعهد ، مجلس للادارة يشكل على الوجه التالى :

- رئيس ، يعين من قبل وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- نائب رئيس ، يعين من قبل كاتب الدولة للتخطيط ،

- اربعة ممثلين للمستعملين يعينون من قبل وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- ممثل لوزير التعليم الابتدائى والثانوى ،

- ممثل لوزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- ممثل للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- معلمان من المعهد ينتخبهما مستخدمو التكوين ،

- ممثل ينتخب من قبل التلاميذ .

يحضر كل من مدير المعهد والعون المحاسب مداورات مجلس الادارة بصوت استشارى .

ويسوغ لمجلس الادارة دعوة اى شخص اختصاصى لاستشارته اثناء المداورات .

المادة ٦ - تخضع كىفيات تسيير مجلس الادارة لاحكام المواد من ١٥ الى ١٩ من الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩

الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه .

المادة ٧ - يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة سنتين ، وتنتهى وكالة الأشخاص المعينين بسبب وظائفهم عندما تنتهى هذه الوظائف .

وفي حالة شغور مقعد بسبب استقالة او وفاة او أى سبب آخر ، يكمل العضو الجديد المعين حسب الكيفيات المحددة في المادة ٥ من هذا المرسوم ، وكالة من سبقه .

المادة ٨ - يتولى ادارة المعهد مدير ، حددت اختصاصاته ودوره بالامر رقم ٦٩-١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه .

ويساعد المدير في مهامه :

- كاتب عام يكلف بالادارة العامة وتنسيق مجموع مصالح المعهد ، ويساعده نائب مقتصد ،

- مدير تربوى مسؤول عن وضع الطرق والبرامج التربوية وتطبيقها واختيار توجيه وتكوين التلاميذ بمساعدة مسؤول التمرين .

ويعين الكاتب العام والمدير التربوى ، بموجب قرار من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

الباب الثالث

التنظيم المالى

المادة ٩ - يتولى المراقبة المالية للمعهد ، مراقب مالى يعين من قبل وزير المالية .

المادة ١٠ - يسلم مدير المعهد نسخة من الميزانية بعد المصادقة عليها ، الى المراقب المالى .

المادة ١١ - يرفع مدير المعهد ، حساب التسيير ، المرفق بتقرير يتضمن كل التطورات والايضاحات اللازمة للتسيير المالى للمؤسسة ، الى مجلس الادارة في أول جلسته السنوية العادية ثم يحيله الى وزير الفلاحة والاصلاح

الزراعى ووزير المالية مع ملاحظات مجلس الادارة وذلك للمصادقة عليه .

المادة ١٢ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بمدينة في ٢٩ شعبان عام ١٣٩١ الموافق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١ .

مرسوم رقم ٧١ - ٢٧٦ مؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ يتضمن كيفيات الدخول الى مدرسة المعلمين العليا للتعليم المتعدد التقنيات وتحديد مدة الدروس وتنظيمها (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٢٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ٨٥ المؤرخ في ٣ شوال عام ١٣٩٠ الموافق اول ديسمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن احداث مدرسة المعلمين العليا للتعليم التقنى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٣٠١ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسى الخاص لاساندة التعليم الثانوى او التقنى الحائزين للكفاءة ،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ في ٨ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن تحديد كيفيات تنظيم مسابقة للحصول على شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم الثانوى او التقنى ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٠ ربيع الاول عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٦٩ والمتعلق

بالشهادات والمؤهلات التي تفتح الباب للاعفاء من اجازة ليسانس التعليم بقصد اجتياز شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم الثانوى او التقنى (كابيس او كابيت) ،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى - تقوم مدرسة المعلمين العليا للتعليم المتعدد التقنيات بالتحضير لشهادة معادلة لليسانس في التعليم ، قصد الحصول على شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم الثانوى او التقنى (كابيس او كابيت) .

المادة ٢ - يوظف التلاميذ الاساتذة عن طريق المسابقة من بين المترشحين الجزائريين .
(١) في السنة التحضيرية :

المترشحون البالغون اقل من ٢٨ سنة ويكونوا قد تابعوا دروسهم الثانوية حتى نهاية السنة السادسة (الاولى سابقا) او القسم النهائى الثانوى .

(ب) في السنة الاولى :

١ - المترشحون الحاصلون على البكالوريا العلمية او التقنية او شهادة معترف بمعادلتها ،
٢ - المترشحون الذين اتموا دراستهم في احد الاقسام التحضيرية بمدرسة المعلمين العليا للتعليم المتعدد التقنيات .

ويمكن ان يعفى من هذه المسابقة تلامذة السنة التحضيرية الذين نجحوا في البكالوريا ، بعد اخذ رأى المجلس التربوى لمدرسة المعلمين العليا للتعليم المتعدد التقنيات وبناء على قرار وزير التعليم العالى والبحث العلمى .

٣ - الاساتذة التقنيون الحاصلون على شهادة الكفاءة للتعليم في تكميليات التعليم التقنى وشهادة الكفاءة للتعليم في تكميليات التعليم الفلاحى .

(ج) في السنة الثانية :

١ - المترشحون الحاصلون على شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم المتوسط ،
٢ - المترشحون الذين اتموا دراستهم بنجاح

في السنة الاولى من الدراسات في مؤسسة للتعليم العالى العلمى او التقنى .
(د) في السنة الثالثة :

المترشحون الحاصلون على شهادة الاهلية للتقنى العالى .

المادة ٣ - تحدد مدة الدراسة في مدرسة المعلمين العليا للتعليم المتعدد التقنيات بأربع سنوات .

المادة ٤ - يتخذ مجلس الاساتذة عقب انتهاء السنة الاولى قرارا بشأن التلاميذ الاساتذة :

١ - اما ان يؤذن لهم بمتابعة الدراسة في السنة الثانية بمدرسة المعلمين العليا للتعليم المتعدد التقنيات ،

٢ - واما ان يوجهوا الى شعبة التكوين التربوى لمدرسة المعلمين العليا للتعليم المتعدد التقنيات ،

٣ - واما ان يعادوا الى اطارهم الاصلى اذا كانت لهم صفة الموظف المرسوم .

المادة ٥ - يتخذ المجلس التربوى عقب انتهاء السنة الثانية قرارا بشأن التلاميذ الاساتذة :

(١) اما ان يؤذن لهم بالانتقال الى السنة الثالثة ،

(ب) واما ان يعرضوا على وزير التعليم الابتدائى والثانوى لتعيينهم في بداية الموسم الدراسى الموالى كأساتذة متمرنين في التعليم المتوسط . والشهادة المدرسية لنهاية السنة الثانية تؤدى للاعفاء من القسم الاول من شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم المتوسط .

وتجرى عليهم خلال الثلاثة اشهر الاولى من السنة الدراسية الموالية لتخرجهم ، الاختبارات التطبيقية لشهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم المتوسط حسب نظام هذه المسابقة .

وفي حالة نجاحهم في هذه الاختبارات يرسمون في أول يناير الموالى .

المادة ٦ - يتخذ المجلس التربوى عقب نهاية السنة الثالثة قرارا بشأن التلاميذ الاساتذة :

(١) اما أن يؤذن لهم بالانتقال الى السنة الرابعة والاخيرة ،

(ب) واما أن يمرضوا على وزير التعليم الابتدائي والثانوي لتمييزهم في بداية الموسم الدراسي الموالي كأساتذة متمرنين للتعليم المتوسط .

وتجرى عليهم خلال الثلاثة اشهر الاولى من السنة الدراسية الموالية لتخرجهم ، الاختبارات التطبيقية لشهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم المتوسط حسب نظام المسابقة .

وفي حالة نجاحهم في هذه الاختبارات يرسمون في اول يناير الموالي .

وزيادة على هذا يمكن للمعنيين أن يجتازوا اختبارات القسم الاول من شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم الثانوي أو شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم التقني في شصمهم أو اختصاصهم بعد سنتين من التدريس .

المادة ٧ - تكون السنة الرابعة لمدرسة المعلمين العليا للتعليم المتعدد التقنيات ، التي يقوم التلاميذ الاساتذة خلالها بالمسؤولية الجزئية للتعليم في المرحلة الثانية من الثانويات، بمثابة سنة التمرين المشار اليها في المادة ٦ من المرسوم رقم ٦٨ - ٣٠١ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسي الخاص للاساتذة الحائزين للكفاءة في التعليم الثانوي أو التقني .

وعقب هذه السنة الرابعة والاخيرة من الدراسة ، تجرى على التلاميذ الاساتذة الاختبارات النهائية لشهادة التخرج من مدرسة المعلمين العليا للتعليم المتعدد التقنيات ويعينون في حالة نجاحهم في مناصب اساتذة حائزين للكفاءة متمرنين .

وتجرى عليهم خلال الثلاثة اشهر الاولى من السنة الدراسية الموالية لتخرجهم ، الاختبارات التطبيقية لشهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم الثانوي أو شهادة الكفاءة للاستاذية في التعليم التقني ، حسب نظام هذه المسابقات .

وفي حالة نجاحهم في هذه الاختبارات يرسمون في اول يناير الموالي .

المادة ٨ - يمكن أن تمنح لتلميذ رخصة اعادة سنة مدرسية ، من قبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي بعد التبرير لعذر مقبول .

المادة ٩ - تحدد كفايات مسابقات الدخول الى القسم التحضيري والسنة الاولى بمدرسة المعلمين العليا للتعليم المتعدد التقنيات وكذا التنظيم وبرامج الدراسة في القسم التحضيري والفرع العادي التابع للمدرسة ، وتسليم الشهادات المدرسية وشهادات التخرج من هذه المدرسة المنصوص عليها في المواد ٤ و ٥ و ٦ اعلاه ، وكذا النظام الداخلي للمدرسة ، بموجب قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة ١٠ - تلتى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

المادة ١١ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ .

مرسوم رقم ٧٢ - ١٦٥ مؤرخ في ١٦ جمادى الثانية عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ يوليو سنة ١٩٧٢ يتضمن تنظيم معهد باستور (١)

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير الصحة العمومية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٤٥ المؤرخ في ٢٨ ربيع الثانى عام ١٣٩١ الموافق ٢١ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث معهد باستور ، ولا سيما المادة ٥ منه ،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

الهدف

المادة الاولى - ان معهد باستور هو مؤسسة تهدف الى دراسة الامراض المعدية والطفيلية والوسائل الحقيقية للوقاية منها ومكافحتها ، ودراسة الامراض المستقرة وبصفة عامة جميع اشغال البحث الخاص بعلم الجراثيم .
ويكون مقره في مدينة الجزائر .

المادة ٢ - ان الوسائل الرئيسية التي يستخدمها معهد باستور في اطار مهمته ، هي التالية :

١ - استعمال مختبراته الخاصة بالبحث ومختبراته الخاصة بالمرجع ، على الصعيد الوطنى (الصحة العمومية والصحة الحيوانية) بالنسبة لجميع المسائل المتعلقة بعلم الجراثيم وعلم الطفيليات ،

٢ - تنظيم المهام وادارتها الخاصة بالدراسات والبحوث والتحقيقات المتعلقة بالبكتريات والحمة المعدية وعلم الطفيليات ، سواء كان في اطار نشاطاته ، أو بناء على طلب وزارة الصحة العمومية أو وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى أو اية هيئة معنية بنفس المشاكل ،

٣ - المشاركة في تدريس علم الجراثيم وعلم الطفيليات وعلم المناعة في جميع المستويات ، من تعليم عال وتكوين علمى واثقان ،

٤ - المشاركة في التكوين التقنى لمستخدمى المختبر ،

٥ - تحضير المصول واللقاحات والمستحضرات الاحيائية الاخرى ذات الفائدة القومية للاستعمال البشرى والبيطرى ، ونتاجها وتوزيعها ،

٦ - نشر النتائج المتحصل عليها من جراء اشغاله في الابحاث أو تطبيقها ،

٧ - التعاون مع اية هيئة اجنبية مماثلة له وبصفة خاصة مع معهد باستور في باريس .

الباب الثانى

التنظيم

المادة ٣ - يتولى ادارة معهد باستور ، مجلس ادارة ومدير عام ، ويساعدهما مجلس علمى .

الفصل الاول

مجلس الادارة

المادة ٤ - يتشكل مجلس الادارة من الاشخاص المذكورين فيما يلى :

- وزير الصحة العمومية ، رئيسا ،
- وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى أو ممثله
- مدير العمل الصحى في وزارة الصحة العمومية ،

- مدير التجهيز الاساسى والميزانية ، في وزارة الصحة العمومية ،

- مدير الانتاج الحيوانى في وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- مدير الصحة العسكرية في وزارة الدفاع الوطنى ،

- مدير الميزانية والمراقبة في وزارة المالية ،

- نائب مدير الصحة الحيوانية في وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- مدير المعهد الوطنى للصحة العمومية ،

- مدير الصيدلية المركزية الجزائرية ،

- مدير المعهد الوطنى للصحة العسكرية ،

- مدير المدرسة الوطنية للبيطرة ،

- مدير المركز الوطنى للبحث العلمى ،

- مدير معهد العلوم الطبية في الجزائر ،

- عميد كلية العلوم في الجزائر ،

- أعضاء المجلس العلمى لمعهد باستور على اساس عضو واحد عن كل اربعة أعضاء وكسور الاربعة أعضاء .

- ممثلان منتخبان من المستخدمين .

يجوز لمجلس الادارة دعوة أى شخص للاستماع اليه بصفة استشارية .

المادة ٥ - ينعقد مجلس الإدارة مرة واحدة في العام على الأقل ، وكلما دعى للاعتماد من قبل رئيسه ، سواء كان بطلبه أو بطلب نصف أعضاء مجلس الإدارة على الأقل ، أو بطلب المدير العام للمعهد .

المادة ٦ - يتداول مجلس الإدارة في جميع المسائل التابعة لمعهد باستور، وبوجه الخصوص فيما يلي :

- كل تعديل محتمل للقانون الاساسي ،
- التنظيم العام للمصالح ،
- برنامج النشاط للسنة التي تلي ،
- كل عملية تتعلق بالاموال المقارية الخاصة بمعهد باستور ،
- كل مشروع اتفاقية ،
- اوجه استعمال المبالغ ،

التقرير السنوي للتسيير المقدم من المدير العام .
تخضع مداورات مجلس الإدارة لمصادقة وزير الصحة العمومية ، وتعد المصادقة مكتسبة بعد ٤٥ يوما من تاريخ احالة الاوراق اليه .

الفصل الثاني

المدير العام

المادة ٧ - يجرى اختيار المدير العام من بين الاعضاء المستخدمين العلميين لمعهد باستور (رؤساء المصلحة ورؤساء المختبر) ممن لهم سنتان من الاقدمية .

المادة ٨ - يقوم المدير العام بتسيير معهد باستور تحت سلطة مجلس الإدارة يساعده في مهامه نائب مدير وكاتب عام .

ويتولى المدير العام ما يلي :

- التعيين في الوظائف .
- الامر بالنفقات ووضع الميزانية ،
- تمثيل المعهد امام القضاء وفي جميع نشاطاته المدنية ،
- حضور اجتماعات مجلس الإدارة ، بصوت استشاري ،

- تحرير تقرير التسيير السنوي ، المقدم لمجلس الإدارة للمصادقة عليه ،

- رئاسة المجلس العلمي .

المادة ٩ - يساعد المدير العام لمعهد باستور، في جميع مهامه ، نائب مدير ، في رتبة رئيس مصلحة .

ويعين نائب المدير من قبل وزير الصحة العمومية بناء على اقتراح المدير العام ، من بين أعضاء المجلس العلمي الموفين لسنتين من الاقدمية .

ويحل نائب المدير محل المدير العام أثناء غيابه .

المادة ١٠ - يساعد المدير العام في مهامه الادارية كاتب عام .

ويتولى الكاتب العام امانة مجلس الإدارة والمجلس العلمي اللذين يمكنهما الاستماع اليه بصفة استشارية .

الفصل الثالث

المجلس العلمي

المادة ١١ - يدلى المجلس العلمي برأيه الى المدير العام وعند الاقتضاء الى مجلس الإدارة ، حول المشاكل الخاصة بالسياسة العلمية والتنظيم وبرنامج البحث والتعليم .

وتجرى استشارته بشأن احداث المصالح او الغائها او تجميعها ، وحول التحويلات الكبرى التي يمكن ان تظهر ضرورية وبشأن تعيين المستخدمين العلميين .

ويقترح المجلس العلمي على وزير الصحة العمومية ورئيس مجلس الإدارة بأغلبية ثلثي اعضائه ترشيح المدير العام للمعهد .

المادة ١٢ - يتشكل المجلس العلمي من :

- مجموع رؤساء المصلحة ورؤساء المختبر في معهد باستور ممن لهم على الاقل اقدمية سنتين ،
- الشخصيات العلمية بنسبة ثلثي اعضائه، التي لا تكون من عداد مستخدمي معهد باستور، ويجرى اختيارها من المجلس العلمي بالاغلبية

البيسطة لأعضائه ، وتحدد مدة عضويتهم بسنتين قابلة للتجديد .

المادة ١٣ - يعين المجلس العلمي ، ممثليه في مجلس الإدارة ، ما عدا المدير العام ونائب المدير وذلك بالأغلبية البسيطة لأعضائه .

المادة ١٤ - ينعقد المجلس العلمي مرة واحدة كل ربع سنة ، بناء على دعوة المدير العام وأما بناء على اقتراحه ، أو بطلب نصف أعضاء المجلس العلمي .

الباب الثالث

احكام مالية

المادة ١٥ - يضع المدير العام لمعهد باستور ميزانية هذا المعهد ويقوم مجلس الإدارة بتدقيق الميزانية والمداولة بشأنها .

المادة ١٦ - تتكون الموارد السنوية لمعهد باستور من :

- مبيعات المصول واللقاحات والمستحضرات الاحيائية الاخرى ،

- دخل المال الاحتياطي ،

- اجور الخدمات ولاسيما الابحاث والتعليم والخبرات التي يقوم بها بناء على طلب أية ادارة أو هيئة عمومية أو خاصة ،

- مساهمة وزارة الصحة العمومية ، وعند الاقتضاء من وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- موارد الهبات والوصايا ، وطنية كانت ام اجنبية ،

- ايراد جميع أنواع الموارد الاخرى .

المادة ١٧ - يشتمل مال الاحتياط على ما يلي :

- أموال معهد باستور المنقولة والقيم المنقولة ،

- مبلغ الاعانات الممنوحة لأغراض الاستثمار،

- فائض موارد المعهد السنوية .

وتستعمل أموال الاحتياط لشراء العقارات وبنائها وتهيئتها ، وكذلك لنفقات التجهيز

الضرورية للأهداف التي يسعى معهد باستور لتحقيقها .

المادة ١٨ - يزود معهد باستور وزارة الصحة العمومية ووزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي بالمصول واللقاحات ومستحضرات المختبر الضرورية لهاتين الوزارتين ، وتحدد أسعار هذه اللوازم تبعا لتحليل الكلفة .

المادة ١٩ - يمكن لوزير المالية تنظيم بعثات للمراقبة ، في إطار التنظيم الجاري به العمل ، للتأكد من صحة وانضباط جداول الجرد وحسابات النتائج وبيان تقديراته بشأن تسيير معهد باستور .

المادة ٢٠ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ جمادى الثانية عام ١٣٩٢ الموافق ٢٧ يوليو سنة ١٩٧٢ .

مرسوم رقم ٧٣ - ٥٠ مؤرخ في ٢٥ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٣ يتضمن القانون الاساسي للمعهد الوطني للصناعات الخفيفة (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥-١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ في ١٣ ذي القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ والحاص بالمخطط الرباعي ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ٢٩٤ المؤرخ في ٩ جمادى الثانية عام ١٣٨٤ الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤ والمتضمن احداث مركز وطنى للتكوين والبحث لصناعة النسيج .

يرسم ما يلى :

الباب الاول

التسمية - الشخصية - المقر

المادة الاولى - ان المركز الوطنى للتكوين والبحث لصناعة النسيج ، المحدث بموجب المرسوم رقم ٦٤ - ٢٩٤ المؤرخ في ٩ جمادى الثانية عام ١٣٨٤ الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، سيدعى من الآن فصاعدا ، المعهد الوطنى للصناعات الخفيفة ، وسيعبر عنه بعده بكلمة « المعهد » .

يحدد القانون الاساسى لهذا المعهد بموجب هذا المرسوم .

المادة ٢ - ان المعهد هو مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى ولها الشخصية المدنية والاستقلال المالى .

يوضع المعهد تحت وصاية وزير الصناعة والطاقة .

المادة ٣ - يحدد مقر المعهد ومحلّه بـبومرداس (ولاية الجزائر) .

ويمكن ان تحدث ملحقات له فى كل مكان آخر من التراب الوطنى بموجب قرار من وزير الصناعة والطاقة .

الباب الثانى

الهدف

المادة ٤ - ان هدف المعهد فى ميادين صناعات النسيج الطبيعية والاصطناعية والمركبة كيمياويا والجلود والاسلاح والخشب والصناعات الغذائية وبوجه عام فى ميادين الصناعات الخفيفة يتلخص فيما يلى :

- تكوين المهندسين والتقنيين العالين ،

- تحسين معلومات اطارات المؤسسات الذين يمارسون نشاطهم فى الميادين المبينة اعلاه ،

- اعادة تكوين التلاميذ الذين تلقوا تكويننا عـامـا من مؤسسات اخرى للتكوين والشركات الوطنية او الهيئات العمومية وجعلهم متخصصين ،

- تشجيع تكوين اطارات البحث المطبق فى الميادين المبينة اعلاه ، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة ،

- انجاز وتنمية الاشغال الخاصة بالبحث المطبق والتابعة للقطاع الصناعى ونشرها بجميع الوسائل الملائمة والمرخص فيها من طرف السلطة الوصية .

الباب الثالث

تنظيم الدروس

المادة ٥ - يتضمن التعليم الممنوح فى المعهد ، قسمين :

- قسم المهندسين ،

- قسم التقنيين العالين

تبلغ مدة تكوين المهندسين خمسة اعوام وتبلغ مدة تكوين التقنيين السامين اربعة اعوام .

المادة ٦ - يحدد التعليم الممنوح فى المعهد بالاستناد الى التعليم الممنوح فى كل مؤسسة من المؤسسات المائلة او التى لها طابع عام ، وتبعا لحاجات الصناعات المبينة فى المادة ٤ اعلاه ، وفى نطاق نظام عام يتخذ بموجب قرار من وزير الصناعة والطاقة .

يوضح فى النظام العام ما يلى :

- التخصصات ومحتوى البرامج والمخططات السنوية للدروس المتضمنة تحديد المواد المدرسة وكذا عدد ساعات التعليم المناسبة لكل واحدة من هذه المواد ،

- شروط الدخول وقوائم المواد المدرسة وبرامج مسابقات الدخول ،

- التصديق على الدروس ،

- تشكيل اللجان لمختلف المسابقات والامتحانات ،

- حقوق وواجبات التلاميذ المقررة وفقصا للقوانين والنظم المعمول بها .

المادة ٧ - يقبل التلاميذ المهندسون في السنة الاولى من قسم المهندسين :

- على أساس الشهادات من بين حائزي بكالوريا التعليم الثانوى للفروع التالية :

- فرع العلوم الانتقالى ،

- فرع الرياضيات الانتقالى ،

- فرع الرياضيات التقنى الانتقالى .

- عن طريق مسابقات تشتمل اختباراتهما على المواد المدرسة فى الاقسام النهائية للتعليم الثانوى للفروع التالية :

- فرع العلوم الانتقالى ،

- فرع الرياضيات الانتقالى ،

- فرع الرياضيات التقنى الانتقالى .

المادة ٨ - يقبل التلاميذ التقنيون العالون فى السنة الثالثة من قسم التقنيين العالين عن طريق مسابقات تشتمل اختباراتهما على المواد المدرسة فى اقسام السنة الثالثة للثانويات والتكميليات .

المادة ٩ - تنظم فى المعهد سنة اعدادية بقصد اعداد التلاميذ لدخول السنة الاولى من قسم المهندسين . ان التلاميذ الذين تابصوا بنجاح تعليم هذه السنة الاعدادية يقبلون فى السنة الاولى من قسم المهندسين . وتشتمل مسابقة الدخول فى السنة الاعدادية ، على المواد المدرسة فى اقسام السنة الاولى للثانويات والتكميليات .

يحدد تنظيم انواع التعليم للسنة الاعدادية فى اطار النظام العام للمعهد ، المنصوص عليه فى المادة ٦ اعلاه .

المادة ١٠ - تصدق دروس المهندسين بدبلوم دولة للمهندس يتضمن الاشارة الى التخصص المختار .

وتصدق دروس التقنيين العالين بدبلوم الدولة لتقنى عال يتضمن الاشارة الى التخصص المختار .

يؤدى دبلوم الدولة للتقنى العالى الى دخول السنة الاولى من دروس المهندس للمعهد .

المادة ١١ - يسلم الدبلوماس المشار اليهما فى

المادة ١٠ اعلاه ، من طرف وزير الصناعة والطاقة بالنسبة للمهندسين والتقنيين العالين ويكونان مطابقين للنماذج المحددة من طرف وزير الصناعة والطاقة .

المادة ١٢ - ان قائمة الطلبة الذين حصلوا على الدبلومين المشار اليهما اعلاه ، تنشر كل سنة من قبل وزير الصناعة والطاقة بموجب قرار .

توجه نسخة من هذه القائمة الى وزير التعليم العالى والبحث العلمى ووزير التعليم الابتدائى والثانوى ، كل فيما يخصه .

المادة ١٣ - يستفيد التلاميذ المهندسون والتلاميذ التقنيون العالون ، من منح دراسية ومن مرتبات مسبقة تمنح فى اطار التشريع الجارى به العمل .

البسبب الرابع

التنظيم الادارى

المادة ١٤ - ان المعهد يديره مدير عام يساعده

- مجلس للادارة والتوجيه ،

- مجلس مديريةية .

المادة ١٥ - يعين المدير العام للمعهد بموجب مرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير الصناعة والطاقة .

وللمدير العام جميع السلطات لتامين سير المعهد ويتصرف باسم هذا المعهد ويقوم بكل عملية مناسبة لهدفه ، بشرط مراعاة الاحكام المتعلقة بالسلطة الوصية .

المادة ١٦ - تحدد الحطة الاجمالية لتنظيم المعهد بموجب قرار من وزير الصناعة والطاقة .

يعين مختلف المسؤولين التابعين لمديرية المعهد بموجب قرار يتخذه وزير الصناعة والطاقة بناء على اقتراح من المدير العام .

المادة ١٧ - يتألف مجلس الادارة والتوجيه من :

- ممثل لوزير الصناعة والطاقة ، رئيسا ،

- ممثل لوزير التعليم العالي والبحث العلمي ،
نائب رئيس ،

- ممثل لكاتب الدولة للتخطيط ، نائب
رئيس ،

- ممثل لوزير الداخلية ،

- ممثل لوزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- ممثل لوزير التعليم الابتدائي والثانوي ،

- ستة ممثلين للشركات الوطنية التي تقوم
بنشاطات لها علاقة بالتخصصات المدرسة في
المعهد والتي تحدد قائمتها من طرف وزير الصناعة
والطاقة ،

- الكتاب العامون لفيدراليات الاتحاد العام
للعمال الجزائريين التي يهمها النشاط الصناعي
الذي له علاقة بالتخصصات المدرسة في المعهد .

يحضر المدير العام للمعهد اجتماعات مجلس
الادارة والتوجيه بصوت استشاري .

يجوز لمجلس الادارة والتوجيه أن يدعو
للمشاركة كل شخص يمكن أن يكون اختصاصه
مفيدا للمداولات .

المادة ١٨ - يعين أعضاء مجلس الادارة
والتوجيه لمدة ثلاثة أعوام بموجب قرار من وزير
الصناعة والطاقة ، على أن يتم أولا تعيين ممثلي
الوزارات والاتحاد العام للعمال الجزائريين من
طرف السلطة التي هم تابعون لها .

وفي حالة انقطاع وكالة أي واحد من أعضاء
مجلس الادارة والتوجيه ، يحل العضو الجديد
محله الى نهاية مدة الوكالة .

المادة ١٩ - يجتمع مجلس الادارة والتوجيه
بناء على طلب من رئيسه الذي يدعوه مرتين على
الاقل في السنة للحضور في جلسة عادية تنعقد
خلال الفصلين الثاني والرابع من السنة المدنية
وتوجه دعوات فردية تتضمن بيان جداول الاعمال
الى أعضاء مجلس الادارة والتوجيه في ظرف
خمس عشرة يوما على الاقل قبل تاريخ الاجتماع
يجوز جمع مجلس الادارة والتوجيه في جلسة
غير عادية بناء على دعوة من رئيسه أو بناء على
طلب الاكثرية من أعضائه .

لا يتداول مجلس الادارة والتوجيه شرعا الا اذا
كان عدد الاعضاء الحاضرين مساوي النصف
على الاقل من أعضائه .

وفي عدم بلوغ النصاب القانوني ، يجتمع
مجلس الادارة والتوجيه شرعا في ظرف خمسة
عشر يوما الموالية ، مهما كان عدد الاعضاء
الحاضرين .

تتخذ مداورات مجلس الادارة والتوجيه بأغلبية
الاصوات للاعضاء الحاضرين ، وعند تساوي
الاصوات يرجح صوت الرئيس .

المادة ٢٠ - يتداول مجلس الادارة والتوجيه
فيما يلي :

- برامج التكوين واحداث أو تحويل أو الغاء
بعض الاقسام المتخصصة ،

- مشروع ميزانية التسيير والتجهيز للمعهد .
- مشاريع شراء العقارات والتصرف فيها
ومبادلتها .

- الدعاوى القضائية ،

- تخصيص الموارد والحواصل والاعانات .

- قبول الهبات والوصايا المقدمة الى المعهد ،

- تعيين كل فوج من المتخرجين .

المادة ٢١ - توجه مداورات مجلس الادارة
والارشاد ، الى وزير الصناعة والطاقة للمصادقة
عليها .

وتوجه نسخة من مداورات مجلس الادارة
والتوجيه الى أعضاء هذا المجلس .

المادة ٢٢ - يتألف مجلس المديرية من :

- المدير العام للمعهد ، رئيسا ،

- المسؤولين التابعين لمختلف الاقسام الادارية
والتربوية للمعهد ،

- ممثلين لموظفي المعهد ،

- ممثلين لتلاميذ المعهد .

المادة ٢٣ - يعين أعضاء مجلس المديرية لمدة
ثلاثة أعوام بموجب قرار من وزير الصناعة

والطاقة . وفي حالة انقطاع وكالة أى واحد من أعضاء مجلس المديرية ، يحل العضو الجديد محله الى نهاية مدة الوكالة .

المادة ٢٤ - يجتمع مجلس المديرية فى جلسة عادية مرة على الأقل فى الاسبوع .

ويجوز له أن يجتمع فى جلسة غير عادية بناء على دعوة من رئيسه .

ويكلف بدراسة جميع التدابير المتعلقة بما يلى :

- التسيير الادارى والمالى للمعهد ،

- تنظيم الدروس ،

- المناهج التربوية ،

- برامج التعليم .

- البحث المطبق فى القسم الصناعى الذى له

علاقة بموضوع التكوين المنوح فى المعهد .

الباب الخامس

التنظيم المالى

المادة ٢٥ - تتكون موارد المعهد مما يلى :

- اعانات الدولة ،

- مساهمات الشركات الوطنية التى تستفيد

من التكوين المنوح فى المعهد ، عند الاقتضاء .

- الهبات والوصايا والمبالغ الحاصلة من

المساهمات .

- الحاصل من بيع المنشورات أو الدراسات

ذات الطابع العلمى أو التقنى المرخص فى بيعها

من طرف السلطة الوصية ،

- جميع الموارد المخصصة بحسب القانون .

تتكون نفقات المعهد من جميع المصاريف

المخصصة للموظفين والادوات وفى ضمنها المصاريف

المتعلقة بالمنح الدراسية وبالمرتبات المسبقة المخصصة للتلاميذ .

المادة ٢٦ - تمسك محاسبة المعهد حسب قواعد المحاسبة العامة .

المادة ٢٧ - تنفذ العمليات المالية للمعهد بعناية عون محاسب يعين بموجب قرار من وزير المالية .

المادة ٢٨ - يشترك مراقب مالى معين بموجب قرار من وزير المالية فى مجلس الادارة والتوجيه بصوت استشارى .

ويكلف بمراقبة المؤسسة ضمن الكيفيات المنصوص عليها فى الاحكام المتعلقة بالمراقبة المالية للمكاتب والمؤسسات العمومية التابعة للدولة والمتمتعة بالاستقلال المالى .

الباب السادس

احكام مختلفة

المادة ٢٩ - يتسلم التلاميذ المهندسون والتلاميذ التقنيون العالون الذين سبق لهم أن أنهوا دروسهم التى بدؤوها فى المركز الوطنى للتكوين والبحث لصناعة النسيج أو الذين سـينهنونها ، الدبلوم المناسب لتكوينهم وذلك ضمن الشروط المنصوص عليها فى هذا المرسوم .

المادة ٣٠ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

المادة ٣١ - يكلف وزير الصناعة والطاقة ووزير الداخلية ووزير التعليم الابتدائى والثانوى ووزير التعليم العالى والبحث العلمى ووزير العمل والشؤون الاجتماعية ووزير المالية وكاتب الدولة للتخطيط ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٥ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٣ .

الباب الثاني

الهدف

المادة ٤ - يهدف المعهد الى القيام فى ميادين صناعة المناجم والتعدين ومواد البناء والتركيبات الميكانيكية بما يلى :

- تكوين مهندسين وتقنيين سامين ،
- تحسين معلومات اطارات المؤسسات الذين يمارسون نشاطاتهم فى الميادين المبينة اعلاه ،
- تشجيع تكوين اطارات للبحث المطبق فى الميادين المبينة اعلاه ، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المختصة ،

- القيام باتفاق وتخصيص التلاميذ الذين لهم تكوين عام والقادمين من مؤسسات للتكوين وشركات وطنية وهيئات عمومية أخرى ،

- انجاز وترقية اشغال البحث المطبق فى القطاع الصناعى ونشرها بالوسائل الملائمة التى ترخص فيها السلطة الوطنية .

ولهذه الغاية يقوم المعهد بتوزيع تعليم يتعلق على الخصوص بما يلى :

- استغلال المناجم ،
- الميكانيك الكهربائية للمناجم ،
- انتاج حديد الزهر والصلب وسبك المعادن ،
- صناعة المعادن الطبيعية والمعالجة الحرارية للمعادن ،

- تصفيح المعادن وانتاج الانابيب ،
- تكنولوجيا السيليكات ،
- تكنولوجيا مواد البناء ،
- تجهيز الميكانيكى للمؤسسات الصناعية ،
- تكنولوجيا التركيبات الميكانيكية ،
- تجهيز الكهربائى للمؤسسات الصناعية ،
- اجهزة القياس والمراقبة ،
- الكيمياء التحليلية .

مرسوم رقم ٧٣ - ٥٢ مؤرخ فى ٢٥ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٣ يتضمن القانون الاساسى لمعهد المناجم والتعدين ومواد البناء والتركيبات الميكانيكية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تكنولوجية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ١٠ المؤرخ فى ١٣ ذى القعدة عام ١٣٨٩ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ الحاص بالخطط الرباعى ١٩٧٠ - ١٩٧٣

يرسم ما يلى :

الباب الاول

التسمية - الشخصية - المقر

المادة الاولى - ينشأ تحت تسمية « معهد المناجم والتعدين ومواد البناء والتركيبات الميكانيكية » المدعو بعده « المعهد » مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى ، لها الشخصية المدنية والاستقلال المالى .

يحدد القانون الاساسى للمعهد بموجب هذا المرسوم .

المادة ٢ - يوضع المعهد تحت وصاية وزير الصناعة والطاقة .

المادة ٣ - يحدد مقر المعهد ومحلته بالحجار (ولاية عنابة) ويمكن انشاء ملحقات فى مكان آخر من التراب الوطنى بموجب قرار من وزير الصناعة والطاقة

الباب الثالث

تنظيم الدروس

المادة ٥ - يتضمن التعليم الممنوح في المعهد قسمين :

- قسم المهندسين ،

- قسم التقنيين العالين ،

تبلغ مدة تكوين المهندسين خمسة أعوام ،
وتبلغ مدة تكوين التقنيين العالين أربعة أعوام .

المادة ٦ - يحدد التعليم في المعهد بالاستناد الى التعليم الممنوح في المؤسسات المماثلة أو ذات الطابع الجامعي وتبعا للحاجات المحددة بالنسبة للصناعات المبينة في المادة الرابعة ، في إطار نظام عام يتخذ بموجب قرار من وزير الصناعة والطاقة .

يوضح في النظام العام ما يلي :

- التخصصات ومحتوى البرامج ومخططات الدروس السنوية المتضمنة تحديد المواد المدرسة وعدد ساعات التعليم المناسبة لكل واحدة من هذه المواد ،

- شروط الدخول وقوائم المواد وبرامج مسابقات الدخول ،

- تصديقات الدروس ،

- تأليف لجان مختلف المسابقات والامتحانات ،

- حقوق وواجبات التلاميذ الموضحة طبقا للقوانين والنظم المعمول بها .

المادة ٧ - يقبل التلاميذ المهندسون في السنة الاولى من قسم المهندسين :

- بناء على الشهادات ومن بين المترشحين الحائزين لبيكالوريا التعليم الثانوي للفروع التالية :

- فرع العلوم الانتقالي ،

- فرع الرياضيات الانتقالي ،

- فرع الرياضيات التقنى الانتقالي .

- بطريق مسابقة تشتمل اختبارات على المواد

المدرسة في الاقسام النهائية من التعليم الثانوي للفروع التالية :

- فرع العلوم الانتقالي ،

- فرع الرياضيات الانتقالي ،

- فرع الرياضيات التقنى الانتقالي .

المادة ٨ - يقبل التلاميذ التقنيون العالون في السنة الاولى من قسم التقنيين العالين بطريق مسابقة تشتمل اختبارات على المواد المدرسة في اقسام السنة الثالثة من الثانويات والتكميليات .

المادة ٩ - تنظم في المعهد سنة اعدادية مخصصة لاعداد التلاميذ للدخول في السنة الاولى من قسم المهندسين .

يقبل التلاميذ الذين اجتازوا بنجاح تعليم هذه السنة الاعدادية ، في السنة الاولى من قسم المهندسين .

تشتمل مسابقة الدخول في السنة الاعدادية على المواد المدرسة في اقسام السنة الاولى من الثانويات والتكميليات .

يحدد تنظيم دروس السنة الاعدادية في إطار النظام العام للمعهد المنصوص عليه في المادة ٦ أعلاه .

المادة ١٠ - تصدق دروس المهندسين بدبلوم دولة للمهندس يحمل الإشارة الى التخصص المختار وتصدق دروس التقنيين العالين بدبلوم دولة للتقنى العالى يحمل الإشارة الى التخصص المختار .

ان دبلوم الدولة للتقنى العالى يسمح للدخول الى السنة الاولى لدروس مهندسى المعهد .

المادة ١١ - يسلم الدبلوماس المشار اليهما في المادة ١٠ أعلاه ، من طرف وزير الصناعة والطاقة بالنسبة للمهندسين والتقنيين العالين ويكونان مطابقين للنماذج المحددة بموجب قرار من وزير الصناعة والطاقة .

المادة ١٢ - تنشر قائمة الطلبة الذين حصلوا على الدبلومات المشار اليهما أعلاه ، كل سنة بموجب قرار من وزير الصناعة والطاقة .

توجه الى وزير التعليم العالي والبحث العلمي
ووزير التعليم الابتدائي والثانوي ، كل فيما يخصه
نسخة من القائمة المذكورة .

المادة ١٣ - يستفيد التلاميذ المهندسون
والتلاميذ التقنيون العالون ، من منح دراسية
أو من مرتب مسبق في اطار التشريع الجاري
به العمل .

الباب الرابع

التنظيم الاداري

المادة ١٤ - ان المعهد يديره مدير عام يساعده :
- مجلس للادارة والتوجيه ،
- مجلس مديرية .

المادة ١٥ - يعين المدير العام للمعهد بموجب
مرسوم يتخذ بناء على اقتراح من وزير الصناعة
والطاقة .

تكون للمدير العام جميع السلطات لتأمين سير
المعهد والتصرف باسمه والقيام بكل عملية مناسبة
لهدفه وذلك مع مراعاة الاحكام المتعلقة بالسلطة
الوصية .

المادة ١٦ - يحدد النظام الاداري للمعهد بموجب
قرار من وزير الصناعة والطاقة .

يعين مختلف المسؤولين التابعين لمديرية المعهد
بموجب قرار يتخذه وزير الصناعة والطاقة بناء على
اقتراح المدير العام للمعهد .

المادة ١٧ - يتألف مجلس الادارة والتوجيه
من :

- ممثل لوزارة الصناعة والطاقة ، رئيسا ،
- ممثل لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
نائب رئيس ،
- ممثل لكتابة الدولة للتخطيط ، نائب
رئيس ،
- ممثل لوزارة الداخلية ،
- ممثل لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،
- ممثل لوزارة التعليم الابتدائي والثانوي ،

- ممثل للشركة الوطنية للحديد والصلب ،
- ممثل للشركة الوطنية لمواد البناء ،
- ممثل للشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية
- ممثل للشركة الوطنية لصنع وتركيب
الادوات الكهربائية والالكترونية ،
- ممثل للشركة الوطنية للمعادن ،

- الكاتب العامون للفيديريالات الوطنية
لعمال المناجم والتعدين والحشب والبناء ، التابعين
للاتحاد العام للعمال الجزائريين .

- ممثل للشركة الوطنية للابحاث والاستغلالات
المنجمية (سوناريم) (١) .

يحضر المدير العام للمعهد بصوت استشاري ،
اجتماعات مجلس الادارة والتوجيه .

يجوز لمجلس الادارة والتوجيه ، أو يستشير
كل شخص آخر يمكن ان يكون اختصاصه مفيدا
للمداولات .

المادة ١٨ - يعين أعضاء مجلس الادارة لمدة
ثلاثة أعوام بموجب قرار من وزير الصناعة
والطاقة على ان يعين أولا ممثلو الوزارات والاتحاد
العام للعمال الجزائريين من طرف السلطة التي
هم تابعون لها .

وفي حالة توقف وكالة أى كان من أعضاء
مجلس الادارة والتوجيه ، يحل العضو المعين
حديثا محله الى انتهاء الوكالة .

المادة ١٩ - يجتمع مجلس الادارة والتوجيه
بطلب من رئيسه الذي يدعو مرتين على الاقل في
السنة ، في جلسة عادية تنعقد خلال الفصلين
الثاني والرابع من السنة المدنية .

توجه الى أعضاء مجلس الادارة والتوجيه في
طرف خمسة عشر يوما على الاقل قبل الاجتماع
دعوات فردية يوضح فيها جدول الاعمال .

يجوز جمع مجلس الادارة والتوجيه في جلسة
غير عادية بناء على دعوة من رئيسه أو بطلب من
أغلبية أعضائه .

لا يمكن لمجلس الادارة والتوجيه أن يتداول بصفة قانونية اذا كان عدد الاعضاء الحاضرين يساوي النصف على الاقل من أعضائه . وفي حالة عدم بلوغ النصاب القانوني ، يجتمع مجلس الادارة والتوجيه بصحة في ظرف الخمسة عشر يوما التالية . مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين .

تتخذ مداولات مجلس الادارة والتوجيه بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

المادة ٢٠ - يتداول مجلس الادارة والتوجيه فيما يلي :

- برامج التكوين والانشاءات والتحويلات والغاء الاقسام المتخصصة ،
- مشروع ميزانية التسيير والتجهيز للمعهد ،
- مشاريع شراء العقارات والتصرف فيها ومبادلتها ،

- الدعاوى القضائية ،

- تخصيص العائدات والحواصل والاعانات ،
- قبول الهبات والوصايا المقدمة الى المعهد .
- التعيينات لكل فوج من المتخرجين .

المادة ٢١ - توجهه مداولات مجلس الادارة والتوجيه ، الى وزير الصناعة والطاقة للمصادقة عليها وتوجه نسخة من مداولات مجلس الادارة والتوجيه الى أعضاء هذا المجلس .

المادة ٢٢ - يتألف مجلس المديرية من :

- المدير العام للمعهد ، رئيسا ،
- المسؤولين عن مختلف الاقسام الادارية والتربوية للمعهد ،
- ممثلين اثنين لموظفي المعهد ،
- ممثلين اثنين لتلاميذ المعهد .

المادة ٢٣ - يعين أعضاء مجلس المديرية لمدة ثلاثة أعوام بموجب قرار من وزير الصناعة والطاقة . وفي حالة توقف وكالة أي كان من أعضاء مجلس المديرية ، يحل العضو المعين حديثا محل العضو السابق الى نهاية الوكالة .

المادة ٢٤ - يجتمع مجلس المديرية في جلسة عادية مرة على الاقل في الاسبوع ، ويجوز جمعه في جلسة غير عادية بناء على طلب من رئيسه .

يكلف هذا المجلس بدراسة واقتراح جميع التدابير التي تهم :

- التسيير الاداري والمالي للمعهد ،
- تنظيم الدروس ،
- الاساليب البيداغوجية ،
- برامج التعليم ،
- البحث العلمي والتقني المطبق في القطاع الصناعي المناسب للهدف من التكوين المنوح في المعهد .

الباب الخامس

التنظيم المالي

المادة ٢٥ - تتكون موارد المعهد مما يلي :

- اعانات الدولة ،
- مساهمات الشركات الوطنية المستفيدة من التكوين الذي يمنحه المعهد ، عند الاقتضاء ،
- الهبات والوصايا وأموال الاعانة ،
- حاصل بيع المنشورات أو الدراسات ذات الطابع العلمي أو التقني المرخص فيها من قبل السلطة الوصية .
- جميع الموارد الأخرى المخصصة قانونيا .
- تتكون مصروفات المعهد من جميع النفقات المخصصة للموظفين وللادوات بما فيها النفقات المتعلقة بالمنح الدراسية وبالمرتبات المسبقة الممنوحة للتلاميذ .

المادة ٢٦ - تمسك محاسبة المعهد حسب قواعد المحاسبة العمومية .

المادة ٢٧ - يقوم بالتعليمات المالية للمعهد عون محاسب معين بموجب قرار من وزير المالية .

المادة ٢٨ - يشترك في مجلس الادارة والتوجيه بصوت استشاري مراقب مالي معين بقرار من وزير المالية .

ويكلف بمراقبة المؤسسة ضمن الكيفيات المنصوص عليها في الاحكام المتعلقة بالمراقبة المالية للمكاتب والمؤسسات العمومية التابعة للدولة والتي تتمتع بالاستقلال المالي .

الباب السادس

احكام مختلفة

المادة ٢٩ - يستلم التلاميذ المهندسون والتلاميذ التقنيون الذين سبق لهم أن أنهوا دروسهم في المعهد ، الدبلوم المناسب لتكوينهم وذلك ضمن الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم .

المادة ٣٠ - يكلف وزير الصناعة والطاقة ووزير الداخلية ووزير التعليم الابتدائي والثانوي ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية ووزير العمل والشؤون الاجتماعية وكاتب الدولة للتخطيط ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٥ محرم عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٣ .

مرسوم رقم ٧٣ - ٦٦ مؤرخ في ١٣ ربيع الاول عام ١٣٩٣ الموافق ١٦ أبريل سنة ١٩٧٣ يتضمن احداث معهد التكنولوجيا لزراعة الحبوب (١)

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ، بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنولوجية والمعدل ،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

الاحداث

المادة الاولى - تحدث تحت تسمية « معهد التكنولوجيا لزراعة الحبوب » مؤسسة عمومية ذات طابع اداري وشخصية مدنية واستقلال مالي .

المادة ٢ - يوضع المعهد تحت وصاية وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ويحدد مقره بسطيف (ولاية سطيف) .

المادة ٣ - يكلف المعهد بالقيام بتكوين وتخصص التقنيين اللازمين لسد حاجات الفلاحة في النظام الفلاحي البيئوي الخاص بالحبوب ويمكن له ان يقوم بتكوين الموظفين القائمين بعملهم في ذلك القطاع وتحسين معلوماتهم .

المادة ٤ - يمكن للمعهد ان يقوم ، في اطار هدفه ، بما يلي :

- استقبال تلاميذ مؤسسات التعليم الفلاحي الاخرى لاجل منحهم تكملة من التكوين في زراعة الحبوب ،

- الاسهام في تكوين الباحثين في ميدان زراعة الحبوب وذلك بالاتفاق مع المعهد الوطني للبحث الزراعي ومديرية الانتاج النباتي ،

- المشاركة الفعالة مع الهيئات المسؤولة عن نشر المعلومات الفلاحية وتعميمها في الولايات المعدة لزراعة الحبوب .

ولهذه الغاية ، يكلف المعهد بتكوين مصلحة للدراسات وللإطلاع على المراجع للنشر وذلك باتصال مع المعهد الوطني للبحث الزراعي ومديرية الانتاج النباتي .

الباب الثاني

التنظيم الاداري

المادة ٥ - يدير المعهد مجلس ادارة يتألف من :

- الرئيس المعين من طرف وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي

- نائب الرئيس المعين من طرف كاتب الدولة للتخطيط ،

- ثلاثة ممثلين للمستفيدين المعنيين بالامر يعينهم وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- ممثل لوزير التعليم الابتدائى والثانوى ،

- ممثل لوزير العمل والشؤون الاجتماعية،

- ممثل للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- أربعة معلمين تابعين للمعهد ينتخبهم الموظفون المكلفون بالتكوين ،

- ممثلين اثنين للتلاميذ المتدربين .

يشترك مدير المعهد والعون المحاسب فى المداولات بصوت استشارى .

ويجوز لمجلس الادارة ان يدعو للاستشارة كل شخص يراه يفيد فى مداولاته نظرا لاختصاصاته .

المادة ٦ - تخضع كىفيات تسيير وتداول مجلس الادارة لاحكام المواد ١٥ الى ١٩ من الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه .

المادة ٧ - يدير المعهد مدير يعين بموجب مرسوم ، دوره واختصاصاته محددة فى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه .

ويساعده كاتب عام يكلف بالادارة العامة للمعهد وتنسيق مجموع مصالحه ، ومدير تربوى يقوم باعداد واستخدام المناهج والبرامج التربوية وباختيار وتوجيه وتكوين التلاميذ وذلك بمساعدة مسؤول عن التمارين .

يعين الكاتب العام والمدير التربوى بموجب قرار من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

الباب الثالث

التنظيم المالى

المادة ٨ - يقوم بالمراقبة المالية للمعهد مراقب مالى يعينه وزير المالية .

المادة ٩ - يوجه المدير الى المراقب المالى ، نسخة من الميزانية بعد المصادقة عليها .

المادة ١٠ - ان حساب التسيير المصحوب بتقرير يتضمن جميع التفاصيل والشروح المفيدة حول التسيير المالى للمؤسسة ، يعرضه مدير المعهد على مجلس الادارة عند اول جلسته العادية السنوية . ثم يعرضه بعد ذلك على مصادقة وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى مصحوبا بملاحظات مجلس الادارة .

المادة ١١ - ستوضح كىفيات تطبيق هذا المرسوم بحسب الحاجة فى نصوص لاحقة .

المادة ١٢ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٣ ربيع الاول عام ١٣٩٣ الموافق ١٦ ابريل سنة ١٩٧٣ .

مرسوم رقم ٧٣ - ٦٧ مؤرخ فى ١٣ ربيع الاول عام ١٣٩٣ الموافق ١٦ ابريل سنة ١٩٧٣ يتضمن احداث معهد للتكنولوجيا الزراعية الرعوية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠

- ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥

الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى

عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠

والمتضمنين تاسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى

١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة

١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنية والمعدل،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

الاحداث

المادة الاولى - تحدث تحت تسمية « معهد التكنولوجيا الزراعية الرعوية » مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى وشخصية مدنية واستقلال مالى .

المادة ٢ - يوضع المعهد تحت وصاية وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ويحدد مقره بالجلفة (ولاية المدية) .

المادة ٣ - يكلف المعهد باتمام تكوين وتخصص التقنيين اللازمين لسد الحاجات فى الميدان الزراعى الرعوى ويمكن له أن يقوم بتكوين الموظفين القائمين بعملهم فى ذلك القطاع وبتحسين معلوماتهم .

المادة ٤ - يمكن للمعهد أن يقوم ، فى اطار هدفه ، بما يلي :

- استقبال تلاميذ مؤسسات التعليم الزراعى الاخرى لاجل منحهم تكملة فى التكوين الزراعى الرعوى .

- الاسهام فى تكوين باحثين فى الميدان الزراعى الرعوى وذلك بالاتفاق مع المعهد الوطنى للبحث الزراعى والمدرسة الوطنية البيطرية ،

- المشاركة الفعالة مع الهيئات المسؤولة عن نشر المعلومات الزراعية وتعميمها فى الولايات ذات الاستعداد الرعوى .

ولهذه الغاية ، يكلف المعهد بتكوين مصلحة للدراسات وللاطلاع على المراجع للنشر وذلك باتصال مع المعهد الوطنى للبحث الخاص بتربية الحيوانات والمدرسة الوطنية البيطرية .

الباب الثانى

التنظيم الادارى

المادة ٥ - يدير المعهد مجلس ادارة يتألف من :

- الرئيس المعين من طرف وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- نائب الرئيس المعين من طرف كاتب الدولة للتخطيط ،

- ثلاثة ممثلين للمستفيدين المعنيين بالامر يعينهم وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- ممثل لوزير التعليم الابتدائى والثانوى ،

- ممثل لوزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- ممثل للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

- اربعة معلمين تابعين للمعهد ينتخبهم الموظفون المكلفون بالتكوين ،

- ممثلين اثنين للتلاميذ المتدربين .

يشارك مدير المعهد والعون الحاسب فى المداولات بصوت استشارى .

ويجوز لمجلس الادارة او يدعو للاستشارة كل شخص يراه يفيد فى مداولاته نظرا لاختصاصاته .

المادة ٦ - تخضع كفاءات تسيير وتداول مجلس الادارة لاحكام المواد ١٥ الى ١٩ من الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه .

المادة ٧ - ان المعهد يديره مدير يعين بموجب مرسوم وله الدور والاختصاصات المحددة فى الامر رقم ٦٩ - ١٢٦ المؤرخ فى ١٦ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه :

ويساعده كاتب عام يكلف بالادارة المسامة للمعهد وبتنسيق مجموع مصالحه ، ومدير تربوى يقوم باعداد واستخدام المناهج والبرامج التربوية وباختيار وتوجيه وتكوين التلاميذ وذلك بمساعدة مسؤول عن التمارين .

يعين الكاتب العام والمدير التربوى بموجب قرار من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

الباب الثالث

التنظيم المالي

المادة ٨ - يقوم بالمراقبة المالية للمعهد مراقب مالي يعينه وزير المالية .

المادة ٩ - يوجه المدير الى المراقب المالي ، نسخة من الميزانية بعد المصادقة عليها .

المادة ١٠ - إن حساب التسيير المصحوب بتقرير يتضمن جميع التفاصيل والشروح المفيدة حول التسيير المالي للمؤسسة ، يعرضه مدير المعهد على مجلس الادارة عند أول جلسته العادية السنوية ثم يعرضه بعد ذلك على مصادقة وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي مصحوبا بملاحظات مجلس الادارة .

المادة ١١ - ستوضح كليات تطبيق هذا المرسوم بحسب الحاجة في نصوص لاحقة .

المادة ١٢ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ ربيع الاول عام ١٣٩٣ الموافق ١٦ أبريل سنة ١٩٧٣ .

مرسوم رقم ٧٣ - ٧٧ مؤرخ في ٤ جمادى الاولى عام ١٣٩٣ الموافق ٥ يونيو سنة ١٩٧٣ يتعلق بنظام الدروس في المعهد التكنولوجي للطبوغرافية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير الدفاع الوطني ووزير الداخلية ،

وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦

والمتضمن القانون الاساسي العام للتوظيف العمومية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تكنولوجية ولاسيما المادة ١٣ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٥ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن انشاء معهد تكنولوجي .

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - يتضمن تعليم المعهد التكنولوجي للطبوغرافية أربع دورات للتكوين :

- ١ - دورة للمعاونين التقنيين ،
- ٢ - دورة للمساعدين التقنيين ،
- ٣ - دورة للتقنيين ،
- ٤ - دورة للمهندسين .

وكل دورة للتكوين يمكن أن تشتمل على عدة اختصاصات .

الفصل الاول

شروط الدخول

المادة ٢ - يسمح بالمشاركة في دورة معاونين التقنيين للمترشحين البالغين ٢٤ سنة على الاكثر من العمر عند تاريخ المسابقة والمثبتين لشهادة دراسية لنهاية السنة الرابعة للثانوي أو لشهادة معادلة لها ، والذين يجتازون بنجاح اختبارات المسابقة .

المادة ٣ - يسمح بالمشاركة في دورة المساعدين التقنيين :

- عن طريق المسابقة تحتوى على اختبارات ، للمترشحين البالغين ٢٤ سنة من العمر على الاكثر عند تاريخ المسابقة والمثبتين لشهادة الاهلية للتعليم المتوسط أو لشهادة معادلة لها ،

الفصل الثاني

إجازة الدراسات

المادة ١٠ - تعد قائمة المترشحين الناجحين من قبل وزير الدفاع الوطني عند نهاية كل دورة تكوين بناء على النتائج المحصل عليها خلال مدة الدراسة وتقديرات لجنة الامتحان فيما يخص العلامات المحصل عليها في امتحان التخرج .

المادة ١١ - يتسلم المترشحون الناجحون شهادة في اختصاصهم .

المادة ١٢ - يمكن للمترشحين الحاملين لشهادة معاون تقني للمعهد التكنولوجي للطبوغرافية أن يدخلوا مباشرة الى أسلاك الوظيفة العمومية المناسبة لتكوينهم ويرتبون في السلم ٧ .

المادة ١٣ - يمكن للمترشحين الحاملين لشهادة مساعد تقني للمعهد التكنولوجي للطبوغرافية أن يدخلوا مباشرة الى أسلاك الوظيفة العمومية ، المناسبة لتكوينهم ويرتبون في السلم ٩ .

المادة ١٤ - يمكن للمترشحين الحاملين لشهادة التقني للمعهد التكنولوجي للطبوغرافية أن يدخلوا مباشرة الى أسلاك الوظيفة العمومية ، المناسبة لتكوينهم ، ويرتبون في السلم ١١ .

المادة ١٥ - يمكن للمترشحين الحاملين لشهادة مهندس للمعهد التكنولوجي للطبوغرافية أن يدخلوا مباشرة الى أسلاك الوظيفة العمومية المناسبة لتكوينهم ، ويرتبون في السلم ١٣ .

الفصل الثالث

احكام انتقالية

المادة ١٦ - تطبق احكام هذا المرسوم على الدورات المنظمة منذ احداث المعهد مع الاحتفاظ باحكام المادتين ١٧ و ١٨ أدناه .

المادة ١٧ - خلافا لاحكام المادة ٣ أعلاه يستفيد تلاميذ دفعات سنوات ١٩٧١ - ١٩٧٣ و ١٩٧٢ - ١٩٧٤ الذين تابعوا تدريب المساعدين التقنيين والمثبتين لشهادة دراسية للقسم الرابع من الثانوي أو لشهادة معادلة ، من احكام المادة ١٣ .

- للاعوان المختصين المرتبين في السلم ٧ والمثبتين لسنتين من الاقدمية .

المادة ٤ - يسمح بالمشاركة في دورة التقنين عن طريق المسابقة تحتوى على اختبارات :

- للمترشحين البالغين ٢٦ سنة من العمر على الاكثر عند تاريخ المسابقة والمثبتين لشهادة دراسية لنهاية السنة السادسة للثانوي ،

- للاعوان المختصين المرتبين في السلم ٩ والمثبتين لسنتين من الاقدمية في سلمهم .

المادة ٥ - يسمح بالمشاركة في دورة المهندسين عن طريق المسابقة تحتوى على اختبارات :

- للمترشحين البالغين من العمر ٢٨ سنة على الاكثر عند تاريخ المسابقة والمثبتين لشهادة دراسية لنهاية القسم النهائي للثانوي أو لشهادة معادلة لها ،

- للاعوان المختصين المرتبين في السلم ١١ والمثبتين لسنتين من الاقدمية في سلمهم .

المادة ٦ - تجرى للمترشحين الناجحين في المسابقات المنصوص عليها في المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ أعلاه امتحانات نفسانية تقنية معدة لتوجيههم الى مختلف الاختصاصات .

المادة ٧ - يحدد قرار يصدر عن وزير الدفاع الوطني والوزير المكلف بالوظيفة العمومية كل سنة كفايات تنظيم المسابقات .

المادة ٨ - تقرر قائمة المترشحين المقبولين في المعهد التكنولوجي للطبوغرافية من قبل وزير الدفاع الوطني .

المادة ٩ - تكون مدة الدراسات كالتالي :

- سنة لدورة معاوني التقنيين ،

- سنتان لدورتي المساعدين التقنيين والتقنيين ،

- ٣ سنوات لدورة المهندسين .

المادة ١٨ - خلافا لاحكام المادة ٩ اعلاه وبالنسبة لدفعة ١٩٧٢ - ١٩٧٥ تقصر مدة دراسات دورة المهندسين الى ثلاث سنوات .

المادة ١٩ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٤ جمادى الاولى عام ١٣٩٣ الموافق ٥ يونيو سنة ١٩٧٣ .

مرسوم رقم ٧٣ - ١٥٣ مؤرخ في ٢٩ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ غشت سنة ١٩٧٣ يتضمن تصنيف معهد التكنولوجيا للطبوغرافيا لارزيو كمؤسسة تعليم ذات طابع أولوى (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الدفاع الوطنى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتخصيص المنح الدراسية والمرتبات المسبقة ورواتب التمرين ولاسيما المادة ١٣ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٦٥ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن انشاء معهد تكنولوجيا للطبوغرافيا ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٨٧ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تحديد مبلغ الاجرة المسبقة لتلاميذ مؤسسات التعليم العالي ومعاهد التكنولوجيا والمدارس المتخصصة ولاسيما المادة الاولى منه ،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى - يصنف المعهد التكنولوجى للطبوغرافيا ، لارزيو ، كمؤسسة تعليم ذات طابع أولوى .

المادة ٢ - يستفيد تلاميذ هذه المؤسسة من زيادة شهرية للمرتب المسبق ، على الوجه التالى :

- تلاميذ المستوى ٣ : ٥٠ دج .

- تلاميذ المستوى ٤ : ١٠٠ دج .

المادة ٣ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٩ رجب عام ١٣٩٣ الموافق ٢٨ غشت سنة ١٩٧٣ .

مرسوم رقم ٧٤ - ٤٩ مؤرخ في ٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣١ يناير سنة ١٩٧٤ يتضمن انشاء معهد تكنولوجية للتبريد (٢)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير التجارة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن احداث المعاهد التكنولوجية ، المعدل بموجب الامر رقم ٧٠ - ٧٨ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتخصيص المنح الدراسية والمرتبات المسبقة ورواتب التمرين ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٧١ في ١٩٧٣/٩/٤

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٥ في ١٩٧٤/٢/١٩

يرسم ما يلي :

الباب الاول

الانشاء

المادة الاولى - تنشأ تحت تسمية معهد
تقنولوجية التبريد ، مؤسسة عمومية ذات طابع
اداري وتتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال
المالي .

المادة ٢ - يوضع المعهد تحت وصاية وزير
التجارة ، ويكون مركزه في مدينة الجزائر .

المادة ٣ - يكلف المعهد بتكوين التقنيين
المتوسطين وتخصصهم استجابة لاحتياجات
القطاع التجاري فيما يخص المحافظة بواسطة
التبريد والايداع والتوزيع .

ويمكن ايضا ان يقوم بتكوين وترقية الاعوان
العاملين في قطاع التبريد .

المادة ٤ - تخضع كفايات تكوين التلاميذ
للمتمرنين وتسيير موظفي المعهد الى احكام المادتين
٤ و ١٣ من الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧
شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة
١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه .

الباب الثاني

التنظيم الاداري

المادة ٥ - يدير المعهد من قبل مدير ويدار من
قبل مجلس ادارة يتألف كما يلي :

- رئيس معين من قبل وزير التجارة ،
- نائب رئيس معين من قبل كاتب الدولة
للتخطيط ،

- ثلاثة ممثلين عن المستعملين يعينون من قبل
وزير التجارة ،

- ممثل عن وزير الدولة المكلف بالنقل ،

- ممثل عن وزير الصناعة والطاقة ،

- ممثل عن وزير التعليم الابتدائي والثانوي،

- ممثل عن وزير التعليم العالي والبحث
العلمي ،

- ممثل عن وزير العمل والشؤون الاجتماعية،
- ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،
- معلمان تابعان للمعهد ينتخبان من قبل
موظفي التكوين ،

- ممثلان ينتخبان من قبل التلاميذ المتمرنين ،
ويحضر مدير المعهد والعون المحاسب مداوالات
مجلس الادارة بصوت استشاري .

ويمكن لمجلس الادارة ان يدعو أى شخص ذو
كفاءة نافعة للمداوالات .

المادة ٦ - تخضع كفايات التسيير ومداوالات
مجلس الادارة لاحكام المادتين ١٥ و ١٩ من الامر
رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩
الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه
اعلاه .

المادة ٧ - يدار المعهد من قبل مدير يعين
بموجب مرسوم بناء على اقتراح وزير التجارة .
ويحدد دور واختصاصات مدير معهد
تقنولوجية التبريد بموجب الامر رقم ٦٩ - ١٠٦
المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦
ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمشار اليه اعلاه .

ويساعد المدير كاتب عام يكلف بالادارة العامة
وبتنسيق كافة مصالح المعهد .

يعين الكاتب العام بموجب قرار من وزير
التجارة .

الباب الثالث

التنظيم المالي

المادة ٨ - يخضع المعهد للمراقبة المالية للدولة
ويمين المراقب المالي للمعهد من قبل وزير المالية .

المادة ٩ - ان الميزانية التي يصادق عليها
مجلس الادارة تخضع لمصادقة وزير التجارة ثم
توجه للمراقب المالي في الآجال المحددة بموجب
التشريع المعمول به .

المادة ١٠ - يقدم حساب التسيير المرفق بتقرير يشمل كل التفاصيل والتوضيحات اللازمة حول التسيير المالي للمؤسسة ، من قبل مدير المعهد الى مجلس الادارة في جلسته السنوية الاولى العادية .

ويقدم فيما بعد لموافقة وزير التجارة ووزير المالية مع ملاحظات مجلس الادارة .

المادة ١١ - تحدد عند الاقتضاء بنصوص لاحقة كيفيات تطبيق هذا المرسوم .

المادة ١٢ - يكلف وزير التجارة ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣١ يناير سنة ١٩٧٤ .

مرسوم رقم ٧٤ - ٨٢ مؤرخ في ٣ ربيع الثاني عام ١٣٩٤ الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٤ يتضمن الفاء وتعويض المرسوم رقم ٦٦ - ٤٩ المؤرخ في ٥ ذي القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٦ والمتضمن احداث مدرسة المهندسين للاشغال العمومية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، بناء على تقرير وزير الاشغال العمومية والبناء ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة

بتخصيص المنح الدراسية والمرتبات المسبقة ورواتب التمرين .

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٦٦ - ٤٩ المؤرخ في ٥ ذي القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٦ والمتضمن احداث مدرسة المهندسين للاشغال العمومية بالجزائر حسين داي المعدل بالمرسوم رقم ٦٧ - ٣٩ المؤرخ في ١٥ ذي القعدة عام ١٣٨٦ الموافق ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٧ والمرسوم رقم ٧٠ - ٤٢ المؤرخ في ٢٠ محرم عام ١٣٩٠ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٧٠ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٢١٠ المؤرخ في ٣ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ والمتعلق بالاحكام القانونية المشتركة المطبقة على مهندسي الدولة ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - تمنح مدرسة المهندسين للاشغال العمومية بالدار البيضاء المذكورة ادناه شهادة مهندس الدولة اثر دراسة تستغرق ١٠ انصاف السنة .

المادة ٢ - توضع المدرسة تحت سلطة الوزير المكلف بالاشغال العمومية .

ويوجد مقرها بالدار البيضاء .

المادة ٣ - يدير المدرسة مجلس للتوجيه ويسيرها مدير .

المادة ٤ - يتضمن مجلس التوجيه :

- ممثلا عن الوزير المكلف بالاشغال العمومية، رئيسا ،

- ممثلا عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- ممثلا عن الوزير المكلف بالوظيفة العمومية،

- ممثلا عن الوزير المكلف بالاشغال العمومية،

- ممثلا عن الوزير المكلف بالبناء ،

- ممثلا عن كاتب الدولة للتخطيط ،

- مدير المدرسة ،

- مدرسين اثنين ،

- ثلاثة ممثلين منتخبين عن طلبة المدرسة .

ويجوز لمجلس التوجيه ان يدعو للاستشارة
اثناء اجتماعاته كل شخص يراه صالحا .

المادة ٥ - يجتمع مجلس التوجيه في دورة
عادية مرة في السنة على الاقل بدعوة من
رئيسه .

ويمكن ان يجتمع في دورة عادية بطلب اما
من مدير المدرسة او من سلطة الوصاية او من
نصف عدد اعضائه .

المادة ٦ - يدلى مجلس التوجيه برأيه حول
جميع المسائل المتبوع بها من طرف الوزير المكلف
بالاشغال العمومية فيما يتعلق بتنظيم وتسيير
المدرسة ولا سيما حول المسائل التالية :

- برنامج الدروس وتنظيم التعليم ،

- النظام الداخلي للمدرسة .

المادة ٧ - يعين مدير المدرسة بموجب قرار
من الوزير المكلف بالاشغال العمومية .
ويساعده :

- اللجنة المديرة للدراسات والمسؤولة عن
اعداد وتطبيق الاساليب والبرامج التربوية
والانتقاء والتوجيه والتكوين للطلبة ،

- مدير ادارى .

يعين أعضاء اللجنة المديرة للدراسات والمدير
الادارى بموجب مقررات من الوزير المكلف
بالاشغال العمومية .

المادة ٨ - يعين الطلبة من بين المترشحين ذوى
الجنسية الجزائرية البالغين من العمر ١٧ سنة
على الاقل و ٣٥ سنة على الاكثر عند أول يناير من
سنة المسابقة والناجحين في اختبار التأهيل
والحائزين على شهادة البكالوريا (شعبة
الرياضيات أو التقنيات) أو شهادة تعادلها .

المادة ٩ - يقبل بصفة استثنائية ، المترشحون
الناجحون في اختبار التأهيل والحاملون لشهادة

مدرسية تثبت انتقالهم الى القسم النهائي (شعبة
الرياضيات أو التقنيات) لتحضير الشهادة اثر
تكوين يستغرق نصف سنة .

المادة ١٠ - يمكن لتقني الاشغال العمومية
والبناء والموظفين الذين لهم رتبة معادلة ، ان
يشاركوا في أحد الاختبارين المذكورين اعلاه
اذا أثبتوا سنتين من الأقدمية في رتبتهم .

المادة ١١ - تطبيقا للمادة ٢٠ من الامر رقم
٧١ - ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق
٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ المشار اليه اعلاه ، فان
التعيين بعنوان أحكام المواد ٨ و ٩ و ١٠ أعلاه
سواء بالنسبة للسنة الاولى من مرحلة الدروس
العليا المتخصصة أو بالنسبة للسنة التحضيرية
لمسابقة الدخول الى السنة الاولى ، يترتب عنه
بحكم القانون ، بالنسبة للطلبة ، الالتزام بخدمة
الدولة والجماعات المحلية أو المؤسسات والهيئات
العمومية لمدة ١٠ سنوات .

المادة ١٢ - يمكن أن يقبل في المدرسة ،
علاوة على التعيين العادى المنصوص عليه في المادة
٨ أعلاه ، طلبة من جنسية أجنبية .

ويحدد عدد الطلبة الممكن قبولهم بصفته
أجانب وكذا الكيفيات الخاصة لتعيينهم ، بموجب
مقرر من الوزير المكلف بالاشغال العمومية .

المادة ١٣ - تصد قائمة المهندسين الحاملين
للشهادات من طرف الوزير المكلف بالاشغال
العمومية .

وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة ١٤ - يمكن للمهندسين الحاملين
للشهادات من المدرسة في نطاق النظام القديم ان
يستفيدوا من تكوين تكميلي يستغرق نصفى سنة
ضمن الشروط التى ستحدد بموجب قرار من
وزير الاشغال العمومية بعد أخذ رأى مجلس
التوجيه للمدرسة وذلك للحصول على شهادة
المهندس المنصوص عليها في المادة الاولى أعلاه .

المادة ١٥ - يلغى المرسوم رقم ٦٦ - ٤٩
المؤرخ في ٥ ذى القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ٢٥
فبراير سنة ١٩٦٦ والمتضمن احداث مدرسة

المهندسين للاشغال العمومية بالجزائر حسين
داى .

ويلقى كذلك النصان اللاحقان وهما :

- المرسوم رقم ٦٧ - ٣٩ المؤرخ فى ١٥
ذى القعدة عام ١٣٨٦ الموافق ٢٤ فبراير سنة
١٩٦٧ والمتم بموجبه المرسوم رقم ٦٦ - ٤٩
المؤرخ فى ٥ ذى القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ٢٥
فبراير سنة ١٩٦٦ والمتضمن احداث مدرسة
المهندسين للاشغال العمومية بالجزائر حسين
داى .

- المرسوم رقم ٧٠ - ٤٢ المؤرخ فى ٢٠ محرم
عام ١٣٩٠ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٧٠ المعدل
والمتم للمرسوم رقم ٦٦ - ٤٩ المؤرخ فى ٥ ذى
القعدة عام ١٣٨٥ الموافق ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٦
والمتضمن احداث مدرسة المهندسين للاشغال
العمومية بالجزائر حسين داى .

المادة ١٦ - يكلف وزير الاشغال العمومية
والبناء بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

وحرر بالجزائر فى ٣ ربيع الثانى عام ١٣٩٤
الموافق ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٤ .

مرسوم رقم ٧٤ - ١٨٤ مؤرخ فى ٢٦ شعبان
عام ١٣٩٤ الموافق ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٤
يتضمن سير المدرسة العليا للطارات (١)

ان رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٤ - ٨٤ المؤرخ فى ٢٦
شعبان عام ١٣٩٤ الموافق ١٣ سبتمبر سنة
١٩٧٤ والمتضمن احداث المدرسة العليا للطارات،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٤٠ المؤرخ
فى ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة
١٩٦٦ والمتعلق بالوظائف العليا ،

يرسم ما يلى :

الفصل الاول

هيئات المدرسة العليا للطارات

المادة الاولى - ان مجلس الادارة الذى يترأسه
الوزير المكلف بالوظيفة العمومية يتشكل من :

- الكاتب العام للحكومة ،
- المدير العام للوظيفة العمومية ،
- المدير العام للجماعات المحلية ،
- مدير الميزانية والمراقبة ،
- ممثل الحزب ،

وفضلا عن ذلك فان مجلس الادارة يتضمن :

- ثلاثة اعضاء برتبة مدير الادارة المركزية
على الاقل تختارهم الادارات التى توجه التلاميذ
للمدرسة ،

- ثلاثة مديرين عامين للمؤسسات العمومية،

- ثلاثة اعضاء مختارين من بين اساتذة
المدرسة ،

كلهم يعينون لمدة ثلاث سنوات بموجب قرار
من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية بناء على
اقتراح الوزير المعنى .

- المدير العام للمدرسة العليا للطارات الذى
يشارك فى اجتماعات مجلس الادارة .

المادة ٢ - لا يجوز لاعضاء مجلس الادارة ان
ينيبوا عنهم غيرهم فى اجتماعات المجلس . وتكون
نياباتهم قابلة للتجديد وهم تنتهى بانتهاء
وظيفتهم المبررة لعضويتهم . وفى حالة شغور
العضوية يكمل خلف العضو مدة نيابة سلفه .

المادة ٣ - يجتمع مجلس الادارة مرتين على
الاقل فى السنة بناء على دعوة رئيسه . ويحدد
الرئيس جدول أعمال الاجتماعات بناء على اقتراح
المدير العام للمدرسة العليا للطارات ويوقع
محاضر الجلسات .

وتكون أعمال الكتابة لمجلس الإدارة منوطة بالمدرسة العليا للإطارات .

المادة ٤ - يتداول مجلس الإدارة بنسأ على تقرير المدير العام للمدرسة العليا للإطارات بشأن ميزانية وسير المدرسة ويضبط تنظيم الدراسة والتمرين وبرنامج مختلف أنواع التعليم الذي تقوم به المدرسة وذلك بعد أخذ رأي لجنة الدروس .

المادة ٥ - يتشكل مستخدمو مديرية المدرسة العليا للإطارات زيادة عن المدير العام ، من مدير الدروس ومدير التمرينات ومدير البحث ومدير الشؤون الإدارية .

المادة ٦ - يتأأس لجنة الدروس المدير العام للمدرسة العليا للإطارات وتتشكل هذه اللجنة من :

- مدير الدروس ،

- مدير التمرينات ،

- مدير الأبحاث ،

- ستة أعضاء من سلك التعليم في المدرسة بينهم ثلاثة مرسمين لالقاء الدروس الأساسية .

وعندما تنعقد لجنة الدروس كمجلس تأديب ، يشارك في جلساتها مدير الشؤون الإدارية للمدرسة كمقرر وثلاثة مندوبين من تلاميذ الفوج الذي ينتمى إليه التلميذ المحال على مجلس التأديب .

المادة ٧ - تجتمع لجنة الدروس مرة واحدة على الأقل في السنة بناء على دعوة رئيسها . ويمكنه دعوة أشخاص خارجين عن اللجنة للمشاركة في أشغالها بصفة استشارية . وتتولى كتابة لجنة الدروس المدرسة العليا للإطارات .

المادة ٨ - يعين أعضاء لجنة الدروس لمدة ثلاث سنوات بموجب مقرر صادر عن المدير العام للمدرسة ومصادق عليه من مجلس إدارة المدرسة .

وتنتهى نياتهم بانتهاء وظيفتهم المبررة لمصورتهم .

المادة ٩ - تساعد لجنة الدروس المدير العام للمدرسة العليا للإطارات في وضع البرامج وتطبيق المناهج البيداغوجية . ويمكن أن تطرح عليها جميع المسائل الخاصة بالتدريس . ويمكن أن تنعقد كمجلس تأديب .

المادة ١٠ - يرتب المدير العام للمدرسة العليا للإطارات بوظيفة عليا ، حسب مفهوم المرسوم رقم ٦٦ - ١٤٠ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتعلق بالوظائف العليا ، وهو يمثل المؤسسة في جميع نشاطاتها المدنية ويقوم بتنفيذ مداولات مجلس الإدارة .

ويجوز للمدير العام للمدرسة العليا للإطارات أن يعقد مع الهيئات الوطنية أو الأجنبية أو الدولية اتفاقيات بشأن تبادل الأساتذة والقيام بالأسفار الدراسية الخاصة بالتلاميذ وبشأن الأشغال المشتركة أو تبادل الأدوات المستندية أو الخدمات .

الفصل الثاني

النظام المالي

المادة ١١ - ان ميزانية المدرسة العليا للإطارات التي يحضرها المدير العام للمدرسة ويراجعها المراقب المالي ، ترفع الى مجلس الإدارة الذي يتداول بشأنها خلال مدة لا تتجاوز ١٥ أكتوبر من السنة السابقة للسنة المتعلقة بتلك الميزانية .

ثم تحال الميزانية بعد ذلك الى وزير الوصاية ووزير المالية قصد المصادقة عليها .

وتعد المصادقة مكتسبة بانقضاء أجل ٤٥ يوما من يوم حالتها الا اذا عارض أحد الوزيرين فيها .

وفي حالة المعارضة يحيل المدير العام للمدرسة مشروعا جديدا للميزانية للمصادقة عليه وذلك خلال مدة ١٥ يوما من تاريخ تبليغه المعارضة .

وتعد المصادقة مكتسبة عندئذ بعد ١٥ يوما من احوالة المشروع الجديد اذا لم يبد أحد الوزيرين معارضة جديدة .

وإذا لم تصدر المصادقة في ابتداء السنة المالية فيجوز للمدير العام للمدرسة أن يلتزم بالنفقات الضرورية لسير المدرسة العليا للاطارات في حدود الاعتمادات المنصوص عليها في ميزانية السنة السابقة .

المادة ١٢ - تقدم ميزانية المؤسسة على أساس الابواب والمواد . ويتداول مجلس الادارة في قائمة مفردات الميزانية التي يقترحها المدير العام للمدرسة ويصادق عليها بقرار صادر عن وزير الوصاية ووزير المالية .

المادة ١٣ - تشتمل ميزانية المدرسة العليا للاطارات على باب للموارد وباب للنفقات .

وتشتمل الموارد على ما يلي :

١ - اعانات التجهيز والتسيير الممنوحة من الدولة والجماعات والمؤسسات أو الهيئات العمومية أو الخاصة الوطنية ،

٢ - اعانات الدولة أو الهيئات العمومية ،

٣ - الهبات والوصايا ،

٤ - ايراد بيع النشرات ،

٥ - ايراد الاتفاقيات المبرمة بين المدرسة والادارات والهيئات العمومية عن الاشغال المقدمة لها من المدرسة العليا للاطارات ،

٦ - اشتراكات التلاميذ عن داخليتهم وأجور السكنى .

وان الاعانات والهبات والوصايا المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ من هذه المادة يمكن أن تقبل أو أن ترفض على غرار الاوضاع المقررة بالنسبة للمصادقة على ميزانية المدرسة .

وتشتمل النفقات على ما يلي :

١ - نفقات التسيير ،

٢ - رواتب التلاميذ والتعويضات ونفقات التمارين والاسفار الخاصة بالدراسات ،

٣ - التسبيقات أو الاعانات الممنوحة لتنشيط وتنمية البحث ضمن المدرسة ،

٤ - جميع النفقات الضرورية لانجاز اهداف المدرسة .

المادة ١٤ - يكون المدير العام الأمر بصرف الميزانية . فيلتزم بالنفقات ويأمر بالصرف وباعداد أوامر القبض في حدود التقديرات المحددة عن كل سنة مالية .

ويمكن أن يفوض امضاء لواحد أو أكثر من الاعوان الذين يرخصون مسبقا لهذا الغرض من مجلس الادارة ، وذلك تحت مسؤوليته .

المادة ١٥ - يحيل المدير العام للمدرسة نسخة من الميزانية الى المراقب المالي للمؤسسة وذلك بعد المصادقة عليها ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة ١١ أعلاه .

المادة ١٦ - يتولى المحاسبة في المدرسة العون المحاسب الذي يعين بقرار من وزير المالية ، وذلك تحت سلطة المدير العام .

المادة ١٧ - يعد العون المحاسب حساب التسيير الذي يشهد فيه بأن حساب سندات التحصيل وأوامر الصرف الصادرة مطابق لمحركاته .

ويرفع الحساب من المدير العام للمدرسة الى مجلس الادارة قبل تاريخ ١٥ يوليو التالي لقفلة السنة المالية ، ويكون مرفقا بتقرير يشمل جميع الايضاحات والمشروحات المفيدة للتسيير المالي للمؤسسة ثم يحال بالتالي الى وزير الوصاية ووزير المالية وهو مرفق بملاحظات مجلس الادارة للمصادقة عليه .

المادة ١٨ - يمارس الرقابة المالية للمدرسة مراقب مالي يعين لديها من طرف وزير المالية .

الفصل الثالث

مسابقة الدخول

المادة ١٩ - يتم الدخول الى المدرسة العليا للاطارات عن طريق المسابقة مع مراعاة احكام المادة ٢٨ أدناه .

المادة ٢٠ - تفتح كل سنة مسابقة للدخول بموجب قرار يصدر عن الوزير المكلف بالوظيفة العمومية وينشر قبل ستة أشهر على الأقل من

تاريخ المسابقة ، وذلك للمرشحين الحائزين
لدبلوم المدرسة الوطنية للإدارة أو الليسانس في
الحقوق أو الليسانس في العلوم الاقتصادية أو
لدبلوم معادل لها وكذلك للموظفين المرتبين في
السلم ١٣ الذين مارسوا خدمات عمومية مدة
خمس سنوات على الأقل في هذا الصنف بتاريخ
المسابقة .

وينبغي أن يكون المترشحون من ذوى الجنسية
الجزائرية وبالعقيد ٢٨ سنة على الأكثر في تاريخ
المسابقة ليتمكن قبولهم فيها . ويمكن تأخير حد
هذا السن بسنة واحدة عن كل سنة من الخدمة
المتتمة في الإدارة وبالمدة التي شارك فيها المترشح
في كفاح التحرير الوطني دون أن يتجاوز هذا
الحد في جميع الأحوال ٣٠ سنة .

ولا يجوز لأحد أن يشارك في المسابقة لأكثر
من ثلاث مرات للدخول الى المدرسة العليا
للاطارات .

ولا يجوز للمترشحين من الموظفين الذين
تعرضوا لعقوبة تأديبية المشاركة في المسابقة
مادامت العقوبة المفروضة عليهم مدرجة في ملفهم .

المادة ٢١ - تجرى اختبارات المسابقة باللغة
العربية أو باللغة الفرنسية حسب اختيار
المترشح .

المادة ٢٢ - تشتمل اختبارات القبول على
ما يلي :

١ - بحث في موضوع عام يتضمن حركة
الأفكار العريضة من سياسية واقتصادية
 واجتماعية منذ أواسط القرن الثامن عشر ويتناول
تاريخ العالم المعاصر منذ سنة ١٩٤٥ وتاريخ
الجزائر (المدة : ٤ ساعات) ،

٢ - اختبار خاص بالمؤسسات السياسية
والإدارية (المدة : ٤ ساعات) ،

٣ - اختبار في العلوم الاقتصادية (المدة :
٤ ساعات) ،

٤ - اختبار في العلاقات الدولية (المدة :
٤ ساعات) ،

٥ - اختبار في الثقافة العامة في مستوى
الليسانس باللغة العربية أو الأجنبية حسب اللغة
المختارة بالنسبة للاختبارات الأخرى (المدة :
٤ ساعات) ، وكل علامة تقل عن ٧ من ٢٠ في
هذا الاختبار تؤدي الى الرسوب .

وتكون الاختبارات الكتابية مغلقة . ويصحح
كل اختبار من طرف عضوين من لجنة الامتحان .

وتضع لجنة الامتحان قائمة المترشحين المقبولين .
ويعرض على المترشحين موضوعان عن كل من
الاختبارات الكتابية .

المادة ٢٣ - يشتمل الاختبار الشفوي على
تعليق على نص ومحادثة مع لجنة الامتحان حول
المسائل السياسية والايدولوجية للشوكة
الجزائرية .

وينقطع الاختبار الشفوي للقبول من طرف
الرئيس وخمسة أعضاء على الأقل من لجنة
الامتحان .

المادة ٢٤ - تعين لجنة الامتحان كل سنة
بموجب قرار من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية
وذلك بناء على اقتراح المدير العام للمدرسة العليا
للاطارات بعد أخذ رأى مجلس الإدارة . وتشكل
هذه اللجنة من أحد عشر عضوا ، ويختار خمسة
منهم من بين المعلمين أو الباحثين في التعليم
العالي . ويتراأس اللجنة أحد كبار الموظفين .

المادة ٢٥ - يكون الاشراف على اختبارات
المسابقة في المدرسة العليا للاطارات تحت
مسؤولية المدير العام للمدرسة العليا للاطارات .

وكل غش أو محاولة للغش أو كل مخالفة
لنظام المسابقة يؤدي للاقصاء من المسابقة .
ويمكن اتخاذ نفس التدبير ضد شركاء الفاعل
الأصلي للغش أو محاولة الغش .

ويحظر على المترشحين على وجه الخصوص أن
يصطحبوا معهم أثناء الاختبارات والى مكان
الاختبارات أو مكان تحضيرها أية وثيقة أو
مذكرة ، كما يحظر عليهم الاتصال ببعضهم أو
تلقي تعليمات من الخارج أو الخروج من القاعة
دون إذن من المدير العام للمدرسة العليا للاطارات .

وينبغي على المترشحين الاذعان للمراقبات والتحقيقات الضرورية .

لا تتخذ أية عقوبة فورية في حالة ضبط الغش ، انما يضع المراقب تقريراً بهذا الشأن ويحيله الى المدير العام للمدرسة العليا للاطارات . ويصدر الاقصاء من المسابقة من طرف لجنة الامتحان بناء على تقرير المدير العام للمدرسة . ويجوز أيضاً للجنة الامتحان أن تقترح ضمن نفس هذه الاوضاع على الوزير المكلف بالوظيفة العمومية المنع المؤقت أو النهائي من المشاركة في المسابقة التالية في المدرسة .

ولا يتخذ أي قرار بهذا الشأن الا بعد استدعاء المعنى وتمكينه من تقديم دفاعه .

المادة ٢٦ - تضع لجنة الامتحان عند انتهاء الاختبارات قائمة المترشحين الناجحين حسب درجة استحقاقهم وذلك في حدود الاماكن المعروضة بموجب قرار الوزير المكلف بالوظيفة العمومية ، المتضمن فتح المسابقة . ويجوز للجنة الامتحان اما ألا تمنح جميع الاماكن واما أن تعد قائمة تكميلية تتضمن أسماء المترشحين الذين تجد أنهم جديرون بالدخول للمدرسة حسب ترتيبهم وذلك في حالة الشغور فقط الناجم عن استقالة أو وفاة .

وتضع لجنة الامتحان قائمة المترشحين المقبولين . وتصدر تعيينات تلاميذ المدرسة العليا للاطارات بقرار من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة ٢٧ - يوجه رئيس لجنة الامتحان ، عند نهاية اختبارات المسابقة تقريراً الى مجلس ادارة المدرسة العليا للاطارات .

المادة ٢٨ - يجوز في كل سنة قبول المترشحين الاجانب الحائزين لليسانس أو شهادة معادلة لها على أساس الشهادات بموجب قرار من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية بناء على اقتراح المدير العام ، وذلك في حدود عشر الاماكن المعروضة للمسابقة .

المادة ٢٩ - يجوز للمدرسة العليا للاطارات

أن تنظم تحضيراً لمسابقة الدخول للمترشحين الذين أودعوا ملفاً كاملاً للترشيح .

ويقوم هذا التحضير على اعداد دروس محرورة خصيصاً للمترشحين ووضعها تحت تصرفهم أو مخططات للدروس ، أو تنظيم دورات التحضير للمدرسة عند الاقتضاء .

ويكون التحضير لمسابقة الدخول مجانياً . بيد أنه يتعين على المترشح المستفيد أن يلتزم بدفع نفقات هذا التحضير اذا رفض المشاركة في المسابقة أو لم يلتحق بالمدرسة في حالة قبوله فيها .

الفصل الرابع

نظام الدروس

المادة ٣٠ - تكون مدة الدروس في المدرسة العليا للاطارات ثلاث سنوات . ويكون التعليم مشتركاً لجميع التلاميذ .

المادة ٣١ - تخصص الفترة الاولى من كل سنة دراسية للتعليم النظري والتعليم التطبيقي التخصصي . وتخصص الفترة الثانية من كل سنة دراسية للتمرين التطبيقي .

المادة ٣٢ - يتابع التلاميذ خلال السنة الاولى من الدروس تعليمياً أساسياً خاصاً بالدولة ومحاضرات في المنهج ، وتوجيهات في الدروس والأبحاث ، وملتقى ويشاركون في أسفار دراسية وكذلك في نشاطات ثقافية ورياضية .

ويلى هذه الانواع من التعليم تمرين لمدة أربعة أشهر لدى احدى الولايات أو البلديات .

المادة ٣٣ - يجرى التنقيط والترتيب للتلاميذ في نهاية السنة الاولى على أساس نقطهم في الدروس (المعامل ٢) ونقطهم في التمرين (المعامل ١) .

ويقبل في السنة الثانية التلاميذ الذين حصلوا على معدل مساو على الاقل لـ ١٠ من ٢٠ .

المادة ٣٤ - يتابع التلاميذ خلال السنة الثانية تعليمياً أساسياً في الاقتصاد ودروساً ومحاضرات في المنهج ، وتوجيهات في الدروس والأبحاث

وملتقى ويشاركون في أسفار دراسية وكذلك في نشاطات ثقافية ورياضية .

ويلى هذه الانواع من التعليم تمرين لمدة أربعة اشهر لدى مؤسسة عمومية .

المادة ٣٥ - يجرى التنقيط والترتيب للتلاميذ في نهاية السنة الثانية على أساس نقطهم في الدروس (المعامل ٢) ونقطهم في التمرين (المعامل ١) .

ويقبل في السنة الثالثة التلاميذ الذين حصلوا على معدل مساو على الاقل لـ ١٠ من ٢٠ .

المادة ٣٦ - يتابع التلاميذ خلال السنة الثالثة تعليما أساسيا في العلاقات الدولية ودروسا محاضرات في المنهج ، وتوجيهات في الدروس والابحاث وملتقى ويشاركون في أسفار دراسية وكذلك في نشاطات ثقافية ورياضية .

ويلى هذه الانواع من التعليم تمرين لمدة أربعة اشهر لدى بعثة دبلوماسية جزائرية ومنظمة دولية .

المادة ٣٧ - يجرى التنقيط والترتيب للتلاميذ في نهاية السنة الثالثة على أساس نقطهم في الدروس (المعامل ٢) ونقطهم في التمرين (المعامل ١) .

ويقبل لاجتياز امتحان التخرج من المدرسة التلاميذ الذين حصلوا على معدل مساو على الاقل لـ ١٠ من ٢٠ .

المادة ٣٨ - يجوز أن يسمح استثنائيا للتلاميذ الذين لم يحصلوا على المعدل المطلوب والمنصوص عليه في المواد ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ أعلاه ، بإعادة سنة واحدة من الدروس خلال دراستهم وذلك بموجب مقرر صادر عن المدير العام للمدرسة بعد أخذ رأى لجنة الدروس .

المادة ٣٩ - يتضمن امتحان التخرج ما يلي :

١ - اختبار كتابي يتعلق بمواد كانت موضوع درس أساسي ، وتعرض على التلاميذ ثلاثة مواضيع (المدة : ٦ ساعات - المعامل ٦) ،

٢ - اختبار كتابي يتعلق بمواد كانت موضوع درس رئيسي يتصل بموضوع سنوي ، وتعرض

على التلاميذ ثلاثة مواضيع (المدة : ٤ ساعات المعامل ٤) ،

٣ - تحرير وثيقة يكون موضوعها مرتبطا بالمسائل التي كانت موضوع ملتقى ، ويعرض موضوع واحد على التلاميذ (المدة : ٤ ساعات - المعامل ٤) .

٤ - دراسة ملف يتعلق بمادة كانت موضوع محاضرة منهجية ، ويعرض موضوع واحد على التلاميذ (المدة : ٦ ساعات - المعامل ٦) ،

٥ - اختبار بالعربية في مادة خاصة ، وتعرض على التلاميذ ثلاثة مواضيع (المدة : ٤ ساعات - المعامل ٤) ،

٦ - اختبار يحتوى على أسئلة ومحادثة مع لجنة امتحان التخرج المعينة بقرار من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية بناء على اقتراح المدير العام للمدرسة العليا للطارات بعد أخذ رأى مجلس الادارة والتي تتشكل علاوة على رئيس لجنة الامتحانات من أربعة موظفين سامين وأربعة أساتذة من المدرسة .

ويتكون اختبار الاسئلة والخاص بالمحادثة من عرض ومناقشة ومحادثة مع لجنة الامتحان (المعامل ٦) .

١ - يتناول العرض والمناقشة أحد التوجيهات الثلاثة للدراسات والابحاث التي زاولها المترشح خلال دراسته .

ويمنح التلميذ مدة ساعة واحدة لتحضير العرض والمناقشة .

٢ - محادثة لمدة ثلاثين دقيقة مع لجنة الامتحان تجسم افكاره انطلاقا من موضوع يتصل بأنواع التعليم التخصصية والتمرينات التي شارك فيها خلال دراسته .

المادة ٤٠ - تشتمل نقط الدروس الخاصة بالسنوات الاولى والثانية والثالثة على نقط الدراسة والمحاضرات المنهجية والدراسات والابحاث الموجهة والمكتبات والتمرينات والمواظبة والتقدير العام .

الفصل الخامس

وضعية التلاميذ

المادة ٤٢ - يعين المترشحون الناجحون في مسابقة الدخول بصفة متصرفين متمرنين .

المادة ٤٣ - ان التعليم العادي للمدرسة من دروس وتمارين يوجه الى مجموع التلاميذ المقبولين بعد المسابقة ، ويمكن أن يكون مفتوحا لغيرهم من المستمعين بناء على رأى موافق للجنة الدروس .

وان عدد المستمعين لا يمكن أن يتجاوز عشر العدد الكامل لتلاميذ المدرسة المكونين للفوج المنتمين اليه .

المادة ٤٤ - يبلغ التلاميذ بتاريخ افتتاح الدروس اما عن طريق الاستدعاء الفردي واما عن طريق بلاغ معلن في الصحافة .

وكل تلميذ لا يحضر في التاريخ المقرر دون تقديم مبرر معترف بصحته يكون موضوع اقضاء بعد تقديم اذار له وذلك بموجب قرار صادر عن الوزير المكلف بالوظيفة العمومية بناء على اقتراح المدير العام للمدرسة .

وان اوقات الدروس والمحاضرات المنهجية والتوجيهات والابحاث والاشغال التطبيقية وكذلك برنامج الملتقيات والتمارين تعلن بطريق الالصاق في أماكن المدرسة .

المادة ٤٥ - يتعين على تلاميذ المدرسة العليا للاطارات أن يتابعوا باستمرار مختلف أنواع التعليم في المدرسة وأن ينفذوا في المهل المحددة التمرينات الكتابية أو الشفهية المطلوبة منهم وأن يكملوا التمارين على وجه الدقة .

المادة ٤٦ - يتعين على التلاميذ أن يمثلوا للتعليمات العامة أو الخاصة الموجهة لهم من المدير العام للمدرسة وذلك أثناء القيام بدروسهم واتمام تمارينهم .

ويوضعون خلال التمارين تحت السلطة المباشرة للمتصرفين ورؤساء المصالح الذين يتابعون تمارينهم لديهم ويلتزمون كذلك على وجه الخصوص بالسرا المهنى .

وتمنح لكل من هذه المواد المشار اليها في الفقرة السابقة نقطة من صفر الى عشرين .

وتمنح نقط الدراسة والدراسات والابحاث الموجهة والمحاضرات المنهجية من قبل الأساتذة المحاضرين المعنيين .

وتمنح النقط الخاصة بالملتقى من لجنة الامتحان التي يعينها المدير العام للمدرسة ، وهي تتشكل علاوة على مدير الملتقى ، من أستاذ تابع للمدرسة وموظف سام معنى وعند الاقتضاء من شخصية تابعة لادارة أو هيئة مهتمة بأشغال الملتقيات .

وتمنح نقط التمرينات من لجنة الامتحان التي يعينها المدير العام للمدرسة ، وهي تتشكل علاوة على مدير التمرينات ، من أستاذ تابع للمدرسة وموظف سام معنى وعند الاقتضاء من شخصية تابعة لادارة أو هيئة تم لديها التمرين .

وتمنح نقطة المواظبة والتقدير العام للدروس من المدير العام للمدرسة بعد أخذ رأى المديرين .

وتمنح نقطة المواظبة والتقدير العام للتمرين من المدير العام للمدرسة بناء على تقرير مدير التمارين أو المسؤول عن الادارة أو الهيئة التي تم لديها التمرين .

المادة ٤٦ - يحصل التلاميذ المحرزون على معدل عام مساو لـ ١٠ فأكثر خلال ثلاث سنوات دراسية وعقب امتحان التخرج على ذبلوم المدرسة العليا للاطارات ويختارون حسب درجة ترتيبهم التعيينات المقدمة من الادارة .

أما التلاميذ الذين لم يحرزوا على ذلك المعدل فتقبل منهم اما الاعادة بموجب قرار صادر عن الوزير المكلف بالوظيفة العمومية بناء على اقتراح المدير العام للمدرسة بعد أخذ رأى لجنة امتحان التخرج واما يضعهم المدير العام للمدرسة تحت تصرف الوزير المكلف بالوظيفة العمومية ليجرى ترتيبهم اما في رتبة أدنى مباشرة من الرتبة المخصصة لها واما احالتهم الى سلكهم الاصل .

وكل تقصير منهم في هذه الالتزامات يكون خطأ تأديبيا فضلا عن سريان مفعول الخطأ على نقط الدروس والتمارين .

المادة ٤٧ - ان الاعفاء من الدروس أو التمرينات أو التمارين يمكن أن يمنح استثنائيا من المدير العام للمدرسة .

المادة ٤٨ - يلزم كل تلميذ يتغيب لداع صحي باثبات سبب غيابه ، ولهذا الغرض يوجه لمدير المدرسة شهادة طبية ويمكن للمدير العام للمدرسة أن يأمر بمعاينة طبية مضادة .

وفي حالة المرض المعدي يمكن للمدير العام بناء على رأي الطبيب أن يفرض على التلميذ مهلة محدودة قبل عودته للمدرسة .

وتسرى المراقبات الطبية المنظمة من المدرسة على جميع التلاميذ بصفة الزامية .

المادة ٤٩ - ان المواظبة على مختلف أنواع التعليم في المدرسة تكون موضوع مراقبة . ويتعين على التلميذ أن يشرح كتابة لمدير المدرسة أسباب تأخيره أو غيابه .

ولا تمنح رخص الغياب الا للتلاميذ المثبتين للدواعي المرضية أو العائلية ذات الاهمية الكبرى .

وكل غياب غير مرخص به أو لا مبرر له يؤدي للاقتطاع عن الراتب بما يطابق الفترة التي تغيبها التلميذ .

وفي حالة الغياب المتكرر يحال التلميذ الى مجلس التأديب .

وان التأخيرات والغيابات المسجلة في دفتر المناداة يجب أن تدرج في الملف الشخصي للتلميذ وتفيد في حساب نقطة المواظبة والتقدير العام .

المادة ٥٠ - ان التلاميذ المعبرين غير اكفاء أو كانت غياباتهم لاي سبب كان ، كثيرة التواتر أو الامتداد يمكن الزامهم بمقرر من المدير العام بأن يتابعوا جزئيا التعليم المطابق والمعطى للفوج التالي .

ويجوز المدير العام بصفة استثنائية وبعد اخذ رأي لجنة الدروس للمدرسة أن يأذن باعادة سنة

دراسية واحدة للتلاميذ المشار اليهم في الفقرة السابقة والذين يثبتون الاسباب الطبية أو العائلية ذات الاهمية الكبرى .

ويمكن أن يصدر اقصاؤهم الموقت أو النهائي لنفس الاسباب بموجب قرار من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية بناء على اقتراح المدير العام للمدرسة بعد اخذ رأي لجنة الدروس التي تجتمع كمجلس للتأديب .

المادة ٥١ - يؤهل مندوبو الافواج وحدهم بتمثيل هذه الافواج لدى المدير العام لاجل الامتحان ومناقشة جميع المسائل ذات الفائدة الجماعية . ويجرى انتخابهم بالاقتراع السري قبل ٢٠ يوما على الاقل و ٤٠ يوما على الاكثر من ابتداء السنة الدراسية وذلك بمعدل ٣ مندوبين عن كل فوج . ويتراأس مكاتب التصويت عضو من مديرية المدرسة وتجرى الانتخابات في اول دورة من الاقتراع بالاغلبية المطلقة للمصوتين وفي الدورة الثانية بالاغلبية النسبية .

وكل تلميذ يتعرض لعقوبة تأديبية أو يكون موضوع أحد التدابير المنصوص عليها في المادة ٥٩ أدناه لا يصح انتخابه ويفقد بحكم القانون ونهايا صفة مندوب .

وفي حالة غياب المندوبين المنتخبين فان الناجح الاول في مسابقة الدخول والتلميذ الاكبر سنا والتلميذ الاصغر سنا في الفوج يمثلون فوجهم .

المادة ٥٢ - يستقبل مندوبو الفوج دوريا من قبل مدير المدرسة .

ويمكن للمدير العام للمدرسة أن يستقبل التلاميذ فرادى .

وتبلغ مقررات المدير العام للمدرسة الى التلاميذ بطريق الاعلان الملصق . ويمكن أن تبلغ بصفة استثنائية بشكل فردي .

تعد المقررات الملصقة على الوجه المذكور كأنها مبلغة للتلاميذ .

المادة ٥٣ - كل طلب مقدم اما من تلميذ واما من وفد عن التلاميذ لمقابلة من بيده السلطة الادارية يجب أن يوجه كتابة مع بيان السبب الى

المدير العام للمدرسة الذي يحيله عند الاقتضاء مع الرأي الموافق للسلطة المعنية .

المادة ٥٤ - يتعين على التلاميذ الامتثال للتعليمات الداخلية الموجهة لهم من المدير العام للمدرسة .

المادة ٥٥ - تمنع منعاً باتاً المظاهرات داخل المدرسة .

وكل مظاهرات جماعية تحصل تحت أى شكل كان أو ترك مدبر للدروس لاي سبب كان يعاقب عنها خارجاً عن الضمانات التأديبية .

وكل الصاق اعلان فى المدرسة مهما كان يجب أن يرخص به ويقوم به المدير العام للمدرسة .

المادة ٥٦ - ان التلاميذ مسؤولون ماليا وتاديبيا عن الاضرار المرتكبة منهم فى المدرسة وكذلك عن التخريبات الملحقه بالاشياء المعهود بها اليهم .

المادة ٥٧ - يمكن اتخاذ التدابير التأديبية ضد التلاميذ المعنيين ، في حالة الخطأ الجسيم أو السلوك السيئ أو التقصير في المواظبة أو مخالفة أحكام هذا الفصل .

المادة ٥٨ - أن التدابير التأديبية المطبقة على التلاميذ هي التدابير التالية :

- ١ - التنبيه الموجه من المدير العام للمدرسة ،
- ٢ - التوبيخ الصادر من المدير العام للمدرسة،
- ٣ - الاقصاء الموقت لمدة لا تجاوز ثمانية ايام الذى يحرم صاحبه من كل أجر والمقرر من طرف المدير العام للمدرسة بناء على تقرير مسبب من رئيس المصلحة المعنية ،

٤ - الاقصاء الموقت مع الحرمان من كل أجر والصادر عن المدير العام بعد أخذ رأى لجنة الدروس التى تجتمع كمجلس للتأديب لمدة لا تجاوز شهراً واحداً ،

٥ - الاقصاء النهائي الصادر من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية بناء على اقتراح المدير العام بعد أخذ رأى لجنة الدروس التى تجتمع كمجلس للتأديب .

ويجوز للمدير العام فى الاحوال الخطيرة والعاجلة ايقاف التلميذ عن عمله لحين صدور المقرر النهائي .

وتقيد المقررات النهائية فى الملف الشخصى للتلميذ .

لا يجوز للتلاميذ الذين جرى اقصاؤهم من المدرسة، المشاركة من جديد فى مسابقةالدخول ولا يمكن تعيينهم أو دمجهم فى الوظيفة العمومية الا باذن من الوزير المكلف بالوظيفة العمومية والوزير المعنى مع الاخذ بعين الاعتبار للاسباب الداعية لاقصائهم .

المادة ٥٩ - يرفع الامر الى مجلس التأديب من طرف المدير العام للمدرسة فى الاحوال المنصوص عليها فى المادتين ٤٩ و ٥٧ اعلاه ، وكلما رأى المدير العام ذلك ضروريا .

ويتشكل مجلس التأديب من المدير العام للمدرسة كرئيس ومدير الشؤون الادارية كمقرر، وثلاثة أعضاء من سلك التدريس يعينهم المدير العام بناء على اقتراح لجنة الدروس وثلاثة من التلاميذ الاكبر سنا كمندوبين عن الفوج الذى ينتمى اليه التلميذ المحال امام المجلس .

ولا يجوز اصدار أى تدبير تأديبي دون استدعاء المعنى وتمكينه من تقديم دفاعه .

ولا يجوز للجنة الدروس التى تجتمع كمجلس للتأديب أن تتداول بصفة صحيحة الا بحضور اربعة على الاقل من أعضائها .

المادة ٦٠ - يمنع كل شخص غريب عن المدرسة من دخول امكنتها المختلفة والمخصصة للتعليم ما لم يكن حاملا ترخيصا خاصا ممنوحا من المدير العام للمدرسة .

المادة ٦١ - ان الاحكام المنصوص عليها فى هذا الفصل تسرى على الاشخاص غير التابعين للمدرسة والذين يقبلون بمتابعة الدروس أو اشغال المحاضرات كمستمعين وعلى التلاميذ المقبولين بصفة اجانب .

المادة ٦٢ - ان تلاميذ المدرسة العليا للطارات الذين يحصلون على دبلوم المدرسة يعينون فى سلك يحدد قانونه الاساسى بموجب مرسوم .

المادة ٦٣ - خلافا لاحكام المادة ٢٠ - المقطع الأول - فان أجل ستة اشهر المنصوص عليه في المادة المذكورة يخفض الى خمسة واربعين يوما من أجل تنظيم مسابقة ١٩٧٤ .

المادة ٦٤ - يكلف وزير الداخلية ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر في ٢٦ شعبان عام ١٣٩٤ الموافق ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٤ .

مرسوم رقم ٧٥ - ١٧٣ مؤرخ في ٢٧ ذي الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٥ يتضمن احداث معهد المواصلات (١)

أن رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

ووزير المواصلات ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، والمتضمن انشاء معاهد تقنولوجية ، المعدل ، بموجب الامر رقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧١ - ٩٢ المؤرخ في ١٣ صفر عام ١٣٩١ الموافق ٩ ابريل سنة ١٩٧١ والمتضمن انشاء المعهد التقنولوجى للمواصلات والالكترون ،

يرسم ما يلى :

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى - يلفى المرسوم رقم ٧١ - ٩٢ المؤرخ في ١٣ صفر عام ١٣٩١ الموافق ٩ ابريل

سنة ١٩٧١ والمتضمن انشاء المعهد التقنولوجى للمواصلات والالكترون .

المادة ٢ - تنشأ تحت تسمية ، معهد المواصلات وباختصار « م . م . م » مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى وتتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالى .

يوضع تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث العلمى .

ويكون مقره بوهران .

المادة ٣ - يهدف معهد المواصلات الى التكوين المهنى للمهندسين والتقنيين فى ميادين المواصلات والالكترون .

كما يمكنه ان يقوم بتكوين وتأهيل المستخدمين العاملين فى جميع هذه الميادين .

الباب الثانى

التنظيم الادارى

المادة ٤ - يدير معهد المواصلات مدير يساعد فى اداء مهماته :

- كاتب عام مكلف بجميع المصالح الادارية ،
- مدير للدراسات ،
- عون محاسب .

المادة ٥ - تنظيم الادارة البيداغوجية فى فروع واقسام .

المادة ٦ - يعين مدير معهد المواصلات بموجب مرسوم بناء على اقتراح وزير التعليم العالي والبحث العلمى .

المادة ٧ - ان مدير معهد المواصلات مسؤول عن سير وتسيير المعهد ، وله السلطة على مجموع المستخدمين التلاميذ . ويعد تقديرات النشاط ويعمل على تجهيز المعهد وتجديد الادوات ويحضر الميزانية ويسهر على تنفيذ مداورات لجنة التنسيق . ويمثل المعهد أمام العدالة وفى جميع أعمال الحياة المدنية .

المادة ٨ - يعين الكاتب العام بقرار من وزير

التعليم العالي والبحث العلمي بناء على اقتراح من مدير المعهد .

ويكلف ، تحت سلطة المدير بالادارة العامة للمعهد .

المادة ٩ - يعين مدير الدراسات بقرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي بناء على اقتراح من مدير المعهد .

يكلف مدير الدراسات تحت سلطة المدير ، بتطبيق البرامج وبالتنظيم ومراقبة الدراسات،

المادة ١٠ - يسير المعهد وفقا للميثاق والامر المتضمنين التسيير الاشتراكي للمؤسسات .

الباب الثالث

احكام خاصة

المادة ١١ - يعمل ملحق وهران للمدرسة المركزية للبريد والمواصلات والمنشأة بموجب المرسوم رقم ٧٢ - ٤٣ المؤرخ في ٢٥ ذي الحجة عام ١٣٩٢ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٧٣ بمعهد المواصلات .

المادة ١٢ - تحدث بهذا المعهد لجنة للتنسيق يكون هدفها :

- تخطيط جميع نشاطات التكوين التي تتخذ في هذه المؤسسة

- تنسيق الاستعمال المشترك للوسائل المادية والبشرية من طرف معهد المواصلات وادارة البريد والمواصلات ،

- دراسة واقتراح المظاهر الجانبية وبرامج التكوين .

يحدد قرار مشترك صادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير البريد والمواصلات تكوين واختصاص وتسيير لجنة التنسيق .

المادة ١٣ - يمنح مجموع التلاميذ المقبولين في الفروع اللازمة لتسيير مراكز البريد والمواصلات مرتبا مسبقا ، ويلتحقون بعد تكوينهم بالمنصب الذي يعينه لهم وزير البريد والمواصلات .

الباب الرابع

احكام مالية

المادة ١٤ - تحتوى ميزانية المعهد برسم الإيرادات على :

- ١ - الإيرادات العادية ومنها :
- دخل الاموال المنقولة والعقارية ،
- منتوجات النشر
- الإيرادات المختلفة ،
- اعانات التسيير المخصصة من الدولة ،
- الجماعات والمؤسسات او الهيئات العمومية والخاصة الوطنية .

- ٢ - الإيرادات غير العادية ومنها :
- الإيرادات المخصصة ،
- اعانات التجهيز ،

- الهبات والوصايا ، بما فيها هبات الدولة او المنظمات الدولية او الاجنبية العمومية او الخاصة ،

- مقدار قيمة ما بقى من الميزانية السابقة والمحدد بالنظام المالي ،

- الاقتطاعات المرخصة على اموال الاحتياط والمحددة كفيات تكوين وتسييرها بموجب التنظيم المالي للمعهد .

٣ - إيرادات النظام المكونة خصوصا من اعانات الدولة المخصصة لتغطية النفقات الخاصة بالمستخدمين ما عدا المؤقتين والمياومين .

المادة ١٥ - تدفع الإيرادات المكونة من منتوجات أعمال الدراسة او البحث التي يقوم بها المعهد لحساب هيئات عمومية او خاصة ، الى صندوق خاص خارج عن الميزانية .

يحدد تكوين وكفيات تسيير هذا الصندوق واستعمال هذه الإيرادات بموجب مرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة ١٦ - تحتوى ميزانية المعهد برسم النفقات :

١ - على النفقات العادية ، ويعنى هذا :

- نفقات المستخدمين المؤقتين والياومين ،

- نفقات التعليم والبحث ،

- نفقات الإيجار ،

- نفقات الادوات والتسيير ،

- نفقات اشغال صيانة واصلاح البنايات ،

- النفقات الخاصة بالنشاطات الثقافية والرياضية ،

- نفقات الخدمات الاجتماعية الخاصة بالطلبة والموظفين .

- وبصفة عامة جميع النفقات اللازمة للتسيير الحسن للمعهد .

٢ - النفقات غير العادية ومنها :

- نفقات التجهيز ،

- النفقات الاستثنائية الخاصة بالبنايات ،

- نفقات القيام بالتدريبات ، والمؤتمرات والملتقيات ، واللقاءات الدولية ،

- دفع فوائض الإيرادات الى صندوق الاحتياط ضمن الشروط المحددة بموجب النظام المالى .

٣ - نفقات التنظيم المكونة من نفقات المستخدمين عدا المؤقتين والياومين .

المادة ١٧ - يقدم مشروع الميزانية السنوية للمعهد الموضوع من طرف المدير الى وزارة الوصاية قصد المصادقة عليه في اول يوليو من السنة السابقة التى يعود اليها هذا المشروع ، وهو آخر أجل لذلك .

واذا لم يصادق وزير الوصاية على الميزانية في بداية السنة المالية ، يرخص لمدير المعهد باستخدام النفقات اللازمة للتسيير الحسن

للمعهد في حدود التقديرات المطابقة لميزانية السنة السابقة المصادق عليها قانونا .

المادة ١٨ - يخضع المعهد الى المراقبة المالية التى تحصل فيها بعد . ويعين المراقب المالى لهذا الغرض من طرف وزير المالية .

المادة ١٩ - يعهد بمسك المحاسبة وادارة الاموال الى محاسب .

كما تعهد وظيفة محاسب الى عون محاسب او مقتصد او نائب مقتصد او الى مساعد بالمصالح الاقتصادية يعين ويمارس اختصاصاته في اطار التشريع الجارى به العمل .

المادة ٢٠ - يقدم دوريا جدول الديون المصفاة الموضوع من طرف المحاسب الى المدير .

المادة ٢١ - يرفع حساب التسيير الموضوع من طرف المحاسب طبقا للنظام المالى الى المدير .

المادة ٢٢ - يرفع الحساب الادارى الموضوع من طرف المدير والمرفق بتقرير يحتوى على جميع التطورات والشروح الضرورية حول التسيير المالى للمعهد ، الى لجنة التنسيق في اجل ٦ اشهر بعد قفل السنة المالية ، ثم يقدم الى وزير الوصاية قصد المصادقة عليه مرفقا بتقرير المدير وملاحظات لجنة التنسيق .

المادة ٢٣ - يحدد النظام المالى للمعهد بموجب قرار مشترك صادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمى .

المادة ٢٤ - تلتى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

المادة ٢٥ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٧ ذى الحجة عام ١٣٩٥ الموافق ٣٠ ديسمبر ١٩٧٥ .

مرسوم رقم ٧٦ - ٤٥ مؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ يتضمن تنظيم الدراسة في المدرسة الوطنية للفنون الجميلة (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتخصيص المنح الدراسية والمرتبات المسبقة ورواتب التمرين .

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٢٩ المؤرخ في ١٧ ربيع الثانى عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ والمتضمن تنظيم المدرسة الوطنية للفنون الجميلة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٤٥ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمى او الفردى التى تهم وضعية الموظفين ،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى - ان الدخول الى المدرسة الوطنية للفنون الجميلة ، يتم عن طريق المسابقة وفى نطاق الشروط المحددة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالوظيفة العمومية ووزير الاخبار والثقافة .

المادة ٢ - تنولى المدرسة الوطنية للفنون

الجميلة التدريس النظرى والتطبيقى المتعلقين بالفنون الجميلة وهى تشتمل على الشعب التالية :

شعبة الفنون الجميلة :

المكلفة خاصة بتدريس ما يلى :

- الرسم الزيتى
- النحت
- فنون التعبير الخطى
- الفن الحائطى
- الفنون المهنية
- الزخرفة المستوية
- الزخرفة الداخلية
- الاتصالات البصرية
- علم ديكور المسرح (السينوغرافية) .
- الصناعات التجميلية .

شعبة علم المتاحف :

المكلفة خاصة بتدريس ما يلى :

- اصلاح الاعمال الفنية
- الزخرفة

شعبة علم الآثار القديمة والآثار التاريخية :

المكلفة خاصة بتدريس ما يلى :

- تقنية الحفريات
- السحب الخطى
- اصلاح الآثار التاريخية

المادة ٣ - مدة الدراسة فى المدرسة الوطنية للفنون الجميلة أربع سنوات مقسمة الى دراسة عادية مدتها ثلاث سنوات ، وسنة للتخصص .

المادة ٤ - ان الدراسة العادية تشمل

السنوات الثلاث الاولى ويكون جميع الطلبة خلالها خاضعين لدراسة مشتركة مع التركيز على مادة التخصص لكل شعبة تنتهى بشهادة التعليم الفنى العام (ش . ت . ف . ع) ان الحائزين على شهادة الدراسة الفنية العامة الذين تم تكوينهم بصفة جماعية يمكنهم الالتحاق بأسلاك المساعدين فى الأبحاث والآثار القديمة والوثائق والمكتبات والمتاحف .

المادة ٥ - ان سنة التخصص مفتوحة للحاصلين على (ش . ت . ف . ع) وشهادة الكفاءة للتكوين الفنى العالى (ش . ك . ت . ع) أو شهادة معادلة لها للراغبين فى اتمام دراستهم فى شعبة من الشعب الفنية المذكورة فى المادة الثانية .

وخلال هذه السنة يتعاطى الطلبة دروسا تطبيقية فى المعلومات المكتسبة والمهارة فى الوسائل التقنية والفنية .

وتنتهى هذه السنة الدراسية التخصصية بالحصول على شهادة وطنية فى دراسات الفنون الجميلة .

ان الحائزين على الشهادة الوطنية لدراسات الفنون الجميلة يمكن ادراجهم حسب تخصصهم فى سلك أساتذة التعليم المتوسط أو فى سلك المزيخفين .

المادة ٦ - ان برامج الدراسات واختبارات شهادة التعليم الفنى العام (ش . ت . ف . ع) والشهادة الوطنية لدراسات الفنون الجميلة تحدد بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالوظيفة العمومية ووزير الاخبار والثقافة .

المادة ٧ - يدخل نظام الدراسات المنصوص عليها فى هذا المرسوم حيز التنفيذ ابتداء من السنة الدراسية ١٩٧٥ - ١٩٧٦ .

وبصفة انتقالية فان طلبة السنة الرابعة والخامسة من النظام السابق يبقون خاضعين للنظام القديم حتى تخرجهم .

المادة ٨ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

المادة ٩ - يكلف وزير الاخبار والثقافة ووزير الداخلية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ .

مرسوم رقم ٧٨ - ١٦١

مؤرخ في ٢ شعبان عام ١٣٩٨ الموافق ٨ يونيو
سنة ١٩٧٨

يتعلق بتنظيم التكوين ونظام الدروس بالمعهد
العالي للفندقة والسياحة (١).

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على الدستور ولا سيما المادتان
١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٦ - ٧٦ المؤرخ في
٢٩ رجب عام ١٣٩٦ الموافق ٢٧ يونيو سنة
١٩٧٦ والمتضمن احداث معهد عال للفندقة
والسياحة ، ولا سيما المواد ٤ و ٥ و ٦ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في
١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة
١٩٧١ والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة
بتخصيص المنح الدراسية والمرتبات المسبقة
ورواتب التمرين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٨٧ المؤرخ
في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة
١٩٧١ والمتضمن تحديد مبلغ الاجرة المسبقة
لتلاميذ مؤسسات التعليم العالي ومعاهد
التكنولوجيا والمدارس المتخصصة ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - تجرى مسابقة الالتحاق بالمعهد
العالي للفندقة والسياحة كل سنة .
ويحدد قرار من وزير السياحة سنويا كيفيات
اجرائها .

المادة ٢ - يقبل في المسابقة الخاصة بالسنة
الاولى من المعهد العالي للفندقة والسياحة :

(ا) المترشحون البالغون من العمر ٣٥ عاما
على الاكثر والمثبتون صفة تقنى عال في الفندقة
أو السياحة ، وخمس سنوات تجربة على الأقل ،
(ب) المهنيون البالغون من العمر ٣٥ عاما على
الاكثر والعاملون مدة عامين على الأقل كاطارات في
المؤسسات التابعة لهذا القطاع ، الذين يملكون

مستوى لا يقل عن مستوى السنة الثالثة
الثانوية ،

(ج) الطلبة البالغون من العمر ٢٦ عاما على
الاكثر وقت المسابقة ، والمثبتون سنتين من
الدراسة الجامعية .

غير أنه فيما يخص تأخير حدود السن المنصوص
عليها سابقا ، يمكن لوزير السياحة بصفة
استثنائية أن يوافق بموجب قرار على تأخير هذا
الحد ، دون أن يتجاوز ذلك ٥ سنوات .

المادة ٣ - ترتب لجنة قائمة المترشحين المقبولين
للالتحاق بالمعهد العالي للفندقة والسياحة ،
حسب نتائجهم في المسابقة .

وتتكون هذه اللجنة على النحو التالي :

- نائب مدير التكوين المهني بوزارة السياحة
أو مثله ، رئيسا ،

- مدير المعهد العالي للفندقة والسياحة ،

- مدير الدراسات والتدريبات بالمعهد العالي
للفندقة والسياحة ،

- ثلاثة ممثلين عن أساتذة المعهد تعيينهم كل
سنة سلطة الوصاية بناء على اقتراح مدير المعهد ،
- ممثل واحد لكل مؤسسة موضوعة تحت
وصاية وزارة السياحة .

المادة ٤ - يقبل المترشحون المقترحون لمتابعة
الفترة الدراسية بالمعهد المذكور ، وفقا للشروط
المحددة أعلاه ، في اطار عقود التكوين المبرمة بين
المعهد العالي للفندقة والسياحة والمؤسسات أو
الهيئات .

المادة ٥ - يقبل الاجانب تلامذة بالمعهد العالي
للفندقة والسياحة في اطار التنظيم الجاري به
العمل بعد الحصول على ترخيص من وزير
السياحة .

المادة ٦ - يتحتم على التلاميذ لدى التحاقهم
بالمعهد أن يوقعوا التزاما بالخدمات لمدة ٧ سنوات
ابتداء من تاريخ تخرجهم من المعهد ، توضح فيه
الواجبات المترتبة على ترك التكوين لسبب غير
قاهر .

المادة ٧ - يتقاضى تلاميذ المعهد مدة تكوينهم مرتبا مسبقا طبقا للنصوص الجارية بها العمل .

المادة ٨ - يستمر التلاميذ المنتدبون من الهيئات والشركات الوطنية في تسلم مرتباتهم من مستخدميهم .

المادة ٩ - للتكوين بالمعهد هدف مزدوج ، اذ يقدم فيه :

- تعليم كلاسيكي في قسمين « الفندقية » و « السياحة » مع مختلف الفروع ،

- تعليم خصوصي في شكل دروس سريعة للتكوين والاتقان مرتبطة بالاحتياجات النوعية التي ترغب فيها الهيئات المستخدمة .

يصدر في هذه العمليات قرار عن وزير السياحة يحدد تسييرها ، وأصناف المترشحين ، ومدة الدراسة .

المادة ١٠ - تستغرق مدة الدروس بالمعهد العالي للفندقية والسياحة سنتين .

المادة ١١ - تكون الفترة الدراسية في قسمي « الفندقية » و « السياحة » على النحو التالي :

السنة الاولى : ٨ أشهر من التعليم النوعي لكل قسم ،

٣ أشهر للتدريب ،

وشهر واحد عطلة .

السنة الثانية : ٤ أشهر من التعليم النوعي لكل قسم ،

٤ أشهر للتعليم المتخصص ،

٣ أشهر للتدريب ،

وشهر واحد عطلة .

المادة ١٢ - يحدد كل عام وزير السياحة بموجب قرار وفقا لمتطلبات القطاع السياحي ، العدد الواجب توظيفه حسب كل قسم وعدد التلاميذ الواجب توجيههم الى الفروع الموجودة . كما يحدد كل سنة الاحتفاظ بالفروع الموجودة ، أو انشاء فروع جديدة أو الغاء التكوين في بعضها .

المادة ١٣ - يحتوى التعليم على دروس

وملتقيات تشترك فيها جميع الاقسام ، ودروس وملتقيات وأعمال توجيهية وتدريبية تطبيقية خاصة بكل قسم ودروس اختصاصية .

المادة ١٤ - يجب على المترشحين غير المهنيين في قسم « الفندقية » أن يتابعوا دروسا تحضيرية ينظمها المعهد .

ويهدف هذا التكوين الاولى الى منح المترشحين المعنيين تعليما سريعا خاصا بالفندقية تعطى عليه علامة تؤخذ بعين الاعتبار لدى الالتحاق بالدراسة في المعهد .

يحدد وزير السياحة بقرار ، برنامج هذه الدراسة ومدتها .

المادة ١٥ - في نهاية السنة الاولى يعطى التلاميذ علاماتهم ويرتبون على اعتبار نصف العلامات للدراسة ونصفها للتدريب .

يقبل في السنة الثانية التلاميذ الحاصلون على معدل ١٠ أو أكثر .

المادة ١٦ - في نهاية السنة الثانية يعطى التلاميذ علاماتهم ويرتبون حسب المعدل العام المحصل عليه ، باعتبار نصف العلامة للدراسة والتدريب خلال السنة ، ونصفها لامتحان التخرج .

المادة ١٧ - يتسلم شهادة المعهد التلاميذ الحاصلون على ١٠ أو أكثر من المعدل العام لنهاية السنة الثانية .

وتنشر قائمة التلاميذ المتخرجين في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

ويمكن أن يرخص وزير السياحة للتلاميذ الذين لم يحصلوا على هذا المعدل ، بإعادة السنة ، بصفة استثنائية ، اعتمادا على اقتراح مدير المعهد وبعد استشارة اللجنة البيداغوجية .

المادة ١٨ - يرجع التلاميذ المنتدبون الذين لم يحصلوا على المعدل المطلوب لقبولهم في السنة الثانية ، أو على دبلوم المعهد الى وظائفهم الأصلية ويخضع التلاميذ المتخرجون للالتزامات المنصوص عليها في الأمر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ المشار اليه أعلاه .

المادة ١٩ - تحدد المواد والمعاملات ومدة الاختبارات الخاصة بامتحان التخرج ، بقرار من وزير السياحة بالنسبة لكل الدفعات .

يجب أن يصدر هذا القرار قبل بداية ربع السنة الدراسية الاخير .

المادة ٢٠ - يعطى علامات الدراسة الاساتذة المعنيون ويعطى علاقات الملتقيات والأعمال التطبيقية الأشخاص المكلفون بها على أساس المعايير العامة المحددة في بداية كل سنة دراسية من قبل ادارة المعهد .

أما علامات التدريب فتمنحها لجنة تشمل - علاوة على مدير الدراسات والتدريبات بالمعهد - مسؤولا تابعا للإدارة أو الهيئة التي وقع لديها التدريب .

المادة ٢١ - يمنح مدير المعهد سنويا علامة على المواظبة والملاحظات العامة .

وتؤخذ هذه العلامة بعين الاعتبار في حساب معدل علامات الدراسة .

المادة ٢٢ - تخضع سنتا الدراسة لنظام المراقبة المستمرة لمعلومات التلاميذ ومؤهلاتهم . ويسمح هذا النظام لمدير المعهد أن يتخذ كل الاجراءات المتعلقة بتوجيه التلاميذ .

يتم الفصل النهائي المقترح من قبل المدير بعد استشارة مجلس التأديب ، بقرار صادر عن وزير السياحة .

ولا يمكن التصريح بأى اجراء تأديبي دون أن يستدعى المجلس المعنى ويسمح له بالدفاع عن نفسه .

المادة ٢٣ - يكون نظام الدراسة بالمعهد داخليا: غير أنه يمكن للمدير أن يمنح استثناءات بناء على طلب التلاميذ .

المادة ٢٤ - يعين التلاميذ المتخرجون من المعهد العالي للفندقة والسياحة في المراكز المعروضة من وزير السياحة وفقا لترتيبهم .

المادة ٢٥ - تخصص للتلاميذ المتخرجين ، في اطار القطاع السياحي مدة للمساعدة بالمديرية تستغرق عاما على الاقل قبل أن يتسلموا وظائف ذات مسؤولية .

المادة ٢٦ - يحدد وزير السياحة الوظائف المخصصة للتكوين في المعهد بقرار في اطار الاحكام التنظيمية التي تخضع لها أصناف الموظفين التابعين للقطاع السياحي .

المادة ٢٧ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر ، في ٢ شعبان الموافق عام ١٣٩٨ الموافق ٨ يوليو سنة ١٩٧٨ .

وزارة الاشغال

مرسوم رقم ٧٨ - ١٧١

مؤرخ في ٢٣ شعبان عام ١٣٩٨ الموافق ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٨

يتضمن احداث المدرسة الوطنية لمهندسي التطبيق التابعين للأشغال العمومية (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الاشغال العمومية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي .

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية المعدل والمتمم .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٧ المؤرخ في ٢١ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٠ ولا سيما المادة ٩ مكرر منه .

وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ المتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتخصيص المنح الدراسية والمرتبات المسبقة ورواتب التمرين ، والنصوص التالية له .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤

أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥/٢٥٩ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٣٤ المؤرخ فى ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ فى ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ المذكور أعلاه على المؤسسات والهيئات العمومية .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٤٥ المؤرخ فى ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمى أو الفردى التى تهم وضعية الموظفين .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٨٧ المؤرخ فى ١٣ صفر عام ١٣٩١ الموافق ٩ أبريل سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث سلك لمهندسى التطبيق التابعين للاشغال العمومية والبناء .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٨ - ٣٤ المؤرخ فى ١٧ ربيع الاول عام ١٣٩٨ الموافق ٢٥ فبراير سنة ١٩٧٨ والمتضمن تحديد اختصاصات وزير الاشغال العمومية .

يرسم ما يلى :

الباب الاول

الاحداث والهدف

المادة الاولى - تحدث تحت اسم « المدرسة الوطنية لمهندسى التطبيق التابعين للاشغال العمومية » والمعنية فيما بعد تحت كلمة «مدرسة» مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى .

وتوضع المدرسة تحت وصاية وزير الاشغال العمومية .

ويكون مقرها فى مدينة الجزائر .

المادة ٢ - تهدف مهمة المدرسة الى تكوين

مهندسى التطبيق الذين ينزعون الى شغل وظائف دائمة فى الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات والهيئات العمومية المشار اليها فى المادة الاولى من الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ فى ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ المذكور أعلاه ، وذلك فى المجالات المتعلقة بالهيكل الاساسية والتجهيز .

المادة ٣ - يحدد النظام الداخلى للمدرسة بموجب قرار يصدر عن وزير الاشغال العمومية .

الباب الثانى

تنظيم التكوين

المادة ٤ - تحدد كفايات تعيين الطلبة بموجب قرار مشترك يصدر عن وزير الاشغال العمومية ووزير التعليم العالى والبحث العلمى والسلطة المكلفه بالوظيفة العمومية وينشر فى الجريدة الرسمية للجمهوريه الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة ٥ - يعين الطلبة من بين المترشحين ذوى الجنسية الجزائرية البالغين ١٧ سنة على الاقل و ٣٥ سنة على الأكثر فى أول يناير من سنة القبول ومن نجحوا فى اختبارات الاهلية ويحملون شهادة دراسية للقسم الثالث الثانوى التابع لشعب : الرياضيات أو التقنيات أو العلوم ، أو شهادة معادلة لها . كما يجوز لتقنيى الاشغال العمومية والموظفين الحائزين لدرجة معادلة ممن قاموا بخدمة فعلية مدة سنتين ، أن يشاركوا فى اختبارات الاهلية .

وتحدد شروط قبول هذا الصنف من الموظفين بموجب مقرر مشترك يصدر عن وزير الاشغال العمومية ووزير التعليم العالى والبحث العلمى .

المادة ٦ - تشكل لجنة الامتحان الخاص بالقبول بالنسبة لاختبارات الاهلية المذكورة أعلاه من معلمين ومهنيين يمثلون على وجه التساوى قطاعى النشاط المعنيين . ويحدد تشكيل لجنة الامتحان ونسبة الموظفين الذين يمكن قبولهم فى السنة بموجب مقرر مشترك يصدر عن وزير الاشغال العمومية ووزير التعليم العالى والبحث العلمى .

المادة ٧ - يستفيد الطلبة من راتب مسبق ومن المنافع المنصوص عليها بموجب أحكام الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ المذكور أعلاه ، ويعهد التقنيون والموظفون الذين قبلوا في المدرسة في حالة انتداب .

المادة ٨ - تطبيقا للمادة ٢٠ من الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ المذكور أعلاه ، فان التعيينات بعنوان أحكام المادتين ٥ و ٦ أعلاه في السنة الاولى لدورة الدروس ، يترتب عنها بحكم القانون التزام الطلبة بخدمة الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات والهيئات العمومية ، مدة عشر سنوات .

المادة ٩ - تمنح المدرسة التلاميذ أثر ٨ سداسيات دراسية « دبلوم مهندس تطبيق في الاشغال العمومية » .

المادة ١٠ - تحدد برامج التعليم في المدرسة بموجب قرار مشترك يصدر عن وزير الاشغال العمومية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة ١١ - توضع قائمة المهندسين الحائزين لشهادات الدبلوم بموجب قرار مشترك يصدر عن وزير الاشغال العمومية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

الباب الثالث

التنظيم الاداري

المادة ١٢ - يتولى ادارة المدرسة مدير للمدرسة ويشرف على ادارتها مجلس توجيهي .

الفصل الاول

المدير

المادة ١٣ - يعين مدير المدرسة بموجب مرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير الاشغال العمومية ، وتنهى مهامه على الشكل نفسه .

ويساعد المدير :

- مدير للدروس ، مكلف بتنظيم المناهج

والبرامج البيداغوجية وتطبيقها وانتقاء الطلبة وتوجيههم وتكوينهم ،

- مدير اداري ، مكلف بالتسيير الاداري والمالي للمؤسسة ويعين مدير الدراسات والمدير الاداري بموجب قرار من وزير الاشغال العمومية بناء على اقتراح مدير المدرسة .

وتنهى مهامهما على الشكل نفسه .

المادة ١٤ - يكلف مدير المدرسة بتحضير وتنفيذ مداولات المجلس التوجيهي المنصوص عليه أدناه .

ويعد مجموع المسائل التي تعرض لمداولات المجلس التوجيهي .

ثم يتخذ جميع المقررات اللازمة لتسيير المدرسة ويأمر على وجه الخصوص ، بجميع النفقات ويبرم القروض والعقود والصفقات ، وذلك في اطار مداولات المجلس التوجيهي والتنظيم الجاري به العمل .

ويمثل المدرسة أمام القضاء وفي جميع نشاطاتها المدنية . ويقوم بإدارة النشاطات ويمارس السلطة السلمية على جميع الموظفين .

كما يمارس مهام الأمر بالصرف ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٣ أدناه .

ويعين ويعزل الموضوعين تحت سلطته عدا الموظفين المشار اليهما في المادة ١٣ .

ويمكنه بعد موافقة المجلس التوجيهي أن يقترح على وزير الاشغال العمومية اصدار عقوبات ضد الموظفين المعينين من قبل هذا الاخير .

ويضع في نهاية السنة المالية تقريرا عاما عن المدرسة ، يوجهه الى وزير الاشغال العمومية بعد أخذ رأى المجلس التوجيهي .

الفصل الثاني

المجلس التوجيهي

المادة ١٥ - يرأس المجلس التوجيهي وزير الاشغال العمومية أو مثله .

ويضم هذا المجلس :

- ثلاثة موظفين تابعين لوزارة الاشغال العمومية ،

- ثلاثة موظفين تابعين لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،

- ممثلا عن وزارة المالية ،

- ممثلا عن كتابة الدولة للتخطيط ،

- ممثلا عن السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية،

- مدير المدرسة الذي يتولى كتابة محاضر الاجتماعات ،

- مدير الدروس ،

- المدير الإداري ،

- أربعة معلمين منتخبين من زملائهم ،

- ممثلي التلاميذ المنتخبين ، بمعدل تلميذ واحد عن كل شعبة ،

- يحضر المراقب المالي للمدرسة اجتماعات المجلس بصوت استشاري ،

- يمكن للمجلس أن يستدعى أى شخص يرى فائدة في مشاورته .

المادة ١٦ - يجتمع المجلس التوجيهي في دورة عادية مرة واحدة كل نصف سنة بناء على استدعاء من رئيسه .

ويمكن أن يجتمع في دورة طارئة ، أما بطلب وزير الاشغال العمومية ، وأما بطلب مدير المدرسة أو ثلث أعضائه .

يضع رئيس المجلس التوجيهي جدول أعمال الاجتماعات بناء على اقتراح مدير المدرسة . وتوجه الاستدعاءات مرفقة بجدول الأعمال قبل ١٥ يوما على الأقل من تاريخ الاجتماع المقرر . ويمكن تقصير هذه المدة بالنسبة للدورات الطارئة وفي حالة الاستعجال فقط .

المادة ١٧ - لا تصح مداولة المجلس التوجيهي الا اذا حضر الاجتماع نصف أعضائه على الأقل . فاذا لم يكتمل النصاب انعقد اجتماع جديد خلال ثمانية أيام . وفي هذه الحالة تكون المداولات صحيحة ، مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين . وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين . وفي حالة تعادل الاصوات ، يرجح صوت الرئيس .

وتثبت مداولات المجلس على محاضر تدرج في سجل خاص ويوقعها كاتب الجلسة .

المادة ١٨ - يؤمن المجلس التوجيهي عن طريق المداولات ادارة المدرسة ، في اطار الاحكام التي تخضع لها المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري ، ويتداول على وجه الخصوص فيما يلي :

(أ) تنظيم المدرسة ،

(ب) التنظيم العام للتعليم ونظام الدروس ،

(ج) النظام الداخلي للمدرسة ،

(د) مشاريع الميزانية والحسابات السنوية للمدرسة ،

(هـ) النظام المالي ،

(و) قبول الهبات والوصايا ،

(ز) القروض الواجب عقدها ،

(ح) شراء البنايات والتصرف فيها وبنائها وكذلك الايجار والتأجير ،

(ط) المصادقة على التقرير السنوي وحساب التسيير المقدم من مدير المدرسة .

المادة ١٩ - تكون مقررات المجلس التوجيهي نافذة بعد خمسة عشر يوما من احالة المحضر الى وزير الاشغال العمومية ، ما لم يبادر الاخير بمعارضتها صراحة غير ان المقررات المتعلقة بتنظيم المدرسة تكون خاضعة للمصادقة المسبقة والصريحة لوزير الاشغال العمومية .

أما المداولات التي تتناول الميزانية والحسابات والنظام المالي والقروض وقبول الهبات والوصايا وشراء البنايات أو بيعها أو البادلة عليها أو بناؤها ، فلا تكون نافذة ، الا بعد المصادقة الصريحة الصادرة بصفة مشتركة من وزير الاشغال العمومية ووزير المالية .

الباب الرابع

التنظيم المالي

المادة ٢٠ - تخضع المدرسة للقواعد المالية والحسابية المطبقة على المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري التابعة للدولة .

وتشتمل ميزانية المدرسة التي توضع كل سنة مالية سنويا ابتداء من أول يناير ، على باب الموارد وباب للنفقات :

١ - تشتمل الموارد على ما يلي :

- اعانات التجهيز والتسيير المخصصة من قبل الدولة أو الجماعات والمؤسسات أو الهيئات العمومية ،

- الهبات والوصايا ، بما فيها هبات الهيئات الخاصة الوطنية وهبات الدول أو الهيئات الأجنبية الدولية عمومية كانت أو خاصة ،

- الموارد المختلفة المرتبطة بنشاط المدرسة .

٢ - تشتمل النفقات على ما يلي :

- نفقات التسيير ، بما فيها مرتبات التلاميذ والتعويضات ومصاريف التمرين والسفر للدراسة ،

- نفقات التجهيز ، وبصفة عامة ، جميع النفقات الضرورية لتحقيق أهداف المدرسة .

المادة ٢١ - يحضر مدير المدرسة ميزانيتها ثم يرفعها للمجلس التوجيهي للمداولة في شأنها . يرسل مدير المدرسة الميزانية التي يعتمد عليها المجلس التوجيهي الى وزير الاشغال العمومية ووزير المالية في وقت واحد وقبل أكتوبر من السنة السابقة للسنة المالية التي تتعلق بها وذلك للمصادقة المشتركة عليها .

فتجرى المصادقة عليها وتسويتها بموجب مقرر مشترك صادر عن وزير الاشغال العمومية ووزير المالية عند انقضاء مهلة خمسة وأربعين يوما ابتداء من تاريخ إحالتها . وإذا عارض أحد الوزيين مشروع الميزانية ، يقدم المجلس التوجيهي مشروعا جديدا للميزانية خلال مهلة ١٥ يوما من تاريخ تبليغ المعارضة .

ويجب أن يصدر مقرر المصادقة خلال مهلة ٣٠ يوما .

وإذا لم يصدر أي مقرر حتى تاريخ بدء السنة المالية ، يؤذن لمدير المدرسة بصرف النفقات الضرورية في حدود الاعتمادات المنصوص عليها في ميزانية السنة السابقة .

المادة ٢٢ - يأمر مدير المدرسة بصرف ميزانية المدرسة وبهذه الصفة فإنه يلتزم بالنفقات وبالأمر بصرفها وتحرير أوامر الصرف في حدود الاعتمادات المقررة في الميزانية ويعد الوثائق المثبتة ليرادات المدرسة .

ويبرم الصفقات طبقا لاحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل .

المادة ٢٣ - يعهد بمسك دفاتر الحسابات وإدارة الاموال الى عون محاسب يخضع لاحكام المرسومين رقم ٦٥ - ٢٥٩ و ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخين في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ المذكورين أعلاه .

المادة ٢٤ - يقفل الحسابات المتعلقة بالسنوات المالية المنتهية المجلس التوجيهي قبل ١٥ مايو التالي لاختتام السنة المالية وتجرى المصادقة عليها ضمن اشروط المنصوص عليها في التنظيم الجاري به العمل بموجب قرار مشترك صادر عن وزير الاشغال العمومية ووزير المالية ، بعد أخذ رأى المراقب المالي للمدرسة .

المادة ٢٥ - تخضع المدرسة للمراقبة المالية للدولة . ويمارس المراقب المالي للمدرسة المعين من قبل وزير المالية ، مهمته طبقا للتنظيم الجاري به العمل .

وتلزم المدرسة بالاستجابة للمراجعات أو التحقيقات التي يأمر بها الوزراء المعنيون .

المادة ٢٦ - يكلف وزير الاشغال العمومية بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٣ شعبان عام ١٣٩٨ الموافق ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٨ .

مرسوم رقم ٧٨ - ١٧٦

مؤرخ في ٢٣ شعبان عام ١٣٩٨ الموافق ١٩ يوليو سنة ١٩٧٨ يتضمن إلغاء العهد الجزائري للتجارة الخارجية (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير التجارة ،

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٧٥ - ٥٦ المؤرخ في ١٥ رجب عام ١٣٩٥ الموافق ٢٤ يوليو

سنة ١٩٧٥ والمتضمن احداث المعهد الجزائري للتجارة الخارجية « كومكس » والمصادقة على قانونه الاساسي ،

ونظرا للاحكام الدستورية التي تجعل احداث المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها وتسييرها والغاءها ، من اختصاص الميدان التنظيمي ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - يلغى المعهد الجزائري للتجارة الخارجية (كومكس) .

المادة ٢ - ينقل ويؤول مجموع الاموال المنقولة والعقارية والمحفوظات التابعة للمعهد بموجب قرار مشترك يصدر عن وزير التجارة ووزير المالية .

المادة ٣ - يقوم وزير التجارة ، بموجب قرار ، بنقل موظفي المعهد وتعيينهم .

المادة ٤ - يكلف وزير التجارة ووزير المالية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٣ شعبان عام ١٣٩٨ الموافق ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٨ .

مرسوم رقم ٧٨ - ٢١٤

مؤرخ في ٢٧ شوال عام ١٣٩٨ الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٨

يتضمن تحويل معهد الهيدرولوجيا التقنية وتحسين الاراضي الموجودة في البليدة الى وزارة الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة (١) ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ،

- وبناء على الدستور ، ولا سيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٢ - ٨ المؤرخ في ٦

صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٧٢ والمتضمن احداث معهد الهيدرولوجيا التقنية وتحسين الاراضي ،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٧٦ - ٩ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن تحويل معهد الهيدرولوجيا التقنية وتحسين الاراضي ، الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

- ونظرا لاحكام الدستور التي تقضى بان يكون احداث المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها وتسييرها وحلها ، من اختصاص الميدان التنظيمي .

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - يحول معهد الهيدرولوجيا التقنية وتحسين الاراضي الى وزارة الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة .

المادة ٢ - تلحق املاك هذه المؤسسة المنقولة منها والعقارية والموظفون الاداريون والتقنيون وسلك المدرسين الدائمين التابعين لها ، وكذا الديون المترتبة عليها والاعتمادات المالية المسجلة في ميزانيتها الخاصة بالتجهيز ، بوزارة الري واستصلاح الاراضي وحماية البيئة ، على اساس جرد عام يضبط عند تحويل المؤسسة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى الوزارة المذكورة

المادة ٣ - يلغى الامر رقم ٧٦ - ٩ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن تحويل معهد الهيدرولوجيا التقنية وتحسين الاراضي الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة ٤ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٧ شوال عام ١٣٩٨ الموافق ٣٠ سبتمبر ١٩٧٨ .

مرسوم رقم ٧٩ - ٨٤ مؤرخ في ٢٤ جمادى الأولى
عام ١٣٩٩ الموافق ٢١ أبريل سنة ١٩٧٩
يتضمن احداث المعهد الوطني للتكوين في البناء
وتحديد قانونه الاساسي (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير التعمير والبناء
والاسكان ،

- وبناء على الدستور ، ولا سيما المادتان
١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٩ - ٥٧ المؤرخ
٩ ربيع الأول عام ١٣٩٩ الموافق ٨ مارس سنة
١٩٧٩ والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ١٢٣ المؤرخ
في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة
١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة
العمومي ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في
١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١
والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتخصيص المنح
الدراسية والمرتبات المسبقة ورواتب التمرين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ
في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر
سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين
ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في
١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر
سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين
العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٣٤ المؤرخ
في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة
١٩٦٦ والمتضمن تحديد كفاءات تطبيق الأمر رقم
٦٦ - ١٢٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق
٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي
العام للوظيفة العمومية - على المؤسسات والهيئات
العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٨ - ١٦٥ المؤرخ
في ٩ شعبان عام ١٣٩٨ الموافق ١٥ يوليو سنة
١٩٧٨ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة
السكن والبناء ،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى - تحدث مؤسسة عمومية ذات

طابع اداري وشخصية مدنية واستقلال مالي ،
تحمل اسم « المعهد الوطني للتكوين في البناء » ،
وتوضع تحت وصاية وزير التعمير والبناء
والاسكان ، وتسمى في صلب النص « المعهد » ،

المادة ٢ - يكون مقر المعهد في الرويبة ،
ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني
بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير من وزير
التعمير والبناء والاسكان .

المادة ٣ - يهدف المعهد الى :

- تكوين المهندسين والتقنيين السامين
الضروريين لتلبية احتياجات قطاع التعمير والبناء
والاسكان ،

- تدريب الاعوان العاملين في هذا القطاع
وتحسين مستواهم ، بطرق مناسبة ووسائل ملائمة ،
- انجاز أشغال البحوث البيداغوجية
والتقنيات المطبقة ، وتطويرها .

الباب الثاني

التنظيم الاداري وسير العمل

المادة ٤ - يدير المعهد مدير عام ، يساعده
مجلس توجيه تقني وبيداغوجي ومجلس ادارة .

المادة ٥ - يعين المدير العام للمعهد بموجب
مرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير التعمير والبناء
والاسكان . وتنتهي مهامه بالشكل نفسه .

المادة ٦ - يمثل المدير العام للمعهد
المؤسسة في جميع أعمال الحياة المدنية ، وهو
مكلف بادارة المعهد وتسييره والتصرف باسمه
والعمل على انجاز كل ما يتصل بهدفه ، وذلك في
حدود الاختصاصات التي تخوله اياها سلطة
الوصاية .

المادة ٧ - يقدم المدير العام الى وزير
التعمير والبناء والاسكان ، الوثائق التالية ،
للمصادقة :

- الكشف التقديري للايرادات والنفقات ،
- الشراء أو بيع الاموال المنقولة والعقارات ،
- محتوى البرامج ،

التقني و. بيداغوجي لمدة سنتين بموجب قرار من وزير التعمير والبناء والاسكان ، بناء على اقتراح السلطات التي ينتمون إليها . وتنتهي عضوية الأشخاص المعينين بحكم وظائفهم بانتهاء هذه الوظائف . وفي حالة انقطاع عضوية أي عضو يجرى تعويضه على الشكل نفسه .

المادة ١٢ - يجتمع مجلس التوجيه التقني والبيداغوجي بناء على طلب رئيسه اجتماعا عاديا مرتين في السنة ، خلال الفصلين الثاني والرابع من السنة المدنية . وتوجه استدعاءات فردية تتضمن جدول الأعمال ، الى أعضاء مجلس التوجيه قبل خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع .

ويمكن أن يجتمع مجلس التوجيه التقني والبيداغوجي في جلسة استثنائية بناء على استدعاء من رئيسه ، وبطلب من المدير العام للمعهد أو من ثلث الأعضاء .

ولا تصح مداولة المجلس الا اذا حضر نصف أعضائه .

واذا لم يكتمل النصاب في الاجتماع الأول ، صبح اجتماع المجلس بعد خمسة عشر يوما من ذلك التاريخ . مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين . وتؤخذ الآراء بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .

واذا تعادلت الأصوات فصوت الرئيس هو المرجح .

وتكتب مداولات المجلس في محاضر ضمن سجل خاص يوقعه الرئيس وكاتب الجلسة . وتصبح المقررات المتخذة في هذه المداولات ، بعد ١٥ يوما من احالة المحضر على وزير التعمير والبناء والاسكان ، قابلة للتنفيذ الا في حالة اعتراض الوزير اعتراضا صريحا .

المادة ١٣ - يدرس مجلس التوجيه التقني والبيداغوجي ويعطي آراء وتوصيات في كل القضايا المرتبطة بالعمل البيداغوجي ، ولا سيما : برنامج التكوين والتعليم والمنهاج البيداغوجية ،

التقديرات الخاصة بتوظيف التلاميذ وتعيين الدفعات المتخرجة لفائدة القطاع وتلبية الاحتياجات ،

تنظيم الدروس والامتحانات ، البحث العلمي المطبق في قطاع التعمير والبناء والاسكان ضمن اطار التكوين الجاري

- التنظيم الداخلي للمعهد ،

- النظام الداخلي ،

المادة ٨ - يساعد المدير العام للمعهد في مهامه ثلاثة مديرين يعينون بقرار من وزير التعمير والبناء والاسكان ، وهم :

- مدير الادارة ، ويكلف تحت سلطة المدير العام للمعهد ، بتسيير المؤسسة ادارة ومحاسبة ،

- مدير الدراسات ، ويكلف تحت سلطة المدير العام للمعهد ، بتطبيق البرامج والتنظيم البيداغوجي للدراسة والتدريس والامتحانات الانتقالية ،

- مدير التكوين المستمر ، ويكلف تحت سلطة المدير العام للمعهد ، بتطبيق سياسة التدريب وتحسين مستوى موظفي قطاع التعمير والبناء والاسكان .

المادة ٩ - يمكن للمدير العام للمعهد أن يفوض امضاءه الى المديرين المذكورين في المادة السابقة ، في حدود صلاحياتهم .

المادة ١٠ - يتألف مجلس التوجيه التقني والبيداغوجي من :

- وزير التعمير والبناء والاسكان أو ممثله رئيسا ،

- مدير التكوين والتحسين بوزارة التعمير والبناء والاسكان ، نائبا للرئيس ،

- ممثل وزير الأشغال العمومية ،

- ممثل وزير التربية ،

- ممثل وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- ممثل وزير العمل والتكوين المهني ،

- ممثل وزير الري ،

- سبعة أعضاء يمثلون الهيئات والمؤسسات الموضوعية تحت وصاية وزارة التعمير والبناء والاسكان ،

- ممثل وزير التخطيط والتهيئة العمرانية ،

- عضوان يمثلان مدرسي المعهد ،

- ثلاثة ممثلين عن التلاميذ المتدربين ،

- ممثل المكتب الوطني للبحث العلمي .

يعضد المدير العام للمعهد اجتماعات المجلس بصوت استشاري ويتولى أعمال كتابة المجلس .

يمكن لمجلس التوجيه التقني والبيداغوجي أن يستعين بأي شخص آخر يرى في كفاءته فائدة لمداولاته .

المادة ١١ - يعين أعضاء مجلس التوجيه

وبالاتفاق مع الهيئات الوطنية المختصة ، اذا اقتضى الأمر .

المادة ١٤ - يتألف مجلس الادارة من :

- مدير التكوين والتحسين بوزارة التعمير والبناء والاسكان ، رئيسا ،
- ممثل السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية،
- ممثل وزير المالية ،
- ممثل وزير التخطيط والتهيئة العمرانية،
- مدير الادارة في المعهد ،
- مدير الدراسات في المعهد ،
- مدير التكوين المستمر في المعهد ،
- أحد مدرسي المعهد يعينه زملاؤه ،
- ممثل عن التلاميذ المتدربين ينتخبه زملاؤه .

ويحضر مداورات المجلس المراقب المالي والمدير العام للمعهد بصوت استشاري .

المادة ١٥ - يمين أعضاء مجلس الادارة لمدة سنتين بقرار من وزير التعمير والبناء والاسكان . وفي حالة انقطاع عضوية أحد أعضاء مجلس الادارة يقضى خلفه المدة الباقية من عضويته .

المادة ١٦ - يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه ، في جلسة عادية مرة واحدة على الأقل كل نصف سنة .

ويمكن أن يجتمع في جلسة استثنائية بناء على طلب من رئيسه أو من ثلث أعضائه على الأقل .

ويحدد الرئيس جدول أعمال اجتماعاته بناء على اقتراح المدير العام للمعهد ويوقع محضر الجلسة .

ولا تصح مداورات مجلس الادارة الا اذا حضر الاجتماع نصف أعضائه على الأقل . واذا لم يكتمل هذا النصاب ، يجتمع من جديد بعد مهلة ثمانية أيام وتكون مداورات مجلس الادارة حينئذ صحيحة ، مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

وتتخذ مقررات مجلس الادارة بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين . وفي حالة تساوي الأصوات ، يكون صوت الرئيس مرجحا . ويتولى كتابة مجلس الادارة المدير العام للمعهد .

المادة ١٧ - يناقش مجلس الادارة ما يلي :

- مشاريع الميزانية والحسابات السنوية ،
- الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات أو الهيئات ،
- شراء العقارات وبيعها وبنائها وعقود الايجار والتأجير ،
- قبول الهبات والوصايا ،
- ترفع المقررات المتخذة في اطار هذه المداورات، الى مصادقة سلطة الوصاية ووزير المالية ، كلما اقتضى القانون ذلك .

الباب الثالث التنظيم المالي

المادة ١٨ - يخضع المعهد للقواعد المالية والحسابية المطبقة على المؤسسات العمومية التابعة للدولة ، وذات الطابع الاداري .

المادة ١٩ - تقدم ميزانية المعهد ، التي يعدها المدير العام ، الى مجلس الادارة ، الذي يناقشها قبل ١٥ أكتوبر من السنة السابقة للسنة المالية التي تتعلق بها .

ترفع الميزانية ، بعد أن يقرها مجلس الادارة، الى وزير التعمير والبناء والاسكان ووزير المالية للمصادقة المشتركة عليها . ويجب عليهما البت فيها قبل انتهاء السنة المالية الجارية ، فاذا لم يقع ذلك جاز للمدير العام للمعهد ، بحكم القانون ، أن يصرف النفقات الضرورية لسير المؤسسة ، في حدود الاعتمادات المساوية للميزانية المصادق عليها في السنة المالية السابقة .

المادة ٢٠ - تشتمل ميزانية المعهد على باب للموارد وباب للمصاريف :

- ١ - يتضمن باب الموارد :
 - اعانات التجهيز وانتسير التي تخصصها الدولة واجتماعات والمؤسسات أو الهيئات العمومية،
 - إيرادات النظام الداخلي ،
 - الهبات والوصايا ،
 - الإيرادات المختلفة .
- ٢ - ويتضمن باب المصاريف :
 - نفقات التسيير ، بما في ذلك مرتبات التلاميذ وجميع أنواع التعويضات ومصاريف التدريب والرحلات الدراسية ،

- أجور الموظفين الدائمين والمؤقتين ،
- نفقات التجهيز ، وكل النفقات الضرورية
لتحقيق أهداف المعهد .

المادة ٢١ - المدير العام للمعهد هو الأمر بصرف الميزانية . يقوم بتوقيع النفقات والأمر بصرفها واعداد أوامر القبض في حدود التقديرات المقررة لكل سنة مالية .

ويمكن أن يفوض لهذا الغرض امضاءه تحت مسؤوليته ، الى مدير الادارة بعد موافقة مجلس الادارة .

المادة ٢٢ - المعهد بمسك الحسابات وإدارة الأموال الى عون محاسب يكون خاضعا لأحكام المرسومين رقم ٦٥ - ٢٥٩ و ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخين في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ المذكورين أعلاه .

المادة ٢٣ - يضع العون المحاسب حساب تسيير المعهد ويشهد أن مبالغ سندات التحصيل وأوامر الدفع الصادرة مطابقة لقيوده .

ويرفع المدير العام حساب التسيير الى مجلس الادارة قبل أول مايو الذي يل انتهاء السنة المالية، مرفقا بتقرير يتضمن جميع الأوجه والإيضاحات اللازمة ، عن تسيير المعهد خلال السنة المالية المعنية .

ثم يرفع حساب التسيير مرفقا بالتقرير المذكور ومحضر مداولات مجلس الادارة الى وزير التعمير والبناء والإسكان ووزير المالية للمصادقة . ويخضع المعهد للمراقبة المالية التابعة للدولة . ويمارس المراقب المالي المعين من وزير المالية مهمته طبقا للتنظيم الجاري به العمل .

الباب الرابع نظام التكوين

المادة ٢٤ - للتكوين في المعهد نظامان :
- تكوين مهندسي الدولة والتقنيين السامين،
- التكوين المستمر والتحسين سواء داخل المعهد ذاته أو عن طريق المراسلة لجميع مستويات التكوين .

ومدة تكوين مهندسي الدولة عشرة سدايسيات ، ومدة تكوين التقنيين خمس سدايسيات .

٢٥ - يقبل المترشحون في نظام مهندسي الدولة على النحو التالي :

(أ) في السنة الأولى ، بالمسابقة على أساس الشهادة من بين المترشحين الجزائريين البالغين ٢٦ سنة على الأكثر في أول يناير من سنة المسابقة الذين يحملون شهادة البكالوريا في الرياضيات أو التقنيات أو العلوم .

(ب) في السنة الثانية ، عن طريق المسابقة، من بين التقنيين السامين التابعين لوزارة التعمير والبناء والإسكان ، والبالغين ٣٥ سنة على الأكثر ، الذين قضوا سنتين على الأقل خدمة فعلية في هذا السلك .

المادة ٢٦ - يقبل التلاميذ التقنيون السامون عن طريق المسابقة من بين المترشحين الجزائريين البالغين ٧٦ سنة على الأكثر في أول يناير من سنة المسابقة ، الذين يحملون شهادة مزاولة السنة الثالثة الثانوية في الرياضيات أو التقنيات أو العلوم .

المادة ٢٧ - يحدد فتح المسابقات ونظامها طبقا للتنظيم الجاري به العمل .

المادة ٢٨ - يحدد محتوى برامج المسابقة والدروس بقرار مشترك بين وزير التعمير والبناء والإسكان ووزير التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة ٢٩ - تنتهي دراسة المهندسين بدبلوم مهندس دولة يتضمن شعبة التخصص المختار ، وتنتهي دراسة التقنيين السامين بدبلوم تقني سام يتضمن التخصص المختار .

المادة ٣٠ - يتقاضى التلاميذ المهندسون والتلاميذ التقنيون السامون منحا دراسية أو مرتبات مسبقة في إطار التشريع الجاري به العمل .

ولهذا يوقعون التزاما بخدمة وزارة التعمير والبناء والإسكان طبقا لأحكام المادة ٢٠ من الأمر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ المذكور أعلاه .

الباب الخامس أحكام مختلفة

المادة ٣١ - لا يمكن حل المعهد وتصفية أمواله وتحديد إيلولتها إلا بنص يماثل النص الذي تضمن أحداثه .

يرسم ما يلي :

الباب الأول احكام عامة

المادة الأولى - ان المركز الوطني للرياضات الذي حدد نظامه وسيره بالمرسوم رقم ٧٥ - ١١٦ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٥ المذكور اعلاه ، يصبح اسمه : « المعهد الرياضي للعلوم والتكنولوجيا » .

المادة ٢ - يخضع المعهد الرياضي للعلوم والتكنولوجيا لاحكام هذا المرسوم .

المادة ٣ - يعد المعهد الرياضي للعلوم والتكنولوجيا المسمى فيما بعد « المعهد » مؤسسة عمومية ذات طابع اداري وشخصية مدنية واستقلال مالي .

ويوضع تحت وصاية وزير الرياضة .

المادة ٤ - مقر المعهد في مدينة الجزائر .
المادة ٥ - يمكن أن يكون للمعهد عبر التراب الوطني ، للقيام بمهمته ، فروع تخصصية في بعض التقنيات الرياضية .

وتحدث تلك الفروع بقرار من وزير الرياضة في اطار التنظيم الجارى به العمل .

الباب الثاني الهدف

المادة ٦ - يهدف المعهد الى :

- تكوين الاطارات العليا في الرياضة وتأهيلهم ، ولا سيما بالنسبة لمعلمي العلوم والتكنولوجيا في الرياضة ، وكل الموظفين القائمين بوظائف معادلة لها ، وكذلك التقنيون السامون الضروريون للحركة الرياضية الوطنية ،
- انجاز اعمال البحوث ، وتنميتها في ميدان علوم الرياضة وتقنولوجيتها ،
- نشر المعارف والتقنية في مجال الرياضة قصد المساهمة في تنمية الحركة الرياضية الوطنية ،
- دراسة اساليب الرياضة وتقنياتها ، ووضع قواعدها ومراقبة تطبيقها .

المادة ٣٢ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٤ جمادى الأولى عام ١٣٩٩ الموافق ٢١ أبريل سنة ١٩٧٩ .

مرسوم رقم ٧٩ - ١٢٧ مؤرخ في ٤ رمضان عام

١٣٩٩ الموافق ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٩

يتضمن تغيير اسم المركز الوطني للرياضة

وتسميته « المعهد الرياضي للعلوم »

والتكنولوجيا « وتعديل نظامه

وسيره (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الرياضة ،

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان

١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في

١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦

والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية،

المعدل والمتمم ، بما فيه النصوص المتخذة

لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في

١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة

١٩٧١ والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتخصيص

المنح الدراسية والمرتبات المسبقة ورواتب

التمرين ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٦ - ٨١ المؤرخ في

٢٩ شوال عام ١٣٩٦ الموافق ٢٣ أكتوبر سنة

١٩٧٦ والمتضمن قانون التربية البدنية والرياضية،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧٥ - ١١٦

المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦

سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تنظيم وتسيير المركز

الوطني للرياضة الذي حل محل المركز الوطني

للتربية البدنية والرياضية لمدينة الجزائر ،

الباب الثالث التنظيم الإداري

المادة ٧ - يتولى إدارة المعهد مجلس إدارة ومدير عام يساعده أمين عام وعون محاسب ومجلس تربوي وعلمي .

الفصل الأول مجلس الإدارة

المادة ٨ - يرأس مجلس الإدارة وزير الرياضة أو ممثله ، ويتألف مجلس الإدارة من :

(أ) الأعضاء بحكم القانون :

- المدير المكلف بالرياضة في وزارة الرياضة ،
- المدير المكلف بالتكوير في وزارة الرياضة ،
- مدير الإدارة العامة في وزارة الرياضة ،
- مدير الرياضة العسكرية في وزارة الدفاع الوطني ،
- ممثل عن وزارة المالية ،
- ممثل عن السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية ،
- مديرو جامعات الجزائر (العاصمة) ،
- المدير العام للمركز الوطني للطب الرياضي ،
- مدير مكتب المركب الأولمبي ،
- المدير المكلف بالرياضة في المجلس التنفيذي لولاية الجزائر ،
- مديرو المراكز الجهوية للجزائر ووهران وقسنطينة .

(ب) الأعضاء المنتخبون :

- ممثل عن سلك معلمي المعهد ، ينتخبه زملاؤه ،
- ممثل عن الموظفين الإداريين ينتخبه زملاؤه .
- ممثل عن موظفي المصلحة ، ينتخبه زملاؤه ،
- تلميذ متمرن ، ينتخبه رفاقه ،

(ج) أعضاء يعينهم وزير الرياضة :

- أربعة أشخاص يختارون لكفاءتهم واهتمامهم بقضايا الرياضة .

المادة ٩ - يحضر المدير العام للمعهد والمراقب المالي والعون المحاسب اجتماعات مجلس الإدارة بصوت استشاري .

المادة ١٠ - يمكن لمجلس الإدارة أن يستدعي للمشاورة أي شخص يرى ضرورة الاستماع إلى رأيه في القضايا المدرجة في جدول الأعمال .

المادة ١١ - يعين أعضاء مجلس الإدارة بقرار من وزير الرياضة لمدة سنتين قابلة للتجديد .

وتنتهي عضوية الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم ، بانتهاء هذه الوظائف .

المادة ١٢ - يجتمع مجلس الإدارة في جلسة عادية بمبادرة من رئيسه مرة واحدة في السنة على الأقل . ويمكن أن يجتمع في دورة طارئة بناء على استدعاء من رئيسه ، وعلى طلب صادر أما من المدير العام وأما من ثلثي أعضائه .

ويحدد الرئيس جدول أعمال الاجتماعات المتعلقة بمجلس الإدارة ، بناء على اقتراح المدير العام للمعهد . وتوجه الاستدعاءات المرفقة بجدول الأعمال والوثائق الضرورية لدراسته إلى أعضاء مجلس الإدارة ، قبل ١٥ يوما من تاريخ الاجتماع .

المادة ١٣ - لا يصح انعقاد اجتماع مجلس الإدارة إلا بحضور نصف أعضائه على الأقل .

وتتخذ المقررات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين .

المادة ١٤ - يناقش مجلس الإدارة ، ضمن إطار التنظيم الجاري به العمل ، النقاط التالية :

- النظامان الداخلي والمالي للمؤسسة ،
- هيكل المؤسسة وجدول الموظفين ،
- الشراءات والبيوع ومشاريع أشغال البناء والإصلاح وعقود الإيجار ،
- مشاريع الميزانية والحسابات الإدارية وحسابات تسيير المؤسسة ،
- البرامج السنوية والمتعددة السنوات ،
- المتعلقة بالنشاط والمقدمة من المدير العام ،
- الصفقات ، في إطار التنظيم الجاري به العمل ،
- تغيير المنقولات ،
- الهبات والوصايا ،

الباب الرابع التنظيم المالي

الفصل الأول الميزانية

المادة ٢٢ - يخضع المعهد للقواعد المالية والحسابية المطبقة على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والتابعة للدولة .

المادة ٢٣ - تشتمل الميزانية المقدمة في فروع وفصول ومسود ، على قسمين : قسم للإيرادات وقسم للمصاريف .

- ١ - تشتمل الإيرادات على :
- إعانات التسيير والتجهيز ،
- إيرادات الأموال المنقولة والعقارية ،
- الإيرادات المختلفة ،
- الهبات والوصايا .

٢ - تشتمل المصاريف على نفقات التسيير وجميع النفقات الضرورية لتحقيق أهداف المؤسسة .

المادة ٢٤ - تحال ميزانية المعهد التي يحددها المدير العام ، بعد مراجعتها من مجلس الإدارة ، على وزير الوصاية ووزير المالية ، للمصادقة عليها .

الفصل الثاني المدير العام والمعون المناسب

المادة ٢٥ - المدير العام للمعهد هو الأمر بصرف الميزانية . يقوم بالالتزامات والتصفيات وإصدار أوامر صرف النفقات ووضع أوامر القبض .

المادة ٢٦ - المعهد يضبط المحركات وإدارة الأموال لعون محاسب ، في إطار التنظيم الجاري به العمل .

المادة ٢٧ - يرفع المدير العام إلى مجلس الإدارة ، الحسابات الإدارية والمتعلقة بالتسيير ، التي يضعها على التوالي الأمر بالصرف والمعون المحاسب ، خلال شهرين من تاريخ قفل السنة المالية على الشروح والإيضاحات اللازمة للتسيير المالي والإداري للمؤسسة .

- الإجراءات القضائية وتسوية المنازعات ،
- جميع المسائل المعروضة عليه من المدير العام .

المادة ١٥ - توضع مداوالات مجلس الإدارة في محاضر يضمها سجل خاص مرقم ومؤشر ، ويوقعها الرئيس وكاتب الجلسة .

وترسل نسخة من المداوالات إلى سلطة الوصاية خلال ١٥ يوما من تاريخ الجلسة .

المادة ١٦ - ترفع المقرارات المتخذة في إطار مداوالات مجلس الإدارة إلى سلطة الوصاية ووزير المالية للمصادقة عليها ، كلما اقتضى التنظيم ذلك .

الفصل الثاني المدير العام

المادة ١٧ - يعين المدير العام بمرسوم ، بناء على اقتراح وزير الرياضة .
وتنهي مهامه بالشكل نفسه .

المادة ١٨ - المدير العام مسؤول عن سير المعهد . يتولى تسيير جميع المصالح وينارس السلطة السلمية على جميع الموظفين .

وهو يمثل المعهد أمام القضاء وفي جميع أعمال الحياة المدنية .

المادة ١٩ - يعين الأمين العام بقرار من وزير الرياضة . وتنهي مهامه على الشكل نفسه .

الفصل الثالث المجلس التربوي والعلمي

المادة ٢٠ - يطلب المدير العام للمعهد مشورة المجلس التربوي والعلمي في :
- التوجيه المتعلق ببرامج التعليم والبحث العلمي ،

- اختيار المناهج المطبقة في الرياضة الوطنية ، ومراقبة تطبيقها .

المادة ٢١ - يشكل المجلس التربوي والعلمي من ممثلين عن وزير الرياضة ووزير التعليم العالي والبحث العلمي .

ويحدد تشكيله وسيره بقرار مشترك من الوزيرين المعنيين .

ثم ترفع بعد ذلك ، خلال الخمسة عشر يوما التالية الى وزير الرياضة ووزير المالية ، مشفوعة بملاحظات مجلس الادارة ، للمصادقة عليها .

المادة ٢٨ - يقوم بالمراقبة المالية للمعهد مراقب مالي يعينه وزير المالية .

الباب الخامس تنظيم التكوين

المادة ٢٩ - يعين التلاميذ المتمرنون على اساس المسابقة بين المرشحين التاليين :

- حملة البكالوريا وشهادة رياضي ، صادرة عن وزير الرياضة ،

- حملة دبلوم مدرب ، صادرة عن مؤسسة تكوين تابعة لوزارة الرياضة ومقيدة في قائمة الاهلية ،

- الذين يثبتون عضويتهم في فريق وطني ، ولهم مستوى نهاية السنة الثالثة الثانوية ومقيدون في قائمة الاهلية .

المادة ٣٠ - مدة الدروس ١٠ سداسيات .

المادة ٣١ - يحدد فتح مسابقة القبول ونظامها وكذلك تنظيم الدروس ، طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

المادة ٣٢ - يحدد محتوى برامج المسابقة والدروس بقرار مشترك من وزير الرياضة ووزير التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة ٣٣ - تختتم الدروس بدبلوم الدراسات العليا في العلوم والتكنولوجيا الرياضية الذي يسلمه المعهد والمسمى باختصار : (د . ع . في الرياضة) .

المادة ٣٤ - يحصل التلاميذ المتمرنون على منح دراسية او مرتبات مسبقة ، طبقا للتشريع الجارى به العمل .

ولذلك ، فانهم يوقعون التزاما بخدمة وزارة الرياضة طبقا لاحكام المادة ٢٠ من الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ المذكور اعلاه .

المادة ٣٥ - ستتنظم دراسات عليا في المعهد وتخضع لنصوص يصدرها وزير الرياضة بالاشتراك مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، طبقا لاحكام المرسوم رقم ٧٦ - ٤٣ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٦ والمتضمن احداث ما بعد التدرج وتنظيم السنة الاولى للتدرج .

الباب السادس احكام مختلفة

المادة ٣٦ - يخضع الموظفون الجامعيون القائمون بالخدمة في المعهد ، لاحكام القوانين الاساسية لاسلاكهم .

المادة ٣٧ - يحدد النظام الداخلي للمعهد طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

المادة ٣٨ - يلغى المرسوم رقم ٧٥ - ١١٦ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن تنظيم وتسيير المركز الوطني للرياضة المحول الى مركز وطني للتربية البدنية والرياضية بمدينة الجزائر .

المادة ٣٩ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٤ رمضان عام ١٣٩٩ الموافق ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٩ .

مرسوم رقم ٨٠ - ١٤٧ مؤرخ في ١٠ رجب عام ١٤٠٠ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٨٠

يتضمن تحويل المراكز الجهوية للتربية البدنية والرياضية في الجزائر ووهران وقسنطينة ، الى مراكز تكنولوجية للرياضة وتحديد تنظيم هذه المؤسسات وعملها (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الرياضة ،
- وبناء على الدستور ، لا سيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- تكوين التقنيين السامين في الرياضة ،
- تنظيم تداريب التحسين وتجديد معلومات التقنيين السامين في الرياضة ،
- العمل على اجراء أى بحث أو تجربة في ميدان الرياضة في اطار نشاطها ،
- المساهمة في مراقبة تطبيق الكيفيات والتقنيات الرياضية على الصعيد المحلي ،
- المشاركة في تكوين موظفي التأطير الرياضي لا سيما الحكام .

الباب الثالث التنظيم الإداري

المادة ٥ - يدير كل معهد تقنولوجي للرياضة مجلس إداري ، ويسيره مدير تساعده لجنة تربوية وعون محاسب .

الفصل الأول مجلس الإدارة

المادة ٦ - يرأس مجلس الإدارة المدير المكلف بالرياضة في وزارة الرياضة ، ويتكون هذا المجلس من :

(أ) الأعضاء الأساسيين قانونا :

- المدير المكلف بالتكوين في وزارة الرياضة ،
- المدير المكلف بالإدارة العامة في وزارة الرياضة أو ممثله ،
- ممثل للسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية ،
- المدير العام لمعهد العلوم والتقنولوجيا الرياضية أو ممثله ،
- المدير العام للمركز الوطني للطب الرياضي أو ممثله ،
- المدير المكلف بالرياضة في المجلس التنفيذي للولاية التي توجد فيها المؤسسة ،
- المدير المكلف بالتربية في المجلس التنفيذي للولاية التي توجد فيها المؤسسة ،
- مدير ديوان الميدان المتعدد الرياضيات بالولايات التي توجد المؤسسة فيها .

(ب) الأعضاء المنتخبين :

- ممثلان لسلك التدريس بالمؤسسة ينتخبهما زملاؤهما ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، المعدل والمتضمن انشاء معاهد تقنولوجية ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتخصيص المنح الدراسية والمرتبات المسبقة ورواتب التمرين ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٧٦ - ٨١ المؤرخ في ٢٩ شوال عام ١٣٩٦ الموافق ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٦ والمتضمن قانون التربية البدنية والرياضية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ٩٦ المؤرخ في ٤ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٧ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمن احداث ثمانية مراكز جهوية للتربية البدنية والرياضية ،

يرسم بما يلي :

الباب الأول أحكام عامة

المادة الأولى - تحول المراكز الجهوية للتربية البدنية والرياضية في الجزائر ووهران وقسنطينة ، المحدثة بالمرسوم رقم ٧٠ - ٩٦ المؤرخ في ٤ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٧ يوليو سنة ١٩٧٠ المشار اليه أعلاه ، الى معاهد تقنولوجية للرياضة .

المادة ٢ - تسرى على المعاهد التقنولوجية للرياضة أحكام هذا المرسوم .

المادة ٣ - تعتبر المعاهد التقنولوجية للرياضة مؤسسات عمومية ذات طابع إداري ، وتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي . وتوضع تحت وصاية وزارة الرياضة .

الباب الثاني الهدف

المادة ٤ - تتمثل أهداف المعاهد التقنولوجية فيما يلي :

- ممثلان لموظفي الادارة والخدمة ينتخبهما زملاؤهما ،

- طالبان ينتخبهما زملاؤهما .

(ج) الأعضاء الذين يعينهم الوزير المكلف بالرياضة :

- شخصان يختاران لكفاءتهما واهتمامهما بمشاكل الرياضة .

المادة ٧ - يشارك في اجتماع المجلس الاداري مدير المؤسسة ، والمراقب المالي ، والعون المحاسب بصوت استشاري .

المادة ٨ - يمكن لمجلس الادارة أن يستعين برأي أي شخص يرى من المفيد الاستماع اليه في المسائل المسجلة في جدول الأعمال .

المادة ٩ - تنوم العضوية في مجلس الادارة سنتين قابلتين للتجديد .

وتنتهى عضوية الأعضاء المعنيين بمجرد انتهاء مهامهم .

المادة ١٠ - يجتمع مجلس الادارة في جلسة عادية مرتين في السنة على الأقل ، بمبادرة من رئيسه . ويمكنه أن يعقد جلسة استثنائية بناء على استدعاء من رئيسه أو بطلب من المدير ، أو من ثلثي أعضائه .

يحدد رئيس المجلس جدول أعمال اجتماعات مجلس الادارة ، بناء على اقتراح من مدير المؤسسة .

وترسل الاستدعاءات مشفوعة بجدول الأعمال والوثائق الضرورية للدراسة ، الى أعضاء مجلس الادارة قبل ١٥ يوما كاملة من تساريف الاجتماع .

المادة ١١ - لا تصح مداوات مجلس الادارة الا اذا حضر نصف اعضائه على الأقل ، وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين ، وفي حالة تعادل الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

المادة ١٢ - تتناول مداوات مجلس الادارة في اطار التنظيم المعمول به القضايا التالية :

- النظام الداخلي والمالي للمؤسسة ،

- الهيكل التنظيمي للمؤسسة وجدول العاملين فيها ،

- الممتلكات ونقلها والمشاريع الخاصة بأشغال البناء والتهيئة والايجار ،

- مشاريع الميزانيات والحسابات الادارية وحسابات تسيير المؤسسة ،

- برامج العمل السنوية والمتعددة السنوات التي يقمها المدير ،

- الصفقات في اطار التنظيم المعمول به ،

- الغاء الاشياء المنقولة ،

- الهبات والتركات ،

- الوثائق القضائية وتنوية كل خلاف ،

- جميع المسائل التي يعرضها عليه المدير .

المادة ١٣ - تسجل مداوات مجلس الادارة في محاضر تحفظ في دفتر خاص مرقم ومؤشر ، ويمضيهما الرئيس وكاتب الجلسة .

ترسل نسخة من المداوات الى سلطة الوصاية في ظرف ١٥ يوما موائية للجلسة .

المادة ١٤ - تقدم القرارات المتخذة في اطار مداوات مجلس الادارة ، لمصادقة سلطة الوصاية ووزير المالية ، كلما استدعى القانون ذلك .

الفصل الثاني المدير

المادة ١٥ - يعين مدير المؤسسة بمرسوم من بين الموظفين المرتبين في السلم ١٣ على الأقل . وتنتهى مهامه بالكيفية نفسها .

المادة ١٦ - يعتبر المدير مسؤولا عن تسيير المؤسسة ، ويقوم بادارة مجموع المصالح ، ويمارس السلطة السلمية على الموظفين .

ويمثل المؤسسة في المحاكم وفي جميع مجالات الحياة المدنية .

الفصل الثالث المجلس التربوي

المادة ١٧ - يكلف المجلس التربوي بمايل :

- المشاركة في تحضير البرامج التربوية وتطبيقها ،

- تنظيم الامتحانات ومراقبتها ،

- دراسة المسائل المتعلقة بتطبيق الكيفيات

والتقنيات المطبقة في ميدان الرياضة على الصعيد الوطني .

المادة ١٨ - يحدد وزير الرياضة بقرار تشكيل المجلس التربوي وتسييره .

الباب الرابع التنظيم المالي

الفصل الأول الميزانية

المادة ١٩ - تشتمل الميزانية المقدمة ، في أقسام وأبواب ومواد ، على الإيرادات والمصاريف :

- ١ - تشتمل الإيرادات على :
- إعانات التسيير والتجهيز ،
- مداخيل الاملاك ، المنقولة وغير المنقولة ،
- الإيرادات المختلفة ،
- الهبات والتركات .

٢ - تشتمل المصاريف على نفقات التسيير وجميع النفقات الضرورية لانجاز أهداف المؤسسة .

المادة ٢٠ - يرسل مشروع الميزانية ، الذي أعده المدير وصادق عليه مجلس الإدارة ، الى الوزير الوصي ووزير المالية للمصادقة عليه .

الفصل الثاني المدير والعون والمحاسب

المادة ٢١ - يأمر مدير المؤسسة بصرف الميزانية ويقوم بالالتزامات والتصنيفية والأمر بصرف النفقات وإعداد أوامر التسليم .

المادة ٢٢ - يسند مسك الحسابات وإدارة الاموال الى عون محاسب ، في إطار التنظيم المعمول به .

المادة ٢٣ - يعرض المدير على مجلس الإدارة الحساب الإداري ، وحساب التسيير اللذين وضع الأولى منهما الأمر بالصرف والناني العون المحاسب ، ويتم هذا العرض خلال الشهرين المواليين لانتهاء السنة المالية التي تعلقا بها ، وترفق هذه الوثائق بتقارير تتضمن التحاليل والشروح المفيدة المتعلقة بالتسيير المالي والإداري في المؤسسة .

ويقدمان بعد ذلك خلال ١٥ يوما موالية لمداولة مجلس الإدارة مرفقين بملاحظات مجلس

الإدارة ، الى وزير الرياضة ووزير المالية للمصادقة عليهما .

المادة ٢٤ - يمارس المراقبة المالية للمؤسسة مراقب مالي يعينه وزير المالية .

الباب الخامس احكام ختامية

المادة ٢٥ - يحدد التنظيم الداخلي للمعاهد التكنولوجية للرياضة بقرار وزاري مشترك بين وزير الرياضة ووزير المالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية .

المادة ٢٦ - يحدد النظام الداخلي للمعاهد التكنولوجية للرياضة طبقا للنظام المعمول به .

المادة ٢٧ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٠ رجب عام ١٤٠٠ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٨٠ .

مرسوم رقم ٨٠ - ١٤٨ مؤرخ في ١٠ رجب عام ١٤٠٠ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٨٠

يتضمن تحديد نظام الدراسة في المعاهد التكنولوجية للرياضة لنيل شهادة تقني سام في الرياضة (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الرياضة ،
- وبناء على الدستور ، لا سيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتخصيص

المنح الدراسية والمرتبات المسبقة ورواتب التمرين ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٧٦ - ٨١ المؤرخ في ٢٩ شوال عام ١٣٩٦ الموافق ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٦ والمتضمن قانون التربية البدنية والرياضية ، لا سيما الباب الثاني منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ١٤٧ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٤٠٠ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن تحويل المراكز الجهوية للتربية البدنية والرياضية في الجزائر ووهران وقسنطينة الى مراكز تكنولوجية للرياضة ، وتحديد تنظيم هذه المؤسسات وعملها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٨٠ - ١٥٠ المؤرخ في ١٠ رجب عام ١٤٠٠ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن القانون الاساسي الخاص بالتقنيين السامين في الرياضة ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - تتوج الدراسة في المعاهد التكنولوجية للرياضة ، بمنح شهادة تقني سام في الرياضة .

المادة ٢ - يتم القبول لمتابعة الدراسة عن طريق مسابقة ، تنظم للمترشحين الذين لهم مستوى نهاية السنة الثالثة من التعليم الثانوي أو شهادة معادلة لذلك ولم يتجاوز عمرهم ٣٥ سنة على الأكثر يوم المسابقة .

يحدد فتح المسابقة وتنظيمها وبرنامجها بقرار مشترك بين وزير الرياضة والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية .

المادة ٣ - تشتمل الدراسة لنيل شهادة تقني سام في الرياضة على عدة شعب تحدد بقرار مشترك بين وزير الرياضة والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية .

المادة ٤ - تدوم الدراسة ٦ سدايسات .

المادة ٥ - يسلم وزير الرياضة شهادة تقني سام في الرياضة للمترشحين الذين استوفوا

جميع الشروط المقررة في مجال الدراسة والامتحانات ويلزم أن يكتب فوق الشهادة نوع الشعبة المختارة .

المادة ٦ - يجب أن يقوم المترشحون المقبولون لمتابعة الدراسة قصد نيل شهادة تقني سام بستة تسجيلات سداسية تشتمل على قائمة المسواد الاجبارية في كل سداسي .

المادة ٧ - تحدد البرامج بقرار مشترك بين وزير الرياضة والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية .

المادة ٨ - تكون المواظبة على حضور الدروس والأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية والتدريبات اجبارية .

المادة ٩ - يراقب الطلبة طيلة دراستهم مراقبة مستمرة على مواظبتهم واكتسابهم المعلومات ، وتنظم هذه المراقبة بالنسبة لمجموع المواد المقررة في البرنامج .

تحدد كفايات تطبيق مراقبة المواظبة والمعلومات المكتسبة بقرار من وزير الرياضة .

المادة ١٠ - يمكن للمعاهد التكنولوجية للرياضة أن تنظم دروسا بالمراسلة للحصول على شهادة تقني سام في الرياضة .

تحدد شروط الالتحاق وكفايات تنظيم هذا التعليم بقرار مشترك بين وزير الرياضة والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية .

المادة ١١ - يقبل التلاميذ المسجلون تسجيلا نظاميا ، يوم نشر هذا المرسوم ، في السنة الاولى والثانية من دراسة نيل شهادة أستاذ مساعد في التربية البدنية والرياضية ، لمتابعة دروسهم حسب نظام الدراسة المحدث بهذا المرسوم .

المادة ١٢ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٠ رجب عام ١٤٠٠ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٨٠ .

مرسوم رقم ٨٠ - ٢٥٨ مؤرخ في ٣٠ ذي الحجة
عام ١٤٠٠ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٠
يتضمن انشاء المعهد الوطني للهندسة
الميكانيكية وسن قانونه
الأساسي^(١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الصناعة الثقيلة
ووزير التعليم والبحث العلمي وكاتب الدولة
للتعليم الثانوى والتقني ،
- وببناء على الدستور ولا سيما المادتان
١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،
- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ
في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر
سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين
ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ
في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤
أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد تعيين المحاسبين
العموميين ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ
في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة
١٩٦٦ والمتضمن القانون الأساسى العام للوظيفة
العمومية المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٣٤ المؤرخ
في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة
١٩٦٦ والمتضمن تحديد كفاءات تطبيق الأمر
رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦
الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون
الأساسى العام للوظيفة العمومية ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في
١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة
١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد التكنولوجيا ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في
١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة
١٩٧١ والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتخصيص
المنح المدرسية والمرتبات المسبقة ورواتب التمرين
والنصوص اللاحقة به ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٨٠ - ٢١
المؤرخ في ١٣ ربيع الأول عام ١٤٠٠ الموافق ٣١
يناير سنة ١٩٨٠ والمتضمن تحديد صلاحيات
وزير الصناعة الثقيلة .

يرسم ما يلى :

الباب الأول

التسمية - الشخصية - المقر

المادة الأولى - تنشأ بعنوان « المعهد الوطنى
للهندسة الميكانيكية » مؤسسة عمومية ذات طابع
ادارى وشخصية مدنية واستقلال مالى . ويشار
اليها فى صلب النص بـ « المعهد » .

يحدد هذا المرسوم القانون الأساسى للمعهد .
المادة ٢ - يوضع المعهد تحت سلطة وزير

الصناعة الثقيلة .

المادة ٣ - مقر المعهد فى سطيف ، ويمكن
نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم
يصدر بناء على اقتراح وزير الصناعة الثقيلة .
وفى انتظار انشاء المحلات النهائية يتابع
المعهد سيره فى المحلات المؤقتة الموجودة فى بومرداس
ويشمل المعهد ملحقا بتيارات قصد تكوين
التقنيين السامين .

الباب الثانى

الهدف

المادة ٤ - فى اطار الانشاء والصناعة
الميكانيكية والمدنية تكون اهداف المعهد كما يلى :
- تكوين مهندسين وتقنيين سامين ،
- تأمين التاهيل والتخصص والتحسين
لعمال المؤسسات الاشتراكية والاجهزة الاخرى
المستخدمة ،

- تكوين اطارات للبحث التطبيقى بالتعاون
مع المؤسسات الجديدة ،
- تحقيق وتطوير نتائج البحث التطبيقى
التابع لقطاع الصناعة الثقيلة وضمان نشرها
بالوسائل الملائمة التى ترخص بها سلطة الوصاية .

الباب الثالث

تنظيم الدروس

المادة ٥ - حددت مدة تكوين المهندسين بعشرة

(١٠) سدايسيات بالنسبة للطلاب الحاصلين على شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي والناجحين في المسابقة للدخول في السنة الأولى .

المادة ٦ - حددت مدة تكوين التقنيين السامين بأربعة (٤) سدايسيات بالنسبة للطلاب الذين انهموا مراحل التعليم الثانوي العام والتقني والذين نجحوا في المسابقة للدخول الى السنة الأولى . وبصفة استثنائية يمكن تمديد هذه المدة بسدايس آخر وفي وسط صناعي .

المادة ٧ - ينظم المعهد مسابقة الدخول للسنة الأولى المشار اليها في المادتين ٥ و ٦ أعلاه ، بنسبة مثنوية للطلاب الموجهين الى المعهد من قبل كتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني .

المادة ٨ - ان التعليم في المعهد يحدد بالرجوع للبرامج المعتمدة في المعاهد المماثلة او ذات الطابع الجامعي . ثم ان محتوى برامج مسابقات الدخول والدراسة تحدد بقرار وزاري مشترك بين وزير الصناعة الثقيلة ووزير التعليم والبحث العلمي بالنسبة للمهندسين ، وبين وزير الصناعة الثقيلة وكاتب الدولة للتعليم الثانوي والتقني بالنسبة للتقنيين السامين .

تتولى التقويم والمراقبة التربوية وزارة التعليم والبحث العلمي وكتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني ، كل فيما يعنيه .

المادة ٩ - تتوج دراسة المهندسين بشهادة مهندس الدولة ، مذكور عليها الاختصاص المختار . وتتوج دراسة التقنيين السامين بشهادة الدولة للتقني السامي ، مذكور عليها الاختصاص المختار .

المادة ١٠ - يسلم الشهادتين المنصوص عليهما في المادة ٩ أعلاه ، وزير الصناعة الثقيلة بمعية وزير التعليم والبحث العلمي بالنسبة للمهندسين ، وبمعية كاتب الدولة للتعليم الثانوي والتقني بالنسبة للتقنيين السامين .

المادة ١١ - تنشر قائمة الطلاب الحائزين للشهادتين المنصوص عليهما أعلاه ، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، بقرار من وزير الصناعة الثقيلة .

المادة ١٢ - يستفيد الطلاب المهندسون والطلاب التقنيون السامون من منح دراسية أو من رواتب مسبقة ، في إطار التشريع المعمول به .

ويتحتم على الطلاب الحائزين على شهادة التخرج اداء واجبات الخدمة المترتبة على التزامهم طبقا للتشريع المعمول به .

الباب الرابع التنظيم الإداري

المادة ١٣ - يتولى ادارة المعهد مدير عام . يعين المدير العام بمرسوم بناء على اقتراح وزير الصناعة الثقيلة وتنتهي مهامه بالشكل نفسه .

المادة ١٤ - للمدير العام كامل السلطة لضمان سير المعهد وهو يمثل ويياشر باسمه كل عملية تطابق اهدافه ، مع مراعاة الصلاحيات المسندة لسلطة الوصاية الادارية او التربوية .

المادة ١٥ - يساعد المدير العام في مهامه :

- مجلس الادارة والتوجيه ،
- مدير لفرع المهندسين ،
- مدير لفرع التقنيين السامين ،
- مجلس ادارة لفرع المهندسين ،
- مجلس ادارة لفرع التقنيين السامين ،
- مجلس ادارة عامة .
- مدير للدراسات ، مكلف بتنظيم وتطبيق

المادة ١٦ - يحدد الهيكل التنظيمي للمعهد بقرار من وزير الصناعة الثقيلة بناء على اقتراح من المدير العام .

المادة ١٧ - يعين مدير فرع المهندسين ومدير فرع التقنيين السامين وكذلك مدراء الدراسات والمدراء الاداريين والماليين بقرار من وزير الصناعة الثقيلة بناء على اقتراح من المدير العام ، وتنتهي مهامهم بالشكل نفسه .

المادة ١٨ - يتألف مجلس الادارة والتوجيه كالآتي :

- ممثل عن وزير الصناعة الثقيلة ، رئيسا .
- ممثلان عن وزير التعليم والبحث العلمي ،
- يمثل احدهما الهيئة الوطنية للبحث العلمي .

- ممثل عن كاتب الدولة للتعليم الثانوي والتقني ،
- ممثل عن وزير التخطيط والتهيئة العمرانية ،
- ممثل عن السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية ،
- ممثل عن وزير العمل والتكوين المهني ،
- ممثل عن وزير المالية ،
- ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،
- ممثل عن المنظمة الوطنية للشبيبة الجزائرية .

لمجلس الإدارة والتوجيه الحق في الاستعانة بأي شخص ذي كفاءة قد تكون مساهمته مفيدة في النقاش .

المادة ١٩ - يعين أعضاء مجلس الإدارة والتوجيه لمدة ثلاث (٣) سنوات بقرار وزاري من وزير الصناعة الثقيلة بناء على اقتراح من السلطة التي ينتمون إليها . وفي حالة انقطاع عضوية أي واحد منهم يعين من يخلفه حتى تنتهي المدة الباقية من عضويته .

المادة ٢٠ - يجتمع مجلس الإدارة والتوجيه بمبادرة من رئيسه الذي يستدعيه مرتين (٢) في السنة على الأقل في دورتين عاديتين وذلك خلال الفصلين الثلاثين الثالث والرابع من السنة المدنية وترسل الاستدعاءات الفردية مضمونة جدول الأعمال إلى أعضاء مجلس الإدارة والتوجيه خمسة عشرة (١٥) يوما على الأقل قبل تاريخ الاجتماع . ويمكن تخفيض هذه المدة بالنسبة للجلسات الاستثنائية .

يمكن لمجلس الإدارة والتوجيه أن ينعقد في جلسة استثنائية بمبادرة من رئيسه أو بناء على طلب أغلبية أعضاء المجلس أو بناء على طلب المدير العام .

يحضر المدير العام اجتماعات مجلس الإدارة والتوجيه ويتولى الأمانة .

المادة ٢١ - لا تصح مداوات مجلس الإدارة والتوجيه إلا إذا حضر الاجتماع ثلثا أعضائه على الأقل .
وإن لم يتم النصاب ، يتم اجتماع مجلس

الإدارة والتوجيه من جديد بعد خمسة عشر (١٥) يوما ، ويومئذ تصح مداواته مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

تتخذ قرارات مجلس الإدارة والتوجيه بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .

وفي حالة تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

المادة ٢٢ - يتداول مجلس الإدارة والتوجيه في ما يلي :

- برامج التكوين ، الانشاء والتغيير ، والفاء فروع التخصص ،
- برمجة التداريب العملية ،
- برامج البحث التطبيقي في حقل الصناعة الثقيلة ،
- تقويم التكوين المنوح ،
- النسبة المثوية لتعيين كل دفعة تتخرج ،
- مشروع ميزانية المعهد للتسيير والتجهيز ،
- تخصيص الدخل والانتاج والمساعدات المالية ،
- مشاريع التملك والتصرف ، وتبادل المباني ، وقبول المنح ،
- قبول الهبات والوصايا لفائدة المعهد .

المادة ٢٣ - تخضع قرارات مجلس الإدارة والتوجيه لمصادقة وزير الصناعة الثقيلة ووزير التعليم والبحث العلمي وتصبح نافذة المفعول بعد ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ احالة المحضر على الوزيرين المذكورين اعلاه ، مالم يعارضها صراحة خلال تلك المدة .

ترسل نسخة عن مداوات المجلس لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والتوجيه .

المادة ٢٤ - يتألف مجلس الإدارة لفرع المهندسين كالآتي :

- مدير فرع المهندسين ، رئيسا ،
- المسؤولون عن مختلف الهيئات الادارية والتربوية للفرع ،
- ممثل عن المدرسين يعينه المجلس النقابي ،
- ممثل عن موظفي الإدارة يعينه المجلس النقابي .

- ممثلان عن الطلاب ينتخبهما الطلاب المهندسون .

المادة ٢٥ - يتألف مجلس ادارة فرع التقنيين السامين كالآتي :

- مدير فرع التقنيين السامين ، رئيسا ،
- المسؤولون عن مختلف الهيئات الادارية والتربوية للفرع ،

- ممثل عن المدرسين يعينه المجلس النقابي ،
- ممثل عن موظفي الادارة يعينه المجلس النقابي ،

- ممثلان عن الطلاب ينتخبهما الطلاب التقنيون السامون .

المادة ٢٦ - يتألف مجلس الادارة العامة كالآتي :

- المدير العام للمعهد ، رئيسا ،
- مدير فرع المهندسين ،
- مدير فرع التقنيين السامين ،
- ممثل عن موظفي فرع المهندسين يعينه المجلس النقابي ،

- ممثل عن فرع التقنيين السامين يعينه المجلس النقابي .
- مسؤول اداري ومسؤول تربوي لفرع المهندسين .

- مسؤول اداري ومسؤول تربوي لفرع التقنيين السامين .

- ممثل عن الطلاب ينتخبه الطلاب المهندسون ،
- ممثل عن الطلاب ينتخبه التقنيون السامون .
المادة ٢٧ - تدوم عضوية أعضاء مجلس ادارة الفرع ومجلس الادارة العامة الذين يعينهم المجلس النقابي او ينتخبهم الطلاب ، سنة واحدة ، وفي حالة انقطاع عضوية أى واحد من هؤلاء يخلفه العضو الجديد المعين او المنتخب حتى تنتهى تلك العضوية .

المادة ٢٨ - يجتمع مجلس ادره الفرع فى جلسة عادية مرة واحدة فى الاسبوع . ويمكن ان يجتمع فى جلسة استثنائية باستدعاء من رئيسه .

وهو مكلف بدراسة التدابير التى ينبغى اتخاذها والتى تهتم :

- التسيير الادارى والمالى للفرع ،
- تنظيم الدراسات ،

- الطرق التربوية ،
- برامج التعليم .

المادة ٢٩ - يجتمع مجلس الادارة العامة فى جلسة عادية مرة واحدة فى الشهر بالتناوب مرة فى محلات فرع المهندسين وأخرى فى محلات فرع التقنيين السامين .

وهو مكلف بدراسة التدابير التى ينبغى اتخاذها والتى تهتم :

- التسيير الادارى والمالى للمعهد ،
- تنظيم الدراسات والتدريبات العملية ،
- الطرق التربوية ،
- برامج التعليم ،
- البحث العلمى والتقنى المطبق فى حقل الصناعة الثقيلة والذى له علاقة بالتكوين الممنوح فى المعهد ،
- تقويم التكوين الممنوح فى المعهد .

الباب الخامس التنظيم المالى

المادة ٣٠ - يخضع المعهد للقواعد المالية والحسابية التى تسرى على المؤسسات العمومية ذات الطابع الادارى التابعة للدولة .

المادة ٣١ - تشتمل ميزانية المعهد على باب للايرادات وباب للنفقات .

تشتمل الايرادات على :

- اعانات التجهيز والتسيير التى تخصصها الدولة او الجماعات او المؤسسات او الهيئات العمومية ،

- حصيله ايرادات الخدمات المقدمة ،
- الهبات والوصايا ،

- الموارد المختلفة المتصلة بنشاط المعهد .
وتشتمل النفقات على :

- نفقات التسيير بما فى ذلك المنح والرواتب المسبقة للطلاب والتعويضات ومصاريف التمرين والرحلات الدراسية ،

- نفقات التجهيز والدراسة والبحث وبصفة عامة ، جميع المصاريف الضرورية لتحقيق أهداف المعهد ،

- اجور المستخدمين الدائمين والمؤقتين .

المادة ٣٢ - يعد المدير العام ميزانية المعهد لسنة واحدة ابتداء من أول يناير ويحيلها على مجلس الإدارة للمداولة في شأنها .

ثم تحال قبل ٣٠ مارس من السنة التي تسبق سنتها المالية على وزير الوصاية الذي يتولى إحالتها بدوره على وزير المالية . ويصادق عليها ويبت فيها بقرار مشترك بين وزير الصناعة الثقيلة ووزير المالية .

وإذا عارض أحد الوزيرين مشروع الميزانية يقترح مجلس الإدارة مشروعاً جديداً خلال ٢٠ يوماً من تاريخ تبليغ المعارضة . ويجب أن يصدر قرار المصادقة بعد ٣٠ يوماً من إحالة المشروع الجديد ما لم تكن من أحد الوزيرين معارضة جديدة .

إذا لم يتخذ أي قرار في بداية السنة المالية جاز للمدير العام للمعهد أن يصرف النفقات الضرورية في حدود الاعتمادات المقررة في ميزانية السنة المالية السابقة .

المادة ٣٣ - يعد المدير العام للمعهد آمراً بالصرف ، وهو بهذه الصفة ، يتولى مباشرة وصرف ودفع النفقات في حدود الاعتمادات التي تضمنتها الميزانية كما يتولى تحرير الوثائق التي تثبت المداخل .

المادة ٣٤ - تضبط حسابات المعهد وفق قواعد المحاسبة العامة .

المادة ٣٥ - تنفذ العمليات الحسابية للمعهد من طرف عون محاسب يعين بقرار من وزير المالية بعد استشارة سلطة الوصاية .

المادة ٣٦ - يعين مراقب مالي بقرار من وزير المالية ليكون عضواً في مجلس الإدارة والتوجيه بصوت استشاري ، وتعهد إليه مراقبة المعهد وفق الشروط التي نصت عليها التدابير المتعلقة بالمراقبة المالية للمكاتب والمؤسسات التابعة للدولة والتي تتمتع بالاستقلال المالي .

الباب السادس احكام مختلفة

المادة ٣٧ - لا يتسنى إلغاء المعهد أو تصفيته

أو ايلولة امواله الا بنص مماثل للنص الذي انشاء .

المادة ٣٨ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

جرر بالجزائر في ٣٠ ذي الحجة عام ١٤٠٠ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٠ .

مرسوم رقم ٨٠ - ٢٥٩ مؤرخ في ٣٠ ذي الحجة عام ١٤٠٠ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٠ يتضمن انشاء المعهد الوطني للكهرباء والالكترونيك وسن قانونه الاساسي^(١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير الصناعة الثقيلة ووزير التعليم والبحث العلمي وكاتب الدولة للتعليم الثانوي والتقني ،

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان ١١١ - ١٠ و ١٥٢ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٣٤ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن تحديد كفايات تطبيق الأمر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق

٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للتوظيف العمومية ، على المؤسسات والهيئات العمومية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد التكنولوجيا،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ فى ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتخصيص المنح المدرسية والمرتبات المسبقة ورواتب التمرين والنصوص اللاحقة به ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٨٠ - ٢١ المؤرخ فى ١٣ ربيع الأول عام ١٤٠٠ الموافق ٣١ يناير سنة ١٩٨٠ والمتضمن تحديد صلاحيات وزير الصناعة الثقيلة .

يرسم ما يلى :

الباب الاول

التسمية - الشخصية - المقر

المادة الاولى - تنشأ بعنوان « المعهد الوطنى للكهرباء والالكترونيك » مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى وشخصية مدنية واستقلال مالى . ويشار اليها فى صلب النص بـ « المعهد » .

يحدد هذا المرسوم القانون الاساسى للمعهد .

المادة ٢ - يوضح المعهد تحت سلطة وزير الصناعة الثقيلة .

المادة ٣ - مقر المعهد فى تلمسان ويمكن نقله الى اى مكان آخر من التراب الوطنى المرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير الصناعة .

وفى انتظار انشاء المحلات النهائية يتابع المعهد سيره فى المحلات المؤقتة الموجودة فى بومرداس .

الباب الثانى

الهدف

المادة ٤ - تكون اهداف المعهد فى ميادين الكهرباء والكهروتقنية والالكترونية ، كما يلى :

- تكوين مهندسين وتقنيين سامين ،

- تأمين التاهيل والتخصص والتحسين

لعمال المؤسسات الاشتراكية والاجهزة الاخرى المستخدمة ،

- تكوين اطارات للبحث التطبيقى بالتعاون مع المؤسسات الجديدة ،

- تحقيق وتطوير نتائج البحث التطبيقى التابع لقطاع الصناعة الثقيلة وضمان نشرها بالوسائل الملائمة التى ترخص بها سلطة الوصاية .

الباب الثالث

تنظيم الدروس

المادة ٥ - حددت مدة تكوين المهندسين بعشرة (١٠) سدايسات بالنسبة للطلاب الحاصلين على شهادة البكالوريا للتعليم الثانوى والناجحين فى المسابقة للدخول فى السنة الاولى .

المادة ٦ - حددت مدة تكوين التقنيين السامين بأربعة (٤) سدايسات بالنسبة للطلاب الذين انهوا مراحل التعليم الثانوى العام والتقنى والذين نجحوا فى المسابقة للدخول الى السنة الاولى . وبصفة استثنائية يمكن تمديد هذه المدة بسداسى آخر وفى وسط صناعى .

المادة ٧ - ينظم المعهد مسابقة الدخول للسنة الاولى المشار اليها فى المادتين ٥ و ٦ أعلاه ، بنسبة مئوية للطلاب الموجهين الى المعهد من قبل كتابة الدولة للتعليم الثانوى والتقنى .

المادة ٨ - ان التعليم فى المعهد يحدد بالرجوع للبرامج المعتمدة فى المعاهد المماثلة او ذات الطابع الجامعى . ثم ان محتوى برامج مسابقات الدخول والدراسة تحدد بقرار وزارى مشترك بين وزير الصناعة الثقيلة ووزير التعليم والبحث العلمى بالنسبة للمهندسين ، وبين وزير الصناعة الثقيلة وكاتب الدولة للتعليم الثانوى والتقنى بالنسبة للتقنيين السامين .

تتولى التقويم والمراقبة التربوية وزارة التعليم والبحث العلمى وكتابة الدولة للتعليم الثانوى والتقنى ، كل فيما يعنىها .

المادة ٩ - تتوج دراسة المهندسين بشهادة مهندس البولة ، مذكور عليها الاختصاص المختار . وتتوج دراسة التقنيين السامين بشهادة

الدولة للتقني السامي ، مذكور فليها الاختصاص المختار .

المادة ١٠ - يسلم الشهادتين المنصوص عليهما في المادة ٩ أعلاه ، وزير الصناعة الثقيلة بمعية وزير التعليم والبحث العلمي بالنسبة للمهندسين ، وبمعية كاتب الدولة للتعليم الثانوي والتقني بالنسبة للتقنيين السامين .

المادة ١١ - تنشر قائمة الطلاب الحائزين للشهادتين المنصوص عليهما أعلاه ، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، بقرار من وزير الصناعة الثقيلة .

المادة ١٢ - يستفيد الطلاب المهندسون والطلاب التقنيون السامون من منح دراسية أو من رواتب مسبقة ، في إطار التشريع المعمول به . ويتحتم على الطلاب الحائزين على شهادة التخرج اداء واجبات الخدمة المترتبة على التزامهم طبقا للتشريع المعمول به .

الباب الرابع

التنظيم الإداري

المادة ١٣ - يتولى ادارة المعهد مدير عام .

يعين المدير العام بمرسوم بناء على اقتراح وزير الصناعة الثقيلة وتنتهى مهامه بالشكل نفسه .

المادة ١٤ - للمدير العام كامل السلطة لضمان سير المعهد وهو يمثل ويباشر باسمه كل عملية تطابق اهدافه ، مع مراعاة الصلاحيات المسندة لسلطة الوصاية الادارية او التربوية .

المادة ١٥ - يساعد المدير العام في مهامه مديران اثنان :

- مدير للدراسات ، مكلف بتنظيم وتطبيق الطرق والبرامج التربوية وانتقاء وتنظيم وتكوين الطلاب ،
- مدير اداري ، مكلف بالتسيير الإداري والمالي للمؤسسة .

المادة ١٦ - يحدد الهيكل التنظيمي للمعهد بقرار من وزير الصناعة الثقيلة بناء على اقتراح من المدير العام .

المادة ١٧ - يعين مدير فرع المهندسين ومدير فرع التقنيين السامين وكذلك مدراء الدراسات والمدراء الإداريون والماليون بقرار من وزير الصناعة الثقيلة بناء على اقتراح من المدير العام ، وتنتهى مهامهم بالشكل نفسه .

المادة ١٨ - يتألف مجلس الادارة والتوجيه كالاتي :

- ممثل عن وزير الصناعة الثقيلة رئيسا ،
- ممثلان عن وزير التعليم والبحث العلمي يمثل احدهما الهيئة الوطنية للبحث العلمي ،
- ممثل عن كاتب الدولة للتعليم الثانوي والتقني ،
- ممثل عن وزير التخطيط والتهيئة العمرانية ،
- ممثل عن السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية ،
- ممثل عن وزير العمل والتكوين المهني ،
- ممثل عن وزير المالية ،
- ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،
- ممثل عن المنظمة الوطنية للشبيبة الجزائرية .

لمجلس الادارة والتوجيه الحق في الاستعانة بأي شخص ذي كفاءة قد تكون مساهمته مفيدة في النقاش .

المادة ١٩ - يعين اعضاء مجلس الادارة والتوجيه لمدة ثلاث (٣) سنوات بقرار وزاري من وزير الصناعة الثقيلة بناء على اقتراح من السلطة التي ينتمون اليها . وفي حالة انقطاع عضوية أي واحد منهم يعين من يخلفه حتى تنتهى المدة الباقية من عضويته .

المادة ٢٠ - يجتمع مجلس الادارة والتوجيه، بمبادرة من رئيسه الذي يستدعيه مرتين (٢) في السنة على الأقل في دورتين عاديتين وذلك خلال الفصلين الثلاثين الثالث والرابع من السنة المدنية وترسل الاستدعاءات الفردية مضمنة جدول الاعمال الى اعضاء مجلس الادارة والتوجيه خمسة عشر (١٥) يوما على الأقل قبل تاريخ الاجتماع . ويمكن تخفيض هذه المدة بالنسبة للجسبات الاستثنائية .

يمكن لمجلس الادارة والتوجيه ان يعقد في جلسة استثنائية بمبادرة من رئيسه أو بناء على طلب اغلبية اعضاء المجلس أو بناء على طلب المدير العام .

يحضر المدير العام اجتماعات مجلس الادارة والتوجيه ويتولى الأمانة .

المادة ٢١ - لا تصح مداوات مجلس الادارة والتوجيه الا اذا حضر الاجتماع ثلثا الاعضاء على الأقل .

وان لم يتم النصاب ، يتم اجتماع مجلس الادارة والتوجيه من جديد بعد خمسة عشر (١٥) يوما ويومئذ تصح مداواته مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين .

تتخذ قرارات مجلس الادارة والتوجيه بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين .

وفي حالة تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

المادة ٢٢ - يتناول مجلس الادارة والتوجيه في ما يلي :

- برامج التكوين ، الانشاء ، والتغيير ، والغاء فروع التخصص ،
- برمجة التداريب العملية ،
- برامج البحث التطبيقي في حقل الصناعة الثقيلة ،
- تقويم التكوين المنوح ،
- النسبة المئوية لتعيين كل دفعة تخرج ،
- مشروع ميزانية المعهد للتسيير والتجهيز ،
- تخصيص الدخل والانتاج والمساعدات المالية ،

- مشاريع التملك والتصرف ، وتبادل المباني ، وقبول المنح ،
- قبول الهبات والوصايا لفائدة المعهد .

المادة ٢٣ - تخضع قرارات مجلس الادارة والتوجيه لمصادقة وزير الصناعة الثقيلة ووزير التعليم والبحث العلمي وتصبح نافذة المفعول بعد ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ احالة المحضر على الوزيرين المذكورين اعلاه ، مالم يعارضها صراحة خلال تلك المدة .

تر . نسخة عن مداولة المجلس لكل عضو من اعضاء مجلس الادارة والتوجيه .

المادة ٢٤ - يتألف مجلس الادارة كالاتي :
- المدير العام للمعهد ، رئيسا ،
- مسؤولو الاقسام الادارية والتربوية بالمعهد ،

- ممثل المدرسين يعينه المجلس النقابي ،
- ممثل عن موظفي الادارة يعينه المجلس النقابي ،

- ممثلان لطلاب المعهد ، الاول ينتخبه الطلاب المهندسون ، والثاني ينتخبه الطلاب التقنيون السامون .

المادة ٢٥ - تدوم عضوية اعضاء مجلس الادارة الذين يعينهم المجلس النقابي أو ينتخبهم الطلاب ، سنة واحدة وفي حالة انقطاع عضوية أي واحد من هؤلاء يخلفه العضو الجديد المعين أو المنتخب حتى تنتهي تلك العضوية .

المادة ٢٦ - يجتمع مجلس الادارة في جلسة عادية مرة واحدة في الأسبوع .

ويمكن ان يجتمع في جلسة استثنائية باستدعاء من رئيسه .

وهو مكلف بدراسة التدابير التي ينبغي اتخاذها والتي تهم :

- التسيير الاداري والمالي للمعهد ،
- تنظيم الدراسات والتداريب العملية ،
- الطرق التربوية ،
- برامج التعليم ،
- البحث العلمي والتقني المطبق على قطاع الصناعة الثقيلة والمتصل بهدف التكوين المنوح في المعهد ،
- تقويم التكوين المنوح في المعهد .

الباب الخامس التنظيم المالي

المادة ٢٧ - يخضع المعهد للقواعد المالية والحسابية التي تسري على المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري التابعة للدولة .

المادة ٢٨ - تشتمل ميزانية المعهد على باب للايرادات وباب للنفقات .

تشتمل الايرادات على :
- اعانات التجهيز والتسيير التي تخصصها

الدولة أو الجماعات أو المؤسسات أو الهيئات العمومية ،

- حصيلة إيرادات الخدمات المقدمة ،

- الهبات والوصايا ،

- الموارد المختلفة المتصلة بنشاط المعهد ،

وتشتمل النفقات على :

- نفقات التسيير بما في ذلك المنح والرواتب

المسبقة للطلاب والتعويضات ومصاريف التمرين والرحلات الدراسية ،

- نفقات التجهيز والدراسة والبحث ، وبصفة

عامة جميع المصاريف الضرورية لتحقيق أهداف المعهد ،

- أجور المستخدمين الدائمين والذوقتين .

المادة ٢٩ - يعد المدير العام ميزانية المعهد

لسنة واحدة ابتداء من أول يناير ويحيلها على مجلس الإدارة للمداولة في شأنها .

ثم تحال قبل ٣٠ مارس من السنة الستى

تسبق سنتها المالية على وزير الوصاية الذى يتولى

احالتها بدوره على وزير المالية . ويصادق عليها ويبيت فيها بقرار مشترك بين وزير الصناعة الثقيلة ووزير المالية .

وإذا عارض الوزيرين مشروع الميزانية يقترح

مجلس الإدارة مشروعاً جديداً خلال ٣٠ يوما من تاريخ تبليغ المعارضة . ويجب أن يصدر قرار

المصادقة بعد ٣٠ يوما من إحالة المشروع الجديد مالم تكن من أحد الوزيرين معارضة جديدة .

ولذا لم يتخذ أى قرار فى بداية السنة المالية

جاز للمدير العام للمعهد أن يصرف النفقات

الضرورية فى حدود الاعتمادات المقررة فى ميزانية السنة المالية السابقة .

المادة ٣٠ - يعد المدير العام للمعهد آمرا

بالصرف ، وهو بهذه الصفة ، يتولى مباشرة صرف ودفع النفقات فى حدود الاعتمادات التى تضمنتها

الميزانية كما يتولى تحرير الوثائق التى تثبت المداخل

المادة ٣١ - تضبط حسابات المعهد وفق

قواعد المحاسبة العامة .

المادة ٣٢ - تنفذ العمليات الحسابية للمعهد

من طرف عون محاسب يعين بقرار من وزير المالية بعد استشارة سلطة الوصاية .

المادة ٣٣ - يعين مراقب مالى بقرار من وزير

المالية ليكون عضواً فى مجلس الإدارة والتوجيه بصوت استشاري ، وتعهد اليه مراقبة المعهد

وفق الشروط التى نصت عليها التدابير المتعلقة بالمراقبة المالية للمكاتب والمؤسسات العمومية

التابعة للدولة والتى تتمتع بالاستقلال المالى .

الباب السادس

احكام مختلفة

المادة ٤٣ - لا يتسنى إلغاء المعهد أو تصفيته

أو ايلولة امواله الا بنص مماثل للنص الذى أنشأه .

المادة ٣٥ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٣٠ ذى الحجة عام ١٤٠٠

الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٠ .

مرسوم رقم ٨١ — ١٢٢ مؤرخ في ١٠ شعبان عام ١٤٠١ الموافق ١٣ يونيو سنة ١٩٨١ يتضمن اعادة تنظيم الدراسة في المعهد التكنولوجي الفلاحي^(١)

ان رئيس الجمهورية ،

— بناء على تقرير وزير الفلاحة والثروة الزراعية ،
— وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ — ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي العام للتوظيف العمومية ، المعدل والمتمم ،
— وبمقتضى الأمر رقم ٦٩ — ٨٢ المؤرخ في ٤ شعبان عام ١٣٨٩ الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء المعهد التكنولوجي الفلاحي ،
— وبمقتضى الأمر رقم ٦٩ — ١٠٦ المؤرخ في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء المعاهد التكنولوجية ، المعدل ،

— وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٧١ — ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تحديد شروط منح الرواتب المسبقة ورواتب التمرين ،
— وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٧١ — ١٤٠ المؤرخ في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٧١ والمتضمن نظام الدروس في المعهد التكنولوجي الفلاحي ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى — يتم القبول في المعهد التكنولوجي الفلاحي بمستغانم بناء على الشهادة أو المسابقة .

المادة ٢ — يقبل بناء على الشهادة في السنة الاولى بالمعهد التكنولوجي الفلاحي ، المترشحين الحاصلون على شهادة البكالوريا (الفرع العلمي والتقني والرياضي) أو على شهادة معادلة لها ، الذين لا تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة .

المادة ٣ — يقبل في مسابقة الدخول للسنة الاولى من المعهد التكنولوجي الفلاحي :

(أ) المترشحون الحاصلون على شهادة إنهاء دراسة السنة الثالثة الثانوية فرع العلوم أو الرياضيات التقنية ، البالغون من العمر ١٧ سنة على الأقل و ٢٥ سنة على الأكثر في أول يناير من سنة المسابقة ،

(ب) المترشحون البالغون من العمر ٣٥ سنة على الأكثر الذين لهم صفة تقني في الفلاحة ،

(ج) المترشحون البالغون ٣٥ سنة على الأكثر المتخرجون من المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي .

المادة ٤ — يحدد وزير الفلاحة والثروة الزراعية كليات إجراء المسابقة بقرار .

المادة ٥ — تعد قائمة المترشحين المقبولين في مسابقة الدخول للمعهد التكنولوجي حسب ترتيب الاستحقاق لجنة تتكون من :

— المدير العام للتكوين والادارة العامة في وزارة الفلاحة أو ممثله ، رئيسا ،
— المدير العام للدراسات والتخطيط في وزارة الفلاحة والثروة الزراعية أو ممثله ،
— المدير العام للمعهد التكنولوجي الفلاحي بمستغانم ،
— المدير العام للمركز الوطني البيداغوجي الفلاحي ،
— ممثل عن المديرية العامة للتوظيف العمومية (رئاسة الجمهورية) .
— ممثل وزارة التعليم والبحث العلمي .

المادة ٦ — يضبط وزير الفلاحة والثروة الزراعية قائمة الطلبة الناجحين وتعلق في محلات المصالح الخارجية لوزارة الفلاحة والثروة الزراعية وفي محلات المعهد نفسه .

المادة ٧ — يجب على الطلبة المهندسين المقبولين في المعهد أن يوقعوا التزاما بالعمل مدته الكاملة عشر سنوات طبقا لاحكام الأمر رقم ٦٩ — ١٠٦ المؤرخ في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ المذكور أعلاه .

تسوى حالة فسخ عقد الدراسة أو العمل طبقا لاحكام المادة ١٢ من الأمر رقم ٦٩ — ١٠٦ المؤرخ في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ المذكور أعلاه .

المادة ٨ — نظام الدراسة داخلي ماعدا الاستثناء الوارد في النظام الداخلي . على الطلبة المهندسين أن يتزودوا بالادوات الفردية اللازمة لدراساتهم ويسهموا في مصاريف الأيواء والاطعام .

المادة ٩ — يضبط وزير الفلاحة والثروة الزراعية قائمة التخصصات التي يعدلها المعهد ، بقرار وذلك حسب الاحتياج للاطارات ، المسجل في المخطط الوطني للتنمية .

المادة ١٠ — يستغرق التكوين حلقة مدتها ثمانية سداسيات (٨) :

(أ) تخصص السداسيات الستة الأولى المسماة « الجذع المشترك » لتجانس المستوى واكتساب المعارف العلمية والتقنية اللازمة للشروع في التخصص عن طريق دروس نظرية وأعمال تطبيقية وتدريب ،

(ب) يخصص السداسيان الاخيران المسميان « التخصص » لاكتساب التقنيات الفلاحية المطبقة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

المادة ١١ — تشتمل كل سنة تكوين في المعهد على فترة دراسية مدتها سداسيان وعطلة سنوية ماثلة للعطلة الجامعية .

المادة ١٢ — لا يقبل تكرار السنة الا برخصة يمنحها وزير الفلاحة والثروة الزراعية في حالات القوة القاهرة .

يخضع الطلبة المهندسون في مجال الانضباط للنظام الداخلي للمعهد .

المادة ١٣ — تخضع السنوات الدراسية الاربع في المعهد للتقولوجى الفلاحى لنظام المراقبة المستمرة لمعارف الطلبة المهندسين واستعداداتهم .

يتم التوجيه نحو تخصص ما على أساس التقييمات الدورية للنتائج السداسية وتقدم الطلبة المهندسين .

المادة ١٤ — يستفيد الطلبة المهندسون رواتب مسبقة ، طبقا للمادة ٤ من الامر رقم ٦٩ — ٨٢ المؤرخ في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٩ المشار اليه أعلاه .

المادة ١٥ — يجرى في نهاية السنة الرابعة امتحان نهائى على الطلبة المهندسين يشمل عمل السداسيات الثمانية تبعا لتسلسل دراسة كل طالب مهندس .

يتوج التكوين المقدم في المعهد التقنولوجى الفلاحى بمنح شهادة ، طبقا للمادة ٣ من الامر رقم ٦٩ — ٨٢ المؤرخ في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٩ المشار اليه أعلاه .

وتسلم هذه الشهادة بناء على العمل الذى قام به كل طالب مهندس خلال دورة التكوين الكاملة وفي الامتحان النهائى .

يضبط وزير الفلاحة والثروة الزراعية تنظيم هذا التقييم النهائى واجراءه وكيفياته .

المادة ١٦ — يحمل الطلبة المهندسون الحاصلون على الشهادة ، صفة مهندس في الزراعة التطبيقية . يسلم الشهادة وزير الفلاحة والثروة الزراعية .

المادة ١٧ — يعين المهندسون اثار انتهاء الدراسة لدى المصالح المستعملة طبقا لمخطط الاستخدام الذى يعده وزير الفلاحة والثروة الزراعية .

المادة ١٨ — يرتب الطلبة المهندسون الذين يتابعون دورة التكوين كلها ولم ينجحوا في الامتحان النهائى ، في السلك الذى يليه مباشرة سلك المهندسين .

المادة ١٩ — يلغى المرسوم رقم ٧١ — ١٤٠ المؤرخ في ٢٦ مايو سنة ١٩٧١ والمتضمن نظام الدروس في المعهد التقنولوجى الفلاحى ، المشار اليه أعلاه .

المادة ٢٠ — ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٠ شعبان عام ١٤٠١ الموافق ١٣ يونيو سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ — ١٦٧ مؤرخ في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٨١ يتضمن انشاء المعهد الوطنى للموارد المائية (١)

ان رئيس الجمهورية ،

— بناء على تقرير وزير الرى ،

— وبناء على الدستور ، لا سيما المادتان ١١١ — ١٠ و ١٥٢ منه ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ — ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات المحاسين ومسؤولياتهم ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ — ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسين العموميين

يرسم ما يلى :

الباب الأول

التسمية — الشخصية — المقر

المادة الأولى — تنشأ تحت اسم « المعهد الوطنى للموارد المائية » والمشار اليه في هذا النص باسم « المعهد » ، مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى واختصاص علمى وتقنى ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى .

المادة ٢ — يكون مقر المعهد في مدينة الجزائر . ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى ، بموجب مرسوم يصدر بناء على اقتراح من سلطة الوصاية .

المادة ٣ — يتم انشاء الفروع أو المصالح الجهوية التابعة للمعهد ، بقرار يصدر عن السلطة الوصية ، بناء على اقتراح المدير العام للمعهد .

الباب الثانى

الموضوع — الهدف — الوسائل

المادة ٤ — يكلف المعهد بمهمة أساسية تتمثل في تطبيق

برامج جرد الموارد المائية والأراضي القابلة للرى في البلاد ، وذلك وفقا لاهداف المخطط الوطني للتنمية وتبعاً للشروط التي تحددها السلطة الوصية .

المادة ٥ — يعد المعهد ويضبط باستمرار كل المعطيات الضرورية لوضع مخططات وبرامج تعبئة الموارد المائية واستعمالها وحفظها .

ويعالج ويعد محفوظات لجميع لنوع الاعلام المتعلقة بالموارد المائية والأراضي القابلة للرى في البلاد ، وترسل اليه كل وثيقة أو مشروع يتصلان بتلك الموارد .

وتجرى الدراسات ، في جميع الاشغال التي تستعين بالتصوير المسامي الضوئي ، بالتنسيق مع المعهد الوطني لرسم الخرائط ، المكلف باقامة التجهيز الملائم لذلك .

المادة ٦ — يكلف المعهد ، في ميدان المياه الجوفية ، بما يأتي :

- يخصص موارد المياه الجوفية في البلاد ،
- يصمم ويركب ويسير شبكات مراقبة طبقات المياه الجوفية ،
- يضع الخرائط الخاصة بعلم البنايع والموارد الجوفية على أساس ماهية المخططات أو الوثائق التي يقدمها المعهد الوطني لرسم الخرائط ، بمعونة طرق التصوير المسامي الضوئي أو أي طريقة أخرى ،
- يضبط حصيلة موارد المياه الجوفية باستمرارية ومدى استخدامها ،
- يسهر على حفظ موارد المياه الجوفية كيفاً وكماً .

المادة ٧ — يكلف المعهد ، في ميدان المياه السطحية ، بما يأتي :

- يصمم ويركب ويسير الشبكة الوطنية لعلم المناخ المائي المخصصة لاعداد الحصيلة الوطنية للمياه ،
- يعالج معطيات علم المناخ المائي ، ويصوغها ويديرها في محفوظات وينشرها ،
- يقوم بالدراسات المنهجية العامة فيما يتعلق بانظمة علم المناخ المائي قصد جرد موارد المياه السطحية ،
- يقوم بالدراسات الخاصة بعلم المياه المرتبطة بأجهزة تعبئة موارد المياه السطحية ،
- يدرس الظواهر المائية في الاحواض التجريبية ، كالانجراف والسيلان والتسرب وتبخّر المياه ،
- يقيم شبكة تراقب توقع الفيضانات ويسيرها .

المادة ٨ — يكلف المعهد ، في ميدان الرى وتصريف المياه ، بما يأتي :

- يعد جرداً بـموارد الاراضي المخصصة للاستصلاح عن طريق الرى وتصريف المياه ،
- يحدد ويرسم بالاتصال مع المعهد الوطني لرسم الخرائط المميزات الخاصة بالقوة المائية للاراضي القابلة للرى ،
- يدرس قابلية الاراضي المسقية للزراعة ،
- يدرس الاحتياج الى المياه الزراعية ومقاييس الرى وتصريف المياه المخصصة لاعداد مشاريع اجهزة الرى وتصريف المياه ،
- يدرس تطور ملوحة الاراضي والطبقات السطحية في المساحات المسقية ، ويوفر العناصر المتعلقة بحمايتها ووقايتها .

المادة ٩ — يجهز المعهد ، في اطار الصلاحيات المسندة اليه عملاً بالمواد السابقة الذكر ، بالوسائل المادية للتدخل ومختبرات التحاليل ومحطات التجريب ، ويتولى تسييرها .

المادة ١٠ — تكلف مختبرات المعهد ، في ميدان المياه ، بما يأتي :

- تلبى الاحتياجات ، في مجال التحاليل الكيميائية والاحيائية والجراثومية ،
- تطور برنامج دراسة التلوث وتراقبه ،
- تشارك في اعداد المعطيات التقنية الضرورية لتحديد مقاييس صلاحية المياه للشرب ،
- تشارك في وضع المعطيات التقنية الضرورية لاعداد مشاريع معالجة المياه وتنقيتها .

المادة ١١ — تكلف مختبرات المعهد ، في ميدان الاراضي ، بتوفير الاحتياجات في ميدان التحاليل الكيميائية والفيزيائية .

المادة ١٢ — يساعد المعهد ، بالاتصال مع السلطة الوصية ، في تنظيم وانجاز برامج البحث التطبيقي الذي يرجع الى ميادين نشاطه وتطور موارد المياه غير المصطلح عليها ، ولا سيما متابعة تطور تقنيات تحلية مياه البحر .

المادة ١٣ — يختص المعهد ، بعد موافقة السلطة الوصية وفي اطار التنظيم الجاري به العمل ، بما يأتي :

- يبرم أي صفقة أو اتفاقية تتعلق ببرامج أعماله مع الهيئات الوطنية أو الاجنبية ،
- يقترح تخصيص منح التكوين والبحث ، وتنظيم دورات تحسين المستوى ، المرتبطة بأعماله .

الباب الثالث

الإدارة — العمل

الفصل الأول

إدارة المعهد

المادة ١٤ — يعين المدير العام للمعهد بمرسوم ، بناء على اقتراح السلطة الوصية . وتنبى مهامه على الشكل نفسه .

المادة ١٥ — يساعد المدير العام للمعهد في مهمته ، مدير عام مساعد ومديرو أقسام ، يعينون بناء على اقتراحه ، بقرار من السلطة الوصية . وتنبى مهامهم على الشكل نفسه .

المادة ١٦ — يمارس المدير العام مهمته ، في إطار توجيهات السلطة الوصية .

ويتمتع بمطلق الصلاحية اللازمة لعمل المعهد ، ومن ذلك :

— يمثل المعهد لدى القضاء وفي جميع أعمال الحياة المدنية ،

— يمارس السلطة السلمية على موظفي المعهد . وهو يعين ويعزل الاعوان الموضوعين تحت سلطته في إطار أحكام القانون الاساسي والتنظيمي ، ما عدا الاعوان الذين تعينهم السلطة الوصية .

المادة ١٧ — يكون المدير العام أمر بصرف ميزانية المعهد ، حسب الشروط المحددة في التنظيم الجاري به العمل . وبهذه الصفة :

— يعد الميزانية ، ويخصص نفقات سير المعهد وتجهيزه ويأمر بصرفها ،

— يبرم جميع الصفقات والعقود والاتفاقيات التي ترتبط ببرنامج أعماله ،

— يستطيع تفويض حقه في الامضاء إلى مساعديه الرئيسيين في حدود اختصاصاتهم .

الفصل الثاني

الوصاية والمراقبة

المادة ١٨ — يمارس الوزير المكلف بالرى الوصاية على المعهد ، وله سلطات توجيه المعهد ومراقبته .

المادة ١٩ — يرفع المدير العام للمعهد الى سلطة الوصاية ، ما يأتي للمطابقة عليها :

— القوانين الاساسية للموظفين ،

— الهيكل التنظيمي ،

— النظام الداخلي ،

— برامج الاستثمار السنوي والمتعدد السنوات ،

— الحسابات المالية لنهاية السنة المالية ،

— التقارير الدورية عن الاعمال ،

— طلبات الاذن بالاقتراض ،

— قبول الهبات والوصايا ،

— تسلم المساهمات المالية أو التخلي عنها ،

— شراء العقارات وبيعها .

الفصل الثالث

المجلس العلمي والتقني

المادة ٢٠ — يعتمد المعهد على هيئة توجيهية تسمى « المجلس العلمي والتقني » وتكلف بالتداول فيما يأتي :

— التنظيم ،

— العمل ،

— النظام الداخلي ،

— برامج الاستشارات السنوية والمتعددة السنوات ،

— تقدير الوسائل والثداير الكفيلة بتمكين المعهد من

تلبية احتياجات البلاد في مجال التعرف على موارد المياه

والاراضي القابلة للسقي ،

— تحديد مواضيع البحث المرتبطة بميادين عمله .

المادة ٢١ — يتألف المجلس العلمي والتقني من :

— ممثل للوزارة الوصية ، رئيسا ،

— ممثل وزارة الدفاع الوطني ،

— ممثل وزارة الداخلية ،

— ممثل وزارة الفلاحة والثورة الزراعية ،

— ممثل وزارة المالية ،

— ممثل وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ،

— ممثل وزارة التعليم والبحث العلمي ،

— ممثل وزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية ،

— ممثل وزارة النقل ،

— ممثل وزارة الاسكان والتعمير ،

— ممثل وزارة الصحة ،

— ممثل كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي .

ويتولى المدير العام للمعهد أمانة المجلس العلمي والتقني .

المادة ٢٢ — يمكن أن يستعين المجلس العلمي والتقني بأى شخص يرى فائدة في الاستعانة به ، ولا سيما ممثلون آخرون للوزارات والهيئات التي تعنيها أعمال المعهد .

المادة ٢٣ — يعقد المجلس العلمي والتقني دورة عادية في السنة ، بناء على استدعاء من رئيسه ، الذي يضع جدول أعمال الاجتماع ، باقتراح من المدير العام للمعهد .

ويمكن أن يعقد دورة استثنائية بناء على طلب من رئيسه ، أو المدير العام للمعهد أو ثلث أعضائه .

المادة ٢٤ — لا يمكن أن يتداول المجلس العلمي والتقني إلا إذا حضر الاجتماع نصف أعضائه ، وإذا لم يكتمل النصاب ، يجتمع المجلس من جديد في غضون الأيام الثمانية الموالية لتاريخ الاجتماع المعين سابقا . وتكون مداولاته صحيحة في هذه الحالة الأخيرة كيفما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

المادة ٢٥ — تتخذ قرارات مداولات المجلس العلمي والتقني بالأغلبية البسيطة لأعضائه . وفي حالة تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

وتدرج نتائج المداولات في محاضر مدونة في سجل خاص ، يحفظ في مقر المعهد ، ويوقعها الرئيس وأعضاء المجلس .

ترفع نتائج المداولات الى السلطة الوصية للمصادقة عليها ، خلال ٨ أيام من تاريخ قرارها .

الباب الرابع أحكام مالية

المادة ٢٦ — تمسك حسابات المعهد وفقا لقواعد المحاسبة العمومية

المادة ٢٧ — يخضع المعهد للمراقبة المالية التابعة للدولة . وتعين وزارة المالية لهذا الغرض ، مراقبا ماليا لدى المعهد .

المادة ٢٨ — يتولى عون محاسب ، يعينه وزير المالية ، مسك الكتابات المحاسبية وإدارة النقود ويمارس وظيفته وفقا للتنظيم الجاري به العمل .

المادة ٢٩ — تشتمل ميزانية المعهد على ما يأتي :

الإيرادات :

— اعانات الدولة والجماعات أو الهيئات العمومية أو الخاصة ،

— الهبات والوصايا ،

— الاتاوى أو الاجور المدفوعة عن دراسات المعهد وأشغاله أو الخدمات التي يقوم بها لفائدة جماعة أو فرد ،

— الإيرادات الأخرى الناتجة عن الأعمال المرتبطة بهدفه .

النفقات :

— مصاريف عمل المعهد ،

— مصاريف الاستثمار .

المادة ٣٠ — ترفع ميزانية المعهد ، التي يعدها المدير العام ، إلى الوزير الوصي ووزير المالية ، للمصادقة عليها .

وإذا لم يصادق على الميزانية في بداية السنة المالية ، يجوز للمدير العام أن يخصص كل شهر النفقات الضرورية لعمل المعهد خلال الفصل الأول من السنة ، وذلك في حدود جزء واحد من اثني عشر من اعتمادات ميزانية السنة السابقة .

الباب الخامس أحكام انتقالية

المادة ٣١ — يحول الى المعهد ، الموظفون الذين تسيروهم ادارة الرى وجميع الاموال المنقولة تسيروهم ادارة الرى وجميع الاموال المنقولة والعقارية والحقوق والالتزامات الموجودة في حوزة هذه الادارة ، التي كانت مخصصة في السابق لانجاز المهام التي تسند الى المعهد بهذا المرسوم .

توضح كيفيات هذا التحويل ، عند الحاجة ، بقرار مشترك بين الوزير الوصي ووزير المالية .

المادة ٣٢ — يبقى الموظفون التابعون لمختلف الاصناف والمحولون الى المعهد ، خاضعين لاحكام القانون الاساسي والتنظيمي الذي يسرى مفعوله عليهم حتى صدور نصوص تحدد شروط الادماج في اطار القانون الاساسي لموظفي المعهد .

الباب السادس أحكام مختلفة

المادة ٣٣ — توضح أحكام هذا المرسوم ، عند الحاجة ، بنصوص لاحقة ، لا سيما ما يتعلق منها بتنظيم المعهد وعمله .

المادة ٣٤ — لا يمكن تعديل القانون الاساسي للمعهد ولا حله وتصفيته وأيلولة أمواله ، الا بمرسوم .

المادة ٣٥ — ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٣ رمضان عام ١٤٠١ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ — ١٨٧ مؤرخ في ٨ شوال عام ١٤٠١
الموافق ٨ غشت سنة ١٩٨١ يتضمن انشاء معاهد
تقنولوجية للتربية^(١)

الولاية	المعاهد المنشأة
أدرار	المعهد التقنولوجي للتربية في أدرار
بسكرة	المعهد التقنولوجي للتربية في بسكرة
البويرة	المعهد التقنولوجي للتربية في البويرة
الجللفة	المعهد التقنولوجي للتربية في الجللفة
الاعواط	المعهد التقنولوجي للتربية في الاعواط
المسيلة	المعهد التقنولوجي للتربية في بوسعادة (المسيلة)
تبسة	المعهد التقنولوجي للتربية في تبسة

مرسوم رقم ٨١ — ٢٣٥ مؤرخ في ٢٩ شوال عام
١٤٠١ الموافق ٢٩ غشت سنة ١٩٨١ يتضمن انشاء
المعهد الوطني للعمل^(١)

ان رئيس الجمهورية ،
— بناء على تقرير وزير العمل والتكوين المهني ،
— وبناء على الدستور ، لا سيما المادتان ١١١ — ١٠
و ١٥٢ منه ،
— وبمقتضى الامر رقم ٦٦ — ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر
عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون
الاساسي العام للتوظيف العمومية ، المعدل والمتمم بما فيه
النصوص المتخذة لتطبيقه ،
— وبمقتضى الامر رقم ٧١ — ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال
عام ١٣٩١ الموافق ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن
تحديد الشروط المتعلقة بتخصيص المنح الدراسية والمرتبات
المسبقة ورواتب التمرين ،
— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ — ٢٥٩ المؤرخ في ١٨

ان رئيس الجمهورية ،

— بناء على تقرير وزير التربية والتعليم الاساسي ،
— وبناء على الدستور ، لا سيما المادتان ١١١ — ١٠
و ١٥٢ منه ،

— وبمقتضى الامر رقم ٦٩ — ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال
عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر ١٩٦٩ والمتضمن انشاء
المعاهد التقنولوجية ،

— وبمقتضى الامر رقم ٧٦ — ٣٥ المؤرخ في ١٦ ربيع
الثاني عام ١٣٩٦ الموافق ١٦ أبريل سنة ١٩٧٦ والمتضمن
تنظيم التربية والتكوين ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ — ١١٥ المؤرخ في ٢٩
جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق أول غشت سنة ١٩٧٠
والمتضمن انشاء المعاهد التقنولوجية للتربية ،

— وبعد الاطلاع على الامر رقم ٨٠ — ١٧٥ المؤرخ في ٣
رمضان عام ١٤٠٠ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٨٠ والمتضمن
تعديل هياكل الحكومة ،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى — تنشأ ابتداء من الموسم الدراسي ١٩٨٠
— ١٩٨١ ، المعاهد التقنولوجية للتربية المذكورة في الملحق
المرفق بهذا المرسوم .

المادة ٢ — تتمتع هذه المعاهد بالشخصية المدنية
والاستقلال المالي وتخضع لقواعد المحاسبية والادارية المعمول بها
في مؤسسات التكوين العمومية التابعة لوزارة التربية والتعليم
الاساسي .

المادة ٣ — يكلف وزير التربية والتعليم الاساسي ووزير
المالية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٨ شوال عام ١٤٠١ الموافق ٨ غشت
سنة ١٩٨١ .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٢ في ١١/٨/١٩٨١

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٣٥ في ١/١٠/١٩٨١

جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين ،
— ويمقتضى المرسوم رقم ٦٥ — ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين .
— ويمقتضى المرسوم رقم ٦٩ — ٥٢ المؤرخ في ٢٥ صفر عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ مايو سنة ١٩٦٩ والمتضمن التدابير المخصصة لتسيير التكوين والاتقان للموظفين وأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية ،
— ويمقتضى المرسوم رقم ٧٥ — ١٣٢ المؤرخ في ٨ ذى القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٥ والمتضمن القانون الاساسى الخاص للتقنيين الاجتماعيين في العمل والشؤون الاجتماعية ،
— ويمقتضى المرسوم رقم ٧٨ — ١٥٢ المؤرخ في ١١ رجب عام ١٣٩٨ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧٨ والمتضمن القانون الاساسى الخاص بالمفتشين الرئيسيين في العمل ،

يرسم ما يلى :

الباب الأول

التسمية — الشخصية — المقر

المادة الأولى — تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى وشخصية مدنية واستقلال مالى ، تسمى « المعهد الوطنى للعمل » .

يخضع المعهد الوطنى للعمل تحت وصاية وزير العمل والتكوين المهنى .

ويشار اليه فى صلب النص باسم « المعهد » .

المادة ٢ — يكون مقر المعهد بدارية — ولاية الجزائر . ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم .

المادة ٣ — يمكن انشاء فروع للمعهد فى أى مكان من التراب الوطنى ، بقرار وزارى مشترك بين وزير العمل والتكوين المهنى ووزير المالية .

الباب الثانى

المهدف

المادة ٤ — يهدف المعهد الى ما يأتى :

— القيام بالتكوين العام والتخصصى للتقنيين الاجتماعيين وتنظيم تداريب فى التكوين العملى والتكميلى لاعوان ينتمون لاسلاك أخرى تابعة لوزارة العمل والتكوين المهنى ، وذلك فى اطار أحكام القوانين الاساسية التى يخضعون لها ،

— تنظيم دورات لتحسين المستوى وتحديد التكوين تخصص لتنمية المعارف التقنية لدى الموظفين التابعين لوزارة العمل والتكوين المهنى ،
— انجاز أشغال الدراسات والبحث التطبيقى الداخلة فى ميادين نشاط وزارة العمل والتكوين المهنى بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية ، واستغلال نتائجها ، ونشرها وتوزيعها عند الاقتضاء ، طبقا للتنظيم الجارى به العمل ،
— الاسهام فى تطبيق مخطط تعريب الاعوان التابعين لوزارة العمل والتكوين المهنى .

المادة ٥ — يتولى المعهد ، فى اطار المهمة المسندة اليه طبقا للمادة ٤ السابقة ، ما يأتى :

— جمع الوثائق الضرورية لاعماله ،
— تنظيم الملتقيات ذات الطابع التقنى والعلمى ، التى ترتبط بهدفه ، وانشاء العلاقات مع الهيئات التى لها الاختصاص نفسه قصد القيام بأى تبادل يتناول على وجه الخصوص الوثائق والمعلومات التى تسهم فى تطويره .

الباب الثالث

تنظيم التكوين

المادة ٦ — تحدد شروط الالتحاق بالمعهد وتنظيم التكوين فيه ومحتوى برامج ، بقرار مشترك بين وزير العمل والتكوين المهنى ، والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية ، فى اطار الاحكام الاساسية التى يخضع لها الموظفون التابعون لوزارة العمل والتكوين المهنى .

المادة ٧ — يصدر وزير العمل والتكوين المهنى برامج الدروس والبحث بقرار .

المادة ٨ — يستفيد طلبة المعهد فى مجال الرواتب المسبقة والرواتب ، من الاحكام التنظيمية الجارى بها العمل . ويتعين عليهم ، اثر انتهاء تكوينهم ، القيام بالتزامات الخدمة الناجمة عن تعهدهم .

الباب الرابع

التنظيم الادارى

المادة ٩ — يسير المعهد مدير ، يساعده فى ذلك كاتب عام ومدير للدراسات والتداريب ومدير للبحث والوثائق . ويديره مجلس للادارة ، يزود بمجلس تربوى .

الفصل الأول

المدير

المادة ١٠ — يعين مدير المعهد بمرسوم بناء على اقتراح

وزير العمل والتكوين المهني ، وتنتهى مهامه على الشكل نفسه .

المادة ١١ — يعين الكاتب العام ومدير الدراسات والتدريب ومدير البحث والوثائق بقرار من وزير العمل والتكوين المهني ، بناء على اقتراح مدير المعهد ، وتنتهى مهامه على الشكل نفسه .

المادة ١٢ — يتولى المدير تسيير المعهد ويقوم بما يأتي :
— يمارس السلطة السلمية على جميع الموظفين ،
— يعين وينهى مهام الاعوان الموضوعين تحت سلطته ، في اطار القوانين الاساسية الخاصة والعقود التي يخضعون لها ،
— يعد مشروع الميزانية ، ويشرع في صرف النفقات ويامر بصرفها ، ويعد الحساب الاداري للمؤسسة ،
— يبرم الصفقات والعقود طبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية الجارية بها العمل ،
— يعد تقريرا سنويا عن النشاط ويرفعه الى السلطة الوصية ،
— يمثل المعهد في جميع أعمال حياته المدنية ،
— يقوم بكتابة مجلس الادارة .

الفصل الثاني مجلس الادارة

المادة ١٣ — يتألف مجلس الادارة من :
— الامين العام لوزارة العمل والتكوين المهني أو ممثله ،
رئيسا ،
— المدير المكلف بالموظفين لدى وزارة العمل والتكوين المهني ،

— ممثل السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية ،
— ممثل وزير التعليم والبحث العلمي ،
— ممثل وزير المالية ،
— ممثل وزير الداخلية ،
— مفتش رئيسي في العمل ، ينتخبه زملاؤه ،
— ممثلين ينتخبهما المعلمون ،
— ممثلين ينتخبهما الطلبة ،
يخضر مدير المعهد والعون المحاسب الاجتماعات ويتمتعان بصوت استشاري .

ويمكن لمجلس الادارة أن يستشير أى شخص كفء في المسائل المدرجة في جدول الاعمال .

المادة ١٤ — يعين أعضاء مجلس الادارة بقرار من وزير

العمل والتكوين المهني ، لمدة ٣ سنوات ، بناء على اقتراح السلطات التي يتبعونها .

وتنتهى مهام أعضاء مجلس الادارة الذين عينوا تبعا لوظائفهم أو صفتهم بانتهاء تلك الوظائف والصفات .
وفي حالة انقطاع مهمة عضو من مجلس الادارة ، يخلفه عضو جديد حتى انتهاء مدة المهمة ،

المادة ١٥ — مهام عضو مجلس الادارة مجانية ، غير أنه يمكن أن يمنح تعويضا عن التنقل طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

المادة ١٦ — يتداول مجلس الادارة ، بناء على تقرير مدير المعهد ، وفي اطار التنظيم الجارى به العمل ، في جميع المسائل التي تهم المؤسسة ، لا سيما :
— النظام الداخلي ،

— مشاريع الميزانية وحسابات المؤسسة ،

— مشاريع توسيع المؤسسة أو تهيئتها ،

— الهبات والوصايا ،

— كل المسائل التي تهم التنظيم والتكوين والبحث .

المادة ١٧ — يجتمع مجلس الادارة في دورة عادية مرة واحدة على الاقل في السنة ، بناء على استدعاء من رئيسه .
ويمكن أن يجتمع في دورة غير عادية ، بناء على دعوة من رئيسه ، أو بطلب من مدير المعهد أو من ثلثي أعضائه .
ويحدد الرئيس جدول أعمال اجتماعات مجلس الادارة ، بناء على اقتراح مدير المعهد .

ترسل الاستدعاءات مصحوبة بجدول الاعمال ، قبل عشرة أيام من التاريخ المقرر للاجتماع .

المادة ١٨ — لا تصح مداولة مجلس الادارة الا بحضور نصف أعضائه . وإذا لم يكتمل هذا النصاب امكن اجتماعه من جديد بعد مرور عشرة أيام ، وتصح مداولة المجلس مهما يكن عدد أعضائه الحاضرين .
تتخذ القرارات بالاغلبية البسيطة في سجل تعادل الاصوات ، يرجح صوت الرئيس .

تكتب المداولات في محضر ، يدرج في سجل خاص ، ويوقعه الرئيس وكاتب الجلسة ، ثم يرسل الى الوزير الوصي وأعضاء مجلس الادارة خلال الشهر الذي يلي تاريخ الاجتماع .

المادة ١٩ — تنفذ قرارات مجلس الادارة خلال ثلاثين يوما من تاريخ ارسال المحضر الى السلطة الوصية ، اذا لم تعارض ذلك صراحة .

ولا تنفذ القرارات التي تتعلق بمشاريع الميزانيات وحسابات التسيير وقبول الهبات والوصايا ، الا بعد مصادقة وزير العمل والتكوين المهني ووزير المالية عليها .

الفصل الثالث

المجلس التربوي

المادة ٢٠ — يختص المجلس التربوي المنصوص عليه في المادة ٩ أعلاه ، باعطاء مجلس الإدارة رأيه في جميع المسائل المتعلقة بالعمل التربوي في المؤسسة وعلى الخصوص فيما يأتي :

- التنظيم العام للتعليم ،
- تنظيم الدروس والتدريس ،
- الوثائق .

المادة ٢١ — يتألف المجلس التربوي من :

- مدير المعهد ، رئيسا ،
- المسؤولين المكلفين بالتربية وادارة الوثائق ،
- شخصيتين يختارهما وزير العمل والتكوين المهني ، نظرا لكفاءتهما ،
- ممثلين تنتخبهما هيئة التدريس ،
- ممثلين ينتخبهما الطلبة .

المادة ٢٢ — يمكن المجلس التربوي أن يدعو أى شخص اختصاصي في التكوين ، للاستماع الى رأيه .

المادة ٢٣ — يعين أعضاء المجلس التربوي لمدة سنتين ، بقرار من وزير العمل والتكوين المهني بناء على اقتراح السلطات التابعة لها .
وتنهي مهام أعضاء المجلس التربوي المعينين تبعا لوظائفهم أو صفاتهم ، بانتهاء تلك الوظائف أو الصفات .
وفي حالة انقطاع مهمة عضو من المجلس التربوي ، يخلفه عضو جديد حتى انتهاء مدة المهمة .

المادة ٢٤ — يجتمع المجلس التربوي ، مرة واحدة على الأقل كل نصف سنة ، بناء على استدعاء من رئيسه .
وترسل الاستدعاءات ، مصحوبة بجدول الاعمال الذي يحدده الرئيس ، الى أعضاء المجلس قبل ١٠ أيام من التاريخ المقرر للاجتماع .

المادة ٢٥ — يرسل محضر الاجتماع الى كل عضو من أعضاء المجلس التربوي وإلى رئيس مجلس الادارة في ظرف لا يتعدى ثلاثين يوما من تاريخ الاجتماع .

الباب الخامس

أحكام مالية

المادة ٢٦ — تشتمل ميزانية المعهد على باب للموارد وباب للمصاريف .

يتضمن باب الموارد :

- اعانات التسيير والتجهيز التي تمنحها الدولة ،
- حصيلة إيرادات النظام الداخلي ،
- الهبات والوصايا التي تمنح وتقبل في اطار التنظيم الجاري به العمل ،
- المداخل المختلفة المرتبطة بنشاط المؤسسة .

ويتضمن باب المصاريف نفقات التسيير والتجهيز وجميع النفقات الضرورية لتحقيق أهداف المعهد وحماية أملاكه .

المادة ٢٧ — يرفع مشروع الميزانية بعد أن يعده المدير ، إلى مجلس الادارة لمناقشته . ثم يرفع الى الوزير الوصي للمصادقة عليه ، وبعد ذلك يحال للغرض نفسه ، على وزير المالية طبقا للاجراءات التنظيمية الجاري بها العمل .
وترسل نسخة من مشروع الميزانية الى المراقب المالي للمعهد بمجرد أن يقره مجلس الادارة .

المادة ٢٨ — يشرع مدير المعهد في النفقات ويأمر بصرفها ، ويضع أوامر القبض في حدود الاعتمادات المحددة لكل سنة مالية .

ويمكن أن يفوض امضاءه على مسؤوليته لهذا الغرض ، الى عون واحد أو أكثر .

المادة ٢٩ — يمسك المحاسبة ويدير الصندوق عون محاسب ، يخضع لاحكام التنظيمية الجاري بها العمل .

المادة ٣٠ — يرفع مدير المعهد ، حساب التسيير الذي يعده العون المحاسب ، الى مجلس الادارة ، مقرونا بتقرير يتضمن البيانات والايضاحات الضرورية للتسيير المالي في المؤسسة .

ويخضع حساب التسيير الى مصادقة الوزير الوصي ووزير المالية ويكون مرفوقا بملاحظات مجلس الادارة .

المادة ٣١ — يتولى المراقبة المالية في المعهد ، مراقب مالي يعينه وزير المالية لهذا المعهد .

الباب السادس أحكام مختلفة

المادة ٣٢ — يحدد التنظيم الداخلي للمعهد بقرار مشترك بين وزير العمل والتكوين المهني ووزير المالية .

المادة ٣٣ — يحدد النظام الداخلي للمعهد بقرار من وزير العمل والتكوين المهني .

المادة ٣٤ — ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٩ شوال عام ١٤٠١ الموافق ٢٩ غشت سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ — ٢٤٥ مؤرخ في ٦ ذي القعدة عام ١٤٠١ الموافق ٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ يتضمن القانون الاساسي النموذجي للمدرسة العليا للاساتذة^(١)

ان رئيس الجمهورية ،

— بناء على تقرير وزير التعليم البحث العلمي ،

— وبناء على الدستور ، لا سيما المادتان ١١١ — ١٠ و ١٥٢ منه ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ — ١٣٤ المؤرخ في ٢٤ ابريل سنة ١٩٦٤ المتضمن انشاء المدرسة العليا للاساتذة ،
— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ — ١٧٠ المؤرخ في أول صفر عام ١٣٨٥ الموافق أول يونيو سنة ١٩٦٥ والمتضمن التنظيم الاداري والمالي لمدرسة المعلمين العليا ،

— وبمقتضى الامر رقم ٧٠ — ٨٥ المؤرخ في ٣ شوال عام ١٣٩٠ الموافق أول ديسمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن احداث مدرسة المعلمين العليا للتعليم التقني ،

يرسم ما يلي :

الباب الأول أحكام عامة

المادة الأولى — تعد المدرسة العليا للاساتذة مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

وتوضع تحت وصاية وزارة التعليم والبحث العلمي .

المادة ٢ — يحدد مقر كل مدرسة عليا للاساتذة بمرسوم انشائها .

المادة ٣ — تتمثل مهمة المدرسة العليا للاساتذة فيما يأتي :

— تقوم تكوين اساتذة التعليم الثانوي الذين يحصلون على شهادة الليسانس في هذه المدرسة بالذات أو في أي مؤسسة أخرى للتعليم العالي ،

— تشارك في تجديد معلومات الموظفين المعلمين العاملين في مؤسسات التعليم الثانوي والتقني ، ومعاهد التكوين التابعة لوزارة التربية والتعليم الاساسي ، وفي تحسين مستواهم ،

— تتولى ترقية الموظفين المعلمين العاملين في مؤسسات التعليم الاساسي ،

— تساهم في تطوير البحث العلمي ، في الميدان التربوي خاصة قصد التحسين المستمر للبرامج والطرائق والوسائل التربوية .

الباب الثاني التنظيم الاداري

المادة ٤ — يدير المدرسة مدير ، يساعد في ذلك مجلس التنسيق والتخطيط ومجلس المحاسبة .

المادة ٥ — يحدد التنظيم الداخلي للمدرسة بقرار من الوزير الوصي .

الفصل الأول المدير

المادة ٦ — يعين المدير بمرسوم ، بناء على اقتراح من وزير التعليم والبحث العلمي وتنتهي مهامه بالشكل نفسه .

المادة ٧ — يكلف المدير بتسيير المدرسة :

— يضع مشروع الميزانية ، ويخصص المصاريف ويأمر بصرفها ،

— يبرم جميع الصفقات والعقود في اطار التنظيم الجاري به العمل ،

— يمثل المدرسة أمام العدالة وفي أعمال الحياة المدنية ،
— يمارس السلطة السلمية على جميع الموظفين ويعين الاعوان الموضوعين تحت سلطته وينهى مهامهم ، طبقا للتنظيم الجاري به العمل .

وبعد التقرير العام عن الاعمال في نهاية السنة المالية ، ويرسله الى الوزير الوصي .

المادة ٨ — يساعد المدير في مهامه نائب مدير الادارة العامة ، ونائب مدير الدراسات والتدريس ورؤساء الاقسام .

المادة ٩ — يعين نائب مدير الادارة العامة ، بقرار من الوزير الوصي ، بناء على اقتراح مدير المدرسة من بين الموظفين المصنفين في السلم ١٣ على الاقل ، الذين لهم اقدمية ٥ سنوات أو أكثر .

ويكلف بمساعدة مدير المدرسة في التسيير الاداري والمالي .
وينوب عنه في حالة غيابه .

المادة ١٠ — يعين نائب مدير الدراسات والتدريب بقرار من الوزير الوصي ، بناء على اقتراح مدير المدرسة من بين أعضاء سلك التدريس في التعليم العالي .

ويكلف بما يأتي :
— التسيير الدراسي ،

— تنظيم التعليم الخاص بشهادات التعليم والتدريب ،
— المتابعة التربوية ،
— تنسيق اعمال الاقسام .

المادة ١١ — تنشأ الاقسام عند الحاجة بقرار من وزير التعليم والبحث العلمي بناء على اقتراح من المدير .

المادة ١٢ — يعين رؤساء الاقسام بقرار من الوزير الوصي بناء على اقتراح مدير المدرسة ، من بين أعضاء سلك التدريس في التعليم العالي .

الفصل الثاني

مجلس التنسيق والتخطيط

المادة ١٣ — يكلف مجلس التنسيق والتخطيط بما يأتي :
— تقدير احتياجات مختلف المؤسسات المستخدمة اثر تبادل المعلومات ،

— الاقتراحات المتعلقة ببرمجة اعمال التكوين ،
— مشاريع تخطيط تكوين المعلمين والموظفين الاداريين والموظفين التقنيين وموظفي المصلحة ،
— اقتراحات تعيين حملة شهادات المدرسة .

المادة ١٤ — يتألف مجلس التنسيق والتخطيط من :

— ممثل لوزير التعليم والبحث العلمي ، برتبة مدير ، رئيسا ،

— ممثل لوزارة التربية والتعليم الاساسي ،
— ممثل لوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ،
— ممثل لكتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني ،
— ممثل للمديرية العامة للتوظيف العمومية ،
— ممثل لاتحادية عمال التربية والثقافة .

ويتولى كتابة المجلس مدير المدرسة العليا للاساتذة .

المادة ١٥ — تعين كل سلطة وصية اعضاء مجلس التنسيق والتخطيط الذين يمثلونها لمدة قدرها ٣ سنوات على الاقل .

المادة ١٦ — يجتمع مجلس التنسيق والتخطيط في جلسة عادية مرتين على الاقل في السنة بدعوة من رئيسه .
يمكن ان يجتمع في جلسة غير عادية بدعوة من رئيسه بناء على اقتراح مدير المدرسة أو على طلب الاغلبية البسيطة لاعضاءه ، وترسل الاستدعاءات مشفوعة بمجدول الاعمال ، الى اعضاء مجلس التنسيق والتخطيط قبل ١٥ يوما على الأقل من تاريخ الاجتماع . ويجوز تقليص هذه المهلة في الدورات غير العادية .

المادة ١٧ — لا يصح اجتماع مجلس التنسيق والتخطيط ، الا اذا حضره نصف اعضاءه .
واذا لم يكتمل هذا النصاب ، يدعى المجلس مرة ثانية خلال اسبوع .

المادة ١٨ — تدرج توصيات مجلس التنسيق والتخطيط في محاضر ترتب في سجل خاص ويوقعها الرئيس وكاتب الجلسة .
ويبلغ ملخص عنها الى السلطة الوصية .

الفصل الثالث

مجلس المديرية

المادة ١٩ — يتألف مجلس المديرية الذي يرأسه المدير من :

— نائب مدير الادارة العامة ،
— نائب مدير الدراسات والتدريب ،
— رؤساء الاقسام ،
— العون المحاسب في المدرسة العليا للاساتذة ،
— ممثل هيئة التدريس ،
— ممثل الطلبة الاساتذة ،
— ممثل الموظفين الاداريين والتقنيين .
يعين ممثل هيئة التدريس وممثل الموظفين الاداريين والتقنيين لمدة ثلاث سنوات كما يعين ممثل الطلبة الاساتذة لمدة سنة واحدة .

المادة ٢٠ — يتداول مجلس المديرية في جميع القضايا التي تهم المؤسسة ، ولا سيما :

(أ) نظام المدرسة الداخلي ،

— الاجور المؤداة عن أشغال البحث والتزويد بالوثائق التي تنجزها المدرسة العليا للأساتذة ،
— اعانات المؤسسات والهيئات الاجنبية ،
— مداخيل الأملاك والعقارات ،
— الوصايا والهبات .
٢ — باب المصاريف :
— مصاريف التسيير بما في ذلك الرواتب والرواتب المسبقة ومختلف التعويضات ،
— نفقات التدريب ،
— النفقات الضرورية لتشجيع البحث وتطويره ،
— جميع النفقات الضرورية لانجاز اهداف المدرسة العليا للأساتذة .

المادة ٢٧ — يتولى العون المحاسب مسك محاسبة المدرسة العليا للأساتذة تحت مسؤولية مديرها .
المادة ٢٨ — يعّد حساب التسيير العون المحاسب للمدرسة العليا للأساتذة ، تحت رعاية مديرها ، ويثبت ان مبلغ السندات المحصلة واوامر الصرف الصادرة ، مطابق للكتابات الحسابية . ثم يرفع الى مجلس المديرية قبل أول ابريل الذي يلي قفل السنة المالية ، مقرونا بتقرير يتضمن جميع التطورات والايضاحات اللازمة للتسيير المالي للمدرسة العليا للأساتذة ، ثم يرفع الى الوزير الوصي مع خلاصة محضر اجتماع مجلس المديرية للمصادقة عليه .

المادة ٢٩ — تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم لاسيما احكام المرسومين رقم ٦٤ — ١٣٤ المؤرخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٦٤ ورقم ٦٥ — ١٧٠ المؤرخ في أول يونيو سنة ١٩٦٥ ، واحكام الامر رقم ٧٠ — ٨٥ المؤرخ في أول ديسمبر سنة ١٩٧٠ المشار اليها اعلاه ، وتحل محلها احكام هذا المرسوم .

المادة ٣٠ — يكلف وزير التعليم والبحث العلمي ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

جرر بالجزائر في ٦ ذى القعدة عام ١٤٠١ الموافق ٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ — ٢٥٤ مؤرخ في ٢٠ ذى القعدة عام ١٤٠١ الموافق ١٩ سبتمبر سنة ١٩٨١ يتضمن انشاء مدرسة عليا للأساتذة بقسنطينة (١)

ان رئيس الجمهورية ،

— بناء على تقرير وزير التعليم والبحث العلمي ،

(ب) اقتراحات تعديل برامج التعليم أو انشاء برامج جديدة ،
(ج) دراسة الاعمال التربوية ،
(د) برامج البحث ،
(هـ) مشاريع الميزانيات وتوزيع الاعتمادات ،
(و) مشاريع التجهيزات والبناء ،
(ز) مشاريع التوظيف وترقية موظفي المدرسة العليا للأساتذة ،
(ح) اقتراحات انشاء الاقسام وتعديلها والغائها ،
(ط) العلاقات مع المؤسسات الاجنبية المماثلة ،
(ي) التنشيط الثقافي ،
(ك) تعيين لجان الامتحانات طبقا للتنظيم .

المادة ٢١ — يجتمع مجلس المديرية مرة واحدة في الشهر بدعوة من المدير .

المادة ٢٢ — تكتب مداورات مجلس المديرية في محاضر تدرج في سجل خاص ، يوقعها الرئيس .
وتبلغ نسخة منها الى الوزير الوصي خلال ٨ أيام .

المادة ٢٣ — لا تنفذ مداورات مجلس المديرية الا بعد مصادقة الوزير الوصي .
غير انها تعد مصادقا عليها ضمينا اذا لم يدل الوزير الوصي بأى معارضة فيها ، اثر مرور شهر .

الباب الثالث التظيم المالي

المادة ٢٤ — يقدم المدير ميزانية المدرسة العليا للأساتذة ، بعد اعدادها الى مجلس المديرية ليناقشها ، خلال مدة لا تتجاوز ١٥ اكتوبر من السنة السابقة للسنة التي اعدت الميزانية لاجلها ، ثم ترفع الى الوزير الوصي للمصادقة عليها .

المادة ٢٥ — يشرع المدير في مصاريف المدرسة العليا للأساتذة ، ويأمر بصرفها في حدود الاعتمادات المحددة لكل سنة مالية .

المادة ٢٦ — تشتمل ميزانية المدرسة العليا للأساتذة على باب للموارد وباب للمصاريف :
١ — باب الموارد :

— الاعانات التي تتلقاها المؤسسة والاعانات التي تأتيها من الجماعات والمؤسسات أو الهيئات العمومية الوطنية ،
— اشتراكات اقامة الطلبة المتدربين .

— وبناء على الدستور ، لا سيما المادتان ١١١ — ١٠ و ١٥٢ منه ،

— وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٨١ — ٢٤٥ المؤرخ في ٦ ذى القعدة عام ١٤٠١ الموافق ٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمدرسة العليا للاستاذة ،

يرسم ما يلى :

المادة الأولى — تنشأ فى قسنطينة مؤسسة للتعليم العالى تسمى ، المدرسة العليا للاستاذة بقسنطينة ، تخضع للمرسوم رقم ٨١ — ٢٤٥ المؤرخ في ٦ ذى القعدة عام ١٤٠١ الموافق ٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ المشار اليه أعلاه .

المادة ٢ — ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
حرر بالجزائر فى ٢٠ ذى القعدة عام ١٤٠١ الموافق ١٩ سبتمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ — ٣٤٨ مؤرخ فى ١٥ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ يتضمن انشاء المعهد الوطنى للابحاث الغابية^(١)

ان رئيس الجمهورية ،

— بناء على تقرير كاتب الدولة للغابات واستصلاح الاراضى ،

— وبناء على الدستور ، لا سيما المادتان ١١١ — ١٠ و ١٥٢ منه ،

— بمقتضى الامر رقم ٧٠ — ٣١ المؤرخ فى ١٦ ربيع الاول عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ مايو سنة ١٩٧٠ والمتعلق باختصاصات المعهد الوطنى الجزائرى للابحاث الزراعية ، فيما يخص البحث والتجارب فى مسائل الغابات ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ — ٤٩ المؤرخ فى ١٥ جمادى الاولى عام ١٤٠١ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٨١ والمتضمن تحديد صلاحيات كاتب الدولة للغابات واستصلاح الاراضى ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ — ٣٤٧ المؤرخ فى ١٥ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ والمتضمن لإنشاء المكتب الوطنى للدراسات الغابية

يرسم ما يلى :

الباب الاول

التسمية والهدف والمقر

المادة الأولى — تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى ، تسمى « المعهد الوطنى للابحاث الغابية » .

المادة ٢ — يوضع المعهد الوطنى للابحاث الغابية تحت وصاية كاتب الدولة للغابات واستصلاح الاراضى .

المادة ٣ — يكون مقر المعهد فى مدينة الجزائر .

المادة ٤ — يستهدف المعهد تنظيم جميع أشغال البحث والتجريب الغابية والقيام بها .

يتولى على الأخص فى ميدان حماية الغابات والمجموعات الطبيعية ، تنظيم الابحاث والتجارب والقيام بها ، لا سيما فى الميادين التالية :

— النظم البيئية الغابية والوحدات الحيوية ، وأهم أنواع الفينيك الغابية والحلفاوية والمجموعات والتشكيلات النباتية ،
— زراعة الانواع الغابية والطرق الحديثة لتهيئة الغابات ،
— تكتونية الخشب ،
— علم الحشرات والامراض الغابية وتجربة طرق المكافحة المندمجة فى الصحة النباتية ،

— التحسين الوراثى للاصناف الغابية ،
— الاساليب الجديدة والتقنية لاعادة التشجير ،
— تجربة الطرق الجديدة لتربية الفسائل الغابية فى المشاتل ،

— تسيير المشاجر وأماكن التجارب ،
— التجارب الخاصة بمصادر البذور الغابية ،
— الزراعة الخشبية .

ويتولى المعهد ، فى ميدان حماية الاراضى واستصلاحها ، تنظيم الابحاث والتجارب والقيام بها ، لا سيما فيما يتعلق بما يأتى :

— الطرق الاحيائية والميكانيكية لحفظ التربة واستصلاحها ، وكذلك التقنيات المضادة للانجراف ،
— تحديد كمية الانجراف فى أحواض أهم وديان البلاد ،
— الحواجز البيولوجية ومصدات الرياح ،
— تثبيت الكشبان الرملية القارية والبحرية ،
— الوسائل والطرق المعدة لمكافحة زحف الصحراء .
كما يقوم المعهد ، فى ميدان حماية الطبيعة ، بالابحاث التى تتعلق خصوصا بما يأتى :

— حماية البيئة ،

— مكافحة الآفات والتلوث ،

— حماية الثروة الصيدية البرية وتطويرها ،

— الاحتياطات الاحيائية والحدائق الوطنية .

المادة ٥ — يجوز للمعهد ، فى اطار التنظيم الجارى به العمل :

— أن يساعد بغية انجاز العمليات المتعلقة بتكوين

المؤسسات فى قطاع الغابات واستصلاح الاراضى ،

— أن يبرم أى تعاقد أو اتفاق يتعلق بميدان نشاطه .

الباب الثانى

تنظيم المعهد وسيره

المادة ٦ — تخصص للمعهد قصد بلوغ هدفه المنشود ، مصالح مركزية وهياكل جهوية توزع عبر التراب الوطنى .

المادة ٧ — يتولى ادارة المعهد مجلس ادارة ، ويسيره مدير يساعده مجلس علمى .

الفصل الأول

مجلس الادارة

المادة ٨ — يتكون مجلس الادارة من :

— كاتب الدولة للغابات واستصلاح الاراضى أو ممثله ، رئيسا ،

— ممثل وزارة الدفاع الوطنى ،

— ممثل وزارة الفلاحة والثروة الزراعية ،

— ممثل وزارة التعليم والبحث العلمى ،

— ممثل وزارة الرى ،

— ممثل وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ،

— ممثل المكتب الوطنى للبحث العلمى ،

— ممثل المعهد الوطنى للبحث الزراعى ،

— ممثل المحافظة السامية لتنمية السهوب ،

— مدير المعهد الوطنى للابحاث الغابية ،

— المدير العام للمكتب الوطنى للاشغال الغابية ،

— المدير العام للمكتب الوطنى لتهيئة حدائق الحيوانات

والتسلية والاحتياطات الطبيعية ،

— المديرين العامين للدراسات والتخطيط ، وحماية

الطبيعة وتطويرها ، واستثمار الاملاك التابعة لكتابة الدولة

للغابات واستصلاح الاراضى ، وتهيئتها وتسييرها .

ويحوز لمجلس الادارة أن يستعين بأى شخص يمكن أن يفيد فى أشغاله .

ويشارك المدير والعون المحاسب فى أشغال مجلس الادارة مشاركة استشارية .

المادة ٩ — يجتمع مجلس الادارة فى دورتين عاديتين مرتين فى السنة بناء على دعوة من رئيسه ، كما يمكنه أن يجتمع فى دورات طارئة بطلب من الرئيس أو المدير أو ثلث أعضائه . ويعد الرئيس جدول الاعمال بناء على اقتراح مدير المعهد الوطنى للابحاث الغابية .

ترسل الاستدعاءات مصحوبة بجدول الاعمال قبل ١٥ يوما من تاريخ الاجتماع .

ويمكن تقليص هذه المدة بالنسبة للدورات الطارئة ، دون أن يقل ذلك عن ثمانية أيام .

المادة ١٠ — لا تصح مداولة مجلس الادارة الا بحضور نصف اعضائه .

واذا لم يكتمل هذا النصاب ، يجتمع المجلس من جديد خلال الأيام الثانية الموالية للتاريخ المقرر أولا ، وتكون مداولاته صحيحة فى هذه الحالة ، مهما يكن عدد الاعضاء الحاضرين .

وتكتب المداولات فى محاضر تدرج فى سجل خاص يوقعه الرئيس وكاتب الجلسة .

يصادق على نتائج المداولات بالاغلبية البسيطة ، وفى حالة تعادل الاصوات ، يكون صوت الرئيس مرجحا .

المادة ١١ — يتداول مجلس الادارة ، بناء على تقرير المدير العام ، فى الشؤون الآتية :

— التنظيم العام للمكتب وسيره ، ونظامه الداخلى ،

— برامج العمل السنوية والمتعددة السنوات وحصائل أعمال السنة المنصرمة ،

— برامج الاستثمارات السنوية والمتعددة السنوات والقروض ،

— الشروط العامة لابرام الاتفاقيات والصفقات وغيرها من المعاملات التى تلزم المكتب ،

— الكشف التقديرية لموارد المكتب ونفقاته ،

— الحسابات السنوية ،

— التسوية الحسابية والمالية ،

— قبول الهبات والوصايا ، وتخصيصها ،

وترفع مداولات مجلس الادارة الى السلطة الوصية ، خلال ١٥ يوما من تاريخ اقرارها ، للموافقة عليها .

الفصل الثاني المدير

- المادة ١٢ —** يكون مدير المعهد مسؤولاً عن سير المعهد ، مع مراعاة صلاحيات مجلس الإدارة .
- يمثل المعهد في جميع أعمال الحياة المدنية ، ويمارس السلطة السلمية على جميع مستخدمي المعهد .
- ويعد التقارير التي يجب تقديمها الى مجلس الادارة للتداول في شأنها .
- ويحيل مداوالت مجلس الادارة الى السلطة الوصية للموافقة عليها .
- ويمكنه أن يفوض امضاءه الى مساعديه الرئيسيين في حدود صلاحياته .
- وينفذ نتائج مداوالت مجلس الادارة بعد موافقة السلطة الوصية عليها .
- ويتولى تحضير أعمال مجلس الادارة ويقوم بكتابته .
- يكون المدير آمراً يصرف الميزانية العامة للمعهد ، طبقاً للتنظيم الجاري به العمل ، وبهذه الصفة فإنه :
- * يعد ميزانية المعهد ويلتزم بنفقاته ويأمر بصرفها ،
 - * يبرم جميع الصفقات والعقود والاتفاقيات .
- المادة ١٣ —** يعين المدير بمرسوم ، بناء على اقتراح كاتب الدولة للغابات واستصلاح الاراضي .
- وتنهي مهامه على الشكل نفسه .
- ويساعده رؤساء أقسام مركزية و جهوية .
- ويعين رؤساء الأقسام بقرار من كاتب الدولة للغابات واستصلاح الاراضي .

الفصل الثالث المجلس العلمي

- المادة ١٤ —** يستشار المجلس العلمي في المسائل التي تهم أعمال البحث .
- المادة ١٥ —** يحدد تشكيل المجلس العلمي وتنظيمه وعمله بقرار وزاري مشترك بين وزير الفلاحة والثورة الزراعية ووزير التعليم والبحث العلمي وكاتب الدولة للغابات واستصلاح الاراضي .

الباب الثالث التظيم المالي

- المادة ١٦ —** تنجز عمليات القبض والصرف الخاصة

بالمعهد في اطار ميزانية ، تعد وتنفذ طبقاً لقواعد المحاسبة العامة .

- المادة ١٧ —** تسند كتابات محاسبة المعهد وتداول النقود الى عون محاسب يعينه وزير المالية أو يعتمده .
- المادة ١٨ —** يخضع المعهد للمراقبة المالية التابعة للدولة .
- المادة ١٩ —** تتكون موارد المعهد من :
- اعانات الدولة والجماعات أو المؤسسات العمومية ،
 - الهبات والوصايا ،
 - القروض ،
 - إيرادات الاموال والعقارات ،
 - الاتاوى أو الاجور التي تؤدي عن أشغال الدراسات التي يقوم بها المعهد لغيره ،
 - الإيرادات الاخرى الناتجة عن الاعمال المرتبطة بهدف المعهد .

- المادة ٢٠ —** تتكون مصاريف المعهد من :
- نفقات سير المعهد ،
 - نفقات تجهيز المعهد .

- المادة ٢١ —** تتكون ميزانية المعهد من فصول ومواد .
- ويعدها مدير المعهد ، ثم يعرضها على مجلس الادارة ليتداول في شأنها .
- وبعد ذلك تحال على الوزارة الوصية ووزارة المالية ، للموافقة عليها ، قبل بدء السنة المالية المتعلقة بها ، وهذا طبقاً للتنظيم الجاري به العمل .

- المادة ٢٢ —** يرفع مدير المعهد الى مجلس الادارة حسابات الادارة والتسيير التي يعدها تباعاً الأمر بالصرف والعون المحاسب ، قبل نهاية الفصل الاول من السنة التي تلي قفل السنة المالية ، التي تتعلق بتلك الحسابات ، وتكون مشفوعة بتقرير يتضمن البيانات والشروح المتعلقة بالتسيير الاداري والمالي في المؤسسة .

- المادة ٢٣ —** تودع حسابات الادارة والتسيير لدى كتابة ضبط مجلس المحاسبة وفقاً للشروط المحددة في التنظيم الجاري به العمل .

الباب الرابع أحكام مختلفة

- المادة ٢٤ —** تحول هياكل المعهد الوطني للابحاث الزراعية في الجزائر ، الذي يكون الغرض منها اجراء الدراسات

والقيام بأشغال البحث والتجارب الغائية ، الى المعهد الوطنى للابحاث الغائية .

المادة ٢٥ يحول الموظفون التابعون لهذه الهياكل وكذلك الوسائل الموضوعة تحت تصرفها أو المخصصة لفائدتها ، الى المعهد الوطنى للابحاث الغائية .

المادة ٢٦ — توضح كيفية هذا التحويل ، بقرار وزارى مشترك بين وزير الفلاحة والثورة الزراعية وزير المالية وكاتب الدولة للغابات واستصلاح الاراضى .

المادة ٢٧ — تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم ولا سيما أحكام الامر رقم ٧٠ — ٨١ المؤرخ في ٢١ مايو سنة ١٩٧٠ والمتعلق باختصاصات المعهد الوطنى الجزائرى للابحاث الزراعية ، فيما يخص البحث والتجارب الغائية .

المادة ٢٨ — يكلف وزير الفلاحة والثورة الزراعية وزير المالية وكاتب الدولة للغابات واستصلاح الاراضى ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ١٥ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ — ٣٩٣ مؤرخ فى ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يتضمن انشاء المعهد الوطنى وتنظيمه وسيره لترقية التكوين المهنى وتطويره فى المؤسسة والتمهين^(١)

ان رئيس الجمهورية ،

— بناء على تقرير كاتب الدولة للتكوين المهنى ،

— وبناء على الدستور ، لا سيما المادتان ١١١ — ١٠

و ١٥٢ منه ،

— وبمقتضى القانون رقم ٨١ — ٠٧ المؤرخ فى ٢٤ شعبان عام ١٤٠١ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٨١ والمتعلق بالتمهين ،

— وبمقتضى الامر رقم ٦٦ — ١٣٣ المؤرخ فى ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ المعدل والمتمم والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية والنصوص المتخذة لتطبيقه ،

— وبمقتضى الامر رقم ٦٧ — ٥٤ المؤرخ فى ١٦ ذى الحجة عام ١٣٨٦ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ المعدل والمتضمن احداث المعهد الوطنى للتكوين المهنى للكبار ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ — ٢٥٩ المؤرخ فى ١٨

جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ — ٢٦٠ المؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٨ — ١٣٥ المؤرخ فى ٢٧ جمادى الثانية عام ١٣٨٨ الموافق ٣ يونيو سنة ١٩٧٨ والمتضمن انشاء مجلس وطنى استشارى للتكوين المهنى ،

يرسم ما يلى :

الباب الأول الانشاء والهدف

المادة الأولى — تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى تسمى : « المعهد الوطنى لترقية التكوين المهنى وتطويره فى المؤسسة والتمهين » .

ويوضع المعهد تحت وصاية كاتب الدولة للتكوين المهنى .

المادة ٢ — يكون مقر المعهد فى مدينة الجزائر ، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم .

ويمكن انشاء ملحقات بالمعهد فى أى مكان من التراب الوطنى ، بقرار مشترك بين وزير المالية وكتابة الدولة للتكوين المهنى .

المادة ٣ — يهدف المعهد الى تقديم المساعدة التربوية والتقنية الى ما يأتى :

— المؤسسات ، قصد ترقية التكوين المهنى وتطويره فيها ،

— الاشخاص والهياكل والهيئات المعنية بالتمهين .

وفى اطار هذه المهمة :

١ — يقوم المعهد بكل دراسة وبحث يهدفان الى تحسين التكوين المهنى الذى يدرس فى المؤسسة وتكييف محتوياته ومناهجه والوسائل التربوية المطبقة فيه .

٢ — يعد ويكيف وينسق ، بالاتصال مع المصالح الوزارية والهياكل والمؤسسات المعنية ، محتوى برامج التكوين ، والمناهج والوسائل التربوية الضرورية لتعليمها .

٣ — يقوم بتحسين مستوى المكونين فى المؤسسات والمعلمين فى التمهين والمكونين المكلفين بالتكوين التكميلى للمتمهين ، وتدريبهم الاضافى ، بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية ولاسيما المعهد الوطنى للتكوين المهنى ومعاهد التكوين المهنى ،

٤ — يعد ، بالاتصال مع المؤسسات والمنظمات والهيئات المعنية ولا سيما الاتحادات المهنية وغرف التجارة ، مناهج تقويم التكوين المتمم في المؤسسة والتمهين ، قصد الموافقة على طبيعة التكوين وضبطه وانتهائه ،

٥ — يعد بالاشتراك مع المؤسسات المعنية ، ويقترح عليها المخططات النموذجية لتجهيز هياكل التكوين لتمكينها من الانجاز بكلفة أقل واستعمال فعال ،

٦ — يدرس مناهج التقويم في المؤسسة والتمهين وشروط السيطرة على كلف التكوين المتمم في المؤسسة والتمهين ،

٧ — يجمع ويحلل الوثائق والاعلام المرتبطة بمهمته وينشرها ، ويطور تبادل التجارب .

الباب الثاني التظيم الادارى

المادة ٤ — يدير المعهد مجلس ادارة ، ويسيره مدير يساعده في ذلك :

— مدير التكوين في المؤسسة ،

— مدير التمهين ،

— مدير ادارى .

ويجهز بمجلس تربوى .

الفصل الأول مجلس الادارة

المادة ٥ — يتكون مجلس الادارة من :

— كاتب الدولة للتكوين المهنى أو ممثله ، رئيسا ،

— ممثل وزير العمل والتكوين المهنى ،

— ممثل وزير الصناعات الخفيفة ،

— ممثل وزير الفلاحة والثورة الزراعية ،

— ممثل وزير النقل والصيد البحرى ،

— ممثل وزير الاسكان والتعمير ،

— ممثل وزير الصناعة الثقيلة ،

— ممثل وزير الطاقة والصناعات البتروكيمياوية ،

— ممثل وزير الرى ،

— ممثل وزير التخطيط والتهيئة العمرانية ،

— ممثل وزير الاشغال العمومية ،

— ممثل كاتب الدولة للتعليم الثانوى والتقنى ،

— المدير العام للغرفة الوطنية للتجارة أو ممثله ،

— ممثل المجلس الوطنى للاستشارى للتكوين المهنى ،

— ممثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،

— ممثل عن كل اتحاد مهنى معنى ،

— ممثلين اثنين منتخبين عن مستخدمى المعهد .

يحضر مدير المعهد والعون المحاسب اجتماعات مجلس الادارة حضورا استشاريا .

يمكن مجلس الادارة أن يستشير أى شخص مختص في المسائل المدرجة في جدول الاعمال .
ويتولى المدير أمانة مجلس الادارة .

المادة ٦ — يعين أعضاء مجلس الادارة بقرار من السلطة الوصية على المؤسسة ، بناء على اقتراح السلطات التى ينتمون اليها لمدة سنتين قابلة للتجديد .

وتنتهى عضوية أعضاء مجلس الادارة المعينين نظرا لمهامهم أو صفتهم ، بانتهاء مهامهم أو زوال صفتهم .

وفي حالة انقطاع عضوية أحد أعضاء مجلس الادارة ، يعين خلف له حتى انقضاء مدة عضويته .

المادة ٧ — تكون مهام أعضاء مجلس الادارة مجانية . بيد أنه يمكن منحهم تعويضات التنقل طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

المادة ٨ — يتداول مجلس الادارة ، بناء على تقرير المدير ، في اطار التنظيم الجارى به العمل ، في جميع المسائل التى تمهم المؤسسة ، ولا سيما ما يأتى :

— المسائل التى تتعلق بتنظيم المؤسسة وسيورها ،

— انشاء فروع للمؤسسة أو تحويلها أو الغاؤها ،

— مشاريع ميزانيات المؤسسة وحساباتها ،

— ابرام الصفقات ، في اطار التنظيم الجارى به العمل ،

— الشراء والتصرف في المنقولات وعقود الايجار ،

— مشاريع توسيع المؤسسات أو تهيئتها ،

— برامج صيانة المباني والتجهيزات ووقايتها ،

— قبول أو رفض الهبات والوصايا دون عبء أو اشتراط أو تخصيص عقارى ،

— تسوية المنازعات ،

— برامج التكوين في المؤسسة وتنظيمه ، والتمهين وجمع الوثائق ،

— التقرير السنوى عن النشاط ، الذى يعده ويقدمه مدير المؤسسة .

المادة ٩ — لا يجوز لمجلس الادارة أن يتخذ مقررات تؤدى الى صرف نفقات تتجاوز حدود اعتمادات الميزانية المخصصة للمؤسسة .

المادة ١٠ — يجتمع مجلس الإدارة وجوبا في دورة عادية ، مرتين في السنة على الأقل ، بناء على دعوة من رئيسه . ويمكن أن يجتمع في دورة طارئة بناء على دعوة من رئيسه أو بطلب من مدير المؤسسة أو ثلثي أعضاء المجلس . يحدد الرئيس جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة . ترسل الاستدعاءات مصحوبة بجدول الأعمال الى أعضاء مجلس الإدارة قبل ١٥ يوما على الأقل من التاريخ المحدد للاجتماع . ويمكن تقليص هذه المهلة بالنسبة للدورات الطارئة .

المادة ١١ — لا تصح مداولة مجلس الإدارة ، الا بحضور نصف أعضائه على الأقل .

واذا لم يكتمل هذا النصاب ، يستدعى مجلس الإدارة للاجتماع من جديد خلال ١٥ يوما ابتداء من التاريخ المقرر للاجتماع ويجوز للمجلس أن يتداول عندئذ كيفما كان عدد الاعضاء الحاضرين .

تتخذ المقررات بالاغلبية البسيطة ، واذا تعادلت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

تدرج المداولات في محاضر وتسجل في سجل خاص . يوقع الرئيس وكاتب الجلسة على المحضر ثم يرسل الى السلطة الوصية وأعضاء مجلس ادارة المؤسسة خلال الشهر الموالي لتاريخ الاجتماع .

المادة ١٢ — تكون مقررات مجلس الإدارة نافذة خلال مهلة ثلاثين يوما من تاريخ تحويل المحضر الى السلطة الوصية ما لم تعارض ذلك صراحة ، أو توقف تنفيذها . ولا تصبح المقررات المتعلقة بمشاريع الميزانيات والحسابات وقبول الهبات والوصايا نافذة ، الا بعد مصادقة السلطة الوصية ووزير المالية عليها .

الفصل الثاني المدير

المادة ١٣ — يمين مدير المؤسسة بمرسوم ، بناء على اقتراح السلطة الوصية وتنتهى مهامه على الشكل نفسه .

المادة ١٤ — يساعد المدير ، مدير التكوين في المؤسسة ، ومدير التمهين والمدير الادارى .

ويعين مدير التكوين في المؤسسة ومدير التمهين والمدير الادارى بقرار من السلطة الوصية .

المادة ١٥ — يقوم مدير المؤسسة بالمهام الآتية :
— يمارس السلطة السلمية على مجموع المستخدمين ،

— يعين الاعوان الموضوعين تحت سلطته ، وينهى مهامهم وفق العقود التى يخضعون لها ، باستثناء الاعوان الذين تعينهم السلطة الوصية .

— يعد مشروع الميزانية ويخصص النفقات ويأمر بصرفها ،
— يضبط الحساب الادارى في المؤسسة ،

— يرم الصفقات والعقود طبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية الجارى بها العمل ،

— يعد التقرير السنوى عن النشاط ويحيله على السلطة الوصية بعد مناقشته في مجلس الإدارة ،

— يمثل المؤسسة في جميع أعمال الحياة المدنية ،

— يتولى أمانة مجلس الإدارة .

الفصل الثالث المجلس التربوى

المادة ١٦ — يقدم المجلس التربوى آرائه واقتراحاته الى المدير في جميع المسائل المتعلقة بالسير التربوى في المؤسسة ، وعلى الخصوص ما يأتى :

— التنظيم العام للتكوين المهنى المتمم في المؤسسة والتمهين .

— تنظيم تحسين مستوى المكونين في المؤسسات ومعلمي التمهين وتحديد تكوينهم ،

— اعداد البرامج والمناهج والوسائل التربوية ، اللازمة لمواد التعليم التى تدرس ،

— التدابير الهادفة الى ترقية التكوين وتطويره في المؤسسة والتمهين ، وتسهيل تبادل الخبرات والاسهام في اقامة العلاقات بين عدة مؤسسات في هذه المجالات .

— جمع الوثائق .

المادة ١٧ — يتكون المجلس التربوى من :

— مدير المؤسسة ، رئيسا ،

— مدير التكوين في المؤسسة ،

— مدير التمهين ،

— ممثلين ينتخبهما المعلمون ،

— ممثل عن المعهد الوطنى للانتاج والتنمية الصناعية ،

— ممثل عن المعهد الوطنى للتكوين المهنى ،

— ممثل عن المركز الوطنى للدراسات وتنشيط مؤسسة الاشغال ،

— ممثل عن الاتحاد المهنى المعنى ،

يجوز للمجلس التربوى أن يستعين بأى شخص مختص في مجال التكوين .

تحدد مدة عضوية الاعضاء المنتخبين في المجلس التربوي بسنتين وهي قابلة للتجديد .

أما عضوية الاعضاء المعيّنين تبعاً لمهامهم أو صفتهم فتنتهي بانتهاء مهامهم أو زوال صفاتهم .

المادة ١٨ — يجتمع المجلس التربوي مرة واحدة كل نصف سنة ، باستدعاء من رئيسه .

ويجتمع مرة واحدة على الأقل كل سنة ، مع جميع الموظفين من المعلمين ، لمناقشة المصادقة على التكوين المتمم في المؤسسة والتمهين وضبطه .

ترسل الاستدعاءات ، مصحوبة بمجدول الاعمال الذي يحدده الرئيس ، الى أعضاء المجلس التربوي قبل ١٠ أيام على الأقل من التاريخ المقرر للاجتماع .

تدرج الآراء والاقتراحات في محاضر يوقعها الرئيس وكاتب الجلسة وتسجل في سجل خاص .

ويحال كل محضر على السلطة الوصية ورئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس التربوي بعد ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ الاجتماع .

الباب الثالث

التظيم المالي

الفصل الأول

تحضير الميزانية والمصادقة عليها

المادة ١٩ — تتضمن ميزانية المعهد باباً للموارد وباباً للمصاريف .

١ — تشمل الموارد على ما يأتي :

— اعانات التسيير والتجهيز المخصصة في اطار الاحكام القانونية والتنظيمية الجارية بها العمل ،
— الهبات والوصايا ، الممنوحة والمقبولة في اطار التنظيم الجارى به العمل ،

— الموارد المختلفة المرتبطة بنشاط المؤسسة .

٢ — تشمل المصاريف على نفقات التسيير والتجهيز ، وبصفة عامة على المصاريف الضرورية لتحقيق أهداف المؤسسة .

المادة ٢٠ — يحضر المدير مشروع ميزانية المؤسسة ويقدمه الى مجلس الادارة لمناقشته .

ثم يرفع مشروع الميزانية الى السلطة الوصية للمصادقة عليه ، قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بدء السنة المالية التي تتعلق به .

وتقدمه بعد ذلك السلطة الوصية الى وزير المالية .

المادة ٢١ — اذا لم تتم المصادقة على مشروع الميزانية في بدء السنة المالية ، يمكن القيام بعمليات الصرف طبقاً للاحكام التشريعية الجارية بها العمل .

الفصل الثاني

تنفيذ الميزانية ومراقبتها

المادة ٢٢ — يكون مدير المؤسسة آمراً بصرف الميزانية . فهو الذي يخصص النفقات ويأمر بصرفها في حدود الاعتمادات المنصوص عليها في ميزانية كل سنة مالية ، ويضع أوامر القبض .

المادة ٢٣ — تمسك حسابات المؤسسة على الشكل الاداري ويسند ضبط الكتابات وادارة النقود الى عون محاسب يخضع لأحكام المرسومين رقم ٦٥ — ٢٥٩ ورقم ٦٥ — ٢٦٠ المؤرخين في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ المذكورين أعلاه .

المادة ٢٤ — يرفع مدير المؤسسة ، حساب التسيير الذي يعده العون المحاسب ، الى مجلس الادارة في دورته العادية الموالية لقفلة السنة المالية . مشفوعاً بتقرير يحتوي على الشروح والايضاحات الضرورية للتسيير المالي في المؤسسة .

ثم يرفع الى السلطة الوصية ووزير المالية ، مصحوباً بملخص عن محضر اجتماع مجلس الادارة للمصادقة عليه .

المادة ٢٥ — يرفع الحساب الاداري الذي يعده الأمر بالصرف بعد موافقة مجلس الادارة عليه الى السلطة الوصية للمصادقة عليه .

المادة ٢٦ — يمارس المراقبة المالية للمؤسسة مراقب مالي ، يعينه وزير المالية .

الباب الرابع

أحكام مختلفة

المادة ٢٧ — يحدد التنظيم الداخلي للمؤسسة بقرار مشترك بين وزير المالية والسلطة الوصية .

المادة ٢٨ — يكون للمؤسسة نظام داخلي ونظام خارجي .

المادة ٢٩ — يحدد النظام الداخلي للمعهد بقرار من السلطة الوصية .

المادة ٣٠ — ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ — ٣٩٥ المؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر ١٩٨١ يتضمن انشاء معاهد التكوين المهني وتنظيمها وسيرها^(١)

ان رئيس الجمهورية :

— بناء على تقرير كاتب الدولة للتكوين المهني ،

— وبناء على الدستور لا سيما المادتان ١١١ — ١٠ و ١٥٢ منه ،

— وبمقتضى الامر رقم ٦٦ — ١٣٣ المؤرخ في ٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيه سنة ١٩٦٦ المعدل والمتمم والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية والنصوص المتخذة لتطبيقه ،

— وبمقتضى الامر رقم ٦٧ — ٥٤ المؤرخ في ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ والمتضمن انشاء المعهد الوطني للتكوين المهني للكبار ،

— وبمقتضى الامر رقم ٧١ — ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٥ ديسمبر سنة ١٩٧١ . والمتضمن تحديد شروط تخصيص المنح الدراسية والمرتبات المسبقة ورواتب التمرين ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ — ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ — ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤ — ١١٢ المؤرخ في ١٩ جمادى الأولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٠ يونيو سنة ١٩٧٤ والمتضمن احداث مراكز التكوين المهني وتحديد قوانينها الاساسية ، المعدل بالمرسوم رقم ٧٩ — ١٤ المؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ يناير سنة ١٩٧٩ والمتضمن تحديد قائمة مراكز التكوين المهني ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤ — ١١٥ المؤرخ في ١٩ جمادى الأولى عام ١٣٩٤ الموافق ١٠ يونيو سنة ١٩٧٤ والمتضمن القانون الاساسي الخاص بأساتذة التعليم المهني في مؤسسات التكوين المهني ، المعدل بالمرسومين رقم ٧٨ —

١٧٥ المؤرخ في ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٨ و ٨١ — ١٣٢ المؤرخ في ٢٠ يونيو سنة ١٩٨١ ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ — ٣٩٤ المؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ والمتضمن تعديل الامر رقم ٦٧ — ٥٤ المؤرخ في ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ والمتضمن احداث المعهد الوطني للتكوين المهني للكبار ، وتغيير اسمه .

يرسم ما يلي :

الباب الأول

الانشاء والهدف

المادة الأولى — تنشأ مؤسسات عمومية ذات طابع اداري ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسمى معاهد التكوين المهني . وتوضع هذه المؤسسات تحت وصاية كاتب الدولة للتكوين المهني .

المادة ٢ — لكل معهد للتكوين المهني اختصاص جهوي ، ويكون هدفه كالتالي :

— يقوم بتكوين أساتذة التعليم المهني لمؤسسات التكوين المهني وتحسين مستواهم ،

— يجدد تكوين مستخدمي التسيير والصيانة العاملين في مؤسسات التكوين المهني الموضوعة تحت وصاية كاتب الدولة للتكوين المهني ، وعند الحاجة ، يتولى تجديد تكوين المستخدمين التربويين وتحسين مستواهم في المؤسسات الموضوعة تحت وصاية وزارات أخرى ،

— يعمل كسند لمراقبة التعليم تقنيا وتربويا ومعلمي مراكز التكوين المهني الموضوعة تحت وصاية كاتب الدولة للتكوين المهني ،

— يتولى طبع وتوزيع البرامج والتدرجات والادوات التربوية التي يعدها المعهد الوطني للتكوين المهني ويخصصها لمعلمي معاهد التكوين المهني ومراكزه وتلامذتها .

المادة ٣ — تنشأ معاهد التكوين المهني بمرسوم يحدد مقر كل معهد وفروعه المهنية المعنية ويمكن نقل مقر كل معهد الى أى مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم .

كما يمكن انشاء ملحقات لكل معهد في أى مكان من التراب الوطني بقرار مشترك بين وزير المالية والسلطة الوصية . ويمكن أن يحتوى كل معهد على أقسام تطبيقية .

ويعد قسم التطبيق وحدة تربوية له احدى الحالتين التاليتين :

— اما أن يكون ضمن مركز للتكوين المهني قريب جغرافيا من المعهد أو أحد أقسامه المنفصلة عنه ، كما حددت في المواد ٤ و ٥ و ٦ من المرسوم رقم ٧٤ — ١١٢ المؤرخ في ١٠ يونيو سنة ١٩٧٤ المذكور أعلاه ، عندما تدرس فيه التخصصات . وفي هذه الحالة تتولى تسييره السلطة الادارية والتقنية لمدير مركز التكوين المهني المعنى ، — أو يكون منشأ ضمن معهد التكوين المهني ، عندما لا تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في الفقرة السابقة . وفي هذه الحالة ، تسييره السلطة الادارية والتقنية لمعهد التكوين المهني التي يضطلع بها المدير .

وتحدث أقسام التطبيق بقرار مشترك بين وزير المالية والسلطة الوصية .

الباب الثاني التنظيم الاداري

المادة ٤ — يدير كل معهد مجلس ادارة ، ويسيره مدير يساعده مدير الدراسات ومدير التدريب والمدير الاداري .

ويزود كل معهد بمجلس تربوي .

الفصل الأول مجلس الادارة

المادة ٥ — يتكون مجلس الادارة من :

- ممثل عن كاتب الدولة للتكوين المهني ، رئيسا ،
- ممثل وزير العمل والتكوين المهني ،
- ممثل وزير التعليم والبحث العلمي ،
- ممثل كاتب الدولة للتعليم الثانوي والتقني ،
- ممثل وزير التخطيط والهيئة العمرانية ،
- ممثل السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية ،
- مستشار التوجيه المدرسي والمهني ،
- من ممثلين اثنين الى أربعة ممثلين عن المؤسسات المستخدمة المعنية ، يعينهم الوزراء الاوصياء ،
- من ممثلين اثنين الى أربعة ينتخبهم المدرسون ،
- ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،
- ممثل ينتخبه الموظفون الاداريون بالمصلحة ،
- ممثلين ينتخبهما التلاميذ .

يحضر مدير المعهد والعون المحاسب اجتماعات مجلس الادارة حضورا استشاريا .

يمكن مجلس الادارة أن يستعين بأي شخص مختص في المسائل المدرجة في جدول الاعمال .

ويتولى المدير أمانة مجلس الادارة .

المادة ٦ — يعين أعضاء مجلس الادارة بقرار من السلطة الوصية على المؤسسة ، بناء على اقتراح السلطات التي ينتمون اليها لمدة سنتين قابلة للتجديد .

وتنتهي عضوية أعضاء مجلس الادارة المعينين نظرا لمهامهم أو صفاتهم ، بانتهاء مهامهم أو زوال صفاتهم .

وفي حالة انقطاع عضوية أحد أعضاء مجلس الادارة ، يعين خليف له حتى انقضاء مدة عضويته .

المادة ٧ — تكون مهام أعضاء مجلس الادارة مجانية . بيد أنه يمكن منحهم تعويضات التنقل طبقا للتنظيم الجاري به العمل .

المادة ٨ — يتداول مجلس الادارة ، بناء على تقرير المدير ، وفق التنظيم الجاري به العمل في جميع المسائل التي تهم المؤسسة ولا سيما فيما يأتي :

- التنظيم الداخلي للمؤسسة ،
- المسائل التي تتعلق بتنظيم المؤسسة وسيرها ،
- انشاء أقسام متخصصة في المؤسسة أو تحويلها أو الغاؤها ،
- انشاء فروع للمؤسسة وأقسام تطبيقية فيها ، أو تحويلها أو الغاؤها ،
- مشاريع ميزانيتها المؤسسة وحساباتها ،
- ابرام الصفقات ، في اطار التنظيم الجاري به العمل ،
- الشراء والتصرف في المنقولات وعقود الايجار ،
- مشاريع توسيع المؤسسات أو تهيئتها ،
- برامج صيانة المباني والتجهيزات ووقايتها ،
- قبول أو رفض الهبات والوصايا دون عبء أو اشتراط أو تخصيص عقارى ،
- تسوية النزاعات ،
- البرامج وتنظيم الوثائق وجمعها ،
- التقرير السنوي عن النشاط ، الذي يعده ويقدمه مدير المؤسسة .

المادة ٩ — لا يجوز لمجلس الادارة أن يتخذ مقررات تؤدي الى صرف نفقات تتجاوز حدود اعتمادات الميزانية المخصصة للمؤسسة .

المادة ١٠ — يجتمع مجلس الإدارة وجوبا في دورة عادية ، مرتين في السنة على الأقل ، بناء على دعوة من رئيسه .

ويمكن أن يجتمع في دورة طارئة بناء على دعوة من رئيسه أو بطلب من مدير المؤسسة أو ثلثي أعضاء المجلس .
يحدد الرئيس جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة .
ترسل الاستدعاءات مصحوبة بجدول الأعمال الى أعضاء مجلس الإدارة ، قبل ١٥ يوما على الأقل من التاريخ المحدد للاجتماع .
ويمكن تقليص هذه المدة بالنسبة للدورات الطارئة .

المادة ١١ — لا تصح مداولة مجلس الإدارة ، الا بحضور نصف أعضائه على الأقل .

واذا لم يكتمل هذا النصاب ، يستدعى مجلس الإدارة للاجتماع من جديد خلال ١٥ يوما ابتداء من التاريخ المقرر للاجتماع ، ويجوز للمجلس أن يتداول عندئذ كيفما كان عدد الاعضاء الحاضرين .

تتخذ المقررات بالأغلبية البسيطة ، وإذا تعادلت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

تدرج المداولات في محاضر وتسجل في سجل خاص .
يوقع الرئيس وكاتب الجلسة المحضر ثم يرسل الى السلطة الوصية وأعضاء مجلس ادارة المؤسسة خلال الشهر الموالي لتاريخ الاجتماع .

المادة ١٢ — تكون مقررات مجلس الإدارة نافذة خلال ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ تحويل المحضر الى السلطة الوصية ما لم تعارضها صراحة أو توقف تنفيذها .

وبحال النظام الداخلي في المؤسسة ، الموضوع في اطار النظام الداخلي النموذجي ، على السلطة الوصية للمصادقة عليه .

ولا تصبح المقررات المتعلقة بمشاريع الميزانيات والحسابات وقبول الهبات والوصايا نافذة ، الا بعد مصادقة السلطة الوصية ووزير المالية عليها صراحة .

الفصل الثاني

المدير

المادة ١٣ — يعين مدير المؤسسة بمرسوم ، بناء على اقتراح السلطة الوصية وتنتهى مهامه على الشكل نفسه .

المادة ١٤ — يساعد المدير ، مدير الدراسات والتدريب والمدير الادارى .

ويعين مدير الدراسات والتدريب والمدير الادارى بقرار من السلطة الوصية .

المادة ١٥ — يقوم مدير المؤسسة بالمهام الآتية :

- يمارس السلطة السلمية على مجموع المستخدمين ،
- يعين الاعوان الموضوعين تحت سلطته وينهى مهامهم في اطار العقود التي يخضعون لها ، باستثناء الاعوان الذين تعينهم السلطة الوصية .
- يعد مشروع الميزانية ويخصص النفقات ويأمر بصرفها ،
- يضبط الحساب الادارى في المؤسسة ،
- يبرم الصفقات والعقود طبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية الجارى بها العمل ،
- يحضر التقرير السنوى عن النشاط ويحيله على السلطة الوصية بعد مناقشته في مجلس الإدارة ،
- يمثل المؤسسة في جميع أعمال الحياة المدنية ،
- يتولى أمانة مجلس الإدارة .

الفصل الثالث

المجلس التربوى

المادة ١٦ — يقدم المجلس التربوى آراءه واقتراحاته الى المدير في جميع المسائل المتعلقة بالسير التربوى في المؤسسة ، وعلى الخصوص :

- التنظيم العام للتعليم ،
- تنظيم الدراسة والتدريب ،
- جمع الوثائق .

المادة ١٧ — يتكون المجلس التربوى من :

- مدير المؤسسة ، رئيسا ،
 - مدير الدراسة والتدريب ،
 - المدير الادارى ،
 - ممثلين ينتخبهما المعلمون ، عن كل فرع مهني ،
 - ممثل ينتخبه التلاميذ ، عن كل فرع مهني .
- يجوز للمجلس التربوى أن يستعين بأى شخص مختص في مجال التكوين .

تدوم عضوية الاعضاء المنتخبين في المجلس التربوى سنتين ، وهى قابلة للتجديد .

أما عضوية الاعضاء المعينين نظرا لمهامهم أو صفاتهم فتنتهى بانتهاء مهامهم أو صفاتهم .

المادة ١٨ — يجتمع المجلس التربوى مرة واحدة كل ثلاث أشهر ، باستدعاء من رئيسه .

ويجتمع مرة واحدة على كل نصف سنة مع مجموع الموظفين المدرسين ، لمناقشة المسائل المتعلقة بنقط التلاميذ والبت في نتائج دراستهم .

ترسل الاستدعاءات ، مصحوبة بجدول الاعمال الذي يحدده الرئيس ، الى أعضاء المجلس التربوي قبل ١٠ أيام على الأقل من التاريخ المقرر للاجتماع .

تدرج الآراء والاقتراحات في محاضر يوقعها الرئيس وكاتب الجلسة ، وتسجل في سجل خاص .

ويحال كل محضر على السلطة الوصية ورئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس التربوي ، بعد ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ الاجتماع .

الباب الثالث

التنظيم المالي

الفصل الأول

تحضير الميزانية والمصادقة عليها

المادة ١٩ — تتضمن ميزانية المعهد بابا للموارد وبابا للمصاريف .

١ — تشمل الموارد على ما يأتي :

— اعانات التسيير والتجهيز المخصصة في اطار الاحكام القانونية والتنظيمية الجارى بها العمل ،

— الهبات والوصايا ، الممنوحة والمقبولة في اطار التنظيم الجارى به العمل ،

— الموارد المختلفة المرتبطة بنشاط المؤسسة .

٢ — تشمل المصاريف على نفقات التسيير والتجهيز ، وبصفة عامة على المصاريف الضرورية لتحقيق أهداف المؤسسة .

المادة ٢٠ — يعد المدير مشروع ميزانية المؤسسة ويقدمه الى مجلس الإدارة لمناقشته .

ثم يرفع الى السلطة الوصية للمصادقة عليه ، قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بدء السنة المالية أعد لها .

وتقدمه بعد ذلك السلطة الوصية الى وزير المالية .

المادة ٢١ — اذا لم تتم المصادقة على مشروع الميزانية في بدء السنة المالية ، يمكن القيام بعمليات الصرف طبقا لاحكام التشريعية الجارى بها العمل .

الفصل الثاني

تنفيذ الميزانية ومراقبتها

المادة ٢٢ — يكون مدير المؤسسة أمرا بصرف الميزانية .

فهو الذى يخصص النفقات ويأمر بصرفها في حدود الاعتمادات المنصوص عليها في ميزانية كل سنة مالية ، ويضع أوامر القبض .

المادة ٢٣ — تمسك محاسبة المؤسسة على الشكل الادارى ويسند ضبط الكتابات وتداول النقود الى عون محاسب يخضع لاحكام المرسومين رقم ٦٥ — ٢٥٩ ورقم ٦٥ — ٢٦٠ المؤرخين في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ المذكورين أعلاه .

المادة ٢٤ — يرفع مدير المؤسسة ، حساب التسيير الذى يعده العون المحاسب ، الى مجلس الإدارة في دورته العادية الموالية لقفل السنة المالية مشفوعا بتقرير يحتوى على الشروح والايضاحات الضرورية للتسيير المالى في المؤسسة .

ثم يرفع الى السلطة الوصية ووزير المالية مصحوبا بملخص عن محضر اجتماع مجلس الادارة لاجل المصادقة عليه .

المادة ٢٥ — يرفع الحساب الادارى الذى يعده الأمر بالصرف بعد موافقة مجلس الادارة عليه الى السلطة الوصية لاجل المصادقة عليه .

المادة ٢٦ — يمارس المراقبة المالية للمؤسسة مراقب مالى ، يعينه وزير المالية .

الباب الرابع

أحكام مختلفة

المادة ٢٧ — تحدد شروط الالتحاق بالمعاهد ونظام الدراسة طبقا لاحكام القانون الاساسى المتعلق باساتذة التعليم المهني في مؤسسات التكوين المهني .

المادة ٢٨ — تحدد برامج التكوين بقرار مشترك بين السلطة الوصية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية .

المادة ٢٩ — يكون للمعهد نظام داخلى ونظام خارجى .

المادة ٣٠ — يستفيد طلاب الاستاذية في التعليم المهني الملتحقون بدورة تكوينية راتبا مسبقا طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

المادة ٣١ — يتعين على الطلاب الذين حصلوا على الشهادة عند انتهاء تكوينهم ، الوفاء بالتزاماتهم الناتجة عن تعهدهم طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

المادة ٣٢ — يحدد التنظيم الداخلى للمؤسسة بقرار مشترك بين وزير المالية والسلطة الوصية .

المادة ٣٣ — يحدد النظام الداخلي النموذجي للمعاهد بقرار من السلطة الوصية .

المادة ٣٤ — ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ — ٣٩٦ مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يتضمن تحديد قائمة معاهد التكوين المهني ^(١)

ان رئيس الجمهورية ،

— بناء على تقرير كاتب الدولة للتكوين المهني ،

— وبناء على الدستور ، لا سيما المادتان ١١١ — ١٠

و ١٥٢ منه ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ — ٣٩٥ المؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ والمتضمن انشاء معاهد التكوين المهني وتنظيمها وسيورها ،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى — تنتظم في عداد معاهد التكوين المهني المنصوص عليها في المرسوم رقم ٨١ — ٣٩٥ المؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ والمتضمن انشاء معاهد التكوين المهني وتنظيمها وسيورها ، المؤسسات الآتية :

١ — معهد التكوين المهني المتخصص في وظائف المكتب والتسيير ، الواقع في بئر خادم ، بولاية الجزائر ،

٢ — معهد التكوين المهني لفروع البناء والاشغال العمومية ، واليات الورش الواقع في سطيف ،

٣ — معهد التكوين المهني لفروع الكهرباء والالكترونيك والمحركات والآليات الفلاحية الواقع في سيدى بلعباس ،

٤ — معهد التكوين المهني لفروع الهيكل الميكانيكي وبناءات الحديد والصلب الواقع في عنابة ،

٥ — معهد التكوين المهني لفروع الصناعات النخيطية والنسيج ومهن الالبسة والخدمات والكيمياء ، والواقع في المدية .

المادة ٢ — تخضع معاهد التكوين المهني المشار اليها في المادة الأولى أعلاه ، لاحكام المرسوم رقم ٨١ — ٣٩٥ المؤرخ

في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ المذكور أعلاه .

المادة ٣ — ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨١ — ٣٩٧ مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ يتضمن انشاء مركز وطني للتكوين المهني للمعوقين جسديا ^(١)

ان رئيس الجمهورية ،

— بناء على تقرير كاتب الدولة للتكوين المهني ،

— وبناء على الدستور ، لا سيما المادتان ١١١ — ١٠

و ١٥٢ منه ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ — ٢٢٢ المؤرخ في ٢٢ شوال عام ١٤٠١ الموافق ٢٢ غشت سنة ١٩٨١ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لكتابة الدولة للتكوين المهني ، ولا سيما الفترة ٣ من المادة ٥ منه ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٨١ — ٣٣٨ المؤرخ في ١٥ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ والمتضمن انشاء مجلس وطني استشاري لحماية المعوقين ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ — ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

— وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ — ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

يرسم ما يلي :

الباب الأول

الانشاء والهدف

المادة الأولى — تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع اداري ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، تسمى « المركز الوطني للتكوين المهني للمعوقين جسديا » وتدعى في صلب النص « المركز » .

المادة ٢ — تتمثل مهمة المركز فيما يأتي :

— يدرس ويبحث تحسين البرامج والمناهج والوسائل التعليمية الضرورية للتكوين المهني للمعوقين جسديا .

— يكون ويحسن مستوى المكونين الاختصاصيين في تكوين المعوقين جسديا بمؤسسات التكوين المهني ،
— يشترك في تكوين المعوقين جسديا وإعادة ترتيبهم المهني كيفما كان منشأ وطبيعة عائلتهم .

المادة ٣ — يكلف المركز ، في إطار المهام الآيلة اليه ، بمقتضى المادة ٢ أعلاه ، بما يأتي :

١ — مجال الدراسات والبحث التقني والتربوي :
— يعد ويختبر ويكيف ويوزع البرامج والوسائل التعليمية الضرورية للتكوين المهني للمعوقين جسديا ، ويجمع الوثائق التقنية والتربوية المخصصة للمكونين المتخصصين ،
— يقوم بالدراسات الضرورية لتهيئة مناصب العمل ، أو إعادة تهيئتها ، بالاتصال مع المصالح الوزارية والهيئات والمؤسسات المعنية ، قصد التكييف المهني الافضل للمعوقين ، كما يقوم بالدراسات الكفيلة بتسهيل الدمج الاجتماعي — المهني للمعوقين جسديا .

٢ — مجال تكوين المكونين وتحسين مستواهم :
— يقوم بتكوين المكونين وتحديد تكوينهم ، وتحسين مستواهم تقنيا وتربويا ، كما يقوم بالمراقبة التقنية والتربوية للمدرسين والتعليم الذي يدرس .

٣ — مجال التكوين المهني للمعوقين جسديا :
— يشارك ، مع المصالح الوزارية والهيئات المعنية في توجيه المعوقين جسديا وتكوينهم وإعادة تكييفهم ، وترتيبهم المهني ، وكذلك تقييم التكوين المهني المتلقى ،
— يساعد المؤسسات التي تتولى التكوين المهني للمعوقين جسديا ، في المجال التقني والتربوي .

المادة ٤ — يوضع المركز تحت وصاية كاتب الدولة للتكوين المهني .

المادة ٥ — يكون مقر المركز في تيفيشون ، بولاية البليدة ، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم .

ويمكن انشاء فروع للمركز في جميع أنحاء التراب الوطني ، بقرار مشترك بين السلطة الوصية ووزير المالية .

الباب الثاني التظيم الادارى

المادة ٦ — يدير المركز مجلس ادارة ويسيره مدير يساعده في مهامه :
— مدير الدراسة وتكوين المكونين ،

— مدير التكوين التطبيقي وإعادة التكييف المهني ،
— المدير الادارى ،
— ويزود المركز بمجلس ادارى .

الفصل الأول مجلس الادارة

المادة ٧ — يتكون مجلس الادارة من :

— كاتب الدولة للتكوين المهني أو ممثله ، رئيسا ،
— ممثل وزير الصناعات الخفيفة ،
— ممثل وزير الفلاحة والثروة الزراعية ،
— ممثل وزير الصحة ،
— ممثل وزير التربية والتعليم الاساسى ،
— ممثل وزير الصناعة الثقيلة ،
— ممثل وزير الطاقة والصناعات البتروكيماوية ،
— ممثل وزير التخطيط والتهيئة العمرانية ،
— ممثل وزير المجاهدين ،
— ممثل كاتب الدولة للتعليم الثانوى والتقني ،
— المدير العام للمكتب الوطنى لليد العاملة أو ممثله ،
— مدير الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى أو ممثله ،
— ممثلين اثنين عن المؤسسات المتخصصة في المعوقين جسديا ، الموضوعة تحت وصاية وزير الصحة ،
— ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،
— ممثل عن الاتحاد الوطنى للفلاحين الجزائريين ،
— ممثل عن الاتحاد الوطنى للشبيبة الجزائرية ،
— ممثل عن المنظمة الوطنية للمجاهدين ،
— ممثل عن المجلس الوطنى الاستشارى لحماية المعوقين ،
— ممثل عن كل اتحاد وطنى للمعوقين جسديا ،
— ممثل عن اتحادية أولياء التلاميذ المعوقين ،
— ممثل عن الاتحادية الرياضية للمعوقين وغير المتكيفين ،
— ممثلين ينتخبهما مستخدمو المركز ،
— ممثلين ينتخبهما التلاميذ .

يحضر المدير والعون المحاسب للمركز ، الاجتماعات حضورا استشاريا .
يمكن لمجلس الادارة أن يستشير أى شخص مختص في المسائل المدرجة في جدول الاعمال . ويتولى المدير أمانة مجلس الادارة .

المادة ٨ — يعين أعضاء مجلس الادارة بقرار من السلطة الوصية على المؤسسة ، بناء على اقتراح السلطات التي يتمتعون اليها لمدة سنتين قابلة للتجديد .

وتنتهى عضوية أعضاء مجلس الإدارة المعينين نظرا لمهامهم أو صفاتهم ، بانتهاء مهامهم أو زوال صفاتهم .
وفي حالة انقطاع عضوية أحد أعضاء مجلس الإدارة ، يعين خلف له حتى انقضاء مدة عضويته .

المادة ٩ — تكون مهام أعضاء مجلس الإدارة مجانية . بيد أنه يمكن منحهم تعويضات التنقل طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

المادة ١٠ — يتداول مجلس الإدارة ، بناء على تقرير المدير ، وفي إطار التنظيم الجارى به العمل ، فى جميع المسائل التى تهم المؤسسة ، ولا سيما ما يأتى :

- المسائل المتعلقة بتنظيم المؤسسة وسيورها ،
- انشاء فروع للمؤسسة ، أو تحويلها أو الغاؤها ،
- مشاريع ميزانيتها المؤسسة وحساباتها ،
- ابرام الصفقات فى إطار التنظيم الجارى به العمل ،
- الشراء والتصرف فى المنقولات ، وعقود الايجار ،
- مشاريع توسيع المؤسسة أو تهيئتها ،
- برامج صيانة المباني والتجهيزات ووقايتها ،
- قبول الهبات والوصايا دون عبء أو اشتراط أو رفضها ، أو تخصيص عقارى ،
- تسوية النزاعات ،
- برامج العمل والتنظيم ومحتوى التكوين وجمع الوثائق ،
- التقرير السنوى عن النشاط ، الذى يعده ويقدمه مدير المؤسسة .

المادة ١١ — لا يجوز لمجلس الإدارة أن يتخذ مقررات تؤدى الى صرف نفقات تتجاوز حدود اعتمادات الميزانية المخصصة للمؤسسة .

المادة ١٢ — يجتمع مجلس الإدارة وجوبا فى دورة عادية ، مرتين فى السنة على الأقل ، بناء على دعوة من رئيسه . ويمكن أن يجتمع فى دورة طارئة بناء على دعوة من رئيسه أو بطلب من مدير المؤسسة أو ثلثى أعضاء المجلس . يحدد الرئيس جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة . ترسل الاستدعاءات مصحوبة بجدول الأعمال الى أعضاء مجلس الإدارة ، قبل ١٥ يوما من تاريخ الاجتماع . ويمكن تقليص هذه المدة بالنسبة للدورات الطارئة .

المادة ١٣ — لا تصح مداولة مجلس الإدارة ، الا بحضور نصف أعضائه على الأقل .

واذا لم يكتمل هذا النصاب ، يستدعى مجلس الإدارة

للاجتماع من جديد خلال ١٥ يوما ابتداء من التاريخ المقرر للاجتماع الاول ويجوز للمجلس أن يتداول عندئذ كيفما كان عدد الأعضاء الحاضرين .
تتخذ المقررات بالاغلبية البسيطة ، واذا تعادلت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

تدرج المداولات فى محاضر وتسجل فى سجل خاص . يوقع الرئيس وكاتب الجلسة المحضر ، ثم يرسله الى السلطة الوصية وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة خلال الشهر الموالى لتاريخ الاجتماع .

المادة ١٤ — تكون مقررات مجلس الإدارة نافذة خلال ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ تحويل المحضر الى السلطة الوصية ما لم تعارضها صراحة ، أو توقف تنفيذها . ولا تصبح المقررات المتعلقة بمشاريع الميزانيتين والحسابات وقبول الهبات والوصايا نافذة الا بعد مصادقة السلطة الوصية ووزير المالية عليها صراحة .

الفصل الثانى

المدير

المادة ١٥ — يعين مدير المؤسسة بمرسوم ، بناء على اقتراح السلطة الوصية وتنتهى مهامه على الشكل نفسه .

المادة ١٦ — يساعد المدير فى مهامه ، مدير الدراسة وتكوين المكونين ، ومدير التكوين التطبيقى واعادة التكييف المهنى ، والمدير الادارى .

ويعين مدير الدراسة وتكوين المكونين ، ومدير التكوين التطبيقى واعادة التكييف المهنى ، والمدير الادارى بقرار من السلطة الوصية .

المادة ١٧ — يقوم مدير المؤسسة بالمهام الآتية :
— يمارس السلطة السلمية على مجموع المستخدمين ،
— يعين الاعوان الموضوعين تحت سلطته وينهى مهامهم فى إطار العقود التى يخضعون لها ، باستثناء الاعوان الذين تعينهم السلطة الوصية ،
— يعد مشروع الميزانية ويخصص النفقات ويأمر بصرفها ،
— يعد الحساب الادارى فى المؤسسة ،
— يبرم الصفقات والعقود طبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية الجارى بها العمل ،
— يحرر التقرير السنوى عن النشاط ويحيله على السلطة الوصية بعد مناقشته فى مجلس الإدارة ،
— يمثل المؤسسة فى جميع أعمال الحياة المدنية ،
— يتولى أمانة مجلس الإدارة ،

الفصل الثالث المجلس التربوي

وأعضاء المجلس التربوي بعد ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ الاجتماع .

الباب الثالث التظيم المالي الفصل الأول تحضير الميزانية والمصادقة عليها

المادة ٢١ — تتضمن ميزانية المعهد بابا للموارد وبابا للمصاريف .

- ١ — تشمل الموارد على ما يأتي :
- اعانات التسيير والتجهيز المخصصة في اطار الاحكام القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل ،
- الهبات والوصايا ، الممنوحة والمقبولة في اطار التنظيم الجاري به العمل ،
- الموارد المختلفة المرتبطة بنشاط المؤسسة .
- ٢ — تشمل المصاريف على نفقات التسيير والتجهيز ، وبصفة عامة على المصاريف الضرورية لتحقيق أهداف المؤسسة .

المادة ٢٢ — يعد المدير مشروع ميزانية المؤسسة ويقدمه الى مجلس الادارة لمناقشته .
ثم يرفع الى السلطة الوصية للمصادقة عليه ، قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بدء السنة المالية التي أعدها .
وتقدمه بعد ذلك السلطة الوصية الى وزير المالية .

المادة ٢٣ — اذا لم تصدر المصادقة على مشروع الميزانية في بدء السنة المالية ، يمكن القيام بعمليات الصرف طبقا للاحكام التشريعية الجاري بها العمل .

المادة ٢٤ — يكون مدير المؤسسة أمرا بصرف الميزانية .
فهو الذي يخصص النفقات ويأمر بصرفها في حدود الاعتمادات المنصوص عليها في ميزانية كل سنة مالية ، ويضع أوامر تحصيل الإيرادات .

المادة ٢٥ — تمسك محاسبة المؤسسة على الشكل الاداري ويسند ضبط الكتابات وتداول النقود الى عون محاسب يخضع لاحكام المرسومين رقم ٦٥ — ٢٥٩ ورقم ٦٥ — ٢٦٠ المؤرخين في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ المذكورين أعلاه .

المادة ٢٦ — يرفع مدير المؤسسة ، حساب التسيير الذي يعده العون المحاسب ، الى مجلس الادارة في دورته العادية الموالية لقفلة السنة المالية مشفوعا بتقرير يحتوي على الشروح والايضاحات الضرورية للتسيير المالي في المؤسسة .

المادة ١٨ — يقدم المجلس التربوي آراءه واقتراحاته الى المدير في جميع المسائل المتعلقة بالسير التربوي في المؤسسة ، وعلى الخصوص :

- تنظيم التكوين وتحسين مستوى المكونين وتجديد تكوينهم ،
- اعداد مقاييس التوجيه والكفاءة المهنية الخاصة بكل نوع من العوائق ،
- المساعدة التقنية والتربوية للهياكل الوطنية المعنية ،
- جمع الوثائق .

المادة ١٩ — يتكون المجلس التربوي من :

- مدير المؤسسة ، رئيسا ،
- مدير الدراسة وتكوين المكونين ،
- مدير التكوين التطبيقي واعادة التكييف المهني ،
- ممثل عن المستخدمين ، يكلف بالدراسة وتكوين المكونين ،

- ممثل عن المستخدمين ، يكلف بالتكوين المهني للمعوقين جسديا ،
- ممثل عن المستخدمين الاداريين والخدمة ،
- ممثلين ينتخبهما التلاميذ ،
- ممثل عن المعهد الوطني للتكوين المهني .

يجوز للمجلس التربوي أن يستعين بأي شخص مختص في مجال التكوين .
تدوم عضوية الاعضاء المنتخبين في المجلس التربوي سنتين ، وهي قابلة للتجديد .
أما عضوية الاعضاء المعيّنين بسبب مهامهم أو صفاتهم فتنتهي بانتهاء مهامهم أو زوال صفاتهم .

المادة ٢٠ — يجتمع المجلس التربوي ، مرة واحدة كل نصف سنة ، باستدعاء من رئيسه .

ويجتمع مرة واحدة على الأقل كل سنة ، مع جميع الموظفين المدرسين ، لمناقشة المسائل المتعلقة بالتكوين التلقائي .

ترسل الاستدعاءات ، مصحوبة بمجدول الاعمال الذي يحدد الرئيس ، الى أعضاء المجلس التربوي قبل ١٠ أيام على الأقل من التاريخ المقرر للاجتماع .

تدرج الآراء والاقتراحات في محاضر يوقعها الرئيس وكاتب الجلسة وتسجل في سجل خاص .

ويحال كل محضر على السلطة الوصية ورئيس مجلس الادارة

ثم يرفع الى السلطة الوصية ووزير المالية ، مصحوبا بملخص
عن محضر اجتماع مجلس الادارة لاجل المصادقة عليه .

المادة ٢٧ — يرفع الحساب الادارى الذى يعده الأمر
بالصرف بعد موافقة مجلس الادارة عليه الى السلطة الوصية
لاجل المصادقة عليه .

المادة ٢٨ — يمارس المراقبة المالية فى المؤسسة مراقب
مالى ، يعينه وزير المالية .

الباب الرابع أحكام مختلفة

المادة ٢٩ — يحدد التنظيم الداخلى للمؤسسة بقرار
مشترك بين وزير المالية والسلطة الوصية .

المادة ٣٠ — يكون المؤسسة نظام داخلى ونظام
خارجى .

المادة ٣١ — يحدد النظام الداخلى للمؤسسة بقرار من
السلطة الوصية .

المادة ٣٢ — ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٢٩ صفر عام ١٤٠٢ الموافق ٢٦
ديسمبر سنة ١٩٨١ .

مرسوم رقم ٨٢ — ١٨٩ مؤرخ فى ٦ شعبان عام ١٤٠٢
الموافق ٢٩ مايو سنة ١٩٨٢ يتعلق بالوثائق الخرائطية ^(١)

ان رئيس الجمهورية ،

— بناء على تقرير وزير الدفاع الوطنى ،
— وبناء على الميثاق الوطنى ، لا سيما الباب الرابع منه ،
— وبناء على الدستور ، لا سيما المادة ١١٢ — ١٠
منه ،

— وبمقتضى الأمر رقم ٦٧ — ٢١١ المؤرخ فى ١٣ رجب
عام ١٣٨٧ الموافق ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٧ ، المعدل
والمتضمن انشاء وتنظيم المعهد الوطنى لرسم الخرائط ،
— وبمقتضى المرسوم رقم ٨٢ — ٥٦ المؤرخ فى ١٩ ربيع
الثانى عام ١٤٠٢ الموافق ١٣ فبراير سنة ١٩٨٢ والمتضمن
القانون الاساسى النموذجى للمؤسسة العسكرية ذات الطابع
الصناعى والتجارى ،

يرسم ما يلى :

المادة الأولى — تعتبر كوثائق خرائطية :

— الالتقاطات العامة التى من شأنها أن تشغل الوسائل
التصويرية المسامية الضوئية ولا سيما خلفيات المخططات
الضرورية لاعداد مسح الاراضى على الصعيد الوطنى ،
— الخرائط الطبوغرافية الاساسية والخرائط المشتقة ،
— الخرائط الخضوصية المسماة أيضا « موضوعية » ،
— المخططات المصورة ،
— الصور الجوية ،
— مرسمة القمر الصناعى (الصور والاشطة العددية) .

المادة ٢ — تختص المصالح المذكورة أدناه وحدها بجمع
معلومات أو معطيات تخصص لاقامة الوثائق الخرائطية
المذكورة فى المادة الأولى أعلاه ، واعدادها وانتاجها وتوزيعها أو
المتاجرة بها :

١ — مصالح المعهد الوطنى للخرائط ،
٢ — المصالح الهيدروغرافية للبحرية الوطنية ،
٣ — المصالح المختصة الوطنية التابعة لوزارات أخرى بعد
تأشيرة المعهد الوطنى للخرائط .

المادة ٣ — ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٦ شعبان عام ١٤٠٢ الموافق ٢٩ مايو
سنة ١٩٨٢ .

قرار مؤرخ في ١٠ رجب عام ١٣٨٤ الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ يتضمن تحديد كيفية الدخول الى مدرسة المعلمين العليا (١)

ان وزير الارشاد القومي ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ١٣٤ الصادر في ٢٩ ابريل سنة ١٩٦٤ القاضي باحداث مدرسة المعلمين العليا ، ولا سيما مادته السادسة والسابعة ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - لكي يتم قبول تسجيل المرشحين، يجب أن تتوفر فيهم الشروط التالية :

١ - أن يكونوا من الجنسية الجزائرية ،

٢ - أن يكونوا حائزين على البكالوريا او شهادة تعادلها معترف بها .

٣ - أن يكون سنهم في أول يناير من سنة المباراة .

(١) ١٨ سنة على الأقل و ٢٧ سنة على الأكثر للدخول الى السنة الاولى .

(ب) ٢٨ سنة على الأكثر للدخول الى السنة الثانية .

وهناك إعفاءات عن السن ، التي تزيد بسنة أو بسنتين، تمنح من طرف وزير الارشاد القومي لتقديم المجاهدين وضحايا حرب التحرير .

٤ - أن تتوفر فيهم شروط الاستعداد البدني المطلوبة من المرشحين للتعليم ، ومدققة من قبل لجنة طبية .

٥ - أن يكونوا قد تعهدوا بالتدريس في مؤسسات التعليم الثانوي لمدة خمس سنوات على الأقل عند تخرجهم من المدرسة

ويمكن قبول رعايا البلدان الافريقية في مدرسة المعلمين العليا بعد اذن وزير الارشاد القومي .

المادة ٢ - ان مباريات الدخول الى السنة الاولى والثانية تشمل ، بصفة انتقالية ، اختبارات

كتابية ، وكذا اختبارات شفاهية بعد النجاح في الاولى .

(١) فرع العلوم :

المجموعة الاولى : اختيار : الرياضيات ، الفيزياء

(١) الاختبارات الكتابية :

— اختبار في الرياضيات (برنامج قسم الرياضيات الاولى) المدة أربع ساعات ، العامل ٦

— اختبار في الفيزياء (برنامج قسم الرياضيات الاولى) المدة أربع ساعات ، العامل ٤

— اختبار في الثقافة العامة (شرح نص) المدة ثلاث ساعات ، العامل ٢

(ب) الاختبارات الشفاهية :

— اختبار في الرياضيات (برنامج قسم الرياضيات الاولى) العامل ٥

— اختبار في الفيزياء (برنامج قسم الرياضيات الاولى) العامل ٢

— اختبار في الكيمياء (برنامج قسم الرياضيات الاولى) العامل ٢

المجموعة الثانية : اختيار العلوم التجريبية

(١) الاختبارات الكتابية :

— اختبار في الفيزياء (برنامج قسم العلوم التجريبية) المدة أربع ساعات ، العامل ٦

— اختبار في العلوم الطبيعية (برنامج قسم العلوم التجريبية) المدة أربع ساعات ، العامل ٦

— اختبار في العلوم الطبيعية (برنامج قسم العلوم التجريبية) المدة ثلاث ساعات ، العامل ٤

— اختبار في الثقافة العامة (شرح نص) المدة ثلاث ساعات ، العامل ٢ .

(ب) الاختبارات الشفاهية :

— اختبار في الرياضيات (برنامج قسم العلوم التجريبية) العامل ٣

- اختبار في الفيزياء (برنامج قسم العلوم التجريبية) العامل ٤

- اختبار في العلوم الطبيعية (برنامج قسم العلوم التجريبية) العامل ٤

(ب) فرع العلوم التقنية :

١ - الاختبارات الكتابية :

- اختبار في الرياضيات (برنامج أقسام الرياضيات الأولية والرياضيات التقنية) المدة أربع ساعات ، العامل ٥ .

- اختبار في الفيزياء (برنامج أقسام الرياضيات الأولية ، والرياضيات التقنية) المدة أربع ساعات ، العامل ٤

- اختبار في الرسم الصناعي (برنامج قسم الرياضيات التقنية) المدة أربع ساعات ، العامل ٣ .

ب- الاختبارات الشفاهية :

- اختبار في الرياضيات (برنامج أقسام الرياضيات الأولية والرياضيات التقنية العامل ٣

- اختبار في التكنولوجيا (برنامج قسم الرياضيات التقنية) العامل ٣

- اختبار في الفيزياء (برنامج أقسام الرياضيات الأولية والرياضيات التقنية) العامل ٥

(ج) فرع الآداب :

اختيار : اللغة والآداب العربية .

(١) الاختبارات الكتابية :

- بحث أدبي أو فلسفي ، المدة أربع ساعات العامل ٦

- شرح أدبي لنص ، المدة ثلاث ساعات ، العامل ٣ .

- شرح لنص من حيث القواعد النحوية المدة ساعتان ، العامل ٣ .

(ب) الاختبارات الشفاهية :

- شرح نص - العامل ٥

- اختبار في التاريخ ، العامل ٣

- اختبار في الجغرافيا ، العامل ٣

اختبار اللغة والآداب الفرنسية :

- ان الاختبارات الكتابية والشفاهية هي نفس الاختبارات فيما يخص اختيار « اللغة والآداب العربية » ، فلهذا نفس الوقت وتضرب بنفس العوامل . وهناك برنامج محدود يبين الاسئلة التي تتناولها الموضوعات بصفة انتقالية من أجل مباراة سنة ١٩٦٤ .

المادة ٣ - يمكن للتلاميذ بعد مباراة ، بصفة انتقالية والى حين صدور أمر جديد ، أن يلتحقوا بالسنة الثانية اذا كانوا حائزين على الأقل على شهادة السنة الاعدادية (الآداب أو العلوم) أو باقتراح من مدير معهد الدراسات العربية بعد أخذ رأى مجلس الاساتذة بالنسبة لتلاميذ هذه المدرسة .

المادة ٤ - على كل لجنة ، عند الانتهاء من الاختبارات ، ان ترتب المرشحين حسب الاختيار مع عدد النقط التي حصلوا عليها .

ويمكن وضع قائمة اضافية للمرشحين الذين يحلون محل المرشحين المنسحبين من القائمة الرئيسية وذلك في حدود ١٠٪ من عدد المقاعد المعروضة .

المادة ٥ - يقبل في السنة الثانية والثالثة التلاميذ الذين نجحوا في الامتحانات التي أعدتها الكليات حسب برنامج الدراسات المحدد من قبل المدير ، وذلك بعد قرار يتخذه مجلس الاساتذة .

المادة ٦ - ان الذين لا يقبلون في السنة الثانية أو الثالثة ، لأي سبب كان ، اما أن يسمح لهم بإعادة سنتهم الدراسية ، واما أن يوضعوا رهن إشارة مدير التعليم الثانوي لكي يقوموا بالتدريس في مؤسسات التعليم الثانوي أو التقني بدسفتهم مكلفين بالتعليم ، وذلك باقتراح من مجلس الاساتذة .

المادة ٧ - عند الانتهاء من دراسة السنة الثالثة ، فان شهادة التخرج المنصوص عليها في المادة ٥ من المرسوم رقم ٦٤ - ١٣٤ الصادر في ٢٤ ابريل سنة ١٩٦٤ ، تسلم للتلاميذ الذين حصلوا على الليسانس كاملة وأدوا بنجاح الاختبارات التكميلية المطابقة للتعليم الذي تقوم به المدرسة .

المادة ٨ - ان التلاميذ الذين حصلوا على شهاد التخرج ينتدبون كاساتذة متمرنين في ثانوية لمدة سنة واحدة ، يؤدون أثناءها الاختبارات العملية فيما يخص شهادة الكفاءة للتعليم الثانوي وستحدد فيما بعد كفايات تلك الاختبارات .

المادة ٩ - يكلف مدير التعليم العالي ومدير التعليم الثانويين ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٠ رجب عام ١٣٨٤ الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذي القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ١٨ مارس سنة ١٩٦٥ يتضمن احداث معهد للطب بمدينة الجزائر (١)

ان وزير الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٥٢ المؤرخ في ٢٦ شوال عام ١٣٨٤ الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٥ المتضمن اعادة تنظيم تعليم العلوم الطبية واحداث معاهد للعلوم الطبية ، ولا سيما المادتان ١١ و ١٢ منه .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يحدد بمعهد العلوم الطبية لمدينة الجزائر معهد للطب .

المادة ٢ - يكلف مدير التعليم للعلوم الطبية ومدير الادارة العامة والميزانية ، ومدير معهد العلوم الطبية لمدينة الجزائر، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذي القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ١٨ مارس سنة ١٩٦٥ ،

قرار مؤرخ في ١٦ ذي القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ١٨ مارس سنة ١٩٦٥ يتضمن احداث معهد للطب بمدينة وهران (٢)

ان وزير الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٥٢ المؤرخ في ٢٦ شوال عام ١٣٨٤ الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٥ المتضمن اعادة تنظيم تعليم العلوم الطبية واحداث معاهد للعلوم الطبية ، ولا سيما المادتان ١١ و ١٢ منه .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يحدد بمعهد العلوم الطبية لوهران معهد للطب .

المادة ٢ - يكلف مدير التعليم للعلوم الطبية ومدير الادارة العامة والميزانية ، ومدير معهد العلوم الطبية لمدينة وهران ، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذي القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ١٨ مارس سنة ١٩٦٥ ،

قرار مؤرخ في ١٦ ذي القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ١٨ مارس سنة ١٩٦٥ يتضمن احداث معهد للطب بمدينة قسنطينة (١)

ان وزير الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٥٢ المؤرخ في ٢٦ شوال عام ١٣٨٤ الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٥ المتضمن اعادة تنظيم تعليم العلوم الطبية واحداث معاهد للعلوم الطبية ، ولا سيما المادتان ١١ و ١٢ منه .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يحدث بمعهد العلوم الطبية لقسنطينة معهد للطب .

المادة ٢ - يكلف مدير التعليم للعلوم الطبية ومدير الادارة العامة والميزانية ، ومدير معهد العلوم الطبية لمدينة قسنطينة ، كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذي القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ١٨ مارس سنة ١٩٦٥ ،

قرار مؤرخ في ١٦ ذي القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ١٨ مارس سنة ١٩٦٥ يتضمن احداث معهد للصيدلة بمدينة الجزائر (٢)

ان وزير الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٥٢ المؤرخ في ٢٦ شوال عام ١٣٨٤ الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٥ المتضمن اعادة تنظيم تعليم العلوم الطبية واحداث معاهد للعلوم الطبية ، ولا سيما المادتان ١١ و ١٢ منه ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يحدث بمعهد العلوم الطبية لمدينة الجزائر معهد للصيدلة .

المادة ٢ - يكلف مدير التعليم للعلوم الطبية ، ومدير الادارة العامة والميزانية ، ومدير معهد العلوم الطبية لمدينة الجزائر، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذي القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ١٨ مارس سنة ١٩٦٥ .

قرار مؤرخ في ١٦ ذي القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ١٨ مارس سنة ١٩٦٥ يتضمن احداث معهد للبحث في الاسنان بمدينة الجزائر (٣)

ان وزير الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية ،

— بمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٥٢ المؤرخ في ٢٦ شوال عام ١٣٨٤ الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٥ المتضمن اعادة تنظيم تعليم العلوم الطبية واحداث معاهد للعلوم الطبية ، ولا سيما المادتان ١١ و ١٢ منه ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يحدث بمعهد العلوم الطبية لمدينة الجزائر معهد للبحث في الاسنان .

المادة ٢ - يكلف مدير التعليم للعلوم الطبية ، ومدير الادارة العامة والميزانية ، ومدير معهد العلوم الطبية لمدينة الجزائر، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ ذي القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ١٨ مارس سنة ١٩٦٥ .

قرار مؤرخ في ٢٥ محرم عام ١٢٨٦ الموافق ١٦ مايو سنة ١٩٦٦ يتضمن النظام الداخلي لمدرسة مهندسي الاشغال العمومية بمدينة الجزائر - حسين داي (١)

ان وزير الاشغال العمومية والبناء ،

- بناء على تقرير مدير الادارة العامة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ٤٩ المؤرخ في ٦ ذى القعدة عام ١٢٨٥ الموافق ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٦ المتضمن تأسيس مدرسة مهندسي الاشغال العمومية بالجزائر - حسين داي ولا سيما مادته ٥ و ١٢ ،

- وبعد الاطلاع على الراى الذى عبر عنه مجلس الاتقان التابع للمدرسة اثناء جلسته المنعقدة في ١٩ محرم عام ١٢٨٦ الموافق ١٠ مايو سنة ١٩٦٦ ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - يحدد طبقا لاحكام هذا القرار النظام الداخلى لمدرسة المهندسين للاشغال العمومية بمدينة الجزائر - حسين داي .

العنوان الاول

النظام العام

المادة ٢ - يخضع التلامذة - المهندسون لنظام القسم الداخلى ، الا اذا منح اعفاء خاص من قبل الوزير بناء على اقتراح المدير .

الدخول الى المدرسة

المادة ٣ - يخبر التلامذة الجدد عن تاريخ افتتاح المدرسة باستدعاءات فردية ويخبر التلامذة الذين قضوا سنة دراسية عن طريق مذكرة مدرسية تلصق في نهاية السنة الدراسية، يحدد بمقرر من الوزير تاريخ افتتاح المدرسة، ومدة التدريب والمطل .

التعليم - الاوقات

المادة ٤ - يشتمل برنامج التعليم على :

(ا) محاضرات شفوية وندوات ،

(ب) جلسات عمل تتضمن برامج تساعد على تكوين التلامذة المهندسين ، اشغال تطبيقية ، زيارات لورشات ومعامل ، دروس فى الرسم . والحساب ، شغل الاجهزة باليد الخ .

(ج) تدريبات تطبيقية .

يحدد المدير حصص المحاضرات ، والندوات والجلسات .

المادة ٥ - يعد دفتر لكل فوج من التلاميذ ، يسجل فيه كل استاذ الدروس التى القاها ، ومواضيع الواجبات التى كلف بها التلاميذ .

مجلس التنسيق والتاديب

المادة ٦ - يحدث مجلس للتنسيق والتاديب يعهد اليه بتقديم الآراء والاقتراحات المجدية التى تتعلق بالمواضيع التالية الى المدير :

- سير المدرسة ،

- كل المسائل المتعلقة بالتعليم ، وحسن سير الدروس والامتحانات ،

- مسائل الطاعة العامة ،

- دراسة الحالات الفردية للمخالفات الخطيرة المنصوص عليها فى المادة العاشرة بعده واقتراح العقوبات الواجب اتخاذها بعد الاستماع الى التلميذ المهندس صاحب العلاقة .

يتشكل مجلس التنسيق والتاديب من :

- مدير المدرسة رئيسا ،

- الاساتذة رؤساء المجموعات ،

- المراقب العام ،

- ممثلى التلاميذ المهندسين بنسبة واحد عن كل قسم دراسى من بينهم ممثلهم الذى يحضر اجتماعات مجلس الاتقان .

يجتمع مجلس التنسيق والتأديب بناء على طلب المدير واستدعاء منه .

يمكن لنائب مدير التكوين المهني بوزارة الاشغال العمومية ان يحضر اجتماعات المجلس، ويخبره مدير المدرسة بالاجتماعات التي ينوي المجلس عقدها ، وذلك قبل ثمانية ايام على الاقل من الاجتماع .

يمكن للمجلس ان يدعو لحضور جلساته كل شخص للاستشارة عندما يرى ذلك مفيدا .
يجتمع المجلس كل ثلاثة اشهر مع مجموع هيئة التدريس لدراسة كل المسائل المتعلقة بوضع النقط للتلامذة ، وباعطاء نظرهم في دروسهم ولا يحضر ممثلو التلاميذ الى هذه الاجتماعات التي تنعقد كل ثلاثة اشهر .

تنظيم التلامذة

المادة ٧ - ينتخب التلامذة المهندسون من بينهم لجنة تكلف بانعاش وتسيير كل النشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية داخل المدرسة، وبتقديم كل رأى مفيد للمدير في حسن سير المؤسسة وبالمساعدة على تطبيق القواعد المتعلقة بالنظام والطاعة داخل المدرسة .

الاخبارات

المادة ٨ - ان الاوامر والمقرارات والتنبيهات المتعلقة بالتعليم وسير المدرسة يجب ان تكون موضوع مذكرات داخلية تعلق في اللوحة الرسمية لادارة المدرسة .

على التلامذة - المهندسين ان يطلعوا كل يوم على الوثائق المعلقة ، ولا يعدلون مطلقا بجهلهم لها .

النظام الداخلي للمدرسة

المادة ٩ - على التلامذة - المهندسين ان يظهروا في كل الاحوال في هيئة مقبولة ، ويمنعون بالخصوص منعا مطلقا من :

- ١ - التدخين في قاعات المحاضرات ،
- ٢ - ادخال او اسكان اشخاص اجانب عن المدرسة في البنايات او المحلات التابعة لها ،
- ٣ - القيام باعمال استفزازية بين التلاميذ تحت طائلة عقاب الطرد ،

٤ - مزاوله العاص القمار ، وادخال او شرب اى نوع من المشروبات الكحولية بداخل المدرسة ،

٥ - اخراج شئ تابع للمؤسسة دون اذن كتابي من المدير .

المواظبة

المادة ١٠ - ان حضور المحاضرات والجلسات التطبيقية ، والزيارات المذكورة في جدول الاوقات هي اجبارية ولا يعفى منها الا باذن خاص كتابي من الادارة .

يتولى الرقابة المراقب العام .

ويعتبر في حكم المتغيب :

١ - كل تلميذ - مهندس يصل بعد ابتداء الدرس ،

٢ - كل تلميذ - مهندس يغادر دون اذن درسا او اية جلسة قبل انتهائهما .

ان الوحدة الغيابية هي التغيب عن ساعة عمل منصوص عليها في جدول الاوقات .

مع عدم الاخلال بالعقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ١١ التالية فيترتب على كل تغيب دون مبرر الحرمان من المنحة على قدر وقت الغياب ، وبنسبة يوم واحد من الحرمان عن ست تغيبات .

العقوبات التأديبية

المادة ١١ - (١) ان العقوبات التأديبية التي يمكن ان تطبق على التلامذة المهندسين هي التالية :

- الانذار ،
 - التوبيخ مع تسجيله في ملف التلميذ ،
 - الطرد المؤقت مع الحرمان من المنحة ،
 - الطرد النهائي .
- (ب) يتولى المدير انذار التلميذ بنشاء على اقتراح المراقب العام او احد الاساتذة .
- (ج) يمكن للمدير بعد توجيه الانذار الثاني ،

وبموافقة مجلس التنسيق والتأديب أن يوجه إلى التلميذ توبيخا مع تسجيله في الملف .

(د) يمكن للمدير عند حدوث مخالفة خطيرة وبعد موافقة المجلس أن يقترح على الوزير أما الطرد المؤقت أو الطرد النهائي للتلميذ - المهندس المرتكب للمخالفة ، وذلك حسب خطورتها ويترتب على تدبير الطرد قطع المنحة عن التلميذ المعنى .

(هـ) ويمكن للمدير في الحالات الخطيرة والمستعجلة أن يقرر بصفة مؤقتة طرد التلميذ المهندس في الحال ريثما يبت في أمره طبقا للفقرة د .

العنوان الثاني

الجزء عن الدراسة - التنقيط

المادة ١٢ - ١ - التنقيط الربع السنوي :

(١) يحوز كل تلميذ - مهندس عند انتهاء كل ثلاثة اشهر ، وعن كل مادة مدروسة علامة يعبر عنها بأحد الاحرف الآتية :

الحرف ا يعنى نتيجة حسنة جدا ،

الحرف ب يعنى نتيجة مقبولة ،

الحرف ج يعنى نتيجة غير كافية .

(ب) يضع الاستاذ تقريرا كتابيا عن كل علامة ج .

(ج) ان الحصول على علامة ج في مادة واحدة للمرة الثانية سيستلزم عقابا قد يصل الى الطرد النهائي وذلك عندما يقرر مجلس التنسيق والتأديب الذي يجب استشارته بأن الامر راجع الى تكاسل التلميذ .

٢ - التنقيط السنوي :

يحوز كل تلميذ عند انتهاء كل سنة علامة عامة حسب نظام التنقيط المنصوص عليه في الفقرة ا المشار اليها اعلاه .

سيستلزم منح علامة ج في مادة ما عند انتهاء السنة الدراسية استشارة المجلس الذي يقترح أحد التدابير التالية ازاء التلميذ المعنى :

١ - اعادة الامتحان قبل ابتداء السنة الدراسية المقبلة . واذا حصل التلميذ - المهندس في هذا الامتحان على نفس النتيجة في نفس المادة ، فللمجلس أن يقترح أحد التدابير المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ المذكورتين بعده .

٢ - اعادة السنة الدراسية اذا تسببت قوة قاهرة في حصوله على هذه النتيجة غير الكافية .

٣ - الطرد النهائي .

تكون العلامة العامة السنوية أحد العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار في التدريبات والتعيينات .

الاشغال والمشاريع

المادة ١٣ - ١ - ان الاشغال التطبيقية مثل الدراسات والرسم والتقارير يجب اجراؤها في المدد التي يحددها الاستاذ المكلف بالدرس .

وفي حال التأخير فان للاستاذ المعنى وحده الحق في منح مدة تكميلية او في تقرير العقاب .

٢ - واذا لزم ارجاء عمل عند جلسة عمل داخل القاعة ، فتمنح علامة الصفر للتلميذ - المهندس المتغيب ، وفي حال تغيب ماذون به او بعذر مقبول يتخذ الاستاذ احسن الحلول لاعادة حالة التلميذ - المهندس الى طبيعتها .

٣ - يمكن أن تمنح مهلة تكميلية بمقرر من الاستاذ للتلميذ - المهندس ، عندما ينقطع عن العمل بسبب مرض او قوة قاهرة لمدة معتبرة من الوقت كانت قد خصصت لتنفيذ مشروع او عمل تطبيقي او دراسة .

٤ - واذا تمادى التلميذ في التغيب ، فيستشير المدير مجلس التنسيق والتأديب في التدابير الواجب اتخاذها فيما يتعلق بأشغال التلميذ المعنى .

التغريب

المادة ١٤ - ان التدريبات جزء من التعليم المقرر في المدرسة ويجب على التلامذة - المهندسين او يعتنوا بتحرير التقرير على اثر

قرار مؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٦ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ يتعلق بنظام الدروس في المدرسة الوطنية للإدارة (١)

ان وزير الداخلية ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ١٥٥ المؤرخ في ٢٧ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٤ والمتضمن احداث المدرسة الوطنية للإدارة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ٣٠٦ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٦ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ والمتعلق بسير المدرسة الوطنية للإدارة ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يحدد نظام الدروس بالمدرسة الوطنية للإدارة كما يلي :

السنة الاولى

- (١) دروس رئيسية : ٣٠٠ درس في السنة .
- ١ - العلوم الاقتصادية ٣ ساعات .
- ٢ - الحقوق الدستورية والنظم السياسية ٣ ساعات .
- ٣ - تاريخ النظريات والاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية ٣ ساعات .
- ٤ - المدخل لدراسة الحقوق ٢ ساعتان .
- ٥ - النظم الدولية ١ ساعة .

(ب) اعمال تطبيقية : ٧٥ درسا في السنة .

- ١ - العلوم الاقتصادية ساعة ونصف .
- ٢ - الحقوق الدستورية والنظم السياسية ساعة ونصف .
- ٣ - المدخل لدراسة الحقوق والنظم الدولية ساعة ونصف .

(ج) اللغة العربية الادارية : ٢٥ درسا في السنة

(د) التعليم الاختياري : ٥٠ درسا في السنة .

تدريباتهم ليتمكنوا بذلك مجلس الاساتذة من تقدير النشاط وقيمة العمل المنجز .

يسلم التلميذ المهندس التقرير الى رئيس المصلحة التي أجرى فيها تدريبه ، ويسلمه الرئيس بدوره الى مدير المدرسة مشفوعا بالعلامة التقديرية .

مجموع الادوات التابعة للمدرسة

المادة ١٥ - يجب على التلامذة ان يولوا هناية كبرى لمجموع الآلات والادوات ولوازم الطبوغرافيا ، والاجهزة المختلفة التي تضمها المدرسة تحت تصرفهم لحاجات التعليم ، وهم مسؤولون عنها شخصيا .

وفي حال الضياع او المظب الاراديين لهذه الآلات ، او افساد المحلات والاثاث المدرسي ، فان مبلغ التعويض عن الاضرار يلقي على عاتق التلامذة - المهندسين المسؤولين مع عدم الاخلال بالمقوبات التأديبية المحتملة .

ان كل نزاع حول مبدأ التعويض او المبلغ او تاريخ الدفع المطلوب يعرض على نظر الوزير .
يخصم المبلغ المقرر من المنحة المخصصة للتلميذ المهندس .

المادة ١٦ - لاتحمل المدرسة اية مسؤولية في جميع الحالات عن ضياع او عطب الاشياء او الادوات الخاصة بالتلامذة المهندسين .

وان اذن المدرس بايداع الادوات والرسوم ، والوثائق والملابس والسيارات وغيرها في المحلات التابعة لها او ملحقاتها لا يمكن ان يحتج به عليها ، كما لا يمكن ان تعتبر بذلك مسؤولة عن حراسة تلك الاشياء .

التنفيذ

المادة ١٧ - يكلف مدير الادارة العامة ، ومدير مدرسة مهندسي الاشغال العمومية بمدينة الجزائر - حسين داي ، كل فيما يخصه .
تنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٥ محرم عام ١٣٨٦ الموافق ١٦ مايو سنة ١٩٦٦ .

١ - الانجليزية (+ ١ ساعة) .

٢ - الرياضيات (+ ١ ساعة) .

(هـ) محاضرات عن المنهج العام : ٢٥ درسا في السنة .

١ - المنهج العام

٢ - المشاكل الكبرى المعاصرة .

(و) التدريبات : اسبوع وشهران .

١ - اسبوع في مؤسسة فلاحية مسيرة ذاتيا (في نهاية الثلاثة الاشهر الثانية) .

٢ - شهران في مؤسسة عمومية او مؤسسة صناعية (في نهاية الثلاثة الاشهر الثالثة) .

السنة الثانية

(ا) دروس رئيسية : ٢٢٥ درسا في السنة .

١ - العلوم الاقتصادية ٣ ساعات

٢ - الحقوق الادارية ٣ ساعات

٣ - المالية العامة ٢ ساعتان

٤ - الحقوق الاجتماعية ١ ساعة

(ب) اعمال تطبيقية : ١٠٠ درس في السنة .

١ - العلوم الاقتصادية ساعة ونصف

٢ - الحقوق الادارية ساعة ونصف

٣ - المالية العامة ساعة ونصف

٤ - الحقوق الاجتماعية ساعة ونصف

(ج) اللغة العربية الادارية : ٢٥ درسا في السنة .

(د) التعليم الاختياري : ٥٠ درسا في السنة .

١ - الانجليزية (+ ١ ساعة)

٢ - الرياضيات (+ ١ ساعة)

(هـ) محاضرات عن المنهج العام : ٢٥ درسا في السنة -

١ - قطاعات النشاط الكبرى في الوطن .

(و) التدريبات : اسبوع وشهران .

١ - اسبوع في مؤسسة او ادارة صحراوية (في نهاية الثلاثة الاشهر الثانية) .

٢ - شهران في ادارة عمالية او بلدية (في نهاية الثلاثة الاشهر الثانية) .

السنة الثالثة

١ - دروس مشتركة

(ا) دروس رئيسية : ٧٥ درسا في السنة .

١ - المؤسسات السياسية في

الجزائر ١ ساعة .

٢ - المشاكل الاقتصادية الكبرى

الجزائرية ١ ساعة .

٣ - الادارة العامة ١ ساعة .

(ب) المتقيات : خلال السنة الدراسية واسبوعين من اعمال البحوث خلال العطل المدرسية والجامعية من الثلاثة الاشهر الاولى والثانية .

(ج) اللغة العربية الادارية : ٢٥ درسا في السنة

٢ - دروس اختصاصية :

١ - فرع الدبلوماسية

(ا) دروس رئيسية : ١٥٠ درسا في السنة .

١ - الحقوق الدولية العامة ٣ ساعات

٢ - المنظمات الدولية ١ ساعة

٣ - تاريخ العلاقات الدولية ١ ساعة

٤ - الجغرافية الاقتصادية للدول

الكبرى ١ ساعة .

(ب) اللغة الحية : ٢٥ درسا في السنة .

١ - الانجليزية ٣ ساعات

(ج) الاعمال التطبيقية : ٥٠ درسا في السنة .

١ - الحقوق الدولية العامة ساعة ونصف

٢ - المنظمات الدولية ساعة ونصف

(د) المحاضرات التطبيقية : ٥٠ درسا في السنة .

١ - التطبيق القنصلي .

٢ - التعاون الفني .

٣ - التحرير الدبلوماسي .

(هـ) التدرّيات : شهران .

- ١ - شهر لدى قنصلية .
- ٢ - شهر لدى سفارة .

٢ - الفرع القضائي

(ا) دروس رئيسية : ٢٠٠ درس في السنة .

- ١ - الحقوق المدنية ٣ ساعات .
- ٢ - الحقوق الجزائية العامة والاجراءات الجزائية ٣ ساعات .
- ٣ - الحقوق التجارية ساعتان .

(ب) الاعمال التطبيقية : ١٠٠ درس في السنة .

- ١ - الحقوق الجزائية العامة ساعة ونصف .
- ٢ - الحقوق المدنية ساعة ونصف .
- ٣ - الاجراءات الجزائية ساعة ونصف .
- ٤ - الحقوق التجارية ساعة ونصف .

(ج) المحاضرات التطبيقية : ٧٥ درسا في السنة .

- ١ - علم الاجرام وعلم العقاب .
- ٢ - جرائم الاحداث .
- ٣ - المساعدون القضائيون .
- ٤ - الاسلوب القضائي .

(د) التدرّيات : شهران .

- ١ - شهر لدى محكمة .
- ٢ - شهر لدى مجلس قضائي .

٣ - الفرع الاقتصادي والمالي

(ا) دروس رئيسية : ١٧٥ درسا في السنة .

- ١ - العلوم الاقتصادية ٣ ساعات .
- ٢ - علم الاحصاء ٢ ساعتان .
- ٣ - الحقوق التجارية ٢ ساعتان .

(ب) الاعمال التطبيقية : ٧٥ درسا في السنة .

- ١ - العلوم الاقتصادية ساعة ونصف .
- ٢ - علم الاحصاء ساعة ونصف .

٣ - الحقوق التجارية ساعة ونصف .

(ج) المحاضرات التطبيقية : ١٢٥ درسا في السنة .

- ١ - فن الميزانية .
- ٢ - الفن الجبائي .
- ٣ - الخزينة وحركة النقود .
- ٤ - المحاسبة العمومية .
- ٥ - المحاسبة الخاصة .

(د) التدرّيات : شهران

- ١ - شهر في الادارة المركزية للمالية .
- ٢ - شهر في مصلحة خارجية للمالية .

٤ - فرع الادارة العامة

(ا) دروس رئيسية : ١٧٥ درسا في السنة .

- ١ - العلوم الاقتصادية ٣ ساعات .
- ٢ - الحقوق الادارية ٢ ساعتان .

- ٣ - علم الاجتماع السياسي واساليب العلوم الاجتماعية ٢ ساعتان .

(ب) الاعمال التطبيقية : ٥٠ درسا في السنة .

- ١ - الحقوق الادارية ساعة ونصف .
- ٢ - الادارة العمومية ساعة ونصف .

(ج) المحاضرات التطبيقية : ١٢٥ درسا في السنة .

- ١ - علم الادارة المقارن .
- ٢ - فن الحقوق العامة .
- ٣ - فن الميزانية .
- ٤ - التعاون الفني .
- ٥ - المشاكل الاجتماعية .

(د) التدرّيات : شهران .

- ١ - شهر في الادارة المركزية .
- ٢ - شهر في مصلحة خارجية .

السنة الرابعة

١ - الفرع السياسي

- (أ) دروس رئيسية : ١٢٥ درسا في السنة .
- ١ - معرفة الدول الكبرى ٣ ساعات .
 - ٢ - الحقوق الدولية الخاصة ٢ ساعتان .
 - ٣ - العلاقات الاقتصادية الدولية ١ ساعة .
 - ٤ - الحقوق الدبلوماسية ١ ساعة .

(ب) اللغة الحية : ٧٥ درسا في السنة .

- ١ - الانجليزية ٣ ساعات .

(ج) اعمال تطبيقية : ٧٥ درسا في السنة .

- ١ - الحقوق الدولية الخاصة ساعة ونصف

(د) المحاضرات التطبيقية : ٥٠ درسا في السنة .

- ١ - المشاكل الكبرى للدبلوماسية الجزائرية
- ٢ - التطبيق الدبلوماسي .
- ٣ - التشريرات .

(هـ) الملتقيات : أثناء السنة الدراسية وأسبوعان من البحوث خلال العطل المدرسية والجامعية من الثلاثة اشهر الاولى والثانية .

(و) الاسفار الدراسية .

٢ - الفرع القضائي

- (أ) دروس رئيسية : ٢٢٥ درسا في السنة .
- ١ - الحقوق المدنية ٣ ساعات .
 - ٢ - الاجراءات المدنية ٢ ساعتان .
 - ٣ - الحقوق الدولية الخاصة ٢ ساعتان .
 - ٤ - النزاعات الادارية ٢ ساعتان .

(ب) الاعمال التطبيقية : ١٠٠ درس في السنة .

- ١ - الحقوق المدنية ساعة ونصف .
- ٢ - الاجراءات المدنية ساعة ونصف .
- ٣ - الحقوق الدولية الخاصة ساعة ونصف .
- ٤ - النزاعات الادارية ساعة ونصف .

(ج) المحاضرات النظرية : ١٠٠ درس في السنة .

- ١ - الحقوق الجزائية الخاصة .

- ٢ - علم التحقيق الجنائي العملي والفني .
- ٣ - النظام الاساسي للقضاة .
- ٤ - ادارة المحاكم .
- ٥ - تحرير الاحكام .

(د) الملتقيات : خلال السنة الدراسية وخلال اسبوعين من البحوث أثناء العطل المدرسية والجامعية من الثلاثة اشهر الاولى والثانية .

(هـ) الاسفار الدراسية .

٣ - الفرع الاقتصادي والمالي

(أ) دروس رئيسية : ١٧٥ درسا في السنة .

- ١ - العلوم الاقتصادية ٢ ساعتان .
- ٢ - الاقتصاد والمؤسسات المالية ٢ ساعتان .
- ٣ - المحاسبة الوطنية ١ ساعة .
- ٤ - العلاقات الاقتصادية الدولية ١ ساعة .
- ٥ - علم الاحصاء ١ ساعة .

(ب) الاعمال التطبيقية : ١٠٠ درس في السنة .

- ١ - العلوم الاقتصادية ساعة ونصف .
- ٢ - الاقتصاد والمؤسسات المالية ساعة ونصف .
- ٣ - المحاسبة الوطنية ساعة ونصف .
- ٤ - علم الاحصاء ساعة ونصف .

(ج) المحاضرات التطبيقية : ١٢٥ درسا في السنة .

- ١ - المصالح العمومية الاقتصادية الكبرى .
- ٢ - تقنية البنوك .
- ٣ - تقنية التأمينات .
- ٤ - ادارة المؤسسة .
- ٥ - تقنية التخطيط .

(د) الملتقيات : خلال السنة الدراسية

وشهرين من البحوث خلال العطل المدرسية والجامعية في الثلاثة اشهر الاولى والثانية .

(هـ) الاسفار الدراسية :

(د) الملتقيات : خلال السنة الدراسية

وشهرين من البحوث خلال العطل المدرسية والجامعية في الثلاثة اشهر الاولى والثانية .

(هـ) الاسفار الدراسية :

٤ - فرع الإدارة العامة

(أ) دروس رئيسية : ١٧٥ درسا في السنة .

- ١ - المصالح الإدارية الكبرى ٣ ساعات .
- ٢ - النزاعات الإدارية ٢ ساعتان .
- ٣ - العلوم الاقتصادية ٢ ساعتان .

(ب) الأعمال التطبيقية : ٥٠ درسا في السنة .

- ١ - المصالح العمومية الكبرى ساعة ونصف .
- ٢ - النزاعات الإدارية ساعة ونصف .

(ج) المحاضرات التطبيقية : ١٧٥ درسا في السنة .

- ١ - سير إدارة مركزية ، وعمالة ، وبلدية ، ومصلحة خارجية ، ومؤسسة عمومية .
- ٢ - النظام والمنهج .
- ٣ - المحاسبة العمومية .
- ٤ - تسيير الموظفين .
- ٥ - التحرير الإداري .
- ٦ - تقنية التخطيط .

(د) المكتبيات : خلال السنة الدراسية وأسابيع من أعمال البحوث خلال العطل المدرسية والجامعية للثلاثة أشهر الأولى والثانية .

(هـ) الأسفار الخارجية .

المادة ٢ - يدرج في ملحق هذا القرار برنامج الدروس الرئيسية المشار إليه في المادة الأولى أعلام .

المادة ٣ - يكلف مدير المدرسة الوطنية للإدارة بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٦ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ .

البرنامج

السنة الأولى

العلوم الاقتصادية

مقدمة :

- ١ - موضوع العلم الاقتصادي
- ٢ - طرق التحليل
- ٣ - التطور التاريخي للأفكار والأحداث الاقتصادية .

١ - الإنتاج :

- ١ - عوامل الإنتاج
- ٢ - وحدات الإنتاج
- ٣ - تنظيم الإنتاج

٢ - الأسعار :

- ١ - العرض والطلب
- ٢ - تكوين الأسعار

الحقوق الدستورية والنظم السياسية

مقدمة

- ١ - فكرة عن الحقوق الدستورية
- ٢ - طابع الحقوق الدستورية
- ٣ - الدولة والفرد

١ - الدولة :

- ١ - فكرة عن الدولة
- ٢ - مختلف مفاهيم دور الدولة
- ٣ - مختلف أشكال الدولة

٢ - الدستور :

- ١ - فكرة عن الدستور
- ٢ - فحوى الدستور
- ٣ - سيادة الدستور
- ٤ - ضمانات الدستور

٣ - الأحزاب السياسية :

- ١ - الأحزاب والنظم السياسية
- ٢ - هيكل الأحزاب وسيرها
- ٣ - العلاقة بين الأحزاب وهيئات الدولة

٤ - الحزب الواحد

٤ - النظم السياسية :

١ - مختلف النظم السياسية

٢ - الدستور الجزائري

٣ - دراسة الاجهزة السياسية التالية ،
الجمهورية العربية المتحدة ، المغرب ، الاتحاد
السوفييتي ، فرنسا ، الولايات المتحدة
الامريكية ، يوغسلافيا .

٤ - تطور النظريات حول النظم السياسية
على ضوء النظم في برنامج بريطانيا العظمى
والصين الشعبية وكوبا وتونس .

تاريخ الآراء والاعمال السياسية والاقتصادية والاجتماعية مقدمة - التطور الاقتصادي والاجتماعي للقرنين ١٩ و ٢٠

١ - تاريخ علم السكان (ديموغرافية)

٢ - المراحل الكبرى للتاريخ الاقتصادي

١ - تاريخ الآراء السياسية :

١ - تنمية الآراء السياسية والاجتماعية ،
٢ - المذهب الحر : انتصاره ، وانحطاطه ،
٣ - انواع القوميات .

٢ - التطور التاريخي للاشتراكية :

١ - الاشتراكية الخيالية ،
٢ - الفوضوية والماركسية ،
٣ - الاصلاح والثورة : لينين ،
٤ - الماركسية والمشاكل القومية : من
ستالين الى ماوتسي تونغ ،
٥ - التطور الحالي للاشتراكية .

٣ - الاسلام :

١ - الحضارة الاسلامية ،
٢ - الاسلام والعالم الاسلامي المعاصر .

٤ - مقدمة لمشاكل العالم الثالث :

١ - وضع العالم الثالث ،

٢ - المشاكل الوطنية في دول العالم الثالث:
التنميات الخاصة بالعالم العربي ، الحركات
الوطنية لافريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ،

٣ - الحركات الاجتماعية والتوجهات
الاجتماعية للعالم الثالث .

المدخل الى دراسة الحقوق

مقدمة :

١ - فكرة عن الحقوق الموضوعية

٢ - فكرة عن الحقوق الشخصية

القسم الاول - الحقوق الموضوعية

١ - هيكل الحقوق الجزائرية :

١ - مكان الحقوق الجزائرية في تاريخ
الحقوق وفي الحقوق المقارنة .

٢ - الوضع الحالي للحقوق الجزائرية

٢ - تقنية الحقوق الجزائرية :

١ - تحضير القانون

٢ - تطبيق القانون

القسم الثاني - الحقوق الشخصية

١ - اصحاب الحقوق :

١ - الاشخاص الطبيعيون

٢ - الاشخاص المعنويون

٢ - موضوع الحقوق :

١ - ترتيب الاموال ،

٢ - القانون الاساسي للاموال ،

القسم الثالث - الالتزامات (العقود)

١ - تكوين العقود ،

٢ - انتهاء العقود ،

النظم الدولية

مقدمة :

١ - طابع الحياة الدولية ،

٢ - طابع النظم الدولية .

١ - العناصر المؤلف منها المجتمع الدولي :

١ - التطور التاريخي للمجتمع الدولي ،

٢ - العناصر الأساسية للدولة ،

٣ - الوضع الدولي للدولة ،

٤ - الاشكال الخاصة للدولة .

٢ - العلاقات بين الدول :

١ - تطور العلاقات الدولية ،

٢ - المبادئ التي تسير العلاقات ،

٣ - مصادر الحقوق الدولية ،

٤ - هيئات العلاقات الدولية ،

٥ - التنظيم وتسيير الوزارة الجزائرية
للشؤون الخارجية .

٣ - المنظمات الدولية :

١ - منظمة الامم المتحدة ،

٢ - المؤسسات الاختصاصية ،

٣ - المنظمات الجبهوية ،

٤ - المنظمات الافريقية .

السنة الثانية

العلوم الاقتصادية

١ - النقود :

١ - وظائف النقود ،

٢ - النقود في الاقتصاد اللامركزي ،

٣ - النقود والقرض في الاقتصاد المركزي ،

٤ - النقود والاسعار .

٢ - الدخل الوطني :

١ - النظرية العامة للتوزيع ،

٢ - توزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي ،

٣ - توزيع الدخل في الاقتصاد الاشتراكي .

٣ - المبادلات الدولية :

١ - نظرية المبادلات الدولية ،

٢ - السياسة المتعلقة بالمبادلات الدولية .

الحقوق الادارية

٤ - مقدمة :

١ - الادارة والحقوق الادارية ،

٢ - مصادر قواعد الحقوق الادارية ،

٣ - القضاء الاداري والنزاعات الادارية .

٢ - التنظيم الاداري :

١ - الاشخاص المعنويون والحقوق الادارية،

٢ - مبادئ التنظيم الاداري ،

٣ - النظريات العامة للنشاطات الادارية .

٣ - الاعمال الادارية :

١ - الاعمال التي تأتي من جانب واحد ،

٢ - العقود الادارية .

٤ - مسؤولية الادارة :

١ - المسؤولية الشخصية للموظف العمومي،

٢ - مسؤولية الجماعات العمومية ،

٣ - قبول مبادئ المسؤولية ،

المالية العمومية والتنظم الدولية

مقدمة عامة :

— نوعية وموضوع علم المالية العمومية ،

— مميزات المالية العمومية المعاصرة ،

القسم الاول - نظرة عامة على المالية الجزائرية العمومية

١ - المالية الجزائرية العمومية غداة الاستقلال

٢ - المشاكل الكبرى للمالية الجزائرية
العمومية ،

٣ - الادارة المالية والاصلاحات الجارية
للجهاز المالي .

القسم الثاني - الميزانية :

١ - محتوى الميزانية وقانون المالية لسنة
١٩٦٥ ،

٢ - الاطار التقني للميزانية ،

٣ - وضع الميزانية وتهيئة قانون المالية ،

٤ - تنفيذ الميزانية وتطبيق قانون المالية ،

٥ - سياسة الميزانية ،

٦ - تقنية وسياسة الميزانيات المقارنة ،

٧ - نظرة على مالية الجماعات المحلية .

القسم الثالث - الجبايات :

- ١ - فكرة عامة عن الضرائب ،
- ٢ - المشاكل العامة للضرائب ،
- ٣ - الجهاز الجبائي في الجزائر ،
- ٤ - الجبايات المقارنة .

القسم الرابع - الخزينة ، النقود ، القرض :

- ١ - تنظيم وتسيير الخزينة ،
- ٢ - تنفيذ عمليات الخزينة ،
- ٣ - القروض والديون ،
- ٤ - نظرة على النقود والقرض ،
- ٥ - القرض المصرفي والموسطاء الماليون ،
- ٦ - رقابة القرض والتأمينات ،
- ٧ - علاقات الجزائر مع الخارج فيما يخص المالية .

الخلاصة :

المالية العمومية والتوازن النقدي والاقتصادي

الحقوق الاجتماعية

مقدمة - الاقتصاد وعلم اجتماع العمل :

١ - قانون العمل :

- ١ - علم قانون العمل ومميزاته العامة ،
- ٢ - نظام علاقات الجماعات ،
- ٣ - نظام العلاقات الشخصية ،
- ٤ - المنظمات الدولية للعمل ،
- ٥ - قانون العمل في الجزائر .

٢ - الضمان الاجتماعي :

- ١ - معلومات حول الضمان الاجتماعي ،
- ٢ - الضمان الاجتماعي والهياكل السياسية والديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية ،
- ٣ - النظم الرئيسية للضمان الاجتماعي ،
- ٤ - الضمان الاجتماعي في الجزائر .

السنة الثالثة

المؤسسات السياسية في الجزائر

١ - مقدمة :

- ١ - الدولة الجزائرية سنة ١٨٣٠ ،
- ٢ - الحركات الوطنية من سنة ١٨٣٠ الى ١ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ،
- ٣ - المؤسسات الاستعمارية .

٢ - كفاح التحرير الوطني :

- ١ - جبهة التحرير الوطني ،
- ٢ - مؤتمر الصومام ،
- ٣ - المجلس الوطني للثورة الجزائرية ،
- ٤ - الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ،
- ٥ - برنامج طرابلس .

٣ - الفترة الانتقالية :

- ١ - اتفاقيات ايفيان ،
- ٢ - الهيئة التنفيذية المؤقتة ،
- ٣ - تقرير المصير .

٤ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

- ١ - المجلس الوطني التأسيسي ،
- ٢ - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :
- الحزب ، المجلس الوطني ، رئيس الجمهورية .

- ٣ - الاشتراكية والتسيير الذاتي ، قرارات مارس ،

- ٤ - المؤتمر الاول لجبهة التحرير الوطني ، ميثاق الجزائر ،

المشاكل الكبرى للاقتصاد الجزائري

- ١ - احصاء السكان ومشاكل العمل ،
- ٢ - سياسة تكوين الرجال ،
- ٣ - اصلاح الزراعي ، ومشاكل التنمية الفلاحية ،

٣ - الإدارة في الجزائر قبل ١ يوليو سنة ١٩٦٢ ،

٤ - الإدارة في الجزائر منذ ١ يوليو سنة ١٩٦٢ ،

٢ - هيكل الإدارة :

١ - هيكل الإدارة المركزية وتوزيع المهام الرئيسية بين الوزارات ،

٢ - المصالح الخارجية للوزارات ،

٣ - الإدارة المالية ،

٤ - الإدارة البلدية ،

٥ - المؤسسات العمومية ،

٢ - تنظيم الإدارة :

١ - هيئات التنسيق والرقابة ،

٢ - تسيير الإدارة وأهداف الإصلاح الإداري

القسم الدبلوماسي

الحقوق الدولية العامة

١ - معلومات عامة :

١ - ميزات الحقوق الدولية العامة ،

٢ - مصادر الحقوق الدولية العامة .

٢ - القانون الأساسي العولي للدول :

١ - العناصر التأسيسية للدول ،

٢ - أشكال الدول ،

٣ - الاعتراف بالدول ،

٤ - الصلاحيات الرئيسية للدولة ،

٥ - تعاقب الحكومات .

٢ - المسؤوليات الدولية للدول :

١ - العناصر المكونة وآثار المسؤولية ،

٢ - تنفيذ الحصانة الدبلوماسية .

٤ - المعاهدات الدولية :

١ - الإجراءات ،

٢ - الآثار ،

٣ - المراجعة ،

٤ - الانتهاء .

٤ - التصنيع : الطرق والوسائل ،

٥ - إعادة بناء جهاز التجارة الخارجية ،

٦ - الاستثمارات ومشاكل التمويل .

٧ - التجربة الجزائرية للتخطيط .

الإدارة العمومية

القسم الأول - الوظيفة العمومية :

١ - المقدمة :

١ - تعريف الوظيفة العمومية ،

٢ - مختلف مفاهيم ونظم الوظيفة العمومية

٣ - الوظيفة العمومية في الجزائر الى غاية

١ يوليو سنة ١٩٦٢ ،

٤ - الوظيفة العمومية في الجزائر منذ ١

يونيو سنة ١٩٦٢ .

٢ - القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية :

١ - أحكام عامة ،

٢ - التوظيف ،

٣ - الاوضاع والمطل ،

٤ - نظام المرتبات والنظام الاجتماعي ،

٥ - التنقيط والترقية ،

٦ - حقوق وواجبات الموظف ،

٧ - النظام التأديبي ،

٨ - انتهاء العمل ،

٩ - نظام المعاش ،

١٠ - النزاعات الخاصة بالوظيفة العمومية .

٣ - القانون الأساسي للأجانب :

١ - وضع الاجانب العاملين برسم التعاون

التقني ،

٢ - وضع الاجانب العاملين برسم عقد

خاضع للقانون العام ،

٣ - وضع الخبراء الدوليين .

القسم الثاني - الإدارة :

١ - مقدمة :

١ - تعريف الإدارة ،

٢ - مختلف مفاهيم أنواع الإدارة ،

٥ - الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ،

٦ - المنظمة الدولية للطيران المدني .

٤ - المنظمات الجهوية :

١ - المنظمات الأوروبية ،

٢ - المنظمات ذات الطابع العسكري ،

٣ - المنظمات الجهوية الأمريكية ،

٤ - الجامعة العربية ،

٥ - منظمة الوحدة الإفريقية .

٥ - العلاقات بين المنظمات الدولية والدول :

تاريخ العلاقات الدولية

مقدمة : العلاقات الدولية في القرن ١٩ ،

١ - التاريخ العام للدبلوماسية في القرن ٢٠

(١) بين الحربين :

١ - مشاكل ما بعد الحرب وعصر الامم الجماعي ،

٢ - افلاس محاولة السلم .

(ب) ما بعد الحرب :

١ - الحرب الباردة والتعايش السلمي ،

٢ - ظهور العالم الثالث .

٢ - التاريخ الدبلوماسي للعالم الثالث في القرن ١٩ :

١ - مسألة الشرق الاقصى ،

٢ - علاقات دول امريكا اللاتينية مع بعض ومع بقية العالم ،

٣ - تقسيم الامبراطورية العثمانية وعلاقات الدول العربية فيما بينها ومع بقية العالم ،

٤ - افريقيا .

الجغرافية الاقتصادية للدول الكبرى

١ - أوروبا الغربية :

١ - القوى والتقسيمات الاقتصادية لاور

٢ - التطور الاقتصادي منذ ١٩٤٥ ،

٥ - اعران العلاقات الدولية :

١ - الاعوان الدبلوماسيون ،

٢ - الاعوان القنصليون .

٦ - المواصلات الدولية :

١ - المواصلات البحرية ،

٢ - المواصلات النهرية والبرية ،

٣ - الجو - الفضاء - البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية .

٧ - المشاكل القانونية للتجارة الدولية :

١ - تطور الحقوق التجارية الدولية عبر المعامدات الثنائية ،

٢ - الحقوق الجديدة للتجارة الدولية .

٨ - النزاعات الدولية :

١ - انواع الحلول السلمية ،

٢ - انواع الحلول غير السلمية ،

٣ - الحلول ضمن اطار المنظمات الدولية .

المنظمات الدولية

١ - تنظيم المجتمع الدولي :

١ - النظرية العامة للمنظمات الدولية ،

٢ - تاريخ فكرة المنظمات الدولية ،

٣ - معلومات عامة على القانون الداخلي للمنظمات الدولية .

٢ - منظمة الامم المتحدة :

١ - من جمعية الامم الى ميثاق سان فرانسيسكو ،

٢ - هيكل منظمة الامم المتحدة ،

٣ - نشاطات الامم المتحدة .

٣ - المؤسسات الاختصاصية :

١ - منظمة العمل الدولية ،

٢ - المنظمة العالمية للصحة ،

٣ - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،

٤ - الاتحاد البريدي العالمي ،

الحقوق الجزائية العامة والاجراءات الجزائية

١ - الحقوق الجزائية :

١ - أساس وتطور قانون الجزاء ، مختلف مدارس الحقوق الجزائية ، العلوم التكميلية ، علاقات الحقوق الجزائية مع فروع الحقوق الاخرى وفروع العلوم الانسانية الاخرى ،

٢ - العناصر المكونة للجريمة ، العنصر القانوني ، المسؤولية الجزائية ، الاعمال المبررة ، مختلف انواع الجرائم ،

٣ - بيان العقوبات والتدابير الاحتياطية وخصائصها العامة ، اجراء العقوبات ، الاشتراك في الجرائم ، العود واثبات العود الى ارتكاب الجريمة ،

٤ - أسباب وقف العقوبة او انتهاءها والاحكام بالادانة ، مسؤولية القصر .

٢ - الاجراءات الجزائية :

١ - الطرق الكبرى للاجراءات ، التنظيم القضائي ، الاختصاص ، التحقيق والحكم ، طريقة الطعن .

القسم القضائي

والقسم الاقتصادي والمالي

الحقوق التجارية

المدخل الى الحقوق التجارية :

١ - اعمال التجارة والتجار ،

٢ - محال التجارة ،

٣ - الايجارات التجارية ،

٤ - الشركات التجارية ،

٥ - عمليات البنوك ، عمليات البورصات وقيمة الاموال المنقولة ،

٦ - الاسناد التجارية ،

٧ - العقود التجارية ،

٨ - معلومات عامة عن الافلاس والتسوية القضائية ،

٩ - معلومات عامة عن الحقوق الجبائية التجارية والصناعية .

٣ - عناصر الاقتصاد .

٢ - الولايات المتحدة :

١ - عناصر القاعدة الاقتصادية ،

٢ - القوة الاقتصادية الامريكية ،

٣ - مشاكل الاستقرار الاقتصادي .

٣ - الاتحاد السوفياتي :

١ - العناصر الاساسية للاقتصاد السوفياتي

٢ - حصيلة الاقتصاد السوفياتي ،

٣ - الانتاج والقوة الصناعية .

٤ - امريكا اللاتينية :

١ - شروط التنمية ،

٢ - الاقتصاد البرازيلي ،

٣ - الاقتصاد الأرجنتيني .

٥ - الشرق الاقصى :

١ - الاقتصاد الصيني ،

٢ - الاقتصاد الياباني .

القسم القضائي

الحقوق المدنية

١ - الشريعة الاسلامية :

١ - مصادر وميزات الشريعة الاسلامية ،

٢ - الشريعة الاسلامية في الجزائر ،

٣ - الشريعة الاسلامية في تونس والمغرب .

٢ - العائلة : العلاقات الشخصية :

١ - الزواج ،

٢ - البنوة ،

٣ - الاهلية القانونية .

٣ - العائلة : العلاقات العائلية :

١ - علاقات الامومة ،

٢ - الموارث ،

٣ - التبرعات .

القسم الاقتصادي والمالي

قسم الإدارة العامة

العلوم الاقتصادية

١ - تاريخ التقلبات الاقتصادية :

- ١ - مختلف أنواع التقلبات وميزاتها ،
- ٢ - نتائجها الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - تفسير التقلبات :

- ١ - تطور النشر والمسافة ،
- ٢ - النقل الدولي للحركات الاقتصادية .

٣ - النمو الاقتصادي - الاجراء وتفسيره :

- ١ - مختلف أنواع النمو الاقتصادي ،
- ٢ - النمو والتقدم .

٤ - التقدير :

- ١ - السياسات الاقتصادية الرامية الى التصرف في الظروف او في النمو الاقتصادي .

القسم الاقتصادي والمالي

الاحصائيات

١ - اعداد الاحصائيات :

- ١ - الاحصاء وميدان تطبيقه ،
- ٢ - المشاكل المطروحة من جراء ملاحظة الاحداث الاقتصادية ،
- ٣ - الاشكال المختلفة لمعرفة الاحصاء ،
- ٤ - المصادر والنشرات الجزائرية والاجنبية
- ٥ - تنظيم الاحصاء في الجزائر .

٢ - تقديم الاحصائيات :

- ١ - مدلول وصحة المعطيات بالارقام ،
- ٢ - الاغلاط والتقارب ،
- ٣ - الجداول الاحصائية ،
- ٤ - الرسوم البيانية والتخطيطية .

٣ - التحليل الاحصائي الاول :

- ١ - المدلات ،

٢ - الفروق ،

- ٣ - اعداد الارقام والاستدلالية ،
- ٤ - المعاني والارتباطات البسيطة ،
- ٥ - مقدمة لتحليل المجموعات الترتيبية التاريخية ،

- ٦ - فائدة حساب الاحتماليات المتعلقة بالجس والتقدير .

٤ - احصائيات رياضية :

- ١ - حساب الاحتماليات ، قانون الاحتمال لتغير تشككي ،
- ٢ - تغيرات منفصلة ، تغيرات متواصلة ، دراسة بعض القوانين العامة ،
- ٣ - علاقة بين احصاء وصفي (بالنظر الى نتائج السنة الاولى) وحساب التقديرات ، توزيع العينات ،
- ٤ - معلومات حول مقرر الاحصاء ،
- ٥ - تقدير المدلات والاقسام ،
- ٦ - فروق الثقة ،
- ٧ - الجس النظري والتطبيقي الاول .

قسم الإدارة العامة

الحقوق الادارية

١ - عمل الادارة :

- ١ - الشرطة الادارية ،
- ٢ - المصلحة العمومية ، معلومات عن المصلحة العمومية طريق تنظيم المصالح العمومية ، التسيير والرقابة للمصالح العمومية .

٢ - وسائل عمل الادارة :

- ١ - الميدان العمومي ، الميدان العمومي والميدان الخاص ، طرق التملك وتسيير الميدان العمومي ، نزع الملكية ، التسخير ،
- ٢ - الاشغال العمومية ، معايير عمليات الاشغال العمومية ، صفقات الاشغال العمومية ، مسؤولية عمل الاشغال العمومية ،

٢ - تهيئة الاراضى .

٣ - رقابة الادارة :

- ١ - طرق الرقابة ، طرق غير قانونية، رقابة وطن ادارى ، طرق قضائية ، القضاء الادارى
- ٢ - الرقابة القضائية ، المشروعية ، طعن لتجاوز السلطة المسؤولية ، الطعن أمام القضاء التام .

علم الاجتماع السياسى وطريقة العلوم الاجتماعية

القسم الاول : علم الاجتماع السياسى

١ - تعريف علم الاجتماع السياسى :

- ١ - تاريخ علم الاجتماع السياسى ،
- ٢ - موضوع علم الاجتماع السياسى ،
- ٣ - طرق علم الاجتماع السياسى .

٢ - عناصر علم الاجتماع السياسى :

- ١ - الهياكل الاجتماعية ،
- ٢ - العلاقات السياسية .

القسم الثانى : طرق العلوم الاجتماعية

١ - مقدمة :

- ١ - معلومات عن العلوم الاجتماعية ،
- ٢ - مختلف العلوم الاجتماعية ،
- ٣ - العلم السياسى .

٢ - تقنيات الملاحظة :

- ١ - ملاحظة الوثائق ،
- ٢ - الملاحظة المباشرة ،
- ٣ - معلومات اولية عن التجربة فى العلوم الاجتماعية .

٣ - التحليل القياسى :

- ١ - طرق المقارنة ،
- ٢ - النظريات العامة .

٤ - الطرق الرياضية والاحصائية والطرق البيانية :

- ١ - عناصر الاحصائيات ، الجمعيات والارتباطات ، معلومات حول التحليل بالعوامل والبحث العملى ،

٢ - التمثيل الرياضى والرسوم البيانية ،

٣ - طرق رسم الخرائط الجغرافية والرسوم البيانية غير الرياضية .

السنة الرابعة

القسم الدبلوماسى

معرفة دول العالم الكبرى

دراسة الوضع الحالى للمجموعات الكبرى فى العالم من حيث السياسة الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية .

- ١ - أوروبا القارية ،
- ٢ - بريطانيا العظمى والكومنويلث ،
- ٣ - الدول العربية ،
- ٤ - جنوب شرق آسيا واليابان ،
- ٥ - افريقيا ،
- ٦ - أمريكا الشمالية ،
- ٧ - أمريكا الجنوبية .

يكون الدرس موضوعا حسب التقنية الخاصة بالمجموعات الكبرى التى يليق عرض مميزات المشتركة فيما يتعلق بنوع النظام السياسى والمبادئ الرئيسية والهياكل الاساسية للاقتصاد والتنسيق بينها والخطوط العامة للسياسة الاجنبية .

يجب أن تتوصل هذه المعلومات الى اختيار دولة خاصة تمثل كل مجموعة كبرى ولتحديد القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تقود سير السياسة الخارجية سواء كانت دبلوماسية او تجارية او ثقافية .

القسم القضائى

القسم الدبلوماسى

الحقوق الدولية الخاصة

مقدمة :

- ١ - ميدان الحقوق الدولية الخاصة
- ٢ - مصادر الحقوق الدولية الخاصة

١ - الجنسية :

- ١ - النظريات العامة للجنسية الجزائرية
- ٢ - منح الجنسية
- ٣ - فقد الجنسية واسقاطها
- ٤ - الاجراءات الادارية ، الحجة والنزاع الادارى .

٢ - شروط الاجانب :

- ١ - اقامة الاجانب في الجزائر
- ٢ - قانون الاجانب
- ٣ - الاشخاص الاجانب المعنويون
- ٤ - الحقوق الاتفاقية

٣ - تنازع القوانين :

- ١ - مبادئ عامة للتسوية
- ٢ - منطيات التسوية
- ٣ - الاصناف الاساسية للمواد القانونية وقواعد اللاحق
- ٤ - قواعد التفسير .

٤ - النزاعات القضائية :

٥ - تطبيق القواعد العامة :

- ١ - قاعدة «خضوع شكل العقد لمحل انعقاده»
- ٢ - الاشخاص والعلاقات العائلية
- ٣ - نظام الاموال
- ٤ - العقود والالتزامات
- ٥ - التركات بلا وصايا
- ٦ - الهبات والوصايا .

القسم الدبلوماسي

القسم الاقتصادي والمالي

العلاقات الاقتصادية الدولية

١ - العلاقات التجارية :

- ١ - المبادلات التجارية في العالم
- ٢ - العلاقات بين البلدان النامية وغير النامية
- ٣ - المنظمات الدولية والمجموعات الاقتصادية

٢ - العلاقات المالية :

- ١ - العلاقات المالية في العالم
- ٢ - مشاكل النظم الدولية
- ٣ - المنظمات الدولية والمناطق النقدية .
- ٢ - التعاون الاقتصادي :

- ١ - اعانة البلدان التي هي في طريق النمو
- ٢ - الاستثمارات الخاصة
- ٣ - منظمات التعاون الدولي

القسم الدبلوماسي

الحقوق الدبلوماسية :

مقدمة :

مصادر الحقوق الدبلوماسية التقليدية وحقوق المنظمات الدولية .

١ - البعثة الدبلوماسية :

- ١ - احداث البعثة الدبلوماسية
- ٢ - تنظيم البعثة الدبلوماسية
- ٣ - تركيب البعثة الدبلوماسية
- ٤ - موظفو البعثات الدبلوماسية
- ٥ - النشاطات الدبلوماسية
- ٦ - السلك الدبلوماسي .

٢ - الاشكال الاخرى للدبلوماسية :

- ١ - رؤساء الدول
- ٢ - وزير الشؤون الخارجية
- ٣ - الدبلوماسية لمقصود معلوم (الموقتة)
- ٤ - دبلوماسية المؤتمرات الدولية
- ٥ - دبلوماسية المنظمات الدولية .

٣ - اجهزة الدبلوماسية الجزائرية :

- ١ - وزارة الشؤون الخارجية
- ٢ - البعثة الدبلوماسية

القسم القضائي

الحقوق المدنية

١ - الالتزامات :

- ١ - المبادئ العامة للالتزامات

- ٨ - طرق الطعن ، المعارضة ، الاستئناف ،
اعتراض الغير ، التماس إعادة النظر .
- ٩ - الطعن بالنقض .
- ١٠ - التحكيم ، اتفاق التحكيم ، شرط
التحكيم ، قرار التحكيم .

قسم الإدارة العامة

النزاعات الإدارية

- ١ - التنظيم القضائي :
 - ١ - المبادئ ، الوحدة أو الازدواج
 - ٢ - المحاكم ، المجلس الأعلى ، المحاكم
الإدارية .
 - ٣ - القضاة والمساعدون القضائيون .
- ٢ - الاختصاص القضائي :
 - ١ - توزيع الاختصاص بين الجهات القضائية
 - ٢ - توزيع الاختصاص في داخل الجهة
القضائية .

٣ - الاجراء في النزاعات الادارية :

- ١ - تقديم الدعوى .
- ٢ - مهل الطعن
- ٣ - التحقيق في الطعون
- ٤ - المنازعات المتعلقة بالاجراءات
- ٥ - الاحكام
- ٦ - طرق الطعن

٤ - الطعن في النزاعات الادارية :

- ١ - المنازعات المتعلقة بالقانون
- ٢ - المنازعات المتعلقة بالحقوق

القسم الاقتصادي والمالي

الاقتصاد والمؤسسات المالية

المقاييس :

- ١ - أهمية القطاع العام في الدخل القومي
والنشاط الاقتصادي في مختلف
البلدان .

٢ - مصادر الالتزامات

٣ - آثار ومؤيدات الالتزامات البسيطة

٤ - الالتزامات المركبة

٥ - نقل الالتزامات وتعديلها ، وانهاؤها .

٢ - الحقوق العينية الرئيسية :

- ١ - حق الملكية
- ٢ - النظرية العامة للحيازة
- ٣ - المسائل الخاصة بالملكية العقارية
- ٤ - حيازة المنقولات المادية وملكيته
- ٥ - حيازة المنقولات غير المادية .

٣ - التامينات :

- ١ - التامينات الشخصية
- ٢ - التامينات العينية

٤ - الشهر العقاري :

- ١ - دراسة خاصة بالتسجيل

الاجراءات المدنية

- ١ - المدخل لدراسة الحقوق القضائية
الخاصة بموضوعها وروحها ، وطابعها التاريخي .
- ٢ - المعطيات الاساسية للحقوق القضائية
الخاصة ، الدعوى امام القضاء ، أعمال
الاجراءات ، انواع البطلان والمهل .
- ٣ - التنظيم القضائي : المبادئ العامة ،
الجهات القضائية القضاة ، المساعدون
القضائيون .
- ٤ - الاختصاص النوعي ، الاختصاص
الاقليمي لمختلف الجهات القضائية ، حدود
اختصاص الجهات القضائية المرفوعة امامها
الدعوى ، مؤيد قواعد الاختصاص .
- ٥ - الاجراء .

- ٦ - الدعوى ، الاجراءات العادية ، الاجراءات
الاستثنائية (الاجراءات المختصرة) القضايا
المستعجلة ، الاجراءات امام الجهات القضائية
الاستثنائية ، الاجراءات غيابيا .

- ٧ - الاحكام : تصنيفها ، أشكالها ، آثارها ،
تنفيذها ، المصاريف .

١ - الآثار الاقتصادية في الاقتطاعات العمومية :

- ١ - الضغط المالي والقرض العمومي
- ٢ - الضغط الجبائي .

٢ - النفقات العامة :

- ١ - الآثار الاقتصادية للنفقات العامة في الانتاج
- ٢ - الآثار الاقتصادية للنفقات العامة .

٣ - اختيار النفقات العامة :

- ١ - عن السعر الأدنى للمرافق العامة
- ٢ - تبعاً للآثار التعددية
- ٣ - تبعاً لبحث التنمية الاقتصادية

٤ - السياسة المالية :

- ١ - سياسة الاستقرار
- ٢ - سياسة مكافحة التضخم
- ٣ - سياسة التنمية
- ٤ - تثبيت النمو الاقتصادي بالمالية العامة في البلاد المتقدمة صناعياً
- ٥ - مشاركة المالية العامة في نمو البلدان التي هي في طور التقدم .

القسم الاقتصادي والمالي

قسم الإدارة العامة

العلوم الاقتصادية

١ - الطرق والانظمة السياسية للتنمية :

- ١ - مبادئ الطرق والانظمة الاقتصادية - المشاكل المشتركة لمختلف الطرق - النماذج الرئيسية للتنظيم الاقتصادي عناصره وتفاعلاته
- ٢ - المشاكل التي تثيرها التنمية الاقتصادية . تطور بعض أنواع من الاقتصاد المادي في حالات مختلفة من التنمية .
- ٣ - السياسات الاقتصادية حسب الطرق والانظمة وحالات التنمية .
- ٤ - تنظيم التنمية في البلاد التي هي في طريق النمو .

القسم الاقتصادي والمالي

المحاسبة الوطنية

المقدمة :

- ١ - تعريف بعض المبادئ
- ١ - فن المحاسبة الوطنية :
- ١ - المبادئ
- ٢ - دراسة الثروة الوطنية ، الثروة غير المادية ، الحقوق والديون .
- ٣ - الحسابات الاقتصادية
- ٢ - استخدام المحاسبة الوطنية في الاقتصاد التطبيقي :
- ١ - النمو الاقتصادي
- ٢ - التحليل التركيبي لطريقة الانتاج
- ٣ - دراسة الاحوال والميزانيات الاقتصادية

الاحصاء

١ - التنقيص والارتباط

- ١ - التغيرات العرضية ذات بعدين (الابلاس قوس)
- ٢ - عوامل الارتباط المتعدد أو الجزئي أو الكلي .
- ٣ - قيمة وحد الارتباط الخطي
- ٢ - التابع التاريخي :
- ١ - الوصف التقليدي
- ٢ - الميل الى التغيرات الموسمية
- ٣ - الطرق الديناميكية الخطية .
- ٤ - الارتباط مع التأخر
- ٣ - التجارب الفرضية :
- ١ - التطبيقات الرئيسية .
- ٢ - مبادئ في تحليل التغير والتغير المشترك .
- ٤ - الضبط والنماذج .
- ١ - الضبط الخطي لعلاقة اقتصادية (اصغر المربعات) نماذج لعدة معدلات .

- ٢ - التقدير ، والتعريف ، والتتابع ،
المراجعة .

قسم الادارة العامة

المرافق العامة الكبرى

- ١ - النظرية العامة للمرفق العام ، طرق
ادارة المرافق العامة .
٢ - المؤسسات العامة الصناعية والتجارية ،
الشركات ذات الاقتصاد المختلط - المؤسسات
لوطنية .
٣ - المصالح العمومية لتوجيه الاقتصاد
والتخطيط .
٤ - النظام القانوني للمرافق العامة الرئيسية
٥ - نظام القطاع الاشتراكي بالجزائر .

قرار مؤرخ في ١٧ ذي الحجة عام ١٣٨٨ الموافق
٦ مارس سنة ١٩٦٩ يتضمن التنظيم الداخلي
للمعهد الوطني للموسيقى (١)

ان وزير الانباء ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في
١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة
١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ٣١٥ المؤرخ في
٧ رجب عام ١٣٨٦ الموافق ٢٢ أكتوبر سنة
١٩٦٦ والمتضمن تعيين وزير الانباء ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٨ - ٤٢٩ المؤرخ في
١٢ ربيع الثاني عام ١٣٨٨ الموافق ٩ يوليو سنة
١٩٦٨ والمتضمن احداث المعهد الوطني للموسيقى
لا سيما المادة ٧ منه ، الباب الثاني ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يشتمل المعهد الوطني للموسيقى
الموضوع تحت سلطة المدير على ثلاثة أقسام :

- قسم الادارة العامة ،
- قسم الأبحاث والوثائق ،
- قسم البيداغوجيا .

المادة ٢ - يكلف قسم الادارة العامة :

- بالتسيير الإداري لمجموع المستخدمين واعداد
وتنفيذ الميزانية ومسك محاسبة المعهد ، ويكلف
فضلا عن ذلك بالتحقيق في الشؤون المسامة
وتسيير المعدات .

ويكون تحت تصرف قسم الادارة العامة لهذا
الغرض مكتبان :

- مكتب المستخدمين والشؤون العامة ،
- مكتب الميزانية والمعدات .

المادة ٣ - يكلف قسم الابحاث والوثائق :

- بالقيام بجميع اشغال البحث المتعلقة
بالموسيقى التقليدية الجزائرية والرقص الشعبي
وتكوين وثائق التراث الموسيقى والرقص .

ويجب عليه القيام لهذا الغرض ب :

- ١ - تسجيل الاشرطة والصور والأفلام لهذا
التراث .

٢ - اعداد ونسخ السلم الموسيقى واشكال
الرقص التقليدي .

٣ - تحليل وتحديد المعايير التي تسمح
بترتيب مختلف قوائم الجرود .

٤ - النشر الدوري لنتائج الاشغال المباشرة .
ويكلف قسم الأبحاث والوثائق فضلا عن
ذلك :

- بالبحث والمحافظة على جميع وثائق الاشغال
المخصصة للموسيقى الجزائرية والموسيقى
المشابهة والرقص الشعبي ،

- بالبحث والدراسة والمحافظة على الآلات
الموسيقية التقليدية .

ويشتمل على مكيتين :

- مكتب الأبحاث ،
- مكتب الوثائق .

المادة ٤ - ان قسم البيداغوجيا مهمته :

- تعميم وتنظيم ، ابتداء من النتائج المكتسبة

يقدر ما يلي :

المادة الأولى : يحدث في المدرسة الوطنية للإدارة مركز للوثائق والأبحاث الإدارية .

المادة ٢ - تتلخص مهمة مركز الوثائق والأبحاث الإدارية فيما يلي :

١ - تقديم الوثائق اللازمة للدروس والتدريبات إلى الأساتذة وتلاميذ المدرسة الوطنية للإدارة ،

٢ - تقديم مساعدته إلى الإدارات وذلك بناء على طلبها ، ولا سيما جعل مصادر الوثائق رهن إشارتها وإنجاز الدراسات ،

٣ - القيام بالأبحاث الإدارية ونشر نتائجها بواسطة المطبوعات ،

٤ - صيانة وتنمية المبادلات مع المراكز الأجنبية التي تقوم بنفس العمل .

المادة ٣ - يكلف مدير مركز الوثائق والأبحاث الإدارية بالإدارة التقنية للمركز وذلك تحت سلطة مدير المدرسة الوطنية للإدارة ويساعده في مهمته مجلس توجيه يتألف من :

- مدير المدرسة الوطنية للإدارة ، رئيسا ،

- مدير مركز الوثائق والأبحاث الإدارية ،

- مدير الدروس ،

- مدير التدريبات ،

- الكاتب العام ،

- استاذين تابعين للمدرسة الوطنية للإدارة .

- ممثل واحد عن مختلف الإدارات التي يهمها كل قسم من المركز .

المادة ٤ - إن البرامج الخاصة بالوثائق والأبحاث والتي يقترحها مدير المركز تحدد من قبل مدير المدرسة الوطنية للإدارة بعد أخذ رأي مجلس التوجيه .

المادة ٥ - تلحق كل من مكتبة المدرسة

بواسطة البحث وتعليم الموسيقى والرقص في المؤسسات الخصوصية ،

- مراقبة وتنسيق النشاطات لهذه المؤسسات في ميدان التعليم ،

- إنجاز الكتب الوجيزة وكذا الكتب التعليمية العصرية قصد هذا التعليم ،

- القيام بأعداد مناهج البيداغوجيا العصرية ،

- إنجاز برنامج الدراسات وتحديد الشهادات المتوجة لها ،

- القيام بالتعليم العالي للموسيقى والرقص، ويكون تحت سلطته لهذا الغرض مكتبان :

- مكتب التعليم والبرامج ،

- مكتب الكتب الوجيزة والنشرية الموسيقية .

المادة ٥ - يكلف مدير الإدارة العامة والثقافة الشعبية والنزهات بوزارة الإنشاء ومدير المعهد الوطني للموسيقى ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٧ ذي الحجة عام ١٣٨٨ الموافق ٦ مارس سنة ١٩٦٩ .

قرار مؤرخ في ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٢ يونيو سنة ١٩٧٠ يتضمن أحداث مركز للوثائق والأبحاث الإدارية بالمدرسة الوطنية للإدارة (١)

إن وزير الداخلية ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٤-١٥٥ المؤرخ في ٨ يونيو سنة ١٩٦٤ والمتضمن إنشاء مدرسة وطنية للإدارة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦-٣٠٦ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٦ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ والمتعلق بسير المدرسة الوطنية للإدارة ،

الوطنية للإدارة ومصالح وثائقها بمركز الوثائق والابحاث الادارية .

المادة ٦ - يجوز لمدير المدرسة الوطنية للإدارة أن ينظم ، باقتراح من مدير مركز الوثائق والابحاث الادارية ، أقساما ، خاصة بالوثائق النوعية التابعة لكل من القطاعات ذات النفع الدائم للمركز ، ويعين في أحد هذه الاقسام المساعدون في الابحاث التابعون للمركز .

المادة ٧ - ان المساعدات التي يقدمها مركز الوثائق والابحاث الادارية الى الإدارات العمومية والمؤسسات والهيئات العمومية ولا سيما التزويد بالوثائق وانجازات الدراسات يجوز أن تكون موضوعا لبرام اتفاقيات بين المدرسة الوطنية للإدارة والإدارات أو الهيئات التي يهمها الامر .

المادة ٨ - يقوم المركز بنشر ملفات وكتب صغيرة مختصرة وادوات أخرى للعمل تفيد الإدارات العمومية والمؤسسات والهيئات العمومية وكذلك مجموعات المؤلفات التي تهدف الى التعريف بنتائج أبحاثه .

المادة ٩ - يجوز للمدرسة الوطنية للإدارة أن تبرم مع هيئات أجنبية أو دولية اتفاقيات تتعلق بتنظيم الاشفال المشتركة بتبادل الوثائق أو الخدمات .

المادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٩ ربيع الثاني عام ١٣٩٠ الموافق ١٣ يونيو سنة ١٩٧٠ .

قرار مؤرخ في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ يتضمن تدابير التعريب في مؤسسات التعليم العالي (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٥٨٨ المؤرخ في ٢٣ رجب عام ١٣٨٨ الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٨ والمتضمن احداث اختبار اجباري بالعربية

في كل الامتحانات والمسابقات التي تنظمها كليات الآداب والعلوم الانسانية والتكميليات الادبية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٢ المؤرخ في ٢٤ ذى القعدة عام ١٣٩٥ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٧١ والممددة بموجبه احكام الامر رقم ٦٨ - ٩٢ المؤرخ في ٢٨ محرم عام ١٣٨٨ الموافق ٢٦ ابريل سنة ١٩٦٨ والقاضى باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم ،

يقرر ما يلي :

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى - يدرج تعليم اللغة العربية ابتداء من السنة الجامعية ١٩٧١ - ١٩٧٢ في جميع برامج الدروس العليا باللغات الاجنبية المنظمة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة ٢ - يتلقى الطلبة خلال مدتهم الدراسية تكوينا بالعربية بحيث يمكنهم في نهاية دروسهم:

- ١ - ان يندمجوا في السير الشامل للتعريب ،
- ٢ - ان يكونوا قادرين على استعمال العربية كلغة عمل في حياتهم المهنية ولا سيما بواسطة معرفة واسعة للمصطلحات التقنية المرتبطة بنوع التكوين المتبع .

الباب الثاني

تنظيم التعليم باللغة العربية

المادة ٣ - يتم التعليم باللغة العربية تدريجيا في مؤسسات التعليم العالي ، ويبتدىء من مستوى معرفة اللغة العربية الذي يكون عليه الطلبة عند دخولهم لهذه المؤسسات .

المادة ٤ - يحدد العدد الاجمالي من ساعات الدروس والاشغال التطبيقية والاشغال الموجهة بالعربية والمدرجة في برامج التكوين الممنوح باللغات الاجنبية ، بثلاثمائة (٣٠٠) ساعة في كل دراسة مقررة .

المادة ٥ - ان ملازمة الطلبة لدروس العربية المدرجة في برنامج تكوينهم الزامية ويتم اثباتها ضمن نفس الكيفيات المتعلقة بالاشغال التطبيقية والاشغال الموجهة والمكتقيات .

الباب الثالث

برامج التعليم

المادة ٦ - ان الدروس والاشغال التطبيقية والاشغال الموجهة بالعربية تلقى مباشرة باللغة العربية وتحت اشراف معلم متخصص في المادة التي هي موضوع التكوين .

المادة ٧ - ان طلبة الآداب والعلوم الاجتماعية المسجلين في تعليم بلغات اجنبية يعفون ابتداء من نصف السنة الخامس او من ربح السنة السابع من اتباع الدروس باللغة العربية اذا كانوا يتابعون درسا يختارونه من بين الدروس الممنوحة في الاقسام المعربة المناسبة من الآداب أو العلوم الاجتماعية .

الباب الرابع

الاختبار في اللغة العربية

المادة ٨ - يثبت التعليم باللغة العربية بواسطة اختبارات تدرج في الامتحانات التي تجرى كل ستة اشهر أو كل ثلاثة اشهر .

الباب الخامس

لجنة التعريب الدائمة

المادة ٩ - تحدث لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، لجنة دائمة لتعريب التعليم العالي .

المادة ١٠ - يعين اعضاء اللجنة الدائمة لتعريب التعليم العالي من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

المادة ١١ - يتلخص هدف اللجنة الدائمة في السهر على تطبيق التعليمات الوزارية .

المادة ١٢ - تكلف هذه اللجنة ايضا بمهمة :

١ - تنمية وتنسيق عمليات التعريب المقررة من طرف الوزارة وكذا جميع الانجازات ذات

الطابع التطبيقي التي يقتضيها اقتباس ونشر العربية ولا سيما استخدام نتائج البحث العلمي بواسطة العلم اللغوي المطبق ،

٢ - اعداد برامج عمية لهذه الغاية في اطار مخطط التعريب المقرر من طرف الوزارة ،

٣ - وضع تقديرات ميزانية لهذه الغاية ،

٤ - دراسة كل اقتراح أو رأى يرمى الى تحسين انتاج جهاز التعريب الموضوع في مؤسسات التعليم ،

٥ - اجراء مراقبة دائمة لمختلف عمليات التعريب .

الباب السادس

احكام انتقالية

المادة ١٣ - يتبع الطلبة الذين سبق تسجيلهم خلال السنة الجامعية ١٦٧٠ - ١٩٧١ ، في مؤسسة للتعليم العالي والذين يتلقون بها تكوينا بلغة اجنبية ، دروسا عربية مناسبة لمستوى المعرفة الذي بلغوه ، وتعتمد هذه الدروس على البرامج المنصوص عليها في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٦ ذى الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٧٠

المادة ١٤ - ان الطلبة الذين ينهون مرحلتهم الجامعية يتابعون أنواع التعليم الممنوحة باللغة العربية والمناسبة للمستوى الثالث المنصوص عليه في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٦ ذى الحجة عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٧٠ والمتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة العربية بالنسبة لموظفي ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية .

المادة ١٥ - ان الطلبة الذين سبق تسجيلهم في السنة الاولى من مؤسسة للتعليم العالي خلال السنة الجامعية ١٩٧٠ - ١٩٧١ والذين لم يقبلوا بالانتقال الى سنة اعلى خلال السنة الجامعية ١٩٧١ - ١٩٧٢ يتابعون أنواعا من التعليم العربي ويجتازون اختبارات باللغة العربية مطابقة للاختبارات المنصوص عليها بالنسبة للطلبة الذين يدخلون الجامعة في سبتمبر سنة ١٩٧١ .

المادة ١٦ - يكلف مدير التعليم ومدير الجامعات الجزائرية ومديرو المدارس العليا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٤ رجب عام ١٣٩١ الموافق ٢٥ غشت سنة ١٩٧١ .

قرار مؤرخ في ٩ ذى القعدة عام ١٣٩١ الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧١ يتضمن تحديد التخصصات في معهد التكنولوجيا الزراعية لمستغانم (١)

ان وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٨٢ المؤرخ في ٤ شعبان عام ١٣٨٩ الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٩ المعدل والمتضمن انشاء معهد للتكنولوجيا الزراعية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ١٤٠ المؤرخ في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٧١ والمتعلق بتنظيم التكوين في معهد التكنولوجيا الزراعية بمستغانم ،

- وبناء على اقتراح المدير العام لمعهد التكنولوجيا الزراعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تنشأ التخصصات التالية في السنة الثالثة من معهد التكنولوجيا الزراعية لمستغانم، وذلك طبقا للمادة السابعة من المرسوم رقم ٧١ - ١٤٠ المؤرخ في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٩١ الموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٧١ ، والمشار اليه أعلاه :

- ١ - الزراعة المتعددة الانواع المسقية وغير المسقية ،
- ٢ - التسيير ،
- ٣ - التهيئة ،
- ٤ - الآلية ،
- ٥ - الغابات ،
- ٦ - الانتاج وصحة الحيوانات .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر في ٩ ذى القعدة عام ١٣٩١ الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧١ .

قرار مؤرخ في ١٥ ربيع الثاني عام ١٣٩٢ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٧٢ يتعلق بالتنظيم الداخلي للمعهد التكنولوجي للاشغال العمومية والبناء (٢)
ان وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن احداث معاهد تكنولوجية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ٧٨ المؤرخ في ١٣ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن تعديل الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن احداث معاهد تكنولوجية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٣٧ المؤرخ في ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن انشاء المعهد التكنولوجي للاشغال العمومية والبناء .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٠ في ١٠/٣/١٩٧٢ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٧١ في ٥/٩/١٩٧٢ .

- وبناء على اقتراح مدير الادارة العامة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : يوضع المعهد التكنولوجي للاشغال العمومية والبناء تحت سلطة مدير يساعده مدير اداري ومالي ومدير للدراسات .

المادة ٢ - يكلف المدير الاداري والمالي ومدير الدراسات ، كل فيما يخصه ، بالتنسيق بين مختلف المصالح الموضوعة تحت سلطتهما .

المادة ٣ - يكلف المدير الاداري والمالي بما يلي :

- القيام بتنسيق وتنشيط ومراقبة نشاطات مختلف المصالح ،

- التسيير الاداري لمستخدمي المعهد ،

- القيام بتجهيز وتمويل مختلف مصالح المعهد .

يقوم المدير الاداري والمالي بمساعدة المدير ويمثله عند غيابه في المسائل الخاصة بالادارة والمالية .

وتشتمل المديرية الادارية والمالية على ما يلي :

١ - مصلحة المالية والمحاسبة ،

٢ - مصلحة التمويل ،

٣ - مصلحة المستخدمين ،

٤ - مصلحة الاقتصادية ،

٥ - مصلحة الداخلية .

المادة ٤ - تكلف المصلحة المالية والمحاسبة بما يلي :

- القيام بمسؤولية ادارة المحاسبة ،

- القيام بجميع العمليات المالية للمؤسسة

- مسك الدفاتر الحسابية ،

- القيام بصرف جميع النفقات ،

- اعداد البيان الشهري للاعتمادات ،

- القيام باعداد التقرير المالي لنهاية السنة ،

- التسيير التقني للمستخدمين والمعدات المخصصة للمصلحة .

المادة ٥ - تكلف مصلحة التمويل بما يلي :

- القيام بتمويل مختلف مصالح المعهد ،

- تسيير المخزن العام .

- الضبط اليومي للفهرس المركزي والمحاسبة النوعية ،

- القيام بحركات مادة العمل والاموال المنقولة ،

- اعداد الجرد العام ،

- التسيير التقني للمستخدمين والمعدات المخصصة للمصلحة .

المادة ٦ - تكلف مصلحة المستخدمين بما يلي :

- القيام بتوظيف المستخدمين بالاشتراك مع مصلحة التوظيف والتوجيه والمتابعة بالاتفاق مع مديرية الادارة العامة (المديرية الفرعية للمستخدمين) لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،

- القيام بالتسيير الاداري للمستخدمين ، كالترفيح والترقية والعطل ،

- اعداد تقديرات الوظائف المالية ،

- تسيير المصلحة الاجتماعية ،

- التسيير التقني للمستخدمين والمعدات المخصصة للمصلحة .

المادة ٧ - تكلف المصلحة الاقتصادية بما يلي :

- القيام بتسيير المطاعم (التمويل والتسيير) ،

- القيام بتسيير القسم الداخلي (المراقدة) والسهر على ظروف حياة التلاميذ ،

- تسيير مصلحة التمريض (علاجات النظافة والصحة) ،

- مساعدة التلاميذ في نشاطاتهم الاجتماعية الثقافية ،

- التسيير التقني للمستخدمين والمعدات المخصصة للمصلحة .

المادة ٨ - تكلف المصلحة الداخلية بما يلي :

- تسيير حظيرة السيارات (صيانة واستعمال السيارات) .

- القيام بالصيانة العامة للمؤسسة باستثناء القسم الداخلي والمطبخ ،
- القيام بالحفاظ على الاملاك العقارية للمؤسسة ،
- التسيير التقني للمستخدمين والمعدات المخصصة للمصلحة .
- المادة ٩ - تكلف مديرية الدراسات بما يلي :
- القيام بتنسيق وتنشيط ومراقبة نشاطات مختلف المصالح ،
- القيام بتكوين التلاميذ المتمرنين ،
- القيام بمتابعة التلاميذ المتمرنين بعد تكوينهم (التعاقد مع المؤسسات) .
- يقوم مدير الدراسات بمساعدة المدير ويمثله عند غيابه في المسائل التقنية والتربوية .
- وتشتمل مديرية الدراسات على ما يلي :
- مصلحة التوظيف والتوجيه والمتابعة ،
- مصلحة تهيئة البرامج ،
- مصلحة الامر بالصرف والتخطيط ،
- مصلحة تعميم التعليم .
- المادة ١٠ - تكلف مصلحة التوظيف والتوجيه والمتابعة بما يلي :
- القيام بتوظيف وتوجيه ومتابعة التلاميذ المتمرنين خلال تكوينهم ،
- متابعة التلاميذ التقنيين بعد تخرجهم بالاشتراك مع مصلحة التكوين .
- جعل اختبارات اختيار المترشحين تتماشى مع الاوضاع الموجودة ،
- المساهمة في توظيف مستخدمي المعهد ،
- المساهمة في اشغال مجالس التوجيه البيداغوجية ،
- التسيير التقني للمستخدمين والمعدات المخصصة للمصلحة .
- المادة ١١ - تكلف مصلحة تهيئة البرامج بما يلي :
- القيام بدراسة وانجاز بطاقات الوظائف ،
- القيام بدراسة واعداد برامج التكوين ،
- القيام بتصديق برامج التكوين ،
- جعل برامج التكوين تتماشى مع الوضع الموجود ،
- متابعة التلاميذ التقنيين بعد تخرجهم بالاشتراك مع مصلحة التوظيف والتوجيه والمتابعة .
- المادة ١٢ - تكلف مصلحة الامر بالصرف والتخطيط بما يلي :
- القيام بالامر بالصرف وتخطيط الوسائل المادية ،
- القيام بالانجاز والاستعمال المنطقي للتصميمات والمساعدات البيداغوجية ،
- القيام باستطلاع وتنظيم فترات تدريبية داخل المؤسسات ومكاتب الدراسات ،
- التسيير التقني للمستخدمين والمعدات المخصصة للمصلحة والفروع ، كمخازن النشر والنسخ المصور ومخابر التجارب والصور والوثائق وورشات التصميمات .
- المادة ١٣ - تكلف مصلحة تعميم التعليم بما يلي :
- القيام بتكوين وتحسين مستوى الاطارات التربوية ،
- القيام بتكوين التلاميذ المتمرنين في المعهد والمؤسسة ،
- القيام باعداد وتنظيم وانجاز مراقبة المعلومات ،
- المساهمة في تحسين البرامج وجعلها تتماشى مع الوضع الموجود ،
- القيام باثشاء الملفات التربوية للتلاميذ المتمرنين وضبطها اليومي ،
- القيام بالتسيير التقني للمستخدمين والمعدات المخصصة للمصلحة .
- المادة ١٤ - تسيير المصلحة الاجتماعية الثقافية الموضوعية تحت سلطة المدير من قبل لجنة مكونة من اربعة متمرنين ومنشطين منتخبين .

- القيام بدراسة واعداد برامج التكوين ،
- القيام بتصديق برامج التكوين ،
- جعل برامج التكوين تتماشى مع الوضع الموجود ،
- متابعة التلاميذ التقنيين بعد تخرجهم بالاشتراك مع مصلحة التوظيف والتوجيه والمتابعة .
- المادة ٩ - تكلف مديرية الدراسات بما يلي :
- القيام بتنسيق وتنشيط ومراقبة نشاطات مختلف المصالح ،
- القيام بتكوين التلاميذ المتمرنين ،
- القيام بمتابعة التلاميذ المتمرنين بعد تكوينهم (التعاقد مع المؤسسات) .
- يقوم مدير الدراسات بمساعدة المدير ويمثله عند غيابه في المسائل التقنية والتربوية .
- وتشتمل مديرية الدراسات على ما يلي :
- مصلحة التوظيف والتوجيه والمتابعة ،
- مصلحة تهيئة البرامج ،
- مصلحة الامر بالصرف والتخطيط ،
- مصلحة تعميم التعليم .
- المادة ١٠ - تكلف مصلحة التوظيف والتوجيه والمتابعة بما يلي :
- القيام بتوظيف وتوجيه ومتابعة التلاميذ المتمرنين خلال تكوينهم ،
- متابعة التلاميذ التقنيين بعد تخرجهم بالاشتراك مع مصلحة التكوين .
- جعل اختبارات اختيار المترشحين تتماشى مع الاوضاع الموجودة ،
- المساهمة في توظيف مستخدمي المعهد ،
- المساهمة في اشغال مجالس التوجيه البيداغوجية ،
- التسيير التقني للمستخدمين والمعدات المخصصة للمصلحة .
- المادة ١١ - تكلف مصلحة تهيئة البرامج بما يلي :
- القيام بدراسة وانجاز بطاقات الوظائف ،

المادة ١٥ - يكلف مدير الادارة العامة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومدير المعهد التكنولوجي والبناء ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٥ ربيع الثاني عام ١٣٩٢ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٧٢ .

قرار مؤرخ في ٢١ جمادى الثانية عام ١٣٩٢ الموافق ١ غشت سنة ١٩٧٢ يتضمن انشاء مجلس توجيه بالمعهد التكنولوجي للمواصلات والالكترون (١)

ان وزير البريد والمواصلات ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تكنولوجية المعدل بالامر رقم ٧٠ - ٧٨ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٩٢ المؤرخ في ١٣ صفر عام ١٣٩١ الموافق ٩ ابريل سنة ١٩٧١ والمتضمن انشاء المعهد التكنولوجي للمواصلات والالكترون ، ولا سيما المادة ١٤ منه ،

- وبناء على اقتراح مدير المعهد التكنولوجي للمواصلات والالكترون ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ينشأ لدى مدير المعهد التكنولوجي للمواصلات والالكترون مجلس توجيه مكلف ب :

- السهر على تقدير حاجيات الاطارات لكل مستعمل كما وكيفا ،

- ضمان مطابقة حاجيات التكوين لحاجيات المنصب ،

- تحليل وسائل التعليم المستعملة في المعهد ،

- السهر على توجيه التلاميذ المترشحين أثناء تكوينهم وتربصهم ،

- تحليل النتائج المحصل عليها أثناء التكوين ،

- اقتراح أسس التوجيه والاختيار للتلاميذ المترشحين ،

- اقتراح المقاييس التي يمكن بها تحسين التسيير التقني والبيداغوجي للمعهد ،

- مشاركة المستعملين بصفة فعلية في تحديد برامج التلاميذ المترشحين .

المادة ٢ - يتكون مجلس التوجيه للمعهد التكنولوجي للمواصلات والالكترون من :

- المدير العام ، رئيسا ،

- مدير الدراسات ، نائبا للرئيس ،

- خمسة أعضاء من مستخدمي التعليم يعينون من طرف المدير باقتراح من مدير الدراسات ،

- ممثل لكل مستعمل يختار لكفاءته التقنية والبيداغوجية ،

- ممثل عن كل من الدفعات الحاضرة بالمعهد يختار من بين التلاميذ المترشحين الذين حصلوا على نتائج جيدة ،

- ان مجلس التوجيه ينادى بصفة استشارية لكل شخص يمكنه أن يساعده في أعماله نظرا لكفاءته .

المادة ٣ - يجتمع مجلس التوجيه باستدعاء من رئيسته وان دوراته ليست محددة وتكون مداولاته جائزة اذا كانت أغلبية أعضائه حاضرين

تؤخذ القرارات بالأغلبية البسيطة ويكون صوت الرئيس مرجحا في حالة تعادل الاصوات .

المادة ٤ - يكلف مدير المعهد التكنولوجي للمواصلات بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢١ جمادى الثانية عام ١٣٩٢ الموافق ١ غشت سنة ١٩٧٢ .

قرار مؤرخ في ٢١ جمادى الثانية عام ١٣٩٢ الموافق أول غشت سنة ١٩٧٢ يتضمن التنظيم الداخلى للمعهد التكنولوجى للصيانة الكهربائية والميكانيكية (١)

ان وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء المعاهد التكنولوجية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٠ - ٧٨ المؤرخ في ١٢ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٠ المعدل للامر ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء المعاهد التكنولوجية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٣٨ المؤرخ في ٨ شعبان عام ١٣٩٠ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن انشاء المعهد التكنولوجى للصيانة الكهربائية الميكانيكية ،

- وبناء على اقتراح مدير الادارة العامة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى - يوضع المعهد التكنولوجى للصيانة الكهربائية والميكانيكية تحت سلطة مدير يساعده مدير ادارى ومالى ومدير للدراسات .

المادة ٢ - يكلف المدير الادارى والمالى ومدير الدراسات ، كل فيما يخصه ، بالتنسيق بين مختلف المصالح الموضوعه تحت سلطتهما .

المادة ٣ - تكلف المديرية الادارية والمالية بما يلى :

- القيام بتنسيق وتنشيط ومراقبة نشاطات مختلف المصالح ،

- التسيير الادارى لمستخدمى المعهد ،
- القيام بتجهيز وتموين مختلف مصالح المعهد .

يقوم المدير الادارى والمالى بمساعدة المدير ويمثله عند غيابه فى المسائل ذات الصبغة الادارية والمالية ،

وتحتوى المديرية الادارية والمالية على :

- ١ - مصلحة المالية والمحاسبة ،
- ٢ - مصلحة التموين ،
- ٣ - مصلحة المستخدمين ،
- ٤ - المصلحة الاقتصادية ،
- ٥ - المصلحة الداخلية .

المادة ٤ - تكلف مصلحة المالية والمحاسبة بما يلى :

- القيام بمسؤولية ادارة المحاسبة المستقلة ،
- القيام بجميع العمليات المالية للمؤسسة ،
- الامر بالصرف لجميع النفقات ،
- اعداد البيان الشهرى للاعتمادات ،
- القيام باعداد التقرير المالى لنهاية السنة ،
- التسيير التقنى للمستخدمين والمعدات المخصصة للمصلحة .

المادة ٥ - تكلف مصلحة التموين بما يلى :

- القيام بتموين مختلف مصالح المعهد ،
- تسيير المخزن العام ،
- المسك اليومى للفهرس المركزى والمحاسبة النوعية ،

- تحقيق حركات اليد العاملة والاموال المنقولة ،

- اعداد الجرد العام ،

- التسيير التقنى للمستخدمين والمعدات المخصصة للمصلحة .

المادة ٦ : تكلف مصلحة المستخدمين بما يلى :

- القيام بتوظيف المستخدمين بالاشتراك مع

مصلحة التوظيف والتوجيه والمتابعة بالاتفاق مع مديرية الادارة العامة (المديرية الفرعية للمستخدمين) لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،

- القيام بالتسيير الاداري للمستخدمين كالترقية والعطل ،

- اعداد تقارير الوظائف المالية ،

- تسيير المصلحة الاجتماعية ،

- التسيير التقني للمستخدمين والمعدات المخصصة للمصلحة .

المادة ٧ - تكلف المصلحة الاقتصادية بما يلي :

- القيام بتسيير المطاعم (التموين والتسيير) ،

- القيام بتسيير القسم الداخلي (المراقدة) والسهر على ظروف حياة التلاميذ ،

- تسيير مصلحة التمريض (علاجات النظافة والصحة) ،

- مساعدة التلاميذ في نشاطاتهم الاجتماعية والثقافية ،

- التسيير التقني للمستخدمين والمعدات المخصصة للمصلحة .

المادة ٨ - تكلف المصلحة الداخلية بما يلي :

- تسيير حظيرة السيارات (صيانة واستعمال السيارات) ،

- القيام بالصيانة العامة للمؤسسة باستثناء القسم الداخلي والمطبخ ،

- القيام بالمحافظة على الاملاك العقارية للمؤسسة ،

- التسيير التقني للمستخدمين والمعدات المخصصة للمصلحة .

المادة ٩ - تكلف مديرية الدراسات بما يلي :

- القيام بتنسيق وتنشيط ومراقبة نشاطات مختلف المصالح ،

- القيام بتكوين التلاميذ المتمرنين ،

- القيام بتتبع التلاميذ المتمرنين بعد تكوينهم (التعاقد مع المؤسسات) .

يقوم مدير الدراسات بمساعدة المدير ويمثله عند غيابه في المسائل ذات الصبغة التقنية والتربوية .

وتحتوى مديرية الدراسات على :

- مصلحة التوظيف والتوجيه والتتبع ،

- مصلحة اعداد البرامج ،

- مصلحة الامر بالصرف والتخطيط ،

- مصلحة نشر التعليم .

المادة ١٠ - تكلف مصلحة التوظيف والتوجيه والتتبع بما يلي :

- القيام بتوظيف وتوجيه وتتبع التلاميذ المتمرنين خلال تكوينهم ،

- جعل الامتحانات التجريبية الخاصة باختيار المترشحين تتماشى مع الوضع الحالي ،

- المساهمة في توظيف مستخدمي المعهد ،

- المساهمة في اشغال مجلسي التوجيه والبيداغوجية ،

- التسيير التقني للمستخدمين والمعدات المخصصة للمصلحة .

المادة ١١ - تكلف مصلحة اعداد البرامج بما يلي :

- القيام بدراسة واعداد بطاقات الوظائف ،

- القيام بدراسة واعداد برامج التكوين ،

- القيام بالتصديق على برامج التكوين ،

- جعل برامج التكوين تتماشى مع الوضع الحالي ،

- تتبع التلاميذ التقنيين بعد تكوينهم بالاشتراك مع مصلحة التوظيف والتوجيه والتتبع .

المادة ١٢ - تكلف مصلحة الامر بالصرف والتخطيط بما يلي :

- القيام بالامر بالصرف وتخطيط الوسائل المادية ،

- القيام بالانجاز والاستعمال المناسقي للتصميمات والمساعدات البيداغوجية ،

- القيام باستطلاع وتنظيم فترات تدريبية داخل المؤسسات ومكاتب الدراسات ،

- التسيير التقني للمستخدمين والمعدات المخصصة للمصلحة ولفروع مخازن التوزيع والنسخ المصور ومخابر التجارب والصور والوثائق وورشة التصميمات .

المادة ١٣ - تكلف مصلحة نشر التعليم بما يلي :

- القيام بتكوين وتحسين مستوى الاطارات التربوية ،

- القيام بتكوين التلاميذ المتمرنين في المعهد وفي المؤسسات ،

- القيام باعداد وتنظيم وتنفيذ مراقبة المعلومات ،

- المساهمة في تحسين البرامج وجعلها تتماشى مع الوضع الحالي ،

- القيام بتكوين الملفات التربوية للتلاميذ المتمرنين ومسكها اليومي ،

- التسيير التقني للمستخدمين والمعدات المخصصة للمصلحة .

المادة ١٤ - تسيير المصلحة الاجتماعية والثقافية الموضوعة تحت سلطة المدير من قبل لجنة مكونة من ٤ متمرنين ومنشطين اثنين منتخبين .

المادة ١٥ - يكلف مدير الادارة العامة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومدير المعهد التكنولوجي للصيانة الكهربائية والميكانيكية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢١ جمادى الثانية عام ١٣٩٣ الموافق أول غشت سنة ١٩٧٢ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٣ يتضمن تحديد عدد المناصب بالاقامة في كل معهد للعلوم الطبية (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،
ووزير الصحة العمومية ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية الخاصة ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الاقامة .

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بكيفيات التعيين للاقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية ،

- وبعد الاطلاع على محضر اللجنة الاستشفائية الجامعية بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٧٣ ،

يقران ما يلي :

المادة الاولى - تحدد المناصب المفتوحة بالاقامة في كل معهد للعلوم الطبية ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٧٣ طبقا للجدول الملحق بهذا القرار .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٢ شعبان عام ١٣٩٣ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٣ .

الملحق

عدد المناصب المفتوحة بالاقامة حسب الاختصاص
معهد العلوم الطبية لمدينة الجزائر

نوع الاختصاص	عدد المناصب المفتوحة حسب الاختصاص
الجراحة العامة	٩
الجراحة	٦
جراحة الاطفال	١
طب العيون	٣
الطب الباطني	٦
طب الاعصاب	٢
جراحة الاعصاب	٢
طب امراض القلب	٢
طب الامراض الصدرية	٢
طب الامراض العقلية	٣
الامراض المعدية	٣
طب الامراض الجلدية	٢
الامراض النسائية والتوليد	٨
بحث الدم	٢
الطب الاجتماعي	٣
الاشعة التصويرية (راديولوجيا)	٤
التشريح الباطني	٢
طب الانسجة	٢
امراض الاذن والانف والحنجرة	٣
طب الاطفال	٨

معهد العلوم الطبية الوهران (تابع)

نوع الاختصاص	عدد المناصب المفتوحة حسب الاختصاص
الجراحة	٢
طب امراض البول	٣
طب امراض القلب	٣
طب الامراض الصدرية	٣
طب الامراض الوراثية	٢
طب امراض المعدة والامعاء	٣
طب الاطفال	٣
الامراض النسائية والتوليد	٣
الاشعة التصويرية (راديولوجيا)	٤

معهد العلوم الطبية لقسنطينة

نوع الاختصاص	عدد المناصب المفتوحة حسب الاختصاص
الجراحة	٣
طب الامراض النسائية والتوليد	٢
الطب الاجتماعي	٣
طب التشريح الباطني	٣
التشريح	٢
طب الانسجة	٣
الكيمياء الاحيائية	٤

قرار مؤرخ في ٢٥ شوال عام ١٣٩٣ الموافق ٢١
نوفمبر سنة ١٩٧٣ يتضمن تحديد الشروط
الخاصة بتسجيل الطلبة الاجانب كمقيمين في
معاهد العلوم الطبية (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧١ - ٢٧٥ المؤرخ في
١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة
١٩٧١ والمتضمن احداث شهادة الدروس الطبية
الخاصة .

معهد العلوم الطبية لوهران

نوع الاختصاص	عدد المناصب المفتوحة حسب الاختصاص
الجراحة العامة	٦
امراض الاذن والانف والحنجرة	٣
طب العيون	٣
جراحة الاطفال	٢

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٩ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٧٢ والمتعلق بتنظيم الإقامة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٥ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ والمتضمن كفايات التعيين للإقامة في المراكز الاستشفائية الجامعية

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يمكن لمديرى معاهد العلوم الطبية التابعة للجامعات الجزائرية أن يرخصوا للطلبة الاجانب الذين تتوفر فيهم الشروط النظام الجارى به العمل أن يلتحقوا بمراكز الإقامة قصد تحضير شهادة الدروس الطبية الخاصة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر في ٢٥ شوال عام ١٣٩٣ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٣ .

قرار مؤرخ في ٨ محرم عام ١٣٩٤ الموافق أول فبراير سنة ١٩٧٤ يتضمن تنظيم مراكز البحث وتسييرها (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمى ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٣ - ٤٤ المؤرخ في ٢٥ جمادى الثانية عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٣ والمتضمن احداث هيئة وطنية للبحث العلمى ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تتمتع مراكز البحث بالشخصية المعنوية وبلاستقلال المالى . ويسير كل واحد منها

من قبل مدير ، يساعده عند الاقتضاء ، مدير مساعد .

المادة ٢ - تنظم مراكز البحث على شكل اقسام يحدد عددها واختصاصاتها بموجب مقرر يتخذ من قبل الوزير المكلف بالبحث العلمى . وتسير المصالح الادارية من طرف مدير الادارة العامة لكل مركز .

المادة ٣ (٢) - يعين مديرو مراكز البحث بموجب قرار صادر عن وزير الوصاية بناء على اقتراح المدير العام للهيئة الوطنية للبحث العلمى .
ويعين المديرون المساعدون ومديرو الادارة العامة ورؤساء الاقسام من طرف المدير العام للهيئة الوطنية للبحث العلمى بناء على اقتراح مديرى المراكز .

المادة ٤ - يتولى المدير ، الاشراف اللائق للمراكز . فيمارس السلطة السلمية على مجموع المستخدمين ويتخذ جميع الاجراءات اللازمة لتسيير المركز بصفة لائقة ، ويعين ويسير موظفى المراكز .

ويبرم كل الصفقات والعقود والاتفاقات والاتفاقيات فى نطاق التنظيم الجارى به العمل .
ويأمر بصرف جميع نفقات المركز .

ويمكن له ان يفوض ، امضاء الى المدير المساعد والى مدير الادارة العامة وذلك فى حدود اختصاصات كل منهما .

المادة ٥ - يجب ان تتم المصادقة على الميزانيات التقديرية لكل مركز ، من طرف وزير الوصاية ، وتتضمن ميزانية كل مركز ما يلى :

١ - برسم الإيرادات

- مساعدات الدولة ،

- مساعدات الهيئات العمومية ،

- حصيلة العقود ،

- حصيلة الاجازات ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٠ فى ١٩٧٤/٣/٨ .

(٢) مدلة بقرار وزير التعليم العالي والبحث العلمى المؤرخ فى ١٩/١٠/١٩٧٤ . الجريدة الرسمية العدد ٩٥

فى ١٩٧٤/١١/٢٦

١٩٧٣ والمتضمن احداث هيئة وطنية للبحث العلمي ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٨ محرم عام ١٣٩٤ الموافق أول فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن سير مراكز البحث ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ينشأ مركز للابحاث على الموارد البيولوجية الارضية ويحدد مقره بمدينة الجزائر .
المادة ٢ - طبقا للاهداف المحددة للهيئة الوطنية للبحث العلمي وفي اطار بحث مندمج في التنمية ومرتبطة بالتكوين فان مهمة الابحاث على الموارد البيولوجية الارضية هي :

١ - احصاء وتشخيص مختلف كائنات الطوائف البيولوجية الارضية ، التي تعتبر كموامل للانتاج الطبيعي في الجزائر ،

٢ - تثبيت موازنتها الفعالية وبحث عناصر حصيلتها وصيانتها ،

٣ - تنمية كل الاعمال والدراسات التي تعد لها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وذلك في الميدان الذي يعنيه ،

٤ - التوقيع على الاتفاقات والعقود وبحث الدراسات والتحقيقات مع كل شخص طبيعي او معنوي .

المادة ٣ - يكلف مدير البحث العلمي ، ومدير الادارة العامة ، والمدير العام للهيئة الوطنية للبحث العلمي ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١١ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق أول يوليو سنة ١٩٧٤ .

- حصيلة النشرات ،

- الهبات والوصايا ،

- مساعدات الهيئات الدولية ،

- جميع الموارد الاخرى التي يمكن ان تمنح له .

٢ - بوسم النفقات

- نفقات التجهيز ،

- نفقات التشغيل ،

- جميع النفقات الاخرى الضرورية للقيام بمهمته كما هي محددة في النصوص المتضمنة احداث كل مركز للبحث .

المادة ٦ - يعهد بمسك المحاسبة وبتداول الاموال الى محاسب يعين ويمارس اختصاصاته طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

وتوضع اموال المركز في حساب جار للبريد او في مؤسسة مصرفية وطنية .

المادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٨ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ١ فبراير سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ١١ جمادى الثانية عام ١٣٩٤ الموافق أول يوليو سنة ١٩٧٤ يتضمن انشاء مركز الابحاث على الموارد البيولوجية الارضية (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٣ - ٤٤ المؤرخ في ٢٥ جمادى الثانية عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ يوليو سنة

قرار مؤرخ في ٣ رجب عام ١٣٩٤ الموافق ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٤ يتضمن التنظيم الإداري للمعهد التكنولوجي للتبريد (١)

ان وزير التجارة

- بمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي العام للتوظيف العمومية والمتمم بالامر رقم ٦٨ - ٩٨ والمؤرخ في ٢٨ محرم عام ١٣٨٨ الموافق ٢٦ ابريل سنة ١٩٦٨ .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ رمضان عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن احداث معاهد التكنولوجيا المعدل بالامر رقم ٧٠ - ٧٨ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتخصيص المنح الدراسية والمرتبات المسبقة ورواتب التمرين ، والمتمم بالامر رقم ٧٢ - ٦٧ المؤرخ في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٢ .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤ - ٤٩ المؤرخ في ٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣١ يناير سنة ١٩٧٤ والمتضمن احداث المعهد التكنولوجي للتبريد ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يشمل المعهد التكنولوجي للتبريد الموضوع تحت سلطة مدير مع مساعدة الكاتب العام ما يلي :

- المديرية الفرعية للإدارة العامة التي تضم مصلحة المحاسبة ومصلحة المستخدمين ومصلحة التسيير والتموين ،

- المديرية الفرعية للدروس والتمرينات التي تشتمل على المصلحة التقنية والمصلحة البيداغوجية ومصلحة العلاقات الخارجية .

ويتولى تسيير كل مصلحة رئيس للمصلحة .

المادة ٢ - توزع اختصاصات المديرية الفرعية للإدارة العامة كما يلي :

(أ) مصلحة المحاسبة :

- تحضير الميزانية ،
- نفقات التسيير والتجهيز ،
- مرتبات وأجور المستخدمين ،
- المرتبات المسبقة للمتمرنين .

(ب) مصلحة المستخدمين :

- توظيف مستخدمى الإدارة والمعلمين ،
- مسك ملفات المستخدمين والمتمرنين .
- الشؤون الاجتماعية .

(ج) مصلحة التسيير والتموين :

- التسيير المباشر ،
- صيانة البنايات وحظيرة السيارات ،
- تسيير الادوات واللوازم ،
- انتاج الدروس ،
- مهام المقتصد .

المادة ٣ - توزع اختصاصات المديرية الفرعية للدروس والتمرينات كما يلي :

(أ) المصلحة التقنية :

- اعداد برامج (التعليم والابحاث) ،
- المراقبة المتعلقة بملاءمة التعليم للمتمرنين ،
- تأسيس مستندات وثائقية تقنية ،

(ب) المصلحة البيداغوجية :

- اختيار المتمرنين ومتابعة تكوينهم (مراقبة معارفهم) ،
- مراقبة نشر التعليم ،
- تنسيق نشاطات المعلمين .

(ج) مصلحة العلاقات الخارجية :

- العلاقات مع الهيئات الوطنية ،
- تنظيم التمرينات لدى الشركات ،
- تخصص التمرنين وتوظيفهم ،
- دراسات المراكز .

المادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٣ رجب عام ١٣٩٤ الموافق ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ١٧ رجب عام ١٣٩٤ الموافق ٦ غشت سنة ١٩٧٤ يتضمن النظام الداخلي للمعهد التكنولوجي للتبريد (١)

ان وزير التجارة ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن احداث معاهد التكنولوجيا والمعدل بالامر رقم ٧٠ - ٧٨ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتخصيص المنح الدراسية المسبقة ورواتب التمرنين والمتمم بالامر رقم ٧٢ - ٦٧ المؤرخ في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٢ .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٤ - ٤٩ المؤرخ في ٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣١ يناير سنة ١٩٧٤ والمتضمن احداث المعهد التكنولوجي للتبريد ،

يقرر ما يلي :

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى - يخضع التلاميذ التمرنون المقبولون في المعهد التكنولوجي للتبريد لاحكام هذا النظام .

المادة ٢ - ينبغي على التلاميذ التمرنين أن يتقيدوا خلال دراساتهم واكمال تمريناتهم بالتعليمات العامة والخاصة الموجهة لهم .

ويوضعون خلال التمرينات التطبيقية تحت السلطة المباشرة لرئيس المصلحة التي يكملون لديها هذه التمرينات وهم ملزمون على وجه الخصوص بالسرا المهنى .

ويكون كل تقصير في التزاماتهم خطأ تأديبيا دون الاخلال بانعكاس هذا الخطأ على نقط المواظبة والتمرين .

المادة ٣ - يجرى اطلاق التلاميذ التمرنين على تاريخ افتتاح الدروس اما بطريق دعوتهم بصيغة فردية واما عن طريق بلاغ ينشر في الصحافة .

تلتصق مواقيت الدروس والمحاضرات والاشغال التطبيقية وكذلك برنامج التمرينات في أماكن المعهد ، وتعتبر منذ ذلك الحين معلومة لدى الجميع .

يستفيد التلاميذ التمرنون من عطلة شهر واحد في كل عام من التكوين .

الباب الثاني

مراقبة الموظفين

المادة ٤ - يتعين على التلاميذ التمرنين الحضور للدروس والمحاضرات والاشغال التطبيقية وجميع دروس المواد الاخرى المقررة أو التي ستقرر في برنامج التعليم .

بيد أنه يجوز للمدير أن يمنح رخصة للتغيب لا تتجاوز يوما واحدا للتلاميذ التمرنين الذين يبررون غيابهم بدواع طبية أو عائلية جدية .

المادة ٥ - ان المواظبة في مختلف أنواع التعليم في المعهد تكون موضوع مراقبة .

يتعين على التلاميذ التمرنين أن يبرروا كتابة للمدير أسباب تأخيرهم أو غيابهم .

وينبغي أن تسجل التأخيرات والغيابات المدرجة في سجل المناداة في ملف التلميذ المتمرن الشخصي ويؤخذ بها في حساب نقطة المواظبة والتقدير العام .

المادة ٦ - كل غياب مرخص به أو غير مبرر يؤدي للاقتطاع من الراتب المسبق يعادل حصة مدة الغياب .

وفي حالة التغيب المتكرر غير النظامي يحال التلميذ المتمرن أمام مجلس التأديب .

المادة ٧ - يتعين على كل تلميذ متمرن تغيب لداع صحي أن يوجه للمدير شهادة طبية خلال مهلة لا تتجاوز ٤٨ ساعة .

ويجوز للمدير الأمر بمعاينات طبية مضادة .

وفي حالة المرض المعدى يجوز للمدير أن يفرض على التلميذ المتمرن مهلة معينة قبل عودته للمعهد وذلك بناء على رأى الطبيب .

ان المراقبات الطبية المنظمة من طرف المعهد الزامية بالنسبة لجميع المتمرنين .

الباب الثالث

مندوب القسم

والعلاقات بين التلاميذ المتمرنين والمديرية

المادة ٨ - ينبغي على التلاميذ المتمرنين في كل قسم أن ينتخبوا مندوبين اثنين عنهم ، واحد منهما كمندوب نائب لتمثيلهم لدى المديرية وذلك لمدة السنة الدراسية .

وينتخب المندوبون بالاقتراع السري خلال ربع السنة الاول من السنة الدراسية .

ويترأس مدير المعهد مكاتب التصويت . وتجرى الانتخابات في الدورة الاولى من الاقتراع على اساس الاغلبية المطلقة للمقترعين ، وفي الدورة الثانية على اساس الاغلبية النسبية .

وعندما يتعرض أحد المندوبين للعقوبة التأديبية المنصوص عليها في المادة ١١ أدناه يجرى من وظيفته بحكم القانون ونهائيا ويحل محله المندوب النائب .

المادة ٩ - يمكن للتلاميذ المتمرنين أن يراجعوا مباشرة وشخصيا مسؤولي مصالح المعهد فيما يتعلق بكل مسألة ذات طابع شخصي . ويمكن قبولهم كذلك من طرف المدير أو الكاتب العام اذا طلبوا ذلك كتابة .

وترفع المسائل ذات الفائدة الجماعية الى المدير من طرف المندوبين المنصوص عليهم في المادة ٨ أعلاه .

ويجتمع المدير أيضا بصفة دورية مع المندوبين .

الباب الرابع

مجلس التأديب والعقوبات التأديبية

المادة ١٠ - يؤسس في المعهد مجلس تأديبي مشكل من :

- المدير أو الكاتب العام ،

- نائب مدير الدروس والتمرينات ،

- عضو يعين من سلك المعلمين ،

- مندوب القسم الذي ينتمي اليه التلميذ المتمرن .

ويجوز أيضا لمجلس التأديب أن يستدعي للمشاورة أى شخص يرى في كفاءته ما يفيد المداولات .

ويجتمع مجلس التأديب بناء على دعوة مدير المعهد .

المادة ١١ - يمكن أن يتخذ ضد التلاميذ المتمرنين ، في حالة الخطأ أو السلوك السيئ أو الغيابات غير القانونية المتكررة أو كل مخالفة لاحكام هذا النظام ، أحد التدابير التالية :

١ - التنبيه الموجه من المدير ،

٢ - التوبيخ المقرر من طرف المدير ،

٣ - الاقصاء الموقت لمدة يمكن أن تستغرق حتى اسبوعا واحدا مع الحرمان من أى أجر ، بموجب مقرر يصدر عن المدير بعد أخذ رأى المجلس التأديبي ،

٤ - الاقصاء النهائي المقترح من المدير بعهد
رأى المجلس التأديبي بموجب مقرر يصدر عن وزير
التجارة .

المادة ١٢ - تعد توبييخا ، بحكم القانون ،
ثلاثة تنبيهات موجهة خلال كل مدة التكوين .

ويؤدي بحكم القانون التوبييخان المفروضان
خلال نفس المدة الى الاقصاء الموقت أو النهائي
وذلك بعد أخذ رأى مجلس التأديب .

المادة ١٣ - لا يجوز اصدار الاقصاءات الموقته
أو النهائية دون أن يستدعى المعنى أمام مجلس
التأديب وتمكينه من تقديم دفاعه .

وتقيد العقوبات التأديبية المصدقة نهائيا في
الملف الشخصي للتلميذ المتمرن .

المادة ١٤ - يجوز للمدير ، في الاحوال الخطيرة
والمعجلة ايقاف تلميذ متمرن لحين صدور المقرر
النهائي من مجلس التأديب .

المادة ١٥ - يعد التلاميذ المتمرنون مسؤولين
ماليا عن الاضرار المسببة منهم للمعهد وكذلك
الاتلاف الواقع على الاثاث والمقارن والادوات التي
يستعملونها أو المعهود بها اليهم . وذلك بصرف
النظر عن العقوبات التأديبية التي قد تتخذ
في حقهم .

الباب الخامس

احكام مختلفة

المادة ١٦ - تفتح مكتبة في المعهد التكنولوجي
للتبريد . وتترك للتلاميذ المتمرنين والمعلمين حرية
الدخول اليها . ويجوز للمدير فضلا عن ذلك أن
يأذن بصفة استثنائية لاشخاص اجانب عن المعهد
بالدخول اليها اذا رأى ذلك مناسبا .

وتحدد كفيات سير المكتبة بموجب مذكرات
المصلحة التي تبلغ عن طريق اللصق .

المادة ١٧ - ان ساعات الدوام لمختلف محلات
المعهد تكون موضوع مذكرات المصلحة التي تنهى

الى علم التلاميذ المتمرنين والمعلمين ومستخدمى
الادارة بطريق اللصق .

وتوضح كذلك تدابير الامن والصحة والتأديب
المطبعة ضمن اماكن المعهد بموجب مذكرات
المصلحة .

المادة ١٨ - تسرى الاحكام المنصوص عليها
في هذا النظام حتى على الاشخاص غير المنتمين
للمعهد الذين يسمح لهم في الدخول اليه من طرف
المدير .

المادة ١٩ - يؤهل الكاتب العام للحلول محل
المدير في جميع الاعمال الخاصة بنشاطات المعهد
الادارية وذلك لاجل تطبيق هذا النظام .

المادة ٢٠ - ان نشر هذا النظام من طرف المعهد
يتم عن طريق تسليم نص منه الى كل تلميذ متمرن
ومتبول في المعهد وعن طريق اللصق الدائم
والظاهر في مكان مخصص لذلك .

المادة ٢١ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٧ رجب عام ١٣٩٤
الموافق ٦ غشت سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ٢٣ شعبان عام ١٣٩٤ الموافق ١٠
سبتمبر سنة ١٩٧٤ يتضمن الجدول الاجمالي
للمعاهد التكنولوجية المتوسطة الفلاحية
المتخصصة (١)

ان وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠
- ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥
الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى
عام ١٣٨٥ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠
والتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في
١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦
والتضمن القانون الاساسي العام للتوظيف العمومية،

المعهد التكنولوجي للاقتصاد والتسيير الفلاحي	بوقرة
المعهد التكنولوجي للتطبيق البيداغوجي	الابيار
المعهد التكنولوجي لزراعة الازهار	حديقة التجارب
المعهد التكنولوجي للرعي	الجلفة
المعهد التكنولوجي للزراعة الصناعية	خميس مليانة
المعهد التكنولوجي لتربية المواشي	تيارت
المعهد التكنولوجي للصحة الحيوانية	سيدي بلعباس
المعهد التكنولوجي للفلاحة وغرس الاشجار	تلمسان
المعهد التكنولوجي للفلاحة العامة والتعميم	عين تموشنت

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٣ شعبان عام ١٣٩٤ الموافق ١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ٢٦ شعبان عام ١٣٩٤ الموافق ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٤ يتضمن انشاء مركز وطني للبحوث حول المناطق الجذباء (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٣ - ٤٤ المؤرخ في ٢٥ جمادى الثانية عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ يوليو سنة

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٦ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تكنولوجية والمعدل ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٣ - ٥٩ المؤرخ في ٢٥ شوال عام ١٣٩٣ الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٣ والمتضمن انشاء معاهد تكنولوجية متوسطة فلاحية ومراكز تكوين أعوان تقنيين فلاحيين ولا سيما المادة ٤ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٨ - ٢٧٦ المؤرخ في ٢ ربيع الاول عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ مايو ١٩٦٨ والمتضمن القانون الاساسي الخاص للتقنيين والفلاحين .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٩ - ٢٨ المؤرخ في ٧ محرم عام ١٣٨٩ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٦٩ والمتضمن تنظيم الادارة العامة لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - تعدل الاختصاصات داخل المعاهد التكنولوجية المتوسطة الفلاحية المتخصصة كما

يلي :

الموقع	التسمية والاختصاص
سكيكدة	المعهد التكنولوجي للتهيئة الريفية
قالة	المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي للانتاج الحيواني
باتنة	المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي للمياه والغابات
قسنطينة	المعهد التكنولوجي للآلية الفلاحية
ورقلة	المعهد التكنولوجي للفلاحة الصحراوية
عين طاية	المعهد التكنولوجي للزراعة البستانية
سطيف	المعهد التكنولوجي لزراعة الحبوب
تيزي وزو	المعهد التكنولوجي للاقتصاد والتسيير والتسويق

١٩٧٣ والمتضمن انشاء الهيئة الوطنية للبحث العلمي ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٨ محرم عام ١٣٩٤ الموافق أول فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تسيير مراكز البحث ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ينشأ مركز للبحث تحت اسم « المركز الوطني للبحوث حول المناطق الجذباء » ويحدد مركزه ببني عباس (ولاية بشار) .

المادة ٢ - طبقا للاهداف المحددة من طرف الهيئة الوطنية للبحث العلمي ، وفي اطار البحث المرتبط بالتنمية والمتصل بالتكوين ، فان مهمة المركز الوطني للبحوث حول المناطق الجذباء هي كما يلي :

- تحقيق كل بحث يرمي الى الدراسة وتحسين المناطق الجذباء وتطويرها اجتماعيا واقتصاديا ،

- متابعة كل بحث متم من طرف هيئات عامة او خاصة فيما يخص المناطق الجذباء ،

- تحقيق كل بحث تكلفه به الهيئة الوطنية للبحث العلمي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،

- امضاء معاهدات وعقود مع كل شخص طبيعي او معنوي ،

- القيام بمهام مركز الوثائق العلمي حول المناطق الجذباء .

المادة ٣ - يحل كل من معهد الطاقة الشمسية ومعهد البحث الصحراوي ، وتحول أملاكهما وحقوقهما والتزاماتهما الى المركز الوطني للبحث حول المناطق الجذباء .

المادة ٤ - يكلف مدير البحث العلمي ، ومدير الادارة العامة ، والمدير العام للهيئة الوطنية للبحث العلمي ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار

الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٦ شعبان عام ١٣٩٤ الموافق ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ٨ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٤ يتضمن انشاء مركز للاعلام العلمي والتقني والتحويلات التكنولوجية (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٣ - ٤٤ المؤرخ في ٢٥ جمادى الثانية عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٣ والمتضمن انشاء الهيئة الوطنية للبحث العلمي ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٨ محرم عام ١٣٩٤ الموافق أول فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تسيير مراكز البحث ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ينشأ مركز للبحث تحت اسم مركز الاعلام العلمي والتقني والتحويلات التكنولوجية ويكون مركزه بمدينة الجزائر .

المادة ٢ - طبقا للاهداف المحددة من طرف الهيئة الوطنية للبحث العلمي ، وفي اطار البحث المرتبط بالتنمية والمتصل بالتكوين ، فان مهمة مركز الاعلام العلمي والتقني والتحويلات التكنولوجية هي كما يلي :

- جمع الاخبار العلمية والتقنية والمهياة في الجزائر .

- السماح لرجال العلم ، الاطارات والتقنيين الجزائريين بالارتقاء الى الادب العلمي والتقني العالمي ،

قرار مؤرخ في ٨ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق ٢٥
سبتمبر سنة ١٩٧٤ يتضمن ادماج معهد
الدراسات النووية في الهيئة الوطنية للبحث
العلمي (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى الامر رقم ٧٣ - ٤٤ المؤرخ في ٢٥
جمادى الثانية عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ يوليو
سنة ١٩٧٣ والمتضمن انشاء الهيئة الوطنية
للبحث العلمي ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يدمج معهد الدراسات النووية
في الهيئة الوطنية للبحث العلمي .

المادة ٢ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا
القرار .

المادة ٣ - يكلف المدير العام للهيئة الوطنية
للبحث العلمي بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٨ رمضان عام ١٣٩٤
الموافق ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ٨ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق ٢٥
سبتمبر سنة ١٩٧٤ يتضمن انشاء مركز لعلم
البحار والصيد البحري (٢)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠
- ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥
الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى
عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠
والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٣ - ٤٤ المؤرخ في ٢٥
جمادى الثانية عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ يوليو سنة
١٩٧٣ والمتضمن انشاء الهيئة الوطنية للبحث
العلمي ،

- دراسة الاحتياجات وتعويض النقص فيما
يخص التوثيق العلمي ،

- السهر على ربط شبكة التوثيق الجزائرية
بالشبكات الاجنبية الدولية ،

- تسهيل ترويج الاعلام العلمي والتقني بين
الواضعين والمستعملين لهذا الاعلام .

- العمل على تكوين الموثقين بتعويدهم على
الاساليب الحديثة للبحث التوثيقي ،

- الوضع تحت تصرف الهيئات الوطنية المعنية
وسائل الاعلام لمواد التكنولوجيا المستوردة ،
والاوجه الاقتصادية والقانونية لهذه المستوردات،

- القيام بدراسات قطاعية مفصلة على
التكنولوجيات الموجودة في العالم وثمان اكتسابها
والتطبيقات التجارية التي تهم هذه التكنولوجيات
وتأثير تحويلها على التنمية الاجتماعية الاقتصادية
للبلاد ،

- تحقيق كل الاعمال او الدراسات التي كلفته
بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، والهيئة
الوطنية للبحث العلمي ، والهيئات العمومية ،
وشبه العمومية ، والجماعات المحلية ،

- المشاركة في نشاطات علمية دولية .

المادة ٣ - يكلف مدير البحث العلمي ، ومدير
الادارة العامة ، والمدير العام للهيئة الوطنية للبحث
العلمي ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار
الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٨ رمضان عام ١٣٩٤
الموافق ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٤ .

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٨ محرم عام ١٣٩٤ الموافق أول فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تسيير مراكز البحث ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - ينشأ مركز للبحث تحت اسم مركز علم البحار والصيد البحري ، ويحدد مركزه بمدينة الجزائر .

المادة ٢ - طبقا للاهداف المحددة من طرف الهيئة الوطنية للبحث العلمي وفي اطار البحث المرتبط بالتنمية والمتصل بالتكوين ، فان مهمة مركز علم البحار والصيد البحري هي كما يلي :

- تطوير بحث مطبق في ميدان الصيد البحري تكون اهدافه المعرفة وتنمية مصادر الصيد الوطنية ، وتنمية تربية الحيوانات المائية ، ووضع خرائط للصيد البحري ،

- تطوير كل بحث يهدف الى معرفة افضل للموارد البحرية وأعماق البحار وذلك قصد استغلالها ،

- تحقيق كل الاعمال أو الدراسات التي تكلفه بها الوزارة المكلفة بالبحث العلمي والهيئة الوطنية للبحث العلمي ،

- امضاء معاهدات وعقود بحث أو دراسات مع كل شخص طبيعي أو معنوي .

المادة ٣ - يحل معهد علم البحار .

المادة ٤ - يكلف مدير البحث العلمي ، ومدير الادارة العامة والمدير العام للهيئة الوطنية للبحث العلمي ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٨ رمضان عام ١٣٩٤ الموافق ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٤ .

قرار مؤرخ في ٣٠ ربيع الاول عام ١٣٩٥ الموافق ١٣ مارس سنة ١٩٧٥ يتضمن احداث معهد الابحاث في الهندسة المعمارية والعمران

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٣ - ٤٤ المؤرخ في ٢٥ جمادى الثانية عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٣ والمتضمن احداث الهيئة الوطنية للبحث العلمي ،

- وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٨ محرم عام ١٣٩٤ الموافق أول فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تنظيم مراكز البحث وتسييرها ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يحدث مركز للابحاث في الهندسة المعمارية والعمران ويحدد مركزه بالجزائر العاصمة .

المادة ٢ - ان مهمة مركز الابحاث في الهندسة المعمارية والعمرانية هي كما يلي وذلك طبقا للاهداف المحددة للهيئة الوطنية للبحث العلمي وفي اطار بحث داخل في التنمية ومرتبط بالتكوين :

- تنمية البحث المطبق المختص بدراسة وتحقيق القرى الاشتراكية ،

- تشجيع البحث في الهندسة المعمارية والعمران الملائمين للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،

- اجراء ابحاث فيما يخص التكنولوجيا والتصنيع وكلفة البناء ،

- تحقيق كل الاشغال الضرورية لخلق العمران على الصعيد الوطني ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى (٢) - ينشأ مركز للتكوين والبحث يدعى « مركز العلوم والتكنولوجيا النووية » ويحدد مقره بمدينة الجزائر .

المادة ٢ (٣) - تنصرف مهمة مركز العلوم والتكنولوجيا النووية طبقا للاهداف المحددة للهيئة الوطنية للبحث العلمي في اطار البحث المدمج في التنمية والمرتبطة بالتكوين الى ما يلي :

- القيام بالتكوين التالى للتدرج فى الهندسة النووية ،

- تكوين التقنيين فى التكنولوجيا النووية ،

- تنمية البحث النووى التطبيقى ،

- الوضع والضبط اليومى للمستندات والاعلام العلمى النووى ،

- القيام فى الميدان الذى يهم المركز بجميع الاشغال المعهودة اليه من طرف الوزير المكلف بالبحث العلمى والهيئة الوطنية للبحث العلمى .

- ابرام الاتفاقيات والعقود الخاصة بالبحث والدراسة مع كل شخص طبيعى أو معنوى .

المادة ٣ - تؤول جميع أموال وحقوق والتزامات معهد الدراسات النووية الى مركز التكنولوجيا والعلوم النووية .

المادة ٤ - يكلف مدير البحث العلمى ومدير الادارة العامة للهيئة الوطنية للبحث العلمى كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٢ محرم عام ١٣٩٦ الموافق ٢٤ يناير سنة ١٩٧٦ .

- القيام بتسيير مركز الوثائق للبحث فيما يخص الهندسة المعمارية وال عمران ،

- تنمية كل بحث أو دراسة تكلفه به وزارة التعليم العالى والبحث العلمى والهيئة الوطنية للبحث العلمى ،

- امضاء معاهدات واتفاقات البحث والدراسة والتحقيق مع كل شخص طبيعى أو معنوى .

المادة ٣ - يكلف مدير البحث العلمى ومدير الادارة العامة والمدير العام للهيئة الوطنية للبحث العلمى كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٣٠ ربيع الاول عام ١٣٩٥ الموافق ١٣ مارس سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ فى ٢٢ محرم عام ١٣٩٦ الموافق ٢٤ يناير سنة ١٩٧٦ يتضمن انشاء مركز للتكنولوجيا والعلوم النووية (١)

ان وزير التعليم العالى والبحث العلمى ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٣ - ٤٤ المؤرخ فى ٢٥ جمادى الثانية عام ١٣٩٣ الموافق ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٣ والمتضمن احداث هيئة وطنية للبحث العلمى ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى ٨ محرم عام ١٣٩٤ الموافق اول فبراير سنة ١٩٧٤ والمتضمن تنظيم مراكز البحث وتسييرها ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤٢ فى ١٩٧٦/٥/٢٥ .

(٢) مصححة باستدراك المنشور الجريدة الرسمية العدد ١٤ فى ١٩٧٧/٢/١٦ .

**قرار مؤرخ في ٢٤ جمادى الأولى عام ١٣٩٦ الموافق
٢٤ مايو سنة ١٩٧٦ يتضمن نقل المعهد
العلمي والتقني لصيد الأسماك
وتربيتها^(١)**

ان وزير الدولة المكلف بالنقل ،

- بمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ -
٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق
١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى
عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠
والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٧٤ - ٨٦ المؤرخ في
٣٠ شعبان عام ١٣٩٤ الموافق ١٧ سبتمبر سنة
١٩٧٤ والمتضمن احداث المعهد العالي للبحرية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ٣٣ المؤرخ
في ٢٠ صفر عام ١٣٩٦ الموافق ٢٠ فبراير سنة
١٩٧٦ والمتضمن حل المعهد العلمي والتقني لصيد
الأسماك وتربيتها ولا سيما المادة ٢ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٦ - ٥٤ المؤرخ
في ٢٤ ربيع الأول عام ١٣٩٦ الموافق ٢٥ مارس
سنة ١٩٧٦ والمتعلق بتنظيم الادارة المركزية لوزارة
الدولة المكلفة بالنقل ،

- وبناء على اقتراح مدير البحرية التجارية
والموانئ والصيد البحري ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى - تنقل مجموع أملاك وأدوات
المعهد العلمي والتقني لصيد الأسماك وتربيتها
والآيلة سابقا الى وزارة الدولة المكلفة بالنقل ،
الى المعهد العالي للبحرية وذلك في إطار هدفه .

المادة ٢ - يكلف مدير البحرية التجارية
والموانئ والصيد البحري ومدير المعهد العالي
للبحرية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي
يتشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٢٤ جمادى الأولى عام
١٣٩٦ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٧٦ .

قرار مؤرخ في ٢٨ جمادى الثانية عام ١٣٩٦ الموافق ٢٦ يونيو سنة ١٩٧٦ يتضمن تحديد كفايات الالتحاق بالتعليم العالي بالنسبة للحاصلين على شهادة تقنى (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمى ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٥ - ٣٩ المؤرخ في ١٦ صفر عام ١٣٩٥ الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٥ والمتضمن احداث شهادة التقنى وتحديد كفايات منحها ،

يقر ما يلى :

المادة الاولى - يمكن للحاصلين على شهادة التقنى المسلمة من قبل وزارة التعليم الابتدائى والثانوى ان يتابعوا مباشرة الدراسات قصد الحصول على ليسانس التعليم فى العلوم التطبيقية والتكنولوجيا المحضرة فى مدرسة الاساتذة العليا للتعليم المتعدد التقنيات .

المادة ٢ - يلتحق الحاصلون على شهادة تقنى بالدراسات العليا تطبيقا للمادة الاولى أعلاه ويتابعون فى مدرسة الاساتذة العليا للتعليم المتعدد التقنيات ، تعليميا اضافيا فى الرياضيات والفيزياء والكيمياء .

المادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر فى ٢٨ جمادى الثانية عام ١٣٩٦ الموافق ٢٦ يونيو سنة ١٩٧٦ .

قرار وزادى مشترك مؤرخ فى ٥ ذى القعدة عام ١٣٩٨ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٨ .
يتعلق بتنظيم الدراسات فى معهد التقنيات الفندقية والسياحة بتيلى وزو (٢) .

ان السياحة ،

وكاتب الدولة للتخطيط ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ فى ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنية

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٣٤ المؤرخ فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن انشاء معاهد للتقنيات الفندقية والسياحية ، ولا سيما المادة ٤ منه .

يقران ما يلى

المادة الاولى - يجب على المترشحين للتكوين فى معهد التقنيات الفندقية بتيلى وزو أن ينجحوا فى اختبارات مسابقة الدخول .

ويتضمن هذا الاختبار ما يلى :

- اختبار فى الثقافة العامة مدة ساعة ونصف .
- اختبار فى اللغة العربية مدة ساعة .

- اختبار فى اللغة الاجنبية مدة ساعة (مع الملاحظة أن هذا الاختبار اختياري بالنسبة لمترشحي قسم التخصص فى الطبخ) .

- محادثة تدوم ١٥ دقيقة مع لجنة الامتحان حول موضوع ذى طابع عام أو حول موضوع يتعلق بالسياحة .

يصحح الاختبارات الكتابية أساتذة من المعهد يعينهم المدير . وتكون لجنة الامتحان زيادة عن مسئول الدراسات الذى هو الرئيس من مدرسين بالمعهد يعينهما المدير . ينقضى السؤال الشفوى أعضاء اللجنة الثلاثة . ويمد رئيس اللجنة قائمة الطلبة الناجحين .

المادة ٢ - للتعليم فى معهد التقنيات الفندقية والسياحية قسمان :

- قسم الفندقة مع ثلاثة تخصصات ،
- قسم السياحة .

المادة ٣ - مواد التخصص فى قسم الفندقة هى :

- الادارة والاستقبال .
- الاطعام .
- الطبخ والحلويات .

المادة ٤ - يقبل المترشحون المتراوحة أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ عاما الحاصلون على مستوى السنة الثانية من التعليم الثانوى والناجحون فى امتحان الدخول ، للدراسة فى معهد التقنيات الفندقية والسياحية .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٧٤ فى ١٥/٩/١٩٧٦ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٤٣ فى ٢٤/١٠/١٩٧٨ .

المادة ٥ - يقبل المترشحون المتراوحة أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ عاما الذين مارسوا الطبخ وكسبوا في هذه ائنهة تجربة سنتين ، وحصلوا على مستوى السنة الرابعة من التعميم المتوسط على الأقل ونجحوا في اختبارات مسابقة الدخول . لممارسة التخصص في فن الطبخ والحلويات ، وذلك بصفة انتقالية وحتى غاية ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٩ .

المادة ٦ - ان قسم « السياحة » مفتوح للمترشحين المتراوحة أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ سنة والحاصلين على مستوى السنة الثالثة من التعليم الثانوي والناجحين في اختبارات مسابقة الدخول .

المادة ٧ - ينظم التعليم بالنسبة للتخصصات في الادارة والاستقبال والاطعام على النحو التالي :

- ٩ أشهر في التعليم المشترك .
- ٩ أشهر في التعليم التخصصي .
- ٤ أشهر في التدريب التطبيقي .
- شهران عطلة .

ويوجه الطلبة نحو احد هذه التخصصات في نهاية مرحلة التعليم المشترك على أساس النتائج التي حصلوا عليها وعلى أساس الاماكن الشاغرة .

وبالنسبة لقسم التخصص « مطبخ وحلويات » ينظم على النحو التالي :

- ١٨ شهرا في التكوين التخصصي .
- أربعة أشهر في التدريب التطبيقي .
- شهران عطلة .

المادة ٨ - يدوم التكوين في قسم « السياحة » سنتين ويشمل فرعين :

- وكلاء السفر .
- المرشدين .

وتشتمل الدروس على تعليم مشترك ودروس في التخصص وتدرجات تطبيقية .

يحدد قرار من وزير السياحة مواد برامج الفرعين .

المادة ٩ - يرتب الطلبة في نهاية تكوينهم

حسب النتائج التي يحصلون عايتها في امتحان التخرج .

يعين قرار من وزير السياحة مواد الاختبارات ومعاملاتها ومدتها وذلك عن كل فرع .

المادة ١٠ - يتسلم الطلبة الحاصلون على معدل العلامات شهادة معهد التقنيات الفندقية والسياحية ، غير أن هذه الشهادة لا تسلم الا بعد فترة التدريب التطبيقي لنهاية التكوين ، واذا كانت علامة التدريب ناقصة ، فعلى الطالب ان يقضى فترة تدريبية أخرى تساوى الفترة السابقة .

وتسلم الشهادة لطالب المعهد بعد أن تكون نتائج التدريب مرضية .

المادة ١١ - يمنح علامات الدروس أساساثة المؤسسة ويمنح علامات الاعمال التطبيقية المكلفون بها .

كما تمنح علامات فترات التدريب التطبيقي من جانب لجنة تتكون من المسؤول عن الدراسات وأستاذ من المعهد ومسؤول من مؤسسة التي تم فيها التدريب .

المادة ١٢ - تفتح عند كل افتتاح سنة دراسية مسابقة خاصة للقبول في السنة الثانية من معهد التقنيات الفندقية والسياحية .

وتنظم هذه المسابقة لفائدة التقنيين في الفنادق الذين حصلوا على معدل يساوى أو يفوق ١٣ على ٢٠ في امتحان التخرج من معهد التقنيات الفندقية في بوسعادة .

المادة ١٣ - يعين الطلبة المتخرجون حسب النتائج التي حصلوا عليها والمناصب الشاغرة من قبل لجنة تشمل :

- ممثل وزارة السياحة . رئيسا .
- مدير معهد التقنيات الفندقية والسياحية أو ممثله .
- ممثل عن المؤسسات المشغلة .

المادة ١٤ - يعين قرار من وزير السياحة مناصب الشغل التي يهي لها تكوين معهد التقنيات الفندقية والسياحية وذلك من اطار الاحكام

التنظيمية التي تسير مختلف اصناف المستخدمين التابعين للقطاع السياحي .

المادة ١٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٥ ذي القعدة عام ١٣٩٨ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٨ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٥ ذي القعدة عام ١٣٩٨ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٨ .

يتعلق بتنظيم الدراسات في معهد التقنيات الفندقية ببوسعادة (١) .

ان وزير السياحة .

وكاتب الدولة للتخطيط .

- بمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن انشاء معاهد تقنولوجية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٠ - ١٣٥ المؤرخ في ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والمتضمن انشاء معاهد للتقنيات الفندقية ولاسيما المادة ٤ منه ،

يقرآن ما يلي :

المادة الاولى - يقبل لمواصلة التكوين في معهد التقنيات الفندقية ، المترشحون المتراوحة أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ سنة ، الحاصلون على مستوى السنة الرابعة من التعليم المتوسط والناجحون في امتحان الدخول .

ويمكن قبول أصحاب شهادة التكوين الفندقية الذين حصلوا معدلا يساوي أو يفوق ١٣ في امتحان التخرج من المؤسسة المذكورة ، لمواصلة التعليم في السنة الثانية من معهد التقنيات الفندقية بالنسبة للسنة الدراسية التي تلي تخرجهم من مراكز التكوين الفندقية .

المادة ٢ - يشتمل امتحان الدخول على :

- اختبار في الثقافة العامة ، المدة : ساعة ،

- اختبار في اللغة العربية ، المدة : ساعة ،

- محادثة مدتها ١٥ دقيقة مع لجنة الامتحان حول مسألة ذات طابع عام أو موضوع يهم السياحة .

- اختبار اختياري بلغة اجنبية (انجليزية أو ألمانية) لا تأخذ بعين الاعتبار من علامتها سوى للنقط الزائدة على ١٠ .

المادة ٣ - تتكون لجنة الامتحان من :

- المسؤول عن الدراسات في المعهد ، رئيسا ،

- استاذين في المعهد يعينهما المدير .

يقوم بتصحيح الاختبارات الكتابية اساتذة من المعهد يعينهم المدير ، وتعطى علامة الاختبار الشفاهي من قبل أعضاء اللجنة . ويقوم الرئيس باعداد قائمة المترشحين الناجحين .

المادة ٤ - يمتد التكوين الفندقية في المعهد الى سنتين على ثلاثة تخصصات :

- استقبال ،

- اطعام ،

- طبخ .

ويكون التعليم كما يلي :

- ٣ أشهر للتعليم المشترك .

- ١٥ شهرا للتعليم التخصصي ،

- ٤ أشهر للتدريب التطبيقي ،

- شهران عطلة .

ويوجه الطلبة في نهاية مرحلة التعليم المشترك الى التخصصات حسب النتائج التي حصلوا عليها وحسب المناصب الشاغرة .

المادة ٥ - تشمل البرامج دروسا في التعليم العام ودروسا في التعليم التخصصي وتعليميا تطبيقيا .

ويحدد قرار من وزير السياحة المواد التي تتكون منها البرامج وعدد الساعات بالنسبة لكل سنة من سنوات الدراسة .

المادة ٦ - يرتب الطلبة في نهاية السنة الدراسية الثانية حسب النتائج التي حصلوا عليها في امتحان التخرج .

ويعين قرار من وزير السياحة مواد الاختبار ومعاملاتها ومدتها .

المادة ٧ - يتسلم الطلبة الحاصلون على المعدل المطلوب ، شهادة المعهد غير أن تسليم هذه الشهادة مشروط بقضاء فترة تدريبية في نهاية التكوين . وفي حالة نقصان علامة هذا التدريب ، على الطالب أن يقضى فترة تدريبية أخرى تساوى الفترة السابقة .

المادة ٨ - يمنع علامات الدروس أساتذة المؤسسة ويمنح علامات الاعمال التطبيقية المسؤولون المكلفون بها ، كما تمنح علامات التدريب لجنة تتكون من مسؤول الدراسات في المعهد ، رئيسا ، وأستاذ من المعهد يعينه المدير ؛ ومسؤول تعينه المؤسسة أو الوحدة التي جرى فيها التدريب .

المادة ٩ - يعين خريجو معهد التقنيات الفندقية في المناصب التي تقترحها ادارة السياحة من طرف لجنة تتكون كما يلي :

- ممثل عن الادارة المركزية لوزارة السياحة
- مدير معهد التقنيات الفندقية أو المسؤول عن الدراسات ،

- مندوب عن كل مؤسسة مشغلة .

المادة ١٠ - يعين قرار من وزارة السياحة المناصب التي يهيئ لها تكوين معهد التقنيات الفندقية وذلك في اطار الاحكام التنظيمية التي تسير مختلف اصناف المستخدمين التابعين للقطاع السياحي .

المادة ١١ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
حرر بالجزائر في ٥ ذي القعدة عام ١٣٩٨ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٨ .

قرار مؤرخ في ١٧ محرم عام ١٣٩٩ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨ يتضمن احداث معهدين بالمركز الجامعي في سطيف (١)

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٧٨ - ١٣٣ المؤرخ في ٢٧ جمادى الثانية عام ١٣٩٨ الموافق ٣ يونيو سنة ١٩٧٨ والمتضمن انشاء مركز جامعي فسي سطيف .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يحدد معهدان بالمركز الجامعي في سطيف :
- معهد علوم الاحياء (بيولوجيا) ،
- معهد العلوم الدقيقة .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٧ محرم عام ١٣٩٩ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨ م .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٥ ربيع الثاني عام ١٣٩٩ الموافق ٥ مارس سنة ١٩٧٩ يتعلق بالتنظيم الداخلى للمعهد التربوى الوطنى (٢)

ان وزير التربية ،

ووزير المالية ،
والامين العام لرئاسة الجمهورية ،

- بمقتضى الامر رقم ٦٨ - ٤٢٨ المؤرخ في ١٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٨ الموافق ٩ يوليو سنة

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣ في ١٦/١/١٩٧٩.

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ١٥ في ١٠/٤/١٩٧٩.

١٩٦٨ والمتضمن إعادة تنظيم المعهد التربوي الوطني ،

- وبناء على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٦ فبراير سنة ١٩٧٠ والمتعلق بتنظيم الادارة الداخلية للمعهد التربوي الوطني :

يقررون ما يلي :

المادة الاولى - يضم المعهد التربوي الوطني باشراف المدير وبمساعدة كاتب عام ، المديرية الفرعية التالية :

- ١ - المديرية الفرعية لاعداد الوسائل التعليمية ،
- ٢ - المديرية الفرعية للمنشورات وتطوير النشاط الثقافي ،
- ٣ - المديرية الفرعية للانتاج ،
- ٤ - المديرية الفرعية للادارة العامة ،
- ٥ - المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة .

المادة ٢ - يفتح في كل ولاية فرع للمعهد التربوي الوطني باسم المركز الجهوي للتوثيق والتوزيع التربوي ، يكون تحت نظر مدير التربية .

المادة ٣ - المديرية الفرعية لاعداد الوسائل التعليمية مكلفة بانتاج جميع الوسائل التعليمية ، وفق البرنامج الذي تضعه السلطة الوصية ، ويجب أن تضع ، تبعا لذلك ، برمجة وبرنامجا للمشاريع المختلفة .

وتتألف من :

- ١ - مكتب الدراسات والبرمجة وهو :
- يدرس المشاريع ويؤلف لجان اعدادها ،
- يضع البطاقات التقنية ويحدد رزنامة الانجاز ،
- يتابع الانجاز حتى يقدم المخطوط او الوثيقة الأساسية الى قسم الانتاج ،

- يتصرف في الوثائق العنامة الضرورية للجان الاعداد ،

- يهيئ الوثائق الملائمة لكل مشروع ،
- يعلم باستمرار أعضاء لجان الاعداد .

٢ - المكتب التقني للأعمال الحظية ويتولى :

- الدراسة التقنية والحظية لكل مشروع ،

- اعداد التصميم ،
- صنع الوثائق الفنية والرسوم الضرورية لكل مشروع ،
- صنع التسجيلات والأفلام التي تطلبها لجان الاعداد .

المادة ٤ - المديرية الفرعية للمنشورات وتطوير النشاط الثقافي مكلفة :

- بتوزيع الوثائق التربوية الخاصة بالمدرسين والاطارات في مؤسسات التعليم والتكوين ،

- والمشاركة في تنظيم النشاط الترويجي، وخاصة السينما التربوية والمكتبات ، وتتألف من :

- ١ - مكتب الاشتراكات وهو :
- يجمع ويعنى بالطلبات والمسائل الخاصة بالاشتراكات ،

- يوجه الطلبات الاجمالية لهيئات النشر ،

- يعالج المعلومات التربوية ويوزعها وينشر عند الحاجة مجلات ذات غاية عامة او متخصصة .

٢ - مكتب النشاط الترويجي في المؤسسات ويتولى :

- تسير مصلحة الأفلام ،
- توزيع الأفلام التعليمية والترفيهية على مؤسسات التعليم ،
- صيانة أجهزة العرض السينمائي واصلاحها .

المادة ٥ - المديرية الفرعية للانتاج مكلفة بطبع الوسائل التعليمية واخراجها وارسالها الى المراكز الجهوية للوثائق والتوزيع التربوي . وتتألف من :

- ١ - مكتب الانتاج ، ويتولى :
- طبع جميع الوسائل التعليمية المكتوبة وتهيئتها ،

- اخراج نظائر من الوسائل التعليمية السمعية البصرية وتهيئتها .

- ٢ - مكتب التزويد والوسق وهو :
- يسير مخزن المواد الأولية ،
- يمسك قائمة المزودين :
- يقوم بوسق انتاج المعهد التربوي الوطني

وفقا لمخطط التوزيع الذي تحدده مصالح المحاسبة .

المادة ٦ - المديرية الفرعية للإدارة العامة مكلفة بتسيير شؤون الموظفين والتصرف في العدة وتحضير الميزانية .

وتتألف من :

١ - مكتب الموظفين الذي يدير شؤون جميع الموظفين في المعهد التربوي الوطني ويتصرف في ملفاتهم .

٢ - مكتب الميزانية والعدة والصيانة ، وهو :

- يحضر الميزانية ،
- يحدد التقديرات الخاصة بتوزيع الوسائل التعليمية ،
- يتصرف في مخزن اللوازم العامة والمراب وحظيرة سيارات المعهد التربوي الوطني ،
- يقوم بأعمال الصيانة .

المادة ٧ - المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة مكلفة بصرف ميزانية المعهد التربوي الوطني ، ومسك الكدفتر اليومي الحسابي ، والاضطلاع بعمليات التحصيل .

وتتألف من :

١ - مكتب الالتزامات والمداخيل والوكالة المالية ويتولى :
- اعداد الالتزامات بالمصاريف ،
- العلاقات مع المراقب المالي للمعهد التربوي الوطني ،
- اجراءات تحويل الأموال لدى مصالح المالية الخارجية ،
- متابعة تحصيل جميع مواد المعهد التربوي الوطني وكل الديون المستحقة له ،
- تسجيل جميع المواد في الحسابات .

٢ - مكتب المصروفات والرواتب والعبور ويتولى :
- أداء المصاريف المأذون بها في حدود الاعتمادات ،

- التصفية وأداء الرواتب والتعويضات المختلفة للموظفين بالمعهد التربوي الوطني ،

- ضبط التقييدات الخاصة بالمصاريف اليومية ،

- التصرف في ملفات المحاسبة الخاصة بالمزودين ،
- العلاقات مع مصالح البنك والعبور والجمارك .

المادة ٨ - تلغى جميع التدابير المخالفة لهذا القرار وخاصة تدابير القرار الوزاري المشترك المؤرخ في ٦ فبراير سنة ١٩٧٠ المشار إليه أعلاه .

المادة ٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٦ ربيع الثاني عام ١٣٩٩ الموافق ٥ مارس سنة ١٩٧٩ .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في ٨ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٣١ غشت سنة ١٩٧٩ يتضمن تنظيم الاختبار ونظام الدروس في معهد تكنولوجيا التبريد بيتر مندرايس (١) ان وزير التجارة ،

ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية ،
- بمقتضى الأمر رقم ٦٩ - ١٠٦ المؤرخ في ١٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ والمتضمن انشاء المعاهد التكنولوجية ، المعدل بموجب الأمر رقم ٧٠ - ٧٨ المؤرخ في ١١ رمضان عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٧٤ - ٤٩ المؤرخ في ٧ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣١ يناير سنة ١٩٧٤ والمتضمن انشاء معهد تكنولوجيا التبريد ،

يقران ما يلي :

الباب الأول

شروط الدخول للمعهد

المادة الأولى - تحدد شروط الدخول الى معهد تكنولوجيا التبريد كما يلي :
(١) فرع التلاميذ التقنيين العالين للتبريد :

- أن يكون التلميذ بالغا من العمر ١٨ عاما على الأقل و ٣٠ عاما على الأكثر ،

- أن يكون من حملة شهادة مدرسية للسنة الثالثة ثانوى التقنية أو العلمية أو الرياضية ،

(ب) فرع التلاميذ المربين المصلحين والمختصين بالتبريد :

- أن يكون التلميذ بالغا من العمر ١٨ عاما على الأقل و ٢٥ عاما على الأكثر ،

- أن يكون حاملا شهادة الأهلية المهنية في الكهرباء أو الميكانيك أو شهادة مدرسية للسنة الرابعة متوسط .

المادة ٢ - يعين المترشحون الذين تتوفر فيهم شروط المادة السابقة لمتابعة التكوين الذى يقوم به المعهد ، وذلك على أساس اختبارات الاختيار الرامية للتحقق من مستوى معرفتهم وأهليتهم .

كما يجوز للأعوان الذين تنتدبهم الشركات الوطنية أن يرشحوا أنفسهم اذا توفرت لديهم الشهادات المطلوبة .

المادة ٣ - يتم نشر برنامج الامتحان وتاريخه وكذلك عدد الأماكن المروضة ، كل عام ، بواسطة الصحافة .

المادة ٤ - يشتمل امتحان القبول فى فرع التقنيين العالين ، على الاختبارات التالية :

- اختبار فى الثقافة العامة : المدة : ساعتان ونصف ، المعامل ١ ،

- اختبار فى اللغة الوطنية : المدة : ساعة ونصف ، المعامل ١ ،

- اختبار فى الرياضيات : المدة : ثلاث ساعات ، المعامل ٣ ،

- اختبار فى الفيزياء والكيمياء : المدة : ساعتان ، المعامل ٣ .

كما يشتمل امتحان القبول فى فرع المربين - المصلحين ، على الاختبارات التالية :

- اختبار فى الثقافة العامة : المدة : ساعتان ، المعامل ١ ،

- اختبار فى اللغة الوطنية : المدة : ساعة ونصف ، المعامل ١ ،

- اختبار فى الرياضيات : المدة : ثلاث ساعات ، المعامل ٣ ،

- اختبار اختياري فى الرسم الصناعى : المدة : ساعتان .

ولا يؤخذ بهذا الاختبار الا اذا تجاوزت العلامة عشر نقط فى حساب المعدل العام .

المادة ٥ - يجب أن تشتمل ملفات الترشيح الموجهة للمعهد ، على الوثائق التالية :

- طلب خطى بالمشاركة بوقعه المترشح ،
- شهادة ميلاد أو بطاقة الحالة المدنية ،
- نسخة طبق الاصل عن الشهادة المطلوبة ،
- بيان النقط المدرسية للسنة الدراسية الأخيرة ،

- شهادتان طبيتان (طب عام وأمراض صدرية) تثبتان بأن المترشح غير مصاب بأى مرض أو عاهة تتنافى مع الوظيفة المطلوبة ،
- ست صور هوية ،
- ظرفان يحملان عنوان المترشح وطابع البريد .

المادة ٦ - تضبط لجنة الامتحان قائمة المترشحين الناجحين حسب ترتيب نجاحهم .

ويعلن مدير المعهد عن نتائج الامتحان ، كما يجرى اعلانها بواسطة الصحافة .

ثم يستدعى المترشحون الناجحون الى المعهد فرديا .

المادة ٧ - يتعين على المترشحين الناجحين تكميل الملف المشار اليه فى المادة ٥ أعلاه ، بالوثائق التالية :

- تثبيت القيد ،
- شهادة الجنسية .

ويجب عليهم زيادة على ذلك ، ان يوقعوا تعهدا بخدمة الهيئة التى عينتهم وفقا لأحكام الأمر رقم ٦٩ - ١٠٦ المذكور أعلاه ، بعد الدراسة .

المادة ٨ - تضبط لجنة القبول كذلك ، قائمة تكميلية بأسماء المترشحين ، حسب ترتيب استحقاقهم ، والذين يمكن أن يحلوا محل المتخلفين احتماليا .

ويجرى اعلان القائمة الإضافية أيضا بواسطة الصحافة .

ويعد متخلفا ، كل مترشح لا يثبت قيده أو لا يعلم المدير عن تأخره المحتمل في الوصول ، قبل ٤٨ ساعة من بدء الدراسة .

المادة ٩ - تتألف لجنة القبول المشار إليها أعلاه ، كما يلي :

- مدير الإدارة العامة بوزارة التجارة أو ممثله ، رئيسا ،
- مدير المعهد أو ممثله ،
- نائب مدير الدروس والتمرين في المعهد ،
- عضو يعينه معلمو المعهد ،
- ممثلو الشركات الوطنية المعنية .

الباب الثاني تنظيم الدروس

المادة ١٠ - ينظم تكوين التلاميذ التقنيين والمركبين المصلحين المختصين بالتبريد في دورة تستغرق ٢٤ شهرا .

بيد أنه يجوز لوزير التجارة ، نظرا للمقتضيات التربوية التي قد تطرأ ، أن يقوم بكل تعديل ضروري لمدة الدروس .

المادة ١١ - تتضمن برامج التدريس مواد تقنية وعامة واشغالا تطبيقية .

المادة ١٢ - تنظم دورة تمرين لنهاية الدروس ، مدتها شهرا واحدا ، لفائدة التلاميذ التقنيين العالين للتبريد ، وذلك لدى المؤسسات الاشتراكية للتعيين .

المادة ١٣ - يكون التكوين الحاصل في المعهد موضوع مراقبة مستمرة لمعارف التلاميذ المتمرنين وأهليتهم .

فتسمح العلامات المحصل عليها في الاختبارات والأشغال التطبيقية وكذلك علامات المواظبة ودورة التمرين لنهاية الدروس ، بالتقدير العام المتعلق بكل تلميذ متمرن .

المادة ١٤ - يرتب التلاميذ المتمرنون ، في نهاية التكوين ، تبعا لعلامات امتحان التخرج والنتائج المحصل عليها خلال الدراسة .

ويمنحون شهادات حسب تخصصهم .

ويمكن لمجلس التوجيه أن يسمح للمتمرنين

من المركبين المصلحين الذين حصلوا على نتائج كافية ، بأداء امتحان الاختيار لتعيينهم في فرع التقنيين العالين .

المادة ١٥ - يمكن أن يرخص التلاميذ المتمرنين بإعادة سنة واحدة ، بعد فحص نتائج امتحانهم من قبل مجلس التوجيه ، وذلك بناء على اقتراح المدير .

وفضلا عن ذلك ، اذا أسفرت علامات وتقديرات سلك المعلمين عن عدم أهلية التلاميذ المتمرنين لمتابعة التكوين بالمعهد ، فانه يجري فصلهم باقتراح من المدير ، بعد أخذ رأى مجلس التوجيه ، وذلك بموجب مقرر من وزير التجارة .

الباب الثالث مجلس التوجيه

المادة ١٦ - ينشأ ضمن المعهد التكنولوجي للتبريد ، مجلس توجيهي يضم :

- مدير المعهد أو أمينه العام ، رئيسا ،
 - نائب مدير الدروس والتمرين بالمعهد ،
 - عضوين يعينهما سلك المعلمين بالمعهد ،
 - ممثلين عن الشركات الوطنية المعنية .
- وزيادة على ذلك ، يمكن لمجلس التوجيه أن يستعين بمشورة كل شخص اختصاصي يرى فائدة فيها بالنسبة للمداولة .

المادة ١٧ - يتعقد المجلس التوجيهي في اجتماع عام مرة واحدة كل ثلاثة أشهر ، وفي اجتماعات طارئة بناء على استدعاء مدير المعهد .

المادة ١٨ - يكلف مجلس التوجيه بدراسة جميع التدابير المتعلقة بالسير البيداغوجي للمعهد واقتراحها .

وهو مؤهل للمداولة في امكانيات تعيين التلاميذ المتمرنين وارشاد تلميذ أو أكثر للتوجه الى معاهد تكنولوجية أخرى .

وهو مدعو للنظر في كفايات الانتقال من فرع الى اخر وفي اقتراحات إعادة السنة الدراسية الفصل لسبب ذي طابع بيداغوجي .

المادة ١٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ٨ شوال عام ١٣٩٩ الموافق ٣١ غشت سنة ١٩٧٩ .

امر رقم ٧٤ - ٨٦

مؤرخ في ٣٠ شعبان عام ١٣٩٤ الموافق ١٧ سبتمبر سنة ١٩٧٤ يتضمن احداث المعهد العالي للبحرية (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير الدولة المكلف بالنقل ،
- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٣٢٠ المؤرخ في ٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ولا سيما المادتان ٥ مكرر و ٥ مكرر ٢ منه .
- وبمقتضى الامر رقم ٦٧ - ٢٩٠ المؤرخ في ٢٩ رمضان عام ١٣٨٧ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٨ ولا سيما المادة ٩ مكرر منه .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ١٠٧ المؤرخ في ٢٢ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٧٠ .
- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ في ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتخصيص المنح الدراسية والمرتبات المسبقة ورواتب التمرين والنصوص اللاحقة له .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٣٤ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة

١٩٦٦ والمحددة بموجبه كينيات تطبيق الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية على المؤسسات والهيئات العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٧٢ - ١٩٥ المؤرخ في ٢٧ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الدولة المكلفة بالنقل ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ٢٣ محرم عام ١٣٨٩ الموافق ١٠ أبريل سنة ١٩٦٩ المعدل بالقرار المؤرخ في ٨ جمادى الثانية عام ١٣٩٠ الموافق ١٠ غشت سنة ١٩٧٠ ، والمتضمن تعيين المدارس الوطنية للملاحة البحرية التجارية واختصاصاتها .

يا امر بما يل :

الباب الأول

انشاء المعهد وهدفه

المادة الأولى - تنشأ تحت تسمية المعهد العالي للبحرية والمعين ادناه باسم « المعهد » مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى وشخصية معنوية واستقلال مالى .

ويوضع المعهد تحت وصاية الوزارة المكلفة بالملاحة البحرية التجارية .

المادة ٢ - يعين مقر المعهد فى بواسماعيل ، ويمكن نقل هذا المقر بقرار من الوزير المكلف بالملاحة البحرية التجارية الى أى مكان آخر من التراب الوطنى .

المادة ٣ - يمكن احداث ملحقات للمعهد فى أى مكان آخر من الساحل الوطنى وذلك بموجب قرار صادر عن الوزير المكلف بالملاحة البحرية التجارية .

المادة ٤ - يكلف المعهد بما يل :

- تكوين ضباط الملاحة البحرية والتجارية والصيد البحرى وخدمة الموانئ وكذلك تكوين الاطارات الادارية للملاحة البحرية التجارية والموانئ والصيد البحرى ،

- تلبية احتياجات الملاحة البحرية الوطنية في نطاق تكوين المستخدمين من ملاحى قيادة التاثير والادارة حسب الكيفيات التى تكون موضوع قرار مشترك صادر عن وزير الدفاع الوطنى والوزير المكلف بالملاحة البحرية التجارية ،

- تنظيم دورات الاتقان وتمرينات التطبيق او التخصص وذلك فى نطاق نشاطاته .

الباب الثانى

تنظيم التكوين

المادة ٥ - تحدد كيفيات الدخول للمعهد ونظام الدروس فيه بموجب مرسوم .

المادة ٦ - تجرى الدروس فى المعهد طبقا لدورة خاصة بكل نموذج تكوين مؤمن ، وتختتم الدروس بمنح الدبلوم أو الشهادة (بروفى) .

المادة ٧ - يستفيد تلاميذ المعهد من الراتب المسبق والمنافع المنصوص عليها فى أحكام الامر رقم ٧١ - ٧٨ المؤرخ فى ١٥ شوال عام ١٣٩١ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ المشار اليه اعلاه .

المادة ٨ - تحدد برامج المعهد المطابقة لكل مستوى خاص بالتكوين ، بموجب قرار يصدر عن الوزير المكلف بالملاحة البحرية التجارية .

المادة ٩ - يتعين على تلاميذ المعهد المحرزين للدبلوم أو الشهادة (بروفى) عقب انتهاء تكوينهم أن يلبوا التزامات الخدمة الناجمة عن تعهدهم .

الباب الثالث

التنظيم الادارى

المادة ١٠ - يتولى توجيه المعهد مدير ويتولى ادارته مجلس للادارة . ويجهز المعهد فضلا عن ذلك بمجلس بيداغوجى .

الفصل الاول

المدير

المادة ١١ - يعين مدير المعهد بموجب مرسوم يصدر بناء على اقتراح الوزير المكلف بالملاحة

البحرية التجارية . وتنتهى مهامه على نفس الشكل .

المادة ١٢ - يساعد المدير فى مهامه وضمن نطاق تسيير المعهد :

- كاتب عام يعين بقرار يصدر عن الوزير المكلف بالملاحة البحرية التجارية بناء على اقتراح المدير ، وهو مكلف بالادارة العامة والتنسيق لجملة المصالح الادارية الخاصة بالمعهد ، وتنتهى مهامه على نفس الشكل .

- نواب مديرين مكلفون بمختلف الاقسام البيداغوجية ، ويعينون بقرار يصدر عن الوزير المكلف بالملاحة البحرية التجارية ، وتنتهى مهامهم على نفس الشكل .

المادة ١٣ - يقوم المدير شخصيا بادارة جميع مصالح المعهد التى هى تحت سلطته ، ويسهر على حسن سيرها مع مراعاة الاحكام المتعلقة بتدخل سلطة الوصاية وسلطة مجلس الادارة .

ويمثل المعهد امام القضاء وفى جميع أعمال نشاطاته المدنية .

المادة ١٤ - يقوم المدير بالتعيين فى الوظائف وبانهاء المهام منها بالنسبة للأعوان الموضوعين تحت سلطته ، وذلك فى نطاق القانون الاساسى الخاص والتعاقدات التى يخضعون لها ، باستثناء الاعوان المعينين من سلطة الوصاية والعون المحاسب والمراقب المالى للمعهد .

ويمارس سلطته السبلية على جميع المستخدمين .

المادة ١٥ - يضع المدير ميزانية المعهد ويلتزم بالنفقات ويأمر بها ويبرم جميع الصفقات والاتفاقات والتعاقدات فى اطار التنظيم الجارى به العمل .

المادة ١٦ - يضع المدير فى نهاية السنة المالية ، تقريراً عاماً يتضمن نشاط المعهد ويوجه الى سلطة الوصاية .

المادة ١٧ - يحضر مدير المعهد اجتماعات مجلس الادارة بصوت استشارى ويزوده بجميع المعلومات المفيدة .

ويقوم باعمال الكتابة الخاصة بمجلس
الادارة .

الفصل الثاني مجلس الادارة

المادة ١٨ - يتشكل مجلس الادارة على الوجه
التالى :

- ممثل الوزير المكلف بالملاحة البحرية
التجارية ، رئيسا ،
- ممثل وزير الدفاع الوطنى ،
- ممثل الوزير المكلف بالوظيفة العمومية ،
- ممثل الوزير المكلف بالمالية ،
- ممثل وزير التعليم العالى والبحث العلمى،
- المدير العام للشركة الوطنية الجزائرية
للملاحة البحرية أو مثله ،
- المدير العام للمكتب الوطنى للصيد البحرى
أو مثله ،
- المدير العام للمكتب الوطنى للموانىء أو
مثله .

المادة ١٩ - يحضر مدير المعهد والمراقب المالى
للمعهد المنصوص عليه فى المادة ٣٥ اجتماعات
مجلس الادارة بصوت استشارى .

المادة ٢٠ - يعين أعضاء مجلس الادارة لمدة
ثلاث سنوات بموجب قرار يصدر عن الوزير
المكلف بالملاحة البحرية التجارية وبناء على اقتراح
السلطات التى يتبعونها .
وتنتهى نيابة الاعضاء المعينين بانتهاء
وظائفهم .

وفى حالة انقطاع نيابة أحد أعضاء مجلس
الادارة لأى سبب كان ، يحل العضو المعين مجددا
محله حين انتهاء نيابته .

المادة ٢١ - يجتمع مجلس الادارة مرتين على
الاقل فى السنة بناء على دعوة من رئيسه .
ويمكن له أن يجتمع فى جلسة غير عادية بناء
على دعوة من رئيسه أو بطلب من مدير المعهد
أو ثلث أعضائه .

ويحدد جدول أعمال الاجتماعات لمجلس الادارة
من طرف رئيس هذا المجلس بناء على اقتراح
مدير المعهد .

توجه استدعاءات الحضور مصحوبة بجدول
الاعمال الى أعضاء مجلس الادارة قبل خمسة عشر
يوما من تاريخ الاجتماع .

ويجوز تنقيص هذه المهلة بالنسبة للاجتماعات
غير العادية .

المادة ٢٢ - يمكن لمجلس الادارة أن يستعين
بمشورة أى شخص اختصاص فى المسائل المدرجة
فى جدول الاعمال .

المادة ٢٣ - لا يمكن لمجلس الادارة أن يتداول
الا بحضور نصف أعضائه .

ويتخذ مقرراته بالاغلبية البسيطة للاعضاء
الحاضرين .

وفى حالة تساوى الاصوات يرجح صوت
الرئيس .

المادة ٢٤ - يتداول مجلس الادارة فى اطار
التنظيم الجارى به العمل ، ولا سيما فى :

- النظام الداخلى للمعهد ،
- ميزانيات وحسابات المعهد ،
- شراء أو بيع أو اجارة العقارات الضرورية
لسير المعهد ،
- القروض الواجب عقدها ،
- قبول الهبات والوصايا ،
- التقرير السنوى المقدم من مدير المعهد .

المادة ٢٥ - تثبت مداوات مجلس الادارة فى
محاضر مدرجة فى سجل خاص وموقعة من رئيس
وكاتب الجلسة .

المادة ٢٦ - تكون مقررات مجلس الادارة نافذة
بعد شهر واحد من احالة المحضر الى سلطة الوصاية
الا اذا عارضت فيها هذه الاخيرة صراحة .

وان المقررات المتعلقة بالميزانيات والحسابات
والتسوية المالية والقروض وقبول الهبات
والوصايا والشراءات والبيوع ، والمبادلات أو بناء
العقارات لا تصبح نافذة الا بعد المصادقة
الصريحة عليها من الوزير المكلف بالملاحة البحرية
التجارية ووزير المالية خلال مهلة شهرين .

المادة ٢٧ - يرفع مجلس الادارة الى سلطة
الوصاية كل اقتراح يتعلق بالتنظيم العام للتعليم
ونظام الذروس وذلك بعد أخذ رأى المجلس
البيداغوجى المنصوص عليه فى المادة ٢٨ من هذا
الامر .

الفصل الثالث

المجلس البيداغوجي

المادة ٢٨ - ان للمعهد مجلسا بيداغوجيا يكلف بدراسة جميع التدابير المتعلقة بسير المعهد ولا سيما فيما يلي :

- تنظيم الدروس ،
- المناهج البيداغوجية ،
- التنظيم العام للتعليم ،

المادة ٢٩ - يتشكل المجلس البيداغوجي على الوجه التالي :

- مدير المعهد ، رئيسا ،
- المسؤولون عن مختلف الاقسام الادارية والبيداغوجية التابعة للمعهد ،
- ممثلان عن المعلمين في المعهد ،
- ممثلان ينتخبهما تلاميذ المعهد ،
- ممثلان عن ضباط الملاحة البحرية التجارية ،
- ممثلان عن الملاحة البحرية الوطنية .

المادة ٣٠ - يمكن للمجلس البيداغوجي أن يضم اليه أي شخص مختص في مادة التكوين والبحث العلمي بقصد ادراك فعالية حسنة لنشاطات المعهد .

المادة ٣١ - يعين أعضاء المجلس البيداغوجي لمدة ثلاث سنوات بموجب قرار يصدر عن الوزير المكلف بالملاحة البحرية التجارية وبناء على اقتراح السلطات التي يتبعونها عند الاقتضاء .

وفي حالة انقطاع نيابة أحد أعضاء المجلس البيداغوجي فان العضو المعين مجددا يخلفه حين انقضاء نيابته .

المادة ٣٢ - يجتمع المجلس البيداغوجي في جلسة عادية مرة واحدة على الاقل كل ثلاثة أشهر بناء على دعوة من رئيسه .

ويمكن أن يجتمع في جلسة غير عادية .

ويبلغ جدول الاعمال المحدد من الرئيس الى أعضاء المجلس البيداغوجي قبل ثمانية أيام من تاريخ الاجتماع وذلك بموجب الاستدعاء الموجه اليهم .

الباب الرابع

احكام مالية

المادة ٣٣ - تشتمل ميزانية المعهد على ما يلي :

في باب الموارد - اعانات السير والتجهيز المخصصة من الدولة والجماعات أو الهيئات العمومية أو الخاصة والمستفيدة من التكوين المتم من طرف المعهد ،

- الهبات والوصايا بما فيها الهبات المؤداة من الدولة أو الهيئات الاجنبية أو الدولية العمومية أو الخاصة ،

- الموارد المختلفة المرتبطة بنشاط المعهد .

في باب النفقات - نفقات سير المعهد والتجهيز الخاص بالدراسة والبحث وبصفة عامة النفقات الضرورية لانجاز أهداف المعهد .

المادة ٣٤ - تحضر الجداول التقديرية للموارد والنفقات من طرف مدير المعهد وتوجه بوقت واحد الى وزير الوصاية ووزير المالية وتكون مرفقة بجميع الاثبات اللازمة .

وينبغي أن ترفع قبل بدء السنة المتعلقة بها بمدة شهرين .

وتعد المصادقة على الميزانية مكتسبة عند انقضاء مدة خمسة وأربعين يوما من تاريخ احالة هذه الاخيرة مالم يعارض فيها أحد الوزيران .

وفي هذه الحالة ، فان مدير المعهد يحيل ميزانية جديدة لاجل المصادقة عليها وذلك خلال مدة ١٥ يوما من تاريخ تبليغ المعارضة .

فتعد المصادقة مكتسبة عند انقضاء مهلة ثلاثين يوما من تاريخ احالة الميزانية الجديدة .

واذا لم تصدر المصادقة على الميزانية عند بدء السنة المالية ، فانه يحق لمدير المعهد ان يقوم بالنفقات الضرورية لسير المعهد في حدود التقديرات المطابقة للميزانية المصادق عليها في السنة المالية السابقة .

المادة ٣٥ - يجوز للمعهد أن يعقد قروضا متوسطة الاجل أو طويلة الاجل في اطار التنظيم الجاري به العمل .

المادة ٣٦ - تضبط حسابات المعهد وفقا لقواعد المحاسبة العمومية . ويقوم عون محاسب معين

يقرر من وزير المالية بممارسة مهامه طبقا لاحكام
المرسومين رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى
الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة
١٩٦٥ ورقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى
الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥
المشار اليهما أعلاه ، وذلك تحت سلطة مدير
المعهد .

المادة ٣٧ - يعد العون المحاسب حساب التسيير
ويشهد بان مبلغ السندات أو البواقي التي تحصل
بعد وكذلك أوامر الصرف الصادرة مطابقة
للمحركات .

وان الشيكات والحوالات وغيرها من وسائل
التسديد الصادرة عن المعهد ينبغي أن توقع من
المدير والعون المحاسب .

المادة ٣٨ - يرفع حساب التسيير من طرف
المدير الى مجلس الادارة قبل أول مايو الذي يلي
اقفال السنة المالية ويكون مرفقا بتقرير يحتوى
على جميع المشروحات والايضاحات المفيدة للتسيير
المالى الخاص بالمعهد .

ثم يرفع بالتالى الى سلطة الوصاية ووزير
المالية ويكون مرفقا بتقرير المدير وملاحظات
المراقب المالى للمعهد المعين من وزير المالية والذي

يمارس مهامه طبقا للتنظيم الجارى به العمل .
المادة ٣٩ - يخضع المعهد الزاميا لجميع
المراجعات والتحقيقات التي يأمر بها الوزيران
المعنيان .

الباب الخامس احكام مختلفة

المادة ٤٠ - توضح احكام هذا الامر عند
الاقتضاء بموجب نصوص لاحقة .

المادة ٤١ - لا يمكن حل المعهد الا بموجب نص
تشريعى يتضمن تصفية جميع أمواله والجهة التي
تؤول اليها .

المادة ٤٢ - تلغى جميع النصوص المخالفة لهذا
الامر والسابقة له ولا سيما الاحكام المتعلقة
بالمدرسة الوطنية للملاحة البحرية فى مدينة
الجزائر .

المادة ٤٣ - ينشر هذا الامر فى الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٣٠ شعبان عام ١٣٩٤
الموافق ١٧ سبتمبر سنة ١٩٧٤ .

جَمْهُورِيَّةٌ چَيْبُوتِ

چَيْبُوتِ

المملكة العربية السعودية

سعودية

تعليم

- أمر ملكي بمعاملة أبناء الفلسطينيين المقيمين في المملكة معاملة السعوديين في المدارس والجامعات .

بعثات ومنح واجازات دراسية :

- نظام موظفي دار البعثات العلمية السعودية .

تعليم ابتدائي ومتوسط وثانوي :

- اللائحة العامة لتنظيم مراحل الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية .

تعليم حر :

- قرار من مجلس الوزراء بالموافقة على لائحة تنظيم المدارس الاهلية .

تعليم كبار ومحو امية :

- نظام تعليم الكبار ومحو الامية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ الصادر في ١٣٩٢/٦/٩ هـ .

جامعات :

- نظام جامعة البترول والمعادن المصدق بالمرسوم الملكي رقم ١١ في ١٣٨٣/٥/١١ هـ .
- نظام جامعة الملك عبدالعزيز الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/٥ في ١٣٩٢/١/٢٢ هـ .
- نظام جامعة الرياض الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/٦ في ١٣٩٢/١/٢٨ هـ .
- نظام جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .
- مرسوم ملكي رقم ٦٧/٩ في ١٣٩٥/٨/٢٨ هـ بالموافقة على نظام جامعة الملك فيصل .
- نظام الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/٧٠ في ١٣٩٥/٨/٧ هـ .

- مرسوم ملكي رقم م/٣٩ في ١٤٠١/٩/٢٨ هـ بالموافقة على نظام جامعة أم القرى .
- قرار مجلس الوزراء بتعديل سلم رواتب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات .
- قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٠ في ١٤٠١/٩/١٩ هـ بشأن نظام جامعة أم القرى .

امر ملكى كرم (١)

اصدر امر جلالة الملك فهد بن عبد العزيز المفدى بمعاملة
ابناء الفلسطينيين المقيمين فى المملكة معاملة السعوديين فى
المدارس والجامعات السعودية مع تحمل نفقات دراسة مائة
طالب من غير المقيمين منهم داخل المملكة وخارجها .

وفى اى لى نص الامر الملكى الكرم :

مراعاة للظروف التى يعيشها الشعب الفلسطينى وحرصا
من جلالة الملك فهد بن عبد العزيز المفدى ضمان مستقبل
ابنائهم فقد صدر امر جلالتة حفظه الله بمعاملة ابناء
الفلسطينيين المقيمين فى المملكة كالسعوديين بالنسبة
للمدارس والجامعات كما امر جلالتة بأن تتحمل المملكة
نفقات دراسة مائة طالب فلسطينى داخل المملكة وخارجها
من غير المقيمين فى المملكة .

نظام

موظفى دار البعثات العلمية السعودية

١ - تتألف ادارة الدار من مدير عام ومدير ادارة وطبيب ومراقبين وضباط ومحاسب وكتبة وخدم على قدر الحاجة وال لزوم .

٢ - مدير البعثات هو المسئول الاول عن البعثات ويكون ارتباطه بمديرية المعارف واختصاصاته كالآتى :

١ (الاشراف العام على جميع شئون البعثات وحصر جهوده كلها فى وظيفته الاساسية وعدم اشتغاله بأى عمل آخر .

٢ (العمل على الحاق الطلاب بالكليات المختلفة .

٣ (مراجعة وزارة المعارف فى شأن الطلاب .

٤ (مراجعة وزارة التموين بشأن تمويل البعثة

٥ (مراجعة وزارة التجارة والصناعة بشأن الأقمشة اللازمة للطلاب .

٦ (مراجعة وزارة الداخلية بشأن سفر الطلاب وما يتعلق بجوازاتهم .

٧ (مراجعة عموم المصالح على الاطلاق فيما يتعلق بشئون البعثة .

٨ (تفقد احوال الطلاب بالكليات والمدارس والتأكد من مواظبتهم على تلقى دروسهم .

٩ (تنظيم الدروس الخصوصية اللازمة للطلاب .

١٠ (اعتماد الجداول اللازمة لتنظيم أعمال البعثة اليومية .

١١ (توجيه الطلاب ونصيحهم وارشادهم وتاديب المسيء منهم طبق الاحكام المنصوص عليها فى مواد النظام والنظام الداخلى للبعثات .

١٢ (رفع تقرير الى مديرية المعارف عن حالة البعثات من جميع نواحيها العلمية والمالية والادارية والصحية والخلقية وما الى ذلك شهريا وتعجيل رفع المهم منها بحينه .

١٣ (فرض رقابته التامة على الطلاب الخارجين بصفة عامة سواء منهم من يتقاضى راتبا شهريا أو مكافأة سنوية وأن يتعرف بهم وبكلياتهم ومدى صلاحيتهم والمدة التى قضوها

فى التحصيل وحملهم على أداء الواجبات المطلوبة منهم ورفع تقارير بكل ذلك الى مديرية المعارف العامة دواما وأن تشمل هذه الرقابة على قدر الامكان الطلاب الذين يرسلون على حساب أوليائهم أو من طريق ادارات المدارس الاهلية .

١٤ (عدم السماح لسكنى أى طالب فى دار البعثة انتدب للدراسة فى المدارس الابتدائية أو الثانوية أو ما فى مستواها خلاف الاشخاص الذين قد انتدبوا فعلا واكتسبوا الاحقية فى انضمامهم الى الدار وفى الوقت نفسه لا يضم الى دار البعثة أى طالب انتدب للتحصيل فى الكليات العالية على حساب وليه الا اذا توافرت الشروط الآتية :

١ - عدم وجود عائل له فى الجهة التى بها معهد دراسته .

٢ - أن تكون حالته المادية داعية لقبول سكنه فى الدار .

٣ - سعة الدار .

٤ - أن يكون بموافقة المقام السامى .

١٥ (تسليم النقود التى ترد الى البعثات وايداعها فى بنك مصر .

١٦ (اعطاء اعتماد لمدير ادارة الدار على البنك بالمصاريف اللازمة فى رأس كل شهر .

١٧ (ترأس جلسات الهيئة الادارية .

١٨ (تحويل التقارير العامة المقدمة اليه من مدير الادارة أو أحد المراقبين أو طبيب البعثة الى الهيئة الادارية .

١٩ (تسهيل مهمة المفتشين المنتدبين من وزارة المالية والمنتدبين من مديرية المعارف العامة للقيام بواجباتهم التى انتدبوا اليها .

٢٠ (تحويل التقارير المقدمة اليه فى شأن عقوبات الموظفين الى الهيئة الادارية واخذ قرارها النهائى فى ذلك .

٣ - مدير الادارة - تكون مسئولياته واختصاصاته كالآتى :

١ (القيام بأعمال مدير البعثات فى حالة مرضه أو اجازته أو تغيبه عن الدار .

٢ (استلام النقود اللازمة للمصرف شهريا من مدير البعثة وصرف كل بند فيما خصص له .

٣ (الاشراف على موظفى الدار فى جميع الأعمال وهو المسئول عنهم جميعا .

- ٤ (تقرير معاقبة من يهمل من الموظفين في أداء عمله ورفعته الى مدير البعثات .
- ٥ (تنفيذ العقوبات على الطلاب الذين يخالفون أنظمة الدار .
- ٦ (توزيع الأعمال بين موظفي الدار حسب اختصاصات كل واحد منهم .
- ٧ (عمل الترتيب اللازم لأغذية المرضى حسب إشارة الطبيب .
- ٨ (القيام بالإصلاحات والترميمات التي تجب للدار ومرافقها بين وقت وآخر .
- ٩ (التصديق على جميع الحسابات التي يقوم محاسب الادارة بعد استكمال اجراءاتها المالية لتقديمها الى مدير البعثات للتصديق عليها .
- ١٠ (ملاحظة المكتبة الخاصة بدار البعثات .
- ١١ (النظر في الأثاث اللازمة للطلاب وتوزيعها عليهم بواسطة مأمور المستودع .
- ١٢ (توزيع بطاقات التموين على الطلاب بما يختص بالأقمشة .
- ١٣ (تسلم بطاقات أغذية الطلاب للموظفين المختصين .
- ١٤ (رفع تقرير لمدير البعثة من الناحية الخلقية والاصلاحية في كل خمسة عشر يوما مرة وعند اللزوم أكثر .
- ١٥ (القيام بتوزيع حجات الدار على الطلاب .
- ١٦ (النظر فيما يحدث بين الطلاب والخدم من مشاكل وتقرير ما يلزم في ذلك .
- ٤ - المراقبان - يتناوبان العمل بدار البعثات ليل نهار على الوجه الآتي : -
- ١ (ملاحظة قيام الطلاب بالواجبات الدينية في أوقاتها .
- ٢ (ملاحظة نوم الطلاب وابقاظهم في الأوقات التي يحددها جدول نظام البعثة الداخلي .
- ٣ (مراقبة الطلاب في أوقات المذاكرة وتلقي الدروس الخصوصية .
- ٤ (ملاحظة ذهاب الطلاب الى معاهدهم في الأوقات المعينة وعودتهم الى الدار بعد انتهاءهم من الدراسة .
- ٥ (التفتيش على الطلاب في أوقات نومهم بالليل .
- ٦ (النظر فيما يحدث من مشاكل بين الطلاب بتقديم تقارير بذلك لمدير الادارة .

- ٧ (التفتيش على الضباط والخدم في أداء أعمالهم .
- ٨ (ملاحظة تطبيق جدول نظام الدار الداخلي .
- ٩ (التعاون مع الضباط في مراقبة الطلاب خارج الدار .
- ١٠ (رفع تقرير أسبوعي لمدير الادارة عن أعمال البعثة الداخلية .
- ١١ (تفقد أحوال الطلاب المرضى بالدار والعناية بهم واحضار الطبيب اليهم .
- ١٢ (توجيه أنظار الطلاب الى تطبيق نظام البعثة الداخلي وتقرير معاقبة من يخالف النظام ورفعته الى مدير البعثة .
- ٥ - الضابطان - يتعاونان على العمل بالدار ويكون اختصاصهما كالآتي : -
- ١ (تحرير الكشوف اليومية بمقدار الاطعمة اللازمة للطلبة وارسالها الى متعهدي توريد الأغذية حسب الجدول اليومي وأخذ التوقيع عليه من قبل مدير الادارة .
- ٢ (تسلم الأغذية اليومية من المتعهدين بالوزن بعد التأكد من جودتها ومقاديرها وتسليمها للطاهي بحضور الشخص الذي ينتدبه مدير الادارة يوميا بالتناوب .
- ٣ (مراقبة الطاهي ومساعديه وقت طهي الأكل .
- ٤ (ملاحظة ترتيب المطعم ونظافة الاخونة وأدوات المائدة .
- ٥ (تنفيذ أمر مدير الادارة فيما يختص بشأن اطعمة الطلاب المرضى .
- ٦ (مراقبة تقديم الأكل للطلاب في المواعيد التي يحددها جدول نظام البعثة الداخلي .
- ٧ (حرمان الطلاب المتأخرين عن موعد الأكل من تناول الوجبة التي تأخروا فيها اذا كان تأخرهم بغير اذن من مدير الادارة والمراقب أو لغير عذر مشروع .
- ٨ (التفتيش على نظافة الدار يوميا وملاحظة الخدم في القيام بأعمالهم واصدار الأوامر والتعليمات اليهم .
- ٩ (تقرير معاقبة من يهمل من الخدم في العمل المكلف به ورفعته الى مدير الادارة .
- ١٠ (مراقبة الغاسلة والكواء في غسل ملابس الطلاب وكيها .

(١١) الفصل في المنازعات والحوادث فيما بين الخدم وبعضهم البعض .

(١٢) رفع تقرير يومي الى مدير الادارة عن حالة الطلاب والطعام والخدم وما قد يحدث من مخالفات .

(١٣) ملاحظة الطلاب خارج الدار في ليالي الفسح والبحث عن يتغيب منهم .

٦ - الضابط الثالث :

(١) مراقبة التلاميذ الصغار في فسحهم والقيام بمطالبهم .

(٢) استصحاب الطلاب المرضى في الذهاب الى الاطباء .

(٣) العمل على دخول الطلاب الى المستشفيات وتفقد أحوالهم فيها والقيام بلوازمهم .

(٤) استصحاب الطلاب الصغار خارج الدار ليالي الفسح .

٧ - طبيب البعثة . تكون اختصاصاته كالآتي :

(١) الاشراف الصحي العام على عموم الطلبة وموظفي الدار .

(٢) الكشف على الطلبة المرضى يوميا وعلاجهم وبذل المساعدات اللازمة لادخال من يحتاج منهم في المستشفيات وما يلزم لهم من عمليات وخلاف ذلك وابلاغ مدير الدار لاجراء ما يلزم .

(٣) الكشف على الطلاب الحديثين حال وصولهم الى دار البعثة كشفا دقيقا وعدم السماح لمن كان منهم مصاب بمرض سار ان يدخل الدار بل يرسل حالا الى المستشفى .

(٤) مراقبة الاطعمة وملاحظة نظام المطبخ والنظافة العامة بالبعثة والاشتراك مع الهيئة الادارية في تحديد الكمية والأنواع .

(٥) تطعيم الطلاب بالمصل الواقى لكثير من الأمراض المعدية كالجدري والتيفود عند الحاجة وال لزوم .

(٦) كتابة الشهادات والتقارير الطبية اللازمة

(٧) القاء محاضرات صحية الغرض منها رفع المستوى الصحي وتقوية الحالة العامة للطلاب وارشادهم الى كيفية الوقاية من كثير من الأمراض المنتشرة والاقليمية .

(٨) رفع تقرير اسبوعي لمدير البعثات عن الحالة الصحية للطلاب ونظام اعاشتهم وسكناهم

٨ - الهيئة الادارية :

تتكون الهيئة الادارية من مدير البعثات رئيسا وعضوية كل من مدير الادارة والمراقبين والمحاسب وفي حالة غياب الرئيس يحل محله في الرئاسة مدير الادارة وتسير الهيئة في أعمالها على مقتضى الأحكام المنصوص عليها في تعليمات الهيئات والمجالس الادارية وتكون اختصاصاتها كالآتي :

(١) النظر في جميع ما يحول اليها من مدير البعثات .

(٢) وضع الجداول اللازمة لأغذية الطلاب من حيث الكمية والنوع بحسب فصول السنة بالاشتراك مع طبيب البعثة .

(٣) التصديق على مقاولات وتعهدات المتعهدين بعد استكمال شرائطها واجراءاتها القانونية .

(٤) النظر في العقوبات التي نصت عليها المواد المدرجة في اللائحة الداخلية .

(٥) تتخذ الهيئة الادارية تقريرا في كل سنة أشهر تضمنه حالة البعثات من جميع نواحيها العلمية والمالية والادارية والصحية والخلقية وابداء رأيها فيه مفصلا حيث يجرى رفع ذلك الى مديرية المعارف حالا .

(٦) يجب أن تعقد الهيئة جلساتها في كل اسبوع مرة واحدة على الأقل وعند اللزوم أكثر .

(٧) النظر في الشكاوى التي تقدم اليها من أى موظف يطلب أن تنظرها الهيئة الادارية .

(٨) تقرير كل ما يلزم شراؤه من الأشياء اللازمة للدار والطلبة والاشراف على ذلك والتصديق على اعتدال اقيام المشتريات على أنه يجب أن يكون تدارك الكميات الكبيرة على مقتضى نظام المناقصات والتعهدات أما المشتريات الأخرى فيكون تداركها بواسطة مدير الادارة وتحت اشراف الهيئة وعلى مسئوليتها ماليا واداريا وعند وجود خلل أو نقص يظهر في أية معاملة من معاملات الدار تكون مسئولة بمقتضى نظام الموظفين العام .

٩ - المحاسب مكلف بما يأتي :

(١) القيام بجميع الأعمال الحسابية للبعثة على اختلاف أنواعها .

(٢) اتخاذ دفاتر خاصة لقيد المصاريف سواء كانت شهرية أو سنوية .

٣ (القيام بتحرير جداول مرتبات موظفي الدار وعموم الطلاب والخدم وجميع المستندات اللازمة .

٤ (تدقيق جميع الكشف ومستندات المنصرفات بأنواعها التي تقدم للمقاولين والمتعهدين وغيرهم .

٥ (قيد وصرف متفرقات الدار بعد موافقة مدير الادارة .

٦ (تطبيق المنصرفات على بنود الموازنة وعدم نقل بند الى آخر الا عند حدوث عجز في أحد البنود ووجود وفر في البنود الاخرى مع ملاحظة اتخاذ الاصول المتبعة في ذلك .

٧ (السير في جميع الأعمال الحسابية والقيودات المالية وفق اصولها المتبعة .

١٠ - كاتب التحريات مكلف بما يأتي :

١ (تلقي الأوراق وتنظيمها وتلخيصها .

٢ (إحالتها الى مفيد الأوراق لاجراء وظيفته نحوها .

٣ (عرضها على مدير البعثات واخذ تعليماته وأوامره عليها والقيام بتنفيذ ذلك .

٤ (تنظيم الأجوبة والخطابات والقرارات وكل ما يصدر من الدائرة واخذ التوقيع على كل ذلك في المسودات .

٥ (تسليم المسودات الى المبيض لاستنساخها وبعد تصحيحها يقوم باخذ التواقيع اللازمة عليها .

٦ (ايداعها الى كاتب الصادرة لتوديعها وبعث المسودات الى مأمور الاضبارات .

٧ (تعقيب جميع المعاملات التي صدرت .

٨ (تحرير وتسجيل محاضر وقرارات الهيئة الادارية وكل أعمالها الكتابية .

٩ (تنظيم اعمال البعثة الكتابية على وجه العموم طبق الاصول المتبعة .

١١ - كاتب الآلة مكلف بما يأتي :

١ (القيام بكتابة جميع المعاملات التي تسلم اليه من كاتب التحريات .

٢ (القيام بكتابة جميع الكشف الحسابية والمستندات التي يكلفه بها محاسب الدار .

١٢ - كاتب الواردة والصادرة مكلف بما يأتي :

١ (قيد عموم الأوراق الواردة في دفترها المختص ووضع رقم القيد على نفس المعاملة وتقديمها لكاتب التحرير .

٢ (قيد عموم الأوراق الصادرة في دفترها المختص وتقديم مسوداتها الى مأمور الاضبارات .

٣ (التأشير في الدفاتر المختصة على المعاملات في حقولها المختصة حسب الاصول سواء منها ما جرى حفظه وما جرى تصديره .

١٣ - مأمور المستودع :

١ (تسليم جميع ما يشتري للبعثة من أثاثات وما الى ذلك .

٢ (اتخاذ دفتر خاص يقيد فيه جميع أثاثات وأمتعة الطلبة والادارة والخدم وأدوات المطبخ والمائدة .

٣ (توزيع الأثاث والأمتعة على الطلبة والخدم بموجب مستندات رسمية حسب تعليمات مدير الادارة .

٤ (المحافظة على جميع ما يتسلمه بصفة عامة سواء كانت أغذية أو غير ذلك وايداعها في المخزن المختص والصرف منها باشعار من مدير الادارة بعد أخذ المستندات اللازمة .

٥ (ابلاغ مدير الادارة عن جميع ما استهلك من الأثاثات والادوات ببيانات رسمية .

٦ (اشعار مدير الادارة عن الأمتعة والأدوات التي تحتاج الى ترميم واصلاح .

٧ (السير في جميع أعماله وقيوداته على مقتضى الاصول والانظمة المتبعة في ذلك .

٨ (مساعدة المحاسب في مسك وتنظيم القيودات الحسابية .

١٤ - مأمور الاضبارات مكلف بما يأتي :

١ (حفظ كافة المعاملات التي تحال اليه من أجل الحفظ .

٢ (حفظ المسودات التي تبعث اليه في اضباراتنا الخاصة .

٣ (حفظ الكشف والمستندات في اضباراتنا الخاصة .

٤ (اتخاذ اضباراة خاصة لكل طالب تودع فيها جميع المخبرات التي جرت بشأنه .

٥ (تنظيم الاضبارات التي لديه على قاعدة المواضيع بحيث يخصص لكل موضوع من معاملات البعثة اضباراة خاصة .

١٥ - موظفوا البعثة مكلفون بأن يكونوا قدوة حسنة لعموم أعضاء البعثات وأن يسيروا معهم في معاملتهم الاخلاقية على مقتضى أصول التربية والتعليم الصحيحة . وأن يستعملوا الرفق بصغارهم وحسن المعاملة بكبارهم على الثقة بالنفس والاحترامات المتبادلة وأن يكون الطلبة جميعهم في درجة واحدة في جميع الأحوال دون أى تمييز لاحدهم على الآخر .

١٦ - موظفوا البعثة عموما تابعون لنظام الموظفين العام من حيث توظيفهم ومخالفاتهم

وتأديبهم وفصلهم ونقلهم وترقيتهم وما الى ذلك مما لم ينص عليه هذا النظام .

١٧ - يبلغ هذا النظام الى جهات الاختصاص بعد اقترانه بالتصديق ويجرى نشره في الجريدة مع تعميمه على أفراد أعضاء البعثة عموما .

١٨ - كل مادة في هذا النظام تتعارض مع نظام البعثات وغيره فالعمدة على ما نصت عليه مواد هذا النظام وعلى هذا حصل التوقيع .

اللائحة العامة لتنظيم مراحل الدراسة

الابتدائية والمتوسطة والثانوية (١)

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى : يشمل هذا التنظيم مراحل الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية وما في مستوى هذه المراحل في جميع الجهات التعليمية. أما الجهات ذات الصلة التدريسية أو الدورات المؤقتة فإنها تخضع لأنظمتها الخاصة بها .

المادة الثانية : تجرى الجهات التعليمية المختصة الاختبارات الآتية :

(أ) الاختبارات العامة للشهادات التي يشملها هذا التنظيم على دورين .

(ب) الاختبارات الانتقالية في مراحل التعليم التي يشملها هذا التنظيم على دورين .

المادة الثالثة : تقوم الجهات التعليمية المختصة سنوياً بتحديد مواعيد عقد هذه الاختبارات للشهادات والنقل .

المادة الرابعة : (أ) يمتحن الطلاب في الشهادات العامة والاختبارات الانتقالية وتقويم أعمال السنة في المواد الدراسية التي تضمنها منهج كل مرحلة تعليمية .

(ب) يحدد مفهوم الوحدة المتكاملة للمادة وعدد أوراق الأسئلة في كل مادة دراسية بقرار من وزير المعارف أو رئيس الجهة التعليمية المختصة بالتنسيق بين هذه الجهات .

(ج) تتكون درجات الطالب النهائية في المادة الدراسية الممتحنة أو ورقة الأسئلة .

(د) تحدد النهاية الكبرى والصغرى للمادة الدراسية والأوراق والأسئلة بقرار من وزير المعارف أو رئيس الجهة التعليمية المختصة .

(هـ) استثناء من الفقرة (أ) يقوم معلموا التربية الرياضية والتربية الفنية بتقدير درجات الطلاب في موادهم خلال السنة الدراسية وفق أسس تضعها الجهات التعليمية المختصة وتضاف

درجات هذه المواد إلى المجموع بحيث تؤثر على مجموع الطالب ولا تكون لهذه المواد نهاية صغرى ويستثنى من حكم هذه الفقرة معاهد التربية الرياضية ومعاهد التربية الفنية .

(و) يتم تقويم الطالب في التربية العلمية من قبل مدرس المادة من خلال متابعته المستمرة طوال العام .

المادة الخامسة : تخصص درجة مقدارها (٣٠) باسم السلوك والمواظبة وتضاف إلى المجموع الكلي لدرجات الطالب بحيث تؤثر على مجموعه وتقديره العام نقلاً وشهادة على أن تضم المدرسة مفاهيم تربوية واضحة يسير الطالب على هداها داخل المدرسة وخارجها ، وكل طالب يتراخى عن تأدية جزء أو كل من المفاهيم التربوية أو يتغيب عن المدرسة بغير عذر يفقد من استحقاقه جزءاً في درجة السلوك والمواظبة .

المادة السادسة : توزع النهاية الكبرى لكل مادة إلى (٣٠ ٪) لأعمال السنة و (٧٠ ٪) للاختبارات في الدورين الأول والثاني ، ولوزير المعارف أو رئيس الجهة التعليمية المختصة باتفاق بينهما إدخال التعديلات اللازمة على هذه النسب وفقاً لمتطلبات تطور أساليب التعليم التربوية بالملكة .

المادة السابعة : (أ) يعتبر الطالب ناجحاً في الدور الأول لاختبار الشهادات أو النقل إذا حصل على النهاية الصغرى لكل مادة دراسية أو لكل ورقة أسئلة كما يحددها قرار وزير المعارف أو رئيس الجهة التعليمية المختصة .

(ب) يسمح للطالب بدخول اختبار الدور الثاني إذا كانت المواد التي أكمل فيها لا يتجاوز عددها نصف عدد المواد الدراسية ويجبر الكسر لصالح الطالب .

(ج) يعتبر الطالب ناجحاً في الدور الثاني إذا حصل على النهاية الصغرى في كل مادة من المواد أو ورقة الأسئلة التي لم ينجح فيها في الدور الأول .

المادة الثامنة : إذا رسب الطالب في سنة دراسية واحدة عامين متتاليين يفصل من مدرسته

ويكون له حق التقدم عن طريق المدارس الأهلية أو الليلية أو من المنازل وفي حالة عدم وجود مدارس أهلية أو ليلية فلميدير التعليم بالمنطقة صلاحية تمديد فترة بقائه بالمدرسة لعام ثالث وذلك وفقا لحالة الطالب وظروفه .

المادة التاسعة : (أ) تمنح وزارة المعارف أو الجهة التعليمية المختصة الطالب الناجح في اختبار الثانوية العامة شهادة بنجاحه يوقعها وزير المعارف أو رئيس الجهة التعليمية المختصة أو من ينبيانهما .

أما الشهادة المتوسطة فتوقع من وكيل الوزارة أو وكيل الجهة التعليمية المختصة وتوقع الشهادة الابتدائية من مديري التعليم بالمناطق التعليمية .

(ب) تعتبر النسب الآتية قاعدة في تقدير الشهادات العامة :

ممتاز	فما فوق	٩٠٪
جيد جدا	الى اقل	٧٥٪ الى ٩٠٪
جيد	الى اقل من	٦٠٪ الى ٧٥٪
مقبول	من درجة النجاح الى اقل من	٦٠٪

ويجبر الكسر لصالح الطالب .
(ج) يجوز اعطاء شهادة بديلة في حالة تيقن الجهة المختصة فقد الشهادة الأصلية مع وضع نص (بدل مفقود) .

الباب الثاني

القبول في اختبارات الشهادة العامة

المادة العاشرة : يقبل في الاختبارات العامة لشهادة الدراسة الابتدائية بعد ملء الاستمارة الخاصة .

(أ) جميع التلاميذ المسجلين في السنة السادسة من المدرسة الابتدائية الحكومية .

(ب) جميع التلاميذ المسجلين في السنة السادسة الابتدائية في المدارس الأهلية النهارية أو الليلية .

(ج) المتقدمون من المنازل .

المادة الحادية عشر : يقبل في الاختبار العام لشهادة الدراسة المتوسطة في الدور الأول بعد ملء الاستمارة الخاصة :

(أ) الطلاب المسجلون في السنة الثالثة المتوسطة من المدارس الحكومية النهارية والليلية الذين أتموا دراستهم المتوسطة .

(ب) الطلاب المتقدمون من المدارس الأهلية النهارية والليلية التي تشرف عليها الجهة التعليمية المختصة شريطة أن تقدم هذه المدارس كشفا تثبت نجاحهم من السنة الثانية المتوسطة الى السنة الثالثة .

(ج) الطلاب الوافدون من خارج المملكة شريطة تقديمهم الوثائق التالية :

١ - شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها وفقا لما تقررده لجنة المعادلات بوزارة المعارف .

٢ - وثيقة تثبت نجاحهم في اختبار النقل من السنة الثانية المتوسطة الى السنة الثالثة المتوسطة أو ما يعادلها مصدقة من الجهات الرسمية المختصة .

جميع الوثائق المذكورة آنفا تخضع للتوثيق والتصديق حسب الاصول من الجهات التعليمية فوزارة الخارجية فالسفارة السعودية .. أما في حالة وجود ملحق ثقافي للبلد الذي صدرت عنه هذه الوثائق فيكتفى بالتصديق منه على وثائق الجهات التعليمية لذلك البلد .

(د) المتقدمون من المنازل بعد حصولهم على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها على ألا يقل عمر المتقدم عن خمس عشرة سنة ويؤدون الاختبار في منهج الثلاث سنوات .

المادة الثانية عشرة : يقبل في الاختبار العام لشهادة الدراسة الثانوية العامة بقسميها العلمي والأدبي في الدور الأول بعد ملء الاستمارة الخاصة : -

(أ) الطلاب المسجلون في نهاية المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية النهارية والليلية .

(ب) الطلاب المتقدمون من المدارس الاهلية النهارية والليلية التي تشرف عليها الجهة التعليمية المختصة شريطة أن يقدموا ما يثبت نجاحهم من السنة الثانية الى الثالثة الثانوية وانتظامهم فيها .

(ج) الطلاب الوافدون من خارج المملكة شريطة تقديمهم الوثائق التالية : -

١ - شهادة اتمام الدراسة المتوسطة أو ما يعادلها وفقا لما تقرره لجنة المعادلات بوزارة المعارف .

٢ - وثيقة تثبت نجاحهم في اختبارات النقل من السنة الثانية الى السنة الثالثة الثانوية أو ما يعادلها مصدقة من الجهات الرسمية .

ويتم التصديق على هذه الوثائق طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادة الحادية عشر .

(د) المتقدمون من المنازل الذين نقلوا بنجاح الى الصف الثالث ولا يسرى هذا الحكم على معاهد المعلمين .

(هـ) المتقدمون من المنازل بعد حصولهم على الشهادة المتوسطة أو ما يعادلها على أن لا يقل عمر المتقدم عن ثمانية عشر عاما ، ويؤدون الاختبار في منهج الثلاث السنوات .

المادة الثالثة عشرة : يعقد الدور الثاني لاختبار الشهادات العامة للفئات التالية :

(أ) الطلاب المكملون في الدور الأول الذين لم يحصلوا على النهاية الصغرى في مادة دراسية واحدة أو أكثر أو ورقة أسئلة واحدة أو أكثر الى نصف عدد المواد الدراسية ويجبر الكسر لصالح الطالب .

(ب) الطلاب الذين لم يؤدوا اختبار الدور الأول لأعذار تقبلها الجهات التعليمية المختصة .

الباب الثالث

الاختبارات وما يتعلق بها

المادة الرابعة عشرة : (أ) تكون الاختبارات بمختلف أنواعها خطية أو شفوية أو عملية أو تجمع بين ذلك كله أو بعضه .

(ب) يختبر طلاب الشهادات العامة نظام السنة الواحدة بمقررات السنة النهائية فقط . . أما نظام الثلاث سنوات فيؤدون الاختبار في مقررات السنوات الثلاث .

المادة الخامسة عشرة : يراعى أن تقيس الأسئلة مدى استيعاب الطلاب لمضمون المواد من معلومات وكذلك مدى اكتسابهم للمهارات التي تهدف اليها الجهود التربوية وتحقيقا لذلك يراعى عند وضعها ما يلي :

(أ) أن يراعى في الأسئلة ألا تقتصر اجابة الطلاب عليها على سرد معلومات من الذاكرة محفوظة حفظا وأن يكون من بينها ما يساعد على معرفة مقدرة الطالب على التفكير والتحليل والاستنتاج ومدى اكتسابه للمهارة المطلوبة ونوع السلوك المرضي والاتجاه التربوي المنشود .

(ب) أن تتلاءم ومستوى الطالب مع مراعاة ما بين الطلاب من فروق .

(ج) أن تكون متنوعة وملائمة للزمن المقرر لها .

(د) أن تكون صحيحة العبارة سليمة الاسلوب واضحة المعاني خالية من اللبس والغموض وأن لا تكون الاجابة عليها متفاوتة الى الحد الذي يختلف المصححون على تقديره .

المادة السادسة عشرة : توضع مجموعتان متكافئتان من الأسئلة في آن واحد لكل من اختبارات النقل والشهادات احدهما للدور الأول والاخرى للدور الثاني .

المادة السابعة عشرة : توضع نماذج من الاجابات المختلفة الممكنة لأسئلة الدورين يستفيد منها المصحح حينما يحتاج الى ذلك مع مراعاة عدم مطالبة الطالب بنص النموذج ويكتفى بتعبيره الدال على المطلوب .

المادة الثامنة عشرة : يجب على واضع الأسئلة تحديد الدرجات الفرعية لكل نقطة أو جزء من أى سؤال كما يخصص نصيب من الدرجات لعناية الطالب بالرسوم التوضيحية والخرائط وجودة الخط وسلامة الاملاء من الخطأ وترتيب الافكار ترتيبا منطقيا من جانب الطالب واشتمال الاجابة على أفكار تتصل بالموضوع مستمدة من حصيلة اطلاعه الخارجي .

المادة التاسعة عشرة : تصدر عن الجهات التعليمية المختصة تعليمات واضحة عن اختبارات الشهادات العامة لتنظيم الامور الرئيسية التالية :

(أ) تعيين مراكز الاختبارات ومراكز تقدير الدرجات وتصحيح أوراق الاجابة وتدقيقها .

(ب) تأليف اللجان التى يعهد اليها بمراقبة سير الاختبارات وتنظيم قاعاتها وأصول مراقبتها وتنظيم توزيع الأسئلة على الطلاب وجمع الأوراق وحفظها ثم تسليمها بالطريقة التى تحددها الجهة التعليمية المختصة .

(ج) تأليف لجان للنظام والمراقبة للاختبارات .

(د) تأليف اللجان التى يعهد اليها بتصحيح أوراق الاختبارات وتدقيقها .

المادة العشرون : (أ) تقسم موضوعات منهج كل مادة من المواد الدراسية فى جميع مراحل التعليم الى قسمين ويقسم العام الدراسى الى فصلين متساويين أيضا ويختبر الطالب فى نهاية الفصل الدراسى الاول القسم الاول من المنهج نهائيا .. كما يختبر فى نهاية الفصل الدراسى الثانى فى القسم الثانى من موضوعات المنهج فقط مع العناية بالتقويم المستمر لأعمال السنة .

(ب) تخصص لكل مادة خلال العام الدراسى ١٠٠ درجة وتوزع كالتالى :

١٥ درجة لأعمال السنة فى الفصل الأول من العام الدراسى .

٣٥ درجة لاختبار نهاية الفصل الأول من العام الدراسى .

١٥ درجة لأعمال السنة فى الفصل الثانى من العام الدراسى .

٣٥ درجة لاختبار نهاية الفصل الثانى من العام الدراسى .

(ج) مع مراعاة ما ورد فى الفقرة (أ) من المادة السابعة يشترط لنجاح الطالب فى نهاية العام الدراسى حصوله على ٢٥٪ من الدرجة المخصصة لاختبار نهاية الفصل الثانى من العام الدراسى .

(د) الطالب الذى يحق له دخول اختبار الدور الثانى يختبر بكامل مقرر المادة أو المواد التى أكمل فيها .

(هـ) استثناء من الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز بقرار من وزير المعارف أو رئيس الجهة التعليمية المختصة أن تكون دراسة كامل منهج بعض المواد الدراسية فى فصل واحد فقط من الفصلين الدراسيين .

(و) تصدر الجهات التعليمية المختصة تعليمات تحدد انماط التقويم المستمر الذى يشكل المفهوم التربوى الصحيح لتقويم أعمال السنة .

المادة الحادية والعشرون : الطلاب الذين يتخلفون عن اختبار نهاية الفصل الأول لعذر مقبول لدى المدرسة يعاد اختبارهم فى وقت واحد محدد يسبق موعد اختبار نهاية الفصل الثانى بشهرين .

المادة الثانية والعشرون : اذا غاب الطالب عن اختبار نهاية الفصل الثانى فى الدور الأول فى الشهادة العامة أو النقل فى مادة دراسية واحدة أو أكثر وكان غيابه بعذر مقبول لدى الجهات التعليمية المختصة يسمح له بالتقدم للاختبار فى الدور الثانى فى كامل المادة أو المواد التى غاب فيها .. ويعتبر اختبار الدور الثانى آخر فرصة له ذلك العام .

المادة الثالثة والعشرون : الطالب الذى يتخلف عن دخول اختبارات الفصل الأول بدون عذر مقبول فى نصف المواد المقررة أو أقل يسمح له بالدراسة فى الفصل الثانى ولا يختبر الا فى الدور الثانى فى كامل ما تخلف فيه من مواد .

المادة الرابعة والعشرون : الطالب الذى تخلف عن دخول اختبارات الفصل الأول بدون عذر مقبول فى أكثر من نصف المواد المقررة يعتبر راسبا فى هذا العام .

المادة الخامسة والعشرون : اذا حصل خطأ فى الأسئلة تبقى على حالها وتتخذ لجنة سير الامتحانات محضرا بذلك تتصرف على ضوءه لجنة النظام والمراقبة .

المادة السادسة والعشرون : تصدر وزارة المعارف أو الجهة التعليمية المختصة تعليمات تحدد أساليب تصحيح وتدقيق أوراق الاجابة وفق التطورات التربوية .

المادة السابعة والعشرون : الطالب الناجح في اختبار الدور الثاني للشهادة الثانوية العامة يعطى النهاية الصغرى للمادة أو المواد التي اختبر فيها بصرف النظر عن الدرجة التي اكتسبها ، ولا يسرى هذا الحكم على الطالب الذي لم يؤد اختبار الدور الأول لعذر قبلته الجهة التعليمية المختصة .

الباب الرابع

سرية الأسئلة وعقوبات الإخلال بها

المادة الثامنة والعشرون : أسئلة الاختبارات على اختلاف أنواعها ومراحلها ذات صفة سرية من الساعة التي يكلف فيها واضعوا الأسئلة حتى اللحظة التي تذاغ فيها عند بدء الاختبار .

المادة التاسعة والعشرون : يعتبر مسئولا عن سرية الأسئلة كل موظف سعودي أو غير سعودي أو مستخدم أو عامل إطلع بحكم عمله عليها أو وكل إليه أمر من أمورها .

المادة الثلاثون : يعتبر إخلالا شديدا بسرية الاختبارات وسلامتها :

(أ) سرقة أسئلة الاختبارات بأي وسيلة مباشرة كانت أو غير مباشرة .

(ب) جميع بقايا الأسئلة للافادة منها بطريقة غير مشروعة .

(ج) بيع الأسئلة وشراؤها أو افشاؤها بأي طريقة كانت .

(د) سرقة ورقة اجابة الطالب أو اخفاؤها عمدا أو استبدال ورقة أخرى بها أو التغيير فيها بأي شكل من الأشكال .

(هـ) الشروع في شيء مما سبق باتخاذ أسبابه ولو لم يتم ارتكاب الجريمة .

(و) التواطؤ مع مرتكبي مما ذكر .

المادة الحادية والثلاثون : يعتبر إخلالا بسلامة الاختبارات ومن باب الغش المخالفات التالية :

(أ) مساعدة الطالب في الاجابة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

(ب) التلميح الى نوعية الأسئلة ولو بصورة رمزية بأي وسيلة من الوسائل .

(ج) التواطؤ مع مرتكبي شيء من المخالفتين المذكورتين .

المادة الثانية والثلاثون : على كل من علم بارتكاب شيء مما نص عليه في المادتين السابقتين أن يبلغ ذلك للجهات المختصة .

المادة الثالثة والثلاثون : اذا ارتكب احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد (٣٢،٣١،٣٠) فيتبع ما يأتي :

أولا : تحال أوراق التحقيق المبدئي أيا كان مرتكب الجريمة للمدعى العام مباشرة للتحقيق النهائي ورفع القضية للمحكمة الشرعية للحكم بالجزاء الذي يتناسب مع الجريمة وظروفها .

ثانيا : توقع على الموظف والمتعاقد والمستخدم والعامل الجزاءات النظامية .

ثالثا : اذا كان مرتكب احدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين (٣١،٣٠) طالبا في سن التكليف الشرعي (تجاوز سن الخامسة عشرة) فيلغى امتحانه في جميع المواد بعد اجراء التحقيق اللازم ويحرم من دخول الاختبار لمدة تتراوح من سنة الى ثلاث سنوات أما اذا كان طالبا دون سن التكليف الشرعي فيلغى امتحانه في المادة نفسها أو في جميع المواد بعد اجراء التحقيق اللازم ويحال أمره الى لجنة المدرسة الادارية لتقرير ما تراه مناسبا لتقويمه .

المادة الرابعة والثلاثون : على كل طالب يدخل قاعة الاختبارات أن يتقيد بجميع التعليمات التي تصدرها وزارة المعارف أو الجهة التعليمية المختصة وتحدد هذه الجهات العقوبات المناسبة لمخالفة هذه التعليمات .

المادة الخامسة والثلاثون : تصدر وزارة المعارف أو الجهات التعليمية المختصة القرارات والتعليمات اللازمة لحسن سير الاختبارات .

المادة السادسة والثلاثون : جميع أمور الاختبارات التي لم يرد بها نص في هذه اللائحة تنظم بقرار من وزير المعارف أو رئيس الجهة التعليمية المختصة .

المادة السابعة والثلاثون : تطبق أحكام هذه اللائحة على مدارس البنين والبنات .

المادة الثامنة والثلاثون : (أ) تحل هذه اللائحة محل لائحة الامتحانات السابقة حسب تفويض قرار مجلس الوزراء رقم ١١٠٦ في ١٨ - ١٣٩٠/١١/١٩ هـ . . للجنة العليا باصدار مثل هذه اللائحة .

(ب) يستمر العمل بالقرارات والتعليمات المعمول بها حاليا فيما لا يتعارض مع هذه اللائحة .

(ج) تصدر وزارة المعارف والجهات التعليمية الاخرى القرارات المفسرة لهذه اللائحة .

المادة التاسعة والثلاثون : تنشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية وتبلغ الى الجهات المختصة لتنفيذ أحكامها ويعمل بها من بداية العام الدراسي ١٣٩٦/٩٥ هـ .

المادة الاربعون : على وزير المعارف ورؤساء الجهات التعليمية تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه .

قرار مجلس الوزراء الموقر (١)

بالموافقة على لائحة تنظيم المدارس الاهلية

قرار مجلس الوزراء .

الرقم ١٠٠٦ في ١٣/٨/١٣٩٥ هـ

أن مجلس الوزراء ،

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا المشتعلة
على خطاب معالي وزير المعارف رقم ٢٧٦٩/١٢/١
في ٢٦/٨/١٣٨٣ هـ ، المرفق به مشروع نظام
المدارس الأهلية والذي جرى تعديله الى لائحة
بالصيغة المرافقة .

يقرر ما يلي :

الموافقة على لائحة تنظيم المدارس الاهلية بالصيغة المرافقة لهذا . . ولما ذكر حرر .

المادة الأولى : يقصد بالمدارس الأهلية في
تطبيق هذه اللائحة كل منشأة غير حكومية تقوم
بأى نوع من أنواع التعليم العام أو الخاص قبل
مرحلة التعليم العالي ولا تعتبر مدرسة أهلية في
تطبيق هذه اللائحة .

(أ) المراكز والمعاهد الثقافية التي تنشئها
الدول أو المؤسسات الاجنبية بموجب اتفاق بينها
وبين حكومة المملكة العربية السعودية .
(ب) المدارس التي تنشئها هيئات التمثيل
السياسى والقنصلى لتعليم أبناء العاملين بها دون
غيرهم .

المادة الثانية : لا يجوز فتح مدرسة أهلية أو
نقل ملكيتها أو تغيير مكانها أو مرحلة التعليم فيها
الا بعد الحصول على ترخيص كتابى يصدر بقرار
من رئيس جهة الاشراف وفقا للاجراءات
والشروط المنصوص عليها في هذه اللائحة .

المادة الثالثة : لا يجوز للمدرسة الأهلية قبول
اعانة نقدية أو عينية من مصدر أجنبى أو دولى
الا بموافقة جهة الاشراف .

المادة الرابعة : تخضع المدارس الأهلية
لاشراف الجهة الحكومية المختصة بالنوع المائل
من التعليم ولتفتيشها من النواحي الفنية والصحية

والادارية والاجتماعية والمالية وكل ما تقتضيه
مصلحة التربية والتعليم ، كما تلتزم بتنفيذ
تعليماتها .

المادة الخامسة : يجب على المدرسة الاهلية
الالتزام بالواجبات الأساسية الآتية : -

(أ) أن تحترم القيم الدينية والأخلاقية للبلاد .
(ب) أن يكون موقع المدرسة مناسبا وبعيدا
عن كل ما يؤثر على الرسالة التي تؤديها المدرسة
(ج) أن يكون مبنى المدرسة سليما ومستوفيا
للشروط الصحية .

(د) أن تكون المدرسة مستوفية للآثاث
والوسائل الكافية والظروف الملائمة للتربية
والتعليم .

(هـ) أن تضم أحد الجنسين فقط ويستثنى من
ذلك رياض الأطفال وفقا للنظم المتبعة في المدارس
الحكومية .

المادة السادسة : - لا يجوز استعمال مبنى
المدرسة الأهلية لغير أغراض التعليم ولكن يجوز
تخصيص قسم منه لسكن طلاب القسم الداخلى
بشرط أن تراعى فيه مقتضيات النظام والأخلاق
وقواعد الصحة العامة .

المادة السابعة : - يكون صاحب المدرسة
الأهلية مسئول أمام السلطات عن سير مدرسته
من جميع النواحي ويشترط فيه ما يلى : -

(أ) أن يكون سعودى الجنسية .
(ب) ألا يقل سنه عن خمسة وعشرين عاما .

(ج) أن يكون على الأقل مؤهلا تأهيلا علميا
مماثلا لنوع التعليم الذى ستقوم المدرسة به .

(د) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا
بعقوبة جنائية في جريمة مخلة بالشرف والامانة .

(هـ) ألا يكون قد سبق الحكم عليه تأديبيا
بالطرد من الخدمة الحكومية أو من مدرسة
أهلية .

(و) أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة .

المادة الثامنة : - يجب أن يعين لكل مدرسة
أهلية مدير يكون مسئول عن النواحي الفنية

والادارية بمدرسته وعدد كاف من الموظفين الاداريين والفنيين وفقا لما تقرره جهة الاشراف ويجوز أن يتولى صاحب المدرسة ادارتها اذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في المادة (٧) من هذه اللائحة .

المادة التاسعة - يشترط في كل من العاملين بالمدرسة الأهلية ما يلي :-

- (أ) أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة .
- (ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا بعقوبة جنائية في جريمة مخلة بالشرف والأمانة
- (ج) ألا يكون قد سبق الحكم عليه تأديبيا بالطرده من الخدمة .

المادة العاشرة :- يشترط في عضو الهيئة التعليمية أن تتوافر لديه على الأقل الشروط المطلوبة فيمن يماثله في المدارس الحكومية .

المادة الحادية عشر :- يمسك في كل مدرسة أهلية ما يلزم من سجلات لتنظيم العمل فيها اداريا وماليا وفنيا وعلى المدرسة أن تقدم في نهاية كل سنة لجهة الاشراف ميزانيتها موضحا بها الايرادات والمنصرفات .

المادة الثانية عشر :- تحدد المدرسة التكاليف الدراسية قبل بدء العام الدراسي بما لا يقل عن ثلاثة شهور ، ولا يجوز زيادتها أثناء العام .

المادة الثالثة عشر :- (أ) لجهة الاشراف في حدود الميزانية والتعليمات أن تمنح المدرسة الأهلية التي تحقق ارباحا اعانة نقدية أو عينية أو فنية

(ب) تقدم المدارس الأهلية التي تستهدف الربح ميزانيتها الى وزارة المالية للنظر في تغطية مايلحقها من عجز مالي .

(ج) تمنح المدارس الأهلية التي لا تستهدف الربح اعانة فنية وعينية يدخل ضمنها اعارتها ماتحتاجه من مبان وملاعب تملكها جهات الاشراف

المادة الرابعة عشر :- تسير المدرسة الأهلية طبقا للمنهج التعليمي الحكومي ولجهة الاشراف أن تمنح بعض المدارس الأهلية ترخيصا بادخال بعض المواد التكميلية أو زيادة بعض الساعات

المطلوبة ولها أيضا أن تمنح مدرسة أو مدارس معينة ترخيصا بتقديم نوع من التعليم يختلف عن التعليم الحكومي في المحتوى أو الطريقة أو نهج الادارة اذا رأت أن ذلك يحقق مصلحة تربوية أو تعليمية .

المادة الخامسة عشر :- اذا رخص لمدرسة أهلية بأن تستمر على نهج مغاير لمنهج التعليم الحكومي وجب عليها أن تؤمن مستوى مماثلا لمنهج العلوم الدينية والعربية والاجتماعية في المدارس الحكومية ويستثنى من ذلك المدارس المخصصة للجاليات الأجنبية .

المادة السادسة عشر :- لجهة الاشراف أن تقرر قبول نتائج الامتحانات الداخلية للمدارس الأهلية كمؤهل للالتحاق بالمدارس التابعة لجهة الاشراف والدخول في امتحاناتها

المادة السابعة عشر :- اذا فقد صاحب المدرسة أحد الشروط المبينة في هذه اللائحة وحب أن ينقل حق الترخيص بالمدرسة الى شخص آخر مستوف لها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر أو نهاية السنة الدراسية أي (المدين أطول) .

المادة الثامنة عشر :- اذا توفي صاحب المدرسة الأهلية ولم يكن من الورثة من هو مستكمل للشروط المبينة في هذه اللائحة وجب عليهم تعيين نائب عنهم مستوف للشروط خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو نهاية السنة الدراسية (أي المدين أطول) ويقوم بالاشراف على المدرسة خلال هذه المدة مدير المدرسة أو من تندبه جهة الاشراف .

المادة التاسعة عشر :- اذا ثبت أن المدرسة لأي سبب من الاسباب قد عجزت أو أوشكت على العجز عن أداء مهمتها أو أن حالتها المالية قد ساءت لدرجة يتعذر معها القيام بالتزاماتها أو أن مستوى الطلبة فيها قد انخفض عن المستوى المطلوب فلجهة الاشراف أن تقرر الغاء الترخيص ويعتبر هذا القرار انذار واجب النفاذ في بداية السنة الدراسية القادمة ما لم تتحسن حالتها ويصدر قرار لاحق يلغى سابقه .

المادة العشرون :- يجوز لجهة الاشراف دون سابق انذار اغلاق أي مدرسة أهلية يثبت انحرافها عقائديا أو اخلاقيا .

المادة العادية والعشرين : - اذا لم يسو وضع المدرسة الأهلية وفق احدى المواد رقم (١٧ ، ١٨ ، ١٩) فلجهة الاشراف أن تتولى مؤقتا أو نهائيا ادارة المدرسة أو قفلها وذلك وفقا لما تقضي به المصلحة العامة .

المادة الثانية والعشرون : - يعاقب بغرامة مالية لا تقل عن خمسمائة ريال ولا تتجاوز خمسة آلاف ريال كل من يخالف أحكام هذه اللائحة أو من يفتح مدرسة أهلية دون ترخيص ويصدر بتحديد الغرامة قرار من رئيس جهة الاشراف .

المادة الثالثة والعشرون : - على جهات الاختصاص كل في نطاق اختصاصه اصدار القرارات التنفيذية والتعليمات اللازمة لهذه اللائحة .

المادة الرابعة والعشرون : - تنشر هذه اللائحة والتعليمات الصادرة بموجبها التي توجه للكافة في الجريدة الرسمية ويعمل بهذه اللائحة من بداية أول سنة دراسية بعد نشرها .

الرقم م/٢٢

التاريخ ١٣٩٢/٦/٩ (١)

بعون الله تعالى

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٥٢٣) وتاريخ ١٣٩٢/٦/١ هـ .

نرسم ما هو آت :

أولاً : الموافقة على نظام تعليم الكبار ومحو الأمية في المملكة العربية السعودية بالصيغة المرافقة لهذا .

ثانياً : على كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المعارف تنفيذ مرسومنا هذا .

قرار رقم ٥٢٣ وتاريخ ١٣٩٢/٦/١ هـ
ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا المشتعلة على مشروع نظام لتعليم الكبار ومحو الأمية في المملكة العربية السعودية .

وبعد الاطلاع على توصية لجنة الأنظمة رقم ٦٥ في ١٣٩١/٦/١١ هـ .

وبعد الاطلاع على المحضر المرفق المتخذ من معالي وزير المعارف بالنيابة ومعالي وزير الدولة ورئيس هيئة التأديب في الموضوع .

« يقرر ما يلي »

١ - الموافقة على مشروع نظام تعليم الكبار ومحو الأمية في المملكة العربية السعودية بالصيغة المرافقة لهذا .

٢ - وقد نظم مشروع مرسوم ملكي لذلك صورته مرافقة لهذا .
ولما ذكر حرر .

نظام تعليم الكبار ومحو الأمية

مادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تعليم الكبار ومحو الأمية) .

مادة ٢ - يستهدف هذا النظام محو الأمية بين جميع المواطنين بالمملكة بمختلف فئاتهم واعداد المواطن الصالح المستنير ليتمكن من افادة نفسه والاسهام في النهوض بمجتمعه .

مادة ٣ - يقصد بالأميين في تطبيق هذا النظام الذين لا يجيدون القراءة والكتابة وتجاوزوا أعلى حد لسن القبول بالمدارس الابتدائية ولم ييلغوا سن الخامسة والأربعين من رعايا المملكة العربية السعودية .

مادة ٤ - تعد خطة شاملة للقضاء على الأمية في مدة أقصاها (عشرون عاما) على ضوء البيانات الاحصائية الخاصة بحصر عدد الأميين وأماكن تجمعهم .

مادة ٥ - يخصص لتنفيذ مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار الموارد التالية :

(أ) ما ترصده كل وزارة من وزارات الدولة والهيئات المستقلة في ميزانيتها سنويا من مبالغ لهذا الغرض .

(ب) النفقات التي تفرض بموجب هذا النظام لفرض محو الأمية على الشركات والمؤسسات الخاصة .

(ج) المعونات التي تقدم لمشاريع محو الأمية وتعليم الكبار .

(د) الموارد الأخرى التي يتقرر اضافتها بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٦ - تجرى مكافحة الأمية بين الأميين ، باتباع الأساليب المناسبة للكبار ، ويشمل ذلك الأنماط التالية :

(أ) اعداد فصول منتظمة لتعليم الأميين في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية .

(ب) اقامة حملات انتقائية مركزة في الأماكن التي لايسهل فيها اعداد فصول منتظمة كمناطق سكنى البدو الرحل والمناطق النائية وذلك لفترة مناسبة لتحقيق محو الأمية .

(ج) اعداد برامج ملائمة لمحو الأمية بواسطة الاذاعة والتلفزيون ووسائل الاعلام الأخرى .

(د) استخدام المساجد والمراكز الصيفية والنوادي ومراكز التجمع لغرض محو الأمية .

مادة ٧ - تنظم برامج ومناهج محو الأمية وتعليم الكبار وفق الأنماط التي تقرها وزارة المعارف وتنفذ تحت إشرافها .

مادة ٨ - تستخدم المباني الحكومية الملائمة ، وخاصة المدارس والمعاهد والمراكز الثقافية والاجتماعية مقرا لمحو الأمية ، ويجوز انشاء أو استئجار مبان خاصة لمحو الأمية متى اقتضى الأمر ذلك .

مادة ٩ - يجوز اختيار المدرسين لغرض محو الأمية وتعليم الكبار من موظفي الحكومة أو غيرهم من الأشخاص المؤهلين أو الذين يتم تأهيلهم لهذا الغرض .

مادة ١٠ - يجوز منح العاملين في برامج محو الأمية وتعليم الكبار مكافآت تتناسب مع جهودهم ويتم تقديرها وتحديد شروط استحقاقها بالاتفاق بين وزارة المعارف ووزارة المالية والاقتصاد الوطني .

مادة ١١ - تكون الدراسة في برامج محو الأمية وتعليم الكبار بالمجان ويزود الدارسون بالكتب والأدوات اللازمة ووسائل الإيضاح مجاناً طيلة فترة دراستهم .

مادة ١٢ - يجوز قبول المتطوعين لمحو الأمية وتعليم الكبار وفق الاجراءات التي تحددها اللجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار .

مادة ١٣ - العمل من أجل محو الأمية بين المواطنين واجب على كل مواطن حسب قدراته وعلى الأميين واجب التخلص من الأمية في حدود الوسائل المتاحة .

مادة ١٤ - على كل جهة حكومية أو مؤسسة عامة أن تقوم بمحو الأمية بين أفرادها ومنسوبيها خلال ست سنوات من نفاذ هذا النظام ، ويجوز عند الضرورة تمديد هذه المدة بقرار من مجلس الوزراء

مادة ١٥ - على الشركات والمؤسسات الخاصة أن تزود وزارة المعارف عند طلبها ببيانات عن عدد الأميين العاملين لدى تلك الشركات والمؤسسات وأعمارهم ومهنهم ، وبايضاح عن الخطوات التي قامت بها لمحو أميتهم .

مادة ١٦ - على الشركات والمؤسسات الخاصة أن تقوم بمحو الأمية بين العاملين لديها وفق ما يأتي :

١ - الشركات والمؤسسات التي يزيد عمالها الأميون في مقر واحد في أى فترة بعد نفاذ هذا النظام عن عشرين شخصا ، أما أن تنشئ فصولا خاصة وكافية لمحو الأمية أو تدفع بدلا عن ذلك النفقات اللازمة لمحو الأمية وفق ما تحدده اللجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار .

٢ - الشركات والمؤسسات التي لا يزيد عمالها الأميون عن عشرين تلتزم بالحاقهم بالفصول التي تنشأها الحكومة بدون أن تطالب بالنفقات المترتبة على تعليمهم عدا نفقات انتقالهم لهذه الفصول ، وذلك في حالة عدم اختيار الشركة أو المؤسسة انشاء فصل خاص لمحو أمية عمالها .

مادة ١٧ - على كل جهة حكومية أو خاصة تقوم بمشروع لمحو الأمية بين منسوبيها أن تزود وزارة المعارف مسبقا بما يلي :

١ - عدد الفصول المقترح افتتاحها كل عام .

٢ - عدد المدرسين والاداريين اللازمين لتلك الفصول .

٣ - عدد الدارسين .

٤ - الكتب والمناهج الدراسية اللازمة .

٥ - الأماكن المقترحة لفتح الفصول ويتم التنفيذ طبقا لما يتم التفاهم عليه بين الوزارة والجهة المختصة .

مادة ١٨ - تقدم وزارة المعارف المساعدة الملائمة للجهات الأخرى التي تقوم بمحو الأمية ، كما تتابع وتقوم برامجها .

مادة ١٩ - تشكل اللجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار على النحو التالي :

١ - وزير المعارف رئيسا .

٢ - وكيل وزارة المعارف عضوا ونائبا للرئيس .

٣ - مدير الثقافة الشعبية بوزارة المعارف عضوا ومقررا للجنة .

٤ - عضو من وزارة الداخلية .

٥ - عضو من وزارة الدفاع والطيران .

٦ - عضو من وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

٧ - عضو من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

٨ - عضو من وزارة الإعلام .

٩ - عضو من رئاسة الحرس الوطني .

١٠ - عضو من الرئاسة العامة لتعليم البنات .

ويجوز للجنة أن تستعين بمن ترى الحاجة الى الاستعانة به من المختصين .

مادة ٢٠ - يكون من مهام اللجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار بالاضافة لما نص عليه في هذا النظام ما يلي :

(أ) اقرار الخطة الشاملة لمحو الأمية ، واقرار السياسة التخطيطية لتعليم الكبار ومتابعة تنفيذها .

(ب) اقتراح موارد جديدة لتمويل مشروعات محو الأمية واستصدار الموافقة عليها من الجهة المختصة .

(ج) تنسيق الجهود بين الوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة لغرض محو الأمية

مادة ٢١ - تضع اللجنة العليا النظام الداخلي الذي يحدد مدة العضوية ومواعيد انعقادها وطريقة التصويت وعدد الجلسات العادية والاستثنائية .

مادة ٢٢ - تشكل بقرار من اللجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار لجنة فرعية لمتابعة تنفيذ خطة محو الأمية ، وتتألف من مدير التعليم رئيساً وممثلين للوزارات والجهات ذات العلاقة .

مادة ٢٣ - تصدر اللوائح الخاصة بتنفيذ هذا النظام بقرار من وزير المعارف .

مادة ٢٤ - على الجهات المعنية حكومية أو غير حكومية تنفيذ هذا النظام كل فيما يخصه .

نظام

جامعة البترول والمعادن^(١)

صدر بقرار مجلس الوزراء رقم ٣٩٧ وتاريخ ١٣٨٣/٥/٥ وتوج بالمرسوم الملكي رقم ١١ وتاريخ ١٣٨٣/٥/١١

مرسوم ملكي كريم

الرقم ١١

التاريخ ٨٣/٥/١١

بعون الله تعالى

نحن سعود بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشر من نظام مجلس الوزراء .

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٣٩٧ وتاريخ ١٣٨٣/٥/٥ هـ . وعلى ما عرضه رئيس مجلس الوزراء .

نرسم بما هو آت

أولاً - تنشأ بمقتضى هذا المرسوم جامعة البترول والمعادن ونصادق على نظامها المرفق .

ثانياً - ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

ثالثاً - على رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول والثروة المعدنية تنفيذ مرسومنا هذا .

(قرار رقم ٣٩٧ وتاريخ ١٣٨٣/٥/٥ هـ)
ان مجلس الوزراء . .

بعد اطلاعه على المعاملة المرفوعة من معالي وزير البترول والثروة المعدنية برقم ٢٧ ط ٢/ ٢٣/٧ في ١ - ٣ - ٨ والتي يطلب فيها الموافقة على نظام كلية البترول والمعادن .

وبناء على توصية لجنة الأنظمة رقم ٣٥ وتاريخ ١٣٨٣/٤/٢١ هـ .

يقرر ما يأتي :

أولاً - الموافقة على انشاء كلية البترول والمعادن وعلى نظامها المرافق لهذا . (٢)

ثانياً - الموافقة على صيغة المرسوم الملكي المرافق صورته لهذا . ولما ذكر حرر .

نظام

جامعة البترول والمعادن

اسم الجامعة وشخصيتها الاعتبارية ومقرها

مادة ١ - تنشأ بموجب هذا النظام جامعة تسمى جامعة البترول والمعادن وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق اداريا بوزارة البترول والثروة المعدنية وتتخذ مقرها في الظهران .

أغراض الجامعة واختصاصاتها

مادة ٢ - تختص هذه الجامعة بكل ما يتصل بالدراسات المختلفة المتعلقة بالبترول والمعادن وبتشجيع البحوث العلمية في هذه الميادين والعمل على نشر الثقافة البترولية والمعدنية في المملكة وتزويدها بالمتخصصين في مختلف فروع صناعة البترول والمعادن .

مادة ٣ - تتكون الجامعة من عدد من الأقسام يتولى كل منها تدريس المواد التي تدخل في اختصاصه وتعين هذه الأقسام وتحدد اختصاصاتها بقرار من مجلس الجامعة .

مجلس الجامعة واختصاصاته

مادة ٤ - يكون للجامعة مجلس يشكل من أحد عشر عضوا هم :

وزير البترول والثروة المعدنية - رئيسا
وكيل وزارة البترول والثروة المعدنية .

وكيل وزارة المعارف

مدير جامعة الملك سعود

مدير عام وزارة المالية والاقتصاد الوطني

محافظ المؤسسة العامة للبترول والمعادن

أحد كبار موظفي المديرية العامة للثروة المعدنية ويتم تعيينه بقرار من وزير البترول والثروة المعدنية .

مدير جامعة البترول والمعادن

ثلاثة ممن لهم المصاهير كبير بشؤون البترول والمعادن يرشحهم وزير البترول والثروة المعدنية ويكون تعيينهم لمدة ثلاث سنوات بقرار من مجلس الوزراء يحدد ما يستحقون من مكافآت .

مادة ٥ - مجلس الجامعة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع

(١) يقرر المرسوم الملكي رقم ٢/م تاريخ ١٣٩٥/١/٥ بأن تستبدل بعبارة كلية البترول والمعادن عبارة

جامعة البترول والمعادن وبعبارة مجلس الجامعة وبعبارة عميد الكلية عبارة مدير الجامعة وذلك

حيثما وردت في هذا النظام . وقد عدل نظام الكلية بناء على ما تقدم

السياسة العامة التي تسير عليها دون التقيد بالنظم الادارية والمالية في المصالح الحكومية ، وللمجلس الادارة على وجه الخصوص :

١ - وضع السياسة العامة للجامعة ومراقبة تنفيذها .

٢ - اصدار القرارات واللوائح المالية والداخلية والادارية والفنية المتعلقة بسير العمل في الجامعة بما في ذلك اللوائح المتعلقة بتعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وموظفيها ومستخدميها وترقيتهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم وما يمنحون من ميزات عينية أو نقدية وغير ذلك وقواعد نقلهم وندبهم واعارتهم والأجازات العلمية والاعتيادية والمرضية بالنسبة لهم وذلك دون التقيد بالنظم واللوائح الخاصة بموظفي الحكومة ومستخدميها على أنه فيما يتعلق بالحقوق التقاعدية للموظفين والمستخدمين فإن الجامعة تلتزم تطبيق أحكام نظام التقاعد رقم ٦ وتاريخ ١٣٨١/٢/١٩ وما قد يطرأ عليه من تعديلات .

٣ - وضع لوائح الاقسام وخطط الدراسة والنظام العام للمحاضرات والدروس والتمرينات العملية وتوزيعها .

٤ - تعيين مدة الدراسة ومدة الامتحانات ومدة العطلة .

٥ - بيان شروط قبول الطلاب في الجامعة ومجازاتهم .

٦ - تحديد الرسوم الدراسية وكيفية ادائها وشروط الاعفاء منها والمكافآت والاعانات المالية على اختلاف أنواعها .

٧ - منح الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات باسم وزير المعارف .

٨ - تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وتكليفهم بالمهام العلمية وتحديد مرتباتهم والبت في ترقياتهم وعلاوتهم ونقلهم واعارتهم وندبهم وانهاء خدماتهم دون الرجوع الى ديوان الموظفين .

٩ - وضع القواعد الخاصة بالابتعاث والمنح العلمية والعملية والأجازات الدراسية وتحديد البعثات اللازمة للجامعة .

١٠ - قبول الهبات والاعانات والوصايا والمنح الدراسية .

١١ - نشر البحوث والدراسات البترولية والمعدنية وتبادلها مع الجهات المعنية بالملكة وبالادول العربية وغيرها من الدول .

١٢ - قبول طلبة من غير السعوديين .

١٣ - اقرار مشروع الميزانية الخاص بالجامعة واستصدار مرسوم خاص بتلك الميزانية .

١٤ - توزيع المصروفات داخل كل باب من أبواب الميزانية .

١٥ - اقرار مشروع الحساب الختامي للجامعة بقصد المصادقة عليه من الجهة المختصة نظاما .

انعقاد مجلس الجامعة وقراراته

مادة ٦ - يجتمع مجلس الجامعة بدعوة من رئيسه أو بناء على طلب خمسة من أعضائه . وللمجلس أن يؤلف من بين أعضائه ومن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجاناً فنية دائمة أو مؤقتة لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم أو خبرتهم دون أن يكون لهم صوت في المداولات . ولا يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً الا اذا حضره سبعة أعضاء على الأقل بما فيهم الرئيس . وتصدر القرارات بأغلبية الآراء على أنه اذا اعترض رئيس المجلس على قرار فان هذا القرار لا يصدر الا بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين شريطة ألا تقل أصوات الموافقة على القرار عن خمسة .

ميزانية الجامعة وأموالها

مادة ٧ - يكون للجامعة ميزانية خاصة تدرج تحت فصل مستقل ضمن ميزانية الدولة .

مادة ٨ - تتكون إيرادات الجامعة وأموالها من : (أ) الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولة .

(ب) الرسوم والدراسة اذا وجدت .

(ج) الهبات والاعانات والمنح والوصايا .

(د) سائر الاموال المنقولة والعقارية الواقعة تحت ادارتها .

وتوضع الأموال المبينة أعلاه في حساب مستقل ويحدد الصرف منها بقرار من مجلس الإدارة ويدور الوفرة منها للسنوات التالية .

مادة ٩ - تدرج المنح والاعانات التي يقرر مجلس الجامعة قبولها من الهيئات الأجنبية والدولية في حساب خاص بالجامعة وتصرف في الأغراض المخصصة لها ووفقا للشروط التي يحددها مجلس الجامعة .

مدير الجامعة واختصاصاته

مادة ١٠ - يكون للجامعة مدير يعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير البترول والثروة المعدنية ويحدد القرار مرتبه .

مادة ١١ - يتولى مدير الجامعة إدارة شئون الجامعة العلمية والإدارية والمالية وله بشكل خاص ما يلي :

١ - تمثيل الجامعة في صلاتها بالغير .

٢ - تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الجامعة .

٣ - اقتراح خطط وبرامج الجامعة وتنفيذها والإشراف عليها بعد موافقة مجلس الجامعة .

٤ - الإشراف على أعداد مشروع الميزانية العامة للجامعة ومشروع الحساب الختامي لمجلس الجامعة .

٥ - الإشراف على موظفي الجامعة وهيئة التدريس فيها ومستخدميها وعمالها طبقا لما تحدده اللوائح .

٦ - رعاية الشؤون الاجتماعية للطلاب .

٧ - إصدار أمر بالمصروفات الخاصة بالجامعة في حدود اعتمادات الميزانية وله أن يفوض غيره في ذلك .

٨ - مباشرة ما تخوله إياه قرارات مجلس الجامعة والنظم واللوائح الخاصة بالجامعة من اختصاصات . ومع عدم الإخلال بما تنص عليه أحكام هذا النظام يعتبر رئيس مجلس إدارة الجامعة هو المرجع الأعلى لمدير الجامعة .

مادة ١٢ - يقدم مدير الجامعة إلى وزير البترول والثروة المعدنية في نهاية كل سنة دراسية تقريراً عن شئون الجامعة ونواحي النشاط المختلفة بها وترسل صورة من التقرير إلى وزير المعارف .

مراقبة حسابات الجامعة

مادة ١٣ - مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (١٥) من المادة (٥) من هذا النظام يعين مجلس الجامعة مراقباً أو أكثر للحسابات من الأشخاص الطبيعيين ممن تتوافر فيهم الشروط النظامية ويحدد مجلس الجامعة مكافأة المراقب ويكون له حقوق مراقب الحسابات في الشركات المساهمة وعليه واجباته وفي حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن .

نظام

جامعة الملك عبد العزيز

صدر المرسوم الملكي الكريم رقم م/٥ في ١٣٩٢/١/٢٢ هـ بالموافقة عليه بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٣١ في ٢٠ - ١٣٩٢/١/٢١ هـ

الرقم م/٥

التاريخ ١٣٩٢/١/٢٢ هـ (١)

بإذن الله تعالى

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشر من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٣١) وتاريخ ٢٠ - ١٣٩٢/١/٢١ هـ .

رسمنا بما هو آت : -

أولاً : الموافقة على نظام جامعة الملك عبد العزيز بالصيغة المرافقة لهذا .

ثانياً : على كل من نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزير المعارف تنفيذ مرسومنا هذا .

قرار مجلس الوزراء رقم ٣١

في ٢٠ - ١٣٩٢/١/٢١ هـ .

ان مجلس الوزراء ..

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٠٤٥٦ في ١٤/٥/١٣٩١ هـ ورقم ١٧٦٥٥ في ١٩/٨/١٣٩١ هـ المرفوعة من معالي وزير المعارف المتعلقة بمشروع نظام جامعة الملك عبد العزيز .

وبعد الاطلاع على توصية لجنة الأنظمة رقم (١٦) وتاريخ ١٤/١/١٣٩٢ هـ .

يقرر ما يلي :

- ١ - الموافقة على مشروع نظام جامعة الملك عبد العزيز بالصيغة المرافقة لهذا .
- ٢ - وقد نظم مشروع مرسوم ملكي لذلك صورته مرافقة لهذا .
- ولما ذكر حرر ..

النظام العام

مادة ١ - جامعة الملك عبد العزيز مؤسسة علمية وثقافية عامة تهدف الى :

(أ) توفير أسباب التعليم الجامعي والدراسات العليا في مختلف الآداب والعلوم ومجالات المعرفة المتخصصة .

(ب) العناية الخاصة بالدراسات الاسلامية وأبحاثها .

(ج) اعداد المدرسين .

(د) تقدم العلم والمعرفة عن طريق اجراء البحوث العلمية وتشجيعها .

(هـ) النهوض بالنشاط الثقافي والرياضي والاجتماعي والعلمي .

مادة ٢ - للجامعة شخصية معنوية ذات ذمة مالية تعطيها حق التملك والتصرف وتمتع الجامعة باستقلال مالي وإداري بإشراف وزير المعارف بصفته الرئيس الأعلى لها .

مادة ٣ - مقر الجامعة الرئيسي مدينة جدة ، ويجوز بقرار من المجلس الأعلى للجامعة أن يكون مقر بعض الكليات والمعاهد التابعة لها خارج مدينة جدة .

مادة ٤ - تتكون الجامعة من الكليات التالية :

- كلية الشريعة والدراسات الاسلامية وبها قسم الدراسات العليا بمكة المكرمة .
- كلية التربية بمكة المكرمة .
- كلية الاقتصاد والادارة بجدة .
- كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجدة .
- وغير ذلك من الكليات أو المعاهد التي تنشأ بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح المجلس الأعلى للجامعة .

ويجوز للمجلس الأعلى تغيير أو تعديل مسميات الكليات القائمة كما يجوز أن تضم الى الجامعة كليات ومعاهد قائمة وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المعارف وموافقة المجلس الأعلى .

مادة ٥ - يكون لكل كلية أو معهد صلاحيات مناسبة في الشؤون العلمية والمالية والادارية في حدود هذا النظام ووفقا لما يقرره مجلس الجامعة من لوائح .

مادة ٦ - تتكون كل كلية من عدد من الأقسام يتولى كل منها تدريس المواد التي تدخل في اختصاصه ولا يجوز أن تتكرر الأقسام المتماثلة الا بقرار من المجلس الأعلى بناء على اقتراح مجلس الجامعة .

مادة ٧ - اللغة العربية هي لغة التعليم ، ويجوز تدريس بعض المواد بلغة أخرى بمقتضى قرار من مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية .

النظام المالي للجامعة

مادة ٨ - للجامعة ميزانية مستقلة خاصة بها تحدد إيراداتها ونفقاتها وتخضع في مراقبة تنفيذها لديوان المراقبة والسنة المالية للجامعة هي السنة المالية للدولة .

مادة ٩ - يضع المجلس الأعلى للجامعة قواعد المراقبة المالية المسبقة طبقا للوائح المالية .

مادة ١٠ - مع عدم الإخلال بمراقبة ديوان المراقبة العامة يعين المجلس الأعلى مراقبا أو أكثر للحسابات من الأشخاص الطبيعيين ممن تتوافر فيهم الشروط القانونية وتكون لهم حقوق المراقبة في الشركات المساهمة ، وعليهم واجباته .

مادة ١١ - تتكون إيرادات الجامعة من :

- (أ) الاعانة التي تخصص لها في ميزانية الدولة .
- (ب) التبرعات والاعانات والمنح والوصايا .
- (ج) ريع أملاكها وما ينتج عن التصرف فيها .
- (د) الرسوم الجامعية ان وجدت .

مادة ١٢ - يجوز لمجلس الجامعة قبول التبرعات الخاصة بالجامعة سواء عن طريق الهبة أو الوقف أو الوصايا أو الاعانات كما يجوز له قبول التبرعات المقترنة بشروط أو المخصصة لأغراض معينة اذا كانت الشروط أو الأغراض تتفق ورسالة الجامعة .

السلطات في الجامعة

مادة ١٣ - وزير المعارف هو الرئيس الأعلى للجامعة والمسئول عن الاشراف عليها .

مادة ١٤ - يتولى السلطات الجامعية :

- (أ) المجلس الأعلى .
- (ب) مدير الجامعة .
- (ج) مجلس الجامعة .

مادة ١٥ - يتولى ادارة كل كلية أو معهد :

- (أ) عميد الكلية أو المعهد .
- (ب) مجلس الكلية أو المعهد .

المجلس الأعلى

مادة ١٦ - يشكل المجلس الأعلى على الوجه التالي :

- (أ) الرئيس الأعلى وله رئاسة المجلس .
- (ب) مدير الجامعة ووكيلها والأمين العام .
- (ج) عمداء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة .
- (د) خمسة من مديري الجامعات أو أساتذتها أو ممن سبق لهم شغل هذه المناصب أو من رجال الفكر في البلاد ويصدر أمر ملكي بتعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة بناء على اقتراح الرئيس الأعلى .

مادة ١٧ - المجلس الأعلى هو السلطة المهيمنة على كافة الشئون العلمية والمالية والادارية للجامعة وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الأغراض التي قامت من أجلها وفقا لأحكام هذا النظام وله على الأخص :

(أ) اقرار اللوائح التنفيذية التي يضعها مجلس الجامعة .

- (ب) اقتراح انشاء كليات أو معاهد جديدة .
- (ج) الموافقة على انشاء أقسام جديدة في الكليات والمعاهد .
- (د) اقتراح ميزانية الجامعة تمهيدا لاصدارها بمرسوم ملكي .

(هـ) وضع النظام الخاص بمرتبات ومكافآت أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم ومكافآت واعانات الطلبة وغيرهم في الجامعة بالاتفاق مع وزارة المالية وديوان الموظفين العام .

(و) اقتراح رسوم جامعية واستصدار قرار من مجلس الوزراء بها .

(ز) اقتراح تعديل نظام الجامعة لاستصدار مرسوم ملكي به .

(ح) الموافقة على الحساب الختامي .

وللمجلس تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من المختصين لدراسة ما يكلفهم به .

مادة ١٨ - يجتمع المجلس الأعلى بناء على دعوة رئيسه لدورتين في السنة وللرئيس دعوته الى دورة استثنائية كلما اقتضت الضرورة ذلك ولا يعتبر انعقاد المجلس نظاميا الا اذا حضره ثلثا أعضائه وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين .

مادة ١٩ - تقرر مكافأة لرئيس المجلس الأعلى وأعضائه مقابل حضورهم جلسات المجلس تحدد بقرار من مجلس الوزراء .

مدير الجامعة

مادة ٢٠ - يعين مدير الجامعة بأمر ملكي بناء على ترشيح الرئيس الأعلى ويعفى من منصبه بأمر ملكي بناء على اقتراح الرئيس الأعلى .

مادة ٢١ - يتولى مدير الجامعة الاشراف على ادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية ويمثلها أمام الهيئات الاخرى ، وله أن يفوض وكيل الجامعة في بعض اختصاصاته ويكون مدير الجامعة مسئولا أمام الرئيس الأعلى عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراضها .

مادة ٢٢ - يقدم مدير الجامعة للرئيس الأعلى تقريرا عن شئون الجامعة ونواحي نشاطها عن كل سنة دراسية في موعد لا يتجاوز الشهر السادس

من السنة الدراسية التالية ويناقش التقرير في أول دورة للمجلس الأعلى أو في دورة استثنائية ويرفع التقرير بعد اقراره من المجلس الأعلى عن طريق رئيسه الى جلالة الملك .

وكيل الجامعة

مادة ٢٣ - يعين وكيل الجامعة بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويعفى من منصبه بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس الأعلى

مادة ٢٤ - يعاون الوكيل مدير الجامعة في ادارة شئونها ويقوم مقامه عند غيابه .

الأمين العام للجامعة

مادة ٢٥ - يعين أمين عام للجامعة من بين أعضاء هيئة التدريس بناء على اقتراح الرئيس الأعلى ويصدر التعيين بقرار من رئيس مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويعفى من منصبه بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس الأعلى .

مادة ٢٦ - يتولى الأمين العام للجامعة الأعمال الفنية والادارية والمالية وذلك تحت اشراف مدير الجامعة ووكيله ويكون مسئولا عن تنفيذ النظم واللوائح في حدود اختصاصه ويتولى أمانة المجلس الأعلى وأمانة مجلس الجامعة .

مجلس الجامعة

مادة ٢٧ - يؤلف مجلس الجامعة على الوجه الآتي :

- ١ - مدير الجامعة أو من ينيبه وله رئاسة المجلس .
 - ٢ - وكيل الجامعة .
 - ٣ - وكيل وزارة المعارف .
 - ٤ - أمين عام الجامعة .
 - ٥ - عمداء الكليات والمعاهد المستقلة التابعة للجامعة .
 - ٦ - عضو من هيئة التدريس من كل كلية أو معهد يعين بقرار من المجلس الأعلى لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة .
- مادة ٢٨ -** يجتمع مجلس الجامعة بناء على دعوة رئيسه مرة على الأقل كل شهر وللرئيس

أن يدعو المجلس للاجتماع كلما اقتضت الضرورة ذلك وعليه أن يدعوه كلما قدم اليه ثلث الأعضاء طلبا مكتوبا بذلك أو بناء على طلب الرئيس الأعلى الذي يكون له أن يطلب ادراج أية مسألة يراها في جدول الأعمال وله رئاسة المجلس اذا حضره .

مادة ٢٩ - بدون تجاوز لصلاحيات المجلس الأعلى أو مخالفة لقراراته يتولى مجلس الجامعة تصريف الشئون العلمية والادارية والمالية وتنفيذ السياسة العامة للجامعة وله على الأخص :

- ١ - اقتراح انشاء كليات جديدة واقتراح انشاء أقسام جديدة في الكليات والمعاهد .
 - ٢ - تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والبت في ترقيةاتهم العلمية واعارتهم وندبهم وانهاء خدماتهم في حدود هذا النظام ولوائحه .
 - ٣ - نشر البحوث الدراسات التي يرى المجلس نشرها .
 - ٤ - منح الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات لخريجي الجامعة .
 - ٥ - منح الدكتوراه الفخرية بناء على اقتراح مجلس الكلية المختص .
 - ٦ - وضع قواعد لتعيين مدة الدراسة ومدة العطلة .
 - ٧ - اقتراح تحديد الرسوم الجامعية ان وجدت وشروط الاعفاء منها .
 - ٨ - اقتراح المكافآت والاعانات للطلاب على اختلاف أنواعها .
 - ٩ - اقتراح مشروع ميزانية الجامعة .
 - ١٠ - اقتراح الموافقة على مشروع الحساب الختامي للجامعة .
 - ١١ - قبول التبرعات والاعانات والمنح والوصايا وغيرها على أن لا تتعارض مع الغرض الأساسي الذي أنشئت من أجله الجامعة .
 - ١٢ - النظر في الموضوعات التي يحيلها اليه المدير أو الرئيس الأعلى أو التي يقترح عضو من أعضائه عرضها .
 - ١٣ - اقتراح اللوائح التنفيذية لهذا النظام لعرضها على المجلس الأعلى للجامعة .
- وللمجلس تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من المختصين لدراسة ما يكلفهم به .

مادة ٣٠ - لا تكون اجتماعات المجلس نظامية الا اذا حضرها ثلثا أعضائه على الأقل .

مادة ٣١ - تصدر قرارات مجلس الجامعة بالأغلبية المطلقة ولا تعتبر نافذة الا بعد التصديق عليها من الرئيس الأعلى للجامعة فاذا لم يوافق الرئيس الأعلى للجامعة على قرار من قرارات مجلس الجامعة يحال القرار الى المجلس الأعلى للجامعة في مهلة اقضاها ١٥ يوما في جلسة عادية أو استثنائية للبت فيها في جلسة خاصة مستعجلة وللمجلس الأعلى تصديق القرار أو تعديله وقراره في ذلك قطعي ونهائي .

مادة ٣٢ - تقرر مكافأة لرئيس مجلس الجامعة وأعضائه مقابل حضور جلسات المجلس تحددها اللائحة التنفيذية في حدود المكافأة المشار اليها في المادة ١٩ من هذا النظام .

المجلس العلمي

مادة ٣٣ - يتألف في الجامعة مجلس علمي يتولى شئون البحوث والدراسات العلمية ويتم تحديد أعضائه واختصاصاته وصلاحياته وفق لائحة تصدر من المجلس الأعلى .

عمداء الكليات والمعاهد ووكلاؤهما

مادة ٣٤ - يعين عميد الكلية أو مدير المعهد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة بقرار من المجلس الأعلى بناء على ترشيح مجلس الكلية وموافقة مدير الجامعة .

مادة ٣٥ - يتولى العميد أو مدير المعهد ادارة شئون الكلية أو المعهد العلمية والادارية والمالية في حدود هذا النظام ويقدم الى مدير الجامعة في نهاية كل سنة جامعية تقريراً عن شئون التعليم وسائر وجوه النشاط في الكلية أو المعهد .

مادة ٣٦ - يكون لكل كلية أو معهد وكيل من أعضاء هيئة التدريس يعينه مدير الجامعة لمدة سنتين بناء على ترشيح العميد أو المدير ويعاون العميد أو المدير في أعماله وينوب عنه أثناء غيابيه ويتولى سكرتارية مجلس الكلية أو المعهد .

مجالس الكليات والمعاهد

مادة ٣٧ - يؤلف مجلس الكلية من :

- عميد الكلية وله رئاسة المجلس .
- وكيل الكلية .

- رؤساء الأقسام بالكلية .

ولمجلس الجامعة بناء على اقتراح العميد أن يضم الى مجلس الكلية من يراه من أعضاء هيئة التدريس ويحدد مدة عضويتهم .

ويجوز أن يشترك رؤساء الأقسام التي تقوم بأعباء التدريس بكلية غير الكلية التابعين لها أو من ينيبونه في مجلس الكلية عند النظر في المسائل الداخلية في اختصاص أقسامهم ويؤلف مجلس المعهد من مدير المعهد ووكيله ورؤساء الأقسام .

ولمجلس الجامعة بناء على اقتراح مدير المعهد أن يضم الى مجلس المعهد من يراه من هيئة التدريس ويحدد مدة عضويتهم وتكون رئاسة المجلس لمدير المعهد وعند غيابه للوكيل .

مادة ٣٨ - بدون تجاوز لصلاحيات مجلس الجامعة أو مخالفة لقراراته يختص مجلس الكلية أو المعهد بالنظر في كل الامور التي تتعلق بالكلية أو المعهد وله على الأخص ما يلي :

(أ) وضع القواعد المتصلة بمواظبة الطلاب ونظام الدروس والمحاضرات وقبول الطلاب في الكلية .

(ب) اقرار مناهج الدراسة وخططها في الكلية .

(ج) تشجيع البحوث العلمية وتنسيقها بين أقسام الكلية ونشرها .

(د) وضع قواعد الامتحان وتحديد مواعيدها .

(هـ) تحديد البعثات اللازمة للكلية .

(و) اصدار القرارات في كل ما من شأنه النهوض بالتعليم والبحث والتأليف في الكلية أو المعهد في حدود أنظمة الجامعة ولوائحها .

مادة ٣٩ - يجتمع مجلس الكلية بناء على دعوة رئيسه مرة كل شهر على الأقل وكلما دعت الحاجة ولا تكون الجلسة نظامية الا بحضور نصف أعضائه وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لأصوات أعضائه الحاضرين وللمدير الجامعة حق الاعتراض عليها خلال ١٥ يوما من تاريخ عرضها عليه فاذا أصر مجلس الكلية على القرار المعارض عليه يحال القرار الى مجلس الجامعة للبت فيه في أول جلسة عادية أو استثنائية وللمجلس الجامعة تصديق القرار أو تعديله أو الغائه .

اقسام الكليات

مادة ٤٠ - يكون لكل قسم من أقسام الكليات صلاحيات مناسبة في الشؤون العلمية والمالية والإدارية في حدود هذا النظام ولوائحه ويكون لكل قسم مجلس يتكون من أعضاء هيئة التدريس فيه .

مادة ٤١ - يعين رئيس القسم بقرار من مجلس الكلية بناءً على ترشيح مجلس القسم لمدة سنتين قابلة للتجديد ويكون القرار نافذاً بعد مصادقة مدير الجامعة عليه .

مادة ٤٢ - يختص القسم بجميع الأعمال التعليمية والإدارية فيه ويقترح مجلس القسم خطط الدراسة والمقررات الدراسية ويوزع الدروس والمحاضرات والتمارين والأعمال التدريبية على أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعادين كما يختص بتنظيم وتنسيق البحوث العلمية وأعمال هيئة التدريس التابعين للقسم .

أعضاء هيئة التدريس

مادة ٤٣ - أعضاء هيئة التدريس بالجامعة هي :
(أ) الأساتذة .
(ب) الأساتذة المساعدين .
(ج) المدرسون .

مادة ٤٤ - يجوز أن يعين في الكليات والمعاهد بناءً على اقتراح الأقسام المختصة مدرسون مساعدون ومعيدون مهمتهم القيام بالدراسات والبحوث العلمية بما يعهد به اليهم القسم المختص من التمرينات والدروس العملية وغير ذلك من الأعمال بإشراف أعضاء هيئة التدريس .

كما يجوز أن يعين فيها مدرسو لغات وموظفون فنيون وتبين اللوائح كافة القواعد المنظمة لتعيينهم وترقيتهم وندبهم وعملهم .

مادة ٤٥ - يجوز عند الاقتضاء تعيين غير السعوديين في هيئة التدريس . كما يجوز أن يعين منهم مدرسون مساعدون ومعيدون ومدرسو لغات وموظفون فنيون ويكون تعيين غير السعوديين بالشروط التي يضعها المجلس الأعلى للجامعة .

مادة ٤٦ - يجوز أن يعهد بالتدريس في الكليات

إلى محاضرين غير متفرغين ويحدد المجلس الأعلى شروط تعيينهم ومكافآتهم .

مادة ٤٧ - يجوز عند الاقتضاء الاستعانة بأساتذة وأساتذة مساعدين ومدرسين من غير السعوديين بصفة زائرين لمدة معينة وتحدد حالتهم في عقود عملهم .

مادة ٤٨ - يعود أعضاء هيئة التدريس الذين يعهد اليهم بوظائف إدارية إلى أقسامهم في حالة انتهاء مدة تعيينهم .

مادة ٤٩ - يلغى هذا النظام نظام قسم الدراسات العليا في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١١ في ١٣٨٨/٥/٤ هـ وينظم القسم بلائحة داخلية يصدرها المجلس الأعلى .

وكذلك يلغى جميع ما يتعارض معه من أنظمة وأوامر وتعليمات سابقة .

الرقم م/٦

التاريخ ١٣٩٢/١/٢٨ هـ (١)

بعون الله تعالى

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة (١٩) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٨) وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩) وتاريخ ٢٠ - ١٣٩٢/١/٢١ هـ .

رسمنا بما هو آت : -

أولاً : الموافقة على نظام جامعة الرياض بالصيغة المرافقة لهذا .

ثانياً : على كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ، ووزير المعارف تنفيذ مرسومنا هذا .

قرار مجلس الوزراء رقم ٢٩ وتاريخ ٢٠ - ١٣٩٢/١/٢١ هـ

ان مجلس الوزراء . .

بعد الاطلاع على مشروع نظام جامعة الرياض ، وبعد الاطلاع على توصية لجنة الأنظمة رقم (١٥) وتاريخ ١٣٩٢/١/١٤ هـ .

يقرر ما يلي :

- ١ - الموافقة على مشروع نظام جامعة الرياض بالصيغة المرافقة لهذا .
- ٢ - وقد نظم مشروع مرسوم ملكي لذلك صورته مرافقة لهذا .
- ولما ذكر حرر

النظام العام

مادة ١ - جامعة الرياض مؤسسة علمية وثقافية عامة تهدف الى :

- (أ) توفير أسباب التعليم الجامعي والدراسات العليا في مختلف الآداب والعلوم ومجالات المعرفة المتخصصة .
- (ب) العناية الخاصة بالدراسات الاسلامية وأبحاثها .
- (ج) اعداد المدرسين .
- (د) تقدم العلم والمعرفة عن طريق اجراء البحوث العلمية وتشجيعها .
- (هـ) النهوض بالنشاط الثقافي والرياضي والاجتماعي والعلمي .

مادة ٢ - للجامعة شخصية معنوية ذات ذمة مالية تعطيها حق التملك والتصرف ، وتتمتع الجامعة باستقلال مالي وإداري بإشراف وزير المعارف بصفتها الرئيس الأعلى لها .

مادة ٣ - مقر الجامعة الرئيسي (الرياض) ويجوز بقرار من المجلس الأعلى للجامعة أن يكون مقر بعض الكليات والمعاهد التابعة لها خارج الرياض .

مادة ٤ - تتكون الجامعة من الكليات التالية :

- كلية الآداب .
- كلية العلوم .
- كلية التجارة .
- كلية الصيدلة .
- كلية الزراعة .
- كلية الهندسة .
- كلية التربية .
- كلية الطب .

وغير ذلك من الكليات أو المعاهد التي تنشأ بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح المجلس الأعلى .

ويجوز للمجلس الأعلى تغيير أو تعديل مسميات الكليات القائمة .

كما يجوز أن تضم الى الجامعة كليات ومعاهد قائمة وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المعارف وموافقة المجلس الأعلى .

مادة ٥ - يكون لكل كلية أو معهد صلاحيات مناسبة في الشؤون العلمية والمالية والإدارية في حدود هذا النظام ووفقاً لما يقرره مجلس الجامعة من لوائح .

مادة ٦ - تتكون كل كلية من عدد من الأقسام يتولى كل منها تدريس المواد التي تدخل في اختصاصه ولا يجوز أن تتكرر الأقسام المتماثلة إلا بقرار من المجلس الأعلى بناء على اقتراح مجلس الجامعة .

مادة ٧ - اللغة العربية هي لغة التعليم . ويجوز تدريس بعض المواد بلغة أخرى بمقتضى قرار من مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية .

النظام المالي للجامعة

مادة ٨ - للجامعة ميزانية مستقلة خاصة بها تحدد إيراداتها ونفقاتها وتخضع في مراقبة تنفيذها لديوان المراقبة والسنة المالية للجامعة هي السنة المالية للدولة .

مادة ٩ - يضع المجلس الأعلى للجامعة قواعد المراقبة المالية المسبقة طبقاً للوائح المالية .

مادة ١٠ - مع عدم الإخلال بمراقبة ديوان المراقبة العامة يعين المجلس الأعلى مراقباً أو أكثر للحسابات من الأشخاص الطبيعيين ممن تتوفر فيهم الشروط القانونية وتكون لهم حقوق المراقبة في الشركات المساهمة وعليهم واجباته .

مادة ١١ - تتكون إيرادات الجامعة من :

- (أ) الإعانة التي تخصص لها في ميزانية الدولة .
- (ب) التبرعات والإعانات والمنح والوصايا .
- (ج) ريع أملاكها وما ينتج عن التصرف فيها .
- (د) الرسوم الجامعية إن وجدت .

مادة ١٢ - يجوز لمجلس الجامعة قبول التبرعات الخاصة بالجامعة سواء عن طريق الهبة أو الوقف أو الوصايا أو الاعانات كما يجوز له قبول التبرعات المقترنة بشروط أو المخصصة لأغراض معينة إذا كانت الشروط أو الأغراض تتفق ورسالة الجامعة .

السلطات في الجامعة

مادة ١٣ - وزير المعارف هو الرئيس الأعلى للجامعة والمسئول عن الاشراف عليها .

مادة ١٤ - يتولى السلطات الجامعية :

(أ) المجلس الأعلى .

(ب) مدير الجامعة .

(ج) مجلس الجامعة .

مادة ١٥ - يتولى ادارة كل كلية أو معهد :

(أ) عميد الكلية أو المعهد .

(ب) مجلس الكلية أو المعهد .

المجلس الأعلى

مادة ١٦ - يشكل المجلس الأعلى على الوجه التالي :

(أ) الرئيس الأعلى وله رئاسة المجلس .

(ب) مدير الجامعة ووكيلها والأمين العام .

(ج) عمداء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة .

(د) خمسة من مديري الجامعات أو أساتذتها أو ممن سبق لهم شغل هذه المناصب أو من رجال الفكر في البلاد ويصدر أمر ملكي بتعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة بناء على اقتراح الرئيس الأعلى .

مادة ١٧ - المجلس الأعلى هو السلطة المهيمنة على كافة الشؤون العلمية والمالية والادارية للجامعة وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها . وله ان يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الأغراض التي قامت من أجلها وفقاً لأحكام هذا النظام وله على الأخص :

(أ) اقرار اللوائح التنفيذية التي يضعها مجلس الجامعة .

(ب) اقتراح انشاء كليات أو معاهد جديدة .

(ج) الموافقة على انشاء أقسام جديدة في الكليات والمعاهد .

(د) اقتراح ميزانية الجامعة تمهيدا لاصدارها بمرسوم ملكي .

(هـ) وضع النظام الخاص بمرتبات ومكافآت أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم ومكافآت واعانات الطلبة وغيرهم في الجامعة بالاتفاق مع وزارة المالية وديوان الموظفين .

(و) اقتراح رسوم جامعية واستصدار قرار من مجلس الوزراء بها .

(ز) اقتراح تعديل نظام الجامعة لاستصدار مرسوم ملكي به .

(ح) الموافقة على الحساب الختامي .

وللمجلس تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من المختصين لدراسة ما يكلفهم به .

مادة ١٨ - يجتمع المجلس الأعلى بناء على دعوة رئيسه لدورتين في السنة وللرئيس دعوته الى دورة استثنائية كلما اقتضت الضرورة ذلك ولا يعتبر انعقاد المجلس نظامياً الا اذا حضره ثلثا أعضائه . . وتصدر قراراته بالاغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين .

مادة ١٩ - تقرر مكافأة لرئيس المجلس الأعلى وأعضائه مقابل حضورهم جلسات المجلس تحدد بقرار من مجلس الوزراء .

مدير الجامعة

مادة ٢٠ - يعين مدير الجامعة بأمر ملكي بناء على ترشيح الرئيس الأعلى ، ويعفى من منصبه بأمر ملكي بناء على اقتراح الرئيس الأعلى .

مادة ٢١ - يتولى مدير الجامعة الاشراف على ادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية ويمثلها أمام الهيئات الأخرى ، وله أن يفوض وكيل الجامعة في بعض اختصاصاته ويكون مدير الجامعة مسئولاً أمام الرئيس الأعلى عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراضها .

مادة ٢٢ - يقدم مدير الجامعة للرئيس الأعلى تقريراً عن شئون الجامعة ونواحي نشاطها عن كل سنة دراسية في موعد لا يتجاوز الشهر السادس من السنة الدراسية التالية ويناقش التقرير في أول دورة للمجلس الأعلى أو في دورة استثنائية

ويرفع التقرير بعد اقراره من المجلس الأعلى عن طريق رئيسه الى جلالة الملك .

وكيل الجامعة

مادة ٢٣ - يعين وكيل الجامعة بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويعفى من منصبه بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس الأعلى .

مادة ٢٤ - يعاون الوكيل مدير الجامعة في ادارة شئونها ويقوم مقامه عند غيابه .

الأمين العام للجامعة

مادة ٢٥ - يعين أمين عام للجامعة من بين أعضاء هيئة التدريس بناء على اقتراح الرئيس الأعلى ويصدر التعيين بقرار من رئيس مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويعفى من منصبه بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس الأعلى .

مادة ٢٦ - يتولى الأمين العام للجامعة الأعمال الفنية والادارية والمالية بالجامعة وذلك تحت اشراف مدير الجامعة ووكيله ويكون مسئولاً عن تنفيذ النظم واللوائح في حدود اختصاصه ويتولى امانة المجلس الأعلى وأمانة مجلس الجامعة .

مجلس الجامعة

مادة ٢٧ - يؤلف مجلس الجامعة على الوجه الآتى :

١ - مدير الجامعة أو من ينوبه وله رئاسة المجلس .

٢ - وكيل الجامعة .

٣ - وكيل وزارة المعارف .

٤ - أمين عام الجامعة .

٥ - عمداء الكليات والمعاهد المستقلة التابعة للجامعة .

٦ - عضو من هيئة التدريس من كل كلية أو معهد يعين بقرار من المجلس الأعلى لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة .

مادة ٢٨ - يجتمع مجلس الجامعة بناء على دعوة رئيسه مرة على الأقل كل شهر وللرئيس أن يدعو المجلس للاجتماع كلما اقتضت الضرورة

ذلك ، وعليه أن يدعوه كلما قدم اليه ثلث الأعضاء طلباً مكتوباً بذلك أو بناء على طلب الرئيس الأعلى الذى يكون له أن يطلب ادراج أية مسألة يراها في جدول الأعمال وله رئاسة المجلس اذا حضره .

مادة ٢٩ - بدون تجاوز لصلاحيات المجلس الأعلى أو مخالفة لقراراته يتولى مجلس الجامعة تصريف الشئون العلمية والادارية والمالية وتنفيذ السياسة العامة للجامعة وله على الأخص :

١ - اقتراح انشاء كليات جديدة واقتراح انشاء أقسام جديدة في الكليات والمعاهد .

٢ - تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والبت في ترقيةاتهم العلمية واعارتهم وندبهم وانهاء خدماتهم في حدود هذا النظام ولوائحه .

٣ - نشر البحوث والدراسات التى يرى المجلس نشرها .

٤ - منح الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات لخريجي الجامعة .

٥ - منح الدكتوراه الفخرية بناء على اقتراح مجلس الكلية المختص .

٦ - وضع قواعد لتعيين مدة الدراسة ومدة العطلة .

٧ - اقتراح تحديد الرسوم الجامعية ان وجدت وشروط الاعفاء منها .

٨ - اقتراح المكافآت والاعانات للطلاب على اختلاف أنواعها .

٩ - اقتراح مشروع ميزانية الجامعة .

١٠ - اقتراح الموافقة على مشروع الحساب الختامى للجامعة .

١١ - قبول التبرعات والاعانات والمنح والوصايا وغيرها على أن لا تتعارض مع الغرض الأساسى الذى انشئت من أجله الجامعة .

١٢ - النظر في الموضوعات التى يحيلها اليه المدير أو الرئيس الأعلى أو التى يقترح عضو من أعضائه عرضها .

١٣ - اقتراح اللوائح التنفيذية لهذا النظام لعرضها على المجلس الأعلى للجامعة .

وللمجلس تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من المختصين لدراسة ما يكلفهم به .

مادة ٣٠ - لا تكون اجتماعات المجلس نظامية الا اذا حضرها ثلثا أعضائه على الأقل .

مادة ٣١ - تصدر قرارات مجلس الجامعة بالأغلبية المطلقة ولا تعتبر نافذة الا بعد التصديق عليها من الرئيس الأعلى للجامعة فاذا لم يوافق الرئيس الأعلى للجامعة على قرار من قرارات مجلس الجامعة يحال القرار الى المجلس الأعلى للجامعة في مهلة أقصاها (١٥) يوما في جلسة عادية أو استثنائية للبت فيه في جلسة خاصة مستعجلة ، وللمجلس الأعلى تصديق القرار أو تعديله وقراره في ذلك قطعي ونهائي .

مادة ٣٢ - تقرر مكافأة لرئيس مجلس الجامعة وأعضائه مقابل حضور جلسات المجلس تحددتها اللائحة التنفيذية في حدود المكافأة المشار اليها في المادة (١٩) من هذا النظام .

المجلس العلمي

مادة ٣٣ - يتألف في الجامعة مجلس علمي يتولى شئون البحوث والدراسات العلمية ويتم تحديد أعضائه واختصاصاته وصلاحياته وفق لائحة تصدر من المجلس الأعلى .

عمداء الكليات والمعاهد ووكلاؤها

مادة ٣٤ - يعين عميد الكلية أو مدير المعهد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة بقرار من المجلس الأعلى بناء على ترشيح مجلس الكلية وموافقة مدير الجامعة .

مادة ٣٥ - يتولى العميد أو مدير المعهد ادارة شئون الكلية أو المعهد العلمية والادارية والمالية في حدود هذا النظام ويقدم الى مدير الجامعة في نهاية كل سنة جامعية تقريراً عن شئون التعليم وسائر وجوه النشاط في الكلية أو المعهد .

مادة ٣٦ - يكون لكل كلية أو معهد وكيل من أعضاء هيئة التدريس يعينه مدير الجامعة لمدة سنتين بناء على ترشيح العميد أو المدير ويعاون العميد أو المدير في أعماله وينوب عنه أثناء غيابه ويتولى سكرتارية مجلس الكلية أو المعهد .

مجالس الكليات والمعاهد

مادة ٣٧ - يؤلف مجلس الكلية من :
عميد الكلية وله رئاسة المجلس .

وكيل الكلية .

رؤساء الأقسام بالكلية .

وللمجلس الجامعة بناء على اقتراح العميد أن يضم الى مجلس الكلية من يراه من أعضاء هيئة التدريس ويحدد مدة عضويتهم .

ويجوز أن يشترك رؤساء الأقسام التي تقوم باعباء التدريس بكلية غير الكلية التابعين لها أو من ينيبونه في مجلس الكلية عند النظر في المسائل الداخلة في اختصاص أقسامهم .

ويؤلف مجلس المعهد من مدير المعهد ووكيله ورؤساء الأقسام وللمجلس الجامعة بناء على اقتراح مدير المعهد أن يضم الى مجلس المعهد من يراه من هيئة التدريس ويحدد مدة عضويتهم وتكون رئاسة المجلس لمدير المعهد وعند غيابه للوكيل .

مادة ٣٨ - بدون تجاوز لصلاحيات مجلس الجامعة أو مخالفة لقراراته يختص مجلس الكلية أو المعهد بالنظر في كل الأمور التي تتعلق بالكلية أو المعهد وله على الأخص ما يلي :

(أ) وضع القواعد المتصلة بمواظبة الطلاب ونظام الدروس والمحاضرات وقبول الطلاب في الكلية .

(ب) اقرار مناهج الدراسة وخططها في الكلية
(ج) تشجيع البحوث العلمية وتنسيقها بين أقسام الكلية ونشرها .

(د) وضع قواعد الامتحان وتحديد مواعيدها .
(هـ) تحديد البعثات اللازمة للكلية .

(و) اصدار القرارات في كل ما من شأنه النهوض بالتعليم والبحث والتأليف في الكلية أو المعهد في حدود أنظمة الجامعة ولوائحها .

مادة ٣٩ - يجتمع مجلس الكلية بناء على دعوة رئيسه مرة كل شهر على الأقل وكلمياً دعت الحاجة ولا تكون الجلسة نظامية الا بحضور نصف أعضائه وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لأصوات أعضائه الحاضرين والمدير الجامعة حق الاعتراض عليها خلال (١٥) يوما من تاريخ عرضها عليه فاذا أصر مجلس الكلية على القرار المعارض عليه يحال القرار الى مجلس الجامعة للبت فيه في أول جلسة عادية أو استثنائية

ولمجلس الجامعة تصديق القرار أو تعديله أو الفائه .

اقسام الكليات

مادة ٤٠ - يكون لكل قسم من أقسام الكليات صلاحيات مناسبة في الشؤون العلمية والمالية والادارية في حدود هذا النظام ولوائحه . ويكون لكل قسم مجلس يتكون من أعضاء هيئة التدريس فيه .

مادة ٤١ - يعين رئيس القسم بقرار من مجلس الكلية بناء على ترشيح مجلس القسم لمدة سنتين قابلة للتجديد ويكون القرار نافذا بعد مصادقة مدير الجامعة عليه .

مادة ٤٢ - يختص القسم بجميع الأعمال التعليمية والادارية فيه ، ويقترح مجلس القسم خطط الدراسة والمقررات الدراسية ويوزع الدروس والمحاضرات والتمارين والأعمال التدريبية على أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدون كما يختص بتنظيم وتنسيق البحوث العلمية وأعمال هيئة التدريس التابعين للقسم .

اعضاء هيئة التدريس

مادة ٤٣ - أعضاء هيئة التدريس بالجامعة هم:

- (أ) الأساتذة .
- (ب) الأساتذة المساعدون .
- (ج) المدرسون .

مادة ٤٤ - يجوز أن يعين في الكليات والمعاهد بناء على اقتراح الأقسام المختصة مدرسون

مساعدون ومعيدون مهمتهم القيام بالدراسات والبحوث العلمية وبما يعهد به اليهم القسم المختص من التمرينات والدروس العملية وغير ذلك من الأعمال بإشراف أعضاء هيئة التدريس . كما يجوز أن يعين فيها مدرسو لغات وموظفون فنيون وتبين اللوائح كافة القواعد المنظمة لتعيينهم وترقيتهم وندبهم وعملهم .

مادة ٤٥ - يجوز عند الاقتضاء تعيين غير السعوديين في هيئة التدريس كما يجوز أن يعين منهم مدرسون مساعدون ومعيدون ومدرسو لغات وموظفون فنيون ويكون تعيين غير السعوديين بالشروط التي يضعها المجلس الأعلى للجامعة .

مادة ٤٦ - يجوز أن يعهد بالتدريس في الكليات الى محاضرين غير متفرغين ويحدد المجلس الأعلى شروط تعيينهم ومكافآتهم .

مادة ٤٧ - يجوز عند الاقتضاء الاستعانة بأساتذة وأساتذة مساعدين ومدرسين من غير السعوديين بصفة زائرين لمدد معينة وتحدد حالتهم في عقود عملهم .

مادة ٤٨ - يعود أعضاء هيئة التدريس الذين يعهد اليهم بوظائف ادارية الى أقسامهم في حالة انتهاء مدة تعيينهم .

مادة ٤٩ - يلغى هذا النظام نظام جامعة الرياض الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١١ في ١٣٨٧/٥/٨ هـ وجميع ما يتعارض معه من أنظمة وأوامر وتعليمات سابقة .

نظام

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١)

المادة الأولى : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مؤسسة تعليمية وثقافية عالية تهدف إلى مايلي :

(أ) توفير أسباب التعليم الجامعي والدراسات العليا في العلوم الإسلامية وعلوم اللغة العربية وما يتصل بها من علوم أخرى كالعلوم الاجتماعية والتاريخ الإسلامي .

(ب) العناية بالبحوث الإسلامية والقيام بترجمتها ونشرها وتنظيم العلاقة بين هذه الجامعة وجامعات العالم لسد فراغ الدراسات الإسلامية .

(ج) العناية في نطاق الدراسات الشرعية بالبحوث الفقهية والقانونية المقارنة .

(د) اعداد علماء متخصصين في العلوم الإسلامية وعلوم اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والتاريخية واعداد مدرسين في هذه الحقول واعداد قضاة ودعاة مؤهلين .

(هـ) المساهمة في تلبية حاجات البلاد الإسلامية إلى تخصص طائفة من أبنائها في العلوم المتقدم ذكرها .

وللجامعة اتخاذ الوسائل الملائمة لنشر الدعوة الإسلامية واصدار المنشورات الدورية لهذا الغرض .

المادة الثانية : للجامعة شخصية معنوية ذات ذمة مالية تعطيها حق التملك والتصرف والتقاضي وتتمتع باستقلال مالي وإداري تحت اشراف رئيسها الأعلى .

المادة الثالثة : مقر الجامعة الرئيسي مدينة (الرياض) ويجوز بقرار من المجلس الأعلى للجامعة أن يكون مقر بعض الكليات والمعاهد التابعة لها في غير مدينة الرياض .

المادة الرابعة : تتكون الجامعة في الوقت الحاضر من الكليات التالية :

كلية الشريعة في الرياض .

كلية اللغة العربية في الرياض .

المعهد العالي للقضاء في الرياض .

ويجوز أن ينشأ غير ذلك من الكليات داخل المملكة بناء على اقتراح المجلس الأعلى وموافقة رئيس مجلس الوزراء .

المادة الخامسة : لكل كلية ومعهد صلاحيات محددة تقررها اللوائح التي يصدرها مجلس الجامعة في حدود هذا النظام وذلك في جميع الشؤون العلمية والمالية والإدارية .

المادة السادسة : تتكون كل كلية من عدد من الأقسام يتولى كل منها تدريس المواد التي تدخل في اختصاصه ، ولا يجوز أن تتكرر الأقسام المتماثلة إلا بقرار من المجلس الأعلى بناء على اقتراح مجلس الجامعة .

المادة السابعة : اللغة العربية هي لغة التعليم في هذه الجامعة ، ويجوز تدريس بعض المواد بلغة أخرى بمقتضى قرار من مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية .

النظام المالي للجامعة

المادة الثامنة : للجامعة ميزانية مستقلة خاصة بها تجدد إيراداتها ونفقاتها وتخضع في مراقبة تنفيذها لديوان المراقبة العامة والسنة المالية للجامعة هي السنة المالية للدولة .

المادة التاسعة : يضع المجلس الأعلى للجامعة قواعد المراقبة المالية المسبقة طبقاً للوائح المالية

المادة العاشرة : مع عدم الإخلال بمراقبة ديوان المراقبة العامة يعين المجلس الأعلى مراقباً أو أكثر للحسابات من الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية وتكون لهم حقوق المراقبة في الشركات المساهمة وعليهم واجباتها .

المادة الحادية عشرة : تتكون إيرادات الجامعة من الموارد الآتية : -

(أ) الإعانة التي تخصص لها في ميزانية الدولة .

(ب) التبرعات والإعانات والمنح والوصايا .

(١) صدر بالمرسوم الملكي المكرم رقم ٥٠/م في ٢٣/٨/١٣٩٤هـ بالمصادقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١١٠٠ في

١٣٩٤/٨/١٠ هـ

أم القرى العدد ٢٥٤٣ لسنة ١٩٥٢ في ١١- رمضان ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤/٩/٢٧ م

(ج) ريع أملاكها وما ينتج عن التصرف بها .

(د) الرسوم الجامعية ان وجدت .

المادة الثانية عشرة : يجوز لمجلس الجامعة قبول التبرعات الخاصة بالجامعة سواء عن طريق الهبات أو الوقوف أو الوصايا أو الاعانات، كما يجوز له قبول التبرعات المقترنة بشروط أو المحققة لأغراض معينة إذا كانت هذه الشروط والأغراض تتفق ورسالة الجامعة .

السلطات في الجامعة

المادة الثالثة عشرة : يتم اختيار الرئيس الأعلى للجامعة بأمر ملكي .

المادة الرابعة عشرة : يتولى السلطات الجامعية:

(أ) المجلس الأعلى .

(ب) مدير الجامعة .

(ج) مجلس الجامعة .

المادة الخامسة عشرة : يتولى إدارة كل كلية أو معهد :

(أ) عميد الكلية أو المعهد .

(ب) مجلس الكلية أو المعهد .

المجلس الأعلى

المادة السادسة عشرة : يشكل المجلس الأعلى

على الوجه التالي :

(أ) الرئيس الأعلى وله رئاسة المجلس .

(ب) مدير الجامعة ووكيلها والأمين العام .

(ج) عمداء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة.

(د) خمسة من مديري الجامعات أو أساتذتها أو ممن سبق لهم شغل هذه المناصب أو من رجال الفكر في البلاد ويصدر أمر ملكي بتعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناء على اقتراح الرئيس الأعلى .

المادة السابعة عشرة : المجلس الأعلى هو السلطة المهيمنة على كافة الشؤون العلمية والمالية

والإدارية للجامعة وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها - وله أن يتخذ ما يراه مناسباً من القرارات لتحقيق الأغراض التي قامت من أجلها وفقاً لأحكام هذا النظام وله على الأخص :

(أ) اقرار اللوائح التنفيذية التي يضعها مجلس الجامعة .

(ب) اقتراح إنشاء كليات أو معاهد جديدة .

(ج) الموافقة على إنشاء أقسام جديدة في الكليات والمعاهد .

(د) اقتراح ميزانية الجامعة تمهيداً لإصدارها بمرسوم ملكي .

(هـ) وضع النظام الخاص بمرتبات ومكافآت أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم ومكافآت واعانات الطلبة وغيرهم بالاتفاق مع وزارة المالية وديوان الموظفين العام .

(و) اقتراح تعديل نظام الجامعة لاستصدار مرسوم ملكي بذلك .

(ز) اقتراح رسوم جامعية واستصدار قرار من مجلس الوزراء .

(ح) الموافقة على الحساب الختامي للسنة المالية .

وللمجلس تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من المختصين لدراسة ما يكلفهم به .

المادة الثامنة عشرة : يجتمع المجلس الأعلى بناء على دعوة رئيسه لدورتين نظاميتين في السنة وللرئيس دعوته إلى دورة استثنائية كلما اقتضت الضرورة إلى ذلك . ولا يعتبر انعقاد المجلس نظامياً إلا إذا حضره ثلثا أعضائه . فإذا لم يكتمل النصاب في الدعوة الأولى فللرئيس توجيه دعوة ثانية موعدها بعد فترة لا تقل عن عشرة أيام من تاريخ موعد الاجتماع في الدعوة الأولى . وتتخذ القرارات عندئذ بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

المادة التاسعة عشرة : تقرر مكافأة لرئيس

المجلس الاعلى وأعضائه مقابل حضورهم جلسات المجلس بقرار من مجلس الوزراء تستنزل منها الجلسات التي تخلف فيها العضو عن حضور جلسة عادية أو استثنائية دعى اليها حسب الاصول .

مدير الجامعة

المادة العشرون : يعين مدير الجامعة بأمر ملكي بناء على ترشيح الرئيس الاعلى ويعفى من منصبه بأمر ملكي بناء على اقتراح الرئيس الاعلى

المادة الواحدة والعشرون : يتولى مدير الجامعة الاشراف على شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية ويمثلها أمام الهيئات والمراجع الاخرى وله أن يفوض وكيل الجامعة ببعض اختصاصاته . ويكون مدير الجامعة مسئولاً أمام الرئيس الاعلى عن تنفيذ السياسة العامة للجامعة الموضوعات لتحقيق أغراضها .

المادة الثانية والعشرون : يقدم مدير الجامعة للرئيس الاعلى تقريراً عن شئون الجامعة ونواحي نشاطها عن كل سنة دراسية في موعد لا يتجاوز الشهر السادس من السنة الدراسية التالية ويناقش التقرير في أول دورة للمجلس الاعلى أو في دورة استثنائية ويرفع التقرير بعد اقراره أو ابداء الملاحظات عليه من المجلس الاعلى عن طريق رئيسه الى جلالة الملك .

وكيل الجامعة

المادة الثالثة والعشرون : يعين وكيل الجامعة بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس الاعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويعفى من منصبه بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس الاعلى .

المادة الرابعة والعشرون : يساعدون الوكيل مدير الجامعة في ادارة شئونها ويقوم مقامه عند غيابه .

الامين العام للجامعة

المادة الخامسة والعشرون : يعين أمين عام الجامعة من بين أعضاء هيئة التدريس بناء على اقتراح الرئيس الاعلى ويصدر التعيين بقرار من

مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، كما يعفى من منصبه بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس الاعلى للجامعة .

المادة السادسة والعشرون : يتولى الامين العام للجامعة الاعمال الفنية والادارية والمالية بالجامعة وذلك تحت اشراف مدير الجامعة ووكيلها ويكون مسئولاً عن تنفيذ النظام واللوائح في حدود اختصاصه ويتولى أمانة المجلس الاعلى وأمانة مجلس الجامعة .

مجلس الجامعة

المادة السابعة والعشرون : يؤلف مجلس الجامعة على الوجه الآتى :

(أ) مدير الجامعة أو من ينوبه وله رئاسة المجلس .

(ب) وكيل الجامعة .

(ج) وكيل وزارة المعارف .

(د) أمين عام الجامعة .

(هـ) عمداء الكليات والمعاهد المستقلة التابعة للجامعة .

(و) عضو من هيئة التدريس من كل كلية أو معهد يعين بقرار من المجلس الاعلى لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة .

المادة الثامنة والعشرون : يجتمع مجلس الجامعة بناء على دعوة رئيسه مرة على الاقل كل شهر وللرئيس أن يدعو المجلس للاجتماع كلما اقتضت الضرورة الى ذلك ، كما أن عليه أن يدعوه اذا قدم اليه ثلث الاعضاء طلباً مكتوباً بذلك أو بناء على طلب الرئيس الاعلى الذى يكون له أن يطلب ادراج أية مسألة يراها في جدول الاعمال ، كما أن له رئاسة المجلس اذا حضر اجتماعاته .

المادة التاسعة والعشرون : بدون تجاوز لصلاحيات المجلس الاعلى أو مخالفة لقراراته يتولى مجلس الجامعة تصريف الشئون العلمية والادارية والمالية وتنفيذ السياسة العامة للجامعة وعلى الاخص :

(أ) اقتراح انشاء كليات جديدة واقتراح انشاء أقسام جديدة في الكليات والمعاهد .

(ب) تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والبت في ترقياتهم العلمية واعارتهم وندبهم وانهاء خدماتهم في حدود هذا النظام ولوائحه .

(ج) نشر البحوث والدراسات التي يرى المجلس نشرها .

(د) منح الدرجات العلمية والشهادات لخريجي الجامعة .

(هـ) وضع قواعد تحديد مدة الدراسة ومدة العطلة .

(و) اقتراح المكافآت والاعانات للطلاب على اختلاف أنواعها .

(ز) اقتراح مشروع ميزانية الجامعة .

(ح) اقتراح الموافقة على مشروع الحساب الختامي السنوي للجامعة .

(ط) قبول التبرعات والاعانات والمنح والوصايا والاقواف وغيرها على أن لا تتعارض مع الغرض الاساسي الذي أنشئت من أجله الجامعة .

(ي) النظر في الموضوعات التي يحيلها اليه المدير أو الرئيس الاعلى أو التي يقترح أي عضو من أعضائه عرضها .

(ك) اقتراح اللوائح التنفيذية لهذا النظام لعرضها على المجلس الاعلى للجامعة .

وللمجلس تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو المختصين لدراسة ما يكلفهم به .

المادة الثلاثون : لا تكون اجتماعات المجلس نظامية الا اذا حضرها ثلثا أعضائه على الاقل ، وعند عدم اكتمال النصاب القانوني لاول اجتماع فللرئيس أن يوجه الدعوة الى اجتماع ثان موعده بعد فترة لا تقل عن عشرة أيام من موعد الاجتماع في الدعوة الاولى وتتخذ القرارات عندئذ بالاغلبية المطلقة للحاضرين وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

المادة الواحدة والثلاثون : لا تعتبر قرارات مجلس الجامعة نافذة الا بعد التصديق عليها

من الرئيس الاعلى للجامعة ، فاذا لم يوافق الرئيس الاعلى على أي قرار من قرارات مجلس الجامعة يحال القرار الى المجلس الاعلى للجامعة في مهلة أقصاها خمسة عشر يوما للبت فيه في جلسة عادية أو استثنائية وللمجلس الاعلى تصديق القرار أو تعديله أو الغاؤه وقراره في ذلك قطعي ونهائي .

المادة الثانية والثلاثون : تقرر مكافأة لرئيس مجلس الجامعة وأعضائه مقابل حضور جلسات المجلس تحددتها اللائحة التنفيذية على أن لا يؤخذ بالاعتبار الجلسات التي يتخلف عنها العضو .

المجلس العلمي

المادة الثالثة والثلاثون : يتألف في الجامعة مجلس علمي يتولى شئون البحث والدراسات العلمية ويتم تحديد أعضائه واختصاصاته وصلاحياته وفق لائحة تصدر من المجلس الاعلى .

عمداء الكليات والمعاهد ووكلاؤها

المادة الرابعة والثلاثون : يعين عميد الكلية أو مدير المعهد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة بقرار من المجلس الاعلى بناء على ترشيح مجلس الكلية وموافقة مدير الجامعة .

المادة الخامسة والثلاثون : يتولى العميد أو مدير المعهد ادارة شئون الكلية أو المعهد العلمية والادارية والمالية في حدود هذا النظام واللوائح الصادرة ويقدم الى مدير الجامعة في نهاية كل سنة جامعية تقريراً عن شئون التعليم وسائر وجوه النشاط في الكلية أو المعهد .

المادة السادسة والثلاثون : يكون لكل كلية أو معهد وكيل من أعضاء هيئة التدريس يعينه مدير الجامعة لمدة سنتين بناء على ترشيح العميد أو المدير ويعاون العميد أو المدير في أعماله وينوب عنه اثناء غيابه ويتولى سكرتارية مجلس الكلية أو المعهد .

مجالس الكليات والمعاهد

المادة السابعة والثلاثون : يؤلف مجلس الكلية من :

(أ) عميد الكلية وله رئاسة المجلس .

(ب) وكيل الكلية .

(ج) رؤساء الاقسام .

ولمجلس الجامعة بناء على اقتراح العميد أن يضم الى مجلس الكلية من يراه من أعضاء هيئة التدريس ويحدد مدة عضويتهم . ويجوز أن يشترك رؤساء الاقسام الذين يقومون بأعباء التدريس بكلية غير الكلية التابعين لها أو من ينيبونه في مجلس الكلية عند النظر في المسائل الداخلة في اختصاص أقسامهم . ويؤلف مجلس المعهد من مدير المعهد ووكيله ورؤساء الاقسام ولمجلس الجامعة بناء على اقتراح مدير المعهد أن يضم الى مجلس المعهد من يراه من هيئة التدريس ويحدد مدة عضويتهم وتكون رئاسة المجلس لمدير المعهد وعند غيابه للوكيل .

المادة الثامنة والثلاثون : دون تجاوز لصلاحيات مجلس الجامعة أو مخالفة لقراراته يختص مجلس الكلية أو المعهد بالنظر في كل الامور التي تتعلق بالكلية أو المعهد وله على الاخص مايلي :-

(أ) وضع القواعد المتعلقة بمواظبة الطلاب ونظام الدروس والمحاضرات وقبول الطلاب في الكلية أو المعهد .

(ب) اقرار مناهج الدراسة وخططها .

(ج) تشجيع البحوث العلمية وتنسيقها بين أقسام الكلية أو المعهد ونشرها .

(د) وضع قواعد الامتحانات وتحديد مواعيدها

(هـ) تحديد البعثات اللازمة للكلية .

(و) اصداق القرارات في كل ما من شأنه النهوض بمستوى التعليم والبحث والتأليف في الكلية أو المعهد في حدود أنظمة الجامعة ولوائحها .

المادة التاسعة والثلاثون : يجتمع مجلس الكلية أو المعهد بناء على دعوة رئيسه مرة كل شهر على الاقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك ، ولا تكون الجلسة نظامية الا بحضور نصف أعضائه وتصدر قراراته بالاغلبية المطلقة وعند التساوى يرجح جانب الرئيس .

ولمدير الجامعة حق الاعتراض على تلك

القرارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرضها عليه فاذا أصر مجلس الكلية أو المعهد على القرار المعترض عليه يحال القرار الى مجلس الجامعة للبت فيه في أول جلسة عادية أو استثنائية ولمجلس الجامعة تصديق القرار أو تعديله أو الفأؤه .

اقسام الكليات والمعاهد

المادة الاربعون : يكون لكل قسم من أقسام الكليات والمعاهد صلاحيات مناسبة في الشؤون العلمية والمالية والادارية في حدود هذا النظام ولوائحه ويكون لكل قسم مجلس يتكون من أعضاء هيئة التدريس فيه .

المادة الواحدة والاربعون : يعين رئيس القسم بقرار من مجلس الكلية أو المعهد بناء على ترشيح مجلس القسم لمدة سنتين قابلة للتجديد ويكون القرار نافذا بعد مصادقة مدير الجامعة عليه .

المادة الثانية والاربعون : يختص القسم بجميع الاعمال التعليمية والادارية فيه . ويقترح مجلس القسم خطط الدراسة والمقررات الدراسية ويوزع الدروس والمحاضرات والتمارين والاعمال التدريسية على أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والعلميين كما يختص بتنظيم وتنسيق البحوث العلمية وأعمال هيئة التدريس والتابعين للقسم .

اعضاء هيئة التدريس

المادة الثالثة والاربعون : أعضاء هيئة التدريس بالجامعة هم :

(أ) الاساتذة .

(ب) الاساتذة المساعدون .

(ج) المدرسون .

المادة الرابعة والاربعون : يجوز أن يعين في الكليات والمعاهد بناء على اقتراح الاقسام المختصة مدرسون مساعدون ومعيدون مهمتهم القيام بالدراسات والبحوث العلمية وبما يعهد به اليهم القسم المختص من التمرينات والدروس العلمية وغير ذلك من الاعمال باشراف أعضاء

هيئة التدريس كما يجوز أن يعين فيها مدرسو لقات وموظفون فنيون وتبين اللوائح كافة القواعد المنظمة لتعيينهم وترقيتهم وندبهم وعملهم .

المادة الخامسة والاربعون : يجوز عند الاقتضاء تعيين غير السعوديين في هيئة التدريس كما يجوز أن يعين منهم مدرسون مساعدون ومعيدون ومدرسو لقات وموظفون فنيون ويكون تعيين غير السعوديين بالشروط التي يضعها المجلس الاعلى للجامعة .

المادة السادسة والاربعون : يجوز أن يعهد بالتدريس في الكليات الى محاضرين غير متفرغين ويحدد المجلس الاعلى شروط تعيينهم ومكافآتهم.

المادة السابعة والاربعون : يجوز عند الاقتضاء الاستعانة بأساتذة وأساتذة مساعدين ومدرسين من غير السعوديين بصفة زائرين لمدة معينة وتحدد حالاتهم في عقود عملهم .

المادة الثامنة والاربعون : يعود أعضاء هيئة التدريس الذين يعهد اليهم بوظائف ادارية الى أقسامهم في حالة انتهاء مدة تعيينهم أو نديهم لها .

المادة التاسعة والاربعون : يلغى هذا النظام نظام المعهد العالى للقضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٤ وتاريخ ١٢/٣/١٣٨٥ هـ وجميع مايتعارض مع هذا النظام من أنظمة وأوامر وقرارات وتعليمات سابقة .

الرقم ٦٧/٩ وتاريخ ١٣٩٥/٧/٢٨ هـ .

بمعون الله تعالى :

نحن خالد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية .

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٨ وتاريخ ١٣٧٧/٧/٢٥ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٨٤٩ وتاريخ ١٣٩٥/٧/١٥ هـ .

رسمنا بما هو آت :

اولا : الموافقة على نظام جامعة الملك فيصل بالصيغة المرافقة لهذا .

ثانيا : على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المعارف تنفيذ مرسومنا هذا .

النظام العام

مادة ١ - جامعة الملك فيصل مؤسسة علمية وثقافية عامة تهدف الى :

(ا) توفير اسباب التعليم الجامعي والدراسات العليا في مختلف الآداب والعلوم ومجالات المعرفة المتخصصة .

(ب) العناية الخاصة بالدراسات الاسلامية وابحاثها .

(ج) اعداد المدرسين والمهنيين في مختلف العلوم التطبيقية والتكنولوجية .

(د) تقدم العلم والمعرفة عن طريق اجراء البحوث العلمية وتشجيعها .

(هـ) النهوض بالنشاط الثقافي والرياضي والاجتماعي والعلمي .

مادة ٢ - للجامعة شخصية معنوية ذات ذمة مالية تعطيها حق التملك والتصرف ، وتمتع الجامعة باستقلال مالي واداري باشراف وزير المعارف بصفته الرئيس الاعلى لها .

مادة ٣ - مقر الجامعة الرئيسى (الهفوف) مع مقر لبعض كلياتها في الدمام ويجوز بقرار من المجلس الاعلى للجامعة أن يكون مقر بعض الكليات والمعاهد التابعة لها خارج الهفوف والدمام .

مادة ٤ - تتكون الجامعة من الكليات التالية : -
كلية الزراعة بالهفوف
كلية الطب البيطرى بالهفوف
كلية الطب والعلوم الطبية بالدمام
كلية العمارة والتخطيط بالدمام
وغير ذلك من الكليات أو المعاهد التى تنشأ بقرار من رئيس المجلس الاعلى للجامعات بناء على اقتراح المجلس الاعلى للجامعة .

ويجوز للمجلس الاعلى للجامعة تغيير أو تعديل مسميات الكليات القائمة .
كما يجوز أن تضم الى الجامعة كليات ومعاهد قائمة وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المعارف وموافقة المجلس الاعلى للجامعة .

مادة ٥ - يكون لكل كلية أو معهد صلاحيات مناسبة فى الشئون العلمية والمالية والادارية فى حدود هذا النظام ووفقا لما يقرره مجلس الجامعة من لوائح .

مادة ٦ - تتكون كل كلية من عدد من الاقسام يتولى كل منها تدريس المواد التى تدخل فى اختصاصه ولا يجوز أن تتكرر الاقسام المتماثلة الا بقرار من المجلس الاعلى بناء على اقتراح مجلس الجامعة .

مادة ٧ - اللغة العربية هى لغة التعليم . ويجوز تدريس بعض المواد بلغة أخرى بمقتضى قرار من مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية .

النظام المالى للجامعة

مادة ٨ - للجامعة ميزانية مستقلة خاصة بها تحدد إيراداتها ونفقاتها وتخضع فى مراقبة تنفيذها لديوان المراقبة والسنة المالية للجامعة هى السنة المالية للدولة .

مادة ٩ - يضع المجلس الاعلى للجامعة قواعد المراقبة المالية المسبقة طبقا للوائح المالية .

مادة ١٠ - مع عدم الاخلال بمراقبة ديوان المراقبة العامة يعين المجلس الاعلى مراقبا أو أكثر

لحسابات من الاشخاص الطبيعيين ممن تتوفر فيهم الشروط القانونية وتكون لهم حقوق المراقبة في الشركات المساهمة وعليهم واجباته .

مادة ١١ - تتكون ايرادات الجامعة من :

(١) الاعانة التي تخصص لها في ميزانية الدولة .

(ب) التبرعات والاعانات والمنح والوصايا .

(ج) ربع أملاكها وما ينتج عن التصرف فيها .

(د) الرسوم الجامعية ان وجدت .

مادة ١٢ - يجوز لمجلس الجامعة قبول التبرعات الخاصة بالجامعة سواء عن طريق الهبة أو الوقف أو الوصايا أو الاعانات كما يجوز له قبول التبرعات المقترنة بشروط أو المخصصة لأغراض معينة إذا كانت الشروط أو الأغراض تتفق ورسالة الجامعة .

السلطات في الجامعة

مادة ١٣ - وزير المعارف هو الرئيس الاعلى للجامعة والمسئول عن الاشراف عليها .

مادة ١٤ - يتولى السلطات الجامعية :

(أ) المجلس الاعلى .

(ب) مدير الجامعة

(ج) مجلس الجامعة

مادة ١٥ - يتولى ادارة كل كلية أو معهد :

(أ) عميد الكلية أو المعهد

(ب) مجلس الكلية أو المعهد

المجلس الاعلى للجامعة

مادة ١٦ - يشكّل المجلس الاعلى على الوجه التالى :

(أ) الرئيس الاعلى وله رئاسة المجلس .

(ب) مدير الجامعة ووكيلها والامين العام .

(ج) عمداء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة .

(د) خمسة من مديري الجامعات أو اساتذتها

أو ممن سبق لهم شغل هذه المناصب أو من رجال

الفكر فى البلاد ويصدر أمر ملكي بتعيينهم لمدة

ثلاث سسنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة بناء على اقتراح الرئيس الاعلى للجامعة .

مادة ١٧ - المجلس الاعلى للجامعة هو السلطة المهيمنة على كافة الشئون العلمية والمالية والادارية للجامعة وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها . وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الأغراض التي قامت من أجلها وفقاً لأحكام هذا النظام وله على الاخص :

(١) اقرار اللوائح التنفيذية التي يضعها

مجلس الجامعة .

(ب) اقتراح انشاء كليات أو معاهد جديدة .

(ج) الموافقة على انشاء اقسام جديدة في الكليات والمعاهد .

(د) اقتراح ميزانية الجامعة تمهيداً لإصدارها بمرسوم ملكي .

(هـ) وضع النظام الخاص بمرتبات ومكافآت أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم ومكافآت واعانات الطلبة وغيرهم في الجامعة بالاتفاق مع وزارة المالية وديوان الموظفين العام .

(و) اقتراح رسوم جامعية واستصدار قرار من مجلس الوزراء بها .

(ز) اقتراح تعديل نظام الجامعة لاستصدار مرسوم ملكي به .

(ح) الموافقة على الحساب الختامى .

وللمجلس تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من المختصين لدراسة ما يكلفهم به .

مادة ١٨ - يجتمع المجلس الاعلى بناء على دعوة رئيسه لدورتين فى السنة وللرئيس دعوته الى دورة استثنائية كلما اقتضت الضرورة ذلك ولا يعتبر انعقاد المجلس نظامياً الا اذا حضره ثلثا أعضائه . . . وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لاصوات الحاضرين .

مادة ١٩ - تقرر مكافأة لرئيس المجلس الاعلى وأعضائه مقابل حضورهم جلسات المجلس تحدد بقرار من مجلس الوزراء .

مدير الجامعة

مادة ٢٠ - يعين مدير الجامعة بأمر ملكي بناء

على ترشيح الرئيس الاعلى ، ويعفى من منصبه بأمر ملكي بناء على اقتراح الرئيس الاعلى .

مادة ٢١ - يتسولي مدير الجامعة الاشراف على ادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية ويمثلها امام الهيئات الاخرى ، وله أن يفوض وكيل الجامعة في بعض اختصاصاته ويكون مدير الجامعة مسئولاً امام الرئيس الاعلى عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق اغراضها .

مادة ٢٢ - يقدم مدير الجامعة للرئيس الاعلى تقريراً عن شئون الجامعة ونواحي نشاطها عن كل سنة دراسية في موعد لا يتجاوز الشهر السادس من السنة الدراسية التالية ويناقش التقرير في اول دورة للمجلس الاعلى أو في دورة استثنائية ويرفع التقرير بعد اقراره من المجلس الاعلى عن طريق رئيسه الى جلالة الملك .

وكيل الجامعة

مادة ٢٣ - يعين وكيل الجامعة بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس الاعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويعفى من منصبه بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس الاعلى .

مادة ٢٤ - يعاون الوكيل مدير الجامعة في ادارة شئونها ويقوم مقامه عند غيابه .

الامين العام للجامعة

مادة ٢٥ - يعين امين عام للجامعة من بين أعضاء هيئة التدريس بناء على اقتراح الرئيس الاعلى ويصدر التعيين بقرار من رئيس مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويعفى من منصبه بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس الاعلى .

مادة ٢٦ - يتولى الامين العام للجامعة الاعمال الفنية والادارية والمالية بالجامعة وذلك تحت اشراف مدير الجامعة ووكيله ويكون مسئولاً عن تنفيذ النظم واللوائح في حدود اختصاصه ويتولى امانة المجلس الاعلى وأمانة مجلس الجامعة .

مجلس الجامعة

مادة ٢٧ - يؤلف مجلس الجامعة على الوجه الآتي :

١ - مدير الجامعة أو من ينوبه وله رئاسة المجلس .

٢ - وكيل الجامعة .

٣ - وكيل وزارة المعارف .

٤ - أمين عام الجامعة

٥ - عمداء الكليات والمعاهد المستقلة التابعة للجامعة .

٦ - عضو من هيئة التدريس من كل كلية أو معهد يعين بقرار من المجلس الاعلى لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة .

مادة ٢٨ - يجتمع مجلس الجامعة بناء على دعوة رئيسه مرة على الاقل كل شهر وللرئيس أن يدعو المجلس للاجتماع كلما اقتضت الضرورة ذلك ، وعليه أن يدعوه كلما قدم اليه ثلث الاعضاء طلباً مكتوباً بذلك أو بناء على طلب الرئيس الاعلى الذي يكون له أن يطلب ادراج أية مسألة يراها في جدول الاعمال وله رئاسة المجلس اذا حضره .

مادة ٢٩ - بدون تجاوز لصلاحيات المجلس الاعلى أو مخالفة لقراراته يتولى مجلس الجامعة تصريف الشئون العلمية والادارية والمالية وتنفيذ السياسة العامة للجامعة وله على الاخص :

١ - اقتراح انشاء كليات جديدة واقتراح انشاء أقسام جديدة في الكليات والمعاهد .

٢ - تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والبت في ترقيةاتهم العلمية واعارتهم وندبهم وانهاء خدماتهم في حدود هذا النظام واللوائح .

٣ - نشر البحوث والدراسات التي يرى المجلس نشرها .

٤ - منسح الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات خريجي الجامعة .

٥ - منح الدكتوراه الفخرية بناء على اقتراح مجلس الكلية المختص .

٦ - وضع قواعد لتعيين مدة الدراسة ومدة العطلة .

٧ - اقتراح تحديد الرسوم الجامعية أن وجدت وشروط الاعفاء منها .

٨ - اقتراح المكافآت والاعانات للطلاب على اختلاف أنواعها .

٩ - اقتراح مشروع ميزانية الجامعة .

١٠ - اقتراح الموافقة على مشروع الحساب الختامي للجامعة .

١١ - قبول التبرعات والاعانات والمنح والوصايا وغيرها على أن لا تتعارض مع الغرض الاساسي الذي انشئت من اجله الجامعة .

١٢ - النظر في الموضوعات التي يحيلها اليه المدير أو الرئيس الاعلى أو التي .

١٣ - اقتراح اللوائح التنفيذية لهذا النظام لعرضها على المجلس الاعلى للجامعة .

وللمجلس تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من المختصين لدراسة ما يكلفهم به .

مادة ٣٠ - لا تكون اجتماعات المجلس نظامية إلا إذا حضرها ثلثا أعضائه على الأقل .

مادة ٣١ - تصدر قرارات مجلس الجامعة بالاغلبية المطلقة ولا تعتبر نافذة إلا بعد التصديق عليها من الرئيس الاعلى للجامعة فإذا لم يوافق الرئيس الاعلى للجامعة على قرار من قرارات مجلس الجامعة يحال القرار الى المجلس الاعلى للجامعة في مهلة اقصاها (١٥) يوما في جلسة عادية أو استثنائية للبت فيه في جلسة خاصة مستعجلة .
وللمجلس الاعلى تصدير القرار أو تعديله وقراره في ذلك قطعي ونهائي .

مادة ٣٢ - تقرر مكافأة لرئيس مجلس الجامعة وأعضائه مقابل حضور جلسات المجلس تحددها اللائحة التنفيذية في حدود المكافأة المشار اليها في المادة (١٩) من هذا النظام .

المجلس العلمي

مادة ٣٣ - يتألف في الجامعة مجلس علمي يتولى شئون البحوث والدراسات العلمية ويتم تحديد أعضائه واختصاصاته وصلاحياته وفق لائحة تصدر من المجلس الاعلى .

عمداء الكليات والمعاهد ووكلائها

مادة ٣٤ - يعين عميد الكلية أو مدير المعهد

لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة بقرار من المجلس الاعلى بناء على ترشيح مجلس الكلية وموافقة مدير الجامعة .

مادة ٣٥ - يتولى العميد أو مدير المعهد ادارة شئون الكلية أو المعهد العلمية والادارية والمالية في حدود هذا النظام ويقدم الى مدير الجامعة في نهاية كل سنة جامعية تقريراً عن شئون التعليم وسائر وجوه النشاط في الكلية أو المعهد .

مادة ٣٦ - يكون لكل كلية أو معهد وكيل من أعضاء هيئة التدريس يعينه مدير الجامعة لمدة سنتين بناء على ترشيح العميد أو المدير ويعاون العميد أو المدير في أعماله وينوب عنه أثناء غيابه ويتولى سكرتارية مجلس الكلية أو المعهد .

مجالس الكليات والمعاهد

مادة ٣٧ - يؤلف مجلس الكلية من :

عميد الكلية وله رئاسة المجلس .

وكيل الكلية

رؤساء الاقسام بالكلية

وللمجلس الجامعة بناء على اقتراح العميد أن يضم الى مجلس الكلية من يراه من أعضاء هيئة التدريس ويحدد مدة عضويتهم .

ويجوز ان يشترك رؤساء الاقسام التي تقوم بأعباء التدريس بكلية غير الكلية التابعين لها أو . من ينيبونه في مجلس الكلية عند النظر في المسائل الداخلة في اختصاص اقسامهم .

ويؤلف مجلس المعهد من مدير المعهد ووكيله ورؤساء الاقسام ، وللمجلس الجامعة بناء على اقتراح مدير المعهد ان يضم الى مجلس المعهد من يراه من هيئة التدريس ويحدد مدة عضويتهم وتكون رئاسة المجلس لمدير المعهد وعند غيابه للوكيل .

مادة ٣٨ - بدون تجاوز لصلاحيات مجلس الجامعة أو مخالفة لقراراته يختص مجلس الكلية أو المعهد بالنظر في كل الامور التي تتعلق بالكلية أو المعهد وله على الاخص ما يلي :

(أ) وضع القواعد المتصلة بمواظبة الطلاب .

ونظام الدروس والمحاضرات وقبول الطلاب في الكلية .

(ب) اقرار مناهج الدراسة وخططها في الكلية .

(ج) تشجيع البحوث العلمية وتنسيقها بين اقسام الكلية ونشرها .

(د) وضع قواعد الامتحان وتحديد مواعيدها .

(هـ) تحديد البعثات اللازمة للكلية .

(و) اصدار القرارات في كل ما من شأنه النهوض بالتعليم والبحث والتأليف في الكلية او المعهد في حدود انظمة الجامعة ولوائحها .

مادة ٣٩ - يجتمع مجلس الكلية بناء على دعوة رئيسه مرة كل شهر على الاقل وكلما دعت الحاجة ولا تكون الجلسة نظامية الا بحضور نصف اعضائه وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لأصوات أعضائه الحاضرين ومدير الجامعة حق الاعتراض عليها خلال (١٥) يوما من تاريخ عرضها عليه فاذا أصر مجلس الكلية على القرار المعارض عليه يحال القرار الى مجلس الجامعة للبت فيه في أول جلسة عادية او استثنائية وللمجلس الجامعة تصديق القرار أو تعديله أو إلغاءه .

اقسام الكليات

مادة ٤٠ - يكون لكل قسم من اقسام الكليات صلاحيات مناسبة في الشئون العلمية والمالية والادارية في حدود هذا النظام ولوائحها . ويكون لكل قسم مجلس يتكون من أعضاء هيئة التدريس فيه .

مادة ٤١ - يعين رئيس القسم بقرار من مجلس الكلية بناء على ترشيح مجلس القسم لمدة سنتين قابلة للتجديد ويكون القرار نافذا بعد مصادقة مدير الجامعة عليه .

مادة ٤٢ - يختص القسم بجميع الاعمال التعليمية والادارية فيه ، ويقترح مجلس القسم خطط الدراسة والمقررات الدراسية ويوزع الدروس والمحاضرات والتمارين والاعمال التدريبية على أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين

والمعيدين كما يختص بتنظيم وتنسيق البحوث العلمية وأعمال هيئة التدريس التابعين للقسم .

اعضاء هيئة التدريس

مادة ٤٣ - أعضاء هيئة التدريس بالجامعة هم :

(أ) الاساتذة .

(ب) الاساتذة المشاركون .

(ج) الاساتذة المساعدون

(د) المخاضرون

مادة ٤٤ - يجوز أن يعين في الكليات والمعاهد بناء على اقتراح الاقسام المختصة مدرسون مساعدون ومعيدون مهمتهم القيام بالدراسات والبحوث العلمية وغير ذلك من الاعمال بأشراف أعضاء هيئة التدريس ، كما يجوز ان يعين فيها مدرسو لغات وموظفون فنيون وتبين اللوائح كافة القواعد المنظمة لتعيينهم وترقيتهم وندبتهم وعملهم .

مادة ٤٥ - يجوز عند الاقتضاء تعيين غير السعوديين في هيئة التدريس ، كما يجوز أن يعين منهم مدرسون مساعدون ومعيدون ومدرسو لغات وموظفون فنيون ويكون تعيين غير السعوديين بالشروط التي يضعها المجلس الاعلى للجامعة .

مادة ٤٦ - يجوز أن يعهد بالتدريس في الكليات الى محاضرين غير متفرغين ويحدد المجلس الاعلى شروط تعيينهم ومكافآتهم .

مادة ٤٧ - يجوز عند الاقتضاء الاستعانة بأساتذة واساتذة مساعدين ومدرسين من غير السعوديين بصفة زائرين لمدة معينة وتحدد حالتهم في عقود عملهم .

مادة ٤٨ - يعود أعضاء هيئة التدريس الذين يعهد اليهم بوظائف ادارية الى اقسامهم في حالة انتهاء مدة تعيينهم .

مادة ٤٩ - يلغى هذا النظام جميع ما يتعارض معه من أنظمة وأوامر وتعليمات سابقة .

الرقم م/٧٠

التاريخ ١٣٩٥/٨/٧ هـ (١)

بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى

نحن خالد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (٢١) وتاريخ ١٣٨١/٤/١٦ هـ ، الصادر بالمصادقة على نظام المجلس الاستشاري الأعلى للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

وبعد الاطلاع على نظام الجامعة الإسلامية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٨) وتاريخ ١٣٨٦/٥/١٨ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٩٢١) وتاريخ ١٣٩٥/٧/٢٨ هـ .

رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على نظام الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بالصيغة المرافقة لهذا .

ثانياً : على نائب رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا .

لقد قرر مجلس الوزراء الموقر بقراره رقم ٩٢١ في ١٣٩٥/٧/٢٨ هـ ما يلي :

ان مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على مشروع نظام الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة المرفوع من سماحة رئيس الجامعة الإسلامية بخطابه رقم ٢٣٦٨/٩٥/١ في ١٣٩٥/٢/٧ هـ .

يقرر :

أولاً : الموافقة على مشروع نظام الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بالصيغة المرافقة لهذا .

ثانياً : نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صورته مرافقة لهذا .

ولما ذكر حرر ...

نظام الجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة

مادة ١ - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ويشار إليها في هذا النظام باسم (الجامعة) مؤسسة إسلامية عالمية ، من حيث الغاية ، وعربية سعودية من حيث التبعية ، ذات شخصية اعتبارية مستقلة ولها ذمة مالية ، تعطى حق التمليك والتصرف ، وتتمتع باستقلال مالي وإداري .

مادة ٢ : أهداف الجامعة :

(أ) تبليغ رسالة الإسلام الخالدة إلى العالم عن طريق الدعوة ، والتعليم الجامعي ، والدراسات العليا .

(ب) غرس الروح الإسلامية وتنميتها وتعميق التدين العلمي ، في حياة الفرد والمجتمع المبني على إخلاص العبادة لله وحده ، وتجريد المتابعة لرسوله صلى الله عليه وسلم .

(ج) إعداد البحوث العلمية وترجمتها ، ونشرها وتشجيعها في مجالات العلوم الإسلامية والعربية خاصة ، وسائر العلوم وفروع المعرفة الإنسانية التي يحتاج إليها المجتمع الإسلامي عامة .

(د) تثقيف من يلتحق بها من طلاب العلم من المسلمين من شتى الأنحاء وتكوين علماء متخصصين في العلوم الإسلامية والعربية ، وفقهاء في الدين متزودين من العلوم والمعارف بما يؤهلهم للدعوة إلى الإسلام ، وحل ما يعرض للمسلمين من مشكلات في شؤون دينهم ودنياهم على هدى الكتاب والسنة وعمل السلف الصالح .

(هـ) تجميع التراث الإسلامي ، والعناية بحفظه وتحقيقه ونشره .

(و) إقامة الروابط العلمية والثقافية بالجامعات والهيئات والمؤسسات العلمية في العالم وتوثيقها ، لخدمة الإسلام ، وتحقيق أهدافه .

مادة ٣ - مقر الجامعة (المدينة المنورة) ويجوز بقرار من المجلس الأعلى للجامعة أن يكون مقر بعض الكليات والمعاهد التابعة للجامعة في غير المدينة المنورة داخل المملكة . وبقرار من مجلس الوزراء يوافق عليه جلالة الملك اذا كان المقر خارج المملكة بناء على اقتراح المجلس الأعلى للجامعة .

مادة ٤ - تتكون الجامعة من :

- قسم الدراسات العليا .
- كلية القرآن الكريم والدراسات الاسلامية .
- كلية الشريعة .
- كلية الدعوة وأصول الدين .
- كلية اللغة العربية والآداب .

وغير ذلك من الكليات والمعاهد ، التي تنشأ بناء على اقتراح المجلس الأعلى وموافقة رئيس مجلس الوزراء ، ويجوز للمجلس الأعلى تغيير اسماء الكليات والمعاهد القائمة أو تعديلها كما يجوز أن تضم الى الجامعة كليات أو معاهد قائمة بقرار من مجلس الوزراء . بناء على اقتراح المجلس الأعلى .

مادة ٥ - يكون لكل كلية أو معهد صلاحيات محددة في الشؤون العلمية والمالية والادارية في حدود هذا النظام واللوائح .

مادة ٦ - تتكون كل كلية من عدد من الأقسام يتولى كل منها تدريس المواد التي تدخل في اختصاصه ، ولا يجوز أن تتكرر الأقسام المتماثلة الا بقرار من المجلس الأعلى بناء على اقتراح مجلس الجامعة ، ويتكون قسم الدراسات العليا من الشعب التي يقترحها مجلس الجامعة ويوافق عليها المجلس الأعلى .

مادة ٧ - يتبع الجامعة معهد ثانوى لاعداد الطلاب من خارج المملكة وداخلها للالتحاق بكليات الجامعة أو معاهدها ، ويتبعها معهد متوسط ، ودار الحديث بمكة المكرمة ودار الحديث بالمدينة المنورة ، لاعداد الطلاب للمرحلة الثانوية كما تتبعها شعبة لتعليم اللغة العربية لغير العرب .

وتبين اللائحة التنفيذية نظام الدراسة بالمعاهد والدور ، والمدارس التي تتبع الجامعة والاشراف عليها وادارتها .

مادة ٨ - اللغة العربية هي لغة التعليم ، ويجوز عند الضرورة تدريس بعض المواد بلغة أخرى بقرار من مجلس الجامعة ، بناء على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد .

السلطات في الجامعة

مادة ٩ - جلالة الملك هو الرئيس الفخري للجامعة .

مادة ١٠ - يتم اختيار الرئيس الأعلى للجامعة بأمر ملكي .

مادة ١١ - يتولى السلطات الجامعية :

- (أ) المجلس الأعلى .
- (ب) مجلس الجامعة .
- (ج) رئيس الجامعة .

مادة ١٢ - يتولى ادارة كل كلية أو معهد .

- (أ) عميد الكلية أو مدير المعهد .
- (ب) مجلس الكلية أو المعهد .

المجلس الأعلى

مادة ١٣ - يؤلف المجلس الأعلى على النحو التالي :

(أ) الرئيس الأعلى للجامعة وله رئاسة المجلس .

(ب) رئيس الجامعة .

(ج) نائب رئيس الجامعة .

(د) وكيل وزارة المعارف .

(هـ) رئيس ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد .

(و) الأمين العام لرابطة العالم الاسلامي .

(ز) الأمين العام للجامعة .

(ح) رئيس قسم الدراسات العليا .

(ط) عميد واحد يختاره مجلس الجامعة لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد .

(ي) ثلاثة عشر عضوا من كبار العلماء وقادة الفكر الاسلامي ومديري الجامعات وأساتذتها أو ممن سبق لهم شغل هذه المناصب ويراعى في اختيارهم ، تنوع الاختصاص ، على أن يكون من بينهم عشرة أعضاء من خارج المملكة ، يمثلون مختلف المناطق الاسلامية ويصدر أمر ملكي

بتعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، بناء على اقتراح رئيس الجامعة .

مادة ١٤ - المجلس الأعلى هو السلطة المهيمنة على كافة الشئون العلمية ، وشئون الدعوة والشئون المالية والادارية للجامعة ، ووضع السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه من القرارات لتحقيق الأغراض التي قامت الجامعة من أجلها وفقا لأحكام هذا النظام وله على الأخص :

(أ) اقرار اللوائح التنفيذية التي يضعها مجلس الجامعة .

(ب) اقتراح انشاء كليات أو معاهد جديدة .
(ج) الموافقة على انشاء أقسام في الكليات والمعاهد ، وعلى انشاء شعب في قسم الدراسات العليا ، بناء على اقتراح مجلس الجامعة .

(د) اقتراح ميزانية الجامعة ، تمهيدا لاصدارها بمرسوم ملكي .

(هـ) وضع النظام الخاص بمرتبات ومكافآت أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم ومكافآت وإعانات الطلبة وغيرهم في الجامعة بالاتفاق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني وديوان الموظفين العام .

(و) اقتراح قواعد وشروط منح الإعانات للجمعيات ، والمؤسسات والمنظمات التي تتعاون مع الجامعة في أداء رسالتها تمهيدا لأقرارها من مجلس الوزراء .

(ز) الموافقة على الحساب الختامي للجامعة .
(ح) اقتراح تعديل نظام الجامعة لاستصدار مرسوم ملكي به .

وللمجلس تكوين لجان دائمة أو مؤقتة ، من بين أعضائه أو من المختصين للقيام بما يكلفها إياه .

مادة ١٥ - يجتمع المجلس الأعلى بدعوة من رئيسه لدورتين في السنة وللرئيس دعوته الى دورة استثنائية كلما اقتضت الضرورة ذلك ، ولا يعتبر انعقاد المجلس نظاميا الا اذا حضره ثلثا أعضائه وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين ، وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ١٦ - تقرر مكافأة لرئيس المجلس الأعلى وأعضائه ، مقابل حضورهم جلسات المجلس تحدد بقرار من مجلس الوزراء . تستنزل منها الجلسات التي تخلف فيها العضو عن حضور جلسة عادية أو استثنائية دعى اليها حسب الأصول .

رئيس الجامعة

مادة ١٧ - يعين رئيس الجامعة ، ويعفى من منصبه بأمر ملكي .

مادة ١٨ - يتولى رئيس الجامعة الاشراف على شئون الجامعة العلمية ، والادارية والمالية وفقا لأحكام هذا النظام ، واللوائح التنفيذية التي يصدرها المجلس الأعلى ، ويمثلها أمام الهيئات الأخرى ، وله أن يفوض نائبه ، في بعض اختصاصاته ، ويكون رئيس الجامعة مسئولا أمام رئيسها الأعلى عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الجامعة .

مادة ١٩ - يقدم رئيس الجامعة الى المجلس الأعلى تقريرا عن شئون الجامعة ونواحي نشاطها عن كل سنة دراسية في موعد لا يتجاوز الشهر السادس من السنة الدراسية التالية ويناقش التقرير في أول اجتماع للمجلس الأعلى ، ويرفع التقرير بعد اقراره من المجلس الأعلى الى الرئيس الأعلى للجامعة .

نائب رئيس الجامعة

مادة ٢٠ - يعين نائب لرئيس الجامعة بقرار من مجلس الوزراء ، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناء على ترشيح الرئيس الأعلى للجامعة ويعفى من منصبه بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس الأعلى للجامعة .

مادة ٢١ - يعاون نائب رئيس الجامعة رئيس الجامعة في ادارة شئونها ويقوم مقامه عند غيابه .

الأمين العام

مادة ٢٢ - يعين أمين عام للجامعة من بين أعضاء هيئة التدريس بناء على اقتراح الرئيس الأعلى للجامعة ويصدر التعيين بقرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد كما

يعفى من منصبه بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس الأعلى للجامعة .

مادة ٢٣ - يتولى الأمين العام للجامعة الأعمال الفنية والإدارية والمالية بالجامعة وذلك تحت إشراف رئيس الجامعة ونائبه ويكون مسئولاً عن تنفيذ النظام واللوائح في حدود اختصاصه ويتولى أمانة المجلس الأعلى وأمانة مجلس الجامعة .

مجلس الجامعة

مادة ٢٤ - يؤلف مجلس الجامعة من :

- (أ) رئيس الجامعة وله رئاسة المجلس .
- (ب) نائب الرئيس .
- (ج) وكيل وزارة المعارف .
- (د) الأمين العام .
- (هـ) رئيس قسم الدراسات العليا .
- (و) رئيس مجلس شئون الدعوة .
- (ز) رئيس المجلس العلمي .
- (ح) عمداء ومديرو المعاهد .

(ط) عضو هيئة التدريس من كل كلية أو معهد يعين بقرار من المجلس الأعلى لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة .

مادة ٢٥ - يجتمع مجلس الجامعة بدعوة من رئيسه كل شهر وللرئيس دعوته كلما اقتضت الحاجة ذلك وعليه أن يدعوه كلما قدم إليه ثلث الأعضاء طلباً مكتوباً بذلك أو بناءً على طلب الرئيس الأعلى الذي يكون له أن يطلب إدراج أية مسألة يراها في جدول الأعمال وله رئاسة المجلس إذا حضره .

مادة ٢٦ - يتولى مجلس الجامعة تصريف الشئون العلمية والإدارية والمالية وتنفيذ السياسة العامة للجامعة دون تجاوز لصلاحيات المجلس الأعلى أو مخالفة لقراراته ، وله على الأخص :

- (أ) اقتراح إنشاء كليات ومعاهد جديدة وأقسام في الكليات والمعاهد وشعب في قسم الدراسات العليا واقتراح إلغاء شعب قائمة أو إدماجها في شعب أخرى .
- (ب) اقتراح اللوائح التنفيذية للجامعة .
- (ج) دراسة مشروع الميزانية تمهيداً لعرضه على المجلس الأعلى .

(د) اقتراح النظام الخاص برواتب أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم ومكافآتهم وبدلاتهم ومكافآت الطلبة وغيرهم وإعاناتهم .

(هـ) تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والبت في ترقيةاتهم وإعازتهم وندبهم وإنهاء خدمتهم في حدود هذا النظام ولوائحه .

(و) منح الدرجات العلمية ، والشهادات .

(ز) نشر البحوث والدراسات التي يقرر المجلس نشرها .

(ح) اقرار خطط الدراسة ومناهجها .

(ط) وضع قواعد لتحديد مدة الدراسة ومدة العطلة ومواعيد الامتحانات .

(ي) تنظيم شئون رعاية الطلاب .

(ك) اقتراح قواعد وشروط لمنح الإعانات للجمعيات والمؤسسات والمنظمات التي تتعاون مع الجامعة في أداء رسالتها .

(ل) اقتراح الموافقة على مشروع الحساب الختامي .

(م) النظر في الموضوعات التي يحيلها عليه المجلس الأعلى أو رئيس الجامعة .

وللمجلس تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من أعضائه أو من المختصين للقيام بما يكلفها إياه .

مادة ٢٧ - ينعقد مجلس الجامعة بحضور أغلبية أعضائه .

وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ٢٨ - تقرر مكافأة لرئيس مجلس الجامعة وأعضائه مقابل حضور جلسات المجلس ، تحددها اللائحة التنفيذية على ألا يؤخذ بالاعتبار الجلسات التي يتخلف عنها العضو .

مجلس شئون الدعوة

مادة ٢٩ - ينشأ في الجامعة مجلس لشئون الدعوة الإسلامية يتولى الإشراف على شئون الدعوة بالجامعة وتحدد اللائحة التنفيذية أعضائه واختصاصاته وصلاحياته .

المجلس العلمي

مادة ٣٠ - ينشأ في الجامعة مجلس علمي يتولى شئون البحوث والدراسات العلمية وتحدد اللائحة التنفيذية أعضائه واختصاصاته وصلاحياته .

قسم الدراسات العليا

مادة ٣١ - تحدد اللائحة التنفيذية تنظيم قسم الدراسات العليا واختصاصاته .

عمداء الكليات ومديرو المعاهد ووكلاؤها

مادة ٣٢ - يعين عميد الكلية أو مدير المعهد من أعضاء هيئة التدريس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بقرار من المجلس الأعلى بناء على ترشيح مجلس الكلية وموافقة رئيس الجامعة

مادة ٣٣ - يتولى العميد أو مدير المعهد إدارة شئون الكلية أو المعهد العلمية والادارية والمالية في حدود هذا النظام ولوائحه ، ويقدم الى رئيس الجامعة في نهاية كل سنة جامعية تقريراً عن شئون التعليم ، وسائر وجوه النشاط في الكلية أو المعهد .

مادة ٣٤ - يجوز تعيين عمداء من أعضاء هيئة التدريس للإشراف على جوانب النشاط الذي تقوم به الجامعة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

مادة ٣٥ - يكون لكل كلية أو معهد وكيل من أعضاء هيئة التدريس يعينه رئيس الجامعة لمدة سنتين بناء على ترشيح العميد أو مدير المعهد قابلة للتجديد مرة واحدة ، وهو يعاون العميد في أعماله وينوب عنه أثناء غيابه ويتولى الوكيل في الكلية أو المعهد أمانة مجلسهما .

مجالس الكليات والمعاهد

مادة ٣٦ - يؤلف مجلس الكلية أو المعهد من :

(أ) عميد الكلية أو مدير المعهد ، وله رئاسة المجلس .

(ب) وكيل الكلية أو المعهد .

(ج) رؤساء الاقسام بالكلية أو المعهد .

ولمجلس الجامعة ، بناء على اقتراح العميد أو

المدير أن يضم الى مجلس الكلية أو المعهد ثلاثة أعضاء على الأكثر من هيئة التدريس بالكلية أو المعهد ويحدد مدة عضويتهم ، ويجوز أن يشترك رؤساء الاقسام من كلية أو معهد بالجامعة أو من ينيبونه في مجلس كلية أخرى ، أو معهد آخر عند النظر في المسائل الداخلة في اختصاصات أقسامهم .

مادة ٣٧ - يختص مجلس الكلية أو المعهد بالنظر في كل الامور التي تتعلق بالكلية أو المعهد دون تجاوز لصلاحيات مجلس الجامعة أو مخالفة لقراراته وله على الأخص :

(أ) وضع القواعد المتصلة بمواظبة الطلاب ونظام الدروس والمحاضرات وبقبول الطلاب في الكلية أو المعهد .

(ب) اقتراح خطط الدراسة ومناهجها مع مراعاة التنسيق بين الاقسام .

(ج) تشجيع البحوث العلمية وتنسيقها بين أقسام الكلية أو المعهد والعمل على نشرها .

(د) وضع التنظيمات الخاصة باجراء الامتحانات واقتراح مواعيدها .

(هـ) اقتراح البعثات اللازمة للكلية أو المعهد

(و) اصدار القرارات في كل ما من شأنه النهوض بالتعليم والبحوث والدراسات والتأليف في الكلية أو المعهد في حدود أنظمة الجامعة ولوائحها .

مادة ٣٨ - يجتمع مجلس الكلية أو المعهد بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الأقل وينعقد المجلس بحضور ثلثي أعضائه وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لأصوات الاعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس . وتعرض قرارات المجلس على رئيس الجامعة ، وله حق الاعتراض عليها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ عرضها مكتملة عليه ، فإذا أصر مجلس الكلية أو المعهد على القرار المعارض عليه يحال القرار على مجلس الجامعة للبت فيه، في أول جلسة عادية أو استثنائية ولمجلس الجامعة تصديق القرار أو تعديله أو الغاؤه .

اقسام الكليات والمعاهد

مادة ٣٩ - يكون لكل قسم من اقسام الكليات أو المعاهد صلاحيات مناسبة في الشؤون العلمية والمالية والادارية في حدود هذا النظام ولوائحه ويكون لكل قسم مجلس يتكون من أعضاء هيئة التدريس فيه .

مادة ٤٠ - يعين رئيس القسم بقرار من مجلس الكلية بناءً على ترشيح مجلس القسم لمدة سنتين قابلة للتجديد ويكون القرار نافذاً بعد تصديق رئيس الجامعة عليه .

مادة ٤١ - يختص مجلس القسم بالاشراف على جميع الأعمال التعليمية والادارية بالقسم واقتراح خطة الدراسة ومناهجها ومتابعة تنفيذها بعد اقرارها وتوزيع الدروس والمحاضرات والتمارين والأعمال التدريبية على أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين ، كما يقوم بتنظيم البحوث والدراسات العلمية بالقسم وتنسيقها وتشجيعها وتنظيم أعمال هيئة التدريس بالقسم وتنسيقها .

اعضاء هيئة التدريس

مادة ٤٢ - أعضاء هيئة التدريس بالجامعة هم :

- (أ) الأساتذة .
- (ب) الاساتذة المشاركون .
- (ج) الاساتذة المساعدون .
- (د) المدرسون .

مادة ٤٣ - يجوز أن يعين في الكليات والمعاهد مدرسون مساعدون ومعيدون مهمتهم القيام بالدراسات والبحوث العلمية وبما يعهد به اليهم من التمرينات والدروس العلمية وغير ذلك من الأعمال باشراف أعضاء هيئة التدريس . كما يجوز أن يعين فيها مدرسو لفات وموظفون فنيون . وتبين اللائحة التنفيذية القواعد المنظمة لتعيينهم وترقيتهم وعلاواتهم وندبهم وأعمالهم وغير ذلك من شئونهم الوظيفية .

مادة ٤٤ - يجوز تعيين غير السعوديين في هيئة التدريس ، كما يجوز أن يعين منهم مستشارون

وخبراء ومدرسون مساعدون ومعيدون ومدرسو لغات وموظفون فنيون بالشروط التي يقترحها مجلس الجامعة ويقرها المجلس الأعلى .

مادة ٤٥ - تجوز الاستعانة بعلماء وبأعضاء هيئة تدريس بصفة ، زائرين ، ومحاضرين غير متفرغين بالشروط التي يقترحها مجلس الجامعة ويقرها المجلس الأعلى .

مادة ٤٦ - يعود أعضاء هيئة التدريس الذين تعهد اليهم وظائف ادارية الى العمل في أقسامهم عند انتهاء مدة تعيينهم .

مادة ٤٧ - لا يجوز أن يعمل في الجامعة وفروعها وتوابعها موظفون غير مسلمين .

النظام المالي للجامعة

مادة ٤٨ - للجامعة ميزانية مستقلة يحدد وارداتها ونفقاتها وتخضع في مراقبة تنفيذها لديوان المراقبة العامة .

والسنة المالية للجامعة هي السنة المالية للدولة .

مادة ٤٩ - يضع المجلس الأعلى قواعد المراقبة المالية المسبقة طبقاً للوائح المالية للجامعة .

مادة ٥٠ - مع عدم الاخلال بمراقبة ديوان المراقبة العامة يعين المجلس الأعلى مراقباً أو أكثر للحسابات من الأشخاص الطبيعيين ممن تتوافر فيهم الشروط القانونية وتكون لهم حقوق المراقب في شركات المساهمة وعليهم واجباته .

مادة ٥١ - تتكون واردات الجامعة من :

- (أ) الاعانة التي تخصص لها في ميزانية الدولة .
- (ب) التبرعات والاعانات والمنح والوصايا والأوقاف .
- (ج) ربح أملاكها وما ينتج من التصرف فيها .

مادة ٥٢ - لمجلس الجامعة قبول التبرعات والاعانات والمنح والهبات والوصايا والاقواف ولو كانت مقترنة بشروط أو مخصصة لأغراض معينة لا تتعارض مع أهداف الجامعة .

مادة ٥٣ - يلغى هذا النظام الأمر الملكي رقم

(٢١) وتاريخ ١٦/٤/١٣٨١ هـ . الصادر بالمصادقة على نظام المجلس الاستشاري الأعلى للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وكذلك نظام الجامعة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٨ في ١٨/٥/١٣٨٦ هـ . كما يلغى جميع ما يتعارض معه من أنظمة وأوامر وتعليمات سابقة .

مرسوم ملكي بالموافقة على نظام جامعة أم القرى (١)

الرقم م / ٣٩

التاريخ ٢٨ / ٩ / ١٤٠١ هـ

بعمول الله تعالى

نحن خالد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٨ وتاريخ ٢٢٠ - ١٠ - ١٣٧٧ هـ .

وبعد الاطلاع على نظام جامعة الملك عبد العزيز الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٥ وتاريخ ٢٢ - ١ - ١٣٩٢ هـ .
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠)
وتاريخ ١٩ - ٩ - ١٤٠١ هـ

رسمنا بما هو آت :

اولا - الموافقة على نظام جامعة أم القرى بالصيغة المرافقة لهذا .

ثانيا - على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا .

النظام الاساسي لجامعة أم القرى بمكة المكرمة

مشروع نظام جامعة أم القرى

احكام عامة

المادة ١ - جامعة أم القرى مؤسسة علمية وثقافية تهدف

الى ما يلي :

(أ) توفير اسباب التعليم الجامعي والدراسات العليا لاعداد مواطنين اكفاء مؤهلين لاداء واجبه للنهوض بأمتهم في ضوء مبادئ الاسلام وعلى وجه الخصوص فيما يلي :

١ - علوم الفقه والعقيدة الاسلامية وما يتصل بها .

٢ - العلوم الطبيعية والتطبيقية .

٣ - العلوم الانسانية والاجتماعية واللغات .

(ب) القيام بدور ايجابي في ميدان البحث العلمي عن طريق اجراء البحوث وتشجيعها وانشاء مراكز للبحث للعمل على ايجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية .

(ج) اعداد علماء ومدرسين متخصصين .

(د) المساهمة في تلبية حاجات البلاد الاسلامية الى

تخصص طائفة من ابنائها في العلوم بمختلف فروعها .

المادة ٢ - للجامعة شخصية معنوية ذات ذمة مالية

تعطيها حق التملك والتصرف، وتتمتع الجامعة باستقلال مالي وإداري بإشراف وزير التعليم العالي بصفته الرئيس الاعلى لها .

المادة ٣ - مقر الجامعة الرئيسي مدينة مكة المكرمة ويجوز بقرار من المجلس الاعلى للجامعة ان يكون مقر بعض الكليات والمعاهد التابعة لها خارج مدينة مكة المكرمة .

المادة ٤ - تتكون الجامعة من الكليات التالية :

١ - كلية الشريعة والدراسات الاسلامية و يتبعها قسم الدراسات العليا بمكة المكرمة .

٢ - كلية التربية بمكة المكرمة .

٣ - معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها .

ويجوز ان ينشأ غير ذلك من الكليات او المعاهد بناء على اقتراح المجلس الاعلى للجامعة وموافقة رئيس مجلس الوزراء .

ويجوز للمجلس الاعلى تغيير او تعديل مسميات الكليات القائمة كما يجوز ان تضاف الى الجامعة كليات او معاهد قائمة بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التعليم العالي واقتراح المجلس الاعلى .

المادة ٥ - يجوز انشاء عمادات مستقلة للإشراف على جوانب محددة من نشاطات الجامعة بقرار من المجلس الاعلى بناء على اقتراح مجلس الجامعة .

المادة ٦ - يكون لكل كلية او معهد او عمادة او مركز صلاحيات مناسبة في الشؤون العلمية والمالية والادارية في حدود هذا النظام ووفقا لما يصدره مجلس الجامعة من لوائح .

المادة ٧ - تتكون كل كلية من عدد من الاقسام يتولى كل منها تدريس المواد التي تدخل في اختصاصه ولا يجوز ان تتكرر الاقسام المتماثلة الا بقرار من المجلس الاعلى بناء على اقتراح مجلس الجامعة .

المادة ٨ - اللغة العربية هي لغة التعليم ، ويجوز تدريس بعض المواد بلغة اخرى بمقتضى قرار من مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية .

النظام المالي للجامعة

المادة ٩ - للجامعة ميزانية مستقلة خاصة بها تحدد إيراداتها ونفقاتها وتخضع في مراقبة تنفيذها لديوان المراقبة العامة ، والسنة المالية للجامعة هي السنة المالية للدولة .

المادة ١٠ - يضع المجلس الاعلى للجامعة قواعد المراقبة المالية المسبقة طبقا للوائح المالية .

المادة ١١ - مع عدم الاخلال بمراقبة ديوان المراقبة العامة يعين المجلس الاعلى مراقبا او اكثر للحسابات من الاشخاص الطبيعيين ممن تتوفر فيهم الشروط القانونية وتكون لمراقب الحسابات الحقوق المقررة لمراقبي الحسابات في الشركات المساهمة وعليه واجباتهم .

المادة ١٢ - تتكون إيرادات الجامعة من :

(أ) الاعانة التي تخصص لها في ميزانية الدولة .

(ب) التبرعات والاعانات والمنح والوصايا .

(ج) ريع املاكها وما ينتج عن التصرف فيها .

(د) العوائد والايرادات الناتجة عن مشاركة الجامعة في البحوث .

(هـ) الرسوم الجامعية ان وجدت .

المادة ١٣ - يجوز لمجلس الجامعة قبول التبرعات الخاصة بالجامعة سواء عن طريق الهبة او الوقف او الوصايا او الاعانات كما يجوز له قبول التبرعات المقترنة بشروط او المخصصة لاغراض معينة اذا كانت الشروط او الاغراض تتفق ورسالة الجامعة .

السلطات في الجامعة

المادة ١٤ - وزير التعليم العالي هو الرئيس الاعلى للجامعة والمسؤول عن الاشراف عليها .

المادة ١٥ - يتولى السلطات الجامعية :

(أ) المجلس الاعلى .

(ب) مدير الجامعة .

(ج) مجلس الجامعة .

المادة ١٦ - يتولى ادارة كل كلية او معهد :

(أ) العميد .

(ب) مجلس الكلية او المعهد .

المجلس الاعلى

المادة ١٧ - يشكل المجلس الاعلى على الوجه التالي :

(أ) الرئيس الاعلى للجامعة او من ينيبه من اعضاء المجلس رئيسا .

(ب) مدير الجامعة ووكلائها والامين العام .

(ج) عمداء .

(د) خمسة من مديري الجامعات او اساتذتها او من سبق

لهم شغل هذه المناصب او من رجال الفكر في البلاد و يصدر

امر ملكي بتعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحد

بناء على اقتراح الرئيس الاعلى .

المادة ١٨ - المجلس الاعلى هو السلطة المهيمنة على كافة الشؤون العلمية والمالية والادارية للجامعة وتصريف امورها ووضع السياسة العامة التي تدير عليها وله ان يتخذ مايراه لازما من القرارات لتحقيق الاغراض التي قامت من اجلها وفقا لاحكام هذا النظام وله على الاخص :

(أ) اقرار اللوائح التنفيذية التي يضعها مجلس الجامعة .

(ب) اقتراح انشاء كليات او معاهد جديدة .

(ج) الموافقة على انشاء اقسام جديدة في الكليات والمعاهد .

(د) اقتراح ميزانية الجامعة تمهيدا لاصدارها بمرسوم ملكي

(هـ) وضع النظام الخاص بمرتبات ومكافآت اعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم ومكافآت واعانات الطلبة وغيرهم في الجامعة بالاتفاق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني والديوان العام للخدمة المدنية .

(و) اقتراح رسوم جامعية واستصدار قرار من مجلس الوزراء بها .

(ز) اقتراح تعديل نظام الجامعة لاستصدار مرسوم ملكي به

(ح) الموافقة على الحساب الختامي .

وللمجلس تفويض بعض اختصاصاته لعدد من اعضاءه اثناء العطلة الصيفية على ان تعرض قراراتهم على المجلس في اول جلسة للنظر في اقرارها . وللمجلس تكوين لجان لدراسة ما يكلفهم به .

المادة ١٩ - يجتمع المجلس الاعلى بناء على دعوة رئيسه لدورتين في السنة وللرئيس دعوته الى دورة استثنائية كلما اقتضت الضرورة ذلك .

ولا يعتبر انعقاد المجلس نظاميا الا اذا حضره ثلثا اعضاءه وتصدر قراراته بالاغلبية المطلقة لاصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

المادة ٢٠ - تقرر مكافأة لرئيس المجلس الاعلى واعضائه مقابل حضورهم جلسات المجلس تحدد بقرار من مجلس الوزراء .

مدير الجامعة

المادة ٢١ - يعين مدير الجامعة بأمر ملكي بناء على ترشيح الرئيس الاعلى و يعفى من منصبه بأمر ملكي بناء على اقتراح الرئيس الاعلى .

المادة ٢٢ - يتولى مدير الجامعة إدارة شؤون الجامعة العلمية والمالية والإدارية ويمثلها أمام الهيئات الأخرى ، وله أن يفوض وكلاء الجامعة والأمين العام بعض اختصاصاته ويكون مدير الجامعة مسؤولاً أمام الرئيس الأعلى عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراضها .

المادة ٢٣ - يقدم مدير الجامعة للرئيس الأعلى تقريراً عن شؤون الجامعة ونواحي نشاطها عن كل سنة دراسية في موعد لا يتجاوز الشهر السادس من السنة الدراسية التالية ويناقش التقرير في أول دورة للمجلس الأعلى أو في دورة استثنائية ويرفع التقرير بعد إقراره من المجلس الأعلى عن طريق رئيسه إلى جلالة الملك .

وكيل الجامعة

المادة ٢٤ - يكون للجامعة وكيل أو أكثر ، ويعين وكيل الجامعة بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . ويعفى من منصبه بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس الأعلى .

المادة ٢٥ - يعاون الوكلاء مدير الجامعة في إدارة شؤونها ويقوم أقدمهم مقامه عند غيابه أو خلو منصبه .

الأمين العام للجامعة

المادة ٢٦ - يعين أمين عام للجامعة من بين أعضاء هيئة التدريس بناء على اقتراح الرئيس الأعلى ويصدر التعيين بقرار من رئيس مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

و يعفى من منصبه بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الرئيس الأعلى .

المادة ٢٧ - يتولى الأمين العام للجامعة تحت توجيه مدير الجامعة ووكلائها الإشراف على تنفيذ الأعمال الفنية والمالية والإدارية ، ويكون مسؤولاً عن تنفيذ النظم واللوائح في حدود اختصاصه ويتولى أمانة المجلس الأعلى وأمانة مجلس الجامعة .

مجلس الجامعة

المادة ٢٨ - يؤلف مجلس الجامعة على الوجه التالي :

١ - مدير الجامعة أو من ينوبه وله رئاسة المجلس .

٢ - وكلاء الجامعة .

٣ - وكيل وزارة التعليم العالي .

٤ - وكيل وزارة المعارف .

٥ - أمين عام الجامعة .

٦ - عمداء .

٧ - عضوا من هيئة التدريس من كل كلية أو معهد يعين بقرار من المجلس الأعلى لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة .

المادة ٢٩ - يجتمع مجلس الجامعة بناء على دعوة رئيسه مرة على الأقل كل شهر وللرئيس أن يدعو المجلس للاجتماع كلما اقتضت الضرورة ذلك وعليه أن يدعوهم كلما قدم إليه ثلث الأعضاء طلباً مكتوباً بذلك أو بناء على طلب الرئيس الأعلى الذي يكون له أن يطلب إدراج أية مسألة يراها في جدول الأعمال وله رئاسة المجلس إذا حضره .

المادة ٣٠ - بدون تجاوز لصلاحيات المجلس الأعلى أو مخالفة لقراراته يتولى مجلس الجامعة تصريف الشؤون العلمية والمالية والإدارية وتنفيذ السياسة العامة للجامعة وله على الاختصاص :

١ - اقتراح إنشاء كليات جديدة أو أقسام جديدة في الكليات والمعاهد .

٢ - تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والبت في ترقياتهم العلمية وإعازتهم ونسبهم وإنهاء خدماتهم في حدود هذا النظام ولوائحه .

٣ - نشر البحوث والدراسات التي يرى المجلس نشرها .

٤ - منح الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات للخريجي الجامعة .

٥ - منح الدكتوراه الفخرية بناء على اقتراح مجلس الكلية المختص .

٦ - وضع قواعد لتحديد مدة الدراسة ومدة العطلة .

٧ - اقتراح تحديد الرسوم الجامعية أن وجدت وشروط الإعفاء منها .

٨ - اقتراح المكافآت والإعانات للطلاب على اختلاف أنواعها

٩ - اقتراح مشروع ميزانية الجامعة .

١٠ - اقتراح الموافقة على مشروع الحساب الختامي للجامعة

١١ - قبول التبرعات والإعانات والمنح والوصايا وغيرها على أن لا تتعارض مع الغرض الأساسي الذي أنشئت من أجله الجامعة .

١٢ - النظر في الموضوعات التي يحيلها إليه المدير أو الرئيس الأعلى أو التي يقترح عضواً من أعضائه عرضها .

١٣ - اقتراح اللوائح التنفيذية لهذا النظام لعرضها على المجلس الاعلى للجامعة .

وللمجلس تفويض بعض صلاحياته لعدد من اعضائه اثناء العطلة الصيفية على ان تعرض قراراتهم على المجلس فى اول جلسة للنظر فى اقرارها .
وللمجلس تكوين لجان دائمة او مؤقتة من بين اعضائه او من المختصين لدراسة ما يكلفهم به .

المادة ٣١ - لا تكون اجتماعات المجلس نظامية الا اذا حضرها ثلثا اعضائه على الاقل وتصدر قرارات المجلس بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

المادة ٣٢ - لا تعتبر قرارات مجلس الجامعة نافذة الا بعد التصديق عليها من الرئيس الاعلى للجامعة فاذا لم يوافق الرئيس الاعلى للجامعة على قرار من قرارات مجلس الجامعة بعباد القرار الى مجلس الجامعة مشفوعا بمذكرة بوجهة نظره لدراستها من جديد فاذا اصر المجلس على راية تحال القرارات المعترض عليها الى المجلس الاعلى فى مهلة اقصاها خمسة عشر يوما فى جلسة عادية او استثنائية للبت فيها وللمجلس الاعلى نصديق القرار او تعديله او الغاؤه وقراره فى ذلك نهائى .

المادة ٣٣ - تقرر مكافأة لرئيس مجلس الجامعة واعضائه مقابل حضور جلسات المجلس تحددها اللائحة التنفيذية فى حدود المكافأة المشار اليها فى المادة العشرين من هذا النظام .

المجلس العلمى

المادة ٣٤ - يتألف فى الجامعة مجلس علمى يتولى شؤون البحوث والدراسات العلمية ويتم تحديد اعضائه واختصاصاته وصلاحياته وفق لائحة تصدر من المجلس الاعلى .

عمداء الكليات والمعاهد ووكلاؤها

المادة ٣٥ - يعين عميد الكلية او المعهد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة بقرار من المجلس الاعلى بناء على ترشيح مجلس الكلية او المعهد وموافقة مدير الجامعة .

المادة ٣٦ - يتولى العميد ادارة الشؤون العلمية والمالية والادارية للكلية او المعهد فى حدود هذا النظام ويقدم الى مدير الجامعة فى نهاية كل سنة جامعية تقريراً عن شؤون التعليم وسائر وجوه النشاط فى الكلية او المعهد . وله تفويض بعض صلاحياته للوكلاء .

المادة ٣٧ - يكون لكل كلية او معهد وكيل او اكثر من

اعضاء هيئة التدريس يعينه مدير الجامعة لمدة سنتين بناء على ترشيح العميد ويساعد العميد فى اعماله وينوب عنه اقدمهم اثناء غيابه او خلوص منصبه ويتولى امانة مجلس الكلية او المعهد .

مجالس الكليات والمعاهد

المادة ٣٨ - يؤلف مجلس الكلية او المعهد من :

١ - العميد وله رئاسة المجلس .

٢ - الوكلاء .

٣ - رؤساء الاقسام .

وللمجلس الجامعة بناء على اقتراح العميد ان يضم الى مجلس الكلية او المعهد من يراه من اعضاء هيئة التدريس ويحدد مدة عضويتهم .

ويجوز ان يشترك رؤساء الاقسام التى تقوم بأعباء التدريس بكلية غير الكلية او المعهد التابعين لها او من ينيونهم فى مجلس الكلية او المعهد عند النظر فى المسائل الداخلية فى اختصاص اقسامهم .

المادة ٣٩ - بدون تجاوز لصلاحيات مجلس الجامعة او مخالفة لقراراته يختص مجلس الكلية او المعهد بالنظر فى كل الامور التى تتعلق بالكلية او المعهد وله على الاخص ما يلى :
(أ) وضع القواعد المتصلة بمواظبة الطلاب وقبولهم ونظام الدروس والمحاضرات فى الكلية او المعهد .

(ب) اقرار مناهج الدراسة وخططها فى الكلية او المعهد .
(ج) تشجيع اعداد البحوث العلمية وتنسيقها بين الاقسام ونشرها .

(د) وضع قواعد الامتحان وتحديد مواعيدها فى الكلية او المعهد .

(هـ) تحديد البعثات اللازمة للكلية او المعهد .

(و) اصدار القرارات فى كل ما من شأنه النهوض بالتعليم والبحث والتأليف فى الكلية او المعهد فى حدود انظمة الجامعة ولوائحها .

المادة ٤٠ - يجتمع مجلس الكلية او المعهد بناء على دعوة من رئيسه مرة كل شهر على الاقل وكلما دعت الحاجة ولا تكون الجلسة نظامية الا بحضور نصف اعضائه وتصدر قراراته بالاغلبية المطلقة لاصوات اعضائه الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

ولمدير الجامعة حق الاعتراض عليها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرضها عليه فاذا اصر مجلس الكلية على القرار المعترض عليه يحال القرار الى مجلس الجامعة للبت فيه فى اول

اعضاء هيئة التدريس

المادة ٤٦ - أعضاء هيئة التدريس هم :

(أ) الاساتذة .

(ب) الاساتذة المشاركون .

(ج) الاساتذة المساعدون .

المادة ٤٧ - يجوز ان يعين في الكليات والمعاهد بناء على اقتراح الاقسام المختصة محاضرون ومعيدون مهمتهم القيام بالدراسات والبحوث العلمية وبما يعهد به اليهم القسم المختص من المقرينات والدروس العملية وغير ذلك من الاعمال باشراف اعضاء هيئة التدريس .

كما يجوز ان يعين فيها مدرسو لغات وموظفون فنيون ، وتبين اللوائح كافة القواعد المنظمة لتعيينهم وترقيتهم وندبهم وعملهم .

المادة ٤٨ - يجوز عند الاقتضاء تعيين غير السعوديين في هيئة التدريس ، كما يجوز ان يعين منهم محاضرون ومعيدون ومدرسو لغات وموظفون فنيون و يكون تعيين غير السعوديين بالشروط التي يضعها المجلس الاعلى للجامعة .

المادة ٤٩ - يجوز ان يعهد بالتدريس في الكليات الى محاضرين غير متفرغين ويحدد المجلس الاعلى شروط تعيينهم ومكافاتهم .

المادة ٥٠ - يجوز عند الاقتضاء الاستعانة بأساتذة واساتذة مشاركين واساتذة مساعدين ومحاضرين من غير السعوديين بصفة زائرين لمدد معينة وتحدد حالتهم في عقود عملهم .

المادة ٥١ - يعود اعضاء هيئة التدريس الذين يعهد اليهم بوظائف ادارية الى اقسامهم في حالة انتهاء مدة تعيينهم في هذه الاعمال .

احكام انتقالية

المادة ٥٢ - يلغى من نظام جامعة الملك عبد العزيز ما تضمنه من نصوص تتعلق بالكليات الموجودة في مدينة مكة المكرمة .

المادة ٥٣ - ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية و يعمل به من تاريخ صدوره .

جلسة عادية او استثنائية ، والمجلس الجامعة تصديق القرار او تعديله او الغاؤه .

وللمجلس تفويض بعض صلاحياته لعدد من اعضائه اثناء العطلة الصيفية على ان تعرض قراراتهم على المجلس في اول جلسة للنظر في اقرارها .

المادة ٤١ - يكون تعيين عمداء العمدات المشار اليها في المادة الخامسة من بين اعضاء هيئة التدريس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة بقرار من المجلس الاعلى للجامعة بناء على ترشيح مدير الجامعة .
و يتولى العميد ادارة شؤون العمادة في حدود هذا النظام ولوائحه .

المادة ٤٢ - يجوز ان يعين وكلاء للعمداء المشار اليهم في المادة السابقة من بين اعضاء هيئة التدريس لمدة سنتين بقرار من مدير الجامعة بناء على ترشيح العميد .
و يعاون الوكيل العميد في اعماله و يتوب عنه اثناء غيابه او خلو منصبه . واذا تعدد الوكلاء قام اقدمهم مكانه عند غيابه او خلو منصبه .

اقسام الكليات والمعاهد

المادة ٤٣ - يكون لكل قسم من اقسام الكليات والمعاهد صلاحيات مناسبة في الشؤون العلمية والمالية والادارية في حدود هذا النظام ولوائحه و يكون لكل قسم مجلس يتكون من اعضاء هيئة التدريس فيه .

المادة ٤٤ - يعين رئيس القسم بقرار من مجلس الكلية او المعهد بناء على ترشيح مجلس القسم لمدة سنتين قابلة للتجديد و يكون القرار نافذا بعد مصادقة مدير الجامعة عليه .

المادة ٤٥ - يختص القسم بجميع الاعمال التعليمية والادارية فيه و يقترح مجلس القسم خطط الدراسة والمقررات الدراسية و يوزع الدروس والمحاضرات والمقرينات والاعمال التدريجية على اعضاء هيئة التدريس والمحاضرين ، والمعيدين ، كما يختص بتنظيم وتنسيق البحوث العلمية واعمال هيئة التدريس .

قرار مجلس الوزراء بتعديل

سلم رواتب اعضاء هيئة التدريس بالجامعات (١)

عقد مجلس الوزراء جلسة في الساعة العاشرة والربع من مساء الاثنين برئاسة صاحب السمو الملكي الامير عبد الله بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني ..

وصرح معالي الدكتور عبده يمانى وزير الاعلام عقب الجلسة بان المجلس قد درس تقريراً عن نتائج الزيادات التى تمت فى كوادرموظفين المدنيين والعسكريين وكذلك تقارير من بعض اللجان الوزارية التى شكلت لهذا الغرض ..

وقال معاليه فى تصريح لوكالة الانباء السعودية ان المجلس درس كذلك موضوع تعديل سلم رواتب اعضاء هيئة التدريس بالجامعات حيث استمع الى تقرير من كل من معالي الشيخ حسن بن عبد الله آل الشيخ وزير التعليم العالي ومعالي الشيخ محمد ابا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطنى .. ومعالي الشيخ تركى السديري رئيس ديوان الخدمة المدنية ووافق المجلس على تعديل سلم الرواتب كما يلى :

المرتبة : معيد الدرجة الاولى ٥٠٢٥ ريال الثانية ٥٣٣٥ ريال الثالثة ٥٦٤٥ ريال الرابعة ٥٩٥٥ ريال الخامسة ٦٢٦٥ ريال السادسة ٦٥٧٥ ريال السابعة ٦٨٨٥ ريال الثامنة ٧١٩٥ ريال التاسعة ٧٥٠٥ ريال العاشرة ٧٨١٥ ريال والعلاوة ٣١٠ ريال .

اما المحاضر : فالدرجة الاولى ٦٦٢٥ ريال والثانية ٧٠٠٥ ريال والثالثة ٧٣٨٥ ريال والرابعة ٧٧٦٥ ريال الخامسة ٨١٤٥ ريال والسادسة ٨٥٢٥ ريال والسابعة ٨٩٠٥ ريال والثامنة ٩٢٨٥ ريال التاسعة ٩٦٦٥ ريال والعاشرة ١٠٠٤٥ ريال والعلاوة ٣٨٠ ريال ..

اما الاستاذ المساعد : فالدرجة الاولى ٩٦٥٠ والثانية ١٠٠٨٠ ريال والثالثة ١٠٥١٠ ريال والرابعة ١٠٩٤٠ ريال والخامسة ١١٣٧٠ ريال والسادسة ١١٨٠٠ ريال والسابعة ١٢٢٣٠ ريال والثامنة ١٢٦٦٠ ريال التاسعة ١٣٠٩٠ ريال والعاشرة ١٣٥٢٠ ريال . والعلاوة ٤٣٠ ريال ..

والاستاذ المتشارك : فالدرجة الاولى ١٢١٥٥ ريال والثانية ١٢٦٥٥ ريال والثالثة ١٣١٥٥ ريال والرابعة ١٣٦٥٥ ريال والخامسة ١٤١٥٥ ريال والسادسة ١٤٦٥٥ ريال

ريال والسابعة ١٥١٥٥ ريال والثامنة ١٥٦٥٥ ريال والتاسعة ١٦١٥٥ ريال والعاشرة ١٦٦٥٥ ريال والعلاوة ٥٠٠ ريال ..

اما الاستاذ : فالدرجة الاولى ١٣٩٢٥ ريال والثانية ١٤٤٧٥ ريال والثالثة ١٥٠٢٥ ريال والرابعة ١٥٥٧٥ ريال والخامسة ١٦١٢٥ ريال والسادسة ١٦٦٧٥ ريال والسابعة ١٧٢٢٥ ريال والثامنة ١٧٧٧٥ ريال التاسعة ١٨٣٢٥ ريال والعاشرة ١٨٨٧٥ ريال والعلاوة ٥٥٠ ريالاً ..

قرار رقم ١٩٠ وتاريخ ١٩-٩-١٤٠١ هـ (٢)

ان مجلس الوزراء ..

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١١٧٢١ وتاريخ ٢٠-٥-١٤٠١ هـ المرفوعة من معالي وزير التعليم العالي المتعلقة بمشروع نظام القرى ..

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٥٥٤ وتاريخ ١٧-٩-١٣٩٨ هـ المتعلق بتطبيق نظام الخنعة المدنية ولوائحه التنفيذية على جميع المؤسسات العامة .

وبعد الاطلاع على مذكرة شعبة الخبراء رقم ١٠٩ وتاريخ ١٩-٩-١٤٠١ هـ .

بقررها يلى :

١ - الموافقة على نظام جامعة ام القرى بالصيغة المرافقة لهذا .

٢ - نظم مشروع مرسوم ملكى بذلك صيغته مرافقة لهذا .
٣ - تطبق جامعة ام القرى اللوائح المعمول بها فى جامعة الملك عبد العزيز حتى تصدر لوائحها الخاصة على ان يتم ذلك فى مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بنظام جامعة ام القرى .

٤ - يعين الرئيس الاعلى للجامعة بصفة مؤقتة عميدا ووكيلا لكل كلية ليس لها عميد او وكيل عند صدور نظام جامعة ام القرى ، وكذلك اول عميد ووكيل لكل كلية او معهد ينشأ بعد العمل به .

و يستمر العمداء الحاليون ووكلاؤهم فى مباشرة اعمالهم حتى يتم تعيين عمداء ووكلاء وفقا لاحكام نظام الجامعة على ان يتم ذلك فى مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ العمل به .

٥ - يعهد الى لجنة تعيين بقرار من وزير التعليم العالي

(١) أم القرى - العدد ٢٨٧٨ فى ١٦ رمضان ١٤٠١ - ١٧ / ٧ / ١٩٨١

(٢) أم القرى - العدد ٢٨٨٢ لسنة ٥٨ فى ٢٨ شوال ١٤٠١ هـ - ٢٨ / ٨ / ١٩٨١ م

- تضم ممثلين عن وزارة التعليم العالي ووزارة المالية والاقتصاد الوطنى وديوان المراقبة العامة والديوان العام للخدمة المدنية لتنظيم انتقال اصول الجامعة وموظفيها .
- ٦ - تخضع جامعة ام القرى لقرار مجلس الوزراء رقم ٥٥٤ وتاريخ ١٧-٩-١٣٩٨ هـ
- ٧ - تحدد مكافأة رئيس واعضاء المجلس الاعلى لجامعة ام القرى وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم ٤٣٨ وتاريخ ٨-٤-١٣٩٧ هـ
- ٨ - على وزارة التعليم العالي تقديم مشروع نظام عام للجامعات ونظام خاص اولائحة خاصة لكل جامعة وذلك وفقا للأسس التالية :
- (أ) وضع الاحكام المشتركة بين الجامعات فى النظام العام ووضع الاحكام الخاصة بكل جامعة فى نظامها الخاص اولائحتها الخاصة .
- (ب) الاكتفاء بمجلس اعلى للجامعات ومجلس واحد لكل جامعة .
- (ج) جعل الامور المشتركة التى يحسن توحيدها بين الجامعات من ضمن اختصاصات المجلس الاعلى للجامعات .
- ولما ذكر حرر

جمهورية السودان الديمقراطية

سودان

تعليم

امتحانات :

- قانون الامتحانات رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ .
- لائحة الامتحانات لسنة ١٩٦٢ (تشريع نمرة ٣٠ لسنة ١٩٦٢) .

تعليم حر :

- قانون المدارس غير الحكومية لسنة ١٩٥٠ .

تعليم كبار ومحو أمية :

- قانون محو الامية والتعليم الوظيفي للكبار رقم ١ لسنة ١٩٧٢ .
- قانون العمل القومى الالزامى رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٥ .
- قرار جمهورى رقم (٧٠٢) لسنة ١٩٧٥ لتمكين الطلاب من الترشيح الذاتى بالعمل العام .

جامعات :

- قانون جامعة الخرطوم رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ .
- قانون جامعة أم درمان الاسلامية رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ .
- قانون جامعة الجزيرة رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٥ .
- قانون جامعة جوبا رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ .
- قرار جمهورى رقم ٧٠١ لسنة ١٩٧٥ بفتح الدراسة فى جامعة الخرطوم .

معاهد وتعليم عالى :

- قانون معهد الادارة العامة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ .

-
- قانون معهد الكليات التكنولوجية بالخرطوم رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٥ .
 - قانون تنظيم التعليم العالي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٥ .
 - لائحة تنظيم الكليات والمعاهد المتخصصة لسنة ١٩٧٤ (تشرية نمرة ٢٦ لسنة ١٩٧٤)
 - أمر تأسيس معهد الموسيقى والمسرح لسنة ١٩٧٦ (تشرية نمرة ٧٢ لسنة ١٩٧٦) .
 - أمر تأسيس كلية الزراعة والموارد الطبيعية بأبى حراز لسنة ١٩٧٦ (تشرية نمرة ٧٣ لسنة ١٩٧٦) .
 - أمر تأسيس كلية التمريض العالي لسنة ١٩٧٦ (تشرية نمرة ٧٤ لسنة ١٩٧٦) .
 - أمر تأسيس كلية الهندسة الميكانيكية بعطبرة لسنة ١٩٧٦ (تشرية نمرة ٧٥ لسنة ١٩٧٦) .
 - أمر تأسيس كلية الزراعة والموارد الطبيعية بأبى حجار (تشرية نمرة ٧٦ لسنة ١٩٧٦) .
 - أمر تأسيس كلية الصحة ١٩٧٦ (تشرية رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦) .
 - أمر تأسيس معهد الأشعة التشخيصية والعلاجية رقم ١٦ لسنة ١٩٧٨ (تشرية رقم ١٦ لسنة ١٩٧٨)
-

قانون الامتحانات لسنة ١٩٦٢

(قانون رقم ٢٨ سنة ١٩٦٢) (١)

قانون بتنظيم الامتحانات

عملا بالسلطات المخولة له بمقتضى الامر الدستوري رقم ١ أصدر رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة القانون الآتى نصه : -

اسم القانون

١ - يسمى هذا القانون - « قانون الامتحانات لسنة ١٩٦٢ » .

الفاء

٢ - يلغى قانون مجلس الامتحانات السودانى .

تفسير

٣ - فيما يتعلق بهذا القانون : -

« الامتحانات المدرسية » :

يقصد بها الامتحانات التى تعقد فى المدارس على اختلاف أنواعها ودرجاتها بقصد الوقوف على مدى تقدم التلاميذ أو نقل الناجحين منهم من فصل دراسى الى آخر .

« امتحانات المراحل الدراسية » :

يقصد بها الامتحانات التى تعقد فى نهاية كل مرحلة من مراحل التعليم بقصد الحصول على شهادة اتمام الدراسة فى تلك المرحلة .

« الامتحانات العامة » :

يقصد بها أية امتحانات أخرى غير الامتحانات المدرسية وامتحانات المراحل الدراسية مما يقرر الوزير اجراءه .

« الوزير » :

يقصد به وزير المعارف .

« اللجنة » :

تأليف اللجنة :

٤ - ينشئ الوزير لجنة تسمى لجنة الامتحانات تكون مسئولة لديه مباشرة وتؤلف على الوجه الآتى : -

اعضاء بحكم وظائفهم : -

مدير المعارف رئيسا

مدير جامعة الخرطوم

عميد معهد التربية ببخت الرضا

عميد المعهد الفنى بالخرطوم

عميد المعهد العالى للمعلمين

مساعد مدير المعارف للامتحانات

اعضاء معينون : -

ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الخرطوم يرشحهم مجلس الجامعة .

ثلاثة من نظار مدارس الحكومة الثانوية للبنين وأحد نظار المدارس الثانوية غير الحكومية للبنين واحدى ناظرات المدارس الثانوية للبنات يرشحهم جميعا مدير المعارف .

عضو ترشحه لجنة الخدمة العامة .

وللوزير الحق فى أن يضم الى عضوية اللجنة شخصا أو أكثر ممن لهم صلة بالتعليم كأعضاء استشاريين دون أن يكون لهم صوت معدود .

الاعضاء المعينون :

٥ - يعين الوزير الاعضاء المعينين لمدة ثلاث سنوات ويجوز بعد انقضاء هذه المدة اعادة تعيينهم لأية مدة أخرى .

اختصاصات اللجنة :

٦ - تختص اللجنة بما يأتى : -

(١) تقرير النظم والاجراءات التى تتبع فى امتحانات شهادة اتمام الدراسة الثانوية السودانية بما فى ذلك تعيين المواد التى يجرى الامتحان فيها ووضع الاسئلة وتعيين الاشخاص المسئولين عن التصحيح والمراقبة وتحديد الحد الأدنى لدرجات النجاح وتواريخ انعقاد الامتحان والتصديق على نتائج الامتحانات .

(ب) اجراء أية امتحانات أخرى يعهد بها اليها الوزير .

(ج) تأليف لجان فرعية لاجراء الامتحانات التى تقع فى حدود اختصاصها .

(د) اصدار قواعد لا تتعارض مع أحكام هذا القانون لتنظيم أعمالها وتقرير الاجراءات التى تتبع بشأنها .

قسم الامتحانات :

٧ - ينشئ الوزير بوزارة المعارف قسما

خاصا بتصريف شئون الامتحانات يكون مسئولاً بوجه خاص عن المسائل الآتية : -

(أ) اصدار وحفظ نتائج وشهادات الامتحانات المدرسية وامتحانات المراحل الدراسية والامتحانات العامة ومسك السجلات اللازمة لها .

(ب) معادلة الشهادات وتقدير درجاتها العلمية .

(ج) اعداد احصائيات وتقارير عن نتائج الامتحانات المختلفة وتقديمها للوزير .

ميزانية الامتحانات :

٨ - يدرج بميزانية وزارة المعارف بند لايرادات ومصروفات الامتحانات ويكون منح المكافآت عن المراقبة أو تصحيح أوراق الامتحان أو غيرها من المهام وفقا لقواعد تنظيمية يصدرها الوزير بموافقة وزير المالية .

اللوائح :

٩ - يجوز للوزير أن يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وتحقيق أهدافه .

لائحة الامتحانات لسنة ١٩٦٢

(تشريع نمرة ٣٠ سنة ١٩٦٢) (١)

عملا بالسلطات المخولة له بمقتضى المادة ٩ من قانون الامتحانات لسنة ١٩٦٢ ، أصدر وزير المعارف اللائحة الآتية : -

اسم اللائحة :

١ - تسمى هذه اللائحة - لائحة الامتحانات لسنة ١٩٦٢ .

تطبيق :

٢ - تطبق أحكام هذه اللائحة حين العمل بالتخطيط الجديد للتعليم في السودان .

الامتحانات المدرسية :

٣ - (١) يكون ناظر المدرسة وهيئة التدريس بها مسئولين عن اجراء الامتحانات المدرسية بما في ذلك وضع الاسئلة وعقد الامتحانات وتنظيمها وحسن ادارتها وفقا للتعليمات التي يصدرها الوزير من وقت لآخر . وتشمل « الامتحانات المدرسية » الاختبارات وامتحانات الفترة وامتحانات النقل .

(٢) تجرى في جميع المدارس الامتحانات المدرسية الآتية : -

(أ) الاختبارات : وهي التي يقوم بها المعلم عند الانتهاء من كل بحث من البحوث الرئيسية في المنهج .

(ب) امتحانات الفترة : وهي الامتحانات التي يجريها ناظر المدرسة وهيئة التدريس لجميع الفصول الدراسية للمدرسة مرتين في العام الدراسي في التاريخ الذي يراه ناظر المدرسة مناسباً لذلك ، ويرصد للتلميذ أربعون في المائة من متوسط نتيجته في الفقرتين في كل مسادة لاضافتها الى ستين في المائة من نتيجة امتحانه في نفس المادة في امتحان النقل .

(ج) امتحانات النقل : وهي الامتحانات التي يجريها ناظر المدرسة وهيئة التدريس بها في آخر

العام الدراسي لجميع الفصول الدراسية للمدرسة عدا الفصل النهائي منها ، وذلك لنقل الناجحين من التلاميذ من فصل دراسي الى آخر ويرصد للتلميذ ستون في المائة من نتيجته في كل مادة في هذا الامتحان لاضافتها الى الأربعين ، في المائة المشار اليها في الفقرة (ب) ، ويعتبر التلميذ ناجحاً في المادة اذا كان متوسط مجموعته في امتحان الفترتين زائداً مجموعته في امتحان النقل يعادل خمسين في المائة من الدرجة الكاملة وهي مائة .

امتحانات المراحل الدراسية :

٤ - تجرى في نهاية كل عام دراسي امتحانات اتمام المراحل الدراسية الآتية : -

(أ) الدراسة الاولى .

(ب) الدراسة الوسطى .

(ج) الدراسة الثانوية السودانية .

(د) الدراسة بالمعاهد والكليات التربوية والفنية .

امتحانات اتمام الدراسة الاولى :

٥ - (١) يجرى هذا الامتحان في التاريخ الذي يحدده قسم الامتحانات في نهاية كل عام دراسي لجميع تلاميذ الفصول النهائية بالمدارس الاولى الحكومية ويسمح بالجلوس لهذا الامتحان لتلاميذ المدارس الاولى غير الحكومية التي تسرى عليها أحكام قانون المدارس غير الحكومية .

(٢) يقوم مفتش التعليم لكل مديرية بناء على توجيهات مدير المعارف بتقسيمها الى مراكز امتحانات ، ويشرف على كل مركز ناظر المدرسة الوسطى الذي يعينه مفتش تعليم المديرية لهذا الغرض ، على أن يؤلف ناظر المدرسة الوسطى لجنة برئاسته تكون مسئولة عن مراقبة الامتحان وعن تصحيح الاوراق واستخراج نتيجة الامتحان توطئة لاعلانها في ضوء التعليمات التي يصدرها مدير المعارف .

(٣) يكون عميد معهد التربية ببخت الرضا مسئولا عن وضع أسئلة امتحان اتمام الدراسة الاولى وعن ارشادات التصحيح على أن يقوم قسم

الامتحانات بطباعتها واعادتها اليه للتأكد من صحتها قبل البدء في اعداد النسخ اللازمة .

(٤) يرسل قسم الامتحانات أوراق الاسئلة ، وجدول الامتحان والتعليمات اللازمة لذلك الى ناظر المدرسة الوسطى المسئول عن مركز الامتحان .

امتحان اتمام الدراسة الوسطى :

٦ - (١) : يجرى هذا الامتحان في التاريخ الذي يحدده قسم الامتحانات في نهاية كل عام دراسي لجميع تلاميذ الفصول النهائية بالمدارس الوسطى الحكومية ويسمح بالجلوس لهذا الامتحان لتلاميذ المدارس الوسطى غير الحكومية التي تسرى عليها أحكام قانون المدارس غير الحكومية ويجوز لقسم الامتحانات أن يسمح للتلاميذ المتقدمين من منازلهم والذين يستوفون الشروط المقررة بالجلوس لهذا الامتحان .

(٢) يعقد امتحان اتمام الدراسة الوسطى في المدارس الثانوية والمعاهد والمدارس الوسطى التي يعينها مدير المعارف .

(٣) يجرى الامتحان الاشخاص الذين يختارهم مدير المعارف بالتشاور مع قسم الامتحانات من بين الذين يعملون في المراحل الدراسية فوق الوسطى على أن يكون ناظر المدرسة أو عميد المعهد رئيساً لهيئة المتحنيين .

(٤) يكون عميد معهد التربية ببخت الرضا مسئولاً عن وضع أسئلة امتحان اتمام الدراسة الوسطى وعن ارشادات التصحيح على أن يقوم قسم الامتحانات بطباعتها وارجاعها اليه للتأكد من صحة طبعتها قبل البدء في اعداد النسخ اللازمة .

(٥) يرسل قسم الامتحانات أوراق الاسئلة الى ناظر المدرسة الثانوية الحكومية أو عميد المعهد التربوي ويكون مسئولاً عن تسلمها وسريتها وعن مراقبة الامتحانات واجرائها في مواعيدها .

(٦) يرسل كل ناظر مدرسة ثانوية أو عميد معهد تربوي جميع كراسات الاجابة على الامتحانات بعد ختمها الى كبير المتحنيين في المكان الذي يعينه

قسم الامتحانات لذلك . كما يجب عليه أن يعد تقريراً بشأن الامتحانات وأن يقدمه الى كبير المتحنيين بصورة منه الى قسم الامتحانات .

(٧) يكون كبير المتحنيين مسئولاً عن تصحيح كراسات الاجابة التي يتسلمها وعن سريتها وعليه أن يستخرج نتيجة الامتحانات ليرسلها الى قسم الامتحانات الذي يرفعها بدوره الى مدير المعارف لاعلانها بالطريقة التي يراها مناسبة وعلى كبير المتحنيين أن يعد تقريراً مدعماً باحصائيات عن تلك الامتحانات ويرسله الى قسم الامتحانات .

(٨) يمنح قسم الامتحانات الناجحين في هذا الامتحان شهادات اتمام الدراسة الوسطى .

امتحان اتمام الدراسة الثانوية السودانية :

٧ - (١) يتبع في اجراء اتمام الدراسة الثانوية السودانية ما تقرره لجنة الامتحانات في هذا الشأن في حدود المقررات المعتمدة أو التي يقررها الوزير مراعية في ذلك ما يكفل المحافظة على المستويات العلمية لهذه الشهادة .

(٢) في سبيل المحافظة على المستويات العلمية المطلوبة يجوز للجنة الامتحانات بموافقة الوزير أن تتصل بأية هيئة تعليمية في داخل السودان أو خارجه .

(٣) يجوز للجنة الامتحانات في سبيل ممارسة اختصاصاتها الواردة في المادة ٦ من قانون الامتحانات لسنة ١٩٦٢ أن تؤلف لجناً فرعية فنية وإدارية وعلى تلك اللجان أن تتخذ جميع التدابير التي تكفل المحافظة على سلامة الامتحانات وسريتها .

(٤) يقوم قسم الامتحانات بعد تصديق لجنة الامتحانات على نتائج الامتحانات بمنح الناجحين في هذا الامتحان الشهادة الثانوية السودانية .

امتحان اتمام الدراسة بالمعاهد والكليات التربية والفنية :

٨ - يكون عميد المعهد أو الكلية التربوية أو الفنية مسئولاً عن تعيين مواد الامتحان بمعهد أو كليته وعن وضع الاسئلة وسريتها وعن عقد

الامتحان ومراقبته وتصحيحه واستخراج النتيجة وإعلانها وفقا للتعليمات التي يصدرها الوزير .

الامتحانات العامة :

٩ - يجوز للجنة الامتحانات اجراء الامتحانات العامة الآتية اذا ما طلبت اليها ذلك الهيئة المختصة : -

(أ) امتحانات عامة داخلية أى الامتحانات التي توضع أسئلتها وتراقب وتصحح أوراق اجابتها وتستخرج نتيجتها داخل السودان وهى : -

اولا - امتحان الخدمة المدنية .

ثانيا - امتحان اللغة العربية للموظفين الاجانب والجنوبيين .

ثالثا - امتحان الدخول للكلية الحربية .

رابعا - امتحان الدخول لكلية البوليس .

خامسا - امتحان الدخول لمدرسة البوسنة والتلغراف .

سادسا - امتحان مادة اللغة الانجليزية وغيرها لبعض الموظفين المبعوثين خارج السودان .

سابعا - أية امتحانات أخرى يحيلها الوزير الى تلك اللجنة .

(ب) امتحانات عامة خارجية أى الامتحانات التي توضع أسئلتها فى الخارج وترسل الى لجنة الامتحانات بناء على موافقتها للقيام باجراء الامتحان ومراقبته داخل السودان توطئة لارسال أوراق اجابته الى الجهة المختصة بالخارج ، لتصحيحه وإعلان نتيجته ، وهذه الامتحانات هى : -

اولا - امتحان الشهادة الثانوية العامة لجامعة لندن London, G.C.E. فى مستواه العاوى والعالى فى فترتى يناير ويونيو من كل عام .

ثانيا - امتحانات درجات جامعة لندن الخارجية External المختلفة للأفراد .

ثالثا - امتحان شهادة المحاسبين القانونيين A.C.C.A. بمستوياتها المختلفة للمحاسبين السودانيين فى فترتى يونيو وديسمبر من كل عام .

رابعا - امتحان غرفة لندن التجارية بفتراته الثلاث .

خامسا - امتحان هيئة السكرتارية (بلندن) .

سادسا - امتحان نقابة الاحصائيين (بلندن) .

سابعا - امتحان معهد هندسة الراديو (بلندن) .

ثامنا - امتحان معهد المحاسبين للتأمين والاعمال (بلندن) .

تاسعا - امتحان المعهد البريطاني للإدارة (بلندن) .

عاشرا - أية امتحانات أخرى يحيلها الوزير الى تلك اللجنة .

سلامة وسرية الامتحانات :

١٠ - على قسم الامتحانات أن يتخذ جميع التدابير التي تكفل سلامة الامتحانات المختلفة وسريتها .

قانون المدارس غير الحكومية لسنة ١٩٥٠ (١) ترتيب المواد

المادة :

- ١ - اسم القانون .
- ٢ - تطبيق .
- ٣ - إلغاء واستثناء .
- ٤ - تفسير .
- ٥ - سلطة إصدار اللوائح .
- ٦ - تسجيل المدرسين .
- ٧ - تعيين المديرين .
- ٨ - فتح مدارس جديدة ونشر تقرير بواسطة المالك والمدير .
- ٩ - تفتيش المدارس .
- ١٠ - سلطة طلب اصلاح الاخطاء وقفل المدارس التى تعجز عن اصلاح الاخطاء .
- ١١ - سلطة قفل المدارس للمصلحة العامة .
- ١١ أ - الاستيلاء على المدارس الاهلية .
- ١١ ب - الاستيلاء على المدارس الخاصة مقابل دفع تعويض .
- ١٢ - عقوبة عدم قفل المدرسة التى صدر أمر بقفلها .
- ١٣ - سلطة الوزير فى التفويض .
- ١٤ - حظر فتح مدارس دينية جديدة بغير موافقة النائب العام .
- ١٥ - الغيت .

قانون المدارس غير الحكومية لسنة ١٩٥٠

(١٩٥٠/١٢/٣١)

قانون بتنظيم المدارس غير الحكومية

اسم القانون :

تطبيق :

٢ - (١) لا يطبق هذا القانون على أية مدرسة أو على مدرسى أية مدرسة تفتتحها أو تديرها أية مصلحة حكومية أو أى مجلس شعبى تنفيذى أو مجلس شعبى محلى (٢) .

(٢) يجوز للوزير بموجب أمر مكتوب أن يستثنى أية مدرسة أو أى نوع من المدارس من جميع أو أى من أحكام هذا القانون أو من أية لوائح صدرت بموجبه ، ويجوز له بنفس الكيفية أن يلغى ذلك الأمر فى أى وقت ويجب على الوزير عرض مثل ذلك الأمر على مجلس الشعب (٣) .

(٣) « حذفت » (٤) .

الإلغاء واستثناء :

٣ - يلغى قانون التعليم (الخاص بالمدارس غير الحكومية) لسنة ١٩٢٧ : على أن تعتبر جميع الاوامر أو اللوائح الصادرة بموجبه ، سارية فى تاريخ العمل بهذا القانون ، كما لو انها قد صدرت بموجبه .

تفسير :

٤ - فى هذا القانون مالم يقتضى السياق معنى آخر : - (٥)

« مالك » مدرسة يقصد به أى شخص أو هيئة تفتح مدرسة أو تديرها .

« مدرسة صغرى » يكون لها المعنى الذى تحدده لها اللوائح التى تصدر أو تعتبر انها صادرة بموجب أحكام هذا القانون .

« مدير » يقصد به المالك فى حالة أية مدرسة يديرها مالكا بنفسه ، ويقصد به فى أية حالة أخرى الشخص الذى يعينه المالك ليكون ممثله المحلى المسئول .

(١) مجموعة قوانين السودان الطبعة ٠٠٠ المراجعة

(٢) (٣) مدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ - ملحق التشريع ١١٦٢ بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٤ .

(٤) مدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ٥٤ ، قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

(٥) مدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

« مقرر » يقصد به مقرر بموجب هذا القانون
أو بموجب أية لوائح صادرة بموجبه .

« هيئة التدريس » يقصد به جميع الاشخاص
الذين يقومون بالتدريس في المدرسة .

« وزير » يقصد به وزير التعليم العام .

سبلة اصدار اللوائح :

٥ - (١) يجوز لرئيس الجمهورية أن يصدر
لوائح لتنفيذ أحكام هذا القانون ويجوز له على
وجه الخصوص ودون اخلال بصومية ما تقدم أن
يصدر لوائح بشأن : - (١)

(أ) تصنيف المدارس .

(ب) تسجيل المدرسين .

(ج) تفتيش المدارس .

(د) الارشاد الدينى أو ايقافه والشروط التى
يعطى هذا الارشاد وفقا لها .

(٢) يجوز لرئيس الجمهورية أن يقرر فى
تلك اللوائح عقوبات الاخلال بها حيث لا تجاوز
غرامة قدرها خمسون جنيها ، أو جنيها واحدا
عن كل يوم فى حالة المخالفة المستمرة (٢) .

(٢) يجوز لرئيس الجمهورية بمقتضى لوائح
أن يفوض سلطاته بموجب البندين (١) و (٢)
لوزير جزئيا أو كليا (٣) .

(٣) تنشر جميع اللوائح فى الجريدة
الرسمية .

تسجيل المدرسين :

٦ - (١) يحتفظ الموظف أو الموظفون الذين
يعينهم الوزير لهذا الغرض بسجل أو سجلات
لفئات المدرسين وفقا لما قد يتقرر فى هذا الشأن .

(٢) لا يجوز لأى شخص مالم يعفى من
التسجيل بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى أية

لوائح تصدر أو اعتبر أنها صدرت بموجبه ، أن
يدرس فى أية مدرسة فى السودان مالم يسجل
فى سجل المدرسين كما لا يجوز له التدريس اذا
حذف اسمه من ذلك السجل أو أثناء فترة ايقافه
عن العمل .

(٣) أى شخص يخالف أحكام هذه المادة
أو أى مالك أو مدير يستخدم مدرسا يخالف تلك
الاحكام يعاقب بغرامة لا تجاوز مائة جنييه ،
أو بغرامة لا تجاوز جنيها واحدا عن كل يوم (فى
حالة المخالفة المستمرة) (٤) .

تعيين المديرين :

٧ - قبل فتح المدرسة لاستقبال التلاميذ ،
يجب على مالك أية مدرسة لا يقوم بإدارتها بنفسه
أن يعين شخصا له صلة بالمدرسة ومقيم فى
السودان ليكون مثله المحلى المسئول الذى توجه
اليه جميع الاتصالات التى تقوم بها الحكومة
فيما يتعلق بالمدرسة وأن يخطر المالك الوزير
بذلك التعيين ، ويجب أن يكون للمالك فى جميع
الاقوات ممثل مقيم فى السودان كما يجب عليه
أن يخطر الوزير بأى تغيير فى شخص الممثل
أو عنوانه . يعاقب المالك بغرامة لا تجاوز خمسين
جنيها اذا لم يستجب لأى من مقتضيات هذه
المادة (٥) .

فتح مدارس جديدة ونشر تقرير بواسطة المالك والمدير :

٨ - (١) لا يجوز فتح أية مدرسة جديدة دون
موافقة الوزير ، فى حالة المدارس التى يديرها
غير السودانين فانه لا يجوز فتحها دون موافقة
رئيس الجمهورية ، ويجوز لأى منهما حسب
الاحوال رفض الموافقة أو منحها اما بغير شروط
أو وفقا للشروط التى يراها مناسبة . ويجب
على كل مالك يرغب فى فتح مدرسة أن يقدم
للوزير خلال مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر من
التاريخ الذى يرغب فتح المدرسة فيه طلبا للحصول

(١) معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ ملحق تشريع رقم ١١٤٨ بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٣ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ٦٠ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ .

(٣) مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٥٧ ملحق تشريع ٩١٠ بتاريخ ٥/٨/١٩٥٧ . ثم عدلت بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ .

(٤) معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

(٥) معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

على موافقته مبينا فيه التفاصيل التي قد تقرر في هذا الشأن (١) .

(٢) يرسل مدير كل مدرسة تقريرا الى الوزير في التاريخ المقرر في كل سنة يبين فيه التفاصيل التي قد تقرر في هذا الشأن .

(٣) يجب على مدير كل مدرسة قبل تعيين أى مدرس أن يرسل تقريرا الى الوزير يبين فيه التفاصيل التي قد تقرر في هذا الشأن ويجوز للوزير أن يمنع أى تعيين اذا اعتقد ان ذلك في غير صالح التلاميذ أو المجتمع .

(٤) يعاقب المالك الذى يفتح مدرسة بالمخالفة لاحكام البند (١) بالسجن لمدة قد تمتد الى ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تجاوز مائة جنيهه أو بالعقوبتين معا (٢) .

(٥) يعاقب المدير الذى يغفل تقديم تقرير بموجب البندين (٢) و (٣) بنفس الغرامة النصوص عليها فى البند (٤) (٣) .

تفتيش المدارس :

٩ - (١) يجب على المدير أو الشخص الذى يكون مسئولا عن المدرسة أن يسمح للوزير أو لى موظف يفوضه بالدخول فى المدرسة وتفتيشها فى أى وقت وأن يبرز له للتفتيش أية كتب أو سجلات يحتفظ بها وتكون لها صلة بالمدرسة وأن يقدم أية معلومات يطلبها الوزير أو الموظف الذى يفوضه فيما يتعلق بالعناية بالتلاميذ والاشراف عليهم وبأسماء هيئة التدريس ومؤهلاتهم وبإدارة المدرسة بصفة عامة .

(٢) المدير أو الشخص المسئول عن المدرسة الذى يرفض السماح للوزير أو للموظف الذى يفوضه بالدخول فى المدرسة وتفتيشها أو يرفض أو يهمل إبراز أية كتب أو سجلات للتفتيش كما تقدم يعاقب بالسجن مدة قد تمتد الى ثلاثة

أشهر أو بغرامة لا تجاوز مائة جنيهه أو بالعقوبتين معا (٤) .

سلطة طلب اصلاح الاخطاء وقفل المدارس التى تعجز عن اصلاح الاخطاء :

١٠ - اذا قرر الوزير نتيجة للتفتيش ان أية مدرسة قد عجزت فى الحصول على أدنى مستوى مسموح به للمدارس التى من نفس النوع فيما يتعلق بطبيعة أو طريقة التدريس أو الطعام أو المأوى أو النظافة أو النظام فى المدرسة أو فيما يتعلق بأية ناحية أخرى من نواحي السلوك العام وأصبح استمرار المدرسة ، نتيجة لذلك ، لا يحقق المصلحة العامة أو صالح التلاميذ فانه مالم يتم اصلاح تلك الاخطاء ، جاز للوزير أن يخطر المدير كتابة بالنواحي التى بها خطأ وأن يطلب منه اصلاحها بالكيفية المقررة فى الاخطاء .

اذا لم يتم اصلاح الاخطاء موضوع الاخطار فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار المذكور آنفا بما يرضى الوزير فيجوز لرئيس الجمهورية بناء على توصية الوزير أن يأمر بقفل المدرسة اما بصفة مستديمة أو لاية مدة يراها مناسبة (٥) .

سلطة قفل المدارس للمصلحة العامة:

١١ - (١) تكون للوزير السلطة دون اخطار منه فى أن يأمر بقفل أية مدرسة لاية مدة لا تجاوز شهرين وتكون لرئيس الجمهورية السلطة كذلك فى أن يأمر بقفل أية مدرسة اما بصفة مستديمة أو لاية مدة أو وفقا لاية شروط يراها مناسبة اذا : - (٦)

اولا - ارتكبت جريمة بالمخالفة للمادة ٨ أو ٩ تتعلق بتلك المدرسة .

أو ثانيا - أصبح السماح بتركها مفتوحة يتعارض مع المصلحة العامة لأى سبب من الاسباب .

(١) مدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٥٧ ، قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ قانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ .

(٢) مدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

(٣) مضافة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

(٤) مدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

(٥) مدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ .

(٦) مدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

(٢) تكون الاوامر التي تصدر بموجب المادة ١٠ أو المادة ١١ نهائية ويقوم بتنفيذها أقرب قاضى جنائيات مختص (١) .

الاستيلاء على المدارس الاهلية :

١١ أ - (١) يجوز للوزير بموافقة رئيس الجمهورية أن يستولى على أية مدرسة أهلية :- (٢)
(أ) ارتكبت مخالفة لاحكام المادة ٨ أو المادة ٩ تتعلق بتلك المدرسة .

أو (ب) يكون الاستيلاء عليها للمصلحة العامة .

(٢) لا تكون الحكومة مسئولة عن أى تعويض فى حالة الاستيلاء المذكور .

توضيح

يقصد بعبارـة « مدرسة أهلية » الواردة فى هذه المادة أية مدرسة تفتح أو تدار أصلا بأموال عامة أى بأموال تجمع من الجمهور أو من أية فئة منه .

الاستيلاء على المدارس الخاصة مقابل دفع تعويض :

١١ ب - (١) يجوز للوزير بموافقة رئيس الجمهورية أن يستولى على أية مدرسة خاصة لنفس الاسباب الواردة فى المادة ١١ أ (٣) .

(٢) فى حالة مثل ذلك الاستيلاء تدفع الحكومة الى مالك المدرسة تعويضا مناسباً عن المباني والادوات المدرسية والمعدات وعن كل ممتلكات المدرسة .

(٣) يقدر هذا التعويض بواسطة الحكومة .

(٤) فى حالة دفع التعويض الى مالك المدرسة

أو عرضه عليه تؤول ملكية المباني والادوات المدرسية والمعدات وممتلكات المدرسة الى الحكومة .

(٥) أى قرار يصدر بموجب البند (١) من المادة ١١ أ وبموجب البند (١) من هذه المادة يكون نهائيا وتكون له قوة الحكم الصادر من المحكمة المدنية ، ويجوز تنفيذه وفقا لاجراءات تنفيذ الاحكام التى ينص عليها قانون الاجراءات المدنية لسنة ١٩٧٤ (٤) .

توضيح :

يقصد بعبارـة « مدرسة خاصة » الواردة فى هذه المادة أية مدرسة تفتح أو تدار بأموال ساهم بها فرد أو أفراد ولم يساهم الجمهور أو أية فئة منه مساهمة فعالة فى ذلك .

عقوبة عدم قفل المدرسة التى صدر أمر بقفلها :

١٢ - أى مالك أو مدير لاية مدرسة صدر أمر بقفلها بموجب المادة ١٠ أو ١١ :-

(أ) يمتنع عن قفل المدرسة خلال المدة المحددة فى الامر ،

أو (ب) يعيد فتح المدرسة التى صدر أمر بقفلها أو يديرها دون موافقة الوزير المسبقة يعاقب بالسجن لمدة قد تمتد الى ستة شهور أو بغرامة لا تجاوز ٢٠٠ جنيه أو بالعقوبتين معا (٥) .

سلطة الوزير فى التفويض :

١٣ - يجوز للوزير فى حالة المدارس الصغرى بأية مديرية أن يفوض جميع أو أيا من السلطات

(١) مضافة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٥٧ ثم عدلت بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ .

(٣) مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٥٧ ثم عدلت بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ .

(٤) معدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ ملحق تشريع خاص رقم ١١٦٢ بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢ .

(٥) معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

المخولة له بمقتضى هذا القانون الى المجلس الشعبى
التنفيذى لتلك المديرية (١) .

حظر فتح مدارس دينية جديدة بغير موافقة النائب
العام

١٤ - (١) لا يجوز فتح مدرسة دينية جديدة
خلاف الحلوة ، دون موافقة النائب العام (٢) .

(٢) و (٣) حذفنا (٣) .

١٥ - (الغيت) (٤) .

- (١) معدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ملحق تشريع رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٦١/٤/٣٠ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ . ملحق تشريع رقم ١١٥٥ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٥ .
- (٢) معدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ٥٤ ، والقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢ م والقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ملحق تشريع رقم ١٠٩١ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٥ . والقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٢ (ملحق تشريع رقم ١١٣١ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٥) .
- (٣) حذفنا بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .
- (٤) الغيت بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

قانون محو الأمية والتعليم الوظيفي للكبار لسنة ١٩٧٢ (قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢) (١)

عملاً بأحكام المادة ٤٠ من الأمر الجمهوري رقم ٥ أصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه : -

اسم القانون وبداية العمل به .

١ - يسمى هذا القانون « قانون محو الأمية والتعليم الوظيفي للكبار لسنة ١٩٧١ » ويعمل به من اليوم المعين . (٢)

تفسير

٢ - فيما يتعلق بهذا القانون وما لم يقتض سياق الكلام معنى آخر : -

(أ) « وزير » يقصد به وزير التربية والتعليم .

(ب) « أمي » يقصد به من لا يعرف القراءة والكتابة والحساب ولم يصل الى مستوى الصف الرابع الابتدائي .

(ج) « التعليم الوظيفي » يقصد به الوصول بالدارس الى مستوى الصف الرابع الابتدائي في مهارات القراءة والكتابة والحساب والمعلومات العامة في مجال عمله وصولاً الى رفع كفايته الانتاجية وتطوير قدراته الاجتماعية .

(د) « المجلس » يقصد به المجلس القومي لمحو الأمية والتعليم الوظيفي للكبار المنشأ بموجب المادة ٦ من هذا القانون .

(هـ) « اليوم المعين » يقصد به اليوم الذي يعينه الوزير لبدء العمل بهذا القانون بمقتضى اعلان ينشر في الجازيتة .

(و) « الوزارة » يقصد بها وزارة التربية والتعليم .

اهداف القانون .

٣ - يستهدف هذا القانون :

(أ) تعليم المواطنين السودانيين من الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين التاسعة

والخامسة والأربعين من الذين يعملون في الدولة ومؤسسات القطاعين العام والخاص وكذلك تعليم الأعضاء المنتظمين في منظمات نقابية أو مهنية أو اقتصادية أو اجتماعية أو رياضية أو ثقافية وكذلك الجماعات الطبيعية في الجمعيات المحلية ممن لا يشملهم التعريف السابق .

(ب) التنسيق بين الأجهزة المنصوص عليها في هذا القانون في القطاعين العام والخاص والادارات المهتمة بالتدريب المهني والثقافة العمالية وتطوير الكفاية الانتاجية وللصحة المهنية والهيئات الشعبية والمهنية تحقيقاً للأهداف المبينة في الفقرة (أ) .

تطبيق احكام هذا القانون .

٤ - تطبق احكام هذا القانون على كل سوداني أمي يكون عمره في حدود السن المنصوص عليها في المادة (٣) (أ) وبالنسبة للأنات اللاتي يسرى عليهن حكم هذه المادة تطبق احكام القانون بالشروط والأوضاع التي يقررها الوزير بالتشاور مع المجلس ويراعى في تطبيقه العادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية للبيئة المحلية ويستعان في هذا النشاط بالهيئات والجمعيات النسوية المهتمة بشئون المرأة في البلاد كلما أمكن ذلك .

حصر الاميين .

٥ - تقوم الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة والتنظيمات النقابية المهنية والنوعية والاجتماعية والاقتصادية والرياضية والثقافية بحصر عدد الأميين الذين يعملون فيها وينتمون اليها مع بيان سن كل منهم ونوع عمله وأوقات ذلك العمل ومحل أقامته وأية بيانات أخرى تطلب منهم على أن تقدم هذه البيانات في المدة التي تحددها اللوائح ، ويجب القيام بعملية الحصر السابق ذكرها سنوياً وتزويد الوزارة بالبيانات المطلوبة في التاريخ الذي يحدده الوزير .

انشاء المجلس .

٦ - ينشأ مجلس يسمى « المجلس القومي

(١) ملحق التشريع الخاص للجازيتة العدد ١١٢٦ في ١٠/٢/١٩٧٢ .

(٢) تحدد اليوم المعين ابتداء من يوم ٢٤/٢/١٩٧٢ . تشريع ١ لسنة ١٩٧٢ ملحق التشريع الخاص للجازيتة

العدد ١١٢٦ في ١٠/٢/١٩٧٢ .

لمحو الأمية والتعليم الوظيفي للكبار ، ويشكل بقرار من الوزير بموافقة مجلس الوزراء على أن يشمل ممثلين للوزارات والهيئات ذات الاختصاص، والتنظيمات الشعبية والمهنية ، وبعض الشخصيات المهمة بهذا النشاط .

ويترأس هذا المجلس الوزير ويكون المسئول عن ادارة محو الأمية وتعليم الكبار فى الوزارة مقررا له .

اختصاصات المجلس .

٧ - يختص المجلس بالمسائل الآتية : -

(أ) رسم السياسة التخطيطية لمحو الأمية والتعليم الوظيفي للكبار .

(ب) تنظيم وسائل تمويل مشروعات محو الأمية والتعليم الوظيفي للكبار سواء أكانت من الاعتمادات المخصصة من الدولة ومؤسساتها أم المنح غير الحكومية .

(ج) أبداء الرأى فى المناهج التعليمية التى تضعها الوزارة لمحو الأمية والتعليم الوظيفي للكبار .

(د) تنسيق الجهود التى تبذلها الهيئات الحكومية والشعبية والمنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والتنظيمات الإقليمية وأجهزتها فى مجالات محو الأمية والتعليم الوظيفي للكبار .

(هـ) إصدار اللوائح والقرارات التى تنظم العمل وتفسر القانون وفقا لأحكامه بعد أن يقرها الوزير على أن ينص فى تلك اللوائح بصفة خاصة على طريقة اختيار المعلمين وتدريبهم على محو الأمية والتعليم الوظيفي للكبار وتعترف بهم الوزارة مع تحديد الأجور والمكافآت التى تمنح لهم .

(و) تكوين اللجان الفنية الضرورية لسير العمل وحسن أدائه .

(ز) أبداء الرأى فى أى موضوع يعرضه الوزير أو أية جهة أخرى لها صلة بهذا النشاط .

(ح) الاشراف على أنشاء ومتابعة معاهد أعداد وتدريب الأخصائيين فى محو الأمية والتعليم الوظيفي للكبار .

(ط) الدعوة لمحو الأمية والتعليم الوظيفي للكبار والاستفادة من إمكانيات أجهزة الدولة ومختلف وسائل الاعلام الرسمية والخاصة تحقيقا لهذه الغاية بالكيفية التى يراها المجلس محققا لأهدافه وبما لا يتعارض مع طبيعة هذه الأجهزة .

(ى) إصدار اللوائح الخاصة بتحديد أوقات الدراسة وأماكنها والمدة المقررة لتعليم الأميين وتحديد الوسائل لتنفيذ ذلك .

(ك) القيام بالأعمال المنوطة باللجنة القومية الاستشارية التى نصت عليها اتفاقية المشروع التجريبي للتعليم الوظيفي للكبار فى السودان ، بعد إضافة الأشخاص المنصوص عليهم فى تلك الاتفاقية .

اجتماعات المجلس وقراراته

٨ - (١) يجتمع المجلس ثلاث مرات فى السنة على الأقل .

(٢) يتولى الرئيس دعوة المجلس الى الانعقاد فى المكان الذى يراه مناسبا وتوجه الدعوة الى الأعضاء قبل التاريخ المعين للاجتماع بثلاثة أيام على الأقل ويجوز فى حالة الضرورة دعوة المجلس للانعقاد فى نفس اليوم وفهم جميع الأحوال يرفق بالدعوة جدول الأعمال الذى يقره الرئيس .

(٣) لا تكون اجتماعات المجلس قانونية إلا بحضور نصف عدد أعضائه على الأقل .

(٤) تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين فاذا تساوت الأصوات كان لرئيس المجلس الصوت المرجح .

(٥) يجوز للمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستئناس بأرائهم دون أن يكون لهم صوت معدود .

المجالس الإقليمية

٩ - (١) يشكل لكل مديرية من مديريات السودان مجلس اقليمى يرأسه المحافظ ، ويكون مقررا له المدير الإقليمى للتربية والتعليم فى مقر رئاسة التعليم فيها ويصدر بتشكيل المجلس الإقليمى قرار من الوزير .

(٢) يتولى المجلس الإقليمى : -

(أ) رسم الخطوات التنفيذية للخطة التي يضعها المجلس .

(ب) وضع خطة تفصيلية عن منطقة عمله ورفعها الى المجلس لأقرارها .

(ج) إصدار اللوائح المحلية اللازمة لتطوير هذا النشاط .

(د) رفع تقارير دورية الى المجلس عن المنجزات .

(هـ) تزويد المجلس بالمعلومات والبيانات الضرورية المتصلة بهذا العمل .

المنهج والدراسة .

١٠ - (١) تعد الوزارة مناهج محو الأمية والتعليم الوظيفي للكبار المشار إليها في المادة ٧ من هذا القانون بالتنسيق مع الوزارات المعنية ويصدر بها قرار من الوزير .

(٢) تتولى الوزارة أعداد الكتب والمقررات اللازمة لمحو الأمية والتعليم الوظيفي للكبار بالتنسيق مع الوزارات المعنية .

(٣) تكون الدراسة متصلة ومتابعة لا تتخللها فترات انقطاع طويلة إلا ما تقتضيه ظروف العمل في كل مديرية وفقاً لما يقرره المجلس الأقليمي .

مراكز التعليم

١١ - (١) على الوزارات والمصالح الحكومية والتنظيمات المشار إليها في المادة ٣ (أ) من هذا القانون القيام بمسئولياتها في تعليم الأميين على النحو الآتي : -

(أ) تهيئة الفرص لتعليم الأميين فيها وتخصيص الأماكن الصالحة للدراسة في مواقع العمل وتحمل ما يتطلبه ذلك من التكاليف .

(ب) مراعاة التنسيق بين مواعيد العمل وأوقات الدراسة بما لا يتعارض مع الانتاج وسير العمل .

(٢) إذا نقص عدد الأميين عن العدد المطلوب لفتح مركز في وحدة من الوحدات يلحق الأميون بأقرب مركز على أن تتكفل الجهة المختصة بدفع

النفقات وفقاً للوائح والقرارات التي يصدرها المجلس .

(٣) يجوز للمجلس والمجالس الإقليمية استعمال جميع دور العلم العامة والخاصة على اختلاف أنواعها وكذلك المساجد ودور العبادة والاندية الرياضية والاجتماعية وأيئة أمكنة حكومة أو شعبية صالحة لفتح مراكز على ألا يتأثر النشاط القائم فيها .

تعليم الأميين من الجنود ورجال البوليس والسجانيين

١٢ - تقوم وزارة الدفاع ووزارة الداخلية بتهيئة الفرص وأعداد الأماكن اللازمة لتعليم الأميين من الجنود ورجال البوليس والسجانيين طبقاً للوائح والقرارات التي يصدرها المجلس مع المختصين .

الامتحانات والشهادات

١٣ - (١) تعقد امتحانات في نهاية المرحلة الدراسية التي يقرها المجلس في المناهج المقررة لمحو الأمية والتعليم الوظيفي للكبار ويمنح من يصل الى المستوى المقرر شهادة معتمدة من وكيل الوزارة أو الجهة التي يعينها الوزير ، ويجوز منح المتفوقين من الدارسين جوائز تشجيعية وفقاً للوائح والقرارات التي يصدرها المجلس كما يجوز أن يتقدم لهذا الامتحان من يرغب من غير المنتظمين في الدراسة للحصول على الشهادة المشار إليها .

(٢) تصدر بتنظيم ذلك الامتحان وبيان إجراءاته لائحة من الوزير بعد التشاور مع المجلس .

(٣) يجب اعتبار شهادة النجاح في الامتحان ضمن المؤهلات التي يمنح العامل بموجبها علاوة أو ينال ترقية أو يثبت في العمل . وتقوم هذه الشهادة طبقاً للائحة المعادلات .

(٤) تكرم الوزارات والهيئات والمؤسسات والأفراد ممن يحرزون نجاحاً مرموقاً في محو أمية العاملين بها في مجالات محو الأمية والتعليم الوظيفي .

العقوبات :

١٤ - (١) يجوز بعد مضي خمس سنوات من

تاريخ العمل بهذا القانون عدم ترقية العامل الأمي الخاضع لأحكامه ممن أتيحت له الفرصة لحسو الأمية ولم يحصل على الشهادة المنصوص عليها في المادة ١٣ (٣) من هذا القانون .

(٢) يعاقب بغرامة قدرها خمسون قرشا كل شخص يرد اسمه في القوائم المحددة لمحو الأمية طبقا لأحكام هذا القانون ويمتنع عن تلقي الدراسة أو يتخلف عن حضور الامتحانات دون عذر مقبول في الموعد المحدد رغم اخطاره به ويعفى من هذا الالتزام من كان مصابا بمرض أو عاهة بدنية أو عقلية تمنعه من تلقي الدراسة أو أداء الامتحان طبقا لرأي الجهات الصحية المختصة ويزول الإعفاء بزوال المرض أو العاهة .

(٣) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تتجاوز ١٠٠ جنية كل من لا يلتزم بأحكام المادة ٥ والمادة ١١ من هذا القانون من مديري الشركات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص ومن هم في حكمهم من أصحاب الأعمال التجارية والصناعية والمشاريع الزراعية كما تطبق عقوبات إدارية على رؤساء المصالح والوحدات الحكومية من الذين لا يلتزمون بأحكام المادتين المشار اليهما وتتعدد الغرامة والعقوبات الأخرى بتعدد المخالفات .

امر مؤقت لسنة ١٩٧٥

قانون العمل القومي الإلزامي لسنة ١٩٧٥

(امر مؤقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥) (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس الجمهورية .

عملا بأحكام المادة ١٠٦ من الدستور اصدر الأمر المؤقت الآتي نصه : -

اسم الامر المؤقت وبه العمل به

وقع عليه في ١٩٧٥/١١/٩

١ - يسمى هذا الامر المؤقت « قانون العمل القومي الإلزامي لسنة ١٩٧٥ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

تعريف

٢ - في هذا القانون وما لم يقتض السياق معنى آخر .

العمل القومي :

يقصد به أي من الاعمال المنصوص عنها في المادة ٤ من هذا القانون .

اللجنة القومية :

يقصد بها اللجنة القومية المنشأة بموجب المادة ٧ من هذا القانون .

امر تكليف :

يقصد به أي تكليف يصدر بموجب المادة ٣ من هذا القانون .

التكليف بالعمل القومي

٣ - يجوز للجنة القومية أن تصدر أمر تكليف بالزام أي شخص تنطبق عليه الشروط الواردة في المادة ٥ بأداء أي عمل قومي يحدده ذلك الأمر .

مجالات العمل القومي

٤ - يؤدي العمل القومي في أي من المجالات الآتية : -

(أ) تطوير الريف .

(ب) تنفيذ مشاريع التنمية .

(ج) محو الأمية .

(د) اعمال الانقاذ في حالات الكوارث

(هـ) أي أعمال أخرى تهدف الى اكتساب الخبرة المحلية والاحتكاك بال جماهير أو تحقيق المصالح القومية الاقتصادية أو الاجتماعية .

شروط اداء العمل القومي

٥ - (١) لا يجوز تكليف أي شخص بأداء عمل قومي الا اذا كان : -

(أ) سودانيا .

(ب) لائقا طبيا .

(١) ملحق التشريع الخاص للجريدة الرسمية العدد ١١٨٦ في ١٩٧٥/١٢/٣١ . وقد تأيد وأصبح القانون رقم

٥٦ لسنة ١٩٧٥ بنفس العدد من الملحق الخاص المذكور .

(ج) بلغ من العمر الثامنة عشر ولم يتجاوز الثلاثين عاما .

(د) أكمل الدراسة الثانوية العليا والتحق بأى من مؤسسات التعليم العالى .

(٢) يؤدى الاشخاص الذين يتلقون تعليمهم فى أى من الجامعات أو المعاهد العليا خارج السودان والذين تنطبق عليهم الشروط الواردة فى الفترات (أ) ، (ب) و (ج) من البند (١) . . العمل القومى بعد عودتهم الى السودان بالكيفية التى تحددها اللجنة القومية .

(٣) يجوز للجنة القومية بموافقة رئيس الجمهورية ان تكلف أى شخص آخر بأداء عمل قومى .

محتويات امر التكليف

٦ - يحدد امر التكليف تاريخ بداية العمل القومى ونهايته ومكانه والكيفية التى يؤدى بها والجهات التى يخضع المكلفون بأداء العمل القومى لاشرفها المباشر .

تكوين اللجنة القومية

١ - تنشأ لجنة قومية للأشراف على العمل القومى وتشكل على النحو الآتى : -

(أ) وزير التربية رئيسا

(ب) رئيس هيئة الاركان

(ج) وزير الحكم الشعبى المحلى

(د) وزير الشباب والرياضة والرعاية الاجتماعية

(هـ) وزير الشؤون الدينية والأوقاف أعضاء

(و) وزير التربية الأقليمى

(ز) وزير الشباب الأقليمى

(ح) ثلاثة أعضاء يختارهم وزير التربية

(ط) أى أشخاص آخرين يرى رئيس الجمهورية ضرورة تعيينهم

تكون للجنة القومية أمانة عامة يلحق بها عدد مناسب من العاملين .

اختصاصات اللجنة القومية

٨ - تختص اللجنة القومية بما يلى : -

(أ) اختيار الأشخاص لأداء العمل القومى .

(ب) الأشراف العام على المكلفين بأداء العمل القومى .

(ج) إصدار شهادات العمل القومى .

حقوق المكلفين بأداء العمل القومى

٩ - تلتزم الحكومة بنفقات ترحيل الأشخاص المكلفين بأداء العمل القومى من وإلى مكان وبكافة تكاليف معيشتهم أثناء تأديتهم له .

حظر الاستخدام

١٠ - لايجوز استخدام أى شخص تنطبق عليه الشروط الواردة فى المادة ٥ فى أى عمل أو وظيفة أو منحة ترخيصا لمزاولة أى عمل أو مهنة ما لم يقدم ما يثبت أداءه للعمل القومى أو عدم تكليفه به .

سلطة اصدار اللوائح

١١ - يجوز لوزير التربية بموافقة اللجنة القومية إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

قرار جمهورى رقم (٧٠٢) لسنة ١٩٧٥ (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس الجمهورية ،

بعد الاطلاع على قانون العمل القومى الإلزامى لسنة ١٩٧٥ قرر :

١ - البدء فى تنفيذ هذا القانون ابتداء من العام الدراسى الحالى بهدف تمكين الطلاب من الترشيد الذاتى بالعمل العام فى الأرياف لاكتساب المهارات التى يوفرها التغلغل فى

الارياف والعمل الميداني المباشر ويهيء للشباب
الفرصة لخدمة اهلهم .

٢ - تكوين لجنة تقوم تحت اشراف اللجنة
القومية باعداد البرامج العمالية لتنفيذ التدريب
هذا العام ووضع الخطط التنظيمية مستقبلا .

٣ - تتكون اللجنة على النحو التالي :

الدكتور جعفر محمد علي بنيت رئيسا

السيد/محمد التوم التجاني

السيد/كرم الله العوض

الدكتور/عبد الله أحمد عبد الله

الدكتور/نصر الدين أحمد محمود

الدكتور/عبد الرحمن الطيب علي طه

الدكتور/اسماعيل الحاج موسى

العميد/أحمد محمد أبو الذهب

وعلى وزراء التربية والحكم الشعبي المحلي
والمالية والاقتصاد والشباب والرياضة والرعاية
الاجتماعية والزراعة والأغذية والمواد الطبيعية
ورئيس هيئة أركان حرب قوات الشعب المسلحة
مد اللجنة بكل ما تحتاجه من مساعدة وخدمات
ومعلومات .

صدر تحت توقيعى بقصر الشعب فى اليوم
السابع من شهر ذى القعدة سنة ١٣٩٥ هـ
الموافق اليوم التاسع من شهر نوفمبر سنة
١٩٧٥ م .

قانون جامعة الخرطوم لسنة ١٩٧٣

(قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣) (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس الجمهورية

عملا بأحكام المادة ٢٢٥ من دستور السودان
أصدر القانون الآتى نصه : -

اسم القانون وبه العمل به

وقع عليه فى ١٠/٥/١٩٧٣

١ - يسمى هذا القانون « قانون جامعة الخرطوم لسنة ١٩٧٣ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

الفاء واستثناء

٢ - يلغى قانون جامعة الخرطوم لسنة ١٩٧٠ على أن تظل كل النظم الأساسية واللوائح والقواعد الصادرة بموجبه والمعتبرة صادرة بموجبه والمعمول بها عند صدور هذا القانون سارية وتعتبر كما لو كانت قد صدرت بموجب هذا القانون .

تعريف

٣ - فى هذا القانون وما لم يقتض سياق الكلام معنى آخر يقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعانى المخصصة لها فيما يلى : - (٢)

« هيئة التدريس » وتشمل الاساتذة ومساعدى الاساتذة والمحاضرين الاول والمحاضرين والوكيل وأمين المكتبة والمشرف على الطلاب وغيرهم من الأشخاص الآخرين حسبما يقرره المجلس من وقت لآخر .

« مجلس » يقصد به مجلس الجامعة المنشأ بمقتضى المادة ١٤ من هذا القانون .

« قسم » يقصد به وحدة التدريس أو البحث أو أى وحدة أخرى اعتمدها المجلس بناء على

توصية مجلس الاساتذة ، وفقا للنظم الاساسية باعتبارها ذات كيان قائم بذاته .

« كلية » يقصد بها وحدة أكاديمية داخل الجامعة انشأها المجلس بموجب هذا القانون وتشمل كلية الدراسات العليا .

« السنة المالية » يقصد بها اثنا عشر شهرا المنتهية فى اليوم الثلاثين من شهر يونيو من كل سنة ميلادية .

« خريج » يقصد به أى شخص منحه مجلس الاساتذة درجة علمية باسم الجامعة وتشمل حملة دبلومات كلية غردون التذكارية ومدرسة كتشنر الطبية وكلية الخرطوم الجامعية وتشمل كذلك حملة الدرجات العلمية الممنوحة من جامعة لندن لطلبة كلية غردون التذكارية وكلية الخرطوم الجامعية بمقتضى القواعد المنظمة للعلاقة الخاصة مع تلك الجامعة وتشمل أيضا حملة الدبلوم أو الشهادة النهائية الممنوحة من المدارس العليا التى كانت موجودة بالسودان قبل عام ١٩٤٦ .

« أمين المكتبة » يقصد به الموظف المسئول تحت اشراف مدير الجامعة عن العناية بمكتبة الجامعة والمحافظة عليها .

« الوكيل » يقصد به وكيل الجامعة .

« اللوائح » يقصد بها اللوائح التى يصدرها مجلس الاساتذة بموجب هذا القانون .

« النظام الاساسى » يقصد به النظام الاساسى الذى يصدره مجلس الجامعة وفقا لاحكام هذا القانون .

« مجلس الاساتذة » يقصد به مجلس اساتذة جامعة الخرطوم .

« طالب » يقصد به أى شخص مسجل اسمه للدراسة المتفرغة بقصد الحصول على درجة علمية أو دبلوم أو شهادة يمنحها مجلس الاساتذة .

(١) ملحق التشريع للفايزية العدد ١١٥٠ فى ١٥/٧/١٩٧٣ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ ملحق التشريع الخاص للجريدة الرسمية العدد ١١٨٦ فى

١٩٧٥/١٢/٣١ وكان هذا القانون قبل تأييده أمرا مؤقتا رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ .

رأى الجامعة

٧ - (١) يكون رئيس الجمهورية راعياً للجامعة .

(٢) يرأس رأى الجامعة اذا كان حاضراً احتفالات الجامعة .

(٣) لرأى الجامعة ان يطلب من رئيس المجلس موافاته بالمعلومات المتعلقة بأى أمر يتصل بالجامعة (٤) .

٨ - (١) يكون لمجلس الجامعة رئيس يعينه رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس المجلس القومى للتعليم العالى ويختص بالآتى (٥) :

(أ) رئاسة وقيادة مجلس الجامعة وإبتدار الخطط التى تكفل تنفيذ ونجاح السياسة التى تقررها الدولة والمجلس القومى للتعليم العالى .

(ب) القيام بدور حلقة الوصل بين الجامعة والمجلس القومى للتعليم العالى .

(ج) رئاسة اللجنة التنفيذية والمالية للمجلس .

(٢) يكون رئيس المجلس مسئولاً عن اداء واجباته أمام المجلس القومى للتعليم العالى .

مدير الجامعة

٩ - (١) يكون للجامعة مدير يعينه رئيس الجمهورية (٦) .

(٢) يشغل مدير الجامعة منصبه لاربعة سنوات وفقاً للشروط والاوزاع التى تقررها النظم الاساسية للجامعة .

(٣) يقوم المدير بإدارة الجامعة وتحقيق اهدافها ويكون (٧) :

(أ) رئيسها لمجلس الاساتذة .

(ب) مسئولاً بوجه عام أمام المجلس عن طريق رئيسه عن الاحتفاظ للجامعة بمستوى عال من

« مساعدو هيئة التدريس » تشمل المعيدى ومساعدى التدريس وغيرهم من الاشخاص الآخرين وفقاً لما يقرره المجلس من وقت لآخر .

« الجامعة » يقصد بها جامعة الخرطوم .

كيان الجامعة

٤ - (١) تكون الجامعة هيئة ذات شخصية اعتبارية وصفة تعاقدية مستديمة وخاتم عام ويكون لها حق المقاضاة باسمها .

(٢) تتكون الجامعة من رئيس المجلس والمدير والاساتذة وهيئة التدريس ومساعدى هيئة التدريس والخريجين والطلاب (١) .

وظيفة الجامعة

٥ - (١) الجامعة دار العلم تعمل على تحصيله وتدرسه وتطوير مناهجه وتعمل من طريقه - فى اطار الدستور والسياسة العامة للدولة - على خدمة الوطن وتنمية موارده وعلى نهضة البلاد فكرياً واقتصادياً واجتماعياً كل ذلك : - (٢)

(أ) باعداد الطلاب ومنحهم درجاتها العلمية .
(ب) وباقبال اساتذتها والمنتسبين اليها على البحث والتدريس .

(ج) وبمساهمتها الفعالة فى تنوير المجتمع السودانى وتنقيفه ورفع مستواه .

(د) وبتقوية الروابط مع الجامعات والمؤسسات الاكاديمية الاخرى .

(٢) تهدف الجامعة فى كل ذلك الى المثل العليا التى لا تنال الا بادراك الحقائق فى هذا العصر التكنولوجى المتطور .

حرية الفكر والبحث العلمى

٦ - تتمتع الجامعة بحرية الفكر والبحث العلمى فى حدود الدستور والقانون (٣) .

(٧،٤،٣،١) مستبدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ السابق الاشارة اليه .

(٥) مضافة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ السابق الاشارة اليه .

(٦،٢) معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ السابق الاشارة اليه .

العمداء

١٣ - يكون لكل كلية عميد يعينه رئيس المجلس بالتشاور مع المدير ويكون العميد فيما يعهد اليه من واجبات ادارية بموجب النظم الاساسية مسئولاً للمدير وعن طريقه للمجلس ورئيسه . (٤)

تكوين مجلس الجامعة

١٤ (٥) - (١) ينشأ مجلس لادارة الجامعة تكون له السلطة التنفيذية في الجامعة ويتم تكوينه بقرار من رئيس الجمهورية بعد التشاور مع رئيس المجلس القومي للتعليم العالي .

(٢) يشكل المجلس على النحو التالي :

(أ) ثمانية اعضاء يمثلون اقاليم السودان المختلفة .

(ب) عشرة اعضاء يمثلون المهن والتخصصات المختلفة .

(ج) عضوان يمثلان القطاع الخاص ورجال الاعمال .

(د) عضوان يمثلان المنظمات الجماهيرية والفئوية .

(هـ) عضوان من ذوي الخبرة والاهتمام بشئون التعليم العالي .

(و) ثلاثة اعضاء يمثلون اساتذة الجامعة ممن هم في مرتبة البرفسور .

(ز) أربعة اعضاء يمثلون أساتذة الجامعة ممن هم دون مرتبة البرفسور .

(ح) مدير الجامعة

(ط) نائب المدير

(ي) الوكيل

(ك) أمين المكتبة اعضاء بحكم مناصبهم

(ل) عميد الطلاب

(م) العمداء

الكفاية والتنظيم الادارى وعن مراعاة تنفيذ النظم الاساسية واللوائح على الوجه الصحيح .

(ج) مسئولاً عن النظام بالجامعة ويكون له في هذه الخصوص ان يصدر نظاماً اساسية مؤقتة في فترات غياب المجلس وتكون تلك النظم نافذة من تاريخ اصدارها على أن تعرض على المجلس في أول جلسة له بعد ذلك التاريخ لاجازتها فاذا لم يجزها المجلس سقطت بغير أثر رجعى .

نائب المدير

١٥ - (١) يكون للجامعة نائب للمدير يعينه رئيس الجمهورية من بين اعضاء هيئة التدريس ممن يكونون اعضاء بمجلس الاساتذة أو ممن كانوا اعضاء به (١) .

(٢) يظل نائب مدير الجامعة في منصبه لمدة سنتين ويجوز اعادة تعيينه .

(٣) يساعد نائب المدير مدير الجامعة في اداء واجباته وتكون له الواجبات والاختصاصات التي تحددها النظم الاساسية .

(٤) في حالة غياب مدير الجامعة أو في حالة عدم تمكنه مؤقتاً من القيام بعمله أو في حالة خلو منصب مدير الجامعة يقوم نائب مدير الجامعة بمباشرة سلطاته واداء واجباته .

الوكيل

١٦ - يعين رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس المجلس وكيلاً للجامعة يكون مسئولاً لمدير الجامعة عن الاداء الادارى والمالى للجامعة وفقاً للنظم الاساسية . (٢)

عميد الطلاب

١٧ - يعين رئيس المجلس بالتشاور مع مدير الجامعة عميد للطلاب يعمل وفق توجيهات مدير الجامعة لمساعدة الطلاب على الاستفادة القصوى علمياً واجتماعياً من انتمائهم للجامعة ومراعاة النظام بينهم . (٣)

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ السابقة الاشارة اليه .

(٢) (٤٠٣٠٢) مضافة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ السابقة الاشارة اليه .

(٥) مستبدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ السابقة الاشارة اليه .

(ن) اربعة اعضاء يمثلون الطلاب وتحدد النظم الأساسية طريقة انتخابهم •

اختصاصات وواجبات مجلس الجامعة

١١ - (١) يكون من واجب المجلس ان يحقق وظيفة الجامعة المبينة فى المادة ٥ من هذا القانون، وأن يؤدى بالنيابة عن الجامعة وباسمها جميع الأعمال التى تقتضيها طبيعة هيئة ذات شخصية اعتبارية والتى تختص بها مثل تلك الهيئة • ودون الاخلال بعمومية هذا النص يجوز للمجلس : -

(أ) ان يبرم من العقود ما يكون ابرامه لازما أو مناسبا للقيام بأعماله •

(ب) ان يمتلك من المنقولات والعقارات ما يكون من الضرورى أو المناسب امتلاكه للقيام بأعماله وان يحتفظ بها ، ويجوز له تحقيقا للاغراض ذاتها ان يبيع أو يؤجر أو يرهن أى شئ من الاملاك التى يمتلكها على الوجه المتقدم أو أن يتصرف فيها بأية وسيلة أخرى ويشترط الا يبيع المجلس أى عقار يكون واردا فى الجدول المرفق أو مضافا الى ذلك الجدول بقرار من المجلس أو أن يؤجر ذلك العقار أو ينقل ملكيته بأية وسيلة أخرى أو أن يتخلى عن حيازته ويشترط كذلك الا تفسر احكام هذه المادة على وجه يمنع المجلس من أن يؤجر فى أى وقت لمدير الجامعة أو لموظفيها أو لای شخص أو لاية هيئة ذات شخصية اعتبارية يوافق عليها المجلس أى مبنى من المباني المخصصة للسكن يشكل جزءا من العقارات الواردة فى ذلك الجدول •

(ج) أن يقترض من المبالغ بالفوائد وبضمان أية منقولات أو عقارات تملكها الجامعة ، ما قد تدعو الحاجة الى اقتراضه من وقت لآخر للقيام بأعماله •

(د) ان يدير وينظم وينمى مالية الجامعة وحساباتها واستثماراتها وممتلكاتها واعمالها وكل شئونها الاخرى ويجوز له تحقيقا لهذه الاغراض ان يعين ايا من المشتغلين بالاعمال المصرفية أو أى موظفين آخرين أو وكلاء متى رأى تعيينهم مناسبا، وان يتأكد من وجود دفاتر صحيحة للحسابات تقيد فيها كل الاموال التى تستلمها الجامعة

والامول التى تصرفها واصول وخصوم الجامعة لكى تعطى هذه الدفاتر صورة صحيحة عن حالة الجامعة المالية وتوضح معاملاتها •

(هـ) ان ينشئ الوظائف التى يعين فيها اعضاء هيئة التدريس أو غيرهم من الاشخاص الاخرين أو يلغى تلك الوظائف وأن يحدد الشروط التى يتم التعيين بمقتضاها •

(و) ان ينشئ بناء على توصية مجلس الاساتذة الدرجات العلمية والدرجات الفخرية وغيرها من الاجازات لمنحها بواسطة مجلس الاساتذة وفقا لأحكام النظم الأساسية واللوائح •

(ز) أن ينشئ عند الاقتضاء كليات قائمة بذاتها ومعاهد أخرى بناء على توصية مجلس الاساتذة ويقبل انتساب مثل هذه الكليات والمعاهد ويسمح لاعضائها بالتمتع بأية مزية من مزايا الجامعة •

(ح) ان ينشئ أو يلغى الكليات والاقسام والمعاهد والمدارس والوحدات الاخرى بالجامعة بناء على توصية مجلس الاساتذة •

(٢) يكون لرئيس المجلس الى جانب الواجبات المتقدمة فيما يتعلق بأى أمر موضوع تحت رقابته واشرافه بمقتضى هذا القانون ان يصدر نظاما أساسية ملزمة للجامعة وكل اعضائها وله أن يغير فى نصوص تلك النظم أو يلغىها أو يضيف نصوصا جديدة اليها ويكون ذلك كتابة ويعمل بها متى وافق عليها الراعى ووقع عليها ما لم ينص فيها على تاريخ آخر للعمل به •

اجتماعات المجلس

١٢ - (١) يجتمع المجلس لانجاز أعماله مرتين فى السنة على الاقل فى الزمان والمكان اللذين يعينهما رئيس المجلس فى كل حالة ومع ذلك يجب على رئيس المجلس أن يدعو لاجتماع فوق العادة متى ما وصله طلب مكتوب من مدير الجامعة أو من الاغلبية البسيطة لاعضاء المجلس •

(٢) للمجلس أن يدعو أى شخص لحضور أية جلسة من جلساته أو أى جزء منها دون أن يكون لذلك الشخص صوت محدود •

لجان المجلس

١٣ - يجوز للمجلس أن ينشئ بطريق الانتخاب من بين أعضائه لجانا يعهد اليها بما يراه مناسبا من اختصاصات .

اللجنة التنفيذية والمالية

١٤ - (١) تنشأ لجنة للشئون التنفيذية والمالية وتشكل على الوجه التالى : - (١)

رئيس الجامعة
مدير الجامعة
وكيل الجامعة
عميد الطلاب

ثلاثة أعضاء يسميهم رئيس المجلس من بين أعضائه من العمداء والاساتذة ممن هم فى مرتبة البرفسور .

عضوان يسميهم رئيس المجلس من بين أعضائه من هيئة التدريس ممن هم دون مرتبة البرفسور .

أربعة أعضاء يسميهم رئيس المجلس من بين الاعضاء المعينين بموجب المادة ١٤ (٢) ب من هذا القانون .

عضوان يسميهم رئيس المجلس من بين أعضائه المعينين بموجب المادة ١٤ (٢) أ من هذا القانون .

(٢) يتولى رئيس المجلس رئاسة اللجنة التنفيذية والمالية ويتولى رئاستها فى غيابه مدير الجامعة .

(٣) يجوز لرئيس المجلس فى أى وقت ان يطلب الى سكرتير المجلس الدعوة لعقد اجتماع اللجنة التنفيذية والمالية ويكون هذا الاجراء واجبا عليه اذا طلبه مدير الجامعة كتابة .

(٤) (أ) يكون النصاب قانونيا واجتماع اللجنة بحضور : -

أولا - رئيس المجلس أو من ينوب عنه .
ثانيا - المدير أو من ينوب عنه .

ثالثا - أى أربعة أعضاء من ممثلى المهن والاقاليم
رابعا - أى ثلاثة أعضاء من ممثلى الاساتذة والعمداء .

(ب) تصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين ويكون لرئيس المجلس صوت مرجح اذا تساوت الاصوات .

سلطات اللجنة التنفيذية والمالية وواجباتها

١٥ - (١) الى جانب مباشرة السلطات المخولة لها وأداء الواجبات المفروضة عليها فى النظم الاساسية تعد اللجنة التنفيذية والمالية ميزانية الجامعة سنويا وتقدمها الى المجلس وتكون مشتملة على تقديرات ايرادات الجامعة عن السنة المقبلة وتقديرات المصروفات التى ستخصص عليها والمرتبات التى ستدفع منها . وتعد كذلك حسابا ختاميا للسنة المالية السابقة بما فى ذلك المصروفات المخصصة على الاحتياطى ، ولها أيضا أن تعد تقديرات اضافية وتقدمها .

(٢) للجنة التنفيذية والمالية أن تدعو أى شخص لحضور أية جلسة من جلساتها أو أى جزء منها دون أن يكون لذلك الشخص صوت معدود .

مجلس الاساتذة

١٦ - ينشأ مجلس للاساتذة بالجامعة ويشكل على الوجه الآتى : -

(أ) مدير الجامعة
(ب) نائب مدير الجامعة

- (ج) الوكيل
- (د) عمداء الكليات
- (هـ) الاساتذة
- (و) رؤساء الاقسام
- (ز) مديرو معاهد الجامعة المختلفة
- (ح) عضو من أعضاء هيئة التدريس بكل كلية ينتخبه سنويا أعضاء هيئة التدريس بالكلية الذين لا يكونون أعضاء بمجلس الاساتذة .
- (ط) المشرف على الطلاب .
- (ي) أمين المكتبة
- (ك) طالبان ينتخبهم سنويا اتحاد الطلبة وفقا للنظم الاساسية .
- سلطات مجلس الاساتذة وواجباته**
- ١٧ - (١) يقوم مجلس الاساتذة بالآعمال الآتية :-
- (أ) وضع النظم للمؤهلات العلمية المطلوبة لقبول الطلاب فى الدراسات بالجامعة ومنح الاعانات الدراسية والجوائز .
- (ب) التنظيم العام لبرامج الدراسة بالجامعة والامتحانات التى تعقد فيها .
- (ج) وضع برامج الدراسات الاضافية .
- (د) منح الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات وغيرها من الاجازات للأشخاص الذين أتموا دراسات اعتمدها مجلس الاساتذة فى اللوائح .
- (هـ) منح درجات فخرية واجازات أخرى للأشخاص الذين يعتبرون جديرين بها وذلك وفقا للوائح .
- (و) منح لقب أستاذ متقاعد أو زميل فخري وفقا للوائح .
- (ز) تشجيع البحوث العلمية .
- (ح) رفع تقرير للمجلس عن أى أمر يحيله اليه .
- (ط) مناقشة وتقديم أى توصية يراها مناسبة فى أى موضوع يتعلق بالجامعة .
- (ى) وضع وتعديل واعادة النظر فى خطط تنظيم الكليات والاقسام وتحديد الموارد التى تختص بتدريسها كل من الكليات والاقسام وكذلك رفع تقرير للمجلس عن ضرورة انشاء كليات أو اقسام جديدة أو عن ضرورة الغاء أو دمج أو تقسيم أى من الكليات أو الاقسام .
- (٢) يباشر مجلس الاساتذة السلطات الآتية :
- (أ) انشاء ما يراه مناسبا من مجالس أكاديمية ولجان يوكل لأى منها أيا من السلطات التى يكون من حقه ممارستها باستثناء سلطة الموافقة على النظم الاساسية وسلطة منح الدرجات والدبلومات .
- (ب) حرمان أى شخص يكون قد أدين فى جريمة تنطوى على الانحراف الخلقى أو يكون فى رأيه قد سلك سلوكا فاضحا أو مخلا بالشرف من أية درجة علمية أو أية اجازة يكون قد منحها ، وحرمانه كذلك من جميع الميزات التى يتمتع بها بمقتضى هذه الدرجة أو الاجازة على أن :-
- اولا - يكون لأى شخص على الوجه المتقدم حق الاستئناف لدى المجلس ضد قرار مجلس الاساتذة ويكون القرار الذى يصدره المجلس فى هذا الشأن نهائيا .
- ثانيا - يكون لمجلس الاساتذة الحق فى أن يعيد لأى شخص أية درجة علمية أو اجازة أو ميزة يكون قد حرم منها .
- (٣) ، (أ) يضع مجلس الاساتذة اللوائح اللازمة للقيام بأعماله وللباشرة الاختصاصات والسلطات الممنوحة له وفقا لهذا القانون أو بمقتضاه على الوجه الصحيح .
- (ب) يعمل بهذه اللوائح عند توقيعها من مدير

الجامعة مالم ينص فيها على العمل بها من تاريخ لاحق .

(٤) (أ) يجتمع مجلس الاساتذة فى الاوقات والامكنة التى يعينها على أن يكون لمدير الجامعة دعوته للاجتماع فى أى وقت .

(ب) يرأس نائب المدير مجلس الاساتذة عند غياب المدير وفى حالة غياب المدير ونائبه ينتخب مجلس الاساتذة أحد أعضائه لرئاسة تلك الجلسة .

(ج) لمجلس الاساتذة أن يدعو أى شخص لحضور أية جلسة أو أى جزء منها دون أن يكون لذلك الشخص صوت معدود .

الكليات والمعاهد

١٨ - تشمل الجامعة الكليات والمعاهد التى يقرر المجلس من وقت لآخر انشاءها أو يقبل انتسابها للجامعة وفقا لاحكام هذا القانون .

مجالس الكليات

١٩ - (١) ينشئ المجلس فى كل كلية مجلس كلية يشكل على الوجه المقرر فى النظم الاساسية .

(٢) الى جانب ما ينص عليه من أحكام فى النظم الاساسية واللوائح يختص مجلس الكلية بالمسائل الآتية :-

(١) وضع نظم التدريس والدراسة والامتحانات فى المواد التى تدرس فى الكلية ، على أن يكون لمجلس الاساتذة حق اعادة النظر فيها .

(ب) تشجيع البحث العلمى فى المواد التى تدرس فى الكلية .

(ج) ترشيح أشخاص لمجلس الاساتذة لتعيينهم كمتحنين .

(د) تقديم التقارير لمجلس الاساتذة عن اللوائح الخاصة بمناهج الدراسة للحصول على

الدرجات العلمية والاجازات الاخرى وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالاعمال العلمية فى الكلية .

(هـ) تقديم التوصيات الى مجلس الاساتذة بمنح الدرجات العلمية (غير الدرجات الفخرية) والدبلومات والشهادات وغير ذلك من الاجازات فى داخل الكلية وكذلك الاعانات الدراسية والجوائز .

(و) النظر فى أى أمر يتعلق بالمهام الاكاديمية للكلية حسب ما يحيله اليه مجلس الاساتذة وتقديم تقرير عنه لذلك المجلس .

(٣) بالاضافة الى ما تقدم يكون مجلس الكلية مسئولاً عن مراعاة النظام بين الطلاب داخل نطاق الكلية وفى أماكن الدراسة الاخرى ويكون له تحقيقاً للغرض ذاته أن يصدر قواعد لا تتعارض مع أية قواعد تنظيمية تكون سارية المفعول من وقت لآخر وصادرة من مدير الجامعة لتطبيقها على الجامعة بوجه عام ويجوز له فى هذا الخصوص أن يتقدم بأية توصيات للمدير عن الاجراءات التأديبية التى يراها مناسبة .

(٤) يكون عميد الكلية رئيساً لمجلس الكلية .

(٥) يكون مدير الجامعة بحكم منصبه عضواً فى مجالس الكليات .

مجالس الاقسام

٢٠ - (١) ينشأ فى كل قسم مجلس مكون من جميع أعضاء هيئة التدريس بالقسم .

(٢) يتولى رئيس القسم رئاسة المجلس المذكور .

(٣) بالاضافة الى ما يقرر فى النظم الاساسية واللوائح تكون مهمة مجلس القسم تنظيم النشاط الاكاديمى للقسم كالتدريس والدراسات والبحث والامتحانات فى كل المواضيع الخاصة بالقسم وذلك كله باشراف من مجلس الكلية ومجلس الاساتذة .

موظفو الجامعة

٢١ - (١) موظفو الجامعة هم جميع أعضاء

هيئة التدريس وكل الاشخاص الآخرين الذين تستخدمهم الجامعة ماعدا مدير الجامعة .

(٢) يقوم المجلس بتعيين وفصل أعضاء هيئة التدريس وفقا للنظم الاساسية .

(٣) يخضع للمحاسبة من قبل سلطات الجامعة أى عضو من أعضاء هيئة التدريس اذنته محكمة مختصة فى أية جريمة معاقب عليها بموجب أى قانون .

(٤) مالم ينص على خلاف ذلك فى النظم الاساسية يكون لمدير الجامعة بالتشاور مع رئيس القسم أو المسئول الادارى المختص تعيين وفصل جميع موظفى الجامعة الآخرين .

(٥) يلحق مدير الجامعة كل عضو من أعضاء هيئة التدريس بكلية أو أكثر مع استثناء الوكيل والمشرف على الطلاب وأمين المكتبة وغيرهم ممن يشغلون مناصب أخرى حسب ما يقرره المجلس من وقت لآخر .

(٦) يقرر المجلس فى النظم الاساسية فئات المرتبات وشروط الخدمة لجميع موظفى الجامعة .

(٧) يجوز أن ينص فى النظم الاساسية على مساهمة الجامعة فى أى مال للمعاش أو مشروع آخر لفائدة موظفى الجامعة .

(٨) يعين المجلس عمداء الكليات من بين كبار أعضاء هيئة التدريس بالكلية بناء على توصية مدير الجامعة بعد التشاور مع مجلس الكلية المختص فى كل حالة ومع مراعاة أحكام هذا القانون تكون اختصاصاتهم ومدة بقائهم فى مناصبهم وفقا للشروط التى نص عليها فى النظم الاساسية .

(٩) يعين المدير رئيس القسم من بين كبار أعضاء هيئة التدريس بالقسم بعد التشاور مع عميد الكلية المختص .

(١٠) يتقاضى شاغلوا المناصب الاكاديمية المنصوص عليها فى البندين السابقين علاوة مسئولية أو أى مخصصات أخرى حسب ما يقرره المجلس فى النظم الاساسية .

(١١) بالاضافة الى الوظائف التى سبق

ذكرها فى هذا القانون يجوز للمجلس أن ينشئ وظائف جديدة ويحدد سلطاتها وواجباتها وأسمائها فى النظم الاساسية .

اصدار النظم الاساسية

٢٢ - (١) مشروعات النظم الاساسية أو تعديلها أو الغاؤها يجوز أن تصدر من المجلس أو مجلس الاساتذة ويقتضى اصدارها : -

(أ) موافقة الاغلبية البسيطة لاجتماع المجلس

(ب) موافقة الاغلبية البسيطة لمجلس الاساتذة .

(ج) توقيع الراعى .

(٢) يجوز اثبات صحة أى نظام أساسى أو تعديله أو الغائه لدى أية محكمة بإبراز نسخة منه يكون قد وقعها وشهد على صحتها مدير الجامعة أو نائبه أو الوكيل .

حق الاستئناف

٢٣ (١) - (١) يكون لأى عضو من أعضاء هيئة التدريس ينهى تعيينه بموجب البند (٢) من المادة ٢٥ حق الاستئناف لدى رئيس الجمهورية .

(٢) يكون للموظفين الآخرين الذين تنهى خدمتهم بموجب البند (٤) من المادة ٢٥ حق الاستئناف لدى المجلس .

حيازة الاموال

٢٤ - تورد جميع النقود التى ترد لحساب الجامعة الى أى بنك أو أكثر فى السودان حسب ما يقرره المجلس لغرض الايداع بصفة حساب جار أو حساب عام أو مودع .

نشر الحسابات ومراجعتها

٢٥ - يراجع سنويا كشف الحساب الذى تستلزمه المادة ١٩ وكذلك كشف أصول وخصوم الجامعة فى اليوم الأخير من أيام السنة المالية السابقة مباشرة بعد أن يشهد بصحتها مدير الجامعة والمراقب المالى للجامعة ، بواسطة المراجع

العام ويقدم الكشفان ومعهما تقرير المراجع عنهما الى المجلس القومى للتعليم العالى ثم يتم نشره (١) .

المصروفات والرسوم الأخرى

٢٦ - للجامعة أن تطلب من جميع الطلاب المسجلين للدراسة فيها أو من بعضهم دفع مصروفات ورسوم وغير ذلك من التكاليف حسب ما تراه مناسباً ووفقاً للسياسة التى يحددها المجلس القومى للتعليم العالى (٢) .

الهبات

٢٧ - (١) يجوز لمجلس الجامعة أن يقبل أية هبة بدون شرط أو قيد أو بشرط تخصيصها لغرض معين ، وللمجلس أن يرفض أية هبة يرى أنه ليس من مصلحة الجامعة قبولها .

(٢) فى حالة قبول هبات مشترط تخصيصها لغرض معين ، يجب وضعها فى حساب احتياطى خاص ويجوز استثمارها الى أن يحل الوقت الذى يمكن فيه صرفها فى ذلك الغرض .

احكام انتقالية

٢٨ - (١) مالم ينص على خلاف ذلك فى هذا

القانون تستمر كل الحقوق والالتزامات وكل الوظائف مهما كانت طبيعتها ووضعها التى كانت موجودة قبيل صدور هذا القانون بكل قوتها وأثرها وتختلف الجامعة لكل الأغراض وبدون انقطاع جامعة الخرطوم كما أنشأها القانون الملغى بموجب هذا القانون .

(٢) وعلى وجه الخصوص وبدون مساس بعمومية البند (١) من هذه المادة تستمر كل الممتلكات المشار إليها فى الجدول والتى آلت للجامعة بمقتضى القانون الملغى آيلة للجامعة كما أنشأها هذا القانون وتؤول كذلك كل الممتلكات التى تضاف الى الجدول بعد صدور هذا القانون ومن تاريخ اضافتها .

اثبات النظم الاساسية

٣٢ - يجوز اثبات صحة أى نظام أساسى أو لائحة لدى أية محكمة بإبراز نسخة منه موقع عليها ويشهد على صحتها مدير الجامعة أو نائبه أو الوكيل (٣) .

صدر تحت توقيعى بقصر الشعب فى اليوم السادس من شهر ربيع الثانى عام ١٣٩٣ الموافق اليوم العاشر من شهر مايو عام ١٩٧٣ .

(٢٠١) معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ السابق البيان .

(٣) مستبدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه . وقد أعيد ترقيم المواد بموجبه .

أمر مؤقت

قانون جامعة أم درمان الإسلامية لسنة ١٩٧٥ (١)

(أمر مؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٥)

عملاً بأحكام المادة ١٠٦ من الدستور أصدر
رئيس الجمهورية الأمر المؤقت الآتى نصه : -

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

اسم الأمر المؤقت وبدء العمل به

وقع عليه فى ١٩٧٥/١١/٩

١ - يسمى هذا الأمر المؤقت « قانون جامعة
أم درمان الإسلامية لسنة ١٩٧٥ » ويعمل به من
تاريخ التوقيع عليه .

الغاء

٢ - يلغى قانون الدراسات العربية الإسلامية
لسنة ١٩٧٠ .

تفسير

٣ - فى هذا القانون وما لم يقتض السياق
معنى آخر :

« الجامعة »

يقصد بها جامعة أم درمان الإسلامية .

« المجلس »

يقصد به مجلس الجامعة المنشأ بمقتضى المادة
٧ من هذا القانون .

« المجلس القومى » :

يقصد به المجلس القومى للتعليم العالى .

« المدير » :

يقصد به مدير الجامعة .

« أمين الجامعة » :

يقصد به الموظف المسئول لدى المدير عن
القيام بأعمال الجامعة الادارية والمالية .

« عميد » :

يقصد به عميد الكلية .

« أمين المكتبة » :

يقصد به الموظف المسئول لدى المدير عن
العناية بمكتبة الجامعة وتنظيمها والحفاظة عليها
وتطويرها .

« موظفو الجامعة » :

يقصد بهم جميع أعضاء هيئة التدريس
وجميع مستخدمى الجامعة ما عدا مدير الجامعة .

« هيئة التدريس » :

تشمل الاستاذة ومساعدى الاساتذة والمحاضرين
الاول والمحاضرين وأمين الجامعة والسكرتير
الاكاديمى وعميد الطلاب وأمين المكتبة ، كما تشمل
غيرهم من الاشخاص حسبما يقرره المجلس من
وقت لآخر .

« خريج »

يقصد به أى شخص منحه مجلس الاساتذة
درجة علمية باسم الجامعة وتشمل حامل الشهادة
العالمية من معهد أم درمان العلمى أو الكلية
الإسلامية وحامل الشهادة الطليعة أو البكالوريوس
من جامعة أم درمان الإسلامية السابقة وحامل
شهادة الليسانس من كلية الدراسات العربية
والإسلامية .

« كلية » :

يقصد بها وحدة أكاديمية ذات كيان قائم
بذاته داخل الجامعة تجمع عددا من الاقسام وتنشأ
بموجب النظم الأساسية .

« السنة المالية » :

يقصد بها الاثنا عشر شهرا المنتهية فى اليوم
الثلاثين من شهر يونيو من كل سنة ميلادية .

« النظم الأساسية » :

يقصد بها النظم الأساسية التي يصدرها المجلس بموجب احكام هذا القانون .

« اللوائح » :

يقصد بها اللوائح التي يصدرها مجلس الاساتذة بموافقة المدير وفقا لاحكام هذا القانون

الفصل الثاني

انشاء الجامعة ووظيفتها واستقلالها ورعايتها
انشاء الجامعة

٤ - (١) تصبح كلية الدراسات العربية والاسلامية من تاريخ العمل بهذا القانون جامعة تعرف باسم جامعة أم درمان الاسلامية .

(٢) تكون الجامعة هيئة لها شخصية اعتبارية وصفة تعاقبية مستديمة وخاتم عام ويكون لها حق التقاضى باسمها .

وظيفة الجامعة

٥ - (١) تعمل الجامعة على بثاء الذات السودانية بدراسة التراث العربى الاسلامى واثراء الحياة السودانية بمقومات الحضارة العربية الاسلامية وتوظيف خصائصها لخدمة المجتمع السودانى ودراسة اللغة العربية وعلومها .

(٢) تقوم الجامعة بتدريس الطلاب للقيام بأية واجبات تخصصية فى ميادين اللغة والدين والقانون والادارة وفى الدور الذى يحدده لها المجلس القومى .

(٣) تقوم الجامعة فى اطار برامج الدولة بالبحث الأكاديمى والنظر فى قضايا المجتمع من خلال المنطلقات الفكرية الاسلامية المتفاعلة مع احتياجات البيئة .

(٤) ترعى الجامعة فى اطار خطط الدولة حركة نشر وأحياء التراث الاسلامى فى القارة الأفريقية وتقيم روابط التعاون مع مختلف المؤسسات النظرية فى العالم الاسلامى .

حرية الفكر والبحث العلمى ولغة التدريس
فى الجامعة

٦ - (١) يتمتع الأساتذة والطلاب بالحرية الأكاديمية فى الجامعة فى اطار الدستور والقانون .

(٢) تكون اللغة العربية هى لغة التعليم بالجامعة ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك .

ادارة الجامعة

مجلس ادارة الجامعة

٧ - (١) يدير الجامعة مجلس يعينه رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس المجلس القومى ويكون على النحو الآتى : -

(أ) رئيس المجلس .

(ب) خمسة أعضاء من ذوى الاهتمام بالثقافة الاسلامية يمثلون أقاليم السودان المختلفة .

(ج) ثلاثة أعضاء يمثلون المنظمات الجماهيرية والفئوية .

(د) عضوان من ذوى الاهتمام بالثقافة الاسلامية يمثلان رجال الأعمال والمهن الحرة .

(هـ) خمسة أعضاء من ذوى الدراية بالثقافة العربية الاسلامية وخصائصها وتفاعلها مع البيئة والمجتمع .

(و) المدير .

(ز) أمين الجامعة .

(ح) عميد الطلاب .

(ط) الأمين العام للمجلس القومى للتعليم العالى .

(ك) مدير جامعة الخرطوم .

(ل) خمسة أعضاء من بين أعضاء هيئة التدريس .

(م) ممثلان للطلاب تحدد اللوائح طريقة اختيارهما .

(٢) يقوم المجلس بتأدية مهامه الوظيفية المحددة فى هذا القانون وفى سياسة الدولة والبرامج التى يحددها المجلس القومى .

رئيس المجلس

٨ - (١) يكون لمجلس الجامعة رئيس من ذوى المؤهلات والكفاءة يعينه رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس المجلس القومى ويعمل على قيادة المجلس ورئاسة جلساته ويكون مسئولاً للمجلس القومى عن حسن أداء الجامعة لمهمتها .

(٢) يعمل مجلس الجامعة على وصل الجامعة بالمجتمع ويسعى لزيادة مواردها المالية ودعم امكانياتها .

المدير

٩ - (١) يكون للجامعة مدير يعينه رئيس الجمهورية بعد التشاور مع رئيس المجلس للفترة التى يحددها ووفق شروط خدمة تحدد فى النظم الأساسية .

(٢) يدير المدير الجامعة على ضوء ما يضعه المجلس القومى للتعليم العالى من سياسة وما يتخذ من قرارات ويكون مسئولاً لمجلس الجامعة عن طريق رئيسه عن حسن أداء الجامعة لمهمتها وحفظ النظام فيها .

(٣) فى حالة غياب مدير الجامعة أو فى حالة عدم تمكنه مؤقتاً من القيام بعمله أو فى حالة خلو منصب مدير الجامعة يكلف رئيس المجلس أحد العمداء بمباشرة سلطاته وأداء واجباته .

(٤) يرأس المدير مجلس الأساتذة .

أمين الجامعة

١٠ - يكون للجامعة أمين مسئول عن شئونها الادارية والمالية تحت اشراف المدير ويعينه رئيس الجمهورية بعد التشاور مع رئيس المجلس .

عميد الطلاب

١١ - يشرف على شئون الطلاب ورعايتهم ورقاهيتهم وحسن تدريبهم للعمل العام ومراعاة النظام بينهم عميد الطلاب يعينه رئيس المجلس بعد التشاور مع المدير .

سلطات وواجبات المجلس

١٢ - (١) يكون المجلس مسئولاً عن وضع

السياسة العامة للجامعة ومراقبة أعمالها وحسن اداؤها لوظيفتها ومباشرة سلطاتها على أسس سليمة .

(٢) دون المساس بعمومية ماتقدم يمارس المجلس السلطات الآتية : -

(أ) الاشراف على أموال الجامعة وتحديد المصروفات الدراسية وفقاً للسياسة التى يضعها المجلس القومى والموافقة على الميزانية السنوية للجامعة .

(ب) إبرام العقود نيابة عن الجامعة .

(ج) وضع الخطط التى يراها ضرورية لتحسين وتطوير ادارة الجامعة وطرق وأساليب عملها بما فى ذلك انشاء والغاء الكليات والمعاهد والأقسام وخلق والغاء الوظائف وتعيين موظفى الجامعة .

(د) أن ينشئ عند الاقتضاء الدرجات العلمية والدرجات الفخرية وغيرها من الاجازات العلمية وفقاً لتوجيهات المجلس القومى وأحكام النظم الأساسية .

(هـ) رفع تقارير دورية للمجلس القومى عن نشاط الجامعة .

(و) أن يصدر فيما يتعلق بأى موضوع فى نطاق سلطته أو اشرافه بمقتضى هذا القانون نظاماً أساسية يكون على الجامعة وكل أعضائها مراعاتها وله ان يعدل أو يلغى أياً من نصوص تلك النظم .

(٣) يجوز للمجلس أن يفوض أياً من سلطاته الى رئيسه بالشروط التى يراها مناسبة .

اجتماعات المجلس

١٣ - (١) تتم اجتماعات المجلس وتنظم أعماله وفق وما يقرره فى النظم الأساسية .

(٢) يجوز للمجلس اختيار لجان من بين أعضائه يوكل لها القيام بأى أعمال يراها مناسبة .

(٣) يكتمل النصاب القانونى لاجتماع المجلس بحضور أكثر من نصف الأعضاء .

لجنة الشؤون المالية والتنفيذية

١٤ - ينشئ المجلس لجنة للشؤون المالية والتنفيذية تشكل على الوجه الآتي : -

- (أ) رئيس المجلس رئيسا
- (ب) المدير عضوا وينوب عن الرئيس في حالة غيابه .
- (ج) أمين الجامعة عضوا ومقررا
- (د) عميد الطلاب عضوا
- (هـ) ثلاثة من أعضاء المجلس يسميهم رئيسه من بين الأعضاء من خارج هيئة التدريس أعضاء
- (و) عضوان يسميهم رئيس المجلس من بين أعضائه من العاملين في هيئة التدريس .

سلطات لجنة الشؤون المالية والتنفيذية وواجباتها

١٥ - (١) يجوز للجنة الشؤون المالية والتنفيذية الى جانب مباشرة أية سلطات تمنح لها أو واجبات تفرض عليها بمقتضى النظم الأساسية أن تعد سنويا ميزانية بحساباتها وتقدمها الى المجلس .

(٢) تضع لجنة الشؤون المالية والتنفيذية بموافقة المجلس شروط خدمة موظفي الجامعة .

(٣) يجوز للجنة أن تدعو أى شخص لحضور أية جلسة أو أى جزء منها دون أن يكون لذلك الشخص صوت محدود ،

الفصل الرابع

مجلس الأساتذة

انشاء مجلس الأساتذة وتشكيله

١٦ - (١) ينشأ بالجامعة مجلس يسمى مجلس الأساتذة لتنظيم وتخطيط الشؤون الأكاديمية ويتكون من : -

- (أ) المدير رئيسا
- (ب) أمين الجامعة عضوا
- (ج) عمداء الكليات أعضاء
- (د) خمسة أعضاء ينتخبهم الاساتذة من بين أعضاء هيئة التدريس .

اختصاصات مجلس الأساتذة

١٧ - (١) يكون مجلس الأساتذة فى إطار السياسة والبرامج التى يحددها المجلس القومى مختصا بالآتى : -

- (أ) تحديد شروط قبول الطلاب بالجامعة .
- (ب) وضع المناهج والمقررات الدراسية .
- (ج) الاشراف على الامتحانات وتعيين المتخين .
- (د) منح الدرجات العلمية والدبلومات وغيرها من الاجازات العلمية والدرجات الفخرية ، والحرمان منها وفقا للشروط التى تحددها اللوائح .

(٢) لمجلس الأساتذة بموافقة المدير أن يضع اللوائح ويكون اللجان اللازمة لمباشرة اختصاصاته

اجتماعات مجلس الأساتذة

١٨ - (١) يجتمع مجلس الأساتذة فى الاوقات والاماكن التى يعينها والمدير أن يدعو للاجتماع فى أى وقت .

(٢) عند غياب المدير عن أية جلسة يعين المدير عضوا لرئاسة تلك اللجنة .

(٣) لمجلس الأساتذة أن يدعو أى شخص لحضور أية جلسة أو أى جزء منها دون أن يكون لذلك الشخص صوت محدود .

الطلاب

١٩ - الطلاب هم الأشخاص الذين تقبلهم الجامعة لتلقى العلم بصورة منتظمة والاشتغال بالبحث العلمى وفقا للشروط التى يحددها المجلس فى النظم الأساسية .

الفصل الخامس

الكليات ومجالسها

الكليات

٢٠ - تشمل الجامعة الكليات الآتية : -

- (أ) كلية الدراسات الاسلامية
- (ب) كلية الآداب

(ج) كلية الدراسات الاجتماعية

(د) أية كلية أخرى ينشئها المجلس أو يقبل انتسابها من وقت لآخر وفقا لأحكام هذا القانون .

مجالس الكليات

٢١ - (١) يكون لكل كلية مجلس يشكل على الوجه الآتى : -

- (أ) عميد الكلية رئيسا
(ب) عمداء الكليات الأخرى أعضاء
(ج) رؤساء أقسام الكلية أعضاء
(د) ممثل تختاره هيئة التدريس بالكلية من بين أعضائها ويجدد انتخابه كل عام
(هـ) شخصان من غير أعضاء هيئة التدريس ينتخبها الأعضاء المذكورين أعلاه عضوين

(٢) يجوز للمدير حضور أى اجتماع لمجلس الكلية فإذا حضر يتولى رئاسة الاجتماع .

سلطة مجلس الكلية واختصاصاته

٢٢ - إلى جانب ما ينص عليه من أحكام فى النظم الأساسية يختص مجلس الكلية بالمسائل الآتية : -

(أ) وضع القواعد المتعلقة بنظم التعليم والدراسة والمواد التى تدرس بالكلية والامتحانات وتنظيم البحث العلمى وتنسيق كل ذلك مع أقسام الكلية وذلك بموافقة مجلس الأساتذة .

(ب) تقديم المقترحات لمجلس الأساتذة عن اللوائح المتعلقة بمناهج الدراسة للحصول على الدرجات والاجازات العلمية وغير ذلك من الامور المتعلقة بالاعمال العلمية فى الكلية .

(ج) تقديم التوصيات لمجلس الأساتذة بمنح الدرجات العلمية غير الفخرية ومنح الدبلومات والشهادات وغير ذلك من الاجازات وكذلك منح الاعانات والمنح الدراسية والجوائز .

(د) النظر فى أى أمر يتعلق بالاعمال العلمية

للكلية حسبما يحيلة اليه مجلس الاساتذة وتقديم تقرير عنه لذلك المجلس .

الفصل السادس

موظفو الجامعة

العملاء ورؤساء الأقسام

٢٣ - (١) يعين رئيس المجلس بالتشاور مع المدير عمداء الكليات من بين أعضاء هيئة التدريس ويحدد قرار التعيين اختصاصاتهم ومدة بقائهم فى مناصبهم .

(٢) يكون تعيين رؤساء الأقسام من بين أعضاء هيئة التدريس وفقا للنظم الأساسية .

تعيين موظفى الجامعة

٢٤ - (١) يعين المجلس أعضاء هيئة التدريس وينهى خدمتهم وفقا للنظم الأساسية .

(٢) يعين المدير موظفى الجامعة من غير الأكاديميين وفقا للنظم الأساسية .

٢٥ - (١) تحدد النظم الأساسية فئات المرتبات والمكافآت وشروط الخدمة لجميع موظفى الجامعة .

(٢) تحدد النظم الأساسية مساهمة الجامعة فى أى مال للمعاش أو أى مشروع آخر لفائدة موظفى الجامعة .

الفصل السابع

أحكام عامة

أيلولة موجودات كلية الدراسات

العربية والإسلامية والتزاماتها واملاكها الى الجامعة

٢٦ - تؤول جميع ممتلكات وموجودات وحقوق والتزامات كلية الدراسات العربية والإسلامية الى الجامعة من تاريخ العمل بهذا القانون .

إيداع أموال الجامعة

٢٧ - تودع أموال الجامعة فى المصارف الموجودة بالسودان التى يعتمدها المجلس فى حسابات جارية أو حسابات إيداع .

نشر الحسابات ومراجعتها

٢٨ - يراجع سنوياً كشف الحسابات والميزانية المنصوص عليها في المادة ١٥ عند نهاية السنة المالية بواسطة المراجع العام أو أى مراجع يختاره وتقدمان معهما تقرير المراجع بواسطة رئيس المجلس الى المجلس القومى ثم يتم نشرهما .

خاتم الجامعة

٢٩ - يحتفظ المدير بخاتم الجامعة ويكون ختم أية وثيقة به بحضور وشهادة : -
(أ) المدير أو أمين الجامعة .
(ب) رئيس المجلس أو أى عضو آخر من المجلس يخول له المجلس ذلك .

استمرار سريان العقود والاتفاقيات والالتزامات التي أبرمتها كلية الدراسات العربية والإسلامية قبل صدور هذا القانون

٣٠ - أى عقد أو اتفاق أو أى التزام أبرمته كلية الدراسات العربية والإسلامية قبل العمل بهذا القانون يستمر سارى المفعول - ويعتبر كما لو أبرمته الجامعة وفقاً لأحكام هذا القانون .

أمر مؤقت

قانون جامعة الجزيرة لسنة ١٩٧٥ (١)

(أمر مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥)

عملاً بأحكام المادة ١٠٦ من الدستور أصدر رئيس الجمهورية الأمر المؤقت الآتى نصه : -

اسم الأمر المؤقت وبدء العمل به

وقع عليه فى ٩ - ١١ - ١٩٧٥ :

١ - يسمى هذا الأمر المؤقت « قانون جامعة الجزيرة لسنة ١٩٧٥ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

تفسير

٢ - فى هذا القانون ومالم يقتض السياق معنى آخر : -

« الجامعة » :

يقصد بها جامعة الجزيرة .

« المجلس القومى » :

يقصد به المجلس القومى للتعليم العالى .

« المجلس »

يقصد به مجلس الجامعة .

« المدير » :

يقصد به مدير الجامعة .

« أمين عام » :

يقصد به أمين عام الجامعة .

« عميد » :

يقصد به عميد أية كلية أو معهد .

« هيئة التدريس » :

يقصد بها الأساتذة ومساعدو الأساتذة والمحاضرون الأول والمحاضرون والوكيل وأمين المكتبة وعميد الطلاب وغيرهم من الأشخاص الآخرين حسبما يقرره المجلس من وقت لآخر .

« موظفو الجامعة » :

يقصد بهم جميع أعضاء هيئة التدريس وجميع مستخدمى الجامعة ماعدا المدير .

انشاء الجامعة وكيانها

٣ - تنشأ فى مدينة ودمدنى جامعة تسمى « جامعة الجزيرة » تكون لها شخصية اعتبارية وصفة تعاقدية مستديمة وخاتم عام ويكون لها حق التقاضى بأسمها .

وظيفة الجامعة

٤ - تقوم الجامعة بدراسة البيئة السودانية وبوجه خاص البيئة الريفية للتعرف على قضاياها، واجراء البحوث حولها وذلك عن طريق :

(١) تدريب الكوادر المهنية القادرة على حسن استثمار امكانيات الريف السودانى .

(٢) اعداد الكوادر المساعدة من فنيين ومرشدين وفتح أبوابها للمواطنين فى الريف ،

(١) ملحق التشريع الخاص للجريدة الرسمية العدد ١١٨٦ فى ٣١/١٢/١٩٧٥ وبنفس المدد تأيد واصبح القانون

متى ما تأهلوا تأهيلا مناسباً ، تحسيناً لأدائهم ومزجاً للخبرة والمعرفة .

(٣) تدريب الكوادر على حسن التنسيق بين احتياجات الإنسان والحيوان والأرض .

(٤) تدريس علوم الصناعة ومهارتها اللازمة لترقية وتنمية الزراعة .

(٥) اجراء البحوث العلمية والتطبيقية لتوظيف التكنولوجيا لخدمة قضايا التنمية .

(٦) تدريس علوم الطب والاجتماع والادارة بتركيز خاص على البيئة السودانية الريفية .

(٧) رعاية الصلة الوثيقة بين الجامعة وخريجها بفرض اثر الدرس والمعرفة بشكل مستمر من خلال الواقع .

حرية الفكر والبحث العلمى

٥ - تتمتع الجامعة بحرية الفكر والبحث العلمى فى حدود الدستور والقوانين السارية .

راعى الجامعة

٦ - يكون رئيس الجمهورية راعى للجامعة ويجوز له بهذه الصفة أن يصدر من التوجيهات بشأنها ما يراه مناسباً وفق صلاحياته الدستورية والقانونية .

مجلس الجامعة

٧ - (١) يقوم بأدارة الجامعة والاشراف على تنفيذ برامج التعليم العالى مجلس يصدر بتكوينه قرار من رئيس الجمهورية ويراعى فى تكوينه التمثيل الفئوى والكفاءة والخبرة اللازمة .

(٢) يشكل المجلس على النحو التالى :

(أ) رئيس المجلس

(ب) ثمانية أعضاء يمثلون الجهات المنتفعة من انشاء الجامعة على أن يكون من بينهم ممثلان على الأقل من المنظمات الجماهيرية وممثلان من القطاع الخاص .

(ج) خمسة أعضاء يمثلون المهن والتخصصات ذات الصلة بنشاط الجامعة .

(د) ثلاثة أعضاء من ذوى الدراية بشئون التعليم العالى .

(هـ) ثلاثة أعضاء من هيئة التدريس .

(و) مدير الجامعة .

(ز) أمين الجامعة .

(ح) عميد الطلاب .

(ط) عمداء الكليات والمعاهد .

(ى) عضوان يمثلان الطلاب وتحدد اللوائح طريقة تعيينهما .

(٣) يمثل المجلس الجامعة فى علاقاتها بالغير ويجوز له أن يفوض تلك الصفة لى لجنة من لجانه أو لشاغل أى وظيفة أو منصب ينشأ وفقاً لاحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه .

رئيس المجلس

٨ - يعين رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس المجلس القومى شخصاً من ذوى الخبرة والكفاءة ليكون رئيساً للمجلس ويكون بهذه الصفة مسئولاً عن رئاسة وقيادة المجلس وله حق ابتدار الخطط التى تكفل تنفيذ السياسة التى تقرها الدولة والمجلس القومى .

سلطات وواجبات المجلس

٩ - (١) يكون المجلس مسئولاً عن وضع السياسة العامة للجامعة ومراقبة أعمالها وحسن ادائها لوظيفتها ومباشرة سلطاتها على أسس سليمة .

(٢) دون المساس بعمومية ما تقسم يمارس المجلس السلطات الآتية : -

(أ) الاشراف على أموال الجامعة وتحديد المصروفات الدراسية وفقاً للسياسة التى يضعها المجلس القومى والموافقة على الميزانية السنوية للجامعة .

(ب) ابرام العقود نيابة عن الجامعة .

(ج) وضع الخطط التى يراها ضرورية لتحسين وتطوير ادارة الجامعة وطرق وأساليب عملها بما فى ذلك انشاء والغاء الكليات والمعاهد والاقسام وخلق والغاء الوظائف وتعيين موظفى الجامعة .

(د) أن ينشئ عند الاقتضاء الدرجات العلمية

والدرجات الفخرية وغيرها من الاجازات العلمية
وفقا لتوجيهات المجلس القسومى واحكام النظم
الاساسية .

(هـ) رفع تقارير دورية للمجلس القومى عن
نشاط الجامعة .

(و) أن يصدر وفقا لأحكام هذا القانون نظما
أساسية يكون على الجامعة وكل أعضائها مراعاتها
وله أن يعدل أو يلغى أيا من نصوص تلك النظم .
(٣) يجوز للمجلس أن يفوض أيا من سلطاته
الى رئيس بالشروط التى يراها مناسبة .

اجتماعات المجلس

١٠ - ينظم المجلس اجتماعاته وطرق أدائه
لأعماله عن طريق لائحة يضعها ويوقع عليها
رئيسه .

لجان المجلس

١١ - ينشئ المجلس لجانا من بين أعضائه يعهد
لها بما يراه مناسبا من اختصاصات .

اللجنة المالية والادارية

١٢ - (١) تنشأ لجنة للشئون المالية والادارية
يكون لها بالاضافة الى الاختصاصات الممنوحة لها
بموجب النظم الأساسية الاختصاصات الآتية : -
(ا) اعداد الميزانية السنوية للجامعة وكشف
حساباتها وتقديم ذلك للمجلس .

(ب) وضع شروط خدمة موظفى الجامعة
بموافقة المجلس .

(ج) دعوة أى شخص لحضور أية جلسة أو
أى جزء منها دون أن يكون له صوت معدود .

(٢) تشكل اللجنة المالية والادارية على النحو
التالى : -

(ا) رئيس المجلس

(ب) المدير وينوب عن الرئيس فى حالة غيابه

(ج) الأمين العام

(د) عميد الطلاب

(هـ) ثلاثة أعضاء يختارهم رئيس المجلس من

بين (ب) و (ج) أعضاء المجلس المنصوص عليهم
فى المادة ٧ (٢)

(و) عضوان يختارهما رئيس المجلس من بين
أعضاء المجلس العاملين فى هيئة التدريس .

المدير

١٣ - (١) يكون للجامعة مدير يعينه رئيس
الجمهورية بعد التشاور مع رئيس المجلس ويحدد
شروط ومدة خدمته بقرار منه .

(٢) يقوم المدير بإدارة الجامعة والعمل على
تحقيق أهدافها ويكون مسئولاً أمام المجلس عن
طريق رئيسه عن حسن أداء الجامعة لمهمتها .

(٣) يرأس المدير مجلس الأساتذة .

(٤) يكون المدير مسئولاً بوجه عام عن الحفاظ
للجامعة بمستوى عال من الكفاءة كما يكون
مسئولا عن حفظ النظام فى الجامعة وفقا للقوانين
السائدة وحفظ ممتلكات الجامعة وأموالها .

الأمين العام

١٤ - يكون للجامعة أمين عام يعمل تحت
إشراف المدير على إدارة الشئون المالية والادارية
للجامعة وفق النظم التى يحددها مجلس الجامعة
ويعينه رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس
المجلس .

عميد الطلاب

١٥ - يكون للجامعة عميد للطلاب يرعى
شئونهم العامة وحسن استثمارهم لطاقتهم
وتنسيق نشاطهم العام داخل الجامعة وخارجها
ومراعاة النظام بينهم ويعينه رئيس المجلس
بالتشاور مع المدير .

ميزانية الجامعة

١٦ - تعمل الجامعة بموجب ميزانية يعدها
المجلس ويوافق عليها المجلس القومى .

النظم الأساسية واللوائح

١٧ - يقوم مجلس الجامعة بأصدار النظم

الأساسية واللوائح التي يراها مناسبة لتنفيذ أحكام هذا القانون وتكون هذه النظم واللوائح نافذة بتوقيع رئيس المجلس عليها .

التنظيم الأكاديمي للجامعة

١٨ - (١) تنشأ في الجامعة الكليات الآتية :

(أ) كلية للطب البشري والبيئي .

(ب) كلية للزراعة بشقيها النباتي والحيواني كلية للعلوم والصناعات الزراعية .

(د) معهد للدراسات الريفية يضم شعباً لعلوم الاجتماع والانثربولوجي والاقتصاد والإدارة العامة وإدارة الأعمال .

(٢) تنظم الجامعة دراسات متخصصة الى جانب الدراسات الجامعية العامة .

(٣) تنشئ الجامعة معاهد للدراسات المهنية حسب مقتضى الحال .

(٤) يعمل المجلس ومجلس الأساتذة على استمرار الدراسة بصورة منتظمة في الكليات والمعاهد .

مجالس الكليات

١٩ - يكون لكل كلية ومعهد مجلس يقوم بالأعمال التي تحدد له في النظم الأساسية ويتم تشكيله وفق لائحة يضعها المجلس .

عملاء الكليات

٢٠ - يكون لكل كلية ومعهد عميد يعينه رئيس المجلس بعد التشاور مع المدير وتحدد النظم الأساسية صلاحيات العميد واختصاصاته .

٢١ - ينشأ للجامعة مجلس للأساتذة يتكون من :

- (أ) مدير الجامعة رئيساً
- (ب) أمين عام الجامعة
- (ج) عميد الطلاب أعضاء
- (د) العمداء

(هـ) عضوان يمثلان الأساتذة ممن هم في درجة بروفيسور .

(و) ثلاثة أعضاء يمثلون الأساتذة ممن هم دون درجة بروفيسور .

اختصاصات مجلس الأساتذة

٢٢ - (١) يكون مجلس الأساتذة في إطار السياسة والبرامج التي يحددها المجلس مختصاً بالآتي : -

(أ) تحديد شروط قبول الطلاب بالجامعة .

(ب) وضع المناهج والمقررات الدراسية .

(ج) الاشراف على الامتحانات وتعيين الممتحنين

(د) منح الدرجات العلمية والدبلومات وغيرها من الاجازات العلمية والدرجات الفخرية والحرمان منها وفقاً للشروط التي تحددها اللوائح

(٢) لمجلس الأساتذة بموافقة المدير أن يضع اللوائح ويكون اللجان اللازمة لمباشرة اختصاصاته

ايداع أموال الجامعة

٢٣ - تودع أموال الجامعة في المصارف الموجودة بالسودان التي يعتمد عليها المجلس في حسابات جارية أو حسابات ايداع .

نشر الحسابات ومراجعتها

٢٤ - يراجع سنوياً كشف الحسابات والميزانية المنصوص عليها في المادة ١٢ عند نهاية السنة المالية بواسطة المراجع العام أو أى مراجع يختاره وتقدمان ومعهما تقرير المراجع بواسطة رئيس المجلس الى المجلس القومي ثم يتم نشرهما .

خاتم الجامعة

٢٥ - يحتفظ المدير بخاتم الجامعة ويكون ختم أية وثيقة به بحضور وشهادة :

(أ) المدير أو أمين الجامعة

(ب) رئيس المجلس أو أى عضو آخر من المجلس يخول له المجلس ذلك .

أيلولة أصول وخصوم وحقوق والتزامات كلية طب ناصر

٢٦ - تؤول كلية طب ناصر وجميع أصولها وخصومها وحقوقها والتزاماتها وموجوداتها الى الجامعة من تاريخ العمل بهذا القانون .

أمر مؤقت

قانون جامعة جوبا لسنة ١٩٧٥ (١)

(أمر مؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥)

عملا بأحكام المادة ١٠٦ من الدستور اصدر رئيس الجمهورية الأمر المؤقت الآتي نصه : -

اسم الأمر المؤقت وبدء العمل به

وقع عليه في ٩ - ١١ - ١٩٧٥ :

١ - يسمى هذا الأمر المؤقت « قانون جامعة جوبا لسنة ١٩٧٥ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

تفسير

٢ - في هذا القانون وما لم يقتض السياق معنى آخر :

« الجامعة » :

يقصد بها جامعة جوبا .

« المجلس القومي » :

يقصد به المجلس القومي للتعليم العالي .

« المجلس »)

يقصد به مجلس الجامعة .

« المدير » :

يقصد به مدير الجامعة .

« أمين عام » :

يقصد به أمين عام الجامعة .

« عميد » :

يقصد به عميد أية كلية أو معهد .

« هيئة التدريس » :

يقصد بها الأساتذة ومساعدا الأساتذة

والمحاضرون الأول والمحاضرون والوكيل وأمين المكتبة وعميد الطلاب وغيرهم من الأشخاص الآخرين حسبما يقرره المجلس من وقت لآخر .

« موظفو الجامعة » :

يقصد بهم جميع أعضاء هيئة التدريس وجميع مستخدمى الجامعة ما عدا المدير .

انشاء الجامعة وكيانها

٣ - تنشأ في مدينة جوبا جامعة تسمى « جامعة جوبا » تكون لها شخصية اعتبارية وصفة تعاقبية مستديمة وخاتم عام ولها أن تقاضى بسمها .

وظيفة الجامعة

٤ - في اطار السياسة العامة للدولة والبرامج التي يقرها المجلس تختص الجامعة بالأهداف التالية :

(١) دراسة الموارد الطبيعية والبحث عنها لتنميتها وتطويرها واعداد الكوادر المؤهلة بعلومها لتعمل على ترقية البيئات الريفية للاقليم الجنوبى والاقاليم المشابهة في كل القطر .

(٢) اعداد الكوادر المساعدة من فنيين ومرشدين وفتح أبوابها للمواطنين في الريف ، متى تأهلوا تأهيلا مناسباً ، تحسينا لأدائهم ومزجا للخبرة والمعرفة .

(٣) القيام بالدراسات الاجتماعية اللازمة للنهوض بالبيئة وتخريج كوادر مؤهلة بعلوم الاقتصاد والادارة العامة وادارة الأعمال وتنمية المجتمع .

(٤) تأصيل أهداف الوحدة الوطنية والتنوع الثقافى عن طريق الدراسات الاجتماعية وغيرها .

حرية الفكر والبحث العلمى

٥ - تتمتع الجامعة بحرية الفكر والبحث العلمى في حدود الدستور والقوانين السارية .

التنظيم الاكاديمى للجامعة

(١) تنشأ في الجامعة الكليات الآتية : -

(١) ملحق التشريع الخاص للجريدة الرسمية العدد ١١٨٦ في ١٢/٢١/١٩٧٥ وقد تأيد واصبح القانون رقم ٤٥

لسنة ١٩٧٥ بنفس العدد والتاريخ

(أ) كلية الموارد الطبيعية

(ب) كلية الدراسات الاجتماعية والبيئية

(٢) ينشئ المجلس الأقسام والشعب التابعة لكل كلية . كما يجوز له أن ينشئ أى كليات أو معاهد اضافية تتبع للجامعة .

رأى الجامعة

٧ - يكون رئيس الجمهورية راعيا للجامعة ويجوز له بهذه الصفة ان يصدر من التوجيهات بشأنها ما يراه مناسبا وفق صلاحياته الدستورية والقانونية .

مجلس الجامعة

٨ - ينشأ مجلس لادارة الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية ويشكل على النحو التالى : -

(أ) رئيس المجلس

(ب) ستة اعضاء من ذوى الخبرة والاهتمام بالتعليم العالى يراعى فى اختيارهم تمثيل المديريات بالاقليم الجنوبى .

(ج) عضوان يمثلان المنظمات الجماهيرية والفئوية بالاقليم الجنوبى .

(د) خمسة اعضاء من ذوى الدراية بالتعليم العالى .

(هـ) مدير جامعة الخرطوم

(و) مدير جامعة الجزيرة

(ز) مدير معهد الكليات التكنولوجية بالخرطوم

(ج) عميد كلية البيطرة بجامعة الخرطوم

(ط) عميد كلية الزراعة بجامعة الخرطوم

(ى) مدير الجامعة

(ك) أمين الجامعة

(ل) عمداء الكليات والمعاهد

(م) عميد الطلاب

(ن) عضوان يمثلان الطلاب وتحدد اللوائح طريقة تعيينها واختيارها .

رئيس المجلس

٩ - يعين رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس المجلس القومى شخصا من ذوى الخبرة والكفاءة ليكون رئيسا للمجلس ويكون بهذه الصفة مسئولاً عن رئاسة وقيادة المجلس وله حق ابتدار الخطط التى تكفل تنفيذ السياسة التى تقرها الدولة والمجلس القومى .

سلطات وواجبات المجلس

١٠ - (١) يكون المجلس مسئولاً عن وضع السياسة العامة للجامعة ومراقبة اعمالها وحسن ادائها لوظيفتها ومباشرة سلطاتها على أسس سليمة .

(٢) دون المساس بعمومية ما تقدم يمارس المجلس السلطة الاتية : -

(أ) الاشراف على اموال الجامعة وتحديد المصروفات الدراسية وفقا للسياسة التى يصنعها المجلس القومى والموافقة على الميزانية السنوية للجامعة .

(ب) ابرام العقود نيابة عن الجامعة

(ج) وضع الخطط التى يراها ضرورية لتحسين وتطوير ادارة الجامعة وطرق واساليب عملها بما فى ذلك انشاء والغاء الكليات والمعاهد والاقسام وخلق والغاء الوظائف وتعيين موظفى الجامعة

(د) ان ينشئ عند الاقتضاء الدرجات العلمية والدرجات الفخرية وغيرها من الاجازات العلمية وفقا لتوجيهات المجلس القومى واحكام النظم الاساسية

(هـ) رفع تقارير دورية للمجلس القومى عن نشاط الجامعة .

(و) ان يصدر فيما يتعلق بأى موضوع فى نطاق سلطته أو اشرافه بمقتضى هذا القانون نظما اساسية يكون على الجامعة وكل اعضائها مراعاتها وله أن يعدل أو يلغى أيا من نصوص تلك النظم .

(٣) يجوز للمجلس ان يفوض أيا من سلطاته الى رئيسه بالشروط التى يراها مناسبة .

اجتماعات المجلس

١١ - ينظم المجلس اجتماعاته وطرق أدائه لأعماله عن طريق لائحة يضعها ويوقع عليها رئيسه . ويجوز للمجلس تعديلها من وقت لآخر .

لجان المجلس

١٢ - ينشئ المجلس لجانا من بين أعضائه يعهد لها بما يراه مناسبا من اختصاصات .

اللجنة المالية والادارية

١٣ - (١) تنشأ لجنة للشئون الادارية والمالية يكون لها بالاضافة الى الاختصاصات الممنوحة لها بموجب النظم الأساسية الاختصاصات الآتية :

(أ) اعداد الميزانية السنوية للجامعة وكشف حساباتها وتقديم ذلك للمجلس .

(ب) وضع شروط خدمة موظفى الجامعة بموافقة المجلس .

(ج) دعوة أى شخص لحضور أية جلسة أو أى جزء منها دون أن يكون له صوت معدود .

(٢) تشكل اللجنة المالية والادارية على النحو التالى :

رئيس المجلس

المدير وينوب عن الرئيس فى حالة غيابه

الأمين العام

عميد الطلاب

عضوان يختارهم رئيس المجلس

المنصوص عليهم فى الفقرتين (ب) و (ج) من المادة ٨

عضوان يختارهم رئيس المجلس من بين أعضاء هيئة التدريس .

المدير

١٤ - (١) يكون للجامعة مدير يعينه رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس المجلس ويحدد شروط ومدة خدمته بقرار منه .

(٢) يقوم المدير بادارة الجامعة والعمل على

تحقيق أهدافها ويكون مسئولاً أمام المجلس عن طريق رئيسه ، عن حسن اداء الجامعة لمهمتها .

(٣) يرأس المدير مجلس الأساتذة .

(٤) يكون المدير مسئولاً بوجه عام عن الحفاظ للجامعة بمستوى عال من الكفاءة كما يكون مسئولاً عن حفظ النظام فى الجامعة وفقاً للقوانين السائدة وحفظ ممتلكات الجامعة وأموالها .

الأمين العام

١٥ - يكون للجامعة أمين عام يعينه رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس المجلس يعمل تحت اشراف المدير على ادارة الشئون المالية والادارية للجامعة وفق النظم الأساسية التى يصدرها المجلس .

عميد الطلاب

١٦ - يكون للجامعة عميد للطلاب يرعى شئونهم العامة وحسن استثمارهم لطاقتهم وتنسيق نشاطهم العام داخل الجامعة وخارجها ومراعاة النظام بينهم ويعينه رئيس المجلس بالتشاور مع المدير .

ميزانية الجامعة

١٧ - تعمل الجامعة بموجب ميزانية يعدها المجلس ويوافق عليها المجلس القومى .

النظم الأساسية واللوائح

١٨ - يقوم المجلس باصدار النظم الأساسية واللوائح اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون وتكون هذه النظم واللوائح نافذة بتوقيع رئيس المجلس عليها .

مجالس الكليات

١٩ - يكون لكل كلية ومعهد مجلس يقوم بالأعمال التى تحدد له فى النظم الأساسية ويتم تشكيله وفق لائحة يضعها المجلس .

عمداء الكليات

٢٠ - يكون لكل كلية ومعهد عميد يعينه رئيس المجلس بعد التشاور مع المدير وتحدد النظم الأساسية صلاحيات العميد واختصاصاته .

مجلس الأساتذة

٢١ - ينشأ للجامعة مجلس للأساتذة يتكون من : -

(أ) مدير الجامعة رئيساً

(ب) أمين عام الجامعة

(ج) عميد الطلاب أعضاء

(د) العمداء

(هـ) عضوان يمثلان الأساتذة ممن هم فى درجة بروفيسور .

(و) عضوان يمثلان الأساتذة ممن هم دون درجة بروفيسور .

اختصاصات مجلس الأساتذة

٢٢ - (أ) يكون مجلس الأساتذة فى اطار السياسة والبرامج التى يحددها المجلس مختصاً بالآتى : -

(أ) تحديد شروط قبول الطلاب بالجامعة .

(ب) وضع المناهج والمقررات الدراسية .

(ج) الاشراف على الامتحانات وتعيين المتحنيين .

(د) منح الدرجات العلمية والدبلومات

وغيرها من الانجازات العلمية والدرجات الفخرية، والحرمان منها وفقاً للشروط التى تحددها اللوائح .

(٢) لمجلس الأساتذة بموافقة المدير ان يضع اللوائح اللازمة لمباشرة اختصاصاته .

أيداع اموال الجامعة

٢٣ - تودع اموال الجامعة فى المصارف الموجودة بالسودان التى يعتمد عليها المجلس فى حسابات جارية أو حسابات ايداع .

نشر الحسابات ومراجعتها

٢٤ - يراجع سنوياً كشف الحسابات والميزانية المنصوص عليهما فى المادة ١٣ عند نهاية السنة المالية بواسطة المراجع العام أو أى مراجع يختاره وتقدمان ومعهما تقرير المراجع بواسطة رئيس المجلس الى المجلس القومى ثم يتم نشرهما .

خاتم الجامعة

٢٥ - يحتفظ المدير بخاتم الجامعة ويكون ختم أية وثيقة بحضور وشهادة : -

(أ) المدير أو أمين الجامعة .

(ب) رئيس المجلس أو أى عضو آخر من المجلس يخول له المجلس ذلك .

قرار جمهورى رقم ٧٠١ لسنة ١٩٧٥

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس الجمهورية ،

بعد الاطلاع على قانون تنظيم التعليم العالى لسنة ١٩٧٥ وقانون جامعة الخرطوم (تعديل) لسنة ١٩٧٥ وقانون الخدمة القومية لسنة ١٩٧٥ والقرار الجمهورى رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٧٥/٩/٨ :

قرار :

١ - فتح جامعة الخرطوم للدراسة فى اطار الضوابط التى تهيء لها الاستقرار والاستمرار وفق قانونها والتزامها بخدمة العلم وتوجيهه لنفع الشعب فى ظل الدستور والقانون .

٢ - أن تكون اجراءات بدء الدراسة بالتدرج وبعد اكتمال التدابير اللازمة التى تساعد على بداية الدراسة بهدوء بما فى ذلك ابعاد العناصر المشاغبة والخارجة على النظام والقانون من بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وتنفيذ مشروع الحرس الجامعى .

٣ - اصدار نظام أساسى جديد لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم ليهيئ له وضعاً أفضل لخدمة قضايا الطلاب والجامعة والمجتمع .

٤ - وضع الترتيبات لبعث النشاط الطلابى واستنفار الاساتذة بروح جديدة .

٥ - تنفيذ القرارات القاضية بخفض التكلفة الادارية عن طريق نقل بعض العاملين والاساتذة الى المجلس القومى للتعليم العالى ومؤسسات التعليم العالى الاخرى .

٦ - اتخاذ التدابير اللازمة وتنفيذ الاجراءات الضرورية بالتشاور مع لجنة المنح والاعانات لوضع النظام الجديد لاعاشة الطلاب بالصورة التى تجمع بين ممارسة الطالب لمسئوليته وتوفير المناخ المناسب لتلقى العلم .

وعلى رئيس المجلس وادارة الجامعة البدء فى الحال لتنفيذ هذه الاجراءات .

صدر تحت توقيعى بقصر الشعب فى اليوم السابع من شهر ذى القعدة سنة ١٣٩٥ هـ الموافق اليوم التاسع من شهر نوفمبر سنة ١٩٧٥ م .

قانون معهد الادارة العامة لسنة ١٩٧٤

(قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤) (١)

باسم الله الرحمن الرحيم

وباسم الشعب

رئيس الجمهورية

عملا بأحكام المادة ٢٢٥ من الدستور أصدر
القانون الآتى نصه : -

الفصل الاول

احكام تمهيدية

اسم القانون وبدا العمل به

١ - يسمى هذا القانون « قانون معهد الادارة العامة لسنة ١٩٧٤ » ويعمل به من اليوم الذى يحدده الوزير بأمر ينشر فى الجريدة الرسمية . (٢)

تعاريف

٢ - فى هذا القانون ومالم يقتض السياق معنى آخر : -

« الوزير » يقصد به وزير الخدمة العامة والاصلاح الادارى .

« المعهد » يقصد به معهد الادارة العامة .

« المجلس » يقصد به مجلس ادارة المعهد .

« الرئيس » يقصد به رئيس المجلس .

« المدير » يقصد به مدير المعهد .

الفصل الثانى

انشاء المعهد

انشاء المعهد وتأسيسه ومركزه الرئيسى

٣ - ينشأ معهد يسمى معهد الادارة العامة تكون له شخصية اعتبارية وصفة تعاقبية مستديمة وخاتم عام ويجوز له أن يقاضى باسمه .

مقر المعهد

٤ - تكون مدينة الخرطوم مقرا للمعهد ويجوز للمعهد أن ينشئ فروعا له أو يؤدى أعمالا تقع فى دائرة اختصاصه خارج مقره الرئيسى .

اغراض المعهد

٥ - (١) يساهم المعهد فى رفع مستوى الاداء فى الخدمة العامة عن طريق التدريب العلمى والعملى للعاملين واجراء البحوث وتقديم المشورة فى مجالات الادارة العامة المختلفة للوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة .

(٢) دون اخلال بعمومية النص الوارد فى البند (١) يقوم المعهد بوجه خاص بما يأتى : -

(أ) تدريب العاملين فى الخدمة العامة ومؤسساتها وذلك بتعريفهم بالوسائل الادارية الحديثة واساليبها تحسينا للاداء العام ورفع الكفاية .

(ب) اقامة المؤتمرات والحلقات الدراسية والتدريبية لبحث كل ما يتعلق بالادارة العامة فى مجالاتها المختلفة .

(ج) اجراء البحوث العلمية والميدانية فى مجالات الادارة العامة .

(د) تقديم المشورة والبحوث التطبيقية للوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة فى مجالات الادارة والخدمات والانتاج .

(هـ) انشاء مركز للوثائق والمراجع الادارية المحلية فى اطار مكتبة حديثة تكون مرجعا للمختصين فى علوم الادارة العامة .

الفصل الثالث

الادارة

تكوين مجلس ادارة المعهد

٦ - (١) ينشأ مجلس لادارة المعهد يتكون

(١) ملحق التشريع للفايزية العدد ١١٦٢ فى ١٥/٦/١٩٧٤ .

(٢) تعدد اليوم ابتداء من ١/١٢/١٩٧٤ . تشريع ٧٤ لسنة ١٩٧٤ . ملحق التشريع الخاص للفايزية العدد ١١٦٧

١٩٧٤/١١/٣٠ .

من عشرة أشخاص من ذوى المؤهلات المناسبة يعينهم الوزير .

(٢) يكون المجلس مسئولاً عن الاشراف العام على المعهد ووضع السياسة العامة له واقرار برامج التدريب والبحوث وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق أغراض المعهد .

(٣) يكون المدير رئيساً للمجلس بحكم منصبه .

(٤) النصاب القانوني للمجلس هو نصف الاعضاء زائداً واحد .

(٥) يعقد المجلس اجتماعات دورية مرة كل ثلاثة أشهر وله أن يعقد اجتماعاً فوق العادة بناء على دعوة رئيسه أو بطلب من ثلث أعضائه .

سلطات المجلس

٧ - تكون للمجلس بصفة عامة جميع السلطات اللازمة لتحقيق الأغراض المبينة في هذا القانون وبوجه خاص ودون مساس بعمومية ما تقدم يمارس السلطات الآتية : -

(أ) الحصول بأية كيفية قانونية على أموال ثابتة أو منقولة وتملكها والتصرف فيها .

(ب) قبول الهدايا والهبات والوصايا والحوالات نيابة عن المعهد .

(ج) فتح حسابات لدى بنك السودان أو أى بنك آخر يوافق بنك السودان على فتح الحساب لديه .

(د) التصرف فى موجودات المعهد بالكيفية والطريقة التى تعود على المعهد بالنفع .

اللوائح

٨ - مع مراعاة أحكام هذا القانون يجوز للمجلس اصدار القواعد واللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

تعيين رئيس المجلس والمدير

٩ - (١) يعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس والمدير بناء على توصية من الوزير وموافقة المجلس الوزاري للميزانية والادارة .

(٢) يجوز للوزير فى غياب رئيس المجلس ولأى سبب أن يعين من ينوب عنه .

اختصاصات المدير

١٠ - يتولى المدير ادارة المعهد وتصريف شئونه وفقاً للقواعد واللوائح التى يصدرها المجلس وعلى وجه الخصوص ومع عدم الاخلال بعمومية ما تقدم يختص المدير بما يأتى : -

(أ) تنفيذ برامج التدريب والبحوث .

(ب) اعداد ميزانية المعهد وعرضها على المجلس للتوصية بالموافقة عليها قبل رفعها للوزير .

(ج) تصريف الشئون المالية للمعهد فى حدود الميزانية المصدقة .

(د) مباشرة السلطات والاختصاصات التى يقترحها له المجلس .

(هـ) تمثيل المعهد فى صلاته بالهيئات والاشخاص داخل وخارج السودان وله أن يفوض غيره فى ذلك .

(و) تقديم تقرير للمجلس فى اجتماعاته الدورية عن سير العمل وفق خطة البرامج المقررة من المجلس .

حسابات المعهد

١١ - يحتفظ المعهد بحسابات دقيقة للمصروفات والايادات ويقدم المدير هذه الحسابات للمراجع العام سنوياً لاعداد بيان بشأنها يعرض على المجلس .

خاتم المعهد

١٢ - يحتفظ المدير أو من يخوله بخاتم المعهد ويختتم به الوثائق التى يحددها المجلس وبالكيفية التى يقررها .

الفصل الرابع - أحكام عامة

١٣ - يقدم المجلس للوزير أية معلومات يطلبها فيما يتعلق بنشاط المعهد .

مكافآت الاعضاء

١٤ - يجوز للوزير أن يحدد مكافآت لاعضاء المجلس .

ختم ونشر وتنفيذ القانون

١٥ - يختم هذا القانون بخاتم الدولة وينشر في الجريدة الرسمية ويتم تنفيذه كقانون للدولة .

قانون معهد الكليات التكنولوجية بالخرطوم لسنة ١٩٧٥

(أمر مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥) (١)

عملا بأحكام المادة ١٠٦ من الدستور أصدر رئيس الجمهورية الامر المؤقت الآتى نصه :

اسم الامر المؤقت وبدء العمل به

وقع عليه فى ٩ - ١١ - ١٩٧٥

١ - يسمى هذا الامر المؤقت « قانون معهد الكليات التكنولوجية بالخرطوم لسنة ١٩٧٥ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

الفاء

وقع عليه فى ٩ - ١١ - ١٩٧٥

٢ - يلغى قانون المعهد الفنى لسنة ١٩٦٧ .

تعاريف

٣ - فى هذا القانون مالم يقتض السياق معنى آخر :

« أمين المعهد » يقصد به الموظف الذى يعين لاداء أعمال المعهد الادارية والمالية التى تحددها اللوائح الداخلية ولينوب عن المدير فى حالة غيابه .

« أمين المكتبة » يقصد به الموظف المسئول عن مكنتبات المعهد .

« خريج » يقصد به أى شخص منحه معهد الكليات التكنولوجية دبلوما أو أى اجازة أخرى

ويشمل كل شخص منح دبلوم الاقسام العليا من معهد الخرطوم الفنى أو الشهادة الاهلية العليا من انجلترا قبل عام ١٩٦٣ بعد قضاء مدة الدراسة المحددة فى معهد الخرطوم الفنى .

« شعبة » يقصد بها وحدة أكاديمية داخل القسم .

« طالب » يقصد به أى شخص مسجل اسمه للدراسة المنتظمة بالكلية .

« المدير » يقصد به مدير المعهد .

« عميد الكلية » يقصد به الموظف المسئول للمدير عما يعهد اليه من واجبات ادارية وأكاديمية بالكلية .

« كلية » يقصد بها وحدة أكاديمية داخل المعهد أو منتسبة اليه حسبما يحدده المجلس القومى للتعليم العالى .

« المجلس » يقصد به مجلس معهد الكليات التكنولوجية المنشأ بموجب هذا القانون .

« المجلس القومى » يقصد به المجلس القومى للتعليم العالى .

« عميد الطلاب » يقصد به الموظف المسئول للمدير عن العناية بشئون الطلاب ونشاطاتهم ومراعاة النظام بينهم .

« المعهد » يقصد به معهد الكليات التكنولوجية بالخرطوم .

« موظفو المعهد » يقصد بهم أعضاء هيئة التدريس والموظفون الآخرون .

« نائب المدير » يقصد به عضو هيئة التدريس الذى يختاره رئيس المجلس لمعاونة المدير فى واجباته الاكاديمية .

« هيئة التدريس » يقصد بها المحاضرون ومساعدتهم ، بمختلف درجاتهم الوظيفية والامين العام وأمين المكتبة وعميد الطلاب وكل الاشخاص الآخرين الذين يقرر المجلس القومى للتعليم العالى اضافتهم لهذه الفئة .

(١) ملحق التشريع الخاص العدد ١١٨٦ فى ١٢/٣١/١٩٧٥ ، وقد تأيد وأصبح القانون رقم ٤٢ لسنة

تكوين المعهد

٤ - (١) يكون المعهد هيئة لها شخصية اعتبارية وصفة تعاقبية مستديمة وخاتم عام ويكون لها حق التقاضى باسمها .

(٢) يتكون المعهد من المجلس والمدير وهيئة التدريس والطلاب والخريجين .

وظيفة المعهد

٥ - يهدف المعهد وفقاً للسياسة التي يضعها والتوجيهات التي يصدرها المجلس القومي للتعليم العالي الى تطوير التعليم الفني والتكنولوجي العالي من أجل خدمة الوطن بتنمية موارده وتحسين استخدامها وذلك عن طريق :

(أ) اعداد الطلاب داخل قاعات الدرس وتدريبهم داخل المعهد وفي مواقع الانتاج والعمل ومنحهم الاجازات العلمية .

(ب) تشجيع هيئة التدريس والبحث وخاصة في المجالات التطبيقية الاكثر ارتباطا بحاجات البلاد .

(ج) تقوية التعاون مع مؤسسات الانتاج والعمل في تدريب الطلاب أثناء الدراسة لفترات طويلة أو قصيرة كل أو بعض وقتهم في أي مجالات أخرى .

(د) اسداء النصح والمشورة في المسائل الفنية لمؤسسات الانتاج في حدود امكانيات المعهد المالية والبشرية .

(هـ) المساهمة في تنوير العاملين في مجالات الانتاج وتثقيفهم في شتى المجالات التي من شأنها أن ترفع مستويات أدائهم ونتاجهم .

الراعى

٦ - يكون رئيس الجمهورية راعى للمعهد .

مجلس المعهد

٧ - (١) ينشأ مجلس لادارة المعهد يعينه رئيس الجمهورية بعد التشاور مع رئيس المجلس القومي وتكون له السلطة التنفيذية والاكاديمية في المعهد وفقاً لاحكام هذا القانون .

(٢) يشكل المجلس على الوجه الآتى :

(أ) رئيس المجلس .

(ب) المدير وينوب عن الرئيس في حالة غيابه .

(ج) أمين المعهد ويكون مقرر المجلس أعضاء

(د) نائب المدير .

(هـ) عمداء الكليات والمعاهد .

() عميد الطلاب .

(ز) عميد كلية الهندسة بجامعة الخرطوم .

(ح) عضو من الخريجين .

(ط) عضوان من الطلاب تحدد اللوائح طريقة اختيارهما .

(ى) سبعة أعضاء من بين المسئولين من الجهات التي تساهم في تدريب الطلاب خارج المعهد على أن يكون اثنان منهم من القطاع الخاص .

(ك) ثلاثة أعضاء من بين المتخصصين في التعليم الفني والتكنولوجي خارج المعهد .

اختصاصات وواجبات المجلس

٨ - تكون للمجلس الاختصاصات والواجبات الآتية والتي يجوز له أن يصدر بشأنها اللوائح المناسبة كما يجوز له تكوين لجان فرعية من أجلها :

(أ) الموافقة على برامج الدرس والتدريب للطلاب بما في ذلك التدريب خارج المعهد .

(ب) تحديد وتنظيم برامج الدراسات الاضافية والموافقة على تعيين المتحنيين من بين هيئة الاساتذة ومن خارج المعهد ومنح الاجازات العلمية للناجحين .

(ج) اعداد الاقتراحات اللازمة لتجويد وتحديث وتنظيم التعليم الفني والتكنولوجي العالي لعرضها ، عن طريق رئيسه على المجلس القومي .

(د) تنظيم البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس .

(هـ) تنظيم النشاط الثقافي والرياضي والترفيهي للطلاب والاشراف عليه .

(و) وضع الاسس للاعانات التي تدفع للطلاب والرسوم والمصروفات التي تطلب منهم والاشراف على سلامة تطبيق هذه الاسس وعرضها عن طريق رئيسه على المجلس القومي .

(ز) رفع تقرير سنوي للمجلس القومي عن طريق رئيسه عن الجوانب الاكاديمية والمالية للمعهد .

(ح) تحديد كيفية استعمال خاتم المعهد .

(ط) تنظيم المعاهد والكليات التابعة للمعهد (١) .

(ي) القيام بأى مهام يحيلها اليه من حين لآخر المجلس القومي (٢) .

رئيس المجلس

٩ - يكون للمجلس رئيس يعينه رئيس الجمهورية ويتولى رئاسة قيادة المجلس والوصل بينه وبين المجلس القومي والاشراف العام على ادارة المعهد .

اللجنة التنفيذية والمالية

١٠ - تكون للمجلس لجنة تنفيذية ومالية تشكل على النحو الآتى : -

(أ) رئيس المجلس رئيسا

(ب) المدير .

(ج) نائب المدير .

(د) ثلاثة من عمداء الكليات : أعضاء

يختارهم رئيس المجلس .

(هـ) عميد الطلاب .

(و) عضوان من بين الاعضاء من خارج المجلس يختارهم رئيس المجلس .

(ز) أمين المعهد

عضوا ومقررا

اختصاصات اللجنة التنفيذية والمالية

١١ - تكون اختصاصات اللجنة التنفيذية والمالية كما يلي : -

(أ) اعداد تقديرات الميزانية لتقديمها عن طريق رئيس المجلس للمجلس القومي .

(ب) وضع شروط خدمة موظفى المعهد بموافقة المجلس القومي .

(ج) القيام بالمهام ومباشرة السلطات التي يحيلها اليها المجلس وفقا للوائح التي يضعها والتوجيهات التي يصدرها فى ذلك الشأن .

المدير

١٢ - يكون للمعهد مدير يعينه رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس المجلس القومي ويشغل منصبه لمدة أربع سنوات وفقا للشروط التي تقررها اللوائح ويكون مسئولا للمجلس عن طريق رئيسه عن حسن الاداء وحفظ النظام بالمعهد .

الكليات والمعاهد

١٣ - يتكون المعهد من الكليات والاقسام والشعب التي يقرر المجلس القومي من وقت لآخر انشاءها .

عمداء الكليات

١٤ - يكون لكل كلية عميد يعينه رئيس المجلس القومي بعد التشاور مع رئيس المجلس ويكون مسئولا فى أداء واجباته الادارية والاكاديمية لدى المدير .

مجالس الكليات

١٥ - يكون لكل كلية مجلس كلية برئاسة عميد الكلية ، يتم تشكيله من رؤساء الاقسام والشعب التي تتكون منها الكلية ويقوم مجلس

(١) مضافة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ ملحق التشريع رقم ١٢٢٣ فى ١٥/٧/١٩٧٧ .

(٢) أعيد ترقيم (ط) الى (ى) بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٧ .

الكلية بوضع اقتراحات في المسائل الآتية وعرضها على المجلس للموافقة عليها : -

(أ) وضع خطط الدراسة ومقرارات الامتحانات في المواد التي تدرس في الكلية .

(ب) وضع خطط التدريب داخل المعهد وخارجه .

(ج) وضع خطط الدراسة والتدريب والامتحانات لفصول الدراسات الاضافية .

(د) ترشيح أشخاص للمجلس لتعيينهم كمتحنيين داخليين وخارجيين متى ما كان ذلك مطلوبا .

(هـ) تقديم الاقتراحات للمجلس بشأن تجويد وتحديث وتنظيم خطط الدراسة وأساليب تدريس الطلاب .

(و) تقديم التوصيات للمجلس في الشئون الاكاديمية الخاصة بالكلية .

الاحكام المالية

١٦ - (١) تتكون موارد المعهد المالية مما تخصصه له الدولة من اعتمادات ومما يقبله المجلس من هبات واعانات وما يوقف له من أموال .

(٢) يودع المجلس أموال المعهد في حسابات جارية بالمصارف التجارية .

(٣) يمسك المعهد حسابات صحيحة ومستوفاة للايرادات والمصروفات .

(٤) تبدأ السنة المالية للمعهد في اول يوليو من كل عام وتنتهى في آخر يونيو من العام التالى .

(٥) تعد ميزانية المعهد على أسس سليمة ويرفع رئيس المجلس للمجلس القومى خلال ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة مالية نسخة من التقديرات السنوية للايرادات والمصروفات للسنة المالية القادمة لاقرارها وتقديمها للجهات المختصة في الدولة .

(٦) تستخدم الموارد المالية للمعهد لتحقيق أغراضه .

(٧) يقوم المراجع العام بمراجعة حسابات المعهد وتقديم تقرير عنها للمجلس القومى .

أيلولة الممتلكات

١٧ - (١) تؤول كل المعاهد الفنية والكليات المتخصصة المشار اليها في الجدول (١) المرفق بهذا القانون وجميع أصولها وخصومها وحقوقها والتزاماتها الى المعهد من تاريخ العمل بهذا القانون .

(٢) تؤول الى المعهد من تاريخ العمل بهذا القانون جميع العقارات المبينة في الجدول (٢) المرفق بهذا القانون .

(٣) يحدد وزير التربية بالتشاور مع وزير الزراعة والاغذية والموارد الطبيعية ورئيس المجلس ومدير جامعة الخرطوم مساحة الاراضى وملحقاتها التي يتم تخصيصها لكل من معهد شجبات الزراعى ومعهد كوكو للبيطرة ومعهد الغابات وذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون (١) .

الجدول (١)

المعاهد والكليات التابعة للمعهد

- ١ - كلية الفنون الجميلة والتطبيقية .
- ٢ - معهد المعلمين الفنيين العالى .
- ٣ - معهد الفنيين للهندسة المدنية والمعمار .
- ٤ - معهد فنى الغزل والنسيج .
- ٥ - معهد السكرتارية .
- ٦ - معهد شجبات الزراعى .
- ٧ - معهد العلوم المالية والتجارية .
- ٨ - معهد فنى الهندسة الميكانيكية والكهرباء .
- ٩ - معهد فنى المعامل .
- ١٠ - معهد فنى المساحة .
- ١١ - معهد كوكو البيطرى .
- ١٢ - كلية الغابات .
- ١٣ - قسم التعليم الاضافى بالمعهد الفنى (سابقا) .

الجدول (٢)

المباني والاراضى التابعة للمعهد

(ق/ر) جنوب الخرطوم (مباني الكلية
المهنية) .٦ - القطعة رقم (١) مربع ٨ - شرق منطقة
الصناعات الخرطوم بحرى مساحتها
٩٦٥٠١ مترا مربعا .٧ - القطعة رقم (١) و (٢) و (٥) و (٦)
مربع ١٥ (هـ) غرب الخرطوم .٨ - اراضى ومباني معهد شحبات الزراعى التى
تحدد وفق المادة ١٧ (٣) .٩ - اراضى ومباني معهد كوكو للبيطرة التى
تحدد وفق المادة ١٧ (٣) .١٠ - اراضى ومباني معهد الغابات التى تحدد
وفق المادة ١٧ (٣) .١ - القطعة رقم (٣) مربع (١٥) (هـ) غرب
الخرطوم ، مساحتها ٥٤٠٨ مترا مربعا .٢ - القطعة رقم (١) مربع (١٢) - غرب
الخرطوم ، مساحتها ١١٠٠٩ مترا مربعا .٣ - القطعة رقم (١) مربع ٧ - ٨ (أ) الديوم
الغربية مدينة الخرطوم مساحتها ٢٣٩٦٧
مترا مربعا .٤ - القطعة رقم (١) مربع ١٤ - ١٥ (ز ح)
وغرب الخرطوم مساحتها ١١ فدان .

٥ - القطعة رقم (١) مربع ٣ - ٤ - ٥

أمر مؤقت

قانون تنظيم التعليم العالي لسنة ١٩٧٥ (١)

(أمر مؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٥)

عملا بأحكام المادة ١٠٦ من الدستور اصدر
رئيس الجمهورية الأمر المؤقت الآتي نصه : -

اسم الأمر المؤقت وبه العمل به

وقع عليه في ٩ - ١١ - ١٩٧٥

١ - يسمى هذا الأمر المؤقت « قانون تنظيم
التعليم العالي لسنة ١٩٧٥ » ويعمل به من تاريخ
التوقيع عليه .

الفاء

٢ - يلغى قانون المجلس القومي للتعليم لسنة
١٩٧١ ومع ذلك يستمر العمل باللوائح الصادرة
بموجبه وتعتبر كما لو كانت قد صدرت بموجب
هذا القانون الى أن تلغى او تعدل وفقا لاحكامه

تفسير

٣ - «المجلس» يقصد به مجلس ادارة مؤسسة
التعليم العالي .

« المجلس القومي » يقصد به المجلس القومي
للتعليم العالي .

« الوزير » : يقصد به الوزير المسئول عن
التعليم العالي .

تكوين مؤسسات التعليم العالي

٤ - تشمل مؤسسات التعليم العالي ما يلي :

(١) الجامعات التي تتبع للدولة .

(٢) المعاهد والكليات التكنولوجية العليا التي
تتبع للدولة .

(٣) الجامعات والمعاهد والكليات العليا

الأهلية والأجنبية التي يوافق رئيس الجمهورية
على انشائها بعد التشاور مع المجلس القومي .

الاحتفاظ بالسجلات

٥ - يحتفظ المجلس بسجل خاص بأسماء
الجامعات وأوامر تأسيسها ونظمها الأساسية
وقوانينها واللوائح المنظمة لأعمالها .

اهداف مؤسسات التعليم العالي

٦ - (أ) تختص مؤسسات التعليم
بالسعى لتحقيق العلم والحفاظ عليه وترقيته
لخدمة الأمة والانسانية والقيام بنشر المعارف
الانسانية والمهنية والتكنولوجية كما تختص
بالعمل عن طريق التدريس والبحث العلمي على
توسيع آفاق المعرفة وتدريب الكوادر وتأهيلها
بالعلم والمهارة الفنية والمهنية حسب احتياجات
البلاد العاجلة والآجلة وفقا للسياسة التي
تحددها الدولة .

(ب) تعمل مؤسسات التعليم العالي على أن
تكون مصادر اشعاع فكري وتقني للمجتمع مع
الاهتمام بربط اساتذتها وطلابها به .

(ج) تعمل مؤسسات التعليم العالي على
التعاون وتوثيق الروابط العلمية مع المؤسسات
النظرية والشبكية اقليميا وعالميا بتبادل الخبرات
والمعارف كما تعنى بالمشاكل الاساسية للبيئات
المحلية مهتدة في كل هذا بسياسة الدولة
وبرامجها وموفرة في مقرراتها ومناهجها فرصا
كافية لتحقيقها .

(٢) تلتزم مؤسسات التعليم العالي في تحقيق
اهدافها بالمنهج العلمي القائم على الموضوعية
والاستقراء والتجربة والامانة العلمية والاحترام
الكامل للدستور والقوانين الصادرة بمقتضاه .

مباشرة مؤسسات التعليم العالي

لاختصاصاتها في حدود سياسة المجلس القومي

٦ أ - بالرغم من أحكام أى قانون آخر

تباشر مجالس مؤسسات التعليم العالي سلطاتها وواجباتها في إطار السياسة العامة والبرامج التي يضعها المجلس القومي . (١)

حرية الفكر والبحث العلمي

٧ - تتمتع مؤسسات التعليم العالي بحرية الفكر والبحث العلمي في حدود الدستور والقوانين السارية .

تنظيم مؤسسات التعليم العالي

٨ - يحدد القانون الخاص بكل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي أوامر تأسيسها أو نظمها الأساسية ومهامها وطريقة إدارتها وصلاحيات وسلطات الأجهزة العاملة فيها .

رعاية التعليم العالي

٩ - يرعى رئيس الجمهورية مؤسسات التعليم العالي لضمان حسن أدائها لمهامها وقيامها بواجباتها واستخدامها الأمثل لمواردها .

ولرئيس الجمهورية حق إصدار توجيهات في هذا الصدد تكون نافذة في إطار صلاحياته الدستورية والقانونية .

تكوين المجلس القومي للتعليم العالي

١٠ - (١) ينشأ مجلس قومي للتعليم العالي يتكون من : -

(أ) وزير التربية

(ب) وزير المالية والاقتصاد الوطني

(ج) وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري

(د) وزير الحكم الشعبي المحلي

(هـ) رئيس المجلس القومي للبحوث

(و) الوزير الاقليمي للتربية

(ز) الوزير الاقليمي للمالية والتخطيط

عضوا

(ح) رؤساء مؤسسات التعليم

العالي الحكومية

أعضاء

(ط) مديرو الجامعات الحكومية

أعضاء

(ي) رئيس لجنة تمويل التعليم العالي (٢)

عضوا

(ك) خمسة أعضاء من ذوي الالمام العام بالتعليم العالي وقضاياه ومتطلباته يمثلون الكفاءات المهنية المختلفة والقطاع الخاص .

(٢) يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتعيين أعضاء المجلس ومدة عضويتهم .

(٣) يكون مقر المجلس بالخرطوم .

(٤) (أ) تكون للمجلس أمانة عامة مقتدرة يرأسها أمين عام ويكون بحكم منصبه مقررا للمجلس القومي .

(ب) يحدد الوزير بقرار منه اختصاصات الأمانة العامة .

اختصاصات المجلس

١١ - يختص المجلس القومي للتعليم العالي بما يلي : -

(أ) الاشراف على تخطيط وتنسيق السياسة العامة للتعليم العالي ووضع الخطط والبرامج لتنفيذها .

(ب) تحديد دور كل مؤسسة للتعليم العالي في إطار هذه الخطط والبرامج .

(ج) تحديد عدد الطلاب الذين يقبلون كل عام في مؤسسات التعليم العالي ومستويات القبول وتحديد نسبة القبول التقني والاكاديمي ونسب القبول للتخصصات المختلفة .

(د) تحديد مستويات الحد الأدنى للمؤهلات المطلوبة لتعيين الأساتذة وشروط خدمتهم .

(هـ) مراجعة الميزانيات المقدمة من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والتوفيق بينها واقتراح الاعانات التي يمكن ان تقدم للمؤسسات غير الحكومية وشروطها وضوابطها . والتقدم

(١) مضافة بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٦ ملحق التشريع للجريدة الرسمية العدد ١١٢٠١ في ١٥/٩/١٩٧٦

(٢) عدل اسم اللجنة أيضا وردت في هذا القانون وذلك بموجب القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٦ المذكور أعلاه .

بالتوصيات اللازمة لرئيس الجمهورية حول الأموال التي تخصص لكل مؤسسة .

(و) وضع النظم لمعيشة الطلاب وسكناتهم مع تحديد نسب مساهمة الآباء والسلطات المحلية في تكاليفها بالقدر الذي يحقق توفير الجو الملائم للدراسة دون أرهاق للآباء أو تبديد أو أسراف في المال العام .

(ز) تحديد الشروط والأسس التي تعمل بمقتضاها مؤسسات التعليم العالي الأهلية والأجنبية والاجراءات التي يتم فتحها بمقتضاها .

(ح) تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي مراجعة تقاريرها ورفع تقارير عن ذلك لرئيس الجمهورية .

(ط) تكوين أية لجان متخصصة من بين أعضاء المجلس أو من خارجه للقيام بصفة دائمة بمهام يحددها المجلس أو لأداء مهام موقوته .

لجنة تمويل التعليم العالي

١٢ - دون خلال بعمومية ما سبق النص عليه من حق المجلس في تكوين لجان متخصصة تنشأ ، في إطار المجلس لجنة تسمى « لجنة تمويل التعليم العالي » من واجبها معاونت المجلس في تنفيذ اختصاصاته وتقديم النصح والمشورة له وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتالى : -

(١) الاحتياجات المالية والسكنية لمؤسسات التعليم العالي .

(٢) إنشاء صندوق خاص بالتعليم العالي وتغذية هذا الصندوق من اعتمادات الحكومة والمنح والهيئات والأوقاف والاعانات الخاصة وإيرادات مؤسسات التعليم العالي .

(٣) مقترحات الميزانيات السنوية وميزانيات التنمية لمؤسسات التعليم العالي .

(٤) تحديد أسس الاعانات التي تقدم للطلبة المحتاجين مع تحديد المصروفات التي يدفعها الطلبة المقترضون .

(٥) التنسيق مع مؤسسات الحكم الشعبى المحلى لتحديد مساهمة المديريات في تحمل نفقات

التعليم العالي عن طريق الاعانات والمنح والقروض للطلاب المحتاجين .

(٦) وضع النظم لاعاشة الطلاب وسكناتهم بالتشاور مع الأجهزة المختصة في مؤسسات التعليم العالي وخارجها .

تشكيل لجنة تمويل التعليم العالي

١٣ - (١) تشكل لجنة تمويل التعليم العالي من رئيس وعدد مناسب من الأعضاء بقرار من رئيس الجمهورية بعد التشاور مع رئيس المجلس القومى .

(٢) تكون اللجنة مسئولة للمجلس القومى عن طريق رئيسه .

أحكام عامة

١٤ - يكون الوزير مسئولا عن أعمال المجلس القومى وسياسته أمام رئيس الجمهورية ومجلس الشعب . وبهذه الصفة له حق إصدار توجيهات عامة وأتخاذ مبادرات في إطار السياسة العامة للدولة .

مجالس إدارة مؤسسات التعليم العالي الحكومية

١٥ - يدير كل مؤسسة للتعليم العالي ، وذلك وفق ما يحدده قانونها مجلس إدارة يمثل تحالف قوى الشعب العاملة ويصدر بتكوينه قرار من رئيس الجمهورية ويراعى في اختيار أعضائه تمثيل الأقاليم المختلفة والانتماء المهني على أن يكونوا من ذوى الكفاءة والاهتمام بقضايا التعليم العالي ويكون كل مجلس إدارة مسئولا للراعى عن طريق رئيسه ورئيس المجلس القومى عن حسن الادارة والحفاظ على المستوى الرفيع للتعليم والتدريب والبحث العلمى .

تعيين رئيس مجلس الادارة وواجباته

١٦ - يعين رئيس الجمهورية لكل مجلس ادارة رئيسا من ذوى الكفاءة والخبرة والاهتمام بقضايا التعليم العالي لقيادة المجلس والإشراف العام على قيام المؤسسة التعليمية بمسئولياتها كما يقوم بالمبادرة اللازمة التي يتطلبها تنفيذ السياسة المقررة من قبل الدولة والمجلس القومى .

ايداع تقديرات الميزانية السنوية

والحساب الختامي أمام مجلس الشعب

١٧ - يضع الوزير نسخة من التقديرات لايرادات ومصروفات كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي أمام مجلس الشعب قبل شهر من نهاية السنة المالية . كما يودع في أقرب فرصة ممكنة بعد نهاية السنة المالية أمام مجلس الشعب بيان الحساب الختامي وتقرير المراجع العام عن تلك الحسابات .

اللوائح وأوامر التأسيس

١٨ - (١) يجوز للوزير بموافقة المجلس القومي أن يصدر لوائح لتنفيذ أحكام هذا القانون ومع عدم الإخلال بعمومية ما تقدم يجوز أن تنظم هذه اللوائح أعمال المجلس القومي واللجان التابعة له وأختصاصاتها .

(٢) يجوز للوزير أن يصدر أوامر تأسيس لتنظيم أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي غير منشأة بقانون .

لائحة تنظيم الكليات والمعاهد المتخصصة

(١)

لسنة ١٩٧٤

(تشريع نمرة ٢٦ لسنة ١٩٧٤)

عملا بالسلطات المخولة له بمقتضى المادة ٦ (٢) من قانون المجلس القومى للتعليم العالى لسنة ١٩٧٢ وبعد الاطلاع على المادة ٥ من نفس القانون أصدر المجلس القومى للتعليم العالى اللائحة الآتى نصها : -

الفصل الاول - احكام تمهيدية

اسم اللائحة وبدء العمل بها

١ - تسمى هذه اللائحة « لائحة تنظيم الكليات والمعاهد المتخصصة لسنة ١٩٧٤ » ويعمل بها من تاريخ نشرها فى الجازيتة .

تعاريف

٢ - فى هذه اللائحة ومالم يقتض السياق معنى آخر : -

(١) تكون للكلمات والعبارات الواردة فيها والمعرفة فى قانون المجلس القومى للتعليم العالى لسنة ١٩٧٢ نفس المعانى المحددة لها فى ذلك القانون .

(٢) « الكليات والمعاهد المتخصصة » يقصد بها كل معهد أو كلية تابعة للجنة عمداء ومديرى الكليات والمعاهد المتخصصة .

« اللجنة » يقصد بها لجنة عمداء ومديرى الكليات والمعاهد المتخصصة .

« القانون » يقصد به قانون المجلس القومى للتعليم العالى لسنة ١٩٧٢ .

« اللائحة » يقصد بها لائحة تنظيم الكليات والمعاهد المتخصصة لسنة ١٩٧٤ .

الفصل الثانى - تكوين وأهداف المعاهد والكليات

تكوين المعاهد والكليات

٣ - يتكون كل معهد أو كلية من : -

(أ) مجلس المعهد أو الكلية .

(ب) اللجنة الاكاديمية للمعهد أو الكلية .

(ج) عميد المعهد أو الكلية .

(د) هيئة التدريس بالمعهد أو الكلية .

(هـ) خريجى المعهد أو الكلية .

(و) طلاب المعهد أو الكلية .

أهداف المعهد أو الكلية

٤ - تكون أهداف كل معهد أو كلية نابعة من السياسة القومية للتعليم العالى ومتماشية مع حاجة البلاد للفنيين والمتخصصين .

تكوين المجالس واللجان

٥ - (١) دون اخلال بنصوص القانون يجوز لكل معهد أو كلية انشاء أى مجالس أو لجان لتنظيم وتسيير أعمالها .

(٢) يكون فى كل معهد أو كلية مجلس للمعهد أو الكلية ولجنة أكاديمية للمعهد أو الكلية .

الفصل الثالث - مجلس المعهد أو الكلية

تكوين مجلس المعهد أو الكلية

٦ - ينشأ بالتشاور بين الرئيس وعميد كل معهد أو كلية مجلس يسمى مجلس المعهد أو الكلية .

عدد الاعضاء

٧ - يكون أعضاء مجلس كل معهد أو كلية خمسة عشر عضوا على الاكثر على ألا يزيد عدد الاعضاء المعينين من خارج المعهد أو الكلية على ثلث أعضاء المجلس .

تمثيل الاساتذة والطلاب

٨ - يكون من ضمن أعضاء مجلس المعهد أو الكلية المذكورين فى المادة ٧ من هذه اللائحة ممثل لاساتذة المعهد أو الكلية يختاره الاساتذة من بينهم وممثل لطلاب المعهد أو الكلية ينتخبه طلاب المعهد أو الكلية من بينهم .

رئاسة مجلس المعهد أو الكلية

٩ - (١) يعين الرئيس رئيسا لمجلس المعهد أو الكلية من الاعضاء المعينين من خارج المعهد أو الكلية .

(٢) في حالة غياب رئيس مجلس المعهد أو الكلية يختار مجلس المعهد أو الكلية احد الاعضاء المعينين من خارج المعهد أو الكلية لرئاسة جلساته .

عضوية العميد

١٠ - يكون عميد المعهد أو الكلية عضوا في مجلس المعهد أو بحكم منصبه .

أمانة مجلس المعهد أو الكلية

١١ - يكون أمين أو مسجل المعهد أو الكلية أمينا لمجلس المعهد أو الكلية .

ممثل الخريجين

١٢ - يختار مجلس المعهد أو الكلية واحدا من خريجي المعهد أو الكلية ليمثل الخريجين في مجلس المعهد أو الكلية .

اجتماعات مجلس المعهد أو الكلية

١٣ - يجتمع مجلس المعهد أو الكلية ثلاث مرات على الاقل في كل سنة .

اختصاصات مجلس المعهد أو الكلية

١٤ - تكون لكل مجلس معهد أو كلية الاختصاصات التالية : -

(١) التقدم للوزير بتوصيات عن السياسة العامة للمعهد أو الكلية والاشراف على تنفيذ ما يقره الوزير منها .

(٢) مناقشة تقارير وتوصيات الميزانية التي يقدمها عميد المعهد أو الكلية ورفع توصيات بشأنها للوزير .

(٣) خلق صلات بين المعهد أو الكلية وبين الجامعات والمعاهد والكليات الاخرى ذات الاغراض المماثلة .

(٤) تصنيف وظائف أعضاء هيئة التدريس بالمعهد أو الكلية ووضع اللوائح والاسس اللازمة للتعين والترقى الى تلك الوظائف وترشيح الاشخاص المناسبين للمنها .

(٥) تكوين لجنة عند النظر في أمر التعيين أو الترقي برئاسة عميد المعهد أو الكلية وترفع اللجنة توصياتها لمجلس المعهد أو الكلية .

(٦) مراقبة أداء وسلوك العاملين بالمعهد أو الكلية وفق قوانين الخدمة المدنية ونظمها .

(٧) وضع اللوائح اللازمة لتنظيم سلوك ونشاط طلاب المعهد أو الكلية .

الفصل الرابع - اللجنة الاكاديمية

انشاء اللجنة الاكاديمية

١٥ - تنشأ في كل معهد أو كلية لجنة تسمى اللجنة الاكاديمية .

تشكيل اللجنة الاكاديمية

١٦ - تشكيل اللجنة الاكاديمية من : -

(١) (أ) عميد المعهد أو الكلية . رئيسا بحكم منصبه .

(ب) مسجل المعهد أو الكلية أو من يقوم مقامه سكرتيرا بحكم منصبه .

(ج) رؤساء الشعب والاقسام أعضاء بحكم مناصبهم .

(٢) يجوز للجنة الاكاديمية أن تضم الى عضويتها عددا من أعضاء هيئة التدريس بالمعهد أو الكلية متى كان ذلك ضروريا .

(٣) يشرك في عضوية اللجنة الاكاديمية بكل معهد أو كلية من خارج المعهد أو الكلية من ذوي الخبرة والتأهيل الأكاديمي المناسب على ألا يزيد عددهم على ثلث أعضاء تلك اللجنة .

الموافقة على أعضاء اللجنة الاكاديمية

١٧ - يتقدم عميد المعهد أو الكلية الى مجلس المعهد أو الكلية بأسماء أعضاء اللجنة الاكاديمية

الفصل الخامس - مكونات المعهد أو الكلية

عميد المعهد أو الكلية

- ٢٠ - (١) يعين الوزير عميدا لكل معهد أو كلية .
- (٢) يكون عميد المعهد أو الكلية مسئولاً عن الاداء الاكاديمي والاداري والمالي في المعهد أو الكلية .

هيئة التدريس

- ٢١ - تتكون هيئة التدريس بالمعهد أو الكلية من العميد والاساتذة وأى أعضاء آخرين مؤهلين ممن تجيز اللوائح الداخلية للمعهد أو الكلية اعتبارهم من أعضاء هيئة التدريس .

خريجو المعهد أو الكلية

- ٢٢ - يعتبر خريجا للمعهد أو الكلية كل شخص أكمل دراسته بالمعهد أو الكلية المعنية واجتاز الامتحانات النهائية ونال مؤهلا او شهادة بذلك .

طلاب المعهد أو الكلية

- ٢٣ - يعتبر طالبا بالمعهد أو الكلية المعنية كل شخص استوفى شروط القبول بالمعهد أو الكلية المعنية وسجل للدراسة خلال السنة المعنية بالمعهد أو الكلية المعنية .

- المرشحين للتعين بموجب المادة ١٦ (٢) قبل ضمهم لعضوية اللجنة للموافقة عليها .

اجتماعات اللجنة الاكاديمية

- ١٨ - تجتمع اللجنة الاكاديمية ثلاث مرات على الاقل .

سلطات اللجنة الاكاديمية

- ١٩ - تكون للجنة الاكاديمية السلطات التالية : -

- (أ) وضع شروط قبول طلاب المعهد أو الكلية بالتنسيق مع لجنة القبول الموحدة التابعة للمجلس القومي للتعليم العالي .

- (ب) اقزار المناهج والمقررات الدراسية .

- (ج) الاشراف العام على الامتحانات ووضع لوائحها ونظمها .

- (د) تعيين المتحنيين من داخل وخارج المعهد أو الكلية .

- (هـ) منح الاجازات والدرجات العلمية .

- (و) ترشيح أعضاء التدريس للبعثات التدريبية .

أمر تأسيس معهد الموسيقى والمسرح لسنة ١٩٧٦ م

(تشريع نمرة ٧٢ لسنة ١٩٧٦) (١)

عملاً بأحكام المادة ١٨ (٢) من قانون تنظيم التعليم العالي لسنة ١٩٧٥ م أصدر وزير التربية أمر التأسيس الآتى نصه :

اسم الامر وبه العمل به

وقع عليه في ٧٦/١١/٢٤

١ - يسمى هذا الامر « أمر تأسيس معهد الموسيقى والمسرح لسنة ١٩٧٦ م ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه » .

تفسير

٢ - في هذا الامر وما لم يقتض السياق معنى آخر .

« الخريج » : يقصد به أى شخص اكمل الدراسة بالمعهد ومنح بموجب هذا الامر دبلوما او اى اجازة اخرى وكذلك الاشخاص الذين درسوا بالمعهد وتخرجوا فيه قبل صدور هذا الامر .

« الشعبة » : يقصد بها أى وحدة تدريس بالمعهد او أى وحدة أخرى يعتمد عليها مجلس الادارة بناء على توصية اللجنة الاكاديمية .

« الطالب » : يقصد به أى شخص تم قبوله وتسجيل اسمه للدراسة بالمعهد للحصول على دبلوم المعهد .

« العميد » : يقصد به عميد معهد الموسيقى والمسرح .

« المسجل » : يقصد به الموظف الذى يعين لاداء اعمال المعهد الادارية والمالية التى تحددها اللوائح الداخلية للمعهد .

« العاملون » : يقصد بهم أعضاء هيئة التدريس والموظفون الذين يعملون بالمعهد .

« اللجنة الاكاديمية » يقصد بها اللجنة الاكاديمية للمعهد المنشأة بمقتضى المادة (٩) .

« اللوائح الداخلية » يقصد بها اللوائح الداخلية التى يصدرها مجلس الادارة بموجب المادة (١٤) من هذا الامر .

« المعهد » يقصد به معهد الموسيقى والمسرح .

« مجلس الادارة » يقصد به مجلس ادارة المعهد المنشأة بمقتضى المادة (٥)

« هيئة التدريس » يقصد بها العميد ونائبه ورؤساء الشعب والمدرسون المؤهلون المتفرغون للعمل بالمعهد .

« الوزير » يقصد به الوزير المسئول عن التعليم العالى

تكوين المعهد

٣ - يتكون المعهد من : -

(ا) مجلس الادارة

(ب) اللجنة الاكاديمية

(ج) العميد .

(د) نائب العميد .

(هـ) هيئة التدريس .

(و) الخريجين .

(ز) الطلاب

اهداف المعهد

٤ - يهدف المعهد فى اطار السياسة التى يضمنها والتوجيهات التى يصدرها المجلس القومى للتعليم العالى الى الآتى : -

(ا) العمل على بعث واثراء التراث السودانى فى الموسيقى والمسرح والفنون الشعبية .

(ب) العمل على اعداد وتأهيل المتخصصين

(ط) أربعة أعضاء يعينهم الوزير من ذوي الخبرة والاهتمام بشئون المسرح والموسيقى على ان يكون من بينهم واحد على الاقل من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

٢ - في حالة غياب رئيس مجلس الإدارة عن أية جلسة ينتخب مجلس الإدارة رئيساً لتلك الجلسة من بين أعضائه .

٣ - يظل أعضاء مجلس الإدارة ماعدا الأعضاء بحكم مناصبهم في عضويتهم لمدة سنتين ويجوز إعادة اختيارهم أو تعيينهم حسب كل حالة .

٤ - عند ورود أخطار من مقرر مجلس الإدارة عن خلو منصب أى عضو يملأ المنصب في أقرب وقت ممكن وفقاً لأحكام هذا الأمر .

تعيين العميد

٦ - يعين الوزير عميدا للمعهد يكون مسئولاً لدى مجلس الإدارة عن المسائل الأكاديمية والمالية والإدارية في المعهد ويكون بهذه الصفة مسئولاً . عن حسن الأداء وحفظ النظام فيه .

اختصاصات مجلس الإدارة

٧ - يعمل مجلس الإدارة على تحقيق الأهداف الواردة في المادة (٤) ودون الإخلال بعمومية ما تقدم ويختص مجلس الإدارة بالآتي : -

(١) التقدم الى المجلس القومى للتعليم العالى بتوصيات عن السياسة العامة للمعهد والإشراف على تنفيذ ما يقره المجلس القومى بشأنها .

(ب) مناقشة تقارير وتوصيات الميزانية التى يقدمها العميد ورفع توصيات بشأنها للأجهزة المعنية فى المجلس القومى للتعليم العالى .

(ج) خلق صلات بين المعهد والمعاهد الأخرى ذات الأغراض المماثلة داخل البلاد وخارجها .

(د) ترشيح الأشخاص المناسبين لملء الوظائف التى تشتمل عليها ميزانية المعهد .

(هـ) مراقبة أداء وسلوك العاملين بالمعهد
(و) وضع اللوائح الداخلية اللازمة لتنظيم

فى الموسيقى - والمسرح والفنون الشعبية للقيام بتدريس هذه الفنون فى المؤسسات التعليمية ونشرها بين المواطنين لتكون أداة لبناء النهضة القومية الثقافية ووسيلة تعاون مع الأمم الأخرى والعمل على تأهيل خريجيه بالمستوى الذى يمكنهم من الاستمرار فى الدراسات العليا فى هذه الفنون .

(ج) العمل على التعاون وتوثيق الروابط العلمية مع المؤسسات النظرية اقليمياً وعالمياً مهتدياً بتجربتها ومستفيداً من خبرتها فى رسم مناهجه وتقييم درجاته وتحديث طرق التدريس فيه واستعمال الوسائل الحديثة .

(د) العمل على دراسة التراث العالمى فى فنون الموسيقى والمسرح وتضمينه فى برامجها الدراسية ونشره بالطريقة التى تطور وتثرى الفن السودانى وتخرج به من النطاق المحلى الى النطاق العالمى .

(هـ) التعاون والتنسيق مع المؤسسات التى تعمل على ترقية وتطوير فنون الموسيقى والمسرح والفنون الشعبية لتحقيق أغراضه ولدراسة وحفظ التراث السودانى ونشره مساهمة بذلك فى تربية المواطنين وصقل أذواقهم وترقية احساسهم ونشر القيم الجمالية بينهم .

مجلس الإدارة

٥ - ١ - يكون للمعهد مجلس إدارة يشكل على النحو الآتى : - (١) رئيس يعينه الوزير .

(ب) العميد مقرراً

(ج) نائب العميد
(د) رؤساء الشعب { أعضاء بحكم مناصبهم

(هـ) ممثل للأساتذة
(و) ممثل للطلاب { يتم اختيارهما وفقاً للقواعد التى يقرها مجلس الإدارة

(ز) عضوان يمثلان وزارة الثقافة والإعلام يعينهما الوزير بالتشاور مع وزير الثقافة والإعلام .

(ح) عضوان يمثلان وزارة التربية يعينهما الوزير .

سلوك ونشاط طلاب المعهد وتنظيم الامتحانات -
واجراءات الاجتماعات وغير ذلك من الأمور .

(ز) انشاء لجان من بين اعضائه للقيام بأى
مهام يوكلها اليها .

اجتماعات مجلس الادارة

٨ - (١) يجتمع مجلس الادارة ثلاث مرات
على الأقل فى كل سنة كما يجب على رئيس
مجلس الادارة ان يدعو لاجتماع فوق العادة بناء
على طلب مكتوب من اغلبيه اعضاء مجلس
الادارة -

(٢) يكتمل النصاب القانونى لاجتماعات
مجلس الادارة بحضور نصف اعضائه .

(٣) يجوز لمجلس الادارة ان يدعو أى شخص
لحضور أية جلسة من جلساته أو أى جزء
منها دون ان يكون لذلك الشخص حق التصويت

انشاء اللجنة الاكاديمية وتكوينها

٩ - (١) تنشأ فى المعهد لجنة تسمى اللجنة
الاكاديمية يتم تكوينها على الوجه الآتى :

أولا : العميد رئيسا بحكم منصبه

ثانيا : نائب العميد عضوا بحكم منصبه

ثالثا : المسجل سكرتيرا بحكم منصبه

رابعا : رؤساء الشعب اعضاء بحكم مناصبهم

خامسا : عدد من اعضاء هيئة التدريس
يعينهم مجلس الادارة بناء على توصية العميد .

سادسا : عدد من الاعضاء من ذوى الخبرة -
الاكاديمى المناسب على الا يزيد عددهم على
ثلاث اعضاء اللجنة الاكاديمية يعينهم مجلس
الادارة بناء على توصية العميد .

(٢) تستمر عضوية الاعضاء المعينين لمدة
سنتين ويجوز اعادة تعيينهم .

اختصاصات اللجنة الاكاديمية

١٠ - تكون للجنة الاكاديمية اختصاصات
الآتية : -

(أ) اقتراح شروط قبول الطلاب للمعهد فى
ضوء السياسة التى يضعها المجلس القومى
للتعليم العالى .

(ب) وضع المناهج والمقررات الدراسية
ومراجعتها وتقييمها .

(ج) الاشراف العام على الامتحانات .

(د) تعيين المتحنيين من اعضاء هيئة التدريس
أو غيرهم

(هـ) منح دبلوم المعهد .

(و) ترشيح اعضاء هيئة التدريس للبعثات
الدراسية والتدريبية

اجتماعات اللجنة الاكاديمية

١١ - (١) تجتمع اللجنة الاكاديمية ثلاث
مرات على الاقل فى كل سنة .

(٢) يكتمل النصاب القانونى لاجتماعات
اللجنة الاكاديمية بحضور نصف اعضائها .

الميزانية

١٢ - يعد العميد الميزانية السنوية للمعهد
ويرفعها لمجلس الادارة للموافقة عليها ورفعها
الى المجلس القومى للتعليم العالى .

مراجعة الحسابات

١٣ - تراجع حسابات المعهد وفقا لقانون
المراجع العام .

سلطة اصدار اللوائح

١٤ - يجوز لمجلس الادارة اصدار اللوائح
اللازمة لتنفيذ احكام هذا الامر .

أمر تأسيس كلية الزراعة والموارد الطبيعية**بأبي حراز لسنة ١٩٧٦ م (١)****(تشريع نمرة ٧٢ - ١٩٧٦)**

عملا بأحكام المادة ١٨ (٢) من قانون تنظيم
التعليم العالي ١٩٧٥ م اصدر وزير التربية أمر
التأسيس الآتى نصه :

اسم الامر وبه العمل به**وقع عليه فى ٢٤/١١/٧٦**

١ - يسمى هذا الامر (أمر تأسيس كلية
الزراعة والموارد الطبيعية بأبي حراز لسنة
١٩٧٦ م) ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

تفسير

٢ - فى هذا الامر وما لم يقتض السياق معنى
آخر :

«الخريج» : يقصد به أى شخص منحه
معهد الكليات دبلوما أو أى اجازة أخرى بعد
اكمال الدراسة بالكلية بنجاح .

«الشعبة» : يقصد بها أى وحدة تدريس
بالكلية أو أى وحدة أخرى اعتمدها مجلس
الكلية بناء على توصية اللجنة الاكاديمية .

« الطالب » : يقصد به أى شخص سجل اسمه
للدراسة المتفرغة للحصول على دبلوم الكلية .
«العميد» : يقصد به الموظف المسئول لمدير
معهد الكليات وعن طريقه لدى مجلس الكلية غن
الأداء - الاكاديمى والادارى والمالى المنصوص فى
لوائح الكلية .

« الكلية » : يقصد بها كلية الزراعة والموارد
الطبيعية بأبي حراز المنتسبة لمعهد الكليات .

« اللجنة الاكاديمية » : يقصد بها اللجنة
الاكاديمية للكلية المكونة بموجب المادة ١٠ من
هذا الامر .

« لوائح » يقصد بها اللوائح التى يصدرها
مجلس الكلية بموجب هذا الامر .

« مجلس الكلية » يقصد به مجلس ادره الكلية
المنشأ بموجب المادة ٥ من هذا الامر .

« معهد الكليات » يقصد به معهد الكليات
التكنولوجية بالخرطوم .

« هيئة التدريس » يقصد بها عميد الكلية
ورؤساء الشعب والمدرسون المؤهلون العاملون
كل الوقت بالكلية .

« الوزير » : يقصد به الوزير المسئول عن
التعليم العالى .

تكوين الكلية

٣ - تتكون الكلية من :

(أ) مجلس الكلية .

(ب) اللجنة الاكاديمية

(ج) عميد الكلية

(د) هيئة التدريس

(هـ) خريجي الكلية .

(و) طلاب الكلية

اهداف الكلية

٤ - تهدف الكلية الى تطوير التعليم الفنى
الزراعى وفقا للسياسة التى يضعها والتوجيهات
التي يصدرها المجلس القومى للتعليم العالى
وخاصة فى مجال استصلاح الاراضى وتقنية
الاغذية والرى والمراعى وتحديث اساليب الانتاج
وغير ذلك من المجالات الزراعية فيما يساعد
على زيادة الدخل القومى وتنمية موارد البلاد
الطبيعية وحسن استغلالها وذلك عن طريق

(أ) اعداد الفنيين الزراعيين وتدريبهم داخل
الكلية وخارجها فى مواقع الانتاج والعمل .

(ب) السعى لتدريب الطلاب على الاساليب
الحديثة فى الزراعة التى من شأنها تكثيف الانتاج
وتنوع المحاصيل الزراعية والتغلب على مشاكل
الايدي العاملة .

(ج) تدعيم خدمات وقاية النباتات والخدمات

الزراعية والبيطرية الأخرى في سبيل تحسين الانتاج .

(د) التدريب في مجال الارشاد الزراعي للمزارعين وتوجيههم نحو التغيير والتطور الاقتصادي ، والاجتماعي المرتقب .

مجلس الكلية

٥ - (١) يكون للكلية مجلس يشكل على النحو الآتي :

(أ) رئيس مجلس الكلية ويعينه الوزير

(ب) عميد الكلية مقررا

(ج) عميد معهد شحبات الزراعي

(د) رؤساء الشعب { أعضاء بحكم
(هـ) مساعد المحافظ للتعليم { مناصبهم

لمحافظة النيل الأزرق

(و) ممثل الاساتذة { يتم اختيارهم وفقا
(ز) ممثل الخريجين { للقواعد التي يقررها
(حـ) ممثل الطلاب { مجلس الكلية

(ط) عضوان يمثلان الجهات التي يتدرّب لديها الطلاب خارج الكلية يعينهما الوزير .

(ي) عضوان من ذوي الخبرة والاهتمام بشئون التعليم العالي بالمنطقة يعينهما الوزير .

(٢) في حالة غياب رئيس مجلس الكلية من اية جلسة ينتخب مجلس الكلية رئيس لتلك الجلسة من بين أعضائه .

(٣) يظل أعضاء مجلس الكلية ما عدا الأعضاء بحكم مناصبهم في عضويتهم لمدة سنتين ويجوز إعادة انتخابهم أو تعيينهم حسب كل حالة .

(٤) عند ورود أخطار من مقرر مجلس الكلية عن خلو منصب أي عضو يشغل المنصب وفقا لهذا الامر في أقرب تاريخ مناسب .

(٥) يبقى الأعضاء المعينون في عضويتهم لمدة سنتين ويجوز إعادة تعيينهم .

عميد الكلية

٦ - يعين الوزير عميدا للكلية يكون مسئولاً للوزير عن طريق مدير معهد الكليات عن المسائل

الأكاديمية والإدارية في الكلية ويكون بهذه الصفة مسئولاً عن حسن الأداء وحفظ النظام العام فيها .

اختصاصات العميد

٧ - يكون العميد مسئولاً عن الأداء الأكاديمي والإداري والمالي في الكلية على النحو التالي :

(١) الاشراف العام وتوجيه الدراسة بالكلية على النحو الذي تحدده السياسة العامة التي يضمها المجلس القومي للتعليم العالي .

(٢) حسن ادارة الكلية وحفظ النظام فيها .

(٣) تمثيل الكلية حسبما يحدده مجلس الكلية .

(٤) رئاسة اجتماعات اللجان والهيئات .

(٥) اعداد التقارير والدراسات التي يطلبها مجلس الكلية والمجلس القومي للتعليم العالي .

(٦) مراجعة أداء وسلوك جميع العاملين بالكلية وفق القوانين الخاصة بذلك .

(٧) كتابة التقارير اللازمة عن هيئة التدريس والموظفين بالكلية

سلطات وواجبات مجلس الكلية

٨ - يعمل مجلس الكلية على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا الامر ودون الاخلال بعمومية ما تقدم يختص مجلس الكلية بالآتي :

(١) التقدم الى المجلس القومي للتعليم العالي بتوصيات عن السياسة العامة للكلية والاشراف على تنفيذ ما يقرره منها .

(٢) مناقشة تقارير وتوصيات الميزانية التي يقدمها العميد ورفع توصيات بشأنها للجنة تمويل التعليم العالي .

(٣) خلق صلات عن طريق معهد الكليات بين الكلية والمعاهد الأخرى ذات الأغراض المماثلة داخل البلاد وخارجها .

(٤) ترشيح الأشخاص المناسبين لملاء الوظائف في ميزانية الكلية وفقا للقوانين .

(٥) وضع القواعد اللازمة لتنظيم سلوك ونشاط طلاب الكلية .

(٦) اعداد تقرير سنوى للمجلس القومى للتعليم العالى عن الجوانب الاكاديمية والمالية للكلية .

اجتماعات مجلس الكلية

٩ - (١) يجتمع مجلس الكلية ثلاث مرات على الأقل فى كل سنة كما يجب على رئيس مجلس الكلية أن يدغو لاجتماع فوق العادة متى ما وصله طلب مكتوب من الأغلبية البسيطة لاعضاء مجلس الكلية .

(٢) يتكون النصاب القانونى لمجلس الكلية من أكثر من نصف أعضائه .

(٣) لمجلس الكلية أن يدعو أى شخص لحضور أية جلسة من جلساته أو جزء منها دون أن يكون لذلك الشخص صوت محدود .

انشاء اللجنة الاكاديمية وتكوينها

١٠ - (١) تنشأ فى الكلية لجنة تسمى « اللجنة الاكاديمية » وتشكل على الوجه الآتى :

(اولا) (١) عميد الكلية رئيسا بحكم منصبه

(ب) مسجل الكلية سكرتيرا بحكم منصبه

(ج) رؤساء الشعب أعضاء بحكم مناصبهم
ثانيا : عدد من أعضاء هيئة التدريس يتم تعيينهم وفقا للبند (٢) متى كان ذلك ضروريا .

أعضاء من خارج الكلية من ذوى الخبرة والتأهيل الاكاديمى المناسب على ألا يزيد عددهم على ثلث أعضاء تلك اللجنة ويتم تعيينهم وفقا للبند (٢) .

(٢) يتقدم العميد الى مجلس الكلية بأسماء المرشحين لعضوية اللجنة الاكاديمية للتعيين بموجب الفقرتين (ثانيا) و (ثالثا) . من هذا البند قبل ضمهم لعضوية اللجنة للموافقة على تعيينهم .

(٣) يبقى الاعضاء المعينون فى عضويتهم لمدة سنتين ويجوز اعادة تعيينهم .

اختصاصات اللجنة الاكاديمية

١١ - تكون للجنة الاكاديمية الاختصاصات التالية وفقا للأسس التى يضعها مجلس معهد الكليات :

(١) وضع المناهج والمقررات الدراسية ومراجعتها وتقييمها .

(٢) وضع خطط التدريب للعاملين والطلاب داخل الكلية وخارجها .

(٣) الاشراف العام على الامتحانات ووضع نظمها بما فى ذلك تعيين المتحنيين الخارجيين .

(٤) اختيار الاساتذة الذين يدرسون بعض الوقت .

اجتماعات اللجنة الاكاديمية

١٢ - (١) تجتمع اللجنة الاكاديمية ثلاث مرات على الاقل فى كل سنة .

(٢) يكتمل النصاب القانونى للجنة الاكاديمية بحضور أكثر من نصف أعضائها .

الميزانية

١٣ - يعد العميد الميزانية السنوية وكشفها بالحسابات ويقدمه لمجلس الكلية ليقوم برفعه الى لجنة تمويل التعليم العالى مع توصياته الكلية .

مراجعة الحسابات

١٤ - يقوم المراجع العام سنويا بمراجعة كشف حسابات الكلية .

اللوائح

١٥ - يجوز لمجلس الكلية اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ احكام هذا الامر .

أمر تأسيس كلية التمريض العالي لسنة ١٩٧٦م (تشريع نمرة ٧٤ لسنة ١٩٧٦) (١)

عملا بأحكام المادة ١٨ (٢) من قانون تنظيم التعليم العالي لسنة ١٩٧٥ م أصدر وزير التربية أمر التأسيس الآتي نصه :

اسم الامر وبدء العمل به

١ - يسمى هذا الامر « أمر تأسيس كلية التمريض العالي لسنة ١٩٧٦ م ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه » ..

تفسير

٢ - في هذا الامر ما لم يقتض السياق معنى آخر :

« الوزير » : يقصد به الوزير المكلف بالاشراف على التعليم العالي .

« مجلس الكلية » : يقصد به مجلس ادارة الكلية المنشأ بمقتضى المادة (٥) من هذا الامر .

« اللجنة الاكاديمية » : يصدر بها اللجنة الاكاديمية للكلية المكونة بمقتضى المادة (٩) من هذا الامر .

« الشعبة » : يقصد بها أى وحدة للتدريس ضمن الكلية أو أى وحدة أخرى اعتمدها مجلس الكلية بناء على توصية اللجنة الاكاديمية « العميدة »

يقصد بها عميدة كلية التمريض العالي .

« نائبة العميدة »

يقصد بها نائبة عميدة كلية التمريض العالي

« هيئة التدريس »

يقصد بها العميدة ورئيسات الشعب والمدرسون والمدرسات المؤهلون العاملون كل الوقت في الكلية .

« الطالبة »

يقصد بها أى شخص سجل اسمه للدراسة المتفرغة للحصول على دبلوم الكلية .

« الخريجة »

يقصد بها أى شخص منح بموجب هذا الامر دبلوم الكلية .

تكوين الكلية

٣ - تتكون الكلية من :

(أ) مجلس الكلية

(ب) اللجنة الاكاديمية

(ج) عميدة الكلية

(د) نائبة عميدة الكلية

(هـ) هيئة التدريس

(و) خريجات الكلية

(ز) طالبات الكلية

اهداف الكلية

٤ - تعمل الكلية على تدريب الفتيات السودانيات على اصول فن وعلم التمريض بفروعه المختلفة وتأهيلهن علميا وعمليا ليشاركن مشاركة فعالة في الخدمات الصحية وتولى القيادة مستقبلا في ميادين التمريض العلاجية والوقائية والمساهمة في النهوض بمستوى التمريض وخدماته على ضوء السياسة القومية للتعليم العالي :

مجلس الكلية

٥ - (١) يكون للكلية مجلس يشكل على النحو التالي :

(أ) رئيس يعينه الوزير

(ب) عميدة الكلية مقررا

(ج) نائبة عميدة الكلية

(د) رئيسات الشعب

(هـ) ميترون مستشفى

سوبا الجامعى

أعضاء بحكم
مناصبهم

(و) ممثلة الاساتذة
(ز) ممثلة الطالبات
يتم اختيارهم وفقا للقواعد التي يصدرها المجلس

(ح) عضوان يمثلان وزارة الصحة يمينهما الوزير بالتشاور مع وزير الصحة .

(ط) (١) سبعة أعضاء يعينهم الوزير من ذوي الخبرة والاهتمام بشئون التعليم العالي على أن يكون من بينهم واحد على الأقل من أعضاء هيئة التدريس في كلية الطب .

(٢) في حالة غياب رئيس مجلس الكلية من أية جلسة ينتخب مجلس الكلية رئيسا لتلك الجلسة من بين أعضائه .

(٣) يظل أعضاء مجلس الكلية ، ما عدا الأعضاء بحكم منصبهم في عضويتهم لمدة سنتين ويجوز إعادة انتخابهم أو تعيينهم حسب كل حالة .

(٤) عند ورود اخطار من مقرر مجلس الكلية من خلو منصب أى عضو يشغل المنصب في اقرب تاريخ مناسب وفقا لهذا الامر .

(٥) يبقى الأعضاء المعينون في عضويتهم لمدة سنتين ويجوز إعادة تعيينهم .

المهمة

٦ - يعين الوزير عميدة للكلية تكون مسئولة لدى مجلس الكلية عن المسائل الأكاديمية والإدارية في الكلية على النحو التالي :

(١) الاشراف العام وتوجيه الدراسة بالكلية على النحو الذي تحدده السياسة العامة التي يضمها المجلس القومي للتعليم العالي .

(٢) حسن ادارة الكلية وحفظ النظام فيها .

(٣) تمثيل الكلية حسبما يحدده مجلس الكلية .

(٤) رئاسة اجتماعات اللجان والهيئات .

(٥) اعداد التقارير والدراسات التي يطلبها مجلس الكلية والمجلس القومي للتعليم العالي .

(٦) مراقبة أداء وسلوك العاملين بالكلية وفق القوانين الخاصة بذلك .

سلطات وواجبات مجلس الكلية

٧ - يعمل مجلس الكلية على تحقيق الاهداف المبينة في المادة ٤ من هذا الامر ودون اخلال بمومية ما تقدم يختص مجلس الكلية بالآتى :

(١) التقدم للوزير بتوصيات عن السياسة العامة للكلية والاشراف على تنفيذ ما يقره الوزير منها .

(٢) مناقشة تقارير وتوصيات الميزانية التي تقدمها العميدة ورفع توصيات بشأنها للوزير .

(٣) خلق صلات بين الكلية والجامعات والكليات الاخرى ذات الاغراض المماثلة في داخل البلاد وخارجها .

(٤) ترشيح الاشخاص المناسبين للملء الوظائف في ميزانية الكلية وفقا للقوانين .

(٥) وضع القواعد اللازمة لتنظيم سلوك ونشاط طالبات الكلية .

(٦) انشاء لجان من بين أعضائه بمهد اليها بما يراه مناسبا من اختصاصات .

اجتماعات مجلس الكلية

٨ - (١) يجتمع مجلس الكلية ثلاث مرات على الاقل في كل سنة كما يجب على رئيس مجلس الكلية ان يدعو لاجتماع فوق العادة متى ما وصله طلب مكتوب من الاغلبية البسيطة لأعضاء المجلس .

(٢) يتكون النصاب القانوني لمجلس الكلية من نصف أعضائه .

(٣) لمجلس الكلية ان يدعو أى شخص لحضور جلسة من جلساته أو أى جزء منها دون أن يكون لذلك الشخص صوت معدود .

انشاء اللجنة الاكاديمية وتكوينها

٩ - تنشأ في الكلية لجنة تسمى اللجنة الاكاديمية تشكل على الوجه الآتي :

- (أ) عميدة الكلية رئيسة بحكم منصبها
- (ب) نائبة عميدة الكلية عضوة بحكم منصبها
- (ج) مسجل الكلية سكرتير بحكم منصبه
- (د) رؤساء الشعب أعضاء بحكم منصبهم

(٢) يجوز للجنة الاكاديمية أن تضم الى عضويتها عددا من أعضاء هيئة التدريس متى ما كان ذلك ضروريا .

(٣) يشرك في عضوية اللجنة الاكاديمية أعضاء من خارج الكلية من ذوى الخبرة والتأهيل الاكاديمي المناسب على ألا يزيد عددهم على ثلث أعضاء تلك اللجنة .

(٤) تتقدم العميدة الى مجلس الكلية بأسماء أعضاء اللجنة الاكاديمية المرشحين للتعين بموجب البندين (٢) ، (٣) قبل ضمهم لعضوية اللجنة للموافقة عليها .

(٥) يبقى الأعضاء المعينون في عضويتهم لمدة سنتين ويجوز إعادة تعيينهم .

اختصاصات اللجنة الاكاديمية

١٠ - تكون للجنة الاكاديمية الاختصاصات التالية :

(١) تحديد شروط قبول طالبات الكلية على ضوء السياسة التي تضعها لجنة القبول الموحد التابعة للمجلس القومي للتعليم العالي .

(٢) وضع المناهج والمقررات الدراسية .

(٣) الاشراف العام على الامتحانات ووضع نظمها .

(٤) تعيين المتحنيين من داخل الكلية وخارجها .

(٥) منح دبلوم الكلية .

(٦) ترشيح أعضاء هيئة التدريس للبعثات التدريبية .

اجتماعات اللجنة الاكاديمية

١١ - (١) تجتمع اللجنة الاكاديمية ثلاث مرات على الاقل في كل سنة .

(٢) يتكون النصاب القانوني للجنة الاكاديمية من نصف اعضائها .

الميزانية

١٢ - تعد العميدة الميزانية السنوية وكشفا بالحسابات وتقدمه لمجلس الكلية ليقوم بدوره برفعه الى المجلس القومي للتعليم العالي مع توصياته .

مراجعة الحسابات

١٣ - يقوم المراجع العام بمراجعة كشف حسابات الكلية .

امر تأسيس كلية الهندسة الميكانيكية

بمطبرة لسنة ١٩٧٦ (١)

(تشريع نمرة ٧٥ لسنة ١٩٧٦)

عملا بأحكام المادة ١٨ (٢) من قانون تنظيم التعليم العالي لسنة ١٩٧٥ أصدر وزير التربية أمر التأسيس الآتي نصه :

اسم الامر وبه العمل به

وقع عليه في ٢٩/٣/٧٧

(١) يسمى هذا الامر « أمر تأسيس كلية الهندسة الميكانيكية بمطبرة لسنة ١٩٧٦ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

تفسير

(٢) في هذا الامر وما لم يقتضى السياق معنى آخر :

« الخريج »

يقصد به أى شخص منحه معهد الكليات

دبلوما أو أى اجازة أخرى بعد اكمال الدراسة بالكلية بنجاح .

« الشعبة »

يقصد بها أى وحدة تدريس بالكلية أو أى وحدة أخرى اعتمدها مجلس الكلية بناء على توصية اللجنة الاكاديمية .

« الطالب »

يقصد به أى شخص سجل اسمه للدراسة المتفرغة للحصول على دبلوم الكلية .

« العميد »

يقصد به الموظف المسئول لمدير معهد الكليات وعن طريقه لدى مجلس الكلية عن كل الاداء الاكاديمى والادارى والمالى المنصوص عليه فى لوائح الكلية .

« الكلية »

يقصد بها كلية الهندسة الميكانيكية بمعطبرة المنتسبة لمعهد الكليات .

« اللجنة الاكاديمية »

يقصد بها اللجنة الاكاديمية للكلية المكونة بموجب المادة ١٠ من هذا الامر .

« لوائح »

يقصد بها اللوائح التى يصدرها مجلس الكلية بموجب هذا الامر .

« مجلس الكلية »

يقصد به مجلس ادارة الكلية المنشأ بموجب المادة (٥) من هذا الامر .

« معهد الكليات »

يقصد به معهد الكليات التكنولوجية بالخرطوم

« هيئة التدريس »

يقصد به عميد الكلية ورؤساء الشعب والمدرسون المؤهلون العاملون كل الوقت بالكلية .

« الوزير »

يقصد به الوزير المسئول عن التعليم العالى .

تكوين الكلية

٢ تتكون الكلية من : -

(١) مجلس الكلية

(ب) اللجنة الاكاديمية

(ج) عميد الكلية

(د) هيئة التدريس

(هـ) خريجي الكلية

(و) طلاب الكلية

اهداف الكلية

٤ - تهدف الكلية الى تطوير التعليم الفنى التكنولوجى وفقا للسياسة التى يضعها والتوجيهات التى يصدرها المجلس القومى للتعليم العالى وخاصة فى مجال الهندسة الميكانيكة بما يحقق تنمية موارد البلاد وحسن استغلالها وذلك عن طريق : -

(١) اعداد الطلاب وتدريبهم داخل الكلية وخارجها وفى مواقع الانتاج والعمل .

(ب) تشجيع هيئة التدريس على الاهتمام بالبحث التطبيقى وتطويره فى مجالات تخصص الكلية .

(ج) تقوية التعاون مع مؤسسات الانتاج والعمل على تدريب الطلاب فى مجال تخصصاتهم اثناء الدراسة لفترات طويلة او قصيرة حسب مقتضيات برامجهم الدراسية .

(د) المساهمة فى نشر الوعى بين العاملين فى مجالات الانتاج وتشقيفهم فى شتى المجالات التى من شأنها ان ترفع مستويات الاداء والانتاج .

مجلس الكلية

٥ - (١) يكون للكلية مجلس بشكل على النحو التالى : -

(١) رئيس مجلس الكلية ويعينه الوزير

(ب) عميد الكلية

(ج) رؤساء الشعب

(و) مراجعة أداء وسلوك جميع العاملين بالكلية .

(ز) كتابة التقارير اللازمة عن هيئة التدريس والموظفين بالكلية .

سلطات وواجبات مجلس الكلية

٨ - يعمل مجلس الكلية على تحقيق الاهداف المبينة في المادة ٤ من هذا الامر ودون اخلال بعمومية ما تقدم يختص مجلس الكلية بالاتي :

١ - التقدم الى المجلس القومى للتعليم العالى بتوصيات عن السياسة العامة للكلية والاشراف على تنفيذ ما يقر منها .

٢ - مناقشة تقارير وتوصيات الميزانية التى يقدمها العميد ورفع توصيات بشأنها لتقديمها للجنة تمويل التعليم العالى .

٣ - خلق صلات عن طريق معهد الكليات بين الكلية والمعاهد الاخرى ذات الاغراض المماثلة داخل البلاد وخارجها .

٤ - ترشيح الاشخاص المناسبين لملء الوظائف فى ميزانية الكلية وفقا للقوانين .

٥ - وضع القواعد اللازمة لتنظيم سلوك ونشاط طلاب الكلية .

٦ - اعداد تقرير سنوى للمجلس القومى للتعليم العالى عن الجوانب الاكاديمية والمالية للكلية .

اجتماعات مجلس الكلية

٩ - ١ - يجتمع مجلس الكلية ثلاث مرات على الاقل فى كل سنة كما يجب على رئيس مجلس الكلية أن يدعو لاجتماع فوق العادة متى ماوصله طلب مكتوب من الاغلبية البسيطة لاعضاء المجلس .

٢ - يكتمل النصاب القانونى لمجلس الكلية بحضور أكثر من نصف اعضائه .

٣ - لمجلس الكلية أن يدعو أى شخص لحضور أية جلسة من جلساته أو جزء منها دون أن يكون لذلك الشخص صوت محدود .

(د) مساعد المحافظ للتعليم { أعضاء بحكم لمحافظة النيل مناصبهم

يتم اختيارهم وفقا { (هـ) ممثل للاساتذة (و) ممثل للطلاب للقواعد التى يقرها مجلس الكلية

(ز) عضوان يمثلان الجهات التى يتدرّب لديها الطلاب خارج الكلية يعينهما الوزير .

(ج) عضوان من ذوى الخبرة والاهتمام بشئون التعليم العالى بالمنطقة يعينهما الوزير .

٢ - فى حالة غياب رئيس مجلس الكلية من أية جلسة ينتخب مجلس الكلية رئيسا لتلك الجلسة من بين أعضائه .

٣ - يظل أعضاء مجلس الكلية ماعدا الاعضاء بحكم مناصبهم فى عضويتهم لمدة سنتين ويجوز اعادة انتخابهم أو تعيينهم حسب كل حالة .

٤ - عند ورود اخطار من مقرر مجلس الكلية عن خلو منصب أى عضو يشغل المنصب فى أقرب تاريخ مناسب وفقا لهذا الامر .

عميد الكلية

٦ - يعين الوزير عميدا للكلية يكون مسئولاً للوزير عن طريق مدير معهد الكليات عن المسائل الاكاديمية والادارية فى الكلية ويكون بهذه الصفة مسئولاً عن حسن الأداء وحفظ النظام العام فيها .

اختصاصات عميد الكلية

٧ - يكون عميد الكلية مسئولاً عن الاداء الاكاديمى والادارى والمالى فى الكلية على النحو التالى :-

(أ) الاشراف العام وتوجيه الدراسة بالكلية على النحو الذى تحدده السياسة العامة التى يضعها المجلس القومى للتعليم العالى .

(ب) حسن ادارة الكلية وحفظ النظام فيها .

(ج) تمثيل الكلية حسبما يحدده مجلس الكلية .

(د) رئاسة اجتماعات اللجان والهيئات .

(هـ) اعداد التقارير والدراسات التى يطلبها مجلس الكلية والمجلس القومى للتعليم العالى .

انشاء اللجنة الاكاديمية وتكوينها

١٠ - ١ - تنشأ في الكلية لجنة تسمى « اللجنة الاكاديمية » وتشكل على النحو التالي : -

أولا : (١) عميد الكلية رئيس بحكم منصبه
(ب) مسجل الكلية سكرتيرا بحكم منصبه
(ج) روساء الشعب أعضاء بحكم منصبهم
(ثانيا) عدد من أعضاء هيئة التدريس يتم تعيينهم وفقا للبند (٢) متى كان ذلك ضروريا .
(ثالثا) أعضاء من خارج الكلية من ذوي الخبرة والتأهيل الاكاديمي المناسب على الا يزيد عددهم على ثلث أعضاء تلك اللجنة الاكاديمية ويتم تعيينهم وفقا للبند (٢) .

٢ - يتقدم العميد الى مجلس الكلية باسماء المرشحين لعضوية اللجنة الاكاديمية بموجب الفقرتين (ثانيا) و (ثالثا) من البند (١) قبل ضمهم لعضوية اللجنة للموافقة على تعيينهم

٣ - يبقى الاعضاء المعينون في عضويتهم لمدة ثلاث سنوات ويجوز اعادة تعيينهم .

اختصاصات اللجنة الاكاديمية

١١ - تكون للجنة الاكاديمية الاختصاصات التالية وفقا للاسس التي يضعها مجلس معهد الكليات .

(١) وضع المناهج والمقررات الدراسية ومراجعتها وتقييمها
(ب) وضع خطط التدريب للعاملين داخل الكلية وخارجها .
(ج) الاشراف العام على الامتحانات ووضع نظمها بما في ذلك تعيين الممتحنين الخارجيين .
(د) اختيار الاساتذة الذين يدورسون بعض الوقت .

اجتماعات اللجنة الاكاديمية

١٢ - ١ - تجتمع اللجنة الاكاديمية ثلاث مرات على الاقل في كل سنة .

٢ - يكتمل النصاب القانوني للجنة الاكاديمية بحضور اكثر من نصف اعضائها

الميزانية

١٣ - يعد العميد الميزانية السنوية وكشف بالحسابات ويقدمه لمجلس الكلية ليقوم برفعه الى لجنة تمويل التعليم العالي مع توصياته .

مراجعة الحسابات

١٤ - يقوم المراجع العام سنويا بمراجعة حسابات الكلية .

اللوائح

١٥ - يجوز لمجلس الكلية اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ احكام هذا الامر .

امر تاسيس كلية الزراعة والموارد الطبيعية

بابي حجار لسنة ١٩٧٦ (١)

(تشريع نمرة ٧٦ لسنة ١٩٧٦)

عملا بأحكام المادة ١٨ (٢) من قانون تنظيم التعليم العالي لسنة ١٩٧٥ م أصدر وزير التربية أمر التأسيس الآتي نصه : -

اسم الامر وبدء العمل به (٢)

وقع عليه في ٢٤/٣/٧٦

١ - يسمى هذا الامر « امر تأسيس كلية ابي نعمة للزراعة والموارد الطبيعية بابي حجار لسنة ١٩٧٦ م » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

تفسير

٢ - في هذا الامر ومالم يقتض السياق معنى آخر : -

« الحريج »

يقصد به أى شخص منحه معهد الكليات

(١) ملحق التشريع الخاص للجريدة الرسمية العدد ١٢٠٧ م ١٩٧٦/١٢/٣٠ .

(٢) مصادرة بتشريع رقم ١٠ لسنة ١٩٧٨ . ملحق التشريع للجريدة الرسمية العدد ١٢٢٨ م ١٩٧٨/٤/١٥ .

دبلوما أو أى اجازة أخرى بعد اكمال الدراسة
بالكلية بنجاح .

« الشعبة »

يقصد بها أى وحدة تدريس بالكلية أو أى
وحدة أخرى اعتمدها مجلس الكلية بناء على
توصية اللجنة الاكاديمية .

« الطالب »

يقصد به أى شخص سجل اسمه للدراسة
المتفرقة للحصول على دبلوم الكلية .

« العميد »

يقصد به الموظف المسئول لمدير معهد الكليات
وعن طريقه لدى مجلس الكلية عن الاداء الاكاديمي
والاداري والمالى المنصوص عليه .

« الكلية »

يقصد بها كلية الزراعة والموارد الطبيعية
بأبى حجار المنتسبة لمعهد الكليات .

« اللجنة الاكاديمية »

يقصد بها اللجنة الاكاديمية للكلية المكونة
بموجب المادة ١٠ من هذا الامر .

« لوائح »

يقصد بها اللوائح التى يصدرها مجلس
الكلية بموجب هذا الامر .

« مجلس الكلية »

يقصد به مجلس ادارة الكلية المنشأة بموجب
المادة ٥ من هذا الامر .

« معهد الكليات »

يقصد به معهد الكليات التكنولوجية بالخرطوم

« هيئة التدريس »

يقصد به عميد الكلية ورؤساء الشعب
والمدرسون المؤهلون العاملون كل الوقت بالكلية

« الوزير »

يقصد به الوزير المسئول عن التعليم العالى .

تكوين الكلية

٣ - تتكون اللجنة من :

(أ) مجلس الكلية

(ب) اللجنة الاكاديمية

(ج) عميد الكلية

(د) هيئة التدريس

(هـ) خريجي الكلية

(و) طلاب الكلية

أهداف الكلية

٤ - تهدف الكلية الى تطوير التعليم الفنى
والزراعى وفقا للسياسة التى يضعها والتوجيهات
التي يصدرها المجلس القومى للتعليم العالى ،
وخاصة فى مجال استصلاح الاراضى وتقنية
الاغذية والرى والمراعى وتحديث أساليب الانتاج
وغير ذلك من المجالات الزراعية وخاصة فيما
يساعد على زيادة الدخل القومى وتنمية موارد
البلاد الطبيعية وحسن استغلالها وذلك عن
طريق :

(أ) اعداد الفنيين الزراعيين وتدريبهم داخل
الكلية وخارجها فى مواقع الانتاج والعمل .

(ب) السعى لتدريب الطلاب على الاساليب
الحديثة فى الزراعة التى من شأنها تكثيف الانتاج
وتنوع المحاصيل الزراعية والتغلب على مشاكل
الايدي العاملة .

(ج) تدعيم خدمات وقاية النباتات والخدمات
الزراعية والبيطرية الاخرى التى تساعد على
تحسين الانتاج .

(د) التدريب فى مجال الارشاد الزراعى
للمزارعين وتوجيههم نحو التغيير والتطور
الاقتصادى والاجتماعى المرتقب .

مجلس الكلية

٥ - ١ - يكون للكلية مجلس يشكل على النحو
الآتى :

المسائل الاكاديمية والادارية في الكلية ويكون بهذه الصفة مسئولاً عن حسن الاداء وحفظ النظام العام فيها .

اختصاصات عميد الكلية

٧ - يكون عميد الكلية مسئولاً عن الاداء الاكاديمي والاداري والمالي في الكلية على النحو التالي :

- ١ - الاشراف العام وتوجيه الدراسة بالكلية على النحو الذي تحدده السياسة العامة التي يضعها المجلس القومي للتعليم العالي .
- ٢ - حسن ادارة الكلية وحفظ النظام فيها .
- ٣ - تمثيل الكلية حسبما يحدده مجلس الكلية .
- ٤ - رئاسة اجتماعات اللجان والهيئات .
- ٥ - اعداد التقارير والدراسات التي يطلبها مجلس الكلية والمجلس القومي للتعليم العالي .
- (٦) مراجعة اداء وسلوك جميع العاملين بالكلية وفق القوانين الخاصة بذلك .
- (٧) كتابة التقارير اللازمة عن هيئة التدريس والموظفين بالكلية .

سلطات وواجبات مجلس الكلية

- ٨ - يعمل مجلس الكلية على تحقيق الاهداف المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا الامر ودون الاخلال بعمومية ما تقدم يخص مجلس الكلية بالآتي :

(أ) رئيس مجلس الكلية ويعينه الوزير

(ب) عميد الكلية

مقررا

(ج) عميد معهد شجيات الزراعة
(د) رؤساء الشعب
(هـ) مساعد المحافظ للتعليم
لمحافظة النيل الازرق

(و) ممثل الاساتذة
(ز) ممثل الخريجين
(ح) ممثل للطلاب

(ط) عضوان يمثلان الجهات التي يتدرب لديها الطلاب خارج الكلية يعينهما الوزير .

(ي) عضوان من ذوى الخبرة والاهتمام بشئون التعليم العالي بالمنطقة « يعينهما الوزير»

٢ - في حالة غياب رئيس مجلس الكلية من أية جلسة ينتخب مجلس الكلية رئيساً لتلك الجلسة من بين أعضائه .

٣ - يظل أعضاء مجلس الكلية ما عدا الاعضاء بحكم مناصبهم في عضويتهم لمدة سنتين ويجوز اعادة انتخابهم أو تعيينهم حسب كل حالة .

٤ - عند ورود اخطار من مقرر مجلس الكلية عن خلو منصب أى عضو يشغل المنصب في أقرب تاريخ مناسب وفقاً لهذا الامر .

٥ - يبقى الاعضاء المعينون في عضويتهم لمدة سنتين ويجوز اعادة تعيينهم .

عميد الكلية

٦ - يعين الوزير عميداً للكلية يكون مسؤولاً للوزير عن طريق مدير معهد الكليات عن

أمر تأسيس كلية الصحة لسنة ١٩٧٦ م

(تشريع رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦) (١)

عملاً بأحكام المادة ١٨ (٢) من قانون تنظيم التعليم العالي لسنة ١٩٧٥ أصدر وزير التربية أمر التأسيس الآتى نصه :-

اسم الامر وبدء العمل به

وقع عليه فى ٢٩/٣/٧٦

١ - يسمى هذا الأمر « أمر تأسيس كلية الصحة لسنة ١٩٧٦ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

تفسير

٢ - فى هذا الامر وما لم يقتض السياق معنى آخر :-

« الأمين » يقصد به الأمين العام للمجلس القومى للتعليم العالى .

« الخريج » يقصد به أى شخص منح بموجب هذا الأمر دبلوم الكلية .

« الشعبة » يقصد بها أى وحدة للتدريس فى الكلية أو أى وحدة أخرى اعتمدها مجلس الكلية بناء على توصية اللجنة الأكاديمية .

« الطالب » يقصد به أى شخص سجل اسمه للدراسة المتفرغة للحصول على دبلوم الكلية .

« العميد » يقصد به عميد كلية الصحة .

« الكلية » يقصد بها كلية الصحة .

« اللجنة الأكاديمية » يقصد بها اللجنة الأكاديمية للكلية المكونة بمقتضى المادة ٩ من هذا الأمر .

« لوائح » يقصد بها اللوائح التى يصدرها مجلس الكلية بموجب هذا الامر .

« مجلس الكلية » يقصد بمجلس ادارة الكلية المنشأ بمقتضى المادة ٥ من هذا الأمر .

« هيئة التدريس » يقصد به العميد وروساء

الشعب والمدرسون المؤهلون العاملون كل الوقت بالكلية .

« الوزير » يقصد به الوزير المسئول عن التعليم العالى .

تكوين الكلية

٣ - تتكون الكلية من :

(أ) مجلس الكلية

(ب) اللجنة الأكاديمية .

(ج) عميد الكلية

(د) هيئة التدريس

(هـ) خريجي الكلية

(و) طلاب الكلية

اهداف الكلية

٤ - تهدف الكلية فى اطار السياسة التى يضعها والتوجيهات التى يصدرها المجلس القومى للتعليم العالى الى مايلى :

(١) تدريس وتدريب الطلاب للقيام بعد تخرجهم بأعمال الصحة فى مجالات صحة البيئة ونشر الوعى بينهم للنهوض بالمستوى الصحى العام بالبلاد ومكافحة الأمراض المعدية والأوبئة بالقضاء على مسبباتها بغرض الوصول الى المستوى اللائق لحياة افضل صحيا واجتماعيا .

(ب) تقوية الروابط مع الجهات الأخرى المهمة بصحة المواطنين والمساهمة فى تدريب الكوادر الأخرى فى حقل الصحة العامة متى اقتضت الضرورة ذلك .

(ج) خلق التعاون الوثيق مع المؤسسات والجهات التى يقوم الطلاب بالتدريب لديها أثناء الدراسة لفترات طويلة أو قصيرة حسب مقتضيات برامجهم الدراسية .

مجلس الكلية

٥ - ١ - يكون للكلية مجلس يشكل على النحو الآتى :

- (١) رئيس مجلس الكلية يعينه الوزير
- (ب) عميد الكلية مقررا
- (ج) مدير عام الطب الوقائى والاجتماعى بوزارة الصحة عضوا
- (د) رؤساء الشعب أعضاء بحكم مناصبهم
- (هـ) ممثل للاساتذة يتم اختيارهما وفقا للقواعد التى يقررها مجلس الكلية
- (و) ممثل للطلاب

(ز) خمسة أعضاء يعينهم الوزير من ذوى الخبرة والاهتمام بشئون الصحة وتنمية المجتمع / أعضاء

٢ - فى حالة غياب رئيس مجلس الكلية عن اية جلسة ينتخب مجلس الكلية رئيسا لتلك الجلسة من بين أعضائه .

٣ - يظل أعضاء مجلس الكلية ما عدا الاعضاء بحكم مناصبهم فى عضويتهم لمدة ثلاث سنوات ويجوز اعادة انتخابهم أو تعيينهم حسب كل حالة .

٤ - عند ورود اخطار من مقرر مجلس الكلية عن خلل منصب أى عضو يشغل ذلك المنصب فى أقرب تاريخ مناسب وفقا لهذا الامر .

عميد الكلية

٦ - يعين الوزير عميد الكلية ويكون مسئولاً لدى مجلس الكلية عن المسائل الأكاديمية والمالية والإدارية فى الكلية ويكون بهذه الصفة مسئولاً عن حفظ النظام العام فيها .

سلطات وواجبات مجلس الكلية

٧ - يعمل مجلس الكلية على تحقيق الاهداف المبينة فى المادة ٤ من هذا الامر ودون الاخلال بمهومية ما تقدم ، يختص مجلس الكلية بالآتى :-

(١) التقدم للوزير بتوصيات عن السياسة العامة للكلية والاشراف على تنفيذ ما يقره الوزير لها .

(ب) مناقشة تقارير وتوصيات الميزانية التى يقدمها العميد ورفع توصيات بشأنها .

(ج) خلق صلات بين الكلية والمعاهد والكلليات الاخرى ذات الاغراض الماثلة داخل البلاد وخارجها .

(د) ترشيح الاشخاص المناسبين للملء الوظائف فى ميزانية الكلية وفقا للقوانين .

(هـ) مراقبة اداء وسلوك العاملين بالكلية وفق القوانين .

(و) وضع القواعد اللازمة لتنظيم سلوك ونشاط طلاب الكلية .

(ز) انشاء لجان من بين أعضائه يعهد اليها بما يراه مناسباً من اختصاصات .

اجتماعات مجلس الكلية

٨ - ١ - يجتمع مجلس الكلية ثلاث مرات على الاقل فى كل سنة كما يجب على رئيس مجلس الكلية أن يدعو لاجتماع فوق العادة متى وصل طلب مكتوب من الأغلبية البسيطة لأعضاء المجلس .

٢ - يتكون النصاب القانونى لمجلس الكلية من نصف أعضائه .

٣ - لمجلس الكلية أن يدعو أى شخص لحضور اية جلسة من جلساته أو أى جزء منها دون أن يكون لذلك الشخص صوت معدود .

اللجنة الأكاديمية وتكوينها

٩ - ١ - تنشأ فى الكلية لجنة تسمى « اللجنة الأكاديمية » وتكون على النحو الآتى :

- (١) عميد الكلية رئيسا بحكم منصبه
- (ب) مسجل الكلية سكرتيرا بحكم منصبه
- (ج) رؤساء الشعب أعضاء بحكم مناصبهم
- ٢ - يجوز للجنة الأكاديمية أن تضم الى عضويتها عددا من أعضاء هيئة التدريس متى ما كان ذلك ضروريا .

٣ - يشترك فى عضوية اللجنة الأكاديمية أعضاء

من خارج الكلية من ذوى الخبرة والتأهيل
الاكاديمى المناسب على الا يزيد عددهم على ثلث
تلك اللجنة .

٤ - يتقدم العميد الى مجلس الكلية باسماء
أعضاء اللجنة الاكاديمية المرشحين للتعين بموجب
البند (٢) و (٣) من هذه المادة قبل ضمهم لعضوية
اللجنة للموافقة عليها .

٥ - يبقى الاعضاء المعينون فى عضويتهم لمدة
سنتين ويجوز اعادة تعيينهم .

اختصاصات اللجنة الاكاديمية

١٠ - تكون للجنة الاكاديمية الاختصاصات
التالية : -

(أ) تحديد شروط قبول طلاب الكلية على
ضوء السياسة التى تضعها لجنة القبول الموحد
التابعة للمجلس القومى للتعليم العالى .

(ب) وضع المناهج والمقررات الدراسية .

(ج) وضع خطط التدريب داخل الكلية
وخارجها .

(د) الاشراف العام على الامتحانات ووضع
نظمها والعمل على استمرار التعاون والتنسيق مع
معهد الصحة الملكية بلندن .

(هـ) ترشيح اشخاص لمجلس الكلية لتعيينهم
كممتحنين داخليين متى رأت ذلك .

(و) منح دبلوم الكلية وأى اجازات علمية
أخرى حسبما يقرره المجلس القومى للتعليم
العالى .

(ز) تقديم الترشيحات لمجلس الكلية لاختيار
أعضاء هيئة التدريس للبعثات التدريبية ولحضور
المؤتمرات .

اجتماعات اللجنة الاكاديمية

١١ - ١ - تجتمع اللجنة الاكاديمية ثلاث مرات
على الأقل فى كل سنة

٢ - يتكون النصاب القانونى للجنة الاكاديمية
من نصف أعضائها .

اختصاصات عميد الكلية

١٢ - يكون عميد الكلية مسئولاً عن الاداء
الاكاديمى والادارى والمالى فى الكلية على النحو
التالى : -

(أ) الاشراف العام وتوجيه الدراسة بالكلية
وربط سياسة الدراسة بالكلية مع السياسة
العامه للتعليم العالى .

(ب) تقييم وتطوير مراجعة المناهج والمقررات
الدراسية الدورية بالتعاون مع هيئة التدريس
واللجنة الاكاديمية للكلية على هدى المقررات
المعمول بها فى الكليات المناظرة .

(ج) الربط والتنسيق بين أجهزة الكلية
المختلفة .

(د) الاتصال بالاساتذة الخارجيين والتخطيط
معهم للموارد التى يدرسونها حسب مقررات
البرامج الدراسية للكلية .

(هـ) تمثيل الكلية .

(و) رئاسة اجتماعات هيئة التدريس .

(ز) رئاسة اجتماعات اللجنة الاكاديمية
للكلية .

(ح) تقديم أى معلومات أو تقارير أو دراسات
خاصة بالكلية لمجلس الكلية .

(ط) الاشراف على تنفيذ قرارات مجلس الكلية
واللجنة الاكاديمية وهيئة التدريس .

(ى) الاشراف على الامتحانات .

(ك) حفظ سجلات الطلاب ودرجاتهم وتقويمهم
تقارير تعيينهم .

(ل) مراقبة أداء سلوك جميع العاملين بالكلية
وفق القوانين .

(م) كتابة التقارير اللازمة عن أعضاء هيئة
التدريس الموظفين بالكلية .

(ن) اعداد الميزانية العامة بالتعاون مع رؤساء
الشعب وتقديمها لمجلس الكلية .

(س) الاشراف على صرف الاموال المدرجة في الميزانية المصدقة للكلية .

(ع) الاشراف على أمين المخازن في طلب الآلات والمهمات وحفظها وصيانتها وأوجه صرفها .

(ف) الامام بالمكاتبات الواردة والصادرة ومراقبتها ومتابعة تنفيذها .

(ص) اتخاذ أى اجراءات يعتبرها ضرورية أو مناسبة فيما يتعلق بادارة الكلية في حدود هذا الامر .

(ق) تقديم تقارير شهرية وربيع سنوية ونصف سنوية للجهات المسئولة .

(ر) تقديم تقرير عن العام الدراسى لمجلس الكلية فى نهاية العام الدراسى .

الميزانية

١٣ - يعد العميد الميزانية السنوية وكشف الحسابات ونقرياً عن الأعمال المالية والادارية لمجلس الكلية ليقوم بدوره برفعها الى المجلس القومى للتعليم العالى مع توصياته .

مراجعة الحسابات

١٤ - يقوم المراجع العام سنوياً بمراجعة حسابات الكلية .

أمر تأسيس معهد

الاشعة التشخيصية والعلاجية العالى لسنة ١٩٧٨ (تشريع رقم ١٦ لسنة ١٩٧٨) (١)

عملاً بأحكام المادة ١٨ (٢) من قانون تنظيم التعليم العالى لسنة ١٩٧٥ أصدر وزير التربية امر التأسيس الآتى نصه : -

اسم الامر وبدء العمل به

٩ - يسمى هذا الامر « أمر تأسيس معهد الاشعة التشخيصية والعلاجية العالى لسنة ١٩٧٨ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .
وقع عليه فى ٢٦/١٢/٧٧

تفسير

٢ - فى هذا الامر وما لم يقتض السياق معنى آخر : -

الوزير : يقصد به الوزير المسئول عن التعليم العالى .

المعهد : يقصد بمعهد الاشعة التشخيصية والعلاجية العالى .

مجلس : يقصد به مجلس ادارة المعهد .
الادارة :

اللجنة : يقصد بها اللجنة الاكاديمية للمعهد .
الاكاديمية :

الشعبة : يقصد بها أى وحدة تدريس فى المعهد أو أى وحدة أخرى . يعتمد عليها مجلس الادارة بناء على توصية اللجنة الاكاديمية .

هيئة : يقصد بها العميد ونائبه ورؤساء التدريس : الشعب والمدرسين : المؤهلين المتفرغين للعمل بالمعهد

المجلس : يقصد به المجلس القومى للتعليم القومى : العالى .

العميد : يقصد به عميد المعهد .

المسجل : يقصد به الموظف الذى يعين لاداء أعمال المعهد الادارية والمالية التى تحددها لوائحه الداخلية .

العاملون : يقصد بهم أعضاء هيئة التدريس والموظفين الذين يعملون بالمعهد .

الطالب : يقصد به أى شخص يتم قبوله ويسجل اسمه للدراسة المتفرغة بالمعهد للحصول على دبلوم المعهد .

الخريج : يقصد به أى شخص أكمل الدراسة بالمعهد ومنح دبلوماً أو أى اجازة أخرى وتشمل الاشخاص الذين درسوا بالمعهد وتخرجوا فيه قبل بدء العمل بهذا الامر .

تكوين المعهد

٣ - يتكون المعهد من : -

(أ) مجلس الادارة .

(ب) اللجنة الاكاديمية .

(ج) هيئة التدريس .

(د) العميد •

(هـ) الطلاب •

(و) الخريجين •

(ز) العاملين •

أهداف المعهد

٤ - تكون للمعهد فى إطار السياسة التى يضعها المجلس القومى والتوصيات التى يصدرها الاهداف الآتية :-

(أ) اعداد وتخرج فنيين مؤهلين تأهيلا عاليا من الناحية النظرية والعملية فى مجال الاشعة التشخيصية والعلاجية وهندسة الاشعة بغرض مواكبة التطور التكنولوجى المستقبلى الحديث وتطوير الخدمات الطبية لسد احتياجات البلاد من العاملين والمشاركة مشاركة فعالة فى هذا المجال •

(ب) توفير الدراسات العليا لاعداد فنيين مؤهلين ومتخصصين فى مجال هندسة أجهزة الاشعة والتشخيص بواسطة الموجات الصوتية والنظائر المشعة وأى تخصصات اخرى فى مجال التشخيص والعلاج بالاشعة •

(ج) العمل على ارساء قواعد صلبة لانشاء مؤسسة تعليمية تفى باحتياجات البلاد من الفنيين المؤهلين وتطوير ورفع مستواهم ليكونوا قادرين على استيعاب تكنولوجيا الاشعة فى كافة تخصصاتها •

مجلس الادارة

٥ - ١ - يكون للمعهد مجلس للادارة يتم تشكيله كالاتى :

(أ) رئيس يعينه الوزير •

(ب) العميد عضوا بحكم منصبه

(ج) نائب العميد عضوا بحكم منصبه ومقررا

(د) رؤساء الشعب أعضاء بحكم مناصبهم

(هـ) ممثل للاستاذة { يتم اختيارهم
(و) ممثل للطلاب { وفقا للقواعد التى
(ز) ممثل للخريجين { يقررها المجلس

(ح) مدير ادارة التدريب بوزارة الصحة •

(ط) خمسة اعضاء من ذوى الخبرة والاهتمام بشئون الاشعة التشخيصية والعلاجية يعينهم الوزير على أن يكون من بينهم عضو أو أكثر من اعضاء هيئة التدريس بكلية الطب بجامعة الخرطوم •

٢ - يظل اعضاء مجلس الادارة ، ما عدا الاعضاء بحكم مناصبهم ، فى عضويتهم لمدة سنتين ويجوز اعادة اختيارهم أو تعيينهم حسب كل حالة •

٣ - عند ورود اخطار من مقرر المجلس عن خلو منصب أى من الاعضاء يملأ ذلك المنصب فى اقرب وقت ممكن وفقا لاحكام هذا الامر •

اختصاصات المجلس وواجباته

٦ - يعمل المجلس على تحقيق اغراض الواردة فى المادة ٤ ومع عدم الاخلال بعمومية ما تقدم تكون للمجلس السلطات والواجبات الآتية :-

(أ) رفع التوصيات الى المجلس القومى فيما يتعلق بالسياسة العامة للمعهد والاشراف على تنفيذ ما يقرره المجلس القومى بشأنها •

(ب) مناقشة تقارير ومقترحات الميزانية التى يقدمها العميد ورفع توصيات بشأنها للاجهزة المعنية فى المجلس القومى •

(ج) خلق صلات بين المعهد وأية معاهد أخرى ذات أغراض مماثلة فى داخل البلاد وخارجها •

(د) ترشيح الاشخاص المناسبين لملء الوظائف التى تشتمل عليها ميزانية المعهد •

(هـ) وضع اللوائح الداخلية اللازمة لتنظيم سلوك طلاب المعهد ونشاطهم وتنظيم الامتحانات وأجراءات الاجتماعات وغير ذلك من الامور •
(و) رفع تقارير دورية للمجلس القومى عن نشاط المعهد

اجتماعات المجلس

٧ - ١ - يجتمع المجلس ثلاث مرات على الاقل فى السنة ويقوم رئيس المجلس بدعوة المجلس لاجتماع فوق العادة بناء على طلب مكتوب من أغلبية الاعضاء •

٢ - في حالة غياب رئيس المجلس عن أى جلسة يقوم المجلس بانتخاب رئيس لتلك الجلسة من بين أعضائه .

٣ - يكتمل النصاب القانوني لاجتماعات المجلس بحضور نصف أعضائه .

٤ - يجوز للمجلس أن يدعو أى شخص لحضور أى من جلساته أو حضور أى جزء منها على ألا يكون لذلك الشخص الحق فى التصويت .

تعيين العميد واختصاصاته

٨ - ١ - يعين الوزير عميدا للمعهد ونائبا للعميد .

٢ - تكون للعميد الاختصاصات الآتية : -

(أ) الاشراف العام على المعهد وتوجيه الدراسة فيه على الوجه الذى تحدده السياسة العامة التى يضعها المجلس .

(ب) ادارة المعهد وحفظ النظام فيه بطريقة حسنة .

(ج) تمثيل المجلس حسب ما يحدده مجلس الادارة .

(د) رئاسة اجتماعات اللجان والهيئات .

(هـ) اعداد التقارير والدراسات التى يطلبها مجلس الادارة والمجلس القومى .

(و) مراجعة اداء جميع العاملين بالمعهد وسلوكهم .

(ز) كتابة التقارير اللازمة عن هيئة التدريس والعاملين بالمعهد .

اللجنة الاكاديمية

٩ - ١ - تكون للمعهد لجنة تسمى « اللجنة الاكاديمية » يتم تشكيلها كالاتى : -

(أ) العميد رئيسا بحكم منصبه

(ب) نائب العميد عضوا بحكم منصبه

(ج) رؤساء الشعب اعضاء بحكم مناصبهم

(د) المسجل سكرتيرا بحكم منصبه

(هـ) ثنائ من اعضاء هيئة التدريس ينتخبهم الاساتذة .

(و) عدد من اعضاء من ذوى الخبرة والتأهيل الاكاديمى المناسب على ألا يزيد عددهم على ثلث اعضاء اللجنة الاكاديمية يعينهم المجلس بناء على توصية من العميد .

٢ - تستمر عضوية الاعضاء المعينين بموجب الفقرة (هـ) من البند (١) لمدة سنتين ويجوز اعادة تعيينهم .

اختصاصات اللجنة الاكاديمية

١٠ - تكون للجنة الاكاديمية الاختصاصات الآتية : -

(أ) اقتراح شروط قبول الطلاب بالمعهد فى ضوء السياسة التى يضعها المجلس القومى .

(ب) وضع المناهج والمقررات الدراسية ومراجعتها وتقويمها .

(ج) الاشراف العام على الامتحانات .

(د) تعيين المتحنيين من بين اعضاء هيئة التدريس أو من غيرهم .

(هـ) منح دبلوم المعهد .

(و) ترشيح اعضاء هيئة التدريس للبعثات الدراسية والتدريبية .

اجتماعات اللجنة الاكاديمية

١١ - ١ - تجتمع اللجنة الاكاديمية ثلاث مرات على الاقل كل سنة .

٢ - يكتمل النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة الاكاديمية بحضور نصف أعضائها .

الميزانية

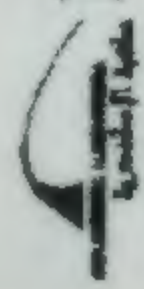
١٢ - يقوم العميد باعداد الميزانية السنوية للمعهد ورفعها للمجلس بغرض الموافقة عليها ورفعها الى المجلس القومى عن طريق لجنة تمويل التعليم العالى .

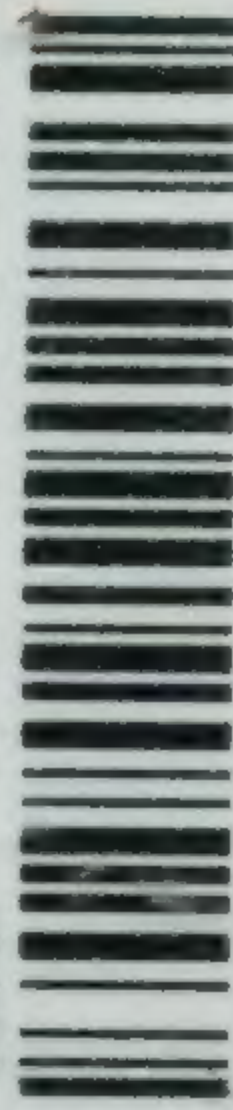
مراجعة الحسابات

١٣ - تراجع حسابات المعهد وفقاً لقانون المراجع العام لسنة ١٩٧٠ م أو أى قانون آخر يحل محله .

سلطة اصدار اللوائح الداخلية

١٤ - يجوز للمجلس أن يصدر اللوائح الداخلية اللازمة لتنفيذ احكام هذا الامر .

 Bibliotheca Alexandrina



1518715